

«سُلْسَلَةُ الرَّسَائِلِ الْمُقَدَّادِيَّةِ فِي تَبْسِيطِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ»
(١١)

حُسْنُ التَّقْصِي لِلْأَثَرِ فِي

شَرْحِ

الْعَقِيدَةِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ

الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ

عَلِيُّ الْمُقَدَّادِي الْحَاتِمِي الْأَشْعَرِي

المُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مِنْ يَهْدِ
اللَّهِ فَلَا مَضَلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَصَفِيُّهُ وَخَلِيلُهُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا
تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٢] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ
مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء : ١] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا
سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾
[الأحزاب : ٧٠-٧١] ، أَمَّا بَعْدُ :

الإيمان بالقضاء والقدر ركنٌ من أركان الإيمان، كما جاء في حديث جبريل عليه السلام، وهو سرٌّ
عظيم من أسرار الله تعالى، والإيمان به يقوم على إخلاص التوحيد لله بأن يؤمن المكلف بسبق علم
الله بالأشياء، وعموم مشيئته تعالى، وأنه خالق كل شيء، وأنه تعالى يستحيل عليه الظلم، ولا يُسأل
عَمَّا يَفْعَلُ، وَأَنَّ مَا قَدَرَهُ اللَّهُ وَقَضَاهُ مِنْ أَعْمَالِ الْمَكْلُفِينَ وَأَحْوَالِهِمْ إِنَّمَا قَدَرَهُ بِأَسْبَابٍ، مَعَ رِبْطِ
الْأَسْبَابِ بِمُسَبِّبَاتِهَا مَعَ الْاِعْتِقَادِ أَنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ لَا يَدْعُو إِلَى الْقَعُودِ وَالْحُمُولِ
وَالْتَّكَاثُلِ...

والإيمان بالقضاء والقدر داخل في الإيمان بالله تعالى، لأنَّ مَنْ آمَنَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ
الْمُتَصَرِّفُ فِي شُؤْنِ خَلْقِهِ كُلِّهَا، فَهُوَ مُؤْمِنٌ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ...

وقد جاء هذا الكتاب ضمن **«سِلْسِلَةِ الرَّسَائِلِ الْمُقَدَّادِيَّةِ فِي تَبْسِيطِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ»** ، والتي من
خلاها سَلَطْنَا الضُّوءَ عَلَى الْعَدِيدِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا الرُّكْنِ الْإِيمَانِيِّ الْكَبِيرِ ... وقد اشتمل
الكتاب على مقدِّمة وثلاثة فصول ، هي :

الفصل الأول : مَعْنَى الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا .

الفصل الثاني : أدلة الإيمان بالقضاء والقدر من المنقول والمعقول .

الفصل الثالث : أَرْكَانُ الْإِيمَانِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ .

الفصل الرابع : الْمَحَاضِيرُ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ .

الفصل الخامس : الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى .

الفصل السادس : الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ .

الفصل السابع : نِفَاةُ الْقَدَرِ .

والله تعالى أسأل أن يرزقنا سُبُلَ الْهُدَى ، وأن يُجَنِّبَنَا مَوَارِدَ الْهَوَى وَالرَّدَى ، وَسُبُلَ الْغَوَايَةِ وَالْعَمَى ، وَنَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَعْلَمَنَا مَا يَنْفَعُنَا ، وَأَنْ يَنْفَعَنَا بِمَا عَلَّمَنَا ، وَأَنْ يَزِيدَنَا عِلْمًا ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْإِحْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ، فِي السِّرِّ وَالْعَلَنِ ، إِنَّهُ أَهْلُ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ...

وَسُبِّحَكَ أَنْتَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ

نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ

الفصل الأول

معنى القضاء والقدر والفرق بينهما

الإيمان بالقضاء والقدر ركنٌ من أركان الإيمان ، وهو من الأمور الغيبية التي يجب على العبد أن يسلم لها من غير أن يسأل عنها ... فعلى العبد أن يؤمن بأن الله تعالى هو الفاعل لما يريد ، لا يحدث شيء في الوجود إلا بأمره وإرادته ، ولا يخرج شيء عن مشيئته ، أحصى كل شيء وأحاط به علماً ، وهذا من شأنه أن يعطي العبد طمأنينة ويضفي على قلبه سكوناً وراحة ، ويعمق الصلة بينه وبين ربه ، وبالتالي تحقيق العبودية الخالصة لله تعالى ...

وفي هذا الفصل سنتعرف على هذا الركن الإيماني الغيبي ، من خلال الجواب على الأسئلة التالية :

«سؤال» : ما معنى القضاء لغةً واصطلاحاً ؟

الجواب :

أولاً : معنى القضاء لغةً :

قال الإمام ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" (٩٩/٥-١٠٠) : " الْقَافُ وَالضَّادُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِحْكَامٍ أَمْرٍ وَإِتْقَانِهِ وَإِنْفَادِهِ لِحُجَّتِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿فَقَضَاهُنَّ سِنْعَ سَمَواتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت : ١٢] ، أَيُ : أَحْكَمَ خَلَقَهُنَّ . ثُمَّ قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تُبْعُ

وَالْقَضَاءُ : الْحُكْمُ . قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي ذِكْرِ مَنْ قَالَ : فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ أَيِ اصْنَعْ وَاحْكَمْ . وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْقَاضِي قَاضِيًا ، لِأَنَّهُ يُحْكِمُ الْأَحْكَامَ وَيُنْفِذُهَا . وَسُمِّيَتِ الْمُنْيَةُ قَضَاءً لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُنْفَذُ فِي ابْنِ آدَمَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ . قَالَ الْحَارِثُ ابْنُ حِلْزَةَ :

وَتَمَانُونَ مِنْ تَمِيمٍ بِأَيْدِيهِمْ رِمَاحٌ صُدُورُهُنَّ الْقَضَاءُ أَيِ الْمُنْيَةُ

وَكُلُّ كَلِمَةٍ فِي الْبَابِ فَإِنَّهَا تَجْرِي عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، فَإِذَا هُمَزَ تَغَيَّرَ الْمَعْنَى . يَقُولُونَ : الْقُضَاءُ : الْعَيْبُ ، يُقَالُ مَا عَلَيْكَ مِنْهُ قُضَاءٌ وَفِي عَيْنِهِ قُضَاءٌ ، أَيِ فَسَادٌ .

وقال الإمام الرَّاعِب الأصفهاني في " المفردات في غريب القرآن " (ص ٦٧٤-٦٧٦) : " الْقَضَاءُ : فصل الأمر قولاً كان ذلك أو فعلاً، وكل واحد منهما على وجهين: إلهي، وبشري. فمن القول الإلهي قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] ، أي: أمر بذلك، وقال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾ [الإسراء: ٤] ، فهذا قضاءٌ بالإعلام والفصل في الحكم، أي: أعلمناهم وأوحينا إليهم وحياً جزماً، وعلى هذا: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ﴾ [الحجر: ٦٦] ، ومن الفعل الإلهي قوله: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ شَيْئاً﴾ [غافر: ٢٠] ، وقوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢] إشارة إلى إيجاده الإبداعي والفرغ منه نحو: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] ، وقوله: ﴿وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤] أي: لفصل، ومن القول البشري نحو: قضى الحاكم بكذا، فإنَّ حكم الحاكم يكون بالقول، ومن الفعل البشري: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ أُمُورٌ﴾ [البقرة: ٢٠٠] ، ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] ، وقال تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [الفصل: ٢٨] ، وقال: ﴿فَلَمَّا قُضِيَ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧] ، وقال: ﴿ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١] ، أي: افرغوا من أمركم، وقوله: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] ، ﴿إِنَّمَا تُقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [طه: ٧٢] ، وقول الشاعر:

قَضَيْتُ أُمُوراً ثُمَّ غَادَرْتُ بَعْدَهَا

يحمل القضاء بالقول والفعل جميعاً، ويعبر عن الموت بالقضاء، فيقال: فلان قضى نحبه، كأنه فصل أمره المختص به من دنياه، وقوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣] . قيل قضى نذره، لأنه كان قد ألزم نفسه أن لا ينكل عن العدى أو يقتل، وقيل: معناه منهم من مات ، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلاً وَأَجَلاً مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] قيل: عني بالأول: أجل الحياة، والثاني: أجل البعث، وقال: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧] ، وقال: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ، وذلك كناية عن الموت، وقال: ﴿فَلَمَّا قُضِيَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبا: ١٤] ، وقضى الدين: فصل الأمر فيه برده، والإقتضاء: المطالبة بقضائه، ومنه قولهم: هذا يقضى كذا، وقوله: ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ١١] ، أي: فرغ من أجلهم ومدتهم المضروبة للحياة، والقضاء من الله تعالى أخص من القدر، لأنه الفصل بين التقدير، فالقدر هو

التَّقدير، والقضاء هو الفصل والقطع، وقد ذكر بعض العلماء أَنَّ القدر بمنزلة المعدِّ للكيل، والقضاء بمنزلة

الكيل، وهذا كما قال أبو عبيدة لعمر رضي الله عنهما لما أراد الفرار من الطَّاعون بالشَّام: أَتَفَرُّ من القضاء؟ قال: أَفَرُّ من قضاء الله إلى قدر الله، تنبيهاً أَنَّ القَدْرَ ما لم يكن قضاء فمرجو أن يدفعه الله، فإذا قضى فلا مدفع له، ويشهد لذلك قوله: **﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾** [مريم: ٢١]، وقوله: **﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾** [مريم: ٧١]، **﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾** [البقرة: ٢١٠]، أي: فصل تنبيهاً أَنَّهُ صار بحيث لا يمكن تلافيه.

وقوله: **﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا﴾** [آل عمران: ٤٧]، وكلُّ قول مقطوع به من قولك: هو كذا أو ليس بكذا يقال له: قَضِيَّةٌ، ومن هذا يقال: قضِيَّةٌ صادقة، وقضِيَّةٌ كاذبة، وإيَّاها عنى من قال: التَّجربة خطر والقضاء عسر، أي: الحكم بالشيء أَنَّهُ كذا وليس بكذا أمر صعب، وقال عليه الصَّلاة والسَّلام: **«عَلِيٌّ أَقْضَاكُمْ»**. أخرجه ابن ماجه (١/٥٥ برقم ١٥٤) بلفظ: "وَأَقْضَاهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ".

وذكر الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٢/٨٧-٨٨) عند تفسير قوله تعالى: **﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّهَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** [البقرة: ١١٧] بعض المعاني اللغوية للقضاء، فقال: "قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: قَضَاءُ الشَّيْءِ إِحْكَامُهُ وَإِمْضَاؤُهُ وَالْفَرَاغُ مِنْهُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ إِذَا حَكَمَ فَقَدْ فَرَغَ مِمَّا بَيْنَ الْحَصْمَيْنِ. وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: قَضَى فِي اللُّغَةِ عَلَى وَجْهِهِ، مَرَّجِعَهَا إِلَى انْقِطَاعِ الشَّيْءِ وَتَمَامِهِ، قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ:

وَعَلَيْهَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغَ تَبِعُ

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي عُمَرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قَضَيْتُ أُمُورًا ثُمَّ غَادَرْتُ بَعْدَهَا بَوَاقٍ فِي أَكْمَالِهَا لَمْ تَفْتَقِ

قَالَ عَلَمًاؤُنَا: "قَضَى" لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ، يَكُونُ بِمَعْنَى الْخَلْقِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾**، أَيِ: خَلَقَهُنَّ. وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾**، أَيِ: أَعْلَمْنَا. وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾**. وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْإِلْزَامِ وَإِمْضَاءِ الْأَحْكَامِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَاكِمُ قَاضِيًا. وَيَكُونُ بِمَعْنَى تَوْفِيَةِ الْحَقِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ﴾**. وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْإِرَادَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿فَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّهَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾**، أَيِ: إِذَا أَرَادَ خَلْقَ شَيْءٍ.

وقال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١/١٧٤) : " يَأْتِي الْقَضَاءُ عَلَى وُجُوهِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالْحُكْمِ وَالخَلْقِ ، وَمِنْهُ : «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ» ، أَي : خَلَقَهُنَّ ، كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَيَأْتِي الْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْأَجْرِ وَالْوَفَاءِ ، وَمِنْهُ : قَضَى دِينَهُ ، وَبِمَعْنَى صَنْعَ ، وَمِنْهُ : «فَاقْضُ مَا أَنْتَ قَاضٍ» ، وَالْفَرَاغُ ، وَمِنْهُ : فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ ، وَبِمَعْنَى الْإِتِمَامَ ، وَمِنْهُ : «قَضَى أَجَلًا» ، وَالْقَتْلُ ، وَمِنْهُ : «فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ» ، وَبِمَعْنَى الْإِحْصَاءِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَبِمَعْنَى الْإِعْلَامِ ، وَمِنْهُ : «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ» .
ثَانِيًا : مَعْنَى الْقَضَاءِ اصْطِلَاحًا :

قال الإمام الجرجاني في " كتاب التعريفات " (ص ١٧٧) : " القضاء ... في الاصطلاح عبارة عن الحكم الكلّي الإلهي في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية في الأزل إلى الأبد " .
وقال الإمام السّفاريني في " لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضيّة في عقد الفرقة المرضيّة " (١/٣٤٥) : " إِرَادَةُ اللَّهِ الْأَزَلِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِيمَا لَا يَزَالُ " .
وقال الإمام ابن كمال باشا في " التفسير " (١/٩٩) في تعريفه للقضاء اصطلاحاً : " تعلق الإرادة الإلهية بوجود الشيء من حيث إنّه يوجبه " .

وفي جوابنا عن الفرق بين القضاء والقدر سنذكر عدداً من التعريفات الاصطلاحية للقضاء ...
«سؤال» : مَا مَعْنَى الْقَدَرِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا ؟

الجواب :

أَوَّلًا : مَعْنَى الْقَدَرِ لُغَةً :

قال الإمام ابن فارس في " معجم مقاييس اللغة " (٥/٦٢) : " الْقَافُ وَالذَّالُّ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَبْلَغِ الشَّيْءِ وَكُنْهِهِ وَنَهَائِيَّتِهِ . فَالْقَدَرُ : مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ . يُقَالُ : قَدَرُهُ كَذَا ، أَي مَبْلَغُهُ . وَكَذَلِكَ الْقَدَرُ . وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدَرُهُ وَأَقْدَرُهُ مِنَ التَّقْدِيرِ ، وَقَدَرْتُهُ أَقْدَرُهُ . وَالْقَدَرُ : قَضَاءُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَشْيَاءِ عَلَى مَبَالِغِهَا وَنَهَائِيَّاتِهَا الَّتِي أَرَادَهَا لَهَا ، وَهُوَ الْقَدَرُ أَيضًا . قَالَ فِي الْقَدَرِ :

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَابْرُزْ بِبَرَزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

وقال الإمام الرّاغب الأصفهاني في " المفردات في غريب القرآن " (ص ٦٥٨-٦٥٩) : " وقوله : «نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ» [الواقعة: ٦٠] ، فَإِنَّهُ تَنْبِيهُ أَنَّ ذَلِكَ حِكْمَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ هُوَ الْمُقَدَّرُ ، وَتَنْبِيهِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَمَا زَعَمَ الْمَجُوسُ أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ وَإِبْلِيسَ يَقْتُلُ ، وَقَوْلُهُ : «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» [القدر: ١] ، إِلَى آخِرِهَا . أَي : لَيْلَةٍ قِيَضَها لَأُمُورٍ مَخْصُوصَةٍ . وَقَوْلُهُ : «إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» [القمر: ٤٩] ، وَقَوْلُهُ :

﴿وَاللَّهُ يَقْدَرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ [المزمل: ٢٠] ، إشارة إلى ما أجري من تكوير الليل على النهار، وتكوير النهار على الليل، وأن ليس أحد يمكنه معرفة ساعاتها وتوفية حقَّ العبادة منها في وقت معلوم، وقوله: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾ [عبس: ١٩] ، فإشارة إلى ما أوجده فيه بالقوة، فيظهر حالاً فحالا إلى الوجود بالصورة، وقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] ، فَقَدَرُ إشارة إلى ما سبق به القضاء، والكتابة في اللوح المحفوظ ، والمشار إليه بقوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فرغ ربُّكم من الخلق والخلق والأجل والرَّزَق» ، والمَقْدُورُ إشارة إلى ما يحدث عنه حالاً فحالا ممَّا قَدَر، وهو المشار إليه بقوله: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] ، وعلى ذلك قوله: ﴿وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] ، قال أبو الحسن: خذه بقدر كذا وبقدر كذا، وفلان يخاصم بقدر وقدر، وقوله: ﴿عَلَى الْمَوْسَى قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] ، أي: ما يليق بحاله مقدراً عليه، وقوله: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣] ، أي: أعطى كلَّ شيء ما فيه مصلحته، وهده لما فيه خلاصه، إمَّا بالتَّسخير، وإمَّا بالتَّعليم كما قال: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠] ، والتَّقْدِيرُ من الإنسان على وجهين: أَحَدُهُمَا: التَّفَكُّر في الأمر بحسب نظر العقل، وبناء الأمر عليه، وذلك محمود .

وَالثَّانِي: أن يكون بحسب التَّمَنِّي والشَّهْوَة، وذلك مذموم كقوله: ﴿فَكَرَّ وَقَدَّرَ * فَقَتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر: ١٨-١٩] ، وتستعار الْقُدْرَةُ وَالْمَقْدُورُ للحال، والسَّعَة في المال، والقَدَرُ: وقت الشَّيْء المقدَّر له، والمكان المقدَّر له، قال: ﴿إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [المرسلات: ٢٢] ، وقال: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] ، أي: بقدر المكان المقدَّر لأن يسعها، وقرئ: (بِقَدَرِهَا) ، أي: تقديرها. وقوله: ﴿وَعَدُوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾ [القلم: ٢٥] ، قاصدين، أي: معيّنين لوقت قَدَرُوهُ، وكذلك قوله: ﴿فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢] .

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٣٣١-٣٣٢): "... وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْقَدَرِ الَّذِي هُوَ الْقَضَاءُ وَالْحُكْمُ، أَيَّ فَظْنٍ أَنْ لَنْ نَقْضِيَ عَلَيْهِ بِالْعُقُوبَةِ، قَالَهُ قَتَادَةُ وَمُجَاهِدٌ وَالْفَرَاءُ. مَاخُودٌ مِنَ الْقَدَرِ وَهُوَ الْحُكْمُ دُونَ الْقُدْرَةِ وَالِاسْتِطَاعَةِ. وَرُويَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ثَعْلَبٍ، أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: "فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ" هُوَ مِنَ التَّقْدِيرِ لَيْسَ مِنَ الْقُدْرَةِ، يُقَالُ مِنْهُ: قَدَرَ اللَّهُ لَكَ الْخَيْرَ يَقْدِرُهُ قَدَرًا، بِمَعْنَى قَدَرَ اللَّهُ لَكَ الْخَيْرَ. وَأَنْشَدَ ثَعْلَبُ:

لَنَا أَبَدًا مَا أَوْرَقَ السَّلْمُ النَّضْرُ
تَبَارَكْتَ مَا تَقْدِرُ يَقَعُ وَلَكَ

فَلَيْسَتْ عَشِيَّاتُ اللَّوَى بِرَوَاجِعَ
وَلَا عَائِدُ ذَاكَ الزَّمَانُ الَّذِي مَضَى

الشُّكْرُ

يَعْنِي مَا تَقْدِرُهُ وَتَقْضِي بِهِ يَقَعُ. وَعَلَى هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ الْعُلَمَاءُ".
ثَانِيًا: مَعْنَى الْقَدَرِ اضْطِلَاحًا:

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١١٨/١): "المراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكلُّ محدثٍ صادرٌ عن علمه وقدرته وإرادته، هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة".

وقال الإمام القاري في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (١٤٧/١): "قال في شرح السنة: الإيمان بالقدر فرض لازم، وهو أن يعتقد أن الله تعالى خالق أعمال العباد خيرها، وشرها، وكتبها في اللوح المحفوظ قبل أن خلقهم، والكل بقضائه وقدره، وإرادته، ومشيئته، غير أنه يرضى الإيمان والطاعة، ووعد عليهما الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية وأوعد عليهما العقاب. والقدر: سرٌّ من أسرار الله تعالى لم يُطلع عليها ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلًا، ولا يجوز الخوض فيه، والبحث عنه بطريق العقل، بل يجب أن يعتقد أن الله تعالى خلق الخلق فجعلهم فرقتين: فرقة خلقهم للنعيم فضلاً، وفرقة للنجيم عدلاً".

وقال الإمام السفاريني في "لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضيّة في عقد الفرقة المرضية" (٣٤٥/١): "وهو عند المأثريديّة: تحديده - تعالى - ألا كل مخلوق بحده الذي يوجد به من حسن وقبح، ونفع وضرر، وما يجويه من زمان ومكان، وما يترتب عليه من طاعة وعصيان وثواب وعقاب وغفران".

وعند الأشاعرة: إيجاد الله - تعالى - الأشياء على قدر مخصوص، وتقدير معين في ذواتها وأحوالها، طبق ما سبق به العلم وجري به القلم".

وقال السفاريني في " (٣٤٨/١): "القدر عند السلف ما سبق به العلم وجري به القلم، بما هو كائن إلى الأبد، وأنه - عز وجل - قدر مقادير الخلائق وما يكون من الأشياء قبل أن تكون في الأزل، وعلم - سبحانه وتعالى - أنها ستقع في أوقات معلومة عنده - تعالى -، وعلى صفات مخصوصة".

وقال الإمام ابن كمال باشا في "التفسير" (١٨٢/١) في تعريفه للقدر اصطلاحاً: "تحديد كل شيء وتقديره على ما هو أولى به".

«سؤال»: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ ؟

الجواب : اختلفت عبارات العلماء في التفريق بين القضاء والقدر في الاصطلاح، وعلى أقوال متعددة، فمنهم من اعتبرهما متغايران، ومنهم من جعلهما بمعنى واحد.

قال الإمام الأصفهاني في " المفردات في غريب القرآن " (ص ٦٧٥) : " والقضاء من الله تعالى أخص من القدر، لأنه الفصل بين التقدير، فالقدر هو التقدير، والقضاء هو الفصل والقطع، وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المعد للكيل، والقضاء بمنزلة الكيل وهذا كما قال أبو عبيدة لعمر رضي الله عنهما لما أراد الفرار من الطاعون بالشام: أتفر من القضاء؟ قال: أفر من قضاء الله إلى قدر الله، تنبيهاً أن القدر ما لم يكن قضاء فمرجوه أن يدفعه الله، فإذا قضى فلا مدفع له ويشهد لذلك قوله: «وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا» [مريم: ٢١]، وقوله: «كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا» [مريم: ٧١]، «وَقُضِيَ الْأَمْرُ» [البقرة: ٢١٠]، أي: فصل تنبيهاً أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه .

وقال الإمام ابن حزم في " الفصل في الملل والأهواء والنحل " (٢/ ٨٤-٨٥س) : " ذهب بعض الناس لكثرة استعمال المسلمين هاتين اللفظتين إلى أن ظنوا أن فيهما معنى الإكراه والإجبار، وليس كما ظنوا، وإنما معنى القضاء في لغة العرب التي بها خاطبنا الله تعالى ورَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِهَا نتخاطب ونتفاهم مرادنا أنه الحكم فقط، لذلك يقولون: القاضي: بمعنى الحاكم، وقضى الله عز وجل بكذا، أي: حكم به، ويكون أيضاً بمعنى أمر، قال تعالى: «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» [الإسراء: ٢٣]، إِنَّمَا مَعْنَاهُ بِلَا خِلَافَ أَنَّهُ تَعَالَىٰ أَمْرٌ أَن لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ، ويكون أيضاً بمعنى أخبر، قال الله تعالى «وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ» [الحجر: ٦٦]، بمعنى أخبرنا أن دابرهم مَقْطُوعٌ بِالصَّبَاحِ، وَقَالَ تَعَالَى: «وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا» [الإسراء: ٤]، أي: أخبرناهم بذلك، ويكون أيضاً بمعنى أراد، وهو قريب من معنى حكم، قال تعالى: «إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [آل عمران: ٤٧]، ومعنى ذلك حكم بكونه فكونه .

ومعنى القدر في اللغة العربية الترتيب والحد الذي ينتهي إليه الشيء، تقول: قدرت البناء تقديراً إذا رتبته وحددته، قال تعالى: «وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا» [فصلت: ١٠]، بمعنى رتب أقواتها وحددها، وَقَالَ تَعَالَى: «إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» [القمر: ٤٩]، يُرِيدُ تَعَالَى: برتبة وحدد، فَمَعْنَى قَضَى وَقَدَر

حكم ورتب ، ومعنى القضاء والقدر حكم الله تعالى في شيء بحمده أو ذمه ، أو تكوينه وترتيبه على صفة كذا وإلى وقت كذا ، وبالله تعالى التوفيق " .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٤٨/١٧) : " الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدَرَ الْأَشْيَاءَ ، أَيَّ عِلْمٍ مَقَادِيرَهَا وَأَحْوَالَهَا وَأَزْمَانَهَا قَبْلَ إِيجَادِهَا ، ثُمَّ أَوْجَدَ مِنْهَا مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يُوجَدُ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ ، فَلَا يَحْدُثُ حَدَثٌ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ إِلَّا وَهُوَ صَادِرٌ عَنْ عِلْمِهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ دُونَ خَلْقِهِ ، وَأَنَّ الْخَلْقَ لَيْسَ لَهُمْ فِيهَا إِلَّا نَوْعٌ اِكْتِسَابٍ وَمُحَاوَلَةٌ وَنِسْبَةٌ وَإِضَافَةٌ ، وَأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنَّمَا حَصَلَ لَهُمْ بِتَسْيِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِقُدْرَتِهِ وَتَوْفِيقِهِ وَإِهْلَامِهِ ، سُبْحَانَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَلَا خَالِقَ غَيْرُهُ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ " .

وقال الإمام الجرجاني في " كتاب التعريفات " (ص ١٧٤) : " القدر : خروج الممكنات من العدم إلى الوجود ، واحداً بعد واحد ، مطابقاً للقضاء ، والقضاء في الأزل ، والقدر فيما لا يزال ، والفرق بين القدر والقضاء ، هو أن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة ، والقدر وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها " .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري " (١١٨/١) في بيان المراد بالقضاء والقدر شرعاً : " الْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِلْمَ مَقَادِيرِ الْأَشْيَاءِ وَأَزْمَانَهَا قَبْلَ إِيجَادِهَا ثُمَّ أَوْجَدَ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يُوجَدُ فَكُلُّ مُحْدَثٍ صَادِرٌ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ بِالْبَرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ وَعَلَيْهِ كَانَ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَخِيَارِ التَّابِعِينَ " .

وقال في " (١٤٩/١١) : " وَقَالَ بَنُ بَطَّالٍ ... وَالْمُرَادُ بِالْقَضَاءِ هُنَا الْمَقْضِيُّ لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ كُلَّهُ حَسَنٌ لَا سُوءَ فِيهِ وَقَالَ غَيْرُهُ الْقَضَاءُ الْحُكْمُ بِالْكُلِّيَّاتِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ فِي الْأَزْلِ وَالْقَدَرُ الْحُكْمُ بِوُقُوعِ الْجَزْئِيَّاتِ الَّتِي لِنَتْلِكَ الْكُلِّيَّاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ " .

وقال في (٤٧٧/١١) : " وَقَالُوا أَيُّ الْعُلَمَاءِ الْقَضَاءُ هُوَ الْحُكْمُ الْكُلِّيُّ الْإِجْمَالِيُّ فِي الْأَزْلِ ، وَالْقَدَرُ جُزْئِيَّاتُ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَتَفَاصِيلُهُ " .

وقال الإمام العيني في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري " (٢٥٨/٢١) : " فَإِنْ قُلْتَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ ؟ قُلْتَ : الْقَضَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَمْرِ الْكُلِّيِّ الْإِجْمَالِيِّ الَّذِي حَكَمَ اللَّهُ بِهِ فِي الْأَزْلِ ، وَالْقَدَرُ عِبَارَةٌ عَنِ جُزْئِيَّاتِ ذَلِكَ الْكُلِّيِّ ومفصلات ذلك المُجْمَلِ الَّتِي حَكَمَ اللَّهُ بِوُقُوعِهَا وَاحِدًا بَعْدَ

وَاحِدٍ فِي الْإِنِّزَالِ، قَالُوا: وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي في " الفتح المبين بشرح الأربعين " (ص ٦٤): " والقضاء علم الله أولاً بالأشياء على ما هي عليه ، والقدر إيجادها على ما يطابق العلم " .
وقال بعض العلماء بعكس ذلك، فجعلوا تعريف القضاء للقدر، وتعريف القدر للقضاء. انظر: المواقف (ص ٥٢٩)، رسالة في التوحيد والفرق المعاصرة (ص ١٢٣).

وذهب البعض إلى أنَّهما بمعنى واحد . انظر : العقائد الإسلامية ، لسيد سابق (ص ٩٥).
وقال الأستاذ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني في " العقيدة الإسلامية وأسسها " (ص ٧٢٩-٧٣٠): " ذكر الباحثون في العقائد عدة أقوال في تفسير معنى القضاء والقدر الواردين بلسان الشرع ، ونتقي منها قولين فقط هما أجلاها وأكثرها توافقاً مع ظواهر الكتاب والسنة .
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : منقول في معناه عن الإمام أبي الحسن الأشعري وجمهور أهل السنة :
(أ) الْقَضَاءُ : إرادة الله الأزلية المتعلقة بالأشياء على وفق ما توجد عليه في وجودها الحادث ، كإرادته تعالى الأزلية بخلق الإنسان في الأرض .

وهذا المعنى يلتقي مع المعنى اللغوي الذي هو إتمام الشيء ، إذ أن إرادة الشيء إتمام تخصيصه بأحد ممكناته .

(ب) الْقَدَرُ : إيجاد الله الأشياء على مقاديرها المحددة بالقضاء في ذاتها وصفاتها ، وأفعالها وأحوالها ، وأزمنتها وأمكنتها وأسبابها ، كإيجاد الله الإنسان فعلاً على وجه الأرض طبق ما سبق في قضائه سبحانه .

وهذا المعنى للقدر يلتقي في الجملة مع المعنى اللغوي الذي هو تبين مقدار الشيء وكميته ، ذلك لأنَّ الإيجاد هو : إظهار المقضي بالقضاء الأزلي على مقاديره المحددة إلى الوجود الخارجي الفعلي .
الْقَوْلُ الثَّانِي : وهو معنى ما نُقِلَ عن الماتريدية :

(أ) الْقَضَاءُ : هو الخلق الرَّاجِعُ إلى التَّكْوِينِ ، كخلق الله الإنسان على ما هو عليه طبق الإرادة الأزلية ، وهذا المعنى للقضاء يلتقي مع المعنى اللغوي الذي هو إتمام الشيء ، ذلك أنَّ الخلق هو إتمام فعل الإيجاد .

(ب) القَدَر : هو التَّقْدِير ، وهو جعل الشَّيْءِ بالإرادة على مقدار محدد قبل وجوده ، ثمَّ يكون وجوده في الواقع بالقضاء على وفق التَّقْدِير .

وهذا المعنى للقدر يلتقي مع المعنى اللغوي الذي هو تبين كميَّة الشَّيْء ، إذ أنَّ تخصيص الإرادة إنَّها هو تبين لجميع المقادير والكميَّات والكيفيَّات .

والفرق بين القولين السَّابِقين للقضاء والقَدَر : هو أنَّ ما فُسِّر به القضاء عند الأشعري يُشبه ما فُسِّر به القَدَر عند الماتريدية ، وما فُسِّر به القضاء عند الماتريدية يُشبه ما فُسِّر به القَدَر عند الأشعري .

ومن هنا نرى التقاء أهل السُّنَّة من أشاعرة وماتريدية وغيرهم على مدلولات متشابهة وإن تبادلت تسمياتها .

ويصحُّ لنا أن نجعل كلمتي القضاء والقدر عنواناً مشتركاً ، ونأخذ لهما مدلولاً واحداً مشتركاً ، وهذا ما يبدو من ظاهر الاستعمالات الشرعيَّة لهما ، إذ قد يجتمعان في الاستعمال وقد ينفردان والمدلول واحد .

فمعنى القضاء والقدر معاً : هو إرادة الله إيجاد الأشياء على وجه مخصوص ، ثمَّ إيجادها على وفق المراد " .

وعلى أية حال فإنَّ مرجع القضاء والقدر لا يخرج عن علمه تعالى وإرادته وقدرته ، قال الإمام الخطَّابي في " معالم السُّنن " (٣٢٣/٤) : " وجماع القول في هذا الباب أنَّهما أمران لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر ، لأنَّ أحدهما بمنزلة الأساس ، والآخر بمنزلة البناء ، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه " ، لأنَّ القضاء والقدر مرتبطان بالإيمان بعلم الله ، وقدرته وإرادته - كما أسلفنا - فهو جزء رئيس من أجزاء العقيدة ، لا يكتمل الإيمان إلَّا به ، لأنَّه إيمان بعلم الله المطلق المحيط بجميع الأمور قبل وجودها ، قال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ﴾ [الحديد: ٢٢] .

إلى غير ذلك من الآيات التي تدلُّ على أنَّ الأمور كُلُّها بيد الله تعالى ، وأنَّه لا يحدث شيء في هذا الكون إلَّا بعلمه وإرادته وقدرته ... فالقضاء والقدر أمران متلازمان مترابطان لا ينفكَّان عن بعضهما بحال ، قال الإمام ابن الأثير في " النهاية في غريب الحديث والأثر " (٧٨/٤) : " فالقضاء والقَدَر أمران متلازمان لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر ، لأنَّ أحدهما بمنزلة الأساس وهو القَدَر ، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء ، فمَنْ رام الفصل بينهما ، فقد رام هدم البناء ونقضه " .

الفصل الثاني

أدلة الإيمان بالقضاء والقدر من المنقول والمعقول

دلّت على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر آيات الكتاب العزيز المحكمات ، وأحاديث الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم الصحيحة الصريحة ، وكذا العقل الصريح ... وحاصل ما يتعلق بأدلة القضاء والقدر نذكره في جواب الأسئلة التالية :

«سؤال» : ما هي أدلة القرآن الكريم على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر ؟

الجواب :

تضافرت الأدلة من الكتاب العزيز على أن الإيمان بالقضاء والقدر جزء من عقيدة المسلم، وهي في حقيقتها مبنية على الإيمان بصفات الله تعالى من العلم والقدرة والإرادة. فلقضاء فرع من ثبوت صفة الإرادة والعلم لله، والقدر فرع عن ثبوت القدرة له، وقد دلّت أدلة كثيرة من الكتاب العزيز على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر ، فمن ذلك :

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] .

قال الإمام الرّازي في " التفسير " (١٩/١٣٣-١٣٤) : " قَالَ الْوَاحِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْخَزَائِنُ جَمْعُ الْخَزَانَةِ، وَهُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الَّذِي يُخْزَنُ فِيهِ الشَّيْءُ أَيْ يُحْفَظُ وَالْخَزَانَةُ أَيُّضًا عَمَلُ الْخَازِنِ، وَيُقَالُ: خَزَنَ الشَّيْءَ يَخْزِنُهُ إِذَا أَحْرَزَهُ فِي خَزَانَتِهِ، وَعَامَّةُ الْمُفْسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ هُوَ الْمَطَرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ هُوَ السَّبَبُ لِلْأَرْزَاقِ وَلِمُعَايِشِ بَنِي آدَمَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الطُّيُورِ وَالْوُحُوشِ، فَلَمَّا ذَكَرَ تَعَالَى أَنَّهُ يُعْطِيهِمُ الْمُعَايِشَ بَيَّنَّ أَنَّ خَزَائِنَ الْمَطَرِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْمُعَايِشِ عِنْدَهُ، أَيْ فِي أَمْرِهِ

وَحُكْمِهِ وَتَدْبِيرِهِ، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: يُرِيدُ قَدَرَ الْكِفَايَةِ، وَقَالَ الْحَكَمُ: مَا مِنْ عَامٍ بِأَكْثَرِ مَطَرٍ مِنْ عَامٍ آخَرَ، وَلَكِنَّهُ يُمْطَرُ قَوْمٌ وَيَحْرَمُ قَوْمٌ آخَرُونَ، وَرُبَّمَا كَانَ فِي الْبَحْرِ، يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُنْزِلُ الْمَطَرَ كُلَّ عَامٍ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ، غَيْرَ أَنَّهُ يَصْرِفُهُ إِلَى مَنْ يَشَاءُ حَيْثُ شَاءَ كَمَا شَاءَ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَفَظُ الْآيَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُنْزِلُهُ فِي جَمِيعِ الْأَعْوَامِ عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ هَذَا الْمَعْنَى تَحْكَمًا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ. وَأَقُولُ أَيْضًا: تَخْصِصُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ بِالْمَطَرِ تَحْكَمٌ مُخَصَّصٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ﴾ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ الْقَدِيمُ الْوَاجِبُ لِدَاتِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى كَوْنِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ مَقْدُورَةً لَهُ تَعَالَى. وَحَاصِلُ الْأَمْرِ فِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ جَمِيعَ الْمُمْكِنَاتِ مَقْدُورَةٌ لَهُ، وَمَمْلُوكَةٌ يُخْرِجُهَا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ كَيْفَ شَاءَ إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَتْ مَقْدُورَاتُهُ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الَّذِي يُخْرِجُهَا مِنْهَا إِلَى الْوُجُودِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِيًا لِأَنَّ دُخُولَ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ فِي الْوُجُودِ مُحَالٌ فَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى كَوْنِ مَقْدُورَاتِهِ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَدْخُلُ مِنْهَا فِي الْوُجُودِ فَهُوَ مُتَنَاهٍ، وَمَتَى كَانَ الْخَارِجُ مِنْهَا إِلَى الْوُجُودِ مُتَنَاهِيًا كَانَ لَا مُحَالَةَ مُخْتَصًّا فِي الْحُدُوثِ بِوَقْتٍ مُقَدَّرٍ مَعَ جَوَازِ حُصُولِهِ قَبْلَ ذَلِكَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ بَدَلًا عَنْهُ، وَكَانَ مُخْتَصًّا بِحَيِّزٍ مُعَيَّنٍ مَعَ جَوَازِ حُصُولِهِ فِي سَائِرِ الْأَحْيَازِ بَدَلًا عَنْ ذَلِكَ الْحَيِّزِ، وَكَانَ مُخْتَصًّا بِصِفَاتٍ مُعَيَّنَةٍ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ حُصُولُ سَائِرِ الصِّفَاتِ بَدَلًا عَنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ اخْتِصَاصُ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَنَاهِيَةِ بِذَلِكَ الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ وَالْحَيِّزِ الْمُعَيَّنِ، وَالصِّفَاتِ الْمُعَيَّنَةِ بَدَلًا عَنْ أَضْدَادِهَا لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ بِتَخْصِصِ مُخَصَّصٍ وَتَقْدِيرِ مُقَدَّرٍ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْلَا الْقَادِرُ الْمُخْتَارُ الَّذِي خَصَّصَ تِلْكَ الْأَشْيَاءَ بِتِلْكَ الْأَحْوَالِ الْجَائِزَةِ لَأَمْتَنَعَ اخْتِصَاصُهَا بِتِلْكَ الصِّفَاتِ الْجَائِزَةِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِنْزَالِ الْإِحْدَاثُ وَالْإِنْشَاءُ وَالْإِبْدَاعُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزُّمَرُ: ٦] ، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحَدِيدُ: ٢٥] ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى﴾ [طه: ٤٠] .

قال الإمام الرّازي في " التفسير " (٥٠ / ٢٢) : " أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ جِئْتُ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ ﴾ فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفٍ فِي الْكَلَامِ لِأَنَّهُ عَلَىٰ قَدَرٍ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ ، وَذَكَرُوا فِي ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ وَجُوهًا : أَحَدُهَا : أَنَّهُ سَبَقَ فِي قَضَائِي وَقَدَرِي أَنْ أَجْعَلَكَ رَسُولًا لِي فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ عَيْنُهُ لِدَلِكِ فَمَا جِئْتُ إِلَّا عَلَىٰ ذَلِكَ الْقَدَرِ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [الْقَمَرِ : ٤٩] . وَثَانِيهَا : عَلَىٰ مِقْدَارٍ مِنَ الزَّمَانِ يُوحَىٰ فِيهِ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ ، وَهُوَ رَأْسُ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَثَالِثُهَا : أَنَّ الْقَدَرَ هُوَ الْمَوْعِدُ فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ هَذَا الْمَوْعِدَ صَحَّ حَمْلُهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ شُعِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ كَانُوا قَدْ عُيِّنُوا ذَلِكَ الْمَوْعِدَ ، فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَىٰ حُجِّيَّ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ جُمْلَةٍ مِنْهُ عَلَيْهِ ، قُلْنَا : لِأَنَّهُ لَوْلَا تَوْفِيقُهُ لَهُ لَمَا تَهَيَّأَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ " .

وقال الإمام ابن كثير في " التفسير " (٢٩٣ / ٥) : " ... ثُمَّ جَاءَ مُوَافَقًا لِقَدَرِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ مِنْ غَيْرِ مِيعَادٍ ، وَالْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ، وَهُوَ الْمُسَيِّرُ عِبَادَهُ وَخَلَقَهُ فِيمَا يَشَاءُ " . وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة : ٥١] . قال الإمام الرّازي في " التفسير " (٦٧ - ٦٦ / ١٦) : " وَفِيهِ أَقْوَالٌ :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَنَا خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ ، وَلَا خَوْفٌ وَلَا رَجَاءٌ ، وَلَا شِدَّةٌ وَلَا رَخَاءٌ ، إِلَّا وَهُوَ مُقَدَّرٌ عَلَيْنَا مَكْتُوبٌ عِنْدَ اللَّهِ ، وَكَوْنُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ مُقَضًيًا بِهِ عِنْدَ اللَّهِ ، فَإِنْ مَا سِوَاهُ مُمَكِّنٌ ، وَالْمُمَكِّنُ لَا يَتَرَجَّحُ إِلَّا بِتَرَجُّحِ الْوَاجِبِ ، وَالْمُمَكِّنَاتُ بِأَسْرِهَا مُتَتَهِّةٌ إِلَى قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ أَصْحَابَنَا يَتَمَسَّكُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي أَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ شَامِلٌ لِكُلِّ الْمُحْدَثَاتِ وَأَنَّ تَغْيِيرَ الشَّيْءِ عَمَّا قَضَى اللَّهُ بِهِ مُحَالٌ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا الْكَلَامِ مِنْ وَجْهِ : أَحَدُهَا : أَنَّ الْمَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ وَإِمَّا مُمَكِّنٌ ، وَالْمُمَكِّنُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَرَجَّحَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى الْآخَرِ لِنَفْسِهِ ، فَوَجَبَ انْتِهَاؤُهُ إِلَى تَرَجُّحِ الْوَاجِبِ لِدَاتِهِ ، وَمَا سِوَاهُ فَوَاجِبٌ بِإِجَادِهِ وَتَأْثِيرِهِ وَتَكْوِينِهِ . وَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

وَثَانِيهَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ لَمَّا كَتَبَ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ فَقَدْ عَلِمَهَا وَحَكَمَ بِهَا ، فَلَوْ وَقَعَ الْأَمْرُ بِخِلَافِهَا لَزِمَ انْقِلَابُ الْعِلْمِ جَهْلًا وَالْحُكْمُ الصَّدَقُ كَذِبًا ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ ، وَقَدْ أَطْنَبْنَا فِي شَرْحِ هَذِهِ الْمُنَاطَرَةِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

[البقرة: ٦] . فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ تَسْلِيَةً لِلرَّسُولِ فِي فَرَحِهِمْ بِحُزْنِهِ وَمَكَارِهِهِ فَأَيُّ تَعَلُّقٍ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِذَلِكَ؟ قُلْنَا: السَّبَبُ فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَلِمَ سِرَّ اللَّهِ فِي الْقَدْرِ هَانَتْ عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ» . لم أجد من خرجه .

فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ الَّذِي وَقَعَ أَمْتَنَ أَنْ لَا يَقَعَ، زَالَتِ الْمُنَازَعَةُ عَنِ النَّفْسِ وَحَصَلَ الرِّضَا بِهِ .
الْقَوْلُ الثَّانِي: فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ، أَيُّ : فِي عَاقِبَةِ أَمْرِنَا مِنْ الظَّفَرِ بِالْعَدُوِّ وَالْإِسْتِيْلَاءِ عَلَيْهِمْ، وَالْمَقْصُودُ أَنْ يَظْهَرَ لِلْمُنَافِقِينَ أَنَّ أَحْوَالَ الرَّسُولِ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً فِي الشُّرُورِ وَالْغَمِّ، إِلَّا أَنَّ فِي الْعَاقِبَةِ الدَّوْلَةُ لَهُمْ وَالْفَتْحُ وَالنَّصْرُ وَالظَّفَرُ مِنْ جَانِبِهِمْ، فَيَكُونُ ذَلِكَ اغْتِيَاظًا لِلْمُنَافِقِينَ وَرَدًّا عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ الْفَرَحِ .

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: قَالَ الزَّجَّاجُ: الْمَعْنَى إِذَا صِرْنَا مَغْلُوبِينَ صِرْنَا مُسْتَحِقِّينَ لِلْأَجْرِ الْعَظِيمِ، وَالثَّوَابِ الْكَثِيرِ، وَإِنْ صِرْنَا غَالِبِينَ، صِرْنَا مُسْتَحِقِّينَ لِلثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ، وَفُزْنَا بِالْمَالِ الْكَثِيرِ وَالثَّنَاءِ الْحَمِيدِ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، صَارَتْ تِلْكَ الْمَصَائِبُ وَالْمُحْزَنَاتُ فِي جَنْبِ هَذَا الْفَوْزِ بِهَذِهِ الدَّرَجَاتِ الْعَالِيَةِ مُتَحَمِّلَةً، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ وَإِنْ كَانَتْ حَسَنَةً، إِلَّا أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ هُوَ الْأَوَّلُ .

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ مَوْلَانَا﴾ ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَحْسُنُ مِنْهُ التَّصَرُّفُ فِي الْعَالَمِ كَيْفَ شَاءَ، وَأَرَادَ لِأَجْلِ أَنَّهُ مَالِكٌ لَهُمْ وَخَالِقٌ لَهُمْ، وَلِأَنَّهُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِهِ، فَهَذَا الْكَلَامُ يَنْطَبِقُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلِذَا قُلْنَا إِنَّهُ تَعَالَى وَإِنْ أَوْصَلَ إِلَى بَعْضِ عِبِيدِهِ أَنْوَاعًا مِنَ الْمَصَائِبِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الرِّضَا بِهَا لِأَنَّهُ تَعَالَى مَوْلَاهُمْ وَهُمْ عِبِيدُهُ، فَحَسُنَ مِنْهُ تَعَالَى تِلْكَ التَّصَرُّفَاتُ، بِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ مَوْلَى لَهُمْ، وَلَا اعْتِرَاضَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِهِ .

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ الْعِبِيدِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَلَا أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ إِلَّا أَنَّهُ مَعَ هَذَا عَظِيمِ الرَّحْمَةِ كَثِيرِ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَتَوَكَّلَ الْمُؤْمِنُ فِي الْأَصْلِ إِلَّا عَلَيْهِ، وَأَنْ يَقْطَعَ طَمَعَهُ إِلَّا مِنْ فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ يُفِيدُ الْحَصَرَ، وَهَذَا كَالْتَنْبِيهِ عَلَى أَنَّ حَالَ الْمُنَافِقِينَ بِالْضَّدِّ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُمْ لَا يَتَوَكَّلُونَ إِلَّا عَلَى الْأَسْبَابِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَاللَّذَاتِ الْعَاجِلَةِ الْفَانِيَةِ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٠] .

قال الإمام الرّازي في " التفسير " (٢٤ / ٤٣٠ - ٤٣١) : " قَوْلُهُ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ ، وَفِيهِ سَوَالَاتُ :

الأول: هل في قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ دلالة على أنه سبحانه خالق لأعمال العباد؟ والجواب: نعم من وجهين: الأول: أن قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يتناول جميع الأشياء فيتناول أفعال العباد.

والثاني: وهو أنه تعالى بعد أن نفى الشريك ذكر ذلك، والتقدير أنه سبحانه لما نفى الشريك كأن قائلاً قال: ها هنا أقوام يعترفون بنفي الشركاء والأنداد، ومع ذلك يقولون إنهم يخلقون أفعال أنفسهم فذكر الله تعالى هذه الآية لتكون معينة في الرد عليهم، قال القاضي الآية لا تدل عليه لوجوه:

أحدها: أنه سبحانه صرح بكون العبد خالقاً في قوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠] وقال: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

وثانيها: أنه سبحانه تمدح بذلك فلا يجوز أن يريد به خلق الفساد.

وثالثها: أنه سبحانه تمدح بأنه قدرة تقديرًا ولا يجوز أن يريد به إلا الحسن والحكمة دون غيره، فثبت بهذه الوجوه أنه لا بد من التأويل لو دلت الآية بظاهرها عليه، فكيف ولا دلالة فيها البتة، لأن الخلق عبارة عن التقدير فهو لا يتناول إلا ما يظهر فيه التقدير، وذلك إنما يظهر في الأجسام لا في الأعراض.

والجواب:

أما قوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾، وقوله: ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾، فهما معارضان بقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وبقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] وأما قوله لا يجوز التمدح بخلق الفساد، قلنا: لم لا يجوز أن يقع التمدح به نظراً إلى تقادير القدرة وإلى أن صفة الإيجاد من العدم والإعدام من الوجود ليست إلا له؟ وأما قوله: الخلق لا يتناول إلا الأجسام، فنقول: لو كان كذلك لكان قوله خلق كل شيء خطأ لأنه يقتضي إضافة الخلق إلى جميع الأشياء مع أنه لا يصح في العقل إضافته إليها.

السؤال الثاني: في الخلق معنى التقدير (فقوله): ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (معناه) وقدر كل شيء فقدرة تقدير؟ والجواب: المعنى أنه أحدث كل شيء إحداثاً يراعي فيه التقدير والتسوية، فقدرة تقديرًا وهياً لما يصلح له، مثله أنه خلق الإنسان على هذا الشكل المقدر (المستوي) الذي تراه، فقدرة للتكاليف والمصالح المنوطة (به في باب) الدين والدنيا، وكذلك كل حيوان وجماد جاء

بِهِ عَلَى الْجِبَلَةِ الْمُسْتَوِيَةِ الْمُقَدَّرَةِ بِأَمْثَلَةِ الْحِكْمَةِ وَالتَّدْبِيرِ فَقَدَرَهُ لِأَمْرٍ مَا وَمَصْلَحَةٍ مَا مُطَابِقًا لِمَا قَدَرَهُ غَيْرَ (مُتَخَلِّفٍ) عَنْهُ.

السُّؤَالُ الثَّلَاثُ: هَلْ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ دَلَالَةٌ عَلَى مَذْهَبِكُمْ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ: أَحَدُهَا: أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي حَقِّهَا يَرْجِعُ إِلَى الظَّنِّ وَالْحُسْبَانِ، أَمَّا فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ فَلَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا الْعِلْمُ بِهِ وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ، وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَرِ لَةِ، فَلَمَّا عَلِمَ فِي الشَّيْءِ الْفُلَانِي أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ الشَّيْءُ لَزِمَ انْقِلَابُ عَلَيْهِ جَهْلًا وَانْقِلَابُ خَبَرِهِ الصِّدْقَ كَذِبًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ وَالْمُقْضَى إِلَى الْمُحَالِ مُحَالٌ فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُحَالٌ وَالْمُحَالُ غَيْرُ مُرَادٍ فَذَلِكَ الشَّيْءُ غَيْرُ مُرَادٍ وَإِنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْأَمْرَ وَالْإِرَادَةَ لَا يَتَلَازِمَانِ، وَظَهَرَ أَنَّ السَّعِيدَ مَنْ سَعَدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالشَّقِيَّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ. وَثَانِيهَا: أَنَّهُ عِنْدَ حُصُولِ الْقُدْرَةِ وَالِدَّاعِيَةِ الْخَالِصَةِ إِنْ وَجَبَ الْفِعْلُ، كَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ يُوجِبُ فِعْلَ اللَّهِ تَعَالَى، وَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ قَوْلُ الْمُعْتَرِ لَةِ، وَإِنْ لَمْ يُجِبْ فَإِنْ اسْتَغْنَى عَنِ الْمُرَجِّحِ فَقَدْ وَقَعَ الْمُمَكِنُ لَا عَنْ مُرَجِّحٍ وَتَجْوِيزُهُ يُسَدُّ بَابَ اثْبَاتِ الصَّانِعِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنِ الْمُرَجِّحِ، فَالْكَلَامُ يَعُودُ فِي ذَلِكَ الْمُرَجِّحِ، وَلَا يَنْقَطِعُ إِلَّا عِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى وَاجِبِ الْوُجُودِ.

وَتَالِثُهَا: أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ لَوْ وَقَعَ بِقُدْرَتِهِ لَمَا وَقَعَ إِلَّا الشَّيْءُ الَّذِي أَرَادَ تَكْوِينَهُ وَإِيجَادَهُ، لَكِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الْعِلْمَ وَالْحَقَّ فَلَا يَحْصُلُ لَهُ إِلَّا الْجَهْلُ وَالْبَاطِلُ، فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ بِقُدْرَتِهِ لَمَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ قِيلَ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ شُبْهَةً أَوْ جَبَّتْ لَهُ ذَلِكَ الْجَهْلُ، قُلْنَا إِنْ اعْتَقَدَ تِلْكَ الشُّبْهَةَ لِشُبْهَةٍ أُخْرَى لَزِمَ التَّسْلُسُ وَهُوَ مُحَالٌ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى جَهْلٍ أَوَّلٍ، وَوَقَعَ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ لَا بِسَبَبِ جَهْلٍ سَابِقٍ، بَلِ الْإِنْسَانُ أَحَدُهُ أِبْتَدَاءً مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَطُّ لَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ بِالْجَهْلِ وَلَا يُحَاوِلُ تَحْصِيلَ الْجَهْلِ لِنَفْسِهِ بَلْ لَا يُحَاوِلُ إِلَّا الْعِلْمَ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَحْصُلَ لَهُ إِلَّا مَا قَصَدَهُ وَأَرَادَهُ، وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّ الْكُلَّ بِقَضَاءِ سَارٍ وَقَدَرٍ نَافِذٍ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٣/١٣): "أي: قدر كل شيء مما خلق بحكمته على ما أراد، لا عن سهوة وغفلة، بل جرت المقادير على ما خلق الله إلى يوم القيامة، وبعد القيامة، فهو الخالق المقدر، فيآيه فاعبدوه".

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

قال الإمام الطبري في "التفسير" (١٩/١١٩-١٢٠): "يقول: وكان أمر الله قضاءً مقضيًا".

وَكَانَ ابْنُ زَيْدٍ يَقُولُ فِي ذَلِكَ مَا: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، فِي قَوْلِهِ: **﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾** [الأحزاب: ٣٨] "إِنَّ اللَّهَ كَانَ عِلْمُهُ مَعَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا، فَأَتَمَّهُ فِي عِلْمِهِ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا، وَيَأْمُرُهُمْ وَيَنْهَاهُمْ، وَيَجْعَلَ ثَوَابًا لِأَهْلِ طَاعَتِهِ، وَعِقَابًا لِأَهْلِ مَعْصِيَتِهِ؛ فَلَمَّا اكْتَمَرَ ذَلِكَ الْأَمْرَ قَدَرَهُ، فَلَمَّا قَدَرَهُ كَتَبَ وَغَابَ عَلَيْهِ، فَسَاهَا الْغَيْبَ وَأَمَّ الْكِتَابَ، وَخَلَقَ الْخَلْقَ، عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابِ أَرْزَأُفُهُمْ وَأَجَاهُهُمْ وَأَعْمَاهُمْ، وَمَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الْأَشْيَاءِ مِنَ الرِّخَاءِ وَالشَّدَّةِ مِنَ الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ أَنَّهُ يُصِيبُهُمْ؛ وَقَرَأَ: **﴿أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُتَوَفَّوْنَهُمْ﴾** [الأعراف: ٣٧] ، وَأَمَرَ اللَّهُ الَّذِي اكْتَمَرَ قَدَرَهُ حِينَ قَدَرَهُ مُقَدَّرٌ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا فِي ذَلِكَ، وَمَا فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ، وَفِي ذَلِكَ التَّقْدِيرُ، اكْتَمَرَ أَمْرًا ثُمَّ قَدَرَهُ، ثُمَّ خَلَقَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: كَانَ أَمْرُ اللَّهِ الَّذِي مَضَى وَفَرَغَ مِنْهُ، وَخَلَقَ عَلَيْهِ الْخَلْقَ **﴿قَدَرًا مَقْدُورًا﴾** [الأحزاب: ٣٨] شَاءَ أَمْرًا لِيُمِضِيَ بِهِ أَمْرَهُ وَقَدَرَهُ، وَشَاءَ أَمْرًا يَرْضَاهُ مِنْ عِبَادِهِ فِي طَاعَتِهِ؛ فَلَمَّا أَنْ كَانَ الَّذِي شَاءَ مِنْ طَاعَتِهِ لِعِبَادِهِ رَضِيَهُ هُمْ، وَلَمَّا أَنْ كَانَ الَّذِي شَاءَ أَرَادَ أَنْ يَنْفَعَهُ فِيهِ أَمْرَهُ وَتَدْبِيرَهُ وَقَدَرَهُ، وَقَرَأَ: **﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾** [الأعراف: ١٧٩] فَشَاءَ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَشَاءَ أَنْ تَكُونَ أَعْمَالُهُمْ أَعْمَالُ أَهْلِ النَّارِ، فَقَالَ: **﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾** [الأنعام: ١٠٨] ، وَقَالَ: **﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾** [الأنعام: ١٣٧] هَذِهِ أَعْمَالُ أَهْلِ النَّارِ **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾** [الأنعام: ١٣٧] قَالَ: **﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ﴾** [الأنعام: ١١٢] إِلَى قَوْلِهِ: **﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾** [الأنعام: ١١٢] وَقَرَأَ: **﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾** [الأنعام: ١٠٩] ... إِلَى **﴿كُلُّ شَيْءٍ قُبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾** [الأنعام: ١١١] أَنْ يُؤْمِنُوا بِذَلِكَ، قَالَ: فَأَخْرَجُوهُ مِنْ اسْمِهِ الَّذِي تَسَمَّى بِهِ، قَالَ: هُوَ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ، فَزَعَمُوا أَنَّهُ مَا أَرَادَ .
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾** [القمر: ٤٩] .

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (١٤٨/١٧) في تفسيره لهذه الآية: "الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدَرَ الْأَشْيَاءَ، أَيَّ عِلْمٍ مَقَادِيرَهَا وَأَحْوَالَهَا وَأَزْمَانَهَا قَبْلَ إِجَادِهَا، ثُمَّ أَوْجَدَ مِنْهَا مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يُوجِدُهُ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ، فَلَا يَخْذُلُ حَدَثٌ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ إِلَّا وَهُوَ صَادِرٌ عَنْ عِلْمِهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ دُونَ خَلْقِهِ، وَأَنَّ الْخَلْقَ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا نَوْعٌ اكْتِسَابٍ وَمُحَاوَلَةٌ وَنِسْبَةٌ وَإِصَافَةٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنَّمَا حَصَلَ لَهُمْ بِتَسْيِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِقُدْرَتِهِ وَتَوْفِيقِهِ وَإِلْهَامِهِ، سُبْحَانَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَلَا خَالِقَ غَيْرُهُ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، لَا كَمَا قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ

وَعَبَّرَهُمْ مِنْ أَنَّ الْأَعْمَالَ إِلَيْنَا وَالْأَجَالَ بِيَدِ غَيْرِنَا. قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدِمَ وَفَدُ نَجْرَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: الْأَعْمَالُ إِلَيْنَا وَالْأَجَالَ بِيَدِ غَيْرِنَا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَاتُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ يَكْتُبُ عَلَيْنَا الذَّنْبَ وَيُعَذِّبُنَا؟ فَقَالَ: "أَنْتُمْ خُصَمَاءُ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ". الحديث ذكره الواحدي في أسباب النزول (ص ١٦٩).

وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

قال الإمام الطبري في "التفسير" (١٨/٢٢٢ فما بعدها): "يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: مَا أَصَابَكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ بِجُدُوبِهَا وَقُحُوطِهَا وَذَهَابِ زَرْعِهَا وَفَسَادِهَا ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢] بِالْأَوْصَابِ وَالْأَوْجَاعِ وَالْأَسْقَامِ ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] يَعْنِي إِلَّا فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] يَقُولُ: مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَ الْأَنْفُسَ، يَعْنِي مِنْ قَبْلِ أَنْ نَخْلُقَهَا يَقُولُ: قَدْ بَرَأَ اللَّهُ هَذَا الشَّيْءَ، بِمَعْنَى: خَلَقَهُ فَهُوَ بَارِئُهُ وَبَنَحُو الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ.

ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: ثَنِي أَبِي قَالَ: ثَنِي عَمِّي قَالَ: ثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] قَالَ: «هُوَ شَيْءٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَ النَّفْسَ».

حَدَّثَنَا بِشْرٌ قَالَ: ثَنَا يَزِيدٌ قَالَ: ثَنِي سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢٢] "أَمَّا مُصِيبَةُ الْأَرْضِ: فَالْسُّنُونُ وَأَمَّا فِي أَنْفُسِكُمْ: فَهَذِهِ الْأَمْرَاضُ وَالْأَوْصَابُ" ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] «مِنْ قَبْلِ أَنْ نَخْلُقَهَا».

حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: ثَنَا ابْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢٢] قَالَ: «هِيَ السُّنُونُ» ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢] قَالَ: "الْأَوْجَاعُ وَالْأَمْرَاضُ قَالَ: وَبَلَّغْنَا أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُصِيبُهُ حَدْشُ عُوْدٍ، وَلَا نَكْبَةُ قَدَمٍ، وَلَا خَلْجَانُ عِرْقٍ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَمَا يَعْفُو عَنْهُ أَكْثَرُ".

حَدَّثَنِي يَعْقُوبٌ قَالَ: ثَنَا ابْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ الْحَسَنِ، فَقَالَ رَجُلٌ: سَلُهُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ

نَبَرَأَهَا» [الحديد: ٢٢] فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَنْ يَشْكُ فِي هَذَا؟ كُلُّ مُصِيبَةٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فِيهِ كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَبْرَأَ النَّسَمَةُ».

حَدَّثْتُ عَنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ، يَقُولُ: ثَنَا عُبَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا» [الحديد: ٢٢] يَقُولُ: "هُوَ شَيْءٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا: مِنْ قَبْلِ أَنْ تَبْرَأَ الْأَنْفُسُ".

حَدَّثَنِي يُونُسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: «(فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا» [الحديد: ٢٢] قَالَ: «مِنْ قَبْلِ أَنْ نَخْلُقَهَا» قَالَ: «الْمَصَائِبُ وَالرِّزْقُ وَالْأَشْيَاءُ كُلُّهَا بِمَا تُحِبُّ وَتَكْرَهُ فَرَعَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ النَّفُوسَ وَيَخْلُقَهَا» وَقَالَ آخَرُونَ: عُنِيَ بِذَلِكَ: مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي دِينٍ وَلَا دُنْيَا.

ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ قَالَ: ثَنَا أَبُو صَالِحٍ قَالَ: ثَنِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا» [الحديد: ٢٢] يَقُولُ: «(فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَخْلُقَهَا» وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَعْنَى (فِي) [الحديد: ٢٢] الَّتِي بَعْدَ قَوْلِهِ: «(إِلَّا)» [الحديد: ٢٢] فَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّ الْبَصْرَةِ: يُرِيدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ: إِلَّا هِيَ فِي كِتَابٍ، فَجَارَ فِيهِ الْإِضْمَارُ قَالَ: وَيَقُولُ: عِنْدِي هَذَا لَيْسَ إِلَّا يُرِيدُ إِلَّا هُوَ وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْهُمْ، قَوْلُهُ: «(فِي كِتَابٍ)» [الحديد: ٢٢] مِنْ صَلَةٍ مَا أَصَابَ، وَلَيْسَ إِضْمَارُ هُوَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ: لَيْسَ قَوْلُهُ عِنْدِي هَذَا لَيْسَ إِلَّا مِثْلُهُ، لِأَنَّ إِلَّا تَكْفِي مِنْ الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ غَيْرُهُ.

وَقَوْلُهُ: «(إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ)» [الحج: ٧٠] يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: إِنَّ خَلْقَ النَّفُوسِ، وَإِحْصَاءَ مَا هِيَ لِأَقْيَةِ مِنَ الْمَصَائِبِ عَلَى اللَّهِ سَهْلٌ يَسِيرٌ.

الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «(لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ)» [الحديد: ٢٣] يَعْنِي تَعَالَى ذِكْرُهُ: مَا أَصَابَكُمْ أَمِيَّا النَّاسِ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي أَمْوَالِكُمْ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ، إِلَّا فِي كِتَابٍ قَدْ كُتِبَ ذَلِكَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَخْلُقَ نَفُوسَكُمْ «(لَكَيْلًا تَأْسَوْا)» [الحديد: ٢٣] يَقُولُ: لِكَيْلًا تَحْزَنُوا «(عَلَى مَا فَاتَكُمْ)» [آل عمران: ١٥٣] مِنَ الدُّنْيَا، فَلَمْ تُدْرِكُوهُ مِنْهَا «(وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ)» [الحديد: ٢٣] مِنْهَا وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «(بِمَا آتَاكُمْ)» [الحديد: ٢٣] إِذَا مَدَّتِ الْأَلْفُ مِنْهَا: بِالَّذِي أَعْطَاكُمْ مِنْهَا رَبُّكُمْ وَمَلَكَكُمْ وَخَوَّلَكُمْ؛ وَإِذَا قُصِرَتِ الْأَلْفُ، فَمَعْنَاهَا: بِالَّذِي جَاءَكُمْ مِنْهَا وَبَنَحُوا الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ.

ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ قَالَ: ثَنَا أَبُو صَالِحٍ قَالَ: ثَنِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،
«لَكَيْلًا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ» [الحديد: ٢٣] «مِنَ الدُّنْيَا» **«وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ»** [الحديد: ٢٣] «مِنْهَا» .
 حَدَّثْتُ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ الطَّحَّانِ قَالَ: ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ
 عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، **«لَكَيْلًا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ»** [الحديد: ٢٣] قَالَ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، وَالشُّكْرُ
 عِنْدَ النِّعْمَةِ» .

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: ثَنَا مِهْرَانٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سِمَاكِ الْبَكْرِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ **«لَكَيْلًا
 تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ»** [الحديد: ٢٣] قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا يَحْزَنُ وَيَفْرَحُ، وَلَكِنْ مَنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ فَجَعَلَهَا
 صَبْرًا، وَمَنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ فَجَعَلَهُ شُكْرًا» .

حَدَّثَنِي يُونُسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: **«لَكَيْلًا تَأْسُوا عَلَى مَا
 فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ»** [الحديد: ٢٣] قَالَ: «لَا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنَ الدُّنْيَا، وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا
 آتَاكُمْ مِنْهَا» وَاخْتَلَفَتْ الْقُرَاءُ فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ: **«بِمَا آتَاكُمْ»** [الحديد: ٢٣] فَقَرَأَ ذَلِكَ عَامَّةٌ قُرَاءَ الْحِجَازِ
 وَالْكُوفَةِ **«بِمَا آتَاكُمْ»** [الحديد: ٢٣] بِمَدِّ الْأَلِفِ وَقَرَأَهُ بَعْضُ قُرَاءِ الْبَصْرَةِ **«بِمَا آتَاكُمْ»** بِقَصْرِ الْأَلِفِ؛
 وَكَانَ مَنْ قَرَأَ ذَلِكَ بِقَصْرِ الْأَلِفِ اخْتَارَ قِرَاءَتَهُ كَذَلِكَ، إِذْ كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ عَلَى مَا فَاتَكُمْ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى
 مَا أَفَاتَكُمْ، فَيَرُدُّ الْفِعْلُ إِلَى اللَّهِ، فَأُلْحِقَ قَوْلُهُ: **«بِمَا آتَاكُمْ»** بِهِ، وَلَمْ يَرُدَّهُ إِلَى أَنَّهُ خَبَرٌ عَنِ اللَّهِ. وَالصَّوَابُ
 مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمَا قِرَاءَتَانِ صَحِيحَتَا مَعْنَاهُمَا، فَبَيَّيْتُهُمَا قَرَأَ الْقَارِئُ فَمُصِيبٌ، وَإِنْ كُنْتَ اخْتَارَ مَدَّ
 الْأَلِفِ لِكَثْرَةِ قَارِئِي ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ لِلَّذِي اعْتَلَّ بِهِ مِنْهُ مُعْتَلُّو قَارِئِهِ بِقَصْرِ الْأَلِفِ كَبِيرُ مَعْنَى،
 لِأَنَّ مَا جُعِلَ مِنْ ذَلِكَ خَبَرًا عَنِ اللَّهِ، وَمَا صُرِفَ مِنْهُ إِلَى الْخَبَرِ عَنْ غَيْرِهِ، فَغَيْرُ خَارِجٍ جَمِيعُهُ عِنْدَ
 سَامِعِيهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَالْفَائِتُ مِنَ الدُّنْيَا مَنْ فَاتَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَالْمُدْرِكُ مِنْهَا مَا
 أَدْرَكَ عَنْ تَقْدِمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَضَائِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لِمَنْ عَقَلَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: **«مَا أَصَابَ مِنْ
 مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا»** [الحديد: ٢٢] فَأَخْبَرَ أَنَّ الْفَائِتَ مِنْهَا
 بِإِفَاتِهِ إِيَّاهُمْ فَاتَهُمْ، وَالْمُدْرِكُ مِنْهَا بِإِعْطَائِهِ إِيَّاهُمْ أَدْرَكُوا، وَأَنَّ ذَلِكَ مُحْفُوظٌ لَهُمْ فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 يَخْلُقَهُمْ» .

وقال الإمام الرّازي في " التفسير " (٤٦٦/٢٩ فما بعدها) : " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : **«مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي
 الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ»** ، قَالَ الزَّجَّاجُ: إِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: **«سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ»** [الحديد: ٢١] بَيَّنَّ أَنَّ
 الْمَوْدِيَّ إِلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ، فَقَالَ: **«مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ»** ، وَالْمَعْنَى لَا تَوْجَدُ

مُصِيبَةٌ مِنْ هَذِهِ الْمَصَائِبِ إِلَّا وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَالْمُصِيبَةُ فِي الْأَرْضِ هِيَ قَحْطُ الْمَطَرِ، وَقِلَّةُ النَّبَاتِ، وَنَقْصُ الثَّمَارِ، وَغَلَاءُ الْأَسْعَارِ، وَتَتَابُعُ الْجُوعِ، وَالْمُصِيبَةُ فِي الْأَنْفُسِ فِيهَا قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهَا هِيَ: الْأَمْرَاضُ، وَالْفَقْرُ، وَذَهَابُ الْأَوْلَادِ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَيْهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَتَنَاوَلُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ أَجْمَعَ لقوله بعد ذلك: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] ثُمَّ قَالَ: إِلَّا فِي كِتَابٍ يَعْنِي مَكْتُوبٌ عِنْدَ اللَّهِ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ، وفيه مسائل: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: هَذِهِ الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ قَبْلَ دُخُولِهَا فِي الْوُجُودِ مَكْتُوبَةٌ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ. قَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ: وَإِنَّمَا كَتَبَ كُلُّ ذَلِكَ لَوْجُوهُ:

أَحَدُهَا: تَسْتَدِلُّ الْمَلَائِكَةُ بِذَلِكَ الْمَكْتُوبِ عَلَى كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَالِمًا بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ وَقُوعِهَا. وَثَانِيهَا: لِيَعْرِفُوا حِكْمَةَ اللَّهِ فَإِنَّهُ تَعَالَى مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُمْ يُقْدِمُونَ عَلَى تِلْكَ الْمَعَاصِي خَلَقَهُمْ وَرَزَقَهُمْ وَثَالِثُهَا: لِيَحْذَرُوا مِنْ أَمْثَالِ تِلْكَ الْمَعَاصِي.

وَرَابِعُهَا: لِيَشْرَكُوا اللَّهَ تَعَالَى عَلَى تَوْفِيقِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى الطَّاعَاتِ وَعِصْمَتِهِ إِيَّاهُمْ مِنَ الْمَعَاصِي. وَقَالَتِ الْحُكَمَاءُ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُدَبِّرَاتُ أَمْرًا، وَهُمْ الْمُفَسِّسَاتُ أَمْرًا، إِنَّمَا هِيَ الْمُبَادِئُ لِحُدُوثِ الْحَوَادِثِ فِي هَذَا الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ بِوَاسِطَةِ الْحَرَكَاتِ الْفَلَكَيَّةِ وَالْإِتِّصَالَاتِ الْكَوْكَبِيَّةِ، فَتَصَوُّرَاتُهَا لِإِسْيَاقِ تِلْكَ الْأَسْبَابِ إِلَى الْمُسَبِّبَاتِ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: إِلَّا فِي كِتَابٍ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: اسْتَدَلَّ جُمْهُورُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ وَقُوعِهَا خِلَافًا لَهُشَامُ بْنُ الْحَكَمِ، وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَتَبَهَا فِي الْكِتَابِ قَبْلَ وَقُوعِهَا وَجَاءَتْ مُطَابَقَةً لِذَلِكَ الْكِتَابِ عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمًا بِهَا بِأَسْرِهِا.

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ مَصَائِبِ الْأَنْفُسِ فَيَدْخُلُ فِيهَا كُفْرُهُمْ وَمَعَاصِيهِمْ، فَلَا يَتَنَبَّهُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَعْمَالِهِمْ بِتَفَاصِيلِهَا مَكْتُوبَةٌ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ، وَمُثَبَّتَةٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ تِلْكَ الْأَعْمَالِ مُحَالًا، لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ بِوُجُودِهَا مُنَافٍ لِعَدَمِهَا، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمُتَنَافِيَيْنِ مُحَالٌ، فَلَمَّا حَصَلَ الْعِلْمُ بِوُجُودِهَا، وَهَذَا الْعِلْمُ مُتَتَّبِعُ الزَّوَالِ كَانَ الْجَمْعُ بَيْنَ عَدَمِهَا وَبَيِّنَ عِلْمَ اللَّهِ بِوُجُودِهَا مُحَالًا.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: إِنَّ جَمِيعَ الْحَوَادِثِ مَكْتُوبَةٌ فِي الْكِتَابِ، لِأَنَّ حَرَكَاتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، فَإِثْبَاتُهَا فِي الْكِتَابِ مُحَالٌ، وَأَيْضًا خَصَّصَ ذَلِكَ بِالْأَرْضِ وَالْأَنْفُسِ وَمَا أَدْخَلَ فِيهَا أَحْوَالَ السَّمَوَاتِ، وَأَيْضًا خَصَّصَ ذَلِكَ بِمَصَائِبِ الْأَرْضِ وَالْأَنْفُسِ لَا بِسَعَادَاتِ الْأَرْضِ

وَالْأَنْفُسِ، وَفِي كُلِّ هَذِهِ الرُّمُوزِ إِشَارَاتٌ وَأَسْرَارٌ، أَمَا قَوْلُهُ: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ قَبْلَ أَنْ نَخْلُقَ هَذِهِ الْمَصَائِبَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلِ الْمُرَادُ الْأَنْفُسُ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلِ الْمُرَادُ نَفْسُ الْأَرْضِ، وَالْكُلُّ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّ ذِكْرَ الْكُلِّ قَدْ تَقَدَّمَ، وَإِنْ كَانَ الْأَقْرَبُ نَفْسَ الْمَصِيبَةِ لِأَنَّهَا هِيَ الْمَقْصُودُ، وَقَالَ آخَرُونَ: الْمُرَادُ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَالْمَخْلُوقَاتُ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُهَا إِلَّا أَنَّهَا لِيُظْهِرَ مَا يَجُوزُ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: ٢٠] .

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾، وَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّ حِفْظَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ هَيِّنٌ .

وَالثَّانِي: إِنَّ إِبْتِثَاتَ ذَلِكَ عَلَى كَثَرَتِهِ فِي الْكِتَابِ يَسِيرٌ عَلَى اللَّهِ وَإِنْ كَانَ عَسِيرًا عَلَى الْعِبَادِ، وَنَظِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١] ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] .

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: هَذِهِ اللَّامُ تُفِيدُ جَعَلَ أَوَّلَ الْكَلَامِ سَبَبًا لِآخِرِهِ، كَمَا تَقُولُ: قُمْتُ لِأَضْرِبَكَ فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ الْقِيَامَ سَبَبٌ لِلضَرْبِ، وَهَاهُنَا كَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى بَيَّنَّ أَنَّ إِنْجَارَ اللَّهِ عَنْ كَوْنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَقِيعَةً بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَمُتَبَتِّةٌ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لَا يَتَغَيَّرُ يُوجِبُ أَنْ لَا يَشْتَدَّ فَرَحُ الْإِنْسَانِ بِمَا وَقَعَ، وَأَنْ لَا يَشْتَدَّ حُزْنُهُ بِمَا لَمْ يَقَعْ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ عَرَفَ سِرَّ اللَّهِ فِي الْقَدَرِ هَانَتْ عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ» .

وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِيهِ أَنَّ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ وَقُوعَ كُلِّ مَا وَقَعَ وَاجِبٌ، وَعَدَمُ كُلِّ مَا لَمْ يَقَعْ وَاجِبٌ أَيْضًا لِأَسْبَابٍ أَرْبَعَةٍ :

أَحَدُهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِيمٌ وَقُوعُهُ، فَلَوْ لَمْ يَقَعْ انْقَلَبَ الْعِلْمُ جَهْلًا .

ثَانِيهَا: أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ وَقُوعَهُ، فَلَوْ لَمْ يَقَعْ انْقَلَبَتْ الْإِرَادَةُ تَمَنِّيًا .

ثَالِثُهَا: أَنَّهُ تَعَلَّقَتْ قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِإِقَاعِهِ، فَلَوْ لَمْ يَقَعْ لَانْقَلَبَتْ تِلْكَ الْقُدْرَةُ عَجْزًا .

رَابِعُهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ بِوُقُوعِهِ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِدْقٌ فَلَوْ لَمْ يَقَعْ لَانْقَلَبَ ذَلِكَ الْخَبَرُ الصِّدْقُ كَذِبًا، فَإِنْ هَذَا الَّذِي وَقَعَ لَوْ لَمْ يَقَعْ لَتَغَيَّرَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ الْأَرْبَعَةُ مِنْ كَمَا لَهَا إِلَى النِّقْصِ، وَمِنْ قَدَمِهَا إِلَى الْحُدُوثِ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُتَمْتِعًا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا دَافِعَ لِذَلِكَ الْوُقُوعِ، وَحِينَئِذٍ يَزُولُ الْعَمُّ وَالْحُزْنُ، عِنْدَ

ظُهِرَ هَذِهِ الْحَوَاطِرَ وَهَانتَ عَلَيْهِ الْمَحَنُ وَالْمَصَائِبُ، وَأَمَّا الْمُعْتَرِلَةُ فَهَبْ أَنَّهُمْ يُبَارِعُونَ فِي الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ فِي الْعِلْمِ وَالْخَيْرِ، وَإِذَا كَانَ الْجَبَرُ لَازِمًا فِي هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يُلْزَمَ الْجَبَرُ بِسَبَبِ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ وَبَيِّنَ أَنْ يُلْزَمَ بِسَبَبِ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعِ، وَأَمَّا الْفَلَاسِفَةُ فَالْجَبَرُ مَذْهَبُهُمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَبَطُوا حَدُوثَ الْأَفْعَالِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِالتَّصَوُّرَاتِ الذِّهْنِيَّةِ وَالتَّخَيُّلَاتِ الْحَيَوَانِيَّةِ، ثُمَّ رَبَطُوا تِلْكَ التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّخَيُّلَاتِ بِالْأَدْوَارِ الْفَلَكَيَّةِ الَّتِي لَهَا مَنَاهِجٌ مُقَدَّرَةٌ، وَيَمْتَنِعُ وَفُوعٌ مَا يُخَالِفُهَا، وَأَمَّا الدَّهْرِيَّةُ الَّذِينَ لَا يُثْبِتُونَ شَيْئًا مِنَ الْمُؤَثَّرَاتِ فَهُمْ لَا بُدَّ وَأَنْ يَقُولُوا بِأَنَّ حَدُوثَ الْحَوَادِثِ اتِّفَاقِيٌّ، وَإِذَا كَانَ اتِّفَاقِيًّا لَمْ يَكُنْ اخْتِيَارِيًّا، فَيَكُونُ الْجَبَرُ لَازِمًا، فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا مَدْنُوحَةَ عَنْ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْ فِرْقِ الْعُقَلَاءِ، سِوَاءٍ أَقْرَأُوا بِهِ أَوْ أَنْكَرُوهُ، فَهَذَا بَيَانٌ وَجْهِ اسْتِدْلَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، قَالَتْ الْمُعْتَرِلَةُ: الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا فِي كَوْنِ الْعِيدِ مُتَمَكِّنًا مُخْتَارًا، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِهِ :

الْأَوَّلُ: أَنَّ قَوْلَهُ: **(لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ)** ، يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَخْبَرَهُمْ بِكَوْنِ تِلْكَ الْمَصَائِبِ مُثَبَّتَةً فِي الْكِتَابِ لِأَجْلِ أَنْ يَخْتَرِزُوا عَنِ الْحُزَنِ وَالْفَرَحِ، وَلَوْلَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى تِلْكَ الْأَفْعَالِ لَمَا بَقِيَ لَهُذِهِ اللَّامُ فَائِدَةٌ .

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُرِيدُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ الْحُزَنُ وَالْفَرَحُ وَذَلِكَ خِلَافُ قَوْلِ الْمُجْبِرَةِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ كُلَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ .

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: **(وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ)** ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُرِيدُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ وَالْإِرَادَةَ سِوَاءً، فَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ الْمُجْبِرَةِ: إِنَّ كُلَّ وَاقِعٍ فَهُوَ مُرَادٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى .

الرَّابِعُ: أَنَّهُ تَعَالَى أَدْخَلَ لَامَ التَّعْلِيلِ عَلَى فَعْلِهِ بِقَوْلِهِ: **(لِكَيْلَا)** ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى مُعَلَّلَةٌ بِالْغَرَضِ، وَأَقُولُ: الْعَاقِلُ يَتَعَجَّبُ جِدًّا مِنْ كَيْفِيَّةِ تَعَلُّقِ هَذِهِ الْآيَاتِ بِالْجَبَرِ وَالْقَدَرِ وَتَعَلُّقِ كُلِّمَا الطَّائِفَتَيْنِ بِأَكْثَرِهَا .

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَدَّثَهُ: بِمَا أَتَاكُمْ قَصْرًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: أَتَاكُمْ مَدْنُودًا، حُجَّةُ أَبِي عَمْرٍو أَنَّ: أَتَاكُمْ مُعَادِلٌ لِقَوْلِهِ: **(فَاتَكُمْ)** ، فَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ لِلْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ: **(فَاتَكُمْ)** ، كَذَلِكَ يَكُونُ الْفِعْلُ لِلَّانِي فِي قَوْلِهِ: **(بِمَا أَتَاكُمْ)** ، وَالْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُولِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ الذِّكْرُ الْمَرْفُوعُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَحُجَّةُ الْبَاقِينَ أَنَّهُ إِذَا مَدَّ كَانَ ذَلِكَ مَسْئُوبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الْمُعْطَى لِذَلِكَ، وَيَكُونُ فَاعِلُ الْفِعْلِ فِي: أَتَاكُمْ ضَمِيرًا عَائِدًا إِلَى اسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَهَاءُ مُحْذُوفَةٌ مِنْ الصَّلَةِ تَقْدِيرُهُ بِمَا أَتَاكُمْوَهُ .

المسألة الثالثة: قَالَ المبرد: ليس المراد من قوله: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ نَفْيُ الْأَسَى وَالْفَرَحِ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَلْ مَعْنَاهُ لَا تَحْزَنُوا حُزْنًا يُحْرِجُكُمْ إِلَى أَنْ تُهْلِكُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا بِثَوَابٍ عَلَى قَوَاتٍ مَا سَلَبَ مِنْكُمْ، وَلَا تَفْرَحُوا فَرَحًا شَدِيدًا يُطْغِيكُمْ حَتَّى تَأْشُرُوا فِيهِ وَتَبْطُرُوا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ﴾، فَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ ذَمُّ الْفَرَحِ الَّذِي يَخْتَالُ فِيهِ صَاحِبُهُ وَيَبْطُرُ، وَأَمَّا الْفَرَحُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَالشُّكْرُ عَلَيْهَا فَعَبْرٌ مَذْمُومٌ، وَهَذَا كُلُّهُ مَعْنَى مَا رَوَى عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يَفْرَحُ وَيَحْزَنُ وَلَكِنْ اجْعَلُوا لِلْمُصِيبَةِ صَبْرًا وَلِلْخَيْرِ شُكْرًا. وَاحْتَجَّ الْقَاضِي بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُرِيدُ أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُحَبَّةِ وَالْإِرَادَةِ فَقَالَ: الْمُحَبَّةُ إِرَادَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَهِيَ إِرَادَةُ الثَّوَابِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ هَذِهِ الْإِرَادَةِ نَفْيُ مُطْلَقِ الْإِرَادَةِ.

وقال الإمام الطاهر بن عاشور في "التحرير والتنوير" (٢٧/٤١٠-٤١١): " (مَا) نَافِيَةٌ وَ (مِنْ) زَائِدَةٌ فِي النَّفْيِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ الْجِنْسِ قَصْدًا لِلْعُمُومِ. وَمَفْعُولٌ أَصَابَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مَا أَصَابَكُمْ أَوْ مَا أَصَابَ أَحَدًا. وَقَوْلُهُ: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصَائِبِ الْعَامَّةِ كَالْفَحْطِ وَفَيْضَانِ السُّيُولِ وَمَوَاتِنِ الْأَنْعَامِ وَتَلَفِ الْأَمْوَالِ.

وقوله: ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصَائِبِ اللَّاحِقَةِ لِدَوَاتِ النَّاسِ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَقَطْعِ الْأَعْضَاءِ وَالْأَسْرِ فِي الْحَرْبِ وَمَوْتِ الْأَحْبَابِ وَمَوْتِ الْمَرْءِ نَفْسِهِ فَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ مُصِيبَةً فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ [المائدة: ١٠٦]. وَتَكَرَّرَ حَرْفُ النَّفْيِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُنْفِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ لِقَصْدِ الْإِهْتِمَامِ بِذَلِكَ الْمَذْكُورِ بِخُصُوصِهِ فَإِنَّ الْمَصَائِبَ الْخَاصَّةَ بِالنَّفْسِ أَشَدُّ وَقَعًا عَلَى الْمَصَابِ، فَإِنَّ الْمَصَائِبَ الْعَامَّةَ إِذَا أَخْطَأَتْهُ فَإِنَّمَا يَتَأَثَّرُ لَهَا تَأَثُّرًا بِالتَّعَقُّلِ لَا بِالْحِسِّ فَلَا تَدُومُ مُلَاحَظَةُ النَّفْسِ إِيَّاهُ. وَالْأَسْتِثْنَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ أَحْوَالِ مَنْفِيَّةٍ بِ (مَا)، إِذِ التَّقْدِيرُ: مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ كَانَتْ فِي حَالٍ إِلَّا فِي حَالٍ كَوْنَهَا مَكْتُوبَةً فِي كِتَابٍ، أَيْ مُبْتَنِيَةً فِيهِ. وَالْكِتَابُ: مَجَازٌ عَنْ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَوَجْهِ الْمَشَابَهَةِ عَدَمَ قَبُولِهِ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ وَالتَّخْلُفِ، قَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِلْزَةَ:

حَذَرَ الْجَوْرِ وَالتَّطَاخِي وَهَلْ يَنْقُضُ مَا فِي الْمَهَارِقِ الْأَهْوَاءُ

وَمِنْ ذَلِكَ عِلْمُهُ وَتَقْدِيرُهُ لِأَسْبَابِ حُصُولِهَا وَوَقْتِ خَلْقِهَا وَتَرْتِبِ آثَارِهَا وَالْقَصْرِ الْمَفَادِ بِ (إِلَّا) قَصْرٌ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ وَهُوَ قَصْرٌ إِضَافِيٌّ، أَيْ إِلَّا فِي حَالِ كَوْنِهَا فِي كِتَابٍ دُونَ عَدَمِ سَبْقِ تَقْدِيرِهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ رَدًّا عَلَى اعْتِقَادِ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦] ، وَقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨] .

وَهَذَا الْكَلَامُ يَجْمَعُ الْإِشَارَةَ إِلَى مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ نِظَامَ هَذَا الْعَالَمِ عَلَى أَنْ تَتَرْتَّبَ الْمُسَبِّبَاتُ عَلَى أَسْبَابِهَا، وَقَدَّرَ ذَلِكَ وَعِلْمَهُ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١] ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَالْبَرُّ: بَفَتْحِ الْبَاءِ: الْخَلْقُ وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى الْبَارِئُ، وَضَمِيرُ النَّصْبِ فِي تَبَرَّأَ عَائِدٌ إِلَى الْأَرْضِ أَوْ إِلَى الْأَنْفُسِ.

وَجُمْلَةُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ رَدٌّ عَلَى أَهْلِ الضَّلَالِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ لَا يُشْتُونَ لِلَّهِ عُمُومَ الْعِلْمِ وَيُجَوِّزُونَ عَلَيْهِ الْبَدَاءَ وَتَمَثُّي الْحِيلِ، وَلِأَجْلِ فَصْدِ الرَّدِّ عَلَى الْمُنْكَرِينَ أَكَّدَ الْخَبَرَ بِ (إِنَّ).

وَالْتَّعْلِيلُ بِلَامِ الْعِلَّةِ وَ (كَيِّ) مُتَعَلِّقٌ بِمُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْإِحْبَارُ الْحَكِيمُ، أَيْ أَعْلَمْنَاكُمْ بِذَلِكَ لِكَيِّ لَا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ الْخُ، أَيْ لِفَائِدَةِ اسْتِكْمَالِ مُدَرِّكَاتِكُمْ وَعُقُولِكُمْ فَلَا تَجَزَّعُوا لِلْمَصَائِبِ لِأَنَّ مَنْ أَيْقَنَ أَنَّ مَا عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ مَفْقُودٍ يَوْمًا لَا مُحَالَةَ لِمُتَّفَاقِهِمْ جَزَعُهُ عِنْدَ فَقْدِهِ لِأَنَّهُ قَدْ وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ أَخَذَ هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرٌ فِي قَوْلِهِ:

فَقُلْتُ لَهَا يَا عَزُّ كُلِّ مُصِيبَةٍ إِذَا وَطَّنْتَ يَوْمًا لَهَا النَّفْسَ ذَلَّتْ

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ تَتِمُّمٌ لِقَوْلِهِ: ﴿لَكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْكَلَامِ أَنَّ لَا يَأْسُوا عِنْدَ حُلُولِ الْمَصَائِبِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ...﴾ (إِلَّا فِي كِتَابٍ) ثُمَّ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُسْرَاتِ كَذَلِكَ بِطَرِيقِ الْإِكْتِفَاءِ فَإِنَّ مِنَ الْمُسْرَاتِ مَا يَحْصُلُ لِلْمَرْءِ عَنْ غَيْرِ تَرْقُبٍ وَهُوَ أَوْقَعُ فِي الْمُسْرَةِ كَمَلِ أَدْبُهُ بِطَرِيقِ الْمُقَابَلَةِ.

وَالْفَرَحُ الْمُنْفِيُّ هُوَ الشَّدِيدُ مِنْهُ الْبَالِغُ حَدَّ الْبَطَرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ قَارُونَ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦] . وَقَدْ فَسَّرَهُ التَّذْيِيلُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ .

وَالْمَعْنَى: أَخْبَرْتُكُمْ بِذَلِكَ لِتَكُونُوا حُكَمَاءَ بُصْرَاءَ فَتَعْلَمُوا أَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَابًا وَعِلَالًا، وَأَنَّ لِلْعَالَمِ نِظَامًا مُرْتَبِطًا بِبَعْضِهِ بِنِظَامِ بَعْضٍ، وَأَنَّ الْأَثَارَ حَاصِلُهُ عَقِبَ مُؤَثِّرَاتِهَا لَا مَحَالَةَ، وَأَنَّ الْفَضَاءَ هَا إِلَيْهَا بِبَعْضِهِ خَارِجٌ عَنْ طَوْقِ الْبَسَرِ وَمُتَجَاوِزٌ حُدَّ مُعَالَجَتِهِ وَمُحَاوَلَتِهِ، وَفَعَلَ الْفَوَاتِ مُشْعِرٌ بِأَنَّ الْفَاتِ قَدْ سَعَى الْمَوْتُ عَلَيْهِ فِي تَحْصِيلِهِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَى نَوَالِهِ بِخُرُوجِهِ عَنْ مِكَتَتِهِ، فَإِذَا رَسَخَ ذَلِكَ فِي عِلْمِ أَحَدٍ لَمْ يَحْزَنْ عَلَى مَا فَاتَهُ مِمَّا لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَهُ وَلَمْ يَغْفُلْ عَنْ تَرْقُبِ زَوَالِ مَا يَسُرُّهُ إِذَا كَانَ مِمَّا يَسُرُّهُ، وَمَنْ لَمْ يَتَخَلَّقْ بِخُلُقِ الْإِسْلَامِ يَتَخَبَّطُ فِي الْجُوعِ إِذَا أَصَابَهُ مُصَابٌ وَيُسْتَطَارُ خِيَلًا وَتَطَاوُلًا إِذَا نَالَهُ أَمْرٌ مَحْبُوبٌ فَيَخْرُجُ عَنِ الْحِكْمَةِ فِي الْحَالِينِ.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَفْرَحَاتِ صَائِرَةٌ إِلَى زَوَالٍ وَأَنَّ زَوَالَهَا مُصِيبَةٌ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا مَقَامَ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْأَدَبِ بَعْدَ حُلُولِ الْمُصِيبَةِ وَعِنْدَ نَوَالِ الرَّغِيبَةِ. وَصِلَةُ الْمَوْصُولِ فِي بِمَا آتَاكُمْ مُشْعِرَةٌ بِأَنَّهُ نِعْمَةٌ نَافِعَةٌ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَقَامَ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْأَدَبِ بَعْدَ حُلُولِ الْمُصِيبَةِ وَعِنْدَ انْهِيَالِ الرَّغِيبَةِ، هُوَ أَنْ لَا يَحْزَنَ عَلَى مَا فَاتَ وَلَا يَطْطَرِبَ بِمَا نَالَهُ مِنْ خَيْرَاتٍ، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ يَتْرَكَ السَّعْيَ لِنَوَالِ الْخَيْرِ وَاتَّقَاءَ الشَّرِّ قَائِلًا: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْأُمُورَ كُلَّهَا فِي الْأَزَلِ، لِأَنَّ هَذَا إِقْدَامٌ عَلَى إِفْسَادِ مَا فَطَرَ عَلَيْهِ النَّاسَ وَأَقَامَ عَلَيْهِ نِظَامَ الْعَالَمِ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلَّذِينَ قَالُوا أَفَلَا نَتَّكِلُ «اعْمَلُوا فِكْلًا مِيسِرًا لِمَا خُلِقَ لَهُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٥٦/٢) بِرَقْمِ (٦٢١)، قَالَ الْأَرْنَؤُوطُ: " وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٤٧) (٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٧٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٨٤) وَ (٥٨٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، هَذَا الْإِسْنَادُ. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٩٤٦) وَ (٤٩٤٩) وَ (٦٢١٧) وَ (٦٦٠٥) وَ (٧٥٥٢)، وَفِي " الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ " (٩٠٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٤٧) (٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٣٦)، وَابْنُ حِبَانَ (٣٣٤) وَ (٣٣٥)، وَالْأَجَرِيُّ فِي " الشَّرِيعَةِ " ص ١٧٢ مِنْ طَرَفِ الْأَعْمَشِ، بِهِ " .

وهناك أدلة قرآنية عديدة تفيد الإخبار عن قَدَرِ اللَّهِ الشَّامِلِ لِكُلِّ شَيْءٍ ... منها :

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٢] .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا﴾

[الإسراء: ٤] .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣] ...

﴿سُؤَالٌ﴾ : مَا هِيَ أَدَلَّةُ الشُّنَّةِ عَلَى وُجُوبِ الْإِيمَانِ بِالْفَضَاءِ وَالْقَدَرِ ؟

الجواب : الأحاديث التي تدل على وجوب الإيثار بالقضاء والقدر كثيرة ، منها :

روى مسلم (٢٠٤٦/٤ برقم ٢٦٥٦) بسنده عن أبي هريرة ، قال : " جاء مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُحَاصِمُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَدَرِ ، فَتَزَلَّتْ ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُقُوا مَسَّ سَقَرٍ﴾ ، إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » [القمر : ٤٩] .

وروى مسلم (٣٦/١ برقم ٨) بسنده عن يحيى بن يعمر ، قال : كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصَرَةِ مَعْبُدُ الْجَاهَنِيِّ ، فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيُّ حَاجَّيْنِ - أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ - فَقُلْنَا : لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ ، فَوَفَّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ ، فَاسْتَفْتَانِي أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ ، فَقُلْتُ : أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناسٌ يقرءون القرآن ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ ، وَأَتَتْهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَتَفُ ، قَالَ : «فَإِذَا لَقِيتَ أَوَّلَكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ ، وَأَتَتْهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي» ، وَالَّذِي يَخْلَفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ «لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ» ثُمَّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتُحَاجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» ، قَالَ : صَدَقْتَ ، قَالَ : فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ ، وَيُصَدِّقُهُ ، قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ ، قَالَ : «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» ، قَالَ : صَدَقْتَ ، قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ ، قَالَ : «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» ، قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ ، قَالَ : «مَا الْمُسْتَوَلُّ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا ، قَالَ : «أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا ، وَأَنْ تَرَى الْخِفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّيْءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُيُوتِ» ، قَالَ : ثُمَّ أَنْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مِثْلًا ، ثُمَّ قَالَ لِي : «يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟» قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : «فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَنَاكُمْ يَعْلَمُكُمْ دِينَكُمْ» .

﴿سؤال﴾: مَا الْحِكْمَةُ فِي إِعَادَةِ لَفْظِ " فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرَهُ وَشَرَّهُ "

؟

الجواب: قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١١٨/١): " الْحِكْمَةُ فِي إِعَادَةِ لَفْظِ وَتُؤْمِنُ عِنْدَ ذِكْرِ الْقَدَرِ كَأَنَّهَا إِشَارَةٌ إِلَى مَا يَقَعُ فِيهِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فَحَصَلَ الْإِهْتِمَامُ بِشَأْنِهِ بِإِعَادَةِ تَوْمِنٍ ثُمَّ قَرَّرَهُ بِالْإِبْدَالِ بِقَوْلِهِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ وَحُلُوهُ وَمُرُّهُ ثُمَّ زَادَهُ تَأْكِيدًا بِقَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى مِنَ اللَّهِ " .

وروى مسلم (٢٠٤٥/٤ برقم ٢٦٥٥) بسنده عن طائوس، أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُونَ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، قَالَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ، أَوِ الْكَيْسُ وَالْعَجْزُ» .

قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٤٧٨/١١): " وَالْكَيْسُ - بَفَتْحِ الْكَافِ - ضِدُّ الْعَجْزِ وَمَعْنَاهُ الْحَذَقُ فِي الْأُمُورِ، وَيَتَنَاوَلُ أُمُورَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا يَقَعُ فِي الْوُجُودِ إِلَّا وَقَدْ سَبَقَ بِهِ عِلْمُ اللَّهِ وَمَشِئَتُهُ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُمَا فِي الْحَدِيثِ غَايَةً لِذَلِكَ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ أَفْعَالَنَا وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً لَنَا وَمُرَادَةٌ مِنَّا فَلَا تَقَعُ مَعَ ذَلِكَ مِنَّا إِلَّا بِمَشِئَةِ اللَّهِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ طَائُوسٌ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَصٌّ فِي أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَمُقَدِّرُهُ وَهُوَ أَصْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، وَاشْتَهَرَ عَلَى أَلْسِنَةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْقَدَرِيَّةِ . وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٤٠٢٠٤٦ برقم ٢٦٥٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُحَاصِمُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَدَرِ، فَتَزَلَّتْ " .

وقال الإمام القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (١٤٨/١): " (حَتَّى الْعَجْزُ، وَالْكَيْسُ): بِفَتْحِ الْكَافِ وَرُوي بِرَفْعِهَا عَطْفًا عَلَى كُلِّ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ أَيُّ: حَتَّى الْعَجْزُ، وَالْكَيْسُ كَذَلِكَ أَيُّ: كَائِنَانِ بِقَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَجَرَّهُمَا عَطْفًا عَلَى شَيْءٍ. قِيلَ: وَالْأَوَّجَهُ أَنَّ يَكُونُ حَتَّى هُنَا جَارَةً بِمَعْنَى إِلَى لِأَنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ يَقْتَضِي الْغَايَةَ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ احْتِسَابَ الْعِبَادِ، وَأَفْعَالَهُمْ كُلَّهَا بِتَقْدِيرِ خَالِقِهِمْ حَتَّى الْكَيْسُ الَّذِي يَتَوَسَّلُ صَاحِبُهُ بِهِ إِلَى الْبُعْيَةِ، وَالْعَجْزُ الَّذِي يَتَأَخَّرُ بِهِ عَنْهَا، وَقِيلَ: الْمُرَادُ مِنَ الْعَجْزِ هُنَا عَدَمُ الْقُدْرَةِ، أَوْ تَرْكُ مَا يَجِبُ فِعْلُهُ، وَالتَّسْوِيفُ بِهِ، وَالتَّأَخِيرُ عَنْ وَقْتِهِ، أَوْ الْعَجْزُ عَنِ الطَّاعَةِ، وَالْكَيْسُ ضِدُّ الْعَجْزِ، وَهُوَ النَّشَاطُ، وَالْحَذَقُ بِالْأُمُورِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْعَاجِزَ قَدْ قُدِّرَ عَجْزُهُ، وَالْكَيْسُ قَدْ قُدِّرَ كَيْسُهُ، وَقِيلَ: الْكَيْسُ هُوَ كِهَالُ الْعَقْلِ، وَشِدَّةُ

مَعْرِفَةِ الْأُمُورِ، وَتَمَيُّزُ مَا فِيهِ النَّفْعُ مِمَّا فِيهِ الضَّرُّ، وَالْعَجْزُ مُقَابِلُهُ، وَقِيلَ: قُبِلَ الْكَيْسُ بِالْعَجْزِ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُقَابِلَ الْحَقِيقِيَّ لِلْكَيْسِ الْبَلَادَةُ، وَلِلْعَجْزِ الْقُوَّةُ، وَفَائِدَةُ هَذَا الْأَسْلُوبِ تَقْيِيدُ كُلِّ مَنْ اللَّفْظَيْنِ. مِمَّا يُقَابِلُ الْآخَرَ كَأَنَّهُ قِيلَ: حَتَّى الْكَيْسِ، وَالْقُوَّةُ، وَالْعَجْزُ، وَالْبَلَادَةُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ رَدُّ عَلَى مَنْ أَثَبَتَ الْقُدْرَةَ، وَالِاخْتِيَارَ لِلْعِبَادِ؛ لِأَنَّ مَصْدَرَ الْفِعْلِ الدَّاعِيَّةُ، وَمَنْشُؤُهَا الْقَلْبُ الْمَوْصُوفُ بِالْكِياسَةِ وَالْبَلَادَةِ، ثُمَّ الْقُوَّةُ، وَالضَّعْفُ، وَمَكَائِهَا الْأَعْضَاءُ، وَالْجَوَارِحُ، وَإِذَا كَانَ الْكُلُّ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ فَأَيُّ شَيْءٍ يَخْرُجُ مِنْهُمَا، وَقَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ: الْكَيْسُ جَوْدَةُ الْفَرِيحَةِ، وَإِنَّمَا قُبِلَ بِالْعَجْزِ؛ لِأَنَّهُ الْحَصْلَةُ الَّتِي تُنْفِضِي بِصَاحِبِهَا إِلَى الْجَلَادَةِ، وَإِنِّي الْأُمُورِ مِنْ أَبْوَابِهَا، وَذَلِكَ تَقْيِصُ الْعَجْزِ، وَالْعَجْزُ هُنَا عَدَمُ الْقُدْرَةِ. وَقَالَ الْمُظْهَرُ: يَعْنِي أَنَّ مَنْ كَانَ عَاجِزًا وَضَعِيفًا فِي الْجَنَّةِ، أَوِ الرَّأْيِ، وَالتَّمَيُّزِ، أَوْ نَاقِصَ الْخَلْقَةِ لَا تُعَيِّرُهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَخَلْقِهِ إِيَّاهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَمَنْ كَانَ كَامِلَ الْعَقْلِ بَصِيرًا بِالْأُمُورِ تَامَ الْجَنَّةِ، فَهُوَ أَيْضًا بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقُوَّتِهِ، وَقُدْرَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. قِيلَ الْوَجْهَ مَا ذَكَرَهُ التَّوْرِبَشْتِيُّ".

وقال الإمام محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري في "شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك" (٣٨٨/٤): "قَالَ عِيَاضُ: رَوَيْنَاهُ بِالْحَقْفِضِ عَطْفًا عَلَى شَيْءٍ وَالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى" كُلِّ "وَقَدْ تَكُونُ حَتَّى جَارَةً وَهُوَ أَحَدُ مَعَانِيهَا، وَالْعَجْزُ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَهُوَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ، وَقِيلَ: هُوَ تَرَكُّ مَا يَجِبُ فِعْلُهُ وَالتَّسْوِيفُ فِيهِ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ عَمَلُ الطَّاعَاتِ، وَيُحْتَمَلُ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْكَيْسُ ضِدُّ الْعَجْزِ وَهُوَ النَّشَاطُ فِي تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ، قَالَ: وَإِذَا خُلَّ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا مَا قَدَّرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَقَضَى بِهِ وَأَرَادَهُ مِنْ خَلْقِهِ انْتَهَى وَهُوَ وَجِهُ.

لَكِنْ تَعَقَّبَ الْأَبِيُّ تَفْسِيرَ الْعَجْزِ بِعَدَمِ الْقُدْرَةِ: يُصَيِّرُهُ عَدَمًا وَهُوَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ صِفَةٌ ثُبُوتِيَّةٌ يَمْتَنِعُ مَعَهَا وَقُوعُ الْفِعْلِ الْمُمْكِنِ.

وَرَجَعَ الطَّبِيبِيُّ أَنَّ "حَتَّى" حَرْفُ جَرٍّ بِمَعْنَى "إِلَى"، نَحْوُ: (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) [القدر: ٥]، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَقْتَضِي الْغَايَةَ، إِذِ الْمُرَادُ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَاتِّسَابَهُمْ كُلَّهَا بِتَقْدِيرِ خَالِقِهِمْ حَتَّى الْكَيْسِ الْمَوْصَلِ صَاحِبِهِ إِلَى الْبُعْيَةِ، وَالْعَجْزُ الَّذِي يَتَأَخَّرُ بِهِ عَنْ دَرَكِهَا.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: مَا مِنْ شَيْءٍ يَفْعُ فِي الْوُجُودِ إِلَّا وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ وَتَعَلَّقَتْ بِهِ إِرَادَتُهُ، وَلِذَا أَتَى بِكُلِّ الَّتِي هِيَ لِلْعُمُومِ وَعَقَّبَهَا بِحَتَّى الَّتِي هِيَ لِلْغَايَةِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْعَجْزِ وَالْكَيْسِ لِيُبَيِّنَ أَنَّ

أَفْعَالَنَا وَإِنْ كَانَتْ مُرَادَةً لَنَا فَهِيَ لَا تَقَعُ إِلَّا بِإِرَادَةِ اللَّهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الْإِنْسَانِ: الآية ٣٠].

وَقَالَ الطَّبِيُّ: قُوبِلَ الْكَيْسُ بِالْعَجَزِ عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُقَابِلَ الْحَقِيقِيَّ لِلْكَيْسِ الْبَلَادَةُ وَلِلْعَجَزِ الْقُوَّةُ، وَفَائِدَةُ هَذَا الْأُسْلُوبِ تَقْيِيدُ كُلِّ مِنَ اللَّفْظَيْنِ بِمَا يُضَادُّ الْآخَرَ، يَعْنِي: حَتَّى الْكَيْسِ وَالْقُوَّةِ وَالْبَلَادَةِ وَالْعَجَزِ عَنْ قَدْرِ اللَّهِ فَهُوَ رَدُّ عَلَى مَنْ يُثْبِتُ الْقُدْرَةَ لِغَيْرِهِ تَعَالَى مُطْلَقًا وَيَقُولُ أَفْعَالُ الْعِبَادِ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى قُدْرَةِ الْعَبْدِ وَاخْتِيَارِهِ لِأَنَّ مَصْدَرَ الْفِعْلِ الدَّاعِيَةُ وَمَنْشُؤُهَا الْقَلْبُ الْمَوْصُوفُ بِالْكِيَاَسَةِ وَالْبَلَادَةِ ثُمَّ الْقُوَّةُ وَالضَّعْفُ، وَمَكَائِهِمَا الْأَعْضَاءُ وَالْجَوَارِحُ، فَإِذَا كَانَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ فَأَيُّ شَيْءٍ يَخْرُجُ عَنْهُمَا".

وجاء في "مجلة المنار" (٤٩٦/٢٦): "والكيس بوزن البيع: مصدر كاس يكيس، وهو الحذق وحسن التصرف في الأمور، ويقابله العجز عن حسن التصرف والقيام بالواجب، ومنه حديث "الكيس مَنْ دَانَ نَفْسُهُ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ مَنْ اتَّبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، وَتَمَتَّى عَلَى اللَّهِ" رواه أحمد (٣٥٠/٢٨) برقم ١٧١٢٣، وضعفه الأرئوط، والترمذي (٢١٩/٤) برقم ٢٤٥٩، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وابن ماجه (١٤٢٣/٢) برقم ٤٢٦٠، والحاكم (١٢٥/١) برقم ١٩١، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يَخْرُجْ، وقال الذهبي: لا والله يعني ليس على شرط البخاري كما قال الحاكم أبو بكر (واه)، وصحَّحوه. ومعنى الحديث المسؤول عنه أَنَّ الغرائز والصفات النَّفْسِيَّةَ للبشر مخلوقة بقدر الله تعالى الذي أقام به نظام الكون، وليست من المصادفات أو من الجراف، وذلك أَنَّ القدر هو النظام الذي سبق في علم الله تعالى لخلق الأشياء، فلم يقع شيء في العالم إِلَّا بخلقه تعالى وتقديره السَّابِق في علمه، ومنكرو القدر يزعمون أَنَّ الله تعالى يخلق الأشياء جزأاً، كما يريد عند خلقها لا بحسب ما قدره ودبره، وسبق به علمه الأزلي، وهو ما يعبرون عنه بقوله: (الأمر أنف)؛ أي: جديد مستأنف، ولفظ القدر ينافي هذا المعنى، وهو ثابت بنص القرآن كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١].

وروى البخاري (٩٦/٢) برقم ١٣٦٢، مسلم (٢٠٣٩/٤) برقم ٢٦٤٧، واللفظ له) بسندهما عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَفَعَدَ وَقَعَدَنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مَخْصَرَةٌ فَنَكَّسَ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمَخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنُفُوسَةٍ، إِلَّا وَقَدْ كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا وَقَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ» قَالَ فَقَالَ

رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَمُكِّثُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ» فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ١٠-٥].

قال الإمام ابن رجب الحنبلي في "جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم" (١٢٩/٨): "فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ قَدْ سَبَقَ الْكِتَابُ بِهِمَا، وَأَنَّ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ بِحَسَبِ الْأَعْمَالِ، وَأَنَّ كُلَّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي هِيَ سَبَبٌ لِلْسَّعَادَةِ أَوِ الشَّقَاوَةِ".

وروى البخاري (١٥٨/٤) برقم ٣٤٠٩، مسلم (٢٠٤٣/٤) برقم ٢٦٥٢، واللفظ له) بسندهما عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ، وَأَسْكَنْكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ وَأَعْطَاكَ الْأَلْوَحَ فِيهَا تَبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا، فَبِكُمْ وَجَدْتَ اللَّهُ كَتَبَ التَّوْرَةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَامًا، قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَعَوَى، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتَلُومُنِي عَلَى أَنْ عَمِلْتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُخْلِقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٥١٢/١١): "وَفِيهِ حُجَّةٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِبْطَالِ الْقَدَرِ وَخَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ".

وروى مسلم (٢٠٤٤/٤) برقم ٢٦٥٣ بسنده عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرَّشُهُ عَلَى الْمَاءِ".

قال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢٠٣/١٦): "قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُرَادُ تَحْدِيدُ وَقْتِ الْكِتَابَةِ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ أَوْ غَيْرِهِ لَا أَصْلُ التَّقْدِيرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَزَلِّي لَا أَوَّلَ لَهُ. وَقَوْلُهُ: "وَعَرَّشُهُ عَلَى الْمَاءِ"، أَيُّ: قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وقال الإمام القاري في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (١٤٧/١-١٤٨): "كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ: جَمْعُ مِقْدَارٍ، وَهُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ قَدْرُ الشَّيْءِ، وَكَمِّيَّتُهُ كَالْمِكْيَالِ، وَالْمِيزَانِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْقَدْرِ نَفْسِهِ، وَهُوَ الْكَمِّيَّةُ، وَالْكِفِيَّةُ (قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ، وَالْأَرْضَ): وَمَعْنَى كَتَبَ اللَّهُ: أَجْرَى اللَّهُ الْقَلَمَ عَلَى اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ بِإِيجَادِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّعَلُّقِ، وَأَثَبَتْ فِيهِ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ مَا كَانَ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الْأَبَدِ عَلَى وَفْقِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ إِرَادَتُهُ أَزْلاً كَاتِبَاتِ الْكَاتِبِ مَا فِي ذَهْنِهِ بِقَلَمِهِ عَلَى لَوْحِهِ، وَقِيلَ: أَمَرَ اللَّهُ الْقَلَمَ أَنْ يُثَبِتَ فِي اللَّوْحِ مَا سَيُوجَدُ مِنَ الْخَلَائِقِ ذَاتًا وَصِفَةً، وَفِعْلًا، وَخَيْرًا، وَشَرًّا عَلَى مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ إِرَادَتُهُ، وَحِكْمَةُ ذَلِكَ إِطْلَاعُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى مَا سَيَعُ لِيَزْدَادُوا بِوُقُوعِهِ إِيمَانًا، وَتَصَدِيقًا، وَيَعْلَمُوا مَنْ يَسْتَحِقُّ الْمُدْحَ وَالذَّمَّ فَيَعْرِفُوا لِكُلِّ مَرْتَبَتِهِ، أَوْ قَدَرٍ وَعَيْنَ مَقَادِيرِهِمْ تَعْيِينًا بَنَّا لَا يَتَأَتَّى خِلَافُهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي عِلْمِهِ الْقَدِيمِ الْمُعَيَّرِ عَنْهُ بِأَمِّ الْكِتَابِ، أَوْ مُعْلَقًا كَانَ يَكْتُبُ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ فَلَانْ يَعْيشُ عَشْرِينَ سَنَةً إِنْ حَسَّ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ إِنْ لَمْ يَحْسَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقْبَلُ الْمُحْوَ وَالْإِثْبَاتَ الْمَذْكُورَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْنَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتْ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] ، أَي: الَّتِي لَا مَحْوَ فِيهَا، وَلَا إِثْبَاتَ فَلَا يَقَعُ فِيهَا إِلَّا مَا يُوَافِقُ مَا أُبْرِمَ فِيهَا. كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ، وَفِي كَلَامِهِ خَفَاءُ إِذِ الْمَعْلُقُ، وَالْمُبْرَمُ كُلُّ مِنْهُمَا مُثَبَّتٌ فِي اللَّوْحِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلْمَحْوِ، نَعَمِ الْمَعْلُقُ فِي الْحَقِيقَةِ مُبْرَمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عِلْمِهِ تَعَالَى، فَتَعْيِيرُهُ بِالْمَحْوِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ التَّرْدِيدِ الْوَاقِعِ فِي اللَّوْحِ إِلَى تَحْقِيقِ الْأَمْرِ الْمُبْرَمِ الْمُبْهَمِ الَّذِي هُوَ مَعْلُومٌ فِي أَمِّ الْكِتَابِ، أَوْ مَحْوُ أَحَدِ الشَّقَيْنِ الَّذِي لَيْسَ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى، فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ، وَبِالتَّحْقِيقِ حَقِيقٌ. (وقوله: (بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ): مَعْنَاهُ طُولُ الْأَمَدِ مَا بَيْنَ التَّقْدِيرِ، وَالْخَلْقِ مِنَ الْمُدَدِ، أَوْ تَقْدِيرُهُ بِبُرْهَةٍ مِنَ الدَّهْرِ الَّذِي يَوْمٌ مِنْهُ كَأَلْفِ سَنَةٍ بِمَا تُعَدُّونَ، وَهُوَ الزَّمَانُ، أَوْ مِنَ الزَّمَانِ نَفْسِهِ...".

وروى مسلم (٢٠٥٢/٤) برقم (٢٦٦٤) بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ أَحْرَصُ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» .

قال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢١٦/١٦): "قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا) وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذَا النِّهْيُ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ قَالَهُ مُعْتَقِدًا

ذَلِكَ حَتْمًا وَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ تُصَبِّهْ قَطْعًا فَأَمَّا مَنْ رَدَّ ذَلِكَ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْغَارِ لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ رَفَعَ رَأْسَهُ لَرَأَانَا قَالَ الْقَاضِي وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ وَلَيْسَ فِيهِ دَعْوَى لِرَدِّ قَدَرٍ بَعْدَ وَقُوعِهِ قَالَ وَكَذَا جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوِّ كَحَدِيثِ لَوْ لَا حَدَثَانُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَأَتَمَّمْتُ النَّبِيَّتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ وَلَوْ كُنْتُ رَاجِعًا بَيْنَهُ لَرَجَمْتُ هَذِهِ وَلَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَالِ وَشَبَّهِ ذَلِكَ فَكُلُّهُ مُسْتَقْبَلٌ لَا اعْتِرَاضَ فِيهِ عَلَى قَدَرٍ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ اعْتِقَادِهِ فِيمَا كَانَ يَفْعَلُ لَوْلَا الْمَانِعُ وَعَمَّا هُوَ فِي قُدْرَتِهِ فَأَمَّا مَا ذَهَبَ فَلَيْسَ فِي قُدْرَتِهِ قَالَ الْقَاضِي فَالَّذِي عِنْدِي فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ النَّهْيَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَعُمُومِهِ لَكِنَّهُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ أَيُّ يُلْقِي فِي الْقَلْبِ مُعَارَضَةَ الْقَدَرِ وَيُؤَسِّسُ بِهِ الشَّيْطَانُ هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي قُلْتُ وَقَدْ جَاءَ مِنْ اسْتِعْمَالِ لَوْ فِي الْمَاضِي قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقُتُ الْهَدْيَ وَغَيْرُ ذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ فِيمَا لَا فَايِدَةَ فِيهِ فَيَكُونُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ لَا تَحْرِيمٍ فَأَمَّا مَنْ قَالَهُ تَأْسُفًا عَلَى مَا فَاتَ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مَا هُوَ مُتَعَدِّرٌ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَنَحْوِ هَذَا فَلَا بَأْسَ بِهِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ أَكْثَرُ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَوْجُودِ فِي الْأَحَادِيثِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في " شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل " (ص ١٩) : " هذا الحديث مما لا يستغني عنه العبد أبداً ، بل هو أشد شيء إليه ضرورة ، وهو يتضمن إثبات القدر والكسب والاختيار والقيام والعبودية ، ظاهراً وباطناً في حالتي حصول المطلوب وعدمه ، وبالله التوفيق " .

وقال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٢٢٨/١٣) : " قَالَ الطَّبْرِيُّ : طَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا النَّهْيِ وَبَيْنَ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَوَازِ أَنَّ النَّهْيَ مَخْصُوصٌ بِالْجَزْمِ بِالْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يَقَعْ ، فَالْمَعْنَى لَا تَقُلْ لَشَيْءٍ لَمْ يَقَعْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَوَقَعَ قَاضِيًا بِتَحْتِمِ ذَلِكَ غَيْرَ مُضْمِرٍ فِي نَفْسِكَ شَرْطَ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِ لَوْ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ قَائِلُهُ مُوقِنًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ ، وَهُوَ كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْغَارِ : لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ رَفَعَ قَدَمَهُ لَا بَصَرْنَا ، فَجَزَمَ بِذَلِكَ مَعَ تَيَقُّنِهِ أَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَصْرِفَ أَبْصَارَهُمْ عَنْهَا بِعَمَلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لَكِنْ جَرَى عَلَى حُكْمِ الْعَادَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ مُوقِنٌ بِأَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا أَفْئِدَتَهُمْ لَمْ يُبْصِرُوا هُمَا إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْتَهَى

مُلَخَّصًا وَقَالَ عِيَاضُ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ تَرْجَمَةِ الْبُخَارِيِّ وَمِمَّا ذَكَرَهُ فِي الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ لَوْ وَلَوْلَا فِيمَا يَكُونُ لِلِاسْتِقْبَالِ بِمَا فَعَلَهُ لَوْجُودِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ لَوْ لِكَوْنِهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْبَابِ إِلَّا مَا هُوَ لِلِاسْتِقْبَالِ وَمَا هُوَ حَقٌّ صَحِيحٌ مُتَيَقَّنٌ بِخِلَافِ الْمَاضِي وَالْمُنْقِضِي أَوْ مَا فِيهِ اعْتِرَاضٌ عَلَى الْغَيْبِ وَالْقَدَرِ السَّابِقِ ، قَالَ : وَالنَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ قَالَهُ مُعْتَقِدًا ذَلِكَ حَقًّا ، وَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُصِبهُ مَا أَصَابَهُ قَطْعًا ، فَأَمَّا مَنْ رَدَّ ذَلِكَ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّهُ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا ، قَالَ : وَالَّذِي عِنْدِي فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ النَّهْيَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَعُمُومِهِ ، لَكِنَّهُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : " فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ " ، أَيُّ : يُلْقَى فِي الْقَلْبِ مُعَارِضَةُ الْقَدَرِ فَيُوسَّسُ بِهِ الشَّيْطَانُ ، وَتَعَقُّبُهُ التَّوَيُّ بِأَنَّهُ جَاءَ مِنَ اسْتِعْمَالِ لَوْ فِي الْمَاضِي ، مِثْلُ قَوْلِهِ : " لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ " ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ فِيمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَهُ تَأْسَفًا عَلَى مَا فَاتَ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ أَوْ مَا هُوَ مُتَعَذِّرٌ عَلَيْهِ مِنْهُ وَنَحْوُ هَذَا فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ أَكْثَرُ الاسْتِعْمَالِ الْمَوْجُودِ فِي الْأَحَادِيثِ .

وَقَالَ الْفُرْطُبِيُّ فِي الْمَفْهَمِ : الْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَنَّ الَّذِي يَتَعَيَّنُ بَعْدَ وُقُوعِ الْمُقْدُورِ التَّسْلِيمُ لِأَمْرِ اللَّهِ وَالرَّضَى بِمَا قَدَرَ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْإِلْفَاتِ لِمَا فَاتَ ، فَإِنَّهُ إِذَا فَكَرَ فِيمَا فَاتَهُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ : لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا جَاءَتْهُ وَسَاوِسُ الشَّيْطَانِ ، فَلَا تَزَالُ بِهِ حَتَّى يُفْضِيَ إِلَى الْخُسْرَانِ ، فَيُعَارِضُ بَنُوهُمْ التَّدْبِيرَ سَابِقَ الْمَقَادِيرِ ، وَهَذَا هُوَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ الْمُنْهِي عَنْ تَعَاطِي أَسْبَابِهِ بِقَوْلِهِ : " فَلَا تَقُلْ لَوْ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ " ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَرْكُ النُّطْقِ بِلَوْ مُطْلَقًا إِذْ قَدْ نَطَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ وَلَكِنَّ مَحَلَّ النَّهْيِ عَنْ إِطْلَاقِهَا إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا أُطْلِقَتْ مُعَارِضَةٌ لِلْقَدَرِ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ ذَلِكَ الْمَانِعَ لَوْ أَرْتَفَعَ لَوَقَعَ خِلَافُ الْمُقْدُورِ لَا مَا إِذَا أَخْبَرَ بِالْمَانِعِ عَلَى جِهَةٍ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ فَائِدَةٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُحْتَلَفُ فِي جَوَازِ إِطْلَاقِهِ ، وَلَيْسَ فِيهِ فَتْحٌ لِعَمَلِ الشَّيْطَانِ ، وَلَا مَا يُفْضِي إِلَى تَحْرِيمٍ " .

وروى أحمد في " المسند " (٣٧٨ / ٣٧ برقم ٢٢٧٠٥) بسنده عن معاوية ، عن أيوب بن زياد ، حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة ، حدثني أبي قال : دخلت على عبادة ، وهو مريض اتخايل فيه الموت فقلت : يا أبتاه أوصني واجتهد لي . فقال : اجلسوني . فلما أجلسوه قال : يا بني إنك لن تطعم طعم الإيمان ، ولن تبلغ حق حقيقة العلم بالله حتى تؤمن بالقدر خير وشره قال : قلت : يا أبتاه وكيف لي أن أعلم

مَا خَيْرُ الْقَدَرِ مِنْ شَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبِكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ. يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" يَا بُنَيَّ إِنَّ مِتَّ وَلَكَسْتَ عَلَى ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ".

قال الأرناؤوط: "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن. ليث: هو ابن سعد، ومعاوية: هو ابن صالح بن حدير الحضرمي، وأيوب بن زياد من رجال "التعجيل". وأخرجه ابن أبي شيبة ١٤/١١٤، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٧)، والآجري في "الشرعية" ص ٨٣-٨٤ و ١٧٧-١٧٨ و ١٨٧ من طريق زيد بن الحباب، والطبراني في "الشاميين" (١٩٤٩) من طريق عبد الله بن صالح، كلاهما عن معاوية بن صالح، بهذا الإسناد. واقتصر ابن أبي شيبة وابن أبي عاصم على المرفوع منه، وتحرف عند الآجري في الموضع الأول "الوليد بن عباد" إلى: محمد بن عباد. وأخرجه مطولاً ومختصراً الطيالسي (٥٧٧)، والترمذي (٢١٥٥) و (٣٣١٩)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٤) و (١٠٥)، والشاشي في "مسنده" (١١٩٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" ٢/١٩١-١٩٢، والآجري في "الشرعية" ص ٢١١، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٣٥٧) و (١٠٩٧) وجعل سليمان بن حبيب قوله: "من مات على غير هذا دخل النار" مرفوعاً، والإسناد إليه ضعيف. وسيأتي الحديث برقم (٢٢٧٠٧) من طريق ابن هبة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الوليد بن عباد. وأخرجه مطولاً ومختصراً أبو داود (٤٧٠٠)، والطبراني في "الشاميين" (٥٩)، وأبو نعيم في "الحلية" ٥/٢٤٨، والبيهقي في "السنن" ١٠/٢٠٤، وفي "الاعتقاد" ص ١٣٦ من طريق يحيى بن حسان التَّبَّيْسِي، عن رباح بن الوليد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفصة - وهو حبش الحبشي - عن عباد. وجعل قوله: "من مات على غير هذا، فليس مني" مرفوعاً، وأبو حفصة مجهول. وخالف يحيى بن حسان مروان بن محمد الطاطري عند الطبراني في "الشاميين" (٥٨) فرواه عن رباح بن الوليد، عن إبراهيم بن، والمزي في ترجمة عبد الواحد بن سليم من "تهذيب الكمال" ١٨/٤٥٦-٤٥٧ و ٤٥٧ من طريق عطاء بن أبي رباح، وابن أبي عاصم (١١١)، والشاشي (١١٩٣)، والطبراني في "الشاميين" (١٦٠٨)، والآجري ص ١٨٦ و ٢١٠-٢١١، واللالكائي (١٢٣٣) من طريق سليمان بن حبيب، كلاهما عن الوليد بن عباد، به. وقال الترمذي عند الموضع الأول: غريب من هذا الوجه، وقال عند الموضع الثاني: حسن صحيح غريب. أبي عبلة، عن أبي يزيد الأزدي، عن عباد. وأبو يزيد مجهول. وبإسناد الطبراني هذا نفسه رواه ابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٢) إلا أنه جعل مكان أبي يزيد الأزدي: أبا عبد العزيز الأُرْدَنِّي، ولم نجد له في هذه الطبقة ترجمة. وقوله: "ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك" سلف مرفوعاً من حديث زيد بن ثابت برقم (٢١٥٨٩). وعن أبي الدرداء، سيأتي برقم (٢٧٤٩٠). وعن ابن عباس عند الترمذي (٢١٤٤)، والطبراني (١١٢٤٣)، والحاكم ٢/٥٤٢، ورواية الآخرين جاءت ضمن حديث طويل. وعن ابن عمر عند الطبراني في "الأوسط" (١٩٧٦). وفي باب "أول ما خلق الله القلم" عن ابن عباس عند أبي يعلى (٢٣٢٩)، وابن جرير ٢٩/١١، والطبراني (١٢٢٢٧)، والبيهقي ٩/٣. وعن ابن عمر عند ابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٦)، والآجري ص ١٧٥، والطبراني في "الشاميين" (٦٧٣) و (١٥٧٢). وعن أبي هريرة عند الآجري ص ١٧٧، وابن عدي ٦/٢٢٧٢-٢٢٧٣. وانظر الكلام على هذا الحديث في "شرح الطحاوية" ٢/٣٤٥.

وروى أحمد في "المسند" (٣٩٩/١) برقم (٣١١) بسنده عن مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٧٢]، فَقَالَ

عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنْ اللَّهُ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ ". فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخِلْهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخِلْهُ بِهِ النَّارَ ". قال الأرئوط: " صحح لغيره، وهذا إسناد ضعيف، مسلم بن يسار الجهني لم يسمع من عمر، ثم إنه لم يؤثفه غير ابن حبان والعلجلي، ولم يرو عنه غير عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، فهو في عداد المجهولين. وهو في " الموطأ " ٢ / ٨٩٨ - ٨٩٩. ومن طريق مالك أخرجه أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وابن أبي عاصم (١٩٦)، والنسائي في " الكبرى " (١١١٩٠)، والطبري في " جامع البيان " ٩ / ١١٣، و" التاريخ " ١ / ١٣٥، وابن حبان (٦١٦٦)، واللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (٩٩٠) والآجري في " الشريعة " ١٧٠، والبيهقي في " الأساء والصفات " ٣٢٥، والبغوي في " شرح السنة " (٧٧)، و" معال التنزيل " ٢ / ٢١١ و ٥٤٤. وصححه الحاكم في ثلاثة مواضع من " المستدرک " ١ / ٢٧ و ٢ / ٣٢٤ - ٣٢٥، ووافقه الذهبي في الموضعين الثاني والثالث، وخالفه في الموضع الأول فقال: فيه إرسال. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً. قال الحافظ ابن كثير في " تفسيره " ٣ / ٥٠٣ بعد أن نقل قوله الترمذي هذا: وكذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة، زاد أبو حاتم: وبينهما نعيم بن ربيعة، وهذا الذي قاله أبو حاتم رواه أبو داود في " سننه " (٤٧٠٤) عن محمد بن مصفى، عن بقية، عن عمران جعثم القرشي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة قال: كنت عند عمر بن الخطاب وقد سئل عن هذه الآية: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ} ... فذكره. قلنا: وأخرجه كذلك الطبري ٩ / ١١٣ - ١١٤ من طريق محمد بن مصفى، به. وأخرجه ابن عبد البر في " التمهيد " ٦ / ٤ و ٥ من طريق محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم الحارثي، عن زيد بن أبي أنيسة، به. وأخرجه ابن أبي عاصم (٢٠١) عن محمد بن مسلم بن وارة، عن محمد بن يزيد بن سنان، عن يزيد أبيه، عن زيد بن أبي أنيسة، به. وذكره البخاري في " التاريخ الكبير " ٨ / ٩٧ عن ومحمد بن يحيى، حدثنا محمد بن يزيد، سمع أباه، سمع زيداً ... فذكره. وقال الدارقطني في " العلل " ٢ / ٢٢٢ لما سئل عن هذا الحديث: يرويه زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة، عن عمر، حدث عنه كذلك يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، وجود إسناده ووصله. قلنا: رواية يزيد بن سنان هذه أخرجه محمد بن نصر في كتاب " الرد على ابن محمد ابن حنفية " كما في " النكت الطراف " ٨ / ١١٣: حدثنا الذهلي، حدثنا محمد بن يزيد بن سنان، حدثنا أبي. ... قال الدارقطني: وخالفه (يعني يزيد بن سنان) مالك بن أنس، فرواه عن زيد بن أبي أنيسة، ولم يذكر في الإسناد نعيم بن ربيعة، وأرسله عن مسلم بن يسار، عن عمر، وحديث يزيد بن سنان متصل، وهو أولى بالصواب، والله أعلم. قلنا: ويزيد بن سنان ضعيف. وقال الحافظ ابن كثير: الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمداً لما جهل حاله ولم يعرفه، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، وكذلك يُسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يُرسل كثيراً من المرفوعات، ويقطع كثيراً من

الموصلات، والله أعلم. وقال ابن عبد البر في " التمهيد " ٦ / ٣ : هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب ... ثم قال : وزيادة من زاد فيه نعيم بن ربيعة ليست حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تُقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث: أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم، ولكن معنى هذا الحديث قد صحَّ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها. قلنا: وفي الباب عن عمران بن حصين، وعلي، وجابر، وعبد الرحمن بن قتادة السلمي، وهي مخرجة في " صحيح ابن حبان " (٣٣٣ - ٣٣٨) . ومن حديث عمر نفسه عند الآجري في " الشريعة " : ١٧٠ - ١٧١ . وانظر " التمهيد " ٦ / ٦ - ١٢ .

جاء في " مجموع الفتاوى " للإمام ابن تيمية (٦٥ / ٨ فما بعدها) : " سئل شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس :

عَنْ الْحَدِيثِ الَّذِي وَرَدَ " إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ قَبْضَتَيْنِ فَقَالَ : هَذِهِ لِلْجَنَّةِ وَلَا أَبَالِي وَهَذِهِ لِلنَّارِ وَلَا أَبَالِي " ، فَهَلْ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ ؟ وَاللَّهُ قَبَضَهَا بِنَفْسِهِ أَوْ أَمَرَ أَحَدًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِقَبْضِهَا ؟ وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ فِي " أَنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ أَرَاهُ ذُرِّيَّتَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ ثُمَّ قَالَ هَؤُلَاءِ إِلَيَّ النَّارُ وَلَا أَبَالِي وَهَؤُلَاءِ إِلَيَّ الْجَنَّةُ وَلَا أَبَالِي " ، وَهَذَا فِي الصَّحِيحِ . فَأَجَابَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

نَعَمْ هَذَا الْمَعْنَى مَشْهُورٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجُوهِ مُتَعَدِّدَةٍ مِثْلَ مَا فِي مُوطَّأِ مَالِكٍ (٨٩٨ / ٢ برقم ١٥٩٣) وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٦ / ٤ برقم ٤٧٠٣) وَالنَّسَائِي (١٠٢ / ١٠ برقم ١١١٢٦) وَغَيْرِهِ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ يَسَارٍ وَفِي لَفْظٍ عَنْ نَعِيمِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ الْآيَةَ فَقَالَ عُمَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَفِي لَفْظٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَيَمِ الْعَمَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الرَّجُلَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُدْخِلْهُ فِي الْجَنَّةِ . وَإِذَا خَلَقَ الرَّجُلَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلْهُ فِي النَّارِ . وَفِي حَدِيثِ الْحَكَمِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ قَبْضَةً فَقَالَ : إِلَيَّ الْجَنَّةُ بِرَحْمَتِي وَقَبَضَ قَبْضَةً فَقَالَ : إِلَيَّ النَّارُ وَلَا أَبَالِي " ، وَهَذَا الْحَدِيثُ وَنَحْوُهُ فِيهِ فَصْلَانِ .

أَحَدُهُمَا: الْقَدَرُ السَّابِقُ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ عَلِمَ أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَعْمَلُوا الْأَعْمَالَ وَهَذَا حَقٌّ يَجِبُ الْإِيْيَانُ بِهِ؛ بَلْ قَدْ نَصَّ الْأَئِمَّةُ: كَمَا لِكَ وَالشَّافِعِي وَأَمَّه أَنَّ مَنْ جَحَدَ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ؛ بَلْ يَجِبُ الْإِيْيَانُ أَنَّ اللَّهَ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ كُلُّهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ وَيَجِبُ الْإِيْيَانُ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ أَنَّهُ كَتَبَ ذَلِكَ وَأَخْبَرَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٢٠٤٤/٤ برقم ٢٦٥٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ"، وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٠٥/٤ برقم ٣١٩١) وَغَيْرِهِ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ" - وَفِي لَفْظٍ - "ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ".

وَفِي الْمُسْنَدِ (٣٩٥/٢٨ برقم ١٧١٦٣) عَنْ الْعَرَبِاضِ بْنِ سَارِيَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنِّي عِنْدَ اللَّهِ مَكْتُوبٌ بِخَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِنَّ آدَمَ لَمُنْجِدِلٌ فِي طِينَتِهِ وَسَأُنَبِّئُكُمْ بِأَوَّلِ ذَلِكَ دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَبُشْرَى عِيسَى وَرُؤْيَا أُمِّي رَأَتْ حِينَ وَلَدْتَنِي أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهَا نُورٌ أَضَاءَتْ لَهُ قُصُورُ السَّمَاءِ". وَفِي حَدِيثِ مَيْسَرَةَ الْحَرِّ "قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى كُتِبْتَ نَبِيًّا؟ - وَفِي لَفْظٍ - مَتَى كُنْتُ نَبِيًّا؟ قَالَ:

وَأَدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ". أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢٠٢/٣٤ برقم ٢٠٥٩٦)، قَالَ الْأَرْنَؤُوطُ: "إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ رَجُلُ الصَّحِيحِ غَيْرُ صَحَابِيهِ مَيْسَرَةُ الْفَجْرِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الصَّحَابَةِ الْبُخَارِيُّ وَالْبَغْوِيُّ وَابْنُ السَّكَنِ وَابْنُ قَانِعٍ وَغَيْرُهُمْ، وَرَوَاهُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ ابْنُ الْفُرَيْضِيِّ فِي "الْأَلْقَابِ": اسْمُ مَيْسَرَةَ الْفَجْرِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْجَدْعَاءِ، وَمَيْسَرَةُ لَقَبٌ لَهُ، وَيَشَبُهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَقِيقٍ يَرْوِي عَنْهَا: "مَتَى كُنْتُ نَبِيًّا؟". بِدِيلٍ: هُوَ ابْنُ مَيْسَرَةَ. وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" ٢٠ / (٨٣٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ، هَذَا الْإِسْنَادُ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "السَّنَةِ" (٤١٠)، وَالطَّبْرِيُّ فِي "الْمُتَخَبَّرِ مِنْ ذَيْلِ الْمَذِيلِ" ١١ / ٥٦٩، وَابْنُ قَانِعٍ فِي "مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ" ٣ / ١٣٠، وَالطَّبْرَانِيُّ ٢٠ / (٨٣٤)، وَالْأَجْرِيُّ فِي "الشَّرِيعَةِ" ص ٤١٦ و ٤٢١، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي "الْحَلِيَةِ" ٥٣ / ٩ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، بِهِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ٧ / ٦٠، وَالطَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمَشْكَلِ" (٥٩٧٧)، وَابْنُ قَانِعٍ ٣ / ١٢٩ - ١٣٠، وَالطَّبْرَانِيُّ ٢٠ / (٨٣٣)، وَالْأَجْرِيُّ ص ٤٢١، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي "الْكَامِلِ" ٤ / ١٤٨٦، وَالْحَاكِمُ ٢ / ٦٠٨ - ٦٠٩، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الدَّلَائِلِ" ١ / ٨٤ - ٨٥ و ٢ / ١٢٩، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي "أَسَدِ الْغَابَةِ" ٥ / ٢٨٥ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ طَهْمَانَ عَنْ بَدِيلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، بِهِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ١ / ١٤٨، وَالطَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمَشْكَلِ" (٥٩٧٦) وَالْمَزِي فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْجَدْعَاءِ مِنْ "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ" ١٤ / ٣٦٠، وَالدَّهْلِيُّ فِي "مَعْجَمِ الشُّيُخِ" ٢ / ١٣ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ الْحَذَاءِ، وَابْنُ قَانِعٍ ٢ / ١٢٧ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي الْجَدْعَاءِ، بِهِ".

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ الصَّادِقُ الْمُصَدَّقُ "إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا تُطْفَأُ ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ

ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَيَقَالُ: أَكْتُبْ رِزْقَهُ وَعَمَلَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيَّ أَوْ سَعِيدَ ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ - قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ أَوْ قَالَ فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ - إِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْقَى عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ". أخرجه البخاري (١٣٣/٤) برقم (٣٣٣٢).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَيْعِ الْعَرْقَدِ فِي جَنَازَةٍ. فَقَالَ: مَا مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا قَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى الْكِتَابِ وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ قَالَ: اْعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيُسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيُسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾. أخرجه البخاري (٩٦/٢) برقم (١٣٦٢).

وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا "أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَلِمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَقَالَ: نَعَمْ فَقِيلَ لَهُ: فَنِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ: اْعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ". أخرجه مسلم (٢٠٤١/٤) برقم (٢٦٤٩).

فَبَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ عَلِمَ أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَأَنَّهُ كَتَبَ ذَلِكَ وَنَهَاهُمْ أَنْ يَتَّكِلُوا عَلَى هَذَا الْكِتَابِ وَيَدْعُوا الْعَمَلَ كَمَا يَفْعَلُهُ الْمُلْحِدُونَ. وَقَالَ: كُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ وَإِنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ وَأَهْلُ الشَّقَاوَةِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ مِنَ الْبَيَانِ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَعْلَمُ الْأُمُورَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَهُوَ قَدْ جَعَلَ لِلْأَشْيَاءِ أَسْبَابًا تَكُونُ بِهَا فَيَعْلَمُ أَنَّهَا تَكُونُ بِتِلْكَ الْأَسْبَابِ كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا يُؤْلَدُ لَهُ بِأَنْ يَطَأَ امْرَأَةً فَيَحْبِلُهَا فَلَوْ قَالَ هَذَا: إِذَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يُؤْلَدُ لِي فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْوَطْءِ كَانَ أَحْمَقَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ بِمَا يُقَدَّرُ مِنَ الْوَطْءِ وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ هَذَا يُنْبِتُ لَهُ الزَّرْعُ بِمَا يَسْقِيهِ مِنَ الْمَاءِ وَيَبْدُرُهُ مِنَ الْحَبِّ فَلَوْ قَالَ: إِذَا عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْبَذْرِ كَانَ جَاهِلًا ضَالًّا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ هَذَا يَشْبَعُ بِالْأَكْلِ وَهَذَا يَرَوَى بِالشُّرْبِ وَهَذَا يَمُوتُ بِالْقَتْلِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ تَكُونُ بِهَا.

وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ هَذَا يَكُونُ سَعِيدًا فِي الْآخِرَةِ وَهَذَا شَقِيًّا فِي الْآخِرَةِ قُلْنَا: ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ بِعَمَلِ الْأَشْيَاءِ فَاللَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ يَشْقَى بِهَذَا الْعَمَلِ فَلَوْ قِيلَ: هُوَ شَقِيٌّ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ كَانَ بَاطِلًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدًا إِلَّا بِذَنْبِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، فَأَقْسَمَ

أَنَّهُ يَمْلُؤُهَا مِنْ إِبْلِيسَ وَاتَّبَاعِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ إِبْلِيسَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَا يُعَاقِبُ اللَّهُ الْعَبْدَ عَلَى مَا عَلِمَ أَنَّهُ يَعْمَلُهُ حَتَّى يَعْمَلَهُ. وَهَذَا لَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ. قَالَ: " اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ "، يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَعْمَلُونَ لَوْ بَلَّغُوا وَقَدْ رَوَى أَنَّهُمْ فِي الْقِيَامَةِ يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ فَمَنْ أَطَاعَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَاهُ دَخَلَ النَّارَ فَيُظْهِرُ مَا عَلِمَهُ فِيهِمْ مِنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ. وَكَذَلِكَ الْجَنَّةُ خَلَقَهَا اللَّهُ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ فَمَنْ قَدَّرَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ يَسِّرُهُ لِلْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ. فَمَنْ قَالَ: أَنَا أَدْخُلُ الْجَنَّةَ سِوَاءَ كُنْتُ مُؤْمِنًا أَوْ كَافِرًا إِذَا عَلِمَ أَنِّي مِنْ أَهْلِهَا كَانَ مُفْتَرِيًا عَلَى اللَّهِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا عَلِمَ أَنَّهُ يَدْخُلُهَا بِالْإِيمَانِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِيمَانٌ لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بَلْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا بَلْ كَافِرًا فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَهَذَا أَمَرَ النَّاسَ بِالدُّعَاءِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ. وَمَنْ قَالَ: أَنَا لَا أَدْعُو وَلَا أَسْأَلُ اتِّكَالًا عَلَى الْقَدَرِ كَانَ خُطُئًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الدُّعَاءَ وَالسُّؤَالَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي يَنَالُ بِهَا مَغْفِرَتَهُ وَرَحْمَتَهُ وَهُدَاهُ وَنَصْرَهُ وَرِزْقَهُ. وَإِذَا قَدَّرَ لِلْعَبْدِ خَيْرًا يَنَالُهُ بِالْدُّعَاءِ لَمْ يَحْصُلْ بِدُونِ الدُّعَاءِ وَمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ وَعَلِمَهُ مِنْ أَحْوَالِ الْعِبَادِ وَعَوَاقِبِهِمْ فَاتِّمَامًا قَدَرَهُ اللَّهُ بِأَسْبَابٍ يَسُوقُ الْمُقَادِيرَ إِلَى الْمَوَاقِيتِ فَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ شَيْءٌ إِلَّا بِسَبَبٍ وَاللَّهُ خَالِقُ الْأَسْبَابِ وَالْمُسَبَّبَاتِ.

وَهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: الْإِلْتِفَاتُ إِلَى الْأَسْبَابِ شُرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ وَخَوُّ الْأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا تَقْصُ فِي الْعَقْلِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْأَسْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ قَدْخٌ فِي الشَّرْعِ. وَجَرَّدَ الْأَسْبَابِ لَا يُوجِبُ حُصُولَ الْمُسَبَّبِ؛ فَإِنَّ الْمَطَرَ إِذَا نَزَلَ وَبَدَرَ الْحَبُّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَافِيًا فِي حُصُولِ النَّبَاتِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ رِيحٍ مُرَبِّيَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَا بُدَّ مِنْ صَرْفِ الْإِتِفَاءِ عَنْهُ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَامِ الشُّرُوطِ وَزَوَالِ الْمَوَانِعِ وَكُلِّ ذَلِكَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ وَكَذَلِكَ الْوَلَدُ لَا يُولَدُ بِمُجَرَّدِ انْزَالِ الْمَاءِ فِي الْفَرْجِ بَلْ كَمْ مَنْ أَنْزَلَ وَلَمْ يُولَدْ لَهُ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنَّ اللَّهَ شَاءَ خَلْقَهُ فَتَحَبَّلَ الْمَرْأَةُ وَتُرَبَّيَتْ فِي الرَّحِمِ وَسَائِرُ مَا يَتِمُّ بِهِ خَلْقُهُ مِنَ الشُّرُوطِ وَزَوَالِ الْمَوَانِعِ. وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْآخِرَةِ لَيْسَ بِمُجَرَّدِ الْعَمَلِ يَنَالُ الْإِنْسَانُ السَّعَادَةَ بَلْ هِيَ سَبَبٌ وَهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ". أخرجه أحمد في المسند (١٢/٤٤٩ برقم ٧٤٧٩).

وَقَدْ قَالَ: «ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»، فَهَذِهِ بَاءُ السَّبَبِ أَيُّ: بِسَبَبِ أَعْمَالِكُمْ وَالَّذِي نَفَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاءُ الْمُقَابَلَةِ كَمَا يُقَالُ: اشْتَرَيْتَ هَذَا بِهَذَا أَيُّ: لَيْسَ الْعَمَلُ عَوَضًا وَثَمَنًا كَافِيًا فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ عَفْوِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ فَبِعَفْوِهِ يَمْحُو السَّيِّئَاتِ وَبِرَحْمَتِهِ يَأْتِي بِالْخَيْرَاتِ

وَبِفَضْلِهِ يُصَافُّ الْبَرَكَاتِ. وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ ضَلَّ طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ: "فَرِيقٌ" آمَنُوا بِالْقَدَرِ وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ كَافٍ فِي حُصُولِ الْمَقْصُودِ فَأَعْرَضُوا عَنِ الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَهَؤُلَاءِ يَقُولُ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَيَّ أَنْ يَكْفُرُوا بِكُتُبِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَدِينِهِ. وَ (فَرِيقٌ أَخَذُوا يَطْلُبُونَ الْجَزَاءَ مِنْ اللَّهِ كَمَا يَطْلُبُهُ الْأَجِيرُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ مُتَكَلِّينَ عَلَى حَوْلِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ وَعَمَلِهِمْ وَكَمَا يَطْلُبُهُ الْمَالِيكُ وَهَؤُلَاءِ جَهَالٌ ضَلَالٌ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرِ الْعِبَادَ بِمَا أَمَرَهُمْ بِهِ حَاجَةً إِلَيْهِ وَلَا نَهَاهُمْ عَمَّا نَهَاهُمْ عَنْهُ بُخْلًا بِهِ وَلَكِنْ أَمَرَهُمْ بِمَا فِيهِ صَلَاحُهُمْ وَنَهَاهُمْ عَمَّا فِيهِ فَسَادُهُمْ وَهُوَ سُبْحَانَهُ كَمَا قَالَ: "يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّوَنِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي"، فَاَلْمَلِكُ إِذَا أَمَرَ مَمْلُوكِيهِ بِأَمْرٍ أَمَرَهُمْ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِمْ وَهُمْ فَعَلُوهُ بِقُوَّتِهِمُ الَّتِي لَمْ يَخْلُقْهَا لَهُمْ فَيَطْلُبُونَ بِجَزَاءِ ذَلِكَ وَاللَّهُ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ فَإِنْ أَحْسَنُوا أَحْسَنُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَهَا لَهُمْ مَا كَسَبُوا وَعَلَيْهِمْ مَا اكْتَسَبُوا ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾. وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: "يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتَهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالُمُوا يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا وَلَا أُبَالِي فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمَكُمْ يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّوَنِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي يَا عِبَادِي؛ لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى اتَّقَى قَلْبِ رَجُلٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا يَا عِبَادِي؛ لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ مِنْكُمْ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ اجْتَمَعُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْبَحْرُ أَنْ يُغَمَسَ فِيهِ الْمِخِيطُ غَمْسَةً وَاحِدَةً يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ بِهَا فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ". أخرجه

مسلم (٤/ ١٩٩٤ برقم ٢٥٧٧).

وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَ غِنَاهُ عَنِ الْعَالَمِينَ خَلَقَهُمْ وَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا يُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُسْعِدُهُمْ وَمَا يُشْقِيهِمْ ثُمَّ إِنَّهُ هَدَىٰ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ فَمَنْ عَلَيْهِمُ بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ فَخَلَقَهُ بِفَضْلِهِ وَإِرْسَالِهِ الرَّسُولِ بِفَضْلِهِ وَهِدَايَتِهِ لَهُمْ بِفَضْلِهِ وَجَمِيعُ مَا يَتَأَلَوْنَ بِهِ الْخَيْرَاتِ مِنْ قُوَّاهُمْ وَغَيْرِ قُوَّاهُمْ هِيَ بِفَضْلِهِ فَكَذَلِكَ الثَّوَابُ وَالْجَزَاءُ هُوَ بِفَضْلِهِ وَإِنْ كَانَ أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ الظُّلْمَ وَوَعَدَ بِذَلِكَ كَمَا قَالَ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا

نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَهُوَ وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ وَاجِبٌ بِحُكْمِ إِجْبَائِهِ وَوَعْدِهِ لِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يُوجِبُونَ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا. أَوْ يُجْرَمُونَ عَلَيْهِ شَيْئًا بَلْ هُمْ أَعْجَزُ مِنْ ذَلِكَ وَأَقْلَمُ مِنْ ذَلِكَ وَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَتَّقَدِّمِ {إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصَاهَا لَكُمْ ثُمَّ أَوْفَيْكُمْ بِهَا فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ" .

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : "سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ مَنْ قَالَهَا إِذَا أَصْبَحَ مُوقِفًا بِهَا قِمَاتٍ مِنْ لَيْلَتِهِ دَخَلَ

الْجَنَّةَ" . أخرجه أحمد في المسند (٢٨/ ٣٣٤ برقم ١٧١١) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح على شرط البخاري ، رجاله ثقات رجال

الشيخين ، غير بُشِير بن كعب ، فإنه من رجال البخاري . يَحْيَى بن سعيد : هو القطان ، وحسين المعلم : هو ابن ذكوان . وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٢٩٨) - وهو في "عمل اليوم والليلة" (٤٦٤) و (٥٨٠) - من طريق يَحْيَى بن سعيد ، بهذا الإسناد . وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٦/١٠ ، والبخاري في "صحيحه" (٦٣٢٣) وفي "الأدب المفرد" (٦١٧) ، والنسائي في "الكبرى" (٩٨٤٧) و (١٠٢٩٨) ، وفي "عمل اليوم والليلة" (١٩) و (٤٦٤) ، وابن حبان (٩٣٢) ، والطبراني في "الكبير" (٧١٧٢) و (٧١٧٣) و (٧١٧٤) ، وفي "الأوسط" (١٠١٨) ، وفي "الدعاء" (٣١٢) و (٣١٣) ، والحاكم ٤٥٨/٢ ، والبيهقي في "الشعب" (٦٦٧) من طرق عن حسين المعلم ، به " .

فَقَوْلُهُ أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي اعْتِرَافٌ بِإِنْعَامِ الرَّبِّ وَذَنْبُ الْعَبْدِ كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : إِنِّي أَصْبَحُ بَيْنَ نِعْمَةٍ تَنْزِلُ مِنَ اللَّهِ عَلَيَّ وَبَيْنَ ذَنْبٍ يَصْعَدُ مِنِّي إِلَى اللَّهِ فَأُرِيدُ أَنْ أُحْدِثَ لِلنِّعْمَةِ شُكْرًا وَلِلذَّنْبِ اسْتِغْفَارًا. فَمَنْ أَعْرَضَ عَنِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ نَازِلًا إِلَى الْقَدَرِ فَقَدْ ضَلَّ وَمَنْ طَلَبَ الْقِيَامَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مُعْرِضًا عَنِ الْقَدَرِ فَقَدْ ضَلَّ؛ بَلِ الْمُؤْمِنُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ، فَتَعَبُّدُهُ اتِّبَاعًا لِلْأَمْرِ وَنَسْتَعِينُهُ إِيْنَانًا بِالْقَدَرِ وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٍ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلَ الشَّيْطَانِ" . أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٥٢ برقم ٢٦٦٤) .

فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْئَيْنِ: أَنْ يَحْرِصَ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ وَهُوَ امْتِثَالُ الْأَمْرِ وَهُوَ الْعِبَادَةُ وَهُوَ طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَهُوَ يَتَضَمَّنُ الْإِيْمَانَ بِالْقَدَرِ: أَنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَأَنَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُطِيعُ اللَّهَ بِلَا مَعُونَتِهِ كَمَا يَزْعُمُ الْقَدَرِيَّةُ الْمَجُوسِيَّةُ فَقَدْ جَحَدَ قُدْرَةَ اللَّهِ التَّامَّةَ وَمَشِيتُهُ النَّافِذَةَ وَخَلَقَهُ لِكُلِّ شَيْءٍ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ إِذَا أَعِينَ عَلَى مَا يُرِيدُ وَيُسِّرَ لَهُ

ذَلِكَ كَانَ مُحَمَّدًا سَوَاءً وَافَقَ الْأَمْرَ الشَّرْعِيَّ أَوْ خَالَفَهُ فَقَدْ جَحَدَ دِينَ اللَّهِ وَكَذَّبَ بِكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ
وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ وَاسْتَحَقَّ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ أَعْظَمَ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْأَوَّلُ. فَإِنَّ الْعَبْدَ قَدْ يُرِيدُ مَا يَرْضَاهُ
وَيُحِبُّهُ وَيَأْمُرُ بِهِ وَيُقَرِّبُ إِلَيْهِ وَقَدْ يُرِيدُ مَا يُبْغِضُهُ اللَّهُ وَيَكْرَهُهُ وَيُسْخِطُهُ وَيَنْهَى عَنْهُ وَيُعَذِّبُ صَاحِبَهُ
فَكُلُّ مَنْ هَذَيْنِ قَدْ يَسِّرَ لَهُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُلُّ مُيسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ أَمَّا مَنْ
كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيُسِّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيُسِّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ
الشَّقَاوَةِ"، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ
جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾، ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ
سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾، ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾، وَقَالَ
تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا لِلنَّاسِ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ * وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ
رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾. بَيِّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ ابْتَلَاهُ فِي الدُّنْيَا يَكُونُ قَدْ أَهَانَهُ بَلْ هُوَ يَبْتَلِي
عَبْدَهُ بِالسَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ فَالْمُؤْمِنُ يَكُونُ صَبَارًا شُكُورًا فَيَكُونُ هَذَا وَهَذَا خَيْرًا لَهُ كَمَا فِي الصَّحِيحِ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "لَا يَقْضِي اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ
إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ".

وَالْمَنَافِقُ هَلُوعٌ جَزُوعٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ
الْخَيْرُ مَنُوعًا * إِلَّا الْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ * وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ *
لِلنَّاسِ وَالْمَحْرُومِ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿جَنَّاتٍ مُكْرَمُونَ﴾. وَلَمَّا كَانَ الْعَبْدُ مُيسِّرًا لِمَا لَا يَنْفَعُهُ بَلْ يَضُرُّهُ مِنْ
مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَالْبَطْرِ وَالطُّغْيَانِ وَقَدْ يَقْصِدُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَطَاعَتَهُ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ فَلَا يَتَأَتَّى لَهُ ذَلِكَ أَمْرًا فِي
كُلِّ صَلَاةٍ بَأَن يَقُولَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:
﴿يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: فَسَمِّتِ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ نِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا
سَأَلَ فَإِذَا قَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، قَالَ: حَمَدَنِي عَبْدِي؛ فَإِذَا قَالَ: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)، قَالَ:
أَتْنِي عَبْدِي فَإِذَا قَالَ: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، قَالَ: مَجَدَّنِي عَبْدِي فَإِذَا قَالَ: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ)، قَالَ: هَذِهِ الْآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) *
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قَالَ: فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا
سَأَلَ".

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِائَةَ كِتَابٍ وَأَرْبَعَةَ كُتُبٍ جَمَعَ عَلِمَهَا فِي الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ: التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ وَالْفُرْقَانَ وَجَمَعَ الْأَرْبَعَةَ فِي الْقُرْآنِ وَعَلِمَ الْقُرْآنَ فِي الْمَفْصَلِ وَعَلِمَ الْمَفْصَلِ فِي الْفَاتِحَةِ وَعَلِمَ الْفَاتِحَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. فَكُلُّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الْعَبْدُ وَلَا يَكُونُ طَاعَةً لِلَّهِ وَعِبَادَةً وَعَمَلًا صَالِحًا فَهُوَ بَاطِلٌ فَإِنَّ الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا مَا كَانَ لِلَّهِ وَإِنْ نَالَ بِذَلِكَ الْعَمَلِ رِئَاسَةً وَمَالًا فَغَايَةُ الْمُتَرَسِّسِ أَنْ يَكُونَ كَفَرَعُونَ وَغَايَةُ الْمُتَمَوِّلِ أَنْ يَكُونَ كَقَارُونَ. وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ فِي سُورَةِ الْقَصَصِ مِنْ قِصَّةِ فِرْعَوْنَ وَقَارُونَ مَا فِيهِ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ. وَكُلُّ عَمَلٍ لَا يُعِينُ اللَّهَ الْعَبْدَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ وَلَا يَنْفَعُ فَمَا لَا يَكُونُ بِهِ لَا يَكُونُ وَمَا لَا يَكُونُ لَهُ لَا يَنْفَعُ وَلَا يَدُومُ فَلِذَلِكَ أَمَرَ الْعَبْدَ أَنْ يَقُولَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. وَالْعَبْدُ لَهُ فِي الْمَقْدُورِ "حَالَانِ" حَالٌ قَبْلَ الْقَدَرِ. وَ"حَالٌ" بَعْدَهُ فَعَلَيْهِ قَبْلَ الْمَقْدُورِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَيَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَيَدْعُوهُ فَإِذَا قَدَّرَ الْمَقْدُورُ بِغَيْرِ فِعْلِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَيْهِ أَوْ يَرْضَى بِهِ وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُهُ وَهُوَ نِعْمَةٌ حَمْدُ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ ذَنْبًا اسْتَغْفَرَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ. وَلَهُ فِي الْمَأْمُورِ "حَالَانِ": حَالٌ قَبْلَ الْفِعْلِ وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْإِمْتِثَالِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ عَلَى ذَلِكَ. وَحَالٌ بَعْدَ الْفِعْلِ وَهُوَ الْإِسْتِغْفَارُ مِنَ التَّقْصِيرِ وَشُكْرُ اللَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ أَمَرَهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى الْمَصَائِبِ الْمَقْدَرَةِ وَيَسْتَغْفِرَ مِنَ الذَّنْبِ وَإِنْ كَانَ اسْتَغْفَارُ كُلِّ عَبْدٍ بِحَسَبِهِ فَإِنَّ حَسَنَاتِ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّرِينَ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾، وَقَالَ يُوسُفُ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾، فَذَكَرَ الصَّبْرَ عَلَى الْمَصَائِبِ وَالتَّقْوَى بِتَرْكِ الْمَعَائِبِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزَنَّ وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا. وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ". فَأَمَرَهُ إِذَا أَصَابَتْهُ الْمَصَائِبُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْقَدَرِ. وَلَا يَتَحَسَّرَ عَلَى الْمَاضِي. بَلْ يَعْلَمْ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ. وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ. فَالْنَّظَرُ إِلَى الْقَدَرِ عِنْدَ الْمَصَائِبِ. وَالِاسْتِغْفَارُ عِنْدَ الْمَعَائِبِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ * لَكِنِّي لَا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾، قَالَ عَلَقَمَةُ: وَغَيْرُهُ هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

وروى أحمد في "المسند" (٨٢/٣ برقم ١٤٨٧) بسنده عن عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عَجِبْتُ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ حَمِدَ رَبَّهُ وَشَكَرَ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ حَمِدَ رَبَّهُ وَصَبَرَ، الْمُؤْمِنُ يُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي اللُّقْمَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى فِيهِ أَمْرًا". قال الأرناؤوط: "إسناده حسن. سفيان: هو الثوري، وأبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السبيعي، وقد اضطرب عليه فيه، انظر "العلل" للدارقطني ٣٥١/٤-٣٥٣. وأخرجه الدورقي (٧٠)، والبزار (٣١٦-٣١٧) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، بهذا الإسناد. وأخرجه الدارقطني في "العلل" ٣٥٣/٤ من طريق إبراهيم بن خالد، عن سفيان الثوري، به. وأخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (١٠٦٧)، والشاشي (١٣٠) و (١٣١) من طريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، به. وأخرجه الشاشي (١٢٩) من طريق بدر بن عثمان، عن العيزار بن حريث، به".

وروى أحمد في "المسند" (٢٠٣/١٩ برقم ١٢١٦٠) بسنده عن ثَعْلَبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "عَجِبْتُ لِلْمُؤْمِنِ إِنْ اللَّهُ لَمْ يَقْضِ قَضَاءً، إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ". قال الأرناؤوط: "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن في المتابعات والشواهد، القاسم بن شريح لم يرو عنه غير سفيان الثوري، وقال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" ١١١/٧: شيخ، وذكره ابن حبان في "الثقات" ٣٣٥/٧، وقد توبع. وثعلبة بن عاصم -وهو أبو بحر مولى أنس بن مالك- روى عنه جمع، وقال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" ٤٦٣/٢: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في "الثقات" ٩٩/٤ وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين. يحيى: هو ابن سعيد القطان، وسفيان: هو الثوري. وأخرجه الضياء في "المختارة" (١٨١٥) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، بهذا الإسناد. وأخرجه هناد في "الزهد" (٣٩٩) من طريق حجاج بن ارطاة، وأبو يعلى (٤٢١٧) و (٤٢١٨)، والبيهقي في "شعب الإبان" (٩٩٥١)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٥٩٦)، والضياء (١٨١٦) و (١٨١٨)، والذهبي في "السير" ٣٤٢/١٥ من طريق الحسن بن عبيد الله، كلاهما عن ثعلبة بن عاصم، به. وحجاج حسن الحديث، والحسن بن عبيد الله ثقة. وسياقي من زيادات عبد الله في مسند أبي المليح عن أبيه ٢٤/٥ من طريق عاصم الأحول، عن ثعلبة بن عاصم، عن أنس. وعاصم ثقة، وصححه ابن حبان (٧٢٨). (وأخرجه أبو يعلى (٤٠١٩) من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أنس. والأعمش لم يسمع من أنس. وسياقي برقم (١٢٩٠٦) عن وكيع، عن سفيان الثوري. وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص، سلف برقم (١٤٨٧). وإسناده حسن. وعن صهيب، سياقي ٣٣٢/٤ و ١٦/٦. وإسناده صحيح".

وروى أحمد في "المسند" (٣٧٨/٣٧ برقم ٢٢٧٠٥) بسنده عن عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُبَادَةَ، وَهُوَ مَرِيضٌ أَتَحَايَلُ فِيهِ الْمَوْتَ فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ أَوْصِنِي وَاجْتَهِدْ لِي. فَقَالَ: أَجْلِسُونِي. فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّكَ لَنْ تَطْعَمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، وَلَنْ تَبْلُغَ حَقَّ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ بِاللَّهِ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ مَا خَيْرُ الْقَدَرِ مِنْ شَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبِكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ. يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" يَا بُنَيَّ إِنَّ مِثَّ وَلَكْتَ عَلَى ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ". قال الأرئوط: "حديث صحيح، وهذا إسناده حسن. ليث: هو ابن سعد، ومعاوية: هو ابن صالح بن حدير الحضرمي، وأيوب بن زياد من رجال "التعجيل". وأخرجه ابن أبي شيبة ١١٤/١٤، وابن أبي عاصم في "السنن" (١٠٧)، والآجري في "الشریعة" ص ٨٣-٨٤ و ١٧٧-١٧٨ و ١٨٧ من طريق زيد بن الحباب، والطبراني في "الشاميين" (١٩٤٩) من طريق عبد الله بن صالح، كلاهما عن معاوية بن صالح، بهذا الإسناد. واقتصر ابن أبي شيبة وابن أبي عاصم على المرفوع منه، وتحرف عند الآجري في الموضع الأول "الوليد بن عباد" إلى: محمد بن عباد. وأخرجه مطولاً ومختصراً الطيالسي (٥٧٧)، والترمذي (٢١٥٥) و (٣٣١٩)، وابن أبي عاصم في "السنن" (١٠٤) و (١٠٥)، والشاشي في "مسنده" (١١٩٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" ١٩١/٢-١٩٢، والآجري في "الشریعة" ص ٢١١، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٣٥٧) و (١٠٩٧)، والمزي في ترجمة عبد الواحد بن سليم من "تهذيب الكمال" ٤٥٦/١٨-٤٥٧ و ٤٥٧ من طريق عطاء بن أبي رباح، وابن أبي عاصم (١١١)، والشاشي (١١٩٣)، والطبراني في "الشاميين" (١٦٠٨)، والآجري ص ١٨٦ و ٢١٠-٢١١، واللالكائي (١٢٣٣) من طريق سليمان بن حبيب، كلاهما عن الوليد بن عباد، به. وقال الترمذي عند الموضع الأول: غريب من هذا الوجه، وقال عند الموضع الثاني: حسن صحيح غريب. وجعل سليمان بن حبيب قوله: "من مات على غير هذا دخل النار" مرفوعاً، والإسناد إليه ضعيف. وسيأتي الحديث برقم (٢٢٧٠٧) من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الوليد بن عباد. وأخرجه مطولاً ومختصراً أبو داود (٤٧٠٠)، والطبراني في "الشاميين" (٥٩)، وأبو نعيم في "الحلية" ٢٤٨/٥، والبيهقي في "السنن" ١٠/٢٠٤، وفي "الاعتقاد" ص ١٣٦ من طريق يحيى بن حسان التميمي، عن رباح بن الوليد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفصة -وهو حبش الحبشي- عن عباد. وجعل قوله: "من مات على غير هذا، فليس مني" مرفوعاً، وأبو حفصة مجهول. وخالف يحيى بن حسان مروان بن محمد الطاطري عند الطبراني في "الشاميين" (٥٨) فرواه عن رباح بن الوليد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي يزيد الأزدي، عن عباد. وأبو يزيد مجهول. وبإسناد الطبراني هذا نفسه رواه ابن أبي عاصم في "السنن" (١٠٢) إلا أنه جعل مكان أبي يزيد الأزدي: أبا عبد العزيز الأزدني، ولم نجد له في هذه الطبقة ترجمة. وقوله: "ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك" سلف مرفوعاً من حديث زيد بن ثابت برقم (٢١٥٨٩). وعن أبي الدرداء، سيأتي برقم (٢٧٤٩٠). وعن ابن عباس عند الترمذي (٢١٤٤)، والطبراني (١١٢٤٣)، والحاكم ٥٤٢/٢، ورواية الآخرين جاءت ضمن حديث طويل. وعن ابن عمر عند الطبراني في "الأوسط" (١٩٧٦). وفي باب "أول ما خلق الله القلم" عن ابن عباس عند أبي يعلى (٢٣٢٩)، وابن جرير ١١/٢٩، والطبراني (١٢٢٢٧)، والبيهقي ٣/٩. وعن ابن عمر عند ابن أبي عاصم في "السنن" (١٠٦)، والآجري ص ١٧٥، والطبراني في "الشاميين" (٦٧٣) و (١٥٧٢). وعن أبي هريرة عند الآجري ص ١٧٧، وابن عدي ٢٢٧٢-٢٢٧٣. وانظر الكلام على هذا الحديث في "شرح الطحاوية" ٢/٣٤٥.

وروى أحمد في "المسند" (١٥٢/٢) برقم (٧٥٨) بسنده عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: حَتَّى يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، وَحَتَّى يُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَحَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ". قال الأرئوط: "رجاله ثقات رجال الشيخين، وربيعي بن جراش سمع من علي بن أبي طالب وهو تابعي قديم مخضرم، لكن قال الدارقطني في "العلل" ١٩٦/٣ لما سئل عن حديث ربيعة هذا: حدث به شريك وورقاء وجرير وعمرو بن أبي قيس عن منصور عن ربيعة عن علي، وخالفهم سفيان الثوري وزائدة وأبو الأحوص وسليمان التيمي

فرووه عن منصور عن ربعي عن رجل من بني أسد عن علي، وهو الصواب. قلنا: الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٨٨٧)، والبخاري (٩٠٤) عن طريق محمد بن جعفر، بهذا الإسناد. وأخرجه الطيالسي (١٠٦)، ومن طريقه الترمذي (٢١٤٥) عن شعبة، به. وأخرجه الترمذي (٢١٤٥) عن طريق النضر بن شميل، عن شعبة، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن رجل، عن علي. قال الترمذي: حديث أبي داود (يعني الطيالسي) عن شعبة عندي أصح من حديث النضر، وهكذا روى غير واحد عن منصور عن ربعي عن علي. قلنا: أما رواية شريك - وهو ابن عبد الله النخعي - التي أشار إليها الدارقطني، فقد أخرجه ابن أبي عاصم (١٣٠) و (٨٨٧)، وابن ماجه (٨١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" ٣/٣٦٦ من طريقه عن منصور بن المعتمر، عن ربعي، عن علي. وأما رواية ورقاء بن عمر البشكري بإسقاط الرجل المجهول، فلم تقع لنا، لكن أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٠٦) عنه، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن علي. ورواية جرير بن عبد الحميد أخرجه أبو يعلى (٥٨٣)، والحاكم ١/٣٣ من طريقه عن منصور، عن ربعي، عن علي. وأما رواية عمرو بن أبي قيس فلم نقف عليها في المصادر التي بين أيدينا. وأما رواية سفيان الثوري عن منصور بزيادة الرجل من بني أسد، فستأتي في "المسند" برقم (١١١٢). ورواية زائدة بن قدامة أخرجه أبو يعلى (٣٥٢) من طريقه عن منصور، به لكن بإسقاط الرجل من بني أسد. ورواية أبي الأحوص - وهو سلام بن سليم الحنفي - أخرجه الطيالسي (١٧٠) عنه عن منصور بإسقاط الرجل أيضاً، ولفظه عنده: "لا يجد عبد طعم الإبن حتى يؤمن بالقدر كله".

وروى أحمد في "المسند" (٣٠٥/١١ برقم ٦٧٠٣) بسنده عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَا يُؤْمِنُ الْمَرْءُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ". قال الأرئوط: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن. وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١٣٤)، واللالكائي في "الاعتقاد" (١٣٨٧) عن طريق أنس بن عياض، بهذا الإسناد. وأخرجه الأجرى في "الشرعة" ص ١٨٨ من طريق يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد القاري، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٣٤) أيضاً عن طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، كلاهما عن أبي حازم، به. وأخرجه الأجرى ص ١٨٨ أيضاً عن طريق ابن لهيعة، واللالكائي في "الاعتقاد" (١١٠٨) عن طريق هشام بن سعد، كلاهما عن عمرو بن شعيب، به. قال الهيثمي في "المجمع" - فيها نقله السندي في حاشيته على "المسند" ولم نجده في المطبوع -: رواه أحمد، ورجاله ثقات، ورواه الطبراني في "الأوسط". وفي الباب عن عمر عند مسلم (٨) (١)، سلف برقم (١٩١). وعن علي سلف برقم (٧٥٨). وعن ابن عباس سلف برقم (٢٩٢٦). وعن ابن عمر سلف برقم (٥٨٥٦). وعن أبي عامر الأشعري، سبرد ٤/١٢٩ و ١٦٤. وعن زيد بن ثابت، سبرد ٥/١٨٥. وعن عبادة بن الصامت، سبرد ٥/٣١٧. وعن أبي هريرة عند مسلم (١٠) (٧). وعن عمرو بن العاص عند ابن أبي عاصم في "السنة" (١٣٣). وقول أبي حازم في آخر الحديث: "لعن الله ديناً": قال السندي: بكسر دال مهملة بعدها ياء ثم نون، يريد مذهب المكذبين ورأيهم، ولذلك فسر الإمام بقوله: يعني التكذيب بالقدر، أي: قبحه وبعده عن معرض القبول، ثم فسر بلازمه الذي هو أشنع اللوازم وأقبحها، وجعل ذلك اللازم عين ذلك الدين المستلزم له لزيادة التقيح، فقال: أنا أكبر منه، أعني ذلك الدين الملعون هو هذا القول، وهذه العقيدة، أي: هو قول العبد وعقيدته، أنا أكبر منه، أي: من الخالق تعالى. وقوله: "أنا" يحتمل أن يكون ضميراً للمتكلم الواحد، ويحتمل أن يكون ضميراً للمتكلم مع الغير دخلت عليه "إن" المؤكدة، يريد أن دينهم يستلزم أن يكون العبد أكبر من الخالق تعالى عن ذلك علواً كبيراً، حيث يفعله ما لا يريد الخالق، بل يريد خلافه، فالخالق تعالى يريد شيئاً كالطاعة، والعبد يريد آخر كالمعصية، ثم يوجد ما يريد العبد دون ما يريد الخالق، فصار العبد حينئذ أقوى من خالفه، فصار كأن دينهم هذا القول، ولا يخفى أنه دين قبيح حقيق بأن يلعن. وفي بعض النسخ: لعن الله دنبا بالذال

المعجزة المفتوحة بعدما نون ثمَّ موحد، وهذا أيضاً صحيح على الوجه الذي ذكرنا، كأنه جعل لازم مذهبهم ذنباً لهم. والله تعالى أعلم. قاله السندي .

فهذه هي بعض الأدلة من السنة المطهرة على إثبات القدر ووجوب الإيمان به، وأنه من أركان الإيمان حيث لا يصح الإيمان إلا بالإيمان به، وهي حجة لأهل السنة في أن الأمور كلها تجري بقدر الله وعلمه. قال الإمام النووي في " (١٩٥/١٦ - ١٩٦) : " وفي هذه الأحاديث كلها دلائل ظاهرة لمذهب أهل السنة في إثبات القدر ، وأن جميع الواقعات بقضاء الله تعالى وقدره خيرها وشرها نفعها وضررها "

﴿سؤال﴾ : أذكر لنا بعضاً من أقوال العلماء المتضمنة للإجماع على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر ؟
الجواب : لقد أجمع المسلمون على وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره من الله ، ومن أقوال العلماء في ذلك :

قال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (١٥٥/١) : " وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَدِلَّةُ الْقَطْعِيَّاتُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ عَلَى إِبْتِاتِ قَدَرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَقَدْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ مِنَ التَّصْنِيفِ فِيهِ ، وَمِنْ أَحْسَنِ الْمُصَنَّفَاتِ فِيهِ وَأَكْثَرُهَا فَوَائِدُ كِتَابِ الْحَافِظِ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ قَرَّرَ أَثَمَتَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ذَلِكَ أَحْسَنَ تَقْرِيرٍ بَدَلًا لِيْلَهُمُ الْقَطْعِيَّةَ السَّمْعِيَّةَ وَالْعَقْلِيَّةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٤٧٨/١١) : " وَمَذْهَبُ السَّلَفِ قَاطِبَةً أَنَّ الْأُمُورَ كُلَّهَا بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَأِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ " .

وقال الإمام عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي الدمشقي الحنفي في عقيدته : " وأجمع أئمة السلف من أهل الإسلام على الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومرة، قليله وكثيره بقضاء الله وقدره، لا يكون شيء إلا بإرادته، ولا يجري خير وشر إلا بمشيئته، خلق من شاء للسعادة واستعمله بها فضلاً، وخلق من أراد للشقاء واستعمله به عدلاً، فهو سر استأثر به، وعلم حجبته عن خلقه، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ ، قال الله عز وجل : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ ، وقال تعالى : ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ، وقال عز وجل : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ... " .

﴿سؤال﴾ : وضح لنا دالة العقل على القضاء والقدر ؟

الجواب : من المعلوم لدى جميع العقلاء أنَّ جميع مفردات القدر يؤيِّدها العقل ويقوِّيها وينصرها ولا ينكرها ، فالله تعالى هو الخالق الرَّازق المحيي والمميت ، ربُّ كلِّ شيء ومليكه ، الذي خلق فأبدع فأذهل العيون ، وصوَّر فأحسن التَّصوير ، وتفرَّد بالخلق والأمر والتَّدبير ... وبيده كلُّ شيء ، في الوقت الذي لا يملك المخلوق لنفسه فضلاً عن غيره نفعاً ولا ضرراً ، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ... ولذلك لزم أن لا يقع في ملكه إلا ما شاء وقدره ، فله الأمر من قبل ومن بعد ... قال تعالى : **﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾** [الطلاق: ١٢] .

وبناءً على ما سبق بيانه فإنَّ الإيَّان بالقضاء والقدر واجب ، وهو ركنٌ من أركان الإيَّان ، ومعنى وجوب الإيَّان بالقضاء والقدر هو " أنَّه يجب على المكلف أن يؤمن بأنَّ الله سبحانه وتعالى علم أوَّلاً بجميع أفعال العباد ، وكلِّ ما يتعلَّق بالمخلوقات ، ممَّا سيتوالى حدوثه في المستقبل ، كما يجب عليه أن يؤمن بأنَّه سبحانه وتعالى إنَّها أوجدها حيث أوجدها على القدر المخصوص والوجه المعين الذي سبق العلم به " . انظر : كبرى اليقينيَّات الكونية (ص ١٦٠) .

﴿سؤال﴾ : أَذْكَرُ لَنَا بَعْضُ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ ؟

الجواب :

روى مسلم (٢٠٤١/٤ برقم ٢٦٥٠) بسنده عن أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّيْلِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ الْحَصَنِ، أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى عَلَيْهِمْ مِنْ قَدَرٍ مَا سَبَقَ؟ أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَّتَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وَمَضَى عَلَيْهِمْ، قَالَ فَقَالَ: أَفَلَا يَكُونُ ظُلْماً؟ قَالَ: فَفَرَعْتُ مِنْ ذَلِكَ فَرَعاً شَدِيداً، وَقُلْتُ: كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ وَمَلَكَ يَدَهُ، فَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، فَقَالَ لِي: يَرْحَمُكَ اللَّهُ إِنِّي لَمُرَادٌ بِمَا سَأَلْتُكَ إِلَّا لِأَحْزَرَ عَقْلَكَ، إِنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَّتَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: " لَا، بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ " .

وقال الإمام الاسفرايني في " التَّبصير في الدين وتمييز الفرقة النَّاجية عن الفرق الهالكين " (ص ٩٤) : " أورد أبو القاسم بن حبيب في تفسيره بِإِسْنَادِهِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَهُ سَائِلٌ عَنْ

القدر ، فَقَالَ : طَرِيقٌ دَقِيقٌ لَا تَمُشِ فِيهِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبِرْنِي عَنِ الْقَدْرِ ؟ فَقَالَ : بَحْرٌ عَمِيقٌ لَا تَخْضُ فِيهِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبِرْنِي عَنِ الْقَدْرِ ؟ فَقَالَ : سِرٌّ خَفِيَ اللَّهُ لَا تَفْشِهِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبِرْنِي عَنِ الْقَدْرِ ؟ فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا سَائِلُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَكَ كَمَا شَاءَ أَوْ كَمَا شِئْتَ ؟ فَقَالَ : كَمَا شَاءَ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا شِئْتَ أَوْ كَمَا يَشَاءُ ؟ فَقَالَ : كَمَا يَشَاءُ ، فَقَالَ : يَا سَائِلُ لَكَ مَشِئَةٌ مَعَ اللَّهِ أَوْ فَوْقَ مَشِئَتِهِ أَوْ دُونَ مَشِئَتِهِ ؟ فَإِنْ قُلْتَ : مَعَ مَشِئَتِهِ ادَّعَيْتَ الشَّرَكَ مَعَهُ ، وَإِنْ قُلْتَ : دُونَ مَشِئَتِهِ اسْتَعْنَيْتَ عَنْ مَشِئَتِهِ ، وَإِنْ قُلْتَ : فَوْقَ مَشِئَتِهِ كَانَتْ مَشِئَتُكَ غَالِبَةً عَلَى مَشِئَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَلَسْتَ تَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَ : فَعَنْ مَاذَا تَسْأَلُهُ الْعَافِيَةَ ؟ أَوْ مِنْ بَلَاءٍ هُوَ ابْتِلَاكُ بِهِ أَوْ مِنْ بَلَاءٍ غَيْرِهِ ابْتِلَاكُ بِهِ ؟ قَالَ : مِنْ بَلَاءٍ ابْتَلَانِي بِهِ ، فَقَالَ : أَلَسْتَ تَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ؟ قَالَ : بَلَى ، قَالَ : تَعْرِفُ تَفْسِيرَهَا ؟ فَقَالَ : لَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِمَنِي بِمَا عَلِمَكَ اللَّهُ ، فَقَالَ : تَفْسِيرُهُ إِنَّ الْعَبْدَ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَلَا عَلَى مَعْصِيَتِهِ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، يَا سَائِلُ إِنَّ اللَّهَ يَسْقَمُ وَيَدَاوِي ، مِنْهُ الدَّاءُ ، وَمِنْهُ الدَّوَاءُ ، اعْقِلْ عَنِ اللَّهِ ، فَقَالَ السَّائِلُ : عَقَلْتُ ، فَقَالَ لَهُ : إِلَّا صَرْتَ مُسْلِمًا قَوْمُوا إِلَى أَخِيكُمْ الْمُسْلِمِ وَخَذُوا بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ عَلِيُّ : لَوْ وَجَدْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْقَدْرِ لَأَخَذْتُ بَعْقَهُ ، وَلَا أَزَالُ أَضْرِبُهُ حَتَّى أَكْسِرَ عُنُقَهُ فَإِنَّهُمْ يَهُودُ هَذِهِ الْأُمَّةُ .

وروى ابن حبان في الصحيح (٥٠٦/٢) بسنده عن وهب بن خالد عن بن الدليمي قال: أَتَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ فَقُلْتُ لَهُ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدْرِ فَحَدَّثْنِي بِشَيْءٍ لَعَلَّهُ أَنْ يَذْهَبَ مِنْ قَلْبِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَواتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَابَهُمْ غَيْرَ ظَالِمٍ لَهُمْ وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَلَوْ أَنْفَقْتُ مِثْلَ أُحُدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَأَنْ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ وَلَوْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ . قَالَ : ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ ، ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ . قال الأرئوط : " إسناده قوي ، وهو

موقوف من حديث أبي بن كعب وابن مسعود وحذيفة بن اليمان ، ومرفوع من حديث زيد بن ثابت ، أبو سنان : هو سعيد بن سنان الشيباني البرجمي ، وابن الدليمي : هو أبو بسر عبد الله بن فيروز . وأخرجه أبو داود "٤٦٩٩" في السنة : باب في القدر ، عن محمد بن كثير العبدي ، بهذا الإسناد . وأخرجه أحمد ١٨٢/٥ عن يحيى القطان ، عن سفيان الثوري ، بهذا الإسناد . وأخرجه أحمد ١٨٩/٥ عن قران بن تمام ، و ١٨٥/٥ ، وابن ماجه "٧٧" في المقدمة : باب في القدر ، وابن أبي عاصم في "السنة" "٢٤٥" ، والبيهقي في "السنن" "٢٠٤/١٠" من طريق إسحاق بن سليمان الرازي ، كلاهما عن أبي سنان ، بهذا الإسناد . وأخرجه الطبراني في "الكبير" "٤٩٤٠" من طريق إسحاق بن سليمان

الرازي، عن أبي سنان، عن وهب بن خالد، عن ابن الديلمي، عن زيد بن ثابت. وأخرجه الآجري في "الشريعة" ص ١٨٧ من طريق أبي صالح، حدثني معاوية بن صالح، أن أبا الزاهرية: حدثه عن كثير بن مرة، عن ابن الديلمي، عن زيد بن ثابت .

وروى البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٤٨/١٠) برقم ٢٠٨٩٦) بسنده الربيع بن سليمان ، قال: سئل الشافعي عن القدر، فأنشأ يقول:

مَا شِئْتُ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ
خَلَقْتَ الْعِبَادَ عَلَى مَا عَلِمْتَ فَفِي الْعِلْمِ يَجْرِي الْفَتْى وَالْمُسْنُ
عَلَى ذَا مَنَنْتَ وَهَذَا خَذَلْتَ وَهَذَا أَعَنْتَ وَذَا لَمْ تُعِنْ
فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَمِنْهُمْ حَسَنٌ وَمِنْهُمْ فَبِيحٌ وَمِنْهُمْ حَسَنٌ
سَعِيدٌ

وروى الآجري في "الشريعة" (٨٨٥/٢) برقم ٥٦٨) بسنده عن عاصم الأحول قال: سمعت الحسن يقول: "مَنْ كَذَبَ بِالْقَدْرِ فَقَدْ كَذَبَ بِالْحَقِّ مَرَّتَيْنِ، إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ خَلْقًا، وَقَدَّرَ أَجَلًا، وَقَدَّرَ بَلَاءً، وَقَدَّرَ مُصِيبَةً، وَقَدَّرَ مُعَافَاةً، فَمَنْ كَذَبَ بِالْقَدْرِ فَقَدْ كَذَبَ بِالْقُرْآنِ".

وروى الآجري في "الشريعة" (٨٩٥/٢) برقم ٤٨٢) بسنده عن زيد بن أسلم قال: "الْقَدَرُ: قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَنْ كَذَبَ بِالْقَدْرِ فَقَدْ جَحَدَ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى".

وروى اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٧٥٥/٤) برقم ١٢٥٥) بسنده عن عوف، قال: سمعت الحسن، يقول: مِنْ كَذَبَ بِالْقَدْرِ فَقَدْ كَذَبَ بِالْإِسْلَامِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقًا فَخَلَقَهُمْ بِقَدْرِ، وَقَسَمَ الْأَجَالَ بِقَدْرِ، وَقَسَمَ أَرْزَاقَهُمْ بِقَدْرِ، وَالْبَلَاءَ وَالْعَافِيَةَ بِقَدْرِ.

وروى اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٦٨٩/٤) برقم ١١١٢) بسنده عن سفيان الثوري، عن عمار بن محمد رجل من ولد عمار بن الخطاب، قال سفيان: لقيته في ثغر من ثغور الشام عن رجل، عن ابن عباس قال: إِنَّ اللَّهَ نَظَّمَ الْقَدَرَ بِالتَّوْحِيدِ، فَمَنْ كَذَبَ بِالْقَدْرِ فَقَدْ نَقَضَ التَّوْحِيدَ.

وقال البخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ٤٤، برقم ١٢٤): "وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدْرِ حَتَّى وَضَعَكَ يَدُكَ عَلَى خَدِّكَ".

وذكر الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (١٩١/٤) عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَصْعَدَ فَيُلْقِيَ نَفْسَهُ مِنْ شَاهِقٍ، وَيَقُولَ: قَدَّرَ لِي رَبِّي، وَلَكِنْ يُحْدِثُ، وَيَجْتَهِدُ، وَيَتَّقِي، فَإِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ، عَلِمَ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ .

﴿سؤال﴾ : أَذْكَرُ نَضًا بَعْضًا مِنْ ثَمَرَاتِ الْإِيمَانِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ ؟

الجواب : للإيمان بالقضاء العديد من الثمرات الجليلة، والأخلاق الحميدة ... ومن ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر:

أَوَّلًا : الإيمان بالقضاء والقدر ركنٌ من أركان الإيمان ، لا يتم الإيمان إلَّا به ، فهو سبيل لكمال الإيمان ورفع الدرجات ، وتحقيق العبودية الخالصة لله تعالى التي تنتهي بالإنسان المؤمن الحق إلى أن يكون ربانيًّا ، كما قال الله تعالى : ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٧٩] ، أي علماء فقهاء حكماء .

ثَانِيًا : الإيمان بالقضاء والقدر ينمي في قلب المؤمن الشجاعة والإقدام ، وعلو الهمة وعزة النفس ، وعدم اليأس ، والصبر والاحتساب ، ومواجهة الأخطار والصعاب بثقة وعزيمة وقوة بأس ، فالمؤمن يجهر بدعوته ومعتقداته أمام الظلمة والكفرة ، لا يخاف إلَّا الله ، ويمضي في العمل والنشاط والسعي بما يرضي الله ، وأخيرًا تحويل المحن إلى منحة ، واعتبار المصائب سبيلًا إلى تحصيل الأجور والترقي الإيماني .

ثَالِثًا : الإيمان بالقضاء والقدر يُربي المؤمن على التوكل واليقين وتسليم الأمر لله تعالى والاعتماد عليه ، والإخلاص ، وإحسان الظنِّ به ، والخوف منه سبحانه ، وبالتالي الاستقامة على منهج الله تعالى في السراء والضراء .

رَابِعًا : الإيمان بالقدر يُنقي المجتمع من الحسد والضغينة والتقاطع والتناجش والتدابير وسائر أمراض القلوب فيصبح الجميع في دين الله إخوانا ، كما ويزرع في قلب المؤمن بذور الأخلاق الطيبة ، كشكر المنعم ، والتواضع ، ومعرفة النفس على حقيقتها ، والرضا بالقضاء ، والفرح بفضل الله تعالى ، والكرم والسخاء والجود ، والقناعة ، وسكون القلب وطمأنينة النفس ...

الفصل الثالث

أركان الإيمان بالقضاء والقدر

ذكر أهل العلم للإيمان بالقضاء والقدر أربعة أركان ، هي : الإيمان بعلم الله الأزلي المحيط بكل شيء من الموجودات والمعدومات، والممكنات والمستحيلات ، والإيمان بأن الله تعالى كتب مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ ، والإيمان بأن الله خالق كل شيء وموجده ، والإيمان بمشيئة الله تعالى الشاملة ، وأن ما شاء الله تعالى كان وما لم يشأ لم يكن، وأن كل شيء يحدث في السموات والأرض لا يكون إلا بمشيئته سبحانه، وأنه لا يكون في ملكه إلا ما يريد ، وحاصل ما يتعلق بأركان الإيمان القضاء والقدر نذكره في جواب الأسئلة التالية :

﴿سؤال﴾ : ما هي أركان الإيمان بالقضاء والقدر وأقسامه ؟

الجواب : الإيمان بالقضاء والقدر هو في حقيقته إيمان بصفات الله تعالى من العلم، والإرادة، والقدرة، ويضاف إليها الإيمان بأن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلق، وأنه اشتمل على ما سيكون.

فالإيمان بالقدر مبني على أصول تقوم عليها معاني القضاء والقدر، فلا يتم الإيمان إلا بالإيمان بها، وهذه الأصول هي :

الأصل الأول: الإيمان بعلم الله الأزلي المحيط بكل شيء من الموجودات والمعدومات، والممكنات والمستحيلات.

الأصل الثاني: الإيمان بأن الله كتب في اللوح المحفوظ ما كان وما يكون وما سيكون إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

الأصل الثالث: الإيمان بأن الله خالق كل شيء وموجده.

الأصل الرابع: الإيمان بمشيئة الله وقدرته الشاملة لكل شيء.

وقد دل على الإيمان بهذه الأصول أدلة كثيرة من الكتاب والسنة:

فَمِنْ أَدِلَّةِ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ : قوله تعالى : **﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾** [البقرة: ٢٩] ، والمعنى أن الله تعالى هو " العالم والعليم بجميع المعلومات بعلم قديم أزلي واحد قائم بذاته " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٦١) .

وقال تعالى : **﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾** [التوبة: ٧٨] ، قال الإمام الرّازي في " التفسير " (١١٠/ ١٦) : **﴿وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾** ، وَالْعَلَّامُ مُبَالِغَةٌ فِي الْعَالَمِ ، وَالْغَيْبُ مَا كَانَ غَائِبًا عَنِ الْخَلْقِ . وَالْمُرَادُ أَنَّهُ تَعَالَى ذَاتُهُ تَقْتَضِي الْعِلْمَ بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ . فَوَجَبَ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ الْعِلْمُ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ ، فَيَجِبُ كَوْنُهُ عَالِمًا بِمَا فِي الصَّمَائِرِ وَالسَّرَائِرِ ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ الْإِخْفَاءَ مِنْهُ؟ وَنَظِيرُ لَفْظِ عِلَامِ الْغُيُوبِ هَاهُنَا قَوْلُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : **﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾** [المائدة: ١١٦] ، فَأَمَّا وَصْفُ اللَّهِ بِالْعَلَامَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ مُشْعِرٌ بَنَوْعٍ تَكْلُفٍ فِيهَا يَعْلَمُ وَالتَّكْلُفُ فِي حَقِّ اللَّهِ مُحَالٌ .

وروى البخاري (١٠٠/ ٢) برقم (١٣٨٤) بسنده عن عطاء بن يزيد اللّيثي، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سِئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» .

قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٢٤٧/ ٣) في رده على القدرية : " ... فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَقَدُّمِ الْعِلْمِ الَّذِي يُنْكِرُهُ غُلَاظُهُمْ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ : أَهْلُ الْقَدَرِ إِنْ أَثْبَتُوا الْعِلْمَ خَصِمُوا " .

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي في " جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم " (١٠٣/ ١) : " وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : الْإِيمَانُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَبَقَ فِي عِلْمِهِ مَا يَعْمَلُهُ الْعِبَادُ مِنْ خَيْرٍ ، وَشَرٍّ ، وَطَاعَةٍ ، وَمَعْصِيَةٍ ، قَبْلَ خَلْقِهِمْ وَإِيجَادِهِمْ ، وَمَنْ هُوَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْ هُوَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَأَعَدَّ لَهُمُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ جَزَاءً لِأَعْمَالِهِمْ قَبْلَ خَلْقِهِمْ وَتَكْوِينِهِمْ ، وَأَنَّهُ كَتَبَ ذَلِكَ عِنْدَهُ وَأَحْصَاهُ ، وَأَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تَجْرِي عَلَى مَا سَبَقَ فِي عَمَلِهِ وَكِتَابِهِ ... وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ : نَاطِرُوا الْقَدَرِيَّةَ بِالْعِلْمِ ، فَإِنْ أَقْرُوا بِهِ خُصِمُوا ، وَإِنْ جَحَدُوهُ فَقَدْ كَفَرُوا ، يُرِيدُونَ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ السَّابِقَ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَسَمَهُمْ قَبْلَ خَلْقِهِمْ إِلَى شَقِيٍّ وَسَعِيدٍ ، وَكَتَبَ ذَلِكَ عِنْدَهُ فِي كِتَابٍ حَفِظَ ، فَقَدْ كَذَّبَ بِالْقُرْآنِ ، فَيَكْفُرُ بِذَلِكَ ، وَإِنْ أَقْرُوا بِذَلِكَ ، وَأَنْكَرُوا أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَفْعَالَ عِبَادِهِ ، وَشَاءَهَا ، وَأَرَادَهَا مِنْهُمْ إِرَادَةً كَوْنِيَّةً قَدْرِيَّةً ، فَقَدْ خُصِمُوا ، لِأَنَّ مَا أَقْرُوا بِهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ فِيمَا أَنْكَرُوهُ " .

وَمِنْ أَدَلَّةِ الْأَصْلِ الثَّانِي : قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] ، أَي فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ فَإِنَّهُ أَثْبَتَ فِيهِ مَا يَقَعُ مِنَ الْحَوَادِثِ . انظر : الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٤٢٠) .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [التَّوْبَةِ: ٥١] . قال الإمام الرَّازِي فِي " التَّفْسِيرِ " (١٦/ ٦٦ فيما بعدها) : " وَفِيهِ أَقْوَالٌ :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : إِنَّ الْمَعْنَى : أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَنَا خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ ، وَلَا خَوْفٌ وَلَا رَجَاءٌ ، وَلَا شِدَّةٌ وَلَا رَخَاءٌ ، إِلَّا وَهُوَ مُقَدَّرٌ عَلَيْنَا مَكْتُوبٌ عِنْدَ اللَّهِ ، وَكَوْنُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ مَقْضِيًا بِهِ عِنْدَ اللَّهِ ، فَإِنَّ مَا سِوَاهُ مُمَكِّنٌ ، وَالْمُمَكِّنُ لَا يَتَرَجَّحُ إِلَّا بِتَرَجُّحِ الْوَاجِبِ ، وَالْمُمَكِّنَاتُ بِأَسْرَها مُتَّهِيَةٌ إِلَى قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَصْحَابَنَا يَتَمَسَّكُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي أَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ شَامِلٌ لِكُلِّ الْمُحْدَثَاتِ وَأَنَّ تَغْيِيرَ الشَّيْءِ عَمَّا قَضَى اللَّهُ بِهِ مُحَالٌ ، وَتَقْرِيرُ هَذَا الْكَلَامِ مِنْ وَجْهِ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الْمَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ وَإِمَّا مُمَكِّنٌ ، وَالْمُمَكِّنُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَرَجَّحَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى الْآخَرِ لِنَفْسِهِ ، فَوَجَبَ انْتِهَاؤُهُ إِلَى تَرَجُّحِ الْوَاجِبِ لِدَاتِهِ ، وَمَا سِوَاهُ فَوَاجِبٌ بِإِجَادِهِ وَتَأْثِيرِهِ وَتَكْوِينِهِ . وَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

وِثَانِيهَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا كَتَبَ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ فَقَدْ عَلِمَهَا وَحَكَمَ بِهَا ، فَلَوْ وَقَعَ الْأَمْرُ بِخِلَافِهَا لَزِمَ انْقِلَابُ الْعِلْمِ جَهْلًا وَالْحُكْمُ الصَّدَقِ كَذِبًا ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ ، وَقَدْ أَطْنَبْنَا فِي شَرْحِ هَذِهِ الْمُنَازَرَةِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البَقَرَةُ: ٦] .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ تَسْلِيَةً لِلرَّسُولِ فِي فَرَحِهِمْ بِخُزْنِهِ وَمَكَارِهِهِ فَأَيُّ تَعَلُّقٍ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِذَلِكَ ؟

قُلْنَا : السَّبَبُ فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ عَلِمَ سِرَّ اللَّهِ فِي الْقَدَرِ هَانَتْ عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ » . فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ الَّذِي وَقَعَ امْتَنَعَ أَنْ لَا يَقَعَ ، زَالَتِ الْمُنَازَعَةُ عَنِ النَّفْسِ وَحَصَلَ الرِّضَا بِهِ . الْقَوْلُ الثَّانِي : فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا أَيُّ فِي عَاقِبَةِ أَمْرٍ مِنَ الظَّفَرِ بِالْعُدُوِّ وَالْإِسْتِيْلَاءِ عَلَيْهِمْ ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ يَظْهَرَ لِلْمُنَافِقِينَ أَنَّ أَحْوَالَ الرَّسُولِ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَتْ مُحْتَلِفَةً فِي السُّرُورِ وَالْغَمِّ ، إِلَّا أَنَّ فِي الْعَاقِبَةِ الدَّوْلَةَ لَهُمْ وَالْفَتْحَ وَالنَّصْرَ وَالظَّفَرَ مِنْ جَانِبِهِمْ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ اغْتِيَاظًا لِلْمُنَافِقِينَ وَرَدًّا عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ الْفَرَحِ .

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: قَالَ الرَّجَّاجُ: الْمَعْنَى إِذَا صِرْنَا مَغْلُوبِينَ صِرْنَا مُسْتَحِقِّينَ لِلْأَجْرِ الْعَظِيمِ، وَالثَّوَابِ الْكَثِيرِ، وَإِنْ صِرْنَا غَالِبِينَ، صِرْنَا مُسْتَحِقِّينَ لِلثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ، وَفُزْنَا بِأَمْثَالِ الْكَثِيرِ وَالشَّاءِ الْجَمِيلِ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، صَارَتْ تِلْكَ الْمَصَائِبُ وَالْمَحْزَنَاتُ فِي جَنْبِ هَذَا الْفَوْزِ بِهَذِهِ الدَّرَجَاتِ الْعَالِيَةِ مُتَحَمِّلَةً، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ وَإِنْ كَانَتْ حَسَنَةً، إِلَّا أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ هُوَ الْأَوَّلُ .

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (١٥٩/٨-١٦٠): "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ قِيلَ: فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ. وَقِيلَ: مَا أَخْبَرَنَا بِهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ أَنَّا إِمَّا أَنْ نَظْفَرَ فَيَكُونُ الظَّفَرُ حُسْنًا لَنَا، وَإِمَّا أَنْ نَقْتُلَ فَنَكُونُ الشَّهَادَةُ أَعْظَمَ حُسْنًا لَنَا. وَالْمَعْنَى كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي "الْأَعْرَافِ" أَنَّ الْعِلْمَ وَالْقَدَرَ وَالْكِتَابَ سَوَاءٌ. (هُوَ مَوْلَانَا) أَي نَاصِرُنَا. وَالتَّوَكَّلْ تَفْوِضُ الْأَمْرِ إِلَيْهِ .

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٥١٤/١١): "قَوْلُهُ بَابُ: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾: قَضَى: فَسَّرَ كِتَابَ بَقْضٍ وَهُوَ أَحَدُ مَعَانِيهَا، وَبِهِ جَزَمَ الطَّيْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهَا، وَقَالَ الرَّائِبِيُّ: وَيُعْبَرُ بِالْكِتَابَةِ عَنِ الْقَضَاءِ الْمُنْصَرَفِ، كَقَوْلِهِ: ﴿لَوْ لَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾، أَي: فِيمَا قَدَرَهُ، وَمِنْهُ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾، يَعْنِي: مَا قَدَرَهُ وَقَضَاهُ .

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ * قَالَ عَلِمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥١-٥٢]. وَعَنْ بِلَالٍ الْكُتَّابِ اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ . انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٠٥/١١) .

وروى البخاري (١٠٦/٤ برقم ٣١٩٤)، مسلم (٢١٠٨/٤ برقم ٢٧٥١) بسندهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي» .

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي في "جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم" (١٠٣/١): "وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ: ... وَالدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ كُلَّهَا مِنَ الْكُفْرِ، وَالْإِيمَانِ، وَالطَّاعَةِ، وَالْعِصْيَانِ، وَشَاءَهَا مِنْهُمْ، فَهَذِهِ الدَّرَجَةُ يُشْتَبَاهُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيُنْكِرُهَا الْقَدَرِيَّةُ، وَالدَّرَجَةُ الْأُولَى أَثْبَتَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، وَنَفَاهَا غُلَاظُهُمْ، كَمُعْبِدِ الْجَهَنِيِّ، الَّذِي سِئِلَ ابْنُ عَمَرَ، عَنْ مَقَالَتِهِ، وَكَعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِ ... " .

وروى البخاري (٤/٧ برقم ٥٠٧٦) بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي الْعَنَتَ، وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ فَاخْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرِّ» .

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٩١/١١): "أَيُّ: فَرَعَتِ الْكِتَابَةَ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الَّذِي كُتِبَ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ لَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ، فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْفَرَاغِ مِنَ الْكِتَابَةِ، لِأَنَّ الصَّحِيفَةَ حَالَ كِتَابَتِهَا تَكُونُ رَطْبَةً أَوْ بَعْضَهَا، وَكَذَلِكَ الْقَلَمُ، فَإِذَا انْتَهَتْ الْكِتَابَةُ جَفَّتِ الْكِتَابَةُ وَالْقَلَمُ .

وَقَالَ الطَّبِيُّ: هُوَ مِنْ إِبْطَالِ اللَّازِمِ عَلَى الْمُزْمِ، لِأَنَّ الْفَرَاغَ مِنَ الْكِتَابَةِ يَسْتَلْزِمُ جَفَا الْقَلَمِ عِنْدَ مِدَادِهِ . قُلْتُ: وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كِتَابَةَ ذَلِكَ انْقَضَتْ مِنْ أَمَدٍ بَعِيدٍ، وَقَالَ عِيَاضُ: مَعْنَى: "جَفَّ الْقَلَمُ"، أَيُّ: لَمْ يَكْتُبْ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا وَكَتَبَ اللَّهُ وَلَوْحُهُ وَقَلَمُهُ مِنْ غِيهِ وَمِنْ عِلْمِهِ الَّذِي يَلْزِمُنَا الْإِيمَانُ بِهِ وَلَا يَلْزِمُنَا مَعْرِفَةُ صِفَتِهِ وَإِنَّمَا خُوطِبْنَا بِمَا عَهَدْنَا فِيمَا فَرَعْنَا مِنْ كِتَابَتِهِ أَنَّ الْقَلَمَ يَصِيرُ جَافًا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ" .

وَمِنْ أَدَلَّةِ الْأَصْلِ الثَّالِثِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، "أَيُّ: قُلْ لَهُمْ يَا مُحَمَّدُ: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، فَلَزِمَ لِذَلِكَ أَنَّ يَعْْبُدَهُ كُلُّ شَيْءٍ . وَالْآيَةُ رَدٌّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ وَالْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُمْ خَلَقُوا كَمَا خَلَقَ اللَّهُ" . انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٠٤/٩) .

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، "وَالْتَقْدِيرُ: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَعَمَلَكُمْ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْأَفْعَالَ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَاکْتَسَبَ لِلْعِبَادِ . وَفِي هَذَا إِبْطَالُ مَذَاهِبِ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وَصُنْعَتِهِ" ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ . وَخَرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦٣/١) برقم ١٨٧ شعب الإيمان) مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ صَنَعَ كُلَّ صَانِعٍ وَصُنْعَتَهُ فَهُوَ الْخَالِقُ وَهُوَ الصَّانِعُ سُبْحَانَهُ" . انظر: الجامع لأحكام القرآن (٩٦/١٥) .

وَمِنْ أَدَلَّةِ الْأَصْلِ الرَّابِعِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاوُنُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، "فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ، لَهُ قُدْرَةٌ بِهَا فَعَلَ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ وَاخْتِيَارِهِ . وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً يَكْتَسِبُ بِهَا مَا أَقْدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَبِدٍّ بِقُدْرَتِهِ" . انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٢٤/١) .

والمشيئة مرادفة للإرادة، قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٤٨/١٣): "قَوْلُهُ بَابٌ فِي الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ":

قَالَ الرَّاعِبُ: الْمَشِيئَةُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ كَالْإِرَادَةِ سَوَاءٌ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْمَشِيئَةَ فِي الْأَصْلِ إِيجَادُ الشَّيْءِ وَإِصَابَتُهُ، فَمِنْ اللَّهِ الْإِيجَادُ وَمِنْ النَّاسِ الْإِصَابَةُ، وَفِي الْعُرْفِ تُسْتَعْمَلُ مَوْضِعَ الْإِرَادَةِ. وقال الحافظ ابن حجر أيضاً في (٤٤٩/١٣): "قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمَشِيئَةُ إِرَادَةُ اللَّهِ، وَقَدْ أَعْلَمَ اللَّهُ خَلْقَهُ أَنَّ الْمَشِيئَةَ لَهُ دُونَهُمْ، فَقَالَ: ﴿وَمَا تَشَاوُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، فَلَيْسَتْ لِلْخَلْقِ مَشِيئَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَبِهِ إِلَى الرَّبِّيعِ، قَالَ: سُئِلَ الشَّافِعِيُّ عَنِ الْقَدَرِ، فَقَالَ: مَا شِئْتَ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ وَمَا شِئْتَ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ".

وذهب البعض إلى أن الإرادة على نوعين:

الأول: إرادة كونية قدرية، وهي مرادفة للمشيئة، وتستلزم وقوع المراد ولا بد، سواء كان المراد محبوباً لله مرضياً له أم لا.

والثاني: إرادة دينية أمرية شرعية كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فهذه الإرادة يحبب الله مرادها، ويأمر به ويرضاه، ولا يلزم أن يقع المراد بها، إلا أن تتعلق به الإرادة الكونية. قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٥٠/١٣): "وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْإِرَادَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ: إِرَادَةُ أَمْرٍ وَتَشْرِيعٍ وَإِرَادَةُ قَضَاءٍ وَتَقْدِيرٍ، فَالْأُولَى: تَتَعَلَّقُ بِالطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ سَوَاءً وَقَعَتْ أَمْ لَا، وَالثَّانِيَةُ: شَامِلَةٌ لِحَمِيعِ الْكَائِنَاتِ مُحِيطَةٌ بِجَمِيعِ الْحَادِثَاتِ طَاعَةً وَمَعْصِيَةً، وَإِلَى الْأَوَّلِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾، وَإِلَى الثَّانِي الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾. وإرادة الله تعالى عامّة تشمل كل الموجودات، "وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا مَا يُرِيدُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنَّهُ مُرِيدٌ لِحَمِيعِ الْكَائِنَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا بِهَا". انظر: فتح الباري (٤٥١/١٣).

والأمر هو استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب. انظر: المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد، نوح سلمان (ص ٦٣).

وقد ذكر الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٨٨-٨٩/٢) أن الأمر في القرآن ينصرف على أربعة عشر وجهاً...، قال: "قَالَ عَلَمًاؤُنَا: وَالْأَمْرُ فِي الْقُرْآنِ يَتَصَرَّفُ عَلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ وَجْهًا: الْأَوَّلُ: الدِّينُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ﴾، يَعْنِي: دِينَ اللَّهِ الْإِسْلَامَ.

الثاني: الْقَوْلُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾، يَعْنِي: قَوْلُنَا، وَقَوْلُهُ: ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾، يَعْنِي: قَوْلَهُمْ.

الثالث: الْعَذَابُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ﴾، يَعْنِي: لَمَّا وَجَبَ الْعَذَابُ بِأَهْلِ النَّارِ.
الرابع: عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا﴾، يَعْنِي: عِيسَى، وَكَانَ فِي عِلْمِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَبِي.

الخامس: الْقَتْلُ بِدَرٍّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾، يَعْنِي الْقَتْلُ بِدَرٍّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيُقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾، يَعْنِي: قَتْلُ كُفَّارٍ مَكَّةَ.

السادس: فَتَحَ مَكَّةَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾، يَعْنِي: فَتَحَ مَكَّةَ.
السابع: قتل قريظة وجلاء بني النضير، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾.
الثامن: الْقِيَامَةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾.

التاسع: الْقَضَاءُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾، يَعْنِي: الْقَضَاءُ.
العاشر: الْوَحْيُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾، يَقُولُ: يُنَزِّلُ الْوَحْيَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَقَوْلُهُ: ﴿يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾، يَعْنِي: الْوَحْيَ.

الحادي عشر: أَمْرُ الْخَلْقِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾، يَعْنِي: أُمُورَ الْخَلَائِقِ.
الثاني عشر: النَّصْرُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾، يَعْنُونَ النَّصْرَ، ﴿قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾، يَعْنِي: النَّصْرَ.

الثالث عشر: الذَّنْبُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾، يَعْنِي: جَزَاءَ ذَنْبِهَا.
الرابع عشر: الشَّأْنُ وَالْفِعْلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾، أَيُّ: فِعْلُهُ وَشَأْنُهُ، وَقَالَ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾، أَيُّ: فِعْلِهِ.

وحتى لا يلتبس معنى الإرادة بغيره، فقد فرَّق العلماء بين الإرادة والأمر، فالإرادة غير الأمر، وإرادة الشر لا تتضمن الأمر به.

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٢٢٣/٧): "... إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ مِنَ الْإِرَادَةِ فِي شَيْءٍ. وَالْمُعْتَرَلَةُ تَقُولُ: الْأَمْرُ نَفْسُ الْإِرَادَةِ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ يَأْمُرُ بِمَا لَا يُرِيدُ وَيَنْهَى عَمَّا يُرِيدُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ وَلَمْ يُرِدْهُ مِنْهُ، وَأَمَرَ نَبِيَّهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ أُمَّتِهِ خَمْسِينَ صَلَاةً، وَلَمْ يُرِدْ مِنْهُ إِلَّا خَمْسَ صَلَوَاتٍ".

وهذا التّفريق بين الإرادة والأمر ضروري، إذ لو كان الأمر والإرادة شيئاً واحداً لما وجدنا عاصياً لله تعالى، لكنّ حكمته تعالى اقتضت أن يختبر الناس ، فأمرهم وجعل لهم اختياراً، فأطاع البعض وفاز بالجنة، وعصى البعض فاستحقّ العقاب، لكن الذي أطاع لم يخرج عن إرادة الله، والذي عصى لم يخرج عن إرادته عزّ وجلّ. انظر: المختصر المفيد في شرح جوهره التوحيد (ص ٦٣-٦٤).

إذ الإنسان لا يملك لنفسه مشيئة إلا بإذن الله ومشيتته.

وكما أنّ الإرادة تُغيّر الأمر، فإنّها تغيّر العلم أيضاً، وكذا الرضا.

أمّا مغايرتها للعلم "فلأنّ العلم صفةٌ تحيط بالمعلومات، والإرادة تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه، وأمّا الرضا، فهو قبول الفعل والإثابة عليه، ومعلوم أنّ القبول والإثابة تكون للأفعال الإرادية لما أمر الله به، فهو غير الإرادة. انظر: المختصر المفيد في شرح جوهره التوحيد (ص ٦٤).

وقد وضّح الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٢٣٦/١٥) أنّ مذهب أهل السنة هو التّفريق بين الإرادة والرضا، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، : "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ﴾ شَرْطٌ وَجَوَابُهُ. ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾، أَيّ: إِنْ يَكْفُرُوا أَيّ: لَا يُحِبُّ ذَلِكَ مِنْهُمْ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالسُّدِّيُّ: مَعْنَاهُ لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْكُفْرَ، وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الإسراء: ٦٥]. وكقوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أَيّ: الْمُؤْمِنُونَ. وَهَذَا عَلَى قَوْل مَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الرِّضَا وَالْإِرَادَةِ. وَقِيلَ: لَا يَرْضَى الْكُفْرَ وَإِنْ أَرَادَهُ، فَاللَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ وَإِرَادَتِهِ كَفَرٌ لَا يَرْضَاهُ وَلَا يُحِبُّهُ، فَهُوَ يُرِيدُ كَوْنُ مَا لَا يَرْضَاهُ، وَقَدْ أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ خَلْقَ إِبْلِيسَ وَهُوَ لَا يَرْضَاهُ، فَالْإِرَادَةُ غَيْرُ الرِّضَا. وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ".

الفصل الرابع المحاذير في القضاء والقدر

ذكر أهل العلم عدداً من المحاذير التي يجب على الإنسان المؤمن الحذر من الوقوع فيها ، والتي سببها في الغالب إنما هو الجهل ، وحاصل ما يتعلّق بالمحاذير في القضاء والقدر نذكره في جواب الأسئلة التالية :

﴿سؤال﴾ : مَا حُكْمُ الْخَوْضِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ؟

الجواب : القدر سرٌّ عظيم من أسرار الله تعالى في خلقه، استأثر الله تعالى بعلمه، لم يطلع عليه ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلًا، ولذا كان البحث عمّا أخفاه الله تعالى عنّا من سرّ قدره في الوقت الذي نعجز فيه عن إدراك حقائق كثيرة من الأشياء المحيطة بنا تكلفٌ وعبثٌ من العبث، وما ذلك إلا لأنّ العقل لا يصلح مصدراً وحيداً لإدراك الحقائق، وهذا لا يعني البتّة أنّ الإسلام يحطُّ من قيمة العقل ، فالعقل في الإسلام مناط التكليف ، ووجود الله تعالى واجب الوجود لا يدرك إلا بالعقل ، وقد أشغل البحث في عالم الغيب تفكير الإنسان في أجياله المتعاقبة، ودخل معتركه العديد من العلماء في القديم والحديث، " وبذلوا كلّ ما يملكون من فطنة وذكاء، ثمّ كانت خاتمة المطاف القرار بالعجز عن أن يبصروا بعقولهم شيئاً من معالم الطريق في هذا الوجود غير المنظور " . انظر : القضاء والقدر، عبد الكريم عثمان (ص ٨-٩) .

ولذلك فقد نهى الإسلام عن التّعصّب والجدل في القضاء والقدر، لأنّه ربّما أفضى بالإنسان إلى الزيّغ عن الطريق المستقيم، فقد نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصّحابة عن الخوض في القدر وغضب لانشغالهم بذلك، واعتبر الكلام فيه ضرباً لآيات الكتاب بعضها ببعض .
روى أحمد في " المسند " (١١/ ٢٥٠ برقم ٦٦٦٨) بسنده عن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّاسُ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدَرِ، قَالَ: وَكَأَنَّمَا تَفَقَّأُ فِي

وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ مِنَ الْغَضَبِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ: "مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؟ بِهَذَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ" قَالَ: "فَمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ أَشْهَدْهُ، بَمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ، أَنِّي لَمْ أَشْهَدْهُ". قال الأرئوط: "صحيح، وهذا إسناد حسن. أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير. وأخرجه ابن ماجه (٨٥) من طريق أبي معاوية، بهذا الإسناد. وسيأتي بالأرقام (٦٧٠٢) و (٦٧٤١) و (٦٨٠١) - وإسناده صحيح - و (٦٨٤٥) و (٦٨٤٦). وفي بعض هذه الطرق أنهم كانوا يتنازعون في القرآن، ويجمع بينها الرواية رقم (٦٨٤٦) التي تُصرح أنهم تنازعوا آيات القرآن التي فيها ذكر القدر. وأورده الهيثمي في "المجمع" ١/ ١٧١، وعزاه إلى الطبراني في "الكبير" بإسناد فيه صالح بن أبي الأخضر، وقال: وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه. وأورده السيوطي في "الدر المنثور" ٦/ ٢ - عند قوله تعالى في سورة آل عمران: (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) -، وزاد نسبه إلى ابن سعد، وابن الضريس في "فضائله"، وابن مردويه من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي (٢١٣٣)، وأبي يعلى (٦٠٤٥)، وابن عدي في "الكامل" ٤/ ١٣٨٠، وفي إسناده عندهم صالح المري، وهو ضعيف. قال الترمذي: وفي الباب عن عمر، وعائشة، وأنس. وحديث أنس هو عند أبي يعلى (٣١٢١)، وابن عدي في "الكامل" ٧/ ٢٦١١، وفي إسناده عمار بن هارون ضعيف، ويوسف بن عطية متروك. وهذا شاهد لا يُفرح به".

وروى ابن حبان في "الصحيح" (١١٨/ ١٥) برقم (٦٧٢٤) بسنده أبي رجاء العطاردي، قال: سَمِعْتُ أَبْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُوَاتِّئًا أَوْ مُقَارِبًا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي الْوِلْدَانِ وَالْقَدَرِ". قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الْوِلْدَانُ أَرَادَ بِهِ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ. قال الأرئوط: "إسناده صحيح، يزيد بن صالح الشكري ذكره المؤلف في "الثقات" ٩/ ٢٧٥ وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٩/ ٢٧٢ وقال: سمعت أبي يقول: هو مجهول، قلت: جهالته لا تضر هنا، فقد تابعه فيه محمد بن أبان الواسطي الثقة، ومن فوقهما ثقات من رجال الشيخين. أبو رجاء العطاردي: هو عمران بن ملحان. وأخرجه الحاكم ١/ ٣٣ عن أبي بكر بن عبد الله، عن الحسن بن سفيان، بهذا الإسناد. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا نعلم له علة، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وأخرجه الطبراني في "الكبير" ١٢٧٦٤ "عن أسلم بن سهل الواسطي، وعلي بن سعيد الرازي، كلاهما عن محمد بن أبان الواسطي، به. وأخرجه الحاكم ١/ ٣٣ من طريق أبي داود السخيتاني في "القدر" عن سليم بن حرب، وشيبان بن أبي شيبة، كلاهما عن جرير، به. وأخرجه البزار "٢١٨٠" عن محمد بن معمر، عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن جرير بن حازم، به، وقال: قد رواه جماعة فوقوه على ابن عباس. قال الهيثمي في "المجمع" ٧/ ٢٠٢: رجال البزار رجال الصحيح، وزاد نسبه إلى الطبراني في "الأوسط". قلت: أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنن" ٧٠٣ "عن أبيه، عن وكيع، واللالكائي في "السنن" أيضا "١١٢٧" من طريق الحسن بن علي بن المتوكل، عن أبي عاصم "سقط في المطبوع منه لفظ "أبي"، كلاهما عن جرير بن حازم، عن أبي رجاء، عن ابن عباس، موقوفا عليه من كلامه".

وروى الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩٨/ ١٠) برقم (١٠٤٤٨)، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧/ ١٣٢٣) برقم (٢٣٥١)، أبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" (٤/ ١٠٨)، البيهقي في القصة والقدر (ص ٢٩١ برقم ٤٤٤) بسندهم عن عبد الله قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا». وذكره الهيثمي في المجمع (٢٠٢/٧) برقم ١١٨٥١، وقال: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَفِيهِ مُسْهِرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ وَفِيهِ خِلَافٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

وعلى كراهة الخوض والكلام في القدر سار السلف الصالح، فقد روى اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٦٩٩/٤ برقم ١١٣١) بسنده عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا غَلَا أَحَدٌ فِي الْقَدَرِ إِلَّا خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ.

وروى اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١٧٥/١ برقم ٣١٧) بسنده عن عَبْدِ وَاسِّ بْنِ مَالِكٍ الْعَطَّارُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: "أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: ... وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةُ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصَلَةً لَمْ يَقْلُهَا وَيُؤْمِنُ بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالْإِيمَانُ بِهَا لَا يُقَالُ لَهُ وَلَا كَيْفَ، إِنَّمَا هُوَ التَّصَدِيقُ بِهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ وَيَبْلُغُهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كَفِيَ ذَلِكَ وَأُحْكِمَ لَهُ، فَعَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ لَهُ، مِثْلُ حَدِيثِ الصَّادِقِ وَالْمُصَدِّقِ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي الْقَدَرِ، وَمِثْلُ أَحَادِيثِ الرُّوْيَةِ كُلِّهَا، وَإِنْ نَبَتْ عَنِ الْأَسْمَاعِ وَاسْتَوْحَشَ مِنْهَا الْمُسْتَمِعُ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهَا، وَأَنْ لَا يَرُدَّ مِنْهَا جُزْءًا وَاحِدًا وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَأْثُورَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، لَا يُخَاصِمُ أَحَدًا، وَلَا يُنَاطِرُهُ وَلَا يَتَعَلَّمُ الْجَدَلَ، فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَدَرِ وَالرُّوْيَةِ وَالْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا مِنَ السُّنَنِ مَكْرُوهٌ مِنْهُيٌّ عَنْهُ ...".

وكانوا إذا ما سئلوا عن القدر عَمَّمُوا الجواب بصورة يعي السائل من خلالها أن لا سبيل لتفصيل الجواب، من ذلك: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنِ الْقَدَرِ، فَقَالَ لَهُ: طَرِيقٌ دَقِيقٌ لَا تَمُشِ فِيهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبِرْنِي عَنِ الْقَدَرِ؟ فَقَالَ: بَحْرٌ عَمِيقٌ لَا تَحْضُ فِيهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبِرْنِي عَنِ الْقَدَرِ؟ فَقَالَ: سِرٌّ خَفِيٌّ لَا تَفْشِهِ. انظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة (ص ٩٤).

ومضى الأمر على ذلك حتى جاء معبد الجهني، فسنَّ سُنَّةَ سَيِّئَةٍ، حيث كان أوَّل من أثار القول في القدر. انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤٦٥/٦)، التهذيب (٢٠٤/١٠) ترجمة (٧١٠١).

وروى مسلم (٣٦/١ برقم ٨) بسنده عن يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصَرَةِ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيُّ حَاجِبَيْنِ - أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ - فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوَفَّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ

بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاسْتَفْتَاهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَتَتْهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُتِفَ، قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتَ أَوْلَيْكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَتَتْهُمْ بَرَاءَةٌ مِنِّي»، وَالَّذِي يَخْلَفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ «لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ» ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحَاجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: «مَا الْمُسْتَوَلُّ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ أَمَارَتِهَا، قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُيَّانِ»، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».

وقد سار العلماء من بعد علي ما سار عليه صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كراهة الخوض في القدر، نظراً لخطورة البحث والخوض في هذه المسألة، حيث لا طائل. وقد أحسَّ الإمام الأعظم - أبو حنيفة - بخطورتها، وَلَكَمْ تَمَنَّى أَلَّا يَخُوضَ النَّاسُ فِيهَا، فَقَالَ: هذه مسألة قد استصعبت على النَّاسِ فَأَتَى يَطِيقُونَهَا، هذه مسألة مقفلة قد ضلَّ مفتاحها، فإن وجد مفتاحها علم ما فيها، ولم يفتح إلا بمخبر من الله تعالى يأتي بما عنده، ويأتي ببَيِّنَةٍ وبرهان. وقال للقدرين حيث أتوا يناقشونه: أما علمتم أَنَّ النَّازِرَ فِي الْقَدَرِ كَالنَّازِرِ فِي شِعَاعِ الشَّمْسِ كُلَّمَا ازداد نظراً ازداد حيرة.

انظر: التفكير الفلسفي في الإسلام (١/ ٢٤٠).

وقد أكد هذا المعنى الإمام الطحاوي في عقيدته، فقال: "وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسَلَمَ الْحَرَمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنْامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ".

وواجبنا أن نقف حيث حد لنا ولا نتجاوزه، وقد طوى الله تعالى علم القدر عن العالم فلم يعلمه نبي مرسل، ولا ملك مقرب، وقيل: إن سر القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة، ولا ينكشف قبل دخولها.

ومن المعلوم يقيناً أن مسألة القدر مسألة توقيفية لا مدخل للعقل فيها سوى التسليم الخالص لتقدير العزيز العليم، وأن الانحراف عن هذا المسار سبيل للضلال والتهيه في بحار الحيرة والشكوك ...

قال الإمام الآجري في "الشريعة" (٧٠٢/٢): "إِنَّ سَائِلًا سَأَلَ عَنْ مَذْهَبِنَا فِي الْقَدَرِ؟ فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نُخْبِرَهُ بِمَذْهَبِنَا أَنَّا نَنْصَحُ لِلْسَائِلِ، وَنُعَلِّمُهُ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ بِالْمُسْلِمِينَ التَّنْقِيرُ وَالْبَحْثُ عَنِ الْقَدَرِ؛ لِأَنَّ الْقَدَرَ سِرٌّ مِنْ سِرِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، بَلِ الْإِيمَانُ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْقَادِرُ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ وَاجِبٌ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ، ثُمَّ لَا يَأْمَنُ الْعَبْدُ أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْقَدَرِ فَيَكْذِبَ بِمَقَادِيرِ اللَّهِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْعِبَادِ، فَيُضِلَّ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ".

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٧٧/١١): "وَقَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ بْنُ السَّمْعَانِيِّ: سَبِيلُ مَعْرِفَةِ هَذَا الْبَابِ التَّوْقِيفُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دُونَ مُحْضِ الْقِيَاسِ وَالْعَقْلِ، فَمَنْ عَدَلَ عَنِ التَّوْقِيفِ فِيهِ ضَلَّ وَتَاهُ فِي بَحَارِ الْحِيرَةِ وَلَمْ يَبْلُغْ شِفَاءَ الْعَيْنِ وَلَا مَا يَطْمَئِنُّ بِهِ الْقَلْبُ، لِأَنَّ الْقَدَرَ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ اللَّهِ تَعَالَى، اخْتَصَّ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ بِهِ وَضَرَبَ دُونَهُ الْأَسْتَارَ، وَحَجَبَهُ عَنْ عُقُولِ الْخَلْقِ وَمَعَارِفِهِمْ لِمَا عَلِمَهُ مِنَ الْحِكْمَةِ، فَلَمْ يَعْلَمْهُ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَلَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَقِيلَ: إِنَّ سِرَّ الْقَدَرِ يَنْكَشِفُ لَهُمْ إِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَا يَنْكَشِفُ لَهُمْ قَبْلَ دُخُولِهَا". وانظر: مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة (ص ٩٤).

وبما أن القدر وما ينطوي عليه أمر توقيفي، فعلى الإنسان أن يؤمن بالقدر خيره وشره، وأن يصدق بالأحاديث الواردة فيه، ويؤمن بها، ولا يقول: كيف ولم ...

قال الإمام اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (١٧٥/١) نقلاً عن الإمام أحمد: " وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً لَمْ يَقُلْهَا وَيُؤْمِنُ بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ ، وَالْإِيمَانُ بِهَا لَا يُقَالُ لَهُ وَلَا كَيْفٌ ، إِنَّمَا هُوَ التَّصَدِيقُ بِهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ وَيَبْلُغُهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ وَأُحْكِمَ لَهُ ، فَعَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ لَهُ ، مِثْلُ حَدِيثِ الصَّادِقِ وَالْمُصَدُّوقِ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي الْقَدَرِ " .

وعن وهب بن منبه، قال: نظرت في القدر فتحيّرت، ثم نظرت فتحيّرت، ووجدت أعلم الناس في القدر أكفهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقهم . انظر: شرح الفقه الأكبر لعلي القاري (ص ١٠٤).

وعلى ما مضى من القول بكره الكلام والجدل والخصومة في القدر سار علماء جميع فرق الإسلام ، يقول الإمام البرهاري في " شرح السُّنَّة " (ص ٢٥٥-٢٥٦): " والكلام والجدل والخصومة في القدر خاصّة ، نهى عنه عند جميع الفرق ، لأنَّ القدر سرُّ الله ، ونهى الرّبُّ جلَّ اسمه الأنبياء عن الكلام في القدر ، ونهى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الخصومة في القدر ، وكرهه أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والتَّابِعُونَ ، وكرهه العلماء وأهل الورع ، ونهوا عن الجدل في القدر ، فعليك التَّسْلِيمُ والإقرار والإيمان ، واعتقاد ما قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جملة الأشياء ، واسكت عما سوى ذلك " .

ويقول الإمام البغوي في " شرح السُّنَّة " (١٤٤/١): " فَالْعَبْدُ لَهُ كَسَبٌ ، وَكَسَبُهُ مَخْلُوقٌ يَخْلُقُهُ اللهُ حَالَةً مَا يَكْسِبُ ، وَالْقَدَرُ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ اللهِ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ مَلَكًا مُقَرَّبًا ، وَلَا نَبِيًّا مُرْسَلًا ، لَا يَجُوزُ الْخَوْضُ فِيهِ ، وَالْبَحْثُ عَنْهُ بِطَرِيقِ الْعَقْلِ ، بَلْ يُعْتَقَدُ أَنَّ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ ، فَجَعَلَهُمْ فَرِيقَيْنِ: أَهْلَ يَمِينٍ خَلَقَهُمْ لِلنَّعِيمِ فَضْلًا ، وَأَهْلَ شِمَالٍ خَلَقَهُمْ لِلْجَحِيمِ عَذَابًا " .

والنَّهْيُ عن الخوض في القدر يكون على وجوه منها :

ضرب كتاب الله بعضه ببعض ، فينزع الميثب للقدر بآية والثَّانِي له بأخرى ، ويقع التَّجَادُلُ في ذلك ، وهذا قد روي أَنَّهُ وقع في عهد النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غضب من ذلك ونهى عنه ، وهذا من جملة الاختلاف في القرآن والمراء فيه ، وقد نهى عن ذلك .

ومنها: الخوض في القدر إثباتاً ونفيّاً بالأقيسة العقليّة، كقول القدريّة: لو قَدَّر وقضَى ثمَّ عَذَّبَ كان ظلماً، وقول من خالفهم، إِنَّ الله جبر العباد على أفعالهم، ونحو ذلك .

ومنها: الخوض في سرّ القدر، وقد روي النَّهْيُ عنه عن علي وغيره من السَّلف، فإنَّ العباد لا يطلَّعون على حقيقة ذلك . انظر: فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب (ص ١٣٦-١٣٧).

فبناء على ما تقدّم بيانه فإنَّ الكلام في القدر على وجوه: منها: الخوض في الآيات التي تكلمت عن القدر، بقصد الجدل فيها والتناقض فيما بينها، بما في ذلك أقوال القدرية والجبرية ... فالخوض في هذا الباب مذموم . وذلك بعكس الكلام في إثبات القدر، وبيان كونه من أركان الإيمان، ووجوب الإيمان به، فالكلام هنا واجب، مع التأكيد على وجوب الوقوف عند ما لا طاقة ولا قدرة ولا سبيل لمعرفة كون القدر سرٌّ من أسرار الله تعالى، نظراً لتعلُّقه بصفات الله تعالى من العلم والقدرة والإرادة، فالبحت والتعمق في هذا الإطار محظورٌ وهو عبثٌ وسبيلٌ للضلال والشقاء والتعب والعناء والخذلان وعدم التوفيق ...

فالأحاديث التي تكلمت عن كراهة الخوض في القضاء والقدر يقصد منها الخوض بلا علم ولا برهان ولا دليل، أو أن يخوض الإنسان مع عدم التسليم لقضاء الله وقدره؛ وكذا يُكره الخوض على سبيل الجدل العقيم المبني على التعنُّت والاعتراض على هداية الله لفلان وإضلاله لفلان ... فهذا كلُّه منهى الخوض فيه، لأنَّ الخوض هنا مبنيٌّ على التَّخرُّص والظُنُون التي لا تغني عن الحقِّ شيئاً ...

﴿سؤال﴾: إِذَا كَانَ الْخَوْضُ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ مَمْنُوعًا فَلِإِذَا تَنَكَّلُمُ فِيهِ؟

الجواب:

من المعلوم أنَّ كراهة الخوض في القضاء والقدر مبنية على الكلام فيه بجهل ... أمَّا العلماء الجهابذ فلا يكره لهم الكلام في القدر ... مع التأكيد على أنَّ الكلام في القضاء والقدر محصور ضمن نطاق محدّد لا يُمكنُ تجاوزه ...

فالكلام في أنَّ القضاء والقدر ركنٌ من أركان الإيمان، ذكرته وجاءت به آيات القرآن الكريم وكذا أحاديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وورد عن الصّحابة الكرام رضوان الله عليهم أنّهم سألوا الرّسول صلّى الله عليه وسلّم عن العديد من مفرداته ومسائله، ولم يمنعهم، بل أجابهم ... فقد روى مسلم (٢٠٤٠/٤ برقم ٢٦٤٨) بسنده عن جابرٍ، قال: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشُمٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ،

أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ: فَيَمِ الْعَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فِكُلُّ مُيَسَّرٍ».

كما أَنَّ الصَّحَابَةَ تَنَاقَشُوا فِي بَعْضِ مَفْرَدَاتِهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ (٢٠٤١/٤ برقم ٢٦٥٠) بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ، أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى عَلَيْهِمْ مِنْ قَدَرٍ مَا سَبَقَ؟ أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَّتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وَمَضَى عَلَيْهِمْ، قَالَ فَقَالَ: أَفَلَا يَكُونُ ظُلْمًا؟ قَالَ: فَفَرَعْتُ مِنْ ذَلِكَ فَرَعًا شَدِيدًا، وَقُلْتُ: كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ وَمَلَكَ يَدِهِ، فَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، فَقَالَ لِي: يَرْحَمُكَ اللَّهُ إِنِّي لَمْ أُرِدْ بِمَا سَأَلْتُكَ إِلَّا لِأَحْزَرَ عَقْلَكَ، إِنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ مَرْبِئَةِ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَّتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: " لَا، بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ " .

ثُمَّ إِنَّ كُتُبَ السُّنَّةِ الْمُخْتَلِفَةَ تَضَمَّنَتْ كُتُبًا عَنِ الْقَدَرِ ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ بَعْضَ الْأُثْمَةِ أَفْرَدَ كُتَابًا مُسْتَقِلًّا عَنِ الْقَدَرِ كَمَا فَعَلَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَصْرِيُّ الْقُرَشِيُّ (١٩٧هـ) الَّذِي أَلْفَ كِتَابًا بِعَنْوَانِ: " الْقَدَرُ وَمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَثَارِ " ، وَالْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْمُسْتَقَاضِ الْفَرَّيَّانِيِّ (٣٠١هـ) الَّذِي أَلْفَ كِتَابًا بِعَنْوَانِ: " كِتَابُ الْقَدَرِ " ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى الْخُسْرَوِجَرْدِيِّ الْخُرَّاسَانِيِّ، أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ (٤٥٨هـ) الَّذِي أَلْفَ كِتَابًا بِعَنْوَانِ " الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ " ، وَالْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ (٧٥١هـ) الَّذِي أَلْفَ كِتَابًا بِعَنْوَانِ: " شِفَاءُ الْعَلِيلِ فِي مَسَائِلِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَالْحِكْمَةِ وَالتَّعْلِيلِ " ...

﴿سُؤَالٌ﴾: هَلْ يُجُوزُ تَرْكُ الْأَخْذِ بِالْأَسْبَابِ اتِّكَالًا عَلَى الْقَدَرِ؟

الجواب: يزعم الكثيرون أَنَّهُ لَا عِلَاقَةَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْأَخْذِ بِالْأَسْبَابِ ، وَيَبَالِغُونَ بِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ تَقْضِي بَتْرَكَ الْأَعْمَالِ وَإِهْمَالَ الْأَسْبَابِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا " عَلَى أَنَّ التَّوَكُّلَ لَا يُنَافِي الْقِيَامَ بِالْأَسْبَابِ ، فَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ إِلَّا مَعَ الْقِيَامِ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ بَطَالَةٌ وَتَوَكُّلٌ فَاسِدٌ" . انظر: مدارج السالكين (١١٧/٢).

"وَأَنَّ التَّوَكُّلَ مِنْ أَعْظَمِ الْأَسْبَابِ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الْمَطْلُوبُ، وَيَنْدَفِعُ بِهَا الْمَكْرُوهُ. فَمَنْ أَنْكَرَ الْأَسْبَابَ لَمْ يَسْتَقِمْ مِنْهُ التَّوَكُّلُ. وَلَكِنَّ مِنْ تَمَامِ التَّوَكُّلِ عَدَمُ الرُّكُونِ إِلَى الْأَسْبَابِ، وَقَطْعُ عِلَاقَةِ الْقَلْبِ بِهَا؛ فَيَكُونُ حَالُ قَلْبِهِ قِيَامَهُ بِاللَّهِ لَا بِهَا. وَحَالُ بَدَنِهِ قِيَامَهُ بِهَا. فَالْأَسْبَابُ مُحَلٌّ حِكْمَةِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ وَدِينِهِ. وَالتَّوَكُّلُ مُتَعَلِّقٌ بِرُبُوبِيَّتِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. فَلَا تَقُومُ عِبُودِيَّةُ الْأَسْبَابِ إِلَّا عَلَى سَاقِ التَّوَكُّلِ. وَلَا يَقُومُ سَاقُ التَّوَكُّلِ إِلَّا عَلَى قَدَمِ الْعِبُودِيَّةِ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ". . انظر: المرجع السابق (٢/ ١٢٠).

روى البخاري (١٧١/٦ برقم ٤٩٤٩) بسنده عن علي رضي الله عنه قال: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِهِ الْأَرْضَ، فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى» [الليل: ٦] الآية

وروى مسلم (٢٠٤٠/٤ برقم ٢٦٤٨) بسنده عن جابر، قال: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَيْمًا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلِ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ».

وروى مسلم (٢٠٤١/٤) بسنده عن جابر بن عبد الله، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِهَذَا الْمَعْنَى وَفِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ عَامِلٍ مُيَسَّرٌ لِعَمَلِهِ».

قال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (١٩٦/١٦): "وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ النَّهْيُ عَنْ تَرْكِ الْعَمَلِ وَالِاتِّكَالِ عَلَى مَا سَبَقَ بِهِ الْقَدَرُ، بَلْ نَحِبُ الْأَعْمَالُ وَالتَّكْلِيفُ الَّتِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِهَا وَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، لَا يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِهِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ يَسَّرُهُ اللَّهُ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ يَسَّرُهُ اللَّهُ".

وقال الإمام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٥٤٧/٨): "جَمِيعُ الْحَوَادِثِ كَائِنَتْ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ نَزِيلَ الشَّرَّ بِالْخَيْرِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَنَزِيلَ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ وَالْبِدْعَةَ بِالسُّنَّةِ وَالْمَعْصِيَةَ بِالطَّاعَةِ مِنْ أَنْفُسِنَا وَمِنْ عِنْدِنَا فَكُلُّ مَنْ كَفَرَ أَوْ فَسَقَ أَوْ عَصَى فَعَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ وَإِنْ كَانَ

ذَلِكَ بِقَدْرِ اللَّهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَيُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَإِنْ كَانَ مَا يَعْمَلُهُ مِنَ الْمُنْكَرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ بِقَدْرِ اللَّهِ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَدَعَ السَّعْيَ فِيمَا يَنْفَعُهُ اللَّهُ بِهِ مُتَكَلِّلاً عَلَى الْقَدْرِ بَلْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ كَمَا رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ".

فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحْرِصَ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ وَالَّذِي يَنْفَعُهُ يَحْتَاجُ إِلَى مُنَازَعَةِ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَدَفْعِ مَا قَدَّرَ مِنَ الشَّرِّ بِمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ مِنَ الْخَيْرِ. وَعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ فَإِنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ وَأَنْ يَكُونَ عَمَلُهُ خَالِصاً لِلَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا أُريدَ بِهِ وَجْهُهُ وَهَذَا حَقِيقَةُ قَوْلِكَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وَالَّذِي قَبْلَهُ حَقِيقَةُ ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ وَتَرْكِ الْمَحْظُورِ وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَعِيناً بِاللَّهِ عَلَى ذَلِكَ".

فتعاطي الأسباب داخل في معنى الإيثار بالقدر، لأنَّ الأسباب مقدرة كالمسببات، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمن سألَهُ عن الرقي، هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ شَيْئاً؟ قَالَ: هِيَ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ. وقد أنكر أهل العلم على من ترك الأسباب اتكالاً على القدر، وبيَّنوا أنَّ الأخذ بالأسباب المشروعة لا يتعارض مع القدر، وأنَّ هذا هو الحق الذي اشتملت عليه آيات الكتاب المجيد والتي رتبت حصول المسببات على حصول أسبابها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْباً غَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥].

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٩٥/١١): "استدلَّ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الرِّزْقَ وَإِنْ كَانَ مَحْتَوِماً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَكَّلَ ابْنَ آدَمَ إِلَى سَعْيٍ مَا فِيهِ، لِأَنَّهُ أَمَرَ مَرِيماً بِهَزِّ النَّخْلَةِ لِتَرَى آيَةً، وَكَانَتْ الْآيَةُ تَكُونُ بَالاً تَهْرُ. الثَّالِثَةُ - الْأَمْرُ بِتَكْلِيفِ الْكَسْبِ فِي الرِّزْقِ سُنَّةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي عِبَادِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي التَّوَكُّلِ، خِلَافاً لِمَا تَقُولُهُ جُهَاةُ الْمُتَزَهِّدَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْنَى وَالْخِلَافُ فِيهِ. وَقَدْ كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ يَأْتِيهَا رِزْقُهَا مِنْ غَيْرِ تَكْسِبٍ كَمَا قَالَ: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقاً﴾ الآية [آل عمران: ٣٧]. فَلَمَّا وَلَدَتْ أُمِرَتْ بِهَزِّ الْجِدْعِ. قَالَ عَلَمًاؤُنَا: لَمَّا كَانَ قَلْبُهَا فَارِعَا فَرَعَ اللَّهُ جَارِحَتَهَا عَنِ النَّصَبِ، فَلَمَّا وَلَدَتْ عِيسَى وَتَعَلَّقَ قَلْبُهَا بِحُبِّهِ، وَاشْتَغَلَ سِرُّهَا بِحَدِيثِهِ وَأَمْرِهِ، وَكَلَّهَا إِلَى كَسْبِهَا، وَرَدَّهَا إِلَى الْعَادَةِ بِالتَّعَلُّقِ بِالْأَسْبَابِ فِي عِبَادِهِ".

وعلى مبدأ السببية حمل الإمام القرطبي قوله تعالى : **(لَيْنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)** [إبراهيم: ٧] ، فقال : " والآية تنص في أَنَّ الشُّكْرَ سَبَبُ الْمَزِيدِ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (٣٤٣/٩) .

وهكذا يجب أن يُفهم القضاء والقدر، وأنه لا بدَّ للعبد من أن يجمع بين الإيمان بالقدر وبين العمل بالأسباب، كما يجب أن لا يغيب عن بالنا أننا مأمورون بالأخذ بالأسباب، مع التَّوَكُّل على الله عزَّ وجلَّ، وأنَّ الأسباب لا تعطي النتائج إلَّا بإذن الله، لأنَّها لا تؤثر بذاتها، وإنَّها تؤثر بإذن الله تعالى، وبذلك تكمل حقيقة التَّوَكُّل وتفويض الأمر إليه سبحانه .

ولذلك فقد وضح الإمام القرطبي أَنَّ التَّوَكُّل لا ينافي الاكتساب، وتعاطي الأسباب، فقال في تفسيره لقول الله تعالى : **(وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ)** [آل عمران: ١٢٢] : " التَّوَكُّلُ فِي اللُّغَةِ إِظْهَارُ الْعَجْزِ وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى الْغَيْرِ ، وَوَكَالَ فُلَانٌ إِذَا ضَيَّعَ أَمْرَهُ مُتَّكِلاً عَلَى غَيْرِهِ . وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَقِيقَةِ التَّوَكُّلِ ، فَسُئِلَ عَنْهُ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ : قَالَتْ فِرْقَةٌ أَرْضَ الرِّضَا بِالضَّمَانِ ، وَقَطَعُ الطَّمَعِ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ . وَقَالَ قَوْمٌ : التَّوَكُّلُ تَرْكُ الْأَسْبَابِ وَالرُّكُونُ إِلَى مُسَبِّبِ الْأَسْبَابِ ، فَإِذَا شَغَلَهُ السَّبَبُ عَنِ الْمُسَبِّبِ زَالَ عَنْهُ اسْمُ التَّوَكُّلِ . قَالَ سَهْلٌ : مَنْ قَالَ إِنَّ التَّوَكُّلَ يَكُونُ بِتَرْكِ السَّبَبِ فَقَدْ طَعَنَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : **(فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا)** [الأنفال: ٦٩] ، فَالْغَنِيمَةُ اكْتِسَابٌ . وَقَالَ تَعَالَى : **(فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ)** [الأنفال: ١٢] ، فَهَذَا عَمَلٌ . وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُحْتَرِفَ) . وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْرِضُونَ عَلَى السَّرِيَّةِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، وَأَنَّ التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ هُوَ الثَّقَةُ بِاللَّهِ وَالْإِيْقَانُ بِأَنَّ قَضَاءَهُ مَاضٍ ، وَاتِّبَاعُ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّعْيِ فِيمَا لَا بَدَ مِنْهُ مِنَ الْأَسْبَابِ مِنْ مَطْعَمٍ وَمَشْرَبٍ وَتَحَرُّزٍ مِنْ عَدُوٍّ وَإِعْدَادِ الْأَسْلِحَةِ وَاسْتِعْمَالِ مَا تَقْتَضِيهِ سُنَّةُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُعْتَادَةُ . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مُحَقِّقُو الصُّوفِيَّةِ ، لَكِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ اسْمُ التَّوَكُّلِ عِنْدَهُمْ مَعَ الطَّمَأِينَةِ إِلَى تِلْكَ الْأَسْبَابِ وَالِالْتِفَاتِ إِلَيْهَا بِالْقُلُوبِ ، فَإِنَّهَا لَا تَجْلِبُ نَفْعًا وَلَا تَدْفَعُ ضَرًّا ، بَلِ السَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْكُلُّ مِنْهُ وَبِمَشِيئَتِهِ ، وَمَتَى وَقَعَ مِنَ الْمُتَوَكِّلِ رُكُونٌ إِلَى تِلْكَ الْأَسْبَابِ فَقَدْ اُنْسَلَخَ عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ " .

فاتَّضح من خلال سبق غلط من جعلوا تعاطي الأسباب منافياً للتَّوَكُّل على الله والاعتماد عليه، ومنافياً للقضاء والقدر، لأنَّ الأسباب والمسببات كلاهما مرتبطان بتقدير الله الأزلي، وأنَّ الله تعالى

ربط المسببات بأسبابها، وبالتالي فإن عقيدة القضاء ليست مدعاة للكسل والخمول، بل هي سبيل للجد والعمل والارتقاء والبناء والتقدم والنهوض ...

«سؤال» : مَا حُكْمُ تَرْكِ الْأَخْذِ بِالْأَسْبَابِ اتِّكَالًا عَلَى الْقَدَرِ ؟

الجواب : يظنُّ بعضُ النَّاسِ أنَّ الإيمانَ بالقضاء والقدر سبيلٌ للتقاعس والخمول، ومدعاةٌ للتقوُّع والجمود... والحقُّ أنَّ هذه النظرة المغلوطة لعقيدة القضاء والقدر مُجَانِبَةٌ لِلصَّوَابِ، لأنَّ الله تعالى ربطَ المسبَّباتِ بأسبابها، وكلاهما من قدر الله، فما على الإنسان إلَّا أن يقوم بالسَّبَبِ ويترك النَّتَاجَ إلى الله تعالى، وهذا هو المطلوب من العبد المكلف. ومن زعم أنَّ المسبَّباتَ مقدَّرةٌ من عند الله من غير أسباب، فقد ضلَّ عن سواء السبيل.

فمباشرة الأسباب مأمور بها، وهي من قدر الله، لأنَّ الله تعالى جعل مصالح العباد مرتبطة بأسبابها، فجعل الوطاء سبباً للولد، والحراث والبذر سبباً لوجود الزَّرع، والعمل الصَّالح سبباً لدخول الجنة... مع التَّأكيد على أنَّ المسبَّبات لا تقع إلَّا بإذن الله، فالله تعالى هو خالق السَّبَبِ والمسبَّب، وهذا أمر معلوم من الدِّين بالضرورة، أرشدت إليه آيات الكتاب العزيز، من ذلك: قوله تعالى: **﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾** [إبراهيم: ٧] .

وقوله: **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾** [البقرة: ٢٨٢] ، وقوله: **﴿إِنْ تَحْتَبِئُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾** [النساء: ٣١] ، وقوله: **﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾** [غافر: ٦٠] ، والآيات في هذا المعنى كثيرة... فالقدر لا يمنع من العمل، ولا يدعو إلى التَّكاسل والخمول، بل يدعو إلى اتِّخَاذِ الأسباب لتحقيق المسبَّبات، مع التَّأكيد على أنَّ مباشرة الأسباب لا تعني تعلُّق القلب، ولا الاعتقاد بأنَّها مُفضِية إلى نتائجها المرجوة منها، فالتَّائج بيد الله تعالى ...

وعليه، فإنَّ دعوى أنَّ الإيمانَ بالقدر مدعاةٌ للتَّوَاكُلِ والتَّكاسل، دعوى باطلة، لأنَّ القضاء والقدر لا يقرُّ التَّوَاكُلَ والتَّكاسل، بل يدعو إلى العمل والجدِّ والمثابرة، وما ارتفع نجم الأُمَّة - قديماً - إلَّا بعد أن آمنوا بالقدر الذي حصَّهم وحرَّضهم على الجدِّ والعمل ، وهذا هو الفهم المعبر للقضاء والقدر.

فمن زعم بعد ذلك أنَّ الله تعالى قدَّر النَّتَاجَ والمسبَّبات من غير مقدِّماتها وأسبابها، فقد غابت عنه حقيقة القدر، ولذلك لما سُئِلَ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الرُّقْي: هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ شَيْئاً؟ فَقَالَ: هِيَ مِنْ قَدَرِ اللهِ " . أخرجه الترمذي (٢٢/٤) برقم ٢١٤٨ ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَقَدْ

رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي خُزَيْمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَهَذَا أَصَحُّ هَكَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي خُزَيْمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، الحاكم في "المستدرک علی الصحیحین" (٤/٤٤٦ برقم ٨٢٢٣، وقال: هذا حديث حسن صحيح)، ابن ماجه (٢/١١٣٧ برقم ٣٤٣٧)، وذكره الهيثمي في المجمع ٥/٧٥ برقم ٨٢٨٣، وقال: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَالْحَارِثُ: لَمْ أَعْرِفْهُ، وَبِقِيَّةِ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرُ أَبِي خُزَيْمَةَ. قلت: وأبو خزيمة هذا ذكره ابن حجر في عداد الصحابة، انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/٨٩ ترجمة رقم ٩٨٣٧)، تهذيب التهذيب (١٢/٧٥-٧٦ ترجمة رقم ٨٤١٣).

ونحو هذا قول سيدنا عمر رضي الله عنه، لأبي عبيدة بعد أن امتنع عن دخول الشام: "نَفَرْتُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ". أخرجه البخاري (٧/١٣٠ برقم ٥٧٢٩)، مسلم (٤/١٧٤٠ برقم ٢٢١٩).

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/١٨٥): "وَالْمُرَادُ أَنَّ هُجُومَ الْمَرْءِ عَلَى مَا يُهْلِكُهُ مِنْهُي عَنْهُ، وَلَوْ فَعَلَ لَكَانَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ، وَتَجَنُّبُهُ مَا يُؤْذِيهِ مَشْرُوعٌ، وَقَدْ يُقَدَّرُ اللَّهُ وَقُوعُهُ فِيمَا فَرَّ مِنْهُ، فَلَوْ فَعَلَهُ أَوْ تَرَكَهُ لَكَانَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ، فَهُمَا مَقَامَانِ: مَقَامُ التَّوَكُّلِ وَمَقَامُ التَّمَسُّكِ بِالْأَسْبَابِ كَمَا سَيَأْتِي تَفْرِيهُ. وَمُحْصَلُ قَوْلِ عُمَرَ نَفَرْتُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَفِرَّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ حَقِيقَةً، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي فَرَّ مِنْهُ أَمْرٌ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ فَلَمْ يَهْجُمْ عَلَيْهِ وَالَّذِي فَرَّ إِلَيْهِ أَمْرٌ لَا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا الْأَمْرَ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ سَوَاءً كَانَ ظَاغِنًا أَوْ مُقِيًّا".

ومع أن الإنسان مأمور بأن يأخذ بالأسباب، فإن عليه أن يؤمن أيضاً بأن الأسباب قد لا تقع على ما يريد، ولذا عليه إزاء هذا أن يحتسب ويصبر، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، فلا يصخب، ولا يضجر، ولا يقعد به قنوط، ولا يتمنى أن ما وقع ليته ما وقع، لأن ما يصيب المؤمن كله له خير، قال ابن مسعود: لَأَنْ أَعْصَى عَلَى جَهْرَةٍ وَأَقْبِضَ عَلَيْهَا حَتَّى تَبْرُدَ فِي يَدَيَّ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ لِسَيِّءٍ قَضَاءُ اللَّهِ: لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ". أخرجه اللالكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/٤٣٩ برقم ١٢١٧)، البيهقي في شعب الإيمان (١/٣٨٧ برقم ٢١٠).

فالرضا بالقضاء - كيفما كان - واجب، لأنه: ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ وَلَا الْمُؤْمِنَةِ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فما قضاه الله تعالى كائن لا محالة، وما على الإنسان إلا أن يأخذ بالأسباب ويترك النتائج لمسبب الأسباب، ثم إن حدث للمرء ما لا يحب، عليه أن يرضى، لأن الرضا يمنع النفس من الانهيار والجزع أمام المصيبة...

فهكذا يجب أن يفهم القضاء والقدر، وأنه لا بد للعبد من أن يجمع بين إيمانه بالقدر وبين الاجتهاد بالأخذ بالأسباب...

وفي شرح ما رواه البخاري (١٢٢/٨) برقم ٦٥٩٦ بسنده عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْعَرَفُ أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَلِمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: " كُلُّ يَعْمَلٍ لِمَا خَلَقَ لَهُ، أَوْ: لِمَا يُسَّرُّ لَهُ " ، قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٤٩٣/١١): " وفي الحديث إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَالَ مُحْجُوبٌ عَنِ الْمُكَلَّفِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي عَمَلٍ مَا أُمِرَ بِهِ ، فَإِنْ عَمِلَهُ أَمَارَةً إِلَى مَا يُؤَلِّ إِلَيْهِ أَمْرُهُ غَالِبًا ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ يُجْتَمِعُ لَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، كَمَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ ، لَكِنْ لَا اِطْلَاعَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْذُلَ جَهْدَهُ وَيُجَاهِدَ نَفْسَهُ فِي عَمَلِ الطَّاعَةِ لَا يَتْرَكَ وَكُؤُلًا إِلَى مَا يُؤَلِّ إِلَيْهِ أَمْرُهُ فَيَلَامَ عَلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ وَيَسْتَحِقَّ الْعُقُوبَةَ . وقد ترجم ابن حبان بِحَدِيثِ الْبَابِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنَ التَّشْمِيرِ فِي الطَّاعَاتِ ، وَإِنْ جَرَى قَبْلَهَا مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ مِنَ الْمُحْظُورَاتِ . وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عِمْرَانَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ أَوْ فِيمَا يَسْتَقْبِلُونَ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ وَثَبَّتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : لَا بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ وَتَصَدِّقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ .

وروى ابن حبان في صحيحه (٤٥/٢) برقم ٣٣٤ بسنده عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي جِنَازَةٍ فَأَخَذَ عُودًا فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِهِ فِي الْأَرْضِ فَقَالَ "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ" فَقَالَ رَجُلٌ أَلَا تَنْكُلُ فَقَالَ "اعْمَلُوا فِكُلُّ مِيسِرٍ" ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ . قال الأرناؤوط : " إسناده صحيح على شرط الشيخين، أبو عبد الرحمن السلمي: اسمه عبد

الله بن حبيب. وأخرجه البخاري "٤٩٤٩" في التفسير: باب ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ عن آدم، و"٦٢١٧" في الأدب: باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض، من طريق ابن أبي عدي، كلاهما عن شعبة، بهذا الإسناد. وسيورده المؤلف بعده من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، به، ويرد تخريجه هناك. وأخرجه أحمد ٨٢/١، ٣١٢، ١٣٣، والبخاري "٤٩٤٧" في التفسير: باب ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾ ، ومسلم "٢٦٤٧" في القدر: باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، والترمذي "٢١٣٦" في القدر: باب ما جاء في الشقاء والسعادة، وابن ماجه "٧٨" في المقدمة: باب في القدر، من طريق أبي معاوية ووكيع وابن نمير، والبخاري "٤٩٤٥" في التفسير: باب ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ من طريق سفيان، وباب ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ من طريق عبد الواحد، و"٦٦٠٥" في القدر: باب ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ من طريق أبي حمزة، والأجري في "الشرعية" ص ١٧٢ من طريق علي بن مسهر، كلهم عن الأعمش، بهذا الإسناد. وقد تابع الأعمش عليه منصور بن المعتمر، فقد أخرجه عبد الرزاق "٢٠٧٤" ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" "٧٢" عن معمر، والبخاري "١٣٦٢" في الجنائز: باب موعظة المحدث عن القبور وقعود أصحابه حوله،

و"٤٩٤٨" في التفسير: باب ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾ ، ومسلم "٢٦٤٧" أيضاً، والأجري في "الشرعة" ص ١٧١ من طريق جرير بن عبد الحميد، وأحمد ١٢٩/١ من طريق عبد الرحمن بن زائدة، وأبو داود "٤٦٩٤" في السنة: باب في القدر، من طريق المعتمر، والترمذي "٣٣٤٤" في التفسير: باب ومن سورة الليل إذا يغشى، من طريق زائدة بن قدامة، والبخاري "٦٢١٧" أيضاً، و"٧٥٥٢" في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ من طريق شعبة، والأجري في "الشرعة" ص ١٧١ من طريق أبي الأحوص، كلهم عن منصور بن المعتمر، عن سعد بن عبيدة، به. قال البغوي في "شرح السنة" ١/١٣٣: ذكر الخطابي على هذا الحديث كلاماً معناه: قال: قولهم: "أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟" مطالبة منهم بأمر يوجب تعطيل العبودية، وذلك أن إخبار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن سابق الكتاب إخبار عن غيب علم الله سبحانه وتعالى فيهم، وهو حجة عليهم، فرام القوم أن يتخذوه حجة لأنفسهم في ترك العمل، فأعلمهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن هاهنا أمرين لا يئطل أحدهما الآخر: باطن هو العلة الموجبة في حكم الربوبية، وظاهر هو السمة اللازمة في حق العبودية، وهو أمانة خيلة غير مفيدة حقيقة العلم، ويشبه أن يكون - والله أعلم - إنما عوملوا بهذه المعاملة، وتعبّدوا بهذا التعبّد؛ ليتعلق خوفهم بالباطن المغيب عنهم، ورجاؤهم بالظاهر البادي لهم، والخوف والرجاء مدرّجنا العبوديّة؛ ليستكملوا بذلك صفة الإيمان، ويبنّ لهم أن كلاً ميسر لما خُلِقَ له، وأن عمله في العاجل دليل مصيره في الآجل، وتلا قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾... ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾، وهذه الأمور في حكم الظاهر، ومن وراء ذلك علم الله عز وجل فيهم، وهو الحكيم الخبير، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون. واطلب نظيره من أمرين: من الرزق المقسوم مع الأمر بالكسب، ومن الأجل المضروب في العمر مع المعالجة بالطب؛ فإنك تجد المغيب فيها علة موجبة، والظاهر البادي سبباً خيلاً، وقد اصطلاح الناس خواصهم وعوائهم على أن الظاهر فيها لا يترك بالباطن. هذا معنى كلام الخطابي رحمه الله تعالى.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١١/٤٩٧-٤٩٨): "وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: لَا مَشَقَّةَ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَهُوَ يَسِيرُ عَلَى مَنْ يَسْرُهُ اللهُ.

قَالَ الطَّبِيُّ: الْجَوَابُ مِنَ الْأُسْلُوبِ الْحَكِيمِ مَنَعَهُمْ عَنْ تَرْكِ الْعَمَلِ، وَأَمَرَهُمْ بِالتَّزَامِ مَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ، وَزَجَرَهُمْ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْأُمُورِ الْمُغَيَّبَةِ، فَلَا يَجْعَلُوا الْعِبَادَةَ وَتَرْكَهَا سَبَبًا مُسْتَقِلًّا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ بَلْ هِيَ عَلَامَاتٌ فَقَطْ.

قَوْلُهُ: ثُمَّ قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾ الآيةَ وَسَاقَ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ وَوَكَيْعِ الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْعُسْرَى﴾، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ بْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ نَحْوَ حَدِيثِ عُمَرَ وَفِي آخِرِهِ: "قَالَ أَعْمَلُ فَكُلُّ مُيسَّرٍ"، وَفِي آخِرِهِ عِنْدَ الْبَرَّارِ: "فَقَالَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فَالْجِدُّ إِذَا". وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي آخِرِ حَدِيثِ سُرَاقَةَ وَلَفْظُهُ: "فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَنِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ: كُلُّ مُيسَّرٍ لِعَمَلِهِ، قَالَ: الْآنَ الْجِدُّ الْآنَ الْجِدُّ"، وَفِي آخِرِ حَدِيثِ عُمَرَ عِنْدَ الْفَرَيَابِيِّ: "فَقَالَ عُمَرُ: فَنِيمَ الْعَمَلُ إِذَا قَالَ كُلُّ لَا يَنَالُ إِلَّا بِالْعَمَلِ؟ قَالَ عُمَرُ: إِذَا نَجَّهْتُهِ.

وَأَخْرَجَ الْفَرَيَابِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى بَشِيرِ بْنِ كَعْبٍ أَحَدِ كِبَارِ التَّابِعِينَ قَالَ: سَأَلَ غُلَامَانِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَ الْعَمَلُ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ أَمْ شَيْءٌ نَسْتَأْنِفُهُ؟ قَالَ: بَلْ

فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ ، قَالَا : فَفَيْمَ الْعَمَلِ ؟ قَالَ : اعْمَلُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا هُوَ عَامِلٌ ، قَالَا : فَالْجِدُّ الْآنَ ... وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَنَّ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاءَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ الْقَدِيمِ ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْجَبَرِيَّةِ لِأَنَّ التَّيْسِيرَ ضِدُّ الْجَبْرِ ، لِأَنَّ الْجَبَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ كُرْهِهِ ، وَلَا يَأْتِي الْإِنْسَانَ الشَّيْءُ بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ إِلَّا وَهُوَ غَيْرُ كَارِهِ لَهُ . وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى إِمْكَانِ مَعْرِفَةِ الشَّقِيِّ مِنَ السَّعِيدِ فِي الدُّنْيَا ، كَمَا اشْتَهَرَ لَهُ لِسَانُ صِدْقٍ وَعَكْسُهُ ، لِأَنَّ الْعَمَلَ أَمَارَةً عَلَى الْجَزَاءِ عَلَى ظَاهِرِ هَذَا الْحَبَرِ . وَرَدَّ بِمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَنَّ هَذَا الْعَمَلَ الظَّاهِرَ قَدْ يَنْقَلِبُ لِعَكْسِهِ عَلَى وَفْقِ مَا قُدِّرَ ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَمَلَ عِلَامَةً وَأَمَارَةً فَيُحْكَمُ بِظَاهِرِ الْأَمْرِ وَأَمْرِ الْبَاطِنِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : لَمَّا أَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ سَبْقِ الْكَائِنَاتِ رَامَ مَنْ تَمَسَّكَ بِالْقَدَرِ أَنْ يَتَّخِذَهُ حُجَّةً فِي تَرْكِ الْعَمَلِ ، فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ هُنَا أَمْرَيْنِ لَا يَبْطُلُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ : بَاطِنٌ وَهُوَ الْعِلَّةُ الْمُوجِبَةُ فِي حُكْمِ الرُّبُوبِيَّةِ وَظَاهِرٌ وَهُوَ الْعِلَامَةُ الدَّلَالَةُ فِي حَقِّ الْعُبُودِيَّةِ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَمَارَةٌ مُحْكِلَةٌ فِي مُطَالَعَةِ عِلْمِ الْعَوَاقِبِ غَيْرِ مُفِيدَةٍ حَقِيقَةً ، فَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ كُلًّا مَيْسَرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ ، وَأَنَّ عَمَلَهُ فِي الْعَاجِلِ دَلِيلٌ عَلَى مَصِيرِهِ فِي الْآجِلِ ، وَلِذَلِكَ مَثَلُ بِالْآيَاتِ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ الرِّزْقُ مَعَ الْأَمْرِ بِالْكَسْبِ ، وَالْأَجَلُ مَعَ الْإِذْنِ فِي الْمَعَالِجَةِ .

وَقَالَ - أَيْ الْخَطَّابِيُّ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : هَذَا الْحَدِيثُ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ وَجَدْتَ فِيهِ الشَّفَاءَ بِمَا يَتَخَالَجُ فِي الصَّمِيرِ مِنْ أَمْرِ الْقَدَرِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ : أَفَلَا نَتَّكِلُ وَنَدْعُ الْعَمَلَ ، لَمْ يَدْعُ شَيْئًا بِمَا يَدْخُلُ فِي أَبْوَابِ الْمُطَالَبَاتِ وَالْأَسْئَلَةِ إِلَّا وَقَدْ طَالَبَ بِهِ وَسَأَلَ عَنْهُ ، فَأَعْلَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِي هَذَا الْبَابِ مَتْرُوكٌ ، وَالْمُطَالَبَةُ سَاقِطَةٌ ، وَأَنَّهُ لَا يُشَبِّهُ الْأُمُورَ الَّتِي عُقِلَتْ مَعَانِيهَا وَجَرَتْ مُعَامَلَةُ الْبَشَرِ فِيمَا بَيْنَهُمْ عَلَيْهَا بَلْ طَوَى اللَّهُ عِلْمَ الْغَيْبِ عَنْ خَلْقِهِ وَحَجَبَهُمْ عَنْ دَرْكِهِ كَمَا أَخْفَى عَنْهُمْ أَمْرَ السَّاعَةِ ، فَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَتَى حِينَ قِيَامِهَا ، انْتَهَى " .

ومع أننا مأمورون بالأخذ بالأسباب، فإنه لا يجوز أن يعتمد عليها، ويتوكل عليها، بل يجب علينا أن نتوكل على مسببها وخالقها، وقد أوضح الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (٥٢٨/٨ - ٥٢٩) المعنى الشرعي للأخذ بالأسباب، بقوله: " الْإِلْتِنَاتُ إِلَى الْأَسْبَابِ شَرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ وَخَوُّ الْأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا نَقْصُ فِي الْعَقْلِ وَالْإِعْرَاضُ عَنْ الْأَسْبَابِ الْمَأْمُورُ بِهَا قَدْحٌ فِي الشَّرْعِ ؛ فَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ قَلْبُهُ مُعْتَمِدًا عَلَى اللَّهِ لَا عَلَى سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ وَاللَّهُ يُسِّرُ لَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ مَا يَصْلِحُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَإِنْ كَانَتْ الْأَسْبَابُ مَقْدُورَةً لَهُ وَهُوَ مَأْمُورٌ بِهَا فَعَلَهَا مَعَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ كَمَا يُؤَدِّي

الْفَرَائِضَ وَكَمَا يُجَاهِدُ الْعَدُوَّ وَيَحْمِلُ السَّلَاحَ وَيَلْبَسُ جُنَّةَ الْحَرْبِ وَلَا يَكْتَفِي فِي دَفْعِ الْعَدُوِّ عَلَى مَجَرَّدِ تَوَكُّلِهِ بِدُونِ أَنْ يَفْعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الْجِهَادِ وَمَنْ تَرَكَ الْأَسْبَابَ الْمَأْمُورَ بِهَا فَهُوَ عَاجِزٌ مُفْرَطٌ مَذْمُومٌ".
وعليه، فإنَّ نفاة الأسباب لا يستقيم لهم توكل على الله تعالى، لأنَّ التَّوَكُّلَ لا يَصِحُّ إِلَّا مع القيام بالأسباب، وإلَّا فهو عبث من العبث، قال الإمام ابن القيم في "مدارج السالكين" (١١٩/٢):
"اعْلَمْ أَنَّ نِفَاءَ الْأَسْبَابِ لَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ تَوَكُّلُ الْبَتَّةِ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ فِي حُصُولِ التَّوَكُّلِ فِيهِ. فَهُوَ كَالِدُعَاءِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ سَبَبًا فِي حُصُولِ الْمَدْعُوبِ بِهِ".

ومن "تمام التَّوَكُّلِ عَدَمَ الرُّكُونِ إِلَى الْأَسْبَابِ، وَقَطَعَ عِلَاقَةَ الْقَلْبِ بِهَا؛ فَيَكُونُ حَالُ قَلْبِهِ قِيَامَهُ بِاللَّهِ لَا بِهَا. وَحَالُ بَدَنِهِ قِيَامَهُ بِهَا". انظر: مدارج السالكين (١٢٠/٢).

فعلى المرء - مع إيمانه بالقضاء والقدر - أن يؤمن بأنَّ الأسباب لا تؤثر بنفسها، وإنَّما يعتقد أنَّها تؤثر بإذن الله تعالى، قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٣٥/١٠) في شرح الأحاديث الآمرة بالتداوي، من كتاب الطب: "وَفِيهَا كُلُّهَا إِبْثَاتُ الْأَسْبَابِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ لَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا بِإِذْنِ اللَّهِ وَبِتَقْدِيرِهِ، وَأَنَّهَا لَا تَنْجَعُ بِذَوَاتِهَا بَلْ بِمَا قَدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَأَنَّ الدَّوَاءَ قَدْ يَنْقَلِبُ دَاءً إِذَا قَدَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: "بِإِذْنِ اللَّهِ"، فَمَدَارُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ وَالتَّداوِي لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ كَمَا لَا يُنَافِيهِ دَفْعُ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَكَذَلِكَ تَجَنُّبُ الْمَهْلَكَاتِ وَالدُّعَاءُ بِطَلَبِ الْعَافِيَةِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ".

قلت: حديث جابر المشار إليه، أخرجه مسلم (١٧٢٩/٤) برقم (٢٢٠٤) بسنده عن جابر، عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَسْبَابَ وَتَأْثِيرَهَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ بِمَا لَا يُنْكَرُ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ خَالِقُ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ دَلَّ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ وَالْفِطْرُ وَتَجَارِبُ الْأُمَمِ عَلَى اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا وَمِلَلِهَا وَنَحْلِهَا عَلَى أَنَّ التَّقَرُّبَ إِلَى رَبِّ الْأَرْبَابِ وَطَلَبَ مَرْضَاتِهِ وَالْإِحْسَانَ إِلَى خَلْقِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْأَسْبَابِ الْجَالِبَةِ لِكُلِّ خَيْرٍ، وَأَضْدَادُهَا مِنْ أَكْبَرِ الْأَسْبَابِ الْجَالِبَةِ لِكُلِّ شَرٍّ، فَمَا اسْتَجَلِبْتَ نِعَمَ اللَّهِ وَاسْتَدْفَعْتَ نِقْمَةَ بِمِثْلِ طَاعَتِهِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ وَالْإِحْسَانَ إِلَى خَلْقِهِ، وَقَدْ رَتَّبَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ حُصُولَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ عَلَى الْأَعْمَالِ تَرْتِيبَ الْجَزَاءِ عَلَى الشَّرْطِ، وَالْعِلَّةَ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَالْمُسَبَّبَ عَلَى السَّبَبِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]، وَقَالَ: ﴿إِنْ تَحْتَسِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، وَقَالَ: ﴿لَئِنْ

شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ» [إبراهيم: ٧] الآية وَقَالَ: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ» [النساء: ١٢٣] ، وَقَالَ: «فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ» [الصفات: ١٤٣-١٤٤] ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالْقُرْآنُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ صَرِيحٌ فِي تَرْتِيبِ الْجُزْءِ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مُتَرَتِّبَةً عَلَى الْأَسْبَابِ وَالْأَعْمَالِ " . انظر: دفع الشبهة والغرر (ص ٧٦-٧٧) ، وللاستزادة انظر: الحكم الشرعي بين العقل والنقل ، صادق الغرياني (ص ٥٢-٥٥) .

«سؤال»: مَا حُكْمُ الْإِحْتِجَاجِ بِالْقَدْرِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ ؟

الجواب : كثيرون هم أولئك الذين يحتجون بالقدر على ما يقومون به من المعاصي والآثام، ويقولون عند الملامة: إذا كان الله كتب عليّ فعل هذا الشيء الذي أقوم به فلا سبيل إلى دفعه البتة، فجعل من القدر حجة له على ما يقترفه من المعاصي والمنكرات، وقد حكى الله تعالى عن المشركين هذه الحجة الداحضة فقال: «سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ» [الأنعام: ١٤٨] . " وَظَنُّوا أَنَّهُ هَذَا مُتَمَسِّكٌ لَهُمْ لَمَّا لَزِمَتْهُمْ الْحُجَّةُ وَتَيَقَّنُوا بِاطِلَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ. وَالْمَعْنَى: لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَرْسَلَ إِلَى آبَائِنَا رَسُولًا فَنَهَاهُمْ عَنِ الشِّرْكِ وَعَنْ تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ لَهُمْ فَيَتَّبِعُونَهَا عَلَى ذَلِكَ. فَردَّ اللَّهُ عليهم ذلك فقال: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا» ، أَيْ: أَعِنْدَكُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا كَذَابٌ؟: «إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ» فِي هَذَا الْقَوْلِ. «وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ» لِتَوَهْمُوا ضَعَفْتُمْ أَنَّ لَكُمْ حُجَّةً" . انظر: تفسير القرطبي (١٢٨/٧) .

ثم إنه تعالى أكمل الجواب زيادة في إبطال باطلهم ، فقال: «قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ» ، والحجة البالغة هي " الَّتِي تَقْطَعُ عُذْرَ الْمُحْجُوجِ ، وَتُزِيلُ الشَّكَّ عَمَّنْ نَظَرَ فِيهَا. فَحُجَّتُهُ الْبَالِغَةُ عَلَى هَذَا تَبَيَّنَتْ أَنَّهُ الْوَاحِدُ، وَإِرْسَالُهُ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ، فَبَيَّنَ التَّوْحِيدَ بِالنَّظَرِ فِي الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَيَّدَ الرُّسُلَ بِالْمُعْجَزَاتِ، وَلَزِمَ أَمْرُهُ كُلَّ مُكَلَّفٍ. فَأَمَّا عِلْمُهُ وَإِرَادَتُهُ وَكَلَامُهُ فَغَيْبٌ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ. وَيَكْفِي فِي التَّكْلِيفِ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ لَا مُمْكِنَهُ" . انظر: تفسير القرطبي (١٢٨/٧) . وللاستزادة انظر: تفسير الرازي (١٨٤/١٣-١٨٨) ، روح المعاني (٢٩٣/٤) -

(٢٩٥) ، التحرير والتنوير (١٠٨/٧-١١٣) .

فحجبتهم إذاً داحضة نقلاً، وأنه يلزم من قوهم تعطيل الشرع وجريان الأحكام على العباد، ولو صح الاحتجاج بالقدر على المعصية، لما حدثت الحدود وفرضت الفرائض، وخلقت الجنة والنار، فالمحتج بالقدر على المعصية متقول على الله بغير علم ولا كتاب مبين، وبمثل هذه الحجة البالغة

أجاب الله على هؤلاء المتقولين ، فقال : ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨] .

وكما أبان الشرع عن بطلان حجّتهم ، فإنّ العقل - أيضاً - يعضد الشرع ويدعمه في تأكيد ذلك البطلان، قال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (٢٦٣ / ٨) : "... أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ إِمَّا أَنْ يَرَى الْقَدَرَ حُجَّةً لِلْعَبْدِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَرَاهُ حُجَّةً لِلْعَبْدِ فَإِنْ كَانَ الْقَدَرُ حُجَّةً لِلْعَبْدِ فَهُوَ حُجَّةٌ لِجَمِيعِ النَّاسِ فَإِنَّهُمْ كُلَّهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي الْقَدَرِ وَحِينَئِذٍ فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يُنْكَرَ عَلَى مَنْ يَطْلُمُهُ وَيَسْتُمُهُ وَيَأْخُذُ مَالَهُ وَيُفْسِدُ حَرِيمَهُ وَيَضْرِبُ عُنُقَهُ، وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَهَؤُلَاءِ جَمِيعُهُمْ كَذَّابُونَ مُتَنَاقِضُونَ؛ فَإِنَّ أَحَدَهُمْ لَا يَزَالُ يَذُمُّ هَذَا وَيُبْغِضُ هَذَا وَيُخَالِفُ هَذَا حَتَّى إِنَّ الَّذِي يُنْكَرُ عَلَيْهِمْ يُبْغِضُونَهُ وَيُعَادُونَهُ وَيُنْكَرُونَ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الْقَدَرُ حُجَّةً لِمَنْ فَعَلَ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَرَكَ الْوَاجِبَاتِ لِرِمِّهِمْ أَنْ لَا يَذُمُّوا أَحَدًا وَلَا يُبْغِضُوا أَحَدًا وَلَا يَقُولُوا فِي أَحَدٍ: إِنَّهُ ظَالِمٌ وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا فِعْلَهُ وَلَوْ فَعَلَ النَّاسُ هَذَا لَهْلَكَ الْعَالَمُ فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُمْ فَاسِدٌ فِي الْعَقْلِ كَمَا أَنَّهُ كُفْرٌ فِي الشَّرْعِ وَأَتَاهُمْ كَذَّابُونَ مُفْتَرُونَ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْقَدَرَ حُجَّةٌ لِلْعَبْدِ... " .

وقال أيضاً في " مجموع الفتاوى " (٢٥٧ / ١١) : "... وَلَوْ كَانَ " الْقَدَرُ " حُجَّةً لِأَحَدٍ لَمَ يَعَذِّبُ اللَّهُ الْمُكَذِّبِينَ لِلرُّسُلِ كَقَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ وَقَوْمِ فِرْعَوْنَ وَلَمَّا يَأْمُرُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الْمُعْتَدِينَ وَلَا يَحْتَجُّ أَحَدٌ بِالْقَدَرِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَّبِعًا لِهَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ وَمَنْ رَأَى الْقَدَرَ حُجَّةً لِأَهْلِ الذُّنُوبِ يَرْفَعُ عَنْهُمْ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ فَعَلَيْهِ أَنْ لَا يَذُمَّ أَحَدًا وَلَا يُعَاقِبَهُ إِذَا اعْتَدَى عَلَيْهِ؛ بَلْ يَسْتَوِي عِنْدَهُ مَا يُوجِبُ اللَّذَّةَ وَمَا يُوجِبُ الْأَلَمَ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَنْ يَفْعَلُ مَعَهُ خَيْرًا وَبَيْنَ مَنْ يَفْعَلُ مَعَهُ شَرًّا وَهَذَا مُتَّبِعٌ طَبَعًا وَعَقْلًا وَشَرْعًا " .

فلو كان القدر حجة لمقترفي الجرائم والمعاصي والمنكرات، لما حُسن أن يلوم إنسان إنساناً، ولا يعاقبه، وكان لمن شاء، أن يفعل ما شاء بمن شاء وقتما يشاء، ثمَّ يحتجُّ بالقدر على فعله، وهذا مفتاح للسُّرِّ ما بعده مفتاح، وسبيل للتَّفَلُّتِ اللاأخلاقي والانحدار إلى أسفل سافلين ...

وقد نقلت لنا الكتب نماذج من هؤلاء الفجرة الذين احتجُّوا بالقدر على ما يقومون به من فواحش ومنكرات ...

يذكر عن أحدهم أنه "صعد رجل يوماً على سطح دارٍ له فأشرف على غلامٍ له يفجر بجاريته فنزل وأخذهما ليُعاقبهما ، فقال الغلام: إن القضاء والقدر لم يدعانا حتى فعلنا ذلك ، فقال: لعلمك بالقضاء والقدر أحب إلي من كل شيء ، أنت حر لوجه الله .

ورأى آخر يفجر بامرأته فبادر ليأخذه فهرب فأقبل يضرب المرأة وهي تقول: القضاء والقدر . فقال: يا عدوة الله أترنين وتعتذرين بمثل هذا؟ فقالت: أوه تركت السنة وأخذت بمذهب ابن عباس ، فتنبه ورمى بالسوط من يده واعتذر إليها ، وقال: لولاك لصللت .

ورأى آخر رجلاً يفجر بامرأته ، فقال: ما هذا؟ فقالت: هذا قضاء الله وقدره . فقال: الحيرة فيما قضى الله . فلقب بالحيرة فيما قضى الله . وكان إذا دُعِيَ به غضب ، وقيل لبعض هؤلاء: أليس هو يقول ولا يرضى لعباده الكفر؟ فقال: دعنا من هذا ، رضى وأحبه وأرادهُ ، وما أفسدنا غيره .

ولقد بالغ بعضهم في ذلك حتى قال: القدر عذر لجميع العصاة ، وإنما مثلنا في ذلك كما قيل:

إِذَا مَرَضْنَا أَتَيْنَاكُمْ نَعُودُكُمْ وَتُذْنِبُونَ فَنَأْتِيَكُمْ فَنَعْتَدُكُمْ

وبلغ بعض هؤلاء أن علياً مر بقتلى النهر وإن فقال: بؤساً لكم ، لقد صرَّكم من عركم . فقيل: من عركهم؟ فقال: الشيطان والنفس الأمارة بالسوء والأمانى . فقال هذا القائل: كان علي قديرًا ، وإلا فالله عركهم وفعل بهم ما فعل وأوردتهم تلك الموارد . واجتمع جماعة من هؤلاء يوماً فتذكروا القدر ، فجرى ذكر الهدى وقوله: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤] ، فقال: كان الهدى قديرًا ، أضاف العمل إليهم والتزيين إلى الشيطان وجميع ذلك فعل الله .

وسئل بعض هؤلاء عن قول الله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص: ٧٥] أيمنعه ثم يسأله ما منعه؟ قال: نعم قضى عليه في السر ما منعه في العلانية ولعنه عليه . قال له: فما معنى قوله عز وجل: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٣٩] إذا كان هو الذي منعه؟ قال: استهزاء بهم . قال: فما معنى قوله: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧] ؟ قال: فعل ذلك بهم من غير ذنب جنوه ، بل ابتدأهم بالكفر ثم عذبهم عليه وليس لإيية معنى .

وقال بعض هؤلاء ، وقد عوتب على ارتكابه معاصي الله ، فقال: إن كنت عاصيًا لأمره فأنا مطيع لإرادته . وجرى عند بعض هؤلاء ذكر إبليس وإبائه وأمتناعه من السجود لآدم ، فأخذ الجماعة يلعنونه ويذمونونه فقال: إلى متى هذا اللوم؟ ولو خلي لسجد ، ولكن منع ، وأخذ يُقيم عذره . فقال بعض الحاضرين: تبَّ لك سائر اليوم ، أتدب عن الشيطان وتلوم الرحمن؟

وَجَاءَ جَمَاعَةٌ إِلَى مَنْزِلِ رَجُلٍ مِنْ هَؤُلَاءِ فَلَمْ يَجِدُوهُ فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: كُنْتُ أَصْلِحُ بَيْنَ قَوْمٍ ، فَقِيلَ لَهُ: وَأَصْلَحْتَ بَيْنَهُمْ؟ قَالَ: أَصْلَحْتُ إِنْ لَمْ يُفْسِدِ اللَّهُ ، فَقِيلَ لَهُ: بُوْسًا لَكَ أَتُحْسِنُ الشَّأْنَ عَلَى نَفْسِكَ وَتُسِيءُ الشَّأْنَ عَلَى رَبِّكَ.

وَمَرَّ بِلِصٍّ مَقْطُوعِ الْيَدِ عَلَى بَعْضِ هَؤُلَاءِ ، فَقَالَ: مَسْكِينٌ مَظْلُومٌ أَجْبَرَهُ عَلَى السَّرِقَةِ ثُمَّ قَطَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ. وَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ: أَتَرَى اللَّهَ كَلَّفَ عِبَادَهُ مَا لَا يُطِيقُونَ ثُمَّ يُعَذِّبُهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: وَاللَّهِ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ لَا نَجْسَرُ أَنْ نَتَكَلَّمَ. وَقَالَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ: ذَنْبُهُ أَنْذَبَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِبَادَةِ الْمَلَائِكَةِ قِيلَ: وَلَوْ؟ قَالَ: لِعِلْمِي بِأَنَّ اللَّهَ قَضَاهَا عَلَيَّ وَقَدَّرَهَا ، وَلَمْ يَقْضِهَا إِلَّا وَالْحَيَرَةُ لِي فِيهَا ... " . انظر: معارج القبول بشرح

سلم الوصول إلى علم الأصول (٣/ ٩٤٧-٩٤٨).

ومن أشهر وأهم الأدلة التي استدلووا بها (لأنفسهم) في تفريطهم في جنب الله تعالى: حديث احتجاج آدم وموسى عليهما الصلاة والسلام، وهو ما رواه البخاري (١٢٦/٨ برقم ٦٦١٤) ، مسلم (٢٠٤٢/٤) برقم ٢٦٥٢) بسندهما عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيِّتْنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتُلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى " ثلاثاً.

وقد تباينت أقوال العلماء في هذا الحديث: فهناك من كذبه وردّه وأنكره بالجملة، وهم القدرية، وهناك من جعل الحديث حجة على فعل المعاصي، وهم الجبرية، وهناك من فسره بتفسيرات عديدة متباينة ...

قال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (٣١٩-٣٢٥/٨) : " الصَّوَابُ فِي قِصَّةِ آدَمَ وَمُوسَى أَنَّ مُوسَى لَمْ يَلْمِ آدَمَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي أَصَابَتْهُ وَذُرِّيَّتُهُ بِمَا فَعَلَ لَا لِأَجْلِ أَنْ تَارَكَ الْأَمْرَ مُذْنِبٌ عَاصٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ: لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسِكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ لَمْ يَقُلْ: لِمَاذَا خَالَفتُ الْأَمْرَ وَلِمَاذَا عَصَيْتُ؟ وَالنَّاسُ مَأْمُورُونَ عِنْدَ الْمَصَائِبِ الَّتِي تُصِيبُهُمْ بِأَفْعَالِ النَّاسِ أَوْ بِغَيْرِ أَفْعَالِهِمْ بِالتَّسْلِيمِ لِلْقَدَرِ وَشُهُودِ الرُّبُوبِيَّةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَوْ غَيْرُهُ: هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزَنَّ وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ

عَمَلَ الشَّيْطَانِ". فَأَمَرَهُ بِالْحَرَصِ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ وَهُوَ طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَلَيْسَ لِلْعِبَادِ أَنْفَعُ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَمْرِهِ إِذَا أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ مُقَدَّرَةٌ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى الْقَدَرِ وَلَا يَتَحَسَّرَ بِتَقْدِيرِ لَا يُفِيدُ وَيَقُولُ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ وَلَا يَقُولُ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ لَكَانَ كَذَا فَيَقْدَرُ مَا لَمْ يَفْعَلْ يَتَمَنَّى أَنْ لَوْ كَانَ وَقَعَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُورِثُ حَسْرَةً وَحُزْنَ لَا يُفِيدُ وَالتَّسْلِيمُ لِلْقَدَرِ هُوَ الَّذِي يَنْفَعُهُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَمْرُ أَمْرَانِ أَمْرٌ فِيهِ حِيلَةٌ فَلَا تَعْجِزُ عَنْهُ. وَأَمْرٌ لَا حِيلَةَ فِيهِ فَلَا تَجْزَعُ مِنْهُ.

وَمَا زَالَ أَتَمُّهُ الْهُدَى مِنَ الشُّيُوخِ وَغَيْرِهِمْ يُوصُونَ الْإِنْسَانَ بِأَنْ يَفْعَلَ الْمَأْمُورَ وَيَتْرَكَ الْمُحْظُورَ وَيَصْبِرَ عَلَى الْمُقْدُورِ وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْمُصِيبَةُ بِسَبَبِ فِعْلِ آدَمِيٍّ. فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَنْفَقَ مَالَهُ فِي الْمَعَاصِي حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يُخْلِفْ لَوْلَدِهِ مَالًا أَوْ ظَلَمَ النَّاسَ بِظُلْمٍ صَارُوا لِأَجَلِهِ يُبْغِضُونَ أَوْلَادَهُ وَيَحْرُمُونَ مَا يُعْطُونَهُ لِأَمْثَالِهِمْ لَكَانَ هَذَا مُصِيبَةً فِي حَقِّ الْأَوْلَادِ حَصَلَتْ بِسَبَبِ فِعْلِ الْأَبِ فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ لِأَبِيهِ: أَنْتَ فَعَلْتَ بِنَا هَذَا قِيلَ لِلْأَبْنِ هَذَا كَانَ مُقْدُورًا عَلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى مَا يُصِيبُكُمْ وَالْأَبُ عَاصٍ لِلَّهِ فِيمَا فَعَلَهُ مِنَ الظُّلْمِ وَالتَّبَذِيرِ مَلُومٌ عَلَى ذَلِكَ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ ذَمُّ اللَّهِ وَعِقَابُهُ بِالْقَدَرِ السَّابِقِ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَبُ قَدْ تَابَ تَوْبَةً نَصُوحًا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَغَفَرَ لَهُ لَمْ يَجْزِ ذَمُّهُ وَلَا لَوْمُهُ بِحَالٍ لَا مِنْ جِهَةِ حَقِّ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي حَصَلَتْ لِغَيْرِهِ بِفِعْلِهِ إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ ظَالِمًا لِأَوْلَئِكَ فَإِنَّ تِلْكَ كَانَتْ مُقَدَّرَةً عَلَيْهِمْ.

وَهَذَا مِثَالُ "قِصَّةِ آدَمَ": فَإِنَّ آدَمَ لَمْ يَظْلَمْ أَوْلَادَهُ بَلْ إِنَّمَا وُلِدُوا بَعْدَ هُبُوطِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَإِنَّمَا هَبَطَ آدَمُ وَحَوَاءٌ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا وَلَدٌ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ ذَنْبَهُمَا تَعَدَّى إِلَى وَلَدِهِمَا ثُمَّ بَعْدَ هُبُوطِهِمَا إِلَى الْأَرْضِ جَاءَتْ الْأَوْلَادُ فَلَمْ يَكُنْ آدَمُ قَدْ ظَلَمَ أَوْلَادَهُ ظُلْمًا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ مَلَامَةً وَكَوْنُهُمْ صَارُوا فِي الدُّنْيَا دُونَ الْجَنَّةِ أَمْرٌ كَانَ مُقَدَّرًا عَلَيْهِمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ لَوْمَ آدَمَ وَذَنْبَ آدَمَ كَانَ قَدْ تَابَ مِنْهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾، ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾، وَقَالَ: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ فَلَمْ يَبْقَ مُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ وَلَا عِقَابٍ. وَمُوسَى كَانَ أَعْلَمَ مِنْ أَنْ يَلُومَهُ لِحَقِّ اللَّهِ عَلَى ذَنْبٍ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ تَابَ مِنْهُ فَمُوسَى أَيْضًا قَدْ تَابَ مِنْ ذَنْبِ عَمَلِهِ وَقَدْ قَالَ مُوسَى: ﴿أَنْتَ وَلَيْتْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾.

وَأَدَمُ أَعْلَمَ مِنْ أَنْ يَحْتَجَّ بِالْقَدَرِ عَلَى أَنَّ الْمَذْنِبَ لَا مَلَامَ عَلَيْهِ فَكَيْفَ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ إِبْلِيسَ لَعَنَهُ اللَّهُ بِسَبَبِ ذَنْبِهِ؛ وَهُوَ أَيْضًا كَانَ مُقَدَّرًا عَلَيْهِ وَأَدَمُ قَدْ تَابَ مِنَ الذَّنْبِ وَاسْتَغْفَرَ فَلَوْ كَانَ الْإِحْتِجَاجُ بِالْقَدَرِ نَافِعًا لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ لَا حَتَجَ وَلَمْ يَتُبْ وَيَسْتَغْفِرْ. وَقَدْ رُويَ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ أَنَّهُ احْتَجَّ بِهِ وَهَذَا بِمَا

لَا يُصَدِّقُ بِهِ لَوْ كَانَ مُحْتَمَلًا فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ أَصُولَ الْإِسْلَامِ بَلْ أَصُولَ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ. نَعَمْ إِنْ كَانَ ذَكَرَ الْقَدَرَ مَعَ التَّوْبَةِ فَهَذَا مُمَكِّنٌ؛ لَكِنْ لَيْسَ فِيهَا أَخْبَرَهُ اللَّهُ بِهِ عَنْ آدَمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الدِّينِ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِلَّا مَا ثَبَتَ نَقْلُهُ بِكِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَ: **(إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ)** ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ الْإِحْتِجَاجُ بِالْقَدَرِ نَافِعًا لَهُ فَلَمَّا إِذَا أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ وَأُهْبِطَ إِلَى الْأَرْضِ. فَإِنْ قِيلَ: وَهُوَ قَدْ تَابَ فَلِمَ إِذَا بَعَدَ التَّوْبَةُ أَهْبِطَ إِلَى الْأَرْضِ؟ .

قِيلَ: التَّوْبَةُ قَدْ يَكُونُ مِنْ تَمَامِهَا عَمَلٌ صَالِحٌ يَعْمَلُهُ فَيَبْتَغِي بَعْدَ التَّوْبَةِ لِيَنْظُرَ دَوَامَ طَاعَتِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **(إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)** فِي التَّائِبِ مِنَ الرَّدَّةِ وَقَالَ فِي كَاتِمِ الْعِلْمِ: **(إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)** ، وَقَالَ: **(أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)** وَقَالَ فِي الْقَذْفِ: **(إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)** ، وَقَالَ: **(إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)** ، **(وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا)** ، وَقَالَ: **(وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى)** . وَلَمَّا تَابَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ وَصَاحِبَاهُ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمِينَ بِهَجْرِهِمْ - حَتَّى نِسَائِهِمْ - ثَمَانِينَ لَيْلَةً ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَامِدِيَةِ لَمَّا رَجَعَهَا؟ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا اللَّهُ " .

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ تَوْبَتِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَيْثُ قَالَ هُمْ مُوسَى: **(يَا قَوْمِ إِنِّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ)** ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ يَبْتَغِي الْعَبْدَ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ وَالسَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ بِمَا يَحْصُلُ مَعَهُ شُكْرُهُ وَصَبْرُهُ أَمْ كُفْرُهُ وَجَزَعُهُ وَطَاعَتُهُ أَمْ مَعْصِيَتُهُ فَالْتَّائِبُ أَحَقُّ بِالْإِبْتِلَاءِ فَادْمُ أَهْبِطَ إِلَى الْأَرْضِ ابْتِلَاءً لَهُ وَوَقَّعَهُ اللَّهُ فِي هُبُوطِهِ لِمَطَاعَتِهِ فَكَانَ حَالُهُ بَعْدَ الْهُبُوطِ خَيْرًا مِنْ حَالِهِ قَبْلَ الْهُبُوطِ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْإِحْتِجَاجُ بِالْقَدَرِ نَافِعًا لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ مَلَامٌ أَلْبَتَّةَ؛ وَلَا هُنَاكَ تَوْبَةٌ تَقْتَضِي أَنْ يُبْتَغَى صَاحِبُهَا بِبَلَاءٍ. وَ " أَيْضًا " فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ بِعُقُوبَاتِ الْكُفَّارِ: مِثْلَ قَوْمِ نُوحٍ وَهُودٍ وَصَالِحٍ وَقَوْمِ لُوطٍ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَفِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ مَا يُعْرِفُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْوَقَائِعِ أَنْ لَا حُجَّةَ لِأَحَدٍ فِي الْقَدَرِ؛

وَأَيْضًا فَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ مِنْ عُقُوبَةِ الْمُحَارِبِينَ مِنَ الْكُفَّارِ وَأَهْلِ الْقِبْلَةِ وَقَتْلِ الْمُرْتَدِّ وَعُقُوبَةِ الزَّانِي وَالسَّارِقِ وَالشَّارِبِ مَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ.
فَصَلِّ:

فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ آدَمَ حَجَّ مُوسَى لَمَّا قَصَدَ مُوسَى أَنْ يَلُومَ مَنْ كَانَ سَبِيًّا فِي مُصِيبَتِهِمْ وَهَذَا جَاءَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ . وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْمَصَائِبُ السَّمَائِيَّةِ وَالْمَصَائِبُ الَّتِي تَحْصُلُ بِأَفْعَالِ الْآدَمِيِّينَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ ، ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى آتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾ ، وَقَالَ فِي سُورَةِ الطُّورِ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا جُنُونٍ﴾ ، ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ﴾ ، ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُرَبِّصِينَ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقُولُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ﴾ ، ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُمُونَ﴾ ، ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ (ن) : ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ﴾ ، ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُمُونَ﴾ ، ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ . وَقَدْ قِيلَ فِي مَعْنَاهُ: اصْبِرْ لِمَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَيْكَ وَقِيلَ اصْبِرْ عَلَى أَذَاهُمْ لِقَضَاءِ رَبِّكَ الَّذِي هُوَ آتٍ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، وَحُكْمُ اللَّهِ نَوْعَانِ: خَلَقَ وَأَمَرَ. (فَالْأَوَّلُ) : مَا يُقَدَّرُ مِنَ الْمَصَائِبِ. وَ (الثَّانِي) مَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ وَالْعَبْدُ مَأْمُورٌ بِالصَّبْرِ عَلَى هَذَا وَعَلَى هَذَا فَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ لِمَا أَمَرَ بِهِ وَلِمَا نَهَى عَنْهُ فَيَفْعَلَ الْمَأْمُورَ وَيَتْرَكَ الْمَحْظُورَ وَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ لِمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ .

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١١/٥١٠-٥١١) : "والجوابُ مِنْ أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا : أَنَّ آدَمَ إِنَّمَا احْتَجَّ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمُعْصِيَةِ لَا بِالْمُخَالَفَةِ ، فَإِنَّ مُحْصَلَ لَوْمِ مُوسَى إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْإِخْرَاجِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا لَمْ أَخْرِجْكُمْ وَإِنَّمَا أَخْرَجَكُمْ الَّذِي رَتَّبَ الْإِخْرَاجَ عَلَى الْأَكْلِ مِنَ الشَّجَرَةِ وَالَّذِي رَتَّبَ ذَلِكَ قَدْرَهُ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ فَكَيْفَ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ لَيْسَ لِي فِيهِ نِسْبَةٌ إِلَّا الْأَكْلَ مِنَ الشَّجَرَةِ ، وَالْإِخْرَاجُ الْمُرْتَبُّ عَلَيْهَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِي .
قُلْتُ : وَهَذَا الْجَوَابُ لَا يَدْفَعُ شُبُهَةَ الْجَبَرِيَّةِ.

ثَانِيهَا : إِنَّمَا حَكَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَدَمَ بِالْحُجَّةِ فِي مَعْنَى خَاصٍّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ فِي الْمَعْنَى الْعَامِّ لَمَا تَقَدَّمَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَوْمُهُ بِقَوْلِهِ : « أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ » ، وَلَا أَخَذَهُ بِذَلِكَ حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَأَهْبَطَهُ إِلَى الْأَرْضِ ، وَلَكِنْ لَمَا أَخَذَ مُوسَى فِي لَوْمِهِ وَقَدَّمَ قَوْلَهُ لَهُ أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ كَذَا ، عَارِضَهُ أَدَمُ بِقَوْلِهِ : أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ وَأَنْتَ وَأَنْتَ ، وَحَاصِلُ جَوَابِهِ : إِذَا كُنْتَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ كَيْفَ يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّهُ لَا مَحِيدَ مِنَ الْقَدَرِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَتِ الْغَلْبَةُ لِأَدَمَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَيْسَ لِمَخْلُوقٍ أَنْ يُلُومَ مَخْلُوقًا فِي وُقُوعِ مَا قُدِّرَ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَيَكُونُ الشَّارِعُ هُوَ اللَّائِمُ ، فَلَمَّا أَخَذَ مُوسَى فِي لَوْمِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ عَارِضَهُ بِالْقَدَرِ فَأَسْكَنَتْهُ .
وَالثَّانِي : أَنَّ الَّذِي فَعَلَهُ أَدَمُ اجْتَمَعَ فِيهِ الْقَدَرُ وَالْكَسْبُ ، وَالتَّوْبَةُ تَمْحُو أَثَرَ الْكَسْبِ ، وَقَدْ كَانَ اللَّهُ تَابَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَدَرُ وَالْقَدَرُ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ لَوْمٌ لِأَنَّهُ فَعَلَ اللَّهُ وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ .

ثَالِثُهَا : قَالَ بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ هَذَا عِنْدِي مَخْصُوصٌ بِأَدَمَ لِأَنَّ الْمُنَازَرَةَ بَيْنَهُمَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَنْ تَابَ اللَّهُ عَلَى أَدَمَ قَطْعًا كَمَا قَالَ تَعَالَى : « فَتَلَقَّى أَدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ » ، فَحَسُنَ مِنْهُ أَنْ يُنْكِرَ عَلَى مُوسَى لَوْمَهُ عَلَى الْأَكْلِ مِنَ الشَّجَرَةِ ، لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ تَيَبَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ لِمَنْ لَامَهُ عَلَى ارْتِكَابِ مَعْصِيَةٍ كَمَا لَوْ قَتَلَ أَوْ زَنَى أَوْ سَرَقَ : هَذَا سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَلُومَنِي عَلَيْهِ ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى جَوَازِ لَوْمٍ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ ، بَلْ عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ مُحَمَّدٍ مَنْ وَاظَبَ عَلَى الطَّاعَةِ ، قَالَ : وَقَدْ حَكَى بَنُ وَهْبٍ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ أَدَمَ بَعْدَ أَنْ تَيَبَ عَلَيْهِ .

رَابِعُهَا : إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ الْحُجَّةُ لِأَدَمَ لِأَنَّ مُوسَى لَامَهُ بَعْدَ أَنْ مَاتَ ، وَاللَّوْمُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَا دَامَ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ ، فَإِنَّ الْأَحْكَامَ حِينَئِذٍ جَارِيَةً عَلَيْهِمْ ، فَيَلَامُ الْعَاصِيَ وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ وَالْقَصَاصُ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَأَمَّا بَعْدَ أَنْ يَمُوتَ ، فَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ ، وَلَا تَذْكُرُوا مَوْتَانِمْ إِلَّا بِخَيْرٍ ، لِأَنَّ مَرْجِعَ أَمْرِهِمْ إِلَى اللَّهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يُبْنَى الْعُقُوبَةُ عَلَى مَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ ، بَلْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنِ التَّشْرِيبِ عَلَى الْأُمَّةِ إِذَا زَنَتْ وَأُقِيمَ عَلَيْهَا الْحُدُّ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَوْمْ مُوسَى لِأَدَمَ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ انْتِقَالِهِ عَنْ دَارِ التَّكْلِيفِ ، وَثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ تَابَ عَلَيْهِ ، فَسَقَطَ عَنْهُ اللَّوْمُ ، فَلِذَلِكَ عَدَلَ إِلَى الْإِحْتِجَاجِ بِالْقَدَرِ السَّابِقِ ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُ غَلَبَ مُوسَى بِالْحُجَّةِ .

قَالَ الْمَازِرِيُّ : لَمَّا تَابَ اللَّهُ عَلَى آدَمَ صَارَ ذِكْرُ مَا صَدَرَ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ كَالْبَحْثِ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ ، فَأَخْبَرَ هُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ الْقَضَاءِ السَّابِقُ ، فَلِذَلِكَ غَلَبَ بِالْحُجَّةِ . قَالَ الدَّائِدِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ بِنِ التَّيْنِ : إِنَّمَا قَامَتْ حُجَّةُ آدَمَ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ لِيَجْعَلَهُ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ، فَلَمْ يَحْتَجَّ آدَمُ فِي أَكْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ بِسَابِقِ الْعِلْمِ ، لِأَنَّهُ كَانَ عَنِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا احْتَجَّ بِالْقَدَرِ لِحُرُوجِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنْ ذَلِكَ ، وَقِيلَ : إِنَّ آدَمَ أَبَ وَمُوسَى بَنَ ، وَلَيْسَ لِلْأَبْنِ أَنْ يَلُومَ أَبَاهُ ، حَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ عَبَّرَ عَنْهُ بِأَنَّ آدَمَ أَكْبَرُ مِنْهُ ، وَتَعَقَّبَهُ بِأَنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ ، ثُمَّ هُوَ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ ، بَلْ يَجُوزُ لِلْأَبْنِ أَنْ يَلُومَ أَبَاهُ فِي عِدَّةِ مَوَاطِنَ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا غَلَبَهُ لِأَنَّهُمَا شَرِيعَتَيْنِ مُتَعَايِرَتَيْنِ ، وَتُعَقَّبَ بِأَنَّهُمَا دَعَوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ، وَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ فِي شَرِيعَةِ آدَمَ أَنَّ الْمُخَالَفَ يَحْتَجُّ بِسَابِقِ الْقَدَرِ وَفِي شَرِيعَةِ مُوسَى أَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ أَوْ أَنَّهُ يُتَوَجَّهُ لَهُ اللَّوْمُ عَلَى الْمُخَالَفِ .

وَفِي الْجُمْلَةِ فَأَصَحُّ الْأَجَوِبَةِ : الثَّانِي وَالثَّلَاثُ ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَمْتَرَجَ مِنْهُمَا جَوَابٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ أَنَّ التَّائِبَ لَا يُلَامُ عَلَى مَا تَيَبَ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا انْتَقَلَ عَنْ دَارِ التَّكْلِيفِ ، وَقَدْ سَلَكَ النَّوَوِيُّ هَذَا الْمُسْلَكَ ، فَقَالَ : مَعْنَى كَلَامِ آدَمَ أَنَّكَ يَا مُوسَى تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا كُتِبَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ ، فَلَا بَدُّ مِنْ وُقُوعِهِ وَلَوْ حَرَصْتُ أَنَا وَالْخَلْقُ أَجْمَعُونَ عَلَى رَدِّ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْهُ لَمْ نَقْدِرْ ، فَلَا تَلْمُنِي فَإِنَّ اللَّوْمَ عَلَى الْمُخَالَفَةِ شَرْعِي لَا عَقْلِي وَإِذَا تَابَ اللَّهُ عَلَيَّ وَغَفَرَ لِي زَالَ اللَّوْمُ فَمَنْ لَامَنِي كَانَ مُحْجُوجًا بِالشَّرْعِ ... " . وللاستزادة انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٠٣-٣٠٥)، درء تعارض العقل والنقل (٤١٨/٨-٤٢٠)، شفاء

العليل (ص ٣٥-٤٩)، مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها (ص ٩٩-١٠٤)، صحيح مسلم بشرح النووي (٢٠٠-٢٠٢)، عارضة الأحوذى (٨/١٢٦)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (٢٣٤-٢٣٧)، دفع الشبهة والغرر عمن احتج على فعل المعاصي بالقدر (ص ٨٤ فما بعدها).

والحقَّ أَنَّ ما ذكره الحافظ ابن حجر وغيره في شرحهم للحديث لا يخلو من اعتراض، لأنَّ موسى عليه السَّلام لم يلزم آدَمَ على المعصية، إِنَّمَا لَامَهُ عَلَى الْإِخْرَاجِ مِنَ الْجَنَّةِ ، لَا عَلَى الْأَكْلِ مِنَ الشَّجَرَةِ . ثُمَّ إِنَّ آدَمَ لم يقل لموسى: أتلومني على ذنبٍ قد تُبْتُ مِنْهُ ، وَقَبِلَ اللَّهُ تَوْبَتِي مِنْهُ ، وَإِنَّمَا قَالَ لَهُ : أَتَلْمُنِي عَلَى أَمْرِ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي ، وَالْأَمْرُ هُوَ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ احْتَجَّ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمَصِيبَةِ لَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ . كَمَا أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْ أَنْ يَحْتَجَّ بِالْقَدَرِ عَلَى الذَّنْبِ ، وَمُوسَى أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْ أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْحُجَّةَ .

وعليه . فإنَّ الحديث ليس دليلاً على الاحتجاج بالقدر على المعصية، وأنَّ الجواب الصَّحيح الذي يدلُّ على الحديث هو أنَّ " أَنَّ آدَمَ لَمْ يَحْتَجْ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ عَلَى الذَّنْبِ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ بِرَبِّهِ وَذَنْبِهِ، بَلْ أَحَادُ بَنِيهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَحْتَجُّ بِالْقَدَرِ، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ. وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَعْلَمَ بِأَيِّهِ وَبِذَنْبِهِ مِنْ أَنَّ يَلُومَ آدَمَ عَلَى ذَنْبٍ قَدْ تَابَ مِنْهُ وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ، وَإِنَّا وَقَعَ اللَّوْمُ عَلَى الْمُصِيبَةِ الَّتِي أَخْرَجَتْ أَوْلَادَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَاحْتَجَّ آدَمُ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمُصِيبَةِ، لَا عَلَى الْخَطِيئَةِ، فَإِنَّ الْقَدَرَ يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ الْمُصَاصِبِ، لَا عِنْدَ الْمُعَاصِبِ. وَهَذَا الْمَعْنَى أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ. فَمَا قُدِّرَ مِنَ الْمُصَاصِبِ يَحِبُّ الْإِسْتِسْلَامَ لَهُ، فَإِنَّهُ مِنْ تَمَامِ الرِّضَى بِاللَّهِ رَبًّا، وَأَمَّا الذُّنُوبُ فَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يُذْنِبَ، وَإِذَا أَذْنَبَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ وَيَتُوبَ. فَيَتُوبُ مِنَ الْمُعَاصِبِ، وَيَصْبِرُ عَلَى الْمُصَاصِبِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [المؤمن: ٥٥] . انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص ١٠٥) .

فاللوم واقع على المعصية، والنَّاس مأمورون بالصَّبر والتَّسليم عند حلول المعصية، وقد أشار الامام ابن القيم في " شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتَّعليل " (ص ١٨) إلى جواب آخر فقال: " وقد يتوجَّه جواب آخر، وهو أنَّ الاحتجاج بالقدر على الذَّنْب ينفع في موضع ويضرُّ في موضع ، ويضرُّ في موضع ، فينفع إذا احتجَّ به بعد وقوعه والتَّوبة منه وترك معاودته كما فعل آدم ، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التَّوحيد ومعرفة أسماء الرَّب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذَّاكر والسَّامع ، لأنَّه لا يدفع بالقدر أمراً ولا نهياً ولا يبطل به شريعة ، بل يخبر بالحقِّ المحض على وجه التَّوحيد والبراءة من الحول والقوَّة.

يوضَّحه أنَّ آدم قال لموسى : أتلومني على أن عملت عملاً كان مكتوباً عليَّ قبل أن أُخلق ، فإذا أذنب الرَّجل ذنباً ثمَّ تاب منه توبة وزال أمره حتى كأن لم يكن فأنَّبه مؤنَّب عليه ولا مه حسن منه أن يحتجَّ بالقدر بعد ذلك ، ويقول : هذا أمر كان قد قُدِّر عليَّ قبل أن أُخلق ، فإنَّه لم يدفع بالقدر حقاً ، ولا ذكره حجة له على باطل ، ولا محذور في الاحتجاج به ، وأمَّا الموضع الذي يضرُّ الاحتجاج به ففي الحال والمستقبل بأن يرتكب فعلاً محرَّماً أو يترك واجباً فيلومه عليه لائم فيحتجُّ بالقدر على إقامته عليه وإصراره ، فيبطل بالاحتجاج به حقاً ، ويرتكب باطلاً ، كما احتجَّ به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله ، فقالوا : لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ، ولو شاء الرَّحمن ما عبدناهم ، فاحتجُّوا به مصوبين لما هم عليه ، وأنَّهم لم يندموا على فعله ، ولم يعزموا على تركه ، ولم يقرُّوا بفساده

، فهذا ضدّ احتجاج من تبين له خطأ نفسه ، وندم وعزم كلّ العزم على أن لا يعود ، فإذا لامه لائم بعد ذلك قال : كان ما كان بقدر الله .

ونكتة المسألة : أن اللوم إذا ارتفع صحّ الاحتجاج بالقدر ، وإذا كان اللوم واقعاً فلاحتجاج بالقدر باطل" .

وهذا جواب جيد لمن يحتجّ بالقدر على المعصية بعد وقوعها والتّوبة منها، أمّا ما يتعلّق بمحاجة آدم وموسى، فالأرجح من الأقوال - والله أعلم - أن آدم عليه السّلام احتجّ بالقدر على المصيبة لا على المعصية، والاحتجاج بالقدر على المصائب حسن، كما قال صلّى الله عليه وسلّم: "وإنّ أصابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ" . أخرجه مسلم (٢٠٥٢/٤) برقم (٢٦٦٤) .

الفصل الخامس

الأحكام المتعلّقة بأفعال الله تعالى

مما لا شكّ فيه أن الله تعالى هو الخالق لكلّ شيء ، وحاصل ما يتعلّق بأفعال الله والمسائل المتعلّقة بها نذكره في جواب الأسئلة التّالية :

«سؤال» : تكلم لنا عن عقيدة المسلمين بتنزیه الله عن الظلم ؟

الجواب : قال الإمام ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" (٤٦٨/٣) : " الظَّاءُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ ... وَالْآخِرُ وَضْعُ الشَّيْءِ غَيْرَ مَوْضِعِهِ تَعْدِيًّا ... وَالْأَوَّلُ الْآخِرُ : ظَلَمَهُ يَظْلِمُهُ ظُلْمًا . وَالْأَوَّلُ : وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ؛ أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : " مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ " ، أَيْ مَا وَضَعَ الشَّيْءَ غَيْرَ مَوْضِعِهِ . قَالَ كَعْبٌ :

أَنَا ابْنُ الَّذِي مُنْجَزِي فِي حَيَاتِهِ قَدِيمًا وَمَنْ يُشَبِّهُ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ

وقد تمدَّح الله تعالى بتنزيه نفسه عن الظُّلم ، ونفيه لكمال قسطه وعدله وحكمته ، وقد جاءت آيات القرآن العظيم وأحاديث الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّحِيحة تترى توضُّح تنزيه الله تعالى نفسه عن الظُّلم ... فمن تلك الآيات :

قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] .

وقوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٢٥] .

وقوله تعالى : ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨] . قال الإمام ابن كثير في "التفسير" (٩٢/٢-٩٣) : " أَيْ : لَيْسَ بِظَالِمٍ هُمْ بَلْ هُوَ الْحَكَمُ الْعَدْلُ الَّذِي لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، الْعَالِمُ بِكُلِّ شَيْءٍ ، فَلَا يَحْتَاجُ مَعَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَظْلِمَ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ " .

وقوله تعالى : ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧] .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٦١] .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] . قال الإمام الرَّاظي في "التفسير" (٨٠-٨١/١٠) : " أَعْلَمُ أَنَّ تَعَلُّقَ هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ بِقَوْلِهِ

تَعَالَى : ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٩] ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ، فَرَغِبَ بِذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْوَعْدِ بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ : الْأَوَّلُ : قَوْلُهُ تَعَالَى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَفِيهِ مَسَائِلُ :

المسألة الأولى: الذرة النملة الحمراء الصغيرة في قول أهل اللغة. ورؤي عن ابن عباس أنه أدخل يده في التراب ثم رفعها ثم نفخ فيها، ثم قال: كل واحد من هذه الأشياء ذرة ومثقال مفعال من الثقل يقال: هذا على مثقال هذا، أي وزن هذا، ومعنى مثقال ذرة أي ما يكون وزنه وزن الذرة.

واعلم أن المراد من الآية أنه تعالى لا يظلم قليلاً ولا كثيراً، ولكن الكلام خرج على أصغر ما يتعارفه الناس يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾ [يونس: ٤٤].

المسألة الثانية: قالت المعتزلة: دلت هذه الآية على أنه تعالى ليس خالقاً لأعمال العباد، لأن من جملة تلك الأعمال ظلم بعضهم بعضاً، فلو كان موجد ذلك الظلم هو الله تعالى لكان الظالم هو الله، وأيضا لو خلق الظلم في الظالم، ولا قدرة لذلك الظالم على تحصيل ذلك الظلم عند عدمه، ولا على دفعه بعد وجوده، ثم إنه تعالى يقول لمن هذا شأنه وصفته: لم ظلمت ثم يعاقبه عليه، كان هذا محض الظلم، والآية دالة على كونه تعالى منزها عن الظلم.

والجواب: المعارضة بالعلم والداعي على ما سبق مراراً لا حد لها، وقد ذكرنا أن استدلالاً هؤلاء المعتزلة وإن كثرت وعظمت، إلا أنها ترجع إلى حرف واحد، وهو التمسك بالمدح والذم والثواب والعقاب، والسؤال على هذا الحرف معين، وهو المعارضة بالعلم والداعي، فكلما أعادوا ذلك الاستدلال أعدنا عليهم هذا السؤال.

المسألة الثالثة: قالت المعتزلة: الآية تدل على أنه قادر على الظلم لأنه تمدح بتركه، ومن تمدح بترك فعل قبيح لم يصح منه ذلك التمدح، إلا إذا كان هو قادراً عليه، ألا ترى أن الزمن لا يصح منه أن يتمدح بأنه لا يذهب في الليالي إلى السرقة.

والجواب: أنه تعالى تمدح بأنه (لا تأخذه سنة ولا نوم)، ولم يلزم أن يصح ذلك عليه، وتمدح بأنه لا تدركه الأبصار، ولم يدل ذلك عند المعتزلة على أنه يصح أن تدركه الأبصار.

المسألة الرابعة: قالت المعتزلة: الآية دالة على أن العبد يستحق الثواب على طاعته وأنه تعالى لو لم يثبه لكان ظالماً، لأنه تعالى بين في هذه الآية أنه لو لم يثبهم على أعمالهم لكان قد ظلمهم، وهذا لا يصح إلا إذا كانوا مستحقين للثواب على أعمالهم.

والجواب: أنه تعالى وعدهم بالثواب على تلك الأفعال، فلو لم يثبهم عليها لكان ذلك في صورة ظلم، فلهذا أطلق عليه اسم الظلم، والذي يدل على أن الظلم محال من الله، أن الظلم مستلزم للجهل والحاجة عندكم، وهما محالان على الله، ومستلزم المحال محال، والمحال غير مقدور. وأيضا

الظُّلْمُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ، وَالْحَقُّ سُبْحَانَهُ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا فِي مِلْكِ نَفْسِهِ، فَيَمْتَنِعُ كَوْنُهُ ظَالِمًا. وَأيضًا: الظَّالِمُ لَا يَكُونُ إِلَّا وَالشَّيْءُ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لَوَازِمُهُ صَحِيحَةً، فَلَوْ صَحَّ مِنْهُ الظُّلْمُ لَكَانَ زَوَالُ إِهْيَئِهِ صَحِيحًا، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَتْ إِهْيَئَةُ جَائِزَةِ الزَّوَالِ، وَحِينَئِذٍ يَحْتَاجُ فِي حُصُولِ صِفَةِ الْإِهْيَئَةِ لَهُ إِلَى مُخَصَّصٍ وَفَاعِلٍ، وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ.

المُسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: قَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ: إِنَّ عِقَابَ فِطْرَةٍ مِنَ الْخَمْرِ يُزِيلُ ثَوَابَ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ مِائَةَ سَنَةٍ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: هَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ ثَوَابَ كُلِّ تِلْكَ الطَّاعَاتِ الْعَظِيمَةِ تِلْكَ السَّنَنِ الْمَتَوَالَةِ، أَزِيدُ مِنْ عِقَابِ شُرْبِ هَذِهِ الْفِطْرَةِ، فَاسْقَاطُ ذَلِكَ الثَّوَابِ الْعَظِيمِ بِعِقَابِ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ ظُلْمٌ، وَإِنَّهُ مَنَفِيُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ.

المُسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: قَالَ الْجُبَّائِيُّ: إِنَّ عِقَابَ الْكَبِيرَةِ يُحِبِّطُ ثَوَابَ جُمْلَةِ الطَّاعَاتِ، وَلَا يَنْحِبِطُ مِنْ ذَلِكَ الْعِقَابِ شَيْءٌ. وَقَالَ ابْنُهُ أَبُو هَاشِمٍ: بَلْ يَنْحِبِطُ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْمَشْرُوعَ صَارَ حُجَّةً قَوِيَّةً لِأَصْحَابِنَا فِي بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِالْإِحْبَاطِ فَإِنَّا نَقُولُ: لَوْ أَنْحَبِطَ ذَلِكَ الثَّوَابُ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَحِبِطَ مِثْلُهُ مِنَ الْعِقَابِ أَوْ لَا يُحِبِطُ، وَالْقِسْمَانِ بَاطِلَانِ. فَالْقَوْلُ بِالْإِحْبَاطِ بَاطِلٌ. إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْحِبَاطُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ سَبَبٌ عَدَمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَجُودَ الْآخَرِ، فَلَوْ حَصَلَ الْعَدَمَانِ مَعَ الْحَصَلِ الْوُجُودَانِ مَعًا، ضَرُورَةٌ أَنَّ الْعِلَّةَ لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ حَاصِلَةً مَعَ الْمَعْلُولِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْحِبَاطُ الطَّاعَةِ بِالْمَعْصِيَةِ مَعَ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَنْحِبِطُ بِالطَّاعَةِ، لِأَنَّ تِلْكَ الطَّاعَاتِ لَمْ تَنْتَفِعِ الْعَبْدُ بِهَا الْبَتَّةَ، لَا فِي جَلْبِ ثَوَابٍ، وَلَا فِي دَفْعِ عِقَابٍ وَذَلِكَ ظُلْمٌ، وَهُوَ يُنَافِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾، وَلَمَّا بَطَلَ الْقِسْمَانِ ثَبَتَ الْقَوْلُ بِفَسَادِ الْإِحْبَاطِ عَلَى مَا تَقَوْلُهُ الْمُعْتَرِلَةُ.

المُسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: احْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ إِلَى الْجَنَّةِ، فَقَالُوا: لَا شَكَّ أَنَّ ثَوَابَ الْإِيمَانِ، وَالْمَدَافِعَ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَالْإِقْرَارِ بِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْصُولُ بِصِفَاتِ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَالْمَوَاطَبَةِ عَلَى وَضْعِ الْجَبِينِ عَلَى ثَرَابِ الْعُبُودِيَّةِ مِائَةَ سَنَةٍ: أَعْظَمُ ثَوَابًا مِنْ عِقَابِ شُرْبِ الْجُرْعَةِ مِنَ الْخَمْرِ، فَإِذَا حَصَرَ هَذَا الشَّارِبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأُسْقِطَ عَنْهُ قَدْرُ عِقَابِ هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ مِنْ ذَلِكَ الثَّوَابِ الْعَظِيمِ فَضَلَ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ قَدْرٌ عَظِيمٌ، فَإِذَا أُدْخِلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الْعِقَابِ، فَلَوْ بَقِيَ هُنَاكَ لَكَانَ ذَلِكَ ظُلْمًا وَهُوَ بَاطِلٌ، فَوَجَبَ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ يُخْرِجُ إِلَى الْجَنَّةِ".

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤].

وقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [التوبة: ٧٠].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَفُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥٤].

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ٣٣].

وقوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْبًا﴾ [طه: ١١٢].

وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [الحج: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

وقوله تعالى : **«الْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ»** [يس: ٥٤] . قال الإمام الطاهر بن عاشور في " التحرير والتنوير " (٤٠/٢٣) : " إِنْ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى : **«هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ»** [يس: ٥٢] حِكَايَةً لِكَلَامِ الْكُفَّارِ يَوْمَ الْبَعْثِ كَانَ هَذَا كَلَامًا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى بِوَاسِطَةِ الْمَلَائِكَةِ وَكَانَتْ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ : **«الْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا فَاءٌ فَصِيحَةٌ وَهِيَ الَّتِي تَفْصَحُ وَتَنْبِئُ عَنْ كَلَامٍ مُقَدَّرٍ نَشَأَ عَنْ قَوْلِهِ : «فَإِذَا هُمْ بِجَمِيعٍ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ»** [يس: ٥٣] ، فَهُوَ خِطَابٌ لِلَّذِينَ قَالُوا : **«مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا»** [يس: ٥٢] . وَالْمَعْنَى : فَقَدْ أَقْبَلْتُمْ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ الرُّسُلَ صَدَقُوا فَالْيَوْمَ يَوْمَ الْجَزَاءِ كَمَا كَانَ الرُّسُلُ يَنْذِرُونَكُمْ .

وإِنْ كَانَ قَوْلُهُ : **«هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ»** [يس: ٥٢] مِنْ كَلَامِ الْمَلَائِكَةِ كَانَتْ الْفَاءُ تَفْرِيعًا عَلَيْهِ وَكَانَتْ جُمْلَةً **«إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةٌ وَاحِدَةٌ»** [يس: ٥٣] إِنْخُ مَعْتَرِضَةً بَيْنَ الْمَفْرَعِ وَالْمَفْرَعِ عَلَيْهِ . وَ «الْيَوْمَ» ظَرْفٌ وَتَعْرِيفُهُ لِلْعَهْدِ ، وَهُوَ عَهْدُ حُضُورٍ يَعْنِي يَوْمَ الْجَزَاءِ . وَفَائِدَةُ ذِكْرِ التَّنْوِيهِ بِذَلِكَ الْيَوْمِ بَأَنَّهُ يَوْمُ الْعَدْلِ .

وَأَشْعَرُ قَوْلُهُ : **«لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا»** بِالتَّعْرِيزِ بِأَنَّهُمْ سَيَلْقَوْنَ جَزَاءً قَاسِيًا لِكِنَّةِ عَادِلٍ لَا ظُلْمَ فِيهِ لِأَنَّ نَفْيَ الظُّلْمِ يُشْعِرُ بَأَنَّ الْجَزَاءَ بِمَا يُحَالُ أَنَّهُ مُتَجَاوِزٌ مُعَادِلَةٌ الْجَرِيمَةِ ، وَهُوَ مَعْنَى وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ أَيَّ إِلَّا عَلَى وَفَاقٍ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ وَعَلَى مِقْدَارِهِ . وَانْتَصَبَ **«شَيْئًا»** عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوعِ ، أَيَّ شَيْئًا مِنَ الظُّلْمِ .

وَوُقُوعُ نَفْسٍ وَشَيْئًا وَهُمَا نَكِرَتَانِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ يَعُمُّ انْتِفَاءً كُلُّ ذَلِكَ عَنْ كُلِّ نَفْسٍ وَانْتِفَاءً كُلُّ شَيْءٍ مِنْ حَقِيقَةِ الظُّلْمِ وَذَلِكَ يَعُمُّ جَمِيعَ الْأَنْفُسِ .. وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ أَنْفُسَ الْمُعَاقِبِينَ ، أَيَّ أَنَّ جَزَاءَهُمْ عَلَى حَسَبِ سَيِّئَاتِهِمْ جَزَاءٌ عَادِلٌ . وَإِذْ قَدْ كَانَ تَقْدِيرُهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الْعَلِيمُ بِكُلِّ شَيْءٍ كَانَتْ حَقِيقَةُ الْعَدْلِ مُحَقَّقَةً فِي مِقْدَارِ جَزَائِهِمْ إِذْ كُلُّ عَدْلٍ غَيْرُ عَدْلِ اللَّهِ مُعَرَّضٌ لِلزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَكِنَّهُ يَجْرِي عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِ الْحَاكِمِينَ " .

وقوله تعالى : **«الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ»** [غافر: ١٧] .

وقوله تعالى : **«مَنْ عَمَلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ»** [فصلت: ٤٦] .

قال الإمام الشنقيطي في " أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن " (٣٣-٣١/٧) : " قَوْلُهُ تَعَالَى : **«وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ»** .

مَا ذَكَرَهُ جَلَّ وَعَلَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مِنْ كَوْنِهِ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ ذَكَرَهُ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ «آلِ عِمْرَانَ»: «ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ * الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدُ إِلَيْنَا» [آل عمران: ١٨٢-١٨٣] ، وَقَوْلِهِ فِي «الْأَنْفَالِ» «ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ * كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ» [الأنفال: ٥١-٥٢] . وَقَوْلِهِ فِي «الْحَجِّ»: «ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ * وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ» [الحج: ١٠-١١] . وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ «ق»: «مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ» [ق: ٢٩] .

وَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ سُؤَالٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ أَنَّ لَفْظَةَ (ظَلَامٍ) فِيهَا صِيغَةُ مُبَالِغَةٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَفْيَ الْمُبَالِغَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْفِعْلِ مِنْ أَصْلِهِ.

فَقَوْلُكَ مَثَلًا: زَيْدٌ لَيْسَ بِقَتَّالٍ لِلرِّجَالِ - لَا يَنْفِي إِلَّا مُبَالِغَتَهُ فِي قَتْلِهِمْ، فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ رُبَّمَا قَتَلَ بَعْضَ الرِّجَالِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِنَفْيِ الْمُبَالِغَةِ فِي الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ - هُوَ نَفْيُ الظُّلْمِ مِنْ أَصْلِهِ. وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ نَفْيَ صِيغَةِ الْمُبَالِغَةِ فِي الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ قَدْ بَيَّنَّتْ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ نَفْيُ الظُّلْمِ مِنْ أَصْلِهِ.

وَنَفْيُ صِيغَةِ الْمُبَالِغَةِ إِذَا دَلَّتْ أدْلَةً مُنْفَصِلَةً عَلَى أَنَّ يُرَادُ بِهِ نَفْيُ أَصْلِ الْفِعْلِ، فَلَا إِشْكَالَ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى الْمُرَادِ.

وَالْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ مَعْرُوفَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا» [النساء: ٤٠] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ» [يونس: ٤٤] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا» [الكهف: ٤٩] ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا» [الأنبياء: ٤٧] . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، كَمَا قَدَّمْنَا إِيضَاحَهُ فِي سُورَةِ «الْكَهْفِ» وَ «الْأَنْبِيَاءِ» .

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ - جَلَّ وَعَلَا - نَفَى ظُلْمَهُ لِلْعَبِيدِ، وَالْعَبِيدُ فِي غَايَةِ الْكَثَرَةِ، وَالظُّلْمُ الْمُنْفِيُّ عَنْهُمْ تَسْتَلْزِمُ كَثَرَتَهُمْ كَثَرَتُهُ، فَنَاسَبَ ذَلِكَ الْإِتْيَانُ بِصِيغَةِ الْمُبَالِغَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَثَرَةِ الْمُنْفِيِّ التَّابِعَةِ لِكَثَرَةِ الْعَبِيدِ الْمُنْفِيِّ عَنْهُمْ الظُّلْمَ، إِذْ لَوْ وَقَعَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ ظُلْمٌ، وَلَوْ قَلِيلًا، كَانَ مَجْمُوعُ ذَلِكَ الظُّلْمِ فِي غَايَةِ الْكَثَرَةِ، كَمَا تَرَى.

وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ اتِّجَاهَ التَّعْبِيرِ بِصِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ نَفْيُ أَصْلِ الظُّلْمِ عَنْ كُلِّ عَبْدٍ مِنْ أَوْلِيكَ الْعَبِيدِ، الَّذِينَ هُمْ فِي غَايَةِ الْكَثَرَةِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَظْلَمَ أَحَدًا شَيْئًا، كَمَا بَيَّنَّتْهُ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي» الْحَدِيثُ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الْمُسَوِّغَ لِصِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ أَنَّ عَذَابَهُ تَعَالَى بِأَلْفٍ مِنَ الْعَظَمِ وَالشَّدَّةِ أَنَّهُ لَوْ لَا اسْتِحْقَاقُ الْمُعَذِّبِينَ لِذَلِكَ الْعَذَابِ بِكُفْرِهِمْ وَمَعَاصِيهِمْ - لَكَانَ مُعَذِّبُهُمْ بِهِ ظَلَامًا بَلِيعًا ، وَهَذَا الْوَجْهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ أَشَارَ لَهُمَا الرَّحْمَشَرِيُّ فِي سُورَةِ «الْأَنْفَالِ» .

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ وَبَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْيِ فِي قَوْلِهِ: وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ نَفْيُ نِسْبَةِ الظُّلْمِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ فَعَالٍ تُسْتَعْمَلُ مُرَادًا بِهَا النِّسْبَةُ، فَتُغْنِي عَنْ يَاءِ النَّسَبِ ... " .

وقال الإمام الطَّاهِر بن عاشور في " التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ " (٣١٩/٢٤) : " وَالْمُرَادُ بِنَفْيِ الظُّلْمِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى لِعَبِيدِهِ: أَنَّهُ لَا يُعَاقِبُ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ بِمُجْرِمٍ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا وَضَعَ لِلنَّاسِ شَرَائِعَ وَبَيَّنَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، وَوَعَدَ وَأَوْعَدَ فَقَدْ جَعَلَ ذَلِكَ قَانُونًا، فَصَارَ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى عِقَابٍ مَنْ لَيْسَ بِمُجْرِمٍ ظَلَمًا إِذِ الظُّلْمُ هُوَ الْإِعْتِدَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ فِي الْقَوَانِينِ الْمُتَلَقَّاةِ مِنَ الشَّرَائِعِ الْإِلَهِيَّةِ أَوْ الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنَ الْعُقُولِ الْحَكِيمَةِ .

وَأَمَّا صِيغَةُ (ظَلَامٍ) الْمُفْتَضِيَّةُ الْمُبَالَغَةُ فِي الظُّلْمِ فَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ قَبْلَ دُخُولِ النَّفْيِ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي وَقَعَتْ هِيَ فِيهَا كَأَنَّهُ قِيلَ: لِيُعَذَّبَ اللَّهُ الْمُسِيءَ لَكَانَ ظَلَامًا لَهُ وَمَا هُوَ بِظَلَامٍ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ عُلَمَاءِ الْمُعَانِي: إِنَّ النَّفْيَ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى كَلَامٍ مُقَيَّدٍ قَدْ يَكُونُ النَّفْيُ نَفْيًا لِلْقَيْدِ وَقَدْ يَكُونُ الْقَيْدُ قَيْدًا فِي النَّفْيِ وَمَثَلُوهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ. وَهَذَا اسْتِعْمَالُ دَقِيقٍ فِي الْكَلَامِ الْبَلِيعِ فِي نَفْيِ الْوَصْفِ الْمُسَوِّغِ بِصِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ مِنْ تَمَامِ عَدَلِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ جَعَلَ كُلَّ دَرَجَاتِ الظُّلْمِ فِي رُتْبَةِ الظُّلْمِ الشَّدِيدِ " .

فَالْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ السَّابِقَةُ وَغَيْرُهَا الْكَثِيرُ تَقْتَضِي وَجُوبَ تَنْزِيهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنِ الشَّرِّ وَالظُّلْمِ ... فَلَا يُضَافُ الشَّرُّ وَالظُّلْمُ إِلَيْهِ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ وَصُنْعِهِ ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْأَدَبِ وَالتَّأْدُّبِ مَعَهُ سُبْحَانَهُ ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الشَّرَّ لِحُكْمِ عَظِيمَةٍ ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي " مَنَهِاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي نَقْضِ كَلَامِ الشَّيْخَةِ الْقَدَرِيَّةِ " (١٤٢/٣-١٤٤) : " وَاللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ خَالِقًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَإِنَّهُ خَلَقَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ لِمَا لَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحِكْمَةِ الَّتِي بِاعْتِبَارِهَا كَانَ فِعْلُهُ حَسَنًا مُتَقَنًّا، كَمَا قَالَ: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ [سُورَةُ السَّجْدَةِ: ٧] ، وَقَالَ: ﴿صُنْعُ

الله الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ» [سُورَةُ النَّملِ: ٨٨] ، فَلِهَذَا لَا يُضَافُ إِلَيْهِ الشَّرُّ مُفْرَدًا، بَلْ إِمَّا أَنْ يَدْخُلَ فِي الْعُمُومِ، وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى السَّبَبِ، وَإِمَّا أَنْ يُحْذَفَ فَاعِلُهُ.

فَالْأَوَّلُ: كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» [سُورَةُ الزُّمَرِ: ٦٢] .

وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» [سُورَةُ الْفَلَقِ: ١-٢] .

وَالثَّالِثُ: كَقَوْلِهِ فِيمَا حَكَاهُ عَنِ الْجِنِّ: «وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدُ يَمْنُ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا» [سُورَةُ الْجِنِّ: ١٠] ، وَقَدْ قَالَ فِي أُمِّ الْقُرْآنِ: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [سُورَةُ الْفَاتِحَةِ: ٦-٧] ، فَذَكَرَ أَنَّهُ فَاعِلُ النِّعْمَةِ، وَحَذَفَ فَاعِلَ الْغَضَبِ، وَأَضَافَ الضَّلَالَ إِلَيْهِمْ. وَقَالَ الْحَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ» [سُورَةُ الشُّعَرَاءِ: ٨٠] ، وَلِهَذَا كَانَ لِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، فَسَمَّى نَفْسَهُ بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى الْمُقْتَضِيَةِ لِلْخَيْرِ.

وَأِنَّمَا يُذَكِّرُ الشَّرَّ فِي الْمَفْعُولَاتِ، كَقَوْلِهِ: «اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» [سُورَةُ الْمَائِدَةِ: ٩٨] ، وَقَوْلِهِ فِي آخِرِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ: «إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ» [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ١٦٥] ، وَقَوْلِهِ فِي الْأَعْرَافِ: «إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ» [سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ١٦٧] ، وَقَوْلِهِ: «نَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ» [سُورَةُ الْحَجَرِ: ٤٩-٥٠] ، وَقَوْلِهِ: «حَم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» [سُورَةُ غَافِرٍ: ١-٣] .

وَهَذَا لِأَنَّ مَا يَخْلُقُهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي فِيهَا شَرٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ فَلَهُ فِيهَا حِكْمَةٌ، هُوَ بِخَلْقِهِ لَهَا حَمِيدٌ مَجِيدٌ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، فَلَيْسَتْ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ شَرًّا وَلَا مَذْمُومَةً، فَلَا يُضَافُ إِلَيْهِ مَا يُشْعِرُ بِنَقِيضِ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ خَالِقُ الْأَمْرَاضِ وَالْأَوْجَاعِ وَالرَّوَاثِحِ الْكَرِيمَةِ وَالصُّورِ الْمُسْتَقْبَحَةِ وَالْأَجْسَامِ الْحَبِيثَةِ كَالْحَيَّاتِ وَالْعَذَرَاتِ لِمَا لَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ.

فَالظُّلْمَ وَالشَّرَّ وَنظَائِرَهُمَا فِي الْقُرْآنِ لَا تُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِحَالٍ ، وَلَوْ اسْتَقْرَأْنَا آيَاتِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ لَوَجَدْنَا أَنَّ أَفْعَالَ الْخَيْرِ وَالرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ تُضَافُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَيُذَكَّرُ فَاعِلُهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهِ وَلَا يَبْنِي الْفِعْلَ مَعَهَا لِلْمَفْعُولِ، فَإِذَا جِيءَ بِأَفْعَالِ الْعَدْلِ وَالْجَزَاءِ وَالْعُقُوبَةِ حَذَفَ وَبَنَى الْفِعْلَ مَعَهَا لِلْمَفْعُولِ أَدْبَابًا فِي الْخُطَابِ ، قَالَ الْإِمَامُ قِيَمُ الْجُوزِيَّةِ فِي " بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ " (٢/٢٥٦) : " ... وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ ، وَهِيَ أَنَّهُ قَالَ : «الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» [الْفَاتِحَةُ: ٧] ، وَلَمْ يَقُلْ : الْمُنْعَمُ عَلَيْهِمْ ، كَمَا قَالَ : «الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» [الْفَاتِحَةُ: ٧] ، فَجَوَابُهَا وَجَوَابُ الْمَسْأَلَةِ السَّادِسَةِ وَاحِدٌ ، وَفِيهِ فَوَائِدُ عَدِيدَةٌ :

إِحْدَاهَا : أَنَّ هَذَا جَاءَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَعْهُودَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَهِيَ أَنَّ أَفْعَالَ الْإِحْسَانِ وَالرَّحْمَةِ وَالْجُودِ تُضَافُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، فَيَذَكُرُ فَاعِلُهَا مَنْسُوبَةً إِلَيْهِ ، وَلَا يَبْنِي الْفِعْلَ مَعَهَا لِلْمَفْعُولِ ، فَإِذَا جِيءَ بِأَفْعَالِ الْعَدْلِ وَالْجَزَاءِ وَالْعُقُوبَةِ حُذِفَ وَبْنِيَ الْفِعْلُ مَعَهَا لِلْمَفْعُولِ ، أَدْبَاءً فِي الْخُطَابِ ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَشْرَفُ قِسْمِي أَفْعَالِهِ .

فَمِنْهُ هَذِهِ الْآيَةُ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ النِّعْمَةَ فَأَضَافَهَا إِلَيْهِ وَلَمْ يَحْذِفْ فَاعِلُهَا ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْغَضَبَ حُذِفَ الْفَاعِلُ وَبْنِيَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ ، فَقَالَ : **﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾** [الفاتحة: ٧] ، وَقَالَ فِي الْإِحْسَانِ : **﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾** [الفاتحة: ٧] .

وَنَظِيرُهُ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ : **﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾** [الشعراء: ٧٨-٨٠] ، فَنَسَبَ الْخَلْقَ وَالْهَدَايَةَ وَالْإِحْسَانَ بِالطَّعَامِ وَالسَّقْيِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَمَّا جَاءَ إِلَى ذِكْرِ الْمَرَضِ ، قَالَ : **﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾** ، وَلَمْ يَقُلْ : أَمْرَضَنِي ، وَقَالَ : **﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾** .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُؤْمِنِي الْجَنِّ : **﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾** [الجن: ١٠] ، فَنَسَبُوا إِرَادَةَ الرُّشْدِ إِلَى الرَّبِّ وَحَذَفُوا فَاعِلَ إِرَادَةِ الشَّرِّ وَبَنُوا الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ . وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَضِرِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي السَّفِينَةِ : **﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾** [الكهف: ٧٩] ، فَأَضَافَ الْعِيبَ إِلَى نَفْسِهِ ، وَقَالَ فِي الْغُلَامِينَ : **﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾** [الكهف: ٨٢] . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾** [البقرة: ١٨٧] ، فَحَذَفَ الْفَاعِلَ وَبَنَاهُ لِلْمَفْعُولِ ، وَقَالَ : **﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾** [البقرة: ٢٧٥] ، لِأَنَّ فِي ذِكْرِ الرَّفَثِ مَا يَحْسُنُ مِنْهُ أَنْ لَا يَقْتَرَنَ بِالتَّصْرِيحِ بِالْفَاعِلِ " .

وَمِنْ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي نَزَّهَتْ وَنَفَتْ الظُّلْمَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى : رَوَى مُسْلِمٌ (١٩٩٤/٤ برقم ٢٥٧٧) بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِيمَا رَوَى عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ : **﴿يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا ، فَلَا تَظَلَمُوا ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ ، إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ ، فَاسْتَطْعَمُونِي أَطْعَمَكُمْ ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ ، إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ ، فَاسْتَكَسُونِي أَكْسَكُمْ ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا صَرِيَّ فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي ، فَتَنْفَعُونِي ، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ**

كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمُ وَإِنْ سَكُمُ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمُ وَإِنْ سَكُمُ وَجَنَّتُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ بِمَا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْخَيْطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرُ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ بِهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمِدِ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» قَالَ سَعِيدٌ: كَانَ أَبُو إِدْرِيسَ الْحَوْلَانِيُّ، إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، جَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ .

قال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (١٥٧ / ١٨) : " هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ تَضَمَّنَ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ الْعَظِيمَةِ فِي الْعُلُومِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ فَإِنَّ تِلْكَ الْجُمْلَةَ الْأُولَى وَهِيَ قَوْلُهُ: " حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي " يَتَضَمَّنُ جُلَّ مَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ إِذَا أُعْطِيَتْ حَقُّهَا مِنَ التَّفْسِيرِ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا فِيهَا مَا لَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ مِنْ أَوَائِلِ النُّكْتِ الْجَامِعَةِ. وَأَمَّا هَذِهِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ قَوْلُهُ: " وَجَعَلْتَهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالُمُوا " فَإِنَّهَا تَجْمَعُ الدِّينَ كُلَّهُ؛ فَإِنَّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ رَاجِعٌ إِلَى الظُّلْمِ وَكُلُّ مَا أَمَرَ بِهِ رَاجِعٌ إِلَى الْعَدْلِ .

﴿سؤال﴾ : هَلْ يَسْتَطِيعُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَظْلِمَ خَلْقَهُ ؟

الجواب : نعم يستطيع ذلك ، لكنَّه مستحيل بحقه كونه العَدْلُ الذي لا يظلمُ مثقالَ ذرَّةٍ في الأرض ولا في السماء ، فحكمه عدلٌ كما قال سبحانه : ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٢٠] ، ومن أسماؤه تعالى : العَدْلُ ، قال الإمام الغزالي في " المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى " (ص ٧١-٧٢) : " مَعْنَاهُ : الْعَادِلُ ، وَهُوَ الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ فِعْلُ الْعَدْلِ الْمُضَادِّ لِلْجورِ وَالظُّلْمِ ، وَلَنْ يَعْرِفَ الْعَادِلُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ عَدْلَهُ ، وَلَا يَعْرِفَ عَدْلَهُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ فِعْلَهُ ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْهَمَ هَذَا الْوَصْفَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُحِيطَ عِلْمًا بِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ إِلَى مُتَنَهَى الثَّرَى ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَرِ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ، ثُمَّ رَجَعَ الْبَصَرُ فَمَا رَأَى مِنْ فَطُورٍ ، ثُمَّ رَجَعَ مَرَّةً أُخْرَى فَانْقَلَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ، وَقَدْ بَهَرَ جَمَالَ الْحُضْرَةِ الرُّبُوبِيَّةِ ، وَحِيرَهُ اعْتِدَالُهَا وَانْتِظَامُهَا ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَعْبَقُ بِفَهْمِهِ شَيْءٌ مِنْ مَعَانِي عَدْلِهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ .

والظُّلْمُ فِي حَقِّهِ مُسْتَحِيلٌ وَمَنْفِيٌّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ ... وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ * ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨١-١٨٢] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا

عَذَابِ الْحَرِيقِ * ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ * كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ [الأنفال: ٥٠-٥٢] ، وقوله تعالى : «وَنَذِقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ * ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ» [الحج: ٩-١٠] ، وقوله تعالى : «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ» [فصلت: ٤٦] .

فإن الله تعالى لا يظلم أحداً ، حتَّى لو عَذَّبَ أهل الأرض والسَّمَوَاتِ لعَذْبِهِمْ وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً لهم من أعمالهم ، روى أحمد في " المسند " (٣٥/٤٦٥ برقم ٢١٥٨٩) بسنده عن ابن الدَّيْلَمِيِّ ، قَالَ : لَقِيتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا الْمُنْذِرِ ، إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ ، فَحَدَّثَنِي بِشَيْءٍ ، لَعَلَّهُ يَذْهَبُ مِنْ قَلْبِي . قَالَ : "لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَواتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ لَهُمْ خَيْرًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ جَبَلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مَا قِيلَ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ ، وَلَوْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، لَدَخَلْتَ النَّارَ " قَالَ : فَاتَيْتُ حُذَيْفَةَ ، فَقَالَ لِي مِثْلَ ذَلِكَ ، وَاتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ لِي مِثْلَ ذَلِكَ ، وَاتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ، فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ . قال الأرنؤوط : " إسناده قوي ، سعيد بن سنان صدوق لا بأس به . وباقي رجاله ثقات . وهو موقوف من حديث أبي بن كعب وابن مسعود وحذيفة بن اليمان ، ومرفوع من حديث زيد بن ثابت . سفيان : هو الثوري ، وابن الديلمي : هو عبد الله بن فيروز . وهو عند عبد الله بن أحمد بن حنبل في " السنة " (٨٤٤) عن أبيه ، عن يحيى بن سعيد . بهذا الإسناد . وأخرجه عبد بن حميد (٢٤٧) عن عبد الرزاق ، وأبو داود (٤٦٩٩) ، وابن حبان (٧٢٧) من طريق محمد بن كثير ، كلاهما عن سفيان ، به . وأخرجه الطبراني في " الشاميين " (١٩٦٢) ، والآجري في " الشريعة " ص ١٨٧ و ٢٠٣ من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح ، حدثني معاوية بن صالح أن أبا الزاهرية حدير بن كريب ، حدثه عن كثير بن مرة ، عن ابن الديلي . ولم يذكر الطبراني ، والآجري في الموضع الأول في إسناده غير زيد بن ثابت ، أما الموضع الثاني فذكر فيه سعد بن أبي وقاص بدل حذيفة ، وكلاهما لم يذكرهما قوله : وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ... إلخ . عبد الله بن صالح - وهو كاتب الليث - سيع الحفظ . وأخرجه الطبراني (١٠٥٦٤) من طريق عمر بن عبد الله مولى غفرة ، عن أبي الأسود الدؤلي ، عن عمران بن حصين ، فحدثه به موقوفاً . ثم قال أبو الأسود فأتيت عبد الله بن مسعود فسألته ، فقال عبد الله لأبي بن كعب يا أبا المنذر ، حدثه ، فقال أبي : يا أبا عبد الرحمن حدثه ، فحدث ابن مسعود بمثل حديث عمران بن حصين ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وعمر بن عبد الله ضعيف كثير الإرسال . وأخرجه الطبراني أيضاً ١٨ / (٥٥٦) عن عبدان بن أحمد ، عن محمد بن مصطفی ، عن محمد بن شعيب ، عن سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رقيش الأسدي ، عن أبي الأسود الدؤلي عن عمران بن حصين وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ، مرفوعاً . وإسناده حسن . ولم يذكر في كلا الروایتين قوله : وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ... إلخ . وسياقي الحديث برقم (٢١٦١١) و

(٢١٦٥٣). ويشهد لقوله: "وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك" حديث ابن عباس عند الترمذي (٢١٤٤)، والطبراني (١١٢٤٣)، والحاكم ٥٤٢/٢، ورواية الطبراني والحاكم جاءت ضمن حديث طويل. وحديث عبادة بن الصامت موقوفاً سيأتي ٣١٧/٥، ورفعه الآجري في إحدى طرقه ص ١٨٦.

وفي توضيحه وتبيينه لوجه نفي الظلم عن الله تعالى، قال الإمام ابن قيم الجوزية في "مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة" (ص ٢٣١-٢٣٢): "قَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَدْلٌ لَا يَظْلِمُ أَحَدًا، حَتَّى أَعْدَاءُ الْمُشْرِكِينَ الْجَاهِلِينَ لِصِفَاتِ كَمَالِهِ، فَإِنَّهُمْ مُقَرَّنُونَ لَهُ بِالْعَدْلِ وَمُنَزَّهُونَ لَهُ عَنِ الظُّلْمِ، حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَدْخُلُونَ النَّارَ وَهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِعَدْلِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ﴾ [الملك: ١١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّبْنَاهُمْ حَيَاةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، فَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَهْلِكُ الْقَرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ، فَلَا يَصِحُّ إِيرَادُ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِعَدْلِهِ، يَوْضُحُهُ: الْوَجْهُ السَّابِعُ: أَنَّ طُرُقَ النَّاسِ اخْتَلَفَتْ فِي حَقِيقَةِ الظُّلْمِ الَّذِي يُنْزَعُ عَنْهُ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَقَالَتِ الْجَبَرِيَّةُ: هُوَ الْمُحَالُ الْمُتَمَتِّعُ لِذَاتِهِ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا، قَالُوا: لِأَنَّ الظُّلْمَ إِمَّا التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَإِمَّا مُخَالَفَةُ الْأَمْرِ، وَكِلَاهُمَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ، فَإِنَّ اللَّهَ مَالِكُ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَيْسَ فَوْقَهُ أَمْرٌ يُحِبُّ طَاعَتَهُ، قَالُوا: وَأَمَّا تَصَوُّرُ وَجُودِهِ وَقَدَرُ وَجُودِهِ فَهُوَ عَدْلٌ كَائِنًا مَا كَانَ، وَهَذَا قَوْلُ جَهْمٍ وَمَنِ اتَّبَعَهُ، وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَصْحَابِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ.

وَقَالَ الْقَدَرِيَّةُ: الظُّلْمُ إِضْرَارٌ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ، أَوْ عُقُوبَةُ الْعَبْدِ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، أَوْ عُقُوبَتُهُ عَلَى مَا هُوَ مَفْعُولٌ مِنْهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، قَالُوا: فَلَوْ كَانَ سُبْحَانَهُ خَالِقًا لِأَفْعَالِ الْعَبِيدِ مُرِيدًا لَهَا قَدْ شَاءَهَا وَقَدَّرَهَا عَلَيْهِمْ، ثُمَّ عَاقَبَهُمْ عَلَيْهَا كَانَ ظَالِمًا، وَلَا يُمْكِنُ إِبْنَاتُ كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ عَدْلًا لَا يَظْلِمُ إِلَّا بِالْقَوْلِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ وَجُودَ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ، وَلَا شَاءَهَا، بَلِ الْعِبَادُ فَعَلُوا ذَلِكَ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ، كَمَا فَعَلُوهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَمْرِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ لَا خَيْرَها وَلَا شَرَّها، بَلْ هُمْ أَحَدَثُوا أَعْمَالَهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ وَلِذَلِكَ اسْتَحَقُّوا الْعُقُوبَةَ عَلَيْهَا، فَإِذَا عَاقَبَهُمْ لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا لَهُمْ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ يَكُونُ مَا لَا يَشَاءُ وَيَشَاءُ مَا لَا يَكُونُ، فَإِنَّ الْمَشِيئَةَ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، وَهَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ مُتَقَابِلَتَانِ غَايَةُ التَّقَابُلِ، كُلُّ مِثْلِهِمَا تَذُمُّ الْأُخْرَى، وَقَدْ تَكَفَّرَهَا وَتُسَمِّيَهَا قَدَرِيَّةً.

وَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ: الظُّلْمُ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ حَكَمٌ عَدْلٌ، لَا يَضَعُ الشَّيْءَ إِلَّا فِي مَوْضِعِهِ الَّذِي يُنَاسِبُهُ وَيَقْتَضِيهِ الْعَدْلُ وَالْحِكْمَةُ وَالْمَصْلَحَةُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُتَمَثِّلَيْنِ وَلَا يُسَاوِي بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَا يُعَاقِبُ إِلَّا مَنْ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ، وَيَضَعُهَا مَوْضِعَهَا لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْحِكْمَةِ، وَلَا يُعَاقِبُ أَهْلَ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ قَاطِبَةً، وَتَفْسِيرُ الظُّلْمِ بِذَيْنِكَ التَّفْسِيرَيْنِ اصْطِلَاحٌ حَادِثٌ وَوَضَعَ جَدِيدٌ.

قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: الظُّلْمُ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، يُقَالُ: ظَلَمَ الرَّجُلُ سِقَاءَهُ إِذَا سَقَى مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ زُبْدَهُ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَصَاحِبُ صَدَقٍ لَمْ يَنْلِنِي شِكَايَةً ظَلَمْتُ وَفِي ظُلْمَتِي لَهُ عَامِدًا أَجْرُ

أَرَادَ بِالصَّاحِبِ: وَطْبُ اللَّبَنِ، وَظَلَمُهُ إِيَافُهُ أَنْ يَسْقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ زُبْدَهُ، قَالَ: وَالْعَرَبُ تَقُولُ: هُوَ أَظْلَمُ مِنْ حَيَّةٍ، لِأَنَّهَا تَأْتِي الْحُفْرَ الَّذِي لَمْ تَحْفَرْهُ فَتَسْكُنُهُ، وَيُقَالُ: قَدْ ظَلَمَ الْمَاءُ الْوَادِي إِذَا وَصَلَ مِنْهُ إِلَى مَكَانٍ لَمْ يَكُنْ يَصِلُ إِلَيْهِ فِيمَا مَضَى، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ مَسْعُودٍ وَالْفَرَاءُ: أَصْلُ الظُّلْمِ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، قَالَ: وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ، وَقَوْلُهُ: مَنْ اسْتَرَعَى الذَّنْبَ فَقَدْ ظَلَمَ، يَعْنُونَ مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا وَضَعَ لِشَيْءٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ الْمَعْرُوفُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَإِنَّمَا تَحْمَلُ الْفَاطِمَةُ عَلَى لُغَةِ الْقَوْمِ لَا عَلَى الْإِصْطِلَاحَاتِ الْحَادِثَةِ، فَإِنَّ هَذَا أَصْلُ كُلِّ فَسَادٍ وَتَحْرِيفٍ وَبِدْعَةٍ، وَهَذَا شَأْنُ أَهْلِ الْبِدْعِ دَائِمًا، يَصْطَلِحُونَ عَلَى مَعَانٍ يَضَعُونَ لَهَا أَفْظَا مِنْ أَفْظَا الْعَرَبِ ثُمَّ يَحْمِلُونَ أَفْظَا الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى تِلْكَ الْإِصْطِلَاحَاتِ الْحَادِثَةِ".

فَأَهْلُ الْعِلْمِ ذَهَبُوا إِلَى تَقْرِيرِ فَاعِلِيَّةِ اللَّهِ الْمَطْلُوقَةِ فِي الْكُونِ، وَأَنَّهُ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي يَتَصَرَّفُ فِي مَلَكِهِ كَيْفَ يَشَاءُ، لِأَنَّهُ الْخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ، الْمَالِكُ لِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ.

فَفِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي "الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ" (١/١٤٩): "وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ رَدٌّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْإِمَامِيَّةِ، لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ إِرَادَةَ الْإِنْسَانِ كَافِيَةٌ فِي صُدُورِ أَعْمَالِهِ مِنْهُ، طَاعَةً كَانَتْ أَوْ مَعْصِيَةً، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ عِنْدَهُمْ خَالِقٌ لِأَعْمَالِهِ، فَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ فِي صُدُورِهَا عَنْهُ إِلَى رَبِّهِ، وَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِذْ سَأَلُوهُ الْهُدَايَةَ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْهِمْ وَالْإِخْتِيَارُ بِيَدِهِمْ دُونَ رَبِّهِمْ لَمَا سَأَلُوهُ الْهُدَايَةَ، وَلَا كَرَّرُوا السُّؤَالَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَكَذَلِكَ تَضَرَّعُهُمْ إِلَيْهِ فِي دَفْعِ الْمَكْرُوهِ، وَهُوَ مَا يُنَاقِضُ الْهُدَايَةَ حَيْثُ قَالُوا: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: الآية]. فَكَمَا سَأَلُوهُ أَنَّ

يَهْدِيهِمْ سَأَلُوهُ أَلَا يُضِلُّهُمْ، وَكَذَلِكَ يَدْعُونَ فَيَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] الآية .

قال الإمام الطبري في " التفسير " (٢٢٨/٥ - ٢٢٩) في تفسير قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] : " وَفِي مَدْحِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْقَوْمُ بِمَا مَدَحَهُمْ بِهِ مِنْ رَغْبَتِهِمْ إِلَيْهِ فِي أَنْ لَا يُزِغَ قُلُوبَهُمْ، وَأَنْ يُعْطِيَهُمْ رَحْمَةً مِنْهُ، مَعُونَةً لَهُمْ لِلثَّبَاتِ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ حُسْنِ الْبَصِيرَةِ بِالْحَقِّ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ مُقِيمُونَ، مَا أَبَانَ عَنْ خَطَا قَوْلِ الْجَهْلَةِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ أَنْ إِزَاعَةَ اللَّهِ قَلْبَ مَنْ أَزَاعَ قَلْبُهُ مِنْ عِبَادِهِ عَنْ طَاعَتِهِ، وَإِمَالَتَهُ لَهُ عَنْهَا جَوْرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَكَانَ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] بِالذَّمِّ أَوَّلَى مِنْهُمْ بِالْمَدْحِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا، لَكَانَ الْقَوْمُ إِنَّمَا سَأَلُوا رَبَّهُمْ مَسْأَلَتَهُمْ إِيَّاهُ أَنْ لَا يُزِغَ قُلُوبَهُمْ أَنْ لَا يَظْلِمَهُمْ وَلَا يَجُورَ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ مِنَ السَّائِلِ جَهْلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَا يَظْلِمُ عِبَادَهُ وَلَا يَجُورُ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ أَعْلَمَ عِبَادَهُ ذَلِكَ، وَنَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] وَلَا وَجْهَ لِمَسْأَلَتِهِ أَنْ يَكُونَ بِالْصَّفَةِ الَّتِي قَدْ أَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ بِهَا، وَفِي فَسَادِ مَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ عَلَى أَنَّ عَدْلًا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِزَاعَةُ مَنْ أَزَاعَ قَلْبُهُ مِنْ عِبَادِهِ عَنْ طَاعَتِهِ، فَلِذَلِكَ اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ مَنْ رَغِبَ إِلَيْهِ فِي أَنْ لَا يُزِغَهُ لِتَوَجُّهِهِ الرَّغْبَةَ إِلَى أَهْلِهَا وَوَضْعِهِ مَسْأَلَتَهُ مَوْضِعَهَا، مَعَ تَظَاهُرِ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَغْبَتِهِ إِلَى رَبِّهِ فِي ذَلِكَ مَعَ حَلِّهِ مِنْهُ، وَكَرَامَتِهِ عَلَيْهِ " .

ونقل الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٣٣/١٨) عن الزَّجَّاجِ عند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ٢] ، فقال: " وَقَالَ الزَّجَّاجُ - وَهُوَ أَحْسَنُ الْأَقْوَالِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَثْمَةُ وَالْجُمُهورُ مِنَ الْأُمَّةِ -: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْكَافِرَ، وَكُفْرُهُ فِعْلٌ لَهُ وَكَسَبٌ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْكُفْرِ. وَخَلَقَ الْمُؤْمِنَ، وَإِيْمَانُهُ فِعْلٌ لَهُ وَكَسَبٌ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْإِيْمَانِ. وَالْكَافِرُ يَكْفُرُ وَيَخْتَارُ الْكُفْرَ بَعْدَ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَعَلِمَهُ مِنْهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ الَّذِي قَدَّرَ عَلَيْهِ وَعَلِمَهُ مِنْهُ، لِأَنَّ وُجُودَ خِلَافِ الْمُقَدَّرِ عَجْزٌ، وَوُجُودَ خِلَافِ الْمَعْلُومِ جَعْلٌ، وَلَا يَلِيْقَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَفِي هَذَا سَلَامَةٌ مِنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

يَا نَاطِرًا فِي الدِّينِ مَا الْأَمْرُ لَا قَدَرٌ صَحَّ وَلَا جَبْرٌ

وَقَالَ سِيلَانُ: قَدِمَ أَعْرَابِيٌّ الْبَصْرَةَ فَقِيلَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي الْقَدَرِ؟ فَقَالَ: أَمُرُّ تَغَالَتْ فِيهِ الظُّنُونُ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ الْمُخْتَلِفُونَ، فَأَلْوَاجِبُ أَنْ نَرُدَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْنَا مِنْ حُكْمِهِ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ".
فبناء على ما سبق بيانه تبيّن لنا أَنَّ الله تعالى هو الفاعل المطلق، وأنَّ نسبة الأفعال كُلِّها إلى الله سواء، فهي خلقٌ من خلقه، وللعباد فيها كَسْبٌ، وليسوا خالقين لها حقيقة.

«سؤال»: هل الشرُّ خلقٌ من خلقِ الله تعالى؟

الجواب: أشار أهل العلم إلى أنَّ الخيرَ بيد الله تعالى لا بيد غيره، وأنَّ الخيرَ إنَّما يكون بفضل محض من الله تعالى، وأمَّا الشرُّ، فإنَّما يكون جزاء لعمل وصل إليه، أو يكون متضمناً للخير، فعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، قال الإمام الرّازي في "التفسير" (١٠/١٤٧-١٤٩): "قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَّائِيُّ: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ لَفْظَ السَّيِّئَةِ تَارَةً يَقَعُ عَلَى الْبَلِيَّةِ وَالْمِحْنَةِ، وَتَارَةً يَقَعُ عَلَى الذَّنْبِ وَالْمَعْصِيَةِ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى أَضَافَ السَّيِّئَةَ إِلَى نَفْسِهِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ كُلُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وَأَضَافَهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِلَى الْعَبْدِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّوْفِيقِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ وَإِزَالَةِ التَّنَاقُضِ عَنْهُمَا، وَلَمَّا كَانَتِ السَّيِّئَةُ بِمَعْنَى الْبَلَاءِ وَالشَّدَّةِ مُضَافَةً إِلَى اللَّهِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ السَّيِّئَةُ بِمَعْنَى الْمَعْصِيَةِ مُضَافَةً إِلَى الْعَبْدِ حَتَّى يَزُولَ التَّنَاقُضُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ الْمُتَجَاوِرَتَيْنِ، قَالَ: وَقَدْ حَمَلَ الْمُخَالِفُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَى تَغْيِيرِ الْآيَةِ وَقَرَأُوا: (فَمِنْ تَعْسِكَ) فَغَيَّرُوا الْقُرْآنَ وَسَلَكُوا مِثْلَ طَرِيقَةِ الرَّافِضَةِ مِنْ ادِّعَاءِ التَّغْيِيرِ فِي الْقُرْآنِ.

فإن قيل: فلماذا فصل تعالى بين الحسنَةِ والسَّيِّئَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَأَضَافَ الْحَسَنَةَ الَّتِي هِيَ الطَّاعَةُ إِلَى نَفْسِهِ دُونَ السَّيِّئَةِ وَكِلَاهُمَا فَعَلَ الْعَبْدُ عِنْدَكُمْ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ الْحَسَنَةَ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ فَإِنَّمَا وَصَلَ إِلَيْهَا بِتَسْهِيلِهِ تَعَالَى وَالطَّافِهِ فَصَحَّتِ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ، وَأَمَّا السَّيِّئَةُ الَّتِي هِيَ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ فَهِيَ غَيْرُ مُضَافَةٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا بِأَنَّهُ تَعَالَى فَعَلَهَا وَلَا بِأَنَّهُ أَرَادَهَا، وَلَا بِأَنَّهُ أَمَرَ بِهَا، وَلَا بِأَنَّهُ رَغِبَ فِيهَا، فَلَا جَرَمَ انْقَطَعَتْ إِضَافَةُ هَذِهِ السَّيِّئَةِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. هَذَا مُنْتَهَى كَلَامِ الرَّجُلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: هَذِهِ الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ حَصَلَ بِتَخْلِيقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْقَوْمُ لَا يَقُولُونَ بِهِ فَصَارُوا مُحْجُوجِينَ بِالْآيَةِ.

إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْآيَةَ دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِيمَانَ حَسَنَةٌ، وَكُلُّ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ.

إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِيمَانَ حَسَنَةٌ، لِأَنَّ الْحَسَنَةَ هِيَ الْعِبْطَةُ الْخَالِيَةُ عَنْ جَمِيعِ جِهَاتِ الْقُبْحِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِيمَانَ كَذَلِكَ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَسَنَةً لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَقُولَهُ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣٣] الْمُرَادُ بِهِ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النَّحْل: ٩٠] قِيلَ: هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْإِيمَانَ حَسَنَةٌ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ كُلَّ حَسَنَةٍ مِنَ اللَّهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ يُفِيدُ الْعُمُومَ فِي جَمِيعِ الْحَسَنَاتِ، ثُمَّ حَكَّمَ عَلَى كُلِّهَا بِأَنَّهَا مِنَ اللَّهِ، فَيَلْزَمُ مِنْ هَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، أَعْنِي أَنَّ الْإِيمَانَ حَسَنَةٌ، وَكُلُّ حَسَنَةٍ مِنَ اللَّهِ، الْقَطْعُ بِأَنَّ الْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ كَوْنِ الْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ هُوَ أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرَهُ عَلَيْهِ وَهَدَاهُ إِلَى مَعْرِفَةِ حَسَنِهِ، وَإِلَى مَعْرِفَةِ قُبْحِ ضِدِّهِ الَّذِي هُوَ الْكُفْرُ؟

قُلْنَا: جَمِيعُ الشَّرَائِعِ مُشْتَرِكَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ عِنْدَكُمْ، ثُمَّ إِنَّ الْعَبْدَ بِاخْتِيَارِ نَفْسِهِ أَوْجَدَ الْإِيمَانَ، وَلَا مَدْخَلَ لِقُدْرَةِ اللَّهِ وَإِعَانَتِهِ فِي نَفْسِ الْإِيمَانِ، فَكَانَ الْإِيمَانُ مُنْقَطِعًا عَنِ اللَّهِ فِي كُلِّ الْوُجُوهِ، فَكَانَ هَذَا مُنَاقِضًا لِقَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾، فَثَبَّتَ بِدَلَالَةِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ، وَالْخُصُومَ لَا يَقُولُونَ بِهِ، فَصَارُوا مُحْجُوجِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ الْكُفْرَ أَيْضًا مِنَ اللَّهِ.

قُلْنَا فِيهِ وَجُوهٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ مِنَ اللَّهِ قَالَ: الْكُفْرُ مِنَ اللَّهِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا مِنَ اللَّهِ دُونَ الْآخَرِ مُخَالَفٌ لِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ قَدَّرَ عَلَى تَحْصِيلِ الْكُفْرِ فَالْقُدْرَةُ الصَّالِحَةُ لَا يَجَادُ الْكُفْرَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً لَا يَجَادُ الْإِيمَانَ أَوْ لَا تَكُونَ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً لَا يَجَادُ الْإِيمَانَ فَحِينَئِذٍ يَعُودُ الْقَوْلُ فِي أَنَّ إِيْمَانَ الْعَبْدِ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَالِحَةً لَا يَجَادُ الْإِيمَانَ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى ضِدِّهِ، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ مُحَالٌ، وَلِأَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَكُونُ الْقُدْرَةُ مُوجِبَةً لِلْمَقْدُورِ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَيْهِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنِ الْإِيمَانُ مِنْهُ وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ الْكُفْرُ مِنْهُ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُوجِدًا لِلْإِيمَانِ فَبِأَنَّ لَا يَكُونُ مُوجِدًا لِلْكَفْرِ أَوَّلَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ بِإِيجَادِ الشَّيْءِ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُهُ تَحْصِيلُ مُرَادِهِ، وَلَا تَرَى فِي الدُّنْيَا عَاقِلًا إِلَّا وَيُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْحَاصِلُ فِي قَلْبِهِ هُوَ الْإِيمَانُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالْحَقُّ، وَإِنْ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ لَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْحَاصِلُ فِي قَلْبِهِ هُوَ الْجَهْلُ

وَالضَّلَالِ وَالْإِعْتِقَادَ الْخَطَأَ، فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ مُوجِدًا لِأَفْعَالِ نَفْسِهِ وَهُوَ لَا يَقْصِدُ إِلَّا تَحْصِيلَ الْعِلْمِ الْحَقِّ الْمَطْبِقِ، وَجَبَ أَنْ لَا يَحْصُلَ فِي قَلْبِهِ إِلَّا الْحَقُّ، فَإِذَا كَانَ الْإِيمَانُ الَّذِي هُوَ مَقْصُودُهُ وَمَطْلُوبُهُ وَمُرَادُهُ لَمْ يَقْطَعْ بِإِيحَادِهِ، فَبِأَنْ يَكُونَ الْجَهْلُ الَّذِي مَا أَرَادَهُ وَمَا قَصَدَ تَحْصِيلَهُ وَكَانَ فِي غَايَةِ النُّفْرَةِ عَنْهُ وَالْفَرَارِ مِنْهُ غَيْرَ وَاقِعٍ بِإِيحَادِهِ وَتَكْوِينِهِ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَى.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشُّبْهَةَ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ وَاقِعٌ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ أَشَدُّ مِنَ الشُّبْهَةِ فِي وُقُوعِ الْكُفْرِ بِقُدْرَتِهِ، فَلَمَّا بَيَّنَّ تَعَالَى فِي الْإِيمَانِ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَرَكَ ذِكْرَ الْكُفْرِ لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَهَذَا جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي بَيَانِ دَلَالَةِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِنَا.

أَمَّا مَا احْتَجَّ الْجُبَّائِيُّ بِهِ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ»، فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ» [الشُّعْرَاءُ: ٨٠] أَضَافَ الْمُرَضَّ إِلَى نَفْسِهِ وَالشِّفَاءَ إِلَى اللَّهِ، فَلَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ تَعَالَى خَالِقًا لِلْمَرَضِ وَالشِّفَاءِ، بَلْ إِنَّمَا فَصَلَ بَيْنَهُمَا رِعَايَةَ الْأَدَبِ، فَكَذَا هَاهُنَا، فَإِنَّهُ يَقَالُ: يَا مَدَبِّرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَا يَقَالُ: يَا مَدَبِّرَ الْقَمَلِ وَالصُّبْبَانِ وَالْخَنَافَسِ، فَكَذَا هَاهُنَا.

الثَّانِي: أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ قَالُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ: «هَذَا رَبِّي» أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا اسْتِفْهَامًا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَهَذَا رَبِّي، فَكَذَا هَاهُنَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: الْإِيمَانُ الَّذِي وَقَعَ عَلَى وَفْقِ قَصْدِهِ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ وَاقِعًا مِنْهُ، بَلْ مِنَ اللَّهِ، فَهَذَا الْكُفْرُ مَا قَصَدَهُ وَمَا أَرَادَهُ وَمَا رَضِيَ بِهِ الْبَتَّةَ، أَفِيَدْخُلُ فِي الْعَقْلِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ وَقَعَ بِهِ؟ فَإِنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْحَسَنَةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَدْخُلُ فِيهَا الْإِيمَانُ، وَالسَّيِّئَةُ يَدْخُلُ فِيهَا الْكُفْرُ، أَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (فَمِنْ تَعْسِكَ) فنَقُولُ: إِنْ صَحَّ أَنَّهُ قَرَأَ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَلَا طَعْنَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فَلَا مَرَادَ أَنْ مَنْ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى أَنَّهَا وَرَدَتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ ذَكَرَ فِي تَفْسِيرِ الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ هَذَا الْكَلَامَ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ السَّيِّئَةَ إِلَيْهِمْ فِي مَعْرِضِ الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ كَانَ الْمَرَادُ أَنَّهَا غَيْرُ مُضَافَةٍ إِلَيْهِمْ، فَذَكَرَ هَذَا الْقَائِلُ قَوْلَهُ: (فَمِنْ تَعْسِكَ) لَا عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ، بَلْ لِأَجْلِ أَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى التَّفْسِيرِ لِقَوْلِنَا: إِنَّهُ اسْتِفْهَامٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ، وَمِمَّا يَدُلُّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ إِسْنَادُ جَمِيعِ الْأُمُورِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا»، يَعْنِي: لَيْسَ لَكَ إِلَّا الرِّسَالَةُ وَالتَّلْيِغُ، وَقَدْ فَعَلْتَ ذَلِكَ وَمَا قَصَرْتَ «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا» [النِّسَاءُ: ١٦٦] عَلَى جِدِّكَ وَعَدَمِ تَقْصِيرِكَ فِي آدَاءِ الرِّسَالَةِ

وَتَبْلِيغِ الْوَحْيِ، فَأَمَّا حُصُولُ الْهِدَايَةِ فَلَيْسَ إِلَيْكَ بَلْ إِلَى اللَّهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٢٨]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الْقَصَص: ٥٦]، فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا خَطَرَ بِالْبَالِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَسْرَارِ كَلَامِهِ."

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٢٨٥/٥) (فأبعدها): "أَيُّ: مَا أَصَابَكَ يَا مُحَمَّدٌ مِنْ خِصْبٍ وَرَخَاءٍ وَصِحَّةٍ وَسَلَامَةٍ فَبَفَضِلِ اللَّهِ عَلَيْكَ وَإِحْسَانِهِ إِلَيْكَ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ جَدْبٍ وَشِدَّةٍ فَبِذَنْبِ آتِيَّتِهِ عَوْقِبَتَ عَلَيْهِ. وَالْحَطَّابُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُرَادُ أُمَّتُهُ. أَيُّ مَا أَصَابَكُمْ يَا معشر الناس من خصب واتساع زرع فَمِنْ تَفَضُّلِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ جَدْبٍ وَضَيْقٍ رَزَقَ فَمِنْ أَنْفُسِكُمْ، أَيُّ مِنْ أَجَلِ ذُنُوبِكُمْ وَقَعَ ذَلِكَ بِكُمْ. قَالَهُ الْحَسَنُ وَالسُّدِّيُّ وَغَيْرُهُمَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾، وَقَدْ قِيلَ: الْحَطَّابُ لِلْإِنْسَانِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾، أَيُّ: إِنَّ النَّاسَ لَفِي خُسْرٍ، أَلَا تَرَاهُ اسْتَشْنَى مِنْهُمْ فَقَالَ ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وَلَا يُسْتَشْنَى إِلَّا مِنْ جُمْلَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ. وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾ اسْتِثْنَاءً. وَقِيلَ: فِي الْكَلَامِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ يَقُولُونَ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْكَلَامُ مُتَّصِلًا، وَالْمَعْنَى قِمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا حَتَّى يَقُولُوا مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ مِنَ اللَّهِ. وَقِيلَ: إِنَّ أَلْفَ الْإِسْتِفْهَامِ مُضْمَرَةٌ، وَالْمَعْنَى أَفَمِنْ نَفْسِكَ؟ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ وَتَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾، وَالْمَعْنَى أَوْ تِلْكَ نِعْمَةٌ؟ وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾، أَيُّ: أَهَذَا رَبِّي؟ قَالَ أَبُو خِرَاشٍ اهْذَلِي:

رَمَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لِمَ تُنْزِعُ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ هُمْ هُمْ

أَرَادَ (أَهْمُ) فَأَضْمَرَ أَلْفَ الْإِسْتِفْهَامِ وَهُوَ كَثِيرٌ وَسَيَّئِي. قَالَ الْأَخْفَشُ (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي. وَقِيلَ: هُوَ شَرْطٌ. قَالَ النَّحَّاسُ: وَالصَّوَابُ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، لِأَنَّهُ نَزَلَ فِي شَيْءٍ بَعِيْنِهِ مِنَ الْجَدْبِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْمُعَاصِي فِي شَيْءٍ وَلَوْ كَانَ مِنْهَا لَكَانَ وَمَا أَصَبَتْ مِنْ سَيِّئَةٍ. وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ ابْنَ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي وَابْنِ مَسْعُودٍ (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَنَا كَتَبْتُهَا عَلَيْكَ)، فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى التَّفْسِيرِ، وَقَدْ أَثْبَتَهَا بَعْضُ أَهْلِ الزِّيغِ مِنَ الْقُرَّانِ، وَالْحَدِيثِ بِذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُنْقَطِعٌ، لِأَنَّ مُجَاهِدًا لَمْ يَرِ عَبْدَ اللَّهِ وَلَا أَبِيًّا. وَعَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ: الْحَسَنَةُ الْفَتْحُ وَالْغَنِيمَةُ يَوْمَ بَدْرٍ، وَالسَّيِّئَةُ مَا أَصَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ، أَتَاهُمْ عَوْقِبُوا عِنْدَ خِلَافِ الرُّمَّةِ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحْمُوا ظَهْرَهُ وَلَا يَبْرَحُوا مِنْ مَكَانِهِمْ، فَرَأَوْا الْهَرِيمَةَ عَلَى قُرَيْشٍ

وَالْمُسْلِمُونَ يَغْنَمُونَ أَمْوَالَهُمْ فَتَرَكُوا مَصَافَهُمْ، فَنَظَرَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَكَانَ مَعَ الْكُفَّارِ يَوْمَئِذٍ ظَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ انْكَشَفَ مِنَ الرِّمَاءِ فَأَخَذَ سَرِيَّةً مِنَ الْخَيْلِ وَدَارَ حَتَّى صَارَ خَلْفَ الْمُسْلِمِينَ وَحَمَلَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرِّمَاءِ إِلَّا صَاحِبُ الرَّايَةِ، حَفِظَ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَقَفَ حَتَّى اسْتُشْهِدَ مَكَانَهُ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي (آلِ عِمْرَانَ) بَيَانُهُ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى نَظِيرَ هَذِهِ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ أَصَابْتُكُمْ مُصِيبَةً﴾، يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ ﴿قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا﴾، يَعْنِي يَوْمَ بَدْرٍ ﴿قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْحَسَنَةُ هَاهُنَا الطَّاعَةَ وَالسَّيِّئَةُ الْمُعْصِيَةَ كَمَا قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ مَا أَصَبَتْ كَمَا قَدَّمْنَا، إِذْ هُوَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ عِنْدَهُمْ وَالْكَسْبِ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْحَسَنَةُ الطَّاعَةَ وَالسَّيِّئَةُ الْمُعْصِيَةَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا﴾، وَأَمَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَهِيَ كَمَا تَقَدَّمَ شَرَحْنَا لَهُ مِنَ الْخُصْبِ وَالْجَدْبِ وَالرَّخَاءِ وَالشَّدَّةِ عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي آيَةِ (الْأَعْرَافِ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾. (بِالسِّنِينَ) بِالْجَدْبِ سَنَةً بَعْدَ سَنَةٍ، حُبْسَ الْمَطَرِ عَنْهُمْ فَتَقَصَّتْ ثِمَارُهُمْ وَعَلَتْ أَسْعَارُهُمْ. ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾، أَيُّ: يَتَشَاءُمُونَ بِهِمْ وَيَقُولُونَ هَذَا مِنْ أَجْلِ اتِّبَاعِنَا لَكَ وَطَاعَتِنَا إِيَّاكَ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾، يَعْنِي: أَنَّ طَائِرَ الْبَرَكَةِ وَطَائِرَ الشُّومِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالنَّفْعِ وَالضَّرِّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا صُنْعَ فِيهِ لِمَخْلُوقٍ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِيمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يُضَيِّفُونَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقْيِ الْجُمُعَانِ فَيَاذَنْ لِلَّهِ﴾ أَيُّ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ وَعِلْمِهِ، وَآيَاتِ الْكِتَابِ يَشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ. قَالَ عَلَمَاؤُنَا: وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَشْكُ فِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ وَإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

قال الإمام الرَّايزي في "التفسير" (١٩٠/٨) في تفسير قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾: "أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾".

فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْيَدِ هُوَ الْقُدْرَةُ، وَالْمَعْنَى بِقُدْرَتِكَ الْخَيْرُ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْخَيْرِ يُوجِبَانِ الْعُمُومَ، فَاَلْمَعْنَى بِقُدْرَتِكَ تَحْصُلُ كُلُّ الْبَرَكَاتِ وَالْخَيْرَاتِ، وَابْيَضًا فَقَوْلُهُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ يُفِيدُ الْحَصْرَ كَأَنَّهُ قَالَ بِيَدِكَ الْخَيْرُ لَا بِيَدِ غَيْرِكَ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرين: ٦]، أَيُّ لَكُمْ دِينُكُمْ أَيُّ لَا لِغَيْرِكُمْ وَذَلِكَ الْحَصْرُ يُنَافِي حُصُولَ الْخَيْرِ بِيَدِ غَيْرِهِ، فَثَبَتَ دَلَالَةُ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْخَيْرَاتِ مِنْهُ، وَبِتَكْوِينِهِ وَتَخْلِيقِهِ وَإِيجَادِهِ وَإِبْدَاعِهِ، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ: أَفْضَلُ الْخَيْرَاتِ هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَمَعْرِفَتُهُ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ مِنْ تَخْلِيقِ اللَّهِ تَعَالَى لَا مِنْ تَخْلِيقِ الْعَبْدِ، وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ ظَاهِرٌ وَمِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ زَادَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ فَقَالَ: كُلُّ فَاعِلَيْنِ فِعْلُ أَحَدِهِمَا أَشْرَفُ وَأَفْضَلُ مِنْ فِعْلِ الْآخَرِ كَانَ ذَلِكَ الْفَاعِلُ أَشْرَفَ وَأَكْمَلَ مِنَ الْآخَرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِيمَانَ أَفْضَلُ مِنَ الْخَيْرِ، وَمِنْ كُلِّ مَا سِوَى الْإِيمَانِ فَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ بِخَلْقِ الْعَبْدِ لَا بِخَلْقِ اللَّهِ لَوَجَبَ كَوْنُ الْعَبْدِ زَائِدًا فِي الْخَيْرِيَّةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي الْفَضِيلَةِ وَالْكَمَالِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ قَبِيحٌ فَدَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ بَخَلَقِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذِهِ الْآيَةُ حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: بِيَدِكَ الْخَيْرُ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِيَدِكَ إِلَّا الْخَيْرُ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ الْكُفْرُ وَالْمَعْصِيَةُ وَاقِعَيْنِ بِتَخْلِيقِ اللَّهِ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ قَوْلَهُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ يُفِيدُ أَنَّ بِيَدِهِ الْخَيْرُ لَا بِيَدِ غَيْرِهِ، وَهَذَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ بِيَدِ غَيْرِهِ وَلَكِنْ لَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَبِيَدِهِ مَا سِوَى الْخَيْرِ إِلَّا أَنَّهُ خَصَّ الْخَيْرَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ الْأَمْرُ الْمُسْتَفْعُ بِهِ فَوْقَ التَّنْصِصِ عَلَيْهِ لِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ الْقَاضِي: كُلُّ خَيْرٍ حَصَلَ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ فَلَوْ لَا أَنَّهُ تَعَالَى أَقْدَرَهُمْ عَلَيْهِ وَهَذَا هُمْ إِلَيْهِ لَمَا تَمَكَّنُوا مِنْهُ، فَلِهَذَا السَّبَبِ كَانَ مُضَافًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَنَّ هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَصِيرُ بَعْضُ الْخَيْرِ مُضَافًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَصِيرُ أَشْرَفُ الْخَيْرَاتِ مُضَافًا إِلَى الْعَبْدِ، وَذَلِكَ عَلَى خِلَافِ هَذَا".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٥٥/٤): «بِيَدِكَ الْخَيْرُ»، أَيُّ: بِيَدِكَ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ فَحُذِفَ، كَمَا قَالَ: «سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ». وَقِيلَ: خَصَّ الْخَيْرَ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ دُعَاءٍ وَرَغْبَةٍ فِي فَضْلِهِ". وقال الإمام الطَّهْرُ بْنُ عَاشُورٍ فِي "التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ" (٢١٣/٣-٢١٤): "وَقَوْلُهُ: (بِيَدِكَ الْخَيْرُ) تَمْثِيلٌ لِلتَّصَرُّفِ فِي الْأَمْرِ لِأَنَّ الْمُتَصَرِّفَ يَكُونُ أَقْوَى تَصَرُّفِهِ بِوَضْعِ شَيْءٍ بِيَدِهِ، وَلَوْ كَانَ لَا يُوَضَّعُ فِي الْيَدِ، قَالَ عَنَرَّةُ بْنُ الْأَخْرَسِ الْمَعْنَى الطَّائِي:

فَمَا بِيَدِكَ خَيْرٌ أَرْجِيهِ وَغَيْرُ صُدُودِكَ الْخَطْبُ الْكَبِيرُ

وَهَذَا يُعَدُّ مِنَ الْمَشَابِهِ لِأَنَّ فِيهِ إِضَافَةَ الْيَدِ إِلَى صَمِيرِ الْجَلَالَةِ، وَلَا تَشَابُهُ فِيهِ: لِيُظْهِرَ الْمُرَادَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ. وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى الْخَيْرِ فِي تَصَرُّفِ اللَّهِ تَعَالَى اكْتِفَاءً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أَيْ وَالْبَرْدَ.

وَكَانَ الْخَيْرُ مُقْتَضًى بِالذَّاتِ أَصَالَةً وَالشَّرُّ مُقْتَضًى بِالْعَرَضِ قَالَ الْجَلَالُ الدَّوَانِيُّ فِي شَرْحِ دِيبَاجَةِ هِيَائِلِ النُّورِ: «وُحِّصَ الْخَيْرُ هُنَا لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَرْجِي الْمُسْلِمِينَ الْخَيْرَ مِنَ اللَّهِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ خَيْرَهُمْ شَرٌّ لِضِدِّهِمْ كَمَا قِيلَ: مَصَائِبُ قَوْمٍ عِنْدَ يَوْمٍ فَوَائِدُ أَيَّ: «الْخَيْرُ مُقْتَضًى الذَّاتِ وَالشَّرُّ مُقْتَضًى بِالْعَرَضِ وَصَادِرٌ بِالتَّبَعِ لِمَا أَنَّ بَعْضَ مَا يَتَضَمَّنُ خَيْرَاتٍ كَثِيرَةً هُوَ مُسْتَلْزِمٌ لَشَرٍّ قَلِيلٍ، فَلَوْ تَرُكْتَ تِلْكَ الْخَيْرَاتُ الْكَثِيرَةَ لِدَلِيلِكَ الشَّرِّ الْقَلِيلِ، لَصَارَ تَرْكُهَا شَرًّا كَثِيرًا، فَلَمَّا صَدَرَ ذَلِكَ الْخَيْرُ لَزِمَهُ حُصُولُ ذَلِكَ الشَّرِّ».

فالخير بفضل الله ومنتته، والشر، وإن كان من خلق الله تعالى فإنه لا يُنسب إلى الله، لأن الله تعالى لا يخلق الشر المحض الذي لا خير فيه، ولا حكمة، ولا منفعة لأحد...

قال الإمام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٣٣٤/١٤): "فَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَى اللَّهِ بَوَجْهِ مِنْ أُلُجُوهٍ. فَإِنَّهُ - وَإِنْ كَانَ اللَّهُ خَالِقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ - فَخَلَقَهُ لِلطَّاعَاتِ: نِعْمَةً وَرَحْمَةً وَخَلَقَهُ لِلْسَّيِّئَاتِ: لَهُ فِيهِ حِكْمَةٌ وَرَحْمَةٌ وَهُوَ - مَعَ هَذَا - عَدْلٌ مِنْهُ فَمَا ظَلَمَ النَّاسَ شَيْئًا. وَلَكِنَّ النَّاسَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ. وَظَلَمَهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ نَوْعَانِ: عَدَمَ عَمَلِهِمْ بِالْحَسَنَاتِ. فَهَذَا لَيْسَ مُضَافًا إِلَيْهِ. وَعَمَلُهُمْ لِلْسَّيِّئَاتِ: خَلَقَهُ عِقُوبَةً لَهُمْ عَلَى تَرْكِ فِعْلِ الْحَسَنَاتِ الَّتِي خَلَقَهُمْ لَهَا وَأَمَرَهُمْ بِهَا. فَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ. وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ"

وعليه، فإن خلق الله للشَّرِّ لا يعني أنه خلق شرًّا محضاً، فإن فعل الله تعالى كله خير لا شر فيه، وإنما يكون الشر في المقضي الذي هو مفعوله ومخلوقه، ولذلك أضاف الله تعالى الشر إلى المقضي المخلوق في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١-٢]، "أَيَّ: مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ خَلَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ". انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٥٦/٢٠).

ومن هنا فقد نفت بعض النصوص إضافة الشر إلى الله تعالى، فقد روى مسلم (٢٢٩٥/٤) برقم (٢٩٩٩) بسنده عن صُهَيْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ».

وجاء في حديث دعاء الاستفتاح في الصلاة: " وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ " . أخرجه مسلم (١/ ٥٣٤ برقم ٧٧١).

قال الإمام الخطَّابِيُّ في " معالم السنن " (١٩٧/١) : " قوله : " وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ " سُئِلَ الخليل عن تفسيره، فقال : معناه الشر ليس ممَّا يُتَقَرَّبُ به إليك. وقال غيره : هذا كقول القائل : (فلان إلى بني تميم) إذا كان عداده فيهم أو صفوه معهم ، وكما يقول الرَّجل لصاحبه أنا بك وإليك ، يريد أنَّ التجاءه وانتهاءه إليه أو نحو هذا من الكلام " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " كشف المُشْكَل من حديث الصَّحَّاحِين " (٢٠٦/١-٢٠٧) : " قَوْلُهُ : " وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ " : أَي لَيْسَ مُضَافًا إِلَيْكَ .

وَقَدْ يَشْكُلُ هَذَا فَيَقَالُ : أَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدْرٍ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْمَعْنَى : لَا يُضَافُ الشَّرُّ إِلَيْكَ فَتُخَاطَبُ بِهِ تَادِبًا لَكَ، فَلَا يُقَالُ : يَا قَاتِلَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَا مُضَيِّقَ الرِّزْقِ، وَإِنَّمَا تُخَاطَبُ بِمَا يَلِيْقُ بِالْأَدَبِ، فَيُقَالُ : يَا كَرِيمَ يَا رَحِيمَ . وَيَقُولُ الْمَذْنِبُ : ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَلَا يَقُولُ : أَنْتَ قَضَيْتَ، لِأَنَّهُ كَالْمُنَظَرَةِ . وَالْمُرَادُ مِنَ الْعِبَادَةِ الدَّلُّ لِلْمَعْبُودِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمَّا قَامَ آدَمُ مَقَامَ الْعُبُودِيَّةِ قَالَ : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٢٣] ، فَلَمَّا التَقَى بِمُوسَى قَالَ لَهُ : " أَتُلَوْنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قَدَّرَ عَلَيَّ ؟ " وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : أَقُولُ بِرَأْيِي، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمَنِّي . وَقَالَ الْخَلِيلُ : قَوْلُهُ : الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ : أَي لَيْسَ مِمَّا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ " .

وقال الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي في " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم " (٤٠١/٢-٤٠٢) : " وقوله : وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ؛ أَي : لَا يُضَافُ إِلَيْكَ مُخَاطَبَةً وَنَسْبَةً، تَادِبًا، مَعَ أَنَّهُ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْرِهِ، وَخَلْقِهِ وَاخْتِرَاعِهِ؛ كَالْخَيْرِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ كُلُّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، وَكَمَا قَالَ : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ " .

وقال الإمام النَّوَوِيُّ في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (٥٩/٦) : " وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ " ، فَمِمَّا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ ، لِأَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ كُلَّ الْمُحَدَّثَاتِ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَخَلْقُهُ سَوَاءٌ خَيْرٌهَا وَشَرٌّهَا ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ تَأْوِيلُهُ ، وَفِيهِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : مَعْنَاهُ لَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ ، قَالَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ ، وَالنَّضَرُ بْنُ شَمِيلَ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةَ ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَزِيمَةَ ، وَالْأَزْهَرِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ .

وَالثَّانِي : حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَنِ الْمُرْنِيِّ ، وَقَالَ غَيْرُهُ أَيْضًا ، مَعْنَاهُ : لَا يُضَافُ إِلَيْكَ عَلَى انْفِرَادِهِ ، لَا يُقَالُ : يَا خَالِقَ الْقَرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ ، وَيَا رَبَّ الشَّرِّ وَنَحْوُ ، هَذَا وَإِنْ كَانَ خَالِقَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ ، وَحِينَئِذٍ يَدْخُلُ الشَّرُّ فِي الْعُمُومِ .

وَالثَّلَاثُ : مَعْنَاهُ : وَالشَّرُّ لَا يَصْعَدُ إِلَيْكَ ، إِنَّمَا يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ .

وَالرَّابِعُ : مَعْنَاهُ وَالشَّرُّ لَيْسَ شَرًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْكَ فَإِنَّكَ خَلَقْتَهُ بِحِكْمَةٍ بِالْغَةِ وَإِنَّمَا هُوَ شَرٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَخْلُوقِينَ .

وَالْخَامِسُ : حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ أَنَّهُ كَقَوْلِكَ فَلَانِ إِلَى بَنِي فَلَانٍ إِذَا كَانَ عِدَادُهُ فِيهِمْ أَوْ صَفْوُهُ إِلَيْهِمْ " .

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي في " جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم " (٤٧/٢) : " وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) " يَعْنِي : أَنَّ الشَّرَّ الْمُحْضَ الَّذِي عَدَمُهُ خَيْرٌ مِنْ وُجُودِهِ لَيْسَ مَوْجُودًا فِي مُلْكِكَ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَدَ خَلْقَهُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ وَعَدْلُهُ ، وَخَصَّ قَوْمًا مِنْ خَلْقِهِ بِالْفَضْلِ ، وَتَرَكَ آخَرِينَ مِنْهُمْ فِي الْعَدْلِ ، لِمَا لَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ . وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ ، وَهُوَ يُخَالِفُ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ لَوْ كَانُوا عَلَى صِفَةِ أَكْمَلِ خَلْقِهِ مِنَ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ فِي مُلْكِهِ شَيْئًا ، وَلَا قَدَرَ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ ، وَلَوْ كَانُوا عَلَى صِفَةِ أَنْقَصِ خَلْقِهِ مِنَ الْفُجُورِ ، لَمْ يَنْقُصْ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِهِ شَيْئًا ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُلْكَهُ كَامِلٌ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ بِالطَّاعَاتِ وَلَا يَنْقُصُ بِالْمَعَاصِي ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ شَيْءٌ . وَفِي هَذَا الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّقْوَى وَالْفُجُورِ هُوَ الْقَلْبُ ، فَإِذَا بَرَّ الْقَلْبُ وَاتَّقَى بَرَّتِ الْجَوَارِحُ ، وَإِذَا فَجَرَ الْقَلْبُ ، فَجَرَتِ الْجَوَارِحُ ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " (التَّقْوَى هَاهُنَا) " وَأَشَارَ إِلَى صَدْرِهِ " .

وقال الإمام علي القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (٦٧٣/٢-٦٧٤) : " (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) ، أَيُّ : لَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ ، أَوْ لَا يُضَافُ إِلَيْكَ ، بَلْ إِلَى مَا اقْتَرَفْتَهُ أَيْدِي النَّاسِ مِنَ الْمَعَاصِي ، أَوْ لَيْسَ إِلَيْكَ قَضَاؤُهُ فَإِنَّكَ لَا تَقْضِي الشَّرَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ شَرٌّ ، بَلْ لِمَا يَصْحَبُهُ مِنَ الْفَوَائِدِ الرَّاجِحَةِ ، فَالْمَقْضِيُّ بِالذَّاتِ هُوَ الْخَيْرُ ، وَالشَّرُّ دَاخِلٌ فِي الْقَضَاءِ بِالْعَرَضِ ، قَالَ الطَّبِيبُ وَقِيلَ : مَعْنَاهُ أَنَّ الشَّرَّ لَيْسَ شَرًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ شَرٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَلْقِ ، وَقِيلَ : الشَّرُّ لَا يَصْعَدُ إِلَيْكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ، وَقِيلَ : الشَّرُّ لَا يُضَافُ إِلَيْكَ بِحُسْنِ التَّأْدُّبِ ؛ وَلِذَا لَا يُقَالُ : يَا خَالِقَ الْخَنَازِيرِ وَإِنْ خَلَقَهَا ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ

مُضِيْفًا الْمُرَضَّ إِلَى نَفْسِهِ وَالشِّفَاءَ إِلَى رَبِّهِ، وَالْخَضِرُ أَضَافَ إِرَادَةَ الْغَيْبِ، وَمَا كَانَ مِنْ بَابِ الرَّحْمَةِ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشَدَّهُمَا، وَفِي هَذَا إِرْشَادٌ إِلَى تَعْلِيمِ الْأَدَبِ كَذَا قَالُوا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] ، فَتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ دَقِيقٌ، وَلَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: تَمَسَّكَ الْمُعْتَرِ لُهُ بِهِ فِي نِسْبَةِ الشَّرِّ لِلْعَبْدِ لِتَقْدِيرِهِمْ مُتَعَلِّقُ الْجَارِ مَنُوبًا وَهُوَ تَحَكُّمٌ؛ إِذْ هُوَ كَمَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ تَقْدِيرَهُ مُقَرَّبًا أَوْ مُضَافًا أَوْ صَاعِدًا أَوْ مَنُوبًا، وَالْمُرَادُ غَيْرُ مَا فَهَمُوهُ، أَيُّ: لَيْسَ الشَّرُّ مَنُوبًا إِلَيْكَ عَلَى انْفِرَادِهِ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ الْأَدَبِ أَنْ لَا تُضَافَ الْمُحَقَّرَاتُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى اسْتِقْلَالًا بَلْ تَبَعًا .

وقال الإمام السَّندِي فِي " حَاشِيَةِ السَّندِي عَلَى سَنَنِ النَّسَائِي " (١٣٠/٢) : " وَمَعْنَى : " وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ " أَنَّ الشَّرَّ لَيْسَ قَرِيبًا إِلَيْكَ ، وَلَا يَتَقَرَّبُ بِهِ ، وَقِيلَ : أَنَّهُ لَا يَنْسَبُ إِلَيْكَ بِانْفِرَادِهِ ، فَلَا يُقَالُ : خَالِقُ الشَّرِّ " .

وقال الإمام الصَّنْعَانِي فِي " سَبِيلِ السَّلَام " (٢٤٥/١) : " وَمَعْنَى : " وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ " ، أَيُّ : لَيْسَ بِمَا يُتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِهِ : أَيُّ : يُضَافُ إِلَيْكَ ، فَلَا يُقَالُ : يَا رَبَّ الشَّرِّ ، أَوْ لَا يَصْعَدُ إِلَيْكَ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ " .

وقال الإمام الشُّوكَانِي فِي " نِيلِ الْأَوْطَار " (٢٢٥/٢) : " قَوْلُهُ : (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) قَالَ الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ ، وَالتَّضَرُّ بْنُ شُمَيْلٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَّةٍ ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خُزَيْمَةَ ، وَالْأَزْهَرِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ : مَعْنَاهُ لَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ ، رَوَى ذَلِكَ النَّوَوِيُّ عَنْهُمْ . وَهَذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَالْقَوْلُ الثَّانِي حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَنِ الْمَزْنِيِّ أَنَّ مَعْنَاهُ : لَا يُضَافُ إِلَيْكَ عَلَى انْفِرَادِهِ ، لَا يُقَالُ : يَا خَالِقَ الْقَرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ وَيَا رَبَّ الشَّرِّ وَنَحْوَ هَذَا ، وَإِنْ كَانَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ، وَحِينَئِذٍ يَدْخُلُ الشَّرُّ فِي الْعُمُومِ .

وَالثَّلَاثُ مَعْنَاهُ : وَالشَّرُّ لَا يَصْعَدُ إِلَيْكَ وَإِنَّمَا يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ .
وَالرَّابِعُ : مَعْنَاهُ : وَالشَّرُّ لَيْسَ شَرًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْكَ ، فَإِنَّكَ خَلَقْتَهُ بِحِكْمَةٍ بِالْغَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ شَرٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَخْلُوقِينَ .

وَالْخَامِسُ حَكَاهُ : أَنَّهُ كَقَوْلِكَ فَلَانٌ إِلَى بَنِي فَلَانٍ إِذَا كَانَ عِدَادُهُ فِيهِمْ . حَكَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَالَ : إِنَّهُ بِمَا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ لِأَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ كُلَّ الْمُحَدَّثَاتِ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَخَلْقُهُ سِوَاءَ خَيْرِهَا وَشَرِّهَا . هـ . وَفِي الْمَقَامِ كَلَامٌ طَوِيلٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ " .

وقال الإمام الزبيدي في " شرح الطيبي على مشكاة المصابيح " (٣/ ٩٩٠) : " قال صاحب النهاية في قوله: " والشر ليس إليك " : هذا الكلام إرشاد إلى استعمال الأدب في الثناء على الله تعالى أن يضاف إليه محاسن الأشياء دون مساوئها، وليس المقصود نفى شيء عن قدرته، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ .

وقال الإمام السهرانفوري في " بذل المجهود في حل سنن أبي داود " (٤/ ١٢٣) : " (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) لم يوجد إلا في حاشية المجتبائية ونسخة "عون المعبود"، أي : لا يُتَقَرَّبُ به إليك، أو لا يُضاف إليك، بل إلى ما اقترفته أيدي الناس من المعاصي، أو ليس إليك قضاؤه، فإنك لا تقضي الشر من حيث هو شرٌّ، بل لما يصحبه من الفوائد الرَّاجحة، قاله الطيبي .

وقيل: معناه أن الشر ليس شرًّا بالنسبة إليه، وإنَّما هو شرٌّ بالنسبة إلى الخلق، وقيل: الشر لا يصعد إليك، لقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ، وقيل: الشر لا يُضاف إليك بحسن التَّأدُّب، ولذا لا يقال: يا خالق الخنازير وإن خلقها، وهذا كقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ مضيفاً للمرض إلى نفسه، والشفاء لرَبِّه، والخضر أضاف إرادة العيب إلى نفسه، وما كان من باب الرَّحمة إلى ربِّه، فقال: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا * فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾ ، انتهى، كذا قال القاري .

قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١٣/ ٥٣٢) نقلاً عن البيهقي: " وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ : " وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ " ، فَمَعْنَاهُ كَمَا قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ : وَالشَّرُّ لَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : أَرَشَدُ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْأَدَبِ فِي الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ مُحَاسِنُ الْأُمُورِ دُونَ مَسَاوِيهَا " .

فلا يجوز أن ننسب إلى الله تعالى خلق الشرِّ والشرُّ أدباً معه، بل نعمم فنقول: الله خالق كلِّ شيء . والله تعالى وإن كان خالق الخير والشرِّ، فإنَّه مع هذا عادل، لا يظلم النَّاسَ شيئاً، ولكن النَّاسَ أنفسهم يظلمون. وعليه ، فقد قامت عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة على تنزيه الله تعالى عن الظُّلم، إذ كلُّ أفعاله عدلٌ ورحمة لأنَّه العدل الرَّحيم، وقد وَضَّح الإمام القرطبي هذا الأمر في أكثر من موضع، فقال في " الجامع لأحكام القرآن " (٨/ ٣٤٧) عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤] : " لَمَّا ذَكَرَ أَهْلَ الشَّقَاءِ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَظْلَمْهُمْ، وَأَنَّ تَقْدِيرَ الشَّفَاءِ عَلَيْهِمْ وَسَلَبَ سَمْعِ الْقَلْبِ وَبَصَرِهِ لَيْسَ ظُلْماً مِنْهُ، لِأَنَّهُ مَصْرَفٌ فِي مُلْكِهِ بِمَا شَاءَ،

وَهُوَ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِ عَادِلٌ" **﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾** ، بِالْكَفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ وَخَالَفَةِ أَمْرِ خَالِقِهِمْ" . والآيات التي تقرر هذا المعنى كثيرة...

وفي رده على من يقول: كيف يعذب الله الخلق وهم لم يذنبوا؟ نقل الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٣١٦/٧) عن ابن العربي قوله: "فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُعَذَّبَ الْخَلْقَ وَهُمْ لَمْ يَذْنِبُوا، أَوْ يَعَاقِبَهُمْ عَلَى مَا أَرَادَهُ مِنْهُمْ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ وَسَاقَهُمْ إِلَيْهِ، قُلْنَا: وَمَنْ أَيْنَ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ، أَعْقَلًا أَمْ شَرًّا؟ فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّ الرَّحِيمَ الْحَكِيمَ مِنَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ. قُلْنَا: لِأَنَّ قُوَّةَ أَمْرٍ يَأْمُرُهُ وَنَاهِيَا يَنْهَاهُ، وَرَبُّنَا تَعَالَى لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ الْخَلْقُ بِالْخَالِقِ، وَلَا تُحْمَلَ أَفْعَالُ الْعِبَادِ عَلَى أَفْعَالِ الْإِلَهِ، وَبِالْحَقِيقَةِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا لِلَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ، وَالْخَلْقُ بِأَجْمَعِهِمْ لَهُ، صَرَفَهُمْ كَيْفَ شَاءَ، وَحَكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَرَادَ، وَهَذَا الَّذِي يَحْدُثُهُ الْأَدَمِيُّ إِنَّمَا تَبَعْتُ عَلَيْهِ رِقَّةَ الْجَبَلَةِ وَشَفَقَةَ الْجَنَسِيَّةِ وَحُبَّ الشَّئِ الْمَدْحِ، لَمَا يَتَوَقَّعُ فَذَلِكَ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ، وَالْبَارِي تَعَالَى مُتَقَدِّسٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعتبر به" .

﴿سُؤَالٌ﴾: تَكَلَّمَ لَنَا عَنِ الْهِدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ؟

الجواب: من المعلوم أن الله تعالى يهدي من يشاء ويضل من يشاء ، لا راد لحكمه **﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾** [القصص: ٨٨] ، وقد بين الحق تعالى أن للهدى أسبابه وللضلال أسبابه ، وبذلك الأسباب المقدرة يصل الإنسان إلى ما قدر له أو عليه من الهداية أو الضلال ... قال تعالى: **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾** [البقرة: ٢٨٢] ، وقال: **﴿إِنْ تَحْتَبِئُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمٍ﴾** [النساء: ٣١] ، وقال: **﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾** [إبراهيم: ٧] ، وقال: **﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلِثَّ بَاطِنُ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾** [الصافات: ١٤٣-١٤٤] ، وقال: **﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾** [نوح: ١٠-١٢] .

فمن المعلوم بالضرورة أن الله تعالى يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، وأن الأمر كله بيده، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

فعند تفسيره لقول الله تعالى: **﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾** [الأنعام: ٣٩] ، قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٤٢٢/٦): "دَلَّ عَلَى أَنَّهُ شَاءَ ضَلَالَ الْكَافِرِ وَأَرَادَهُ لِيُنْفَذَ فِيهِ عَدْلُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: **﴿وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾** ، أَي: عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ

لِيُنْفَذَ فِيهِ فَضْلُهُ. وَفِيهِ إِبْطَالٌ لِمَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ. وَالْمَشِئَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى الَّذِينَ كَذَّبُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ يُضِلُّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْدِيهِ".

وقد أخبر سبحانه وتعالى أنه لو شاء ما أشرك الناس فقال: **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾** [الأنعام: ١٠٧]، قال الإمام الرّازي في "التفسير" (١٠٨/١٣): "وَأَعْلَمَ أَنَّ أَصْحَابَنَا تَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾**، وَالْمَعْنَى: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ أَنَّ لَا يُشْرِكُوا مَا أَشْرَكُوا، وَحَيْثُ لَمْ يَحْصُلِ الْجَزَاءُ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ الشَّرْطُ، فَعَلِمْنَا أَنَّ مَشِئَةَ اللَّهِ تَعَالَى بِعَدَمِ إِشْرَاكِهِمْ غَيْرُ حَاصِلَةٍ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٦٠/٧): "قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾** نَصٌّ عَلَى أَنَّ الشِّرْكَ بِمَشِئَتِهِ، وَهُوَ إِبْطَالٌ لِمَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ".

وأخبر سبحانه وتعالى أنه لو شاء لهدى الناس جميعاً فقال: **﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾** [النحل: ٩]، قال الإمام الرّازي في "التفسير" (١٧٨-١٧٩/١٩): "قَالَتِ الْمُعْتَرِئَةُ: ذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْإِرْشَادُ وَالْهُدَايَةُ إِلَى الدِّينِ وَإِزَاحَةُ الْعَلَلِ وَالْأَعْدَارِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: **﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾**، وَكَلِمَةُ «عَلَى» لِلْوُجُوبِ قَالَ تَعَالَى: **﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾** [آل عمران: ٩٧]، وَذَلَّتِ الْآيَةُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُضِلُّ أَحَدًا وَلَا يُغْوِيهِ وَلَا يَصُدُّهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ كَانَ فَاعِلًا لِلضَّلَالِ لَقَالَ: وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَعَلَيْهِ جَائِرُهَا أَوْ قَالَ: وَعَلَيْهِ الْجَائِرُ فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ كَذَلِكَ بَلَّ قَالَ فِي قَصْدِ السَّبِيلِ أَنَّهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي جَوْرِ السَّبِيلِ أَنَّهُ عَلَيْهِ بَلَّ قَالَ: وَمِنْهَا جَائِرٌ ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُضِلُّ عَنِ الدِّينِ أَحَدًا.

أَجَابَ أَصْحَابُنَا أَنَّ الْمُرَادَ عَلَى اللَّهِ بِحَسَبِ الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ أَنَّ يُبَيِّنَ الدِّينَ الْحَقَّ وَالْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ فَأَمَّا أَنْ يُبَيِّنَ كَيْفِيَّةَ الْإِغْوَاءِ وَالْإِضْلَالِ فَذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مَا شَاءَ هِدَايَةَ الْكُفَّارِ، وَمَا أَرَادَ مِنْهُمْ الْإِيمَانَ، لِأَنَّ كَلِمَةَ (لَوْ) تُفِيدُ انْتِفَاءً شَيْءٍ لِانْتِفَاءِ شَيْءٍ غَيْرِهِ قَوْلُهُ، وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ مَعْنَاهُ: لَوْ شَاءَ هِدَايَتَكُمْ لَهَدَاكُمْ، وَذَلِكَ يُفِيدُ أَنَّهُ تَعَالَى مَا شَاءَ هِدَايَتَهُمْ فَلَا جَرَمَ مَا هَدَاهُمْ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْمُقْصُودِ.

وَأَجَابَ الْأَصَمُّ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ لَوْ شَاءَ أَنْ يُلْجِئَكُمْ إِلَى الْإِيمَانِ لَهَدَاكُمْ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَشِئَةَ الْإِلْجَاءِ لَمْ تَحْصَلِ.

وَأَجَابَ الْجَبَّائِيُّ بِأَنَّ الْمَعْنَى: وَلَوْ شَاءَ هَدَاكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَإِلَى نَيْلِ الثَّوَابِ لَكِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ يَسْتَحِقُّهُ، وَلَمْ يَرُدُّ بِهِ اهْتِدَى إِلَى الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ جَمِيعَ الْمُكَلَّفِينَ.

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ الْمُرَادُ: وَلَوْ شَاءَ هَدَاكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ ابْتِدَاءً عَلَى سَبِيلِ التَّفْضِيلِ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى عَزَّكُمْ لِلْمَنْزِلَةِ الْعَظِيمَةِ بِمَا نَصَبَ مِنَ الْأَدِلَّةِ وَبَيَّنَّ، فَمَنْ تَمَسَّكَ بِهَا فَازَ بِتِلْكَ الْمَنَازِلِ وَمَنْ عَدَلَ عَنْهَا فَاتَتْهُ وَصَارَ إِلَى الْعَذَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٨٢/١٠): "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ هَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بَيَّنَّ أَنَّ الْمُسِيئَةَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ يُصَحِّحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ، وَيَرُدُّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَمَنْ وَاَفَقَهَا".

فلو شاء الله هداية الجميع للسبيل الأقوم لفعل، لكنه لم يشأ، بل اقتضت مشيئته توضيح الطريق والدلالة عليها، فمن استجاب وفقه الله تعالى وأعانه، وحمل الجميع على الخير والإعانة والتوفيق يستلزم أن لا يوجد كافر، وذلك يتعارض مع مشيئته تعالى بأن يكون البعض مؤمناً والبعض الآخر كافراً...

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

قال الإمام الرازي في "التفسير" (٢٠٤/٢٠): "الْمَعْنَى: أَنَّهُ تَعَالَى وَإِنْ أَمَرَ الْكُلَّ بِالْإِيمَانِ، وَنَهَى الْكُلَّ عَنِ الْكُفْرِ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى هَدَى الْبَعْضَ وَأَضَلَّ الْبَعْضَ، فَهَذِهِ سُنَّةٌ قَدِيمَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى مَعَ الْعِبَادِ، وَهِيَ أَنَّهُ يَأْمُرُ الْكُلَّ بِالْإِيمَانِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْكُفْرِ، ثُمَّ يَخْلُقُ الْإِيمَانَ فِي الْبَعْضِ وَالْكَفْرَ فِي الْبَعْضِ. وَلَمَّا كَانَتْ سُنَّةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي هَذَا الْمَعْنَى سُنَّةً قَدِيمَةً فِي حَقِّ كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ وَكُلِّ الْأُمَمِ وَالْمَلَلِ وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مِنْهُ تَعَالَى ذَلِكَ بِحُكْمٍ كَوْنِهِ إِيَّاهَا مَنْزَعًا عَنْ اعْتِرَاضَاتِ الْمُعْتَزِّضِينَ وَمُطَالَباتِ الْمُنَازِعِينَ، كَانَ إِيرَادُ هَذَا السُّؤَالِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ مُوجِبًا لِلْجَهْلِ وَالضَّلَالِ وَالْبُعْدِ عَنِ اللَّهِ فَثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا حَكَمَ عَلَى هَؤُلَاءِ بِاسْتِحْقَاقِ الْحَزِي وَاللَّعْنِ، لَا لِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا فِي قَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾، بَلْ لِأَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ كَوْنَ الْأَمْرِ كَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ بَعَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَهَذَا بَاطِلٌ، فَلَا جَرَمَ اسْتَحَقُّوا عَلَى هَذَا الْإِعْتِقَادِ مَزِيدَ الذَّمِّ وَاللَّعْنِ.

فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ الصَّحِيحُ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمُفَسِّرِينَ فَقَدْ ذَكَرُوا فِيهِ وَجْهًا آخَرَ فَقَالُوا: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ ذَكَرُوا هَذَا الْكَلَامَ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِهْزَاءِ كَمَا قَالَ قَوْمٌ

شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ: **﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾** [هُود: ٨٧] ، وَلَوْ قَالُوا ذَلِكَ مُعْتَقِدِينَ لَكَانُوا مُؤْمِنِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة الثانية: اعلم أنه تعالى لما حكى هذه الشبهة ، قال: **﴿كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾** ، أي : هؤلاء للكفار أبداً كانوا متمسكين بهذه الشبهة.

ثم قال: **﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾** [النحل: ٣٥] ، أَمَا الْمُعْتَزِلَةُ فَقَالُوا: مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا مَنَعَ أَحَدًا مِنَ الْإِيمَانِ وَمَا أَوْفَعَهُ فِي الْكُفْرِ، وَالرُّسُلُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا التَّبْلِيغُ، فَلَمَّا بَلَّغُوا التَّكْلِيفَ وَثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى مَا مَنَعَ أَحَدًا عَنِ الْحَقِّ كَانَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ سَاقِطَةً. أَمَا أَصْحَابُنَا فَقَالُوا: مَعْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ الرُّسُلَ بِالتَّبْلِيغِ. فَهَذَا التَّبْلِيغُ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ، فَأَمَّا أَنَّ الْإِيمَانَ هَلْ يَحْصُلُ أَمْ لَا يَحْصُلُ فَذَلِكَ لَا تَعْلُقُ لِلرُّسُولِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ تَعَالَى يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ بِإِحْسَانِهِ وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ بِخِذْلَانِهِ .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٠٣/١٠ - ١٠٤) : **﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ﴾** ، أي : أرشده إلى دينه وعبادته. **﴿وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾** ، أي بِالْقَضَاءِ السَّائِقِ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ، وَهَذَا يُرَدُّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، لِأَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ هَدَى النَّاسَ كُلَّهُمْ وَوَفَّقَهُمْ لِلْهُدَى، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: **﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾** .

كما قَرَرَتِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَهَبَ لِعِبَادِهِ حُرِّيَّةَ الْاخْتِيَارِ فِي أَنْ يَفْعَلُوا وَأَنْ لَا يَفْعَلُوا ، قَالَ تَعَالَى: **﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾** [الإنسان: ٣] ، " أَي : بَيَّنَّا لَهُ وَعَرَفْنَاهُ طَرِيقَ الْهُدَى وَالضَّلَالِ ، وَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ بِبَعْثِ الرُّسُلِ ، فَأَمَّنَ أَوْ كَفَرَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾** [البلد: ١٠] . وَقَالَ مُجَاهِدٌ: أَي بَيَّنَّا لَهُ السَّبِيلَ إِلَى السَّعَادَةِ وَالسَّعَادَةِ ... **﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾** ، أَي : أَهْبَاهُمَا فَعَلَ فَقَدْ بَيَّنَّا لَهُ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (١٩/ ١٢٢) .

"والله سبحانه زود الإنسان بالعقل الذي يميّز به بين الحقّ والباطل في العقائد، وبين الخير والشرّ في الأفعال، وبين الصدق والكذب في الأقوال. وأعطاه القدرة التي يستطيع بها أن يحقّ الحقّ، ويُبطل الباطل، وأن يأتي الخير ويدع الشرّ، وأن يقول الصدق، ويجانب الكذب، ورسم له منهج الحقّ والخير والصدق بما أنزل من كتب، وبما أرسل من رسل، وما دام العقل المميّز موجوداً، والقدرة على الفعل صالحة، والمنهج المرسوم واضحاً، فقد ثبت للإنسان حُرِّيَّةَ الْإِرَادَةِ، واختيار الفعل ، وعلى الإنسان أن يوجّه قواه إلى ما يختاره من حقّ أو باطل، ومن خير أو شر، ومن صدق أو كذب " . انظر : العقائد الإسلامية لسيد سابق (ص ١٠١-١٠٢) .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧-٨] .

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٧٥-٧٦/٢٠): "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾، أَيَّ عَرَفَهَا، كَذَا رَوَى ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ. أَيَّ عَرَفَهَا طَرِيقَ الْفُجُورِ وَالتَّقْوَى، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ أَيْضًا: عَرَفَهَا الطَّاعَةَ وَالْمُعَصِيَةَ. وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِعَبْدِهِ خَيْرًا، أَلْهَمَهُ الْخَيْرَ فَعَمِلَ بِهِ، وَإِذَا أَرَادَ بِهِ الشُّوءَ، أَلْهَمَهُ الشَّرَّ فَعَمِلَ بِهِ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: فَأَلْهَمَهَا قَالَ: عَرَفَهَا طَرِيقَ الْخَيْرِ وَطَرِيقَ الشَّرِّ، كَمَا قَالَ: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]. وَرَوَى الضَّحَّاكُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَلْهَمَ الْمُؤْمِنَ الْمُتَّقِيَ تَقْوَاهُ، وَأَلْهَمَ الْفَاجِرَ فُجُورَهُ. وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: بَيَّنَّ لَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا. وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ. وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾، قَالَ: "اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا". أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٨٨/٤) بِرَقْمٍ (٢٧٢٢).

وَرَوَاهُ جُويَيْرٌ عَنِ الضَّحَّاكِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ رَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا، وَقَالَ: "اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا".

وقال الإمام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٨٠-٧٨/٨): "إِنَّ كُلَّ مَا فِي الْوُجُودِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ لَهُ خَلْقُهُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الَّذِي يُعْطِي وَيَمْنَعُ وَيَنْفُضُ وَيَرْفَعُ وَيُعِزُّ وَيُذِلُّ وَيُغْنِي وَيُفْقِرُ وَيُضِلُّ وَيَهْدِي وَيُسْعِدُ وَيُشْقِي وَيُوَلِّي الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ وَيَنْزِعُهُ مِمَّنْ يَشَاءُ وَيَسْخَرُ صَدْرَ مَنْ يَشَاءُ لِلْإِسْلَامِ وَيَجْعَلُ صَدْرَ مَنْ يَشَاءُ ضَيْقًا كَانَتْهَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ يُقَلِّبُ الْقُلُوبَ؛ مَا مِنْ قَلْبٍ مِنْ قُلُوبِ الْعِبَادِ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ إِنْ شَاءَ أَنْ يُقِيمَهُ أَقَامَهُ وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُزِيْعَهُ أَزَاعَهُ وَهُوَ الَّذِي حَبَّبَ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِهِمْ وَكَرِهَ إِلَيْهِمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ. وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ الْمُسْلِمَ مُسْلِمًا وَالْمُصَلِّيَ مُصَلِّيًا. قَالَ الْخَلِيلُ: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾، وَقَالَ: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾، وَقَالَ عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾، وَقَالَ: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا﴾، وَقَالَ: ﴿وَيَصْنَعِ الْفُلْكَ﴾. وَالْفُلْكَ مُصْنُوعَةٌ لِبْنِي آدَمَ وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ خَلَقَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا

يَرْكَبُونَ» ، وَقَالَ : «وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا» الْآيَاتِ .

وَهَذِهِ كُلُّهَا مَصْنُوعَةٌ لِبَنِي آدَمَ . وَقَالَ تَعَالَى : «اتَّعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ» ، فَمَا بِمَعْنَى " الَّذِي " وَمَنْ جَعَلَهَا مَصْدَرِيَّةً فَقَدْ غَلِطَ لَكِنْ إِذَا خَلَقَ الْمُنْحُوتَ كَمَا خَلَقَ الْمَصْنُوعَ وَالْمَلْبُوسَ وَالْمُبْنَى دَلَّ عَلَى أَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنَعَتِهِ وَقَالَ تَعَالَى : «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا» ، وَقَالَ : «فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا» ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِكُهُ وَلَهُ فِيمَا خَلَقَهُ حِكْمَةٌ بِالْغَةِ وَنِعْمَةٌ سَابِغَةٌ وَرَحْمَةٌ عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ وَهُوَ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ لَا لِمُجَرَّدِ قُدْرَتِهِ وَقَهْرِهِ بَلْ لِكَمَالِ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَحِكْمَتِهِ . فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ وَأَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ وَهُوَ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنَ الْوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا وَقَدْ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ . وَقَالَ تَعَالَى : «وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ» ، وَقَدْ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ بِأَسْبَابٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى : {وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا} وَقَالَ : «فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ» ، وَقَالَ تَعَالَى : «يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ» .

وروى مسلم (٢٠٤١/٤ برقم ٢٦٥٠) بسنده عن أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ، أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى عَلَيْهِمْ مِنْ قَدَرٍ مَا سَبَقَ؟ أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ بِمَا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَّتَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وَمَضَى عَلَيْهِمْ، قَالَ فَقَالَ: أَفَلَا يَكُونُ ظُلْمًا؟ قَالَ: فَفَزِعْتُ مِنْ ذَلِكَ فَزَعًا شَدِيدًا، وَقُلْتُ: كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ وَمِلْكُ يَدِهِ، فَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، فَقَالَ لِي: يَرْحَمُكَ اللَّهُ إِنِّي لَمْ أَرِدْ بِمَا سَأَلْتُكَ إِلَّا لِأَحْزَرَ عَقْلَكَ، إِنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ بِمَا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَّتَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: " لَا، بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا " .

قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٤٩٣/١١) : " قَالَ عِيَّاضُ : أَوْرَدَ عِمْرَانُ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ شُبْهَةَ الْقُدْرَةِ مِنْ تَحْكُمِهِمْ عَلَى اللَّهِ وَدُخُولِهِمْ بِأَرَائِهِمْ فِي حُكْمِهِ ، فَلَمَّا أَجَابَهُ بِمَا دَلَّ عَلَى ثَبَاتِهِ فِي الدِّينِ قَوَاهُ بِذِكْرِ الْآيَةِ ، وَهِيَ حَدُّ لَأَهْلِ السَّنَةِ ، وَقَوْلُهُ كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ وَمَلِكُهُ ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَالِكَ

الْأَعْلَى الْخَالِقُ الْأَمْرُ لَا يُعْتَرِضُ عَلَيْهِ إِذَا تَصَرَّفَ فِي مُلْكِهِ بِمَا يَشَاءُ ، وَإِنَّمَا يُعْتَرِضُ عَلَى الْمَخْلُوقِ الْمَأْمُورُ " .

فإن قيل: إن معنى هذا الكلام أن العبد مُكْرَهٌ على أفعاله، مجبور ليس له قدرة واختيار، وقدرته غير مؤثرة في مقدورها، فالجواب هو أن " أهل السُّنَّة يقولون: العبد له فعل اضطراري: كسقوط من جبل، وكحركة المرتعش، وهذا الفعل لا تكليف فيه قطعاً، لأنه فعل الله اتفاقاً.

وفعل اختياري: وهو فعل الله أيضاً، لكن باعتبار الإيجاد، وينسب للعبد باعتبار الكسب " . انظر: شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (ص ٢٣٧-٢٣٨).

وهذا الإيجاد لا يعني الإكراه عليها، وذلك " لأنَّ الإنسان مختار بوصفه كاسباً لفعله الاختياري لا بوصفه خالقاً له ، ذلك لأنَّ كسب الفعل - أي تلبُّسك به - يتوقَّف على أمرين: (١) وجود مقوِّمات هذا الفعل في الخارج كلّها الماديَّة والمعنويَّة.

(٢) اكتسابك له عن طريق انبعاثك نحوه.

فأنت مريد ومختار بوصفك كاسباً ومنبعثاً إليه، لا بوصفك خالقاً وموجداً مقوِّماته وعناصره. وإيضاح ذلك يكون بالمثال الحسيّ الآتي: اليد وما فيها من شرايين وأعصاب وقدرة من خلق الله عزَّ وجلَّ ، والورق بصورته من خلقه تعالى عزَّ وجلَّ ، والقلم بقابليته من خلقه تعالى أيضاً ، وتلاقي هذه العناصر لترسم خطّاً على الورق من خلق الله أيضاً، فذا معنى أن الله عزَّ وجلَّ هو الخالق لأفعال الإنسان.

ولا بدَّ لكي توجد الكتابة منك، أن تعزم في نفسك على الكتابة، وأن تنبعث إرادتك على التّنفيد، فحينئذ يأذن الله تعالى للقوَّة التي أودعها في يدك، وللحبر أن ينساب كما تشاء ، وللورق أن يتأثّر بذلك على النّحو الذي تتحقّق فيه الكتابة، وعندئذ تسمّي كاتباً، وينسب إليك هذا الفعل، فالقصد والعزيمة والكسب منك، وذلك بسرّ الإرادة التي ركبها الله فيك.

وخلق الفعل وأسبابه من الله تعالى، وإنّما تكون المقاضاة والمحاسبة على القصد والكسب، لا على خلق الأسباب وخلق الفعل لنفسه " . انظر: أصول الدين ، الدوري وزميله (ص ١٦٩-١٧٠) .

وقد أشار القرطبي إلى ذلك، فقال في " الجامع لأحكام القرآن " (٩٧/١٤) عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣] : " أَنَّ الْمُهْتَدِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا هَدَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْإِيَانِ وَالطَّاعَةِ عَلَى طَرِيقِ

الْإِخْتِيَارِ حَتَّى يَصِحَّ التَّكْلِيفُ فَمَنْ شَاءَ آمَنَ وَأَطَاعَ اخْتِيَارًا لَا جَبْرًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: "لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ" [التكوير: ٢٨]، وَقَالَ: «فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا» [المزمل: ١٩]، ثُمَّ عَقَّبَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» [التكوير: ٢٩]، فَوَقَعَ إِيمَانُ الْمُؤْمِنِينَ بِمَشِيئَتِهِمْ، وَنَفَىٰ أَنْ يَشَاءُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَهَذَا فَرَطَتِ الْمُجْبَرَةُ لِمَا رَأَوْا أَنَّ هِدَايَتَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ مَعْدُوقٌ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالُوا: الْخَلْقُ مَجْبُورُونَ فِي طَاعَتِهِمْ كُلِّهَا، التَّفَاتَا إِلَى قَوْلِهِ: «وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» [التكوير: ٢٩]، وَفَرَطَتِ الْقَدَرِيَّةُ لِمَا رَأَوْا أَنَّ هِدَايَتَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ مَعْدُوقٌ بِمَشِيئَةِ الْعِبَادِ، فَقَالُوا: الْخَلْقُ خَالِقُونَ لِأَفْعَالِهِمْ، الْيَفَاتَا مِنْهُمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ» [التكوير: ٢٨]. وَمَذْهَبُنَا هُوَ الْإِقْتِصَادُ فِي الْإِعْقَادِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ بَيْنَ مَذْهَبِي الْمُجْبَرَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا. وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْحَقِّ قَالُوا: نَحْنُ نَفَرِّقُ بَيْنَ مَا اضْطَرَرْنَا إِلَيْهِ وَبَيْنَ مَا اخْتَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّا نَذَرُكَ تَفَرُّقَةً بَيْنَ حَرَكَةِ الْإِرْتِعَاشِ الْوَاقِعَةِ فِي يَدِ الْإِنْسَانِ بِغَيْرِ مُحَاوَلَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَلَا مَقْرُونَةٍ بِقُدْرَتِهِ، وَبَيْنَ حَرَكَةِ الْإِخْتِيَارِ إِذَا حَرَّكَ يَدَهُ حَرَكَةً مُثَاقِلَةً لِحَرَكَةِ الْإِرْتِعَاشِ، وَمَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَرَكَتَيْنِ: حَرَكَةُ الْإِرْتِعَاشِ وَحَرَكَةُ الْإِخْتِيَارِ، وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ فِي ذَاتِهِ وَمَحْسُوسَتَانِ فِي يَدِهِ بِمُشَاهَدَتِهِ وَإِدْرَاكِ حَاسَّتِهِ - فَهُوَ مَعْتُوهُ فِي عَقْلِهِ وَمُخْتَلٌّ فِي حِسِّهِ، وَخَارِجٌ مِنْ حَزْبِ الْعُقَلَاءِ. وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ، وَهُوَ طَرِيقُ بَيْنِ طَرِيقِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ".

وجاء في "مجلة المنار" (٩٠٦/١٤): "معنى الآية الحكيمة، والله أعلم: «وَلَوْ شِئْنَا» [السجدة: ١٣] أن نجعل النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً مَهْتَدِينَ صَالِحِينَ كَالْمَلَائِكَةِ «لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا» [السجدة: ١٣]، وجعلناه أَمْرًا خَلْقِيًّا فِيهَا لَا تَسْتَطِيعُ غَيْرُهُ وَلَا يَخْطُرُ فِي بَالِهَا سِوَاهُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ هَذَا النَّوعُ هُوَ النَّوعُ الْمَعْرُوفُ الْآنَ، وَلَا يَكُونُ مَكْلَفًا مَجْزِيًّا عَلَى عَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَكُونُ ثَمَّ حَاجَةٌ لَوْجُودِ دَارٍ لِلْجِزَاءِ عَلَى الْحَقِّ وَالْخَيْرِ، وَدَارٍ لِلْجِزَاءِ عَلَى الْبَاطِلِ وَالشَّرِّ.

وقوله تعالى: «وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي» [السجدة: ١٣] إلخ معناه: ثبت وتحقق القول المؤكَّد مِنِّي بِأَن يَكُونُ الْجَنُّ الْمُسْتَرْتُونَ، وَالنَّاسُ الْمُتَجَسِّدُونَ مَكْلَفِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ بِالْإِخْتِيَارِ، وَمُثَابِينَ مُعَاقِبِينَ لِاخْتِلَافِ الْأَعْمَالِ بِالتَّفَاوُتِ فِي الْعِلْمِ وَالِاسْتِعْدَادِ؛ لِيَكُونَ لِحُكْمِهِمْ مِنْهُمْ مَلْؤُهَا، كَمَا يَكُونُ لِلْجَنَّةِ قِسْطُهَا، أَي: فَلِهَذَا لَمْ نَوُتْ كُلَّ نَفْسٍ هِدَايَا بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ بَلْ هِدَايَا التَّجْدِيدِ، وَدَلَّلْنَاهَا عَلَى الطَّرِيقَيْنِ، بِأَن خَلْقْنَاهَا مُسْتَعِدَّةً لِقَبُولِ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَعَمَلِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَآتَيْنَاهَا عِلْمًا وَإِرَادَةً وَاخْتِيَارًا تَرْجِّحُ بِهَا سُلُوكَ أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

وجرت سُنَّتُنَا بأن يكون عمل كل نفس بقدرته صاحبها متوقفاً على ترجيح الفعل أو التَّرك على ما يقابله، وأن يكون التَّرجيح بإرادة العامل، وأن تكون الإرادة تابعة للعلم بالمنافع والمضار والمفاسد .

كما جرت سُنَّتُنَا وسبقت كلمتنا بأن يكون من خلق الإنسان ومقتضى فطرته أن يرجح دائماً فعل ما ينفع وترك ما يضر بحسب علمه بذلك، فعلى هذا تكون سعادة الإنسان وشقاوته تابعين لعلمه بالحق والباطل والخير والشر .

فإن كان علمه صحيحاً وجدائياً أو عقلياً غير معارض بوجدان غالب رجح الحق والخير على ضدهما فكان سعيداً، وإلا رجح الباطل والشر فكان شقيماً، ولكنَّ النَّاسَ كثيراً ما يجهلون الحقائق في ذلك، فيرجحون ما فيه شقاوتهم على ما فيه سعادتهم ، وقد لطف الله تعالى بالإنسان فأمدَّ علمه المسكوب الناقص بالوحي، الذي هو كالعقل للنوع.

لا يذهب بك الظَّنُّ إلى أنني خرجت عن معنى الآية بما أشرت إليه من سنَّة الله في خلق الإنسان فيها، فإنَّك إذا راجعت ما قبلها من السُّورة، تجده في خلق الإنسان وحكمة الله وإبداعه فيه، فإنَّه تعالى ذكر في أولها إنزال الكتاب وكفر من كفر به، ثم ذكر خلق السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وتديره الأمر بينهنَّ، وكونه أحسن كل شيء خلقه، وخلق الإنسان وتسويته، ونفخ الرُّوح فيه، وإعطائه الحواس والعقل وأنَّه قليلاً ما يشكر له هذه النِّعم باستعمالها فيما خلقت له .

ثم ذكر إنكار المشركين للبعث، ثم الموت والجزاء، وتمنيهم الرُّجوع إلى الدُّنيا في يوم الحساب، ثم ذكر الآية. فلا بدَّ في تفسيرها من التوفيق فيها بين مقتضى المشيئة، ومقتضى سُنن الخلق، فإنَّ مشيئة الله تعالى إنَّها تجري بسننه في خلقه، كما بيَّنا ذلك مراراً، والسِّيَاق هنا جامع للأمرين.

والقول في هذه الآية تكويني كقوله تعالى بعد ذكر خلق السماء والأرض: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] ، وقوله: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩] ، ومنه كلمة التَّكوين العامَّة ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] ، وتسمية عيسى المسيح كلمة الله، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٢] .

كُلُّ هذا وأمثاله ممَّا يُذكر في بيان خلق الأشياء، وسنن الله في تكوينها ليس من القول اللفظي ولا الكلام النَّفسي، وإنَّما هو القول والكلام التَّكويني الذي هو من متعلَّقات صفة الإرادة والمشیئة التي يتبعها الإيجاد والتَّكوين، لا متعلَّقات صفة الكلام التي يكون بها الوحي والتَّكليف .

فمعنى **﴿حَقَّ الْقَوْلُ﴾** [السجدة: ١٣] بها ذكر في الآية أنه مما تعلقت به مشیئة الله تعالى في التَّكوين، فإنَّه تعالى شاء أن يكون النَّاس كما قال في آية قبلها ذوي حواس وعقول ، متمكِّنين من الشُّكر والكفر، كما نعرف من أنفسنا وأبناء جنسنا .

وبذلك كانوا مستعدِّين للأشياء المتقابلة المتضادَّة، مختارين في التَّرجيح بينها، ويترتَّب على ذلك أن يحسن فريق منهم الاختيار فيكونوا من أصحاب الجَنَّة، وسيء فريق منهم الاختيار فيكونوا من أهل النَّار، وتتم كلمة الله في تكوين الفريقين على ما سبق بيانه، وهذا ينطبق على ما شرحناه في تفسير القدر، وكونه عبارة عن النُّظام الإلهي والسُّنن " .

والخلاصة في موضوع الجبر أن جميع أفعال الإنسان الاختياریَّة تتوقَّف على أسبابها الخارجیَّة، بمعنى أنَّ فعل الإنسان ليس اختياريًّا، ولا جبريًّا، وإنَّما هو جامع بين الجبر والاختيار لأنَّه متوقَّف على إرادتنا، وعلى الأسباب، فالمسبِّبات مربوطة بأسبابها . للاستزادة انظر: القضاء والقدر ، عبد الكريم الخطيب (ص:

١٥٠)، مبدأ السَّببية ، محمد عبد الله الشرقاوي، (ص: ١٧٤ فما بعدها)، القضاء والقدر ، فاروق الدسوقي، (١/ ٣٩١-٣٩٢) .

وعلى هذا الأساس فإنَّ الهداية أو الضَّلال ما هي إلَّا مسبِّبات الأسباب، ولذلك تعدَّدت آيات القرآن المصرَّحة بذلك، نحو قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾** [البقرة: ٢٥٨]، وقوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾** [المائدة: ٦٧] ، وقوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾** [الزمر: ٣] ، وقوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾** [غافر: ٢٨]، والآيات في هذا الباب كثيرة.

فعدم اهتداء النَّاس إنَّما كان بسبب كبرهم وظُّلمهم وفِسْقهم وعنادهم، ولذلك قال الله تعالى : **﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾** [الصف: ٥] .

وبناء على ما سبق، فإنَّ نسبة الهداية والإضلال إلى الله تعالى لا تعني أنَّه جبر الإنسان على الضَّلالة أو الهداية، وإنَّما تعني أن الله تعالى أوجد نظاماً قائماً على تلازم الأسباب بمسبِّباتها وارتباطها بها، فمن فتح قلبه للهدى، وعقله للحق، وانقاد لدينه طائعاً مستسلماً خاضعاً أعانه ووفَّقه وزاده من فضله، ومن جحد، وعاند، وطغى، وتجبر، وكفر، وحاد عن الطَّريق وأعرض عن الهدى، فاتَّلى تكون له الهداية؟

وقد أشار أهل العلم إلى أن الهدى هديان: هدى الدلالة، وهدى التوفيق والتأييد ... قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (١/١٦٠): "الهُدَى هُدَيَان: هُدَى دَلَالَةٍ، وَهُوَ الَّذِي تَقْدِرُ عَلَيْهِ الرُّسُلُ وَاتَّبَاعُهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] . وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] فَأَثَبَتْ لَهُمُ الْهُدَى الَّذِي مَعْنَاهُ الدَّلَالَةُ وَالِدَّعْوَةُ وَالتَّسْبِيحُ، وَتَقَرَّدَ هُوَ سُبْحَانَهُ بِالْهُدَى الَّذِي مَعْنَاهُ التَّأْيِيدُ وَالتَّوْفِيقُ، فَقَالَ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الفصل: ٥٦] ، فالهدى على هذا يحى بِمَعْنَى خَلَقَ الْإِيمَانَ فِي الْقَلْبِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] ، وقوله: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨] ، وَالْهُدَى: الْإِهْتِدَاءُ، وَمَعْنَاهُ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْإِرْشَادِ كَيْفَمَا تَصَرَّفَتْ " .

والهدى بالمعنى الأول حجة الله على خلقه حيث لا يعذب أحداً إلا بعد إقامتها عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الاسراء: ١٥] ، " أَيْ لَمْ نَتْرُكْ الْخَلْقَ سُدىً، بَلْ أَرْسَلْنَا الرُّسُلَ . وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالشَّرْعِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعَقْلَ يُقْبَحُ وَيُحْسَنُ وَيُبَيِّحُ وَيَحْظُرُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَقَرَةِ الْقَوْلُ فِيهِ . وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّ هَذَا فِي حُكْمِ الدُّنْيَا، أَيْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْلِكُ أُمَّةً بِعَذَابٍ إِلَّا بَعْدَ الرِّسَالَةِ إِلَيْهِمْ وَالْإِنذَارِ . وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: هَذَا عَامٌّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: " كُلَّمَا أَقْبَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٣١) .

والظاهر العموم في الآية لعدم المخصص . والله أعلم . فالرسل هم حجة الله على خلقه، قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ، فَيَقُولُوا مَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا، وَمَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا كِتَابًا، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الاسراء: ١٥] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾ [طه: ١٣٤] ، وَفِي هَذَا كُلُّهُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْعَقْلِ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (٦/١٨) .

وقد يرد الهدى والمراد به الهدى العام، كما في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠] . وعن الهداية الواردة في الآية قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (١١/٢٠٤): " أَيْ أَنَّهُ يُعْرَفُ بِصِفَاتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ اسْمٌ عَلَمٌ حَتَّى يَقَالَ فُلَانٌ بَلْ هُوَ خَالِقُ الْعَالَمِ، وَهُوَ الَّذِي خَصَّ كُلَّ مَخْلُوقٍ بِهَيْئَةٍ وَصُورَةٍ، وَلَوْ كَانَ الْحِطَابُ مَعَهُمَا لَقَالَا: قَالَا

رَبَّنَا. وَ" خَلَقَهُ" أَوَّلُ مَفْعُولٍ أُعْطِيَ، أَيُّ أُعْطِيَ خَلِيقَتَهُ كُلَّ شَيْءٍ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ وَيَرْتَفِقُونَ بِهِ، أَوْ ثَانِيهَا أَيُّ أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ صُورَتُهُ وَشَكْلُهُ الَّذِي يُطَابِقُ الْمُنْفَعَةَ الْمُنَوَّطَةَ بِهِ، عَلَى قَوْلِ الضَّحَّاكِ عَلَى مَا يَأْتِي. **﴿ثُمَّ هَدَى﴾** ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالسَّدي: أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ زَوْجَهُ مِنْ جِنْسِهِ، ثُمَّ هَدَاهُ إِلَى مَنْكِحِهِ وَمَطْعَمِهِ وَمَشْرَبِهِ وَمَسْكَنِهِ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ثُمَّ هَدَاهُ إِلَى الْأَلْفَةِ وَالْاجْتِمَاعِ وَالْمُنَاكَحَةِ. وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةَ: أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ صَلاَحَهُ، وَهَدَاهُ لِمَا يُصْلِحُهُ" . وللاستزادة في هذه الهداية انظر : شفاء العليل (ص ٦٥-٧٩).

وقد يرد الهدى بمعنى الهداية إلى الجنة أو النار يوم القيامة، قال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٦٠/١) : " قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَقَدْ تَرَدَّدَتِ الْهُدَايَةُ وَالْمُرَادُ بِهَا إِرْشَادُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَسَالِكِ الْجَنَّةِ وَالطُّرُقِ الْمُفْضِيَةِ إِلَيْهَا، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْمُجَاهِدِينَ: **﴿فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَاهُمْ * سَيِّدُهُمْ﴾** [محمد: ٤-٥] ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾** [الصفات: ٢٣] مَعْنَاهُ فَاسْلُكُوهُمْ إِلَيْهَا" .

﴿سُؤَالٌ﴾ : مَا هِيَ أَسْبَابُ الْهُدَايَةِ ؟

الجواب : للهداية أسباب عديدة ، من أهمها : اتِّبَاعُ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ فيما أمر به ونهى عنه ، الإقبال على كتاب الله تعالى تلاوة وتدبراً وتطبيقاً ، والعناية بقراءة سنَّة النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسيرته ، وربط الأسباب بالمسببات ، واستدامة ذكر الله تعالى في السِّرِّ والعلن ، ومرافقة الصَّالِحِينَ والأخيار ، الإكثار من الدُّعَاءِ ، مجاهدة النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ وعصيانها ...

﴿سُؤَالٌ﴾ : مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : **﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأْتَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾** [الأنعام: ١٢٥] .

قال الإمام السَّمَرْقَنْدِي فِي " بحر العلوم " (٤٨٠-٤٨٢) : " قوله تعالى: **﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾** يعني: من يرد الله أن يوفقه للإسلام ويهديه لدينه يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ يقول يوسع قلبه ويلينه لقبول الإسلام، ويدخل فيه نور الإسلام وحلاوته. وقال القُتَيْبِيُّ: **﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُ﴾** ، يعني: يفتحه. قال الفقيه: قال: حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا الدَّيْلِيُّ ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ اللَّهُ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُسَوَّرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ **﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾** ، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَكَيْفَ ذَلِكَ؟ إِذَا دَخَلَ

النُّورِ فِي الْقَلْبِ انْشَرَحَ وَانْفَسَحَ قَالُوا: وَهَلْ لَذَلِكَ مِنْ عِلَامَةٍ يَعْرِفُ بِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ التَّجَافِي عَنْ دَارِ الْغُرُورِ وَالْإِنَابَةُ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ وَالْإِسْتِعْدَادُ لِلْمَوْتِ قَبْلَ نَزُولِ الْمَوْتِ» .

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ» عَنْ الْإِسْلَامِ فَلَا يَقْبَلُهُ وَيَتْرَكُهُ بَغِيرِ نَوْرِ «يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيِّقًا» عَنْ الْإِسْلَامِ يَعْنِي: غَيْرِ مُوسِعٍ حَرَجًا يَعْنِي: شَاكًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَالشَّجَرَةِ الْمُلْتَفَّةِ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ لَا يَجِدُ النُّورَ مَنْفَذًا وَمَجَازًا قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ضَيِّقًا بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ وَجَزَمَهَا. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ حَرَجًا بِكسْرِ الرَّاءِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ. فَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ فَهُوَ الْمَصْدَرُ. وَمَنْ قَرَأَ بِالكسْرِ فَهُوَ النَّعْتُ.

ثُمَّ قَالَ: «كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ» ، يَعْنِي: مِثْلُهُ كَمِثْلِ الَّذِي يَتَكَلَّفُ الصُّعُودَ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ، فَكَذَلِكَ قَلْبُ الْكَافِرِ لَا يَسْتَطِيعُ قَبُولَ الْإِسْلَامِ. قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ يَصْعَدُ بِجَزْمِ الصَّادِ وَنَصْبِ الْعَيْنِ بَغَيْرِ تَشْدِيدٍ مِنْ صَعَدَ يَصْعَدُ. وَقَرَأَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ يَصَاعِدُ بِالْأَلْفِ مَعَ تَشْدِيدِ الصَّادِ وَتَخْفِيفِ الْعَيْنِ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ يَتَصَاعَدُ فَأَدْغَمَ التَّاءَ فِي الصَّادِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: يَصْعَدُ بِتَشْدِيدِ الصَّادِ وَالْعَيْنِ بَغَيْرِ أَلْفٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ يَتَصَعَّدُ فَأَدْغَمَ التَّاءَ فِي الصَّادِ ثُمَّ قَالَ: «كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ» يَعْنِي: الْعَذَابَ «عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» بَتَرَكِ حِلَاوَةِ الْإِيمَانِ عَلَى الَّذِينَ لَا يَرِغِبُونَ فِي الْإِيمَانِ وَيُقَالُ: الرَّجْسُ فِي اللَّغَةِ: هُوَ اللَّعْنَةُ وَالْعَذَابُ .

«سُؤَالٌ»: مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ [البقرة: ٢٥٣] .

الْجَوَابُ: قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ فِي " التَّفْسِيرِ " (٥٣٠/٦): " وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ فَيُفَوِّقُ مَنْ يَشَاءُ وَيُخْذِلُ مَنْ يَشَاءُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ ، وَاحْتِجَّ الْأَصْحَابُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ لِإِيْمَانِ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَالُوا: لِأَنَّ الْخِصْمَ يُسَاعِدُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ الْإِيْمَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِ، وَذَلِكَ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ يَفْعَلُ كُلَّ مَا يُرِيدُ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ لِإِيْمَانِ الْمُؤْمِنِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَيْضًا لِمَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَفْعَلُ كُلَّ مَا يُرِيدُ فَلَوْ كَانَ يُرِيدُ الْإِيْمَانِ مِنَ الْكُفَّارِ لَفَعَلَ فِيهِمُ الْإِيْمَانِ، وَلَكَانُوا مُؤْمِنِينَ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُرِيدُ الْإِيْمَانِ مِنْهُمْ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ دَالَّةً عَلَى مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَعَلَى مَسْأَلَةِ إِرَادَةِ الْكَائِنَاتِ وَالْمُعْتَرِلَةِ يُقَيِّدُونَ الْمُطْلَقَ وَيَقُولُونَ: الْمُرَادُ يَفْعَلُ كُلَّ مَا يُرِيدُ مِنْ أَفْعَالِ نَفْسِهِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لَوْجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِلْمُطْلَقِ .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْيِيدِ تَصِيرُ الْآيَةُ بَيِّنًا لِلْوَاضِحَاتِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ
الْثَالِثُ: أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ كَذَلِكَ فَلَا يَكُونُ فِي وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى كَمَالِ قُدْرَتِهِ وَعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقال الإمام أبو حيان في " البحر المحيط " (٦٠٤/٢) : " وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا
أَرَادَ اللَّهُ فِعْلَهُ فَهُوَ كَائِنٌ لَا مُحَالَةَ، وَإِنَّ ارَادَةَ غَيْرِهِ غَيْرُهُ مُؤَثَّرَةٌ، وَهُوَ تَعَالَى الْمُسْتَأَثَّرُ بِسِرِّ الْحِكْمَةِ فِيمَا
قَدَّرَ وَقَضَى مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَهُوَ فِعْلُهُ تَعَالَى. وَقَالَ الرَّحْمَشِيُّ: وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ مِنَ الْخُذْلَانِ
وَالْعِصْمَةِ، وَهَذَا عَلَى طَرِيقَةِ الْإِعْزَازِ لِلَّهِ " .

﴿سؤال﴾ : مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا
حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ
لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] .

الجواب :

قال الإمام الطاهر بن عاشور في " التحرير والتنوير " (١٤٦/٨-١٥١) : " ... اسْتِنْفَافٌ رَجَعَ بِهِ الْكَلَامُ
إِلَى مُجَادَلَةِ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ أَنْ اعْتَرَضَ بَيْنَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ
يَطْعُمُهُ﴾ -إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] ، فَلَمَّا قَطَعَ اللَّهُ حُجَّتَهُمْ فِي سَأَلِ تَحْرِيمِ مَا
حَرَّمُوهُ، وَقَسَمَهُ مَا قَسَمُوهُ، اسْتَقْصَى مَا بَقِيَ لَهُمْ مِنْ حُجَّةٍ وَهِيَ حُجَّةُ الْمُحْجُوجِ الْمَغْلُوبِ الَّذِي
أَعْيَتْهُ الْمَجَادَلَةُ وَلَمْ تَبْقَ لَهُ حُجَّةٌ، إِذْ تَنَشَّبَتْ بِالْمَعَاذِيرِ الْوَاهِيَةِ لِتَرْوِيجِ ضَلَالِهِ، بِأَنْ يَقُولَ: هَذَا أَمْرٌ قُضِيَ
وَقُدِّرَ .

فَإِنْ كَانَ صَمِيرُ الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ﴾ [الأنعام: ١٤٧] عَائِدًا إِلَى الْمُشْرِكِينَ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى هُنَا:
﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ إِظْهَارًا فِي مَقَامِ الْإِضْهَارِ لِرِيزَادَةِ تَقْطِيعِ أَقْوَالِهِمْ، فَإِخْبَارُ اللَّهِ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ
سَيَقُولُونَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ نَزُولُ هَذِهِ الْآيَةِ قَبْلَ نَزُولِ آيَةِ سُورَةِ النَّحْلِ : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ
اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ، فَإِنَّ
سُورَةَ النَّحْلِ مَعْدُودَةٌ فِي النُّزُولِ بَعْدَ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، كَانَ الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُمْ سَيَقُولُونَهُ أَطْلَاعًا عَلَى مَا
تَكُنُّهُ نَفُوسُهُمْ مِنْ تَرْوِيرِ هَذِهِ الْحُجَّةِ، فَهُوَ مُعْجَزَةٌ مِنْ مُعْجَزَاتِ الْقُرْآنِ مِنْ نَوْعِ الْإِخْبَارِ بِالْغَيْبِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] . وَإِنْ كَانَ نَزُولُ هَذِهِ الْآيَةِ بَعْدَ نَزُولِ آيَةِ سُورَةِ
النَّحْلِ فَلَا إِخْبَارَ بِأَنَّهُمْ سَيَقُولُونَهُ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ سَيُعِيدُونَ مَعْذِرَتَهُمُ الْمَأْلُوفَةَ.

وَحَاصِلُ هَذِهِ الْحُجَّةِ: أَنَّهُمْ يَخْتَجُّونَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُ مَا هُمْ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِرِضَى اللَّهِ تَعَالَى لَصَرَفَهُمْ عَنْهُ وَلَمَّا يَسْرَهُ هُمْ، يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ إِفْحَامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَإِبْطَالِ حُكْمِهِ عَلَيْهِمُ بِالضَّلَالَةِ، وَهَذِهِ شُبْهَةُ أَهْلِ الْعُقُولِ الْأَفْنَةِ الَّذِينَ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ تَصَرُّفِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْخَلْقِ وَالتَّقْدِيرِ وَحِفْظِ قَوَانِينِ الْوُجُودِ، وَهُوَ التَّصَرُّفُ الَّذِي نُسَمِّيهِ نَحْنُ بِالْمُشِيئَةِ وَبِالْإِرَادَةِ، وَبَيْنَ تَصَرُّفِهِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَهُوَ الَّذِي نُسَمِّيهِ بِالرَّضَى وَبِالْمَحَبَّةِ، فَالْأَوَّلُ تَصَرُّفُ التَّكْوِينِ وَالثَّانِي تَصَرُّفُ التَّكْلِيفِ، فَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّ تَمْكُنَهُمْ مِنْ وَضْعِ قَوَاعِدِ الشَّرِّكَ وَمِنْ التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ مَا هُوَ إِلَّا بِأَنَّ خَلَقَ اللَّهُ فِيهِمُ التَّمَكُّنَ مِنْ ذَلِكَ، فَيَحْسَبُونَ أَنَّهُ حِينَ لَمْ يُمْسِكْ عِنَانَ أَعْمَالِهِمْ كَانَ قَدْ رَضِيَ بِمَا فَعَلُوهُ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا يَرْضَى بِهِ لَمَّا عَجَزَ عَنْ سَلْبِ تَمْكُنِهِمْ، يَحْسَبُونَ أَنَّ اللَّهَ يَهْمُهُ سُوءُ تَصَرُّفِهِمْ فِيمَا فَطَرَهُمْ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا يَتَوَهَّمُونَ لَكَانَ الْبَاطِلُ وَالْحَقُّ شَيْئًا وَاحِدًا، وَهَذَا مَا لَا يَفْهَمُهُ عَقْلٌ حَصِيفٌ، فَإِنَّ أَهْلَ الْعُقُولِ السَّخِيفَةِ حِينَ يَتَوَهَّمُونَ ذَلِكَ كَانُوا غَيْرَ مُلْتَفِتِينَ إِلَّا إِلَى جَانِبِ نَحْلَتِهِمْ وَمُعْرِضِينَ عَنْ جَانِبِ مُحَالِفَتِهِمْ، فَإِنَّهُمْ حِينَ يَقُولُونَ: لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا غَافِلُونَ عَنْ أَنَّ يُقَالَ لَهُمْ: مِنْ جَانِبِ الرَّسُولِ: لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا قُلْتُ لَكُمْ أَنَّ فِعْلَكُمْ ضَلَالٌ، فَيَكُونُ اللَّهُ عَلَى حَسَبِ شُبْهَتِهِمْ قَدْ شَاءَ الشَّيْءَ وَتَقْيِضُهُ إِذْ شَاءَ أَنَّهُمْ يَشْرِكُونَ وَشَاءَ أَنْ يَقُولَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَا تَشْرِكُوا.

وَسَبَبُ هَذِهِ الضَّلَالَةِ الْعَارِضَةِ لِأَهْلِ الضَّلَالِ مِنَ الْأُمَمِ، الَّتِي تَلُوحُ فِي عُقُولِ بَعْضِ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ فِي مَعَاذِيرِهِمُ لِلْمَعَاصِي وَالْجَرَائِمِ أَنْ يَقُولُوا: أَمَرَ اللَّهُ أَوْ مَكْتُوبٌ عِنْدَ اللَّهِ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، هُوَ الْجَهْلُ بِأَنَّ حِكْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى فِي وَضْعِ نِظَامِ هَذَا الْعَالَمِ اقْتَضَتْ أَنْ يَجْعَلَ حِجَابًا بَيْنَ تَصَرُّفِهِ تَعَالَى فِي أَحْوَالِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَبَيْنَ تَصَرُّفِهِمْ فِي أَحْوَالِهِمْ بِمُقْتَضَى إِرَادَتِهِمْ، وَذَلِكَ الْحِجَابُ هُوَ نَامُوسُ ارْتِبَاطِ الْمُسَبِّبَاتِ بِأَسْبَابِهَا، وَارْتِبَاطِ أَحْوَالِ الْمَوْجُودَاتِ فِي هَذَا الْعَالَمِ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ، وَمِنْهُ مَا يُسَمَّى بِالْكَسْبِ وَالِاسْتِطَاعَةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأَشَاعِرَةِ، وَيُسَمَّى بِالْقُدْرَةِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ وَبِغَضِّ الْأَشَاعِرَةِ، وَذَلِكَ هُوَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ الدَّلَالِ عَلَى مَا يَرْضَاهُ اللَّهُ وَمَا لَا يَرْضَى بِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ وَضَعَ نِظَامَ هَذَا الْعَالَمِ بِحِكْمَةٍ فَجَعَلَ قَوَامَهُ هُوَ تَدْيِيرُ الْأَشْيَاءِ أُمُورَهَا مِنْ ذَوَاتِهَا بِحَسَبِ قُوَى أَوْدَعَهَا فِي الْمَوْجُودَاتِ لِتَسْعَى لِمَا خُلِقَتْ لِأَجْلِهِ، وَزَادَ الْإِنْسَانَ مَرِيَّةً بِأَنَّ وَضَعَ لَهُ عَقْلًا يُمَكِّنُهُ مِنْ تَغْيِيرِ أَحْوَالِهِ عَلَى حَسَبِ احتِجَاجِهِ، وَوَضَعَ لَهُ فِي عَقْلِهِ وَسَائِلَ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، كَمَا قَيَّضَ لَهُ دُعَاءَ إِلَى الْخَيْرِ تَنْبَهُهُ إِلَيْهِ إِنْ عَرَتْهُ غَفْلَةٌ، أَوْ حَاجَبَتْهُ شَهْوَةٌ، فَإِنَّ هُوَ لَمْ يَرَعِ عِيَّهُ، فَقَدْ خَانَ بِسَاطِ عَقْلِهِ بِطِيَّةٍ.

وَبِهَذَا ظَهَرَ تَخْلِيطُ أَهْلِ الضَّلَالَةِ بَيْنَ مَشِيئَةِ الْعِبَادِ وَمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَلِذَلِكَ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ هُنَا قَوْلَهُمْ: لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا لِأَتَمُّهُمْ جَعَلُوا مَا هُوَ مَشِيئَةُ هُمْ مَشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ قَدْ أَثَبَتْ مَشِيئَتُهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧] فَهِيَ مَشِيئَةُ تَكْوِينِ الْعُقُولِ وَتَكْوِينِ نِظَامِ الْجَمَاعَةِ.

فَهَذِهِ الْمَشِيئَةُ الَّتِي اعْتَلُّوا بِهَا مَشِيئَةً خَفِيَّةً لَا تَتَوَصَّلُ إِلَى الإِطْلَاعِ عَلَى كُنْهَيْهَا عُقُولُ الْبَشَرِ، فَلِذَلِكَ نَعَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ اسْتِنَادَهُمْ إِلَيْهَا عَلَى جَهْلِهِمْ بِكُنْهَيْهَا، فَقَالَ: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ فَشَبَّهَ بِتَكْذِيبِهِمْ تَكْذِيبَ الْمُكَذِّبِينَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، فَكُنَى بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِ مَقْصِدِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ هَذِهِ الْحُجَّةِ تَكْذِيبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَدْ سَبَقَ لَنَا بَيَانٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾.

وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا يَنْهَضُ حُجَّةً لَنَا عَلَى الْمُعْتَرِزَةِ، وَلَا لِلْمُعْتَرِزَةِ عَلَيْنَا، وَإِنْ حَاوَلَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَرِيقَيْنِ مُتَّفَقَانِ عَلَى بُطْلَانِ حُجَّةِ الْمُشْرِكِينَ. وَفِي الْآيَةِ حُجَّةٌ عَلَى الْجَبَرِيَّةِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾، أَيُّ: كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَنْبِيََاءَهُمْ مِثْلَ مَا كَذَّبَكَ هَؤُلَاءِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ أَشْرَكُوا قَصَدُوا بِقَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ تَكْذِيبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ دَعَاهُمْ إِلَى الإِقْلَاعِ عَمَّا يَعْتَقِدُونَ بِحُجَّةِ أَنَّ اللَّهَ رَضِيَهُ هُمْ وَشَاءَهُ مِنْهُمْ مَشِيئَةً رَضَى، فَكَذَلِكَ الْأُمَمُ قَبْلَهُمْ كَذَّبُوا رُسُلَهُمْ مُسْتَنِدِينَ إِلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ فَسَمَّى اللَّهُ اسْتِدْلَالَهُمْ هَذَا تَكْذِيبًا، لِأَنَّهُمْ سَاقَوْهُ مَسَاقَ التَّكْذِيبِ وَالْإِفْحَامِ، لَا لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ لَا يَقُولُ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ، فَإِنَّا نَقُولُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧] نُرِيدُ بِهِ مَعْنَى صَحِيحًا فَكَلَامُهُمْ مِنْ بَابِ كَلَامِ الْحَقِّ الَّذِي أُرِيدُ بِهِ بَاطِلٌ، وَوَقَعَ فِي «الْكَشَافِ» أَنَّهُ قَرِئَ: كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ - بِتَخْفِيفٍ ذَالَ كَذَّبَ -

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: هِيَ قِرَاءَةٌ مَوْضُوعَةٌ أَوْ شَاذَةٌ يَعْنِي شَاذَةً شُدُودًا شَدِيدًا وَلَمْ يَرَوْهَا أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ، وَلَعَلَّهَا مِنْ وَضْعِ بَعْضِ الْمُعْتَرِزَةِ فِي الْمَنَاطَرَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْفَخْرِ. وَقَوْلُهُ: ﴿حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ غَايَةُ لِلتَّكْذِيبِ مَقْصُودٌ مِنْهَا دَوَامُهُمْ عَلَيْهِ إِلَى آخِرِ أَوْقَاتِ وُجُودِهِمْ. فَلَمَّا ذَاقُوا بَأْسَ اللَّهِ هَلَكُوا وَاضْمَحَلُّوا، وَلَيْسَتْ الْغَايَةُ هُنَا لِلتَّنْهِيَةِ: وَالرُّجُوعِ عَنِ الْفِعْلِ لِظُهُورِ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الرُّجُوعُ بَعْدَ اسْتِصْصَالِهِمْ.

وَالذَّوْقُ جَازٍ فِي الْإِحْسَاسِ وَالشُّعُورِ، فَهُوَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمُقَيَّدِ فِي الْمَطْلَقِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ فِي سُورَةِ الْعُقُودِ.

وَالْبَاسُ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَإِضَافَتُهُ إِلَى ضَمِيرِ اللَّهِ تَعَالَى لِتَعْظِيمِهِ وَتَهْوِيلِهِ. وَأَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَوَابِ عَنْ مَقَالِهِمُ الْوَاقِعِ أَوْ الْمُتَوَقَّعِ بِقَوْلِهِ: قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا، فَفَصَلَ جُمْلَةً: قُلْ لِأَنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى الْمَقَاوِلِ وَالْمَجَاوِبَةِ كَمَا تَقَرَّرَ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَجَاءَ بِالِاسْتِفْهَامِ الْمُقْصُودِ مِنْهُ الْإِفْحَامُ وَالتَّهَكُّمُ بِمَا عُرِفَ مِنْ تَشْبِيهِهِمْ بِمِثْلِ هَذَا الْإِسْتِدْلَالِ. وَجُعِلَ الْإِسْتِفْهَامُ بِهَلْ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى طَلَبِ تَحْقِيقِ الْإِسْنَادِ الْمُسْتَوَّلِ عَنْهُ، لِأَنَّ أَصْلَ هَلْ أَنَّهَا حَرْفٌ بِمَعْنَى «قَدْ» لِاخْتِصَاصِهَا بِالْأَفْعَالِ، وَكَثُرَ وَقُوعُهَا بَعْدَ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ، فَغَلَبَ عَلَيْهَا مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ، فَكَثُرَ حَذْفُ الْهَمْزَةِ مَعَهَا حَتَّى تُنَوِّسَ الْهَمْزَةُ فِي مَشْهُورِ الْكَلَامِ وَلَمْ تَظْهَرْ مَعَهَا إِلَّا فِي النَّادِرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ فِي سُورَةِ الْعُقُودِ. فَدَلَّ هَلْ عَلَى أَنَّهُ سَائِلٌ عَنْ أَمْرٍ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ مُحَقَّقًا كَأَنَّهُ يَرْغَبُ فِي حُصُولِهِ فَيُغَيِّرُهُمْ بِإِظْهَارِهِ حَتَّى إِذَا عَجَزُوا كَانَ قَطْعًا لِدَعْوَاهُمْ.

وَالْمُقْصُودُ مِنْ هَذَا الْإِسْتِفْهَامِ التَّهَكُّمُ بِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ - إِلَى - «وَلَا حَرَمْنَا»، فَأَظْهَرَ هُمْ مِنَ الْقَوْلِ مِنْ يُظْهَرُ الْمُعْجَبُ بِكَلَامِهِمْ. وَقَرِئَتْ التَّهَكُّمُ بِأَدِيَّةٍ لِأَنَّهُ لَا يُظَنُّ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَطْلُبُوا الْعِلْمَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، كَيْفَ وَهُوَ يُصَارِحُهُمْ بِالتَّجْهِيلِ وَالتَّضْلِيلِ صَبَاحَ مَسَاءٍ.

وَالْعِلْمُ: مَا قَابَلَ الْجَهْلَ، وَإِخْرَاجُهُ الْإِعْلَامُ بِهِ، شُبِّهَتْ إِفَادَةُ الْمَعْلُومِ لِمَنْ يَجْهَلُهُ بِإِخْرَاجِ الشَّيْءِ الْمَخْبُوءِ، وَذَلِكَ مِثْلُ التَّشْبِيهِ فِي

قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَعَلِمْتُ بَنِيَّ فِي صُدُورِ الرِّجَالِ».

وَلِذَلِكَ كَانَ لِلْإِتْيَانِ بِعِنْدَكُمْ مَوْقِعٌ حَسَنٌ، لِأَنَّ (عِنْدَ) فِي الْأَصْلِ تَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ بِالَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ لَفْظُهَا، فَهِيَ بِمَا يَنْأَسِبُ الْخَفَاءَ، وَلَوْلَا شُيُوعُ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ حَتَّى صَارَتْ كَالْحَقِيقَةِ لَقُلْتُ: إِنَّ ذَكَرَ (عِنْدَ) هُنَا تَرْشِيحٌ لِاسْتِعَارَةِ الْإِخْرَاجِ لِلْإِعْلَامِ. وَجُعِلَ إِخْرَاجُ الْعِلْمِ مُرَتَّبًا بِفَاءِ السَّبَبِيَّةِ عَلَى الْعِنْدِيَّةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ مُقْصُودُهُ بِهِ مَا يَتَسَبَّبُ عَلَيْهِ.

وَاللَّامُ فِي ﴿فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ لِلْأَجَلِ وَالِاخْتِصَاصِ، فَتُؤَذِّنُ بِحَاجَةِ مَجْرُورِهَا لِمُتَعَلِّقِهَا، أَيْ فَتُخْرِجُوهُ لِأَجَلِنَا: أَيْ لِنَفْعِنَا، وَالْمَعْنَى: لَقَدْ أَبْدَعْتُمْ فِي هَذَا الْعِلْمِ الَّذِي أَبْدَيْتُمُوهُ فِي اسْتِفَادَتِكُمْ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ

بِالشِّرْكِ وَتَحْرِيمِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ بِدَلَالَةِ مَشِيئَةٍ عَلَى ذَلِكَ إِذْ لَوْ شَاءَ لَمَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَرِيدُونَا مِنْ هَذَا الْعِلْمِ.

وَهَذَا الْجَوَابُ يُشَبِّهُ الْمَنْعَ فِي اصطلاح أهل الجدل، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الإِسْتِفْهَامُ صُورِيًّا وَكَانَ الْمُتَكَلِّمُ جَازِمًا بِاتِّفَاقٍ مَا اسْتَفْهَمَ عَنْهُ أَعَقَبَهُ بِالْجَوَابِ بِقَوْلِهِ: إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ. وَجُمْلَةً: «إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ» مُسْتَأْنَفَةٌ لِأَنَّهَا ابْتِدَاءُ كَلَامٍ بِإِضْرَابٍ عَنِ الْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَبَعْدَ أَنْ تَهَكَّمُ بِهِمْ جَدَّ فِي جَوَابِهِمْ، فَقَالَ: «إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ»، أَي: لَا عِلْمَ عِنْدَكُمْ. وَقُصَارَى مَا عِنْدَكُمْ هُوَ الظَّنُّ الْبَاطِلُ وَالْخَرَصُ. وَهَذَا يُشَبِّهُ سَنَدَ الْمَنْعِ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْجَدَلِ. وَالْمُرَادُ بِالظَّنِّ الْكَاذِبُ وَهُوَ إِطْلَاقٌ لَهُ شَائِعٌ كَمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ".

«سؤال»: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِرَادَةِ الْكُونِيَّةِ وَالْإِرَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ ؟

الجواب :

الإرادة الكونية القدريَّة هي إرادة الله تعالى الشَّامِلَةُ لجميع الحوادث المتعلقة بكلِّ ما يشاء الله تعالى فعله وإيجاده ، سواء كان محبوباً مرضياً لديه تعالى أو كان غير ذلك. والإرادة الدِّينِيَّة الشَّرْعِيَّة هي إرادة الله تعالى المتضمَّنة للمحبَّة والرِّضَا، وهي المتعلقة بأوامر الله المحبوبة والمرضية لديه تعالى.

قال الإمام ابن أبي العز في " شرح الطَّحَاوِيَّة " (ص ٦٩-٧٠) : " الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الْإِرَادَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ نَوْعَانِ: إِرَادَةُ قَدْرِيَّةٌ كَوْنِيَّةٌ خَلْقِيَّةٌ، وَإِرَادَةُ دِينِيَّةٌ أَمْرِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ. فَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ الْمُتَضَمِّنَةُ لِلْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا، وَالْكَوْنِيَّةُ هِيَ الْمَشِيئَةُ الشَّامِلَةُ لِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَعِدُ فِي السَّمَاءِ» .

وَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: {وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ}، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ» . وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الدِّينِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الْأَمْرِيَّةُ، فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا» ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ

يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُثَبِّتَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ .

فَهَذِهِ الْإِرَادَةُ هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي مِثْلِ قَوْلِ النَّاسِ لِمَنْ يَفْعَلُ الْقَبَائِحَ : هَذَا يَفْعَلُ مَا لَا يُرِيدُهُ اللَّهُ ، أَيْ : لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَرْضَاهُ وَلَا يَأْمُرُ بِهِ .

وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الْكُونِيَّةُ فَهِيَ الْإِرَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ : مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ " .

والفرق بين الإرادتين : أَنَّ الإرادة الكونية متعلقة بالخلق ، وهي واقعة لا محالة ، فهي مستلزمة لوقوع المراد ، سواء كان المراد محبوباً مرضياً لدى الله تعالى كالطاعات ، وقد تكون مما يبغضه الله كالمعاصي وسائر المنهيات .

بينما الإرادة الدينية الشرعية متعلقة بالأمر والتشريع ، وقد تقع وقد لا تقع ، لأنَّ الله تعالى أعطى العبد اختياراً بين الطاعة والمعصية ، وهي لا تقع إلا إذا تعلقت بها الإرادة الكونية ، وهي محبوبة مرضية لله تعالى .

والإرادتان تجتمعان في حق المطيع ، وتفترقان في حق العاصي والكافر .

﴿سؤال﴾ : تَكَلَّمَ لَنَا عَنْ مَسْأَلَةِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الْعَقْلِيِّينَ ؟

الجواب : وملخص المسألة ينحصر في أَنَّهُ هل لأفعال المكلف حسنٌ وقبحٌ يُعرف بالعقل أم لا ؟ ومن المعلوم أنَّ أوَّل من بحث هذه المسألة هو الجهم بن صفوان الذي تبنَّى قاعدة : " إيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السَّمْع " . انظر : الملل والنحل (١/٨٨) .

وقد أخذ المعتزلة بهذا وبنوا عليه مذهبهم في هذه المسألة ، قال الإمام القاضي عبد الجبار في " المغني في أبواب التوحيد والعدل " (١٥٤/١٤) : " وقد بينَّا بطلان قول المُجبرة ، الذين يقولون إنَّ بالعقل لا يعرف الفرق بين القبيح والحسن ، وإنَّ ذلك موقف على الأمر والنهي بوجوه كثيرة ، فليس لأحد أن يقول : إِنَّمَا يحتاج إلى السَّمْع ليفصل العاقل بين الحسن والقبيح " .

وقال الإمام القاضي عبد الجبار في " المغني في أبواب التوحيد والعدل " (٧/١٤) : " إنَّ في الأفعال الحسنة ما يعلم من حاله أنَّ فاعله يستحقُّ المدح بفعله " .

ونقل الإمام الشهرستاني في " الملل والنحل " (٥٢/١) عن أبي الهذيل العلاف قوله في المكلف قبل ورود السَّمْع : " إِنَّه يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر ، وإن قصر في المعرفة

استوجب العقوبة أبداً، ويعلم أيضاً حُسن الحَسَن وقُبْح القَبِيح، فيجب عليه الإقدام على الحَسَن كالصِّدْق والعدل، والإعراض عن القَبِيح كالكَذِب والجور".

وقال الإمام الرَّازي في "المحصول" (١٢٣/١-١٢٤): "حسن الأشياء وقبحها لا يثبت إلا بالشرع، الحَسَن والقَبِيح قد يعنى بهما كون الشيء ملائماً للطَّبع أو منافراً، وبهذا التفسير لا نزاع في كونها عقليين.

وقد يراد بهما كون الشيء صفة كمال أو صفة نقص، كقولنا: العلم حسن والجهل قبيح، ولا نزاع أيضاً في كونها عقليين بهذا التفسير، وإنَّما النزاع في كون الفعل متعلِّق الذَّمِّ عاجلاً وعقابه آجلاً، فعندنا أنَّ ذلك لا يثبت إلا بالشرع وعند المعتزلة ليس ذلك إلا لكون الفعل واقعاً على وجه مخصوص لأجله يستحقُّ فاعله الذَّم، قالوا: وذلك الوجه قد يستقلُّ العقل بإدراكه وقد لا يستقل، أمَّا الذي يستقلُّ فقد يعلمه العقل ضرورة كالعلم بحسن الصِّدْق النَّافع وقُبْح الكَذِب الضَّار، وقد يعلمه نظراً كالعلم بحسن الصِّدْق الضَّار وقُبْح الكَذِب النَّافع، والذي لا يستقلُّ العقل بمعرفته فكحسن صوم آخر يوم من رمضان وقُبْح صوم الذي بعده، فإنَّ العقل لا طريق له إلى العلم بذلك، لكن الشرع لما ورده به علمنا أنَّه لولا اختصاص كل واحد منهما بما لأجله حسن وقبح وإلا لامتنع ورود الشرع به ...".

وقال الإمام تقي الدِّين السُّبكي في "الإبهاج في شرح المنهاج" (١٣٥/١): "واعلم أنَّ الحُسَن والقُبْح قد يُراد بهما كون الشيء ملائماً للطَّبع ومنافراً، أو كون الشيء صفة كمال أو صفة نقص، كقولنا: العلم حسن والجهل قبيح، وبهذا التفسير لا نزاع في كونها عقليين، إنَّما النزاع في كون الفعل متعلِّق الذَّمِّ عاجلاً والعقاب آجلاً، ولذلك قال القاضي في "مختصر التَّقريب": إنَّما المقصد تحقيق ما يحسن في قضية التَّكليف ويقبُح".

ولإعطاء فكرة شاملة كاملة متكاملة عن المسألة بكلِّ حيثياتها أنقل ما ذكره الأستاذ طه خالد السَّامرائي في كتابه "مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية" (ص ٨٩ فما بعدها بتصرُّف)، قال: "اختلف الأشاعرة والماتريدية في مسألة الحَسَن والقَبِيح في الأفعال، فالماتريدية كالمعتزلة يرون أنَّ العقل يستطيع إدراكهما في الأشياء لأنَّهما ذاتيان لها على معنى أنَّ العبد يُدرك بعقله أنَّ هناك من الأفعال كالصِّدْق مثلاً ما يستحق المدح عاجلاً والثَّواب آجلاً وأنَّ هناك من الأفعال كالكَذِب ما يستحق الذَّمِّ عاجلاً والعقاب آجلاً على خلاف بين المعتزلة والماتريدية في ثبوت الحكم لهذه الأفعال

قبل ورود الشرع به ، فالمعتزلة يقولون أنه يلزم من اتّصاف الفعل بالحسن أو القبح بالمعنى الذي ذكرته وهو استحقاق المدح أو الذم عاجلاً والثواب أو العقاب آجلاً ثبوت حكم الله تعالى لهذه الأشياء بالوجوب أو التحريم ، وما دام العقل من الممكن أن يستقل بإدراك هذه الأشياء وما فيها من حسن أو قبح فهو يدرك أيضاً ثبوت الحكم التّابع لذلك وجوباً أو تحريماً ، وإذن فالإنسان مكلف قبل ورود الشرع لوجود العقل قبل وروده.

ولكن الماتريدية يخالفون في ثبوت الحكم وإن استقلّ العقل بإدراك الحسن والقبح وما يترتب على ذلك من إدراك للحكم حتّى يرد الشرع به وعلى ذلك فلا مكان للقول بأنّ الإنسان مكلف قبل ورود الشرع ، وكيف يكون مكلفاً والشرع نفسه يقرّر خلاف ذلك ، قال تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] .

أمّا رأي الأشعري في ذلك فهو أنّ الحسن والقبح شرعي في الأشياء على معنى أنّ الأشياء نفسها من حيث هي لا توصف بحسن ولا قبح وإنّما توصف بذلك تبعاً لوصف الشارع لها ، وعلى ذلك فليس هناك من حسن أو قبح سابق على الشرع حتّى يدركه العقل كما يقول الماتريدية ، وبالتّالي لا يلزم ثبوت حكم الله في الأشياء قبل ورود حكم الشرع به كما تقول المعتزلة ، وذلك لأنّ الحسن والقبح في الأشياء لو كان ذاتياً ما تخلّف أبداً على معنى أنّ الحسن يظلّ حسناً دائماً ، وكذلك القبيح يظلّ قبيحاً دائماً ، مع أنّنا نلاحظ أنّ هنالك من الأعمال ما كان محرّماً بالنسبة لمن قبلنا وغير محرّم علينا مع أنّ طبيعة الشّيء واحدة لم تتغيّر.

وهذا الرّأي ليس للأشعري فحسب بل لكلّ الأشاعرة من بعده.

وهذه المسألة تجرّ إلى خلاف ثان وهو : هل أنّ الله يفعل القبيح ، فالماتريدية ترى أنّ الله لا يفعل القبيح بمعنى ما يستحقّ الذمّ عاجلاً فقط وتحكم بأنّ ذلك مستحيل عقلاً عليه ولو فعله لكان قبيحاً ، لأنّ قبح الأشياء وحسنها إنّما هو ذاتي لها لا يتخلّف عنها ولو كان الفاعل لها هو الخالق جلّ وعلا ، على حين أنّ الأشعري يقرّر أنّ الله لا يقبح منه شيء لو فعله لأنّه المالك القاهر الذي لا يوجد من يشرّع له ، ونحن إنّما يقبح منّا الشيء ليس لقبح ذلك الشّيء ، وإنّما لأنّنا نتجاوز به حدّاً قد رسم لنا من الخالق الذي يملك هذا التّحديد لنا.

والترجيح في هذا هو عينه الترجيح في مسألة التّحسين والتّقبيح في الأفعال ، ولذلك اقتصر على ذكره باختصار دون تفصيل.

أَوَّلًا: تعريف الحسن والقبح عند الأشاعرة:

١. الحسن عند الأشاعرة:

عرّف الأشاعرة الحسن بعدة تعريفات سيذكر خمسة منها إن شاء الله تعالى:

أ. يمكن استنتاج أول تعريف للحسن عند الأشاعرة من خلال كلام الإمام الأشعري في معنى القبيح حيث يقول رحمه الله: ولو حسنه - الله - لكان حسناً ، وبنفس المعنى قال الإمام الباقلاني رحمه الله ، حيث يقول: ما أمر به .

فأدخل بهذا اللفظ الواجب والمندوب فقط وأخرج المباح لعدم الأمر به .

ب. تعريف المسألة: عرّف الإسفرائيني رحمه الله الحسن - على ما نقله صاحب " ميزان الأصول " من خلال بيان عاقبته قائلاً: " الحسن ما لا يعود به على فاعله ضرر محض " ، وقد أدخل من خلال هذا التعريف المباح ، إذ ليس هناك من ضرر يعود على فاعله منه ، وهو في ذلك مثل الواجب والمندوب .

ج. ثمّ يعرفه الإمام الغزالي عليه الرّمة بأنّه " ما حسّنه الشّارع بالثناء على فاعله " ، وهو بهذا التّريف قد أخرج المباح منه مرّة أخرى حيث لا مدح ولا ثناء على فعله ، ويلاحظ على هذا التّعريف أنّه يقرّر مذهب الأشاعرة في التّحسين الشّرعي وذلك من خلال إشارة الإمام إلى تحسين الشّارع ، وتحسين الشّارع كان غائباً عن التّعريفات السّابقة لهذا التّعريف ، كما أنّ الغزالي بتعريفه هذا جعل اللاحقين له متأثرين إلى حدّ كبير بتعريفه للحسن .

د. وعرفه الآمدي وهو من المتأخّرين عن الإمام الغزالي رحمه الله بقرن من الزّمان ، بقوله هو: " ما أمر الشّارع بالثناء على فاعله " ، وهو بهذا التّعريف يكون من المتأثرين بالإمام الغزالي ، حيث نسب الثناء إلى الشّارع الحكيم .

هـ. وأوسع تعاريف الأشاعرة وأشملها تعريف ابن السّبكي رحمه الله في جمع الجوامع ، إذ الحسن عنده هو: ما أذن بفعله " كالواجب والمندوب والمباح وفعل غير المكلف " ، كما في رأي بعضهم .

٢. الحسن عند الماتريديّة:

إنّ الغالب على مشايخ الماتريديّة في كتاباتهم عدم إيراد تعاريف محدّدة لمعنى الحسن والقبح بل يكتفون بوصف الأمر بالحسن ومن ثمّ يشرعون في بيان صفة الحسن للمأمور به وذكر أقسامه وهكذا الحال مع القبيح أيضاً .

وقد استوى في ذلك من قال بالإيجاب الشرعي ، ومن قال بالإيجاب العقلي منهم ، ولم يشذ عن هذه المنهجية إلا القليل منهم كأبي بكر السمرقندي صاحب كتاب " ميزان الأصول " عليه الرحمة حيث جاء بتعريف عليه شيء من التعليق...

أ. عرّفه السمرقندي بقوله هو : : المقبول المرضي " حيث مهّد له بتعريف الحسن لغة وهو : " القبول للشيء والرضا به ."

والحقيقة أنّ هذا التعريف جاء مؤكّداً لما قلناه من عدم إيراد الماتريديّة لتعاريف محدّدة وهو لا يأتي بشيء جديد لبيان معنى الحسن عندهم ، كما لا يقوى على مجازة تعاريف الأشاعرة ، وهو أقرب إلى المعنى اللغوي منه إلى الاصطلاحي .

ب. وعبر بعض الحنفية عن معنى الحسن قائلين ، هو : " ما كان له عاقبة حميدة " ، فلم يذكر الجهة الأمرة بالحسن أهي الشرع أم العقل ؟

غير أنّه لا بدّ من محاولة الغرض منها استخراج تعريف للحسن عند الماتريديّة ، وذلك من خلال التّبع لأرائهم ومحاولة تحليل عباراتهم .

وهو ما قام به باحث من الباحثين حيث أثمرت محاولته هذه عن إطلاقين للحسن ، وهما :
الإطلاق الأوّل : هو ما أمر به الشارع .

الإطلاق الثّاني : هو ما يُحمد على فعله ويُذمّ على فعله .

وهذان الإطلاقان للحسن جاءا من اختلاف الأحناف فيما بينهم في مسألة الحسن والقبح .

فالإطلاق الأوّل هو المروي عن أئمّة بخاري حيث لا يجب عندهم إيمان ولا يحرم عندهم كفر البعثة ، وهم موافقون للأشاعرة ، أمّا الإطلاق الثّاني فهو مأخوذ من كلام الأستاذ أبي منصور الماتريدي عليه الرحمة وعامة مشايخ سمرقند ، حيث يقولون بوجوب الإيمان بالله وتعظيمه وحرمة نسبة ما هو شنيع إليه ووجوب تصديق النّبي صلّى الله عليه وسلّم ، وهو معنى المنعم .

٣. القبيح عند الأشاعرة :

أ. عرّفه الإمام الأشعري رحمه الله وكما نسبته إليه صاحب " التّوضيح " حيث قال : " بأنّه ما نهي عنه " ، فهو يدخل ضمن منطوق هذا التعريف الحرام وهو النّهي الجازم وكذلك المكروه وهو النّهي غير الجازم .

ب. وعرفه الإمام الباقلاني رحمه الله حيث قال هو : " هو ما نهى الله عنه " ، وهو بذلك يشير إلى الجهة الناهية ، وتعريف الباقلاني هذا يشمل أثري النهي وهما : الحرمة والكراهة وهو كسابقه ، وقد تابع بعض متأخري الأشاعرة الإمام الباقلاني في هذا التعريف .

ج. أمّا الإمام الغزالي عليه الرّمة فقد عرفه بتعريف بيّن من خلاله ماهيّة الضّرر حيث قال فيه هو : " ما قبّحه الشارع بذمّ فاعله " .

وفي هذا التعريف الحرام وحده وهو الدّخل في حيّزه ، ويخرج منه المكروه فإنّه لا يعود على فاعله بضرر أو ذم ، والآمدني رحمه الله يوافق الإمام الغزالي بإخراج المكروه من تعريف القبيح أيضاً معلّلاً لذلك " لأنّ المكروه لا يذم عليه من الشّرع " .

د. أمّا ابن السّبكي رحمه الله فإنّه يتوسّع في القبيح توسّعه في الحسن فيضيف إلى الحرام والمكروه خلاف الأولى .

٤. القبيح عند الماتريدية:

كما أنّ التّحسين عند الماتريدية بل عند الأحناف أجمع لم يحظ باهتمام العلماء حيث لم يعرفوه بتعريف محدّد كذلك الحال بالنسبة للتّقبيح عندهم فإنّه لم يحظ بتعريف جامع مانع ممّا حدا بيّ لأخذه من نفس الباحث الذي جعل الحسن عند الماتريدية على إطلاقين أيضاً .

الإطلاق الأوّل : القبيح " غير المقبول وغير المرضي " وهذا لمن قال منهم بأنّ الحسن والقبح عقليّان ، وهو أقرب ما يكون اللغوي منه إلى المعنى الاصطلاحي .

الإطلاق الثّاني : القبيح هو " ما نهى الشارع عنه أو ما يُذمّ على فعله " . وهذا عند القائلين منهم بأنّ الحسن والقبح شرعيّان .

ثالثاً : أدلّة الأشاعرة:

أدلّة الأشاعرة في الحسن والقبح كثيرة لا تكاد تُحصى ولأجل هذا سيكتفى بذكر بعضها من أجل عدم الإطالة ، والأدلّة عند الأشاعرة تُقسم إلى سمعيّة وعقليّة .

١. الأدلّة السّميّة:

أ. قال تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [إسراء: ١٥] ، " أخبر أنّه لا يعذب أحداً إلّا بعد بعث الرّسل ، ولا يستقيم أن يُقال أنّ المراد منه عذاب الدّنيا فإنّه مطلق يقع على كلّ عذاب ، على أنّ عذاب الدّنيا لما وقع بدون بعث الرّسل فعذاب الآخرة التي هي أعظم أولى بالرفع فكذلك قال

الله تعالى في شأن الكفار ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ * قالوا بلى قد جاءنا نَذِيرٌ ﴿[الملك: ٨-٩] ، فاحتجَّ الخزنة عليهم بإتيان النذير فدلَّ على أنَّ العذاب لا يكون إلا بعد بعث الرُّسل ، ولأنَّ الوجوب لا يكون إلا بإيجاب الله تعالى وإيجاب الله تعالى لا يعرف إلا من الله تعالى ، ولا يُعرف ذلك إلا بخبر نخب صادق عن الله تعالى فلا يتصور الوجوب إلا بعد الرُّسل .

ب. قال تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَتَّبَعَ آيَاتِكَ﴾ [طه: ١٣٤] ، حيث أخبر سبحانه وتعالى أنَّه لو عذبهم قبل بعث الرُّسل لأصبحت لهم حجة ولقالوا يا ربنا لو أرسلنا إلينا رسولاً حتَّى نتَّبَعَ آياتك ، وحيث أنَّه لا حجة لهم لمجيء الرُّسل إليهم ثبت أنَّ الإيمان لا يجب إلا بعد بعث الرُّسل ، حيث أنَّه لو وجب وتركوا عذبوا .

٢. الأدلة العقلية:

الأدلة العقلية التي ساقها الأشاعرة كثيرة جداً بل لا تكاد تُحصى ، لذلك سيقصر على ذكر بعض منها:

أ. يسوق الإمام الغزالي عليه الرَّحمة والرَّضوان حجة عقلية من بين حجج ساقها لإثبات شرعية الحسن والقبح حيث يقول في "الاقتصاد في الاعتقاد" (ص ١١٨): " وبرهانه أن نقول: العقل يوجب النَّظر وطلب المعرفة لفائدة مرتَّبة عليه أو مع الاعتراف بأنَّ وجوده وعدمه في حقِّ الفوائد عاجلاً وآجلاً بمثابة واحدة، فإن قلتم: يقتضي بالوجوب مع الاعتراف بأنَّه لا فائدة فيه قطعاً عاجلاً وآجلاً فهذا حكم الجهل لا حكم العقل، فإنَّ العقل لا يأمل بالعبث، وكلَّ ما هو خال عن الفوائد كلُّها فهو عبث، وإن كان لفائدة فلا يخلو إمَّا أن ترجع إلى المعبود تعالى وتقدَّس عن الفوائد، وإن رجعت إلى العبد فلا يخلو أن يكون في الحال أو في المآل، أمَّا في الحال فهو تعب لا فائدة فيه ، وأمَّا في المآل فالمتوقَّع الثَّواب. ومن أين علمتم أنَّه يثاب على فعله بل ربَّما يعاقب على فعله، فالحكم عليه بالثَّواب حماقة لا أصل لها" .

ب. لقد ساق الأشاعرة واحداً من أقوى أدلَّتْهم ، بل هو أقواها قطعاً ، " قيام العَرَض بالعرَض " حيث عدَّه الأمدي بديلاً عن أدلَّتْهم التي دخل عليها الضَّعف ، فأصبح معتمداً عنده للردِّ على المعتزلة ، بل إنَّ من جاء بعده من أتباع المذهب الأشعري اقتصر عليه دون باقي الأدلة ، واتَّخذ المتأخرون كابن الحاجب والعضد وشرَّاحها دليلاً واحداً ، وبيانه مفصَّلت حسب الآتي .

إنَّ المفهوم من حسن الفعل أو الشَّيء وقُبَّحه ، هو أنَّ هذا الحسن أو القُبْح يكون صفة زائدة على ذات الفعل ، إذ أنَّ الحسن والقبح لو كانا لذات الفعل كان العلم بحسن الفعل وقبحه من خلال العلم بحقيقته سهلاً ، وهذا غير حاصل في الواقع لجواز معرفة حقيقة الفعل دون التَّعرُّف على حُسنه إلَّا بالنَّظر والاستدلال كما هو حاصل في حالة حسن الصَّدق الضَّار مثلاً.

لا بدَّ أن تكون الصِّفة الزَّائدة التي من خلالها يمكن معرفة الحسن والقبح صفة وجودية ، لأنَّ نقيض الحسن والقبح الصِّفة العدمية : لا حسن ولا قبح ، وعليه فإنَّ الحسن والقبح أمران وجوديان وليسا عديمين.

وحيث أنَّ الحسن والقُبْح وجوديان فإنَّه يكون حينذاك قائماً بالفعل الذي هو صفة له ، لأنَّه عَرَض لا يقوم بنفسه بل بغيره ، ويلزم من هذا كلُّه قيام العَرَض (الحسن والقبح) بالعَرَض الذي هو (العقل) وهذا مُحال وسببه أنَّ العَرَض لا يقوم بالعَرَض.

وصورة ذلك أي امتناع قيام العَرَض بالعَرَض نتعرَّف عليها من خلال عبارة الآمدي رحمه الله إذ يقول في " الإحكام في أصول الأحكام " (٧٦/١) : " أنَّ العَرَض الَّذِي هُوَ مُحَلُّ العَرَضِ لَا بُدَّ وَأَنَّ يَكُونَ قَائِماً بِالْجَوْهَرِ أَوْ بِمَا هُوَ فِي آخِرِ الْأَمْرِ قَائِماً بِالْجَوْهَرِ ، قَطْعاً لِلتَّسْلُسِ الْمُتَمَتِّعِ . وَقيامُ العَرَضِ بِالْجَوْهَرِ لَا مَعْنَى لَهُ غَيْرُ وُجُودِهِ فِي حَيْثُ الْجَوْهَرِ ، تَبَعاً لَهُ فِيهِ . وَقيامُ أَحَدِ العَرَضَيْنِ بِالْآخَرِ لَا مَعْنَى لَهُ سِوَى أَنَّهُ فِي حَيْثُ العَرَضِ الَّذِي قِيلَ إِنَّهُ قَائِماً بِهِ ، وَحَيْثُ ذَلِكَ العَرَضُ هُوَ حَيْثُ الْجَوْهَرِ فَهُمَا فِي حَيْثُ الْجَوْهَرِ وَقَائِمَانِ بِهِ ، وَلَا مَعْنَى لِقِيَامِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ ، وَإِنْ كَانَ قِيَامُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مَشْرُوطاً بِقيامِ العَرَضِ الْآخَرِ بِهِ " .

ج. ومن الأدلة الأخرى التي ساقها الأشاعرة غير ما تقدَّم ذكره:

قول الإمام الشَّاطبي في " " (٢٢٠/٣) : " لَا بُدَّ لِلْعَقْلِ مِنَ التَّنْبِيهِ مِنْ خَارِجٍ . وَهِيَ فَائِدَةُ بَعْثِ الرُّسُلِ ، فَإِنَّكُمْ تَقُولُونَ : إِنَّ حُسْنَ الصَّدَقِ النَّافِعِ وَالْإِيمَانَ ، وَقُبْحَ الْكَذِبِ أَيْضاً وَالْكَفْرَانَ ، مَعْلُومٌ صَرُورَةً ، وَقَدْ جَاءَ الشَّرْعُ بِمَدْحِ هَذَا وَذَمِّ ذَلِكَ . وَأَمَرَ بِهَذَا وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ .

فَلَوْ كَانَ الْعَقْلُ غَيْرَ مُفْتَقِرٍ إِلَى التَّنْبِيهِ لَزِمَ الْمُحَالُ وَهُوَ الْإِخْبَارُ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لَكِنَّهُ أَتَى بِذَلِكَ فَدَلَّنَا عَلَى أَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى أَمْرٍ يَفْتَقِرُ الْعَقْلُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ " .

كما أنَّه يصف قصور الإدراك العقلي من حيث عدم قدرته على الاستقلال بذاته في التَّعرُّف على المصالح بما وضعه أهل الفترة من أحكام حيث يقول رحمه الله في " الاعتصام " (٢٢٠-٢٢١) : "

وَالْبُرْهَانُ عَلَى ذَلِكَ أَحْوَالُ أَهْلِ الْفَرَاتِ، فَإِنَّهُمْ وَضَعُوا أَحْكَامًا عَلَى الْعِبَادِ بِمُقْتَضَى السِّيَاسَاتِ لَا تَحْدُ فِيهَا أَصْلًا مُنْتَظِمًا وَلَا قَاعِدَةً مَطْرُودَةً مَعَ الشَّرْعِ بَعْدَ مَا جَاءَ، بَلِ اسْتَحْسَنُوا أُمُورًا تَحْدُ الْعُقُولَ بَعْدَ تَنْوِيرِهَا بِالشَّرْعِ تُنَكِّرُهَا، وَتَرْمِيهَا بِالْجَهْلِ وَالضَّلَالِ وَالْبُهْتَانِ وَالْحُمَقِ، مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّهُمْ أَذْرَكُوا بِعُقُولِهِمْ أَشْيَاءَ قَدْ وَافَقَتْ وَجَاءَ الشَّرْعُ بِإِقْرَارِهَا وَتَصْحِيحِهَا، وَمَعَ أَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ عُقُولٍ وَافِرَةٍ، وَأَنْظَارٍ صَائِبَةٍ وَتَدْبِيرَاتٍ لِدُنْيَاهُمْ غَامِضَةٍ، لَكِنَّهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَا لَمْ يُصِيبُوا فِيهِ قَلِيلَةً، فَلَا جُلَ هَذَا كُلِّهِ وَقَعَ الْإِعْذَارُ وَالْإِنْذَارُ، وَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ".

د. ويستدل الإمام التفتازاني على شرعية الحسن والقبح حيث يقول عليه الرحمة في " شرح المقاصد في علم الكلام " (٢٨٥/٤) : " لو كان قبح الكذب لذاته لما تخلف عنه في شيء من الصور ضرورة ، واللازم باطل فيما إذا تعيّن الكذب ، لإنفاذ نبي من الهلاك ، فإنه يجب قطعاً فيحسن ، وكذا كل فعل يجب تارة ويحرم أخرى كالقتل والضرب حداً وظلماً " .

رابعاً : أدلة الماتريديّة:

مثلاً أنّ الأشاعرة جاؤوا بأدلة سمعية وأخرى عقلية كذلك الماتريديّة جاؤوا بأدلة سمعية وأخرى عقلية دعماً لمبدئهم في الحسن والقبح حيث يعدّهما الماتريديّة عقليّين لا شرعيّين .
١. الأدلة السمعية:

أ. استدلال الماتريديّة أولاً بقوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السّلام مخاطباً أباه : ﴿ إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٧٤] ، فإنه - أي سيّدنا إبراهيم عليه السّلام - قال : إِنِّي أَرَى وَلَمْ يَقُلْ : أَوْحَى إِلَيَّ ، ممّا يدلّ على أنّه توصّل إلى الحقّ قبل الشّرْع .

وكذلك استدلال سيّدنا إبراهيم عليه السّلام بالنّجوم لمعرفة الله تعالى ، حيث قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٨٣] .
وهذان الفهمان يردّ عليهما فيقال : إنّ المثال المضروب لا يحق الاستدلال به ، وذلك لتقدّم وجود الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام قبل سيّدنا إبراهيم ، وموضوعنا مفروض قبل الشّرْع .

ب. واستدلّوا أيضاً باحتجاج الرّسل على أقوامهم بالعقل وأدلّته ، ومن ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ١٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾ [المؤمنون: ١١٧] .

ج. كما احتجُّوا بنصوص أخرى من أجل تدعيم موقفهم في الحسن والقبح العقليَّين كقوله تعالى في سورة الملك: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، حيث أن هؤلاء صاروا في النار لتركهم الانتفاع بالسمع والعقل " لا السمع وحده ممَّا يدلُّ ويوجب النظر العقلي في معرفة الله تعالى.

د. أمَّا أهم أدلة الماتريديَّة السَّمعيَّة وآخرها هو حملهم لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، على عذاب الاستئصال في الدنيا لا نفي وقوع العذاب مطلقاً قبل بعثة الأنبياء . تفسير النسفي (٣٠٩/٢)، روح المعاني (٤٠/١٥)،

وتفسيرهم هذا مخالف لما عليه ظاهر الآية من وضوح واحكام في المعنى لا يَحتملان أي تأويل ويعدُّ هذا اعتراضاً من الأشاعرة على كلام الماتريديَّة.

ومع هذا كلُّه فقد راعى الماتريديَّة قوَّة اعتراض مخالفينهم من الأشاعرة، فبال بعضهم إلى الجمع بين التفسيرين - أي تفسير الأشاعرة والماتريديَّة - قائلاً: " والمراد بالعذاب المنفي إمَّا عذاب الاستئصال كما قاله الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله وهو المناسب لما بعده، أو الجنس الشامل للدُّنيوي والأخروي هو من أفراده، وأيًّا ما كان فالبعثُ غايةٌ لعدمِ صحَّة وقوعه في وقته المقدَّر له لا لعدم وقوعه مطلقاً" . تفسير أبي السعود (٢٠٩/٣).

هذه هي أهم أدلة الماتريديَّة السَّمعيَّة التي حاولوا من خلالها إثبات عقليَّة الحسن والقبح في الأفعال قبل أن ترد بها النصوص الشرعيَّة من الكتاب والسنة...
٢. الأدلة العقليَّة:

لم تقتصر أدلة الماتريديَّة في الحسن والقبح العقليَّين على إظهار قوَّة العقل وإدراكه لصفات الحسن والقبح قبل ورود الشرع فقط، بل شملت إيجاب معرفة الله والإيمان به وشكر المنعم ومعرفة أصول المحاسن والمقايح والعبادات، فلذلك جاءت أدلتهم شاملة لكلِّ ما ذكر.

يقول الإمام أبو منصور الماتريدي رحمه الله في " التَّوحيد " (ص ٢٢١): " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ الْبَشَرَ لِلْمَحَنَةِ بِمَا جَعَلَهُمْ أَهْلَ تَمْيِيزٍ وَعِلْمٍ بِالْمَحْمُودِ مِنَ الْأُمُورِ وَالْمَذْمُومِ، وَجَعَلَ مَا يَذِمُّ مِنْهَا قَبِيحاً فِي عُقُولِهِمْ، وَمَا يَحْمَدُ حَسَناً، وَعَظَمَ فِي أَذْهَانِهِمْ إِثَارَ الْقَبِيحِ عَلَى الْحَسَنِ، وَالرَّغْبَةَ فِي مَا يَذِمُّ عَلَى مَا يَحْمَدُ دَعَاهُمْ عَلَى مَا عَلَيْهِ رَكِبُوا وَمَا بِهِ أَكْرَمُوا إِلَى إِثَارِ أَمْرٍ عَلَى أَمْرٍ، وَقَبَحَ فِي عُقُولِهِمْ اِحْتِمَالَ

أمثالهم... وإنشاءهم على طبائع تنفر عن أشياء وتميل إلى أشياء وأراهم في عقولهم حسن بعض مما تنفر عنه الطباع بحمد العواقب ، وقبح بعض ما تميل إليه بذم العواقب " .

أ. قال الماتريدية ومن معهم أولاً : لو كان التحسين والتقبيح راجعين إلى أمر الشرع ونهيه فقط ، لوجب أن يكون تصديق الأنبياء شرعياً لا عقلياً ، ولما كانت معرفة الشرع متوقفة على تصديق الأنبياء ، فقد توقّف الشيء على نفسه ولزم الدور المحال ، إذ لا يمكن تصديق الشره حينذاك إلا بالأنبياء ولا يمكن تصديقهم إلا بخبر من الشرع فتوقّف تصديقهم على تصديقهم وهو ظاهر البطلان.

وقد أجاب الأشاعرة عن هذا الدليل ، فقالوا : " لا نسلم امتناع إظهار المعجزة على يد الكاذب والكذب على الله امتناعاً عقلياً ، وإن كنّا نجزم بعدمه ، لأنها من الممكنات وقدرته شاملة ولو سلم امتناعه ، فلا نسلم أن انتفاء القبح العقلي يستلزم انتفاء لجواز أن يمنع لمدرّك آخر ولا يلزم من انتفاء دليل معيّن انتفاء العلم بالمطلوع " . شرح العضد على ابن الحاجب (٢١٥/١) .

ب. كما أنّهم قالوا : أن الحجج السمعية لا تكون حججاً إلا بالنظر والاستدلال العقلي . كتاب التوحيد (ص ٢٢٤) .

ج. وكذلك قولهم : " إن آيات الأنفس والآفاق أدلّ على الصانع من دلالة المعجزة على أنّها من الله تعالى ، فلما كان في العقل كفاية معرفة المعجزة كان به كفاية معرفة الله تعالى " . روح المعاني (٣٩/١٥) .
وعضدوا هذا الدليل بالنقل عن أبي حنيفة رضي الله عنه القول : أنّه " لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من الدلائل " ، وأنّه " لو لم يبعث الله رسولاً لوجب على الخلق معرفته بعقولهم " .
فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (٢٨/٢) ، إشارات المرام (ص ٧٥) .

خامساً : الموازنة والترجيح :

بعد ذكر أدلة الأشاعرة والماتريدية وذكر بعض الردود المناسبة على بعض أدلة الفريق الثاني ، فإنّه لا يسعني القول إلا أن أذكر ما قاله الدكتور (حمودة غرابه) حيث أنّ القلب يرتضيه ، فيقول والكلام للدكتور غرابه : " إنّ الأشعري هنا أعمق فكراً أيضاً من الماتريدية وكذلك المعتزلة ، لأنّ الفعل الحسن الذي يستحقّ المدح عاجلاً والثواب آجلاً إنّما يستحقّ ذلك ليس لذاته وإنّما لما يترتب عليه من نفع للفرد والجماعة وما ينفع اليوم قد يضرّ غداً ، فما دامت المنفعة متقلّبة بتقلّب الظروف والحسن والقبح تابعان لهذه المنفعة فالله وحده هو القدير على تحديد الفعل النافع في ظرفه أي

الحسن وتحديد العمل الضار في ظرفه أي القبيح ... ولو كان الحسن والتبجح في الأشياء لكان حسناً أبداً ونقيضه وهو الكذب قبيحاً أبداً ، وإنما يجتمع الحسن والتبجح تبعاً في الشيء الواحد لاختلاف الظروف وبعبارة أخرى لاختلاف المنفعة ، فكل ما نقدّسه من الأعمال إنما هي أعمال تقدّس لنفعها أصلاً وإن كان الإنسان قد ينسى لماذا قدّست هذه الأعمال أولاً ، فالضمير البشري ليس إلا مجموعة من التجارب النافعة التي مرّت بالبيئة والتي برهنت الظروف على نفعها للجماعة ، بدليل أن ما تقدّسه بعض الجماعات اليوم لنفعه لها قد تستنكره أخرى لأنّه يؤدي إلى انهيارها ووقوع الضرر بها . " الأشعري للدكتور حمودة غرابية (ص ١٩٤-١٩٥) .

﴿سؤال﴾ : هل يجب على الله شيء ؟

الجواب : قامت عقيدة جمهور المسلمين على أنّه لا يجب على الله تعالى شيء ، وأنّ له تعالى أن يفعل ما يشاء ، ويحكم بما يريد ، ؛ لأنّه المالك على الإطلاق ، وله التصرّف في ملكه كيف يشاء ، ﴿والله يَخْتَكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١] ، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] .

قال الإمام طاهر بن محمّد الأسفراييني في " التّبصير في الدّين وتمييز الفرقة النّاجية عن الفرق الهالكين " (ص ١٧١) : " إنّ من زعم أنّ العقل يدلّ على وجوب شيء يُفْضِي بِهِ الأمر إلى إثبات الوجوب على الله سبحانه وتعالى لأنّهم يقولون إذا شكر العبد الله وجب على الله الثّواب ثمّ لا يزال الوجوب دائراً بينهم ، وذلك يؤدي إلى ما لا يتناهى ، وائي عقل يقبل توجه الوجوب عليه ، ولا واجب إلا بموجب وليس فوقه سبحانه موجب " .

وقال الإمام الرّازي في " محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين من العلماء والحكماء والمتكلّمين " (ص ٢٩٥) : " لا يجب على الله تعالى شيء عندنا خلافاً للمعتزلة ، فإنّهم يوجبون اللطف والعوض والثّواب ، والبغداديون يوجبون العقاب والأصلح ، لنا أنّ الحكم لا يثبت إلا بالشرع ، ولا حاكم على الشرع ، فلا يجب عليه شيء ، ولأنّ اللطف هو الذي يُفِيد ترجيح الدّاعية بحيث لا ينتهي إلى حدّ الإلجاء ، والدّاعية الواصلة إلى ذلك الحدّ شيء ممكن الوجود في نفسه ، والله تعالى قادرٌ على الممكنات ، فوجب أن يكون الله تعالى قادراً على إيجاد تلك الدّاعية المنتهية إلى ذلك الحدّ من غير تلك الوساطة .

أَمَّا العوض فلو كان واجباً لكان دفع الألم دفعاً لتلك المنافع العظيمة ، وكان يجب أن يقبح دفع الألم عن الغير كما قبح المنع من القصد ، وأما الثواب فله تعالى من النعم في العبد ما يحسن معه التكليف بهذا القدر من الطاعات ، فوجب أن لا يُوجب الطاعات الثواب كما في الشاهد .

وأما الأصلح في الدنيا فغير واجب ، لأن الأصلح للكافر الفقير أن لا يُخلق حتى لا يكون معذباً في الدارين ، والأصلح أن يخلق عباده في الجنة ، وأن يغنيهم بالمستهيات الحسنة عن القبيحة ، وأما العقوبة فلا أن العذاب حقّه وليس له في استيفائه نفع ولا في إسقاطه ضرر فيحسن إسقاطه ، كما في الشاهد " .

وقال الإمام ابن تيمية في " اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم " (٣١٠/٢ - ٣١١) : " وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى ، والتّحريم بالقياس على خلقه ، فهذا قول القدرية ، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول ، وأهل السنة متفقون على أنّه سبحانه خالق كلّ شيء ومليكه ، وأنّ ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنّ العباد لا يوجبون عليه شيئاً ، ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب ، قال : إنّ كتب على نفسه ، وحرّم على نفسه لا أنّ العبد نفسه يستحقّ على الله شيئاً ، كما يكون للمخلوق على المخلوق ؛ فإنّ الله هو المنعم على العباد بكلّ خير ، فهو الخالق لهم ، وهو المرسل إليهم الرّسل ، وهو الميسّر لهم الإيمان ، والعمل الصالح " .

وفي شرحه لما رواه البخاري (١١١ / ٤) برقم ٣٢٠٨ ، مسلم (٢٠٣٦ / ٤) برقم ٢٦٤٣ بسندهما عن عبد الله بن مسعود ، قال : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ، قَالَ : " إِنْ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيَوْمِرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : اكْتُبْ عَمَلَهُ ، وَرِزْقَهُ ، وَأَجَلَهُ ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ " ، قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٤٩٠ / ١١) : " ... وَاسْتَدَلَّ لَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِهِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ ، لِأَنَّ فِيهِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَذْهَبُ جَمِيعُ عُمْرِهِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ ثُمَّ يَخْتِمُ لَهُ بِالْكَفْرِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ فَيَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ فَيَدْخُلُ النَّارَ ، فَلَوْ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ لَمْ يَحْبِطْ جَمِيعُ عَمَلِهِ الصَّالِحِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا وَلَا سِمًا إِنْ طَالَ عُمْرُهُ وَقَرُبَ مَوْتُهُ مِنْ كُفْرِهِ . وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ عَمَلَ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَجَبَ أَنْ يَدْخُلَهَا لِتَرْتِبِ

دُخُولَهَا فِي الْخَبَرِ عَلَى الْعَمَلِ وَتَرْتُبُ الْحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ يُشْعِرُ بِعِلَّتِهِ . وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ عَلَامَةٌ لَا عِلَّةَ وَالْعَلَامَةُ قَدْ تَنَخَّلَتْ سَلَمَنَا أَنَّهُ عِلَّةٌ لَكِنَّهُ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ ، وَأَمَّا الْعُصَاةُ فَخَرَجُوا بِدَلِيلٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ، فَمَنْ لَمْ يُشْرِكْ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْمَشِيئَةِ " .

وقال الإمام الجلال الدواني في " شرح العقائد العضدية " (ص ١٣٦-١٣٧) : " ولا يجب عليه شيء " : لأنَّ الواجب : إمَّا عبارة عمَّا يستحقُّ تاركه الذَّم ، كما قاله بعض المعتزلة ، أو عمَّا تركه مخلُّ بالحكمة ؛ كما قال بعض آخر ، أو عمَّا قدَّر الله تعالى على نفسه أن يفعله ولا يتركه ، وإن كان تركه جائزاً ، كما اختاره بعض الصُّوفيَّة والمتكلِّمين ، كما يشعر به ظواهر الآيات والأحاديث ، مثل قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٦] ، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حاكياً عن الله تعالى : " يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي " . أخرجه مسلم (٤/١٩٩٤ برقم ٢٥٧٧) .

"والأوَّل باطل؛ لأنَّه تعالى المالك على الإطلاق، وله التَّصَرُّف في ملكه كما يشاء، فلا يتوجَّه إليه الذَّم أصلاً على ترك فعل من الأفعال، بل هو المحمود في كلِّ أفعاله .

وكذا الثَّاني؛ لأنَّا نعلم إجمالاً أنَّ جميع أفعاله تتضمَّن الحكم والمصالح، ولا يحيط علمنا بحكمه ومصالحه، على أنَّ التزام رعاية الحكمة والمصلحة لا يجب عليه تعالى ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] .

وكذا الثَّالث؛ لأنَّه إن قيل بامتناع صدور خلافه عنه تعالى، فهو ينافي ما صرَّح به في تعريفه من جواز التَّرك، وإن لم يقل به .

فإنَّ معنى الوجوب، حينئذ يكون محصَّله : أنَّ الله تعالى لا يتركه ، على طريق جري العادة، وذلك ليس من الوجوب في شيء ، بل يكون إطلاق الوجوب عليه مجرد اصطلاح " .

﴿سؤال﴾ : وَضَّحْ لَنَا رَأْيَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ ؟

الجواب : من المعلوم أنَّ جمهور المعتزلة قالوا بوجوب الصَّلَاح وبعضهم قال بوجوب الأصلح على الله، وعدُّوا ذلك من أمور العدل ، وذلك بناء على قولهم بالحسن والقبح العقليَّين ...

قال القاضي عبد الجبَّار في " شرح الأصول الخمسة " (ص ١٣٣) : " وأمَّا علوم العدل ؛ فهو أن يعلم أنَّ أفعال الله تعالى كلّها حسنة، وأنَّه لا يفعل القبيح، ولا يخل بها هو واجب عليه، وأنَّه لا يكذب في خبره، ولا يجوز في حكمه ، ولا يعدُّب أطفال المشركين بذنوب آبائهم ، ولا يظهر المعجزة على يد الكذَّابين ، ولا يكلف العباد ما لا يطيقون ولا يعلمون ، بل يُقدِّرهم على ما كلَّفهم ، ويعلمهم

صفة ما كلفهم ، ويدلهم على ذلك ، ويبيّن لهم ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة ... " .

وقال الإمام الأشعري في "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين" (ص ٢٤٧) : " وقال جمهور المعتزلة : ليس في مقدور الله سبحانه لطفٌ لو فعله بمن علم أنّه لا يؤمن آمن عنده ، وأنّه لا لطف عنده لو فعله بهم لأمنوا ، فيقال : يقدر على ذلك ولا يقدر عليه ، وأنّه لا يفعل بالعباد كلّهم إلّا ما هو أصلح لهم في دينهم ، وأدعى لهم إلى العمل بما أمرهم به ، وأنّه لا يدّخر عنهم شيئاً يعلم أنّهم يحتاجون إليه في أداء ما كلفهم أداءه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة التي يستحقّون عليها ثوابه الذي وعدهم ، وقالوا في الجواب عن مسألة من سألهم : هل يقدر الله سبحانه أن يفعل بعباده أصلح ممّا فعله بهم : إن أردت أنّه يقدر على أمثال الذي هو أصلح ، فالله يقدر على أمثاله على ما لا غاية له ولا نهاية ، وإن أردت يقدر على شيء أصلح من هذا أي يفوقه في الصّلاح قد أدّخره عن عباده فلم يفعلهم مع علمه بحاجتهم إليه في أداء ما كلفهم ، فإنّ أصلح الأشياء هو الغاية ولا شيء يتوهم وراء الغاية فيقدر عليه أو يعجز عنه " .

وقال الإمام الشهرستاني في " نهاية الإقدام في علم الكلام " (ص ٢٢٢) : " وقالت المعتزلة : الحكيم لا يفعل فعلاً إلّا لحكمة وغرض ، والفعل من غير غرض سفه وعبث ، والحكيم من يفعل أحد أمرين : إمّا أن ينتفع أو ينفع غيره ، ولما تقدّس الرّبّ تعالى عن الانتفاع تعيّن أنّه إنّما يفعل لينتفع غيره ، فلا يخلو فعل من أفعاله من صلاح ، ثمّ الأصلح هل تجب رعايته ؟ قال بعضهم : تجب كراية الصّلاح ، وقال بعضهم : لا تجب إذ الأصلح لا نهاية له ، فلا أصلح إلّا وفوقه ما هو أصلح منه " . فالمعتزلة متفقون فيما بينهم على أنّ الله تعالى لا يفعل إلّا الصّلاح والخير ، وفعل ذلك واجبٌ عليه ، وهم مختلفون في وجوب الأصلح على الله تعالى ، فجمهورهم ذهب إلى وجوبه على الله ، بينما ذهب البعض منهم إلى أنّه لا يجب على الله رعاية الأصلح للعباد ... قال الإمام الشهرستاني في " الملل والنحل " (٤٥/١) : " وأنفقوا على أنّ الله تعالى لا يفعل إلّا الصّلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد . وأمّا الأصلح واللفظ ففي وجوبه عندهم خلاف " .

وقد ردّ العلماء على المعتزلة في قولهم بوجوب الصّلاح والأصلح على الله ، ومن أقولهم في ذلك : قال الإمام الغزالي في " الاقتصاد في الاعتقاد " (ص ٢٠٦-٢٠٧) : " ندّعي أنّه لا يجب عليه رعاية الأصلح لعباده ، بل له أن يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد ، خلافاً للمعتزلة ، فإنّهم حجروا على الله

تعالى في أفعاله ، وأوجبوا عليه رعاية الأصلح . ويدل على بطلان ذلك ما دل على نفي الوجوب على الله تعالى كما سبق . وتدل عليه المشاهدة والوجود، فإننا نريهم من أفعال الله تعالى ما يلزمهم الاعتراف بأنه لا صلاح فيها للعبيد؛ فإننا نفرض ثلاثة أطفال مات أحدهم وهو مسلم في الصِّبا، وبلغ الآخر وأسلم ومات مسلماً بالغاً، وبلغ الثالث كافراً ومات على الكفر، فإن العدل عندهم أن يخلد الكافر البالغ في النار، وأن يكون للبالغ المسلم في الجنة رتبة فوق رتبة الصبي المسلم، فإذا قال الصبي المسلم : يا رب لم حططت رُتبتي عن رُتبته؟ فيقول: لأنه بلغ فأطاعني، وأنت لم تطعني بالعبادات بعد البلوغ، فيقول: يا رب لأنك أمتني قبل البلوغ فكان صلاحني في أن تمدني بالحياة حتى أبلغ فأطيع فأنال رُتبته، فلمَ حرمتني هذه الرتبة أبد الأبدين وكنت قادراً على أن تؤصلني لها؟ فلا يكون له جواباً إلا أن يقول: علمت أنك لو بلغت لعصيت، وما أطعت ، وتعرضت لعقابي وسخطي، فرأيت هذه الرتبة النازلة أولى بك وأصلح لك من العقوبة، فينادي الكافر البالغ من الهاوية، ويقول: يا رب أو ما علمت أنني إذا بلغت كفرت؟ فلو أمتني في الصِّبا وأنزلتني في تلك المنزلة النازلة لكان أحب إلي من تخليد النار وأصلح لي، فلمَ أحييتني وكان الموت خيراً لي؟ فلا يبقى له جواب البتة . ومعلوم أن هذه الأقسام الثلاثة موجودة ، وبه يظهر على القطع أن الأصلح للعباد كلهم ليس بواجب ولا هو موجود" .

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في " مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة " (٥٢ / ٢ فما بعدها) في ردّه على المعتزلة في هذا الباب : " لَهَذَا الْإِيحَابُ وَالتَّحْرِيمُ اللَّذِينَ زَعَمْتُمْ عَلَى اللَّهِ كَوَازِمَ فَاسِدَةٍ يَدُلُّ فَسَادُهَا عَلَى فَسَادِ الْمَلْزُومِ :

اللَّازِمُ الْأَوَّلُ : إِذَا أُوجِبْتُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى رِعَايَةَ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ فِي أَعْمَالِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ تُوجِبُوا عَلَى الْعَبْدِ رِعَايَةَ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ أَيْضاً فِي أَعْمَالِهِ حَتَّى يَصِحَّ اعْتِبَارُ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْنَا رِعَايَتُهُمَا بِالِاتِّفَاقِ بِحَسَبِ الْمُقْدُورِ بَطَلَ ذَلِكَ فِي الْغَائِبِ ، وَلَا يَصِحُّ تَفْرِيقُكُمْ بَيْنَ الْغَائِبِ وَالشَّاهِدِ بِالتَّعَبُّ وَالنَّصَبِ الَّذِي يَلْحَقُ الشَّاهِدَ دُونَ الْغَائِبِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ فَارِقاً فِي مَحَلِّ الْإِلْزَامِ لَكَانَ فَارِقاً فِي أَصْلِ الصَّلَاحِ ، فَإِنْ ثَبَتَ الْفَرْقُ فِي صِفَتِهِ وَمَقْدَارِهِ ثَبَتَ فِي أَصْلِهِ ، وَإِنْ بَطَلَ الْفَرْقُ ثَبَتَ الْإِلْزَامُ الْمَذْكُورُ .

اللَّازِمُ الثَّانِي : أَنَّ الْقُرْبَاتِ مِنَ النَّوَافِلِ صَالِحٌ ، فَلَوْ كَانَ الصَّلَاحُ وَاجِباً وَجَبَ وَجُوبُ الْفَرَائِضِ .

اللَّازِمُ الثَّلَاثُ : أَنَّ خُلُودَ أَهْلِ النَّارِ فِي النَّارِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَلاَحاً لَهُمْ دُونَ أَنْ يَرُدُّوا فَيَعْتَبُوا رَبَّهُمْ وَيَتُوبُوا إِلَيْهِ ، وَلَا يَنْفَعُكُمْ اعْتِزَالُكُمْ عَنْ هَذَا الْإِلْزَامِ بِأَتَمِّهِمْ لَوَرُدُّوا الْعَادُوا لِمَا نَهَوْا عَنْهُ ، فَإِنَّ هَذَا حَقٌّ ، وَلَكِنْ لَوْ أَمَاتَهُمْ وَأَعْدَمَهُمْ فَقَطَعَ عَنَابَهُمْ كَانَ أَصْلَحَ لَهُمْ ، وَلَوْ غَفَرَ لَهُمْ وَرَحِمَهُمْ وَأَخْرَجَهُمْ مِنَ النَّارِ كَانَ أَصْلَحَ لَهُمْ مِنْ إِمَاتَتِهِمْ وَاعْدَامَتِهِمْ وَلَمْ يَتَضَرَّرْ سُبْحَانَهُ بِذَلِكَ .

اللَّازِمُ الرَّابِعُ : أَنَّ مَا فَعَلَهُ الرَّبُّ تَعَالَى مِنَ الصَّلاَحِ وَالْأَصْلَحِ وَتَرَكَهُ مِنَ الْفَسَادِ وَالْعَبَثِ لَوْ كَانَ وَاجِباً عَلَيْهِ لَمَا اسْتَوْجِبَ بِفِعْلِهِ لَهُ حَمداً وَثناءً ، فَإِنَّهُ فِي فِعْلِهِ ذَلِكَ قَدْ قَضَى مَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَمَا اسْتَوْجِبَهُ الْعَبْدُ بِطَاعَتِهِ مِنْ ثَوَابِهِ ، فَإِنَّهُ عِنْدَكُمْ حَقُّهُ الْوَاجِبُ لَهُ عَلَى رَبِّهِ ، وَمَنْ قَضَى دِينَهُ لَمْ يَسْتَوْجِبْ بِقَضَائِهِ شَيْئاً آخَرَ .

اللَّازِمُ الْخَامِسُ : أَنَّ خَلْقَ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ أَصْلَحَ لِلْخَلْقِ وَأَنْفَعَ لَهُمْ مِنْ أَنْ لَمْ يَخْلُقْ ، مَعَ أَنَّ إِقْطَاعَهُ مِنَ الْعِبَادِ مِنْ كُلِّ أَلْفِ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعُونَ .

اللَّازِمُ السَّادِسُ : أَنَّهُ مَعَ كَوْنِ خَلْقِهِ أَصْلَحَ لَهُمْ وَأَنْفَعَ أَنْ يَكُونَ إِنْظَارُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَصْلَحَ لَهُمْ وَأَنْفَعَ مِنْ إِهْلَاكِهِ وَإِمَاتَتِهِ .

اللَّازِمُ السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ تَمْكِينُهُ مِنْ إِغْوَائِهِمْ وَجَرِيَانِهِ مِنْهُمْ مَجْرَى الدَّمِّ فِي أَبْشَارِهِمْ أَنْفَعَ لَهُمْ وَأَصْلَحَ لَهُمْ مِنْ أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ .

اللَّازِمُ الثَّامِنُ : أَنْ يَكُونَ إِمَاتَةُ الرُّسُلِ أَصْلَحَ لِلْعِبَادِ مِنْ بَقَائِهِمْ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ مَعَ هِدَايَتِهِمْ لَهُمْ وَأَصْلَحَ مِنْ أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ .

اللَّازِمُ الثَّامِنُ : أَنْ يَكُونَ إِمَاتَةُ الرُّسُلِ أَصْلَحَ لِلْعِبَادِ مِنْ بَقَائِهِمْ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ مَعَ هِدَايَتِهِمْ لَهُمْ وَأَصْلَحَ مِنْ أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ .

اللَّازِمُ التَّاسِعُ : مَا أَلْزَمَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ لِلْجَبَّائِي وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَخَوَاتِ اللَّهِ أَحَدَهُمْ صَغِيراً ، وَأَحْيَا الْآخَرِينَ فَأَخْتَارَ أَحَدَهُمَا الْإِيمَانَ وَالْآخَرَ الْكُفْرَ ، فَرَفَعَ دَرَجَةَ الْمُؤْمِنِ الْبَالِغِ عَلَى أَخِيهِ الصَّغِيرِ فِي الْجَنَّةِ لِعَمَلِهِ ، فَقَالَ أَخُوهُ : يَا رَبِّ لِمَ لَا تَبْلُغُنِي مَنْزِلَةَ أَخِي ، فَقَالَ : إِنَّهُ عَاشَ وَعَمِلَ أَعْمَالاً اسْتَحَقَّ بِهَا هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ ، فَقَالَ : يَا رَبِّ فَهَلَّا أَحْيَيْتَنِي حَتَّى أَعْمَلَ مِثْلَ عَمَلِهِ ، فَقَالَ : كَانَ الْأَصْلَحُ لَكَ أَنْ تَوْفَيْتَكَ صَغِيراً لِأَنِّي عَلِمْتُ أَنَّكَ إِنْ بَلَغْتَ اخْتَرْتَ الْكُفْرَ ، فَكَانَ الْأَصْلَحُ فِي حَقِّكَ أَنْ أَمْتُكَ صَغِيراً ، فَنَادَى أَخُوهُمَا الثَّلَاثُ مِنْ أَطْبَاقِ النَّارِ : يَا رَبِّ فَهَلَّا عَمَلْتُ مَعِيَ هَذَا الْأَصْلَحَ وَاخْتَرْتَنِي صَغِيراً كَمَا عَمَلْتَهُ مَعَ أَخِي وَاخْتَرَمْتَهُ صَغِيراً ، فَأُسَكْتَ الْجَبَّائِي وَلَمْ يَجِبْهُ شَيْءٌ .

فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَوْ اخْتَرَمَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَكَمَالَ الْعَقْلِ لَكَانَ نَاجِيًا ، وَلَوْ أَمْهَلَهُ وَسَهَّلَ لَهُ النَّظَرَ لَعَانَدَ وَكَفَرَ وَجَحَدَ ، فَكَيْفَ يُقَالُ : إِنَّ الْأَصْلَحَ فِي حَقِّهِ إِبْقَاؤُهُ حَتَّى يَبْلُغَ ؟ وَالْمَقْصُودُ عِنْدَكُمْ بِالتَّكْلِيفِ الْإِسْتِصْلَاحَ وَالتَّعْوِيزَ بِأَسْنَى الدَّرَجَاتِ الَّتِي لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْأَعْمَالِ ، أَوْ لَيْسَ الْوَاحِدُ مِنَّا إِذَا عَلِمَ مِنْ حَالٍ وَلَدَهُ أَنَّهُ إِذَا أُعْطِيَ مَالًا يَتَجَرَّ بِهِ فَهَلْكَ وَخَسِرَ بِسَبَبِ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِضُهُ لِذَلِكَ وَيَقْبَحُ مِنْهُ تَعْرِيزُهُ لَهُ ، وَهُوَ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَسَنٌ غَيْرُ قَبِيحٍ ، وَكَذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ مِنْ حَالٍ وَلَدَهُ أَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهُ سَيْفًا أَوْ سِلَاحًا يُقَاتِلُ بِهِ الْعَدُوَّ فَقَتَلَ بِهِ نَفْسَهُ وَأَعْطَى السِّلَاحَ لِعَدُوِّهِ ، فَإِنَّهُ يَقْبَحُ مِنْهُ إِعْطَاؤُهُ ذَلِكَ السِّلَاحَ ، وَالرَّبُّ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ مِنْ أَكْثَرِ عِبَادِهِ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقْبَحْ مِنْهُ سُبْحَانَهُ تَمْكِينَهُمْ وَإِعْطَاؤَهُمُ الْآلَاتِ ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ مِنْهُ ، كَيْفَ وَقَدْ سَاعَدُوا عَلَى نُفُوسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ أَرْسَلَ رَسُولًا إِلَى خَلْقِهِ وَكَلَّفَهُ الْأَدَاءَ عَنْهُ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي فَإِنَّ عِلْمَهُ سُبْحَانَهُ بِذَلِكَ يَصْرِفُهُ عَنْ إِرَادَةِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ ، وَهَذَا بِمِثَابَةِ مَنْ أَذَى حَبَلًا إِلَى غَرِيقٍ لِيُخَلِّصَ نَفْسَهُ مِنَ الْغَرَقِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَخْتَقِ نَفْسَهُ بِهِ ، وَقَدْ سَاعَدُوا أَيْضًا عَلَى نُفُوسِهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي تَكْلِيفِهِ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ فَسَادَ الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ يَقْبَحُ تَكْلِيفُهُ ، لِأَنَّهُ اسْتَفْسَادٌ لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفِرُ عِنْدَ تَكْلِيفِهِ .

الْإِلْزَامُ الْحَادِي عَشَرَ : أَنَّهُمْ قَالُوا وَصَدَّقُوا بِأَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى التَّفَضُّلِ بِمِثْلِ الثَّوَابِ ابْتِدَاءً بِلَا وَاسِطَةٍ عَمَلٍ ، فَأَيُّ غَرَضٍ لَهُ فِي تَعْرِيزِ الْعِبَادِ لِلْبَلَوَى وَالْمَشَاقِ ؟ ثُمَّ قَالُوا وَكَذَّبُوا الْغَرَضَ فِي التَّكْلِيفِ أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْمُسْتَحَقِّ حَقُّهُ أَهْنًا لَهُ وَالَّذِي مِنْ قَبُولِ التَّفَضُّلِ وَاحْتِمَالِ الْمِنَّةِ ، وَهَذَا كَلَامٌ أَجْهَلُ الْخَلْقِ بِالرَّبِّ تَعَالَى وَبِحَقِّهِ وَبِعَظَمَتِهِ ، وَمَسَاوِيْنِهِ وَبَيْنَ أَحَادِ النَّاسِ ، وَهُوَ مِنْ أَقْبَحِ النَّسَبَةِ وَأَخْبَثِهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ضِلَالِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا ، فَكَيْفَ يَسْتَنْكَفُ الْعَبْدُ الْمَخْلُوقُ الْمَرْبُوبُ مِنْ قَبُولِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنْتَهُ ؟ وَهَلِ الْمِنَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا اللَّهُ الْمَانِّ بِفَضْلِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] ، وَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنَّصَارِ : " أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَالًّا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِي ، وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمُ اللَّهُ بِي ، وَعَالَةً فَأَعَانَاكُمْ اللَّهُ بِي " كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنٌ " . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥/ ١٥٧) بِرَقْم (٤٣٣٠) ، مُسْلِمٌ (٢/ ٧٣٨) بِرَقْم

وَيَا لِلْعُقُولِ الَّتِي قَدْ خَسَفَ بِهَا أَيُّ حَقٍّ لِلْعَبْدِ عَلَى الرَّبِّ حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ مَنَّةٍ عَلَيْهِ ، فَبِأَيِّ حَقٍّ اسْتَحَقَّ الْإِنْعَامَ عَلَيْهِ بِالْإِبْجَادِ ، وَكَمَالِ الْخَلْقَةِ ، وَحَسَنِ الصُّورَةِ ، وَقَوَامِ الْبُنْيَةِ ، وَإِعْطَائِهِ الْقُوَى وَالْمَنَافِعَ وَالْآلَاتِ وَالْأَعْضَاءَ وَتَسْخِيرَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ ، وَمَنْ أَقَلَّ مَالَهُ عَلَيْهِ مِنَ النِّعَمِ التَّنَفُّسُ فِي الْهُوَاءِ الَّذِي لَا يَكَادُ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنَّهُ مِنَ النِّعَمِ وَهُوَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ أَلْفَ نَفْسٍ ، فَإِذَا كَانَتْ أَقَلُّ نِعْمَةٍ عَلَيْهِمْ وَلَا أَقَلُّ مِنْهَا أَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ أَلْفَ نِعْمَةٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَمَا الظَّنُّ بِمَا هُوَ أَجَلٌ مِنْهَا مِنَ النِّعَمِ ، فَيَا لِلْعُقُولِ السَّخِيفَةِ الْمُخْسُوفِ بِهَا ، أَيُّ عِلْمٍ لَكُمْ ، وَأَيُّ سَعْيٍ يُقَابِلُ الْقَلِيلَ مِنْ نِعْمَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ حَتَّى لَا يَبْقَى لِلَّهِ عَلَيْكُمْ مِثْلٌ إِذَا أَثَابَكُمْ لَأَنَّكُمْ اسْتَوْفَيْتُمْ دِيُونَكُمْ قَبْلَهُ وَلَا نِعْمَةً لَهُ عَلَيْكُمْ فِيهَا ، فَأَيُّ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ بَلَغَ جَهْلُهَا بِاللَّهِ هَذَا الْمُبْلَغَ وَاسْتَنَكَفَتْ عَنْ قَبُولِ مَنَّةٍ ، وَزَعَمَتْ أَنَّ لَهَا الْحَقَّ عَلَى رَبِّهَا ، وَأَنَّ تَفْضِيلَهُ عَلَيْهَا وَمَنَّتُهُ مَكْدَرٌ لَا تَلْتَذِذُهَا بِعِطَائِهِ ، وَلَوْ أَنَّ الْعَبْدَ اسْتَعْمَلَ هَذَا الْأَدَبَ مَعَ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا لَمَقَتْهُ وَأَبْعَدَهُ وَسَقَطَ مِنْ عَيْنِهِ ، مَعَ أَنَّهُ لَا نِعْمَةً لَهُ عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ ، إِنَّمَا الْمُنْعَمُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ وَلِيَ النِّعَمِ وَمَوْلِيهَا ، وَلَقَدْ كَشَفَ الْقَوْمُ عَنْ أَفْجَحِ عَوْرَةٍ مِنْ عَوْرَاتِ الْجَهْلِ بِهَذَا الرَّأْيِ السَّخِيفِ وَالْمَذْهَبِ الْقَبِيحِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانَا بِمَا ابْتَلَى بِهِ أَرْبَابَ هَذَا الْمَذْهَبِ الْمُسْتَنَكِفِينَ مِنْ قَبُولِ مَنَّةِ اللَّهِ ، الزَّاعِمِينَ أَنَّ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ حَقَّقَهُمْ عَلَيْهِ وَحَقَّقَهُمْ قَبْلَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ الْحَمْدَ وَالشُّنَاءَ عَلَى أَدَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ ، وَالْخُرُوجَ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ ، لِأَنَّ أَدَاءَ الْوَاجِبِ يَقْتَضِي غَيْرَهُ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ إِفْكَهِمْ وَكَذِبِهِمْ عُلُوءًا كَبِيرًا .

الْإِلْزَامُ الثَّانِي عَشَرَ : أَنَّهُ يُلْزَمُهُمْ أَنْ يُوْجِبُوا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُمِيتَ كُلَّ مَنْ عِلْمٌ مِنَ الْأَطْفَالِ أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ لِكُفْرٍ وَعَانَدَ ، فَإِنَّ اخْتِرَامَهُ هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ بِلَا رَيْبٍ أَوْ أَنْ يَجْهَدُوا عِلْمَهُ سُبْحَانَهُ بِمَا سَيَكُونُ قَبْلَ كَوْنِهِ ، كَمَا التَّزَمَهُ سَلَفُهُمُ الْحَبِيثُ الَّذِينَ اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ الطَّيِّبِ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ ، وَلَا خِلَاصَ لَهُمْ عَنْ أَحَدٍ هَذَيْنِ الْإِلْزَامَيْنِ إِلَّا بِالْإِتِمَامِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُقَاسُ بِأَفْعَالِ عِبَادِهِ ، وَلَا تَدْخُلُ تَحْتَ شَرَائِعِ عُقُوبَتِهِمُ الْقَاصِرَةِ ، بَلْ أَفْعَالُهُ لَا تُشَبَّهُ أَفْعَالَ خَلْقِهِ ، وَلَا صِفَاتُهُ صِفَاتِهِمْ ، وَلَا ذَاتُهُ ذَوَاتِهِمْ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) .

الْإِلْزَامُ الثَّالِثُ عَشَرَ : أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُولِّمُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ أَبَدًا لِعَدَمِ الْمُنْفَعَةِ فِي ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِلَى الْعَبْدِ ، وَلَا يَنْفَعُكُمْ اعْتِدَارُكُمْ بِأَنَّ الْإِيلَامَ سَبَبٌ مُضَاعَفَةٌ الثَّوَابِ وَنِيلُ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى ، وَأَنَّ هَذَا يَنْتَقِضُ بِالْحَيَوَانِ الْبَهِيمِ وَيَنْتَقِضُ بِالْأَطْفَالِ الَّذِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ ثَوَابًا وَلَا عِقَابًا ، وَلَا يَنْفَعُكُمْ اعْتِدَارُكُمْ بِأَنَّ الطِّفْلَ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ فِي زِيَادَةِ ثَوَابِهِ ، لَا تَنْقَاضُهُ عَلَيْكُمْ بِالطِّفْلِ الَّذِي عِلْمُ اللَّهِ أَنَّهُ

يبلغ ويختار الكفر والجحود ، فأَيُّ مصلحةَ لَهُ في إيلاَمه ؟ وأي معنى ذكر تموه على أصولكم الفاسدة فهو منتقض عليكم بما لا جواب لكم عنه.

الإلزام الرابع عشر : أن من علم الله سبحانه إذا بلغ الأَطْفَال يختاروا الإيمان والعمل الصالح فإنَّ الأصلح في حقِّه أن يحبِّيه حتَّى يبلغ ويؤمن فينال بذلك الدرَّجَة العالِيَّة ، وأن لا يحترمه صَغِيرًا ، وهذا بما لا جواب لكم عنه.

الإلزام الخامس عشر : وهو من أعظم الإلزامات وأصحها إلزامًا ، وقد التزمه القَدَرِيَّة ، وهو أنَّه ليس في مقدور الله تعالى لطف لو فعله الله تعالى بالكفار لآمنوا ، وقد التزم المعتزلة القَدَرِيَّة هذا اللازم وبنوه على أصلهم الفاسد أنَّه يجب على الله تعالى أن يفعل في حقِّ كل عبد ما هو الأصلح له ، فلو كان في مقدوره فعل يؤمن العبد عنده لوجب عليه أن يفعل به ، والقُرآن من أوَّله إلى آخره يردُّ هذا القول ويكذِّبه ، ويخبر تعالى أنَّه لو شاء لهدى النَّاس جميعًا ، ولو شاء لآمن من في الأرض كلَّهم جميعًا ، ولو شاء لآتي كل نفس هداها.

الإلزام السادس عشر : وهو بما التزمه القوم أيضًا أن لطفه ونعمته وتوفيقه بالمؤمن كلفه بالكافر ، وأنَّ نعمته عليهما سواء لم يخص المؤمن بفضل عن الكافر ، وكفى بالوحي وصریح المعقول وفطرة الله والإعتبار الصحيح وإجماع الأمة ردًّا لهذا القول وتكذيبًا له.

الإلزام السابع عشر : أن ما من أصلح إلَّا وفوقه ما هو أصلح منه ، والاقتصار على رُتَبَة واحدة ، كالاقتصار على الصَّلاح فلا معنى لقولكم : يجب مُراعاة الأصلح إذ لا نهايةَ لَهُ ، فلا يُمكن في الفعل رعايته.

الإلزام الثامن عشر : أن الإيجاب والتَّحريم يقتضي سؤال الموجب المحرم لمن أوجب عليه وحرم هل فعل مُقتضى ذلك أم لا ، وهذا محال في حقِّ من لا يسئل عمَّا يفعل ، وإنَّما يعقل في حقِّ المخلوقين وأنَّهم يسألون .

﴿سؤال﴾ : ماذا عن الاستِطاعة والتَّكليف بما لا يُطاق ؟

الجواب : من المعلوم أنَّ هذه المسألة مسألة مشتركة بين علمي الكلام وأصول الفقه ، وقد انتقلت إلى علم أصول الفقه من علم الكلام ، قال الإمام الزركشي في "سلاسل الذَّهب" (ص ١٣٨-١٣٩) : "واعلم أنَّ هذه المسألة تكلم عليها أهل العلمين : علم الكلام ، وعلم أصول الفقه ، أمَّا المتكلمون

فلتعلّقها بأحكام القدر، وخلق الأفعال، وأمّا الأصوليون فلتعلّقها بأحكام التّكليف وما يصحّ الأمر إلّا به وما لا يصحّ .

وهي مسألة خلافيّة بين أهل السّنة والجماعة والمعتزلة ... فقد ذهب المعتزلة إلى أنّ الاستطاعة لا تكون إلّا قبل الفعل ، قال القاضي عبد الجبّار في " شرح الأصول الخمسة " (ص ٣٩٠) : " القدرة متقدّمة لمقدورها غير مقارنة له " .

وبناء على قولهم بالتّحسين والتّقييح العقليّين أنكروا تكليف الله للعبد بما لا يُطاق ، قال القاضي عبد الجبّار في " شرح الأصول الخمسة " (ص ٣٩٩) : " فإن ارتكبوا تكليف ما لا يطاق -يعني القول به- ، كان في ذلك خروج عن الإسلام ، وانسلاخ عن الدّين ، لأنّ الأمّة من لدن النّبي صلّى الله عليه وسلّم إلى اليوم الذي وقع فيه الخلاف ، لم يجوزوا ذلك على الله تعالى " .

والظّاهر أنّ الكثير من الأقوال التي أدرجها العلماء ضمن مسألة التّكليف بما لا يُطاق ليست داخلية فيها ، فلمستطيع المأمور بالحجّ إذا لم يقم بأداء الحجّ ، لا يقال أنّه كُلف بما لا يُطبق ، قال الإمام الاشعري في " اللمع في الرّدّ على أهل الزّيف والبدع " (ص ٩٩) : " فإن قال قائل: أليس قد كلف الله تعالى الكافر الإيمان؟ قلنا له: نعم، فإن قال: أفيستطيع الإيمان؟ قيل له: لو استطاع لآمن، فإن قال: أفكلفه ما لا يستطيع؟ قيل له: هذا كلام على أمرين: إن أردت بقولك أنّه لا يستطيع الإيمان لعجزه عنه فلا، وإن أردت أنّه لا يستطيعه لتركه والاشتغال بضدّه فنعم." .

قال الإمام الباقلاني في " تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل " (ص ٣٣٢-٣٣٣) : " فإن قال قائل : أتزعمون أنّ الله يُكلف عباده ما لا يُطيعون ، قيل له : هذا كلام على أمرين : فإن أردت بعدم الطّاقة عدم القُدرة على الفعل فذلك جائز ، وإن أردت بعدم الطّاقة وجود ضدها من العجز فلا يجوز ذلك ، لأنّ العجز يخرج عن الشّيء وضده ولا وجه لتكليف من هذا سبيله وعدم القُدرة على الشّيء لا يُوجب ذلك .

فإن قال قائل : تقولون إنّ الله يُكلف عباده ما لا يُطيعون حسب ما ذكرتم ، فما الدّليل على جواز هذا التّكليف وحسنه من القديم قيل له قوله تعالى : ﴿وَكُنُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ .

والسمع ها هنا القبول باتّفاق لأنّ الكفار قد كانوا يسمعون ما يؤمرون به وينهون عنه ويدركون دعوّة الرّسل ، وهو محمول على تأويل قولهم فلان لا يسمع ما يُقال له ولا يسمع ممّا نقوله شيئاً أي لا يقبل ذلك ، وليس يريدون أنّه لا يدرك الأصوات ، ويدل على ذلك أيضاً قوله : ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا

أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِالْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ وَأَوْجِبَهُ مَعَ إِبْخَارِهِ أَنَا لَا نَسْتَطِيعُ ذَلِكَ .

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ مِنَ الْقَدِيمِ ، وَأَنَّهُ عَدْلٌ ، وَحِكْمَةٌ إِبْخَارُهُ عَمَّنْ أَحْسَنَ الشَّاءِ عَلَيْهِ وَالْمَدْحَ لَهُ أَنَّهُمْ رَغِبُوا إِلَيْهِ فِي أَنْ لَا يَحْمِلَهُمْ مَا لَا طَاقَةَ لَهُمْ بِهِ ، فَقَالَ إِبْخَارًا عَنْهُمْ : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ ، فَلَوْ كَانَ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ ظُلْمًا وَعَبَثًا وَقَبِيحًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَكَانُوا قَدْ رَغِبُوا إِلَيْهِ فِي أَنْ لَا يَظْلِمَهُمْ ، وَلَا يَسِفُهُ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يُوجِبُ مِنَ الْأَوَامِرِ مَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ حَدِّ الْحِكْمَةِ ، وَاللَّهُ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يَشْنِي عَلَى قَوْمٍ أَجَازُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ ، فَدَلَّ هَذَا أَيْضًا عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَهَلْ يَحْسُنُ مِثْلَ هَذَا التَّكْلِيفِ مَتَى أَوْ يَسُوغُ لَنَا ؟ قِيلَ لَهُ : أَجَلٌ لَأَنَّا قَدْ نَكَلَّفُ الْقَاعِدَ الْقِيَامَ وَالتَّصَرُّفَ فِي حَالِ قَعُودِهِ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ فِي تِلْكَ الْحَالِ عَلَى مَا نَكَلَّفُهُ ، لَمَّا قَدْ أَوْضَحْنَاهُ مِنَ الدَّلِيلِ فَوَجَبَ صِحَّةُ ذَلِكَ مِنْ فَعْلَانَا .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي " الْفَصْلِ فِي الْمَلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ " (٧٨ / ٣) : " وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ بِخِلَافِ مَا قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ كَذَلِكَ يَضِلُّ اللَّهُ مِنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مِنْ يَشَاءُ ﴾ ، وَأَمَرَنَا عَزَّ وَجَلَّ أَنْ نَدْعُوهُ فَقُولُ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَهَذِهِ غَايَةُ الْبَيَانِ فِي أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ أَنْ يَكْلِفَنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَأَنَّهُ لَوْ شَاءَ ذَلِكَ لَكَانَ مِنْ حَقِّهِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ لَمَّا أَمَرْنَا بِالِدُّعَاءِ فِي أَنْ لَا يَحْمِلْنَا ذَلِكَ ، وَلَكَانَ الدُّعَاءُ بِذَلِكَ كَالِدُّعَاءِ فِي أَنْ يَكُونَ إِلَهًُا خَالِقًا عَلَى أَصُولِهِ ، م وَنَصَّ تَعَالَى كَمَا تَلَوْنَا عَلَى أَنَّهُ قَدْ حَمَلَ مِنْ كَانَ قَبْلَنَا الْإِصْرَ وَهُوَ الثَّقَلُ الَّذِي لَا يُطَاقُ وَأَمَرْنَا أَنْ نَدْعُوهُ بِأَنْ لَا يَحْمِلَ ذَلِكَ عَلَيْنَا ، وَأَيْضًا فَقَدْ أَمَرْنَا تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ نَدْعُوهُ فِي أَنْ لَا يُؤَاخِذَنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، وَهَذَا هُوَ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ نَفْسُهُ ، لِأَنَّ النَّسْيَانَ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى الْخُلَاصِ مِنْهُ ، وَلَا يَتَوَهَّمُ التَّحْفُظَ مِنْهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَحَدًا دَفْعَهُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَلَوْلَا أَنَّ لَهُ تَعَالَى أَنْ يُؤَاخِذَ بِالنَّسْيَانِ مِنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ لَمَّا أَمَرْنَا بِالِدُّعَاءِ فِي النِّجَاةِ مِنْهُ .

وَقَدْ وَجَدْنَا الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُؤَاخِذِينَ بِالنَّسْيَانِ ، مِنْهُمْ أَبُو نَادٍ آدَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ ﴾ ، يُرِيدُ نَسْيَانَهُ عِدَاوَةَ إِبْلِيسَ لَهُ الَّذِي حَذَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا ثُمَّ أَخَذَهُ عَلَى ذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ جَوْرٌ وَظُلْمٌ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا» ، وَلَوْ فِي اللُّغَةِ الَّتِي بِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ ، فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ تَرْكَ الشَّرِكِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُمْتَنَعٌ لِامْتِنَاعِ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَتَرْكِهِ .

وَقَالَ تَعَالَى : «وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» ، وَمَشِيئَةُ اللَّهِ هِيَ تَفْسِيرُ إِذْنِ اللَّهِ .

وَقَالَ تَعَالَى : «وَلَوْ أَنَّا نَزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحْشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» ، فَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَحَدٌ أَنْ يُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ فِي الْإِيمَانِ فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ كُلَّ مَنْ آمَنَ فَلَمْ يُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَّهُ تَعَالَى شَاءَ أَنْ يُؤْمِنَ وَإِنْ كُلُّ مَنْ لَمْ يُؤْمِنَ فَلَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي الْإِيمَانِ وَلَا شَاءَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ الْإِيمَانُ هَذَا نَصُّ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَا يَحْتَمِلَانِ تَأْوِيلًا غَيْرَهُ أَصْلًا وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ تَعَالَى عَنِ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْإِيمَانِ لِأَنَّ نَصَّ الْآيَتَيْنِ مَانِعٌ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ الْفَاسِدِ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّ كُلَّ مَنْ آمَنَ فَإِنَّمَا آمَنَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِنْ مَنْ لَمْ يُؤْمِنَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَشَاءَ أَنْ يُؤْمِنَ فَيُلْزِمُهُمْ عَلَى هَذَا أَنَّ كُلَّ مُؤْمِنٍ فِي الْعَالَمِ فَمَكْرَهُ عَلَى الْإِيمَانِ وَهَذَا شَرٌّ مِنْ قَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ وَأَشَدُّ ، فَإِنْ قَالُوا أَنَّ إِذْنَ اللَّهِ تَعَالَى هَا هُنَا إِنَّمَا هُوَ أَمْرُهُ لَزِمَهُمْ ضَرُورَةُ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ يَقُولُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ ، لِأَنَّ النَّصَّ قَدْ جَاءَ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ أَذِنَ لَهُمْ لَأَمَنُوا وَإِمَّا أَنْ يَقُولُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ فِي الْعَالَمِ فَهُمْ مُؤْمِنُونَ لِأَنَّهُمْ عِنْدَهُمْ مَاؤُذُونُ لَهُمْ فِي الْإِيمَانِ إِذَا كَانَ الْإِذْنُ هُوَ الْأَمْرُ وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ كُفْرٌ مُجَرَّدٌ وَمُكَابَرَةٌ لِلْعِيَانِ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ " .

قال الإمام الغزالي في " قواعد العقائد " (ص ١٤٦-١٤٧) : " أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأتتها مكتسبة للعباد وأتتها مُرَادَةٌ لله تعالى وأتتها مكتسبة للعباد وأتتها مُرَادَةٌ لله تعالى وأنه متفضل بالخلق والاختراع وأنَّ لَهُ تَعَالَى تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ وَأَنَّ لَهُ إِيْلَامَ الْبَرِيءِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ " .

وانظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٨٩) .

وقال الإمام الرَّاَازِي فِي " معالِمِ أَصُولِ الدِّينِ " (ص ٩١-٩٢) : " قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَمْتَنَعُ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَلَقُ ، وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ .

حُجَّةُ الْمُثْبِتِينَ وَجُوهٌ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ تَعَالَى عَلِمَ مِنْ بَعْضِ الْكُفَّارِ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى كُفْرِهِ ، فَإِذَا كَلَّفَهُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ كَلَّفَهُ بِفِعْلِ الْإِيمَانِ مُقَارَنًا لِلْعِلْمِ بَعْدَمِ الْإِيمَانِ ، وَهَذَا تَكْلِيفٌ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّيْنِ .

الثاني : أَنَّهُ كَلَّفَ أَبَا هَبٍ بِالْإِيمَانِ ، وَمَنِ الْإِيمَانُ تَصْدِيقُ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ عَنْهُ ، وَمِمَّا أَخْبَرَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَبَدًا ، فَيَلْزَمُ أَنَّهُ تَعَالَى كَلَّفَهُ بِأَنْ يُؤْمِنَ بِأَنْ لَا يُؤْمِنَ وَهُوَ جَمْعُ بَيْنِ النَّقِيضَيْنِ .

الثالث : أَنَّا بَيْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ وَالِدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَجْمُوعِهَا يُوجِبُ الْكُفْرَ ، فَإِذَا كَلَّفَهُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ كَلَّفَهُ بِمَا لَا يُطَاقُ .

وقال الإمام الإيجي في " المواقف " (٢٩٢/٣ - ٢٩٤) : " تكليف ما لا يطاق جائز عندنا لما قَدَّمْنَا آنفًا في المقصد السادس من أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَلَا يَقْبَحُ مِنْهُ شَيْءٌ ، إِذْ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ ، لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ ، وَمَنْعَهُ الْمَعْتَزِلَةَ لِقُبْحِهِ عَقْلًا كَمَا فِي الشَّاهِدِ ، فَإِنَّ مَنْ كَلَّفَ الْأَعْمَى نَقْطَ الْمَصَاحِفِ ، وَالزَّيْمَنَ الْمَشِيَّ إِلَى أَقَاصِي الْبِلَادِ ، وَكَلَّفَ عَبْدَهُ الطَّيْرَانَ إِلَى السَّمَاءِ عُدَّ سَفِيهًا ، وَقَبِحَ ذَلِكَ فِي بَدَايَةِ الْعُقُولِ ، وَكَانَ كَأَمْرِ الْجَمَادِ الَّذِي لَا شَكَّ فِي كَوْنِهِ سَفِهًا .

واعلم أَنَّ مَا لَا يُطَاقُ عَلَى مَرَاتِبِ أَذْنَاهَا : أَنْ يَمْتَنَعَ الْفِعْلُ لِعِلْمِ اللَّهِ بَعْدَ وَقُوعِهِ أَوْ تَعَلُّقِ إِرَادَتِهِ أَوْ إِخْبَارِهِ بَعْدَهُ ، فَإِنَّ مِثْلَهُ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ مَعَ الْفِعْلِ لَا قَبْلَهُ ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَيْنِ ، بَلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قُدْرَةٌ عَلَى حِدَةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ حَالُ وَجُودِهِ عِنْدَنَا ، وَالتَّكْلِيفُ هَذَا جَائِزٌ بَلْ وَاقِعٌ إِجْمَاعًا ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ الْعَاصِي بِكُفْرِهِ وَفُسْقه مَكْلَفًا بِالْإِيمَانِ وَتَرَكَ الْكِبَائِرَ ، بَلْ لَا يَكُونُ تَارِكُ الْمَأْمُورِ بِهِ عَاصِيًا أَصْلًا ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ بِطِلَانِهِ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً .

وأقْصَاهَا أَنْ يَمْتَنَعَ لِنَفْسٍ مَفْهُومُهُ كَجَمْعِ الضَّدَيْنِ ، وَقَلْبِ الْحَقَائِقِ ، وَإِعْدَامِ الْقَدِيمِ ، وَجَوَازِ التَّكْلِيفِ بِهِ فِرْعَ تَصَوُّرِهِ ، وَهُوَ مُخْتَلِفٌ فِيهِ ، فَمِمَّا مِنْ قَالَ : لَوْ لَمْ يَتَصَوَّرِ الْمَمْتَنَعُ لَذَاتَهُ لَامْتَنَعَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِامْتِنَاعِ تَصَوُّرِهِ وَامْتِنَاعِ طَلْبِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْجَارِيَةِ عَلَيْهِ .

ومنهم مَنْ قَالَ : طَلْبُهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصَوُّرِهِ وَاقِعًا ، أَي : ثَابِتًا ، لِأَنَّ الطَّالِبَ لثُبُوتِ شَيْءٍ لَا بَدَّ أَنْ يَتَصَوَّرَ أَوْ لَا مَطْلُوبَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ طَلْبُهُ ثُمَّ يَطْلُبُهُ ، وَهُوَ أَيُّ التَّصَوُّرِ عَلَى وَجْهِ الْوُقُوعِ وَالثُّبُوتِ مُتَنَفِّهِ هُنَا ، أَي : فِي الْمَمْتَنَعِ لِنَفْسٍ مَفْهُومُهُ ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ تَصَوُّرُهُ ثَابِتًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا هَيْئَتَهُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ تَقْتَضِي انْتِفَاءَهُ ، وَتَصَوُّرُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا تَقْتَضِيهِ ذَاتُهُ لَذَاتِهِ لَا يَكُونُ تَصَوُّرًا لَهُ بَلْ لَشَيْءٍ آخَرَ ، كَمَنْ يَتَصَوَّرُ أَرْبَعَةَ لَيْسَتْ بِزَوْجٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَتَصَوِّرًا لِلْأَرْبَعَةِ قِطْعًا ، بَلْ الْمَمْتَنَعُ لَذَاتِهِ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ :

إِمَّا مُنْفِيًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا شَيْءٌ مُوْهُومٌ أَوْ مُحَقَّقٌ هُوَ اجْتِنَاعُ الضَّدَيْنِ أَوْ بِالتَّشْبِيهِ بِمَعْنَى أَنْ يَتَصَوَّرَ اجْتِنَاعَ الْمُتَخَالِفِينَ كَالسَّوَادِ وَالْحَلَاوَةِ ثُمَّ يَحْكُمُ بِأَنْ مِثْلَهُ لَا يَكُونُ بَيْنَ الضَّدَيْنِ وَذَلِكَ ، أَي : تَصَوُّرُهُ

على أحد هذين الوجهين كاف في الحكم عليه دون طلبه ، لأنه غير تصوّر وقوعه وثبوته ، ولا مستلزم له ، صرح ابن سينا به ، أي : بأن تصوّره كذلك ، كما نقلناه عنه في باب العلم ، ولعلّه معني قول أبي هاشم : العلم بالمستحيل علم لا معلوم له ، كما أشرنا إليه هناك أيضاً ، ولعلّه مراد من قال : المستحيل لا يعلم ، أي : لا يعلم من حيث ذاته وماهيّته .

المرتبة الوسطى من مراتب ما لا يطاق : أن لا يتعلّق به القدرة الحادثة عادة ، سواء امتنع تعلّقها به لا لنفس مفهومه ، بأن لا يكون من جنس ما تتعلّق به كخلق الأجسام ، فإنّ القدرة الحادثة لا تتعلّق بإيجاد الجوهر أصلاً ، أم لا بأن يكون من جنس ما تتعلّق به ، لكن يكون من نوع أو صنف لا تتعلّق به كحمل الجبل والطيران إلى السماء ، فهذا ، أي : التّكليف بما لا يطاق عادة نجوّزه نحن وإن لم يقع بالاستقراء ، ولقوله تعالى : لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وتمنعه المعتزلة لكونه قبيحاً عندهم .

وبه ، أي : بما ذكرناه من التّفصيل وتحرير المتنازع فيه يعلم أنّ كثيراً من أدلّة أصحابنا ، مثل ما قالوه في إيمان أبي لهب ، وكونه مأموراً بالجمع بين المتناقضين نصب للدليل في غير النزاع إذ لم يجوّزه أحد .

ولقائل أن يقول : ما ذكره من أنّ جواز الممتنع لذاته فرع تصوّره ، وإنّ بعضاً ممّا قالوا بوقوع تصوّره يشعر بأن هؤلاء يجوّزونه " .

وذكر الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١١ / ٤٩٠) أنّ مسألة التّكليف بما لا يطاق لم تقع إلّا في الإيذان خاصّة ، ولا توجد دلالة على وقوعها في غيره ، مع جوازها عقلاً ، فقال : " وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمْ يَثْبُتْ وَقُوعُهَا إِلَّا فِي الْإِيْذَانِ خَاصَّةً وَمَا عَدَاهُ لَا تَوْجَدُ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً عَلَى وَقُوعِهِ وَأَمَّا مُطْلَقُ الْجَوَازِ فَخَاصِلٌ " .

وفي شرحه لما رواه البخاري (٨ / ١٢١ برقم ٦٥٩٤) بسنده عن عبد الله ، قال : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ، قَالَ : " إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ عَلَقَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعٍ : بِرِزْقِهِ وَأَجَلِهِ ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ ، فَوَاللَّهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ - أَوْ : الرَّجُلَ - يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَيَدْخُلُهَا . وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ

فَيَدْخُلُهَا " قَالَ آدَمُ: «إِلَّا ذِرَاعٌ» ، قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١١/٤٩٠) : " وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْأَشْعَرِيُّ فِي تَجْوِيزِهِ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ ، لِأَنَّهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ كَلَّفَ الْعِبَادَ كُلَّهُمْ بِالْإِيمَانِ مَعَ أَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى الْكُفْرِ " .

وفي شرحه لما رواه البخاري (٩/٤٢ برقم ٧٠٤٢) بسنده عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُلْفٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، أَوْ يَفْرُونَ مِنْهُ، صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْأَنْكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةَ عَذِّبَ، وَكُلَّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» ، قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/٤٢٨) : " قَالَ الْمُهْلَبُ فِي قَوْلِهِ : " كُلْفٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ " حُجَّةٌ لِلْأَشْعَرِيِّ فِي تَجْوِيزِهِمْ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ ، وَمِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ) ، وَأَجَابَ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ، أَوْ حَمَلُوهُ عَلَى أُمُورِ الدُّنْيَا ، وَحَمَلُوا الْآيَةَ وَالْحَدِيثَ الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى أُمُورِ الْآخِرَةِ ، أَنْتَهَى مُلَخَّصًا .

وَالْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ ، فَلَا نُطِيلُ بِهَا ، وَالْحَقُّ أَنَّ التَّكْلِيفَ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ : " كُلْفٌ أَنْ يَعْقِدَ " لَيْسَ هُوَ التَّكْلِيفَ الْمُصْطَلَحُ ، وَإِنَّمَا هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ التَّعْذِيبِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا التَّكْلِيفُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ ، فَلَا مَرَّ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْجِيزِ وَالتَّوْبِيخِ ، لِكُونِهِمْ أُمُرُوا بِالسُّجُودِ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَى ذَلِكَ فَاِمْتَنَعُوا فَأُمُرُوا بِهِ حَيْثُ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ تَعْجِيزًا وَتَوْبِيخًا وَتَعْذِيبًا " .

وفي شرحه لما رواه البخاري (٩/١٢٩ برقم ٧٤٣٩) بسنده عن أبي سعيد الخدري، قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... وفيه : " هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدُ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا " ، قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٣/٤٢٨) : " قَالَ بَطَّالٌ : تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ أَجَازَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ ، وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِقِصَّةِ أَبِي هَبٍ ، وَأَنَّ اللَّهَ كَلَّفَهُ الْإِيمَانَ بِهِ مَعَ إِعْلَامِهِ بِأَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى الْكُفْرِ وَيَصِلُ نَارًا ذَاتَ هَبٍ قَالَ وَمَنَعَ الْفُقَهَاءُ مِنْ ذَلِكَ وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، وَأَجَابُوا عَنِ السُّجُودِ بِأَنَّهُمْ يُدْعَوْنَ إِلَيْهِ تَبَكُّيًّا إِذَا دَخَلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي الْمُؤْمِنِينَ السَّاجِدِينَ فِي الدُّنْيَا فَدُعُوا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى السُّجُودِ ، فَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمْ ، فَأَظْهَرَ اللَّهُ بِذَلِكَ نِفَاقَهُمْ وَأَخْزَاهُمْ ، قَالَ : وَمِثْلُهُ مِنَ التَّبَكُّيِّ مَا يُقَالُ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ : ﴿ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ ، بَلْ إِظْهَارُ خَزِيمِهِمْ ، وَمِثْلُهُ كُلْفٌ أَنْ يَعْقِدَ شَعِيرَةً

، فَإِنَّهَا لِلزِّيَادَةِ فِي التَّوْبِخِ وَالْعُقُوبَةِ ، انْتَهَى . وَلَمْ يَجِبْ عَنْ قِصَّةِ أَبِي هَبٍ ، وَقَدْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ مَسْأَلَةَ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ لَمْ تَقْعْ إِلَّا بِالْإِيمَانِ فَقَطْ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ الذَّيْلُ ، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهَا .

قلت : وقد أجاب الإمام ابن تيمية عن قِصَّةِ أَبِي هَبٍ ، فقال في " مجموع الفتاوى " (٤٧٢ / ٨ - ٤٧٣) :
 " أَمَّا تَكْلِيفُ أَبِي هَبٍ وَغَيْرِهِ بِالْإِيمَانِ فَهَذَا حَقٌّ وَهُوَ إِذَا أُمِرَ أَنْ يُصَدِّقَ الرَّسُولَ فِي كُلِّ مَا يَقُولُهُ وَأُخْبِرَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ بَلْ يَمُوتُ كَافِرًا لَمْ يَكُنْ هَذَا مُنَاقِضًا وَلَا هُوَ مَأْمُورٌ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ فَإِنَّهُ مَأْمُورٌ بِتَصْدِيقِ الرَّسُولِ فِي كُلِّ مَا بَلَغَ وَهَذَا التَّصْدِيقُ لَا يَصْدُرُ مِنْهُ إِذَا قِيلَ لَهُ أَمْرُكَ بِأَمْرٍ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تَفْعَلُهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا تَكْلِيفًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ .

فَإِنْ قَالَ : تَصْدِيقُكُمْ فِي كُلِّ مَا تَقُولُونَ يَقْتَضِي أَنْ أَكُونَ مُؤْمِنًا إِذَا صَدَّقْتُمْ وَإِذَا صَدَّقْتُمْ لَمْ أَكُنْ مُؤْمِنًا لِأَنَّكُمْ أَخْبَرْتُمْ أَنِّي لَا أُوْمِنُ بِكُلِّ مَا أُخْبِرُ بِهِ قِيلَ لَهُ لَوْ وَقَعَ مِنْكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذَا الْخَبَرُ وَلَمْ يَكُنْ يُخْبِرُ أَنَّكَ لَا تُؤْمِنُ فَأَنْتَ قَادِرٌ عَلَى تَصْدِيقِنَا وَتَقْدِيرِ وُجُودِهِ لَا يَحْصُلُ هَذَا الْخَبَرُ وَإِنَّمَا وَقَعَ لِأَنَّكَ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ مَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ مِنْ تَصْدِيقِنَا بِهَذَا الْخَبَرِ فَوْقَ بَعْدِ تَكْذِيبِكَ وَتَرْكِكَ مَا كُنْتَ قَادِرًا عَلَيْهِ لَمْ تَقُلْ لَكَ حِينَ أَمْرُكَ بِالتَّصْدِيقِ الْعَامِّ وَأَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ .

وَلَوْ قِيلَ لَكَ آمِنْ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تُؤْمِنُ بِهَذَا الْخَبَرِ فَالَّذِي أُمِرْتَ أَنْ تُؤْمِنَ بِهِ هُوَ الْإِخْبَارُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَهَذَا أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَا تَفْعَلُهُ وَإِذَا صَدَّقْتَنَا فِي خَبَرِنَا أَنَّكَ لَا تُؤْمِنُ لَمْ يَكُنْ هُنَا تَنَاقُضٌ لَكِنْ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالتَّصْدِيقِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقَعْ وَنَحْنُ لَمْ نَأْمُرْكَ بِهَذَا بَلْ أَمْرُكَ بِالْإِيمَانِ مُطْلَقٌ تَقْدِيرٌ عَلَيْهِ وَأُخْبِرْنَا مَعَ ذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَفْعَلُ ذَلِكَ الْمُقْدُورَ عَلَيْهِ وَلَمْ تَقُلْ لَكَ صَدَّقْنَا فِي هَذَا وَهَذَا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ لَكِنْ الْوَاجِبُ عَلَيْكَ هُوَ التَّصْدِيقُ الْمُطْلَقُ ، وَالتَّصْدِيقُ بِهَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْكَ حِينَئِذٍ وَلَوْ وَقَعَ مِنْكَ التَّصْدِيقُ الْمُطْلَقُ امْتَنَعَ مِنَّا هَذَا الْخَبَرُ ، بَلْ هَذَا الْخَبَرُ إِنَّمَا وَقَعَ لِمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْكَ التَّصْدِيقُ الْمُطْلَقُ . وَهَذَا كُلُّهُ لَوْ قُدِّرَ أَنَّ أَبَا هَبٍ أَسْمَعَ هَذِهِ الْآيَةَ وَأُمِرَ بِالتَّصْدِيقِ بِهَا ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ لَكِنْ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ قَوْلَهُ : سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ هَبٍ لَمْ يَسْلَمْ هُمْ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ نَبِيَّهُ بِإِسْمَاعِ هَذَا الْخُطَابِ لِأَبِي هَبٍ وَأَمَرَ أَبَا هَبٍ بِتَصْدِيقِهِ بَلْ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَبَا هَبٍ أَنْ يُصَدِّقَ بِنزولِ هَذِهِ السُّورَةِ ، فَقَوْلُهُ : إِنَّهُ أَمِرَ أَنْ يُصَدِّقَ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ قَوْلٌ بَاطِلٌ لَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فَقَوْلُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلٌ بِلَا عِلْمٍ بَلْ كَذَبٌ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ كَانَ الْإِيمَانُ وَاجِبًا عَلَى أَبِي هَبٍ وَمِنْ الْإِيمَانِ أَنْ يُؤْمِنَ بِهَذَا قِيلَ لَهُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ بَعْدَ نَزُولِ هَذِهِ السُّورَةِ وَجَبَ عَلَى الرَّسُولِ أَنْ يُبَلِّغَهُ إِيَّاهَا بَلْ وَلَا غَيْرَهَا بَلْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ كَمَا حَقَّتْ عَلَى قَوْمِ نُوحٍ إِذْ قِيلَ لَهُ : ﴿لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا يَتَقَى الرَّسُولُ مَأْمُورًا بِتَبْلِيغِهِمُ الرِّسَالَةَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ بَلَّغَهُمْ فَكَفَرُوا حَتَّى حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ بِأَعْيَانِهِمْ .

وقال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (٢٩٤-٢٩٩) : " الْقَوْلُ بِتَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ لَمْ يُطْلَقْ الْأَثْمَةُ فِيهِ وَاحِدًا مِنَ الطَّرَفَيْنِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ : صَاحِبُ الْحَلَالِ فِي " كِتَابِ الْقَدَرِ " الَّذِي فِي مُقَدِّمَةِ " كِتَابِ الْمُقْنَعِ " لَهُ لَمْ يُبَلِّغْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَ فَتَبَّعَهُ؛ وَالنَّاسُ فِيهِ قَدْ اخْتَلَفُوا فَقَالَ قَائِلُونَ : بِتَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ وَنَفَاهُ آخَرُونَ وَمَنْعُوا مِنْهُ . قَالَ : وَالَّذِي عِنْدَنَا فِيهِ أَنَّ الْقُرْآنَ شَهِدَ بِصِحَّةِ مَا إِلَيْهِ قَصْدَنَاهُ . وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، يَتَعَبَّدُ خَلْقَهُ بِمَا يُطِيقُونَ وَمَا لَا يُطِيقُونَ . ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْفَصْلِ : وَلَعَلَّ قَائِلًا أَنْ يُعَارِضَ قَوْلَنَا فَيَقُولُ : لَوْ جَازَ أَنْ يُكَلِّفَ اللَّهُ الْعَبْدَ مَا لَا يُطِيقُ جَازَ أَنْ يُكَلِّفَ الْأَعْمَى صَنْعَةَ الْأَلْوَانِ ، وَالْمُقْعَدُ الْمَشْيَ ؛ وَمَنْ لَا يَدُلُّهُ الْبَطْشُ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ فَيُقَالُ لَهُ : قَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ﴾ ، هُوَ مَشْيُهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ وَسَقَطَ السُّؤَالُ فِي كُلِّ مَا سَأَلُوا عَنْهُ عَلَى جَوَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَشْيِ عَلَى الْوُجُوهِ .

ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ أَبَانَ أَبُو الْحَسَنِ يَعْنِي الْأَشْعَرِيُّ - فِيمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي بِمَا فِيهِ كِفَايَةُ قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى : لَمَّا حَكَى كَلَامَ أَبِي الْحَسَنِ - يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ - قَدْ فَصَلَ بَيْنَ مَا يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِهِ لَا لِاسْتِحَالَتِهِ فَيَجُوزُ تَكْلِيفُهُ وَمَا يَسْتَحِيلُ لَا يَجُوزُ ، قَالَ : وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ الْإِحْتِمَالُ فِيمَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ هَلْ يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ أَمْ لَا ؟ قَالَ : وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ وَهُوَ أَنَّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِهِ لِاسْتِحَالَتِهِ كَالْأَمْرِ بِالْمَحَالِّ وَكَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّيْنِ ، وَجَعَلَ الْمُحَدَّثَ قَدِيمًا وَالْقَدِيمَ مُحَدَّثًا أَوْ كَانَ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِلْعَجْزِ عَنْهُ كَالْمُقْعَدِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ وَالْأَخْرَسِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ فَهَذَا الْوَجْهَ لَا يَجُوزُ تَكْلِيفُهُ .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِهِ لَا لِاسْتِحَالَتِهِ وَلَا لِلْعَجْزِ عَنْهُ لَكِنْ لِتَرْكِهِ وَالِاسْتِغَالِ بِضَدِّهِ كَالْكَافِرِ كَلَّفَهُ الْإِيمَانُ فِي حَالِ كُفْرِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَاجِزٍ عَنْهُ وَلَا مُسْتَحِيلٍ مِنْهُ فَهُوَ كَالَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعِلْمِ لِاسْتِغَالِهِ بِالْمَعِيشَةِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى قَوْلَ جُمْهُورِ النَّاسِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَذَكَرَ الْقَاضِي الْمُنْصَوِّصَ عَنِ الْأَشْعَرِيَّ - فِيمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي

عَنْهُ - وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ عَبْدَ الْعَزِيزِ ذَكَرَ كَلَامَ أَبِي الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ كَمَا يَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ كَلَامَ أَبِي الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ وَكَمَا يَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ كَلَامَ مُوَافِقِيهِ وَأَصْحَابِهِ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُتَسَبِّحِينَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَسَائِرِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ .

وَأَمَّا اتِّبَاعُ أَبِي الْحَسَنِ فَمِنْهُمْ مَنْ وَافَقَ نَفْسَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي كَأَبِي عَلِيٍّ ابْنِ شاذَانَ وَاتِّبَاعِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ خَالَفَهُ كَأَبِي مُحَمَّدٍ اللَّبَّانِ وَالرَّازِي وَطَوَائِفَ قَالُوا: إِنَّهُ يَجُوزُ تَكْلِيفُ الْمُتَمَتِّعِ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينَ وَالْمَعْجُوزِ عَنْهُ .

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ : الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدَ الْعَزِيزِ وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَكْلِيفُ كُلِّ مَا يُمْكِنُ، وَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فِي الْعَادَةِ كَالْمُشْيِ عَلَى الْوُجُوهِ وَنَقْطِ الْأَعْمَى الْمُصَحَّفِ . وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَامِدٍ شَيْخُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى فِي أُصُولِهِ: قَوْلِي " التَّفْرِيقُ وَالْإِطْلَاقُ " عَنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ فَقَالَ : فَصَّلُ:

لِأَنَّهُ مَا وُجِدَ فِي الْأَمْرِ وَلَوْ وَجِدَ بِالْفِكْرِ وَهَذَا مِثْلُ مَا لَمْ تَرِدْ الشَّرِيعَةُ بِهِ كَأَمْرِ الْأَطْفَالِ وَمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَالْأَعْمَى الْبَصَرِ، وَالْفَقِيرَ النَّفَقَةَ . وَالزَّمَنُ أَنْ يَسِيرَ إِلَى مَكَّةَ فَكُلُّ ذَلِكَ مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ وَلَوْ جَاءَتْ بِهِ لَزِمَ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصَدِيقُ فَلَا يُقَيَّدُ الْكَلَامُ فِيهِ .

قَالَ: وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى إِطْلَاقِ الْإِسْمِ مِنْ جَوَازِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ مِنْ زَمَنٍ وَأَعْمَى وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ مَذْهَبُ جَهْمٍ وَبُرْغُوثٍ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : سَلَامَةُ الْأَلَةِ لَكِنَّ عَدَمَ الطَّاقَةِ لِعَدَمِ التَّوْفِيقِ وَالْقَبُولِ وَذَلِكَ يَجُوزُ وَجْهًا وَاحِدًا فِي مَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يَجُوزُ التَّكْلِيفُ لِمَنْ قَدَّرَ عِلْمَ اللَّهِ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ وَأَبَى ذَلِكَ الْمُعْتَرِلَةَ وَالِدِيلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى لِإِبْلِيسَ ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ، وَقَوْلُهُ: ﴿ أَلَا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ الْآيَاتِ فَأَمَرَ وَقَدْ سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ فَعْلُهُ . فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَوَجِّهًا إِلَى مَا قَدْ سَبَقَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يُطِيقُهُ .

الْقَوْلُ الثَّانِي : مَقُولٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَيُّضًا، وَزَعَمَ أَبُو الْمُعَالِي الْجُؤِينِي أَنَّهُ الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَجْوَبَةِ أَبِي الْحَسَنِ وَأَنَّهُ الَّذِي ارْتَضَاهُ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَقَدْ تَوَقَّفَ أَبُو الْحَسَنِ عَنِ الْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ فِي الْمَوْجِزِ وَكَانَ أَبُو الْمُعَالِي يُحْتَارُهُ أَوَّلًا ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ وَقَطَعَ أَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ مُحَالٌ ، وَهَذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ وَأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجُوزِيِّ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِي وَغَيْرِهِ ، وَهَذَا الثَّانِي هُوَ مَذْهَبُ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ فُورِكَ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْأَشْعَرِيِّ وَالْغَزَالِيِّ وَادَّعَى أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي أَنَّهُ مَذْهَبُ شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ ، وَأَنَّهُ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ ، فَأَمَّا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فَقَدْ قَالَ

بِجَوَازِهِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ وَأَكْثَرُ كَلَامِهِ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ وَبَيْنَ تَكْلِيفِ الْقَادِرِ عَلَى التَّرْكِ
كَمَا هُوَ قَوْلُ الْجَمْهُورِ .

وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ ثَالِثٌ : وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَكْلِيفُ كُلِّ مَا يُمَكِّنُ وَإِنْ كَانَ
مُتَمَتِّعًا فِي الْعَادَةِ كَالْمَشْيِ عَلَى الْوَجْهِ وَنَقْطُ الْأَعْمَى الْمُصْحَفَ دُونَ الْمُتَمَتِّعِ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدَيْنِ .
وَفَصَّلَ الْحِطَابُ فِي " هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ " أَنَّ النِّزَاعَ فِيهَا فِي أَصْلَيْنِ : أَحَدُهُمَا : التَّكْلِيفُ الْوَاقِعُ الَّذِي اتَّفَقَ
الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَفُوعِهِ فِي الشَّرِيعَةِ وَهُوَ أَمْرُ الْعِبَادِ كُلِّهِمْ بِمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنَ الْإِيَانِ بِهِ
وَتَقْوَاهُ هَلْ يُسَمَّى هَذَا أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ ؟ فَمَنْ قَالَ : بَأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ
يَقُولُ : إِنَّ الْعَاصِيَ كُفِّ مَا لَا يُطِيقُهُ وَيَقُولُ : إِنَّ كُلَّ أَحَدٍ كُفِّ حِينَ كَانَ غَيْرَ مُطِيقٍ ؛ وَكَذَلِكَ مَنْ
زَعَمَ أَنَّ تَقْدِمَ الْعِلْمِ ، وَالْكِتَابَ بِالشَّيْءِ يَمْنَعُ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَى خِلَافِهِ قَالَ : إِنَّ كُفَّ خِلَافَ الْمَعْلُومِ فَقَدْ
كُفِّ مَا لَا يُطِيقُهُ وَكَذَلِكَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْعَرَضَ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ يَقُولُ : إِنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ لَا
تَبْقَى إِلَى حِينِ الْفِعْلِ . وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ نِزَاعًا فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَنَهَى عَنْهَا هَلْ يَتَنَاوَلُهَا
التَّكْلِيفُ ؟ وَإِنَّمَا هُوَ نِزَاعٌ فِي كَوْنِهَا غَيْرَ مَقْدُورَةٍ لِلْعَبْدِ التَّارِكِ لَهَا وَغَيْرَ مَقْدُورَةٍ قَبْلَ فِعْلِهَا وَقَدْ قَدَّمْنَا
أَنَّ الْقُدْرَةَ نَوْعَانِ وَأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ فَإِطْلَاقُهُ مُحَالِفٌ لِمَا وَرَدَ
فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتُهَا - كإِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِالْجَبْرِ - وَإِنْ كَانَ قَدْ أَطْلَقَ
ذَلِكَ طَوَائِفُ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى السُّنَّةِ فِي رَدِّهِمْ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ
أَثَمَةِ السُّنَّةِ كَأَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي بَكْرٍ عَبْدَ الْعَزِيزِ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَامِدٍ ؛ وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَالْقَاضِي أَبِي
يَعْلَى ، وَأَبِي الْمَعَالِي وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الزَّاعُونِي وَغَيْرِهِمْ فَقَدْ مَنَعَ مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ جَمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ
كَأَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيِّ وَغَيْرِهِمَا ، وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَفْسِهِ وَهُوَ
مُقْتَضَى قَوْلِ جَمِيعِ الْأَثَمَةِ . وَهَذَا أَمْتَنَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ " .

والذي أراه في هذه المسألة - والله أعلم - أنه يجب التفريق بين الاستطاعة المتعلقة بالتكليف ،
والتضمنة الزاد والراحلة وصحة البدن ، والقدرة على المشي إذا لم يجد ما يركبه ... والاستطاعة التي
ليست شرطاً في التكليف ، وهي التي توجب الفعل وتقارنه ...

﴿سؤال﴾ : هل يختلف الأشعرية مع الماتريدية في مسألة تكليف ما لا يطاق ؟

الجواب : قال الإمام تاج الدين الشُّبكي في " طبقات الشَّافعية الكبرى " (٣٧٧-٣٨٤) : " سَمِعْتُ الشَّيْخَ الإِمَامَ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ مَا تَضَمَّنَتْهُ عَقِيدَةُ الطَّحَاوِيِّ هُوَ مَا يَعْتَقِدُهُ الْأَشْعَرِيُّ لَا يُخَالِفُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلٍ .

قلت : أَنَا أَعْلَمُ أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ كُلَّهَا أَشَاعِرَةٌ لَا أُسْتَشْنَى أَحَدًا ، وَالشَّافِعِيَّةَ غَالِبُهُمْ أَشَاعِرَةٌ لَا أُسْتَشْنَى إِلَّا مِنْ لِحْقِ مَنْهُمْ بِتَجْسِيمٍ أَوْ اعْتِزَالٍ مِنْ لَا يَعْأُ اللهُ بِهِ ، وَالْحَنَفِيَّةَ أَكْثَرُهُمْ أَشَاعِرَةٌ ، أَعْنِي يَعْتَقِدُونَ عَقْدَ الْأَشْعَرِيِّ لَا يُخْرِجُ مِنْهُمْ إِلَّا مِنْ لِحْقِ مَنْهُمْ بِالْمُعْتَزَلَةِ ، وَالْحَنَابِلَةَ أَكْثَرُ فَضْلَاءِ مُتَقَدِّمِهِمْ أَشَاعِرَةٌ ، لَمْ يُخْرِجْ مِنْهُمْ عَنْ عَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيِّ إِلَّا مِنْ لِحْقِ بَآهِلِ التَّجْسِيمِ ، وَهُمْ فِي هَذِهِ الْفُرْقَةِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ .

وَقَدْ تَأَمَّلْتُ عَقِيدَةَ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ فَوَجَدْتُ الْأَمْرَ عَلَى مَا قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ ، وَعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيِّ زَعَمَ أَنَّهَا الذِّي عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ ، وَلَقَدْ جُودَ فِيهَا ثُمَّ تَفَحَّصْتُ كُتُبَ الْحَنَفِيَّةِ فَوَجَدْتُ جَمِيعَ الْمَسَائِلِ الَّتِي بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْحَنَفِيَّةِ خِلَافٌ فِيهَا ثَلَاثُ عَشْرَةِ مَسْأَلَةٍ مِنْهَا مَعْنَوِي سِتُّ مَسَائِلٍ - وَالباقِي لَفْظِي ، وَتِلْكَ السُّتُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا تَقْتَضِي مَخَالَفَتَهُمْ لَنَا وَلَا مَخَالَفَتَنَا لَهُمْ فِيهَا تَكْفِيرًا وَلَا تَبْدِيعًا ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيِّ وَغَيْرُهُ مِنْ أُنَمَّتْنَا وَأُئِمَّتُهُمْ ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَنْ التَّصْرِيحِ لظُهُورِهِ .

وَمِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ : الْأَصْحَابُ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ عَلَى تَرْكِ تَكْفِيرِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا ، مَجْمَعُونَ بِخِلَافٍ مِنْ عِدَاهُمْ مِنْ سَائِرِ الطَّوَائِفِ وَجَمِيعِ الْفِرَقِ ، فَإِنَّهُمْ حِينَ اخْتَلَفَتْ بِهِمْ مُسْتَشْنَعَاتُ الْأَهْوَاءِ وَالطَّرِيقِ كَفَرَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَرَأَى تَبَرِّيهِ مِنْ خَالَفِهِ فَرَضًا .

قلت : وَهَذَا حَقٌّ ، وَمَا مِثْلُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَّا مِثْلُ مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ اخْتَلَفَتْ الْأَشَاعِرَةُ فِيهَا ، وَكُلُّهُمْ عَنْ حَمَلِ أَبِي الْحَسَنِ يَنَاضِلُونَ ، وَبَسِيفَهُ يُقَاتِلُونَ ، أَفْتَرَاهُمْ يَبْدَعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا !!؟ ثُمَّ هَذِهِ الْمَسَائِلُ لَمْ يَثْبُتْ جَمِيعُهَا عَنِ الشَّيْخِ وَلَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، كَمَا سَأَحْكِي لَكَ وَلَكِنْ الْكَلَامُ بِتَقْدِيرِ الصَّحَّةِ .

وَلِي قَصِيدَةٌ نُونِيَّةٌ جَمَعْتُ فِيهَا هَذِهِ الْمَسَائِلَ ، وَضَمَمْتُ إِلَيْهَا مَسَائِلَ اخْتَلَفَتْ الْأَشَاعِرَةُ فِيهَا مَعَ تَصْوِيبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فِي أَصْلِ الْعَقِيدَةِ ، وَدَعَاوَاهُمْ أَتَمُّ أَجْمَعِينَ عَلَى السُّنَّةِ ، وَقَدْ وَلَعْتُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِحِفْظِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ لَا سِوَا الْحَنَفِيَّةِ ، وَشَرَحَهَا مِنْ أَصْحَابِي الشَّيْخِ الإِمَامِ الْعَلَامَةِ نَوْرِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي الطَّيِّبِ الشِّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ ، وَهُوَ رَجُلٌ مُقِيمٌ فِي بِلَادِ كِلَانَ ، وَرَدَّ عَلَيْنَا دِمَشْقَ فِي سَنَةِ

سبع وخمسين وسبعمائة وأقام يلازم حلقتي نحو عام ونصف عام ، ولم أرَ فيمن جاء من العجم في هذا الزمان أفضل منه ، ولا أدين ، وأنا أذكر لك قصيدي في هذا الكتاب لتستفيد منها مسائل الخلاف ، وما اشتملت عليه :

الوردُ خذك صيغ من إنسان
والسيف لحظك سل من أجفانه
تالله ما خلقت لحاظك باطلاً
وكذاك عقلك لم يركب يا أخي
لكن ليسعد أو ليشقى مؤمن
لو شاء ربك لاهتدى كل ولم
فأنظر بعقلك واجتهد فالخير ما
واطلب نجاتك إن نفسك والهوى
نار يراها ذو الجهالة جنة
ويظل فيها مثل صاحب بدعة
منها :

الله جسم ليس كالجسمان
مجنون فاصغ وعد عن بهتان
يأتي وخل وساوس الشيطان
صحابة المبعوث من عدنان
التي يهدى بها الثقلان
دانوا بما قد جاء في الفرقان
في صفات الخالق الديان
متشابه في شكله للباني
غرسوا ثماراً يجتنيها الجاني
وأبي حنيفة والرضا سُفيان
يقفو طرائقهم من الأعيان

كذب ابن فاعلة يقول لجهله
لو كان جسماً كان كالأجسام يا
واتبع صراط المصطفى في كل ما
وأعلم بأن الحق ما كانت عليه
من أكمل الدين القويم وبين الحجج
قد نزهوا الرحمن عن شبه وقد
ومضوا على خير وما عقدوا مجالس
كلا ولا ابتدعوا ولا قالوا البنا
وأنت على أعقابهم علماً ونا
كالشافعي ومالك وكأحمد
وكمثل إسحاق ودأود ومن

وَأَتَى أَبُو الْحَسَنِ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِي
وَمَنَاضِلًا عَمَّا عَلَيْهِ أَوْلِيكَ الْأَسْلَافِ
مَا إِنْ يُخَالِفُ مَالِكًا وَالشَّافِعِي
لَكِنْ يُوَافِقُ قَوْلَهُمْ وَيَزِيدُهُ
يَقْفُو طَرَائِقَهُمْ وَيَتَّبِعُ حَارِثًا
فَلَقَدْ تَلَقَّى حَسَنَ مِنْهَجِهِ عَنِ الْأَشْيَاحِ
فَلِذَاكَ تَلَقَّاهُ لِأَهْلِ اللَّهِ يَنْصُرُ
مِثْلَ ابْنِ أَدَهْمَ وَالْفَضِيلِ وَهَكَذَا
ذُو النُّونِ أَيْضًا وَالسَّرِيِّ وَبَشْرَ بْنَ
وَكَذَلِكَ الطَّائِي ثُمَّ شَقِيقَ الْبَلْخِي
وَالْتَّسْتَرِي وَحَاتِمَ وَأَبُو تُرَابٍ
وَكَذَاكَ مَنْصُورَ بْنَ عَمَّارٍ كَذَا
فَلَهُ بِهِمْ حَسَنَ اعْتِقَادٍ مِثْلَ مَا
إِذَا يَجْمَعُ الْخَصْمَانِ يَوْمَ جِدَالِهِمْ
لَمْ لَا يُتَابَعُ هَؤُلَاءِ وَشَيْخَهُ الشَّيْخُ
عَنْهُ التَّصَوُّفُ قَدْ تَلَقَّى فَاغْتَذَى
وَرَأَى أَبَا عُثْمَانَ الْحِيرِيَّ وَالنَّمُورِيَّ
وَرَأَى رُوبِيًّا ثُمَّ رَامَ طَرِيقَهُ
وَالْمَغْرِبِيَّ كَذَا ابْنُ مَسْرُوقٍ كَذَا الْبَسْرِي
وَأَظْنُهُ لَمْ يَلْتَقِ الْخِرَازَ بَلْ
وَكَذَاكَ لِلْجَلَاءِ لَمْ يَنْظُرْ وَلَا ابْنَ
وَكَذَاكَ مِمَّا مَشَاذَ مَعَ الدَّقْنِ مَعَ
وَكَذَاكَ أَصْحَابَ الطَّرِيقَةِ بَعْدَهُ
وَتَتَلَمَّذَ الشُّبْلِيَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَابْنَ
وَخَلَاتِقَ كَثُرُوا فَلَا أَحْصِيهِمْ

مُبِينًا لِلْحَقِّ أَيَّ بَيِّنَاتٍ
بِالتَّحْرِيرِ وَالْإِتْقَانِ
وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِيَّ
حَسَنًا بِتَحْقِيقِ وَفَضْلِ بَيِّنَاتٍ
أَعْنِي مُحَاسِبَ نَفْسِهِ بِوزَانِ
أَهْلِ الدِّينِ وَالْعُرْفَانِ
قَوْلَهُمْ بِمَهْنَدٍ وَسَنَانِ
مَعْرُوفَ الْمُعْرُوفِ فِي الْإِخْوَانِ
الْحَارِثَ الْحَافِي بِلَا فَقْدَانِ
وَطَيْفُورَ كَذَا الدَّارَانِيَّ
عَسْكَرَ فَاعِدَدَ بِغَيْرِ تَوَانِ
يَحْيَى سَلِيلَ مَعَاذِ الرَّبَّانِيَّ
هُمْ بِهِ التَّائِيدَ يَوْمَ رَهَانِ
وَلَمَّا تَحَقَّقَ يَسْمَعُ الْخَصْمَانِ
الْجَيِّدَ السَّيِّدَ الصَّمْدَانِيَّ
وَلَهُ بِهِ وَبَعْلَمَهُ نُورَانِ
يَا لَهُمَا هُمَا الرَّجُلَانِ
وَأَبَا الْفَوَارِسَ شَاهَا الْكِرْمَانِيَّ
قَوْمَ أَفْرَسَ الْفَرَسَانِ
قِيلَ التَّقَى سَمْنُونُ فِي سَمْنَانِ
عَطَا وَلَا الْخَوَاصِ ثُمَّ بَنَانِ
خَيْرٌ وَهَذَا غَالِبُ الْحَسْبَانِ
ضَبَطُوا عَقَائِدَهُ بِكُلِّ عَنَانِ
خَفِيفٍ وَالثَّقَفِيَّ وَالْكَتَّانِيَّ
وَرَبُّوا عَلَى الْيَاقُوتِ وَالْمَرْجَانِ

الكل معتقدون أَنَّ إلهنا
حيٌّ عليم قادر مُتَكَلِّم
باقٍ لَهُ سَمْعٌ وإِبْصَارٌ يُرِيدُ
وَالشَّرَّ من تَقْدِيرِهِ لَكِنَّهُ
قد أَنزَلَ الْقُرْآنَ وَهُوَ كَلَامُهُ
وإلهنا لَا شَيْءٌ يُشَبِّهُهُ وَلَيْسَ
قد كَانَ مَا مَعَهُ قَدِيمًا قَطُّ من
خَلْقِ الْجِهَاتِ مَعَ الزَّمَانِ مَعَ الْمَكَانِ
مَا إِنْ تَحَلَّ بِهِ الْحَوَادِثُ لَا وَلَا
كُذِبَ الْمَجْسَمُ وَالْحُلُولِي الْكَفُورُ
وَالاتِّحَادِي الْجَهْلُولُ وَمَنْ يَقُلْ
وَنَبِينَا خَيْرُ الْخَلَائِقِ أَحْمَدُ
وَلَهُ الشَّفَاعَةُ وَالْوَسِيلَةُ وَالْفَضِيلَةُ
فَاسْأَلْ إِيَّاهُ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
لَا خَلْقَ أَفْضَلَ مِنْهُ لَا بَشَرَ وَلَا
مَا الْعَرْشُ مَا الْكَرْسِيُّ مَا هَذِي السَّمَاءُ
وَالرُّسُلُ بَعْدَ مُحَمَّدٍ دَرَجَاتُهُمْ
ثُمَّ الصَّحَابَةُ مِثْلَ مَا قَدْ رَتَّبُوا
ثُمَّ الْعَزِيزُ السَّيِّدُ الْفَارُوقُ ثُمَّ
وَعَلَى ابْنِ الْعَمِّ وَالْبَاقُونَ أَهْلُ
وَالْأَوْلِيَاءِ هُمْ كَرَامَاتُ فَلَا
وَالْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ كَرُؤَيْتِهِمْ
هَذَا اعْتِقَادُ مَشَايِخِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ
الْأَشْعَرِيُّ عَلَيْهِ يَنْصَرُهُ وَلَا
وَكَذَاكَ حَالَتُهُ مَعَ النُّعْمَانِ لَمْ

مَتَوَحَّدَ فَرْدٌ قَدِيمٌ دَانَ
عَالٌ وَلَا نَعْنِي عُلُوًّا مَكَانَ
جَمِيعِ مَا يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ
عَنْهُ نَهَاكَ بِوَضَحِ الْبُرْهَانِ
لَفْظَتِ بِهِ لِلْقَارِئِ الشَّفَتَانِ
بِمُشَبِّهِ سَيِّئًا مِنَ الْحَدَثَانِ
شَيْءٌ وَلَمْ يَبْرَحْ بِلَا أَعْوَانِ
الْكُلِّ مَخْلُوقٌ عَلَى الْإِمْكَانِ
كَلَّا وَلَيْسَ يَحِلُّ فِي الْجِسْمَانِ
فَذَانِ فِي الْبَطْلَانِ مَفْتَرِيَانِ
بِالْإِتِّحَادِ فَإِنَّهُ نَصْرَانِي
ذُو الْجَاهِ عِنْدَ اللَّهِ ذِي السُّلْطَانِ
وَاللَّوَاءِ وَكَوْثَرِ الظُّمَانِ
مَتَوَسِّلًا تَظْفِرُ بِكُلِّ أَمَانِ
مَلِكٌ وَلَا كَوْنٌ مِنَ الْأَكْوَانِ
عِنْدَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْعَدْنَانِ
ثُمَّ الْمَلَائِكَةُ عَابِدُو الرَّحْمَنِ
فَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ذُو الْعُرْفَانِ
اذْكُرْ مُحَاسِنَ ذِي التَّقْوَى عُثْمَانَ
الْفَضْلَ وَالْمَعْرُوفَ وَالْإِحْسَانَ
تَتَكَرَّرُ تَقَعُ فِي مَهْمَةِ الْخِذْلَانِ
لِبَدْرِ لَاحٍ نَحْوِ عِيَانِ
الدِّينِ فَلَتَسْمَعْ لَهُ الْأَذْنَانِ
يَأْلُوا جِزَاهُ اللَّهِ بِالْإِحْسَانِ
يَنْقُضُ عَلَيْهِ عَقَائِدَ الْإِيمَانِ

يَا صَاحِبَ إِنَّ عَقِيدَةَ التُّعْمَانِ وَالْأَشْعَرِيِّ
فَكُلَاهُمَا وَاللَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ
لَا ذَا يَبْدَعُ ذَا وَلَا هَذَا وَإِنْ
مَنْ قَالَ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مَبْدَعُ
أَوْ ظَنَّ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ مَبْدَعُ
كُلِّ إِمَامٍ مُقْتَدِ ذُو سُنَّةٍ
وَالْخَلْفَ بَيْنَهُمَا قَلِيلٌ أَمْرُهُ
فِيمَا يَقِلُّ مِنَ الْمَسَائِلِ عَدَهُ
وَلَقَدْ يُؤُولُ خِلَافَهُ إِمَامًا إِلَى

حَقِيقَةِ الْإِتْقَانِ
بِهَدْيِ نَبِيِّ اللَّهِ مُقْتَدِيَانِ
تَحْسِبُ سِوَاهُ وَهَمَّتْ فِي الْحِسْبَانِ
رَأْيًا فَذَلِكَ قَائِلُ الْهَذْيَانِ
فَلَقَدْ أَسَاءَ وَبَاءَ بِالْخُسْرَانِ
كَالسَّيْفِ مَسْلُولًا عَلَى الشَّيْطَانِ
سَهْلٌ بِلَا بَدْعٍ وَلَا كُفْرَانِ
وَيَهْوَنُ عِنْدَ تَطَاعَنِ الْأَقْرَانِ
لَفْظُ كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي
الْإِيمَانِ

الْأَشْعَرِيَّ يَقُولُ أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَكَمْنَعُهُ أَنْ السَّعِيدُ يَضِلُّ أَوْ

الْأَشْعَرِيَّ يَقُولُ السَّعِيدُ مَنْ كُتِبَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ سَعِيدًا ، وَالشَّقِيَّ مَنْ كُتِبَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ شَقِيًّا ، لَا
يَتَبَدَّلَانِ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ : قَدْ يَكُونُ سَعِيدًا ثُمَّ يَنْقَلِبُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ شَقِيًّا ، وَبِالْعَكْسِ .
وَقَدْ قَرَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِنَا فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ الْأُسْتَاذِ أَبِي مَنْصُورٍ ، وَبَيْنَا اخْتِلَافَ السَّلَفِ فِيهَا
كَاخْتِلَافِ الْخَلْفِ ، وَأَنَّ الْخِلَافَ لَفْظِي لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ .

وَالْأَشْعَرِيَّ يَقُولُ : لَيْسَ عَلَى الْكَافِرِ نِعْمَةٌ ، وَكُلُّ مَا يَنْقَلِبُ فِيهِ اسْتِدْرَاجٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ : عَلَيْهِ
نِعْمَةٌ ، وَوَافَقَهُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْبَاقِلَانِي ، فَهُوَ مَعَ الْحَنْفِيَّةِ فِي هَذِهِ كَالْمَاتَرِيدِيِّ مِنْهُمْ
مَعَنَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ .

وَكَذَا الرِّسَالَةُ بَعْدَ مَوْتِ إِنْ تَكُنْ
وَقَدْ ادَّعَى ابْنُ هَوْازِنٍ أَسْتَازَنَا
وَهُوَ الْحَبِيرُ الثَّبْتُ نَقْلًا وَالْإِرَادَةُ
فَالْكَفَرُ لَا يَرْضَى بِهِ لِعِبَادِهِ
وَأَبُو حَنِيفَةَ قَائِلٌ إِنَّ الْإِرَادَةَ
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُنَا وَلَكِنْ لَا

صَحَّتْ وَإِلَّا أَجْمَعَ الشَّيْخَانِ
فِيهَا افْتِرَاءٌ مِنْ عَدُوِّ شَانِ
لَيْسَ يُلْزَمُهَا رِضَا الرَّحْمَنِ
وَيُرِيدُهُ أَمْرَانِ مَفْتَرِقَانِ
وَالرِّضَا أَمْرَانِ مَتَّحِدَانِ
وَقِيلَ مَكْذُوبٌ عَلَى

وجاء في كتاب " الرّوضة البهيّة في ما بين الأشاعرة والماتريديّة " لأبي عذبة (ص ١٣٨-١٤١) ضمن كتاب: المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريديّة: " المسألة الخامسة: من المسائل المعنويّة: تكليف ما لا يُطاق:

قال أصحاب أبي حنيفة: لا يجوز تكليف ما لا يُطاق، والأشعري يجوزّه، والتّكليف مصدر مضاف إلى المفعول.

وتحرير المسألة أن يُقال: هل يجوز من الله تعالى أن يكلف عباده بما لا يريد وجوده منهم لكونه محالاً لذاته؟

قالت الحنفية: لا يجوز خلافاً للأشعرية، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا هَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وبأنّ تكليف العاجز خارج عن الحكمة، كتكليف الأعمى بالنّظر، والزّمن بالمشي، فلا يُنسب إلى الحكيم، وبأنّ التّكليف إلزام ما فيه كلفة للفاعل ابتداء بحيث لو أتى به يُثاب ولو امتنع يُعاقب عليه، وهذا إنّما يتصوّر فيما يصحّ وجوده منه لا فيما يستحيل، وبأنّه لو صحّ التّكليف بالمستحيل لكان يستدعي الحصول، واستدعاء حصول الشّيء فرع عن تصوّره، لكن المستحيل غير متصوّر، أي: ليس له ماهيّة معقولة، غاية ما في الباب أنّه يُعقّل باعتبار من الاعتبار على سبيل التشبيه، كما يُقال: نتعقّل لوناً بين السّواد والبياض.

والجواب عن الآية بأنّها إنّما تدلّ على عدم الوقوع، أي: لا يقع من الله تعالى التّكليف بالمحال، والنّزاع في الجواز لا في الوقوع، وعن الثّاني أنّه مبني على قاعدة التّحسين والتّقبيح، وعن الباقيين بأنّهما مبنيان على أنّ التّكليف لغرض الإتيان، لكنّ أفعاله تعالى غير معلّلة بالأغراض.

واستدلّت الأشاعرة بأنّه لو امتنع التّكليف بالمحال لكان الامتناع محالاً، لأنّه لا يتصوّر وقوعه، والغرض من التّكليف الإتيان بالمكلّف به، وإذا انتفى الغرض انتفى التّكليف به، لكنّ أفعاله تعالى غير معلّلة بالأغراض، فجاء التّكليف بالمحال، إذ ليس الغرض هو الإتيان به، وفائدته حينئذ الإعلام بأنّه سيُعذّب، والابتلاء والاختبار.

وبقوله: ﴿وَلَا تُحْمَلُونَ مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فلو لم يكن التّكليف بما لا يُطاق جائزاً لما صحّت الاستعاذة منه.

وأجيب عن هذه الآية بأن الاستعاذة من التَّحْمِيل لا عن التَّكْلِيف ، إذ جاز أن يُحْمَلَ أحداً بحيث لا يُطِيق فيموت بحمله ، لكن لا يجوز أن يُكَلِّفَه حمل جبل بحيث إذا فعل أثابه وإلا عاقبه .

وبقوله : **﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾** [البقرة: ٣١] ، مع علمه تعالى بأنهم لا يعلمون ، وبقوله تعالى : **﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾** [هود: ٢٠] ، ، **﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾** [الكهف: ١٠١] ، لأنه أريد بالسَّمْعَ القبول والإجابة ، إذ لا شك في أنهم كانوا يسمعون مثل ما يسمع المؤمنون .

وبأنه تعالى أمر فرعون بالإيمان مع علمه بعدم إيمانه ، وبأنه تعالى أمر أبا جهل بالإيمان بجميع ما أنزل على سيدنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ومن جملة أنه لا يؤمن ، حيث قال الله تعالى : **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَّذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾** [البقرة: ٦] ، فيكون مأموراً بالجمع بين الإيمان والكفر .

أجيب عن الآية بأن **﴿أَنْبِئُونِي﴾** [البقرة: ٣١] ، خطاب تنجيز لا خطاب تكليف ، وعن الاستدلال الثاني والثالث بأن القبول من الكفار كإيمان فرعون ممكن في نفسه وإن امتنع بغيره ، وهو تعلّق علم الله تعالى بعدمه ، وعن الرابع أنه لا يلزم من تكليفه بالتصديق بالإيمان تكليفه بعدم الإيمان بجميع ما أنزل على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إيماناً إجمالياً ، أي : نعتقد على سبيل الإجمال أن كلّ خبر من أخباره تعالى صدق ، ويلزم منه التَّكْلِيفُ بتصديق هذا الخبر تصديقاً إجمالياً ، وهو لا يستلزم التَّكْلِيفَ بالمحال لذاته ، إنما المستلزم له هو التَّكْلِيفُ بالتصديق التفصيلي .

ويمكن أيضاً أن يقال : لعدم إيمانه اعتباران : أحدهما : كونه أنزل على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو مأمور بالإيمان بما أنزل ، وثانيهما : كونه منافعاً للإيمان ، وهو خصوصية هذا الخبر ، وهذا الاعتبار غير مأمور بالإيمان به .

وقرّر بعض الفضلاء جوابه بوجه آخر ، وهو أننا لا نُسَلِّمُ أنه أمر أبي لهب بالإيمان بجميع ما أنزل بعد أنزل أنه لا يؤمن ، لأنه بعد ما أنزل أنه لا يؤمن جاز أن يوضع التَّكْلِيفُ بجميع ما أنزل ، فلا يلزم الجمع بين التَّقْيِضِين .

وفيه نظر ، لأنه يلزم أن يكون الخبر ناسخاً للأمر ، وأنه مُحَال .

وقرّره بعضهم بوجه آخر ، وهو أن أبا لهب ما كان مأموراً بجميع ما أنزل ، بل بما يتعلّق بالتَّوْحِيدِ والرِّسَالَةِ ، وفيه أيضاً نظر ، لأنه كان مأموراً بتصديق الرسول في كلّ ما علن مجيئه به ضرورة ، لأنّ

الإيمان عبارة عن ذلك ، نعم يتوجّه أن يُقال : لا تُسَلِّمُ إنَّ عُدِمَ إمكانه ممّا علِمَ مجيئه به ضرورة . انتهى .

وإلى عدم جواز التّكليف بالمحال ذهبَ من أصحاب الأشعري طائفة من المتقدّمين ، كالشيخ أبي حامد الأسفراييني شيخ طريقة العراقيّين من الشّافعيّة ، وحبّة الإسلام أبي حامد محمّد الغزالي ، ومن المتأخّرين منهم مجتهد القرن السّابع والمبعوث على رأس المئة السّابعة بأنّفاق علماء مصر والشّام ، وشيخ الإسلام تقي الدّين أبو الفتح محمّد بن علي بن دقيق العيد القُوصي بلداً . والغرض من هذا تبين أنّ الخلاف في هذه المسألة على تقدير تصريح الأشعري به لا يلزم منه بدعة ولا كفر ، ألا ترى أنّ هذه الأئمّة الكبار كيف خالفوا الأشعري مع أنّه إمامهم ، وهم لا يبدّعون به بذلك ، ثمّ إنّ الأشعري لم يصرّح بجواز التّكليف بالمحال ، وإنّما يُنسبُ إليه من قوله بمسألتين أخريين :

إحدهما : أنّ المكلف لا قدرة له إلّا حال الفعل ، والتّكليف غير باقٍ حالة الفعل ، وإلّا لزم التّكليف بإيجاد الوجود قبل ، فيكون التّكليف صدور الفعل ، ولا قدرة حينئذٍ على الفعل ، فيكون مكلفاً حال كونه غير مستطيع .

وثانيتهما : إنّ أفعال العباد مخلوقة لله تعالى على ما تقرّر في موضعه ، فيمتنع أن تقع بقدرة الغير ، فيكون تكليف العبد بها تكليفاً بما لا قدرة له عليه ، فمن يقول بأحدهما لزمه جواز التّكليف بما لا يُطاق ، فضلاً عنّ يقول بهما ، كالأشعري وشيعته . ويمكن أن يقال : كون القدرة مع الفعل وكون الأفعال مخلوقة لله تعالى لا يمنع تصوّر وقوع الفعل من المكلف لإمكان وقوعه منه ، وإن امتنع بحسب الغير فهو إذاً غير محلّ النزاع في الممتنع لذاته .

وقال بعضُ المحقّقين من أصحابنا : إن أرادوا بالتّكليف طلب إيقاع المأمور به من المأمور فلا تكليف بالمحال ، وإن أرادوا أعمّ من ذلك حتّى يتناول تعذيب المكلف أيضاً فيصحّ ، وعلى هذا يُناسبُ أن تدخل هذه المسألة في المسائل المختلف فيها لفظاً .

﴿سؤال﴾ : ماذا عَنْ تَعْلِيلِ أفعالِ اللهِ تَعَالَى ؟

الجواب : قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٦٠٠/٨) : في شرح كلام الإمام البخاري على قوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] : «مَا خَلَقْتُ أَهْلَ السَّعَادَةِ مِنْ أَهْلِ الْفَرِيقَيْنِ إِلَّا لِيُؤَدُّوا» وَقَالَ بَعْضُهُمْ : «خَلَقَهُمْ لِيَفْعَلُوا ، فَعَلَّ بَعْضٌ وَتَرَكَ بَعْضٌ ، وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ

لِأَهْلِ الْقَدَرِ " ، قال : " ... وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَهْلِ الْقَدَرِ ، فَيُرِيدُ الْمُعْتَزِلَةَ ، لِأَنَّ مُحْصَلَ الْجَوَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَلْقِ خَلْقُ التَّكْلِيفِ لَا خَلْقُ الْحَبَلَةِ ، فَمَنْ وَفَّقَهُ عَمَلٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ ، وَمَنْ خَذَلَهُ خَالَفَ ، وَالْمُعْتَزِلَةُ احْتَجُّوا بِآيَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ الشَّيْءَ مُعَلَّلًا بِشَيْءٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُرَادًا وَأَنْ لَا يَكُونَ غَيْرُهُ مُرَادًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : " وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَهْلِ الْقَدَرِ " أَنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِهَا عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ لَا بُدَّ وَأَنَّ تَكُونَ مَعْلُومَةٌ ، فَقَالَ : لَا يَلْزَمُ مَنْ وَفَّقَ التَّعْلِيلِ فِي مَوْضِعٍ وَجُوبِ التَّعْلِيلِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِجَوَازِ التَّعْلِيلِ لَا بِوُجُوبِهِ .

وفي شرحه لما رواه البخاري (٩٥/٩٠ برقم ٧٢٨٩) بسنده نَ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ، فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ» ، قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٢٦٨/١٣) : " قَالَ بَنِي بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ : ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَتَسَسَّكُ بِهِ الْقَدَرِيَّةُ فِي أَنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ أَجْلِ شَيْءٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، فَهُوَ فَاعِلُ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ ، كُلُّ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِهِ وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّحْذِيرِ بِمَا ذَكَرَ ، فَعِظَمَ جُرْمَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ الْكَارِهِينَ لِفِعْلِهِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : أَهْلُ السُّنَّةِ لَا يُنْكِرُونَ إِمْكَانَ التَّعْلِيلِ ، وَإِنَّمَا يُنْكِرُونَ وَجُوبَهُ ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَرُ الشَّيْءَ الْفُلَانِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْحَرْمَةُ إِنْ سِئِلَ عَنْهُ ، فَقَدْ سَبَقَ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ لَا أَنَّ السُّؤَالَ عِلَّةٌ لِلتَّحْرِيمِ " .

﴿سؤال﴾ : مَاذَا عَنْ الْحِكْمَةِ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى ؟

الجواب :

قال الإمام الرَّاظِيُّ في " التفسير " (١٤٤/٢٥-١٤٥) : " أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْعَلْ فِعْلًا خَالِيًا عَنْ حِكْمَةٍ ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَالْخِلَافُ فِي أَنَّهُ : هَلْ قَصَدَ الْفِعْلَ لِلْحِكْمَةِ أَوْ فَعَلَ الْفِعْلَ وَلَزِمَتْهُ الْحِكْمَةُ لَا بِحَيْثُ تَحْمِلُهُ تِلْكَ الْحِكْمَةُ عَلَى الْفِعْلِ ؟ وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ فِعْلَهُ لَا يَخْلُو عَنِ الْحِكْمَةِ ، فَقَالَ الْحُكَمَاءُ : حِكْمَةُ أَفْعَالِهِ بِأَمْرِهَا لَا تُدْرِكُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ لَكِنْ تُدْرِكُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ ، فَكُلُّ ضَرْبٍ يَكُونُ فِي الْعَالَمِ وَفَسَادٍ فَحِكْمَتُهُ تَخْرُجُ مِنْ تَقْسِيمٍ عَقْلِيٍّ وَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مُحْضًا أَوْ شَرًّا مُحْضًا أَوْ خَيْرًا مَشُوبًا بِشَرٍّ ، وَهَذَا الْقِسْمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْسَامٍ : قِسْمٌ خَيْرُهُ غَالِبٌ وَقِسْمٌ شَرُّهُ غَالِبٌ وَقِسْمٌ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِثْلَانِ ، إِذَا عَلِمَ هَذَا فَخَلَقَ اللَّهُ عَالَمًا فِيهِ الْخَيْرُ الْمُحْضُ وَهُوَ عَالَمُ الْمَلَائِكَةِ وَهُوَ الْعَالَمُ الْعُلُويُّ وَخَلَقَ عَالَمًا فِيهِ خَيْرٌ وَشَرٌّ وَهُوَ عَالَمُنَا وَهُوَ الْعَالَمُ السُّفْلِيُّ وَلَمْ يَخْلُقْ عَالَمًا فِيهِ شَرٌّ مُحْضٌ ، ثُمَّ إِنَّ

الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ الَّذِي هُوَ عَالَمُنَا، وَإِنْ كَانَ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ مَوْجُودَيْنِ فِيهِ لَكِنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي خَيْرُهُ غَالِبٌ، فَإِنَّكَ إِذَا قَابَلْتَ الْمَنَافِعَ بِالْمَضَارِّ وَالنَّافِعَ بِالضَّارِّ، تَجِدُ الْمَنَافِعَ أَكْثَرَ، وَإِذَا قَابَلْتَ الشَّرَّ بِالْخَيْرِ تَجِدُ الْخَيْرَ أَكْثَرَ، وَكَيْفَ لَا وَالْمُؤْمِنُ يُقَابِلُهُ الْكَافِرُ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ قَدْ يُمْكِنُ وُجُودُهُ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ فِيهِ شَرٌّ أَصْلًا مِنْ أَوَّلِ عُمْرِهِ إِلَى آخِرِهِ كَالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالْأَوَّلِيَاءُ، وَالْكَافِرُ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ فِيهِ خَيْرٌ أَصْلًا، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّ الْكُفْرَ يُجِبُ خَيْرَهُ وَلَا يَنْفَعُهُ، إِنَّهَا يَسْتَحِيلُ نَظَرًا إِلَى الْعَادَةِ أَنْ يُوَجَدَ كَافِرٌ لَا يَسْقِي الْعَطْشَانَ شَرْبَةَ مَاءٍ وَلَا يُطْعِمُ الْجَائِعَ لُقْمَةً خُبْزٍ وَلَا يَذْكُرُ رَبَّهُ فِي عُمْرِهِ، وَكَيْفَ لَا وَهُوَ فِي زَمَنِ صَبَاهُ كَانَ مَخْلُوقًا عَلَى الْفِطْرَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْخَيْرَاتِ .

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَتَقُولُ قَالُوا: لَوْ لَا الشَّرُّ فِي هَذَا الْعَالَمِ لَكَانَتْ مَخْلُوقَاتُ اللَّهِ تَعَالَى مُنْهَصَرَّةً فِي الْخَيْرِ الْمُحْضِ وَلَا يَكُونُ قَدْ خَلَقَ الْقِسْمَ الَّذِي فِيهِ الْخَيْرُ الْغَالِبُ وَالشَّرُّ الْقَلِيلُ ثُمَّ إِنَّ تَرَكَ خَلَقَ هَذَا الْقِسْمَ إِنْ كَانَ لِمَا فِيهِ مِنَ الشَّرِّ فَتَرَكَ الْخَيْرَ الْكَثِيرَ لِأَجْلِ الشَّرِّ الْقَلِيلِ لَا يُنَاسِبُ الْحِكْمَةَ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّاجِرَ إِذَا طَلَبَ مِنْهُ دِرْهَمٌ بَدِينَارٍ، فَلَوْ امْتَنَعَ وَقَالَ فِي هَذَا شَرٌّ وَهُوَ زَوَالُ الدَّرْهَمِ عَنْ مِلْكِي فَيَقَالَ لَهُ لَكِنَّ فِي مُقَابَلَتِهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ وَهُوَ حُصُولُ الدِّينَارِ فِي مِلْكِكَ وَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ لَوْ تَرَكَ الْحَرَكَةَ الْيَسِيرَةَ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَشَقَّةِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ تَحْصُلُ لَهُ رَاحَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ يُنْسَبُ إِلَى مُحَالَفَةِ الْحِكْمَةِ فَإِذَا نَظَرَ إِلَى الْحِكْمَةِ كَانَ وَفُوعُ الْخَيْرِ الْكَثِيرِ الْمُسَوَّبِ بِالشَّرِّ الْقَلِيلِ مِنَ اللَّطْفِ فَخَلَقَ الْعَالَمَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الشَّرُّ وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَوَابِهِمْ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، أَيُّ: أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ يُنَاسِبُ الْحِكْمَةَ لِأَنَّ الْخَيْرَ فِيهِ كَثِيرٌ، ثُمَّ بَيَّنَّ هُمْ خَيْرَهُ بِالْتَّعْلِيمِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] يَعْنِي أَنَّهَا الْمَلَائِكَةُ خَلَقَ الشَّرَّ الْمُحْضِ وَالشَّرَّ الْغَالِبِ وَالشَّرَّ الْمَسَاوِي لَا يُنَاسِبُ الْحِكْمَةَ.

وَأَمَّا الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الْمُسَوَّبُ بِالشَّرِّ الْقَلِيلِ مُنَاسِبٌ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ إِشَارَةٌ إِلَى الشَّرِّ، وَأَجَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى تَخْلِصِ هَذَا الْقِسْمِ مِنَ الشَّرِّ بِحَيْثُ لَا يُوَجَدُ فِيهِ شَرٌّ فَيَقَالَ لَهُ مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا يَعْنِي لَوْ شِئْنَا لَخَلَصْنَا الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ، لَكِنَّ حَيْثُ لَا يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْخَيْرَ الْكَثِيرَ الْمُسَوَّبَ بِالشَّرِّ الْقَلِيلِ وَهُوَ قِسْمٌ مَعْقُولٌ، فَمَا كَانَ يَجُوزُ تَرْكُهُ لِلشَّرِّ الْقَلِيلِ وَهُوَ لَا يُنَاسِبُ الْحِكْمَةَ، لِأَنَّ تَرَكَ الْخَيْرَ الْكَثِيرَ لِلشَّرِّ الْقَلِيلِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلْحِكْمَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا كَذَلِكَ فَلَا مَانِعَ مِنْ خَلْقِهِ

فَيَخْلُقُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ الْكَثِيرِ، وَهَذَا الْكَلَامُ يُعَبِّرُ عَنْهُ مَنْ يَقُولُ بِرِعايَةِ الْمَصَالِحِ إِنَّ الْخَيْرَ فِي الْقَضَاءِ وَالشَّرَّ فِي الْقَدَرِ، فَاللهُ قَضَى بِالْخَيْرِ وَوَقَعَ الشَّرُّ فِي الْقَدَرِ بِفَعْلِهِ الْمُنَزَّهَ عَنِ الْقُبْحِ وَالْجَهْلِ".

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢٢٠/١) نقلاً عن الإمام القرطبي: "وإن الله تعالى فيما يَقْضِيهِ حُكْمًا وَأَسْرَارًا فِي مَصَالِحٍ خَفِيَّةٍ اعْتَبَرَهَا، كُلُّ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ مِنْ غَيْرِ وَجُوبٍ عَلَيْهِ وَلَا حُكْمٍ عَقْلٍ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ، بَلْ بِحَسَبِ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ وَنَافِذِ حُكْمِهِ، فَمَا أَطْلَعَ الْخَلْقَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْأَسْرَارِ عَرَفَ، وَإِلَّا فَالْعَقْلُ عِنْدَهُ وَاقِفٌ، فَلْيَحْذَرِ الْمُرءُ مِنْ الْإِعْتِرَاضِ فَإِنَّ مَالَ ذَلِكَ إِلَى الْخَبِيَةِ".

وقال الحافظ في موضع آخر من الفتح (٤٥٠/١٣) في معرض مناقشته لشبه المعتزلة: "وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾، أَيُّ: يُعْطِي مَنْ اقْتَضَتْهُ الْحِكْمَةُ الْمُلْكَ، يُرِيدُونَ أَنَّ الْحِكْمَةَ تَقْتَضِي رِعايَةَ الْمَصْلَحَةِ، وَيَدْعُونَ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ، وَظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّ يُعْطِي الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ سِوَاءُ كَانَ مُتَّصِفًا بِصِفَاتٍ مَنْ يَصْلُحُ لِلْمُلْكِ أَمْ لَا، مِنْ غَيْرِ رِعايَةِ اسْتِحْقَاقٍ وَلَا وَجُوبٍ، وَلَا أَصْلَحَ، بَلْ يُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ يَكْفُرُ بِهِ، وَيَكْفُرُ نِعْمَتَهُ حَتَّى يُهْلِكَهُ، ككَثِيرٍ مِنَ الْكُفَّارِ، مِثْلَ نُمْرُودَ وَالْفِرَاعِنَةِ، وَيُؤْتِيهِ إِذَا شَاءَ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَيَدْعُو إِلَى دِينِهِ وَيَرْحَمُ بِهِ الْخَلْقَ، مِثْلَ يُوسُفَ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ، وَحِكْمَتُهُ فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ عِلْمُهُ وَإِحْكَامُهُ بِإِرَادَتِهِ تَخْصِيصَ مَقْدُورَاتِهِ".

﴿سؤال﴾: مَاذَا عَنِ الْخَتْمِ وَالطَّبَعِ؟

الجواب:

قال الله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

[البقرة: ٧].

قال الإمام الطبري في " " (٢٦٥-٢٦٧/١): "أَصْلُ الْخَتْمِ: الطَّبَعُ، وَالْخَاتَمُ: هُوَ الطَّابِعُ يُقَالُ مِنْهُ: خَتَمْتُ الْكِتَابَ، إِذَا طَبَعْتُهُ. فَإِنْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ: وَكَيْفَ يُخْتَمُ عَلَى الْقُلُوبِ، وَإِنَّمَا الْخَتْمُ طَبَعٌ عَلَى الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ وَالْعُلْفِ قِيلَ: فَإِنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ أَوْعِيَةٌ لِمَا أُوْدِعَتْ مِنَ الْعُلُومِ وَالظُّرُوفِ لِمَا جُعِلَ فِيهَا مِنَ الْمَعَارِفِ بِالْأُمُورِ، فَمَعْنَى الْخَتْمِ عَلَيْهَا وَعَلَى الْأَسْمَاعِ الَّتِي بِهَا تُدْرِكُ الْمُسْمُوعَاتُ، وَمِنْ قَبْلِهَا يُوصَلُ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقَائِقِ الْأَنْبَاءِ عَنِ الْمُغِيَّاتِ، نَظِيرَ مَعْنَى الْخَتْمِ عَلَى سَائِرِ الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ. فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ لِدَٰلِكَ مِنْ صِفَةٍ تَصِفُهَا لَنَا فَنَفْهَمُهَا؟ أَهِيَ مِثْلُ الْخَتْمِ الَّذِي يُعْرَفُ لِمَا ظَهَرَ لِلْأَبْصَارِ، أَمْ هِيَ بِخِلَافِ ذَلِكَ؟ قِيلَ: قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي صِفَةِ ذَلِكَ، وَسَنُخْبِرُ بِصِفَتِهِ بَعْدَ ذِكْرِنَا قَوْلَهُمْ.

فَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى الرَّمْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عِيسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: "أَرَأَا مُجَاهِدٌ بِيَدِهِ فَقَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْقَلْبَ فِي مِثْلِ هَذَا، يَعْنِي الْكَفَّ، فَإِذَا أَذْنَبَ الْعَبْدُ ذَنْبًا ضَمَّ مِنْهُ، وَقَالَ بِأَصْبَعِهِ الْخَنْصِرِ هَكَذَا، فَإِذَا أَذْنَبَ ضَمَّ، وَقَالَ بِأَصْبَعٍ أُخْرَى، فَإِذَا أَذْنَبَ ضَمَّ، وَقَالَ بِأَصْبَعٍ أُخْرَى هَكَذَا، حَتَّى ضَمَّ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا.

قَالَ: ثُمَّ يَطْبَعُ عَلَيْهِ بِطَابَعٍ. قَالَ مُجَاهِدٌ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ الرَّيْنُ " .

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «الْقَلْبُ مِثْلُ الْكَفِّ، فَإِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا قَبَضَ أَصْبَعًا حَتَّى يَقْبِضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا. وَكَانَ أَصْحَابُنَا يَرَوْنَ أَنَّهُ الرَّانُ» .

حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَبَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ مُجَاهِدٌ: «بُنِيتُ أَنَّ الذُّنُوبَ عَلَى الْقَلْبِ مِثْلُ مِخْفُ بِهِ مِنْ نَوَاحِيهِ حَتَّى تَلْتَقِيَ عَلَيْهِ، فَالْتِقَاؤُهَا عَلَيْهِ الطَّبَعُ، وَالطَّبَعُ الْخَتْمُ» قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: الْخَتْمُ خَتَمٌ عَلَى الْقَلْبِ وَالسَّمْعِ.

حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَبَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مُجَاهِدًا، يَقُولُ: «الرَّانُ أَيْسَرُ مِنَ الطَّبَعِ، وَالطَّبَعُ أَيْسَرُ مِنَ الْإِفْقَالِ، وَالْإِفْقَالُ أَشَدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ» وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» [البقرة: ٧] إِنْخِبَارٌ مِنَ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْ تَكْبُرِهِمْ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْإِسْتِغَاةِ لِمَا دُعُوا إِلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ، كَمَا يُقَالُ: إِنْ فَلَانًا لَأَصُمُّ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ، إِذَا امْتَنَعَ مِنْ سَمَاعِهِ وَرَفَعَ نَفْسَهُ عَنْ تَفْهَمِهِ تَكْبَرًا. وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ عِنْدِي مَا صَحَّ بِنَظِيرِهِ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْإِقْرَارِ بِمَا دُعُوا إِلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَسَائِرِ الْمَعَانِي اللَّوَاحِقِ بِهِ، أَفَعَلُ مِنْهُمْ، أَمْ فَعَلَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ بِهِمْ؟ فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ فَعَلَ مِنْهُمْ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ، قِيلَ لَهُمْ: فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَتَمَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِعْرَاضُ الْكَافِرِ عَنِ الْإِيمَانِ وَتَكْبُرُهُ عَنِ الْإِقْرَارِ بِهِ، وَهُوَ فَعَلُهُ عِنْدَكُمْ خَتْمًا مِنَ اللَّهِ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ، وَخَتَمَهُ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ فَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ دُونَ فَعَلِ الْكَافِرِ؟ فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ تَكْبُرَهُ وَإِعْرَاضَهُ كَانَا عَنْ خَتَمِ اللَّهِ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْخَتْمُ سَبَبًا لِذَلِكَ جَازَ أَنْ يُسَمَّى مُسَبِّبُهُ؛ تَرَكُوا قَوْلَهُمْ، وَأَوْجَبُوا أَنَّ الْخَتْمَ مِنَ اللَّهِ عَلَى قُلُوبِ الْكُفَّارِ وَأَسْمَاعِهِمْ مَعْنَى غَيْرِ كُفْرِ الْكَافِرِ وَغَيْرِ تَكْبُرِهِ وَإِعْرَاضِهِ عَنْ قَبُولِ الْإِيمَانِ وَالْإِقْرَارِ بِهِ، وَذَلِكَ دُخُولٌ فِيمَا أَنْكَرُوهُ. وَهَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَوْصَحِ الْأَدِلَّةِ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ الْمُنْكَرِينَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ خَتَمَ عَلَى قُلُوبِ صَنَفٍ مِنْ كُفَّارِ عِبَادِهِ وَأَسْمَاعِهِمْ، ثُمَّ لَمْ يُسْقِطِ التَّكْلِيفَ عَنْهُمْ

وَلَمْ يَصْعَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فَرَايَضَهُ وَلَمْ يَعْذِرْهُ فِي شَيْءٍ مِمَّا كَانَ مِنْهُ مِنْ خِلَافِ طَاعَتِهِ بِسَبَبِ مَا فَعَلَ بِهِ مِنَ الْخُتْمِ وَالطَّبْعِ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ، بَلْ أَخْبَرَ أَنَّ لِحْمِيعِهِمْ مِنْهُ عَذَابًا عَظِيمًا عَلَى تَرْكِهِمْ طَاعَتَهُ فِيمَا أَمَرَهُمْ بِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْهُ مِنْ حُدُودِهِ وَفَرَايَضِهِ مَعَ حَتْمِهِ الْقَضَاءِ مَعَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَهُوَ مَا حَدَّثَنَا بِهِ، مُحَمَّدُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا كَانَتْ نُكْتَةً سَوْدَاءَ فِي قَلْبِهِ، فَإِنْ تَابَ وَنَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ صُقِلَ قَلْبُهُ، فَإِنْ زَادَ زَادَتْ حَتَّى يَغْلَفَ قَلْبُهُ؛ فَذَلِكَ الرَّأْيُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]" فَأَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الذُّنُوبَ، إِذَا تَتَابَعَتْ عَلَى الْقُلُوبِ أَغْلَفَتْهَا، وَإِذَا أَغْلَفَتْهَا أَتَاهَا حَيْثُ ذُذِ الْخُتْمُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالطَّبْعِ، فَلَا يَكُونُ لِلْإِيمَانِ إِلَيْهَا مَسْلَكٌ، وَلَا لِلْكَفْرِ مِنْهَا مُخْلَصٌ. فَذَلِكَ هُوَ الطَّبْعُ وَالْخُتْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] نَظِيرُ الطَّبْعِ وَالْخُتْمِ عَلَى مَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ مِنَ الْأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ الَّتِي لَا يُوَصِّلُ إِلَى مَا فِيهَا إِلَّا بِقِصِّ ذَلِكَ عَنْهَا ثُمَّ حَلَّتْهَا، فَكَذَلِكَ لَا يَصِلُ الْإِيمَانُ إِلَى قُلُوبٍ مِنْ وَصَفِ اللَّهِ أَنَّهُ خَتَمَ عَلَى قُلُوبِهِمْ، إِلَّا بَعْدَ فَضْهِ خَاتَمِهِ وَحِلِّهِ رِبَاطَهُ عَنْهَا.

وَيُقَالُ لِقَائِي الْقَوْلِ الثَّانِي الرَّاعِيْنَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] هُوَ وَصْفُهُمْ بِالْإِسْتِكْبَارِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الَّذِي دُعُوا إِلَيْهِ مِنَ الْإِقْرَارِ بِالْحَقِّ تَكْبَرًا: أَخْبَرُونَا عَنْ اسْتِكْبَارِ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْإِقْرَارِ بِمَا دُعُوا إِلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَسَائِرِ الْمَعَانِي اللَّوَاحِقِ بِهِ، أَفَعَلُ مِنْهُمْ، أَمْ فَعَلَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ بِهِمْ؟ فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ فَعَلُ مِنْهُمْ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ، قِيلَ لَهُمْ: فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَتَمَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِعْرَاضُ الْكَافِرِ عَنِ الْإِيمَانِ وَتَكْبَرُهُ عَنِ الْإِقْرَارِ بِهِ، وَهُوَ فَعَلُهُ عِنْدَكُمْ خَتَمًا مِنَ اللَّهِ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ، وَخَتَمُهُ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ فَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ دُونَ فَعَلِ الْكَافِرِ؟ فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ تَكْبَرُهُ وَإِعْرَاضَهُ كَانَا عَنْ خَتَمِ اللَّهِ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْخُتْمُ سَبَبًا لِذَلِكَ جَازَ أَنْ يُسَمَّى مُسَبِّبُهُ بِهِ؛ تَرَكُوا قَوْلَهُمْ، وَأَوْجَبُوا أَنَّ الْخُتْمَ مِنَ اللَّهِ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِ وَأَسْمَاعِهِمْ مَعْنَى غَيْرِ كُفْرِ الْكَافِرِ وَغَيْرِ تَكْبَرِهِ وَإِعْرَاضِهِ عَنْ قَبُولِ الْإِيمَانِ وَالْإِقْرَارِ بِهِ، وَذَلِكَ دُخُولٌ فِيمَا أَنْكَرُوهُ. وَهَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَوْضَحِ الْأَدِلَّةِ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ الْمُنْكَرِينَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ خَتَمَ عَلَى قُلُوبِ صِنْفٍ مِنْ كُفَّارِ عِبَادِهِ وَأَسْمَاعِهِمْ، ثُمَّ لَمْ

يُسْقِطُ. التَّكْلِيفَ عَنْهُمْ وَلَمْ يَضَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فَرَائِضَهُ وَلَمْ يَعْذِرْهُ فِي شَيْءٍ مِمَّا كَانَ مِنْهُ مِنْ خِلَافِ طَاعَتِهِ بِسَبَبِ مَا فَعَلَ بِهِ مِنَ الْحَتْمِ وَالطَّبْعِ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ، بَلْ أَخْبَرَ أَنَّ لِحْمِيعِهِمْ مِنْهُ عَذَابًا عَظِيمًا عَلَى تَرْكِهِمْ طَاعَتَهُ فِيمَا أَمَرَهُمْ بِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْهُ مِنْ حُدُودِهِ وَفَرَائِضِهِ مَعَ حَتْمِهِ الْقَضَاءَ مَعَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ".

وقال الإمام الرّازي في " التفسير " (٢/ ٢٩١-٢٩٩) : " اَعْلَمَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا يَبَيَّنَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَخْبَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالسَّبَبِ الَّذِي لِأَجْلِهِ لَمْ يُؤْمِنُوا، وَهُوَ الْحَتْمُ، وَالْكَلَامُ هَاهُنَا يَقَعُ فِي مَسَائِلَ :

المسألة الأولى: الْحَتْمُ وَالْكَتْمُ أَخَوَانِ، لِأَنَّ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الشَّيْءِ بِضَرْبِ الْحَتْمِ عَلَيْهِ كَتْمًا لَهُ وَتَغْطِيَةً، لِئَلَّا يَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ أَوْ يُطْلَعُ عَلَيْهِ، وَالْغِشَاوَةُ الْغِطَاءُ فِعَالَةٌ مِنْ غَشَاهُ إِذَا غَطَّاهُ، وَهَذَا الْبِنَاءُ لَمَّا يَشْتَمِلُ عَلَى الشَّيْءِ كَالْعِصَابَةِ وَالْعِمَامَةِ.

المسألة الثانية: اختلفَ النَّاسُ فِي هَذَا الْحَتْمِ، أَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى فَهَذَا الْكَلَامُ عَلَى مَذْهَبِهِمْ ظَاهِرٌ، ثُمَّ هُمْ قَوْلَانِ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْحَتْمُ هُوَ خَلْقُ الْكُفْرِ فِي قُلُوبِ الْكُفَّارِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ هُوَ خَلْقُ الدَّاعِيَةِ الَّتِي إِذَا انْضَمَّتْ إِلَى الْقُدْرَةِ صَارَ جَمْعُوعُ الْقُدْرَةِ مَعَهَا سَبَبًا مُوجِبًا لَوُقُوعِ الْكُفْرِ، وَتَقَرُّبُهُ أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكُفْرِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى تَرْكِهِ أَوْ لَا يَكُونَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَرْكِهِ كَانَتِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْكُفْرِ مُوجِبَةً لِلْكُفْرِ، فَخَلَقَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ يَقْتَضِي خَلْقَ الْكُفْرِ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى التَّركِ كَانَتْ نِسْبَةُ تِلْكَ الْقُدْرَةِ إِلَى فِعْلِ الْكُفْرِ وَإِلَى تَرْكِهِ عَلَى سَوَاءٍ، فإِمَّا أَنْ يَكُونَ صَيْرُورَتَهَا مَصْدَرًا لِلْفِعْلِ بَدَلًا عَنِ التَّركِ يَتَوَقَّفُ عَلَى انْضِمَامِ مُرَجِّحٍ إِلَيْهَا أَوْ لَا يَتَوَقَّفُ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ فَقَدْ وَقَعَ الْمُمكنُ لَا عَنْ مُرَجِّحٍ، وَتَجْوِيزُهُ يَقْتَضِي الْقَدْحَ فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِالْمُمْكِنِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي نَفْيَ الصَّانِعِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَأَمَّا إِنْ تَوَقَّفَ عَلَى الْمُرَجِّحِ فَذَلِكَ الْمُرَجِّحُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ أَوْ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ أَوْ لَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ وَلَا مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ، لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ وَإِلَّا لَزِمَ التَّسْلُسُ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ لَا بِفِعْلِ اللَّهِ وَلَا بِفِعْلِ الْعَبْدِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ حَدُوثُ شَيْءٍ لَا لِمُؤَثِّرٍ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالصَّانِعِ.

فَثَبَتَ أَنَّ كَوْنَ قُدْرَةِ الْعَبْدِ مَصْدَرًا لِلْمَقْدُورِ الْمُعَيَّنِ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ يَنْضَمَّ إِلَيْهَا مُرَجِّحٌ هُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَنَقُولُ: إِذَا انْضَمَّ ذَلِكَ الْمُرْجَحُ إِلَى تِلْكَ الْقُدْرَةِ فَمَا أَنْ يَصِيرَ تَأْثِيرُ الْقُدْرَةِ فِي ذَلِكَ الْأَثَرِ وَاجِبًا أَوْ جَائِزًا أَوْ مُتَمَنِّعًا، وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ، بَاطِلٌ فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَائِزًا لَكَانَ يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ أَنْ يَحْصُلَ مَجْمُوعُ الْقُدْرَةِ مَعَ ذَلِكَ الْمُرْجَحِ تَارَةً مَعَ ذَلِكَ الْأَثَرِ، وَأُخْرَى مُنْفَكًّا عَنْهُ، فَلَنفَرِّضَ وَقُوعَ ذَلِكَ، لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ جَائِزًا لَا يَلْزَمُ مِنْ فَرَضٍ وَقُوعِهِ مُحَالٌ، فَذَلِكَ الْمَجْمُوعُ تَارَةً يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَثَرُ، وَأُخْرَى لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَثَرُ، فَاحْتِصَاصُ أَحَدِ الْوَقْتَيْنِ، يَتَرْتَّبُ ذَلِكَ الْأَثَرُ عَلَيْهِ إِمَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ عَلَى انْضِمَامِ قَرِينَةٍ إِلَيْهِ، أَوْ لَا يَتَوَقَّفَ، فَإِنْ تَوَقَّفَ كَانَ الْمُؤَثِّرُ هُوَ ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ مَعَ هَذِهِ الْقَرِينَةِ الزَّائِدَةِ، لَا ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ، وَكُنَّا قَدْ فَرَضْنَا أَنَّ ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ هُوَ الْمُسْتَقْبَلُ خَلْفَ هَذَا، وَأَيْضًا فَيَعُودُ التَّقْسِيمُ فِي هَذَا الْمَجْمُوعِ الثَّانِي، فَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى قَيْدِ آخَرٍ لَزِمَ التَّسْلُسُ وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفَ فَحِينَئِذٍ حَصَلَ ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ تَارَةً بِحَيْثُ يَكُونُ مَصْدَرًا لِلْأَثَرِ، وَأُخْرَى بِحَيْثُ لَا يَكُونُ مَصْدَرًا لَهُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَمَيَّزْ أَحَدُ الْوَقْتَيْنِ عَنِ الْآخَرِ بِأَمْرِ مَا أَلْبَتَهُ، فَيَكُونُ هَذَا قَوْلًا بِتَرْجِيحِ الْمُمْكِنِ لَا عَنْ مُرْجَحٍ وَهُوَ مُحَالٌ. فَثَبَتَ أَنَّ عِنْدَ حُصُولِ ذَلِكَ الْمُرْجَحِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ صُدُورُ ذَلِكَ الْأَثَرِ جَائِزًا، وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَمَنِّعًا فَظَاهِرٌ، وَإِلَّا لَكَانَ مُرْجَحُ الْوُجُودِ مُرْجَحًا لِلْعَدَمِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِذَا بَطَلَ الْفَسْمَانِ ثَبَتَ أَنَّ عِنْدَ حُصُولِ مُرْجَحِ الْوُجُودِ يَكُونُ الْأَثَرُ وَاجِبَ الْوُجُودِ عَنِ الْمَجْمُوعِ الْحَاصِلِ مِنَ الْقُدْرَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْمُرْجَحِ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا كَانَ الْقَوْلُ بِالْجَبْرِ لَا زِمًا: لِأَنَّ قَبْلَ حُصُولِ ذَلِكَ الْمُرْجَحِ كَانَ صُدُورُ الْفِعْلِ مُتَمَنِّعًا وَبَعْدَ حُصُولِهِ يَكُونُ وَاجِبًا، وَإِذْ عَرَفْتَ هَذَا كَانَ خَلْقُ الدَّاعِيَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْكَفْرِ فِي الْقَلْبِ خَتْمًا عَلَى الْقَلْبِ وَمَنْعًا لَهُ عَنْ قَبُولِ الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمَّا حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ذَكَرَ عَقِيْبَهُ مَا يَجْرِي مَجْرَى السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لَهُ، لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْعِلَّةِ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْمَعْلُولِ، وَالْعِلْمُ بِالْمَعْلُولِ لَا يَكْمُلُ إِلَّا إِذَا اسْتَفِيدَ مِنَ الْعِلْمِ بِالْعِلَّةِ، فَهَذَا قَوْلٌ مَنْ أَضَافَ جَمِيعَ الْمَحْدَثَاتِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِ لَهُ فَقَدْ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجْرَاءُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْإِيمَانِ وَاحْتِجُوا فِيهِ بِالْوُجُوهِ الَّتِي حَكَمْنَاهَا عَنْهُمْ فِي الْآيَةِ الْأُولَى وَزَادُوا هَاهُنَا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ كَذَّبَ الْكُفَّارَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ كِنَانًا وَغَطَاءً يَمْنَعُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ وَقَالُوا: «قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا» [النِّسَاء: ١٥٥]، وَقَالَ: «فَاعْرِضْ أَكْثَرَهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ» [فُصِّلَتْ: ٤-٥]، وَهَذَا كُلُّهُ عَيْبٌ وَذَمٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا ادَّعَوْا أَنَّهُمْ مَنُوعُونَ عَنِ الْإِيمَانِ ثُمَّ قَالُوا: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الْخُتْمِ وَالْغِشَاوَةِ عَلَى أُمُورٍ أُخَرِ ثُمَّ ذَكَرُوا فِيهِ وَجُوهًا:

أَحَدَهَا: أَنَّ الْقَوْمَ لَمَّا أَعْرَضُوا وَتَرَكُوا الْإِهْتِدَاءَ بِدَلَائِلِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى صَارَ ذَلِكَ كَالْإِلْفِ وَالطَّيِّعَةِ هُمْ أَشْبَهَ حَالَهُمْ حَالِ مَنْ مَنَعَ عَنِ الشَّيْءِ وَصَدَّ عَنْهُ وَكَذَلِكَ هَذَا فِي عُيُونِهِمْ حَتَّى كَانَتْهَا مَسْدُودَةً لَا تُبْصَرُ شَيْئًا وَكَانَ بِأَذَانِهِمْ وَقَرَأَ حَتَّى لَا يَخْلُصَ إِلَيْهَا الذِّكْرُ، وَإِنَّمَا أُضِيفَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ فِي تَمَكُّنِهَا وَقُوَّةِ ثَبَاتِهَا كَالشَّيْءِ الْخَلْقِيِّ، وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النِّسَاء: ١٥٥]، ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الْمُطَفِّفِينَ: ١٤]، ﴿فَاعْقِبْهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾ [التَّوْبَةِ: ٧٧] .

وَتَانِيهَا: أَنَّهُ يَكْفِي فِي حُسْنِ الْإِضَافَةِ أَدْنَى سَبَبٍ، فَالشَّيْطَانُ هُوَ الْحَاتِمُ فِي الْحَقِيقَةِ أَوِ الْكَافِرُ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا كَانَ هُوَ الَّذِي أَقْدَرَهُ أَسَدَدَ إِلَيْهِ الْخَتَمَ كَمَا يُسَدُّ الْفِعْلُ إِلَى السَّبَبِ .

وَتَالِثُهَا: أَنَّهُمْ لَمَّا أَعْرَضُوا عَنِ التَّدَبُّرِ وَلَمْ يُصْغُوا إِلَى الذِّكْرِ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ إِيرَادِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ الدَّلَائِلَ أُضِيفَ مَا فَعَلُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ حُدُوثَهُ إِنَّمَا اتَّفَقَ عِنْدَ إِيرَادِهِ تَعَالَى دَلَائِلُهُ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ بَرَاءةٍ: ﴿فَزَادْتُمْ رَجْسًا إِلَى رَجْسِهِمْ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٢٥] أَيْ أَزْدَادُوا بِهَا كُفْرًا إِلَى كُفْرِهِمْ .

وَرَابِعُهَا: أَنَّهُمْ بَلَّغُوا فِي الْكُفْرِ إِلَى حَيْثُ لَمْ يَبْقَ طَرِيقٌ إِلَى تَحْصِيلِ الْإِيمَانِ هُمْ إِلَّا بِالْقَسْرِ وَالْإِجْءِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ لِيُثَلَّ بِطُلِّ التَّكْلِيفِ فَعَبَّرَ عَنْ تَرْكِ الْقَسْرِ وَالْإِجْءِ بِالْخَتَمِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُمُ الَّذِينَ انْتَهَوْا فِي الْكُفْرِ إِلَى حَيْثُ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْهُ إِلَّا بِالْقَسْرِ وَهِيَ الْغَايَةُ الْقُصْوَى فِي وَصْفِ لُجَاجِهِمْ فِي الْغَيِّ . وَخَامِسُهَا: أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ حِكَايَةً لِمَا كَانَ الْكُفْرَةُ يَقُولُونَهُ تَهْكُمًا بِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥] وَنَظِيرُهُ فِي الْحِكَايَةِ وَالتَّهْكُمِ قَوْلُهُ:

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [النَّبِيَّةِ: ١] .

وَسَادِسُهَا: الْخَتَمُ عَلَى قُلُوبِ الْكُفَّارِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الشَّهَادَةُ مِنْهُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَعَلَى قُلُوبِهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا تَعِي الذِّكْرَ وَلَا تَقْبَلُ الْحَقَّ، وَعَلَى أَسْمَاعِهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا تُصْغِي إِلَى الْحَقِّ كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ لِصَاحِبِهِ أُرِيدُ أَنْ تُخْتِمَ عَلَيَّ مَا يَقُولُهُ فَلَانٌ، أَيْ تُصَدِّقُهُ وَتَشْهَدُ بِأَنَّهُ حَقٌّ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُولَى بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَأَخْبَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِأَنَّهُ قَدْ شَهِدَ بِذَلِكَ وَحَفِظَهُ عَلَيْهِمْ .

وَسَابِعُهَا: قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذِهِ الْآيَةُ إِنَّمَا جَاءَتْ فِي قَوْمٍ مُخْصُوصِينَ مِنَ الْكُفَّارِ فَعَلَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ هَذَا الْخَتَمَ وَالطَّبَعَ فِي الدُّنْيَا عِقَابًا لَهُمْ فِي الْعَاجِلِ، كَمَا عَجَّلَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْكُفَّارِ عُقُوبَاتٍ فِي الدُّنْيَا فَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البَقَرَةِ: ٦٥] ، وَقَالَ: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [الْمَائِدَةِ: ٢٦] وَنَحْوُ

هَذَا مِنَ الْعُقُوبَاتِ الْمَعْجَلَةِ لِمَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا مِنَ الْعِبَرَةِ لِعِبَادِهِ وَالصَّلَاحِ لَهُمْ، فَيَكُونُ هَذَا مِثْلَ مَا فَعَلَ بِهَؤُلَاءِ مِنَ الْحَتْمِ وَالطَّعْنِ، إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا صَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنْ لَا يَفْهَمُوا سَقَطَ عَنْهُمْ التَّكْلِيفُ كَسَقُوطِهِ عَمَّنْ مُسِيخٌ، وَقَدْ أَسْقَطَ اللَّهُ التَّكْلِيفَ عَمَّنْ يَعْقِلُ بَعْضَ الْعَقْلِ كَمَنْ قَارَبَ الْبُلُوغَ، وَلَسْنَا نُنْكِرُ أَنَّ يَخْلُقَ اللَّهُ فِي قُلُوبِ الْكَافِرِينَ مَانِعًا يَمْنَعُهُمْ عَنِ الْفَهْمِ وَالْإِعْتِبَارِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ أَصْلَحَ لَهُمْ كَمَا قَدْ يَذْهَبُ بِعُقُوبِهِمْ وَيُعْمِي أَبْصَارَهُمْ وَلَكِنْ لَا يَكُونُونَ فِي هَذَا الْحَالِ مُكَلَّفِينَ.

وَنَامِنُهَا: يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمُ الْحَتْمَ وَعَلَى أَبْصَارِهِمُ الْغِشَاوَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَائِلًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِيمَانِ بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ كَالْبَلَادَةِ الَّتِي يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ وَالْقَدَى فِي عَيْنَيْهِ وَالطَّنِينَ فِي أُذُنِهِ، فَيَفْعَلُ اللَّهُ كُلَّ ذَلِكَ بِهِمْ لِيَصِيقَ صُدُورَهُمْ وَيُورِثَهُمُ الْكَرْبَ وَالْغَمَّ فَيَكُونُ ذَلِكَ عُقُوبَةً مَانِعَةً مِنَ الْإِيمَانِ كَمَا قَدْ فَعَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَتَاهُوا ثُمَّ يَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ فِي بَعْضِ الْكُفَّارِ وَيَكُونُ ذَلِكَ آيَةً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَلَالَةً لَهُ كَالرَّجَزِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى قَوْمِ فِرْعَوْنَ حَتَّى اسْتَغَاثُوا مِنْهُ، وَهَذَا كُلُّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَصْلَحُ لِلْعِبَادِ.

وَتَأْسِعُهَا: يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا الْحَتْمَ بِهِمْ فِي الْآخِرَةِ كَمَا قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُعْمِيهِمْ قَالَ: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمِيًّا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [النَّار: ٩٧]، وَقَالَ: ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، وَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ﴾ [يس: ٦٥]، وَقَالَ: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ١٠٠].

وَعَاشِرُهَا: مَا حَكَّوْهُ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْجَبَّائِيِّ وَالْقَاضِي - أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ عَلَامَةً وَسِمَةً يَجْعَلُهَا فِي قَلْبِ الْكُفَّارِ وَسَمِعَهُمْ فَتَسْتَدِلُّ الْمَلَائِكَةُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ كُفَّارٌ، وَعَلَى أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَدًا فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَامَةٌ تَعْرِفُ الْمَلَائِكَةُ بِهَا كَوْنَهُمْ مُؤْمِنِينَ عِنْدَ اللَّهِ كَمَا قَالَ: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [الْمُجَادَلَةُ: ٢٢] وَحِينَئِذٍ الْمَلَائِكَةُ يُحِبُّونَهُ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، وَيَكُونُ لِقُلُوبِ الْكُفَّارِ عَلَامَةٌ تَعْرِفُ الْمَلَائِكَةُ بِهَا كَوْنَهُمْ مَلْعُونِينَ عِنْدَ اللَّهِ فَيَغْضُونَهُ وَيَلْعَنُونَهُ، وَالْفَائِدَةُ فِي تِلْكَ الْعَلَامَةِ إِمَّا مَصْلَحَةً عَائِدَةً إِلَى الْمَلَائِكَةِ، لِأَنَّهُمْ مَتَى عَلِمُوا بِتِلْكَ الْعَلَامَةِ كَوْنَهُ كُفَّارًا مَلْعُونًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى صَارَ ذَلِكَ مُتَفَرِّغًا عَنْ الْكُفْرِ أَوْ إِلَى الْمُكَلَّفِ، فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَتَى آمَنَ فَقَدْ أَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَوَاتِ صَارَ ذَلِكَ مُرَغَّبًا لَهُ فِي الْإِيمَانِ وَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَتَى أَقْدَمَ عَلَى الْكُفْرِ عَرَفَ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُ ذَلِكَ فَيَغْضُونَهُ وَيَلْعَنُونَهُ صَارَ ذَلِكَ زَاجِرًا لَهُ عَنِ الْكُفْرِ.

يَقَالُوا: وَالْحَتْمُ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يُمْنَعُ، لِأَنَّا نَتَمَكَّنُ بَعْدَ خَتْمِ الْكِتَابِ أَنْ نُنْفِكَهُ وَنَقْرَأَهُ، وَلِأَنَّ الْحَتْمَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى جَبِينِ الْكَافِرِ أَنَّهُ كَافِرٌ، فَإِذَا لَمْ يُمْنَعْ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ فَكَذَا هَذَا الْكَافِرُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُزِيلَ تِلْكَ السِّمَّةَ عَنْ قَلْبِهِ بِأَنْ يَأْتِيَ بِالْإِيمَانِ وَيَتْرَكَ الْكُفْرَ.

قَالُوا: وَإِنَّمَا خَصَّ الْقَلْبَ وَالسَّمْعَ بِذَلِكَ، لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ لَا تُسْتَفَادُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ، وَالْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ لَا تُسْتَفَادُ إِلَّا مِنْ جَانِبِ الْقَلْبِ، وَلِهَذَا خَصَّهْمَا بِالذِّكْرِ. فَإِنْ قِيلَ: فَيَتَحَمَّلُونَ الْغِشَاوَةَ فِي الْبَصَرِ أَيْضًا عَلَى مَعْنَى الْعَلَامَةِ؟ قُلْنَا لَا، لِأَنَّا إِنَّمَا حَمَلْنَا مَا تَقَدَّمَ عَلَى السِّمَةِ وَالْعَلَامَةِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ اللُّغَةِ تَقْتَضِي ذَلِكَ، وَلَا مَانِعَ مِنْهُ فَوَجَبَ إِبْثَانُهُ. أَمَّا الْغِشَاوَةُ فَحَقِيقَتُهَا الْغِطَاءُ الْمَانِعُ مِنَ الْإِبْصَارِ وَمَعْلُومٌ مِنْ حَالِ الْكَفَارِ خَلْفَ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمُجَازِ، وَهُوَ تَشْبِيهُ حَالِهِمْ بِحَالِ مَنْ لَا يَنْتَفِعُ بِبَصَرِهِ فِي بَابِ الْهُدَايَةِ. فَهَذَا مَجْمُوعُ أَقْوَالِ النَّاسِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

المسألة الثالثة: الْأَلْفَاظُ الْوَارِدَةُ فِي الْقُرْآنِ الْقَرِيبَةُ مِنْ مَعْنَى الْحَتْمِ هِيَ: الطَّعْ، وَالْكِنَانُ، وَالرَّيْنُ عَلَى الْقَلْبِ، وَالْوَقْرُ فِي الْأَذَانِ، وَالْغِشَاوَةُ فِي الْبَصَرِ ثُمَّ الْآيَاتُ الْوَارِدَةُ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ: وَرَدَتْ دَلَالَةٌ عَلَى حُصُولِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ قَالَ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [الطُّفَّيْنِ: ١٤]، ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الْأَنْعَامِ: ٢٥]، ﴿وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [التَّوْبَةِ: ٨٧]، ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النِّسَاءِ: ١٥٥]، ﴿فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤]، ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ [يَس: ٧٠]، ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾ [النَّمْلِ: ٨٠]، ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [النَّحْلِ: ٢١]، ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البَقَرَةِ: ١٠].

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: وَرَدَتْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا مَانِعَ الْبَتَّةَ ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾ [الْإِسْرَاءِ: ٩٤]، ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الْكَهْفِ: ٢٩]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البَقَرَةِ: ٢٨٦]، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْحُجِّ: ٧٨]، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البَقَرَةِ: ٢٨]، ﴿لَمْ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [آلْ عِمْرَانَ: ٧١]، وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ، وَصَارَ كُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا مُتَمَسِّكًا لِطَائِفَةٍ، فَصَارَتِ الدَّلَائِلُ السَّمْعِيَّةُ لِكَوْنِهَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ وَاقِعَةً فِي حَيْزِ التَّعَارُضِ.

أَمَّا الدَّلَائِلُ الْعَقْلِيَّةُ فَهِيَ الَّتِي سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا، وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَعْظَمِ الْمَسَائِلِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَأَكْثَرُهَا شَعْبًا وَأَشَدُّهَا شَعْبًا، وَيُحْكِي أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيَّ سُئِلَ عَنْ تَكْفِيرِ الْمُعْتَزِلَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ لَا، لِأَنَّهُمْ نَزَّهُوهُ، فَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَقَالَ لَا، لِأَنَّهُمْ عَظَّمُوهُ، وَالْمَعْنَى أَنَّ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ مَا طَلَبَ إِلَّا إِثْبَاتَ جَلَالِ اللَّهِ وَعُلُوِّ كِبَرِيَّاتِهِ، إِلَّا أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَقَعَ نَظَرُهُمْ عَلَى

الْعُظْمَةِ فَقَالُوا: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَوْجِدَ وَلَا مُوجِدَ سِوَاهُ، وَالْمُعْتَزِّلَةَ وَقَعَ نَظَرُهُمْ عَلَى الْحِكْمَةِ فَقَالُوا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِ حَضْرَتِهِ هَذِهِ الْقَبَائِحُ، وَأَقُولُ: هَاهُنَا سِرٌّ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ إِثْبَاتَ الْإِلَهِ يُلْجِئُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْجَبْرِ، لِأَنَّ الْفَاعِلِيَّةَ لَوْ لَمْ تَتَوَقَّفْ عَلَى الدَّاعِيَةِ لَزِمَ وَقُوعُ الْمُكِنِّ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ، وَهُوَ نَفْيُ الصَّانِعِ، وَلَوْ تَوَقَّفَتْ لَزِمَ الْجَبْرُ. وَإِثْبَاتُ الرَّسُولِ يُلْجِئُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْقُدْرَةِ. بَلْ هَاهُنَا سِرٌّ آخَرٌ هُوَ فَوْقَ الْكُلِّ، وَهُوَ أَنَّا لَمَّا رَجَعْنَا إِلَى الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ وَالْعَقْلِ الْأَوَّلِ وَجَدْنَا أَنَّ مَا اسْتَوَى الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ إِلَّا لِمُرَجِّحٍ، وَهَذَا يَقْتَضِي الْجَبْرَ، وَنَجِدُ أَيْضًا تَفَرُّقَهُ بَدِيهِيَّةً بَيْنَ الْحَرَكَاتِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ وَالْحَرَكَاتِ الْإِصْطِرَاقِيَّةِ وَجَزْمًا بَدِيهِيًّا بِحُسْنِ الْمَدْحِ وَقُبْحِ الذَّمِّ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي مَذْهَبَ الْمُعْتَزِّلَةِ، فَكَأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَقَعَتْ فِي حَيْزِ التَّعَارُضِ بِحَسَبِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ، وَبِحَسَبِ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ، وَبِحَسَبِ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى نَظَرًا إِلَى قُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَبِحَسَبِ التَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيهِ وَبِحَسَبِ الدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ، فَلِهَذَا الْمَآخِذِ الَّتِي شَرَحْنَاهَا وَالْأَسْرَارِ الَّتِي كَشَفْنَا عَنْ حَقَائِقِهَا صَعِبَتِ الْمَسْأَلَةُ وَعَمُضَتْ وَعَظُمَتْ، فَسَأَلْتُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يُوفِّقَنَا لِلْحَقِّ وَأَنْ يَخْتِمَ عَاقِبَتَنَا بِالْخَيْرِ آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ.

المسألة الرابعة: قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ: اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْأَسْمَاءُ دَاخِلَةً فِي حُكْمِ الْحُتْمِ، وَفِي حُكْمِ التَّغْشِيَةِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى دُخُولُهَا فِي حُكْمِ الْحُتْمِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الْبَاقِيَةُ: ٢٣] وَلَوْ فَفِهِمْ عَلَى سَمْعِهِمْ دُونَ قُلُوبِهِمْ.

المسألة الخامسة: الْفَائِدَةُ فِي تَكْرِيرِ الْجَارِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ أَنَّهَا لَمَّا أُعِيدَتْ لِلْأَسْمَاعِ كَانَ أَدَلَّ عَلَى شِدَّةِ الْحُتْمِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

المسألة السادسة: إِنَّمَا جَمَعَ الْقُلُوبَ وَالْأَبْصَارَ وَوَحَّدَ السَّمْعَ لَوْجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ وَحَّدَ السَّمْعَ، لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَمْعًا وَاحِدًا، كَمَا يُقَالُ: أَتَانِي بِرَأْسِ الْكَبْشَيْنِ، يَعْنِي رَأْسَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، كَمَا وَحَّدَ الْبَطْنَ فِي قَوْلِهِ: «كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُو تَعِيشُوا» يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِذَا آمَنُوا اللَّبَسَ، فَإِذَا لَمْ يُؤْمَنْ كَقَوْلِكَ. فَرَشَهُمْ وَتَوْبَهُمْ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْجَمْعَ رَفْضُوهُ.

الثاني: أَنَّ السَّمْعَ مَصْدَرٌ فِي أَصْلِهِ، وَالْمَصَادِرُ لَا تُجْمَعُ يُقَالُ: رَجُلَانِ صَوْمٌ، وَرَجُلَانِ صَوْمٌ، فَرُوعِي الْأَصْلُ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ جَمْعُ الْأُذُنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥].

الثالث: أَنَّ نَقْدَرُ مُضَافًا مَحْذُوفًا أَيَّ وَعَلَى حَوَاسِّ سَمْعِهِمْ.

الرَّابِعُ: قَالَ سَيَبَوِّه: إِنَّهُ وَحَدَ لَفْظَ السَّمْعِ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الْجَمْعُ أَيْضًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ» [المعارج: ٣٧]، قَالَ الرَّاعِي:

بها جيف الحيدى فأما عظامُها فيبيضُ وأما جلدُها فصليبُ

وَإِنَّمَا أَرَادَ جُلُودَهَا، وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عُبَلَةَ (وَعَلَى أَسْمَاعِهِمْ).

المُسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: السَّمْعُ أَفْضَلُ مِنَ الْبَصَرِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَيْثُ ذَكَرَهُمَا قَدَّمَ السَّمْعَ عَلَى الْبَصَرِ، وَالتَّقْدِيمُ دَلِيلٌ عَلَى التَّفْضِيلِ، وَلِأَنَّ السَّمْعَ شَرُطُ النُّبُوَّةِ بِخِلَافِ الْبَصَرِ، وَلِذَلِكَ مَا بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا أَصَمًّا، وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ كَانَ مُبْتَلًى بِالْعَمَى، وَلِأَنَّ السَّمْعَ تَصِلُ نَتَائِجُ عُقُولِ الْبَعْضِ إِلَى الْبَعْضِ، فَالسَّمْعُ كَأَنَّهُ سَبَبٌ لِمُسْتِكْمَالِ الْعَقْلِ بِالْمَعَارِفِ، وَالْبَصَرُ لَا يُوقِفُكَ إِلَّا عَلَى الْمُحْسُوسَاتِ، وَلِأَنَّ السَّمْعَ مُنْصَرِّفٌ فِي الْجِهَاتِ السَّتِّ بِخِلَافِ الْبَصَرِ، وَلِأَنَّ السَّمْعَ مَتًى بَطَلَ بَطَلَ النَّطْقُ، وَالْبَصَرُ إِذَا بَطَلَ لَمْ يَبْطُلِ النَّطْقُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّمَ الْبَصَرَ، لِأَنَّ آلَةَ الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ أَشْرَفُ، وَلِأَنَّ مُتَعَلَّقَ الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ هُوَ النُّورُ، وَمُتَعَلَّقُ الْقُوَّةِ السَّامِعَةِ الرِّيحُ.

المُسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: «خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُلَّ الْعِلْمِ هُوَ الْقَلْبُ. وَاسْتَفْصَيْنَا بَيَانَهُ فِي قَوْلِهِ: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ» [الشُّعْرَاءُ: ١٩٣] فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ.

المُسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ: الْبَصَرُ نُورُ الْعَيْنِ وَهُوَ مَا يُبْصِرُ بِهِ الرَّائِي وَيُدْرِكُ الْمُرْتَبَاتِ، كَمَا أَنَّ الْبَصِيرَةَ نُورُ الْقَلْبِ، وَهُوَ مَا يَسْتَبْصِرُ بِهِ وَيَتَأَمَّلُ، فَكَأَنَّمَا جَوْهَرَانِ لَطِيفَانِ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمَا الَّتَيْنِ لِلْأَبْصَارِ وَالْإِسْتِبْصَارِ، أَقُولُ: إِنَّ أَصْحَابَهُ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ لَا يَرْضَوْنَ مِنْهُ بِهَذَا الْكَلَامِ: وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي الْإِبْصَارِ يَسْتَدْعِي أَبْحَاثًا غَامِضَةً لَا تَلِيْقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ.

المُسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: فُرِئَ غِشَاوَةٌ بِالْكَسْرِ وَالنَّصْبِ، وَغِشَاوَةٌ بِالضَّمِّ وَالرَّفْعِ، وَغِشَاوَةٌ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ، وَغِشَاوَةٌ بِالْكَسْرِ وَالرَّفْعِ، وَغِشَاوَةٌ بِالْفَتْحِ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَغِشَاوَةٌ بِالْعَيْنِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّفْعِ مِنَ الْغِشَاءِ، وَالْغِشَاوَةُ هِيَ الْغِطَاءُ، وَمِنْهُ الْغَاشِيَةُ، وَمِنْهُ غُشِيَ عَلَيْهِ إِذَا زَالَ عَقْلُهُ وَالْغَشْيَانُ كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

المُسْأَلَةُ الْحَادِيثَةُ عَشْرَةَ: الْعَذَابُ مِثْلُ النَّكَالِ بِنَاءً وَمَعْنَى، لِأَنَّكَ تَقُولُ أَعَذَبَ عَنِ الشَّيْءِ إِذَا أَمْسَكَ عَنْهُ، كَمَا تَقُولُ نَكَلَ عَنْهُ، وَمِنْهُ الْعَذَابُ، لِأَنَّهُ يَقْمَعُ الْعَطَشَ وَيَرُدُّعُهُ بِخِلَافِ الْمَلْحِ فَإِنَّهُ يَزِيدُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَسْمِيَّتُهُمْ إِيَّاهُ نِقَاحًا، لِأَنَّهُ يَنْقُخُ الْعَطَشَ أَيْ يَكْسِرُهُ، وَفَرَاتًا لِأَنَّهُ يَرْفُتُهُ عَنِ الْقَلْبِ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ

فَسُمِّيَ كُلُّ أَلَمٍ فَادِحٍ عَذَابًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَكَالًا ، أَيُ : عِقَابًا يَرْتَدُّ بِهِ الْجَانِي عَنِ الْمَعَاوِدَةِ ، والفرق بين العظيم والكبير : أَنَّ الْعَظِيمَ نَقِيضُ الْحَقِيرِ ، وَالْكَبِيرَ نَقِيضُ الصَّغِيرِ ، فَكَأَنَّ الْعَظِيمَ فَوْقَ الْكَبِيرِ ، كَمَا أَنَّ الْحَقِيرَ دُونَ الصَّغِيرِ ، وَيُسْتَعْمَلَانِ فِي الْجُنْثِ وَالْأَحْدَاثِ جَمِيعًا ، تَقُولُ : رَجُلٌ عَظِيمٌ وَكَبِيرٌ تُرِيدُ جُنْثَهُ أَوْ خَطَرَهُ ، وَمَعْنَى التَّنْكِيرِ أَنَّ عَلَى أَبْصَارِهِمْ نَوْعًا مِنَ الْأَغْطِيَةِ غَيْرَ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ ، وَهُوَ غِطَاءُ التَّعَامِي عَنِ آيَاتِ اللَّهِ ، وَهُمْ مِنْ بَيْنِ الْأَلَامِ الْعِظَامِ نَوْعٌ عَظِيمٌ لَا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى .

المسألة الثانية عشرة : اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى تَعْذِيبُ الْكُفَّارِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَحْسُنُ وَفَسَّرُوا قَوْلَهُ : (وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) بِأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ ذَلِكَ لَكِنَّ كَرَمَهُ يُوجِبُ عَلَيْهِ الْعَفْوَ ، وَلَنَذْكُرَ هَاهُنَا دَلَالَاتِ الْفَرِيقَيْنِ ، أَمَّا الَّذِينَ لَا يُجَوِّزُونَ التَّعْذِيبَ فَقَدْ تَمَسَّكُوا بِأُمُورٍ .

أَحَدُهَا : أَنَّ ذَلِكَ التَّعْذِيبَ ضَرَرٌ خَالَ عَنْ جِهَاتِ الْمُنْفَعَةِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا ، أَمَّا أَنَّهُ ضَرَرٌ فَلَا شَكَّ ، وَأَمَّا أَنَّهُ خَالَ عَنْ جِهَاتِ الْمُنْفَعَةِ ، فَلِأَنَّ تِلْكَ الْمُنْفَعَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَائِدَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ إِلَى غَيْرِهِ ، وَالْأَوَّلُ : بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُتَعَالٍ عَنِ النَّفْعِ وَالضَّرَرِ بِخِلَافِ الْوَاحِدِ مِنَّا فِي الشَّاهِدِ ، فَإِنَّ عَبْدَهُ إِذَا أَسَاءَ إِلَيْهِ أَذَبَهُ ، لِأَنَّهُ يَسْتَلِذُّ بِذَلِكَ التَّأْدِيبِ لِمَا كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْ حُبِّ الْإِنْتِقَامِ وَلِأَنَّهُ إِذَا أَذَبَهُ فَإِنَّهُ يَنْزَجِرُ بَعْدَ ذَلِكَ عَمَّا يَصُرُّهُ .

وَالثَّانِي : أَيْضًا بَاطِلٌ ، لِأَنَّ تِلْكَ الْمُنْفَعَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَائِدَةً إِلَى الْمُعَذَّبِ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ أَمَّا إِلَى الْمُعَذَّبِ فَهُوَ مُحَالٌ ، لِأَنَّ الْإِضْرَارَ لَا يَكُونُ عَيْنَ الْإِنْتِفَاعِ وَأَمَّا إِلَى غَيْرِهِ فَمُحَالٌ ، لِأَنَّ دَفْعَ الضَّرَرِ أَوَّلَى بِالرَّعَايَةِ مِنْ إِيصَالِ النَّفْعِ ، فَإِيصَالُ الضَّرَرِ إِلَى شَخْصٍ لِيُغْرَضَ إِيصَالُ النَّفْعِ إِلَى شَخْصٍ آخَرَ تَرْجِيحٌ لِلْمَرْجُوحِ عَلَى الرَّاجِحِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ وَأَيْضًا فَلَا مَنَفْعَةَ يُرِيدُ اللَّهُ تَعَالَى إِيصَالَهَا إِلَى أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ الْإِتِّصَالِ مِنْ غَيْرِ تَوْسِيطِ الْإِضْرَارِ بِالْغَيْرِ ، فَيَكُونُ تَوْسِيطُ ذَلِكَ الْإِضْرَارِ عَدِيمَ الْفَائِدَةِ .

فَثَبَّتْ أَنَّ التَّعْذِيبَ ضَرَرٌ خَالَ عَنْ جَمِيعِ جِهَاتِ الْمُنْفَعَةِ وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ قُبْحُ بِيْدِيَةِ الْعَقْلِ ، بَلْ قُبْحُهُ أَجَلَى فِي الْعُقُولِ مِنْ قُبْحِ الْكَذِبِ الَّذِي لَا يَكُونُ ضَارًّا ، وَالْجَهْلُ الَّذِي لَا يَكُونُ ضَارًّا ، بَلْ مِنْ قُبْحِ الْكَذِبِ الضَّارِّ وَالْجَهْلِ الضَّارِّ ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْكَذِبَ الضَّارَّ وَسِيلَةٌ إِلَى الضَّرَرِ وَقُبْحُ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى الضَّرَرِ ، دُونَ قُبْحِ نَفْسِ الضَّرَرِ ، وَإِذَا ثَبَّتْ قُبْحُهُ امْتَنَعَ صُدُورُهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّهُ حَكِيمٌ وَالْحَكِيمُ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ ، وَثَانِيهَا : أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ عَالِمًا بِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يُؤْمِنُ عَلَى مَا قَالَ : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلْأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [البقرة: ٦] إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ مَتَى كَلَّفَ الْكَافِرَ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ إِلَّا الْعِصْيَانُ ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْعِصْيَانُ سَبَبًا لِلْعِقَابِ لَكَانَ ذَلِكَ التَّكْلِيفُ مُسْتَعِيبًا لَا يَسْتَحِقُّاقُ

الْعِقَابِ، إِمَّا لِأَنَّهُ تَمَامُ الْعِلَّةِ، أَوْ لِأَنَّهُ شَطْرُ الْعِلَّةِ، وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَذَلِكَ التَّكْلِيفُ أَمْرٌ مَتَى حَصَلَ حَصَلَ عَقِيبُهُ لَا مَحَالَةَ الْعِقَابُ، وَمَا كَانَ مُسْتَعْقِبًا لِلضَّرَرِ الْحَالِي عَنِ النَّفْعِ كَانَ قِيحًا، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّكْلِيفُ قِيحًا، وَالْقِيحُ لَا يَفْعَلُهُ الْحَكِيمُ، فَلَمْ يَبْقَ هَاهُنَا إِلَّا أَحَدُ أَمْرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُقَالَ لَمْ يُوْجَدْ هَذَا التَّكْلِيفُ أَوْ إِنَّ وَجِدَ لَكِنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ الْعِقَابَ، وَكَيْفَ كَانَ فَاَلْمَقْصُودُ حَاصِلٌ .

وَنَائِلُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى إِمَّا أَنْ يُقَالَ : خَلَقَ الْخَلْقَ لِلْإِنْفَاعِ، أَوْ لِلْإِضْرَارِ، أَوْ لَا لِلْإِنْفَاعِ وَلَا لِلْإِضْرَارِ، فَإِنْ خَلَقَهُمْ لِلْإِنْفَاعِ وَجَبَ أَنْ لَا يُكَلِّفَهُمْ مَا يُؤْدِي بِهِ إِلَى ضِدِّ مَقْصُودِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِكَوْنِهِ كَذَلِكَ، وَلَمَّا عَلِمَ إِقْدَامَهُمْ عَلَى الْعِصْيَانِ لَوْ كَلَّفَهُمْ كَانَ التَّكْلِيفُ فِعْلًا يُؤْدِي بِهِمْ إِلَى الْعِقَابِ، فَإِذَا كَانَ قَاصِدًا لِلْإِنْفَاعِ وَجَبَ أَنْ لَا يُكَلِّفَهُمْ، وَحَيْثُ كَلَّفَهُمْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْعِصْيَانَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِاسْتِحْقَاقِ الْعَذَابِ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يُقَالَ . خَلَقَهُمْ لَا لِلْإِنْفَاعِ وَلَا لِلْإِضْرَارِ، لِأَنَّ التَّرْكَ عَلَى الْعَدَمِ يَكْفِي فِي ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ عَثًّا، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يُقَالَ: خَلَقَهُمْ لِلْإِضْرَارِ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَكُونُ رَحِيمًا كَرِيمًا، وَقَدْ تَطَابَقَتِ الْعُقُولُ وَالشَّرَائِعُ عَلَى كَوْنِهِ رَحِيمًا كَرِيمًا، وَعَلَى أَنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْعِقَابِ.

وَرَابِعُهَا: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْخَالِقُ لِلدَّوَاعِي الَّتِي تُوجِبُ الْمَعَاصِيَ، فَيَكُونُ هُوَ الْمُلْجِئُ إِلَيْهَا فَيَقْبَحُ مِنْهُ أَنْ يَعَاقِبَ عَلَيْهَا، إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ هُوَ الْخَالِقُ لِتِلْكَ الدَّوَاعِي، لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ صُدُورَ الْفِعْلِ عَنْ مَقْدَرَةٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى انْضِمَامِ الدَّاعِيَةِ الَّتِي يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الْجَبْرَ، وَتَعَذِيبُ الْمَجْبُورِ قِيحٌ فِي الْعُقُولِ، وَرُبَّمَا قَرَّرُوا هَذَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ فَقَالُوا: إِذَا كَانَتْ الْأَوَامِرُ وَالنَّوَاهِي الشَّرْعِيَّةُ قَدْ جَاءَتْ إِلَى شَخْصَيْنِ مِنَ النَّاسِ فَقَبِلَهَا أَحَدُهُمَا وَخَالَفَهَا الْآخَرُ فَأُثِيبَ أَحَدُهُمَا وَعُوقِبَ الْآخَرُ، فَإِذَا قِيلَ لِمَ قِيلَ هَذَا وَخَالَفَ الْآخَرُ؟ فَيُقَالُ لِأَنَّ الْقَابِلَ أَحَبُّ الثَّوَابِ وَحَذَرُ الْعِقَابِ فَأَطَاعَ، وَالْآخَرُ لَمْ يُحِبَّ وَلَمْ يَحْذَرْ فَعَصَى، أَوْ أَنَّ هَذَا أَصْغَى إِلَى مَنْ وَعَظَهُ وَفَهَمَ عَنْهُ مَقَالَتَهُ فَأَطَاعَ، وَهَذَا لَمْ يُصْغِ وَلَمْ يَفْهَمْ فَعَصَى، فَيُقَالُ: وَلَمْ أَصْغِ هَذَا وَفَهَمَ وَلَمْ يُصْغِ ذَلِكَ وَلَمْ يَفْهَمْ؟ فَتَقُولُ:

لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَازِمٍ فَطِنٌ، وَذَلِكَ أَخْرَقَ جَاهِلٌ غَبِيٌّ فَيُقَالُ وَلَمْ اخْتَصَّ هَذَا بِالْحَزْمِ وَالْفُطْنَةِ دُونَ ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْفُطْنَةَ وَالْبَلَادَةَ مِنَ الْأَحْوَالِ الْغَرِيزِيَّةِ. فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْتَارُ الْعِبَادَةَ وَالْحَرَقَ وَلَا يَفْعَلُهَا فِي نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ؟ فَإِذَا تَنَاهَتْ التَّعْلِيلَاتُ إِلَى أُمُورٍ خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى اضْطَرَّارًا عَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْأُمُورِ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ يُمَكِّنُكَ أَنْ تُسَوِّيَ بَيْنَ الشَّخْصَيْنِ اللَّذَيْنِ أَطَاعَ أَحَدُهُمَا وَعَصَى الْآخَرُ فِي كُلِّ حَالٍ أَعْنِي فِي الْعَقْلِ وَالْجَهْلِ، وَالْفُطْنَةِ وَالْعِبَادَةِ، وَالْحَزْمِ وَالْحَرَقِ، وَالْمُعْلَمِينَ وَالْبَاعِثِينَ

وَالزَّاجِرِينَ، وَلَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّهُمَا لَوْ اسْتَوَيَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لَمَا اسْتَوَيَا فِي الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، فَإِذَنْ سَبَبُ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ مِنَ الْأَشْخَاصِ أُمُورٌ وَقَعَتْ بِتَخْلِيْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَضَائِهِ، وَعِنْدَ هَذَا يُقَالُ: أَيْنَ مِنَ الْعَدْلِ وَالرَّحْمَةِ وَالْكَرَمِ أَنْ يُخْلَقَ الْعَاصِي عَلَى مَا خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْفُظَاظَةِ وَالْجَسَارَةِ، وَالْغَبَاوَةِ وَالْقَسَاوَةِ، وَالطَّيْشِ وَالْحَرْقِ، ثُمَّ يَعَاقِبُهُ عَلَيْهِ، وَهَلَّا خَلَقَهُ مِثْلَ مَا خَلَقَ الطَّائِعَ لَيْسًا حَازِمًا عَارِفًا عَالِمًا، وَأَيْنَ مِنَ الْعَدْلِ أَنْ يُسَخَّنَ قَلْبُهُ وَيُقَوَّى غَضَبُهُ وَيُلْهَبَ دِمَاغُهُ وَيُكَثَّرَ طَيْشُهُ وَلَا يَرْزُقَهُ مَا رَزَقَ غَيْرَهُ مِنْ مُؤَدِّبٍ أَدِيبٍ وَمُعَلِّمٍ عَالِمٍ وَوَاعِظٍ مُبْلَغٍ، بَلْ يَقِيْضُ لَهُ أَصْدَادَ هَؤُلَاءِ فِي أَفْعَالِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ فَيَتَعَلَّمُ مِنْهُمْ ثُمَّ يُوَاخِذُهُ بِمَا يُوَاخِذُ بِهِ اللَّيِّبَ الْحَازِمَ، وَالْعَاقِلَ الْعَالِمَ، الْبَارِدَ الرَّاسَ، الْمُعْتَدِلَ مِزَاجِ الْقَلْبِ، اللَّطِيفَ الرُّوحِ الَّذِي رَزَقَهُ مُرَبِّيًا شَفِيقًا، وَمُعَلِّمًا كَامِلًا؟ مَا هَذَا مِنَ الْعَدْلِ وَالرَّحْمَةِ وَالْكَرَمِ وَالرَّافَةِ فِي شَيْءٍ! فَتَبَّتْ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ أَنْ الْقَوْلَ بِالْعِقَابِ عَلَى خِلَافِ قَضَايَا الْعُقُولِ.

وَحَامِسُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا كَلَّفَنَا النَّفْعَ لِعَوْدِهِ إِلَيْنَا، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لَا أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧]، فَإِذَا عَصَيْنَا فَقَدْ فَوَّتْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا تِلْكَ الْمُنَافِعَ، فَهَلْ يَحْسُنُ فِي الْعُقُولِ أَنْ يَأْخُذَ الْحَكِيمُ إِنْسَانًا وَيَقُولَ لَهُ إِنِّي أَعَذَّبُكَ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ، لِأَنَّكَ فَوَّتَ عَلَى نَفْسِكَ بَعْضَ الْمُنَافِعِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ إِنَّ تَحْصِيلَ النَّفْعِ مَرْجُوحٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَفْعِ الضَّرَرِ فَهَبْ أَيْ فَوَّتْ عَلَى نَفْسِي أَدَوْنَ الْمُطْلُوبَيْنِ أَفْتَقَوْتُ عَلَى لِأَجْلِ ذَلِكَ أَعْظَمَهَا وَهَلْ يَحْسُنُ مِنَ السَّيِّدِ أَنْ يَأْخُذَ عَبْدَهُ وَيَقُولَ إِنَّكَ قَدَرْتَ عَلَى أَنْ تَكْتَسِبَ دِينَارًا لِنَفْسِكَ وَلِتَنْتَفِعَ بِهِ خَاصَّةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِي فِيهِ غَرَضٌ الْبَتَّةَ، فَلَمَّا لَمْ تَكْتَسِبْ ذَلِكَ الدِّينَارَ وَلَمْ تَنْتَفِعْ بِهِ أَخَذَكَ وَأَقْطَعَ أَعْضَاءَكَ إِرْبًا إِرْبًا، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا نِهَايَةُ السَّفَاهَةِ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ! ثُمَّ قَالُوا هَبْ أَنْ سَلَّمْنَا هَذَا الْعِقَابَ فَمِنْ أَيْنَ الْقَوْلُ بِالِدَّوَامِ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَقْسَى النَّاسِ قَلْبًا وَأَشَدَّهُمْ غِلْظَةً وَفُظَاظَةً وَبُعْدًا عَنِ الْخَيْرِ إِذَا أَخَذَ مَنْ بَالِغٍ فِي الْإِسَاءَةِ إِلَيْهِ وَعَذَّبَهُ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً فَإِنَّهُ يَشْبَعُ مِنْهُ وَيَمَلُّ، فَلَوْ بَقِيَ مُوَاطِبًا عَلَيْهِ لَأَمَهُ كُلُّ أَحَدٍ، وَيُقَالُ هَبْ أَنَّهُ بَالِغٌ هَذَا فِي إِضْرَارِكَ، وَلَكِنْ إِلَى مَتَى هَذَا التَّعْذِيبُ، فَلَمَّا أَنْ تَقْتُلَهُ وَتُرِيحَهُ، وَإِمَّا أَنْ تُخَلِّصَهُ، فَإِذَا قَبِحَ هَذَا مِنَ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَلْتَذُّ بِالْإِتِّقَامِ فَالْغِنَى عَنِ الْكُلِّ كَيْفَ يَلِيقُ بِهِ هَذَا الدَّوَامُ الَّذِي يُقَالُ! وَسَادِسُهَا: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ نَهَى عِبَادَهُ عَنِ اسْتِيفَاءِ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٣]، وَقَالَ: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشُّورَى: ٤٠]، ثُمَّ إِنَّ الْعَبْدَ هَبْ أَنَّهُ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى طُولَ عُمُرِهِ فَأَيْنَ عُمُرُهُ مِنَ الْأَبَدِ؟ فَيَكُونُ الْعِقَابُ الْمُؤَبَّدُ ظُلْمًا. وَسَابِعُهَا: أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ وَاطَّبَ عَلَى الْكُفْرِ طُولَ عُمُرِهِ، فَإِذَا تَابَ ثُمَّ مَاتَ عَمَّا اللَّهُ عَنْهُ وَأَجَابَ دُعَاءَهُ وَقَبِلَ تَوْبَتَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الْكَرِيمَ الْعَظِيمَ مَا بَقِيَ فِي

الْآخِرَةِ، أَوْ عَقُولُ أَوْلَيْكَ الْمُعَذِّبِينَ مَا بَقِيَتْ فَلِمَ لَا يَتُوبُونَ عَنْ مَعَاصِيهِمْ؟ وَإِذَا تَابُوا فَلِمَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمْ تَوْبَتَهُمْ، وَلِمَ لَا يَسْمَعُ نِدَاءَهُمْ، وَلِمَ يُجِيبُ رَجَاءَهُمْ؟ وَلِمَ كَانَ فِي الدُّنْيَا فِي الرَّحْمَةِ وَالْكَرَمِ إِلَى حَيْثُ قَالَ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، «أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ» [التَّوْبَةُ: ٦٢]، وَفِي الْآخِرَةِ صَارَ بِحَيْثُ كُلَّمَا كَانَ تَضَرَّعُهُمْ إِلَيْهِ أَشَدَّ فَإِنَّهُ لَا يُخَاطِبُهُمْ إِلَّا بِقَوْلِهِ: ﴿اٰخْسَوْا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوْنَ﴾ [المُؤْمِنُونَ: ١٠٨] قَالُوا: فَهَذِهِ الْوُجُوهُ بِمَا تَوْجِبُ الْقَطْعَ بِعَدَمِ الْعِقَابِ. ثُمَّ قَالَ مَنْ أَمَّنَ مِنْ هَؤُلَاءِ بِالْقُرْآنِ:

الْعَذْرُ عَمَّا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ التَّمَسُّكَ بِالِدَّلَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَا يُفِيدُ الْيَقِينَ، وَالِدَّلَائِلُ الْعَقْلِيَّةُ تُفِيدُ الْيَقِينَ، وَالْمُظُنُّونَ لَا يُعَارِضُ الْمَقْطُوعَ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الدَّلَائِلَ اللَّفْظِيَّةَ لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ، لِأَنَّ الدَّلَائِلَ اللَّفْظِيَّةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَصُولٍ كُلُّهَا ظَنِّيَّةٌ وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الظَّنِّ ظَنِّيٌّ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّمَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَصُولٍ ظَنِّيَّةٍ، لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى نَقْلِ اللُّغَاتِ وَنَقْلِ النُّحُوِّ وَالتَّصْرِيفِ، وَرَوَاةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يُعْلَمُ بُلُوغُهُمْ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ، فَكَانَتْ رَوَايَتُهُمْ مَظْنُونَةً، وَأَيْضًا فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى عَدَمِ الْإِشْتِرَاكِ وَعَدَمِ الْمَجَازِ وَعَدَمِ التَّخْصِصِ وَعَدَمِ الْإِضْمَارِ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ وَعَدَمِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَكُلُّ ذَلِكَ أُمُورٌ ظَنِّيَّةٌ، وَأَيْضًا فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى عَدَمِ الْمَعَارِضِ الْعَقْلِيَّةِ، فَإِنَّهُ بِتَقْدِيرِ وُجُودِهِ لَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِصِدْقِهَا وَلَا بِكَذِبِهَا مَعًا، وَلَا يُمْكِنُ تَرْجِيحُ النَّقْلِ عَلَى الْعَقْلِ لِأَنَّ الْعَقْلَ أَصْلَ النَّقْلِ، وَالطَّعْنُ فِي الْعَقْلِ يُوجِبُ الطَّعْنَ فِي الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَعًا، لَكِنَّ عَدَمَ الْمَعَارِضِ الْعَقْلِيَّةِ مَظْنُونٌ، هَذَا إِذَا لَمْ يُوجَدْ فَكَيْفَ وَقَدْ وَجَدْنَا هَاهُنَا دَلَائِلَ عَقْلِيَّةً عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الظُّوَاهِرِ، فَثَبَّتَ أَنَّ دَلَالََةَ هَذِهِ الدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ ظَنِّيَّةٌ، وَأَمَّا أَنَّ الظَّنَّ لَا يُعَارِضُ الْيَقِينَ فَلَا شَكَّ فِيهِ. وَثَانِيهَا: وَهُوَ أَنَّ التَّجَاوُزَ عَنِ الْوَعِيدِ مُسْتَحْسَنٌ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لِمُخْلِفٍ إِعَادِي وَمُنْجِزٍ مَوْعِدِي

بَلِ الْإِصْرَارُ عَلَى تَحْقِيقِ الْوَعِيدِ كَأَنَّهُ يُعَدُّ لَوْماً، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا يَصْلُحَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى حَرْفٍ وَهُوَ أَهْلُ السُّنَّةِ جَوَّزُوا نَسَخَ الْفِعْلِ قَبْلَ مُدَّةِ الْإِمْتِثَالِ وَحَاصِلُ خُرُوفِهِمْ فِيهِ أَنَّ الْأَمْرَ يُسَنُّ تَارَةً لِحِكْمَةٍ تَنْشَأُ مِنْ نَفْسِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَتَارَةً لِحِكْمَةٍ تَنْشَأُ مِنْ نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ السَّيِّدَ قَدْ يَقُولُ لِعَبْدِهِ أَفْعَلِ الْفِعْلَ الْفُلَانِي غَدًا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ فِي الْحَالِ أَنَّهُ سَيَنْهَاهُ عَنْهُ غَدًا، وَيَكُونُ مَقْصُودُهُ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ أَنْ يُظْهِرَ الْعَبْدَ الْإِنْفِيَادَ لِسَيِّدِهِ فِي ذَلِكَ وَيُوطِّنَ نَفْسَهُ عَلَى طَاعَتِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنَ الْعَبْدِ أَنَّهُ سَيَمُوتُ غَدًا فَإِنَّهُ يَحْسُنُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْ يَقُولَ: صَلِّ غَدًا إِنْ عِشْتَ، وَلَا يَكُونُ

الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ تَحْصِيلُ الْمَأْمُورِ بِهِ، لِأَنَّهُ هَاهُنَا مُحَالٌ بَلِ الْمَقْصُودُ حِكْمَةٌ تَنْشَأُ مِنْ نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَطْ، وَهُوَ حُصُولُ الْإِنْقِيَادِ وَالطَّاعَةِ وَتَرْكُ التَّمَرُّدِ. إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَقُولُ: لَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ الْخَبَرُ أَيْضًا كَذَلِكَ؟ فَتَارَةً يَكُونُ مَنَشَأُ الْحِكْمَةِ مِنَ الْأَخْبَارِ هُوَ الشَّيْءُ الْمُخْبَرُ عَنْهُ وَذَلِكَ فِي الْوَعْدِ، وَتَارَةً يَكُونُ مَنَشَأُ الْحِكْمَةِ هُوَ نَفْسُ الْخَبَرِ لَا الْمُخْبَرُ عَنْهُ كَمَا فِي الْوَعِيدِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ عَلَى سَبِيلِ الْوَعِيدِ يَمَّا يُفِيدُ الزَّجَرَ عَنِ الْمُعَاصِي وَالْإِقْدَامَ عَلَى الطَّاعَاتِ، فَإِذَا حَصَلَ هَذَا الْمَقْصُودُ جَازَ أَنْ لَا يُوْجَدَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ كَمَا فِي الْوَعِيدِ، وَعِنْدَ هَذَا قَالُوا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ بِالثَّوَابِ حَقٌّ لَا زَمَ، وَأَمَّا تَوَعُّدُهُ بِالْعِقَابِ فَعَبْرٌ لَا زَمَ، وَإِنَّمَا قُصِدَ بِهِ صَلَاحُ الْمُكَلِّفِينَ مَعَ رَحْمَتِهِ الشَّامِلَةِ لَهُمْ، كَالْوَالِدِ يَهْدُدُ وَلَدَهُ بِالْقَتْلِ وَالسَّمِّ وَالْقَطْعِ وَالضَّرْبِ، فَإِنْ قَبِلَ الْوَلَدُ أَمْرَهُ فَقَدْ انْتَفَعَ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَمَا فِي قَلْبِ الْوَالِدِ مِنَ الشَّفَقَةِ يَرُدُّهُ عَنْ قَتْلِهِ وَعُقُوبَتِهِ، فَإِنْ قِيلَ فَعَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ يَكُونُ ذَلِكَ كَذِبًا وَالْكَذِبُ قَبِيحٌ فَلَمَّا لَا نُسَلِّمُ أَنْ كُلَّ كَذِبٍ قَبِيحٌ بَلِ الْقَبِيحُ هُوَ الْكَذِبُ الضَّارُّ، فَأَمَّا الْكَذِبُ النَّافِعُ فَلَا، ثُمَّ إِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ كَذِبٌ، أَلَيْسَ أَنَّ جَمِيعَ عُمُومَاتِ الْقُرْآنِ مَخْصُوصَةٌ وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ كَذِبًا، أَلَيْسَ أَنَّ كُلَّ الْمُتَشَابِهَاتِ مَضْرُوفَةٌ عَنْ ظَوَاهِرِهَا، وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ كَذِبًا فَكَذَا هَاهُنَا.

وَنَالِثُهَا: أَلَيْسَ أَنَّ آيَاتِ الْوَعِيدِ فِي حَقِّ الْعَصَاةِ مَشْرُوطَةٌ بِعَدَمِ التَّوْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الشَّرْطُ مَذْكُورًا فِي صَرِيحِ النَّصِّ، فَهِيَ أَيْضًا عِنْدَنَا مَشْرُوطَةٌ بِعَدَمِ الْعَفْوِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الشَّرْطُ مَذْكُورًا بِصَرِيحِ النَّصِّ صَرِيحًا، أَوْ نَقُولُ: مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَاصِيَ يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ مِنَ الْعِقَابِ فَيَحْمَلُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْوُقُوعِ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ اسْتِحْقَاقِ الْوُقُوعِ فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يُقَالُ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَذْهَبِ. وَأَمَّا الَّذِينَ أَثْبَتُوا وَقُوعَ الْعَذَابِ، فَقَالُوا إِنَّهُ نَقِلَ إِلَيْنَا عَلَى سَبِيلِ التَّوَاتُرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقُوعَ الْعَذَابِ فَإِنْ كَارَهُ يَكُونُ تَكْذِيبًا لِلرُّسُولِ وَأَمَّا الشُّبُهَةُ الَّتِي تَمَسَّكْتُمْ بِهَا فِي نَفْيِ الْعِقَابِ فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَذَلِكَ يَمَّا لَا نَقُولُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (١/١٨٥-١٨٩): "... فِيهَا عَشْرُ مَسَائِلَ: الْأَوَّلَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ بَيَّنَّ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْمَانِعَ لَهُمْ مِنَ الْإِيْمَانِ بِقَوْلِهِ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾. وَالْحَتْمُ مَصْدَرٌ خَتَمْتُ الشَّيْءَ خَتْمًا فَهُوَ مَخْتُومٌ وَمُخْتَمٌ، شُدُّدٌ لِلْمُبَالَغَةِ، وَمَعْنَاهُ التَّغْطِيَةُ عَلَى الشَّيْءِ وَالْإِسْتِيْثَاقُ مِنْهُ حَتَّى لَا يَدْخُلَهُ شَيْءٌ، وَمِنْهُ: خَتَمَ الْكِتَابَ وَالْبَابَ وَمَا يُشْبِهُ ذَلِكَ، حَتَّى لَا يُوْصَلَ إِلَى مَا فِيهِ، وَلَا يُوْضَعُ فِيهِ غَيْرُ مَا فِيهِ. وَقَالَ أَهْلُ الْمُعَانِي: وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى قُلُوبَ الْكُفَّارِ بِعَشْرَةِ أَوْصَافٍ: بِالْحَتْمِ وَالطَّبْعِ وَالضَّبِيقِ وَالْمَرَضِ وَالرَّزَنِ وَالْمَوْتِ وَالْقَسَاوَةِ وَالْإِنْصِرَافِ وَالْحَمِيَّةِ وَالْإِنْكَارِ. فَقَالَ فِي

الْإِنْكَارِ: «قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ» [النحل: ٢٢] . وَقَالَ فِي الْحَمِيَّةِ: «إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ» [الفتح: ٢٦] ، وَقَالَ فِي الْإِنْصِرَافِ: «ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ» [التوبة: ١٢٧] . وَقَالَ فِي الْقَسَاوَةِ: «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» [الزمر: ٢٢] . وَقَالَ: «ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ» [البقرة: ٧٤] . وَقَالَ فِي الْمَوْتِ: «أَوْمَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ» [الانعام: ١٢٢] . وَقَالَ: «إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ» [الانعام: ٣٦] . وَقَالَ فِي الرَّيْنِ: «كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» [المطففين: ١٤] . وقال في المرض: «(فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ)» [محمد: ٢٩] ، وَقَالَ فِي الضِّيْقِ: «وَمَنْ يَرُدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيْقًا حَرَجًا» [الانعام: ١٢٥] . وَقَالَ فِي الطَّبْعِ: «فَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ» [المنافقون: ٣] . وقال: «بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ» [النساء: ١٥٥] . وَقَالَ فِي الْخَتْمِ: «خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» [البقرة: ٧] . وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا كُلُّهَا فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الثَّانِيَةُ: الْخَتْمُ يَكُونُ مُحْسُوسًا كَمَا بَيَّنَّا، وَمَعْنَى كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ .

فَالْخَتْمُ عَلَى الْقُلُوبِ: عَدَمُ الْوَعْيِ عَنِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ مَفْهُومٌ مُحْطَابَاتِهِ وَالْفِكْرُ فِي آيَاتِهِ . وَعَلَى السَّمْعِ: عَدَمُ فَهْمِهِمُ لِلْقُرْآنِ إِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ أَوْ دُعُوا إِلَيْ وَحْدَانِيَّتِهِ . وَعَلَى الْأَبْصَارِ: عَدَمُ هِدَايَتِهَا لِلنَّظَرِ فِي مَخْلُوقَاتِهِ وَعَجَائِبِ مَصْنُوعَاتِهِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمْ .

الثَّالِثَةُ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَدْلٌ دَلِيلٌ وَأَوْضَحُ سَبِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ خَالِقُ الْهَدْيِ وَالضَّلَالِ، وَالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ، فَاعْتَبِرُوا أَيُّهَا السَّامِعُونَ، وَتَعَجَّبُوا أَيُّهَا الْمَفْكَرُونَ مِنْ عُقُولِ الْقَدَرِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ إِيْمَانِهِمْ وَهُدَاهُمْ، فَإِنَّ الْخَتْمَ هُوَ الطَّبْعُ فَمِنْ أَيْنَ لَهُمُ الْإِيمَانُ وَلَوْ جَاهِدُوا، وَقَدْ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً، فَمَتَى يَهْتَدُونَ، أَوْ مَنْ يَهْدِيهِمْ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ إِذَا أَضَلَّهُمْ وَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ «وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ» [الزمر: ٢٣] ، وَكَانَ فِعْلُ اللَّهِ ذَلِكَ عَدْلًا فِيمَنْ أَضَلَّهُ وَخَذَلَهُ، إِذْ لَمْ يَمْنَعْهُ حَقًّا وَجَبَ لَهُ فَتَزُولَ صِفَةُ الْعَدْلِ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَفَضَّلَ بِهِ عَلَيْهِمْ لَا مَا وَجَبَ لَهُمْ .

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ مَعْنَى الْخَتْمِ وَالطَّبْعِ وَالْغِشَاوَةِ التَّسْمِيَةَ وَالْحُكْمَ وَالْإِخْبَارَ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، لَا الْفِعْلُ . قُلْنَا: هَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْخَتْمِ وَالطَّبْعِ إِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ مَا يَصِيرُ بِهِ الْقَلْبُ مَطْبُوعًا مَخْتُومًا، لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَتُهُ التَّسْمِيَةُ وَالْحُكْمُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: فَلَانُ طَبَعَ الْكِتَابَ وَخَتَمَهُ، كَانَ حَقِيقَةً أَنَّهُ فَعَلَ مَا صَارَ بِهِ الْكِتَابُ مَطْبُوعًا وَمَخْتُومًا، لَا التَّسْمِيَةَ وَالْحُكْمَ . هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلِأَنَّ

الْأُمَّةَ جُمُعَةً عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْحَتَمِ وَالطَّبَعِ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ مُجَازَةً لِكُفْرِهِمْ،
كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] .

وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةَ عَلَى أَنَّ الطَّبَعَ وَالْحَتَمَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْمُؤْمِنِينَ
مُتَمَنِّعٌ، فَلَوْ كَانَ الْحَتَمُ وَالطَّبَعُ هُوَ التَّسْمِيَةُ وَالْحُكْمُ لَمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُؤْمِنُونَ، لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ
يُسَمُّونَ الْكَفَّارَ بِأَنَّهُمْ مَطْبُوعٌ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَأَنَّهُمْ مَحْتَوَمٌ عَلَيْهَا وَأَنَّهُمْ فِي ضَلَالٍ لَا يُؤْمِنُونَ، وَيَحْكُمُونَ
عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ. فَثَبَّتَ أَنَّ الْحَتَمَ وَالطَّبَعَ هُوَ مَعْنَى غَيْرِ التَّسْمِيَةِ وَالْحُكْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْنَى يَحْلُقُهُ اللَّهُ فِي
الْقَلْبِ يَمْنَعُ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ، دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ * لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾
[الحجر: ١٢-١٣] . وَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الانعام: ٢٥] . أَيُّ لَيْثًا يَفْقَهُوهُ، وَمَا كَانَ
مِثْلَهُ.

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: (عَلَى قُلُوبِهِمْ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ الْقَلْبِ عَلَى جَمِيعِ الْجَوَارِحِ. وَالْقَلْبُ لِلْإِنْسَانِ
وغيرِهِ. وخالص كل شيء وأشرفه قلبه، فالقلب موضع الفكر. وهو في الأصل مصدّر قلبت الشيء
أقلبه قلباً إذا ردّته على بداءته. وقلبت الإناء: ردّته على وجهه. ثم نقل هذا اللفظ فسمي به هذا
العضو الذي هو أشرف الحيوان، لسرعة الخواطر إليه، ولتردّها عليه، كما قيل:

مَا سُمِّيَ الْقَلْبُ إِلَّا مِنْ تَقَلُّبِهِ فَاحْذَرِ عَلَى الْقَلْبِ مِنْ قَلْبٍ وَتَحْوِيلِ

ثُمَّ لَمَّا نَقَلَتِ الْعَرَبُ هَذَا الْمَصْدَرَ لِهَذَا الْعُضْوِ الشَّرِيفِ التَّزَمَّتْ فِيهِ تَفْخِيمَ قَافِهِ، تَفْرِيقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
أَصْلِهِ. رَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (مِثْلُ الْقَلْبِ
مِثْلُ رِيَشَةٍ تُقَلَّبُهَا الرِّيَّاحُ بِفَلَاةٍ). وَهَذَا الْمَعْنَى كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ يَا مُبْتِئَ
الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ). فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ مَعَ عَظِيمِ قَدَرِهِ وَجَلَالِ
مَنْصِبِهِ فَنَحْنُ أَوْلَى بِذَلِكَ اقْتِدَاءً بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]
. وَسَيَأْتِي.

الخَامِسَةُ: الْجَوَارِحُ وَإِنْ كَانَتْ تَابِعَةً لِلْقَلْبِ فَقَدْ يَتَأَثَّرُ الْقَلْبُ وَإِنْ كَانَ رَئِيسَهَا وَمَلِكَهَا بِأَعْمَالِهَا
لِلْإِرْتِبَاطِ الَّذِي بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ فَنَنكَتُ فِي قَلْبِهِ
نُكْتَةً بَيَضَاءً وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ الْكَذْبَةَ فَيَسْوَدُ قَلْبُهُ) وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (إِنَّ
الرَّجُلَ لَيُصِيبُ الذَّنْبَ فَيَسْوَدُ قَلْبُهُ فَإِنْ هُوَ تَابَ صُقِلَ قَلْبُهُ). قَالَ: وَهُوَ الرَّيْنُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي
الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] . وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْقَلْبُ

كَالْكَفِّ يُقْبَضُ مِنْهُ بِكُلِّ ذَنْبٍ إِصْبَعٌ، ثُمَّ يُطْبَعُ. قُلْتُ: وَفِي قَوْلِ مُجَاهِدٍ هَذَا، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَتْمَ يَكُونُ حَقِيقِيًّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْقَلْبَ يُشَبِّهُ الصَّنَوْبِرَةَ، وَهُوَ يَعْضُدُ قَوْلَ مُجَاهِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ: حَدَّثَنَا (أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَنِ). ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ قَالَ: (يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ فَيَظِلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْمُجَلِّ كَجَمْرِ دَحْرَجَتِهِ عَلَى رِجْلِكَ فَنَقِطَ فَتَرَاهُ مُتَبَرًّا وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ ثُمَّ أَخَذَ حَصَى فَدَحْرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ حَتَّى يَقَالَ إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا حَتَّى يَقَالَ لِلرَّجُلِ مَا أَجْلَدَهُ مَا أَظْفَرَهُ مَا أَعْقَلَهُ وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيَابَانٍ وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتَ لِمَنْ كَانَ مُسْلِمًا لِيرُدَّنِي عَلَى دِينِهِ وَلِمَنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لِيرُدَّنِي عَلَى سَاعِيهِ، وَمَا الْيَوْمُ فَمَا كُنْتُ لِأَبَايَعَ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا).

فَفِي قَوْلِهِ: "الْوَكْتُ"، وَهُوَ الْأَثَرُ الْيَسِيرُ. وَيُقَالُ لِلْبُسْرِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ مِنَ الْإِرْطَابِ: قَدْ وَكَّتْ، فَهُوَ مُوَكَّتٌ. وَقَوْلُهُ: "الْمُجَلُّ"، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ مَاءٌ، وَقَدْ فَسَّرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: (كَجَمْرِ دَحْرَجَتِهِ) أَيُّ دَوَّرْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَنَقِطَ. "فَتَرَاهُ مُتَبَرًّا"، أَيُّ: مُرَفَّعًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مُحْسُوسٌ فِي الْقَلْبِ يَفْعَلُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الْحَتْمُ وَالطَّبْعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُودًا عُودًا فَأَيُّ قَلْبٍ أَشْرَبَهَا نَكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نَكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ حَتَّى يَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ عَلَى أَيْبَضٍ مِثْلِ الصَّفَا فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالْآخِرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًّا، كَالْكُوزِ مُجْخِيًّا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا إِلَّا مَا أَشْرَبَ مِنْ هَوَاهُ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ "جُخْيًّا": يَعْنِي مَائِلًا.

السَّادِسَةُ: الْقَلْبُ قَدْ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْفُؤَادِ وَالصَّدْرِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢] ، وقال: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] ، يَعْنِي فِي الْمَوْضِعَيْنِ قَلْبَكَ. وَقَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْعَقْلِ، قَالَ

الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، أَي: عَقْلٌ، لِأَنَّ الْقَلْبَ مَحَلُّ الْعَقْلِ فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ. وَالْفُؤَادُ مَحَلُّ الْقَلْبِ، وَالصَّدْرُ مَحَلُّ الْفُؤَادِ، وَاللهُ أَعْلَمُ".

وقال الله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [] .

قال الإمام الرّازي في " التفسير " (٢٥٨-٢٥٩) : "... أَنَّ تِلْكَ الْجَنَائِيَّاتِ الْمَذْكُورَةَ عَظِيمَةٌ جِدًّا لِأَنَّ كُفْرَهُمْ بِاللّهِ وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ وَإِنْكَارُهُمُ لِلتَّكْلِيفِ بِقَوْلِهِمْ: قُلُوبُنَا غُلْفٌ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ، وَذِكْرُ الذُّنُوبِ الْعَظِيمَةِ إِنَّمَا يَلِيقُ أَنْ يُفْرَعَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ الْعَظِيمَةُ، وَتَحْرِيمُ بَعْضِ الْمَأْكُولَاتِ عُقُوبَةٌ خَفِيفَةٌ فَلَا يَحْسُنُ تَعْلِيلُهُ بِتِلْكَ الْجَنَائِيَّاتِ الْعَظِيمَةِ.

المُسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ (مَا) فِي قَوْلِهِ فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ صَلََّةً زَائِدَةً، وَالتَّقْدِيرُ: فَبِنَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ، وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا هَذِهِ الْمُسْأَلَةَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ هُمْ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٥٩].

المُسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ تَعَالَى أَدْخَلَ حَرْفَ الْبَاءِ عَلَى أُمُورٍ:

أَوَّلُهَا: نَقْضُ الْمِيثَاقِ.

وِثَانِيهَا: كُفْرُهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ كُفْرُهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ مُعْجَزَةَ رَسُولٍ وَاحِدٍ فَقَدْ أَنْكَرَ جَمِيعَ مُعْجَزَاتِ الرُّسُلِ، فَلِهَذَا السَّبَبِ حَكَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ بِآيَاتِ اللَّهِ.

وِثَالِثُهَا: قَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَذَكَرْنَا تَفْسِيرَهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

وَرَابِعُهَا: قَوْلُهُمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ وَذَكَرَ الْقَفَالُ فِيهِ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ غُلْفًا جَمْعُ غِلَافٍ وَالْأَصْلُ غُلْفٌ بِتَحْرِيكِ اللَّامِ فَخَفَّفَ بِالتَّسْكِينِ، كَمَا قِيلَ كُتِبَ وَرُسِّلَ بِتَسْكِينِ التَّاءِ وَالسَّيْنِ، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا أَنَّهُمْ قَالُوا ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾، أَيِ أَوْعِيَّةٌ لِلْعِلْمِ فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى عِلْمٍ سِوَى مَا عِنْدَنَا، فَكَذَّبُوا الْأَنْبِيَاءَ بِهَذَا الْقَوْلِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ غُلْفًا جَمْعُ أَغْلَفَ وَهُوَ الْمُنْتَغَطِيُّ بِالْغِلَافِ أَيِ بِالْغِطَاءِ، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا أَنَّهُمْ قَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَعْطِيَّةٍ فَهِيَ لَا تَفْقَهُ مَا تَقُولُونَ، نَظِيرُهُ مَا حَكَى اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ بِمَا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥] .

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ .

فَإِنْ حَمَلْنَا الْآيَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَى التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ تَعَالَى كَذَّبَهُمْ فِي ادِّعَائِهِمْ أَنَّ قُلُوبَهُمْ أَوْعِيَّةٌ لِلْعِلْمِ وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ تَعَالَى طَبَعَ عَلَيْهَا وَخَتَمَ عَلَيْهَا فَلَا يَصِلُ أَثَرُ الدَّعْوَةِ وَالْيَبَانَ إِلَيْهَا، وَهَذَا يَلِيقُ بِمَذْهَبِنَا، وَإِنْ حَمَلْنَا الْآيَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَى التَّأْوِيلِ الثَّانِي كَانَ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ تَعَالَى كَذَّبَهُمْ فِي

ادْعَائِهِمْ أَنْ قُلُوبَهُمْ فِي الْأَكِنَّةِ وَالْأَغْطِيَةِ، وَهَذَا يَلِيْقُ بِمَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ، إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَوَّلَى، وَهُوَ الْمَطَابِقُ لِقَوْلِهِ بَلْ طَعَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ".

﴿سؤال﴾: مَا هُوَ مَصِيرُ أَبْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الدِّينِ، وَمَا عِلَاقَةُ ذَلِكَ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ؟

الجواب: اختلف العلماء في مصير أبناء المشركين الذين ماتوا قبل البلوغ، فبعضهم صرح بنجاتهم، وبعضهم حكم بكونهم في النار تبعاً لأبائهم، والبعض الآخر ذهب إلى القول بامتحانهم في الآخرة... حتى أنني رأيت الحافظ ابن حجر العسقلاني ذكر فيهم عشرة أقوال للعلماء... والراجح من الأقوال الذي تعضده الأدلة أنهم في الجنة...

ولبيان وجه الحق في هذه المسألة، كانت الأسئلة التالية...

﴿سؤال﴾: مَنْ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ فِي الْجَنَّةِ؟

الجواب: ذهب إلى هذا المذهب جمعٌ غفيرٌ من العلماء، منهم:

(أ) الإمام البخاري: فقد عقد باباً في صحيحه (١٠٠/٢) سمّاه بـ(بابُ مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ) ضمن كتاب الجنائز.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢٤٦/٣): "هَذِهِ التَّرْجُمَةُ تُشْعِرُ أَيْضًا بِأَنَّهُ كَانَ مُتَوَقِّفًا فِي ذَلِكَ وَقَدْ جَزَمَ بَعْدَ هَذَا فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الرُّومِ (١١٤/٦) بِمَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِ الْقَوْلِ الصَّائِرِ إِلَى أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ كَمَا سَيَأْتِي تَحْرِيرُهُ، وَقَدْ رَتَّبَ أَيْضًا أَحَادِيثَ هَذَا الْبَابِ تَرْتِيبًا يُشِيرُ إِلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ، فَإِنَّهُ صَدَرَهُ بِالْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى التَّوَقُّفِ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَّحِ لِكُونِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، ثُمَّ ثَلَّثَ بِالْحَدِيثِ الْمُصَرِّحِ بِذَلِكَ، فَإِنَّ قَوْلَهُ فِي سِيَاقِهِ: وَأَمَّا الصَّبِيَّانِ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ (١٠٠/٢ برقم ١٣٨٦)، قَدْ أَخْرَجَهُ فِي التَّعْبِيرِ بِلَفْظٍ: وَأَمَّا الْوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ فَكُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ (٧٠٤/٩ برقم ٧٠٤٧)". فالإمام البخاري من القائلين بنجاة أبناء المشركين الذين ماتوا قبل البلوغ...

(ب) الإمام النووي: حيث قال في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢٠٨/١٦): "وَالثَّالِثُ وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِأَشْيَاءَ، مِنْهَا: حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنَّةِ وَحَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَى

المُولودِ التَّكْلِيفِ ، وَيَلْزِمُهُ قَوْلُ الرَّسُولِ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " . فالإمام النُّووي يَصَحِّحُ وَيُرْجِّحُ كون أبناء المشركين الذين ماتوا قبل البلوغ من النّاجين يوم الدّين...

(ج) الإمام ابن حزم : فَتَحَتْ عنوان: الكلام على من مات من أطفال المسلمين والمشركين قبل البلوغ، في كتابه " الفصل في الملل والأهواء والنحل " (٦٠/٤) قال: " اختلف النَّاسُ في حكم من مَاتَ من أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ ذَكَورَهُمْ وَإِنَاثَهُمْ ، فَقَالَتِ الْأَزَارِقَةُ من الخوارج : أَمَّا أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ فَنُفْيُ النَّارَ ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُوقَدُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَارٌ وَيُؤْمَرُونَ بِاقْتِحَامِهَا ، فَمَنْ دَخَلَهَا مِنْهُمْ دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا مِنْهُمْ أُدْخِلَ النَّارَ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى الْوُقُوفِ فِيهِمْ ، وَذَهَبَ النَّاسُ إِلَى أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ ، وَبِهِ نَقُولُ " . فالإمام ابن حزم ينقل عن جمهور العلماء أَنَّ أطفال المشركين والمسلمين الذين ماتوا قبل البلوغ من النّاجين...

(د) الإمام القرطبي: حيث قال في " كتاب التّذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة " (١٠٤٢/٣) بعد أن ذكر قول من قال بأنّهم في الجنّة: "قلت: ذهب إلى هذا جماعة من العلماء وهو أصح شيء في الباب قالوا أولاد المشركين إذا ماتوا صغاراً في الجنّة واحتجوا بحديث عائشة" . فأصح شيء في هذه المسألة عند الإمام القرطبي هو : أَنَّ أطفال المشركين الذين ماتوا صغاراً من النّاجين...

(هـ) الإمام تقي الدّين السُّبكي: ففي رسالته "كُلُّ مولود يُولد على الفطرة" (ص ٢٢) ، قال: "وأما المختار في أطفال المشركين، وهو يتعلّق بمعنى الحديث -حديث (كُلُّ مولود يولد على الفطرة) - أيضاً، فاعلم أَنَّ للعلماء في أطفال المشركين أربعة أقوال: أحدهما -وهو الذي يرجى من فضل الله- أنّهم في الجنّة...". فالسُّبكي هنا يرى أَنَّ أطفال المشركين في الجنّة بمحض الفضل من الله تعالى...

(و) الإمام ابن حجر العسقلاني: فقد ذكر في " فتح الباري " (٢٤٧/٣) أقوال العلماء في المسألة، وعقَّب على قول الإمام النُّووي بأنّهم في الجنّة ، وأنَّ هذا القول هو المذهب الصّحيح المختار الذي صار إليه المحقّقون، فقال: " نَامِنَهَا : أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي بَابِ فَضْلِ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ قَالَ النَّوَوِيُّ وَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا وَإِذَا كَانَ لَا يُعَذِّبُ الْعَاقِلُ لِكَوْنِهِ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فَلَا أَنْ لَا يُعَذِّبُ غَيْرُ الْعَاقِلِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى " . فالحافظ ابن حجر رجَّح كونهم في الجنّة نظراً لعدم وجود الأهلية عندهم والمتمثلة بعدم البلوغ الذي هو شرط من شروط التّكليف...

(ز) الإمام الألوسي: فقد ذكر في تفسيره (٣٦/٨) أنه "ذهب المحققون إلى أنهم من أهل الجنة، وهو الصحيح..." .

فهذه طائفة من أساطين العلم حكموا بنجاة أطفال المشركين الذين ماتوا قبل سن البلوغ ، وقد تحصّل من خلال البحث العديد من العلماء الذين صرّحوا بنجاتهم...
وقد استدّل القائلون بأن أطفال المشركين في الجنة بالأدلة التالية:

(١) قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] .

ووجه الدلالة من الآية: أن الله تعالى نفى حصول العذاب إلّا بعد إرسال الرّسل الذين هم حجة الله على خلقه، ومن المعلوم أن الأطفال الذين ماتوا دون البلوغ ليسوا بمكلّفين، وأنّ تكليفهم مع عدم القدرة على القيام بواجبات التّكليف يعتبر تكليفاً بما لا يطاق، قال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (٢٠٨/١٦) : "... وَالثَّالِثُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِأَشْيَاءَ ، مِنْهَا : حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ الْحَلِيلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنَّةِ وَحَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ ، قَالَ : " وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ " ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، وَمِنْهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، وَلَا يَتَوَجَّهْ عَلَى الْمَوْلُودِ التَّكْلِيفُ ، وَيَلْزَمُهُ قَوْلُ الرَّسُولِ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقد أوضح الإمام الألوسي في تفسيره (٣٥/٨) أن الآية: "أفادت أن لا تعذيب قبل التّكليف، ولا يتوجّه على المولود تكليف ، ويلزمه قول الرّسول عليه الصّلاة والسّلام حتى يبلغ" .

والعذاب الذي أشارت إليه الآية، عام في الدّنيا والآخرة... قال الإمام الشّوكاني في " فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدّراية من علم التّفسير " (٢٥٤/٣) : " وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُعَذِّبُهُمْ لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ ، وَبِهِ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ " .

قلت: ومن العلماء الذين أشاروا إلى أنّ نفي التّعذيب الوارد في الآية يشمل الدّنيا والآخرة : الإمام ابن عطية (انظر : المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب ٤٤٤/٣) ، الإمام القرطبي (انظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٣١/١٠) ، الإمام أبو حيّان (انظر : البحر المحيط ١٥/٦) ، الإمام الكلبي (انظر : التسهيل لعلوم التنزيل ٤٨٤/١) ، وغيرهم.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] ، وقوله: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] ، وقوله: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠] .

والآيات الكريمة تشير إلى أَنَّ الإنسان سيحاسب بناء على عمله إن خيراً فخير وإن شراً فشرّ، وغير البالغ لا عمل يحاسب عليه ، لأنَّ قلم المؤاخذه مرفوع عنه، حتى يبلغ ... فقد روى أحمد في " المسند " (٢٢٤/٤١ برقم ٢٤٦٩٤) بسنده عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ "، وَقَدْ قَالَ حَمَّادٌ: " وَعَنِ الْمُعْتَوِهِ حَتَّى يَعْقِلَ " . قال الأرئوط : " إسناده جيد، حماد الراوي عن إبراهيم النخعي: هو ابن أبي سليمان، ثقة إمام مجتهد كما قال الذهبي في "الكاشف": وكلام بعضهم فيه إنها هو لكونه من أهل الرأي. وقد روى له مسلم مقروناً، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح. عفان: هو ابن مسلم الصَّفَّار، وشيخه حماد: هو ابن سلمة، وإبراهيم: هو ابن يزيد النخعي، والأسود: هو ابن يزيد النخعي. وأخرجه الدارمي (٢٢٩٦)، وابن الجارود (١٤٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢٣٢٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢ / ٧٤، وفي "شرح معاني الآثار" ٢ / ٧٤، وفي "شرح مشكل الآثار" (٣٩٨٧) من طريق عفان، بهذا الإسناد. وسقط من مطبوع "الأوسط" و"شرح المعاني" اسم أحد الحمادين. وأخرجه النسائي في "المجتبى" ٦ / ١٥٦، وفي "الكبرى" (٥٦٢٥)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وابن الجارود (١٤٨)، وأبو يعلى (٤٤٠٠)، وابن حبان (١٤٢)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (١٠٠٠)، والحاكم ٢ / ٥٩، والبيهقي في "السنن" ٦ / ٨٤ و ٢٠٦ و ٨ / ٤١ و ١٠ / ٤١٧، وفي "الشعب" (٨٧)، وابن عبد البر في "الاستذكار" ٢٥ / ٣١ من طرق عن حماد بن سلمة، به. إلا أنه سقط من إسناده "الاستذكار": اسم إبراهيم النخعي. وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي " .

وهذا بعكس قلم الثواب، فإنه يجري للثلاثة الذين ذكرهم الحديث السابق، ومن الأدلة على ذلك ما رواه مسلم (٩٧٤/٢ برقم ١٣٣٦) بسنده عن ابن عباس، قال: رَفَعَتِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» .

وأمّا عن جريان الأجر للنائم، فلما رواه النسائي في الكبرى (١٧٧/٢ برقم ١٤٦١)، الصغرى (٢٥٧/٢ برقم ١٧٨٤) بسنده عن سعيد بن جبّير، عن رجل، عنده رضى أخبره أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ امْرِئٍ تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ بَلِيلٍ، فَعَلْبَهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ، إِلَّا كُتِبَ لَهُ أَجْرُ صَلَاتِهِ، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ» .

وأمّا عن جريان الأجر للمجنون، فلما رواه البخاري (١١٦/٧ برقم ٥٦٥٢)، مسلم (١٩٩٤/٤ برقم ٢٥٧٦) بسندهما عطاء بن أبي رباح، قال: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أَرَيْكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ:

هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ، أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصْرَعُ، وَإِنِّي أَتَكْشَفُ، فَادْعُ اللَّهَ لِي، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ وَلَكَ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ» فَقَالَتْ: أَصْبِرُ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكْشَفُ، فَادْعُ اللَّهَ لِي أَنْ لَا أَتَكْشَفُ، فَدَعَا لَهَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: «أَنَّهُ رَأَى أُمَّ زُفَرٍ تِلْكَ امْرَأَةً طَوِيلَةً سَوْدَاءَ، عَلَى سِتْرِ الْكَعْبَةِ» .

(٣) ومن الأدلة التي استدلل بها القائلون بأن أطفال المشركين في الجنة ما رواه البخاري (٤٤/٩) برقم (٧٠٤٧) بسنده عن سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدَبٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟» قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا، فَيَقُولُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ» فَسَأَلْنَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» قُلْنَا: لَا، قَالَ: «لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ آتِيَانِي فَأَخَذَا بِيَدِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ، بِيَدِهِ كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ...» وفيه: "وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِي الرَّوْضَةِ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا الْوَلَدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ" قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ» .

والحديث ينصُّ بصراحة على أن أطفال المشركين في الجنة ...

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٤٥/١٢): "تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ مُسْتَوْفًى فِي أَوَاخِرِ الْجَنَائِزِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَقَّهُمْ بِأَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ فِي حُكْمِ الْآخِرَةِ" .

قلت: وقد اتفق الجميع على نجاة أطفال المسلمين، من غير تكبير...

وقال الإمام السُّبْكِيُّ فِي "كُلِّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ" (ص ٢٣) بعد أن رجَّح هذا المذهب: "ووردت أحاديث أخرى مصرحة بأنهم في الجنة، لكن في أسانيدنا ضعف، وفي حديث البخاري كفاية مع ظاهر القرآن ... " .

(٤) وروى البخاري (١٠٠/٢) برقم (١٣٨٣) بسنده عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» .

والمفهوم من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ" ، أي: إذا بلغوا سنَّ التَّكْلِيفِ وأصبحوا مكلفين، أمَّا إذا لم يبلغوا سنَّ التَّكْلِيفِ فليسوا بمكلفين، وبالتالي فهم في الجنة، وهذا الفهم هو ما قال به العلماء أصحاب الشَّانِ ...

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢٤٧/٣): "قوله: "الله أعلم"، قال بن قتيبة: معنى قوله "بما كانوا عاملين"، أي: لو أبقاهم، فلا تحكموا عليهم بشيء، وقال غيره: أي: علم أنهم لا يعملون شيئاً ولا يرجعون فيعملون أو أخبر بعلم شيء لو وجد كيف يكون، مثل قوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾ [الأنعام: ٢٨]، ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة، لأن العبد لا يجازى بما لم يعمل".

وقال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢١١/١٦): "في قوله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين بيان لمذهب أهل الحق أن الله علم ما كان وما يكون ما لا يكون لو كان كيف كان يكون".

وقال الإمام الألوسي في "روح المعاني" (٣٥/٨): "وحقيقة لفظة "الله أعلم بما كانوا عاملين" لو بلغوا ولم يبلغوا، والتكليف لا يكون إلا بالبلوغ".

(٥) وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "سألت ربي عن اللاهين من ذرية البشر أن لا يعذبهم فأعطانيهم". ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (٢١٩/٧) برقم (١١٩٥٤)، وقال: "رواه أبو يعلى من طريق، رجال أحدها رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن المتوكل وهو ثقة، وكفطها" «سألت الله اللاهين من ذرية البشر فأعطانيهم». وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢٤٦/٣): "إسناده حسن".

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢٤٦/٣): "وردد تفسير اللاهين بأنهم الأطفال من حديث بن عباس مرفوعاً أخرجه البراء".

قلت: والحديث المشار إليه رواه الطبراني في "الكبير" (٣٣٠/١١) برقم (١١٩٠٦)، "الأوسط" (٢٨٤/٢) برقم (١٩٩٧)، الفريابي في "كتاب القدر" (ص ١٤٣ برقم ١٧٧)، الضياء في "المختارة" (٢٩٧/١٢) برقم (٣٢٨) بسندهم عن ابن عباس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه فقال رجل: يا رسول الله ما تقول في اللاهين؟ فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه كلمة حتى فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوه وطاف، فإذا بصبي قد وقع من محبة فإذا هو، فنادى مناديه أين السائل عن اللاهين؟ فأقبل الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنهى عن قتل أطفالهم وقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين». قال الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (٢١٨/٧) برقم (١١٩٤٥)، وقال: "رواه البراء، والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه هلال بن خباب وهو ثقة وفيه خلاف، وثقة رجاله رجال الصحيح".

قال الإمام القرطبي في " التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة " (١٠٤٣/٣) : " قال أبو عمر: "إنما قيل للأطفال: اللاهين، لأن أعمالهم كاللهو واللعب من غير عقد ولا عزم، من قولهم: لاهت عن الشيء، أي: لم أعتقه، كقوله: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] .

(٦) وروى البخاري (٩٥/٢ برقم ١٣٥٩) ، مسلم (٢٠٤٧/٤ برقم ٢٦٥٨) بسندهما عن أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيَنْصَرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِبَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ» [الروم: ٣٠] .

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أن الله تبارك وتعالى خلق الإنسان على فطرة سوية، وإذا مات الإنسان قبل أن يهوده أبواه أو ينصره أو يمجّسه، كان ناجياً ودخل الجنة.

وقد اختلف العلماء في معنى الفطرة التي خلق الله الإنسان عليها، على عدة أقوال، أشهرها:

(أ) " أن المراد بالفطرة: الطبع السليم المتهيئ لقبول الدين، وذلك من إطلاق القابل على المقبول . -

القابل هو الطبع السليم، والمقبول هو دين الله تعالى -

فالفطرة هي الخلقة، يقال: فطره، أي: خلقه. وخلقة آدمي فرع من ذلك، وتهيؤها لقبول الدين وصف لها. فهذه ثلاث مراتب وذلك المقبول -وهو الدين- أمر رابع، فاسم الفطرة أطلق غلبة، وكأنه قال: مولود يولد مسلماً بالقوة - أي: مهياً لقبول الإسلام - ، لأن الدين وهو الإسلام حق مقارب للعقل غير ناء عنه، وكل مولود خلق على قبول ذلك ، وما ركزه الله فيه من العقل لو ترك لاستمر على لزوم ذلك ولم يفارقه... " . انظر: كل مولود يولد على الفطرة (ص ١٦-١٧).

قال الحافظ أبو حيان في " البحر المحيط " (٣٨٩/٩) : " وَرَجَّحَ الْحَدَّاقُ . أَنَّهَا الْقَابِلِيَّةُ الَّتِي فِي الطِّفْلِ لِلنَّظَرِ فِي مَصْنُوعَاتِ اللَّهِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى مُوجِدِهِ، فَيُؤْمِنُ بِهِ وَيَتَّبِعُ شَرَائِعَهُ، لَكِنْ قَدْ تَعَرَّضَ لَهُ عَوَارِضُ تَصَرُّفِهِ عَنْ ذَلِكَ، كَتَهْوِيدِ آبَوَيْهِ لَهُ، وَتَنْصِيرِهِمَا، وَإِغْوَاءِ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ " .

قال الإمام السبكي في " كل مولود يولد على الفطرة " (ص ١٦) عن هذا القول: " وهذا القول الذي نختاره، وعليه أكثر العلماء " .

ونقل الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (٢٨/١٤) عن الحافظ ابن عبد البر أنه قال عن هذا القول: " هذا أصح ما قيل في معنى الفطرة التي يولد الناس عليها " .

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٢٩/١٤): "وإِلَى مَا اخْتَارَهُ أَبُو عُمَرَ وَاحْتَجَّ لَهُ، ذَهَبَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي تَفْسِيرِهِ فِي مَعْنَى الْفِطْرَةِ، وَشَيْخُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنَّهَا الْخَلْقَةُ وَالْهَيْئَةُ الَّتِي فِي نَفْسِ الطِّفْلِ الَّتِي هِيَ مُعَدَّةٌ وَمُهَيَّأَةٌ لِأَنْ يُمَيِّزَ بِهَا مَصْنُوعَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى رَبِّهِ وَيَعْرِفُ شَرَائِعَهُ وَيُؤْمِنُ بِهِ، فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الَّذِي هُوَ الْحَنِيفُ، وَهُوَ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّذِي عَلَى الْإِعْدَادِ لَهُ فِطْرُ الْبَشَرِ، لَكِنْ تَعَرَّضَهُمُ الْعَوَارِضُ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ يَنْصَرَانِيَّةٍ) فَذَكَرُ الْأَبَوَيْنِ إِنَّمَا هُوَ مِثَالٌ لِلْعَوَارِضِ الَّتِي هِيَ كَثِيرَةٌ. وَقَالَ شَيْخُنَا فِي عِبَارَتِهِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ مُؤَهَّلَةً لِقَبُولِ الْحَقِّ، كَمَا خَلَقَ أَعْيُنَهُمْ وَأَسْمَاعَهُمْ قَابِلَةً لِلْمَرِيَّاتِ وَالْمُسْمُوعَاتِ، فَمَا دَامَتْ بَاقِيَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْقَبُولِ وَعَلَى تِلْكَ الْأَهْلِيَّةِ أَذْرَكَتِ الْحَقُّ وَدِينَ الْإِسْلَامَ وَهُوَ الدِّينُ الْحَقُّ".

ونقل الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢٤٩/٣) عن الطَّيْبِيِّ فِي مَعْنَى الْفِطْرَةِ أَنَّهُ قَالَ: "وَالْمُرَادُ تَمَكُّنُ النَّاسِ مِنَ الْهُدَى فِي أَصْلِ الْجِبَلَةِ وَالتَّهَيُّؤِ لِقَبُولِ الدِّينِ، فَلَوْ تَرَكَ الْمَرْءُ عَلَيْهَا لَاسْتَمَرَّ عَلَى لُزُومِهَا وَلَمْ يَفَارِقْهَا إِلَى غَيْرِهَا، لِأَنَّ حُسْنَ هَذَا الدِّينِ ثَابِتٌ فِي النَّفْسِ، وَإِنَّمَا يُعْدَلُ عَنْهُ لِأَفَةِ مِنَ الْأَفَاتِ الْبَشَرِيَّةِ كَالْتَقْلِيدِ، انْتَهَى.

وإِلَى هَذَا مَالَ الْقُرْطُبِيِّ فِي الْمَفْهُمِ، فَقَالَ: الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ مُؤَهَّلَةً لِقَبُولِ الْحَقِّ كَمَا خَلَقَ أَعْيُنَهُمْ وَأَسْمَاعَهُمْ قَابِلَةً لِلْمَرِيَّاتِ وَالْمُسْمُوعَاتِ، فَمَا دَامَتْ بَاقِيَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْقَبُولِ وَعَلَى تِلْكَ الْأَهْلِيَّةِ أَذْرَكَتِ الْحَقُّ، وَدِينَ الْإِسْلَامَ هُوَ الدِّينُ الْحَقُّ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ حَيْثُ قَالَ: "كَمَا تُنْتَجِ الْبَهِيمَةُ" يَعْنِي أَنَّ الْبَهِيمَةَ تَلِدُ الْوَلَدَ كَامِلَ الْخَلْقَةِ، فَلَوْ تَرَكَ كَذَلِكَ كَانَ بَرِيئًا مِنَ الْعَيْبِ، لَكِنَّهُمْ نَصَرُوا فِيهِ بِقَطْعِ أُذُنِهِ مَثَلًا، فَخَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ، وَهُوَ تَشْبِيهُ وَاقِعٍ، وَوَجْهَهُ وَاضِحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وجاء في "مجلة المنار" (١٨/٨): "المراد بالفطرة في الحديث ما جاء في قوله تعالى: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) [الروم: ٣٠]، وقد قرأ أبو هريرة الآية بعد الحديث، وأشار البخاري إلى أَنَّهُ أَدْرَجَهَا لِلْبَيَانِ، وَتَقَدَّمَ لَنَا تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي الْمَنَارِ، وَنَقُولُ هُنَا مَا لَا بَدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ لِمَ يَطْلَعُ عَلَى الْمَنَارِ إِلَّا قَلِيلًا:

إننا نرى جميع أهل الملل - حتى الكتابيين - يعتقدون أن الدين شرع لمقاومة مقتضى الخلقة، وأن أصوله فوق قضايا العقول، وأحكامه وراء مدى الأفهام، وأن الغرض منه تعذيب النفس وحرمانها من نعيم الحياة، وأنه لا حق لصاحب الدين في طلب الدليل على عقائده، ولا في السؤال عن حكمة عباداته، ولا في تطبيق أحكامه على مصالح الأمة وخير البشر، بل عليه أن يسلم بكل ما يرويه له الرؤساء ويقلدّهم تقليدًا أعمى.

ثم إنهم يعتقدون أن الدين رابطة جنسية لأهله عند الله تعالى من الحقوق مثل ما لأهل الأجناس في عرف السياسة وقوانينها؛ أي أن اليهودي مثلاً يعتقد أن الله اصطفى كل يهودي، وميزه على العالمين؛ لأنه يهودي، فهو إذا أذنب يعفو الله عنه بفضله أو بشفاعه أحد سلفه الصالحين؛ وإذا عذبه فإنما يعذبه أيامًا معدودات! وأن غير اليهودي لا قيمة له عند الله - تعالى - إذا أحسن لا يقبل إحسانه، وإذا أساء يتضاعف عذابه. كما أن أهل السياسة يميزون الأمة التي تضمها جنسية الدولة ويخصها قانونها بحقوق لا تكون لغيرها؛ فلا يجيزون محاربة طائفة منها ولا تدمير بلد من بلادها، وإن كانوا أجهل الناس وأعرقهم في الرذائل، ويستبيحون محاربة قوم آمنين مهذبين، وإذلال كبرائهم، وإهانة عظمائهم، واستعباد دهمائهم، وإن أفضى ذلك إلى التخريب والتدمير، وسرت عدوى هذه العقيدة وما قبلها إلى المسلمين، فلا يكاد يسلم منها إلا الواقف على أسرار القرآن ودقائق السنة.

أمّا القرآن فقد أتى على أمثال هذه القواعد التقليدية؛ فنسفها نسفًا، وبين للناس أن الدين مع الفطرة في قرن، ارتقاؤه هو ارتقاء الفطرة، وضعفه هو ضعف الفطرة، وفساده هو فساد الفطرة؛ فعقائده وُضعت لترقية العقل، وآدابه وعباداته لترقية النفس، وأحكامه وشرائعه لترقية حال الاجتماع، والتعامل بين الناس؛ ولذلك جعل العلم بالعالم علويًا وسفليًا، والبحث عن حكمه، ونظامه، وأسراره وفوائده هو الأساس الذي يقوم عليه بناء التوحيد ومعرفة الله، وذكر عند طلب كل عبادة بيان فائدتها في تقوى الله تعالى وتهذيب النفس، وتحليتها بالأخلاق العالية، كما بين عند ذكر كل خلق وأدب وحكم فائدته ومنفعته. وبين أن العقوبة على الكفر، والرذائل والأعمال القبيحة هي علة تأثيرها الأثر السيئ في النفس، كما أن المثوبة الحسنة أثر المعارف الصحيحة، والأعمال الصالحة في النفس.

والآيات المؤيِّدة لجميع ما قلناه كثيرة جدًّا، وقد فسَّرنا في مجلِّدات المنار الماضية العشرات منها في الأصول العامَّة، والفروع الجزئيَّة، وإعادته هنا تطويل لا محلَّ له، فإذا اشتبه السائل أو خلا فليسأل عن الشواهد يُجب. وفي باب التفسير من هذا الجزء شيء من ذلك.

ولم يجعل اسم الإسلام اسم جنس لطائفة من الطوائف، بل سمَّى أهل الحقِّ مسلمين كما سمَّاهم مؤمنين وحنفاء ومخلصين؛ لأنَّ معاني هذه الألفاظ قائمة بهم وجعل مدار السَّعادة على ما يتحقَّق به معنى الاسم. لا على قبول التسمِّي والرَّضى باللفظ والمعيشة مع أصحابه؛ ولذلك قال في بعض المسلمين: **﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾** [الحجرات: ١٤]، وقال: **﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾** [النساء: ١٢٣] الآيات، وقال: ما رأيت تفسيره في هذا الجزء.

فعلُّم ممَّا تقدَّم أنَّ معنى كَوْن دين الإسلام دين الفطرة هو أنَّه: موافق لسُنن الله تعالى في الحلقة الإنسانيَّة؛ لأنَّه يعطي القوى الجسديَّة حقوقها والقوى الرُّوحانيَّة حقوقها، ويسير مع هذه القوى على طريق الاعتدال حتى تبلغ كما لها. ومعنى ولادة كلِّ مولود على هذه الفطرة؛ هو أنَّه يولد مستعدًّا للارتقاء بالإسلام الذي يسير به على سنن فطرته التي خلقه الله عليها بما يبيِّن له أنَّ كلَّ عمل نفسي أو بدني يصدر عنه يكون له أثر في نفسه، وأنَّ ما ينطبع في نفسه من ذلك يكون علَّة سعادته أو شقائه في الدُّنيا والآخرة، فإذا فهم هذا وأدركه يظهر له أنَّه سُنَّة الفطرة وناموس الطَّبيعة، وإذا كان له أبوان - وفي معناه من يقوم مقامهما في تربيته وتعليمه - على غير الإسلام يطبعان في نفسه التَّقالييد التي تحيد به عن صراط الفطرة، فالنَّصرانيَّان يُنشَّان ولدهما على التَّسليم بأنَّ البشر خلقوا كلُّهم أشرارًا فُجَّارًا بمقتضى الفطرة، وأنَّ نجاتهم وسعادتهم إنَّما تكون بالاعتراف بشيء واحد يجب القول به، والاعتماد عليه، وإنَّ لم يعقل، وهو أنَّ واجب الوجود الذي كان منه كلُّ شيء، ويده ملكوت كلِّ شيء، قد اعتنى بأمرهم، وأعياه خلاص أرواحهم بغير ما أنفذه منذ زمن قريب لا يبلغ ألفي سنة، وهو أنَّ حلَّ في بطن امرأة منهم واتَّحد فيه بجنين، فصار إلهًا وإنسانًا، ثمَّ خرج من حيث يخرج الطِّفل ونشأ فيهم يأكل ممَّا يأكلون منه، ويشرب ممَّا يشربون، ويألَم ممَّا يألمون له، ويتعب ممَّا يتعبون، ثمَّ مكَّن شرارهم من صلبه، فصلبوه، وهو يصيح ويستغيث فلا يُعاث، ثمَّ قُبِرَ ولُعنَ ودخل الجحيم، وخرج منها لأجل الرَّحمة بهم وإنجائهم، ومع ذلك كلَّه لم تكن طريقته هذه كافلة بعموم رحمته بهم، وإنَّما كانت خاصَّة بطائفة منهم، وهم الذين استطاعوا أن يبدِّلوا فطرتهم، ويسلَّموا بهذا القول تسليمًا.

فهذا - يا سيدي - معنى كَوْن دين الإسلام دين الفطرة، وهذا هو الفرق بينه وبين أديان التَّقليد، وليس معناه أنَّ المولود يولد عالمًا بالشَّريعة؛ فإنَّ هذا ليس من الفطرة في شيء، وفَسَّر كثير من العلماء الفِطرة بالاستعداد للخير والشرِّ والحقِّ والباطل ورواية مسلم هكذا: "كُلُّ مولود تلده أمُّه على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، فإنَّ كانا مسلمين فمسلم"، وهو الذي جرينا عليه في كتابنا (الحكمة الشَّرعية) ولا تنافي إلَّا أنَّنا ههنا شرحنا موافقة الإسلام للفطرة، والله أعلم".

قلت: ومن العلماء الذين اختاروا هذا القول: الزَّحَّاشي، القرطبي، البيضاوي، أبو حيان، الثَّعالبي، البقاعي، أبو السَّعود، الألوسي، ابن عاشور، وغيرهم... انظر بالتَّرتيب: الكشَّاف (٢٢٢/٣)، الجامع لأحكام القرآن (٢٩/١٤)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي (٢٠٦/٤)، البحر المحيط (١٦٧/٧)، تفسير الثَّعالبي المسمَّى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن (٣١٣/٤)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٦٢٢/٥)، تفسير أبي السَّعود المسمَّى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (٦٠/٧)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبْع المثاني (٤٠/١١)، التحرير والتنوير (٤٨/٢١).

وقد استدَلَّ أصحاب هذا القول بالأدلة التَّالية:

(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التَّحريم: ٧]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المَدثر: ٣٨]، ومن لم يبلغ وقت العمل لم يرتَهَن بشيء. انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٨/١٤)، وانظر: الجامع (٦٢/١٧)، (٢٨/١٩).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وقد سبق بيان وجه الدَّلالة من هذه الآية...

(٢) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]. والآية نصٌّ صريح على أنَّ الإنسان حين يولد لا يفقه شيئًا، لا كفر ولا إيمان، إنَّما يولد مجهَّزًا بالوسائل التي من خلالها يكتسب المعلومات التي تُكتسب بالسَّمْع والبصر والعقل...

(٣) لو كان الأطفال قد فطروا على شيء من الكفر أو الإيَّمان في أوَّلِيَّة أمورهم ما انتقلوا عنه أبدًا، وقد نجدهم يؤمنون ثمَّ يكفرون". انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٧/١٤).

ولو فطروا على الإيَّمان لما استطاعوا تغيير ما فطرهم الله عليه لقوله تعالى في آية الفطرة: ﴿لَا تَبْدِيلَ لَخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠].

(٤) أَنَّ الْفِطْرَةَ هِيَ الْبَدَاءَةُ الَّتِي ابْتَدَأَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهَا، أَيْ عَلَى مَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَلْقَهُ مِنْ أَنَّهُ ابْتَدَأَهُمْ لِلْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَالسَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ، وَإِلَى مَا يَصِيرُونَ إِلَيْهِ عِنْدَ الْبُلُوغِ. قَالُوا: وَالْفِطْرَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْبَدَاءَةُ. وَالْفَاطِرُ: الْمُبْتَدِئُ، وَاحْتَجُّوا بِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَكُنْ أَذْرِي مَا فَاطَرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى أَتَى أَعْرَابِيَّانِ يَخْتَصِمَانِ فِي بَيْتٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فَطَرْتُهَا، أَيْ ابْتَدَأْتُهَا. قَالَ الْمُرُوزِيُّ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ثُمَّ تَرَكَهُ. قَالَ أَبُو عُمَرَ فِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ لَهُ: مَا رَسَمَهُ مَالِكٌ فِي مُوطَّئِهِ وَذَكَرَ فِي بَابِ الْقَدَرِ فِيهِ مِنَ الْآثَارِ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي ذَلِكَ نَحْوُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " . انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٥/١٤) .

ونسب المحافظ ابن حجر هذا القول لابن المبارك . انظر: فتح الباري (٢٤٩/٣) .

ومعنى هذا الكلام أَنَّ كل مولود ولد على ما يعلم الله أَنَّهُ يصير إليه خاتمة أمره . انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٥/١٤) .

ومن أهم الأدلة التي استدلل بها أصحاب هذا القول:

قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ * فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠] . قالوا "مَنْ ابْتَدَأَ اللَّهُ خَلْقَهُ لِلضَّلَالَةِ صَيَّرَهُ إِلَى الضَّلَالَةِ، وَإِنْ عَمِلَ بِأَعْمَالِ الْهُدَى. وَمَنْ ابْتَدَأَ اللَّهُ خَلْقَهُ عَلَى الْهُدَى صَيَّرَهُ إِلَى الْهُدَى، وَإِنْ عَمِلَ بِأَعْمَالِ الضَّلَالَةِ. ابْتَدَأَ اللَّهُ خَلْقَ إِبْلِيسَ عَلَى الضَّلَالَةِ، وَعَمِلَ بِأَعْمَالِ السَّعَادَةِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ، ثُمَّ رَدَّ اللَّهُ إِلَى مَا ابْتَدَأَ عَلَيْهِ خَلْقَهُ. قَالَ: "وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ" . انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٨٨/٧) .

والحق أَنَّ تفسير الآية بالمعنى الذي ذهب إليه أصحاب هذا القول تفسير غريب مجانب للصواب ولما عليه جمهور المفسرين الذين ذهبوا إلى أَنَّ المراد بالبداة أَنَّها هو بدء الخلق، وبالإعادة إعادة الخلق

يوم القيامة... " . انظر: تفسير الطبري (٢٠٧-٢٠٨)، تفسير الرازي (٤٩/١٤)، تفسير القرطبي (١٨٨/٧)، تفسير ابن عطية (٣٩٢/٢)، تفسير الثعالبي (٢٢/٣)، تفسير الطبراني (١٣٢-١٣٣)، تفسير البيضاوي (١٠/٣)، تفسير الكلبي (٢٩٩/١)، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية (٢٧/٣)، تفسير القاسمي (١٧٧٠/٥)، روح البيان (١٩٧/٣)، التحرير والتنوير (٦٩/٨) .

قال الإمام الطبري في "التفسير" (١٤٦-١٤٧) بعد أن ذكر أقوال العلماء في الآية: "وَأَوْلَى الْأَقْوَالِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ بِالصَّوَابِ، الْقَوْلُ الَّذِي قَالَهُ مَنْ قَالَ مَعْنَاهُ: كَمَا بَدَأَكُمْ اللَّهُ خَلْقًا بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُونُوا شَيْئًا تَعُودُونَ بَعْدَ فَنَائِكُمْ خَلْقًا مِثْلَهُ، يَحْشُرُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَنْ يُعْلَمَ بِمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَوْمًا مُشْرِكِينَ أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْمَعَادِ وَلَا يُصَدِّقُونَ بِالْقِيَامَةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّ اللَّهَ بَاعَثَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمُثِيبٌ مَنْ أَطَاعَهُ وَمُعَاقِبٌ مَنْ عَصَاهُ، فَقَالَ لَهُ: قُلْ هُمْ: أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ، وَأَنْ أَقِيمُوا وَجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ، وَأَنْ ادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَأَنْ أَقْرُوا بِأَنْ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ، فَتَرَكَ ذِكْرَ (وَأَنْ أَقْرُوا بِأَنْ) كَمَا تَرَكَ ذِكْرَ (أَنْ) مَعَ (أَقِيمُوا)، إِذْ كَانَ فِيهِمَا ذِكْرٌ دَلَالَةٌ عَلَى مَا حُذِفَ مِنْهُ. وَإِذْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَلَا وَجْهَ لِأَنْ يُؤْمَرَ بِدَعَاءٍ مَنْ كَانَ جَاحِدًا النُّشُورَ بَعْدَ الْمَمَاتِ إِلَى الْإِقْرَارِ بِالصِّفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا يُنْشَرُ مَنْ نُشِرَ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالِدَّعَاءِ إِلَى ذَلِكَ مَنْ كَانَ بِالْبَعْثِ مُصَدِّقًا، فَأَمَّا مَنْ كَانَ لَهُ جَاحِدًا فَإِنَّمَا يُدْعَى إِلَى الْإِقْرَارِ بِهِ ثُمَّ يَعْرِفُ كَيْفَ سَرَائِطُ الْبَعْثِ. عَلَى أَنَّ فِي الْحَبَرِ الَّذِي رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: ثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُخْشِرُ النَّاسُ عُرَاةً غُرْلًا، وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ قَالَ: ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِنَحْوِهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَوْعِظَةٍ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تُخْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ حَفَاةً غُرْلًا ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] مَا يُبَيِّنُ صِحَّةَ الْقَوْلِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ، مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْخَلْقَ يَعودُونَ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَلْقًا أَحْيَاءَ كَمَا بَدَأَهُمْ فِي الدُّنْيَا خَلْقًا أَحْيَاءَ، يُقَالُ مِنْهُ: بَدَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ يَبْدُوهُمْ وَأَبْدَاهُمْ يَبْدُوهُمْ إِبْدَاءً بِمَعْنَى خَلَقَهُمْ، لَعَنَانِ فَصِيحَتَانِ".

وهذا التفسير هو المروي عن طائفة من السلف، منهم: ابن عباس، الحسن، مجاهد، قتادة، ابن زيد،

الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ . انظر: تفسير الطبري (٢٠٧/٨)، تفسير الرازي (٤٩/١٤)، البحر المحيط (٢٩٠/٤)، تفسير ابن عطية

(٣٩٢/٢)، الدر المنثور (٣/٣٩٥-٣٩٦).

وَمَا يَعْضِدُ تَفْسِيرَ الْآيَةِ بَدَأَ الْخَلْقَ وَإِعَادَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَنَّ لِهَذِهِ الْآيَةِ نِظَائِرَ عَدِيدَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [يونس: ٣٤]، وَقَوْلُهُ:

﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعَدَ اللَّهُ حَقّاً إِنَّهُ يَنْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [يونس: ٤] ، وقوله : ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِيُّ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣] ، وقوله: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] .

وعليه، فالاحتجاج بالآية على ما أرادوه ضعيف، وأن المراد بالآية: التَّدليل على صَحَّة البعث بعد الموت، ذلك أن القادر على البدء قادر على الإعادة...

وأما احتجاجهم بقول ابن عباس رضي الله عنه: لم أدر ما فاطر السموات والأرض، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، أي: ابتدأتها... فالحق أن الأثر ضعيف عن ابن عباس، ففي سنده إليه:

إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، أبو اسحق الكوفي: قال يحيى بن القطان: لم يكن بقوي. وقال عباس عن يحيى: ضعيف. وقال العجلي: جائر الحديث، وقال النسائي في الكنى: ليس بقوي في الحديث، وقال ابن عدي: يكتب حديثه في الضعفاء. وقال النسائي في التَّمييز: ليس بالقوي، وقال ابن حبان في الضعفاء: هو كثير الخطأ. وقال الحاكم: قلت للدارقطني: إبراهيم بن مهاجر؟ قال: ضَعُفُوهُ، تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ. قلت: بحجَّة؟ قال: بلى، حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا، وَقَدْ غَمَزَهُ شُعْبَةُ أَيْضاً، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: لَهُ شَرَفٌ، وَفِي حَدِيثِهِ لِينٌ. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي... يكتب حديثه ولا يحتجُّ به. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قلت لأبي: ما معنى لا يحتجُّ بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدِّثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت. انظر: تهذيب التهذيب (١/ ١٥١ برقم ٢٦٨)، ميزان الاعتدال (١/ ١٩٤-١٩٥ برقم ٢٢٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٢١١-٢١٤ برقم ٢٥٠)، تاريخ البخاري الكبير (١/ ٣٢٨ برقم ١٠٣٢).

وعليه فالأثر ضعيف، ولو صحَّ لم يكن فيه حجة، لأنَّه اقتصر على بيان معنى الفِطْرَ لُغَةً، من غير أن يتعرَّض لمعناه الشرعي المراد بقوله تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] فبطل الاحتجاج به.

ولذلك تعقَّب الحافظ ابن حجر هذا القول بأنَّه لو كان معنى الفِطْرَةَ ما ذهبوا إليه لم يكن لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فأبواه يهودانه... الخ" معنى، لأنَّهما فعلا به ما هو الفِطْرَةُ التي ولد عليها، فينافي التَّمثيل بحال البهيمة... انظر: فتح الباري (٣/ ٢٤٩)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٨٧).

(ج) أن الفِطْرَةَ هي الإسلام، قال الحافظ ابن حجر: "وَأَشْهُرُ الْأَقْوَالِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِطْرَةِ الْإِسْلَامَ قَالَ بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالتَّأْوِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] الْإِسْلَامُ " . انظر: فتح الباري (٣/ ٢٤٨) ، وانظر: كل مولود يولد على الفطرة، (ص ١٩-٢١) ، الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٢٥) .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٤/ ٢٥) : " وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَى الْفِطْرَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى أَقْوَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ، مِنْهَا الْإِسْلَامُ، قَالَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُمَا، قَالُوا: وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ " .
والأدلة التي استدلل بها أصحاب هذا القول، هي:

(١) قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] .
ووجه الاستدلال بهذه الآية على أن المراد بالفطرة دين الإسلام هو أن المولى سبحانه وتعالى طلب أن تسدد الوجوه لطاعته، وعبادته وأن يتبع الإسلام الذي هو فطرة الله تعالى.
قالوا: ومما يعضد هذا الاستدلال أن أبا هريرة أدرج الآية السابقة بعد روايته لحديث: "كل مولود يولد على الفطرة ... الحديث، وأيضاً روي هذا الفهم عن ابن زيد، ومجاهد، وابن شهاب، وغيرهم . انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٥٠-٥١) .

قالوا: وما يعضد هذا الفهم أيضاً ما ورد في تفسير قوله تعالى في آخر الآية: ﴿لَا تَبْدِيلَ لَخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] ، فقد ذهب مجاهد ، وسعيد بن جبیر ، والضَّحَّاك ، وإبراهيم النَّخْعِي ، وعكرمة ، وابن زيد ، وغيرهم ، إلى القول بأن المقصود هو دين الله . انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٥٠-٥١) .

(٢) وروى البخاري (٩٤/٢ برقم ١٣٥٨) بسنده عن شُعَيْبٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: «يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَقِّفًا، وَإِنْ كَانَ لِعِغْيَةٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، يَدْعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ، أَوْ أَبُوهُ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ، إِذَا اسْتَهَلَّ صَارِحًا صَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ لَا يَسْتَهَلُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقَطَ» فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يُحَدِّثُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُؤَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يَنْصَرَانِهِ، أَوْ يَمَجَّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْشُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ» ، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] الآية.

ووجه الاستدلال بهذا الحديث على أن الفطرة هي الإسلام هو أن الحديث روي بالفاظ يفسر بعضها بعضاً، ففي صحيح مسلم (٢٠٤٨/٤ برقم ٢٦٥٨) من رواية الأعمش: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُؤَلَّدُ إِلَّا وَهُوَ عَلَى الْمِلَّةِ» وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ، حَتَّى يُبَيِّنَ عَنْهُ لِسَانُهُ» وَفِي

رَوَايَةُ أَبِي كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «لَيْسَ مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ، حَتَّى يُعْبَرَ عَنْهُ لِسَانُهُ»

قالوا: فهذا صريح بأنه يُولد على ملة الإسلام، كما فسره ابن شهاب راوي الحديث. واستشهاد أبي هريرة بالآية يدل على ذلك. قال ابن عبد البر: وقد سئل ابن شهاب عن رجل عليه رقبة مؤمنة أيجزئ أن يعتقه وهو رضيع؟ قال: نعم لأنه وُلد على الفطرة. انظر: شفاء العليل (ص ٦١١-٣١٢). قلت: ليس بالضرورة أن يكون المراد بالملة دين الإسلام، إذ تُطلق الملة على معظم الدين، وجملة ما يجيء به الرُّسل، كما ذكر ابن الأثير ... انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٦٨٠).

(٣) وروى مسلم (٤/ ٢١٩٧ برقم ٢٨٦٥) بسنده عن عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: "أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالًا، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلِّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّتْ لَهُمْ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُبَشِّرُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا ...". ووجه الاستدلال بهذا الحديث: هو أن الله تعالى خلق العباد على الحنيفية السمحاء، وأن الشياطين استخفَّوهم فذهبوا بهم وأزالوهم عما كانوا عليه، وجالوا معهم في الباطل والبهتان فحرفوهم عما خُلِقُوا عليه من الحنيفية، والحنيف في كلام العرب هو المستقيم: ولا استقامة أكثر وأفضل من الإسلام.

(٤) وروى مسلم (١/ ٢٢٣ برقم ٢٦١) بسنده عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِشْقَاءُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِيطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ" قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ زَادَ قُتَيْبَةُ، قَالَ وَكَيْعٌ: "انْتِقَاصُ الْمَاءِ: يَعْنِي الْإِسْتِنْجَاءَ". ووجه الاستدلال بهذا الحديث هو أن الأمور السابقة المذكورة فيه هي مما جاء به الإسلام. قالوا: فكان الحديث يقول: عشر من الإسلام...

هذه هي أشهر الأدلة التي استدلل بها من ذهب إلى أن المقصود بالفطرة إنما هو دين الإسلام... والحق أن القولين الأخيرين لا يتنافيان مع القول الأول، وهو تفسير الفطرة بالطبع السليم المتهيئ لقبول الدين الحق، وذلك أن الذين فسروا الفطرة بالإسلام، لم يقصدوا أن الولد يولد عالماً بالدين وأحكامه، وإنما قصدوا أن الفطرة تستلزم المعرفة بالله تعالى، وتوصل إليها، فالتهيئة لقبول الدين

الحق موجودة عند الناس وهم مفطورون عليها، وهذا هو نفس المعنى الذي أشار إليه أصحاب القول الأول ...

وقد نقل الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٢٤٩/٣) عقب كلام الإمام أحمد بن عمر القرطبي السابق، كلام الإمام ابن القيم الذي يشير إلى فحوى كلامه، فقال: " وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ : لَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : "يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ" أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ يَعْلَمُ الدِّينَ ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل:٧٨] ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ : أَنَّ فِطْرَتَهُ مُقْتَضِيَةٌ لِمَعْرِفَةِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَحُبِّهِ ، فَنَفْسُ الْفِطْرَةِ تَسْتَلْزِمُ الْإِقْرَارَ وَالْمَحَبَّةَ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مُجَرَّدَ قَبُولِ الْفِطْرَةِ لِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ بِتَهْوِيدِ الْأَبَوَيْنِ مَثَلًا بِحَيْثُ يُخْرِجَانِ الْفِطْرَةَ عَنِ الْقَبُولِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ ، فَلَوْ خُلِيَ وَعَدِمَ الْمَعَارِضُ لَمْ يَعْدِلْ عَنِ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ ، كَمَا أَنَّهُ يُولَدُ عَلَى مَحَبَّةٍ مَا يَلَائِمُ بَدَنَهُ مِنْ ارْتِضَاعِ اللَّبَنِ حَتَّى يَصْرِفَهُ عَنْهُ الصَّارِفُ ، وَمِنْ ثَمَّ شَبَّهَتِ الْفِطْرَةُ بِاللَّبَنِ ، بَلْ كَانَتْ إِيَّاهُ فِي تَأْوِيلِ الرُّؤْيَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قلت : تأويل اللبن في الرؤيا بالفطرة جاء في حديث أبي بكره مرفوعاً: "من رأى أنه شرب لبناً فهو الفطرة" . ذكره الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٧١ برقم ١١٧٧١ ، وقال: رواه البزار، وفيه من لم أعرفه) . وعزاه الحافظ في الفتح (١٢/ ٣٩٣) للطبراني، وجاء في حديث أبي هريرة، رفعه: اللبن في المنام فطرة" ذكره الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٧١ برقم ١١٧٦٩ ، وقال: رواه البزار، وفيه محمد بن مروان وهو ثقة، وفيه لين، وبقية رجاله ثقات) ، وعزاه الحافظ في الفتح (٢/ ٣٩٣) ، للبزار، وانظر كشف الأستار برقم (٢١١٧).

وعلى كل حال فإنَّ الطفل أياً كان والده إذا مات قبل أن يهوده أبواه أو ينصره أو يمجّسه كان ناجياً، مع التأكيد على أن قلم التكليف لا يجري عليه إلا بعد البلوغ، ..

﴿سؤال﴾ : مَنْ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ يُمْتَحَنُونَ فِي الْآخِرَةِ ؟

الجواب : ذهب إلى هذا القول الإمام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم . انظر: طريق المهجرتين ص ٥٨٧ ، مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية (ص ٦٢٦٦) ، التذكرة (٣/ ١٠٤٠) ، فتح الباري (٣/ ٢٤٦) .

وحاصله أنه توجَّع لهم نار يوم القيامة ثم يقال : رُدُّوها وادخلوها ، فيردها أو يدخلها من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل، ويمسك عنها من كان في علم الله شقيماً لو أدرك العمل، فيقول الله عزَّ وجلَّ: "إِيَّاي عصيتم، فكيف برسلي لو أتتكم" . رواه أبو سعيد الخدري عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " . روي الحديث من ثلاثة طرق كلها ضعيفة، وبيان ذلك بالآتي:

أ-رواه من طريق أبي سعيد البزار برقم (٢١٧٦) زوائد، فقال حدثنا محمد بن عمر بن هياج الكوفي ثنا عبد الله بن موسى، ثنا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحسبه قال: "يؤتى بالهالك في الفترة، والمعتوه والمولود، فيقول الهالك في الفترة لم يأتني كتاب ولا رسول، ويقول المعتوه: أي رب لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً، ويقول المولود: لم أدرك العمل، قال: فترفع لهم نار فيقال لهم: ردوها، أو قال: أدخلوها - فيدخلها من كان في علم الله سعيداً أن لو أدرك العمل. قال: ويمسك عنها من كان في علم الله شقيماً أن لو أدرك العمل، فيقول تبارك وتعالى: إيتي عصيتي، فكيف يرسل بالغيب" قال البزار: لا نعلمه يروى عن أبي سعيد إلا من حديث فضيل، قلت: وفضيل يخطئ كما ذكر الحافظ وغيره، وأضعف منه عطية وهو العوفي، وبالإضافة إلى ضعفه فهو مدلس وقد عنعن. قال الهيثمي في المجمع ٣١٤/٧ برقم ١١٩٣٨ رواه البزار، وفيه عطية، وهو ضعيف.

ب-ورواه من طريق أنس بن مالك: البزار برقم (٢١٧٧) زوائد قال: حدثنا يوسف بن موسى، ثنا جرير بن عبد الحميد، عن ليث بن أبي سليم عن عبد الوارث، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يؤتى بأربعة يوم القيامة: بالمولود، والمعتوه، ومن مات بالفترة، وبالشيخ الفاني، كلهم يتكلم بحجته، فيقول الله تبارك وتعالى لعن من جهنم - أحسبه قال - أبرزي، فيقول لهم: إني كنت أبعث إلى عبادي رسلاً من أنفسهم فإني رسول نفسي إليكم، ادخلوا هذه، فيقول من كتب عليه الشقاء: يارب أمدخلناها ومنها كنا نفرق، ومن كتب له السعادة فيمضي فيقتحم فيها مسرعاً، قال: فيقول الله: قد عصيتوني، وأنتم لرسل أشد تكذيباً ومعصية، قال فيدخل هؤلاء الجنة، وهؤلاء النار". وفي الإسناد ليث بن أبي سليم وهو إلى الضعف أقرب، وقال الهيثمي في المجمع ١٣٣/٧ برقم ١١٩٦٣: رواه أو يعلي والبزار وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس، وبقيّة رجال أبي يعلي رجال الصحيح.

ج-ورواه من طريق معاذ بن جبل: الطبراني في الكبير ٨٣/٢٠ رقم (١٥٨) فقال: حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمر الدمشقي ثنا محمد بن المبارك الصوري (ح) وحدثنا أحمد بن المعلل الدمشقي ثنا هشام بن عمار قال: حدثنا عمرو بن واقد عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن أبي إدريس عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "يؤتى يوم القيامة بالمسوح عقلاً وبالهالك في الفترة وبالهالك صغيراً، فيقول المسوح عقلاً: يا رب لو آتيتني عقلاً ما كان من آتيته عقلاً بأسعد بعقله مني، ويقول الهالك صغيراً: يا رب لو آتيتني عمراً ما كان من آتيته عمراً بأسعد بعمره مني، ويقول الهالك في الفترة: يا رب لو جاءني منك رسول ما كان بشر أتاه منك عهد بأسعد بعهدك مني، فيقول الرب تبارك وتعالى: إني أمركم بأمر أفنطيعوني؟ فيقولون نعم وعزتك، فيقول: اذهبوا فادخلوا جهنم، ولو دخلوها لم تضرهم شيئاً. فيخرج عليهم فرائص من النار يظنون أنها أهلكت كل ما خلق الله من شيء، ثم يأمرهم الثانية فيرجعون كذلك، فيقول الرب عز وجل خلقتكم بعلمي وإلى علمي تصيرون فتأخذهم النار".

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣١٤/٧ برقم ١١٩٣٩: رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه عمرو بن واقد وهو متروك عند البخاري وغيره ورمي بالكذب، وقال محمد بن المبارك الصوري كان يتبع السلطان وكان صدوقاً. وبقيّة رجال الكبير رجال الصحيح. فعمر بن واقد متروك وتوثيق الصوري له إلى من جرحوه ليس بشيء فالحديث ضعيف جداً. انظر هامش كل مولود يولد على الفطرة، ص ٢٧-٢٩ بتصرف.

ومن الناس من يؤقفه على أبي سعيد، وروي معناه أيضاً من حديث أنس ومن حديث معاذ بن جبل، ومن حديث الأسود بن سريع، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث ثوبان كلهم عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وذكر عبد الحق - أظنه عبد الحق الإشيلي - في الكافية حديث الأسود بن سريع، ومن حديث أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأسانيدها صالحة، لكن قال ابن عبد البر: ليس من أحاديث الأئمة الفقهاء، وهو أصل عظيم، والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعيف في العلم والنظر، مع أنه قد عارضها ما هو أقوى محياً منها. وقال الحلبي: ليس هذا الحديث بثابت وهو مخالف لأصول المسلمين لأن الآخرة ليست بدار امتحان، فإن المعرفة بالله فيها تكون ضرورة ولا محنة مع الضرورة، وسائر الطاعات تبعاً للمعرفة، فإن وقع الامتحان بالمعرفة وقع فيها وراءها وإذا سقط الامتحان فيها لم يثبت فيها وراءها، ولأن دلائل الشرع استقرت على أن التخليد في النار لا يكون إلا على الشرك، وامتناع الصغار في الآخرة من دخول النار المؤججة ليس بشرك، وهو الذي قاله الحلبي". انظر: كل مولود يولد على الفطرة (ص ٢٦-٣٢)، وانظر: فتح الباري (٣/ ٢٤٦)، التذكرة (٣/ ١٠٤٢-١٤٠٣)، التمهيد (١٨/ ١٣٥)، المنهاج للحلبي (١/ ١٥٩).

وقال الإمام ابن عطية في تعليقه على الحديث السابق: "حديث لم يصح ولا يقتضيه ما تعطيه الشريعة من أن الآخرة ليست دار تكليف". انظر: تفسير ابن عطية (٣/ ٤٤٤)، وبنحوه قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٣٢).

قلت: ما قاله ابن عبد البر والحلبي حق، -فدار الآخرة ليست بدار تكليف، إنما هي دار جزاء لا تكليف فيها، وقد قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، فأخبر الله تعالى أنه بعد ظهور الآيات يبطل الاختبار والأعمال، والحديث الذي استشهد به من قال بهذا القول روي من عدة طرق كلها ضعيفة، ولهذا لا يصلح للاستشهاد، مع أنه مخالف للأدلة الصحيحة الصريحة بنجاتهم، على ما تقدم.

أمّا من استدلل على التكليف في عرصات القيامة بقوله تعالى: ﴿وَيُذْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، فجوابه: أن ذلك لا يكون على سبيل التكليف، بل على سبيل التقرير والتخجيل والتعنيف على تركهم السجود في الدنيا -على ما تقدم- ثم إنه حال ما يدعواهم إلى السجود يسلب عنهم القدرة على السجود، ويحول بينهم وبين الاستطاعة حتى تزداد حسرتهم وندامتهم على ما فرطوا حين دعوا إلى السجود وهم سالموا الأطراف والمفاصل. انظر: تفسير الرازي (٣٠/ ٨٤-٨٥ بتصرف).

وبهذا يتميّز المؤمن عن غيره تميّز تشريف، ويفتضح الكافر ويبين، وقد جاء في صحيح مسلم (١٦٧/١) برقم (١٨٣) قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مَنْ تَلَقَّاهُ نَفْسُهُ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءَ وَرِيَاءٍ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ ...".

قال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢٨/٣): "هَذَا السُّجُودُ امْتِحَانٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِعِبَادِهِ وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ عَلَى جَوَازِ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ بَاطِلٌ فَإِنَّ الْآخِرَةَ لَيَسَتْ دَارَ تَكْلِيفٍ بِالسُّجُودِ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ امْتِحَانُهُمْ".

﴿سؤال﴾ : مَنْ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ فِي النَّارِ تَبَعًا لِآبَائِهِمْ ؟

الجواب : ذهب إلى هذا المذهب القاضي أبو يعلى، وغيره، وذكر أنه منصوص عن أحمد، وهو غلط على أحمد . انظر : كل مولود يولد على الفطرة (ص ٢٤) .

ونسب النووي هذا القول إلى الأكثرين ، وفي هذه النسبة نظر . انظر: فتح الباري (٢٤٦/٣) ، التذكرة (١٠٣٨/٣)

وحكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج . انظر : فتاوى ابن تيمية (٣٧٢/٢٤) .

واختار ذلك أبو الفرج بن الجوزي، وغيره . انظر : فتح الباري (٢٤٦/٣) .

واستدل أصحاب هذا القول بالآتي:

(١) قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] ، ووجه الدلالة من الآية أن الآية لم تستثن الأطفال بل حكمت بكفرهم . وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الإمام ابن حزم تعقّب هذا القول بأن المراد قوم نوح خاصّة، وإنّما دعا بذلك لما أوحى الله إليه: ﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ٣٦] . انظر : فتح الباري (٢٤٦/٣) .

(٢) وروى مسلم (١٣٦٤/٣) برقم (١٧٤٥) بسنده عن ابن عباس، عن الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؟ يُبَيِّتُونَ فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ ، فَقَالَ: «هُمُ مِنْهُمْ» .

ووجه الدلالة أن الحديث جعل الأبناء في حكم الآباء...

وردّ هذا الكلام الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٢٤٦/٣) ، فقال : " وَأَمَّا حَدِيثُ هُمٍ مِنْ آبَائِهِمْ أَوْ مِنْهُمْ فَذَاكَ وَرَدَّ فِي حُكْمِ الْحَرْبِ " .

وقال في موضع آخر من " فتح الباري " (١٤٧/٦ - ١٤٨ باختصار) : " وَلَيْسَ الْمُرَادُ إِبَاحَةَ قَتْلِهِمْ بِطَرِيقِ الْقَصْدِ إِلَيْهِمْ بَلِ الْمُرَادُ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ الْوُصُولُ إِلَى الْأَبَاءِ إِلَّا بِوَطْءِ الذَّرِّيَّةِ فَإِذَا أُصِيبُوا لِاخْتِلَاطِهِمْ بِهِمْ جَازَ قَتْلُهُمْ ... وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ كَمَا نَقَلَ بَن بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ عَلَى مَنَعِ الْقَصْدِ إِلَى قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ أَمَّا النِّسَاءُ فَلِضَعْفِهِنَّ وَأَمَّا الْوِلْدَانُ فَلِقُصُورِهِمْ عَنْ فِعْلِ الْكُفْرِ " .

وفي تعليقه على الحديث قال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (٥٠ / ١٢) : " وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِحُجُوزِ الْبَيَّاتِ - أَنْ يُغَارَ عَلَيْهِمْ بِاللَّيْلِ بِحَيْثُ لَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ - وَحُجُوزِ الْإِغَارَةِ عَلَى مَنْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ مِنْ غَيْرِ إِعْلَامِهِمْ بِذَلِكَ وَفِيهِ أَنَّ أَوْلَادَ الْكُفَّارِ حُكْمُهُمْ فِي الدُّنْيَا حُكْمُ آبَائِهِمْ وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَفِيهِمْ إِذَا مَاتُوا قَبْلَ الْبُلُوغِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ الصَّحِيحُ أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ " .

(٣) وروى النسائي في " السنن الكبرى " (٣٢٥ / ١٠) برقم (١١٥٨٥) ، والطبراني في " المعجم الكبير " (٣٩ / ٧) برقم (٦٣١٩) ، ابن أبي عاصم في " الأحاد والمثاني " (٤٢١ / ٤) برقم (٢٤٧٤) بسندهم عن سلمة بن يزيد الجعفي ، قال : ذَهَبْتُ أَنَا وَأَخِي ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمَّنَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تُقْرِى الضَّيْفَ ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ ، هَلْ يَنْفَعُهَا عَمَلُهَا ذَلِكَ شَيْئًا ؟ ، قَالَ : « لَا » ، قَالَ : فَإِنَّهَا وَأَدَّتْ أُحْتًا لَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ تَبْلُغِ الْحَنْثَ ؟ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمَوْءُودَةُ وَالْوَائِدَةُ فِي النَّارِ ، إِلَّا أَنْ تُدْرِكَ الْوَائِدَةُ الْإِسْلَامَ » .

ووجه الدلالة من الحديث : أَنَّ الموءودة لم تبلغ الحنث ومع ذلك حكم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهَا فِي النَّارِ ...

قال الإمام السبكي في الردّ على الاستشهاد بهذا الحديث : " إن لم يكن لهذا الحديث علة يحتاج إلى جواب آخر ، وقد قيل : لعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اطَّلَعَ عَلَى أَنَّ تلك الموءودة بلغت سنَّ التَّكْلِيفِ وكفرت ولم يلتفت إلى قول السَّائِلِ " لَمْ تَبْلُغِ الْحَنْثَ " لجهله ، ويكون التكليف فيه منوطاً بالتمييز ، والسَّائِلُ بجهله ، وليس ذلك من الأمور المحتاج إليها حتى يبينها له " . انظر : كل مولود يولد على الفطرة

(ص ٢٥)

(٤) وروى أحمد في "المسند" (٤٢/٤٨٤ برقم ٢٥٧٤٣) بسنده عن هبة، عن عائشة أنها ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أطفال المشركين، فقال: "إِنْ شِئْتَ أَسْمَعْتُكَ تَضَاعِيَهُمْ فِي النَّارِ". قال الأرناؤوط: "إسناده ضعيف لضعف أبي عقيل يحيى بن المتوكل، ولجهالة هبة، وهي مولاة عائشة، فقد انفرد بالرواية عنها أبو عقيل. وكيع: هو ابن الجراح الرؤاسي. وأخرجه مطولاً الطيالسي (١٥٧٦)، وابن عدي في "الكامل" ٢٦٦٤/٧، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٥٤١) من طرق عن أبي عقيل، بهذا الإسناد. وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث لأبي عقيل عن هبة، عن عائشة غير محفوظة ولا يروي عن هبة غير أبي عقيل هذا. وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال أحمد بن حنبل: يحيى بن المتوكل يروي عن هبة أحاديث منكورة، وهو واهي الحديث. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢١٧/٧، وقال: رواه أحمد، وفيه أبو عقيل يحيى بن المتوكل، ضعفه جمهور الأئمة أحمد وغيره، ويحيى بن معين، ونقل عنه توثيقه في رواية من ثلاثة. قلنا: وما يدل على نكارة هذا الحديث وبطلانه حديث سمرة بنت جندب الطويل في صحيح البخاري (٧٠٤٧) وفيه: وأما الرجل الطويل الذي في الروضة، فإنه إبراهيم صلى الله عليه وسلم، وأما الولدان الذين حوله، فكل مولود مات على الفطرة، قال: فقال بعض المسلمين: يا رسول الله وأولاد المشركين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وأولاد المشركين". فظاهره أنه صلى الله عليه وسلم ألحق أولاد المشركين بأولاد المسلمين في حكم الآخرة. وقال الإمام النووي: المذهب الصحيح الذي صار إليه المحققون أنهم في الجنة."

والحديث ضعيف جداً، لا يصلح للاحتجاج في هذا الأمر الخطير...

(٥) وعن علي قال: «سَأَلْتُ حَدِيحَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ وَلَدَيْنِ مَاتَا لَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هُمَا فِي النَّارِ"، قَالَ: فَلَمَّا رَأَى الْكَرَاهَةَ فِي وَجْهِهَا، قَالَ: "لَوْ رَأَيْتِ مَكَانَهُمَا أَبْغَضْتَهُمَا"، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَلَدِي مِنْكَ؟ قَالَ: "فِي الْجَنَّةِ"، قَالَ: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَأَوْلَادَهُمْ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَشْرِكِينَ وَأَوْلَادَهُمْ فِي النَّارِ"، ثُمَّ قرأ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١]. ذكره الهيثمي في " (٢١٧/٧ برقم ١١٩٤٠)، وقال: "رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، وَلَوْ أَعْرِفُهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ".

والحديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج لجهالة محمد بن عثمان كما قال الهيثمي وغيره. ولم أجد فيما بين يدي من المراجع من روى عن زاذان من اسمه محمد بن عثمان، ولا من ذكر أن من روى عن محمد بن فضيل من اسمه محمد بن عثمان. ولذلك حكم بجهالته الإمام ابن القيم. انظر: طريق المجهرتين (ص ٥٧٥).

(٦) وروى البخاري (٩/١٣٤ برقم ٧٤٤٩) بسنده عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ: يَا رَبِّ، مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ، وَقَالَتِ النَّارُ: - يَعْنِي - أُوتِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحِمَتِي، وَقَالَ

لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي، أُصِيبُ بِكَ مِنْ أَشَاءٍ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، قَالَ: فَأَمَّا الْجَنَّةُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مِنْ يَشَاءٍ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، ثَلَاثًا، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَمْتَلِئِي، وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ قَطُّ .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث على أن أطفال المشركين في النار:

أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُنْشِئُ لِلنَّارِ مِنْ يَشَاءٍ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا" قال فيه من ذهب هذا المذهب: لأن يدخل النار من ولد في الدنيا من أبوين كافرين أولى... " .

والحق أن الحديث انقلب لفظة على بعض الرواة، قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٣٦/١٣): "قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَاسِمِيُّ الْمَعْرُوفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ اللَّهَ يُنْشِئُ لِلْجَنَّةِ خَلْقًا وَأَمَّا النَّارُ فَيَضَعُ فِيهَا قَدَمَهُ قَالَ وَلَا أَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ خَلْقًا إِلَّا هَذَا" .

وقال أيضاً (٤٣٧/١٣): "وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ إِنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ مَقْلُوبٌ وَجَزَمَ بِنِ الْقِيمِ بِأَنَّهُ غَلَطَ وَاحْتَجَّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِأَنَّ جَهَنَّمَ تَمْتَلِئُ مِنْ إِبْلِيسَ وَاتِّبَاعِهِ وَكَذَا أَنْكَرَ الرَّوَايَةَ شَيْخُنَا الْبُلْقِينِيُّ وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ثُمَّ قَالَ وَحَمَلُهُ عَلَى أَحْجَارٍ تُلْقَى فِي النَّارِ أَقْرَبُ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى ذِي رُوحٍ يُعَذَّبُ بِغَيْرِ ذَنْبٍ" .

وقد جاء الحديث عند البخاري (١٣٨/٦ برقم ٤٨٥٠) في كتاب التفسير بلفظ: "تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أُوتِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُنَجَّرِينَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: مَا لِي لَا يَدْخُلْنِي إِلَّا ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءٍ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ: فَلَا تَمْتَلِئِي حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ، فَهَذَا لِكَ تَمْتَلِئِي وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ خَلَقَهُ أَحَدًا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ: فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا" .

فهذه هي الرواية الصحيحة التي لا قلب فيها، أمّا الرواية الأولى فهي مقلوبة كما صرح العلماء أولى الشأن، ولذا فلا تصلح للاحتجاج...

ومأً يبطل كونهم في النار قوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: ٨٢] ، والأطفال ما كسبوا شيئاً، وكذا قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [الليل: ١٥-١٦] ، والطفل لم يكذب ولم يتول...

وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] دليل على نجاتهم وأنهم لا يؤاخذون بذنوب آبائهم، ومعنى الآية: "أي لا تحمل نفس مذنبه، بل ولا غير مذنبه، ذنوب نفس أخرى".
انظر: الصاوي على الجلالين (٣/٣١٢).

وبمعنى آخر: لا تأثم نفس آثمة إثم نفس أخرى، بل على كل نفس إثمها، دون إثم غيرها من الأنفس. وفي هذا قطع لأطماعهم الفارغة، إذ كانوا يزعمون أنهم إن لم يكونوا على الحق فالتبعة على أسلافهم الذين قلدوهم. انظر: تفسير المراغي (١٥/٢٤)، وانظر الجامع لأحكام القرآن (٧/١٥٧)، (١٠/٢٣٠)، تفسير الطبراني (٤/١٠٢)، التسهيل لعلوم التنزيل (١/٤٨٤)، تفسير الشربيني (٢/٣٢٢).

قال الإمام الرّازي في "التفسير" (٢٠/٣١٢): "قَالَ الْجَبَّائِيُّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُعَذِّبُ الْأَطْفَالَ بِكُفْرِ آبَائِهِمْ، وَإِلَّا لَكَانَ الطِّفْلُ مُؤَاخَذًا بِذَنْبِ أَبِيهِ، وَذَلِكَ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ".
فإذا انضم ما قدمناه هنا إلى ما ذكرناه من أدلة أصحاب القول الأول علمنا بطلان كونهم من أصحاب النار.

﴿سؤال﴾: هل هنالك مذاهب أخرى في مصير أطفال المشركين؟

الجواب: ذكر العلماء أقوالاً أخرى في مصير أطفال المشركين غير التي ذكرنا سابقاً، وتفصيل ذلك بالآتي:

أولاً: أنهم يصيرون تراباً: ونسب هذا القول الحافظ ابن حجر لشامة بن أشرس. انظر: فتح الباري (٣/٢٤٦).

وهذا مما لا حجة له، إنما هو نوع ظنٍّ وتخمين، ذلك أن الذي يصير للتراب إنما هي البهائم، وذلك بعد أن يقاد للشاة الجلحاء من القرناء، ثم يقال لها: كوني تراباً فتصير تراباً. وعندها يتمنى الكافر أن لو كان حيواناً في الدنيا ليصير تراباً في الآخرة، وقد جاءت الإشارة في القرآن صريحة لهذا المصير، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا: ٤٠].

وروى مسلم (٤/١٩٩٧ برقم ٢٥٨٢) بسنده عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لَتَوْدَنَّ الْحَقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجُلْحَاءِ، مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ».

وروى الطبري في "التفسير" (٢٤/٥٥) بسنده عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "يَقْضِي اللَّهُ بَيْنَ خَلْقِهِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ، وَإِنَّهُ لَيَقِيدُ يَوْمَئِذٍ الْجَمَاءَ مِنَ الْقَرْنَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ تَبَعَةٌ عِنْدَ وَاحِدَةٍ لِأُخْرَى، قَالَ اللَّهُ: كُونُوا تُرَابًا، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَقُولُ الْكَافِرُ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا".

وروى الطبري في "التفسير" (٥٥/٢٤) بسنده عن أبي هريرة، قال: إِنَّ اللَّهَ يَخْشُرُ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ، كُلَّ دَابَّةٍ وَطَائِرٍ وَإِنْسَانٍ، يَقُولُ لِلْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ كُونُوا تَرَابًا، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَقُولُ الْكَافِرُ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تَرَابًا. ثانياً: أَمَّهُمْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: ذكر هذا القول الحافظ ابن حجر في الفتح ، والبيهقي في الاعتقاد ، والقرطبي في التذكرة ، ولم ينسبوه لأحد ... انظر بالترتيب : فتح الباري (٣/٢٤٦) ، الاعتقاد للبيهقي (ص ١٠٨-١٠٩) ، التذكرة (٣/١٠٤٣) .

وحجة من قال بهذا القول، ما رواه الطبراني في (الكبير ٧/٢٤٤ برقم ٦٩٣٣، الأوسط ١/٥٥٥ برقم ٢٠٤٥) ، والبرزاز (٣١٣ كشف) ، والطيالسي (٢١١) ، وأبو يعلى (٧/١٣٠-١٣١ برقم ٤٠٩٠) ، وابن عبد البر في التمهيد (١١٨/١٨) وغيرهم عن سمرة مرفوعاً: "أولاد المشركين خدم أهل الجنة". والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٧/٣١٨ برقم ١١٩٥٥) وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط والبرزاز، وفيه عباد بن منصور، وثقة يحيى القطان، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات، فالحديث -كما رأيت- إسناده ضعيف بسبب عباد بن منصور، مدلس وقد عنعن، وقال القرطبي في التذكرة (٣/١٠٤٤): وإسناده هذا الحديث ليس بالقوي، وكذا ضعف إسناده الحافظ في الفتح (٣/٢٤٦) .

والحديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج، إذ السند فيه: عباد بن منصور: ضعيف، ضعفه غير واحد من العلماء. قال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، وقال ابن معين: ليس حديثه بالقوي. وقال عباس الدوري، وأبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو داود، عنده أحاديث فيها نكارة، وقال النسائي: ضعيف ليس بحجة، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان مدلساً...". انظر: تهذيب الكمال (١٤/١٥٨-١٦٠) ، سير أعلام النبلاء (٧/١٠٥-١٠٦) .

وعن أنس، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْأَطْفَالُ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ". ذكره الهيثمي في المجمع (٧/٣١٨ برقم ١١٩٥٦) ، وقال: رواه أبو يعلى، والبرزاز، والطبراني في الأوسط، إلا أنها قالوا: "أطفال المشركين" وفي إسناده أبي يعلى: يزيد الرقاشي، وهو ضعيف، وقال فيه ابن معين: رجل صدق، ووثقة ابن عدي، وبقية رجالها رجال الصحيح.

والحديث كسابقه ضعيف، علته: يزيد الرقاشي : ضعفه غير واحد من العلماء، قال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان -أي يزيد- منكر الحديث، وقال معاوية بن صالح: عن يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: رجل صالح وليس حديثه بشيء.

وقال يعقوب بن سفيان: فيه ضعف. وقال أبو حاتم: كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، وفي حديثه ضعف، وقال النسائي والحاكم أبو أحمد: متروك الحديث. انظر: تهذيب الكمال (٣٢/٦٦-٦٩)، ميزان الاعتدال (٧/٢٣٢-٢٣٣)، تهذيب التهذيب (١١/٢٦٨-٢٦٩).

ثَالِثًا: أَنَّهُمْ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى: وهو منقول عن حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وإسحق بن راهويه، ونقله البيهقي في الاعتقاد عن الشافعي. قال ابن عبد البر: وهو مقتضى صنيع مالك، وليس عنده في هذه المسألة شيء منصوص عليه إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار خاصة في المشيئة، والحجة فيه حديث: "الله أعلم بما كانوا عاملين". قال الإمام السبكي: "وهو دليل قوي للتوقف". انظر: يولد الإنسان على الفطرة (ص ٢٦)، الاعتقاد للبيهقي (ص ١١٠). قلت: وقد سبق القول بأن معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الله أعلم بما كانوا عاملين"، أي: لو أبقاهم، فلا تحكموا عليهم بشيء، أو معناه: أنه تعالى علم أنهم لا يعملون شيئاً ولا يرجعون فيعملون، أو أخبر بعلم شيء لو وجد كيف يكون، تماماً كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة، لأن الحق سبحانه لا يجازي العبد بما لم يعمل، قال سبحانه وتعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والطفل لم يكتسب شيئاً يؤاخذ عليه، وبالتالي فحجة أصحاب هذا القول داحضة، خاصة إذا ما قيست بأدلة أصحاب القول الأول في مصير أبناء المشركين الذين ماتوا قبل البلوغ...

رَابِعًا: أَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي بَرَزَخٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ: لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة، ولا سيئات يدخلون بها النار، ذكر هذا القول الحافظ ابن حجر، ولم ينسبه لأحد. انظر: فتح الباري (٣/٢٤٦).

ولم أجد دليلاً يعضد هذا القول أو يحتاج عنه، بل هو نوع ظن، والظن لا يغني عن الحق شيئاً.

خَامِسًا: الْوَقْفُ: حكاه الحافظ ابن حجر ولم ينسبه لأحد. انظر: فتح الباري (٣/٢٤٧).

سَادِسًا: الْإِمْسَاكُ عَنِ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: نقل هذا القول الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٣/٢٤٧)، فقال: "تَأْسِعُهَا: الْوَقْفُ، عَاشِرُهَا: الْإِمْسَاكُ، وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا دِقَّةٌ"، ولم ينسبه لأحد.

وقد ذهب الإمام تقي الدين السبكي إلى كراهة الخوض في هذه المسألة، فقال في نهاية رسالته "كل مولود يولد على الفطرة" (ص ٣٧-٣٨): "إنما تكلمت في هذه المسألة جواباً، وهي ممّا لا أحبُّ الكلام

فيه، لأنه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لا يزال أمر هذه الأمة موائماً أو قال: مقارباً ما لم يتكلموا في الولدان والقدر" . رواه الحاكم في المستدرک (١/ ٨٨ برقم ٩٣، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا نعلم له علة، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي) ، الطبراني في الكبير (١٢/ ١٢٥ برقم ١٢٧٦٤) ، البزار (٢/ ٢٠٠ (زوائد)، اللالكائي في الاعتقاد (٤/ ٣٥٩ برقم ١١٢٧ موقوفاً) ، ابن حبان في صحيحه (١٥/ ١١٩ برقم ٦٧٢٤) ، ابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ١٣١ موقوفاً) ، وذكره الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٩٥ برقم ١١٨٥٤) ، وقال: رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط، ورجال البزار رجال الصحيح) .

قال يحيى بن آدم: فذكروه لابن المبارك فقال: فليستك الإنسان على الجهل... " .

قلت: المنهي عنه في هذه المسألة هو التعمق في الأمور التي لا سبيل إلى إدراكها، ذلك أن القدر سرٌ عظيم من أسرار الله تعالى، لم يُطلع عليه ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلاً، قال الإمام الطحاوي في عقيدته: " وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطْلَعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسَلَمُ الْحَرَمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدْرِ عَنْ أَنْبَاءِهِ، وَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] ، فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ" .

والولدان ومصيرهم مسألة لها ارتباط وثيق بالقدر، لذلك يجب الإمساك والتوقف على من لا علم له بالمسألة. أمّا من لديه علم ببعض فروعها المتفرعة عنها فلا ضير عليه في الكلام فيها، خاصة بعد أن رأينا فحول العلماء وأساطينهم يتكلمون فيها. قال الإمام ابن حجر في " فتح الباري" (٣/ ٢٤٦) وهو يشرح باب ما قيل في أولاد المشركين من كتاب الجنائز: " (قَوْلُهُ بَابُ مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ):

هَذِهِ التَّرْجِمَةُ تُشْعِرُ أَيْضًا بِأَنَّهُ كَانَ مُتَوَقِّفًا فِي ذَلِكَ وَقَدْ جَزَمَ بَعْدَ هَذَا فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الرُّومِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِ الْقَوْلِ الصَّائِرِ إِلَى أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ كَمَا سَيَأْتِي تَحْرِيرُهُ وَقَدْ رَتَّبَ أَيْضًا أَحَادِيثَ هَذَا الْبَابِ تَرْتِيبًا يُشِيرُ إِلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ فَإِنَّهُ صَدَّرَهُ بِالْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى التَّوَقُّفِ ثُمَّ ثَنَّى بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَحِ لِكَوْنِهِمْ فِي الْجَنَّةِ ثُمَّ ثَلَّثَ بِالْحَدِيثِ الْمُصَرِّحِ بِذَلِكَ فَإِنَّ قَوْلَهُ فِي سِيَاقِهِ وَأَمَّا الصَّبِيَانُ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ قَدْ أَخْرَجَهُ فِي التَّعْبِيرِ بِلَفْظٍ وَأَمَّا الْوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ فَكُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَقَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ" .

وقال الإمام ابن عابدين في حاشيته " ردُّ المحتار على الدرِّ المختار " (١٩١/٢) : " وَقَدْ اُخْتَلِفَ فِي سُؤَالِ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ وَفِي دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ أَوْ النَّارَ، فَتَرَدَّدَ فِيهِمْ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِمْ أَخْبَارٌ مُتَعَارِضَةٌ فَالْسَّيْلُ تَفْوِيضُ أَمْرِهِمْ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا بِلَا ذَنْبٍ أَهْدَى وَقَالَ تَلْمِيذُهُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ فِي شَرْحِهِ وَقَدْ نُقِلَ الْأَمْرُ بِالْإِمْسَاكِ عَنِ الْكَلَامِ فِي حُكْمِهِمْ فِي الْآخِرَةِ مُطْلَقًا عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ مِنْ رُءُوسِ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمَا وَقَدْ ضَعَّفَ أَبُو الْبَرَكَاتِ النَّسْفِيُّ رِوَايَةَ التَّوَقُّفِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ الرُّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ عَنْهُ أَنَّهُمْ فِي الْمُسَيِّئَةِ لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» وَقَدْ حَكَّى فِيهِمُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ الْأَكْثَرِ أَنَّهُمْ فِي النَّارِ، الثَّانِي: التَّوَقُّفُ، الثَّالِثُ: الَّذِي صَحَّحَهُ أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ لِحَدِيثِ «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» وَيَمِيلُ إِلَيْهِ مَا مَرَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ .

﴿سؤال﴾ : مَا مَصِيرُ أَهْلِ الْفِتْرَةِ وَمَعَهُمُ وَالِدِي الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟

الجواب :

لقد جانب الصَّواب أناسٌ حكموا بهلاك أهل الفترة ومعهم والدي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، معتمدين على أحاديث آحاد شاذَّة لا تخلو من مقال ، مُديرين ظهورهم لعشرات الآيات القرآنيَّة الدالَّة على نجاة أهل الفترة ، وكذا من لم تبلغه دعوة الرِّسول ، وأنَّه لا عذاب قبل الإرسال . مع أنَّنا رأينا عشرات العلماء يؤلِّفون مؤلِّفات خاصَّة بنجاة والديه ، رضي الله عنهما ، وصلت - بحسب علمي - إلى ما يزيد على خمسين مؤلِّفاً ، حكموا فيها بنجاة الوالدين الشَّريفيْن ، ملتزمين جانب الأدب والتَّوقير لجناب الرِّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فقد جاء في فتاوى اللجنة الدَّائمة : " السُّؤال الثاني من الفتوى رقم (١٦٤٢٦) :

س ٢: هل صحيح أنَّ أهل الفترة ناجون ، وأنَّ أبوي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا من أهل الفترة ، وأنَّهم ناجون من عذاب النَّار ، وأنَّهم في الجنة ؟ وإن كان غير صحيح ، فما هو الردُّ ؟ وما حكم الدِّين في هذا الكلام ؟ أفتونا مأجورين .

ج ٢: أهل الفترة فيهم خلاف بين العلماء ، والأرجح في شأنهم أنَّهم يمتحنون يوم القيامة ، فمن أجاب لما طلب منه نجا ، ومن أبى هلك ، كما صحَّ بذلك حديث الأسود بن سريع التَّميمي السَّعدي وغيره . وأمَّا أبوا الرِّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فليسا من أهل الفترة ؛ لأنَّ العرب كانوا على ملَّة إبراهيم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، خصوصاً في أرض الحجاز ، وإنَّما دخل عليهم الشُّرك أخيراً

في عهد عمرو بن لحي الخزاعي ، ولكن عندهم بقايا من دين إبراهيم ، مثل الحج وغيره ، فليسوا أهل فترة ، لأن أهل الفترة عبارة عن قوم لم تبلغهم دعوة أحد من الرسل ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل سألته عن أبيه : " إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ " ، رواه مسلم في صحيحه . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه استأذن ربه أن يزور قبر أمه فأذن له ، واستأذن أن يستغفر لها فلم يؤذن له ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ [التوبة: ١١٣] ، وهذه الآية نزلت في أبي طالب وأمثاله ممن مات على الشرك بعد الدعوة .

وبالله التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . انظر : فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٤٩٩-٥٠٠) .

والحق أنه كان الأولى بمن أفتى بهلاكهما أن يلتزم جانب الأدب والتوقير لجنابه صلى الله عليه وسلم ، وذلك بالصمت والسكوت ، - على الأقل - لأن المقام جد خطير ، والكلام فيهما مما لا يليق بجنابه صلى الله عليه وسلم ، وهو من قبيل الإيذاء له ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ﴾ [الأحزاب: ٥٧] .

ولتقرير هذه الحقيقة لا بد من الإجابة على بعض الأسئلة ذات الصلة بهذا الموضوع ، منها :

﴿سؤال﴾ : مَا مَعْنَى التَّكْلِيفِ وَمَا هِيَ شُرُوطُهُ ؟

الجواب : التكليف لغة مأخوذ من (كلف) الكاف واللام والفاء أصل صحيح يدل على إيلاع بالشيء وتعلُّق به . انظر : معجم مقاييس اللغة (٥/ ١١١) .

والتكليف : الأمر بما يشق عليك . وتكلفه : تجشمه . انظر : القاموس المحيط (ص ٨٥٠) .

واصطلاحاً : إلزام الكلفة على المخاطب (انظر : كتاب التعريفات (ص ٦٥) ، أو إلزام ما فيه كلفة (انظر : الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ص ٢٩٩) ، أو طلب ما فيه كلفة .

فعلى التعريف الأول يكون التكليف قاصراً على الواجب والحرام ، وعلى الثاني يكون شاملاً للواجب ، والحرام ، والمندوب ، والمكروه ، والمباح .

ولهذا التكليف ثمرة ، وهي الوصول إلى نهاية المطلوب ، والخلاص من نهاية المحذور ، لأن الحق يعرضنا بهذا التكليف إلى درجة لا تنال إلا به . انظر : المجموع من المحيط بالتكليف (١/ ٤) ، ببعض التصرف .

(ص ۱۱).

وَسَلَّمَ .

وَسَلَّمَ .

عقل ، ولهذا قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه:

ممنوع

انظر: المفردات في غريب القرآن (ص ٥٧٧-٥٧٨).

تصوّره ، والإِسْتِفْهَامُ : أن يطلب من غيره أن يفهمه " . انظر : المفردات في غريب القرآن (ص ٦٤٦) .

عاقلاً ثُمَّ جُنَّ وَكَانَ غَيْرَ مُؤْمِنٍ ، وَمَاتَ كَذَلِكَ ، فَهُوَ غَيْرُ نَاجٍ " . انظر : شرح جوهرة التوحيد (ص ١٩) .

المسند" (٢٦٦/٢ برقم ٩٥٦) بسنده عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ،

عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُتَوَّهِ، - أَوْ قَالَ: الْمُجُنُونِ - حَتَّى يَعْقِلَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَشِبَّ "

. قال الأرئؤوط : " صحيح لغره، رجاله ثقات رجال الشيخين والحسن البصري لم يسمع من على، وانظر ما تقدم برقم (٩٤٠) .

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٧٣٤٦) من طريق عفان، بهذا الإسناد. وأخرجه الترمذي (١٤٢٣)، والحاكم ٣٨٩/٤ من طريقين عن همام، به. وقال الترمذي: حسن غريب، ولا نعرف للحسن سماعاً من علي بن أبي طالب ". .

ثَانِيًا : الْبُلُوغُ : وللبلوغ علامات ، هي : نبات العانة ، وتنن الإبط ، والإنزال ، و فرق الأرنبة ، و غلظ الحنجرة ، والحيض ، وبلوغ خمس عشرة سنة عند الشافعية ، وهو المفتي به عند الأحناف ، كما في حاشية ابن عابدين (٩٧-٦٩/٥) ، وثماني عشرة سنة عند مالك ، فمن مات قبل سن البلوغ من الأطفال فهو ناج ، ولو كان من أطفال المشركين ، على ما أوضحناه ودللنا عليه في الحديث عن " مصير أبناء المشركين يوم الدين " ...

فغير البالغ من الأطفال ليس مكلفاً ، لأنّه لا يستطيع فهم خطاب الشارع على وجه الكمال ، وذلك لقصور عقله عن الفهم الكامل ، ودليل هذا الشرط ، هو دليل الشرط السابق .

ثَالِثًا : سَلَامَةُ الْحَوَاسِ : ذلك أنّ العملية الفكرية تحصل من التمازج بين الدماغ والحواس والواقع المحسوس والمعلومات السابقة ، فإذا اختل شيء من ذلك لم يستطع الإنسان التفكير " فغير سليم الحواس ليس بمكلف ، ولهذا قال بعض أئمة الشافعية : لو خلق الله إنساناً أعمى أصم لسقط عنه وجوب النظر والتكليف " . انظر : تحفة المريد (ص ٤٥) .

رَابِعًا : بُلُوغُ دَعْوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فالذي لم تبلغه الدعوة ليس بمكلف ، بأن نشأ في شاهر جبل ، على الأصح ، خلافاً لمن قال بأنّه مكلف لوجود العقل الكافي لوجوب المعرفة عندهم ، وإن لم تبلغه الدعوة " .

وعلى اشتراط بلوغ الدعوة: فهل يكفي بلوغ دعوة أي نبي؟، ولو سيّدنا آدم؟ لأنّ التّوحيد ليس أمراً خاصّاً بهذه الأُمّة، أو لا بدّ من بلوغ دعوة الرّسول الذي أرسل إليه؟ والتّحقيق كما نقله العلامة الملوّي عن الأبّي في شرح مسلم خلافاً للنووي: أنّه لا بدّ من دعوة الرّسول الذي أرسل إليه " . انظر : تحفة المريد (ص ٤٤) .

يدلّ على ذلك ما رواه مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " والذي نفس محمد بيده ، لا يسمع بي أحد من هذه الأُمّة يهودي ولا نصراني ، ثمّ يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به ، إلّا كان من أصحاب النار " . أخرجه مسلم (١٣٤/١) برقم (١٥٣) ، ابن منده في الإبان (٥٠٨/١) برقم (٤٠١) ، أبو عوانة في المستخرج (٩٧/١) برقم (٣٠٨) .

فقد دلّ الحديث بمنطوقه على أنّ الذي يكون من أصحاب النار هو من يجتمع فيه ثلاثة أمور:

الأوّل : أن يسمع بالرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وذلك بأن تبلغه دعوته ، وما جاء من دلائل صدقه

الثاني : لا يؤمن بما أرسل به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الثالث : يموت على ذلك .

ومفهوم الحديث ، أنّ النّجاة يكفي فيها أن لا يسمع بالرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بالألا تبلغه دعوته ، كمن عاش منقطعاً عن العالم ، في جزيرة أو جبل ، أو برية منقطعة ، أو أن يسمع ، ويؤمن ، ويموت على ذلك .

قال بعض العلماء : الظاهر في هذا : أنّ من بلغته الدعوة محرّفة ، مشوّهة بالمنفّرات ، وأباطل المظللين ، حكمه حكم من لم تبلغه أصلاً ، إلّا أن تلوح له الحقيقة من وراء دخان التشويه ، ويعرض عن النظر فيها ، مع قدرته " . انظر : عون المريد (١/١٤٦) .

والكتاب والسنة دلا على أنّ الله لا يعذب أحداً ، إلّا بعد إلّا بعد إبلاغ الرسالة ، فمن لم تبلغه جملة لم يعذبه رأساً ، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلّا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية . انظر : مجموع الفتاوى (١٢/٤٩٣) .

فهذه شروط التكليف التي يجب أن تجتمع في المكلف ، وإذا ما اختل منها شرط سقط التكليف عن العبد...

ومن المعلوم يقيناً أنّ والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أهل الفترة التي لم يرسل فيها رسول ، كما قال تعالى : ﴿بَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] . ثم إنّ والده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مات قبل ولادته ، كما أنّ أمّه ماتت قبل بعثته بسنة أعوام ...

المسألة الثانية : أقوال العلماء بمصير والدي الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

لقد تباينت أقوال العلماء في مصير والدي الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وبيان ذلك في النقاط التالية :

أولاً : القول بنجاتهما :

ذهب جمهور العلماء إلى القول بنجاة والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . انظر : البواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر (٢/ ٥٧-٥٨) ، شرح الصاوي على الجوهرة (ص ٩٨-٩٩) ، تحفة المريد على جوهرة التوحيد الباجوري (ص ٢٠) ، الحاوي للفتاوي (٢/ ٢٠٢ فما بعدها) ، الوفا لوالدي المصطفى (ص ٦٠ فما بعدها) .

حتى أن المؤلفات في نجاة والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلغت مبلغاً عظيماً ، حتى أوصلها البعض (انظر : الوفا لوالدي المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ص هـ - ز) ، الرياض النديّة في الآباء العلويّة ، عبد الله الحسيني ص ١٥٢ فما بعدها) إلى ما يقرب من مائة مصنف ، من ذلك :

- ١ . آباء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لابن عمّار .
- ٢ . أخبار آباء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، للكوفي ذريعه .
- ٣ . إرشاد الغبي في إسلام آباء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، تأليف أحد علماء الهند ، كما في كشف الظنون .
- ٤ . إسلام أبوي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، شمس الدين أحمد بن محمد بن علي الحصكفي المعروف بابن ملا .
- ٥ . أسماء أجداد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، للبرماوي .
- ٦ . الاصطفاء في إيمان أبوي سيدنا المصطفى ، البوطي .
- ٧ . إعلام الجهول بإيمان والدي الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، الأستاذ الدكتور علي مقدادي .
- ٨ . أم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بنت الشاطئ .
- ٩ . أمّهات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أبو جعفر محمد بن حبيب .
- ١٠ . أمّهات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، المدائني .
- ١١ . انباء الأصفيا في حقّ آباء المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، للرّومي الأماصي .
- ١٢ . الانتصار لوالدي النبي المختار صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، للسيد مرتضى الزبيدي .
- ١٣ . الأنوار النبويّة في آباء خير البريّة صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، للرّفيعي الأندلسي .
- ١٤ .. إيجاز الكلام في والدي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لمحَمَّد بن محمد التبريزي .
- ١٥ . بسط اليدين لإكرام الأبوين ، محمد غوث بن ناصر الدّين المدارسي .
- ١٦ . بلوغ المآرب في نجاة أبوي المصطفى وعمّه أبي طالب ، الأزهرى اللاذقي .
- ١٧ . بلوغ المرام في آباء النبي عليه الصّلاة والسّلام ، إدريس بن محفوظ .

- ١٨ . تأديب المتمردين في حقّ الأبوين ، عبد الأحد بن مصطفى الكتاهي السيواسي .
- ١٩ . تأكيد الأدلة على نجاة والدي النبي من النار ، محمد نور سويد الحلبي .
- ٢٠ . تحفة الصّفا فيما يتعلّق بأبوي المصطفى صلّى الله عليه وسلّم ، الغنيمي .
- ٢١ . تحقيق آمال الرّاجين في أنّ والدي المصطفى من النّاجين ، ابن الجزاز .
- ٢٢ . التّعظيم والمنة في أنّ أبوي المصطفى في الجنّة ، للإمام السيوطي .
- ٢٣ . تحقيق النّصرة بإيمان أهل الفترة ، حسن بن علي بن يحيى الجيمي المكّي .
- ٢٤ . تكحيل العين بأدلة نجاة الأبوين ، عبد الله محمد الحسيني .
- ٢٥ . تنبيه العقول في نجاة آباء الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ، الصّفوي .
- ٢٦ . تنبيه الغفول في إثبات إيمان آباء الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ، علي الكوباموي .
- ٢٧ . الجواهر المضية في حقّ أبوي خير البرية صلّى الله عليه وسلّم ، للتّمرتاشي .
- ٢٨ . حديقة الصّفا في والدي المصطفى صلّى الله عليه وسلّم ، للإمام السيّد مرتضى الزبيدي .
- ٢٩ . خلاصة الوفا في طهارة أصول المصطفى صلّى الله عليه وسلّم من الشّرك والجفا ، محمد بن يحيى الطّالب .
- ٣٠ . الدّرجة المنيقة في الآباء الشّريفة ، الإمام السيوطي .
- ٣١ . الدّر اليتيم في إيمان آباء النبي الكريم ، علي أنور الكاكوروي .
- ٣٢ . ذخائر العابدين في نجاة والد المكرّم سيّد المرسلين صلّى الله عليه وسلّم ، الأسبيري .
- ٣٣ . الرّدّ على من اقتحم القدح في الأبوين الكريمين ، البخشي .
- ٣٤ . الرّسالة البيانية في حقّ أبوي النبي صلّى الله عليه وسلّم ، محمد بن محمد بن الجزري .
- ٣٥ . رسالة في أبوي النبي صلّى الله عليه وسلّم ، الفناري .
- ٣٦ . رسالة في إيمان أبوي النبي صلّى الله عليه وسلّم ، أبو الحسن بن عمر بن علي القلعي .
- ٣٧ . رسالة في الرّدّ على ملا علي القاري ، محيي الدّين عبد القادر بن محمد بن يحيى بن مكرم بن محبّ الدّين الطّبري .
- ٣٨ . رسالة في إيمان أبوي النبي صلّى الله عليه وسلّم ، أحمد بن سليمان شمس الدّين ، المعروف بابن كمال باشا .

٣٩. رسالة في نجاة أبوي الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، علي بن صادق بن محمد الداغستاني ثم الدمشقي

٤٠. رسالة في نجاة الوالدين المكرمين لسيّد البشر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، محمد بن يوسف بن يعقوب الإسبري الحلبي .

٤١. رسالة موجزة في حقّ أبوي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، سليمان بن عبد الرحمن مستقيم زاده الحنفي

٤٢. السُّبُلُ الجليّة في الآباء العليّة ، الإمام الشُّيُوطي .

٤٣. سُبُلُ السَّلام في حكم آباء سيّد الأنام صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عز الدين يوسف .

٤٤. سُبُلُ السَّلام في حكم آباء سيّد الأنام صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لمحمد بن عمر البالي .

٤٥. سداد الدّين وسداد الدّين في إثبات النّجاة والدّرجات للوالدين ، البرزنجي .

٤٦. السُّرور والفرج في حياة إيمان والدي الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، محمد بن أبي بكر المرعشي ساجقلي .

٤٧. سعادة الدّارين بنجاة الأبوين ، محمد بن حسين المالكي .

٤٨. السَّيفُ المسلول في القطع بنجاة أبوي الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أحمد الشَّهرزوري .

٤٩. السَّيفُ المسلول على الزندي شاتم الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، محي الدين أخوين .

٥٠. العقد المنظّم في أمّهات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وسلّم ، السيّد مرتضى الزبيدي .

٥١. فتح العليم في نجاة أبوي سيّدنا النبي الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عبد العزيز بن عرفة .

٥٢. قرّة العين في إحياء الوالدين ، حسين بن أحمد بن أبي بكر المعروف بالداديخي .

٥٣. قرّة العين في إيمان الأبوين ، الدّوايخي .

٥٤. القول المختار فيما يتعلّق بأبوي النبي المختار صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، الدّيري .

٥٥. القول المسدّد في نجاة والدي سيّدنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، محمد بن عبد الرحمن الأهدل

٥٦. الكلام المقبول في إسلام آباء الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكيل السّكندر بوري .

٥٧. كنى آباء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ابن الكلبي .

٥٨. مباهج السُّنة في كون أبوي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الجنّة ، ابن طولون .

٥٩. مرشد الهدى في نجاة أبوي المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وسلّم ، للرّومي .

٦٠. مسالك الحنفا في والدي المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، السُّيُوطِي .
 ٦١. مطلع النيرين في إثبات نجات أبي سيّد الكونين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، للميني .
 ٦٢. المقامة السُّنَدِسيّة في الآباء الشَّريفة المصطفويّة ، الإمام السُّيُوطِي
 ٦٣. مناقب السيِّدة آمنّة، يحيى بن محمّد مؤذن المكي إمام الحرم المكي الشَّريف .
 ٦٤. منحة الباري في إصلاح زلّة القارئ ، حسن بن علي بن يحيى العجيمي المكي .
 ٦٥. منهاج السُّنّة في كون أبي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الجنّة، محمّد بن علي ابن طولون
 الدَّمشقي الحنفي .

٦٦. نخبة الأفكار في تنجية والدي المختار صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، محمّد بن السيّد إسماعيل الحسيني
 ٦٧. نشر العلمين المنيفين في إحياء الأبوين الشَّرفين ، الإمام السُّيُوطِي .
 ٦٨. هدايا الكرام في تنزيه آباء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، البديعي .
 وغير هذا كثير....

والأدلة التي استدلل بها الجمهور على نجات والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثيرة ، منها:
 قوله تعالى: ﴿مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا
 كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الاسراء: ١٥] .

ووجه الدلالة من الآية : أن الله تعالى نفى حصول العذاب إلا بعد إرسال الرُّسل الذين هم حجّة
 الله على عباده . ومن المعلوم يقيناً أن والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يرسل الله تعالى إليهما رسولا
 يدعوهم إلى الله تعالى ويطالبهم بتكليف منه سبحانه ، قال تعالى : ﴿وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا
 وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤] ، وقال سبحانه : ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ
 لِنُنذِرَ قَوْمًا مَا أَنَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [السجدة: ٣] ، وهذه الآية خصّصت ما جاء
 من عموم في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]

ومن المعلوم يقيناً - كذلك - أن والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عاشوا في فترة انقطاع الرُّسل ، قال
 تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ
 بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] ، والفترة ، مصدر
 للدلالة على المرّة من (فتر يفتّر فتوراً) ، " والفتور هو سكون بعد حدّة ، ولين بعد شدّة ، وضعف

بعد قوة ، أي سكون حال عن مجيء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " . انظر : المفردات في غريب القرآن (ص ٦٢٢) .

وروى البخاري (٥/ ٧١ برقم ٣٩٤٨) بسنده عن سلمان، قال: فَتَرَةُ بَيْنَ عِيسَى، وَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سِتُّ مِائَةِ سَنَةٍ " .

وعليه ، فقوله تعالى : ﴿مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] ، دليل صريح واضح على نجاة والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ذلك أنَّ الزَّمان الذي عاش فيه والده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان خالياً من الرُّسل الذين فتر إرسالهم في ذلك الزَّمان ، كما نصَّت على ذلك آيات الكتاب العزيز ، وبما أنَّ الأمر كذلك ، فإنَّ تعذيب من عاش في ذلك الزَّمان منفيٌّ بقوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] . وقد أطبق العلماء على الاستدلال بهذه الآية على نجاة والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال الإمام السيوطي في " الحاوي للفتاوي " (٢/ ٢٤٥) : " وَهَذِهِ الْآيَةُ هِيَ الَّتِي أَطْبَقَتْ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا فِي أَنَّهُ لَا تَعْذِيبَ قَبْلَ الْبَعْثَةِ ، وَرَدُّوا بِهَا عَلَى الْمُعْتَرِلَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ فِي تَحْكُمِ الْعَقْلِ ، أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرَيْهِمَا ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِمُعَذِّبٍ أَحَدًا حَتَّى يَسْبِقَ إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ خَبْرٌ ، أَوْ تَأْتِيَهُ مِنَ اللَّهِ بَيِّنَةٌ " .

وإلى ما ذهب إليه الإمام السيوطي في تفسير الآية ذهب أهل العلم بالتفسير .

قال الإمام الطَّبْري في " التفسير " (١٤/ ٥٢٦) : " وَقَوْلُهُ : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ : وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي قَوْمٍ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ بِالرُّسُلِ ، وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِالْآيَاتِ الَّتِي تَقْطَعُ عُذْرَهُمْ . كَمَا : حَدَّثَنَا بِشْرٌ ، قَالَ : ثنا يَزِيدٌ ، قَالَ : ثنا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَوْلُهُ : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ يُعَذِّبُ أَحَدًا حَتَّى يَسْبِقَ إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ خَبْرٌ ، أَوْ يَأْتِيَهُ مِنَ اللَّهِ بَيِّنَةٌ ، وَلَيْسَ مُعَذِّبًا أَحَدًا إِلَّا بِذَنْبِهِ " .

وذكر الإمام ابن كثير أنَّ الآية " إخبار عن عدله ، وأنَّه لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بإرسال الرُّسل إليه ، كما قال تعالى : ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: ٨-٩] ، وكذا قوله : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤَهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ

لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ [الزمر: ٧١] ، وقال تعالى : ﴿وَهُمْ يَصْطَرِّحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾ [فاطر: ٣٧] ، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تعالى لا يدخل أحداً النار إلا بعد إرسال الرسول إليه ... " . انظر : تفسير القرآن العظيم (٥/ ٥٢) .

وقال الإمام الصّاوي في حاشيته على تفسير الجلالين : " وعموم هذه الآية ، يدلُّ على أن أهل الفترة جميعاً ناجون بفضل الله ، ولو غيَّروا وبدَّلوا ، وما ورد من تخصيص بعض أفراد ، كحاتم الطائي ، وامرئ القيس بدخولهم النار ، فهي أحاديث آحاد لا تعارض القطعي " . انظر : حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (٣/ ٣١٣) .

وقال الإمام الطاهر بن عاشور : " دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يُؤَاخِذُ النَّاسَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُرْشِدَهُمْ رَحْمَةً مِنْهُ لَهُمْ . وَهِيَ دَلِيلٌ بَيِّنٌ عَلَى انْتِفَاءِ مُؤَاخَذَةِ أَحَدٍ مَا لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ رَسُولٍ مِنَ اللَّهِ إِلَى قَوْمٍ ، فَهِيَ حُجَّةٌ لِلْأَشْعَرِيِّ نَاهِضَةٌ عَلَى الْمَاتَرِيْدِيِّ وَالْمُعْتَزَلَةِ الَّذِينَ اتَّفَقُوا عَلَى إِبْصَالِ الْعَقْلِ إِلَى مَعْرِفَةِ وُجُودِ اللَّهِ ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ فِي التَّوْضِيحِ فِي الْمُقَدِّمَاتِ الرَّابِعِ . فَوُجُودُ اللَّهِ وَتَوْحِيدُهُ عِنْدَهُمْ وَاجِبَانِ بِالْعَقْلِ فَلَا عُدْرَ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ وَعَطَّلَ وَلَا عُدْرَ لَهُ بَعْدَ بَعَثَةِ رَسُولٍ " . انظر : التحرير والتنوير (١٤/ ٤٣) .

وعليه ، فالعذاب لا يكون إلا بعد الإعذار والإنذار من خلال بعثة الرسول ، وقد سبق وأوضحنا أن الزمن الذي عاش فيه والده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلا من إرسال الرُّسل ، وذلك بنص القرآن الكريم ، وهذا القول هو ما ذهب إليه جمهور المفسرين عند تفسيرهم لقوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ

حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] . انظر على سبيل المثال : الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٣١) ، تفسير ابن الجوزي (ص ٨٠٦) ، محاسن التأويل (٦/ ٢٦٠٦) ، تفسير الطبراني (٤/ ١٠٢) ، المحرر الوجيز (٣/ ٤٤٤) ، تفسير الرازي (٢٠/ ١٣٨-١٣٩) ، البحر المحيط (٦/ ١٥) ، فتح القدير (ص ٩٨٩) ، تفسير الكلبي (١/ ٤٨٤) ، حاشية الشهاب الحفاجي على تفسير البيضاوي (٦/ ٢٧-٢٨) ، روح البيان (٥/ ١٦٩) ، تفسير الشرييني (٢/ ٣٢٢-٣٢٣) .

والعذاب الذي نصَّت الآية على نفيه عامٌّ في الدنيا والآخرة ، قال الإمام الشوكاني في " فتح القدير " (ص ٩٨٩) : " والظاهر أنه لا يعدِّبهم لا في الدنيا ولا في الآخرة ، إلا بعد الإعذار إليهم بإرسال الرُّسل ، وبه قالت طائفة من أهل العلم " .

قلت: ومن العلماء الذين أشاروا إلى أَنَّ التَّعْذِيبَ المنفِيَّ يشمل الدُّنْيَا والآخِرَةَ : الإمام ابن عطية ، الإمام القرطبي ، الإمام أبو حَيَّان ، الإمام الكلبي ، وغيرهم كثير ... انظر بالترتيب : المحرر الوجيز (٤٤٤ / ٣) ، الجامع لأحكان القرآن (٢٣١ / ١٠) ، البحر المحيط (١٥ / ٦) ، التسهيل لعلوم التنزيل (٤٨٤ / ١) .

٢ . قوله تعالى : ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥] .

فالرُّسُلُ بنصِّ الآية الكريمة هم حُجَّةُ الله على عباده ، وقد ذكرنا عند الحديث عن شروط التَّكْلِيفِ أَنَّ بلوغ دعوة النَّبِيِّ شرطٌ من شروط التَّكْلِيفِ ، ولذلك كانوا حُجَّةَ الله على عباده ، لأنَّ النَّبِيَّ هو الذي يَبَيِّنُ لِلنَّاسِ ما يجب عليهم من واجبات ، ويرشدهم إلى صلاح الدُّنْيَا والآخِرَةِ ، ولذلك كان إرسال الرُّسُلِ ضرورة ، لأنَّه لا سبيل إلى معرفة الطَّيِّبِ والخبيث على التَّفْصِيلِ إلَّا من جهتهم ، ولا ينال رضى الله البتَّةَ إلَّا على أيديهم ، فالطَّيِّبُ من الأعمال والأقوال والأخلاق ، ليس إلَّا هديهم وما جاؤوا به ، فهم الميزان الرَّاجِحُ الذي على أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم توزن الأقوال والأخلاق والأعمال ، وبمتابعتهم يَتَمَيَّزُ أهل الهدى من أهل الضَّلال ، فالضَّرورة إليهم أعظم من ضرورة البدن إلى روحه ، والعين إلى نورها ، والروح إلى حياتها ، فأَيُّ ضرورة وحاجة فُرِضَتْ ، فضرورة العبد وحاجته إلى الرُّسُولِ فوقها بكثير " . انظر : زاد المعاد (٦٩ / ١) .

فإرسال الرُّسُلِ قاطعٌ لكل شغب قد يصدر من متعنت يقول : ﴿رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَنَّبَعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾ [طه: ١٣٤] . ولذلك " أراد الله أن يقطع بالرُّسُلِ احتجاج من يقول : لو بعث إليَّ الرُّسُولُ لأمنت ، والله تعالى عزيز لا يغالبه شيء ، ولا حُجَّةٌ لأحد عليه ، وهو مع ذلك حكيم تصدر أفعاله عن حكمة ، فكَذلك قطع الحُجَّةَ بالرُّسُلِ حكمة منه تعالى " . انظر : المحرر الوجيز (١٣٨ / ٢) .

قال الإمام الطَّاهِرُ بن عاشور في " التَّحْرِيرِ والتَّنْوِيرِ " (٣٩-٤٠) : " وَالْحُجَّةُ مَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الْمُدَّعِي وَحَقِّيَّةِ الْمُعْتَذِرِ ، فَهِيَ تَقْضِي عَدَمَ الْمُوَاحِدَةِ بِالذَّنْبِ أَوْ التَّقْصِيرِ . وَالْمُرَادُ هُنَا الْعُذْرُ الْبَيِّنُ الَّذِي يُوجِبُ التَّنَصُّلَ مِنَ الْغَضَبِ وَالْعِقَابِ .

فإِرسال الرُّسُلِ لِقَطْعِ عُذْرِ الْبَشَرِ إِذَا سُئِلُوا عَنْ جَرَائِمِ أَعْمَالِهِمْ ، وَاسْتَحَقُّوا غَضَبَ اللَّهِ وَعِقَابَهُ . فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ لِلنَّاسِ قَبْلَ إِرسال الرُّسُلِ حُجَّةٌ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَقُولُوا : ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَنَّبَعَ آيَاتِكَ وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧] .

وَأَشْعَرَتِ الْآيَةُ أَنَّ مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ مَا هُوَ بِحَيْثُ يُغْضِبُ اللَّهَ وَيُعَاقِبُ عَلَيْهِ، وَهِيَ الْأَفْعَالُ الَّتِي تَدُلُّ الْعُقُولَ السَّلِيمَةَ عَلَى قُبْحِهَا لِإِفْضَائِهَا إِلَى الْفَسَادِ وَالْأَضْرَارِ الْبَيِّنَةِ. وَوَجْهُ الْإِشْعَارِ أَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا تُقَابِلُ مُحَاوَلَةَ عَمَلٍ مَا، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ الرَّسُلَ لِقَطْعِ الْحُجَّةِ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ حِينَ بَعَثَ الرَّسُلَ كَانَ بِصَدْدِ أَنْ يُؤَاخِذَ الْمُبْعُوثَ إِلَيْهِمْ، فَاقْتَضَتْ رَحْمَتُهُ أَنْ يَقْطَعَ حُجَّتَهُمْ بِبَعَثِ الرَّسُلِ وَإِرْشَادِهِمْ وَإِنْذَارِهِمْ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ قَطْعَ الْحُجَّةِ عِلَّةً غَائِيَةً لِلتَّبَشِيرِ وَالْإِنْذَارِ: إِذِ التَّبَشِيرُ وَالْإِنْذَارُ إِنَّمَا يُبَيِّنَانِ عَوَاقِبَ الْأَعْمَالِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْلَلْ بَعَثَ الرَّسُلِ بِالتَّبْيِيهِ إِلَى مَا يَرْضَى اللَّهُ وَمَا يَسْخِطُهُ.

فَهَذِهِ الْآيَةُ مُلْحِجَةٌ جَمِيعَ الْفِرَقِ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ بَعَثَ الرَّسُلِ تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الْمُواخَاذَةُ بِالذُّنُوبِ، وَظَاهِرُهَا أَنَّ سَائِرَ أَنْوَاعِ الْمُواخَاذَةِ تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الذُّنُوبُ الرَّاجِعَةُ إِلَى الْإِعْتِقَادِ، وَالرَّاجِعَةُ إِلَى الْعَمَلِ، وَفِي وَجُوبِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ. فَإِذَا رَسَّلَ الرَّسُلَ عِنْدَنَا مِنْ تَمَامِ الْعَدْلِ مِنَ اللَّهِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُرْسِلْهُمْ لَكَانَتْ الْمُواخَاذَةُ بِالْعَذَابِ مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْحَالِفِيَّةُ إِذْ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَكَانَتْ عَدْلًا بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى.

وقال الإمام الصَّاوِي فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى تَفْسِيرِ الْجَلَالِينَ (٨٣/٢): "قوله (حُجَّةٌ)، أي: معذرة يعتذرون بها، وسَمَّاهَا اللَّهُ حُجَّةً تَفْضِيلاً مِنْهُ وَكِرْماً، فَأَهْلُ الْفِتْرِ نَاجُونَ وَلَوْ بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا، قَالَ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾ [طه: ١٣٤]، وَمَا وَرَدَ مِنْ تَعَذُّيبِ بَعْضِ أَفْرَادٍ مِنْ أَهْلِ الْفِتْرِ، فَأَحَادِيثُ آحَادٍ لَا تَقَاوِمُ الْقَطْعِيَّاتِ، كَمَا أَفَادَهُ أَشْيَاخُنَا الْمُحَقِّقُونَ.

قوله: (بَعْدَ الرَّسُلِ)، أي: وَإِنْزَالِ الْكُتُبِ، وَالْمَعْنَى: لَوْ لَمْ يَرْسَلِ اللَّهُ رَسُولًا لَكَانَ لِلنَّاسِ عَذْرٌ فِي تَرْكِ التَّوْحِيدِ، فَقَطَعَ اللَّهُ عَذْرَهُمْ بِإِرْسَالِ الرَّسُلِ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّفْيِ، أي: انْتَفَتْ حُجَّتُهُمْ وَاعْتَذَارُهُمْ بَعْدَ إِرْسَالِ الرَّسُلِ، وَأَمَّا قَبْلَ الْإِرْسَالِ فَكَانُوا يَعْتَذِرُونَ، فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَكُونُ لِلنَّاسِ حُجَّةٌ قَبْلَ الرَّسُلِ، مَعَ قِيَامِ الْأَدَلَّةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ، كَمَا قِيلَ:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْوَاحِدُ

أَجِيبُ: بِأَنَّ اللَّهَ لَا يَكْلِفُنَا بِذَلِكَ بِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ، بَلْ لَا يَدَّ مِنْ ضَمِيمَةِ الرَّسُلِ الَّتِي تَنْبُئُ عَلَى الْأَدَلَّةِ، وَشَاهِدُهُ هَذِهِ الْآيَةُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، فَلِذَلِكَ قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِالشَّرْعِ، خِلَافاً لِلْمَعْتَزَلَةِ.

وقال الإمام الطبري في " التفسير " (٤١/٦) في تفسيره للآية : "... يقول : أرسلت رسلي إلى عبادي مبشرين ومنذرين ، لئلا يحتج من كفر بي وعبد الأنداد من دوني ، أو ضلَّ عن سبيلي بأن يقول إن أردت عقابه : ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾ [طه: ١٣٤] ، فقطع حجة كل مبطل ألحد في توحيده ، وخالف أمره بجميع معاني الحجب القاطعة عذره ، إعداراً منه بذلك إليهم ، لتكون لله الحجة البالغة عليهم وعلى جميع خلقه " .

وقال الإمام أبو حيان : " أي : يبشرون بالجنة من أطاع ، وينذرون بالنار من عصي ، وأراد تعالى أن يقطع بالرسول احتجاج من يقول : لو بعث إليَّ رسول لأمت ، وفي الحديث : " وليس أحد أحبَّ إليه العذر من الله ، فمن أجل ذلك أنزل الكتب وأرسل الرُّسل " . انظر : البحر المحيط (٣/٤١٤) ، والحديث أخرجه البخاري (١٢٣/٩ برقم ٧٤١٦) ، مسلم (٤/٢١١٤ برقم ٢٧٦٠) .

وعليه ، فأبواه ممن تعنيهم هذه الآية ، فهما ناجيان ، وحبَّتْهم التي يحتجون ويعتذرون بها قائمة ، وهو عدم إرسال الرُّسل إليهما ، فهما - كما تقدم - من أهل الفترة ، وأهل الفترة ناجون...
٣. قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [الفصل: ٥٩] . والآية دالة على أن الله تعالى لا يهلك قوماً إلا إذا أصرّوا على الكفر بعد الإعذار إليهم بإرسال الرُّسل .

وفي هذا بيان لعدله تعالى وتنزُّهه عن الظلم ، فقد " بيّن لهم أن ليس من عادة الله تعالى أن يهلك القرى المستأهلة الإهلاك حتى يبعث رسولا في القرية الكبرى منها ، لأن القرية الكبرى هي مهبط أهل القرى والبادي المجاورة لها ، فلا تخفى دعوة الرسول فيها ، ولأن أهلها قدوة لغيرهم في الخير والشر ، فهم أكثر استعداداً لإدراك الأمور على وجهها ، فهذا بيان أشرط الإهلاك ...

ثم بيّن السبب بقوله : ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [الفصل: ٥٩] ، أي : ما كان من عادتنا في عبادنا أن نهلك أهل القرى في حالة إلا في حالة ظلمهم أنفسهم بالإشراك ، فالإشراك سبب الإهلاك وإرسال رسول شرطه ، فيتّم ظلمهم بتكذيبهم الرسول " . انظر : التحرير والتنوير (١٥٣/٢٠) .

ولسائل أن يسأل : لماذا لم يهلك الله الكفار قبل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع أنهم كانوا مستغرقين في الكفر والعناد ؟ ولماذا لم يهلكهم بعد مبعث محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع تمادي القوم في الكفر بالله تعالى والتكذيب لمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟

والجواب عن السؤال الأول هو من قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رُسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [الفصص: ٥٩] ، وحاصله أنه تعالى قدّم بيان أن عدم البعثة يجري مجرى العذر للقوم ، فوجب أن لا يجوز إهلاكهم إلا بعد البعثة . انظر : تفسير الرازي (٦/٢٥) .

والجواب عن السؤال الثاني هو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] ، فوجوده فيهم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مانع من نزول العذاب ، وقد روى الترمذي بسنده عن أبي موسى الأشعري ، قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أنزل الله عليّ أمانين لأمتي ، فإذا مضيت تركت فيهم الاستغفار إلى يوم القيامة " . أخرجه الترمذي (١٢١/٥) برقم ٣٠٨٢ ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

وعليه ، فوالداه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ داخلان في هذه الآية ، إذ من عدله تعالى أن لا يهلك أحداً إلا بعد الإعذار إليه بإرسال الرسل ، وذلك لإلزامه الحجّة وقطع المَعذرة ، وهما ممن لم يرسل إليهم رسول ، فعدم " البعثة يجري مجرى العذر للقوم ، فوجب أن لا يجوز إهلاكهم إلا بعد البعثة " . انظر : تفسير الرازي (٦/٢٥) .

٤ . قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾ [طه: ١٣٤] .

قال الإمام الطاهر بن عاشور : " وفي هذه الآية دليل على أن الإيذان بوحداية خالق الخلق يقتضيه العقل لولا حُجُب الضلالات والهوى ، وأنّ مجيء الرّسول لإيقاظ العقول والفطر ، وأنّ الله لا يؤاخذ أهل الفترة على الإشراف حتى يبعث إليهم رسولا ، وأنّ قريشاً كانوا أهل فترة قبل بعثة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " . انظر : التحرير والتنوير (٢١١/١٦) .

ووالداه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قريش ، وهما من أهل الفترة ، وقد ماتا قبل بعثته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...

٥ . أَنَّ والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ماتا قبل البعثة ، فقد مات والده وأُمُّه حامل به لشهرين ، وماتت أُمُّه وهو ابن ست سنوات ، والله تعالى يقول : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] . وقد أفضنا في الدليل الأوَّل على نجاتهما بما قاله أساطين العلم في تفسيرهم لهذه الآية ، ونقلنا إجماعهم على أَنَّهُ لا عذاب إلَّا بعد الإعذار بإرسال الرُّسل .

٦ . أَنَّ والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا على الحنيفيَّة ، ولم يثبت عنهما شرك ، وعلى هذا كان طائفة من العرب كزيد بن عمرو بن نفيل ، وورقة بن نوفل ، وغيرهما ، وهذا المسلك ذهبت إليه طائفة من العلماء ، منهم : الإمام الفخر الرَّازي ، حيث قال في كتابه : " أسرار التَّنزيل وأنوار التَّأويل " (ص ٢٧٠-٢٧١) ما نصَّه : " قيل إِنَّ أزر لم يكن والد إبراهيم بل كان عمُّه ، واحتجُّوا عليه بوجوه ، منها :

أَنَّ آبَاءَ الأنبياء ما كانوا كفاراً ، ويدل عليه وجوه ، منها قوله تعالى : ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقْلُبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٨ - ٢١٩] ، قيل معناه : أَنَّهُ كان ينقل نوره من ساجد إلى ساجد ، وبهذا التَّقدير ، فالآية دالَّة على أَنَّ جميع آبَاءَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا مسلمين ، وحينئذ يجب القطع بأنَّ والد إبراهيم ما كان من الكافرين ، إِنَّمَا ذاك عمُّه ، أقصى ما في الباب أن يحمل قوله تعالى : ﴿وَتَقْلُبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٩] ، على وجوه أخرى . وإذا وردت الروايات بالكلِّ ولا منافاة بينهما ، وجب حمل الآية على الكلِّ ، ومتى صحَّ ذلك ثبت أَنَّ والد إبراهيم ما كان من عبدة الأوثان ، ثم قال : ومما يدل على أَنَّ آبَاءَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ما كانوا مشركين قوله عليه السَّلام : " لم أزل أنقل من أصلاب الطَّاهرين إلى أرحام الطَّاهرات " . أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة (١/ ٥٧ برقم ١٥) .

وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨] ، فوجب أن لا يكون أحد من أجداده مشركاً . انظر : مسالك الحنفا في والدي المصطفى ضمن الحاوي للفتاوى (٢/ ٢١٠) .

وقال الإمام الزَّرْقاني المالكي في شرحه على المواهب اللدنيَّة بالمنح المحمَّديَّة (١/ ٣٤٩) : " وقد بينَّا لك أيُّها المالكي حكم الأبوين ، فإذا سئلت عنهما ، فقل : هما ناجيان في الجنَّة ، إمَّا لأئمَّهما أحيا حتى آمنا ؛ كما جزم به الحافظ السَّهيلي ، والقرطبي ، وناصر الدِّين بن المنير ، وإن كان الحديث ضعيفاً ؛ كما جزم به أوَّلهم ووافقه جماعة من الحفاظ ؛ لأنَّه في منقبة وهي يعمل فيها بالحديث الضَّعيف . وإمَّا

لأنَّهما ماتا في الفترة قبل البعثة ولا تعذيب قبلها ؛ كما جزم به الأبِّي . وإمَّا لأنَّهما كانا على الحنيفيَّة والتَّوحيد لم يتقدَّم لهما شرك ؛ كما قطع به الإمام السَّنوسي ، والتَّلسماني المتأخَّر محشي الشَّفاء ، فهذا ما وقفنا عليه من نصوص علمائنا ولم نر لغيرهم ما يخالفه إلَّا ما يشم من نفس ابن دحية ، وقد تكفَّل برده القرطبي " .

وقال الإمام إبراهيم بن محمَّد الباجوري في " تحفة المريد على جوهره التَّوحيد " (ص ٢٠) : " إذا علمت أنَّ أهل الفترة ناجون على الرَّاجح ، علمت أنَّ أبويه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ناجيان لكونهما من أهل الفترة ، بل جميع آباءه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمَّهاته ناجون ومحكوم بإيمانهم ، لم يدخلهم كفر ، ولا رجس ، ولا عيب ، ولا شيء ممَّا كان عليه الجاهليَّة بأدلة نقلية ، كقوله تعالى : ﴿وَتَقَلُّبِكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٩] ، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لم أزل أنتقل من الأصلاب الطَّاهرات إلى الأرحام الزَّاكيات " ، وغير ذلك من الأحاديث البالغة مبلغ التَّواتر " .

وقد دلَّلت آيات عديدة على أنَّ آباءه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا على الحنيفيَّة ، من ذلك (انظر الحاوي للفتاوى (٢/ ٢١٦) فما بعدها) : قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٨] أخرج عبد بن حميد ، عن ابن عَبَّاس في قوله : ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ ، قال : لا إله إلَّا الله في عقبه ، قال : عقب إبراهيم ولده " . أخرجه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٣٢٣) ، ابن كثير في التفسير (ص ١٥٣٧) ، بيت الأفكار الدولية .

وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٢٨٢ برقم ١٨٥٠٠) عن عكرمة في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ ، قال في الإسلام أوصى بها ولده .

وأخرج عبد بن حميد ، عن الزُّهري ، قال : عقب الرَّجل ولده الذُّكور والإناث وأولاد الذُّكور . أخرجه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٣٢٣)

وقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥] . أخرج ابن جرير عن مجاهد في هذه الآية ، قال : فاستجاب الله تعالى لإبراهيم عليه السَّلام دعوته في ولده ، فلم يعبد أحد من ولده صنماً بعد دعوته ، وجعل هذا البلد آمناً ، ورزق أهله من الثَّمرات ، وجعله إماماً ، وجعل من ذرِّيَّته من يقيم الصَّلَاة ، وتقبل دعاءه ، وأراه مناسكه وتاب عليه . أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٢٩٩ برقم ١٥٧٥٦) ، السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٤١) .

وأخرج البيهقي في شعب الإيَّان (٣/ ١٤٥٢ برقم ٣٩٨٥) بسنده عن وهب بن منبه أنَّ آدم لمَّا أهبط إلى الأرض استوحش ، فذكر الحديث بطوله في قصَّة البيت الحرام - وفيه من قول الله لآدم في حقِّ

إبراهيم عليهما السَّلام : واجعله أُمَّةً واحداً ، قانتاً قائماً بأمرى ، داعياً إلى سبيلى ، أجتبيه وأهديه إلى صراط مستقيم ، ابتليه فيصبر ، وأعافيه فيشكر ، وأمره فيعقل ، وينذر لي فيفى ، ويعدني فينجز ، استجيب دعوته في ولده ، وذريته من بعده ، واشفعه فيهم ، واجعلهم أهل ذلك البيت وولاته وحماته وسقاته وخدمه وخزانه وحجابه ... " .

قال الإمام السيوطي في "الحاوي للفتاوي" (٢/٢٦٢) : " هَذَا الْأَثَرُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ مُجَاهِدٍ الْمَذْكُورِ آتِفاً ، وَلَا شَكَّ أَنَّ وَلَايَةَ الْبَيْتِ كَانَتْ مَعْرُوفَةً بِأَجْدَادِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَى أَنْ انْتَزَعَهَا مِنْهُمْ عمرو الخزاعي ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِمْ ، فَعَرَفَ أَنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ عَنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ ، فَإِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِهِ سِلْسِلَةُ الْأَجْدَادِ الشَّرِيفَةِ الَّذِينَ خُصُّوا بِالْإِصْطِفَاءِ ، وَانْتَقَلَ إِلَيْهِمْ نُورُ النُّبُوَّةِ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ ، فَهُمْ أَوَّلَى بِأَنْ يَكُونُوا هُمُ الْبَعْضُ الْمُشَارُ إِلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ : ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ [إبراهيم: ٤٠] ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ سِئِلَ : هَلْ عَبْدَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ الْأَصْنَامَ ، قَالَ : لَا ، أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَهُ ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥] قِيلَ : فَكَيْفَ لَمْ يَدْخُلْ وَلَدُ إِسْحَاقَ وَسَائِرُ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ قَالَ : لِأَنَّهُ دَعَا لِأَهْلِ هَذَا الْبَلَدِ أَنْ لَا يَعْبُدُوا ، إِذَا أَسْكَنْهُمْ إِيَّاهُ فَقَالَ : ﴿ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً ﴾ [إبراهيم: ٣٥] ، وَلَمْ يَدْعُ لْجَمِيعِ الْبَلَدِ بِذَلِكَ فَقَالَ : ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥] فِيهِ ، وَقَدْ خَصَّ أَهْلَهُ وَقَالَ : ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [إبراهيم: ٣٧] .

فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الْجَوَابِ مِنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَهُوَ شَيْخُ إِمَامِنَا الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا " .

وقد ساق السيوطي آثاراً عديدة يعلم من مجموعها أن أجداد الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا على دين إبراهيم الخليل عليه الصَّلاة والسَّلام ، فإذا أضفنا إليها دعوات إبراهيم عليه السَّلام لذريته من إسماعيل عليه السَّلام : ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥] ، ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ [إبراهيم: ٤٠] ، ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٨] ، علمنا أن من ذريته من بقي على الإيمان إلى أن وصل الأمر إلى جدّه عبد المطلب وأبيه عبد الله ، تلك السِّلْسِلَةُ الطَّيِّبَةُ الَّتِي خَصَّتْ بِالْإِصْطِفَاءِ وَانْتَقَلَ إِلَيْهِمْ نُورُ النُّبُوَّةِ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ ، فَهُمْ أَوَّلَى بِأَنْ يَكُونُوا هُمُ الْبَعْضُ الْمُشَارُ إِلَيْهِمْ فِي دَعَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلام فِي الْآيَاتِ السَّابِقَةِ .

وكان عمرو بن لحي أول من أدخل عبادة الأصنام إلى جزيرة العرب ، وهو أول من زاد في التلبية :
لبيك لا شريك لك ، إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك " . انظر : البداية والنهاية (١٥٦/٢) .

وذكر المسعودي أن العرب كانت في جاهليتها فرقا : منهم الموحد المقر بخالقه ، المصدق بالبعث
والنشور ، الموقن بأن الله يثيب المطيع ، ويعاقب العاصي ... انظر : مروج الذهب (١٣٧/٢) .

ومن هؤلاء الموحدين : جدُّه عبد المطلب ، يقول الإمام أحمد الشَّهرستاني : " ظهر نور النَّبيِّ صَلَّى
اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أسارير عبد المطلب ، وبركة ذلك النور رفع الله تعالى شرَّ أبرهة وأرسل عليهم
طيراً أبابيل ، وبركة ذلك النور رأى تلك الرؤيا في تعريف موضع زمزم ... وبركة ذلك النور ألهم
عبد المطلب النذر الذي نذر في ذبح العاشر من أولاده ، وبه افتخر النَّبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلام
حيث قال : " أَنَا ابْنُ الذَّيْحَيْنِ " . أخرجه الحاكم في المستدرک (٦٠٩/٢ برقم ٤٠٤٨) .

وبركة ذلك النور كان عبد المطلب يأمر أولاده بترك الظلم والبغي ، ويحثُّهم على مكارم الأخلاق ،
وينهاهم عن دنيَّات الأمور .

وبركة ذلك النور قال لأبرهة : إنَّ لهذا البيت ربّاً يحفظه ويدبُّ عنه ، وفيه قال وقد صعد إلى جبل
أبي قيس :

لا هُمَّ إنَّ المرء يمنع رحله فامنع رحالك
لا يغلبنَّ صليبيهم ومحالم عذراً محالك
إن كنت تاركهم وكعبتنا فأمر ما بدا لك

وبركة ذلك النور كان يقول في وصاياته : إنَّه لن يخرج من الدنيا ظلوم حتى ينتقم الله منه وتصيبه
عقوبة ، إلى أن هلك رجل ظلوم حتف أنفه لم تصبه عقوبة ، ف قيل لعبد المطلب في ذلك ، ففكر ،
وقال : والله إن وراء هذه الدَّار داراً يجزى فيها المحسن بإحسانه ، ويعاقب فيها المسيء بإساءته ...
انظر : الملل والنحل (٨٤/٣) .

ومما يدعم القول بإيمان عبد المطلب ، انتساب وافتخار الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به يوم حنين
بقوله : " ... أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَب " . أخرجه البخاري (٣٠/٤ برقم ٢٨٦٤) ، مسلم (١٤٠٠/٣)
برقم (١٧٧٦) .

ومن المعلوم أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن الانتساب للمشركين ، وذلك فيما رواه البيهقي
في "شعب الإيمان" (١٢٥/٧ برقم ٤٧٦٤) بسنده عن أبي هريرة ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " "

إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عِيْبَةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَّرَهَا بِالْأَبَاءِ، النَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، لِيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَفْخَرُونَ بِرِجَالٍ، إِنَّمَا هُمْ فَحَمٌ مِنْ فَحَمِ جَهَنَّمَ، أَوْ لِيَكُونَنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْجِعْلَانِ الَّتِي تُدْفَعُ .

فلو كان جدُّه عبد المطلب كافراً لما افتخر به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...

قال الإمام السيوطي : " ... قَالَ فِي كِتَابِهِ " أَعْلَامُ النُّبُوَّةِ " : لَمَّا كَانَ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ صَفْوَةَ عِبَادِهِ وَخَيْرَةَ خَلْقِهِ لَمَّا كَلَّفَهُمْ مِنَ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ وَالْإِرْشَادِ لِحَلْقِهِ اسْتَخْلَصَهُمْ مِنْ أَكْرَمِ الْعَنَاصِرِ، وَاجْتَبَاهُمْ بِمُحْكَمِ الْأَوَاصِرِ، فَلَمْ يَكُنْ لِنَسَبِهِمْ مِنْ قَدَحٍ وَلِنَصَبِهِمْ مِنْ جَرَحٍ؛ لِيَتَكُونَ الْقُلُوبُ لَهُمْ أَصْفَى، وَالنُّفُوسُ لَهُمْ أَوْطَى، فَيَكُونُ النَّاسُ إِلَى إِجَابَتِهِمْ أَسْرَعَ وَلَا وَاِمِرَهُمْ أَطْوَعَ، وَأَنَّ اللَّهَ اسْتَخْلَصَ رَسُولَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ أَطْيَبِ الْمَنَاجِحِ، وَحَمَاهُ مِنْ دَسَسِ الْفَوَاحِشِ، وَنَقَلَهُ مِنْ أَصْلَابٍ طَاهِرَةٍ إِلَى أَرْحَامٍ مُنَزَّهَةٍ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ ﴿وَتَقَلَّبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٩] ، أَي: تَقَلَّبُكَ مِنْ أَصْلَابٍ طَاهِرَةٍ مِنْ أَبٍ بَعْدَ أَبٍ إِلَى أَنْ جَعَلَكَ نَبِيًّا، فَكَانَ نُورُ النُّبُوَّةِ طَاهِرًا فِي آبَائِهِ، ثُمَّ لَمْ يُشْرِكْهُ فِي وَلَادَتِهِ مِنْ أَبَوَيْهِ أَحٌ وَلَا أُخْتُ لِانْتِهَاءِ صَفَوَتِهِمَا إِلَيْهِ، وَقُصُورِ نَسَبِهِمَا عَلَيْهِ، لِيَكُونَ مُحْتَصًا بِنَسَبٍ جَعَلَهُ اللَّهُ لِلنُّبُوَّةِ غَايَةً وَلِتَفْرُدَ نَهَايَةً، فَيُزُولُ عَنْهُ أَنْ يُشَارَكَ فِيهِ وَيُمِثَّلَ فِيهِ، فَلِذَلِكَ مَاتَ عَنْهُ أَبَوَاهُ فِي صِغَرِهِ، فَأَمَّا أَبُوهُ فَمَاتَ وَهُوَ حَمْلٌ، وَأَمَّا أُمُّهُ فَمَاتَتْ وَهُوَ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ، وَإِذَا خَبَرْتَ حَالَ نَسَبِهِ وَعَرَفْتَ طَهَارَةَ مَوْلَاهُ عَلِمْتَ أَنَّهُ سَلَالَةُ آبَاءٍ كِرَامٍ، لَيْسَ فِي آبَائِهِ مُسْتَرْدَلٌ وَلَا مَعْمُورٌ مُسْتَبَدَّلٌ، بَلْ كُلُّهُمْ سَادَةٌ قَادَةٌ، وَشَرَفُ النِّسَبِ وَطَهَارَةُ الْمَوْلِدِ مِنْ شُرُوطِ النُّبُوَّةِ، انْتَهَى كَلَامُ الْمَأُورِدِيِّ بِحُرُوفِهِ.

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ فِي " مَعَانِي الْقُرْآنِ " فِي قَوْلِهِ ﴿وَتَقَلَّبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٩] رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَقَلَّبُ فِي الظُّهُورِ حَتَّى أَخْرَجَهُ نَبِيًّا. وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْحَافِظِ شَمْسِ الدِّينِ بْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمَشْقِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

تَلَّأُ فِي جِبَاهِ السَّاجِدِينَ
إِلَى أَنْ جَاءَ خَيْرُ الْمُرْسَلِينَ

تَنَقَّلَ أَحْمَدُ نُورًا عَظِيمًا
تَقَلَّبَ فِيهِمْ قَرْنًا فَقَرْنًا
وَقَالَ أَيضًا:

آبَاءُ الْأَجْمَادِ صَوْنًا لِاسْمِهِ
مِنْ آدَمَ حَتَّى أَبِيهِ وَأُمِّهِ

حَفِظَ الْإِلَهَ كَرَامَةً لِمُحَمَّدٍ
تَرَكُوا السَّفَاحَ فَلَمْ يُصِبْهُمْ عَارُهُ

وَقَالَ الشَّرَفُ الْبُوصِيرِيُّ صَاحِبُ الْبُرْدَةِ:

كَيْفَ تَرْقَى رُفَيْكَ الْأَنْبِيَاءُ
لَمْ يُسْأَوُوكَ فِي عُلَاكَ وَقَدْ حَالَ
إِنَّمَا مَثَّلُوا صِفَاتِكَ لِلنَّاسِ
أَنْتَ مُصْبِحُ كُلِّ فَضْلٍ فَمَا تَصُ
لَكَ ذَاتُ الْعُلُومِ مِنْ عَالَمِ الْغَيْ
لَمْ تَزَلْ فِي صَمَائِرِ الْكَوْنِ تُحْتَا
مَا مَضَتْ فَتْرَةٌ مِنَ الرُّسُلِ إِلَّا
تَبَّاهَى بِكَ الْعُصُورُ وَتَسْمُو
وَبَدَا لِلْوُجُودِ مِنْكَ كَرِيمٌ
نَسَبٌ تَحْسِبُ الْعُلَا بِحُلَاهُ
وَمِنْهَا:

فَهَنِيئًا بِهِ لِإِمْنَةِ الْفَضْ
مَنْ لِحَوَاءِ أَتَمَّا حَمَلَتْ أَحَدَ
يَوْمٍ نَالَتْ بِوَضْعِهِ ابْنَةً وَهَبِ
وَأَتَتْ قَوْمَهَا بِأَفْضَلِ مِمَّا

انظر : الحاوي للفتاوي (٢/ ٢٦٧-٢٦٨) .

يَا سَمَاءَ مَا طَاوَلَتْهَا سَمَاءُ
مِنْكَ دُورُهُمْ وَسَنَاءُ
كَمَا مَثَّلَ النُّجُومَ الْمَاءُ
دُرٌّ إِلَّا عَنْ ضَوْئِكَ الْأَضْوَاءُ
بِ وَمِنْهَا لِأَدَمَ الْأَسْمَاءُ
رُ لَكَ الْأُمَمَاتُ وَالْآبَاءُ
بَشَرْتُ قَوْمَهَا بِكَ الْأَنْبِيَاءُ
بِكَ عَلِيَاءُ بَعْدَهَا عَلِيَاءُ
مِنْ كَرِيمِ آبَاؤُهُ كُرَمَاءُ
قَلَدَتْهَا نُجُومَهَا الْجُوزَاءُ

لُ الَّذِي شَرَّفَتْ بِهِ حَوَاءُ
مَدَّ أَوْ أَتَمَّا بِهِ نَفْسَاءُ
مِنْ فَخَارٍ مَا لَمْ تَنْلُهُ النِّسَاءُ
حَمَلَتْ قَبْلَ مَرْيَمِ الْعِذْرَاءُ

وقد ذهب جمعٌ من المفسرين إلى تفسير **(السَّاجِدِينَ)** بالأنبياء ، والمعنى : ويرى تقلبك كما يتقلب غيرك من الأنبياء عليهم السلام في تبليغ ما أمروا بتبليغه ، وتفسير **(السَّاجِدِينَ)** بالأنبياء رواه جماعة منهم الطبراني ، والبزار ، وأبو نعيم عن ابن عباس أيضاً ، إلا أنه رضي الله عنه فسر التقلب فيهم بالتقلب في أصلاهم حتى ولدته أمه عليه الصلاة والسلام . قال الإمام الألوسي في " روح المعاني " (١٠/ ١٣٥) : " واستدل بالآية على إيمان أبويه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كما ذهب إليه كثير من أجلة أهل السنة ، وأنا أخشى الكفر على من يقول فيهما رضي الله تعالى عنهما على رغم أنف على القارئ وأضرابه بضد ذلك " .

قلت : وخصَّ الألوسي (علي القاري) بالذكر هنا ، لأنه اعتمد في شرح الفقه الأكبر على النسخة المحرَّفة ، التي فيها أَنَّ والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ماتا على الكفر . وقد تكفل الإمام الكوثري بردِّ

ذلك ، فقال : " وفي بعض النسخ : وأبوا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ماتا على الفطرة ، والفطرة سهلة التحريف إلى الكفر في الخط الكوفي ، وفي أكثرها : (ما ماتا على الكفر) . كأنَّ الإمام الأعظم يريد به الردَّ على من يروي حديث : (أبي وأبوك في النَّار) ، ويرى كونها من أهل النَّار ، لأنَّ إنزال المرء في النَّار لا يكون إلا بدليل يقيني ، وهذا الموضوع ليس بموضوع عملي حتى يكتفي فيه بالدليل الظنيّ.

ويقول الحافظ محمد مرتضى الزبيدي شارح الإحياء ، والقاموس في رسالته : الانتصار لوالدي النَّبيِّ المختار : وكنت رأيته بخطه عند شيخنا أحمد مصطفى العمري الحلبي ، مفتي العسكر ، العالم المعتمر ، ما معناه : إنَّ النَّاسخ لما رأى تكرر (ما) في (ما ماتا) ظنَّ أنَّ إحداها زائدة فحذفها ، فذاعت نسخته الخاطئة ، ومن الدليل على ذلك سياق الخبر ، لأنَّ أبا طالب والأبوين لو كانوا على حالة واحدة لجمع الثلاثة في الحكم بجملة واحدة لا بجملتين مع عدم التخالف بينهم في الحكم. وهذا رأي وجيه من الحافظ الزبيدي ، إلا أنَّه لم يكن رأى النسخة التي فيها (ما ماتا) ، وإنَّما حكى ذلك من رآها . وإنِّي بحمد الله رأيت لفظ (ما ماتا) في نسختين بدار الكتب المصريتين ، كما رأى بعض أصدقائي لفظي (ما ماتا) و(على الفطرة) في نسختين بمكتبة شيخ الإسلام المذكورة ، وعلي القاري بنى شرحه على النسخة الخاطئة ، وأساء الأدب ، سامحه الله " . انظر : مقدمات الإمام الكوثري (ص ١٦٩-١٧٠) .

ثانيًا : القولُ بهلاكهما:

والقول بهلاكهما ذهب إليه المعتزلة وجماعة من الماتريديَّة . انظر : جمع الجوامع (١/٦٢) ، شرح الفقه الأكبر (ص ٢٢٠-٢٢١) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/٣٢٤) فما بعدها).

وذلك منهم سيرا على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين ، وأنَّ الحسن ما حسَّنه العقل ، والقبيح ما قبحه العقل ، وأنَّ الحجَّة تقوم على المخاطب ولو لم يرسل إليه رسول ، لأنَّهم مطالبون بأنَّه يستدلوا بعقولهم ... كما ذهب إلى هذا الإمام ابن تيمية ، اعتماداً منه على الأحاديث الدالة على هلاكهم ... والأدلة التي استدلو بها على هلاك والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، هي :

١. روى مسلم (١/١٩١ برقم ٢٠٣) بسنده عن أنس ، أنَّ رجلاً قال : يَا رَسُولَ اللهِ ، أَيْنَ أَبِي ؟ قَالَ : " فِي النَّارِ " ، فَلَمَّا قَفَى دَعَاهُ ، فَقَالَ : " إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ " .

والجواب عن الحديث بالآتي:

أَوَّلًا : أَنَّ الحديث معارض لمنطوق قول الله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:]

[١٥]

ثَانِيًا : أَنَّ الحديث معارض لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصَّحِيح الذي رواه الزُّهْرِيُّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَبِي كَانَ يَصِلُ الرَّحِمَ ، وَكَانَ وَكَانَ ، فَأَيْنَ هُوَ ؟ قَالَ : " فِي النَّارِ " ، قَالَ : فَكَأَنَّهُ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ فَأَيْنَ أَبُوكَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " حَيْثُمَا مَرَرْتُ بِقَبْرِ مُشْرِكٍ فَبَشَّرُهُ بِالنَّارِ " ، قَالَ : فَأَسْلَمَ الْأَعْرَابِيُّ بَعْدُ ، وَقَالَ : لَقَدْ كَلَّفَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعْبًا ، مَا مَرَرْتُ بِقَبْرِ كَافِرٍ إِلَّا بَشَّرْتُهُ بِالنَّارِ " . أخرجه ابن ماجه (١/٥٠١ برقم ١٥٧٣) ، الطبراني في الكبير (١/١٤٥ برقم ٣٢٦) ، البزار (٣/٩٩ برقم ١٠٨٩) ، البيهقي في دلائل النبوة (١/١٥٦ برقم ١٠٥) ، وذكره الهيثمي في المجمع (١/١٥٤ برقم ٤٦١) ، وقال : رواه البزار ، والطبراني في الكبير ، وزاد : فأسلم الأعرابي ، فقال : لقد كلفني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعناء ، ما مررت بقبر كافر إلا بشرته بالنار ، ورجاله رجال الصحيح ، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة (١/٢٥ برقم ١٨) ، وذكر الأستاذ العلامة حسان عبد المنان في تعليقه على سنن ابن ماجه ، (ص ١٧٢) : أَنَّ البوصيري قال : هذا إسناد صحيح ، رجال ثقات ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : وثقه ابن حبان والدارقطني والذهبي ، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين .

ثَالِثًا : ومن الأجوبة على هذا الحديث ما ذكره الإمام الشَّعْرَاوِيُّ ، قال : " إِذَا صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ فَهُوَ مِمَّا قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] ، لَأَنَّهُ لَا عِقَابَ إِلَّا بِتَحْرِيمٍ ، وَلَا تَحْرِيمَ إِلَّا بِنَصٍّ ، ولهذا كان العفو عَمَّنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ ، فيكون الحديث إن صحَّ علميًا منسوخًا بالآية فضلًا وعدلاً من الله تعالى .

وقد نقل الثَّقَاتُ مَوْرُخُو السَّيْرَةِ الشَّرِيفَةِ كُلُّهُمْ تَقْرِيبًا بِإِسْنَادِهِمْ عَنْ عَبْدِ اللهِ وَالِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِصَّةَ الْمَرْأَةِ الَّتِي دَعَتْهُ إِلَى نَفْسِهَا فَاسْتَعْصَمَ ، وَقَالَ شِعْرًا يُؤَكِّدُ إِيمَانَهُ بِاللَّهِ وَاسْتِمْسَاكَهُ بِالشَّرَائِعِ السَّمَاوِيَةِ السَّابِقَةِ ، وَلَمْ يَثْبِتْ أَنَّهُ مَاتَ كَافِرًا أَوْ أَنَّهُ عَبْدٌ وَثَنًا . وقد يكون قوله : " إِنَّ أَبِي فِي النَّارِ " لما قاله الله تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] ، أَيْ : إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ سِيرَدَانِ النَّارِ فِي طَرِيقِهَا إِلَى الْجَنَّةِ ، وَرُودِ إِشْرَافِ كِبَقِيَّةِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَهَذَا الرَّأْيُ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَوْسَطُ ، وَأَرْجَحُ ، وَأَرْضَى ... " . انظر : عصمة النبي (ص ٩٩-١٠٠ بتصرف) .

فبهذين الجوابين أجاب الإمام الشَّعْرَاوِيُّ عن الحديث ، وهما بلا شكَّ محتملان ، والله أعلم .

رَابِعاً: أَنَّ الحديث من أخبار الآحاد ، وأخبار الآحاد ليست حجة في العقيدة ، على ما ذهب إليه جمهور الأصوليين ، منهم : الباقلاني ، الخطيب البغدادي ، ابن فورك ، الغزالي ، القاضي عبد الجبار ، الرّازي ، البيهقي ، الكرمانى ، القاسمي ، النّووي ، الكاساني ، ابن عبد البر ، عبد القاهر البغدادي ، وغيرهم كثير انظر : تمهيد الأوائل وترتيب الدلائل (ص ٤٤١) ، الفرق بين الفرق (ص ٣٢٥) ، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي (١/١٣٢) ، المستصفى (١/١٤٢) ، شرح الكوكب المنير ، الفتوحى (٢/٣٥١) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢/١٢٣) ، الإحكام الآمدي (٢/٣٢) فيها بعدها ، شرح العضد على ابن الحاجب (٢/٥٦) ، نهاية السؤل لاسنوي في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول (١/٢٣) ، شرح التلويح على التوضيح (٢/٤٣١) ، أساس التقديس (ص ١٩٢) ، الأسماء والصفات ، البيهقي (ص ٤٥٠) ...

خَامِساً: أَنَّ المقصود بالأب هنا العمّ ، وقد ورد تسمية العمّ أباً في كتاب الله ، قال تعالى في قصة يعقوب : ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣] ، وإسماعيل لم يكن من آبائهم ، وإنما كان عمّهم ، كما هو معلوم ...

قال الإمام الألوسي : " وقدم إسماعيل في الذكر على إسحق لكونه أسنّ منه ، وعده من آباء يعقوب مع أنّه عمّه تغليباً للأكثر على الأقل أو لأنّه شبه العم بالأب لانخراطهما في سلك واحد وهو الأخوة ، فأطلق عليه لفظه ، ويؤيده ما أخرجه الشّيخان : " عمّ الرجل صنو أبيه " . أخرجه مسلم (٢/٦٧٦ برقم ٩٨٣) .

وحينئذ يكون المراد - بآباءك - ما يطلق عليه اللفظ كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، والآية على حدّ ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " احفظوني في العباس فإنّه بقیة آبائي " . أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/٢٨٢ برقم ٤٢٠٩) ، المعجم الصغير (١/٣٤٤ برقم ٥٧٢) ، ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٣٨٢ برقم ٣٢٢١٢) .

وعليه ، فالمقصود بالأب الوارد في الحديث إنّما هو عمّه ...

٢. روى مسلم (٢/٦٧١ برقم ٩٧٦) في صحيحه بسنده عن أبي هريرة ، قال : زَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ أُمِّهِ ، فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ ، فَقَالَ : " اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي ، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي ، فَرُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ " .

قالوا : ومنعه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الاستغفار لَأَمَّه دليل على أَنَّها ماتت كافرة ... والجواب عن هذا الحديث بالآتي :

أ. في سند الحديث : يزيد بن كيسان الشكري ، أبو إسماعيل ، ويقال : أبو منين الكوفي . ويزيد هذا ثقة ، وثقة ابن معين ، والنسائي ، وأحمد ، والدارقطني ، لكن تكلم فيه غير واحد . قال علي بن المديني عن القطان عن صالح : وسط ليس هو مَن يعتمد عليه ، ليس بالميتين عندهم . انظر : التاريخ الكبير (٨/ ٣٥٤) ، ابن أبي حاتم (٩/ ٢٨٥) ، الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١٧٦) ، الأسامي والكنى (١/ ٢٢٥) . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : يكتب حديثه ، محله الصدق ، صالح الحديث . قلت : يحتجُّ بحديثه ؟ قال : بعض ما يأتي به صحيح وبعض لا .

وقال ابن حبان في الثقات : كان يخطئ ويخالف لم يفحش خطؤه حتى يعدل به عن سبيل العدول ولا أتى بمناكير فهو مقبول إلا ما يعلم أنَّه أخطأ فيه فيترك خطؤه كغيره من الثقات . انظر : الثقات (٧/ ٦٢٨) ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/ ٢٣٢) .

وقال أبو حاتم : لا يحتجُّ به . انظر : الضعفاء والمتروكون (٣/ ٢١٢) ، المغني في الضعفاء (٢/ ٧٥٣) ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٣/ ١٠١٥) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤/ ٤٣٨) .

وعليه ، فيزيد بن كيسان مع كونه ثقة إلا أنَّه يخطئ من غير تعمُّد ، وفي حالة خطئه لا بدَّ أن يترك حديثه ، حاله في هذا كحال بقيَّة الثقات الذين تُطرح روايتهم في حال الخطأ ، تماماً كما في هذه الرواية ، خاصَّةً وأنها تعارض منطوق قول الله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] .

وللحديث طريق ثانية من رواية عبد الله بن مسعود . أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة (١/ ١٨٩) ، ابن كثير في البداية والنهاية (٢/ ٣٤١) ، وقال : غَرِيبٌ وَلَمْ يَجْرُوهُ . وفي الرواية : أيوب بن هانئ : قال ابن معين : ضعيف ، وقال ابن عدي : لا أعرفه ، وقال أبو حاتم ، شيخ صالح .

وقال ابن حجر : صدوق فيه لين . انظر : الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٢) ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤/ ٤٨٤) ، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٢) ، المغني في الضعفاء (١/ ٩٧) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٢٩٤) ، تهذيب التهذيب (١/ ٤١٤) .

وللحديث طريق ثالثة من رواية سليمان بن بريدة عن أبيه ، فذكره . أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة (١/ ١٨٩) ، ابن كثير في البداية والنهاية (٢/ ٣٤١) .

وفي سنده محمد بن الحسين القطان : قال الإسماعيلي : سمعت عبد الله بن ناجيه يكذبه بقوله : روى عن سليمان بن توله ، وقد مات قبل أن يسمع منه ، وروى عن ابن عدي عدة أحاديث يخالف في أسانيدھا . انظر : لسان الميزان (٨٧/٧) .

ب . " أن الاستغفار فرع على المؤاخذه على الذنب ، ومن لم تبلغه الدعوة لم يذنب حتى يؤاخذ على ذنبه ، فلا حاجة إلى الاستغفار له من ذنب لم يفعله ولن يؤاخذ به الله عليه ، فيقع الاستغفار آنذا لغواً ، وليس من شأن الأنبياء اللغو .

ج . أن أهل بيته صلى الله عليه وسلم ومنهم أمه لا يدخلون النار ، لما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] ، قال : من رضا محمد صلى الله عليه وسلم ألا يدخل أحد من أهل بيته النار . انظر : عصمة النبي ، (ص ٩٧-٩٨) ، والأثر أخرجه الطبري في التفسير (٤٨٧/٢٤) ، ابن كثير في التفسير (٤٢٦/٨) .

د . ومما يؤكد نجاة أمه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم الأصبهاني في كتاب دلائل النبوة عن أم سماع بنت أبي رهم ، عن أمها قالت : شهدت آمنة بنت وهب في علتها التي ماتت فيها ومحمد غلام يفيع له خمس سنين عند رأسها فنظرت إلى وجهه ثم قالت :

بَارَكَ فِيكَ اللَّهُ مِنْ غُلَامٍ	يَا ابْنَ الَّذِي مِنْ حَوْمَةِ الْحِمَامِ
نَجَا بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْمُنْعَمِ	فَوَدَى غَدَاةَ الضَّرْبِ بِالسَّهَامِ
بِمِائَةٍ مِنْ إِبِلِ سَوَامٍ	إِنْ صَحَّ مَا أَبْصَرْتُ فِي الْمَنَامِ
فَأَنْتَ مَبْعُوثٌ إِلَى الْأَنَامِ	مَنْ عِنْدَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ
تُبْعَثُ فِي الْحَلِّ وَفِي الْإِحْرَامِ	تُبْعَثُ بِالتَّحْقِيقِ وَالْإِسْلَامِ
دِينِ أَبِيكَ الْبَرِّ	فَاللَّهُ أَنَّهُكَ عَنِ الْأَصْنَامِ
إِبْرَاهِيمَ	

ثم قالت : كل حي ميت ، وكل جديد بال ، وكل كبير يفنى ، وأنا ميّنة وذكرى باقي ، وقد تركت خيراً ، وولدت طهراً ، ثم ماتت ... انظر : سبل الهدى والرشاد ، في سيرة خير العباد ، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد (١٢١/٢) .

فهذا الكلام من أمه صلى الله عليه وسلم يدل على إيمانها وتوحيدها ، وقد نقل هذا الكلام أغلب أصحاب السيرة النبوية .

قال الإمام السيوطي في "الحاوي للفتاوي" (٢/ ٢٦٩-٢٧٠) بعد نقله الآيات السابقة : " فَأَنْتَ تَرَى هَذَا الْكَلَامَ مِنْهَا صَرِيحًا فِي النَّهْيِ عَنْ مُؤَالَاةِ الْأَصْنَامِ مَعَ الْأَقْوَامِ ، وَالْاعْتِرَافِ بِدِينِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبُعْثَ وَلَدُهَا إِلَى الْأَنَامِ مِنْ عِنْدِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ بِالْإِسْلَامِ .

وَهَذِهِ الْأَلْفَافُ مُنَافِيَةٌ لِلشِّرْكِ ، وَقَوْلُهَا : تُبْعَثُ بِالْتَّحْقِيقِ ، كَذَا هُوَ فِي النُّسخَةِ ، وَعِنْدِي أَنَّهُ تَصْحِيفٌ وَإِنَّمَا هُوَ بِالْتَّخْفِيفِ ، ثُمَّ إِنِّي اسْتَفْرَأْتُ أُمَهَاتِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فَوَجَدْتُهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ، فَأَمَّ إِسْحَاقَ ، وَمُوسَى ، وَهَارُونَ ، وَعِيسَى ، وَحَوَاءَ أُمِ شِيثَ مَذْكُورَاتٍ فِي الْقُرْآنِ ، بَلْ قِيلَ بِبُيُوتِهِنَّ ، وَوَرَدَتْ الْأَحَادِيثُ بِإِيمَانِ هَاجِرِ أُمِ إِسْمَاعِيلَ ، وَأُمِ يَعْقُوبَ ، وَأُمَهَاتِ أَوْلَادِهِ ، وَأُمِ دَاوُدَ ، وَسُلَيْمَانَ ، وَزَكَرِيَّا ، وَيَحْيَى ، وَشَمُويلَ ، وَشَمْعُونَ ، وَذِي الْكُفْلِ ، وَنَصَّ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ عَلَى إِيْمَانِ أُمِ نُوحَ ، وَأُمِ إِبْرَاهِيمَ ، وَرَجَحَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي تَفْسِيرِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ نُوحٍ وَآدَمَ وَالِدَ كَافِرٍ ، وَهَذَا قَالَ : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا ﴾ [نوح : ٢٨] ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴾ [إبراهيم : ٤١] ، وَلَمْ يَعْتَذِرْ عَنِ اسْتِغْفَارِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا لِأَيِّهِ خَاصَّةً دُونَ أُمِّهِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مُؤْمِنَةً ، وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَصَحَّحَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَتْ الْأَنْبِيَاءُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا عَشْرَةً : نُوحٌ ، وَهُودٌ ، وَصَالِحٌ ، وَلُوطٌ ، وَشُعَيْبٌ ، وَإِبْرَاهِيمُ ، وَإِسْمَاعِيلُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَيَعْقُوبُ ، وَ مُحَمَّدٌ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَبَنُو إِسْرَائِيلَ كُلُّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ كَافِرٌ إِلَى أَنْ بُعِثَ عِيسَى فَكَفَرَ بِهِ مَنْ كَفَرَ - فَأُمَهَاتُ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كُلُّهُمْ مُؤْمِنَاتٌ - وَأَيْضًا فَغَالِبُ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا أَوْلَادَ أَنْبِيَاءٍ أَوْ أَوْلَادَ أَوْلَادِهِمْ ، فَإِنَّ النُّبُوَّةَ كَانَتْ تَكُونُ فِي سَبْطٍ مِنْهُمْ يَتَنَاسَلُونَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي أَخْبَارِهِمْ ، وَأَمَّا الْعَشْرَةُ الْمَذْكُورُونَ مِنْ غَيْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَدْ ثَبَتَ إِيْمَانُ أُمِ نُوحَ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَاعِيلَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَيَعْقُوبَ ، وَبَقِيَّ أُمِ هُودَ ، وَصَالِحَ ، وَلُوطَ ، وَشُعَيْبَ ، يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ أَوْ دَلِيلٍ ، وَالظَّاهِرُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - إِيْمَانُهُمْ ، فَكَذَلِكَ أُمُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

أَمَّا مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مِنْ أَنَّ السَّبَبَ فِي نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ * وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾ [التوبة : ١١٣-١١٤] ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِأُمِّهِ فَمُنِعَ مِنْ ذَلِكَ ...

فإضافة إلى كون الحديث ضعيف ، فقد تباينت أقوال العلماء في سبب نزول الآية وتأويلها ، على أقوال :

القول الأول : أنها نزلت في شأن أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يستغفر له بعد موته ، فنهاه الله عن ذلك .

القول الثاني : أنها نزلت في أم الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك أنه أراد أن يستغفر لها فمُنِع من ذلك .

القول الثالث : أنها نزلت من أجل أن قوماً من أهل الإيوان كانوا يستغفرون لموتاهم من المشركين ، فنهاهوا عن ذلك .

القول الرابع : أن الاستغفار في هذا الموضع بمعنى الصلاة ...

القول الخامس : القول أن الاستغفار في هذا الموضع بمعنى الدعاء انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٥٠٩/١٤) فما بعدها) ، أسباب نزول القرآن (ص ٢٦١ فما بعدها) ، تفسير القرآن العظيم (١٨٩٣/٦) فما بعدها) ، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٢٢٠/٨) فما بعدها) .

فأقوال العلماء في سبب الآية متضاربة ، وكل ما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، هذا علاوة على أن الحديث المرفوع في ذلك فيه مقال .

هـ. يضاف لما سبق أن الحديث من أخبار الآحاد التي لا يحتج بها في العقائد ، كما هو معروف عن جمهور الأصوليين ...

٣. روى البزار بسنده عن بريدة ، قال كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِوَدَّانَ ، أَوْ بِالْقُبُورِ ، سَأَلَ الشَّفَاعَةَ لَأُمِّهِ ، أَحْسَبُهُ قَالَ : فَضَرَبَ جَبْرِيلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدْرَهُ ، وَقَالَ : لَا تَسْتَغْفِرُ لِمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا ، فَرَجَعَ ، وَهُوَ حَزِينٌ " . أخرجه البزار (١٠/٣٢٦ برقم ٤٤٥) .

والحديث ضعيف ، في سنده محمد بن جابر اليمامي السحيمي : ضعفه ابن معين ، والنسائي . وقال

البخاري : ليس بالقوي ، وقال أبو حاتم : ساء حفظه في الآخر ، وذُهِبَ كُتِبَ ، وقال أحمد : لا

يحدث عنه إلا شر منه ، وقال ابن حبان : كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه ويسرق ،

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ : مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ الْحَنْفِيُّ يَمَامِي ، صَدُوقٌ كَثِيرُ الْوَهْمِ ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ . انظر :

التاريخ الكبير ، البخاري (٥٣/١) ، الضعفاء الصغير ، البخاري (ص ٩٩) ، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٣١/٧) ، المغني في الضعفاء (٥٦١/٢) ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٧٣٤/٤) .

٤. ذكر ابن جرير في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩]، قال: ... قَرَأَ ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: (وَلَا تُسْأَلُ) جَزْماً بِمَعْنَى النَّهْيِ مَفْتُوحِ التَّاءِ مِنْ تَسْأَلُ، وَجَزْماً اللَّامِ مِنْهَا. وَمَعْنَى ذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ هَؤُلَاءِ: إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً لَتَبْلُغَ مَا أُرْسِلْتَ بِهِ، لَا لِتَسْأَلَ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ، فَلَا تُسْأَلُ عَنْ حَالِهِمْ وَتَأْوِيلِ الَّذِينَ قَرَأُوا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مَا حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبَوَايَ». «فَنَزَلَتْ ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾». انظر: جامع البيان في تأويل القرآن (٢/ ٥٥٨)، والسيوطي في الدر المنثور (١/ ٢٧١)، وعزاه لوكيع، وسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، وابن جرير، وابن المنذر، وقال: هَذَا مُرْسَلٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ.

٥. روى أحمد وغيره بسندهم عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: جَاءَ ابْنًا مُلْكِيَّةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنْ أُمَمْنَا كَانَتْ تُكْرِمُ الزَّوْجَ، وَتَعْطِفُ عَلَى الْوَلَدِ - قَالَ: وَذَكَرَ الضَّيْفَ - غَيْرَ أَنَّهَا كَانَتْ وَأَدَّتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ: أُمَمُكُمَا فِي النَّارِ، فَأَدْبَرَا، وَالشَّرُّ يُرَى فِي وُجُوهِهِمَا، فَأَمَرَ بِهِمَا، فَرَدَّاهُمَا، فَجَعَا وَالشَّرُّ يُرَى فِي وُجُوهِهِمَا، رَجِياً أَنْ يَكُونَ قَدْ حَدَثَ شَيْءٌ، فَقَالَ: أُمِّي مَعَ أُمَمُكُمَا". أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٩٨ برقم ٣٧٨٦)، البزار (٤/ ٣٣٩ برقم ١٥٣٤)، الطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٨٠ برقم ١٠١٧)، أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (٤/ ٢٣٨).

والحديث ضعيف، في سنده: عثمان بن عمير، قال الذهبي: ضعفه، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف. وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: ردئ المذهب، وقال ابن أبي حاتم: ضعيف، سألت أبي عنه، فقال: ضعيف الحديث منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه. انظر: ميزان الاعتدال (٥/ ٦٤-٦٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٢٨-١٢٩)، تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦٩-٤٧٢).

ثَالِثًا: الْقَوْلُ بِامْتِحَانِهِمَا فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ:

والقول بامتحانها في عرصات القيامة قول ذكره العلماء في أهل الفترة عموماً. انظر: كل مولود يولد على الفطرة (ص ٢٦ فما بعدها)، فتح الباري (١١/ ٤٥٠-٤٥١).

وقد تقدم أن والديه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أهل الفترة، والأدلة التي استدلووا بها على امتحان أهل الفترة في عرصات القيامة، هي:

١. روى أحمد وغيره بإسنادهم عن الأسود بن سريع ، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : أَرْبَعَةُ يَوْمٍ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أَصَمٌّ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا ، وَرَجُلٌ أَعْمَى ، وَرَجُلٌ هَرَمٌ ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي فِتْرَةٍ ، فَأَمَّا الْأَصَمُّ فَيَقُولُ : رَبِّ ، لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَمَا أَسْمَعُ شَيْئًا ، وَأَمَّا الْأَعْمَى فَيَقُولُ : رَبِّ ، لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَالصَّبِيَّانُ يَحْدِفُونِي بِالْبَعْرِ ، وَأَمَّا الْهَرَمُ فَيَقُولُ : رَبِّ ، لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامَ وَمَا أَعْقِلُ شَيْئًا ، وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ فَيَقُولُ : رَبِّ ، مَا أَتَانِي لَكَ رَسُولٌ ، فَيَأْخُذُ مَوَائِقَهُمْ لِيُطِيعَنَّهُ ، فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ ، قَالَ : فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَوْ دَخَلُوهَا لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا " .

أخرجه أحمد في المسند (٢٤/٤ برقم ١٦٤١٠) ، ابن حبان في الصحيح (٣٥٦/١٦ برقم ٧٣٥٧) ، البيهقي في الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث (ص ١٦٩) ، الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحهما (٤/٢٥٥ برقم ١٤٥٤).

والحديث ضعيف ، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه لأحاديث مسند الإمام أحمد . انظر : مسند الإمام أحمد ، (٢٦/٢٢٨) : " هذا إسناد ضعيف لانقطاعه ، قتادة وهو ابن دعامة مدلس ، وقد عنعن ، ثم إن سماعه من الأحنف بن قيس مستبعد ، لأنه ولد في البصرة سنة (٦٠هـ) ، قال ابن عدي : ربّما يغلط في الشيء بعد الشيء ، وأرجو أنه صدوق .

قلت : معاذ بن هشام ، قال فيه يحيى بن معين : صدوق ليس بحجة ، وقال ابن عدي : أرجو أنه صدوق ، وربّما يغلط . انظر : ميزان الاعتدال (٦/٤٥٣) ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ليس بذلك القوي انظر : تهذيب التهذيب (١٠/١٨٠) .

فمعاذ مع أنه روى له الشيخان إلا أنه يغلط في أشياء ، وهذه يجب أن تجنب ، وقد اضطرب في رواية هذا الحديث ، فرواه كما ذكرناه عنه ، ورواه مرة أخرى ، فقال : عن قتادة عن الأسود بن سريع ، أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان . انظر : تاريخ أصبهان ، (٢/٢٥٥) ، فأسقط من الإسناد الأحنف بن قيس .

ورواه أيضاً ، فقال : عن قتادة عن الحسن عن الأسود ، فأدخل الحسن في الإسناد بدل الأحنف . أخرجه البزار برقم ٢١٧٤ كشف ، والحسن لم يسمع من الأسود .

ورواه مرة أخرى ، فقال : عن هشام ، عن قتادة ، عن الحسن البصري ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة به مرفوعاً . أخرجه أحمد (ص ١١٤٠ برقم ١٦٤١١) ، بيت الأفكار الدولية) ، فهذا اضطراب من معاذ بن هشام لا يحتمل منه ...

٢. وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " يُؤْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْمُسُوخِ عَقْلاً وَبِهَالِكٍ فِي الْفِتْرَةِ ، وَبِالْهَالِكِ صَغِيراً ، فَيَقُولُ الْمُسُوخُ عَقْلاً : يَا رَبِّ ، لَوْ آتَيْتَنِي عَقْلاً مَا كَانَ مِنْ آتِيَّتِهِ عَقْلاً بِأَسْعَدَ بِعَقْلِهِ مِنِّي ، وَيَقُولُ الْهَالِكُ فِي الْفِتْرَةِ : يَا رَبِّ ، لَوْ آتَانِي مِنْكَ عَهْدٌ مَا كَانَ مِنْ آتَاءِ مِنْكَ عَهْدٌ بِأَسْعَدَ بِعَهْدِهِ مِنِّي ، وَيَقُولُ الْهَالِكُ صَغِيراً : لَوْ آتَيْتَنِي عُمرًا مَا كَانَ مِنْ آتِيَّتِهِ عُمرًا بِأَسْعَدَ بِعُمرِهِ مِنِّي .

فَيَقُولُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : إِنِّي أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَطَطِيعُونِي ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ وَعِزَّتِكَ ، فَيَقُولُ : اذْهَبُوا فَادْخُلُوا النَّارَ ، وَلَوْ دَخَلُوهَا مَا صَرَّتْهُمْ " . قَالَ : " فَتَخْرُجُ عَلَيْهِمْ قَوَابِصُ يَطْنُونَ أَنَّهَا قَدْ أَهْلَكَتْ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ، فَيَرْجِعُونَ سِرَاعاً " . قَالَ : " يَقُولُونَ : خَرَجْنَا يَا رَبِّ ، وَعِزَّتِكَ نُرِيدُ دُخُولَهَا فَخَرَجَتْ عَلَيْنَا قَوَابِصُ ظَنَنَّا أَنَّهَا قَدْ أَهْلَكَتْ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ، فَيَأْمُرُهُمُ الثَّانِيَةُ فَيَرْجِعُونَ كَذَلِكَ يَقُولُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : قَبْلَ أَنْ تُخْلَقُوا عَلِمْتُ مَا أَنْتُمْ عَامِلُونَ ، وَعَلَى عِلْمِي خَلَقْتُكُمْ وَإِلَى عِلْمِي تَصِيرُونَ ، فَتَأْخُذْهُمْ النَّارُ " . أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ٥٧ برقم ٧٩٥٥) ، أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٥/ ١٢٧) ، الحكيم الترمذي في نوادر الأصول في أحاديث الرسول (١/ ٣٤٩ برقم ٣٨١)

والحديث ضعيف جداً ، في سنده عمر بن واقد ، قال أبو مسهر : ليس بشيء ، وقال النجدي : منكر الحديث ، وقال الدارقطني : متروك ، وروى الفسوي عن دحيم ، قال : لم يكن شيوخنا يحدِّثون عنه ، قال : وكأنَّه لم يشك أنَّه كان يكذب ، وكذَّبه مروان بن محمد . انظر : ميزان الاعتدال (٥/ ٣٤٩-٣٥١) . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، وقال الترمذي : منكر الحديث ، وقال النسائي ، والدارقطني ، والبرقاني : متروك الحديث . انظر : تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٨٦-٢٨٩) .

٣. وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُؤْتَى بِأَرْبَعَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِالْمُلُودِ وَالْمَعْتَوَةِ ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ ، وَبِالشَّيْخِ الْفَانِي ، كُلُّهُمْ يَتَكَلَّمُ بِحُجَّتِهِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَعْنُكَ مَنْ جَهَنَّمَ أَحْسَبُهُ .

قال : ابرزي ، فيقول لهم : إِنِّي كُنتُ أبعثُ إِلَى عِبَادِي رِسَالاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَإِنِّي رَسُولُ نَفْسِي إِلَيْكُمْ ، ادْخُلُوا هَذِهِ ، فَيَقُولُ مَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ الشَّقَاءُ : يَا رَبِّ أَتَدْخُلُنَا وَمِنْهَا كُنَّا نَفِرُ ؟ وَمَنْ كُتِبَ لَهُ السَّعَادَةُ فَيَمْضِي فَيَقْتَحِمُ فِيهَا مَسْرِعاً ، قَالَ : فَيَقُولُ اللَّهُ : قَدْ عَصَيْتُمُونِي وَأَنْتُمْ لِرُسُلِي أَشَدُّ تَكْذِيباً وَمَعْصِيَةً ، قَالَ : فَيَدْخُلُ هَؤُلَاءِ الْجَنَّةَ وَيَدْخُلُ هَؤُلَاءِ النَّارَ " . أخرجه البزار (١٤/ ١٠٤ برقم ٧٥٩٤) ، وذكره

الهيثمي في المجمع (٢١٦/٧) برقم (١١٩٣٧)، وقال: "رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَالْبَزَّازُ بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ وَهُوَ مُدْلَسٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِ أَبِي يَعْلَى رِجَالُ الصَّحِيحِ

والحديث ضعيف، وقد ظنَّ الإمام الهيثمي أنَّ عبد الوارث - أحد رجال السند - هو ابن سعيد الثقة، وليس كذلك، والصَّحيح أنَّه عبد الوارث الأنصاري مولى أنس، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: مجهول. انظر: ميزان الاعتدال (٤/٤٣١)، لسان الميزان (٤/١٠٤).

وفي سند الحديث أيضاً: ليث بن أبي سليم: قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال يحيى والنسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره. انظر: ميزان الاعتدال (٥/٥٠٩ فما بعدها)، تهذيب الكمال (٢٤/٢٨٤-٢٨٥).

وقال الدكتور بشار عوَّاد في هامش تهذيب الكمال: "وقال عباس الدوري: سئل يحيى عن ليث وحجاج، فقال: ما أقربهما، وقال الدارمي عنه: ضعيف، وقال ابن الجنيدي عنه: ليس بذلك القوي، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سألت يحيى بن معين عن حديث ليث بن أبي سليم، فقال: ليس حديثه بذلك ضعيف، وقال أبو معمر: كان ابن عينية لا يحمّد حفظ ليث بن أبي سليم، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: يضعف حديثه ليس بثبت، وقال النسائي: ضعيف، وتركه يحيى القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال البزار: أصابه شبه الاختلاط فيبقى في حديثه لين. وقال الدارقطني: ليس بحافظ، وقال أيضاً: سيء الحفظ، وقال أيضاً: ضعيف... انظر: هامش تهذيب الكمال، (٢٤/٢٨٣-٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٨).

٤. وَعَنْ ثَوْبَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَظَّمَ شَأْنَ الْمُسَالَةِ، قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَاءَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَحْمِلُونَ أَوْثَانَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ تُرْسِلْ إِلَيْنَا رَسُولًا، وَلَمْ يَأْتِنَا لَكَ أَمْرٌ، وَلَوْ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا لَكُنَّا أَطْوَعَ عِبَادِكَ، فَيَقُولُ لَهُمْ رَبُّهُمْ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ تُطِيعُونِي، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ فَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَعْبُدُوا جَهَنَّمَ فَيَدْخُلُوهَا، فَيَنْطَلِقُونَ حَتَّى إِذَا دَنَوْ مِنْهَا وَجَدَا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا، فَرَجَعُوا إِلَى رَبِّهِمْ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا، أَوْ أَجِرْنَا مِنْهَا، فَيَقُولُ لَهُمْ: أَلَمْ تَزْعُمُونَ أَيُّ إِنْ أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ تُطِيعُونِي، فَيَأْخُذُ عَلَى ذَلِكَ مَوَاقِفَهُمْ، فَيَقُولُ: اعْمِدُوا لَهَا فَادْخُلُوهَا، فَيَنْطَلِقُونَ حَتَّى إِذَا رَأَوْهَا فَرَقُوا، فَرَجَعُوا، فَقَالُوا: رَبَّنَا فَرَقْنَا مِنْهَا، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَدْخُلَهَا، فَيَقُولُ: ادْخُلُوهَا دَاخِرِينَ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ

دَخَلُوهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ كَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا " . أخرجه البزار (١٠٧/١٠) برقم (٤١٦٩) ، الحاكم في المستدرک علی الصحیحین (٤٩٦/٤) برقم ٨٣٩٠ ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ) .

قلت : والحديث ضعيف ، وقد ذهل الحاكم والذهبي في تصحيحهما للحديث ، ففي سنده عند الحاكم : إسحق بن إدريس الأسواري البصري : تركه ابن المديني ، وقال أبو زرعة : واه . وقال البخاري : تركه الناس ، وقال الدارقطني : منكر الحديث ، وقال يحيى بن معين : كَذَّاب يضع الحديث . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث . وقال ابن حبان : كان يسرف الحديث ، وقال البزار : قال يحيى بن معين ، لا يكتب حديثه . وقال محمد بن المثني : واهي الحديث . وقال النسائي : بصري متروك ، وقال ابن عدي : له أحاديث ، وهو إلى الضَّعْف أقرب . انظر : لسان الميزان (١/٤٦٣-٤٦٤ ، ترجمة رقم ١١٠٢) .

أَمَّا مُحَمَّدٌ سَنَانُ الْفَرَّازِ - أحد رجال السَّند - فقد رماه أبو داود بالكذب ، وقال عنه ابن خراش : ليس بثقة ، كَذَّاب . انظر : تهذيب الكمال (٩/١٧٧) ، ميزان الاعتدال (٦/١٨٠) .

وفي سنده عند البزار : ریحان بن سعيد : قال ابن أبي حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به . انظر : الجرح والتعديل ، ابن أبي حاتم ، (٣/٥١٧) ، الضعفاء والمتروكون ، ابن الجوزي (١/٢٨٩) ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/٢٦١) ، المغني في الضعفاء (١/٢٣٤) .

وقال ابن حبان : " يَعْتَبَرُ حَدِيثُهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ عَنْ عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ " . انظر : الثقات ، ابن حبان (٨/٢٤٥) . وقال أبو عبيد : سألت أبا داود عنه ، فكأنه لم يرضه . انظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢/٦٢) .

وقال العجلي : ریحان الذي يروي عن عباد منكر الحديث ، وقال البرديجي : فَأَمَّا حَدِيثُ رِيحَانَ عَنْ عَبَّادٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ فَهِيَ مَنَاقِبُ ، وقال ابن قانع : ضعيف . انظر : تهذيب التهذيب (٣/٣٠١) .

وفي السَّند أيضاً : عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ : قال عنه يحيى بن معين : لَيْسَ بِشَيْءٍ . انظر : تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤/١٤٢) ، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٥٤٥) ، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ، ابن شاهين (ص ١٤٦) .

وقال عنه النسائي : ضَعِيفٌ ، وَقَدْ كَانَ أَيْضًا قَدْ تَغَيَّرَ . انظر : الضعفاء والمتروكون ، النسائي (ص ٧٤) ، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٥٤٥) ، المغني في الضعفاء (١/٣٢٧) . وقال ابن أبي حاتم : وفي روايته عن عكرمة وأيوب ضعف . انظر : الجرح والتعديل (٦/٨٦) .

وعليه ، فقد تبين من خلال الحكم على أحاديث امتحان أهل الفترة ومنهم والديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أنَّها كلها ضعيفة ، لا تقوم بها حجة ، يضاف لذلك أنَّ دار الآخرة دار جزاء لا تكليف فيها ، بعكس الحياة الدنيا التي هي دار تكليف لا جزاء فيها ، وعلى هذا جمهور العلماء ...

«سؤال» : هل صحيح أنَّ أئمة الشيعة يتصرّفون في الكون من خلال ما يُسمّى بالولاية التكوينية ؟
الجواب : يزعم الشيعة الإمامية بأنَّ أئمتهم لديهم القدرة على التصرّف في الكون أو ما يسمّى بالولاية التكوينية ...

والولاية التكوينية تعني عندهم : " القدرة على فعل المعجزات ، أو التصرّف في الطبيعة والكون ، قدرة ملازمة للوليّ يستخدمها متى شاء ، بحجة أنَّ الله أعطاه هذا القدرة ، وأنَّ هذه القدرة قد تكون بدون توسُّط بدن الولي - أي يؤثّر بدون توسُّط بدنه - " . انظر : الولاية التكوينية للعالمي (ص ٢٢-٢٣) ، وللاستزادة انظر : الولاية التكوينية (ص ٩٣ فما بعدها) ، الولاية التكوينية لآل محمّد عليه السّلام (ص ٥٣ فما بعدها) .

فالأئمة قادرون على فعل المعجزات ، والتصرّف التام في الوجود ، متى شاء وكيف شاء ، لأنَّ الله تعالى - كما يزعمون - أعطاه ومنحه تلك الخاصية ، وأنَّ أئمتهم قادرون على فعل ذلك بدون توسُّط أبدانهم !! وهذا كفرٌ بواحدٍ صراحٍ مُناقضٍ لكون الله تعالى الخالق لا خالقٍ سواه ، والمُدبّر لأُمور الخلائق لا مُدبّر سواه ، ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١] ، فالمشركون الذين يعبدون الأصنام والتماثيل ، كانوا يقولون بأنَّ الله تعالى هو الذي يدبّر أمور المخلوقات ... أمّا الشيعة الإمامية فقد نسبوا الحوادث الكونية التي لا يتصرّف فيها إلّا الله تعالى ، إلى أئمتهم ، فكلُّ ما يجري في هذا الكون من حوادث فمرجه إلى أئمتهم ... سبحانه ربّي هذا بهتان مبین ...

والولاية التكوينية تعني كذلك : " الوساطة في الفيض " ، أو بمعنى : أنَّ الإمام قلب الكون ومحوره الذي ترتبط جميع أجزاء الكون به كارتباط أعضاء بدن الإنسان بقلبه ، أو بمعنى : أنَّ الإمام بالنسبة للكون كالروح بالنسبة للبدن ، فهو المنسّق لأفعال أجزاء الكون ، كما أنَّ الروح منسّقة لأفعال أعضاء البدن ، ملائمة بينها ومستفيدة منها جميعاً للوصول إلى السعادة القصوى والمهدف الأسمى ، أو بمعنى ، أنَّ الإمام مسلّط على الضمائر ، بالأخصّ ضمائر شيعته وسائر بها نحو الله " .

انظر : أعلام التصحيح والاعتدال (ص ٩٥) .

وبناء على ذلك فإنَّ الإمام عندهم هو محور الكون الذي ترتبط به جميع أجزاء الكون ، وبالتالي هو المنسَّق لجميع أجزاء البدن ، لدرجة أنَّ الإمام مسيطرٌ على ضمائر العباد ، وبالأخصَّ ضمائر الشَّيعة ، الذين يسير بهم نحو الله تعالى ، حتى يُدخلهم الجنة ، ومن عداهم ، فهو ذاهبٌ بهم إلى النار - كما سنرى لاحقاً - .

وقد أكَّد العديد من علمائهم على المعاني السَّابقة ، وأنَّ للأئمة مطلق التَّصرُّف في الكون ، لأنَّ الإمام قلب الكون ومحوره...

قال آيتهم العُظمى الشَّيرازي : " أمَّا المراد من الولاية التَّكوينية فهي قدرة الإنسان على التَّصرُّف بصالح الكون ، بأمر الله وإذنه بأفعال ، خلافاً للمعتاد والمسيرة الطَّبيعية لعالم الأسباب . فمثلاً يُبرئ المريض الذي لا علاج له بإذن الله ، وذلك من خلال الهيمنة والتُّفوذ الذي وهبه الله تعالى له ، ويُحيي الموتى وأعمال أخرى من هذا القبيل ، وكلَّ أشكال التَّصرُّف المعنوي غير الاعتيادي في أرواح وأجسام البشر ، وهذا النوع يشمل الطَّبيعة أيضاً " . انظر : الولاية التَّكوينية للعالمي (ص ٢٣) .

وهذا إمامهم الحُميني يؤكِّد على أنَّ للإمام خلافة تكوينية على الكون تخضع لها جميع ذرَّاته ، وأنَّهم قادرون على التَّحكُّم في تكوين وتحريك ما شاءوا من ذرَّات وأجزاء الكون...

فتحت عنوان : " الولاية التَّكوينية " قال الحُميني : " وثبوت الولاية والحاكمية للإمام عليه السَّلام ، لا تعني تجرُّده عن منزلته التي هي له عند الله ، ولا تجعله مثل من عداه من الحُكَّام . فإنَّ للإمام مقاماً محموداً ، ودرجة سامية ، وخلافة تكوينية ، تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرَّات هذا الكون . وأنَّ من ضروريَّات مذهبنا أنَّ لأئمَّتنا مقاماً لا يبلغه ملكٌ مقرب ولا نبيٌّ مرسل ... انظر : الحكومة الإسلامية (ص ٤٧) .

فالإمام عندهم كما أنَّه صاحب خلافة دنيوية فهو كذلك صاحب خلافة تكوينية متعلِّقة بجميع ذرَّات الكون ، تعطيه القدرة على التَّصرُّف فيه بما شاؤوا وكيف شاؤوا !! مع أنَّ من المسلَّات في دين الإسلام أنَّ تلك الأمور جميعها خاصَّة بالله تعالى ، قيُّوم السَّموات والأرض ، صاحب الأمر من قبل ومن بعد ، لا إله غيره ، سبحانه ما قدره حقَّ قدره ، بيده مقاليد السَّموات والأرض ، وما الأئمة إلَّا بشرٌ من البشر ، لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم نفعاً ولا ضرراً ولا حياة ولا بعثاً ولا نشوراً...

وعقد إمامهم الكليني في " الكافي " (٤٠٧/١ - ٤١٠) باباً بعنوان : " باب أن الأرض كلّها للإمام " ،
 روى فيه العديد من الروايات عن أئمتهم ، منها :
 عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : " أما علمت أن الدنيا والآخرة للإمام يضعها
 حيث يشاء ، ويدفعها إلى من يشاء ، جائز له ذلك من الله " . انظر : الكافي (٤٠٩/١) ، المحاضر (ص ٢٠٨) ،
 جواهر الكلام (٤ / ١٦) ، مصباح الفقيه (١٠٨/٣) ، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية (٥٦/٣) ، الحقائق الناضرة
 (٤٣٦/١٢) ، مستند الشيعة (٩٠ / ١٠) ، شرح أصول الكافي (٣٨/٧) .

وهذا مصادمٌ لصريح القرآن العظيم الذي قرّر في العديد من آياته أن : الله ملك السموات والأرض
 لا شريك له ، قال سبحانه : ﴿لِلّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠] ، وقال : ﴿الَّذِي
 لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الفرقان: ٢] ، وقال : ﴿وَلِلّهِ
 مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨] ، وقال : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ لِلّهِ لَهُ مُلْكُ
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧] ، والآيات في هذا المعنى كثيرة...

وكرجمة عملية لولاية الأئمة التكوينية ، فقد نسبت وأسندت رواياتهم التي سطرّوها على أئمتهم
 ظلماً وعدواناً ، العديد من الظواهر الكونية إلى الأئمة ، من ذلك :

"عن سماعة بن مهران قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فأرعدت السماء وأبرقت ، فقال أبو
 عبد الله عليه السلام : أما إنّه ما كان من هذا الرّعد ومن هذا البرق فإنّه من أمر صاحبكم ، قلت :
 من صاحبنا ؟ قال : أمير المؤمنين عليه السلام " . انظر : الاختصاص (ص ٣٢٧) ، بحار الأنوار (٣٣ / ٢٧) ، مجمع
 النورين (ص ٢١٦) ، الولاية التكوينية لآل محمّد (ص ١٦١) .

وبالغوا وغالوا ، فادعوا أن السّحاب مطيّة لعليّ ... فقد جاء في رواياتهم أنّه " ما كان من سحب
 فيه رعد وصاعقة وبرق فصاحبكم يركبه ، أما أنّه سيركب السّحاب ، ويرقى في الأسباب ، أسباب
 السموات والأرضين السّبع ، خمس عوامر وثنان خراب " . انظر : الاختصاص (ص ١٩٩) ، بصائر الدرجات
 (ص ٤٢٩) ، مدينة المعاجز (٥٤٤ / ١) ، بحار الأنوار (٣٢ / ٢٧) ، (٣٢١ / ٥٢) ، (٣٤٤ / ٥٤) ، (١٢٠ / ٥٧) ، مستدرک سفينة البحار
 (٤ / ٤٩٧) ، درر الأخبار (ص ٢٢٠) ، تفسير نور الثقلين (٣٦٦ / ٥) ، مكيال المكارم (١٨٠ / ١) ، الحق المبين في معرفة المعصومين (ص
 ٥٨٠) ، عصر الظهور (ص ٣٢٨) .

وزعمت رواياتهم أن عليّاً هو مَورِق الأشجار ، ومُؤنِع الثّمار ، ومُجْري العيون والأنهار ... فقد روى
 الكليني في " الكافي " عن أبي عبد الله ، قال : " بنا أثمرت الأشجار ، وأينعت الثّمار ، وجرت

الأنهار ، وبنا ينزل غيث السَّاء ، وينبت عشب الأرض " . انظر : الكافي (١/ ١٤٤) ، التوحيد للصدوق (ص ١٥١) ، شرح أصول الكافي (٤/ ٢٢٢) ، المحاضر (ص ٢٢٨) ، بحار الأنوار (٢٤/ ١٩٧) ، نور البراهين (١/ ٣٨٥) ، الولاية التكوينية لآل محمَّد (ص ١٧٥) ، العصمة (ص ٣٠) ، الأسرار الفاطمية (ص ٢٥٠) ، مكيال المكارم (١/ ٤٢) .

وجاء في " مشارق أنوار اليقين " ، منسوباً إلى عليّ رضي الله عنه : " أنا مُورق الأشجار ، أنا مُونع الثَّمار ، أنا مُجري العيون ، أنا مُجري الأنهار " . انظر : مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين (ص ٢٦٩) ، سبحانه ربّي هذا بهتان مبین .

ومن أمور الدُّنيا التي أناطوها بأئمَّتهم : القدرة على إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، وسائر الأمراض التي يُصاب بها الإنسان...

فعن أبي بصير قال : دخلت على أبي جعفر عليه السَّلام فقلت له : أنتم ورثة رسول الله ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قال : نعم ، قلت : رسول الله وارث الأنبياء علم كما علموا ؟ قال لي : نعم ، قلت : فأنتم تقدرون على أن تحيوا الموتى ، وتبرئوا الأكمه والأبرص ؟ قال : نعم - بإذن الله - ثمَّ قال لي : ادن مني يا أبا محمَّد ، فدنوت منه ، فمسح على وجهي وعلى عيني ، فأبصرت الشَّمس والسَّماء والأرض والبيوت وكلَّ شيء في البلد ، ثمَّ قال لي : أتحبُّ أن تكون هكذا ولك ما للناس عليك ما عليهم يوم القيامة ، أو تعود كما كنت ولك الجنة خالصةً ؟!! قلت : أعود كما كنت ، فمسح على عيني فعدتُ كما كنت ، قال : فحدَّثت ابن أبي عمير بهذا ، فقال : أشهد أنَّ هذا حقُّ كما أنَّ النَّهار حقُّ . انظر : الكافي (١/ ٤٧٠) ، الرسائل الرجالية (٣/ ٦٨٦) ، معجم رجال الحديث (٢١/ ٨٢) ، موسوعة المصطفى والعترة (٨/ ١٨٢) ، الإيقاظ من الهجعة (ص ١١٥) ، درر الأخبار (ص ٥٦٨) ، تفسير نور الثقلين (١/ ٣٤٢) ، جامع الرواة (٢٥/ ٣٣٥) ، تفسير كنز الدقائق (٢/ ٩٨) ، منهاج الصالحين (١/ ٣٨٤) ، مستدرك الوسائل (٢/ ١٤٨) ، دلائل الإمامة (ص ٢٢٦) ، مدينة المعاجز (٥/ ٤٧) ، بصائر الدرجات (ص ٢٨٩) ، شرح أصول الكافي للمازندراني (٧/ ٢٤٢) ، الثاقب في المناقب (ص ٣٧٣) ، بحار الأنوار (٤٦/ ٢٣٧) ، (٧٨/ ٢٠١) ، جامع أحاديث الشَّيعة (٣/ ٩٥) ، الأسرار الفاطمية (ص ٢٦٢) ، الولاية التكوينية الحق الطبيعي للمعصوم (ص ١٩٠) ، الولاية التكوينية لآل محمَّد (ص ١٨٥) .

ولم تقف رواياتهم عند هذا الحدِّ ، بل تعدَّته إلى وصف سيِّدنا عليّ رضي الله عنه بـ : الرِّزَّاق ، مُحيي العظام ، القديم ، ذي القوَّة المتين ، كاشفُ الغمَّة ، وليُّ الأمور ، عالمُ الغيب ، مفرِّجُ الكرب والهموم ، عالمُ السِّرِّ وأخفى....

فقد رَوَوْا عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ - كَذِباً عَلَيْهِ - أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ بَيْنَ يَدَيْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لِسَبْعِ عَشَرَ لَيْلَةً خَلْتُ مِنْ صَفَرٍ ، ثُمَّ سَرَدْتُ قِصَّةَ امْرَأَةٍ أَتَتْ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ تَسْتَغِيثُ ، تَقُولُ : " يَا غِيَاثَ الْمُسْتَغِيثِينَ ، وَيَا غَايَةَ الطَّالِبِينَ ، وَيَا كَنْزَ الرَّاعِبِينَ ، وَيَا ذَا الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ، وَيَا مُطْعَمَ الْيَتِيمِ ، وَيَا رَازِقَ الْعَدِيمِ ، وَيَا مُجِيبَ كُلِّ عَظْمٍ رَمِيمٍ ، وَيَا قَدِيماً سَبَقَ قَدَمَهُ كُلُّ قَدِيمٍ ، يَا عَوْنُ مَنْ لَا عَوْنَ لَهُ ، يَا طُودَ مَنْ لَا طُودَ لَهُ ، وَكَنْزُ مَنْ لَا كَنْزَ لَهُ ، إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ ، وَبِكَ إِلَيْكَ تَوَسَّلْتُ ، بَيِّضُ وَجْهِي ، وَأَزْجُ عَنِّي كَرْبِي ، قَالَ : وَكَانَ حَوْلَهَا أَلْفُ فَارِسٍ بِسُيُوفٍ مَسْلُولَةٍ ، قَوْمٌ لَهَا وَقَوْمٌ عَلَيْهَا ، فَقُلْتُ : أَجِيبُوا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَنَزَلَتْ عَنْ الْجَمَلِ وَنَزَلَ الْقَوْمُ مَعَنَا ، وَدَخَلُوا الْمَسْجِدَ فَوَقَفَتْ الْمَرْأَةُ بَيْنَ يَدَيْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَقَالَتْ : يَا عَلِيُّ ، إِيَّاكَ قَصَدْتُ ، فَاكْشِفْ مَا بِي مِنْ غَمَّةٍ !! إِنَّكَ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ !! - ثُمَّ ذَكَرَتْ لَهُ مَا بَهَا - ، وَقَالَتْ : أَنْتَ أَعْلَمُ بِي مِنْنِي !! وَتَعْلَمُ أَنِّي مَا كَذَبْتُ فِيهَا قُلْتُ ، فَفَرَّجْ عَنِّي غَمِّي يَا عَالِمَ السِّرِّ وَأَخْفِئِي !! ... " . انظر : عيون المعجزات (ص ١٦) فما بعدها ببعض الاختصار ، بحار الأنوار (٢٧٨/٤٠) ، (١٦٧/٥٩) ، نَوَادِرُ الْمَعْجَزَاتِ (ص ٢٦) ، الروضة في فضائل أمير المؤمنين (ص ١٨٢) ، مدينة المعاجز (٢/٥٤) ، الخصائص الفاطمية (٢/٣٠٧) ، الفضائل (ص ١٥٦) ، شرح إحقاق الحق (٧١٢/٨) .

فَإِذَا كَانَ عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مُتَّصِفًا بِالصِّفَاتِ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الرَّوَايَةُ ، فَهَذَا أَبَقُوا لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى ، بَلْ مِنْ صِفَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأَلُوْهِيَّةِ ؟ سُبْحَانَكَ رَبِّيَ هَذَا بَهْتَانٌ عَظِيمٌ... وَهَذِهِ الصِّفَاتُ الَّتِي خَلَعُوهَا عَلَى عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمْ تَكُنْ خَاصَّةً بِهِ ، بَلْ هِيَ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ أَئِمَّتِهِمْ ، دَلِيلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ خَلَقَنَا فَأَحْسَنَ صُورَنَا وَجَعَلَنَا عَيْنَهُ فِي عِبَادِهِ ، وَلِسَانَهُ النَّاطِقُ فِي خَلْقِهِ ، وَيَدَهُ الْمَبْسُوطَةَ عَلَى عِبَادِهِ - بِالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَوَجْهَهُ الَّذِي يُؤْتِي مِنْهُ ، وَبَابَهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ . انظر : الكافي (١/١٤٤) ، الخصال (ص ١٥٠) ، بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية (٢/٦٨) ، توحيد الإمامية لمحمد باقر المكي (ص ٢١٥) .

وَوَاصِلُوا الْغُلُوِّ فِي أَئِمَّتِهِمْ فَجَعَلُوهُمْ أَسْمَاءَ اللَّهِ الْحُسْنَى ، الَّتِي يُدْعَى بِهَا سُبْحَانَهُ ، فَقَدْ نَسَبُوا إِلَى جَعْفَرِ الصَّادِقِ أَنَّهُ قَالَ : " نَحْنُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى الَّتِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْعِبَادِ عَمَلاً إِلَّا بِمَعْرِفَتِنَا ، وَنَحْنُ الْكَلِمَاتُ الَّتِي تَلَقَّاها آدَمُ مِنْ رَبِّهِ فَتَابَ عَلَيْهِ . انظر : علم اليقين (٢/٥٩٧) ، المحتضر (ص ١٣٦) ، مدينة

المعاجز (٥٥٦/١) ، بحار الأنوار (٥/٢٥) ، (٣٨/٢٧) ، مجمع النورين (ص ٢٢٠) ، نفس الرحمن في فضائل سلمان (ص ٤٧٥) ، موسوعة العقائد الإسلامية (٤٤١/٣) .

فهل صحيح أنَّ الأئمة هم أسماء الله الحسنى؟!
إنَّ الله تعالى يقول : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] . فالله تعالى له أسماء حُسنى سَمَّى بها نفسه ، وطالب الخلق أن يدعوه بها ، إِلَّا أَنَّ الشَّيْعَةَ الإمامية زعموا أَنَّ الأئمة هم أسماء الله الحسنى التي يدعى بها الله تعالى ، فقد روي عن الرضا قوله : إذا نزلت بكم شدة فاستعينوا بنا على الله ، وهو قول الله : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] . انظر : تفسير العياشي (٤٢/٢) ، بحار الأنوار (٥/٩١) ، جامع أحاديث الشَّيْعَةِ (٢٤٧/١٥) ، التفسير الأصغر (٤١٤/١) ، التفسير الصافي (٢٥٤/٢) ، مكيال المكارم (٢٤٨/٢) ، موسوعة العقائد الإسلامية (٤٤٢/٣) .

إنَّ هذا منهم لِيٍّ لأعناق النصوص القرآنية الكريمة ، وتأويل باطل لها ، وصرف للكلمات القرآنية عن معناها الصريح الصحيح ، فالأسماء الحسنى مشتقة من الصفات العلية ، والصفات قائمة بالذات لا تنفك عنها ، وأسماءه تعالى كصفاته أزلية...

وفي أمور الآخرة لم ييخلوا على أئمتهم ... فقد أعطوهم ومنحوهم التصرف في الكثير الكثير من أمورها...

فجعلوا علياً صاحب الصور الذي ينفخ فيه للصفق والنشور ، وجعلوه سيد ذلك اليوم العظيم . فقد ذكر صاحب " مشارق أنوار اليقين " أنَّ علياً قال : أنا صاحب الصور ، أنا مخرج من في القبور ، أنا صاحب يوم النشور . انظر : مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين (ص ٢٦٩) .

كما جعلوا علياً مسؤولاً ومسؤولية كاملة عن فصل القضاء ، وربّوا لأئمتهم جلوساً على عرش الرحمن قبل فصل القضاء ، فقد جاء في تفسير العياشي قول أبي عبد الله : " ثُمَّ يُوْتَىٰ بِنَا فَنَجْلِسُ عَلَىٰ عَرْشِ رَبَّنَا " . انظر : تفسير العياشي (٣١٢/٢) ، تفسير نور الثقلين (٣/٢١٠) .

ثُمَّ أَعْطَوْهُ الْمَوْقِفَ ، وَالصِّرَاطَ ، وَالْمِيزَانَ ، وَالْحِسَابَ وَ... وَ...

فقد روى سليم بن قيس أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعليٍّ : يا عليُّ أنت علم الله بعدي الأكبر في الأرض ، وأنت الركن الأكبر في القيامة ، فمن استظلَّ بفيئك كان فائزاً ، لأنَّ حساب الخلائق إليك ، ومآبهم إليك ، والميزان ميزانك ، والصِّرَاطُ صراطك ، والموقف موقفك ، والحساب

حسابك ، فمن رَكَنَ إِلَيْكَ نَجَا ، ومن خالفك هَوَىٰ وَهَلَكَ ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ اللَّهُمَّ اشْهَدْ . انظر : كتاب سليم بن قيس (ص ٣٧٨ ، بحار الأنوار (١٤٨/٢٢) ، مستدرک سفينة البحار (١٠/٤٥٧) .

وجاء في " مشارق أنوار اليقين " منسوباً إلى عليٍّ ، رضي الله عنه : أنا وليُّ الحساب ، وأنا وليُّ الصِّراط ، والموقف ، وقاسم الجنة والنَّار بأمر ربِّي . انظر : مشارق أنوار اليقين (ص ٢٦٩) .

فالروايات تخصُّ عليّاً بأمر : الميزان ، والصِّراط ، والموقف ، والحساب...
والصِّراط حقٌّ ، وَهُوَ جِسْرٌ يُضْرَبُ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ ، دَحْضُ مَرْلَةٍ ، فِيهِ خطاطيف وكلاليب وحسك ، مثل شوك السَّعدان ، فعن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
" ... ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ ... " . أخرجه مسلم (١٦٧/١ برقم ١٨٣) .

والذي يأمر بضرب الجسر على جهنم هو الله تعالى ، فهو الفاعل المطلق في الكون ، وهو سيّد ومَلِك ذلك اليوم العظيم ، إِلَّا أَنَّ الشَّيْعَةَ الإِمَامِيَّةَ جعلوا ذلك لعليٍّ...

والموقف حقٌّ ، وهو مظهرٌ من مظاهر قدرة الله على جمع العباد ، الأوّلين منهم والآخرين ، قال تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ * لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الواقعة: ٤٩ - ٥٠] ، وقال سبحانه : ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] ، وقال : ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا * لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣ - ٩٥] .

فالله تعالى سيّد الموقف ومليكه ، وهو الفاعل المطلق لا فاعل غيره ، إِلَّا أَنَّ الشَّيْعَةَ جعلوا ذلك لعليٍّ ، تأليهاً منهم له ، والعياذ بالله.

والحساب حقٌّ ، وهو مظهرٌ من مظاهر قدرة الله تعالى وعدله ، حيث سيَعْرِفُ الخلق بأعمالهم ، وأقوالهم ، خيرها وشرّها ، وسيؤتيهم كُتُبهم بيمينهم أو بشمالهم ، وما يستحقُّونه على أعمالهم وأقوالهم من إثابة أو عقوبة...

إِلَّا أَنَّ الشَّيْعَةَ الإِمَامِيَّةَ جعلوا عليّاً سيّد الموقف ، وأنَّ الجنة له وكذا النَّار ، يُدخل هذه من يشاء ، وهذه من يشاء ، وكلّ ذلك منهم تأليهاً له ، والعياذ بالله.

والنّاظر يجد أنَّ كُتُبهم مشحونة بمثل هذا الهراء ، وأنَّ عليّاً دَيَّان النَّاس يوم القيامة ، وقسيم الله بين الجنة والنَّار ... ومن رواياتهم في ذلك:

روى سليم بن قيس : أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : " عَلِيٌّ دَيَّانُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيْهَا ، وَالْمُتَوَلَّى حَسَابَهَا " . انظر : كتاب سليم بن قيس (ص ٣٨٢) ، مناقب أهل البيت (ص ١٨٠) ، بحار الأنوار (٢٨/٣٦٩ ، ٤٠/٩٧) ، مستدرک سفينة البحار (٣/٤٠٩) ، كشف اليقين (ص ٢٢) ، شرح إحقاق الحق (٤/٢٧٢) .

فعليٌّ عند الشَّيْعَةِ الإماميَّة هو من سيُجازي وسيُحاسب النَّاس على أفعالهم يوم القيامة ، وهو الملك المطاع والحاكم القاضي القاهر الذي يقهر النَّاس على طاعته...

وجاء في بحار الأنوار : أنَّ عليًّا قال على منبر الكوفة : والله إنِّي لديَّان النَّاس يوم الدِّين ، وقسيم الله بين الجنَّة والنَّار ، لا يدخلها داخلٌ إلَّا على أحد قسمي ، وأنا الفاروق الأكبر ، وقرن من حديد ، وباب الإيَّان ، وصاحب الميسم ، وصاحب السِّنين ، وأنا صاحب النَّشر الأوَّل ، والنَّشر الآخر ، وصاحب القضاء ، وصاحب الكرَّات ، ودولة الدُّول ، وأنا إمامٌ لمن بعدي ، والمؤدِّي من كان قبلي ، ما يتقدَّمني إلَّا أحمد ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإنَّ جميع الملائكة والرُّسل والرُّوح خلفنا ، وإنَّ رسول الله ليُدعى فينطق ، وأدعى فانطق على حدِّ منطقته .

ولقد أُعطيت السَّبع التي لم يسبق إليها أحد قبلي : بَصُرَت سبل الكتاب ، وفُتحت لي الأسباب ، وعلمت الأنساب ، ومجرى الحساب ، وعلمت المنايا ، والبلايا ، والوصايا ، وفصل الخطاب ، ونظرت في الملكوت ، فلم يعزب عني شيء غاب عني ، ولم يفتني ما سبقني ، ولم يشركني أحد فيما أشهدني يوم شهادة الأشهاد ، وأنا الشَّاهد عليهم ، وعلى يدي يتمُّ موعد الله ، وتكمل كلمته ، وبني يكمل الدِّين ، وأنا النِّعمة التي أنعمها الله على خلقه ، وأنا الإسلام الذي ارتضاه لنفسه ، كلُّ ذلك منَّ الله " . انظر : بحار الأنوار (٢٦/١٥٣-١٥٤) ، جامع أحاديث الشَّيْعَةِ (١٧/٢٤٥) ، تفسير فرائد الكوفي (ص ١٧٨) .

والرَّواية - كما ترى - اشتملت على ألوان عديدة من الكُفر البواح الصُّراح التي لا تخفى على من له مسكة من علم وعقل ، لأنَّها خلعت على عليٍّ رضي الله عنه العديد من الصِّفات التي هي صفات من صفات الله تعالى ، حيث جعلته قسيم الله بين الجنَّة والنَّار ، وأنَّ جميع الملائكة والرُّسل والرُّوح خلف الأئمَّة ، وأنَّه أُعطي علم المنايا ، والبلايا ، والوصايا ، وفصل الخطاب ، ونظر في الملكوت ، فلم يعزُب عنه شيء غاب عنه ، ولم يفته ما سبقه ، وبه يكمل الدِّين ، وأنَّه النِّعمة التي أنعم الله بها على خلقه ، وأنَّه دَيَّان النَّاس يوم الدِّين...

وعن سماعة بن مهران قال : قال أبو عبد الله عليه السَّلام : " إذا كان يوم القيامة وُضع منبرٌ يراه جميعُ الخلائق يقف عليه رجل ، يقوم ملك عن يمينه ، وملك عن يساره ، فينادي الذي عن يمينه يا

معشر الخلائق ، هذا علي بن أبي طالب صاحب الجنة ، يُدخل الجنة من شاء ، وينادي الذي عن يساره ، يا معشر الخلائق ، هذا علي بن أبي طالب ، عليه السلام ، يُدخل النار من شاء " . انظر : علل الشرائع (ص ١٦٤) ، بصائر الدرجات (ص ٤٣٤) ، بحار الأنوار (٣٢٩/٧) ، (١٩٨/٣٩) ، تأويل الآيات (٧٩١/٢) ، شرح العينية الحميرية (ص ٥٤٤) .

فعلي في معتقدتهم هو صاحب الجنة والنار ، فمن شاء أدخله الجنة ، ومن شاء أدخله النار ، ومن المعلوم أن الجنة مخصصة - عندهم - لشيعتهم ، وأن النار لمن سواهم ، مع أن الله تعالى هو ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] .

والآيات الكريمة التي ترد على الشيعة مدعاهم كثيرة ، منها : قوله تبارك وتعالى : ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا قُلْ إِنَّهُمْ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [الحج: ٥٦ - ٥٧] ، وقال تعالى : ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يَأْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣] ، وقال تعالى : ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١] ، وقال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣] ، وقال تعالى : ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] ، وقال تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ٧٣] .

فالآيات السابقة وغيرها الكثير ... كلها تدل وتبرهن على كذب وافتراء الشيعة على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة ، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠] .

فالأمر لله تعالى من قبل ومن بعد ... وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه برئ البراءة كلها من كذب الشيعة وافتراءاتهم عليه ، وهو بشر من البشر لا يملك لنفسه فضلاً عن غيره ضرراً ولا نفعاً ، ولن يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لَنْ يَدْخُلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ " قَالُوا : وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " لَا ، وَلَا أَنَا ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ ... " . أخرجه البخاري (١٢١/٧) برقم ٥٦٧٣ ، مسلم (٤/٢١٧٠) برقم ٢٨١٦ .

ومع هذا فقد صرّحت روايات الشيعة بتوليّ عليّ ، رضي الله عنه ، لحساب الناس يوم القيامة ، وهذا هو ما يعتقده الشيعة في هذا المقام ... ولتأكيد هذا المعتقد الباطل عمدوا إلى تأويل بعض الآيات تأويلاً فاسداً من خلال ليّ أعناق النصوص ، فهذا خاتمة مجتهدهم ، ومحدثهم المجلسي يقول : " وجاء في تفسير باطن أهل البيت في تأويل قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُّكَرًا ﴾ [الكهف: ٨٧] ، قال : هو يُرَدُّ إلى أمير المؤمنين عليه السّلام ، فيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُّكَرًا ، حتى يقول : ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ [النبا: ٤٠] ، أي : من شيعة أبي تراب " .

قال المجلسي في تعليقه على هذه الرواية : يمكن أن يكون الردّ إلى الربّ أريد به الردّ إلى من قرّره الله لحساب الخلائق يوم القيامة ، وهذا مجازٌ شائع ، أو المراد بالربّ أمير المؤمنين عليه السّلام ، لأنّه الذي جعل الله تربية الخلق في العلم والكمالات إليه ، وهو صاحبهم ، والحاكم عليهم في الدنيا والآخرة " . انظر : بحار الأنوار (٢٤ / ٣٦٢ - ٣٦٣) ، وانظر : بحار الأنوار (٧ / ١٩٤) ، مستدرک سفينة البحار (١ / ٤٥٦) ، وتأويل الآيات (٢ / ٧٦١) .

كما أنّ أشعارهم صاغت تلك العقيدة الباطلة التي جعلت الحساب من خصائص عليّ ، والعياذ بالله تعالى . فهذا شاعرهم السيّد حسين القزويني يقول في مدح عليّ ، رضي الله عنه :

أبا حسن أنت عين الإله	وعنوان قدرته السّامية
وأنت المحيط بعلم الغيوب	فهل عنك تعزّب من خافية
وأنت مدير رحي الكائنات	وعلة إيجادها
لك الأمر إن شئت تُنجي	الباقية
غداً	وإن شئت تسفع بالنّاصية

انظر : ديوان شعراء الحسين (١ / ٤٨) .

والأبيات تجعل من عليّ ، رضي الله عنه ، إلهاً من دون الله تعالى ، حيث خلعت عليه العديد من صفات الرّبوبيّة ... مع أنّ الله وحده هو المتصرّف بأمر الكون من التدبير، والإيجاد ، والإحياء ، والإماتة ... أمّا الشيعة وبسبب تأليههم لأئمّتهم فقد جعلوا الإمام عين الإله وعنوان قدرته السّامية ، وهو عندهم المحيط بعلم الغيوب ، وأنّه لا تعزّب عن علمه خافية ، وهو المدبّر لأمر الكائنات ، وأنّه علة إيجادها الباقية ...

ولم تقف رواياتهم في الغلو في أثمتهم عند هذا الحدّ، بل بالغوا حتى وصلوا في غلوهم إلى درجة حلول الأئمة بالله تعالى، ذلك الحلول الذي أعطاهم حقّ الولاية التكوينية... فقد روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله، قال: "... ثمّ مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا ". انظر: الكافي (١/ ٤٤٠)، شرح أصول الكافي (٧/ ١٤٦)، بحار الأنوار (١٥/ ١٩)، (٥٤/ ١٩٤)، غاية المرام (١/ ٤٩)، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار (٥/ ١٤٣) واشتطوا في غلوهم وغلوئهم حتى قالوا منسوباً إلى الباقر: " ولكن الله خلطنا بنفسه ". انظر: الكافي (١/ ١٤٦)، شرح أصول الكافي (٤/ ٢٣٣)، (٧/ ٧١)، مناقب آل أبي طالب (٣/ ٤٠٤)، بحار الأنوار (٢٤/ ٢٢٢)، تفسير نور الثقلين (١/ ٦٤٦)، (٢/ ٨٧)، (٥/ ٤٨٧)، تفسير الميزان (١/ ١٩١)، مستدرک سفينة البحار (٧/ ٣١)، التفسير الصافي (١/ ١٣٥)، موسوعة المصطفى والعترة (٨/ ٣٣٧)، غاية المرام (٢/ ١٦)، تنزيه الشيعة الاثني عشرية عن الشبهات الواهية (٢/ ٦٧)، الإمام الحسين في أحاديث الفريقين (٢/ ٣١٤).

وكسبيل من سبيل الإرهاب الفكري فقد نصّت رواياتهم على أنّ من شكّ في الصفات التي خلعوها على عليّ وغيره من الأئمة - كما سيأتي - فقد شكّ في الله، ومن كفر بعليّ - بصفاته عندهم - فقد كفر بالله، ومن آمن بعليّ - على طريقتهم - فهو مؤمن بالله... والحقّ أنّنا لو أردنا استعراض الصفات التي خلعوها على عليّ، رضي الله عنه، لطلّ بنا المقام، لأنّهم أنزلوه منزلة الرّبّ سبحانه، وفي صفاته عندهم، مساواة بينه وبين الله، وبالتالي إخراج له عن طور البشرية... ورووا في ذلك روايات نسبوها تارة للنبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، وتارة إلى أثمتهم.

كما أنّهم اعتبروا ظلم الأئمة ظلم لله تعالى، فرووا عن زرارة أنّه قال: سألت أبا جعفر - محمّد الباقر - عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْكُمْ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمُنَّ وَالسَّلْوَى كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، فقال: إنّ الله تعالى أعظم وأعزّ وأجلّ وامنع من أن يظلم، ولكنّه خلطنا بنفسه، فجعل ظلّمنا ظلّمه، وولايتنا ولايته، حيث يقول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، يعني الأئمة منّا... انظر: الكافي (١/ ١٤٦).

والرواية اشتملت على طامات وأوابد منها:

أنّ الله تعالى خلط الأئمة بنفسه!! فكيف يخلط الله تعالى الأئمة بنفسه، وما معنى هذا الخلط، والله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

سياق الآية الأولى - كما هو معلوم - عن بني اسرائيل الذين عصوا المرسلين ، وهم بذلك العصيان لم يظلموا إلا أنفسهم ، لأن الله تعالى لا تضره معصية العصاة ، ولا تنفع طاعة الطائعين ، والله تعالى أعز من أن يظلمه أحد... إلا أن الشيعة حوروا ودوروا وحرّفوا وأولوا الآية تأويلاً فاسداً فجعلوها في أئمتهم ، وهذه شنشنة نعرفها من أخزم...

وأما قوله تعالى في الآية الثانية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] ، فهذه جملة موصولة بالآية السابقة...

قال الإمام الطاهر بن عاشور: "جُمْلَةُ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ إِلَى آخِرِهَا مُتَّصِلَةٌ بِجُمْلَةِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١] وَمَا تَفَرَّعَ عَلَيْهَا مِنْ قَوْلِهِ ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٢ - ٥٣] . وَقَعَتْ جُمْلَةُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤] بَيْنَ الْآيَاتِ مُعْتَرِضَةً ، ثُمَّ اتَّصَلَ الْكَلَامُ بِجُمْلَةِ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ . فَمَوْقِعُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَوْقِعُ التَّعْلِيلِ لِلنَّهْيِ ، لِأَنَّ وَلَا يَتَّهِمُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ مُقَرَّرَةٌ عِنْدَهُمْ فَمَنْ كَانَ اللَّهُ وَلِيَّهَ لَا تَكُونُ أَعْدَاءُ اللَّهِ أَوْلِيَاءَهُ . وَتُفِيدُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَأْكِيدًا لِلنَّهْيِ عَنْ وَلَايَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى . وَفِيهِ تَنْوِيهُ بِالْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِطَرِيقَةٍ تَأْكِيدِ النَّهْيِ أَوْ النَّهْيِ بِالْأَمْرِ بِضِدِّهِ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ يَتَضَمَّنُ أَمْرًا بِتَقْرِيرِ هَذِهِ الْوَلَايَةِ وَدَوَامِهَا ، فَهُوَ خَبَرٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ ، وَالْقَصْرُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ ﴿إِنَّمَا﴾ قَصْرٌ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ قَصْرًا حَقِيقِيًّا .

وَمَعْنَى كَوْنِ الَّذِينَ آمَنُوا أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التَّوْبَةِ: ٧١] . انظر: التحرير والتنوير ١٣٨/٥ .

وقد صاغت آيادهم الحبيثة ، وأقلامهم المسمومة ، بعضاً ممّا نسجه خيالهم من فضائل نسبوها لعلّي ، قالها عن نفسه ، في خطبة مزعومة له ، ذكرها صاحب " مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين " قال فيها تحت عنوان " فصل: آثار علي بالكون " منسوباً لعلّي :

أنا عندي مفاتيح الغيب... أنا وليّ الحساب ، أنا صاحب الصّراط ، والموقف ، قاسم الجنة والنّار بأمر ربّي ... أنا حقيقة الأسرار ، أنا مُورق الأشجار ، أنا مُونع الثّمار ، أنا مُفجّر العيون ، أنا مُجري الأنهار ... أنا عين اليقين ، أنا حُجّة الله في السّموات والأرض ، أنا الرّاجفة ، أنا الصّاعقة ، أنا الصّيحة بالحقّ ، أنا السّاعة ، لمن كذّب بها ، أنا ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه ، أنا الأساء الحسنی التي أمر أن يدعى بها ، أنا ذلك النّور الذي اقتبس منه الهدى ، أنا صاحب الصّور ، أنا مُخرج من في

القبور ، أنا صاحب يوم النُّشور ... أنا أقمتُ السَّموات بأمر ربِّي ... أنا أمر الحي الذي لا يموت ، أنا وليُّ الحقِّ على سائر الخلق ، أنا الذي لا يُبدَّل القول لديّ ، وحساب الخلق إليّ ، أنا المفوض إليّ أمر الخلائق ، أنا خليفة الإله الخالق ، أنا سرُّ الله في بلاده ، وحجَّته على عباده ، أنا أمرُ الله والروح ، كما قال سبحانه : ، أنا سرُّ الله في بلاده ، وحجَّته على عباده ، أنا أمرُ الله والروح ، كما قال سبحانه : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] .

أنا أرسيتُ الجبال الشَّاخات ، وفجَّرتُ العيون الجاريات ، أنا غارسُ الأشجار ، ومخرِجُ الألوان والنَّهار ، أنا مقدِّرُ الأقوات ، أنا ناشِرُ الأموات ، أنا منزلُ القطر ، أنا منوِّرُ الشَّمس والقمر والنُّجوم ، أنا قيِّمُ القيامة ، أنا القيِّمُ السَّاعة ، أنا الواجبُ له من الله الطَّاعة ، أنا سرُّ الله المخزون ، أنا العالمُ بما كان وما يكون ، أنا صلواتُ المؤمنين وصيامهم ، أنا مولاهم وإمامهم ، أنا صاحبُ النُّشْرِ الأوَّل والآخر ، أنا صاحبُ المناقب والمفاخر ، أنا صاحبُ الكواكب ، أنا عذابُ الله الواصب ، أنا مهلكُ الجبابرة الأوَّل ، أنا مزيلُ الدُّول ، أنا صاحبُ الزَّلَازل والرَّجف ، أنا صاحبُ الكسوف والخسوف ، أنا مدمِّرُ الفراعنة بسيفي هذا ... أنا نورُ الأنوار ، أنا حاملُ العرش مع الأبرار ، أنا صاحبُ الكُتُب السَّالفة ... أنا الذي تزدحم الملائكة على فراشي ... أنا رُدَّت لي الشَّمس مرَّتين ، وسلَّمت عليَّ كرَّتين ... أنا الطُّور ، أنا الكتابُ المسطور ، أنا البحرُ المسجور ، أنا البيتُ المعمور ، أنا الذي دعا الله الخلائق إلى طاعتي فكفرت ، وأصرَّت فمسخت ، وأجابت أُمَّة فنجت وأزلفت ، أنا الذي بيدي مفاتيح الجنان ، ومقاليد النِّيران ، كرامة من الله ... أنا صاحبُ القرون الأولى ... أنا جاوزتُ بموسى في البحر ، وأغرقْتُ فرعون وجنوده ... وأنا أعلمُ همهمم البهائم ، ومنطق الطَّير ، أنا الذي أجوز السَّموات السَّبع والأرضين السَّبع في طرفة عين ، أنا المتكلِّم على لسان عيسى في المهد ... أنا الآخرة والأولى ، أنا الذي أرى أعمال العباد ، أنا خازنُ الأرض والسَّموات بأمر ربِّ العالمين ، أنا القائمُ بالقسط ، أنا ديانُ الدِّين ، أنا الذي لا تقبل الأعمال إلَّا بولايتي ، ولا تنفع الحسنات إلَّا بحبِّي ، أنا العالمُ بمدار الفلك الدَّوَّار ، أنا صاحبُ مكيال وقطرات الأمطار ، ورمل القفار ، بإذن الملك الجبَّار ... أنا مُحْصي الخلائق وإن كثروا ، أنا محاسبهم بأمر ربِّي ... أنا قاصمُ الجبَّارين في الغابرين ، ومُخرِجهم ومُعذِّبهم في الآخرين ... أنا الشَّاهد لأعمال الخلائق في المشارق والمغارب ...

انظر : مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين (ص ٢٦٦-٢٧٠ باختصار) .

والملاحظ أنَّ الرواية تضمَّنت ترجمة عمليَّة للولاية التكوينيَّة التي أعطها الشيعة لأئمَّتهم ... فماذا بقي بعد هذا كلُّه الله تعالى من تصوُّف في الكون ؟ ألا تجعل مفردات الخطبة من عليٍّ إلهاً من دون الله ؟ ألم تشتمل الخطبة على مفردات التَّصوُّف في أمور الدُّنيا والآخرة ؟ ألم تخلع مفردات الخطبة على عليٍّ جميع صفات الله تعالى الربوبيَّة ؟ ألم تجعل مفردات الخطبة عليّاً شريكاً لله تعالى في مُلكه ومُلكوته ؟ أليس هذا هو الافتراء بمينه ؟ والكفر بعينه ؟ والشُّرك بشينه ؟ سبحان ربِّك ربَّ العزَّة عمّا يصفون ، كُبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً.

سؤال : هل صحيح أنَّ الشيعة يَعْتَقِدُونَ بِأَنَّ أئِمَّتَهُمْ يُحْيُونَ المَوْتَى وَيَبْرُؤُونَ الأَكْمَةَ والأَبْرَصَ ؟
الجواب : من المسلَّات العقديَّة في دين الإسلام : أنَّ المُحيي والمُميت هو الله تعالى ، قال سبحانه : **﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾** [الدخان: ٨] ، وقال : **﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾** [المؤمنون: ٨٠] ، وقال : **﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾** [آل عمران: ١٥٦] ، وقال : **﴿وَأِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾** [الحجر: ٢٣] ، والآيات في هذا المعنى كثيرة ...

فالأحياء والإماتة من أفعال الله تعالى ، وهذا من المعلوم بالضرورة في دين الإسلام ، ومع ذلك فقد غالت الشيعة الإمامية في أئمتهم فزعموا أنَّ لأئمتهم القدرة على إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، وغيرها ممَّا جعله الله تعالى معجزات لبعض الأنبياء ...

وفي كتبهم المعبرة عندهم فتحت أبواب ذكر فيها علماؤهم مرويات عن أئمتهم تنصُّ على ذلك ... ففي كتابه : "بحار الأنوار" ، أفرد المجلسي باباً سمَّاه بـ : "باب : أنَّهم يَقْدِرُونَ على إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وجميع معجزات الأنبياء عليهم السَّلام" . انظر : بحار الأنوار (٢٧/٢٩) ، (١٠٨/٣٨٠) ، مستدرك سفينة البحار (٢/٤٩٥) .

وفي "بصائر الدرجات" ، أفرد إمامهم الصَّفَّار باباً سمَّاه بـ : "باب : في الأئمة أنَّهم يُحْيُونَ الموتى ويبرؤون الأكمه والأبرص بإذن الله" . انظر : بصائر الدرجات (ص ٢٨٩) .

ومن الروايات التي نسبوها لأئمتهم في ذلك :
عن أبي عبد الله عليه السَّلام ، قال : أنَّ أمير المؤمنين عليه السَّلام كانت له خؤولة في بني مخزوم ، وأنَّ شاباً منهم أتاه فقال : يا خالي : إنَّ أخي مات وقد حزنْتَ عليه حزناً شديداً ، قال : فقال له : تشتهي أن تراه ؟ قال : بلى ، قال : فأرني قبره ، قال : فخرج ومعه بردة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متزراً بها ، فلمَّا انتهى إلى القبر تلملمت شفتاه ثم ركضه برجله فخرج من قبره وهو يقول

بلسان الفرس !!! فقال أمير المؤمنين عليه السّلام : ألم تمت وأنت رجل من العرب ؟ قال : بلى ، ولكنّا متنا على سنّة فلان وفلان فانقلبت ألسنتنا . انظر : الكافي (١/٤٥٧) ، بصائر الدرجات (ص ٢٩٣) ، شرح أصول الكافي للملازندрани (٧/٢١٠) ، (١٢/١٩٥) ، بحار الأنوار (٦/٢٣٠) ، موسوعة أحاديث أهل البيت (٣/١٣٢) .
والرّواية تبيّن:

(١) حقدهم الكبير على خليفة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، سيّدنا أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه ، وتمنع من أتباعه وموالاته ، وكذا فاروق الأُمّة سيّدنا عمر رضي الله عنه ، إذ هما المعنيان بـ : فلان وفلان ، كما هو معلوم

(٢) أنّ تكلم ذلك الشاب باللغة الفارسيّة دون غيرها من اللغات تبيّن بصراحة مُراد الشّيعة من تشيعهم ، وكذا الارتباط العقدي بين الفرس والتّشيع ، وأنّهم دعاة لإعادة أجماد ساسان القديمة التي دمرها - إلى غير رجعة بإذن الله - صحابة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...

(٣) قدرة الأئمّة على إحياء الموتى ، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يعمل الأئمّة - وهم القادرون على الإحياء والإماتة - على إحياء سيّدنا عليّ ، والحسن ، والحسين ؟ ولماذا طلب منه أن يرشده إلى قبره والأئمّة عندهم يعلمون الغيب ؟!!

(٤) وأين ما اشتملت عليه الرّواية من قول الله تبارك وتعالى : اتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٢٠] ، والآية نصّ صريح في أنّ المخلوق أيّ كان لا يملك لنفسه فضلاً عن غيره نفعاً ولا ضرّاً ، كما أنّه لا يملك موتاً ولا حياة ولا نشوراً ، بمعنى أنّه غير قادر على الإحياء والإماتة...

"وهكذا يجرد آلهتهم المدّعاة من كلّ خصائص الألوهيّة ... فهم لا يملكون لأنفسهم فضلاً عن أن يملكوا لغيرهم ضرّاً ولا نفعاً ، والذي لا يملك لنفسه النّفع قد يسهل عليه الضّر ، ولكن حتّى هذا لا يملكون !! ومن ثمّ يقدّمه في التّعبير بوصفه أيسر شيء كان يملكه أحد لنفسه ، ثمّ يرتقي إلى الخصائص التي لا يقدر عليها إلّا الله ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣] ، فلا إماتة حي ، ولا إنشاء حياة ، ولا إعادتها داخل في مقدورهم ..."

. انظر : في ظلال القرآن (٥/٢٥٥٠) .

وعلى أيّ حال ، فالرّواية تخلع على الأئمّة صفة الإحياء والإماتة التي لا تنبغي إلّا لله تعالى ، فهل بعد هذا الشّرك شرك ؟ وهل بعد هذا التّأليه منهم لأئمّتهم تأليه ؟ هذا التّأليه الذي تضمّنه أقدس

وأشرف وأحسن وأوثق وأجمع وأضبط الكتب عندهم ، وهو كتاب " الكافي " للكليني . يعتبر كتاب الكافي للكليني من أقدس وأهم الكتب عند الشيعة الإمامية ، ويعتقد بعض علماء الشيعة أنه عرض على قائم الزمان المهدي فاستحسنه ، انظر : تفسير الصافي (١ / ٤) . ومن أقوال علمائهم فيه :

أ. قال المجلسي : " كتاب الكافي : أضبط الأصول وأجمعها ، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها " (مرآة العقول ١ / ٣) .

ب. وقال محمد أمين الاسترآبادي في الفوائد المدنية : " وقد سمعنا من مشايخنا وعلمائنا أنه لم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه " (انظر : مستدرک الوسائل للنوري ٣ / ٥٣٢) .

ج. وقال الشهيد محمد بن مكي في إجازته لابن الحازن : " كتاب الكافي في الحديث الذي لم يعمل الإمامية مثله " (انظر : بحار الأنوار ٢٥ / ٦٧) .

د. وقال علي بن عبد العالي الكركي في إجازته للقاضي صفي الدين عيسى : " الكتاب الكبير في الحديث المسمى بالكافي ، الذي لم يعمل مثله ، وقد جمع هذا الكتاب من الأحاديث الشرعية والأسرار الدينية ، ما لا يوجد في غيره " (انظر : روضات الجنات ٦ / ١٠٨) .

فكتاب الكافي كما قالوا : كاف لشيعتهم ، ولم يعمل مثله لفرقتهم ، وقد جمع فيه الكليني ما لا يوجد في غيره .

والشيعة يذكرون أن عدد رواياته بلغت (١٦١٩٩) مع أن الحق أنه لا يحتوي إلا على (١٥٢٨٤) رواية كما حقق ذلك أحد العلماء الأجلاء ، ونشر تقريره على موقع (فيصل نور) . وقد أصبت بالدهشة حقاً حين قرأت ما ذكره الباحث - حفظه الله - حيث ذكر أن روايات الكافي المرفوعة إلى سيّدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم تصل إلى ما نسبته ١٠٪ من مجموع الروايات ، وأن الروايات التي رواها سيّدنا علي مرفوعة إلى الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلغت ثلاثاً وسبعين رواية فقط . أما فاطمة رضي الله عنها ، فليس لها رواية قط ، وأما الحسن فله روايتان فقط ، وللحسين !!! ثلاث روايات فقط ، أما علي بن الحسين فله ثمان وعشرون رواية ، وللباق مائتان وخمس وسبعون رواية ، ولجعفر الصادق تسعماية وثمان وثمانون رواية ، ولموسى الكاظم اثنتان وعشرون رواية ، ولعلي الرضا أربع وعشرون رواية ، ولمحمد الجواد روايتان ، ولعلي الهادي خمس روايات ، أما الحسن العسكري وابنه المزعوم (المهدي) فليس لهما شيء من الروايات ... وهناك ما مجموعه مائة وروايتان رويت عن غير الأئمة ، فالمجموع هو (١٥٢٤) ألف وخمسمائة وأربع وعشرون رواية . فإذا قارنّا هذا بمجموع روايات الكافي عندهم كانت النسبة أقل من ١٠٪ !!!

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : لماذا كان الإمام جعفر الصادق ، رضي الله عنه ، من أكثرين بالرواية عن سيّدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . والجواب يخبرنا به الإمام الإسفراييني في " التّبصير في الدّين " (ص ٤٣) ، فيقول : "... حتّى أنّهم لما رأوا الجاحظ يتوسّع في التصانيف ويصنف لكل فريق ، قالت له الروافض : صنّف لنا كتاباً ، فقال لهم : لست أدري لكم شبهة حتّى أرتبها وأتصرّف فيها . فقالوا له : إذا دلّلتنا على شيء نتمسّك به . فقال : لا أدري لكم وجهاً إلا أنكم إذا أردتم أن تقولوا شيئاً ممّا تزعمونه تقولون : إنه قول جعفر بن محمد الصادق ، لا أعرف لكم سبباً تستندون إليه غير هذا الكلام . فتمسّكوا بحمقهم وغباوتهم بهذه السّوءة التي دهم عليها ، وكلّمّا

أرادوا أن يخلقوا بدعة أو يخترعوا كذبة نسبوها إلى ذلك السيّد الصادق ، وهو عنها منزّه ، وعن مقالاتهم في الدّارين بريء ... " . سبحانك ربّي هذا بهتان عظيم...
وروى مُحَمَّد بن راشد ، عن جدّه ، قال : قصّدت إلى جعفر بن مُحَمَّد عليه السّلام أسأله عن مسألة ... قال : سلني عمّا شئت أخبرك به إن شاء الله . قلت : إنّي أصبت بأخ لي ودفنته في هذه المقابر ، فأحيه لي بإذن الله . قال : ما أنت بأهل لذلك ، ولكن أخاك كان مؤمناً واسمه عندنا (أحمد) ودنا من القبر ودعا ، قال : فانشقّ عنه قبره ، وخرج إليّ - والله - وهو يقول : يا أخي اتبعه ولا تفارقه ، ثمّ عاد إلى قبره ، واستحلفني على أن لا أخبر به أحداً . انظر : بحار الأنوار (١١٩ / ٤٧) ، مدينة المعاجز (٧٩ / ٦) ، الصراط المستقيم (١٨٥ / ٢) ، الخرائج والجرائح (٧٤٣ / ٢) .

فالهدف من وضع هذه الرواية وغيرها ، هو الدّعوة إلى تولّي الشّيعة ، واتباعهم ، والسّير على منهجهم وعدم مفارقتهم ، وأنّ ذلك هو سبيل النّجاة...
وروى حسن بن عبد الوهّاب أنّ عليّاً قد خاطب ميتاً جهل قاتله .

يقول : قم بإذن الله يا مدرك بن حنظلة بن غسّان بن بحيرة بن عمرو بن الفضل ابن الحباب ، قم ، فقد أحياك عليّ بإذن الله تعالى ، قال ميثم التّمّار : ، فنهض غلام أحسن من الشّمس والقمر أوصافاً . وقال : لبّيك يا محيي العظام !! وحجّة الله في الأنام ، المتفرّد بالفضل والإنعام ، لبّيك يا عليّ ، يا غلام . فقال أمير المؤمنين : من قتلك ؟ فأخبره بقاتله . انظر : احقاق الحق للتستري (٧٢٢ / ٧) .

والرواية تضمّنت وصف عليّ ، رضي الله عنه بـ (محيي العظام) ، (المتفرّد بالفضل والإنعام) ، وهذا كلّ لا ينبغي إلّا الله تعالى ، لأنّه سبحانه وحده القادر على الإعادة ، وهو وحده سبحانه المتفرّد بالفضل والإنعام ، جلّ شأنه ، ولكنّ الشّيعة ألّهُوا أئمّتهم فخلعوا عليهم صفات الله تعالى ، بل جعلوا أئمّتهم قائمين على أمور الدّنيا والآخرة ، وأنّ كل شيء بأيديهم ، ولم يبقوا بيد الله تعالى شيئاً ...

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ ، بل أئمّهم استعملوا الإرهاب الفكري ضدّ كلّ من تسوّّل له نفسه الرّدّ عليهم أو التّشكيك في رواياتهم التي نسبوها لأئمّتهم ، وفي هذا الصّدّد أورد إمامهم البيّاضي روايةً طريفةً مفادها أنّ عليّاً قال لرجل قد حمل جرياً : قد حمل هذا إسرائيلياً ، فقال الرّجل : متى صار الجري إسرائيلياً ؟ فقال عليه السّلام : إنّ الرّجل يموت في اليوم الخامس ، فمات فيه ، ودفن فيه ،

فرفس عليه السَّلام قبره برجله ، فقام قائلاً : " الرَّأْدُ عَلَى عَلِيٍّ كَالرَّادِّ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فقال : عُذْ فِي قَبْرِكَ ، فعاد فانطبق عليه " . انظر : الصراط المستقيم إلى مستحقِّي التقديم (١/ ١٠٥) ، مدينة المعاجز (١/ ٢٥٦) ، الخرائج والجرائج (١/ ١٧٤) ، الثاقب في المناقب (ص ١٦٢) ، بحار الأنوار (٤١/ ١٩٢) .

ومع ما تحمله هذه الروايات من مصادمة لأي الكتاب العزيز ، فلا يجوز لأتباعهم أن يعترضوا على شيء من ذلك ، ولا يسعهم إزاء ما رووا كذباً عن الأئمة إِلَّا السَّمْع والطَّاعَة ، فرواياتهم التي سَطَّروها على عليٍّ وسائر الأئمة لا يجوز تجاوزها أو الكلام عنها ، بل لا يسعهم إزاءها إِلَّا التَّسْلِيم والامْتِثَال ، لأنَّهم صَرَّحوا بأنَّ ما صدر عن أئمَّتهم من أقوال وأفعال وتعاليم ، هي تماماً كتعاليم القرآن العظيم ، وفي هذا المعنى يقول الخُمَينِي في حكومته الإسلاميَّة : " إنَّ تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن ، لا تخصُّ جيلاً خاصاً ، وإنَّها هي تعاليم للجميع في كلِّ عصر ومصر ، وإلى يوم القيامة يجب تنفيذها واتباعها ... " . انظر : الحكومة الإسلاميَّة للخميني (ص ٩٧) .

بل أنَّهم يعتبرون تعاليم وروايات الأئمة (المعصومين) أوَّلَى من تعاليم القرآن ، لأنَّ القرآن حكموا بتحريف آياته ، ولم يحكموا بتحريف روايات الأئمة ، والدَّليل على ذلك أنَّ القرآن حَكَمَ بأنَّ الله تعالى هو المُحيي والمُمِيت ، فعارضوا صريح آياته ، ونسبوا صفة الإحياء لأئمَّتهم ، ولم يقف إحياء الأئمة للموتى على إحياء الأفراد بل تعدَّاه إلى المجموع ، وفي ذلك رووا في كتبهم عن سيِّدنا سلمان الفارسي - افتراء عليه - قال : " لو أقسم أبو الحسن على الله أن يُحيي الأوَّلِينَ والآخرين لأحياهم " . انظر : الخرائج والجرائج (٢/ ٥٥) ، بحار الأنوار (٤١/ ٢٠١) .

وهذا منهم ترجمة عمليَّة لعقيدتهم التي تمنح الأئمة التَّصَرُّف في الكون أو ما يسمَّى بالولاية التَّكوينيَّة ، فإنَّهم ملَّكوا أئمَّتهم الدُّنيا والآخرة يتصرَّفوا فيها كيف يشاءون ... فقد رووا عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السَّلام ، قال : قلت له : أما على الإمام زكاة ؟ فقال : أحلَّت يا أبا مُحَمَّد ، أما علمت أنَّ الدُّنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء ، ويدفعها إلى من يشاء ... انظر : الكافي (١/ ٤٠٩) ، شرح أصول الكافي للمازندراني (٧/ ٣٨) ، الحقائق الناضرة (١٢/ ٤٣٦) ، جواهر الكلام (١٦/ ٤) ، مصباح الفقيه (٣/ ١٠٨) ، جامع أحاديث الشَّيعة (٨/ ٦١٩) ، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلاميَّة (٣/ ٥٦) .

والرَّواية التي نسبوها ظلماً وزوراً وعدواناً لسيِّدنا سلمان ، رضي الله عنه ، تجعل الله تعالى طوع إرادة عليٍّ ، رضي الله عنه ، مع أنَّ سبيل إحياء الأوَّلِينَ والآخرين في الآخرة لا يكون إِلَّا بأمر الله

لإسرافيل بالنفخ في الصور للبعث والنشور . ولا غرو في ذلك ، فقد نسبوا إلى سيّدنا عليّ رضي الله عنه أنّه قال في خطبة له : أنا صاحب الصور ، أنا مخرج من في القبور ، أنا صاحب يوم النشور ... انظر : بحار الأنوار (٢٠٤ / ١٢) ، تفسير العياشي (٣٤٧ / ٢) ، تفسير نور الثقلين (٣٠٢ / ٣) ، مشارق أنوار اليقين (ص ٢٦٩) .

ومن رواياتهم التي نسبت إحياء الموتى لأئمّتهم : جاء في " بصائر الدرجات " عن داود بن كثير الرقي ، قال : حجّ رجل من أصحابنا ، فدخل على أبي عبد الله عليه السّلام ، فقال : فذاك أبي وأمّي ، إنّ أهلي توفّيت وبقيت وحيداً ، فقال أبو عبد الله عليه السّلام : أفكنت تحبّها ؟ قال : نعم ، جعلت فداك ، قال : ارجع إلى منزلك ، فإنّك سترجع إلى المنزل وهي تأكل شيئاً ، قال : فلمّا رجعت من حجّتي ودخلت إلى منزلي ، رأيتهما قاعدة وهي تأكل . انظر : بصائر الدرجات (ص ٢٩٤) ، دلائل الإمامة (ص ٢٧٩) ، مدينة المعاجز (٣٧١ / ٥) ، بحار الأنوار (٨٠ / ٤٧) .

وعن جميل بن دراج ، قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السّلام ، فدخلت عليه امرأة ، فذكرت أنّها تركت ابنها بالملحفة على وجهه ميتاً ، قال لها : لعلّه لم يمت ، فقومي فاذهبي إلى بيتك واغتسلي وصليّي وادعي وقولي : يا من وهبه لي ولم يك شيئاً جدّد لي هبته ثمّ حرّكه ولا تخبري بذلك أحداً !! قال : ففعلت ، فجاءت فحرّكته فإذا هو قد بكى . انظر : بصائر الدرجات (ص ٢٩٢) ، مستدرک الوسائل (٣١٨ / ٦) ، مدينة المعاجز (٣٦٩ / ٥) ، الأسرار الفاطمية (ص ٢٦٣) ، الولاية التكوينية لآل محمّد (ص ١٩١) ، بحار الأنوار (٧٩ / ٤٧) ، (٣٤٧ / ٨٨) ، جامع أحاديث الشّيعة (٢٥٨ / ٧) ، درر الأخبار (ص ٦٢٦) .

ولم يقف الشّيعة الإماميّة في نسبة هذا الأمر إلى جعفر الصّادق فحسب ، بل نسبوه أيضاً إلى غيره من الأئمّة كالحسن ، والباقر ، والكاظم ، والتّقي ، والنّقي ، والعسكري . انظر : التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي (ص ١٩١) نقلاً عن عقيدة الشّيعة لرونلدسن (ص ٨٠) ، (١٢٣) ، (٢٢٨) .

وإحياء الأئمّة للأموات لم يقف عند حدود إحياء البشر بل تعدّاه إلى إحياء البقر ... فالأئمّة عند الشّيعة الإماميّة قادرون على إحياء كلّ شيء مات ، لأنّ لهم التّصرّف المطلق في الكون ، وفي ذلك رويوا العديد من الرّوايات المنسوبة لأئمّتهم ، من ذلك ما روي عن الفضل بن عمر ، قال : كنت أمشي مع أبي عبد الله جعفر بن محمّد عليه السّلام بمكّة ، أو بمنى ، إذ مررنا بامرأة بين يديها بقرة ميّنة وهي مع صبيّة لها تبيكان . فقال عليه السّلام : ما شأنك ؟ قالت : كنت وصباياي نعيش من

هذه البقرة ، وقد ماتت ، لقد تحيرت في أمري ، قال : أفتحيين أن يحييها الله لك ؟ قالت : أو تسخر مني مع مصيبي ؟ قال : كلاً ما أردت ذلك ، ثم دعا بدعاء ، ثم ركضها برجله وصاح بها فقامت البقرة مسرعة سوية . فقالت : عيسى بن مريم ورب الكعبة ، فدخل الصادق عليه السلام بين الناس فلم تعرفه المرأة . انظر : بحار الأنوار (١١٥/٤٧) ، الخرائج والجرائح (٢٩٤/١) ، مدينة المعاجز (٣٩٣/٥) ، كشف الغمة (٤١٦/٢) .

وينقل المجلسي في بحار الأنوار رواية تدل على قدرة أئمتهم على إعادة الحياة بعد الموت لأربعة من الطيور :

فعن يونس بن ظبيان ، قال : كنت عند الصادق عليه السلام مع جماعة ، فقلت : قول الله لإبراهيم : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ، أكانت أربعة أجناس مختلفة ، أو من جنس ؟ قال : أتحبون أن أريكم مثله ؟ قلنا : بلى . قال : يا طاووس ، فإذا طاووس طار إلى حضرته . ثم قال : يا غراب ، فإذا غراب بين يديه . ثم قال : يا بازي ، فإذا باز بين يديه . ثم قال : يا حمامة ، فإذا حمامة بين يديه ، ثم أمر بذبحها كلها وتقطيعها وشف ريشها ، وأن يخلط ذلك كله ببعضه ببعض ، ثم أخذ برأس الطاووس فرأينا لحمه وعظمه وريشه ، يتميز من غيرها حتى ألصق ذلك كله برأسه وقام الطاووس بين يديه حياً ، ثم صاح بالغراب كذلك ، وبالبازي والحمامة كذلك ، فقامت كلها أحياء بين يديه . انظر : بحار الأنوار (١١١/٤٧) ، تفسير كنز الدقائق (٦٣٩/١) .

وهذا منهم مضاهاة لما حدث مع سيدنا إبراهيم عليه السلام حين قال : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] . وأجناس الطير التي اشتملت عليها الرواية هي نفسها التي ذكر المفسرون من أهل السنة أنها التي أخذها سيدنا إبراهيم عليه السلام . انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣٠٠/٣) ، روح المعاني (٢٨/٢) ، روح البيان (٥٠٩/١) ، تفسير الطبري (٧٣/٣) .

وهذا منهم مضاهاة لما حدث مع سيدنا إبراهيم ... ومن المعلوم أنه ما من معجزة لنبي إلا وجعلوها لإمام من أئمتهم ...

وأما عن قدرة أئمتهم على إبراء الأكمه والأبرص ... فقد شُحنت كتبهم بعشرات الروايات بذلك ، عن أئمتهم ، من ذلك :

عن أبي بصير قال : دخلت على أبي جعفر عليه السَّلام ، فقلت له : أنتم ورثة رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قال : نعم ، قلت : رسول الله وارث الأنبياء ، علم كما علموا ؟ قال : نعم ، قلت : فأنتم تقدرون على أن تُحيوا الموتى وتبرئوا الأكمه والأبرص ؟ قال : نعم بإذن الله ، ثمَّ قال لي : ادن مِنِّي يا أبا مُحَمَّد ، فدنوت منه فمسح على وجهي ، وعلى يميني . فأبصرت الشمس والسماء والأرض والبيوت وكلَّ شيء في البلد ، ثمَّ قال لي : أتُحِبُّ أن تكون هكذا ولك ما للناس وعليك ما عليهم يوم القيامة أو تعود كما كنت ولك الجنة خالصاً ؟ قلت : أعود كما كنت ، فمسح على يميني فعدتُ كما كنت ، قال : فحدَّثت ابن أبي عمير بهذا ، فقال : أشهد أن هذا حقُّ كما أنَّ النَّهار حقٌّ . انظر : احقاق الحق للستري (٢٨٩/١٩) .

ومعلوم أن إبراء الأكمه والأبرص بإذن الله تعالى ، هو إحدى معجزات سيِّدنا عيسى عليه السَّلام ... ولكنَّ الشَّيعة جعلوا تلك المعجزة لأئمَّتهم ، مضاهاة منهم لمعجزات سيِّدنا عيسى عليه السَّلام ...

وعن علي بن معبد يرفعه ، قال : دخلت حبابة الوالبيَّة على أبي جعفر مُحَمَّد بن علي عليها السَّلام ، قال : يا حَبَّابة ، ما الذي أَبْطَأكَ ، قالت : قلت : بياض عرض لي في مفرق رأسي كثرت له همومي ، فقال : يا حَبَّابة ادنيني ، قالت : فدنوت منه فوضع يده في مفرق رأسي ، ثمَّ قال : اتوا لها بالمرأة ، فأتيَت بالمرأة فنظرت فإذا شعر مفرق رأسي قد اسودَّ ، وسرَّ أبو جعفر عليه السَّلام بسروري . انظر : بصائر الدرجات (ص ٢٩٠) ، الهداية الكبرى (ص ٢٤٠) ، مدينة المعاجز (١٠٠/٥) .

وعن أبي بصير ، قال : تحسَّست جسد أبي عبد الله عليه السَّلام ومناكبه ، قال : فقال : يا أبا مُحَمَّد : تُحِبُّ أن تراني ، فقلت : نعم ، جُعِلَ فداك ، قال : فمسح يده على عيني ، فإذا أنا أنظر إليه ، قال : فقال : يا أبا مُحَمَّد ، لولا شهرة النَّاس لتركْتُك بصيراً على حالك ، ولكن لا تستقيم ، قال : ثمَّ مسح يده على عيني ، فإذا أنا كما كنت " . انظر : بصائر الدرجات (ص ٢٩٢) ، دلائل الإمامة (ص ٢٨٣) ، مدينة المعاجز (٣٦٦/٥) ، بحار الأنوار (٧٩/٤٧) .

وعن أبي بصير ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السَّلام : أنا مولاك ومن شيعتك ضعيف ضرير ، اضمن لي الجنة . قال : أولاً أعطيك علامة الأئمَّة ؟ قلت : وما عليك أن تجمعها لي ؟ قال : وتُحِبُّ ذلك ؟ قلت : كيف لا أحبُّ ؟ فما زاد أن مسح على بصري فأبصرت جميع ما في السَّقيفة التي كان فيها جالساً ، قال : يا أبا مُحَمَّد هذا بصرك ، فانظر ما ترى بعينك ، قال : فوالله ما أبصرت إلَّا كلباً

وخنزيراً وقرداً ، قلت : ما هذا الخلق الممسوخ ؟ قال : هذا الذي ترى ، هذا السّواد الأعظم ، ولو كشف الغطاء للنّاس ، ما نظر الشّيعة إلى من خالفهم إلّا في هذه الصّورة ، ثمّ قال : يا أبا مُحَمَّد إن أحببت تركتك على حالك هكذا وحسابك على الله ، وإن أحببت ضمنت لك على الله الجنّة !! ورددتك على حالك الأوّل ، قلت : لا حاجة لي إلى النّظر إلى هذا الخلق المنكوس ، ردّني فما للجنّة عوض ، فمسح يده على عيني فرجعت كما كنت " . انظر : بحار الأنوار (٢٧ / ٣٠) ، (٤٦ / ٢٨٥) ، مختصر بصائر الدرجات (ص ١١٢) ، الخرائج والجرائح (٢ / ٨٢٢) ، موسوعة المصطفى والعتره (٨ / ١٨٣) .

فهذه بعض رواياتهم المتعلّقة بقدرة أئمّتهم على إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص ، تلك الصّفة الفعلية الخاصّة برّب البريّة ، عالم السرّ والخفيّة ، كما أنّ الرواية تضمّنت ضمناً الأئمّة للجنّة يمنحوها من شاءوا...

فهل أبقوا الله تعالى من بقيّة ، بعد أن جرّدوه من صفاته العلية ... فحادوا عن الجادّة والصّواب الذي جاء به القرآن العظيم والسّنة المطهّرة ودلّت عليه العقول السّوية ؟!

سؤال : هل صحّح أن أئمّة الشّيعة يحلّلون ويحرّمون كما يشاؤون ؟

الجواب : من مقتضيات الإيمان بالله تعالى : الإيمان بأنّه سبحانه المشرّع ، صاحب الحقّ بالتّحليل والتّحريم ، فهو سبحانه محلّ ما يشاء ويحرّم ما يشاء ، لا يسأل عن شيء من ذلك وهم يسألون ، فالله تعالى هو وحده المشرّع ، لا مشرّع سواه...

فليس لأحد أن يتدّى بحكم يخالف ما شرع الله ، ومن فعل ذلك فقد نازع الله تعالى في حكمه ... وقد تضافرت آيات الكتاب العزيز في التّأكيد على هذا الأصل الإيماني الكبير ، فقال سبحانه وتعالى مننّداً ومقرّعاً الذين شرعوا من الدّين ما لم يأذن به الله من الشّرك : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْ لَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الشورى: ٢١] . وقال سبحانه وتعالى مصرّحاً ومؤكّداً على قصر الحكم عليه سبحانه : ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٧] .

وقال جلّ شأنه مبطلاً لأحكام الآلهة المزعومة ، ومؤكّداً على انفراده سبحانه وتعالى بالحكم الذي يجب عليهم امتثاله والقيام به : ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٤٠] ، والآيات التي حملت المعاني السابقة كثيرة...

فالتحليل والتَّحريم خاصٌّ بالله تعالى ، وأمَّا الرُّسل الكرام فإِنَّهم يُبلِّغون ما يأمرهم الله تعالى به ، ويوحى به إليهم من الحلال والحرام ... وما على العباد إلا الطَّاعة والاستجابة ، من غير أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، قال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] .

لكنَّ الشيعة الإمامية رفضوا ذلك ، وأقاموا أئمتهم مقام الله تعالى في التحليل والتَّحريم ، فما أحلَّوه فهو الحلال ، وما حرَّموه فهو الحرام ... حتى لو خالفوا بذلك صريح ومحكم القرآن العظيم .

لقد جعلوهم أرباباً من دون الله تعالى ، وأطاعوهم فيما ابتدعوا وابتدأوا من الأحكام فعبدوهم ، تماماً كما قال الله تعالى : ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] .

وقد بيَّن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعدي بن حاتم كيف كانت عبادة اليهود والنصارى للأحبار والرهبان ، عندما دخل عدي على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يتلو هذه الآية : ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] ، فقال عدي : يا رسول الله ، ما عبدوهم ، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بلى ، أنهم أحلُّوا لهم الحرام ، وحرَّموا عليهم الحلال فاتَّبعوهم ، فذلك عبادتهم إياهم " .

أخرجه الترمذي (ص ٤٩٢ برقم ٣٠٩٥) ، البيهقي في شعب الإيمان (٧/٣٠٩٧ برقم ٩٣٩٤) ، البيهقي في الكبرى (١٠/١١٦ برقم ٢٠٨٤٧) ، الطبراني في المعجم الكبير (١٢/٧ برقم ١٣٦٧٣) .

والروايات بأحقية واختصاص أئمة الشيعة بالتحليل والتَّحريم ممَّا غصَّت به جنبات كتب الشيعة الإمامية ، من ذلك :

جاء في " الكافي " عن مُحَمَّد بن سنان ، قال : كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السَّلام فأجريت اختلاف الشيعة ، فقال : يا مُحَمَّد ، إنَّ الله تعالى لم يزل متفرِّداً بوحْدانيته ثمَّ خلق محمّداً ، وعلياً ، وفاطمة ، فمكثوا ألف دهر ، ثمَّ خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها ، وأجرى طاعتهم عليها ، وفوّض أمورها إليهم ، فهم يحلُّون ما يشاءون ، ويحرِّمون ما يشاءون " . انظر : الكافي (١/٤٤١) ، بحار الأنوار (١٩/١٥) ، (٣٤٠/٢٥) ، (١٢/٥٤) ، (٣٥٦/١٠٨) ، البيان في تفسير القرآن (ص ٥١٥) ، تعليقة على منهج المقال (ص ٣١٢) ، نفحات الأزهار (٥/١٤٣) ، مستدركات على رجال الحديث (٧/١٢٢) ، الولاية التكوينية لآل مُحَمَّد (ص ٢١٩) .

فالرواية تصرّح بأنّ الأئمة مفوّض إليهم في أمر التّحليل والتّحريم ، فما أحلّوه فهو الحلال ، وما حرّموه فهو الحرام...

وقد شرح المجلسي في " بحار الأنوار " ذلك ، فقال : " وأجرى طاعتهم عليها ، أي أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم حتى الجمادات من السماويّات والأرضيّات كشقّ القمر ، وإقبال الشّجر ، وتسبيح الحصى ، وأمثالها ممّا لا يحصى ، وفوّض أمورها إليهم من التّحليل والتّحريم والعطاء والمنع " . انظر : بحار الأنوار (٣٤٢ / ٢٥) ، الأسرار الفاطمية (ص ١٦٥) .

ولغاية التّأكيد على هذا الأمر عندهم ، فقد جاءت رواياتهم المؤكّدة لرواية أبي جعفر السّابقة تترى ، من ذلك : أنّ أبا جعفر قال : " من أحلّنا له شيئاً أصابه من أعمال الظّالمين فهو حلال ، لأنّ الأئمة منّا مفوّض إليهم ، فما أحلّوه فهو الحلال ، وما حرّموه فهو الحرام " . انظر : بحار الأنوار (٣٣٤ / ٢٥) ، (٣٨٣ / ٧٢) ، مستدرك الوسائل (٢٢٧ / ١٣) ، وسائل الشّيعة (آل البيت) (٥٣٩ / ٩) ، (١٩٨ / ١٧) ، وسائل الشّيعة (الإسلامية) (٣٧٦ / ٦) ، (١٤٣ / ١٢) ، الاستبصار (٥٩ / ٢) ، تهذيب الأحكام (١٣٨ / ٤) ، المنقعة (ص ٢٨٢) ، الحقائق الناضرة (٤٢٩ / ١٢) ، جواهر الكلام (١٥٣ / ١٦) ، (١٥٧ / ٢٢) ، الأسرار الفاطمية (ص ١٦٥) .

والرواية تصرّح بأنّ الله - تعالى عمّا يقولون - فوّض لأئمّتهم في أمور التّحليل والتّحريم ، فما أحلّوه فهو الحلال وما حرّموه فهو الحرام...

وقد علّق الإمام عبد القاهر البغدادى على مقالة الشّيعة السّابقة والمصرّحة بتفويض أمور التّحليل والتّحريم للأئمة فقال : " وأمّا المفوّضة من الرّافضة : فقوم زعموا أنّ الله تعالى خلق محمّداً ، ثمّ فوّض إليه خلق العالم ، وتديره ، فهو الذي خلق العالم دون الله تعالى ، ثمّ فوّض محمّداً تدير العالم إلى عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - فهو المدبّر الثّاني .

وهذه الفرقة شرّ من المجوس الذين زعموا أنّ الإله خلق الشّيطان ، ثمّ إنّ الشّيطان خلق الشّرور ، وشرّ من النّصارى الذين سمّوا عيسى عليه السّلام مدبّراً ثانياً ، فمن عدّ المفوّضة الرّافضة من فرق الإسلام فهو بمنزلة من عدّ المجوس والنّصارى من فرق الإسلام !!! " . انظر : الفرق بين الفرق (ص ٢٣٨) فالشّيعة بإعطائهم حقّ التّحليل والتّحريم للأئمة ألّوها أئمّتهم ، لأنّهم خلّعوا عليهم صفة لا تنبغي إلّا لله سبحانه وتعالى ... وممّا يؤكّد هذا التّأليه منهم لأئمّتهم أنّ الأمر في ذلك وصل بهم إلى جعلهم أمر الأئمة أمراً لله تعالى ، ونهيههم نهيه ، وأنّ الرّادّ على الأئمة كالرّادّ على الله .

يقول مُحَمَّد رضا المظفّر: "ونعتقد أنّ الأئمة هم أولوا الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ، وأنهم الشّهداء على النّاس ، وأنهم أبواب الله والسّبيل إليه..."

بل نعتقد أنّ أمرهم أمر الله تعالى ، ونهيهم نهي ، وطاعتهم طاعته ، ومعصيتهم معصيته ، ووليّهم وليه ، وعدوّهم عدوّه ، ولا يجوز الرّدّ عليهم ، والرّادّ عليهم كالرّادّ على الرّسول ، والرّادّ على الرّسول كالرّادّ على الله تعالى ، فيجب التّسليم لهم ، والانقياد لأمرهم ، والأخذ بقولهم " . انظر : الفرق بين الفرق (ص ٢٥١) .

وكلام المظفّر هذا في غاية الخطورة ، لأنّ الأمر وصل به إلى اعتبار الرّادّ على الأئمة كالرّادّ على الله تعالى ، ومعلوم بالضرورة أنّ الرّادّ على الله تعالى حكمه كافّر ، والعياذ بالله... ولم يقف الأمر بالمظفّر عند هذا الحدّ ، بل اعتبر أنّ الأحكام الشرعيّة لا تُستقّى إلّا من طريق الأئمة...

وفي هذا المعنى يقول المظفّر: "ونعتقد أنّ الأحكام الشرعيّة الإلهيّة لا تُستقّى إلّا من نمير مائهم ، ولا يصحّ أخذها إلّا منهم ، ولا تفرغ ذمّة المكلف بالرّجوع إلى غيرهم ، ولا يطمئنّ بينه وبين الله إلى أنّه قد أدّى ما عليه من التكاليف المفروضة إلّا من طريقهم " . انظر : عقائد الإمامية لمحمد رضا المظّر (ص ٦٩-٧٠) .

وبناء على ما قاله المظفّر ، فإنّ أعمال أهل السّنة ، من صلاة ، وصيام ، وزكاة ، وحجّ ، وسائر أعمال البرّ غير مقبولة عند الله تعالى ، لأنّها ليست مأخوذة من طريق أئمة الشّيعة الإماميّة ، وإنّما مأخوذة من طريق الكتاب والسّنة والإجماع ، وسائر المصادر المعتمدة عند أهل السّنة...

وقد جاهر المظفّر بهذه النتيجة ، فقال: " وأنّ في أخذ الأحكام من الرّواة المجتهدين الذين لا يستقون من غير مائهم ، ولا يستضيئون بنورهم ، ابتعاداً عن محجّة الصّواب في الدّين ، ولا يطمئنّ المكلف من فراغ ذمّته من التكاليف المفروضة عليه من الله تعالى " . انظر : عقائد الإمامية (ص ٦٩) .

فأين ذهب كتاب الله العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؟ وأين ذهبت سنّة الحبيب ، صلّى الله عليه وسلّم ... ولا غرو فإنّ القوم لا يؤمنون بالكتاب العزيز ، ولا يؤمنون بحجّيته ، بدليل:

(١) أَنَّهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَىٰ اعْتِقَادِ تَحْرِيفِهِ ، وَأَنَّهُ قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنَقِصَ مِنْهُ ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ الْأَصْلِيَّ هُوَ الَّذِي كَتَبَهُ وَجَمَعَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ... وَقَدْ فَصَّلْتُ الْقَوْلَ بِذَلِكَ فِي رِسَالَةٍ خَاصَّةٍ بِعَنْوَانِ : "وَاضِحُ الْبَيَانِ فِي إِبْطَالِ اعْتِقَادِ الشَّيْعَةِ بِتَحْرِيفِ الْقُرْآنِ".

(٢) أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ حُجَّةً إِلَّا بِقِيَمٍ ، وَالْقِيَمُ هُوَ أَثَمَتُهُمُ الْإِثْنَا عَشَرَ ... وَلِأَنَّ حُجَّتَهُمُ الثَّانِي عَشَرَ - الَّذِي هُوَ حَدِيثُ خِرَافَةٍ - لَا يَزَالُ مُخْتَفِياً فِي سِرْدَابِ سَامِرَاءَ ، إِذَنْ لَا حُجَّةَ بِهَذَا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَظْهَرِ الْقَائِمُ ، الَّذِي سَيَأْتِي وَمَعَهُ الْقُرْآنُ الْأَصْلِي - بِزَعْمِهِمْ - الَّذِي يَبْلُغُ عِدَدَ آيَاتِهِ سَبْعَةَ عَشَرَ أَلْفَ آيَةٍ ...

وَلِلتَّأَكِيدِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُعْتَبَرُ حُجَّةً عِنْدَهُمْ إِلَّا مَعَ وَجُودِ الْقَائِمِ ، فَقَدْ رَوَى إِمَامُهُمْ وَمُحَدِّثُهُمْ وَأَيَّتُهُمُ الْأَكْبَرُ الْكَلِينِي بِسَنَدِهِ إِلَى مَنْصُورِ ابْنِ حَازِمٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنَّ اللَّهَ أَجَلٌّ وَأَكْرَمُ مَنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللَّهِ ، قَالَ : صَدَقْتَ ، قُلْتُ : إِنَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبًّا ، فَقَدْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ لَذَلِكَ الرَّبِّ رِضًا وَسَخْطًا ، وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ رِضَاهُ وَسَخْطُهُ إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُلَ ، فَإِذَا لَقِيَهُمْ عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ ، وَأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمَفْتَرَضَةَ ، فَقُلْتُ لِلنَّاسِ : أَلَيْسَ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ هُوَ الْحُجَّةُ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قُلْتُ : فَحِينَ قَضَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ الْحُجَّةُ ؟ قَالُوا : الْقُرْآنُ ، فَظَنَرْتُ فِي الْقُرْآنِ إِذَا هُوَ يَخَاصِمُ بِهِ الْمَرْجِي ، وَالْقَدْرِي ، وَالزُّنْدِيقَ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرِّجَالُ بِخُصُومَتِهِ ، فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقِيَمٍ ، فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ كَانَ حَقًّا ، فَقُلْتُ لَهُمْ : مَنْ قِيَمَ الْقُرْآنُ ، قَالُوا : ابْنُ مَسْعُودٍ ، قَدْ كَانَ يَعْلَمُ ، وَعَمَرَ يَعْلَمُ ، وَحَذِيفَةُ يَعْلَمُ ، قُلْتُ : كُلُّهُ ؟ قَالُوا : لَا ، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَقُولُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ إِلَّا عَلِيًّا ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ فَقَالَ هَذَا : لَا أَدْرِي ، وَقَالَ هَذَا : لَا أَدْرِي ، وَقَالَ هَذَا : لَا أَدْرِي ، وَقَالَ هَذَا : أَنَا أَدْرِي ، فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا ، عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ قِيَمَ الْقُرْآنِ ، وَكَانَتْ طَاعَتُهُ مَفْتَرَضَةً ، وَكَانَ الْحُجَّةُ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ ، فَقَالَ : رَحِمَكَ اللَّهُ ، فَقُلْتُ : إِنَّ عَلِيًّا ، عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى تَرَكَ حُجَّةً مِنْ بَعْدِهِ كَمَا تَرَكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ بَعْدَ عَلِيٍّ : الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ حَتَّى

ترك من بعده كما ترك أبوه وجده ، وأنَّ الحجة بعد الحسن : الحسين ... ثمَّ مُحَمَّد بن الحسن ... انظر : الكافي (١٦٨/١) ، جواهر الكلام (٣٩٨/٤٠) ، التوحيد للصدوق (ص ٢٨٥) ، شرح أصول الكافي للمازندراني (٨٢/٥) ، موسوعة المصطفى والعترة (١٠/٤٤٥) ، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (١٠/٥٦) ، الذريعة (١١/٢١) ، بحار الأنوار (٢٣/١٨) ، نور البراهين (٢/١١٢) ، موسوعة أحاديث أهل البيت ٢٢٦/١١ ، معجم رجال الحديث ٣٧٣/١٩ ، اختيار معرفة الرجال (٢/٧١٨) ، جامع أحاديث الشيعة (١/١٤٥) ، وسائل الشيعة (آل البيت) (٢٧/١٧٦) ، وسائل الشيعة (الإسلامية) (١٨/١٢٩) .

وروى الكليني بسنده عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الأوصياء طاعتهم مفترضة ؟ قال : نعم ، هم الذين قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩] ، وهم الذين قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥] . انظر : الكافي (١/١٨٩) ، الحقائق الناضرة (١/١١٣) ، الإختصاص (ص ٢٧٧) ، الفصول المهمة (١/٦٤٧) ، بحار الأنوار (٢٣/٣٠٠) ، تفسير نور الثقلين (١/٥٠٢) ، تفسير الميزان (٦/٢٠) ، مستدركات علم رجال الحديث (٣/٨٠) ، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (٢/١٢٩) ، غاية المرام (٢/١٨) ، (٣/١١٥) ، الإمام الحسين في أحاديث الفريقين (٢/٤٣٧) .

وجاء في " الكافي " - أيضاً - عن أبي جعفر عليه السلام : " ... (قال السائل) : وما يكفيهم القرآن ؟ قال : بلى ، إن وجدوا له مفسراً ، قال : وما فسره رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قال : بلى قد فسره لرجل واحد ، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل ، وهو علي بن أبي طالب عليه السلام ... " . انظر : الكافي (١/٢٥٠) ، الحقائق الناضرة (١/٢٩) ، شرح أصول الكافي للمازندراني (٦/١٢) ، وسائل الشيعة (آل البيت) (٢٧/١٧٨) ، وسائل الشيعة (الإسلامية) (١٨/١٣١) ، بحار الأنوار (٢٥/٧٢) ، موسوعة أحاديث أهل البيت (٥/٤٦٩) ، موسوعة الإمام الجواد (٢/٥٩٥) ، التفسير الأصفي (٢/١٠٢٥) ، التفسير الصافي (٤/٢٣٦) ، (٦/١٢٦) ، تفسير نور الثقلين (٤/٣٥٨) ، تأويل الآيات (٢/٨٢٤) .

وإمعاناً منهم في التأكيد على أنه لا حجة للقرآن إلا مع وجود القائم ، فقد خصَّص أئمتهم أبواباً في كتبهم تدعم ذلك ...

فهذا الكليني يفتح أبواباً عديدة في كتابه " الكافي " تدلُّ على ذلك ، منها :
- باب : أنَّ الحجة لا تقوم لله على خلقه إلاَّ بإمام . انظر : الكافي (١/١٧٧ فيما بعدها) ، شرح أصول الكافي للمازندراني (٥/١٢١) ، مناهج الأحكام (ص ٢٨) ، مستند الشيعة (٦/٢٥) ، بصائر الدرجات (ص ٥٠٦) ، الإختصاص (ص ٢٦٨) ، بحار الأنوار (٢٣/٢) ، موسوعة أحاديث أهل البيت (١/٣٠) ، (٣/٥٧) ، تفسير نور الثقلين (١/٧٧٦) ، جامع الرواة (١/١١) ، معجم رجال الحديث (٦/١١٢) ، (١٨/٦٣) ، مكيال المكارم (١/١٧) .

-باب : أنّه لو لم يبق في الأرض إلّا رجلا كان أحدهما الحجة . انظر : الكافي (١/١٧٩) فما بعدها ، علل الشرائع (١/١٩٧) ، شرح أصول الكافي للمازندراني (٥/١٢٨) ، بحار الأنوار (٢٣/٢٢) ، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية (١/٣٧٨) ، موسوعة أحاديث أهل السنة (١/٣٠) ، (٣/٥٩) ، جامع الرواة (١/٦٦) ، (٢/٢٨) ، معجم رجال الحديث (٧/٢٨٣) ، (٢٣/٢٠٥) ، (٢٤/١٧٣) ، قاموس الرجال (١٢/٨١) .

-باب : أنّ الأئمة هم الهداة . انظر : الكافي (١/١٩١) فما بعدها ، الفصول المهمة (١/٣٨٣) ، تفسير شبر (ص١٨) ، العصمة (ص ٤١) ، قاموس الرجال (١٢/٤٨٤) ، جامع الرواة (١/٣٥٧) ، محاضرات في الاعتقادات (٢/٥٢٠) .

-باب : أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمة ، وأنهم يعلمون علمه كلّه . انظر : الكافي (١/٢٢٨) ، شرح أصول الكافي للمازندراني (٥/٣١٢) ، خاتمة المستدرك (٤/٤٨٩) ، تدوين القرآن (ص ٢٠) ، جامع الرواة (١/١٤٤) ، (٢/١٦) ، مستدركات علم رجال الحديث (٥/١٦٧) ، معجم رجال الحديث (٢/٣٠) ، (١٢/٦٢) ، (١٤/١٤٠) ، (١٥/٢٢) ، (١٩/٣٥٦) ، كشف الحقائق (ص ٥١) .

-وفي كتابه : " الفصول المهمة " أفرد العملي باباً سَمَّاه ب : باب : أنّه لا يعرف تفسير القرآن إلّا الأئمة . انظر : الفصول المهمة في أصول الأئمة (١/٩٨) .

ومثل هذه الأبواب وغيرها تجدها عند المجلسي في "بحار الأنوار" ، وكذا عند غيره من أئمتهم... والحق أنّ هذا منهم مجافاة ، وتنكراً لصريح منطوق القرآن الكريم ، حيث دعا الحق سبحانه وتعالى إلى تدبّر آياته الكريمة ، فقال سبحانه : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] ، وقال تعالى : ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩] ، وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القم: ١٧] ، والتدبّر هو التفهّم ، وهو عامٌّ لكل من كان أهلاً لذلك من أهل العلم...

لكنّ الشيعة أداروا ظهورهم لنداء القرآن ، وغلّوا بأئمتهم حتى اعتقدوا بأنّ أمر الأئمة أمر الله ، ونهيهام نهيه ، وهذا المعتقد هو ما عليه أئمة الشيعة بالجملة ، فهذا صدوّفهم يؤكّد على هذه العقيدة ، ويضيف بأنّ الأئمة مؤخّى بالأوامر إليهم ، لأنّهم معصومون كالرسل ، وأنّهم لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون ، فيقول : " اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة أنّهم معصومون مطهّرون من كلّ دنس ، وأنّهم لا يُذنبون لا صغيراً ولا كبيراً ، ولا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون ، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم ، ومن جهلهم فقد كفر !!! " . انظر : عقائد الإثني عشرية (٢/١٥٧) .

ويؤكد الخميني على المعاني السابقة ، ويعلل كون أمر الأئمة أمر الله تعالى ، بأن الأئمة لا يتصور فيهم السهو أو الغفلة ، وأن علمهم محيط بكل ما من شأنه أن يحقق المصلحة للمسلمين ، فيقول : " نحن نعتقد أن المنصب الذي منحه الأئمة للفقهاء لا يزال محفوظاً لهم ، لأن الأئمة الذين لا تتصور فيهم السهو أو الغفلة ، ونعتقد فيهم الإحاطة بكل ما فيه مصلحة للمسلمين ، كانوا على علم بأن هذا المنصب لا يزول عن الفقهاء من بعدهم بمجرد وفاتهم . انظر : الحكومة الإسلامية (ص ٨١) .

وقد سبق لنا أن ذكرنا كلام الخميني في حكومته الإسلامية ، حيث قال : " إن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن ، لا تخص جيلاً خاصاً ، وإنما هي تعاليم للجميع في كل عصر ومصر وإلى يوم القيامة ، يجب تنفيذها واتباعها . انظر : الحكومة الإسلامية للخميني (ص ٩٧) .

ويؤكد الخميني على وجوب تنفيذ أوامر الأئمة ونواهيهم ، حتى بعد وفاتهم ، فيقول : " نحن نعلم أن أوامر الأئمة تختلف عن أوامر غيرهم . وعلى مذهبنا فإن جميع الأوامر الصادرة عن الأئمة في حياتهم نافذة المفعول ، وواجبة الاتباع حتى بعد وفاتهم . انظر : الحكومة الإسلامية للخميني (ص ٨٠) .

فعلى مثل الروايات السابقة قام دين الشيعة بالتحليل والتحریم . فما أحله الأئمة فهو الحلال ، وما حرّموه فهو الحرام ، وهذا منهم (تأليه) للأئمة من دون الله تعالى ، لأنهم جعلوهم شركاء لله في التشريع ، وهم بذلك يتنكرون لأصل أصيل من أصول الإيمان ، وتحكيم منهم لشرع غير شرع الله .

الفصل السادس الأحكام المتعلقة بأفعال العباد

مما لا شك فيه أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى الخالق لكل شيء ، وحاصل ما يتعلق بأفعال العباد والمسائل المتعلقة بها نذكره في جواب الأسئلة التالية :

ذهب أهل العلم إلى أن أفعال العباد مخلوقة، خلقها الله عز وجل في الفاعلين لها، قال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٧/١٤٨) : " الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدَرُ الْأَشْيَاءِ ، أَي : عِلْمَ مَقَادِيرِهَا وَأَحْوَالِهَا وَأَزْمَانِهَا قَبْلَ إِيجَادِهَا ، ثُمَّ أَوْجَدَ مِنْهَا مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يُوجِدُهُ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ ، فَلَا يَحْدُثُ حَدَثٌ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ إِلَّا وَهُوَ صَادِرٌ عَنْ عِلْمِهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ دُونَ خَلْقِهِ ، وَأَنَّ الْخَلْقَ لَيْسَ هُمْ فِيهَا إِلَّا نَوْعٌ اكْتِسَابٍ وَمُحَاوَلَةٍ وَنِسْبَةٍ وَإِضَافَةٍ ، وَأَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ إِنَّمَا حَصَلَ لَهُمْ بِتَيْسِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِقُدْرَتِهِ وَتَوْفِيقِهِ وَإِلْهَامِهِ ، سُبْحَانَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَلَا خَالِقَ غَيْرُهُ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ ، لَا كَمَا قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَنَّ الْأَعْمَالَ إِلَيْنَا وَالْأَجَالَ بِيَدِ غَيْرِنَا " .

وأغلب ما يتعلق بأفعال العباد ، نذكره في أجوبة الأسئلة التالية :

«سؤال» : مَا هِيَ الْأَدِلَّةُ النَّقْلِيَّةُ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى ؟

الجواب :

قوله تعالى : **«فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى»** [الأنفال: ١٧] .

قال الإمام الرّازي في " التفسير " (١٥/٤٦٦) : " فِيهِ مَسَائِلُ :

المسألة الأولى : قَالَ مُجَاهِدٌ : اخْتَلَفُوا يَوْمَ بَدْرٍ . فَقَالَ : هَذَا أَنَا قَتَلْتُ . وَقَالَ الْآخَرُ أَنَا قَتَلْتُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ

تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْكِسْرَةَ الْكَبِيرَةَ لَمْ تَحْصُلْ مِنْكُمْ ، وَإِنَّمَا حَصَلَتْ بِمَعُونَةِ اللَّهِ

رَوِيَ أَنَّهُ لَمَّا طَلَعَتْ قُرَيْشٌ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ قُرَيْشٌ، قَدْ جَاءَتْ بِخِيَلِهَا وَفَخَرِهَا يُكَذِّبُونَ رَسُولَكَ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مَا وَعَدْتَنِي» فَتَزَلَّ جَبْرِيلُ وَقَالَ: خُذْ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ فَأَرْمِهِمْ بِهَا، فَلَمَّا التَقَى الْجَمْعَانِ قَالَ لِعَلِيٍّ أَعْطِنِي قَبْضَةً مِنَ التُّرَابِ مِنَ حَصْبَاءِ الْوَادِي، فَرَمَى بِهَا فِي وُجُوهِهِمْ، وَقَالَ شَاهَتِ الْوُجُوهُ، فَلَمْ يَبْقَ مُشْرِكٌ إِلَّا شُغْلَ بَعَيْنِهِ فَأَنْهَرُوا.

قَالَ صَاحِبُ «الْكُشَافِ» وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ جَوَابُ شَرْطِ مُحَدِّثِهِ تَقْدِيرُهُ إِنْ افْتَحَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ.

ثُمَّ قَالَ: وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى يَعْنِي أَنَّ الْقَبْضَةَ مِنَ الْحَصْبَاءِ الَّتِي رَمَيْتَهَا، فَأَنْتَ مَا رَمَيْتَهَا فِي الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّ رَمِيكَ لَا يَبْلُغُ أَثَرُهُ إِلَّا مَا يَبْلُغُهُ رَمَى سَائِرِ الْبَشَرِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَاهَا حَيْثُ نَفَذَ أَجْزَاءَ ذَلِكَ التُّرَابِ وَأَوْصَلَهَا إِلَى عُيُونِهِمْ، فَصُورَةُ الرَّمِيَةِ صَدَرَتْ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَثَرُهَا إِنَّمَا صَدَرَ مِنَ اللَّهِ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى صَحَّ فِيهِ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ.

المُسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: احْتِجَّ أَصْحَابُنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ عَالِي، وَجَهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ جَرَحُوا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ حُدُوثَ تِلْكَ الْأَفْعَالِ إِنَّمَا حَصَلَ مِنَ اللَّهِ. وَأَيْضًا قَوْلُهُ: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ» أَثَبَتْ كَوْنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَامِيًا، وَنَفَى عَنْهُ كَوْنَهُ رَامِيًا، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ رَمَاهُ كَسْبًا وَمَا رَمَاهُ خَلْقًا.

فَإِنْ قِيلَ: أَمَّا قَوْلُهُ: «فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ»، فِيهِ وَجُوهُ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ قَتْلَ الْكُفَّارِ إِنَّمَا تيسَّرَ بِمَعُونَةِ اللَّهِ وَنَصْرِهِ وَتَأْيِيدِهِ، فَصَحَّتْ هَذِهِ الْإِصَافَةُ.

الثَّانِي: أَنَّ الْجَرْحَ كَانَ إِلَيْهِمْ، وَإِخْرَاجَ الرُّوحِ كَانَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّقْدِيرُ: فَلَمْ تُمِيتُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَمَاتَهُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى»، قَالَ الْقَاضِي فِيهِ أَشْيَاءُ:

مِنْهَا: أَنَّ الرَّمِيَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تُوجِبُ وَصُولَ التُّرَابِ إِلَى عُيُونِهِمْ، وَكَانَ إِصْصَالُ أَجْزَاءِ التُّرَابِ إِلَى عُيُونِهِمْ لَيْسَ إِلَّا بِإِصْصَالِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنْهَا: أَنَّ التُّرَابَ الَّذِي رَمَاهُ كَانَ قَلِيلًا، فَيَمْتَنِعُ وَصُولُ ذَلِكَ الْقَدْرِ إِلَى عُيُونِ الْكُلِّ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى ضَمَّ إِلَيْهَا أَشْيَاءَ أُخَرَ مِنْ أَجْزَاءِ التُّرَابِ وَأَوْصَلَهَا إِلَى عُيُونِهِمْ.

وَمِنْهَا: أَنَّ عِنْدَ رَمِيَّتِهِ أَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى الرُّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَكَانَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى»، هُوَ أَنَّهُ تَعَالَى رَمَى قُلُوبَهُمْ بِذَلِكَ الرُّعْبِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ عُذُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ، وَالْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ.
فَإِنْ قَالُوا: الدَّلَائِلُ الْعَقْلِيَّةُ تَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى. فَقُولُوا: هِيَاهُتَ فَإِنَّ
الدَّلَائِلَ الْعَقْلِيَّةَ فِي جَانِبِنَا وَالْبَرَاهِينَ النَّقْلِيَّةَ قَائِمَةً عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا، فَلَا يُمَكِّنُكُمْ أَنْ تَعْدِلُوا عَنِ
الظَّاهِرِ إِلَى الْمَجَازِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن (٣٨٤/٧): "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، أَيُّ يَوْمٍ بَدَرَ. رُوِيَ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا صَدَرُوا عَنْ بَدْرِ ذَكَرَ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا فَعَلَ: قَتَلْتُ كَذَا، فَعَلْتُ كَذَا، فَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ تَفَاحُشٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. فَنَزَلَتِ الْآيَةُ
إِعْلَامًا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُمِيتُ وَالْمُقَدِّرُ لِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ إِنَّمَا يُشَارِكُ بِتَكْسِبِهِ وَقَصْدِهِ. وَهَذِهِ
الْآيَةُ تَرُدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ خَلَقَتْ لَهُمْ".

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ
اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ
كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
وَكَيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآتَى تُؤَفَّكُونَ﴾
[غافر: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣]، وقوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي
الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]... كما أننا ذكرنا عدداً آخر منها في ثنانيا الكتاب...

أمَّا الأحاديث التي دلَّت على أن تقدير أفعال العباد وأتمها مخلوقة لله تعالى، وأن الله تعالى قدر ذلك
للإنسان وهو جنين في بطن أمه، وأن كل ذلك معلوم لدى الله تعالى ومكتوب في اللوح المحفوظ
... فكثيرة أيضاً، منها:

روى البخاري (١٢٢/٨ برقم ٦٥٩٦) بسنده عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
أَيَعْرِفُ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَلِمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: "كُلُّ يَعْمَلُ لِمَا خُلِقَ
لَهُ، أَوْ: لِمَا يُسَّرُّ لَهُ".

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٩٣/١١): "قَوْلُهُ: "قَالَ كُلُّ يَعْمَلُ لِمَا خُلِقَ لَهُ أَوْ لِمَا يُسَّرُّ
لَهُ"، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: يُسَّرُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ الثَّقِيلَةِ، وَفِي رِوَايَةِ حَمَّادِ الْمُسَارِ إِلَيْهَا،
قَالَ: كُلُّ مِسَرٍّ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْكَلَامُ الْأَخِيرُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِهَذَا اللَّفْظِ يَزِيدُونَ
عَلَى الْعَشْرَةِ، سَأَشِيرُ إِلَيْهَا فِي آخِرِ الْبَابِ الَّذِي يَلِي الَّذِي يَلِيهِ مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ عِنْدَ أَحْمَدَ بِسَنَدٍ

حَسَنٍ بَلَفْظٍ : " كُلُّ امْرِئٍ مُهَيَّأٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ " ، وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَالَ مُحْجُوبٌ عَنِ الْمُكَلَّفِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي عَمَلٍ مَا أَمَرَ بِهِ ، فَإِنَّ عَمَلَهُ اِمَارَةٌ إِلَى مَا يُؤَلِّهِ أَمْرُهُ غَالِيًا ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ يُخْتَمُ لَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، كَمَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ ، لَكِنْ لَا اِطْلَاعَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْذُلَ جَهْدَهُ وَيُجَاهِدَ نَفْسَهُ فِي عَمَلِ الطَّاعَةِ ، لَا يَتْرُكُ وَكُولاَ إِلَى مَا يُؤَلِّهِ أَمْرُهُ فَيَلَامَ عَلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ وَيَسْتَحِقَّ الْعُقُوبَةَ .

وَقَدْ تَرَجَمَ بَنُ حَبَّانَ بِحَدِيثِ الْبَابِ : مَا يَحِبُّ عَلَى الْمَرْءِ مِنَ التَّشْمِيرِ فِي الطَّاعَاتِ وَإِنْ جَرَى قَبْلَهَا مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ مِنَ الْمُحْظُورَاتِ ، وَلِئْسَلِمَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عِمْرَانَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ : أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ أَوْ فِيمَا يَسْتَقْبِلُونَ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ وَثَبَتَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : لَا بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ ، وَتَصَدِّقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۚ ﴾ ، وَفِيهِ قِصَّةٌ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ مَعَ عِمْرَانَ ، وَفِيهِ قَوْلُهُ : لَهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ظُلْمًا ؟ فَقَالَ : لَا ، كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ وَمَلَكَ يَدِهِ ، فَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ .

قَالَ عِيَاضٌ : أوردَ عِمْرَانُ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ شُبُهَةَ الْقَدَرِيَّةِ مِنْ تَحْكُمِهِمْ عَلَى اللَّهِ وَدُخُولِهِمْ بِأَرَائِهِمْ فِي حُكْمِهِ ، فَلَمَّا أَجَابَهُ بِمَا دَلَّ عَلَى ثَبَاتِهِ فِي الدِّينِ قَوَاهُ بِذِكْرِ الْآيَةِ ، وَهِيَ حَدُّ لِأَهْلِ السَّنَةِ . وَقَوْلُهُ : كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ وَمَلَكَهُ ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَالِكَ الْأَعْلَى الْخَالِقَ الْأَمْرَ ، لَا يُعْتَرِضُ عَلَيْهِ إِذَا تَصَرَّفَ فِي مُلْكِهِ بِمَا يَشَاءُ ، وَإِنَّمَا يُعْتَرِضُ عَلَى الْمَخْلُوقِ الْمَأْمُورِ .

وروى البخاري (١٧١/٦ برقم ٤٩٤٩) بسنده عن علي رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة، فأخذ شيئاً فجعل ينكت به الأرض، فقال: «ما منكم من أحدٍ إلَّا وقد كتبت مقعده من النار، ومقعده من الجنة» قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا، وندع العمل؟ قال: «اعملوا فكلُّ ميسرٍ لما خُلِقَ له، أمّا من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة، وأمّا من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة» ، ثم قرأ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ [الليل: ٦] الآية

وروى مسلم (٢٠٤٠/٤ برقم ٢٦٤٨) بسنده عن جابر، قال: جاء سراقَةُ بْنُ مَالِكٍ بِنِ جُعْشِمٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيْنَ لَنَا دِينَانَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْقَادِرُ،

أَمْ فِيهَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيهَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَرَأْفَتِهِمْ، فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ».

وروى مسلم (٢٠٤١/٤) بسنده عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بهذا المعنى وفيه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ عَامِلٍ مُيَسَّرٌ لِعَمَلِهِ».

وروى أحمد في "المسند" (١٣٩/٩ برقم ٥١٤٠) بسنده عن ابن عمر قال: قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ مَا نَعْمَلُ فِيهِ أَفِي أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَوْ مُبْتَدَعٍ؟ قَالَ: "فِي مَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ فَاعْمَلْ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ فَإِنَّ كُلَّ مُيَسَّرٍ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلْسَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلشَّقَاءِ". قال الأرئوط: "حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف عاصم بن عبيد، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين،

وقد سلف هذا الحديث في مسند عمر برقم (١٩٦) عن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد المصيصي، عن شعبة، به، وجعله من حديث ابن عمر، عن أبيه عمر رضي الله عنهما. وأخرجه الترمذي (٢١٣٥)، وابن أبي عاصم (١٦٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، بهذا الإسناد. وأخرجه الطيالسي (١)، (ومن طريقه أبو يعلى (٥٥٧١)، وأخرجه أبو يعلى أيضاً (٥٤٦٣) من طريق حبان بن هلال، كلاهما (الطيالسي وحبان) عن شعبة، به. وأخرجه مختصراً بلفظ: "كل ميسر" البخاري في "خلق أفعال العباد" (٢٧٥) عن آدم بن أبي إياس، و (٢٧٦) عن حجاج بن منهال، كلاهما عن شعبة، به. وسأيت برقم (٥١٤٠). وله شاهد عن أبي بكر سلف برقم (١٩). وعن علي سلف برقم (٦٢١). وعن ابن مسعود سلف برقم (٣٥٥٣). وعن جابر، سيرد ٢٩٢-٢٩٣. وعن ذي اللحية الكلبي، سيرد ٦٧/٤. وعن عمران بن حصين، سيرد ٤٢٧/٤. وعن أبي الدرداء، سيرد ٤٤١/٦".

وروى أحمد في "المسند" (٣٩٩/١ برقم ٣١١، وصححه الأرئوط) بسنده عن مسلم بن يسار الجهنبي أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]، فقال عمر: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سئل عنها، فقال رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ". فقال رجل: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ففِيمَ الْعَمَلُ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلْهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيُدْخِلْهُ بِهِ النَّارَ".

وروى البخاري في "خلق أفعال العباد" (١/١٤٢ برقم ١١٧) بسنده عن حذيفة رضي الله عنه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتُهُ وَتَلَا بَعْضُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات :] ، فَأَخْبَرَ أَنَّ الصَّنَاعَاتِ وَأَهْلَهَا مَخْلُوقَةٌ .

فبناء على ما سبق تبين لنا أن الله تعالى خالق كل شيء بلا استثناء، فما من شيء إلا والله خالقه وموجده بعد أن لم يكن موجوداً ، ومن ضمن ذلك أفعال الإنسان سواء منها الطاعة والمعصية والخير والشر... وما أضيف إلى العباد فبالمجاز المحض، إذ ليس للعباد إلا الكسب والاكْتِسَاب ولذا " فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ، لَهُ قُدْرَةٌ بِهَا فَعَلَ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ وَاخْتِيَارِهِ. وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً يَكْتَسِبُ بِهَا مَا أَقْدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَبِدٍّ بِقُدْرَتِهِ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (١/٢٢٤) .

وهذا الذي ذهب إليه جمهور أهل السنة والجماعة، قال الإمام الطحاوي في عقيدته: " وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلَقَ اللَّهُ وَكَسَبَ مِنَ الْعِبَادِ " .

﴿سؤال﴾ : مَا هِيَ الْأَدَلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى ؟

قال الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني في " شرح المقاصد في علم الكلام " (٢٢٧/٤) فما بعدها ببعض الاختصار) : " الْأَدَلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ وَاقِعٌ بِقُدْرَةِ الرَّبِّ : قَوْلُهُ : " لَنَا عَقْلِيَّاتٌ وَسَمْعِيَّاتٌ " ، أَمَّا الْعَقْلِيَّاتُ فَوُجُوهٌ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ مُمْكِنٌ ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ مَقْدُورٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَمَّا مَرَّ فِي بَحْثِ الصِّفَاتِ ، ففَعَلَ الْعَبْدُ مَقْدُورٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَوْ كَانَ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ أَيْضًا عَلَى وَجْهِ التَّأْثِيرِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْمُؤَثِّرِينَ الْمُسْتَقْلِلِينَ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ بَيَّنَّ امْتِنَاعَهُ فِي بَحْثِ الْعِلَلِ .

فإن قيل : اللازم من شمول قدرته كون فعل العبد مقدوراً له بمعنى دخوله تحت قدرته وجواز تأثيرها فيه ، ووقوعها نظراً إلى ذاته ، لا بمعنى أنه واقع بها ليلزم المحال .

قلنا : جواز وقوعه بها مع وقوعه بقدرته العبد يستلزم جواز المحال وهو محال ، وفيه نظر ومن تَلَفِيقَاتُ الْإِمَامِ فِي بَيَانِ كَوْنِ كُلِّ مُمْكِنٍ وَاقِعًا بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِنَّ الْإِمْكَانَ مُحَوَّجٌ إِلَى السَّبَبِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُحَوَّجًا إِلَى سَبَبٍ لَا بَعِيْنَهُ ، لِأَنَّ غَيْرَ الْمَعِيْنِ لَا تَحَقُّقَ لَهُ ، وَمَا لَا تَحَقُّقَ لَهُ لَا يَصْلَحُ سَبَبًا لَوْجُودِ شَيْءٍ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مُحَوَّجًا إِلَى سَبَبٍ مَعِيْنٍ ، ثُمَّ الْإِمْكَانُ أَمْرٌ وَاحِدٌ فِي جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ ، فَلَزِمَ افْتِقَارُهَا كُلِّهَا إِلَى ذَلِكَ السَّبَبِ . وَالسَّبَبُ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ جَمِيعُ الْمُمْكِنَاتِ لَا يَكُونُ مُمْكِنًا بَلْ

واجباً ليكون الكل بإيجاده . وقد ثبت أنه مختار لا موجب فيكون الكل واقعاً بقدرته واختياره ، وفي بيان كون كل مقدور لله واقعاً بقدرته وحده ، أنه لو لم يقع بقدره الله تعالى وحده ، فإمّا أن يقع بقدره الغير وحده ، فيلزم ترجّح أحد المتساويين ، بل ترجّح المرجوح ، لأنّ التّقدير استقلال القدرتين مع أنّ قدرة الله تعالى أقوى . وإمّا أن يقع بكلّ من القدرتين ن فيلزم اجتماع المستقلّتين ، وإمّا أن لا يقع بشيء منهما وهو أيضاً باطل ، لأنّ التّقدير وقوعه في الجملة ولأنّ التّخلف عن المقتضى لا يكون إلّا مانع وما ذاك إلّا الوقوع بالقدرة الثّانية فلا ينتفي الوقوع بهما إلّا إذا وقع بهما وهو محال ، وأيضاً لو وقع بقدره الغير لما بقي لله تعالى قدرة على إيجاده لاستحالة إيجاد الموجود ، فيلزم كون العبد معجزاً للرّب وهو محال بخلاف ما إذا أوجده الله تعالى بقدرته فإنّه يكون تقريراً لقدرته لا تعجيزاً .

الدّليل الثّاني : قال : الثّاني : " الثّاني لكان عالماً بتفاصيله وبطلان اللازم يظهر في النّائم والماشي والنّاطق والكاتب . "

الوجه الثّاني من الوجوه العقليّة : أنّ العبد لو كان موجداً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ، واللازم باطل ، أمّا الملازمة فلأنّ الإتيان بالأزيد والأنقص والمخالف ممكن فلا بدّ لرجحان ذلك النّوع وذلك المقدار من مخصص هو القصد إليه ، ولا يتصوّر ذلك إلّا بعد العلم به ، ولظهور هذه الملازمة يستنكر الخلق بدون العلم كقوله تعالى : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤] ، ويستدلّ بفاعليّة العالم على عالميّة الفاعل ، وأمّا بطلان اللازم فلوجه :

منها : أنّ النّائم تصدر عنه أفعال اختياريّة لا شعور له بتفاصيل كمّيّاتها وكيفيّاتها .

ومنها : أنّ الماشي إنساناً كان أو غيره يقطع مسافة معيّنة في زمان معيّن من غير شعور له بتفاصيل الأجزاء والأحياء التي هي بين المبدأ والمنتهى ، ولا بالآثات التي منها يتألّف ذلك الزّمان ، ولا بالسّكنات التي يتخلّلها تكون تلك الحركة إبطاء من حركة الفلك ، أو بالحدّ الذي لها من وصف السّرعة والبطؤ .

ومنها : أنّ النّاطق يأتي بحروف مخصوصة على نظم مخصوص من غير شعور له بالأعضاء التي هي آلاتها ، ولا بالهيئات والأوضاع التي تكون لتلك الأعضاء عند الإتيان بتلك الحروف .

ومنها : أنَّ الكاتب يصوِّر الحروف والكلمات بتحريك الأنامل من غير شعور له بما للأنامل من الأجزاء والأعضاء أعني العظام والغضاريف والأعصاب والعضلات والرباطات ولا بتفاصيل حركاتها وأوضاعها التي بها يتأتَّى تلك الصور والنقوش .

الدِّلِيلُ الثَّالِثُ : قال : **الثَّالِثُ :** أنَّه لو كان فعل العبد بقدرته واختياره لكان متمكِّناً من فعله وتركه ، واللازم باطلٌ ، لأنَّه لا بدَّ من ترجُّح الفعل على التَّرك بلا مرجَّح لا يكون منه ، ويجب عنده الفعل لامتناع التَّرجُّح بلا مرجَّح ، وتسلسل المرجَّحات ووجود الأثر بدون الوجوب . واعترض بأنَّه يرد على فعل الباري تعالى ، وبأنَّ الوجوب بالاختيار لا ينافي الاستواء بحسب القدرة .

وأجيب بأنَّ المرجَّح ثَمَّةٌ أزلي هي الإرادة القديمة المتعلِّقة في الأزل بأن يوجد الفعل في وقته ، وههنا حادث يفتقر إلى مرجَّح آخر يبطل استقلال العبد وتمكُّنه من التَّرك .

لو كان فعل العبد بقدرته واختياره لكان متمكِّناً من فعله وتركه ، إذ لو لم تمكن من التَّرك لزم الجبر وبطل الاختيار . لكن اللازم ، أعني التَّمكُّن من الفعل والتَّرك باطل لأنَّ رجحان الفعل على التَّرك ، إمَّا أن يتوقَّف على مرجَّح أو لا . فعلى الثاني يلزم رُجحان أحد طرفي الممكن بلا مرجَّح ، وينسُدُّ باب إثبات الصَّانع ، ويكون وقوع الفعل بدلاً عن التَّرك محض الاتفاق من غير اختيار للعبد ، وعلى الأوَّل : إن كان ذلك المرجَّح من العبد ينقل الكلام إلى صدوره عنه فيلزم التسلسل وهو مُحال ، أو الانتهاء إلى مرجَّح لا يكون منه ، وإذا كان المرجَّح ابتداءً أو بالآخرة لا من العبد بل من غيره ، ثبت عدم استقلال العبد بالفعل ، وعدم تمكُّنه من التَّرك ، لأنَّ التَّرك لم يجز وقوعه مع التَّساوي ، فكيف مع المرجوحية ، ولأنَّ وجود الممكن ما لم ينته رجحانه إلى حدِّ الوجوب لم يتحقَّق على ما مرَّ ، ولا يخفى أنَّ هذا إنَّما يفيد إلزام المعتزلة القائلين باستقلال العبد ، واستناد الفعل إلى قدرته واختياره من غير جبر ، ولا يفيد أنَّ العبد ليس بموجد لأفعاله .

وللمعتزلة ههنا اعتراضات ،

أَحَدُهَا : أنَّ ما ذكرتم استدلال في مقابلة الصَّرورة فلا يستحقُّ الجواب ، وذلك لأنَّا نعلم بالصَّرورة أنَّ لنا مكنة واختياراً ، وأنَّا إن شئنا الفعل فعلنا ، وإن شئنا التَّرك تركنا .

وثانيها : أنَّه جار في فعل الباري فيلزم أن يكون موجباً لا مختاراً ، وذلك لأنَّ جميع ما لا بدَّ منه في إيجاد العالم إن كان حاصلاً في الأزل ، لزم قَدَم العالم وصدوره عن الباري بطريق الوجوب من غير

تَمَكَّنَ مِنَ التَّرْكِ لَامْتِنَاعِ التَّخَلُّفِ عَنْ تَمَامِ الْعِلَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا يَتَّقِلُ الْكَلَامُ إِلَى حَدُوثِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ وَلَا يَتَسَلَّسَلُ بَلْ يَنْتَهِي إِلَى أَمْرٍ أَزَلِي يُلْزَمُ مَعَهُ الْمُؤَثَّرُ ، وَيَعُودُ الْمَحْذُورُ .
وَنَالِثُهَا : أَنَّ تَرْجِيحَ الْمُخْتَارِ أَحَدِ الْمَتَسَاوِينَ جَائِزٌ كَمَا فِي طَرِيقِي الْهَارِبِ ، وَقَدْ حَيَّ الْعِطْشَانُ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ صِفَةُ شَأْنِهَا التَّرْجِيحِ وَالتَّخْصِيصِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى مَرْجَحٍ ، وَإِنَّهَا الْمَحَالُ التَّرْجَحُ بِلَا مَرْجَحٍ .

وَرَابِعُهَا : أَنَّ الْمَرْجَحَ الَّذِي لَا يَكُونُ مِنَ الْعَبْدِ هُوَ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ وَخُلُوصُ الدَّاعِي ، وَوُجُوبُ الْفِعْلِ مَعَهُ لَا يَنَافِي الْإِخْتِيَارَ وَالتَّمَكُّنَ مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقُدْرَةِ .
وَأَجِيبُ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ كَلَامَنَا فِي حَصُولِ الْمَشِيئَةِ وَالدَّاعِيَةِ الَّتِي يَجِبُ مَعَهُ الْفِعْلُ أَوْ التَّرْكَ وَلَا خَفَاءَ فِي أَنَّهُ لَيْسَ بِمَشِيئَتِنَا وَإِخْتِيَارِنَا وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا تَشَاوُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٢٠] ، وَقَوْلِهِ : ﴿قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] ، وَلِهَذَا ذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ الْمَالَ هُوَ الْجَبَرُ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَالِ الْإِخْتِيَارَ ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ مُضْطَرًّا فِي صُورَةٍ مُخْتَارٍ .

وَعَنِ الثَّانِي : بِأَنَّ لِلْبَّارِي تَعَالَى إِرَادَةً قَدِيمَةً مُتَعَلِّقَةً فِي الْأَزَلِ بِأَنْ يَحْدُثَ الْفِعْلُ فِي وَقْتِهِ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَرْجَحٍ آخَرَ لِيُلْزَمَ التَّسَلُّسَلُ أَوْ الْإِنْتِهَاءُ إِلَى مَا لَيْسَ بِإِخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ إِرَادَةِ الْعَبْدِ ، فَإِنَّهَا حَادِثَةٌ يَحْدُثُ تَعَلُّقُهَا بِالْأَفْعَالِ شَيْئًا فُشِيئًا ، وَيَحْتَاجُ إِلَى دَوَاعِي مَخْصُوصَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ إِخْتِيَارٍ لِلْعَبْدِ فِيهَا .

وَعَنِ الثَّلَاثِ : بِأَنَّهُ إِلْزَامٌ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ الْمَرْجَحِ فِي الْفِعْلِ الْإِخْتِيَارِيِّ لَا الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْقَادِرِ تَرْجِيحَ الْمَسَاوِي بَلِ الْمَرْجُوحِ ، فَإِنَّ الْهَارِبَ يَتِمَكَّنُ مِنْ سُلُوكِ أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَسَاوِيًّا لِلْآخَرِ أَوْ أَصْعَبَ مِنْهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بِدَاعِيَةٍ لَا تَكُونُ بِمَشِيئَةِ الْعَبْدِ بَلْ بِمَحْضِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى . وَحِينَئِذٍ يَجِبُ الْفِعْلُ ، وَلَا يَتِمَكَّنُ الْعَبْدُ مِنْ تَرْكِهِ ، وَلَا نَعْنِي بِالْإِنْتِهَاءِ إِلَى الْجَبَرِ وَالْإِضْطِرَارِ سِوَى هَذَا وَبِهِ يَظْهَرُ الْجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ

الدَّلِيلُ الرَّابِعُ : قَدْ ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِالْجَزْئِيَّاتِ مَا كَانَ وَمَا سَيَكُونُ ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ وَكُلُّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَقَعُ يَجِبُ وَقُوعُهُ ، وَكُلُّ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ يَمْتَنَعُ وَقُوعُهُ ، نَظَرًا إِلَى تَعَلُّقِ الْعِلْمِ ، وَإِنْ كَانَ مُمْكِنًا فِي نَفْسِهِ ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْوَاجِبِ وَالْمَمْتَنَعِ بَاقِيًّا فِي مَكْنَةِ الْعَبْدِ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ يَقَعُ بِقُدْرَتِهِ وَإِخْتِيَارِهِ ، فَلَا يَكُونُ خَارِجًا عَنْ مَكْنَتِهِ .

قلنا : فيجب أن يقع البتة بقدرته واختياره ، بحيث لا يتمكن من اختيار التَّرك ، وهذا هو المراد بالانتهاء إلى الاضطرار . غاية الأمر أن يكون بإيجاده لكن لا على وجه الاستقلال والاختيار التام كما هو مذهب المعتزلة ، وقد أشرنا إلى أن القصد من بعض الأدلة إلى الإلزام دون الإتمام . نعم يرد نقض الدليل بفعل الباري تعالى لجريانه فيه مع الاتفاق على كونه بقدرته واختياره ، ويمكن دفعه بأن الاختياري ما يكون الفاعل متمكناً من تركه عند إرادة فعله لا بعده ، وهذا متحقق في فعل الباري ، لأن إرادته قديمة متعلقة في الأزل بأنه يقع في وقته ، وجائز أن يتعلّق حينئذ بتركه ، وليس حينئذ سابقة علم ليتحقّق الوجوب ، أو الامتناع . إذ لا قبل للأزل ، فالحاصل أن تعلّق العلم والإرادة معاً فلا محذور بخلاف إرادة العبد ، وتقرير الإمام في المطالب العالية هو أنّه لما وجب في الأزل وقوع الفعل أو لا وقوعه في وقته لزم أن يكون لهذا الوجوب سبب ، وليس من العبد لأنّ الحادث لا يصلح سبباً للأزلي . بل من الله تعالى . وليس هو العلم لأنّه تابع للمعلوم ، لا مستتبع . بل القدرة والإرادة ، إذ بهما التأثير فثبت أنّ المؤثّر في فعل العبد قدرة الله تعالى إمّا ابتداءً أو بوسط وهو المطلوب ، وهذا ضعيف جداً ، لكن النقض مندفع عنه .

كما استدلل على وجوب الفعل أو التَّرك بتعلّق العلم ، فكذا بتعلّق الإرادة ، وتقريره أنّ فعل العبد إمّا أن يريد الله تعالى وقوعه ، فيجب أو لا وقوعه فيمتنع ، فلا يكون باختيار العبد ، ورد أولاً بمنع الحصر لجواز أن لا تتعلّق إرادة الله تعالى بشيء من طرفي الفعل والتَّرك .

وثانياً : بمنع وجوب وقوع ما أَراده الله تعالى من العبد على ما هو المذهب عندهم كما سيجيء .
الدليل الخامس : لو كان العبد مستقلاً بإيجاد فعله ، فإذا فرضنا أنّه أراد تحريك جسم في وقت ، وأراد الله تعالى سكونه في ذلك الوقت . فإمّا أن يقع المرادان جميعاً وهو ظاهر الاستحالة قطعاً أو لا يقع شيء منهما وهو أيضاً محال لامتناع خلو الجسم في غير آن الحدوث عن الحركة والسكون ، ولأنّ التخلّف عن المقتضى لا يكون إلّا لمانع ، ولا مانع لكلّ من المرادين سوى وقوع الآخر ، فلو امتنعا جميعاً لزم أن يقعا جميعاً وهو ظاهر الاستحالة ، وإمّا أن يقع أحدهما دون الآخر فيلزم التّرجيح بلا مرّجح ، لأنّ التّقدير استقلال كلّ من القدرتين بالتأثير من غير تفاوت .

وأجيب بأنّه يقع مراد الله تعالى لكون قدرته أقوى . إذ المفروض استواءهما في الاستقلال بالتأثير وهو لا ينافي التفاوت في القوّة والشدّة : ودفعه الإمام الرّازي بأنّ المقدور لا يقبل التّجزئ ولا يتفاوت بالشدّة والضعف فيمتنع أن يكون الاقتدار عليه قابلاً لذلك ، بل يلزم تساوي القدرتين في

القُوَّة . غاية الأمر أن إحداها تكون أعمّ وأشمل ، وهو لا يوجب كونه أشدّ وأقوى ، وعليه منع ظاهر " .

«سؤال» : هل الإنسان مُسَيَّرٌ أم مُخَيَّرٌ ؟

الجواب : ينتظم جواب السؤال في النقاط التالية :

أَوَّلًا : أن الله تعالى خلق الإنسان وزوّده بملكات وقوى من شأنها أن توجّهه لاختيار الحقّ من الباطل والخير من الشرّ ، فالنفس البشريّة خلقت قابلة للخير والشرّ ومستعدة لهما ، قال تعالى : **«وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا»** [الشّمس: ٧-٨] .

قال الإمام الرّازي في " التفسير " (١٧٧-١٧٦/٣١) : " إِن حَمَلْنَا النَّفْسَ عَلَى الْجَسَدِ، فَتَسْوِيَّتُهَا تَعْدِيلُ أَعْضَائِهَا عَلَى مَا يَشْهَدُ بِهِ عِلْمُ التَّشْرِيحِ، وَإِنْ حَمَلْنَاهَا عَلَى الْقُوَّةِ الْمُدَبَّرَةِ، فَتَسْوِيَّتُهَا إِعْطَاؤُهَا الْقُوَى الْكَثِيرَةَ كَالْقُوَّةِ السَّامِعَةِ وَالْبَاصِرَةِ وَالْمُخَيِّلَةِ وَالْمُفَكِّرَةِ وَالْمَذْكُورَةِ، عَلَى مَا يَشْهَدُ بِهِ عِلْمُ النَّفْسِ ، فَإِنْ قِيلَ: لَمْ نَكْرِتِ النَّفْسُ؟ قُلْنَا: فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا: أن يُريدَ بِهِ نَفْسًا خَاصَّةً مِنْ بَيْنِ النُّفُوسِ، وَهِيَ النَّفْسُ الْقُدْسِيَّةُ النَّبَوِيَّةُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ كَثْرَةٍ، فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ وَاحِدٍ يَكُونُ هُوَ الرَّئِيسُ، فَالْمُرَكَّبَاتُ جِنْسٌ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ وَرَئِيسُهَا الْحَيَوَانُ، وَالْحَيَوَانُ جِنْسٌ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ وَرَئِيسُهَا الْإِنْسَانُ، وَالْإِنْسَانُ أَنْوَاعٌ وَأَصْنَافٌ وَرَئِيسُهَا النَّبِيُّ . وَالْأَنْبِيَاءُ كَانُوا كَثِيرِينَ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَاحِدٌ يَكُونُ هُوَ الرَّئِيسُ الْمَطْلُوقُ، فَقَوْلُهُ: **«وَنَفْسٍ»** إِشَارَةٌ إِلَى تِلْكَ النَّفْسِ الَّتِي هِيَ رَئِيسَةٌ لِعَالَمِ الْمُرَكَّبَاتِ رِئَاسَةً بِالذَّاتِ .

الثَّانِي: أن يُريدَ كُلَّ نَفْسٍ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ التَّنْكِيرِ التَّكْثِيرُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ أَنْوَاعٌ لَا يُحْصِي عَدَدَهَا إِلَّا اللَّهُ عَلَى مَا قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ: **«وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ»** [النحل: ٨] ، وَلِكُلِّ نَوْعٍ نَفْسٌ مَخْصُوصَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ عَنْ سَائِرِهَا بِالْفَضْلِ الْمُقَوِّمِ لِمَاهِيَّتِهِ، وَالْخَوَاصُّ اللَّازِمَةُ لِذَلِكَ الْفَضْلِ، فَمِنْ الَّذِي يُحِيطُ عَقْلُهُ بِالْقَلِيلِ مِنْ خَوَاصِّ نَفْسِ الْبَقِّ وَالْبَعُوضِ، فَضْلًا عَنِ التَّوَعُّلِ فِي بَحَارِ أَسْرَارِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ .

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: **«فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا»** [الشّمس: ٨] ، فَالْمَعْنَى الْمُحْصَلُ فِيهِ وَجْهَانِ :

الْأَوَّلُ: أن إلهام الفجور والتّقوى، إلهامها وإعقابها، وَأَنَّ أَحَدَهُمَا حَسَنٌ وَالْآخَرُ قَبِيحٌ وَتَمَكِينُهُ مِنْ اخْتِيَارِ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: **«وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ»** [البّدر: ١٠] ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ مُطَابِقٌ لِمَذَاهِبِ

الْمُعْتَزِلَةِ، قَالُوا: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٩-١٠]، وَهَذَا الْوَجْهُ مَرْوِيٌّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ جَمْعٍ مِنْ أَكْبَارِ الْمَفْسِّرِينَ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ تَعَالَى اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُتَّقِي تَقْوَاهُ وَالْكَافِرُ فُجُورُهُ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَلْزَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا، وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ: جَعَلَ فِيهَا ذَلِكَ بِتَوْفِيقِهِ إِيَّاهَا لِلتَّقْوَى وَخَذَلَانِهِ إِيَّاهَا بِالْفُجُورِ، وَاخْتَارَ الرَّجَاجُ وَالْوَاحِدِيُّ ذَلِكَ، قَالَ الْوَاحِدِيُّ: التَّعْلِيمُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّبْيِينُ، غَيْرُ وَالْإِلْهَامُ غَيْرُ، فَإِنَّ الْإِلْهَامَ هُوَ أَنْ يُوقِعَ اللَّهُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ شَيْئًا، وَإِذَا أَوْقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْئًا فَقَدْ أَلْزَمَهُ إِيَّاهُ.

وَأَصْلُ مَعْنَى الْإِلْهَامِ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَهْمُ الشَّيْءِ، وَالتَّهَمَةُ إِذَا ابْتَلَعَهُ، وَالْهَمَّتُهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَيَّ أَبْلَعَتْهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ ثُمَّ اسْتُعْمِلَ ذَلِكَ فِيمَا يَقْدِفُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَلْبِ الْعَبْدِ، لِأَنَّهُ كَالْإِبْلَاحِ، فَالتَّفْسِيرُ الْمَوْافِقُ لِهَذَا الْأَصْلِ قَوْلُ ابْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِي الْمُؤْمِنِ تَقْوَاهُ، وَفِي الْكَافِرِ فُجُورَهُ، وَأَمَّا التَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ فَضَعِيفٌ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَعِكْرِمَةَ وَمُقَاتِلٍ وَالْكَلْبِيِّ أَنَّ الْمَعْنَى قَدْ أَفْلَحَتْ وَسَعِدَتْ نَفْسُ زَكَّاهَا اللَّهُ تَعَالَى وَأَصْلَحَهَا وَطَهَّرَهَا، وَالْمَعْنَى وَفَّقَهَا لِلطَّاعَةِ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْوَاحِدِيِّ وَهُوَ تَامٌ. وَأَقُولُ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْآيَاتِ الثَّلَاثَةَ ذُكِرَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ مُدَبِّرًا لِلْأَجْسَامِ الْعُلُويَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ الْبَسِيطَةِ وَالْمُرَكَّبَةِ، فَهَذَا لِمَ يَبْقَى شَيْءٌ مِمَّا فِي عَالَمِ الْمُحْسُوسَاتِ إِلَّا وَقَدْ ثَبَتَ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ التَّنْبِيهِ أَنَّهُ وَقَعَ بِتَخْلِيقِهِ وَتَدْبِيرِهِ، بَقِيَ شَيْءٌ وَاحِدٌ يَخْتَلِجُ فِي الْقَلْبِ أَنَّهُ هَلْ هُوَ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَهُوَ الْأَفْعَالُ الْحَيَوَانِيَّةُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ، فَنَبَّهَ سُبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا مِنْهُ وَبِهِ وَبِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَحِينَئِذٍ ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ فَهُوَ وَقَعَ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. وَدَاخِلٌ تَحْتَ إِيجَادِهِ وَتَصَرُّفِهِ. ثُمَّ الَّذِي يَدُلُّ عَقْلًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ هُوَ الْحَذْلَانُ وَالتَّوْفِيقُ مَا ذَكَرْنَا مَرَارًا أَنَّ الْأَفْعَالَ الْإِخْتِيَارِيَّةَ مَوْقُوفَةٌ عَلَى حُصُولِ الْإِخْتِيَارَاتِ، فَحُصُولُهَا إِنْ كَانَ لَا عَنْ فَاعِلٍ فَقَدْ اسْتَعْنَى الْمُحَدِّثُ عَنِ الْفَاعِلِ، وَفِيهِ نَفْيُ الصَّانِعِ، وَإِنْ كَانَ عَنْ فَاعِلٍ هُوَ الْعَبْدُ لَزِمَ التَّسْلُسُ، وَإِنْ كَانَ عَنْ اللَّهِ فَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَأَيْضًا فَلْيَجَرِّبِ الْعَاقِلُ نَفْسَهُ فَإِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ غَافِلًا عَنْ شَيْءٍ فَتَقَعَ صُورَتُهُ فِي قَلْبِهِ دُفْعَةً، وَيَتَرَتَّبُ عَلَى وَقُوعِ تِلْكَ الصُّورَةِ فِي الْقَلْبِ مِثْلٌ إِلَيْهِ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ الْمِثْلِ حَرَكَةُ الْأَعْضَاءِ وَصُدُورُ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ يُفِيدُ الْقَطْعَ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَلْهَمَهَا مَا ذَكَرْنَاهُ لَا مَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَزِلَةُ .

وقال الإمام الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ فِي "التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ" (٣٠٨/٣٧٠-٣٧٠): "«النَّفْسُ»: ذَاتُ الْإِنْسَانِ كَمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] ، وَتَنْكِيرُ «نَفْسٍ» لِلنَّوْعِيَّةِ أَيَّ جِنْسٍ

النَّفْسِ فَيَعْمُ كُلُّ نَفْسٍ عُمُومًا بِالْقَرِينَةِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾

[الانفطار: ٥] .

وَتَسْوِيَةُ النَّفْسِ: خَلْقُهَا سَوَاءً، أَيْ غَيْرُ مُتَفَاوِتَةٍ الْخَلْقِ، وَتَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْإِنْفِطَارِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾ ، وَمَا فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ مِنْ قَوْلِهِ: وَمَا بَنَاهَا، أَوْ مَا طَحَاهَا، وَمَا سَوَّاهَا، إِمَّا مَصْدَرِيَّةٌ يُؤَوَّلُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ فَالْقَسَمُ بِأُمُورٍ مِنْ آثَارِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ صِفَاتُ الْفِعْلِ الْإِلَهِيِّ وَهِيَ رَفَعَهُ السَّمَاءَ وَطَحَّوهُ الْأَرْضَ وَتَسْوِيَتُهُ الْإِنْسَانَ.

وَعُطِفَ ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ عَلَى سَوَّاهَا، فَهُوَ مُقَسَّمٌ بِهِ، وَفِعْلُ «أَلْهَمَهَا» فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى صِلَةِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ، وَعُطِفَ بِالْفَاءِ لِأَنَّ الْإِلْهَامَ نَاشِئٌ عَنِ التَّسْوِيَةِ، فَضَمِيرُ الرَّفْعِ فِي «أَلْهَمَهَا» عَائِدٌ إِلَى التَّسْوِيَةِ وَهِيَ الْمَصْدَرُ الْمَأْخُوذُ مِنْ سَوَّاهَا وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُولَةٌ صَادِقَةٌ عَلَى فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَجُمْلَةٌ بَنَاهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ، أَيْ وَالْبِنَاءُ الَّذِي بَنَى السَّمَاءَ، وَالطَّحْوُ الَّذِي طَحَا الْأَرْضَ وَالتَّسْوِيَةُ الَّتِي سَوَتْ النَّفْسَ.

فَالْتَسْوِيَةُ حَاصِلَةٌ مِنْ وَقْتِ تَمَامِ خَلْقَةِ الْجَنِينِ مِنْ أَوَّلِ أَطْوَارِ الصَّبَا إِذِ التَّسْوِيَةُ تَعْدِيلُ الْخَلْقَةِ وَإِيجَادُ الْقُوَى الْجَسَدِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ ثُمَّ تَزْدَادُ كَيْفِيَّةُ الْقُوَى فَيَحْصُلُ الْإِلْهَامُ وَالْإِلْهَامُ: مَصْدَرُ أَلْهَمَ، وَهُوَ فِعْلٌ مُتَعَدٍّ بِالْهَمْزَةِ وَلَكِنْ الْمَجْرَدُ مِنْهُ ثَمَاتٌ وَالْإِلْهَامُ اسْمٌ قَلِيلُ الْوُرُودِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَرَّ يَذْكُرُ أَهْلُ اللُّغَةِ شَاهِدًا لَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

وَيُطْلَقُ الْإِلْهَامُ إِطْلَاقًا خَاصًّا عَلَى حُدُوثِ عِلْمٍ فِي النَّفْسِ بِدُونِ تَعْلِيمٍ وَلَا تَجْرِبَةٍ وَلَا تَفَكِيرٍ فَهُوَ عِلْمٌ يَحْصُلُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ سِوَاءِ مَا كَانَ مِنْهُ وَجَدَانِيًّا كَالْإِنْسِيَاقِ إِلَى الْمَعْلُومَاتِ الصَّرُورِيَّةِ وَالْوَجْدَانِيَّةِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ عَنْ دَلِيلٍ كَالْتَجَرِبِيَّاتِ وَالْأُمُورِ الْفِكْرِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ.

وَإِثَارَ هَذَا الْفِعْلِ هُنَا لِيَشْمَلَ جَمِيعَ عُلُومِ الْإِنْسَانِ، قَالَ الرَّاعِبُ: الْإِلْهَامُ: إِيقَاعُ الشَّيْءِ فِي الرُّوعِ وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَجِهَةِ الْمَلَأِ الْأَعْلَى اهـ.

وَلِذَلِكَ فَهَذَا اللَّفْظُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُبْتَكِرَاتِ الْقُرْآنِ يَكُنْ بِمَا أَحْيَاهُ الْقُرْآنُ لِأَنَّهُ اسْمٌ دَقِيقُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعَانِي النَّفْسِيَّةِ وَقَلِيلُ رَوَاجٍ أَمْثَالُ ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ لِقَلَّةِ خُطُورٍ مِثْلَ تِلْكَ الْمَعَانِي فِي مُحَاطَبَاتِ عَامَّةِ الْعَرَبِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ اللَّهِمْ وَهُوَ الْبَلْعُ دَفْعَةً، يُقَالُ: لَمْ كَفَرِحَ، وَأَمَّا إِطْلَاقُ الْإِلْهَامِ عَلَى عِلْمٍ يَحْصُلُ لِلنَّفْسِ بِدُونِ مُسْتَنَدٍ فَهُوَ إِطْلَاقٌ اصْطِلَاحِيٌّ لِلصُّوْفِيَّةِ.

وَالْمَعْنَى هُنَا: أَنَّ مِنْ أَثَارِ تَسْوِيَةِ النَّفْسِ إِدْرَاكَ الْعُلُومِ الْأَوَّلِيَّةِ وَالْإِدْرَاكَ الضَّرُورِيُّ الْمَدْرُجُ ابْتِدَاءً مِنَ الْإِنْسِيَاقِ الْحَبْلِيِّ نَحْوَ الْأُمُورِ النَّافِعَةِ كَطَلَبِ الرِّضِيعِ الشَّدِيِّ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَمِنْهُ اتِّقَاءُ الضَّارِّ كَالْفِرَارِ بِمَا يُكْرَهُ، إِلَى أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ إِلَى أَوَّلِ مَرَاتِبِ الْإِكْتِسَابِ بِالنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِلْهَامٌ.

وَتَعْدِيَةُ الْإِلْهَامِ إِلَى الْفُجُورِ وَالتَّقْوَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَعَ أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمَ النَّاسَ بِمَا هُوَ فُجُورٌ وَمَا هُوَ تَقْوَى بِوَاسِطَةِ الرُّسُلِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَوْلَا مَا أَوْدَعَ اللَّهُ فِي النَّفُوسِ مِنْ إِدْرَاكِ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى اخْتِلَافِ مَرَاتِبِهَا لَمَا فَهَمُوا مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ الشَّرَائِعُ الْإِلَهِيَّةُ، فَلَوْلَا الْعُقُولُ لَمَا تَسَرَّ إِفْهَامُ الْإِنْسَانِ الْفُجُورَ وَالتَّقْوَى، وَالْعِقَابَ وَالثَّوَابَ.

وَتَقْدِيمُ الْفُجُورِ عَلَى التَّقْوَى مُرَاعَى فِيهِ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِينَ بِهَذِهِ السُّورَةِ وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ، وَأَكْثَرُ أَعْمَالِهِمْ فُجُورٌ وَلَا تَقْوَى لَهُمْ، وَالتَّقْوَى صِفَةُ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ قَلِيلٌ يَوْمِنَا.

وَمَحْيٍ فَعَلَ: «أَلْهَمَهَا» بِصِيغَةِ الْإِسْنَادِ إِلَى ضَمِيرٍ مُذَكَّرٍ بِاعْتِبَارِ أَنَّ تَأْنِيثَ مَصْدَرِ التَّسْوِيَةِ تَأْنِيثٌ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ أَوْ لِمُرَاعَاةِ لَفْظِ مَا إِنَّ جَعَلْتَهَا مَوْضُوعَةً.

فالإنسان له مشيئة يختار بها ، وله قدرة يفعل بها ، واختياره وفعله لا يخرجان عن مشيئة الله تعالى

...

ثَانِيًا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَرَّفَ الْإِنْسَانَ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، وَالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، وَأَمَرَهُ بِالْخَيْرِ وَالْحَقِّ ، وَنَهَاهُ عَنِ الشَّرِّ وَالْبَاطِلِ ... قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] .

قال الإمام الرّازي في " التفسير " (٧٤١-٧٤٣): " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ رَكَّبَهُ وَأَعْطَاهُ الْحَوَاسَّ الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ بَيَّنَّ لَهُ سَبِيلَ الْهُدَى وَالضَّلَالِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ إِعْطَاءَ الْحَوَاسَّ كَالْمُقَدَّمِ عَلَى إِعْطَاءِ الْعَقْلِ وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ فِي مَبْدَأِ الْفِطْرَةِ خَالِيًا عَنْ مَعْرِفَةِ الْأَشْيَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ أَعْطَاهُ آلَاتٍ تُعِينُهُ عَلَى تَحْصِيلِ تِلْكَ الْمَعَارِفِ، وَهِيَ الْحَوَاسُّ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ، فَإِذَا أَحَسَّ بِالْمَحْسُوسَاتِ تَنَبَّهَ لِمُشَارَكَاتِ بَيْنِهَا وَمُبَايَنَاتِ، يُتَزَعُ مِنْهَا عَقَائِدُ صَادِقَةٌ أَوَّلِيَّةٌ، كَعَلِمْنَا بِأَنَّ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ وَأَنَّ الْكُلَّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ، وَهَذِهِ الْعُلُومُ الْأَوَّلِيَّةُ هِيَ آلَةُ الْعَقْلِ لِأَنَّ بَرَكِيَّاتِهَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَى اسْتِعْلَامِ الْمَجْهُولَاتِ النَّظَرِيَّةِ، فَتَبَّتْ أَنَّ الْحِسَّ مُقَدَّمٌ فِي الْوُجُودِ عَلَى الْعَقْلِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: مَنْ فَقَدَ حِسًّا فَقَدَ عِلْمًا، وَمَنْ قَالَ: الْمُرَادُ مِنْ كَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا هُوَ الْعَقْلُ، قَالَ: أَنَّهُ لَمَّا بَيَّنَّ فِي الْآيَةِ الْأُولَى أَنَّهُ أَعْطَاهُ

الْعَقْلَ بَيِّنَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، أَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَاهُ الْعَقْلَ لِيُبَيِّنَ لَهُ السَّبِيلَ وَيُظْهِرَ لَهُ أَنَّ الَّذِي يَحِبُّ فِعْلَهُ مَا هُوَ وَالَّذِي لَا يَجُوزُ مَا هُوَ.

المسألة الثانية: السَّبِيلُ هُوَ الَّذِي يُسَلِّكُ مِنَ الطَّرِيقِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المراد بالسَّبِيلِ هَاهُنَا سَبِيلَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالنَّجَاةِ وَالْهَلَاكِ، وَيَكُونُ مَعْنَى هَدْيَانَا أَيْ عَرَّفْنَاهُ وَبَيَّنَّا كَيْفِيَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البَلَد: ١٠] ، وَيَكُونُ السَّبِيلُ اسْمًا لِلْجَنَسِ، فَلِهَذَا أُفْرِدَ لَفْظُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [النَّضْر: ٢] ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالسَّبِيلِ هُوَ سَبِيلُ الْهُدَى لِأَنَّهَا هِيَ الطَّرِيقَةُ الْمَعْرُوفَةُ الْمُسْتَحَقَّةُ لِهَذَا الْإِسْمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَأَمَّا سَبِيلُ الضَّلَالَةِ فَإِنَّهَا هِيَ سَبِيلُ بِالْإِضَافَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأَحْزَاب: ٦٧] ، وَإِنَّمَا أَضَلُّوهُمْ سَبِيلَ الْهُدَى، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا جَعَلَ مَعْنَى قَوْلِهِ: هَدَيْنَاهُ أَيْ أَرَشَدْنَاهُ، وَإِذَا أُرْسِدَ لِسَبِيلِ الْحَقِّ، فَقَدْ نَبَّهَ عَلَى تَجَنُّبِ مَا سِوَاهَا، فَكَانَ اللَّفْظُ دَلِيلًا عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

المسألة الثالثة: الْمُرَادُ مِنْ هِدَايَةِ السَّبِيلِ خَلْقُ الدَّلَائِلِ، وَخَلْقُ الْعَقْلِ الْهَادِي وَبَعَثُهُ الْأَنْبِيَاءَ وَإِنْزَالُ الْكُتُبِ، كَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: خَلَقْتُكَ لِلْإِبْتِلَاءِ ثُمَّ أَعْطَيْتُكَ كُلَّ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنِهِ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ خَلَقْنَا الْهِدَايَةَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ السَّبِيلَ، فَقَالَ: ﴿هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾، أَيْ: أَرَيْنَاهُ ذَلِكَ.

المسألة الرابعة: قَالَ الْفَرَاءُ: ﴿هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾، وَإِلَى السَّبِيلِ وَلِلْسَّبِيلِ، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ فِيهِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى: فِي الْآيَةِ أَقْوَالٌ:

الأول: أَنَّ شَاكِرًا أَوْ كَفُورًا حَالَانِ مِنَ الْمَاءِ، فِي ﴿هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾، أَيْ هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ كَوْنَهُ شَاكِرًا وَكَفُورًا، وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِدَايَةِ اللَّهِ وَإِرْشَادِهِ، فَقَدْ تَمَّ حَالَتِي الْكُفْرِ وَالْإِيْمَانِ.

والقول الثاني: أَنَّهُ انْتَصَبَ قَوْلُهُ شَاكِرًا وَكَفُورًا بِإِضْمَارِ كَانَ، وَالتَّقْدِيرُ سَوَاءٌ كَانَ شَاكِرًا أَوْ كَانَ كَفُورًا.

والقول الثالث: مَعْنَاهُ إِنَّمَا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ، لِيَكُونَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا أَيْ لِيَتَمَيَّزَ شُكْرُهُ مِنْ كُفْرِهِ وَطَاعَتُهُ مِنْ مَعْصِيَتِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هُود: ٧] ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [الْعَنْكَبُوت: ٣] ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٣١] ، قَالَ الْقَفَّالُ: وَجَزَّازَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُ

الْقَائِلِ، قَدْ نَصَحْتُ لَكَ إِنْ شِئْتَ فَاقْبَلْ، وَإِنْ شِئْتَ فَاتْرُكْ، أَيُّ فَإِنْ شِئْتَ فَتُحَذَفُ الْفَاءُ فَكَذَا الْمَعْنَى: إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ فِيمَا شَاكَرًا وَإِمَّا كَفُورًا، فَتُحَذَفُ الْفَاءُ وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْوَعِيدِ أَيُّ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ فَإِنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ وَإِنْ شَاءَ فَلْيَشْكُرْ، فَإِنَّا قَدْ أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ كَذَا وَلِلشَّاكِرِينَ كَذَا، كَقَوْلِهِ: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] .

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَا حَالَيْنِ مِنَ السَّبِيلِ أَيُّ عَرَفْنَاهُ السَّبِيلَ، أَيُّ: إِمَّا سَبِيلًا شَاكَرًا، وَإِمَّا سَبِيلًا كَفُورًا، وَوَصَفُ السَّبِيلِ بِالشُّكْرِ وَالْكَفْرِ حَاجِزٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ كُلَّهَا لَا تَقُفُ بِمَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ.

وَالْقَوْلُ الْخَامِسُ: وَهُوَ الْمُطَابِقُ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَاخْتِيَارُ الْفَرَاءِ أَنْ تَكُونَ إِمَّا هَذِهِ الْآيَةُ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٦] ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ تَارَةً شَاكَرًا أَوْ تَارَةً كَفُورًا وَيَتَأَكَّدُ هَذَا التَّأْوِيلُ بِمَا رُوِيَ أَنَّهُ قَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي أَمَّا، وَالْمَعْنَى أَمَّا شَاكَرًا فَبَتَوَفِيقِنَا وَأَمَّا كَفُورًا فَبِخِذْلَانِنَا، قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: هَذَا التَّأْوِيلُ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ تَهْدِيدَ الْكُفَّارِ فَقَالَ: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الْإِنْسَان: ٤] ، وَلَوْ كَانَ كُفْرُ الْكَافِرِ مِنَ اللَّهِ وَبِخْلَقِهِ لَمَا جَارَ مِنْهُ أَنْ يُهَدَّدَ عَلَيْهِ، وَلَمَّا بَطَلَ هَذَا التَّأْوِيلُ ثَبَتَ أَنَّ الْحَقَّ هُوَ التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى هَدَى جَمِيعَ الْمُكَلَّفِينَ سَوَاءً أَمِنَ أَوْ كَفَرَ، وَبَطَلَ بِهَذَا قَوْلُ الْمُجْبِرَةِ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَهْدِ الْكَافِرَ إِلَى الْإِيمَانِ، أَجَابَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا عَلِمَ مِنَ الْكَافِرِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ثُمَّ كَلَّفَهُ بِأَنْ يُؤْمِنَ فَقَدْ كَلَّفَهُ بِأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْإِيمَانِ وَوُجُودِ الْإِيمَانِ وَهَذَا تَكْلِيفٌ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَنَافِيَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَصِرْ هَذَا عُدْرًا فِي سُقُوطِ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ جَارَ أَيْضًا أَنْ يُخْلَقَ الْكُفْرُ فِيهِ وَلَا يَصِيرُ ذَلِكَ عُدْرًا فِي سُقُوطِ الْوَعِيدِ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ظَهَرَ أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنَّ التَّأْوِيلَ اللَّائِقَ بِقَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ لَيْسَ بِحَقٍّ، وَبَطَلَ بِهِ قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ نِعَمَهُ عَلَى الْإِنْسَانِ فَابْتَدَأَ بِذِكْرِ النِّعَمِ الدُّنْيَوِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهُ النِّعَمَ الدُّنْيَوِيَّةَ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الْقِسْمَةَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَفْسِيرُ الشَّاكِرِ وَالْكَفُورِ بِمَنْ يَكُونُ مُسْتَعْلًا بِفِعْلِ الشُّكْرِ وَفِعْلِ الْكُفْرِ وَإِلَّا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْحَصْرُ، بَلِ الْمُرَادُ مِنَ الشَّاكِرِ الَّذِي يَكُونُ مُعْتَرِفًا بِوُجُوبِ شُكْرِ خَالِقِهِ عَلَيْهِ وَالْمُرَادُ مِنَ الْكُفُورِ الَّذِي لَا يُقَرُّ بِوُجُوبِ الشُّكْرِ عَلَيْهِ، إِمَّا لِأَنَّهُ يُنْكِرُ الْخَالِقَ أَوْ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يُشْتَبُّهُ لَكِنَّهُ يُنْكِرُ

وَجُوبُ الشُّكْرِ عَلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ يَتَحَقَّقُ الْحَصْرُ وَهُوَ أَنَّ الْمَكْلَفَ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ شَاكِرًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَفُورًا، وَاعْلَمْ أَنَّ الْخَوَارِجَ احْتَجَّجُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْمُطِيعِ وَالْكَافِرِ، قَالُوا: لِأَنَّ الشَّاكِرَ هُوَ الْمُطِيعُ، وَالْكَفُورَ هُوَ الْكَافِرُ، وَاللَّهُ تَعَالَى نَفَى الْوَاسِطَةَ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ ذَنْبٍ كُفْرًا، وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ مُذْنِبٍ كَافِرًا، وَاعْلَمْ أَنَّ الْبَيَانَ الَّذِي لِحَصْنَاهُ يَدْفَعُ هَذَا الْإِشْكَالَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الشَّاكِرِ الَّذِي يَكُونُ مُشْتَعِلًا بِفِعْلِ الشُّكْرِ فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ طَرْدًا وَعَكْسًا، أَمَّا الطَّرْدُ فَلِأَنَّ الْيَهُودِيَّ قَدْ يَكُونُ شَاكِرًا لِرَبِّهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُطِيعًا لِرَبِّهِ، وَالْفَاسِقَ قَدْ يَكُونُ شَاكِرًا لِرَبِّهِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُطِيعًا لِرَبِّهِ، وَأَمَّا الْعَكْسُ فَلِأَنَّ الْمُؤْمِنَ قَدْ لَا يَكُونُ مُشْتَعِلًا بِالشُّكْرِ وَلَا بِالْكَفْرِ، بَلْ يَكُونُ سَاكِنًا غَافِلًا عَنْهُمَا، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَفْسِيرُ الشَّاكِرِ بِذَلِكَ، بَلْ لَا بُدَّ وَأَنْ يُفَسَّرَ الشَّاكِرُ بِمَنْ يُقَرُّ بِوُجُوبِ الشُّكْرِ وَالْكَفُورُ بِمَنْ لَا يُقَرُّ بِذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ يَثْبُتُ الْحَصْرُ، وَيَسْقُطُ سُؤَالُهُم بِالْكُلِّيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقال الإمام الطَّاهِر بن عاشور في " التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ " (٢٩ / ٣٧٥ - ٣٧٧) : " هَذَايَةِ السَّبِيلِ : تَمْثِيلُ لِحَالِ الْمُرْشِدِ . وَالسَّبِيلُ : الطَّرِيقُ الْجَادَّةُ إِلَى مَا فِيهِ النَّفْعُ بِوَاسِطَةِ الرُّسُلِ إِلَى الْعَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ فَوْزِهِ بِالنَّعِيمِ الْأَبَدِيِّ ، بِحَالٍ مَنْ يَذُلُّ السَّائِرَ عَلَى الطَّرِيقِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى مَقْصِدِهِ مِنْ سَيْرِهِ .

وَهَذَا التَّمْثِيلُ يَنْحَلُّ إِلَى تَشْبِيهَاتٍ أَجْزَاءِ الْحَالَةِ الْمُرَكَّبَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِأَجْزَاءِ الْحَالَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا ، فَاللَّهُ تَعَالَى كَالْهَادِي ، وَالْإِنْسَانُ يُشَبَّهُ السَّائِرَ الْمُتَحَيِّرَ فِي الطَّرِيقِ ، وَأَعْمَالُ الدِّينِ تُشَبَّهُ الطَّرِيقُ ، وَفَوْزُ الْمُتَّبِعِ لِهَدْيِ اللَّهِ يُشَبَّهُ الْبُلُوغَ إِلَى الْمَكَانِ الْمَطْلُوبِ .

وَفِي هَذَا نِدَاءٍ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَرَشَدَ الْإِنْسَانَ إِلَى الْحَقِّ وَأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ أَدْخَلُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ضَلَالًا الْإِعْتِقَادَ وَمَفَاسِدَ الْأَعْمَالِ ، فَمَنْ بَرَأَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ الشَّاكِرُ وَغَيْرُهُ الْكَفُورُ ، وَذَلِكَ تَقْسِيمٌ بِحَسَبِ حَالِ النَّاسِ فِي أَوَّلِ الْبُعْثَةِ ، ثُمَّ ظَهَرَ مَنْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا .

وَتَأْكِيدُ الْخَبَرِ بِ (إِنَّ) لِلرَّدِّ عَلَى الْمُسْرِكِينَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَا يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ الْقُرْآنُ بَاطِلٌ .

و (إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) حَالَانِ مِنَ ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ فِي هَدْيَانَا ، وَهُوَ ضَمِيرُ (الْإِنْسَانِ) [الْإِنْسَانُ : ٢] .

و (إِمَّا) حَرْفُ تَفْصِيلٍ ، وَهُوَ حَرْفٌ بَسِيطٌ عِنْدَ الْجُمُهورِ . وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ : هُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ حَرْفِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ وَ (مَا) النَّافِيَةِ . وَقَدْ تَجَرَّدَتْ (إِنْ) بِالْتَّرْكِيبِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ كَمَا تَجَرَّدَتْ (مَا) عَنِ النَّفْيِ ، فَصَارَ مَجْمُوعٌ إِمَّا حَرْفُ تَفْصِيلٍ ، وَلَا عَمَلٌ لَهَا فِي الْإِسْمِ بَعْدَهَا وَلَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ الَّذِي قَبْلَهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي

مَعْمُولِهِ الَّذِي بَعْدَهَا فَهِيَ فِي ذَلِكَ مِثْلُ (ال) حَرْفِ التَّعْرِيفِ. وَقَدَّرَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِمَّا الثَّانِيَةَ حَرْفَ عَطْفٍ وَهُوَ تَحْكُمُ إِذْ جَعَلُوا الثَّانِيَةَ عَاطِفَةً وَهِيَ أُخْتُ الْأُولَى، وَإِنَّمَا الْعَاطِفُ الْوَاوُ وَإِمَّا مُقَحَّمَةً بَيْنَ الْإِسْمِ وَمَعْمُولِهِ كَمَا فِي قَوْلِ تَابُطْ شَرًّا:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْمَوْتُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ

فَإِنَّ الْإِسْمَيْنِ بَعْدَ (إِمَّا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنَ الْبَيْتِ مَجْرُورَانِ بِالْإِضَافَةِ وَلِذَلِكَ حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ قَوْلِهِ: هُمَا خُطَّتَا، وَذَلِكَ أَفْصَحُ كَمَا جَاءَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

قَالَ ابْنُ جَنِّي: «أَمَّا مَنْ جَرَّ (إِسَارٌ) فَإِنَّهُ حَذَفَ النُّونَ لِلْإِضَافَةِ وَلَمْ يَعَنْدْ (إِمَّا) فَاصِلًا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: هُمَا إِمَّا غُلَامًا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٍو، وَأَجُودُ مِنْ هَذَا أَنْ تَقُولَ: هُمَا خُطَّتَا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا خُطَّتَا دَمٌ ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا الرَّفْعُ فَطَرِيقُ الْمَذْهَبِ، وَظَاهِرُ أَمْرِهِ أَنَّهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ حَذَفَ النُّونَ لِغَيْرِ الْإِضَافَةِ فَقَدْ حُكِيَ ذَلِكَ» إلخ.

وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ الْبَيْتَ رُوِيَ بِالْوَجْهَيْنِ: الْجَرُّ وَالرَّفْعُ وَقَرِيبٌ مِنْهُ كَلَامُ الْمَرْزُوقِيِّ وَزَادَ فَقَالَ «وَحَذَفَ النُّونَ إِذَا رُفِعَتْ (إِسَارٌ) اسْتَطَالَتْ لِلْإِسْمِ كَأَنَّهُ اسْتَطَالَ خُطَّتَا بَدَلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: إِمَّا إِسَارٌ» إلخ.

وَالْمَعْنَى: إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ فِي حَالِ أَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ أَمْرُهُ بَيْنَ أَحَدِ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ وَصَفٍ شَاكِرٍ وَوَصَفٍ كَفُورٍ، فَأَحَدُ الْوَصْفَيْنِ عَلَى التَّرْدِيدِ مُقَارَنٌ لِحَالِ إِرْشَادِهِ إِلَى السَّبِيلِ، وَهِيَ مُقَارَنَةٌ عُرْفِيَّةٌ، أَيْ عَقِبُ التَّبْلِغِ وَالتَّامُّلِ، فَإِنْ أَخَذَ بِالْهُدَى كَانَ شَاكِرًا وَإِنْ أَعْرَضَ كَانَ كَفُورًا كَمَا لَمْ يَأْخُذْ بِإِرْشَادٍ مَنْ يَهْدِيهِ الطَّرِيقَ فَيَأْخُذُ فِي طَرِيقٍ يَلْقَى بِهِ السَّبَاعَ أَوْ اللُّصُوصَ، وَبِذَلِكَ تَمَّ التَّمَثِيلُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ.

وقال الإمام الطَّاهِر بن عاشور في "التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ" (٣٠/٣٥٤-٣٥٥): "الْهُدَايَةُ: الدَّلَالَةُ عَلَى الطَّرِيقِ الْمُبْلَغَةِ إِلَى الْمَكَانِ الْمَقْصُودِ السَّيْرِ إِلَيْهِ.

وَالنَّجْدُ: الْأَرْضُ الْمُرْتَفِعَةُ ارْتِفَاعًا دُونَ الْجَبَلِ. فَالْمُرَادُ هُنَا طَرِيقَانِ نَجْدَانِ مُرْتَفَعَانِ، وَالطَّرِيقُ قَدْ يَكُونُ مُنْجِدًا مُصْعِدًا، وَقَدْ يَكُونُ غَوْرًا مُنْخَفِضًا.

وَقَدْ اسْتَعِيرَتِ الْهُدَايَةُ هُنَا لِلْإِلَهَامِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ فِي الْإِنْسَانِ يُدْرِكُ بِهِ الضَّارَّ وَالنَّافِعَ وَهُوَ أَصْلُ التَّمَدُّنِ الْإِنْسَانِيِّ وَأَصْلُ الْعُلُومِ وَالْهُدَايَةُ بِدِينِ الْإِسْلَامِ إِلَى مَا فِيهِ الْفَوْزُ.

وَأَسْتَعِيرَ النَّجْدَانِ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَجُعِلَا نَجْدَيْنِ لِصُعُوبَةِ اتِّبَاعِ أَحَدِهِمَا وَهُوَ الْخَيْرُ فَغَلَبَ عَلَى الطَّرِيقَيْنِ، أَوْ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ صَعَبٌ بِاعْتِبَارِ، فَطَرِيقُ الْخَيْرِ صُعُوبَتُهُ فِي سُلُوكِهِ، وَطَرِيقُ الشَّرِّ صُعُوبَتُهُ فِي عَوَاقِبِهِ، وَلِذَلِكَ عَبَّرَ عَنْهُ بَعْدَ هَذَا بِـ **«الْعَقَبَةِ»** [البَلَد: ١١] .

وَيَتَضَمَّنُ ذَلِكَ تَشْبِيهَ إِعْمَالِ الْفِكْرِ لِنَوَالِ الْمَطْلُوبِ بِالسَّيْرِ فِي الطَّرِيقِ الْمُوَصِّلِ إِلَى الْمَكَانِ الْمُرْغُوبِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: **«إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا»** [الْإِنْسَان: ٣] ، وَتَشْبِيهَ الْإِقْبَالِ عَلَى تَلَقِّي دَعْوَةِ الْإِسْلَامِ إِذْ شَقَّتْ عَلَى نَفْسِهِمْ كَذَلِكَ.

وَأُدمِجَ فِي هَذَا الْإِسْتِدْلَالِ امْتِنَانٌ عَلَى الْإِنْسَانِ بِمَا وَهَبَهُ مِنْ وَسَائِلِ الْعَيْشِ الْمُسْتَقِيمِ .
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهُدَايَةُ هِدَايَةَ الْعَقْلِ لِلتَّفَكُّيرِ فِي دَلَائِلِ وُجُودِ اللَّهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ بِحَيْثُ لَوْ تَأَمَّلَ لَعَرَفَ وَحْدَانِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى " .

ثَالِثًا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ أَنَّهُ لَا يَزِيغُ الْقُلُوبَ عَنِ الطَّاعَةِ إِلَّا إِذَا زَاغَتْ عَنِ الْهُدَايَةِ ، قَالَ تَعَالَى: **«فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ»** [الصف: ٥] .

قال الإمام الرَّاَزي في " التفسير " (٥٢٨/٢٩): " وَقَوْلُهُ: **«فَلَمَّا زَاغُوا»** ، أَي مَالُوا إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ **«أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ»** ، أَي أَمَلَهَا عَنِ الْحَقِّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ مُقَاتِلٌ: **«زَاغُوا»** ، أَي : عَدَلُوا عَنِ الْحَقِّ بِأَبْدَانِهِمْ **«أَزَاغَ اللَّهُ»** ، أَي أَمَالَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ عَنِ الْحَقِّ وَأَصْلَهُمْ جَزَاءَ مَا عَمِلُوا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: **«وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ»** ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ مَعْنَاهُ: **«وَاللَّهُ لَا يَهْدِي»** مَنْ سَبَقَ فِي عَمَلِهِ أَنَّهُ فَاسِقٌ " .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (٨٢/١٨): **«فَلَمَّا زَاغُوا»** ، أَي مَالُوا عَنِ الْحَقِّ **«أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ»** ، أَي أَمَلَهَا عَنِ الْهُدَى. وَقِيلَ: **«فَلَمَّا زَاغُوا»** عَنِ الطَّاعَةِ **«أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ»** عَنِ الْهُدَايَةِ " .

وقال الإمام البيضاوي في " أنوار التنزيل وأسرار التأويل " (٢٠٨/٥): **«فَلَمَّا زَاغُوا»** عَنِ الْحَقِّ. **«أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ»** صرفها عن قبول الحق والميل إلى الصَّواب " .

وقال الإمام ابن كثير في " التفسير " (١٠٩/٨): " وَقَوْلُهُ: **«فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ»** ، أَي: فَلَمَّا عَدَلُوا عَنِ اتِّبَاعِ الْحَقِّ مَعَ عَلَيْهِمْ بِهِ، **«أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ»** عَنِ الْهُدَى، وَأَسْكَنَهَا الشَّكَّ وَالْحَيْرَةَ وَالْخُذْلَانَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: **«وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ»** [الْأَنْعَام: ١١٠] ، وَقَالَ: **«وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ**

الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا [النساء: ١١٥] ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ: **﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾** .

رَابِعًا: قَرَّرَ الْإِسْلَامُ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَسْئُولٌ عَنْ عَمَلِهِ ، وَمَطْلُوبٌ مِنْهُ أَنْ يَصْلَحَ نَفْسَهُ وَيَهْذِبَ وَيُزَكِّيَهَا حَتَّى تَسْتَقِيمَ عَلَى مَنِهْجِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ ، قَالَ تَعَالَى: **﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾** [الأنعام: ١٦٤] .

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (١٥٦/٧): "قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾** ، أَي لَا يَنْفَعُنِي فِي ابْتِغَاءِ رَبِّ غَيْرِ اللَّهِ كَوْنَكُمْ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا، أَي لَا يُؤْخَذُ بِمَا أَتَتْ مِنَ الْمُعْصِيَةِ، وَرَكِبَتْ مِنَ الْخَطِيئَةِ سِوَاهَا.

الثَّانِيَةُ: وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُخَالِفِينَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْفُضُولِيِّ لَا يَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: الْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ تَحْمُلُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ دُونَ أَحْكَامِ الدُّنْيَا .
وقال تعالى: **﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهينٌ﴾** [الطور: ٢١] .

قال الإمام الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ فِي "التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ" (٥١/٢٧): "جُمْلَةُ مُعْتَرِضَةٍ بَيْنَ جُمْلَةٍ **﴿وَمَا أَتَيْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ﴾** ، وَبَيْنَ جُمْلَةٍ **﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفَاكِهَةٍ﴾** [الطور: ٢٢] ، قَصِدَ مِنْهَا تَعْلِيلُ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَهِيَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ صَالِحَةٌ لِلتَّذْيِيلِ مَعَ التَّعْلِيلِ، وَكُلُّ امْرِئٍ يَعْمُ أَهْلُ الْآخِرَةِ كُلُّهُمْ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ كُلَّ امْرِئٍ مِنَ الْمُتَّقِينَ خَاصَّةً.

وَالْمَعْنَى: انْتَفَى انْقِصَاؤُهَا إِيَّاهُمْ شَيْئًا مِنْ عَمَلِهِمْ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مَقْرُونٌ بِمَا كَسَبَ وَمُرْتَهَنٌ عِنْدَهُ وَالْمُتَّقُونَ لَمَّا كَسَبُوا الْعَمَلَ الصَّالِحَ كَانَ لَا زِمَا لَهُمْ مُقْتَرِنًا بِهِمْ لَا يُسَلَّبُونَ مِنْهُ شَيْئًا، وَالْمُرَادُ بِمَا كَسَبُوا: جَزَاءَ مَا كَسَبُوا لِأَنَّهُ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِصَاحِبِ الْعَمَلِ وَأَمَّا نَفْسُ الْعَمَلِ نَفْسُهُ فَقَدْ انْقَضَى فِي إِبَانِهِ.
وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ كِنَايَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّ أَهْلَ الْكُفْرِ مَقْرُونُونَ بِجَزَاءِ أَعْمَالِهِمْ .
وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ ذُرِّيَّاتِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أُحِقُّوا بِآبَائِهِمْ فِي النَّعِيمِ أُحِقُّوا بِالْجَنَّةِ كَرَامَةً لِآبَائِهِمْ وَلَوْ لَا تِلْكَ الْكَرَامَةُ لَكَانَتْ مُعَامَلَتُهُمْ عَلَى حَسَبِ أَعْمَالِهِمْ. وَبِهَذَا كَانَ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ هُنَا وَقَعٌ أَشَدُّ حُسْنًا مِمَّا سِوَاهُ مَعَ أَنَّهَا صَارَتْ مِنْ حُسْنِ التَّسْوِيمِ.

وَالْكَسْبُ: يُطْلَقُ عَلَى مَا يَحْصِلُهُ الْمَرْءُ بِعِلْمِهِ لِإِرَادَةِ نَفْعٍ نَفْسِهِ.
وَرَهينٌ: فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مِنَ الرَّهْنِ وَهُوَ الْحَبْسُ " .

وقال تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [الذِّئْبُ: ٣٨] .

قال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (٨٧-٨٦ / ١٩) : " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ ، أَي : مُرْتَهَنَةٌ بِكَسْبِهَا، مَأْخُودَةٌ بِعَمَلِهَا، إِمَّا خَلَصَهَا وَإِمَّا أَوْبَقَهَا. وَلَيْسَتْ رَهِينَةٌ تَأْتِيَتْ رَهِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطُّور: ٢١] لِتَأْنِيثِ النَّفْسِ، لِأَنَّهُ لَوْ قُصِدَتْ الصِّفَةُ لَقِيلَ رَهِينٌ، لِأَنَّ فِعْلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ. وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ بِمَعْنَى الرَّهْنِ كَالشَّيْئَةِ بِمَعْنَى الشَّيْءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ، وَمِنْهُ بَيَّتِ الْحَمَاسَةُ:

أَبْعَدَ الَّذِي بِالنَّعْفِ نَعْفٍ كُؤْيَكِبِ رَهِينَةٌ رَمْسٍ ذِي تُرَابٍ وَجَنْدَلٍ

كَأَنَّهُ قَالَ رَهْنُ رَمْسٍ. وَالْمَعْنَى: كُلُّ نَفْسٍ رَهْنٌ بِكَسْبِهَا عِنْدَ اللَّهِ غَيْرُ مَفْكُوكٍ ﴿إِلَّا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ فَإِنَّهُمْ لَا يُرْتَهَنُونَ بِذُنُوبِهِمْ. وَاخْتَلَفَ فِي تَعْيِينِهِمْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمَلَائِكَةُ.

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَوْلَادُ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكْتَسِبُوا فِرْتَهُنَا بِكَسْبِهِمْ. الضَّحَّاكُ: الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ الْحُسْنَى، وَنَحْوُهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: كُلُّ نَفْسٍ بِعَمَلِهَا مُحَاسَبَةٌ إِلَّا أَصْحَابُ الْيَمِينِ وَهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُحَاسَبُونَ. وَكَذَا قَالَ مُقَاتِلٌ أَيْضًا: هُمْ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ الَّذِينَ كَانُوا عَنْ يَمِينِ آدَمَ يَوْمَ الْمِيثَاقِ حِينَ قَالَ اللَّهُ لَهُمْ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي. وَقَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ كَيْسَانَ: هُمْ الْمُسْلِمُونَ الْمُخْلِصُونَ لَيْسُوا بِمُؤْتَمِنِينَ، لِأَنَّهُمْ أَدَّوْا مَا كَانَ عَلَيْهِمْ.

وَعَنْ أَبِي ظَبْيَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: هُمْ الْمُسْلِمُونَ. وَقِيلَ: إِلَّا أَصْحَابَ الْحَقِّ وَأَهْلَ الْإِيمَانِ. وَقِيلَ: هُمْ الَّذِينَ يُعْطَوْنَ كُتُبُهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ. وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَاقِرُ: نَحْنُ وَشِيعَتُنَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ، وَكُلُّ مَنْ أَبْغَضَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَهُمْ الْمُؤْتَمِنُونَ. وَقَالَ الْحَكَمُ: هُمْ الَّذِينَ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لِحُدُومَتِهِ، فَلَمْ يَدْخُلُوا فِي الرَّهْنِ، لِأَنَّهُمْ خُدَامُ اللَّهِ وَصَفْوَتُهُ وَكَسْبُهُمْ لَمْ يَضُرَّهُمْ. وَقَالَ الْقَاسِمُ: كُلُّ نَفْسٍ مَأْخُودَةٌ بِكَسْبِهَا مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، إِلَّا مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى الْفَضْلِ وَالرَّحْمَةِ، دُونَ الْكَسْبِ وَالْخِدْمَةِ، فَكُلُّ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى الْكَسْبِ فَهُوَ مَرَهُونٌ، وَكُلُّ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى الْفَضْلِ فَهُوَ غَيْرُ مَأْخُودٍ بِهِ " .

وقال تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشُّورَى: ٣٠] .

قال الإمام الرَّايزي في " التفسير " (٦٠١-٦٠٠ / ٢٧) : " الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْمَصَائِبِ الْأَحْوَالُ الْمَكْرُوهَةُ نَحْوُ الْأَلَامِ وَالْأَسْقَامِ وَالْقَحْطِ وَالْعَرَقِ وَالصَّوَاعِقِ وَأَشْبَاهِهَا، وَاخْتَلَفُوا فِي نَحْوِ الْأَلَامِ أَنَّهَا هَلْ هِيَ عُقُوبَاتٌ عَلَى ذُنُوبٍ سَلَفَتْ أَمْ لَا؟ مِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ لَوْجُوهُ:

الْأَوَّلُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غَافِرٍ: ١٧] بَيِّنَ تَعَالَى أَنَّ الْجَزَاءَ إِنَّمَا يَحْصُلُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [الْفَاتِحَةِ: ٤] أَيَّ يَوْمِ الْجَزَاءِ، وَأَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ .

وَالثَّانِي: أَنَّ مَصَائِبَ الدُّنْيَا يَشْتَرِكُ فِيهَا الزُّنْدِيقُ وَالصَّادِّيقُ، وَمَا يَكُونُ كَذَلِكَ أَمْتَنَ جَعَلُهُ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ عَلَى الذُّنُوبِ، بَلِ الْإِسْتِقْرَاءُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُصُولَ هَذِهِ الْمَصَائِبِ لِلصَّالِحِينَ وَالْمُتَّقِينَ أَكْثَرُ مِنْهُ لِلْمُذْنِبِينَ، وَلِهَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُصَّ الْبَلَاءُ بِالْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الْأَوْلِيَاءِ، ثُمَّ الْأَمْثَلِ فَلَا أَمْثَلَ» .

الثَّالِثُ: أَنَّ الدُّنْيَا دَارُ التَّكْلِيفِ، فَلَوْ جُعِلَ الْجَزَاءُ فِيهَا لَكَانَتِ الدُّنْيَا دَارَ التَّكْلِيفِ وَدَارَ الْجَزَاءِ مَعًا، وَهُوَ مُحَالٌ، وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَصَائِبَ قَدْ تَكُونُ أَجْزِيَةً عَلَى الذُّنُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَقَدْ تَمَسَّكُوا أَيْضًا بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَن قَالَ: «لَا يُصِيبُ ابْنَ آدَمَ خَدَشٌ عُدُوٌّ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا بِذَنْبٍ أَوْ لَفْظٌ» .

هَذَا مَعْنَاهُ وَتَمَسَّكُوا أَيْضًا بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَتَمَسَّكُوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾ [النِّسَاءُ: ١٦٠] ، وَتَمَسَّكُوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿أَوْ يُؤْفَكُنَّ بِمَا كَسَبُوا﴾ [الشُّورَى: ٣٤] ، وَذَلِكَ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ ذَلِكَ الْإِهْلَاكَ كَانَ بِسَبَبِ كَسْبِهِمْ، وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ عَنِ التَّمَسُّكِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالُوا إِنَّ حُصُولَ هَذِهِ الْمَصَائِبِ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِمْتِحَانِ فِي التَّكْلِيفِ، لَا مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ كَمَا فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ، وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَحَ عِنْدَ إِيْتَانِكُمْ بِذَلِكَ الْكَسْبِ إِنْزَالُ هَذِهِ الْمَصَائِبِ عَلَيْكُمْ، وَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ بَقِيَّةِ الدَّلَائِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: احْتِجَّ أَهْلُ التَّنَاسُخِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ الْأَطْفَالَ وَالْبَهَائِمَ لَا تَتَأَلَّمُ، فَقَالُوا ذَلِكَ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ حُصُولَ الْمَصَائِبِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِسَابِقَةِ الْجُرْمِ، ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ التَّنَاسُخِ قَالُوا: لَكِنَّ هَذِهِ الْمَصَائِبَ حَاصِلَةٌ لِلْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَصَلَ لَهَا ذُنُوبٌ فِي الزَّمَانِ السَّابِقِ، وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْأَطْفَالَ وَالْبَهَائِمَ لَيْسَ لَهَا أَلَمٌ قَالُوا قَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الْأَطْفَالَ وَالْبَهَائِمَ مَا كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي بَدَنِ آخَرٍ لِفَسَادِ الْقَوْلِ بِالتَّنَاسُخِ فَوَجَبَ الْقَطْعُ بِأَنَّهَا لَا تَتَأَلَّمُ إِذَا أَلَمَتْ مُصِيبَةً .

وَالْجَوَابُ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ خِطَابٌ مَعَ مَنْ يَتَّهَمُ وَيَعْقَلُ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْبَهَائِمُ وَالْأَطْفَالُ، وَلَمْ يَقُلْ تَعَالَى: إِنَّ جَمِيعَ مَا يُصِيبُ الْحَيَّوَانَ مِنَ الْمَكَارِهِ فَإِنَّهُ بِسَبَبِ ذَنْبٍ سَابِقٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

السُّأَلَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ يَقْتَضِي إِضَافَةَ الْكَسْبِ إِلَى الْيَدِ، قَالَ وَالْكَسْبُ لَا يَكُونُ بِالْيَدِ، بَلْ بِالْقُدْرَةِ الْقَائِمَةِ بِالْيَدِ، وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنْ لَفْظِ الْيَدِ هَاهُنَا الْقُدْرَةُ، وَكَانَ هَذَا الْمَجَازُ مَشْهُورًا مُسْتَعْمَلًا، كَانَ لَفْظُ الْيَدِ الْوَارِدُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْقُدْرَةِ تَنْزِيهَاً لِلَّهِ تَعَالَى عَنِ الْأَعْضَاءِ وَالْأَجْزَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

خَامِسًا: أَنَّ الْهُدَايَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى جَاءَتْ عَلَى وَجْهِهِ...

قال الإمام الرّازي في "التفسير" (٣٧٢-٣٧٣): "أَمَّا الْهُدَى فَقَدْ جَاءَ عَلَى وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: الدَّلَالَةُ وَالْبَيَانُ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السَّجْدَةُ: ٢٦]، وَقَالَ: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ﴾ [البَقَرَةُ: ٣٨]، وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ كَانَ الْهُدَى عِبَارَةً عَنِ الْبَيَانِ وَقَالَ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النَّجْم: ٢٣]، وَقَالَ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الْإِنْسَان: ٣]، أَيْ: سَوَاءٌ شَكَرَ أَوْ كَفَرَ فَالْهُدَايَةُ قَدْ جَاءَتْهُ فِي الْحَالَتَيْنِ وَقَالَ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فُصِّلَتْ: ١٧]، وَقَالَ: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الْأَنْعَام: ١٥٤]، وَهَذَا لَا يُقَالُ لِلْمُؤْمِنِ وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ خُصُومِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ [ص: ٢٢] أَيْ: أَرْشِدْنَا وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٢٥] وَقَالَ: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الرَّؤْمِ: ٥٦] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [الرَّؤْمِ: ٥٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ﴾ [الرَّؤْمِ: ٥٩] أَخْبَرَ أَنَّهُ قَدْ هَدَى الْكَافِرَ مِمَّا جَاءَهُ مِنَ الْآيَاتِ وَقَالَ: ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الْأَنْعَام: ١٥٧] وَهَذِهِ مُحَاطَةٌ لِلْكَافِرِينَ.

وَتَانِيهَا: قَالُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشُّورَى: ٥٢]، أَيْ لَتَدْعُو قَوْلُهُ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرَّعْد: ٧] أَيْ دَاعٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى ضَلَالٍ أَوْ هُدًى.

وَتَالِثُهَا: التَّوْفِيقُ مِنَ اللَّهِ بِالْأَلْفَافِ الْمُشْرُوطَةِ بِالْإِيمَانِ يُؤْتِيهَا الْمُؤْمِنِينَ جَزَاءً عَلَى إِيْمَانِهِمْ وَمَعُونَةً عَلَيْهِ وَعَلَى الْإِزْدِيَادِ مِنْ طَاعَتِهِ، فَهَذَا ثَوَابٌ لَهُمْ وَبِإِزَائِهِ ضِدُّهُ لِلْكَافِرِينَ وَهُوَ أَنْ يَسْلُبَهُمْ ذَلِكَ فَيَكُونُ مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى مَا هَدَاهُمْ يَكُونُ قَدْ أَضَلَّهُمْ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [مُحَمَّد: ١٧]، ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مَرْيَم: ٧٦]، ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [آل

عمران: ٨٦ ، «يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ» [إِبْرَاهِيمَ: ٢٧] ، «كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» [آلِ عِمْرَانَ: ٨٦] ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَهْدِيهِمْ وَأَنَّهُمْ قَدْ جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ، فَهَذَا الْهُدَى غَيْرُ الْبَيِّنَاتِ لَا مُحَالَةَ، وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ» [التَّغْوِينَ: ١١] ، «أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ» [المُجَادَلَةَ: ٢٢] .

وَرَابِعُهَا: الْهُدَى إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ قَالَ تَعَالَى: «فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» [النِّسَاء: ١٧٥] ، وَقَالَ: «قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» [الْمَائِدَةَ: ١٥-١٦] ، وَقَالَ: «وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ» [مُحَمَّدٍ: ٤-٦] ، وَالْهُدَايَةُ بَعْدَ الْقَتْلِ لَا تَكُونُ إِلَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَقَالَ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ» [يُونُس: ٩٠] ، وَهَذَا تَأْوِيلُ الْجَبَائِي، وَخَامِسُهَا: الْهُدَى بِمَعْنَى التَّقْدِيمِ يُقَالُ هَدَى فُلَانٌ فُلَانًا أَيْ قَدَّمَهُ أَمَامَهُ، وَأَصْلُ هَدَى مِنْ هِدَايَةِ الطَّرِيقِ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ يَتَقَدَّمُ الْمُدْلُولَ، وَتَقُولُ الْعَرَبُ أَقْبَلْتُ هَوَادِي الْحَيْلِ. أَيْ : مُتَقَدِّمَاتِهَا وَيُقَالُ لِلْعُنُقِ هَادِي وَهَوَادِي الْحَيْلِ أَعْنَاقُهَا لِأَنَّهَا تَتَقَدَّمُهَا .

وَسَادِسُهَا: يَهْدِي أَيْ يَحْكُمُ بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ مُهْتَدٍ وَتَسْمِيَّتُهُ بِذَلِكَ لِأَنَّ حَقِيقَةَ قَوْلِ الْقَائِلِ هَذَا جَعَلَهُ مُهْتَدِيًا، وَهَذَا اللَّفْظُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْحُكْمِ وَالتَّسْمِيَةِ قَالَ تَعَالَى: «مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ» [الْمَائِدَةَ: ١٠٣] أَيْ مَا حَكَمَ وَلَا شَرَعَ، وَقَالَ: «إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ» [آلِ عِمْرَانَ: ٧٣] مَعْنَاهُ أَنَّ الْهُدَى مَا حَكَمَ اللَّهُ بِأَنَّهُ هُدَى وَقَالَ: «وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ» [الْإِسْرَاء: ٩٧] أَيْ مَنْ حَكَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْهُدَى فَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِأَنَّ يُسَمَّى مُهْتَدِيًا فَهَذِهِ هِيَ الْوُجُوهُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُعْتَزِلَةُ: وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا فِيمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِضْلَالِ .

قَالَتِ الْجَبَرِيَّةُ: وَهَاهُنَا وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الْهُدَى بِمَعْنَى خَلْقِ الْهُدَايَةِ وَالْعِلْمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» [يُونُس: ٢٥] قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: هَذَا غَيْرُ جَائِزٍ لَوُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي اللَّغَةِ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ حَمَلَ غَيْرَهُ عَلَى سُلُوكِ الطَّرِيقِ كَرَّهَا وَجَبْرًا أَنَّهُ هَدَاهُ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا يُقَالُ رَدَّهُ إِلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ وَحَمَلَهُ عَلَيْهِ وَجَرَّهُ إِلَيْهِ ، فَأَمَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ هَدَاهُ إِلَيْهِ فَلَا .

وَتَانِيهَا: لَوْ حَصَلَ ذَلِكَ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى لَبَطَلَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْمَدْحُ وَالذَّمُّ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، فَإِنْ قِيلَ هَبْ أَنَّهُ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا أَنَّهُ كَسَبَ الْعَبْدُ قُلْنَا هَذَا الْكَسْبُ مَدْفُوعٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ وَقُوعَ هَذِهِ الْحَرَكَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِتَخْلِيْقِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لَا يَكُونَ بِتَخْلِيْقِهِ، فَإِنْ كَانَ بِتَخْلِيْقِهِ، فَمَتَى خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى اسْتَحَالَ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ، وَمَتَى لَمْ يَخْلُقْهُ اسْتَحَالَ مِنَ الْعَبْدِ الْإِتْيَانُ بِهِ، فَحِينَئِذٍ تَتَوَجَّهُ الْإِشْكَالَاتُ الْمَذْكُورَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِتَخْلِيْقِ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ مِنَ الْعَبْدِ فَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِالْإِعْتِزَالِ .

الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ خَلَقَا اللَّهُ تَعَالَى وَكَسَبَا لِلْعَبْدِ لَمْ يَحُلْ مِنْ أَحَدٍ وَجُوهٌ ثَلَاثَةٌ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَخْلُقُهُ أَوَّلًا ثُمَّ يَكْتَسِبُهُ الْعَبْدُ أَوْ يَكْتَسِبُهُ الْعَبْدُ أَوَّلًا ثُمَّ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى. أَوْ يَقَعُ الْأَمْرَانِ مَعًا، فَإِنْ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ الْعَبْدُ مُجْبُورًا عَلَى اكْتِسَابِهِ فَيَعُودُ الْإِلْزَامُ وَإِنْ اكْتَسَبَهُ الْعَبْدُ أَوَّلًا فَاللَّهُ مُجْبُورٌ عَلَى خَلْقِهِ، وَإِنْ وَقَعَا مَعًا وَجَبَ أَنْ لَا يَحْصُلَ هَذَا الْأَمْرُ إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهَا لَكِنَّ هَذَا الْإِتِّفَاقَ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَنَا فَوَجَبَ أَنْ لَا يَحْصُلَ هَذَا الْإِتِّفَاقُ، وَأَيْضًا فَهَذَا الْإِتِّفَاقُ وَجَبَ أَنْ لَا يَحْصُلَ إِلَّا بِاتِّفَاقٍ آخَرَ، لِأَنَّهُ مِنْ كَسْبِهِ وَفَعْلِهِ، وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ وَهُوَ مُحَالٌ هَذَا مُجْمُوعٌ كَلَامِ الْمُعْتَرِ لَةِ قَالَتِ الْجَبَرِيَّةُ: إِنَّا قَدْ دَلَّلْنَا بِدَلَالٍ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ الْإِحْتِمَالَ، وَالتَّأْوِيلَ عَلَى أَنَّ خَالِقَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، إِمَّا بِوَاسِطَةٍ أَوْ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَالْوُجُوهُ الَّتِي تَمَسَّكْتُمْ بِهَا وَجُوهٌ نَقْلِيَّةٌ قَابِلَةٌ لِلِاحْتِمَالِ وَالْقَاطِعُ لَا يُعَارِضُهُ الْمُحْتَمَلُ فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى مَا قُلْنَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ لِمَ وَصَفَ الْمُهْدِيُونَ بِالْكَثْرَةِ وَالْقِلَّةِ صِفَتَهُمْ لِقَوْلِهِ: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سَبَأٌ: ١٣]، ﴿وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾ [ص: ٢٤] .

وَلِحَدِيثِ «النَّاسُ كِبَائِلٌ مِائَةٌ لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً» . وَحَدِيثِ «النَّاسُ أَخْبَرُ قِلَّةً» ، وَالْجَوَابُ: أَهْلُ الْهُدَى كَثِيرٌ فِي أَنْفُسِهِمْ وَحَيْثُ يُوصَفُونَ بِالْقِلَّةِ إِنَّمَا يُوصَفُونَ بِهَا بِالْقِيَاسِ إِلَى أَهْلِ الضَّلَالِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْمُهْدِيِّينَ كَثِيرٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ قُلُوا فِي الصُّورَةِ فَسَمُّوا بِالْكَثِيرِ ذَهَابًا إِلَى الْحَقِيقَةِ .

ثُمَّ إِنَّ مَشِيئَةَ الْإِنْسَانِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، بِمَعْنَى أَنَّ مَشِيئَةَ الْإِنْسَانِ لَيْسَتْ مَشِيئَةً مُسْتَقَلَّةً عَنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَخْتَارَ الْهُدَايَةَ أَوْ الضَّلَالَةَ ، وَاخْتِيَارُهُ أَحَدَهُمَا لَا يَخْرُجُ عَمَّا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ... قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩] ؟ قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِي فِي " التفسير " (٧١/٣١) : " الْمَعْنَى أَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا

يَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ شَاءَ أَنْ يَسْتَقِيمَ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ مَشِيئَةَ الْإِسْتِقَامَةِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ فَقَالَ تَعَالَى: وَمَا تَشَاوُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، أَيُّ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُعْطِيَهُ تِلْكَ الْمَشِيئَةَ، لِأَنَّ فِعْلَ تِلْكَ الْمَشِيئَةِ صِفَةٌ مُحَدَّثَةٌ فَلَا بُدَّ فِي حَدُوثِهَا مِنْ مَشِيئَةِ أُخْرَى فَيَطْهَرُ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْآيَاتِ أَنْ فِعْلَ الْإِسْتِقَامَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِرَادَةِ الْإِسْتِقَامَةِ. وَهَذِهِ الْإِرَادَةُ مَوْقُوفَةٌ الْحُصُولِ عَلَى أَنْ يُرِيدَ اللَّهُ أَنْ يُعْطِيَهُ تِلْكَ الْإِرَادَةَ، وَالْمَوْقُوفُ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَى الشَّيْءِ مَوْقُوفٌ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَأَفْعَالُ الْعِبَادِ فِي طَرَفِ ثُبُوتِهَا وَانْتِفَائِهَا، مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ وَهَذَا هُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، وَقَوْلُ بَعْضِ الْمُعْتَزَلَةِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَخْصُوصَةٌ بِمَشِيئَةِ الْقَهْرِ وَالْإِلْجَاءِ ضَعِيفٌ لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْمَشِيئَةَ الْإِخْتِيَارِيَّةَ شَيْءٌ حَادِثٌ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدَثٍ فَيَتَوَقَّفُ حَدُوثُهَا عَلَى أَنْ يَشَاءَ مُحْدَثُهَا إِيجَادَهَا، وَحِينَئِذٍ يَعُودُ الْإِلْزَامُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٢٤٣/١٩): "أَيُّ يَتَّبِعِ الْحَقُّ وَيُقِيمَ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى: لَمَّا نَزَلَتْ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ قَالَ أَبُو جَهْلٍ: الْأَمْرُ إِلَيْنَا، إِنْ شِئْنَا اسْتَقَمْنَا، وَإِنْ شِئْنَا لَمْ نَسْتَقِمْ - وَهَذَا هُوَ الْقَدَرُ، وَهُوَ رَأْسُ الْقَدَرِيَّةِ - فَزَلَّتْ: «وَمَا تَشَاوُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»، فَبَيَّنَ هَذَا أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ الْعَبْدُ خَيْرًا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ، وَلَا شَرًّا إِلَّا بِخِذْلَانِهِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: وَاللَّهُ مَا شَاءَتِ الْعَرَبُ الْإِسْلَامَ حَتَّى شَاءَهُ اللَّهُ لَهَا. وَقَالَ وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ: قَرَأْتُ فِي سَبْعَةٍ وَثَمَانِينَ كِتَابًا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ: مَنْ جَعَلَ إِلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الْمَشِيئَةِ فَقَدْ كَفَرَ. وَفِي التَّنْزِيلِ: «وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» [الأنعام: ١١١]. وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» [يونس: ١٠٠]. وَقَالَ تَعَالَى: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ» [الفصل: ٥٦]، وَالْآيُ فِي هَذَا كَثِيرٌ، وَكَذَلِكَ الْأَخْبَارُ، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هَدَى بِالْإِسْلَامِ، وَأَضَلَّ بِالْكَفْرِ".

ثُمَّ إِنَّ الْأَمْرَ مُرْتَبَطٌ بِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» [السجدة: ١٣].

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٩٧-٩٦/١٤): "قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْطُبِيُّ: لَمَّا قَالُوا: "رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ" رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: "وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا" يَقُولُ: لَوْ شِئْتُ لَهَدَيْتُ النَّاسَ جَمِيعًا فَلَمْ يَخْتَلَفْ مِنْهُمْ أَحَدٌ" وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي "الآيَةُ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي (رِقَائِقِهِ) فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي التَّذَكُّرَةِ. النَّحَاسُ: "وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا" فِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِي الدُّنْيَا. وَالْآخَرُ: أَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ يَدُلُّ

عَلَى أَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ، أَيِّ لَوْ شِئْنَا لَرَدَدْنَاهُمْ إِلَى الدُّنْيَا وَالْمِحْنَةِ كَمَا سَأَلُوا ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ، أَيِّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَعَذِّبَنَّ مَنْ عَصَانِي بِنَارِ جَهَنَّمَ. وَعَلِمَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ لَوْ رَدَّهُمْ لَعَادُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الانعام: ٢٨] .

وَهَذِهِ الْهُدَايَةُ مَعْنَاهَا خَلَقَ الْمَعْرِفَةَ فِي الْقَلْبِ. وَتَأْوِيلُ الْمُعْتَرِلَةِ: وَلَوْ شِئْنَا لَأَكْرَهْنَاهُمْ عَلَى الْهُدَايَةِ بِإِظْهَارِ الْآيَاتِ الْهَائِلَةِ، لَكِنْ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ فِعْلُهُ، لِأَنَّهُ يَنْقُضُ الْغَرَضَ الْمَجْرَى بِالتَّكْلِيفِ إِلَيْهِ وَهُوَ الثَّوَابُ الَّذِي لَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا بِإِيفَاعِهِ الْمَكْلُفَ بِاخْتِيَارِهِ.

وَقَالَتِ الْإِمَامِيَّةُ فِي تَأْوِيلِهَا: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ هُدَاهَا إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ فِي الْآخِرَةِ وَلَمْ يَعْقِبْ أَحَدًا، لَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنْهُ أَنَّهُ يَمْلَأُ جَهَنَّمَ، فَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَنَا هِدَايَةُ الْكُلِّ إِلَيْهَا، قَالُوا: بَلِ الْوَاجِبُ هِدَايَةُ الْمُعْصُومِينَ، فَأَمَّا مَنْ لَهُ ذَنْبٌ فَجَائِزُ هِدَايَتِهِ إِلَى النَّارِ جَزَاءً عَلَى أَفْعَالِهِ. وَفِي جَوَازِ ذَلِكَ مَنَعٌ، لِقَطْعِهِمْ عَلَى أَنْ الْمُرَادَ هُدَاهَا إِلَى الْإِيمَانِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ بِمَا فِيهِ كِفَايَةُ فِي أَصُولِ الدِّينِ. وَأَقْرَبُ مَا لَهُمْ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: فَقَدْ بَطَلَ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ أَنْ يَهْدِيَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِجْتَاءِ وَالْإِجْبَارِ وَالْإِكْرَاهِ، فَصَارَ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى مَذْهَبِ الْجَبَرِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ رَدَّلَ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ الْمُهْتَدِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا هَدَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ حَتَّى يَصِحَّ التَّكْلِيفُ فَمَنْ شَاءَ آمَنَ وَأَطَاعَ اخْتِيَارًا لَا جَبْرًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] ، وَقَالَ: "فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا". ثُمَّ عَقَّبَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩] .

فَوَقَعَ إِيَّانَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَشِئَتِهِمْ، وَنَفَى أَنْ يَشَاءُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، وَلِهَذَا فَرَطَتِ الْمُجْبِرَةُ لِمَا رَأَوْا أَنْ هِدَايَتَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ مَعْدُوقٌ بِمَشِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالُوا: الْخَلْقُ مُجْبُورُونَ فِي طَاعَتِهِمْ كُلِّهَا، التَّفَاتَا إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩] . وَفَرَطَتِ الْقَدَرِيَّةُ لِمَا رَأَوْا أَنَّ هِدَايَتَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ مَعْدُوقٌ بِمَشِئَةِ الْعِبَادِ، فَقَالُوا: الْخَلْقُ خَالِقُونَ لِأَفْعَالِهِمْ، التَّفَاتَا مِنْهُمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] . وَمَذْهَبُنَا هُوَ الْإِقْتِصَادُ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ بَيْنَ مَذْهَبِي الْمُجْبِرَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا. وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْحَقِّ قَالُوا: نَحْنُ نُفَرِّقُ بَيْنَ مَا اضْطَرَّرْنَا إِلَيْهِ وَبَيْنَ مَا اخْتَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّا نُدْرِكُ تَفَرُّقَ بَيْنَ حَرَكَةِ الْإِرْتِعَاشِ الْوَاقِعَةِ فِي يَدِ الْإِنْسَانِ بِغَيْرِ مُحَاوَلَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَلَا مَقْرُونَةٍ بِقُدْرَتِهِ، وَبَيْنَ حَرَكَةِ الْإِخْتِيَارِ إِذَا حَرَكَّ يَدَهُ حَرَكَةً مُثَالَةً لِحَرَكَةِ الْإِرْتِعَاشِ، وَمَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَرَكَتَيْنِ: حَرَكَةِ الْإِرْتِعَاشِ وَحَرَكَةِ الْإِخْتِيَارِ، وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ فِي ذَاتِهِ وَمَحْسُوسَتَانِ فِي يَدِهِ

بِمُشَاهَدَتِهِ وَإِدْرَاكِ حَاسَّتِهِ - فَهُوَ مَعْتُوهُ فِي عَقْلِهِ وَمُحْتَلٌّ فِي حِسِّهِ، وَخَارِجٌ مِنْ حِزْبِ الْعُقَلَاءِ. وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ، وَهُوَ طَرِيقٌ بَيْنَ طَرِيقِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ. و:

كلا طرفي قصد الأمور ذميم

وَهَذَا الْإِعْتِبَارُ اخْتَارَ أَهْلُ النَّظَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ سَمَوْا هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ كَسْبًا، وَأَخَذُوا هَذِهِ التَّسْمِيَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]"

فمما سبق بيانه عرفنا أن الهداية تأتي بمعنى الدلالة على الحق والخير، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [فصلت: ١٧]، فالله تعالى هدى بمعنى دلّ ثمود على الحق والخير، ولكنهم أعرضوا واستحبوا الضلالة على الهدى...

وتأتي الهداية بمعنى الإعانة والحمل على الخير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، والمعنى أن من استجاب للهداية بمعنى الدلالة أعانه على الهداية بمعنى التوفيق والإعانة...

ومن ناحية أخرى فإن الإنسان في هذه الحياة يسير ضمن دائرتين: دائرة تنفذ فيها إرادة الله تعالى هو فيها مسير، كوجوده في هذه الحياة، وكونه ذكر أو أنثى، أو أبيض أو أسود، أو طويل أو قصير، أو كونه مجهزاً بغرائز كالجوع والعطش والجنس... فهذه الأمور جميعاً الإنسان مجبر عليها لا اختيار له فيها، ولكنها ليست مناط السؤال بمعنى أن الإنسان ليس مسؤولاً عنها...

والدائرة الثانية تنفذ فيها إرادة الإنسان الواقعة ضمن إرادة الله تعالى فلا تخرج عنها، والإنسان فيها خيّر، وهي مناط التكليف... فالإنسان يروي عطشه بالماء الحلال الذي يؤجر عليه، ويُسبغ جوعته بالطعام الحلال، مُبتعداً عما نهى الله عنه ورسوله، ويسكن حاجته الجنسية بالزواج الحلال الطيب المبارك، الذي يؤجر عليه، وهكذا...

﴿سُؤَالٌ﴾: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٩-٣٠].

الجواب : قال الإمام الطاهر بن عاشور في " التحرير والتنوير " (١٦٧ / ٣٠) : " الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِـ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَهُوَ مُفِيدُ التَّعْلِيلِ لِارْتِبَاطِ مَشِيئَةٍ مِنْ شَاءِ الْإِسْتِقَامَةِ مِنَ الْعَالَمِينَ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، فَهُوَ الْخَالِقُ فِيهِمْ دَوَاعِي الْمَشِيئَةِ وَأَسْبَابَ حُصُولِهَا الْمُسْتَسْلَسَةِ ، وَهُوَ الَّذِي أَرَشَدَهُمْ لِلْإِسْتِقَامَةِ عَلَى الْحَقِّ ، وَهَذَا الْوَصْفُ ظَهَرَ مَزِيدُ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ مَشِيئَةِ النَّاسِ الْإِسْتِقَامَةِ بِالْقُرْآنِ وَبَيْنَ كَوْنِ الْقُرْآنِ ذِكْرًا لِلْعَالَمِينَ .

وَأَمَّا آيَةُ سُورَةِ الْإِنْسَانِ فَقَدْ ذُكِرَتْ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الإنسان: ٣٠] ، أَيِ : فَهُوَ بِعِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ يَنْوُطُ مَشِيئَتَهُ هُمْ الْإِسْتِقَامَةَ بِمَوَاضِعِ صَلَاحَاتِهِمْ لَهَا فَيُفِيدُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا قَدْ حَرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَشِيئَتِهِ الْخَيْرِ بِعِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ كِنَايَةً عَنْ شَقَائِهِمْ .

﴿سؤال﴾ : تَكَلَّمَ لَنَا عَنِ الْمُرَادِ مِنْ إِضْلَالِ اللَّهِ تَعَالَى ؟

الجواب : قال الإمام الرّازي في " التفسير " (٣٦٥ - ٣٧٢ / ٢) : " ... أَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمَّا حَكَى عَنْهُمْ كُفْرَهُمْ وَاسْتِحْقَارَهُمْ كَلَامَ اللَّهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ [المدثر: ٣١] أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾ ، وَنُرِيدُ أَنْ نَتَكَلَّمَ هَاهُنَا فِي الْهُدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ لِيَكُونَ هَذَا الْمَوْضِعُ كَالْأَصْلِ الَّذِي يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ مَا يَحْيِي فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْآيَاتِ فَتَتَكَلَّمُ أَوَّلًا فِي الْإِضْلَالِ فَتَقُولُ : إِنَّ الْهَمَزَةَ تَارَةً تَحْيِي لِنَقْلِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي إِلَى الْمُتَعَدِّي كَقَوْلِكَ خَرَجَ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، فَإِذَا قُلْتَ أَخْرَجَ فَقَدْ جَعَلْتَهُ مُتَعَدِّيًا وَقَدْ تَحْيِي لِنَقْلِ الْفِعْلِ مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى غَيْرِ الْمُتَعَدِّي كَقَوْلِكَ كَبَبْتُهُ فَأَكَبْتُ ، وَقَدْ تَحْيِي لِمُجَرَّدِ الْوُجْدَانِ . حُكِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ أَنَّهُ قَالَ لِبْنِي سُلَيْمٍ : قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ ، وَهَاجَبْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ ، وَسَلَّلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ . أَيِ فَمَا وَجَدْنَاكُمْ جُبْنَاءَ وَلَا مُفْحَمِينَ وَلَا بُخْلَاءَ . وَيُقَالُ أَتَيْتُ أَرْضَ فُلَانٍ فَأَعَمَرْتُهَا أَيِ وَجَدْتُهَا عَامِرَةً قَالَ الْمُخْبَلُ :

مَتَى حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ خُرَاعَةٌ فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَذَلَ وَأَقْهَرَا

أَيِ : وَجَدَ ذَلِيلًا مَقْهُورًا ، وَلِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ الْهَمَزَةُ لَا تُفِيدُ إِلَّا نَقْلَ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي إِلَى الْمُتَعَدِّي فَمَا قَوْلُهُ : كَبَبْتُهُ فَأَكَبْتُ ، فَلَعَلَّ الْمُرَادَ كَبَبْتُهُ فَأَكَبْتُ نَفْسَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَيَكُونُ قَدْ ذَكَرَ الْفِعْلَ مَعَ حَذْفِ الْمَفْعُولَيْنِ وَهَذَا لَيْسَ بِعَزِيزٍ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ ، فَالْمُرَادُ مَا أَثَّرَ قَاتَلْنَا فِي صَيْرُورَتِكُمْ جُبْنَاءَ .

وَمَا أَثَّرَ هَاجَأُونَا لَكُمْ فِي صَيْرُورَتِكُمْ مُفْحَمِينَ ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْبَوَاقِي ، وَهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي قُلْنَا أَوَّلَى دَفْعًا لِلِاشْتِرَاكِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَتَقُولُ قَوْلُنَا : أَضَلَّهُ اللَّهُ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ إِلَّا عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ صَيَّرَهُ ضَالًّا .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ وَجَدَهُ ضَالًّا ، أَمَّا التَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّهُ صَيَّرَهُ ضَالًّا فَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى صَيَّرَهُ ضَالًّا عَمَّا ذَا ، وَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ صَيَّرَهُ ضَالًّا عَنِ الدِّينِ .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ صَيَّرَهُ ضَالًّا عَنِ الْجَنَّةِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى صَيَّرَهُ ضَالًّا عَنِ الدِّينِ فَاعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى الْإِضْلَالِ عَنِ الدِّينِ فِي اللَّغَةِ هُوَ الدُّعَاءُ إِلَى تَرْكِ الدِّينِ وَتَقْيِيحِهِ فِي عَيْنِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْإِضْلَالُ الَّذِي أَضَافَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى إِبْلِيسَ فَقَالَ : **(إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ)** [الْقَصَصُ: ١٥] ، وَقَالَ : **(وَلَا ضَلَلَنَّهُمْ وَلَا مَنِينَ لَهُمْ)** [النِّسَاءُ: ١١٩] ، **(وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرَنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا)** [فَصَلَتْ: ٢٩] ، وَقَالَ : **(زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ)** [التَّمِيمُ: ٢٤] ، **(وَقَالَ الشَّيْطَانُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي)** [إِبْرَاهِيمَ: ٢٢] ، وَأَيْضًا أَضَافَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْإِضْلَالَ إِلَى فِرْعَوْنَ فَقَالَ : **(وَأَصْلَ فِرْعَوْنُ قَوْمُهُ وَمَا هَدَى)** [طه: ٧٩] ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمَعَةً عَلَى أَنَّ الْإِضْلَالَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ تَعَالَى مَا دَعَا إِلَى الْكُفْرِ وَمَا رَغَبَ فِيهِ بَلْ نَهَى عَنْهُ وَزَجَرَ وَتَوَعَّدَ بِالْعِقَابِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيُّ لِلْإِضْلَالِ فِي اللَّغَةِ لَيْسَ إِلَّا هَذَا وَهَذَا الْمَعْنَى مَنْفِيٌّ بِالْإِجْمَاعِ ثَبَتَ انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجْرَاءُ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ .

وَعِنْدَ هَذَا افْتَقَرَ أَهْلُ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ إِلَى التَّأْوِيلِ أَمَّا أَهْلُ الْجَبْرِ فَقَدْ حَمَلُوهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الضَّلَالَ وَالْكُفْرَ فِيهِمْ وَصَدَّهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ وَحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ، وَرَبَّمَا قَالُوا هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ ، لِأَنَّ الْإِضْلَالَ عِبَارَةٌ عَنْ جَعْلِ الشَّيْءِ ضَالًّا كَمَا أَنَّ الْإِخْرَاجَ وَالْإِدْخَالَ عِبَارَةٌ عَنْ جَعْلِ الشَّيْءِ خَارِجًا وَدَاخِلًا ، وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ هَذَا التَّأْوِيلُ غَيْرُ جَائِزٍ لَا بِحَسَبِ الْأَوْضَاعِ اللَّغَوِيَّةِ وَلَا بِحَسَبِ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ ، أَمَّا الْأَوْضَاعُ اللَّغَوِيَّةُ فَبَيَّانُهُ مِنْ وَجْهِ :

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ اللَّغَةِ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ مَنَعَ غَيْرَهُ مِنْ سُلُوكِ الطَّرِيقِ كَرَهَا وَجَبْرًا أَنَّهُ أَضَلَّهُ بَلْ يُقَالَ مَنَعَهُ مِنْهُ وَصَرَفَهُ عَنْهُ وَإِنَّمَا يَقُولُونَ إِنَّهُ أَضَلَّهُ عَنِ الطَّرِيقِ إِذَا لَبَسَ عَلَيْهِ وَأُورِدَ مِنَ الشُّبْهَةِ مَا يُلَبِّسُ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ فَلَا يَهْتَدِي لَهُ .

وِثَانِيهَا: أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ إِبْلِيسَ وَفِرْعَوْنَ بِكُفُونِهِمَا مُضِلَّيْنِ ، مَعَ أَنَّ فِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ مَا كَانَ خَالِقَيْنِ لِلضَّلَالِ فِي قُلُوبِ الْمُسْتَجِيبِينَ لَهُمَا بِالْإِتِّفَاقِ ، وَأَمَّا عِنْدَ الْجَبَرِيَّةِ فَلِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِيحَادِ ، وَأَمَّا

عِنْدَ الْقَدَرِيَّةِ فَلَأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَقْدِرُ عَلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِيجَادِ، فَلَمَّا حَصَلَ اسْمُ الْمُضِلِّ حَقِيقَةً مَعَ نَفِيِ الْحَالِقِيَّةِ بِالِاتِّفَاقِ، عَلِمْنَا أَنَّ اسْمَ الْمُضِلِّ غَيْرُ مَوْضُوعٍ فِي اللُّغَةِ لِخَالِقِ الضَّلَالِ:

وَتَالِثُهَا: أَنَّ الْإِضْلَالَ فِي مُقَابَلَةِ الْهُدَايَةِ فَكَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ هَدَيْتُهُ فَمَا اهْتَدَى وَجَبَ صِحَّةُ أَنْ يُقَالَ أَضَلَّتُهُ فَمَا ضَلَّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ حَمْلُ الْإِضْلَالَ عَلَى خَلْقِ الضَّلَالِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ فَمِنْ وَجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ خَلَقَ الضَّلَالَ فِي الْعَبْدِ ثُمَّ كَلَّفَهُ بِالِإِيَانِ لَكَانَ قَدْ كَلَّفَهُ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصِّدْقِ وَهُوَ سَفَهٌ وَظُلْمٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٦]، وَقَالَ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَقَالَ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وَتَانِيهَا: لَوْ كَانَ تَعَالَى خَالِقًا لِلْجَهْلِ وَمُلَبِّسًا عَلَى الْمُكَلِّفِينَ لَمَا كَانَ مُبَيَّنًا لِمَا كَلَّفَ الْعَبْدُ بِهِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى مُبَيَّنًا.

وَتَالِثُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ خَلَقَ فِيهِمُ الضَّلَالَ وَصَدَّهُمْ عَنِ الْإِيَانِ لَمْ يَكُنْ لِإِنزَالِ الْكُتُبِ عَلَيْهِمْ وَبِعَثَةِ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ فَائِدَةٌ لِأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي لَا يَكُونُ مُمَكِّنَ الْحُصُولِ كَانَ السَّعْيُ فِي تَحْصِيلِهِ عَبَثًا وَسَفَهًا.

وَرَابِعُهَا: أَنَّهُ عَلَى مُضَادَّةٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الْآيَاتِ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [الذِّكْرِ: ٤٩]، ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الأنبياء: ٩٤] فَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُمْ مِنَ الْإِيَانِ الْبَتَّةِ. وَإِنَّمَا امْتَنَعُوا لِأَجْلِ إِنْكَارِهِمْ بَعْثَ الرُّسُلِ مِنَ الْبَشَرِ وَقَالَ: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ﴾ [الكهف: ٥٥] وَقَالَ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وَقَالَ: ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾، وَقَالَ: ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَضَلَّهُمْ عَنِ الدِّينِ وَصَرَفَهُمْ عَنِ الْإِيَانِ لَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ بَاطِلَةً.

وَحَامِسُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى ذَمَّ إِبْلِيسَ وَحَزَبَهُ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُ فِي إِضْلَالِ النَّاسِ عَنِ الدِّينِ وَصَرَفَهُمْ عَنِ الْحَقِّ وَأَمَرَ عِبَادَهُ وَرَسُولَهُ بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَفِيِّ﴾ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّيكَ الْفَلَقِ، ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ [المؤمنين: ٩٧]، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى يُضِلُّ عِبَادَهُ عَنِ الدِّينِ كَمَا تُضِلُّ الشَّيَاطِينُ لَأَسْتَحَقَّ مِنَ الْمَذْمَةِ مِثْلَ مَا اسْتَحَقَّوهُ وَلَوْ جَبَّ الْإِسْتِعَاذَةُ مِنْهُ كَمَا وَجَبَ مِنْهُمْ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَتَخَذُوهُ عَدُوًّا مِنْ حَيْثُ أَضَلَّ أَكْثَرَ خَلْقِهِ كَمَا وَجَبَ اتِّخَاذُ إِبْلِيسَ عَدُوًّا

لِأَجْلِ ذَلِكَ، قَالُوا بَلْ خَصِيصِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ إِذْ تَضْلِيلُ إِبْلِيسَ سَوَاءٌ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى حُصُولِ الضَّلَالِ بِخِلَافِ تَضْلِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي الضَّلَالِ فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا تَنْزِيهِ إِبْلِيسَ عَنْ جَمِيعِ الْقَبَائِحِ وَإِحَالَتُهَا كُلَّهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَيَكُونُ الدَّمُ مُنْقَطِعًا بِالْكُلِّيَّةِ عَنْ إِبْلِيسَ وَعَائِدًا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ قَوْلِ الظَّالِمِينَ.

وَسَادِسُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى أَصَافَ الْإِضْلَالِ عَنِ الدِّينِ إِلَى غَيْرِهِ وَدَمَهُمْ لِأَجْلِ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾ [طه: ٧٩]، ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥]، ﴿وَإِنْ طُغِيَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] وَقَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ إِبْلِيسَ: ﴿وَلَا ضَلَلَنَّهُمْ وَلَا مَنِيَّتَهُمْ وَلَا مَرَرَهُمْ﴾ [النساء: ١١٩] فَهَؤُلَاءِ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَضَلُّوا غَيْرَهُمْ عَنِ الدِّينِ فِي الْحَقِيقَةِ أَوْ يَكُونَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَضَلَّهُمْ أَوْ حَصَلَ الْإِضْلَالُ بِاللَّهِ وَبِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الشَّرِكَةِ فَإِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَضَلَّهُمْ عَنِ الدِّينِ دُونَ هَؤُلَاءِ فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ تَقَوَّلَ عَلَيْهِمْ إِذْ قَدْ رَمَاهُمْ بِدَابِّهِ وَعَابَهُمْ بِمَا فِيهِ وَدَمَهُمْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوهُ، وَاللَّهُ مُتَعَالٍ عَنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مُشَارِكًا لَهُمْ فِي ذَلِكَ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَدْمَهُمْ عَلَى فِعْلٍ هُوَ شَرِيكٌ فِيهِ وَمُسَاوٍ لَهُمْ فِيهِ وَإِذَا فَسَدَ الْوَجْهَانِ صَحَّ أَنْ لَا يُصَافَ خَلْقُ الضَّلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَسَابِعُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ أَكْثَرَ آيَاتِ الَّتِي فِيهَا ذَكَرَ الضَّلَالِ مُنْسُوبًا إِلَى الْعُصَاةِ عَلَى مَا قَالَ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾ [غافر: ٣٤]، ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾ [غافر: ٢٨] فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالضَّلَالِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ تَعَالَى هُوَ مَا هُمْ فِيهِ كَانَ كَذَلِكَ إِبْتِثَاتًا لِلثَّابِتِ وَهَذَا مُحَالٌ.

وَتَامِمُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى نَفَى إِلَهِيَّةَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ لَا يَهْدُونَ إِلَى الْحَقِّ قَالَ: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ﴾ [يونس: ٣٥] فَنَفَى رُبُوبِيَّةَ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَا تَهْدِي وَأَوْجَبَ رُبُوبِيَّةَ نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَهْدِي فَلَوْ كَانَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُضِلُّ عَنِ الْحَقِّ لَكَانَ قَدْ سَاوَاهُمْ فِي الضَّلَالِ وَفِيمَا لِأَجْلِهِ نَهَى عَنِ اتِّبَاعِهِمْ، بَلْ كَانَ قَدْ أَرَبَى عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ الْأَوْثَانَ كَمَا أَنَّهَا لَا تَهْدِي فَهِيَ لَا تُضِلُّ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعَ أَنَّهُ إِلَهٌ يَهْدِي فَهُوَ يُضِلُّ. وَتَاسِعُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى يَذْكُرُ هَذَا الضَّلَالِ جَزَاءً لَهُمْ عَلَى سُوءِ صَنِيعِهِمْ وَعُقُوبَةً عَلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالِ كَانَ ذَلِكَ عِقُوبَةً وَتَهْدِيدًا بِأَمْرِهِمْ لَهُ مَلَابَسُونَ، وَعَلَيْهِ مَقْبُولُونَ، وَبِهِ مُلْتَدُونَ

وَمُغْتَبِطُونَ، وَلَوْ جَارَ ذَلِكَ لَجَازَتْ الْعُقُوبَةُ بِالزَّانَا عَلَى الزَّانَا وَبِشُرْبِ الْخَمْرِ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

وَعَاشِرُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٦-٢٧] صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا يَفْعَلُ بِهِ هَذَا الْإِضْلَالَ بَعْدَ أَنْ صَارَ هُوَ مِنَ الْفَاسِقِينَ النَّاقِضِينَ لِعَهْدِ اللَّهِ بِاخْتِيَارِ نَفْسِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِضْلَالَ الَّذِي يَحْصُلُ بَعْدَ صَيُورَتِهِ فَاسِقًا وَنَاقِضًا لِلْعَهْدِ مُغَايِرٌ لِفَسْقِهِ وَنَقْضِهِ .

وَحَادِي عَاشِرُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى فَسَّرَ الْإِضْلَالَ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، إِمَّا بِكُوهِ ابْتِلَاءٍ وَامْتِحَانًا، أَوْ بِكُونه عُقُوبَةً وَنَكَالًا، فَقَالَ فِي الْإِبْتِلَاءِ: وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَيَّ امْتِحَانًا إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الذِّكْرِ: ٣١] فَبَيَّنَ أَنَّ إِضْلَالَهُ لِلْعَبْدِ يَكُونُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ أَنْزِلِهِ آيَةً مُتَشَابِهَةً أَوْ فِعْلًا مُتَشَابِهًا لَا يُعَرَفُ حَقِيقَةُ الْغَرَضِ فِيهِ، وَالضَّلَالُ بِهِ هُوَ الَّذِي لَا يَقِفُ عَلَى الْمَقْصُودِ وَلَا يَتَفَكَّرُ فِي وَجْهِ الْحِكْمَةِ فِيهِ بَلْ يَتَمَسَّكُ بِالشُّبُهَاتِ فِي تَقْرِيرِ الْمُجْمَلِ الْبَاطِلِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عِمْرَانَ: ٧] وَأَمَّا الْعُقُوبَةُ وَالنَّكَالُ فَكَقَوْلُهُ: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [غَافِرٍ: ٧٦] إِلَى أَنْ قَالَ: كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ فَبَيَّنَ أَنَّ إِضْلَالَهُ لَا يَعْدُو أَحَدَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ وَإِذَا كَانَ الْإِضْلَالُ مُفَسَّرًا بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ مُفَسَّرًا بِغَيْرِهِمَا دَفْعًا لِلِاشْتِرَاكِ، فَتَبَتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْإِضْلَالِ عَلَى خَلْقِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَإِذَا تَبَتَ ذَلِكَ فَتَقُولُ بَيِّنًا أَنَّ الْإِضْلَالَ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ الدُّعَاءُ إِلَى الْبَاطِلِ وَالتَّرْغِيبُ فِيهِ وَالسَّعْيُ فِي إِخْفَاءِ مَقَابِحِهِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَالتَّأْوِيلُ الَّذِي ذَهَبَتِ الْجَبَرِيَّةُ إِلَيْهِ قَدْ أَبْطَلْنَاهُ فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى وَجْوهٍ أُخَرَ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ.

أَحَدُهَا: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ضَلَّ بِاخْتِيَارِهِ عِنْدَ حُصُولِ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَثَرًا فِي إِضْلَالِهِ فَيَقَالُ لِدَلِيلِكَ الشَّيْءِ إِنَّهُ أَضَلَّهُ قَالَ تَعَالَى فِي حَقِّ الْأَصْنَامِ: ﴿رَبِّ إِمْنَنْ أَضَلَلَنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٣٦] أَيَّ ضَلُّوا بِهِمْ، وَقَالَ: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [نُوحٍ: ٢٣، ٢٤] أَيَّ ضَلَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ بِهِمْ وَقَالَ: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ [الْمَائِدَةِ: ٦٤] وَقَالَ: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا﴾ [نُوحٍ: ٦] أَيَّ لَمْ يَزِدَادُوا بِدُعَائِي هُمْ إِلَّا فِرَارًا وَقَالَ: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِحْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١١٠] وَهُمْ لَمْ يُنْسَوْهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ بَلْ كَانُوا

يَذْكُرُوهُمْ اللَّهُ وَيَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ اسْتِغَاثُهُمْ بِالْشَّخَرَةِ مِنْهُمْ سَبَبًا لِنَسْيَانِهِمُ الضَّيْفَ الْإِنْسَاءَ إِلَيْهِمْ وَقَالَ فِي بَرَاءَةٍ: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتَيْكُمْ زَادَتْهُ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٢٤-١٢٥] فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ نَزُولَ السُّورَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الشَّرَائِعِ يُعَرِّفُ أَحْوَاهُمْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَصْلُحُ عَلَيْهَا فَيَزِدُّهَا بِهَا إِيمَانًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْسُدُ عَلَيْهَا فَيَزِدُّهَا بِهَا كُفْرًا، فَإِذَا أُضِيفَتِ الزِّيَادَةُ فِي الْإِيمَانِ وَالزِّيَادَةُ فِي الْكُفْرِ إِلَى السُّورَةِ، إِذْ كَانُوا إِنَّمَا صَلَحُوا عِنْدَ نَزُولِهَا وَفَسَدُوا كَذَلِكَ أَيْضًا، فَكَذَا أُضِيفَ الْهَدْيُ وَالْإِضْلَالُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ إِحْدَاثُهُمَا عِنْدَ ضَرْبِهِ تَعَالَى الْأَمْثَالَ هُمْ وَقَالَ فِي سُورَةِ الْمُدَّثِّرِ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [الْمُدَّثِّرِ: ٣١] فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ ذِكْرَهُ لِعِدَّةٍ خَزَنَةِ النَّارِ امْتِحَانٌ مِنْهُ لِعِبَادِهِ لِيَتَمَيَّزَ الْمُخْلِصُ مِنَ الْمُتَابِ فَالَّتِ الْعَاقِبَةُ إِلَى أَنْ صَلَحَ عَلَيْهَا الْمُؤْمِنُونَ وَفَسَدَ الْكَافِرُونَ وَأَضَافَ زِيَادَةَ الْإِيمَانِ وَضِدَّهَا إِلَى الْمُتَحَنِّينَ فَقَالَ لِيَزِدَّادَ وَلِيَقُولَ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الْمُدَّثِّرِ: ٣١] فَأَضَافَ إِلَى نَفْسِهِ إِضْلَاهُمْ وَهَدَاهُمْ بَعْدَ أَنْ أَضَافَ إِلَيْهِمُ الْأَمْرَيْنِ مَعًا، فَبَيَّنَ تَعَالَى أَنَّ الْإِضْلَالَ مُفَسَّرٌ بِهَذَا الْإِمْتِحَانِ وَيُقَالُ فِي الْعُرْفِ أَيْضًا. أَمْرَضَنِي الْحُبُّ أَيَّ مَرَضْتُ بِهِ: وَيُقَالُ قَدْ أَفْسَدْتُ فَلَانَةً فَلَانًا وَهِيَ لَمْ تَعْلَمْ بِهِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

دَعَّ عَنْكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءُ

أَيُّ: يُغْرِى الْمُلُومَ بِاللَّوْمِ، وَالْإِضْلَالُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْكَافِرِينَ ضَلُّوا بِسَبَبِ آيَاتِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْإِمْتِحَانَاتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكُفَّارَ لَمَّا قَالُوا: مَا الْحَاجَةُ إِلَى الْأَمْثَالَ وَمَا الْفَائِدَةُ فِيهَا وَاسْتَدَّ عَلَيْهِمْ هَذَا الْإِمْتِحَانُ حَسُنَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ. وَثَانِيهَا: أَنَّ الْإِضْلَالَ هُوَ التَّسْمِيَةُ بِالضَّلَالِ فَيُقَالُ أَضَلَّهُ أَيَّ سَمَاهُ ضَالًّا وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِهِ وَأَكْفَرَ فَلَانَ فَلَانًا إِذَا سَمَاهُ كَافِرًا وَأَنْشَدُوا بَيْتَ الْكُمَيْتِ:

وَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرُونِي بِحُبِّكُمْ وَطَائِفَةٌ قَالُوا مِيسِيءٌ وَمُذْنِبٌ

وَقَالَ طَرْفَةُ:

وَمَا زَالَ شُرْبِي الرَّاحَ حَتَّى أَضَلَّنِي صَدِيقِي وَحَتَّى سَاءَنِي بَعْضُ ذَلِكَا

أَرَادَ سَمَانِي ضَالًّا وَهَذَا الْوَجْهُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ قُطْرُبٌ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ، وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ أَنْكَرَهُ وَقَالَ إِنَّمَا يُقَالُ ضَلَلْتُهُ تَضْلِيلًا إِذَا سَمَيْتُهُ ضَالًّا، وَكَذَلِكَ فَسَقْتُهُ وَفَجَرْتُهُ إِذَا سَمَيْتُهُ فَاجِرًا فَاسِقًا،

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَتَى صَيَّرَهُ فِي نَفْسِهِ ضَالًّا لَزِمَهُ أَنْ يَصِيرَ مُحْكُومًا عَلَيْهِ بِالضَّلَالِ فَهَذَا الْحُكْمُ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ التَّصْيِيرِ، وَإِطْلَاقُ اسْمِ الْمَلْزُومِ عَلَى اللَّازِمِ مَجَازٌ مَشْهُورٌ وَأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ أَيْضًا لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِآخَرَ: فَلَانٌ ضَالٌّ جَازَ أَنْ يُقَالَ لَهُ لَمْ جَعَلْتُهُ ضَالًّا وَيَكُونُ الْمَعْنَى لَمْ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ وَلَمْ حَكَمْتَ بِهِ عَلَيْهِ فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ حَمَلُوا الْإِضْلالَ عَلَى الْحُكْمِ وَالتَّسْمِيَةِ.

وَنَائِلُهَا: أَنْ يَكُونَ الْإِضْلالُ هُوَ التَّخْلِيَةُ وَتَرْكُ الْمَنْعِ بِالْقَهْرِ وَالْجَبْرِ، فَيُقَالُ أَضَلَّهُ إِذَا خَلَّاهُ وَضَلَّاهُ قَالُوا وَمِنْ مَجَازِهِ قَوْلُهُمْ: أَفْسَدَ فَلَانٌ ابْنَهُ وَأَهْلَكَهُ وَدَمَّرَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَتَعَهَّدْهُ بِالتَّأْدِيبِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْعَرَجِيِّ:

أَصَاعُونِي وَأَيَّ فَنَى أَصَاعُوا لِيَوْمَ كَرِيهَةٍ وَسَدَادٍ تَغِرُّ

وَيُقَالُ لِمَنْ تَرَكَ سَيْفَهُ فِي الْأَرْضِ النَّدِيَّةِ حَتَّى فَسَدَ وَصَدَى: أَفْسَدْتَ سَيْفَكَ وَأَصَدَّاهُ.

وَرَابِعُهَا: الضَّلَالُ وَالْإِضْلالُ هُوَ الْعَذَابُ وَالتَّعْذِيبُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [الْقَمَر: ٤٧-٤٨] فَوصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ضَلَالٍ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَذَابُهُمْ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَتَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَلْ لَمْ نَكُنْ نَدْعُوا مِنْ قَبْلُ شَيْئًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾ [غَافِر: ٧١-٧٤] فَفُسِّرَ ذَلِكَ الضَّلَالُ بِالْعَذَابِ.

وَحَامِسُهَا: أَنْ يُحْمَلَ الْإِضْلالُ عَلَى الْإِهْلَاكِ وَالْإِبْطَالِ كَقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ [مُحَمَّد: ١] قِيلَ أَبْطَلَهَا وَأَهْلَكَهَا وَمِنْ مَجَازِهِ قَوْلُهُمْ: ضَلَّ الْمَاءُ فِي اللَّبَنِ إِذَا صَارَ مُسْتَهْلَكًا فِيهِ وَيُقَالُ أَضَلَلْتُهُ أَنَا إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِهِ فَأَهْلَكَتَهُ وَصَيَّرْتَهُ كَالْمَعْدُومِ وَمِنْهُ يُقَالُ أَضَلَّ الْقَوْمَ مَيَّتَهُمْ إِذَا وَارَوْهُ فِي قَبْرِهِ فَأَخْفَوهُ حَتَّى صَارَ لَا يُرَى، قَالَ النَّابِغَةُ:

وَأَبَ مُضِلُّوهُ بَعَيْنٍ جَلِيَّةٍ وَغُودِرَ بِالْجَوْلَانِ حَزْمٌ وَنَائِلٌ

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠]، أَي: إِذَا ائْتَدَفْنَا فِيهَا فَخَفِيتُ أَشْخَاصَنَا فَيَحْتَمَلُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى يُضِلُّ اللَّهُ إِنْسَانًا أَيْ يُهْلِكُهُ وَيُعِدُّهُ فَتَجُورُ إِضَافَةُ الْإِضْلالِ إِلَيْهِ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَهَذِهِ الْوُجُوهُ الْخَمْسَةُ إِذَا حَمَلْنَا الْإِضْلالَ عَلَى الْإِضْلالِ عَنِ الدِّينِ. وَسَادِسُهَا: أَنْ يُحْمَلَ الْإِضْلالُ عَلَى الْإِضْلالِ عَنِ الْجَنَّةِ، قَالَتْ الْمُعْتَزَلَةُ: وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ تَأْوِيلًا بَلْ حَمَلًا لِلْفِظِ عَلَى ظَاهِرِهِ فَإِنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُضِلُّهُمْ وَلَيْسَ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ عَمَّا ذَا

يُضِلُّهُمْ، فَنَحْنُ نَحْمِلُهَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُضِلُّهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْجَنَّةِ ثُمَّ حَمَلُوا كُلٌّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ عَلَى هَذَا الْمَحْمَلِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْجُبَائِيِّ قَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤] أَيُّ يُضِلُّهُ عَنِ الْجَنَّةِ وَثَوَابِهَا. هَذَا كُلُّهُ إِذَا حَمَلْنَا الْهُمَزَةَ فِي الْإِضْلالِ عَلَى التَّعْدِيَةِ. وَسَابِعُهَا: أَنَّ نَحْمِلَ الْهُمَزَةَ لَا عَلَى التَّعْدِيَةِ بَلْ عَلَى الْوُجْدَانِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيَانُهُ فَيُقَالُ أَضَلَّ فَلَانٌ بَعِيرَهُ أَيُّ ضَلَّ عَنْهُ فَمَعْنَى إِضْلالِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ أَنَّهُ تَعَالَى وَجَدَهُمْ ضَالِّينَ. وَثَانِيُهَا: أَنَّ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ مِنْ تَمَامِ قَوْلِ الْكُفَّارِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا الْمَثَلِ الَّذِي لَا يَظْهَرُ وَجْهُ الْفَائِدَةِ فِيهِ ثُمَّ قَالُوا: يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَذَكَرُوهُ عَلَى سَبِيلِ التَّهَكُّمِ فَهَذَا مِنْ قَوْلِ الْكُفَّارِ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى جَوَابًا لَهُمْ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾، أَيُّ مَا أَضَلَّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقَ. هَذَا مَجْمُوعُ كَلَامِ الْمُعْتَرِلةِ، وَقَالَتِ الْجَبَرِيَّةُ لَقَدْ سَمِعْنَا كَلَامَكُمْ وَاعْتَرَفْنَا لَكُمْ بِجُودَةِ الْإِيرَادِ وَحُسْنِ التَّرْتِيبِ وَقُوَّةِ الْكَلَامِ وَلَكِنْ مَاذَا نَعْمَلُ وَلَكُمْ أَعْدَاءُ ثَلَاثَةٌ يُشَوِّشُونَ عَلَيْكُمْ هَذِهِ الْوُجُوهَ الْحَسَنَةَ؟ وَالذَّلَائِلَ اللَّطِيفَةَ:

أَحَدُهَا: مَسْأَلَةُ الدَّاعِي وَهِيَ أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالْإِهْدَاءِ وَالْإِضْلالِ لِمَ فَعَلَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ؟

وِثَانِيُهَا: مَسْأَلَةُ الْعِلْمِ عَلَى مَا سَبَقَ تَقْرِيرُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] وَمَا رَأَيْنَا لَكُمْ فِي دَفْعِ هَذَيْنِ الْكَلَامَيْنِ كَلَامًا مُخِيلاً قَوِيًّا وَنَحْنُ لَا شَكَّ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ مَعَ مَا مَعَكُمْ مِنَ الذِّكَاءِ الضَّعْفِ عَنْ تِلْكَ الْأَجْوِبَةِ الَّتِي تَكَلَّمُوا بِهَا فَكَمَا أَنْصَفْنَا وَاعْتَرَفْنَا لَكُمْ بِحُسْنِ الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ فَأَنْصِفُوا أَبْضًا وَاعْتَرِفُوا بِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَكُمْ عَنْ هَذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ فَإِنَّ التَّعَامِيَّ وَالتَّغَاوُلَ لَا يَلِيقُ بِالْعُقَلَاءِ.

وِثَالِثُهَا: أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ لَوْ كَانَ بِإِجَادِهِ لَمَا حَصَلَ إِلَّا الَّذِي قَصَدَ إِجَادَهُ لَكِنَّ أَحَدًا لَا يُرِيدُ إِلَّا تَحْصِيلَ الْعِلْمِ وَالْإِهْتِدَاءِ، وَيَحْتَزِرُ كُلَّ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ فَكَيْفَ يَحْصُلُ الْجَهْلُ وَالْإِضْلالُ لِلْعَبْدِ مَعَ أَنَّهُ مَا قَصَدَ إِلَّا تَحْصِيلَ الْعِلْمِ وَالْإِهْتِدَاءِ؟ فَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ بِالْإِيَانِ وَالْعِلْمُ بِالْجَهْلِ فَظَنَّ فِي الْجَهْلِ أَنَّهُ عِلْمٌ فَقَصَدَ إِيقَاعَهُ فَلِلذَلِكَ حَصَلَ لَهُ الْجَهْلُ فَلَنَّا ظَنُّهُ فِي الْجَهْلِ أَنَّهُ عِلْمٌ ظَنَّ خَطَأً فَإِنْ كَانَ اخْتَارَهُ أَوْ لَا فَقَدْ اخْتَارَ الْجَهْلَ وَالْخَطَأَ لِنَفْسِهِ وَذَلِكَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِسَبَبِ ظَنٍّ آخَرَ مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ كُلِّ ظَنٍّ ظَنٌّ لَا إِلَى نِهَايَةٍ وَهُوَ مُحَالٌ.

وَرَابِعُهَا: أَنَّ التَّصَوُّرَاتِ غَيْرُ كَسْبِيَّةٍ وَالتَّصَدِيقَاتِ الْبَدِيعِيَّةُ غَيْرُ كَسْبِيَّةٍ وَالتَّصَدِيقَاتِ بِأَسْرِهَا غَيْرُ كَسْبِيَّةٍ فَهَذِهِ مُقَدَّمَاتُ ثَلَاثَةٍ.

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ أَنَّ التَّصَوُّرَاتِ غَيْرُ كَسْبِيَّةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ يُحَاوِلُ اكْتِسَابَهَا فِيمَا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِرًا لَهَا أَوْ لَا يَكُونَ مُتَّصِرًا لَهَا فَإِنْ كَانَ مُتَّصِرًا لَهَا اسْتَحَالَ أَنْ يَطْلُبَ تَحْصِيلَ تَصَوُّرِهَا لِأَنَّ تَحْصِيلَ الْحَاصِلِ مُحَالٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِرًا لَهَا كَانَ ذَهْنُهُ غَافِلًا عَنْهَا وَالْغَافِلُ عَنِ الشَّيْءِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ طَالِبَهُ.

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ التَّصَدِيقَاتِ الْبَدِيعِيَّةُ غَيْرُ كَسْبِيَّةٍ لِأَنَّ حُصُولَ طَرَفِي التَّصَدِيقِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَافِيًا فِي جَزْمِ الذَّهْنِ بِذَلِكَ التَّصَدِيقِ أَوْ لَا يَكُونَ كَافِيًا فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ كَانَ ذَلِكَ التَّصَدِيقُ دَائِرًا مَعَ ذَيْنِكَ التَّصَوُّرَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُقَدُّورًا، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَمْ يَكُنِ التَّصَدِيقُ بَدِيعِيًّا بَلْ مُتَوَقِّفًا فِيهِ.

المُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ التَّصَدِيقَاتِ بِأَسْرِهَا غَيْرُ كَسْبِيَّةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ النَّظَرِيَّاتِ إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً لِلزُّومِ عَنْ تِلْكَ الْبَدِيعِيَّاتِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُقَدُّورَةٍ كَانَتْ تِلْكَ النَّظَرِيَّاتُ أَيْضًا غَيْرَ مُقَدُّورَةٍ. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً لِلزُّومِ عَنْ تِلْكَ الْبَدِيعِيَّاتِ لَمْ يُمْكِنْ الْإِسْتِدْلَالُ بِتِلْكَ الْبَدِيعِيَّاتِ عَلَى تِلْكَ النَّظَرِيَّاتِ، فَلَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْإِعْتِقَادَاتُ الْحَاصِلَةُ فِي تِلْكَ النَّظَرِيَّاتِ عُلُومًا، بَلْ لَا تَكُونُ إِلَّا اعْتِقَادًا حَاصِلًا لِلْمُقَدِّلِ وَلَيْسَ كَلَامُنَا فِيهِ، فَتَبَتْ أَنَّ كَلَامَكُمْ فِي عَدَمِ إِسْنَادِ الْإِهْتِدَاءِ وَالضَّلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مُعَارِضٌ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ الْعَقْلِيَّةِ الْقَاطِعَةِ الَّتِي لَا جَوَابَ عَنْهَا. وَلَتَتَكَلَّمُ الْآنَ فِيمَا ذَكَرْتُمُ مِنَ التَّائِيلَاتِ :

أَمَّا التَّائِيلُ الْأَوَّلُ : فَسَاقِطٌ لِأَنَّ إِنْزَالَ هَذِهِ الْمُتَشَابِهَاتِ هَلْ لَهَا أَثَرٌ فِي تَحْرِيكِ الدَّوَاعِي أَوْ لَيْسَ لَهَا أَثَرٌ فِي ذَلِكَ؟ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَجَبَ عَلَى قَوْلِكُمْ أَنْ يُقْبَحَ لَوَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ: أَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] عَلَى أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ الرُّجْحَانُ فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَحْصَلَ الْوُجُوبُ وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْإِسْتِوَاءِ وَبَيْنَ الْوُجُوبِ الْمُنَاعِ مِنَ التَّقْيِضِ وَاسِطَةٌ، فَإِذَا أَثَرُ إِنْزَالِ هَذِهِ الْمُتَشَابِهَاتِ فِي التَّرْجِيحِ وَتَبَتْ أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ التَّرْجِيحُ فَقَدْ حَصَلَ الْوُجُوبُ فَحِينَئِذٍ جَاءَ الْجَبْرُ وَبَطَلَ مَا قُلْتُمُوهُ.

الثَّانِي: هَبْ أَنَّهُ لَا يَنْتَهِي إِلَى حَدِّ الْوُجُوبِ إِلَّا أَنْ الْمُكَلَّفَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُزَاحَ الْعُذْرِ وَالْعِلَّةِ وَإِنْزَالِ هَذِهِ الْمُتَشَابِهَاتِ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ لَهَا أَثَرًا فِي تَرْجِيحِ جَانِبِ الضَّلَالِ عَلَى جَانِبِ الْإِهْتِدَاءِ كَالْعُذْرِ لِلْمُكَلَّفِ فِي عَدَمِ الْإِقْدَامِ عَلَى الطَّاعَةِ فَوَجَبَ أَنْ يُقْبَحَ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ أَثَرٌ فِي

إِقْدَامِهِمْ عَلَى تَرْجِيحِ جَانِبِ الضَّلَالِ عَلَى جَانِبِ الْإِهْتِدَاءِ كَأَنَّهُ نَسَبَهُ هَذِهِ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى ضَلَالِهِمْ كَصَرِيرِ الْبَابِ وَنَعِيقِ الْغُرَابِ فَكَمَا أَنَّ ضَلَالَهُمْ لَا يُنْسَبُ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَجْنَبِيَّةِ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا يُنْسَبَ إِلَى هَذِهِ الْمُتَشَابِهَاتِ بَوَاحٍ مَا، وَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ تَأْوِيلُهُمْ .

أَمَّا التَّأْوِيلُ الثَّانِي : وَهُوَ التَّسْمِيَةُ وَالْحُكْمُ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ لَكِنَّ الْإِشْكَالَ مَعَهُ بَاقٍ لِأَنَّهُ إِذَا سَمَّاهُ اللَّهُ بِذَلِكَ وَحَكَمَ بِهِ عَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَأْتِ الْمَكْلَفُ بِهِ لَا نَقْلَ خَبَرِ اللَّهِ الصَّدَقُ كَذِبًا وَعِلْمُهُ جَهْلًا، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ وَالْمُقْضَى إِلَى الْمُحَالِ مُحَالٌ، فَكَانَ عَدَمُ إِتْيَانِ الْمَكْلَفِ بِهِ مُحَالًا وَإِتْيَانُهُ بِهِ وَاجِبًا وَهَذَا عَيْنُ الْجَبْرِ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ وَأَنَّهُ مَلَاقِيكُمْ لَا مُحَالَةَ، وَهَاهُنَا يَنْتَهِي الْبَحْثُ إِلَى الْجَوَابَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ هُمَا فِي هَذَا الْمَقَامِ وَكُلُّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ بِبِدْيَةِ عَقْلِهِ سُقُوطَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الثَّالِثُ : وَهُوَ التَّخْلِيَةُ وَتَرَكَ الْمَنْعَ فَهَذَا إِنَّمَا يُسَمَّى إِضْلَالًا إِذَا كَانَ الْأَوَّلَى وَالْأَحْسَنُ بِالْوَالِدِ أَنْ يَمْنَعَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ بِحَيْثُ لَوْ مَنَعَهُ وَالِدُهُ عَنْ ذَلِكَ لَوَقَعَ فِي مَفْسَدَةٍ أَعْظَمَ مِنْ تِلْكَ الْمَفْسَدَةِ الْأَوَّلَى لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ أَنَّهُ أَفْسَدَ وَلَدُهُ وَأَضْلَهُ، وَهَاهُنَا الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ مَنَعَ الْمَكْلَفَ جَبْرًا عَنْ هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ لَزِمَتْ مَفْسَدَةٌ أُخْرَى أَعْظَمَ مِنَ الْأَوَّلَى، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهُ تَعَالَى أَفْسَدَ الْمَكْلَفَ وَأَضْلَهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ مَا مَنَعَهُ عَنِ الضَّلَالِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ مَنَعَهُ لَكَانَتْ تِلْكَ الْمَفْسَدَةُ أَعْظَمَ .

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الرَّابِعُ : فَقَدْ اعْتَرَضَ الْقَفَالُ عَلَيْهِ فَقَالَ : لَا نُسَلِّمُ بِأَنَّ الضَّلَالَ جَاءَ بِمَعْنَى الْعَذَابِ أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعْرٍ﴾ [الْقَمَرِ: ٤٧] فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ فِي ضَلَالٍ عَنِ الْحَقِّ فِي الدُّنْيَا وَ (فِي سُعْرٍ) : أَيِّ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ فِي الْآخِرَةِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ : يَوْمَ يُسْحَبُونَ مِنْ صَلَةِ سُعْرٍ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ : كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ فَمَعْنَى قَوْلِهِ ضَلُّوا عَنَّا أَيُّ بَطَلُوا فَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ الَّذِي كُنَّا نَرْجُو شَفَاعَتَهُمْ فِيهِ ثُمَّ قَوْلُهُ : كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ قَدْ يَكُونُ عَلَى مَعْنَى كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ أَعْمَاهُمْ أَيُّ يُحْبِطُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَحْتَمِلُ كَذَلِكَ يُخْذِلُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا فَلَا يُوقِّعُهُمْ لِقَبُولِ الْحَقِّ إِذْ أَلْفُوا الْبَاطِلَ وَأَعْرَضُوا عَنِ التَّدَبُّرِ، فَإِذَا خَذَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَآتَوْا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَدْ بَطَلَتْ أَعْمَاهُمْ الَّتِي كَانُوا يَرْجُونَ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا فِي الدُّنْيَا .

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الْخَامِسُ : وَهُوَ الْإِهْلَاكُ فَغَيْرُ لَائِقٍ بِهَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِ الْإِضْلَالِ عَلَى الْإِهْلَاكِ .

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ السَّادِسُ: وَهُوَ أَنَّهُ يُضِلُّهُ عَنْ طَرِيقِ الْجَنَّةِ فَضَعِيفٌ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: يُضِلُّ بِهِ أَيُّ يُضِلُّ بِسَبَبِ اسْتِئَاعِ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْإِضْلَالُ عَنْ طَرِيقِ الْجَنَّةِ لَيْسَ بِسَبَبِ اسْتِئَاعِ هَذِهِ الْآيَاتِ بَلْ بِسَبَبِ إِقْدَامِهِ عَلَى الْقَبَائِحِ فَكَيْفَ يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ السَّابِعُ: وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: يُضِلُّهُ أَيُّ يَحْدُهُ ضَالًّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِثْبَاتَ هَذِهِ اللَّغَةِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَأَيْضًا فَلِأَنَّهُ عَدَى الْإِضْلَالِ بِحَرْفِ الْبَاءِ فَقَالَ: يُضِلُّ بِهِ وَالْإِضْلَالُ بِمَعْنَى الْوُجْدَانِ لَا يَكُونُ مُعَدَّى بِحَرْفِ الْبَاءِ.

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الثَّامِنُ: فَهُوَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يُوجِبُ تَفْكِيكَ النَّظْمِ لِأَنَّهُ إِلَى قَوْلِهِ: يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِ الْكُفَّارِ ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ بَيْنَهُمَا بَلْ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَهُوَ الْوَاوُ، ثُمَّ هَبَ أَنَّهُ هَاهُنَا كَذَلِكَ لِكِنَّةٍ فِي سُورَةِ الْمُدَّثِّرِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ لَا شَكَّ أَنَّهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فَهَذَا هُوَ الْكَلَامُ فِي الْإِضْلَالِ " .

﴿سُؤَالٌ﴾ : مَاذَا عَنْ رِبْطِ الْأَسْبَابِ بِالْمُسَبِّبَاتِ ؟

الجواب :

تعتبر مباشرة الأسباب واحدة من مقتضيات الإيمان بالقضاء والقدر ، فالإيمان بالقضاء والقدر لا يمنع منها ، بل جعل الشارع الحكيم مصالح العباد مرتبطة بها ، فلا زرع بدون حرث ، ولا ولد بدون زواج ، ولا شبع بدون أكل ، ولا شفاء بدون دواء ، ولا جنة بدون صالح العمل ، ولا زحزحة عن النار بدون استجابة وابتعاد عما نهى عنه الشارع وزجر ... فالمسببات مرتبطة بأسبابها ، وهي جميعاً مقدرة ومخلوقة لله تعالى ...

وقد جاءت آيات القرآن العظيم تترى تدعو إلى القيام بالأسباب وبذلها ...

قال تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠] ، قال الإمام الطاهر بن عاشور في " التحرير والتنوير " (٥٥/١٠) : " الإِعْدَادُ التَّهَيُّةُ وَالْإِحْضَارُ، وَدَخَلَ فِي مَا اسْتَطَعْتُمْ كُلُّ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرَةِ النَّاسِ اتِّخَاذُهُ مِنَ الْعُدَّةِ .

وَالْحِطَابُ لِلْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَوَلَاةُ الْأَمْرِ مِنْهُمْ، لِأَنَّ مَا يُرَادُ مِنَ الْجَمَاعَةِ إِنَّمَا يَقُومُ بِتَنْفِيزِهِ وَوَلَاةُ الْأُمُورِ الَّذِينَ هُمْ وَكَلَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى مَصَالِحِهَا.

وَالْقُوَّةُ كَمَا لَصَلَاحِيَةِ الْأَعْضَاءِ لِعَمَلِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٥٢]، وَعِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾، وَتُطْلَقُ الْقُوَّةُ مَجَازًا عَلَى شِدَّةِ تَأْثِيرِ شَيْءٍ ذِي أَثَرٍ، وَتُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى سَبَبِ شِدَّةِ التَّأْثِيرِ، فَقُوَّةُ الْجَيْشِ شِدَّةُ وَقْعِهِ عَلَى الْعَدُوِّ، وَقُوَّتُهُ أَيْضًا سِلَاحُهُ وَعَتَادُهُ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، فَهُوَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ بِوَاسِطَتَيْنِ، فَاتِّخَاذُ السُّيُوفِ وَالرَّمَاكِ وَالْأَقْوَاسِ وَالنَّبَالِ مِنَ الْقُوَّةِ فِي جُيُوشِ الْعُصُورِ الْمَاضِيَةِ، وَاتِّخَاذُ الدَّبَابَاتِ وَالْمَدَافِعِ وَالطَّيَّارَاتِ وَالصَّوَارِيخِ مِنَ الْقُوَّةِ فِي جُيُوشِ عَصْرِنَا. وَهَذَا الْإِعْتِبَارُ يُفَسِّرُ مَا رَوَى مُسْلِمٌ (١٥٢٢/٣ برقم ١٩١٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢١/٥ برقم ٣٠٨٣) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ هَذِهِ آيَةَ عَلَى الْمُنْبَرِ ثُمَّ قَالَ «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِّيَّ»، فَالَهَا ثَلَاثًا، أَيَّ أَكْمَلَ أَفْرَادِ الْقُوَّةِ آلَةُ الرَّمْيِ، أَيَّ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَصَرِ الْقُوَّةِ فِي آلَةِ الرَّمْيِ.

وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَاتَّبَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبِيلًا * فَاتَّبَعَ سَبِيلًا * حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّمَا أَنْتَ تُعَذِّبُ وَإِنَّمَا أَنْتَ تُتَخَذُ فِيهِمْ حُسْنًا * قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُكَرًا * وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا * ثُمَّ أَتْبَعَ سَبِيلًا * حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سَبِيلًا * كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا * ثُمَّ أَتْبَعَ سَبِيلًا * حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا * قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا * قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا * آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا * فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا * قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ [الكهف: ٨٣-٩٨].

قال الإمام الرّازي في " التفسير " (٢١/٤٩٥) : " السَّبَبُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْحَبْلِ ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِكُلِّ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْمَقْصُودِ وَهُوَ يَتَنَاوَلُ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْآلَةَ فَقَوْلُهُ: ﴿وَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ ، مَعْنَاهُ: أَعْطَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ثُمَّ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا قَالُوا: مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ الثَّبُوتِ فَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى أَعْطَاهُ الطَّرِيقَ الَّذِي بِهِ يَتَوَصَّلُ إِلَى تَحْصِيلِ النُّبُوَّةِ، وَالَّذِينَ أَنْكَرُوا كَوْنَهُ نَبِيًّا قَالُوا: الْمُرَادُ بِهِ وَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِصْلَاحِ مُلْكِهِ سَبَبًا، إِلَّا أَنَّ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَخْصِصَ الْعُمُومِ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَاتَّبَعَ سَبَبًا﴾ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَعْطَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبُهُ ، فَإِذَا أَرَادَ شَيْئًا اتَّبَعَ سَبَبًا يُوصِلُهُ إِلَيْهِ وَيَقَرِّبُهُ مِنْهُ " .

قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥] ، قال الإمام ابن كثير في " التفسير " (٨/١٧٩) : " أَيُّ: فَسَافِرُوا حَيْثُ شِئْتُمْ مِنْ أَقْطَارِهَا، وَتَرَدَّدُوا فِي أَقْلِيمِهَا وَأَرْجَائِهَا فِي أَنْوَاعِ الْمَكَاسِبِ وَالتَّجَارَاتِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ سَعْيَكُمْ لَا يُجِدِي عَلَيْكُمْ شَيْئًا، إِلَّا أَنْ يُيَسِّرَهُ اللَّهُ لَكُمْ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ ، فَالْسَّعْيُ فِي السَّبَبِ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ:

حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ، أَخْبَرَنِي بَكْرُ بْنُ عَمْرٍو، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هُبَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ أَبَا تَمِيمٍ الْجَيْشَانِي يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا " .

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ هُبَيْرَةَ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. فَاتَّبَتْ لَهَا رَوَاحًا وَغَدُوًّا لِبَلَبِ الرِّزْقِ، مَعَ تَوَكُّلِهَا عَلَى اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ الْمَسْحَرُ الْمُسِيرُ الْمُسَبَّبُ " .

فمن المسلّمات العقدية أن الله تعالى جعل لكل شيء سبباً، فالهدى له أسبابه، والضلال له أسبابه، والإيمان بالقدر لا يعارض الأخذ بالأسباب، ولن يصل الإنسان إلى المسببات إلا من خلال أسبابها، فالأسباب مقدرة كالمسببات، ومن زعم أن الله قدر المسببات من غير مقدماتها وأسبابها،

فقد جانب الصَّواب، قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١١/ ٥٨٠) : " وَالْأَسْبَابُ مُقَدَّرَةٌ كَالْمُسَبِّبَاتِ ، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنِ الرَّقَى هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا ؟ قَالَ : هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ " . أخرجه أحمد في " المسند " (٢٤/ ٢١٧ برقم ١٥٤٧٢) ، قال الأرئوط : " إسناده ضعيف على خطأ فيه ، فقد رواه سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن ابن أبي خزيمة ، عن أبيه ، وهو خطأ ، صوابه : عن الزهري ، عن أبي خزيمة ، عن أبيه ، كما سيأتي برقم (١٥٤٧٣) و (١٥٤٧٤) ، وقد نبه عليه الدارقطني في "العلل" ١/ ٢٥٢ ، وابن أبي حاتم في "العلل" ٢/ ٣٣٨ ، والترمذي ، وأحمد كما سيأتي برقم (١٥٤٧٥) ، وفي "العلل" ١/ ١٦٨ ، وسيرد كذلك عن سفيان كما سيأتي في التخريج . وأبو خزيمة : هو ابن يعمر ، أحد بني الحارث بن سعد ، يقال : اسمه زيد ابن الحارث ، ويقال : الحارث ، قال ابن حجر في "التقريب" : صحابي ، وقد وهم في ذلك ، مع أنه أشار إلى الصواب في "التهذيب" ، وذكر أنه أورده مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة في التابعين ١/ ٢٤٧ ، وقال ابن عبد البر : ذكره بعضهم في الصحابة لحديث أخطأ فيه رواه عن الزهري ، وهو تابعي ، وحديثه مضطرب . قلنا : انفرد بالرواية عنه الزهري . ولم يؤثر توثيقه عن أحد . وأخرجه الترمذي (٢١٤٨) ، وابن ماجه (٣٤٣٧) ، والدولابي في "الكنى" ١/ ٢٦ ، والحراطي في "مكارم الأخلاق" ص ٩٥ من طريق ابن عيينة ، عن الزهري ، بهذا الإسناد ، إلا أن عندهم أن رجلاً سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث الزهري ، وقد روى غير واحد هذا عن سفيان ، عن الزهري ، عن أبي خزيمة ، عن أبيه ، وهذا أصح ، هكذا قال غير واحد عن الزهري ، عن أبي خزيمة ، عن أبيه . قلنا : ورواية سفيان هذه التي أشار إليها الترمذي أخرجه (٢٠٦٥) عن ابن أبي عمر ، وسعيد بن عبد الرحمن ، كلاهما عن سفيان ، عن الزهري ، عن أبي خزيمة ، عن أبيه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روي عن ابن عيينة كلا الروایتين ، وقال بعضهم : عن أبي خزيمة ، عن أبيه ، وقال بعضهم : عن ابن أبي خزيمة عن أبيه ، وقال بعضهم : عن أبي خزيمة ، وقد روى غير ابن عيينة هذا الحديث عن الزهري ، عن أبي خزيمة ، عن أبيه ، وهذا أصح ، ولا نعرف لأبي خزيمة عن أبيه غير هذا الحديث . وانظر ما بعده . قال السندي : قوله : أُرِيتُ : أي أخبرني عن هذه الأشياء ، فإن الرؤية سبب الإخبار ، فيراد ذلك . قوله : وَرَقِي ، بضم وقصر ، جمع رُقِيَّة : وهو ما يقرأ من الدعاء لطلب الشفاء . قوله : وَتُقَيُّ ، جمع ثِقَاة ، وأصلها : وقاة ، قُلِبَت الواو تاء : وهو اسم ما يلتجئ به الناس خوف الأعداء ، من وقى بقي وقاية : إذا حَفِظَ ، ويجوز أن يكون ثِقاة مصدراً بمعنى الانتقاء ، فحينئذ الضمير في "تنقيها" للمصدر ، أي تنقي ثِقَاة بمعنى انتقاء . قوله : إنها من قدر الله : يعني أنه تعالى قَدَّر الأسباب والمسببات ، وربط المسببات بالأسباب ، فحصول المسببات عند حصول الأسباب من جملة القدر ، والله تعالى أعلم .

فقلوه : " هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ " عَنِ أَنَّهُ تَعَالَى قَدَّرَ الْأَسْبَابَ وَالْمُسَبِّبَاتِ وَرَبَطَ الْمُسَبِّبَاتِ بِالْأَسْبَابِ ، فَحُصُولُ الْمُسَبِّبَاتِ عِنْدَ حُصُولِ الْأَسْبَابِ مِنْ جُمْلَةِ الْقَدَرِ " . انظر : سنن ابن ماجه بشرح السندي (٢/ ٣٤٠) ، وانظر عارضة الأحوذني (٨/ ١٦٨ - ١٧٠) .

ونظيره قول سيدنا عمر رضي الله عنه مجيباً أبا عبيدة : " نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ " . أخرجه البخاري (٧/ ١٣٠ برقم ٥٧٢٩) .

وذلك حين رفض عمر دخول الشام ، بعد أن علم أن الوباء قد انتشر فيها ، فقال له ق أَبُو عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ : أَفَرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ عُمَرُ قَوْلَهُ ...

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٨٥/١٠): "وَالْمُرَادُ أَنَّ هُجُومَ الْمُرءِ عَلَى مَا يُهْلِكُهُ مِنْهُي عَنْهُ ، وَلَوْ فَعَلَ لَكَانَ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ ، وَتَجَنُّبِهِ مَا يُؤْذِيهِ مَشْرُوعٌ ، وَقَدْ يُقَدَّرُ اللَّهُ وَقُوعُهُ فِيهَا فَرَّ مِنْهُ ، فَلَوْ فَعَلَهُ أَوْ تَرَكَهُ لَكَانَ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ ، فَهُمَا مَقَامَانِ : مَقَامُ التَّوَكُّلِ وَمَقَامُ التَّمَسُّكِ بِالْأَسْبَابِ ، كَمَا سَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ . وَمُحْصَلُ قَوْلِ عُمَرَ : نَفَرْنَا مِنْ قَدْرِ اللَّهِ إِلَى قَدْرِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَفِرَّ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ حَقِيقَةً ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي فَرَّ مِنْهُ أَمَرَ خَافٍ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ فَلَمْ يَهْجُمْ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي فَرَّ إِلَيْهِ أَمَرَ لَا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا الْأَمْرَ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ سَوَاءً كَانَ ظَاعِنًا أَوْ مُقِيمًا " .

فالأَسْبَابُ لَا يُنْكَرُ عَاقِلٌ تَأْثِيرَهَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ ، وَالسَّبَبُ كَالْمُسَبَّبِ خُلُقٌ لِلَّهِ ، وَقَدْ رَتَّبَ اللَّهُ تَعَالَى حُصُولَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ عَلَى الْأَعْمَالِ تَرْتِيبَ الْجُزْأِ عَلَى الشَّرْطِ ، وَالْعِلَّةَ عَلَى الْمَعْلُولِ ، وَالْمُسَبَّبَ عَلَى السَّبَبِ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ١٥٢] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] . قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي "الجامع لأحكام القرآن" (٣٤٣/٩): "وَالْآيَةُ تَنْصِفُ فِي أَنَّ الشُّكْرَ سَبَبُ الْمَزِيدِ " .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] ، وَقَالَ : ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيْنَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح: ١٠-١٢] .

قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ فِي "التفسير" (٦٥١/٣٠) فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَاتِ : "اعْلَمْ أَنَّ الْإِسْتِغَالَ بِالطَّاعَةِ سَبَبٌ لِإِنْفِتَاحِ أَبْوَابِ الْخَيْرَاتِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وَجُوهٌ : أَحَدُهَا : أَنَّ الْكُفْرَ سَبَبٌ لِحَرَابِ الْعَالَمِ عَلَى مَا قَالَ فِي كُفْرِ النَّصَارَى : ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠-٩١] ، فَلَمَّا كَانَ الْكُفْرُ سَبَبًا لِحَرَابِ الْعَالَمِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ سَبَبًا لِعِمَارَةِ الْعَالَمِ .

وَتَانِيهَا : الْآيَاتُ مِنْهَا هَذِهِ الْآيَةُ وَمِنْهَا قَوْلُهُ : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ﴾ [الأعراف: ٩٦] ، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦] ، ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] ، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣] ، ﴿وَأَمْرَ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢] .

وَتَالِثُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذَّارِيَات: ٥٦] ، فَإِذَا اسْتَعْلَوْا بِتَحْصِيلِ الْمُقْصُودِ حَصَلَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الدُّنْيَا عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ .

وَرَابِعُهَا: أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي فَمَا زَادَ عَلَى الْإِسْتِغْفَارِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا رَأَيْتَكَ اسْتَسْقَيْتَ، فَقَالَ: لَقَدْ اسْتَسْقَيْتُ بِمَجَادِيحِ السَّمَاءِ. الْمَجْدُحُ ثَلَاثَةُ كَوَاكِبٍ مَخْصُوصَةٌ، وَنَوَاهُ يَكُونُ عَزِيزًا شَبَهُ عُمَرَ (الْإِسْتِغْفَارَ) بِالْأَنْوَاءِ الصَّادِقَةِ الَّتِي لَا تُحْطَى، وَعَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ ذُنُوبًا أَقْلُهُمْ اسْتِغْفَارًا، وَأَكْثَرُهُمْ اسْتِغْفَارًا أَقْلُهُمْ ذُنُوبًا، وَعَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ رَجُلًا شَكَاَ إِلَيْهِ الْجَدْبَ، فَقَالَ: اسْتَغْفِرِ اللَّهَ، وَشَكَاَ إِلَيْهِ آخِرَ الْفَقْرِ، وَآخِرَ قَلَّةِ السَّلَ، وَآخِرَ قَلَّةِ رَيْعِ أَرْضِهِ، فَأَمَرَهُمْ كُلَّهُمْ بِالْإِسْتِغْفَارِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَتَاكَ رِجَالٌ يَشْكُونَ إِلَيْكَ أَنْوَاعًا مِنَ الْحَاجَةِ، فَأَمَرْتَهُمْ كُلَّهُمْ بِالْإِسْتِغْفَارِ، فَتَلَا لَهُ الْآيَةَ " . وانظر: نظم الدرر (١٦٩/٨)، روح المعاني (٧٨/١٥-٧٩) .

وَلَمَّا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى خَالِقَ الْأَسْبَابِ وَمَسَبِّبَاتِهَا، فَقَدْ قَضَتْ حِكْمَتُهُ سَبْحَانَهُ أَنَّ الْمَسَبِّبَاتِ لَا بَدَّ لَوُقُوعِهَا مِنْ أَسْبَابِهَا، فَاللَّهُ تَعَالَى رُبَّ الْمَسَبِّبَاتِ بِأَسْبَابِهَا، وَعِلْمُهَا قَبْلَ أَنْ تَكُونَ، وَعِلْمُهُ سَبْحَانَهُ تَقْدِيرَ أَزَلِّيٍّ فِي الْأَسْبَابِ وَالْمَسَبِّبَاتِ .

وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَتَعَارَضُ مَعَ مَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ أَنَّ الْقَدْرَ ثَابِتٌ لَا يَتَغَيَّرُ لِأَنَّهُ عِلْمُ اللَّهِ، وَإِلَّا لَأَدَّيْ إِلَى الْجَهْلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩] . قَالَ الْإِمَامُ الْبُرُوسِيُّ فِي " رُوحِ الْبَيَانِ " (١٤٩/٩-١٥٠) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: " أَيْ لَا يَغْيَرُ قَوْلِي فِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَمَا يَظْهَرُ فِي الْوَقْتِ هُوَ الَّذِي قَضَيْتُهُ فِي الْأَزَلِ، لَا مَبْدَلُ لَهُ، وَالْعَفْوُ عَنْ بَعْضِ الْمَذْنِبِينَ لِأَسْبَابٍ دَاعِيَةٍ إِلَيْهِ لَيْسَ بِتَبْدِيلٍ، فَإِنَّ دَلَائِلَ الْعَفْوِ تَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ الْوَعِيدِ، يَعْنِي: وَلَا مَخْصَصَ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ، فَالْوَعِيدُ عَلَى عَمُومِهِ فِي حَقِّهِمْ. قَالَ الْجَلَالُ الدَّوَانِيُّ فِي " شَرْحِ الْعُضْدِ ": ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْخَلْفَ فِي الْوَعِيدِ جَائِزٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا فِي الْوَعْدِ ...

وَأَحْسَنُ يَحْيَى بْنُ مَعَاذٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى حَيْثُ قَالَ: الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ حَقٌّ، فَالْوَعْدُ حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ، ضَمَنَ لَهُمْ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ أَنْ يُعْطِيَهُمْ كَذَا، وَمَنْ أَوَّلَى بِالْوَفَاءِ مِنَ اللَّهِ، وَالْوَعِيدُ حَقُّهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَقَالَ: لَا تَفْعَلُوا كَذَا فَأَعْذِبْكُمْ فَفَعَلُوا، فَإِنْ شَاءَ عَفَا، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، لِأَنَّهُ حَقُّهُ، وَأَوَّلَاهُمَا الْعَفْوُ وَالْكَرَمُ، لِأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، فَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ أَنْ يَشْرَكَ بِهِ فَيَنْجِزُ وَعِيدَهُ فِي حَقِّ الْمُشْرِكِينَ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَخْلِفَ وَعِيدَهُ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ " . وانظر: روح المعاني (١٣/٣٣٦-٣٣٧) .

وقال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ﴾ [الحديد: ٢٢] .

قال الإمام الرّازي في " التفسير " (٤٦٧/٢٩) : " الْمُسْأَلَةُ الْأُولَى : هَذِهِ الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ قَبْلَ دُخُولِهَا فِي الْوُجُودِ مَكْتُوبَةٌ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ . قَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ : وَإِنَّمَا كَتَبَ كُلُّ ذَلِكَ لُوجُوهٌ :

أَحَدُهَا : تَسْتَدِلُّ الْمَلَائِكَةُ بِذَلِكَ الْمَكْتُوبِ عَلَى كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَالِمًا بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ وَقُوعِهَا . وَثَانِيهَا : لِيَعْرِفُوا حِكْمَةَ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ تَعَالَى مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ عَلَى تِلْكَ الْمَعَاصِي خَلْقَهُمْ وَرَزَقَهُمْ . وَثَالِثُهَا : لِيَحْذَرُوا مِنْ أَمْثَالِ تِلْكَ الْمَعَاصِي .

وَرَابِعُهَا : لِيَشْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى عَلَى تَوْفِيقِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى الطَّاعَاتِ وَعِصْمَتِهِ إِيَّاهُمْ مِنَ الْمَعَاصِي . وَقَالَتِ الْحُكَمَاءُ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُدَبِّرَاتُ أَمْرًا ، وَهُمْ الْمُقَسَّمَاتُ أَمْرًا ، إِنَّمَا هِيَ الْمُبَادِئُ لِحُدُوثِ الْحَوَادِثِ فِي هَذَا الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ بِوَاسِطَةِ الْحَرَكَاتِ الْفَلَكيَّةِ وَالْإِتِّصَالَاتِ الْكُوكِبِيَّةِ ، فَتَصَوَّرُ أَنَّمَا لَا نِسِيَاقَ تِلْكَ الْأَسْبَابِ إِلَى الْمُسَبِّبَاتِ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ .

الْمُسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : اسْتَدَلَّ جُمْهُورُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ وَقُوعِهَا خِلَافًا لِهَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ ، وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَتَبَهَا فِي الْكِتَابِ قَبْلَ وَقُوعِهَا وَجَاءَتْ مُطَابَقَةً لِذَلِكَ الْكِتَابِ عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمًا بِهَا بِأَسْرِهِا " .

ومن المعلوم أن علم الله تعالى لا يُجبر العبد على القيام بالعمل ، لأن الله تعالى علم أن العبد سيقوم بالعمل مختاراً ، ولم يكن قيامه بالعمل بناءً على العلم ، بل كان العلم الأزلي أنه سيقوم بالعمل ، وليست الكتابة في اللوح المحفوظ إلا تعبيراً عن إحاطة علم الله تعالى بكل شيء ، والإرادة في ذلك كالعلم ، لا جبر فيها ، بل هي آية من حيث أنه لا يقع في ملكه تعالى إلا ما يريد ...

وقال تعالى : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة: ٥١] ، قال الإمام الرّازي في " التفسير " (٦٧-٦٦/١٦) : " ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ ، وَفِيهِ أَقْوَالٌ :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَنَا خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ ، وَلَا خَوْفٌ وَلَا رَجَاءٌ ، وَلَا شِدَّةٌ وَلَا رَخَاءٌ ، إِلَّا وَهُوَ مُقَدَّرٌ عَلَيْنَا مَكْتُوبٌ عِنْدَ اللَّهِ ، وَكَوْنُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ مَقْضِيًا بِهِ

عَنْدَ اللَّهِ، فَإِنَّ مَا سِوَاهُ مُمَكِّنٌ، وَالْمُمَكِّنُ لَا يَتَرَجَّحُ إِلَّا بِتَرَجُّحِ الْوَاجِبِ، وَالْمُمَكِّنَاتُ بِأَسْرِهَا مُتَّهِيَةٌ إِلَى قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَصْحَابَنَا يَتَمَسَّكُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي أَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ شَامِلٌ لِكُلِّ الْمُحْدَثَاتِ وَأَنَّ تَغْيِيرَ الشَّيْءِ عَمَّا قَضَى اللَّهُ بِهِ مُحَالٌ، وَتَقَرُّرُ هَذَا الْكَلَامِ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ وَإِمَّا مُمَكِّنٌ، وَالْمُمَكِّنُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَرَجَّحَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى الْآخَرِ لِنَفْسِهِ، فَوَجَبَ انْتِهَاؤُهُ إِلَى تَرَجُّحِ الْوَاجِبِ لِدَاتِهِ، وَمَا سِوَاهُ فَوَاجِبٌ بِإِجَادِهِ وَتَأْثِيرِهِ وَتَكْوِينِهِ. وَهَذَا الْمَعْنَى

قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». أخرجه أحمد في "المسند" (١٩/٥) برقم

٢٨٠٣، قال الأرناؤوط: "حديث صحيح، وهذا الحديث رواه أحمد عن شيخه أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ بثلاثة أسانيد الأخير منها متصل، والأول والثاني فيهما انقطاع، وثم يميز لفظ بعضها من بعض. أما الإسناد الأول، فهو: عبد الله بن يزيد، عن كههمس بن الحسن، عن الحجاج بن فُرَافِصَةَ رفعه إلى ابن عباس، والحجاج بن فُرَافِصَةَ متأخر من الطبقة السادسة، يروي عن التابعين كابن سيرين وأيوب السخيتاني وعمن بعدهم كيجي بن أبي كثير، ولم يدرك ابن عباس، وقد ذكر أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ شيخ أحمد أنه رآه وهو صبي فسلم عليه، وعبد الله بن يزيد مات سنة ٢١٢ أو ٢١٣ وقد تَيَقَّفَ عن المئة. والإسناد الثاني: عبد الله بن يزيد، عن همام بن يحيى أسنده إلى ابن عباس، وهذا منقطع أيضاً، همام بن يحيى بن دينار البصري من الطبقة السابعة مات سنة ١٦٤ أو ١٦٥ ولم يدرك ابن عباس، لكن جاء عند البيهقي أن هماماً روى هذا الحديث عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس، فهو على هذا متصل. والإسناد الثالث: عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن لهيعة ونافع بن يزيد، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس، وهذا إسناد قوي متصل، فإن رواية عبد الله بن يزيد، عن ابن لهيعة صالحة، ثم هو متابع بنافع بن يزيد، وهو ثقة من رجال مسلم، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح غير قيس بن الحجاج، فمن رجال الترمذي وابن ماجه، وقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: صالح. وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٧٤)، وفي "الأسماء والصفات" ص ٧٥-٧٦ من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن نافع بن يزيد وابن لهيعة وكههمس بن الحسن وهمام بن يحيى، عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس. وأخرجه الترمذي (٢٥١٦) من طريق عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة، هذا الإسناد. وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه الطبراني (١٢٩٨٩) من طريق أبي صدقة القراطيسي، عن نافع بن يزيد، به. قوله: "تعرف إليه"، قال السندي: هو بتشديد الراء، أي: تحبب إليه بلزوم طاعته واجتناب معصيته، لأن المعرفة سبب المحبة، والرخاء: مقابل الشدة، ويعرفك - بالجرم - على أنه جواب الأمر، أي: يُعْنَك في الشدة. قال النووي في "شرح الأربعين" له (ص ٥١): قد نص الله تعالى في كتابه أن العمل الصالح ينفع عند الشدة وينجي فاعله، وأن عمل المعصية يؤدي بصاحبه إلى الشدة، قال تعالى حكاية عن يونس عليه السلام (فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون) [لصافات: ١٤٣-١٤٤]، ولما قال فرعون: «أَمْتُتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، قال له الملك: «الآن وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ» [يونس: ٩٠-٩١]

وِثَانِيهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا كَتَبَ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ فَقَدْ عَلِمَهَا وَحَكَمَ بِهَا، فَلَوْ وَقَعَ الْأَمْرُ بِخِلَافِهَا لَزِمَ انْقِلَابُ الْعِلْمِ جَهْلًا وَالْحُكْمُ الصِّدْقُ كَذِبًا، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ، وَقَدْ أَطْنَبْنَا فِي شَرْحِ هَذِهِ

الْمُنَظَرَةِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
[البقرة: ٦] .

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ تَسْلِيَةً لِلرَّسُولِ فِي فَرَحِهِمْ بِحُزْنِهِ وَمَكَارِهِهِ فَأَيُّ تَعَلُّقٍ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِذَلِكَ؟

قُلْنَا: السَّبَبُ فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَلِمَ سِرَّ اللَّهِ فِي الْقَدَرِ هَانَتْ عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ» .
فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ الَّذِي وَقَعَ أَمْتَنَ أَنْ لَا يَقَعَ، زَالَتِ الْمُنَازَعَةُ عَنِ النَّفْسِ وَحَصَلَ الرِّضَا بِهِ .
الْقَوْلُ الثَّانِي: فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا، أَيُّ: فِي عَاقِبَةِ أَمْرِنَا مِنْ الظَّفَرِ بِالْعَدُوِّ وَالْإِسْتِيْلَاءِ عَلَيْهِمْ، وَالْمَقْصُودُ أَنْ يَظْهَرَ لِلْمُنَافِقِينَ أَنَّ أَحْوَالَ الرَّسُولِ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً فِي الشَّرُورِ وَالْغَمِّ، إِلَّا أَنَّ فِي الْعَاقِبَةِ الدَّوْلَةُ لَهُمْ وَالْفَتْحُ وَالنَّصْرُ وَالظَّفَرُ مِنْ جَانِبِهِمْ، فَيَكُونُ ذَلِكَ اغْتِيَاظًا لِلْمُنَافِقِينَ وَرَدًّا عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ الْفَرَحِ .

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: قَالَ الرَّجَّاجُ: الْمَعْنَى إِذَا صِرْنَا مَعْلُومِينَ صِرْنَا مُسْتَحِقِّينَ لِلْأَجْرِ الْعَظِيمِ، وَالثَّوَابِ الْكَثِيرِ، وَإِنْ صِرْنَا غَالِبِينَ، صِرْنَا مُسْتَحِقِّينَ لِلثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ، وَفُرْنَا بِأَمْوَالِ الْكَثِيرِ وَالثَّنَاءِ الْجَمِيلِ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، صَارَتْ تِلْكَ الْمَصَائِبُ وَالْمُحْزَنَاتُ فِي جَنْبِ هَذَا الْفَوْزِ بِهَذِهِ الدَّرَجَاتِ الْعَالِيَةِ مُتَحَمِّلَةً، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ وَإِنْ كَانَتْ حَسَنَةً، إِلَّا أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ هُوَ الْأَوَّلُ .

وروى البخاري (٤/٧ برقم ٥٠٧٦) بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي الْعَنْتَ، وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ فَاخْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرِّ» .

ومعنى الحديث كما قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٩١/١١): "أَيُّ: فَرَعَتِ الْكِتَابَةَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الَّذِي كُتِبَ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ لَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ، فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْفَرَاغِ مِنَ الْكِتَابَةِ، لِأَنَّ الصَّحِيفَةَ حَالِ كِتَابَتِهَا تَكُونُ رَطْبَةً أَوْ بَعْضَهَا، وَكَذَلِكَ الْقَلَمُ، فَإِذَا انْتَهَتْ الْكِتَابَةُ جَفَّتِ الْكِتَابَةُ وَالْقَلَمُ . وَقَالَ الطَّبِيُّ: هُوَ مِنْ إِبْطَالِ اللَّازِمِ عَلَى الْمُزْوَمِ، لِأَنَّ الْفَرَاغَ مِنَ الْكِتَابَةِ يَسْتَلْزِمُ جَفَافَ الْقَلَمِ عِنْدَ مَدَادِهِ . قُلْتُ: وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كِتَابَةَ ذَلِكَ انْقَضَتْ مِنْ أَمْدٍ بَعِيدٍ، وَقَالَ عِيَاضُ: مَعْنَى جَفَّ الْقَلَمُ أَيُّ لَمْ يَكْتُبْ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا" . وانظر: الفتح (١١٩/٩) .

وقد يبدو للنَّاطِر - ظاهرياً - أنَّ هنالك ثَمَّةَ تعارض بين النُّصوص التي أوضحت أنَّ القدر ثابت لا يتغيَّر ولا يبدِّل، وبين النُّصوص التي أشارت إلى أنَّ بعض الأعمال قد تغيَّر القدر ...

وسبيل الجمع بين النُّصوص الواردة بسبق القضاء، وأنَّ الله فرغ من تقدير المقادير، وبين النُّصوص الواردة في أنَّ بعض الطَّاعات - كصلة الرَّحم - وغيرها من ألوان البرِّ قد تغيَّر وتبدَّل القدر، وذلك بأنَّ تُحمَّل أدلَّة الفراغ من القضاء والقدر على عدم تسبُّب العبد بأسباب الخير والشرِّ، وتُحمَّل الأدلَّة الأخرى على وقوع التسبُّب من العبد بأسباب الخير والشرِّ، مع التَّأكيد على أنَّ عمل الإنسان أيَّما كان لا يخرج عن علم الله تعالى الأزلي، بل إنَّ ذلك هو تقييد وربط للمسبِّبات بأسبابها، كما قدَّر الله تعالى الرِّيَّ بالشُّرب، والشَّبع بالأكل، ولو قال الإنسان أنا لا أجامع زوجتي، بل انتظر القضاء، فإنَّ قدر لي الولد كان ما قدر، خرج من ديوان العقلاء.

وعليه، فلا تعارض بين الأدلَّة التي دلَّت على كتابة المقادير قبل حدوثها، وبين ما جاءت به بعض الأدلَّة ظاهرياً، على أنَّ القدر قد يتغيَّر ببعض الأسباب التي يقوم بها الإنسان، مثل صلة الرَّحم، وأنَّ ذلك كلُّه من القضاء، وهو من جملة ما علمه الله، فإذا قدَّر الله للإنسان خيراً يناله بسبب ما، لن يحصل عليه بدونَه ...

والواجب على العبد - مع الأخذ بالأسباب - أن لا يعتقد أنَّ الأسباب تؤثر بنفسها، وإنَّما يعتقد أنَّها تؤثر بإذن الله تعالى، قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/١٣٥) في شرح "باب ما أنزل الله داءً إلَّا أنزل له شفاء" من كتاب الطَّب، بعد أن ذكر جملة من الأحاديث الآمرة بالتداوي: "وَفِيهَا كُلُّهَا إِبْتِاثُ الْأَسْبَابِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ لَمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّهَا بِإِذْنِ اللَّهِ وَبِتَقْدِيرِهِ، وَأَنَّهَا لَا تَنْجَعُ بِذَوَاتِهَا بَلْ بِمَا قَدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَأَنَّ الدَّوَاءَ قَدْ يَنْقَلِبُ دَاءً إِذَا قَدَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: "بِإِذْنِ اللَّهِ". يشير إلى حديث أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٧٢٩ برقم ٢٢٠٤) بسنده عن جابر، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

فَمَدَّارُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ، وَالتَّداوِي لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ، كَمَا لَا يُنَافِيهِ دَفْعُ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَكَذَلِكَ مَحْجُوبُ الْمُهِلِكَاتِ، وَالِدُّعَاءُ بِطَلَبِ الْعَافِيَةِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ".

فهكذا يجب أن يفهم القدر، وأنه لا بد للعبد من الجمع بين الإيمان بالقدر، والأخذ بالأسباب من الجد والسعي، واتخاذ العدة لمواجهة العدو، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأسباب لا توجب حصول المسبب إلا بإذن الله ...

قال الإمام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٧٠/٨): "وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: الْإِلْتِمَاتُ إِلَى الْأَسْبَابِ شُرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ وَخَوْفُ الْأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا نَقَضُ فِي الْعَقْلِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْأَسْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ قَدْخٌ فِي الشَّرْعِ. وَمُجَرَّدُ الْأَسْبَابِ لَا يُوجِبُ حُصُولَ الْمُسَبَّبِ؛ فَإِنَّ الْمَطَرَ إِذَا نَزَلَ وَبُذِرَ الْحَبُّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَافِيًا فِي حُصُولِ النَّبَاتِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ رِيحٍ مُرَبِّيَّةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَا بُدَّ مِنْ صَرْفٍ الْإِتِفَاءِ عَنْهُ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَامِ الشُّرُوطِ وَزَوَالِ الْمَوَانِعِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ وَكَذَلِكَ الْوَلَدُ لَا يُوَلَدُ بِمُجَرَّدِ إِنْزَالِ الْمَاءِ فِي الْفَرْجِ بَلْ كَمْ مَنْ أَنْزَلَ وَلَمْ يُوَلَدْ لَهُ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنَّ اللَّهَ شَاءَ خَلْقَهُ فَتَحَبَّلَ الْمَرْأَةُ وَتُرَبِّيَهُ فِي الرَّحِمِ وَسَائِرُ مَا يَتِمُّ بِهِ خَلْقُهُ مِنَ الشُّرُوطِ وَزَوَالِ الْمَوَانِعِ. وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْآخِرَةِ لَيْسَ بِمُجَرَّدِ الْعَمَلِ يَنَالُ الْإِنْسَانُ السَّعَادَةَ بَلْ هِيَ سَبَبٌ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ". وَقَدْ قَالَ: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، فَهَذِهِ بَاءُ السَّبَبِ أَيُّ: بِسَبَبِ أَعْمَالِكُمْ وَالَّذِي نَفَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاءُ الْمَقَابَلَةِ كَمَا يُقَالُ: اشْتَرَيْتَ هَذَا بِهَذَا أَيُّ: لَيْسَ الْعَمَلُ عَوَظًا وَتَمَنَّا كَافِيًا فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ عَفْوِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ فَبِعَفْوِهِ يَمْحُو السَّيِّئَاتِ وَبِرَحْمَتِهِ يَأْتِي بِالْخَيْرَاتِ وَبِفَضْلِهِ يُضَاعِفُ الْبَرَكَاتِ".

وهذا يتبين أن الإيمان بالقدر السابق لا يؤدي إلى الاتكال والإهمال، بل يدفع إلى الخير والحرص على العمل الصالح، مع ملاحظة أن مباشرة الأسباب لا تعني الاعتقاد بأنها مفضية إلى نتائجها، وقد أشار الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى هذه الحقيقة فيما رواه البخاري (١٢٢/٨) برقم ٦٥٩٦ بسنده عن عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، أَيْعَرَفُ أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَلِمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: "كُلُّ يَعْمَلُ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَوْ: لِمَا يُسَّرُ لَهُ".

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٩٣/١١): "وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَالَ مُحْجُوبٌ عَنِ الْمُكَلَّفِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْتَنِدَ فِي عَمَلٍ مَا أَمَرَ بِهِ، فَإِنْ عَمِلَ أَمَارَةً إِلَى مَا يُؤَلِّ إِلَيْهِ أَمْرُهُ غَالِبًا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ يُجْتَنَمُ لَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ، لَكِنْ لَا أَطَّلَعَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ،

فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْذُلَ جَهْدَهُ وَيُجَاهِدَ نَفْسَهُ فِي عَمَلِ الطَّاعَةِ لَا يَتْرُكُ وَكُولاَ إِلَى مَا يُؤَلِّ إِلَيْهِ أَمْرُهُ فَيَلَامَ عَلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ وَيَسْتَحِقَّ الْعُقُوبَةَ " .

وعلى كل حال فإن الأسباب هي من أقدار الله تعالى ، وما المسببات إلا نتائج لها وثماراً ، فإذا قدر الله تعالى أن يكون عالماً بارعاً جهبذاً فلا بد أن يوزن قدر له الدراسة ومصاحبة العلماء والإكثار من سؤالهم والكد والتعب في طلب العلم وحفظه ومذاكرته ... فالأسباب هي من جملة أقدار الله تعالى ، والإيمان بالقدر لا يوجب ترك العمل ، بل يدعو للكد والتعب ومباشرة الأسباب ، دون الركون إليها والاعتماد والتوكل عليها ، بل يتوكل على الله تعالى خالق السبب والمسبب ، ويؤمن بأن ما قدره الله تعالى واقع وكائن لا محالة ، والكل ميسر لما خلق له ... فالإنسان قد يباشر الأسباب ثم لا يحصل على مراده ، ومع ذلك فهو مأمور بالأخذ بها استجابة لمسبب الأسباب الذي دعا للأخذ بها ...

روى اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٨٠٢ / ٤ برقم ١٣٤٠) بسنده عن أحمد بن المقدم قال : سمعتُ معتمراً يحدث عن مرحوم العطار ، قال : أتاني رجلٌ ، فقال : يا أبا محمد إن أخي هذا أراد شراء جارية من فلانٍ ، وقد أحب أن يستعين برأيك ، فقم معنا إليه ، فأنطلقنا إليه ، فإذا رجلٌ مُثَرِّ ، فبينما نحن عنده ، قلنا : جاريته فلانة أراد هذا الرجل يعترضها ، قال : نعم قد حصر الغداء فتغدوا وأخرجيها إليكم ، قلنا : هاتِ غداءك ، فتغدينا ، ثم قال : لا يسقيكم الماء إلا من أردتم أن تعترضوه ، ادعوا فلانة ، قال : فجاءت جاريةً وضيئةً ، فقال لها : اسقيني فجاءت بقدر زجاج ، فصبت له ماءً ، فوضعه على راحته ، ثم رفعه إلى فيه ، ثم قال : يا أبا محمد يزعم ناس أني لا أستطيع أشرب هذا ؟ وترى هاهنا حائلاً ، ثم قال : فأنا لا أشربه فترى هاهنا مكرهاً ؟ ثم قال : هي حرة إن لم أشربه ، فضربت القدح برؤن فميصها ، فوقع القدح وانكسر وأهراق الماء ، فخرجت معنا مفعنة فكانت تدعى : مولاة السنة " .

وروى اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٨٠٣ / ٤ برقم ١٣٤١) بسنده عن أحمد بن سنان ، قال : ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، قال : كنا مع إنسان يتكلم في القدر ، فأخذ بيضةً ، وكنا نأكل بيضا وخبزاً ، فقال : هذه البيضة إن شئت أكلتها وإن شئت لم أكلها ، قال : قلنا له : فشا ، قال : فأنا أشاء ، قال : فأدخلها في فيه ، فوثب إليه رجلان من أصحابنا جلدان ففكاً لحية حتى

رَمَاهَا، فَقَالَ: زَعَمْتَ أَنَّكَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ لَوْ شِئْتَ لَأَكَلْتَهَا، وَلَكِنَّ الْمَشِيئَةَ إِلَى اللَّهِ شَاءَ أَنْ لَا تَأْكُلَهَا فَطَرَحْتَهَا".

﴿سُؤَالٌ﴾ : هَلْ يَرُدُّ الدُّعَاءُ الْقَضَاءُ ؟

الجواب : تضافرت نصوص الكتاب والسنة في الحث على الدعاء والتحذير من تركه، قال تعالى: **﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾** [الفرقان: ٧٧] ، وقال: **﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾** [الأعراف: ٥٥] ، وقال: **﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾** [غافر: ٦٠] ، ومعنى: **﴿يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾** ، أي: "يستكبرون عن دعائي، لأنَّ الدعاء نوع من العبادة، ومن أفضل أنواعها، بل روى ابن المنذر، والحاكم وصححه عن ابن عباس أنَّه قال: أفضل العبادة الدعاء، وقرأ الآية، والتَّوَعَّدُ على الاستكبار عنه لأنَّ ذلك عادة المترفين المسرفين، وإنَّما المؤمن يتضرَّع إلى الله تعالى في كلِّ تقلباته ، وفي إيقاع العبادة صلة الاستكبار ما يؤذن بأنَّ الدعاء باب من أبواب الخضوع ، لأنَّ العبادة خضوع ، ولأنَّ المراد بالعبادة الدعاء ، والاستكبار إنَّما يكون عن شيء إذا أتى به لم يكن مستكبرا" . انظر: روح المعاني (١٢/ ٣٣٣).

وروى أحمد في "المسند" (٢٩٧/٣٠) برقم (١٨٣٥٢) بسنده عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ"، ثُمَّ قَرَأَ: **﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ، إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ**

عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] . قال الأرْنَؤوط : "إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير يُسَيع الكندي ويقال: أسيع - وهو ابن معدان الحضرمي الكوفي - فقد روى له البخاري في "الأدب المفرد"، وأصحاب السنن، وهو ثقة. عبد الرزاق: هو ابن همام، وسفيان: هو الثوري، والأعمش: هو سليمان بن مهران، ومنصور: هو ابن المعتمر، وذَرَّ: هو ابن عبد الله المرهبي . وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٢٩٩) ، والطبراني في "الدعاء" ، والبغوي في "شرح السنة" (١٣٨٤) من طرق عن سفيان، عن منصور، بهذا الإسناد. وأخرجه الطبري في "التفسير" ٧٩/٢٤ ، وابن حبان (٨٩٠) ، والحاكم في "المستدرک" ١/ ٤٩١ ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٩) ، والطبراني في "الدعاء" من طرق، عن منصور، به. وأخرجه الترمذي (٣٣٧٢) ، والطبري في "التفسير" ٧٨/٢٤ ، والطبراني في "الأوسط" (٣٩٠١) ، وفي "الصغير" (١٠٤١) ، وفي "الدعاء" (٤) ... (٧) ، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" ٨/ ١٢٠ ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٩) (٣٠) والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٤) ، وأبو عمرو بن منده في "الفوائد" (٣٥) من طرق، عن سليمان الأعمش، به. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وفي الباب عن أنس عند الترمذي (٣٣٧١) بلفظ: "الدعاء مخ العبادة" وهو حسن في الشواهد. وعن أبي هريرة أن رسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "ليس شيء أكرم على الله من الدعاء" سلف برقم (٨٧٤٨) ، وذكرنا بقية أحاديث الباب هناك. قال السندي: قوله: "إنَّ الدعاء هو العبادة" معنى القصر أنه ليس شيئاً وراء العبادة، لا أنه لا عبادة غيره، ثم قرأ استشهاده على ما قال، حيث وضع فيه "عن عبادتي" موضع: عن دعائي، فإنَّ الموضوع ذكر الدعاء بقرينة السياق .

قلت : وجوّد إسناده الحافظ في الفتح (٤٩/١) .

فالدُّعاء عبادة من أعظم العبادات، وسبيل لتحصيل أكبر الغايات...

وقد أرشدت آيات الكتاب العزيز، وكذا أحاديث الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أَنَّ الدُّعاء سبب من الأسباب المشروعة، وأنَّ له تأثيراً في المطلوب المسؤول كسائر الأسباب المقدّرة والمشروعة. انظر:

شأن الدعاء للخطابي (ص ٦)، زاد المعاد (٣/ ٤٨١).

فإذا أراد الله بعبد خيراً ألهمه دعاءه والاستعانة به، وجعل استعانته ودعائه سبباً للخير الذي قضاها له. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧١٢).

قال الإمام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٧٠): "إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الدُّعَاءَ وَالسُّؤَالَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي يَنَالُ بِهَا مَغْفِرَتَهُ وَرَحْمَتَهُ وَهُدَاهُ وَنَصْرَهُ وَرِزْقَهُ. وَإِذَا قَدَّرَ لِلْعَبْدِ خَيْرًا يَنَالُهُ بِالدُّعَاءِ لَمْ يَحْصُلْ بِدُونِ الدُّعَاءِ وَمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ وَعَلِمَهُ مِنْ أَحْوَالِ الْعِبَادِ وَعَوَاقِبِهِمْ فَإِنَّمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ بِأَسْبَابٍ يَسُوقُ الْمُقَادِيرَ إِلَى الْمَوَاقِيتِ فَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ شَيْءٌ إِلَّا بِسَبَبٍ وَاللَّهُ خَالِقُ الْأَسْبَابِ وَالْمُسَبَّبَاتِ".

وقال الإمام ابن القيم في "الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء" (ص ١٧): "أَنَّ هَذَا الْمُقْدُورُ قُدِّرَ بِأَسْبَابٍ، وَمِنْ أَسْبَابِهِ الدُّعَاءُ، فَلَمْ يُقَدَّرْ مُجَرَّدًا عَنْ سَبَبِهِ، وَلَكِنْ قُدِّرَ بِسَبَبِهِ، فَمَتَى أَتَى الْعَبْدُ بِالسَّبَبِ، وَقَعَ الْمُقْدُورُ، وَمَتَى لَمْ يَأْتِ بِالسَّبَبِ انْتَفَى الْمُقْدُورُ، وَهَذَا كَمَا قُدِّرَ الشَّعْبُ وَالرَّيُّ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَقُدِّرَ الْوَلَدُ بِالْوَطْءِ، وَقُدِّرَ حُصُولُ الزَّرْعِ بِالْبَذْرِ، وَقُدِّرَ خُرُوجُ نَفْسِ الْحَيَّوَانِ بِذَبْحِهِ، وَكَذَلِكَ قُدِّرَ دُخُولُ الْجَنَّةِ بِالْأَعْمَالِ، وَدُخُولُ النَّارِ بِالْأَعْمَالِ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْحَقُّ، وَهَذَا الَّذِي حُرِّمَهُ السَّائِلُ وَلَمْ يُؤَفَّقْ لَهُ.

وَحِينَئِذٍ فَالدُّعَاءُ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ، فَإِذَا قُدِّرَ وَقُوعُ الْمُدْعُوِّ بِهِ بِالدُّعَاءِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: لَا فَايْدَةَ فِي الدُّعَاءِ، كَمَا لَا يُقَالَ: لَا فَايْدَةَ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَجَمِيعِ الْحَرَكَاتِ وَالْأَعْمَالِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَسْبَابِ أَنْفَعَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَلَا أْبْلَغَ فِي حُصُولِ الْمَطْلُوبِ".

فالدُّعاء سبب من الأسباب المشروعة، وهو ممّا سبق به القضاء، وكأنّه قال: إن دعا كان كذا، وإن لم يدع لم يكن كذا، فالدُّعاء سبب علّق عليه المسبّب في القضاء السّابق أولاً، وليس معناه أَنَّ الدُّعاء يأتي بقضاء جديد لم يسبق به القضاء.

وفي تقريره لفائدة الدُّعاء قال الإمام الغزالي في "إحياء علوم الدّين" (١/ ٣٢٩): "فإن قلت: فما فائدة الدُّعاء والقضاء لا مردّ له؟ فاعلم أَنَّ من القضاء ردُّ البلاء بالدُّعاء فالدُّعاء سبب لردِّ البلاء واستجلاب الرّحمة، كما أَنَّ الثُّرس سبب لردِّ السّهم، والماء سبب لخروج النّبات من الأرض، فكما

أَنَّ التُّرْسَ يَدْفَعُ السَّهْمَ فَيَتَدَافَعَانِ فَكَذَلِكَ الدُّعَاءُ وَالْبَلَاءُ يَتَعَالَجَانِ ، وليس من شرط الاعتراف بقضاء الله تعالى أن لا يحمل السلاح ، وقد قال تعالى : **﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾** [النساء: ٧١] ، وأن لا يسقي الأرض بعد بث البذر ، فيقال : إن سبق القضاء بالنبات نبت البذر وإن لم يسبق لم ينبت ، بل ربط الأسباب بالمسببات هو القضاء الأول الذي هو كلمح البصر أو هو أقرب ، وترتيب تفصيل المسببات على تفصيل الأسباب على التدرج والتقدير هو القدر ، والذي قدر الخير قدره بسبب ، والذي قدر الشر قدره لدفعه سبباً ، فلا تناقض بين هذه الأمور عند من انفتحت بصيرته .

وفي شرحه لما رواه البخاري (٨/ ٧٥ برقم ٦٣٤٧) بسنده عن أبي هريرة: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَعَوَّذُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ» قَالَ سُفْيَانُ: «الْحَدِيثُ ثَلَاثٌ، زِدْتُ أَنَا وَاحِدَةً، لَا أَدْرِي أَيُّهُنَّ هِيَ» ، نقل الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١١/ ١٤٩) عن ابن الجوزي قوله: " وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الْإِسْتِعَاذَةِ وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ كَوْنُ مَا سَبَقَ فِي الْقَدَرِ لَا يُرَدُّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ بِمَا قَضَى فَقَدْ يَقْضَى عَلَى الْمُرَّةِ مَثَلًا بِالْبَلَاءِ وَيُقْضَى أَنَّهُ إِنْ دَعَا كَشَفَ فَالْقَضَاءُ مُحْتَمَلٌ لِلدَّافِعِ وَالْمُدْفُوعِ " .

وإذا ما تقررت فائدة الدعاء وعلمت، فلا يجوز لمعترض أن يعترض فيقول: إذا كان القلم جفَّ بما هو كائن - كما في الحديث المتقدم - فما معنى قوله تعالى: **﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾** [غافر: ٦٠] ، وقوله: **﴿وَسُئِلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾** [النساء: ٣٢] ، وقوله: **﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾** [البقرة: ١٨٦] ، وإذا كان الدعاء - أيضاً - ممَّا هو كائن، فما فائدة الأمر به؟ ولا بدَّ من وقوعه.

أجاب عن هذا التساؤل الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (٨/ ١٩٨-١٩٩) ، فقال: " قَوْلُهُ إِذَا جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ ، فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ : **﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾** ، وَإِنْ كَانَ الدُّعَاءُ أَيْضًا بِمَا هُوَ كَائِنٌ فَمَا فَايِدَةُ الْأَمْرِ بِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ ، فَيُقَالُ : الدُّعَاءُ فِي اقْتِضَائِهِ الْإِجَابَةَ كَسَائِرِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ فِي اقْتِضَائِهَا الْإِثَابَةَ ، وَكَسَائِرِ الْأَسْبَابِ فِي اقْتِضَائِهِ الْمُسَبِّبَاتِ ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ الدُّعَاءَ عَلَامَةٌ وَدَلَالَةٌ مُحَضَّةٌ عَلَى حُصُولِ الْمَطْلُوبِ الْمَسْئُولِ لَيْسَ بِسَبَبٍ أَوْ هُوَ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ لَا أَثَرَ لَهُ فِي حُصُولِ الْمَطْلُوبِ وَجُودًا وَلَا عَدَمًا بَلْ مَا يَحْصُلُ بِالدُّعَاءِ يَحْصُلُ بِدُونِهِ ، فَهِيَ قَوْلَانِ ضَعِيفَانِ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَلَّقَ الْإِجَابَةَ بِهِ تَعْلِيقَ الْمُسَبَّبِ بِالسَّبَبِ كَقَوْلِهِ : **﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾** ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ بِهَا إِحْدَى خِصَالِ ثَلَاثٍ : إِمَّا أَنْ يَعْجَلَ لَهُ دَعْوَتَهُ ، وَإِمَّا أَنْ يَدْخُلَهُ مِنَ الْخَيْرِ مِثْلُهَا ، وَإِمَّا

أن يصرف عنه من الشرِّ مثلها ، قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا نَكَّرَ قَالَ اللَّهُ أَكْثَرُ " ، فَعَلَّقَ الْعَطَايَا بِالْدُّعَاءِ تَعْلِيقَ الْوَعْدِ وَالْجَزَاءِ بِالْعَمَلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : إِنِّي لَا أَحْمِلُ هِمَّ الْإِجَابَةِ ، وَإِنَّمَا أَحْمِلُ هِمَّ الدُّعَاءِ ، فَإِذَا أَهْمَتِ الدُّعَاءُ ، فَإِنَّ الْإِجَابَةَ مَعَهُ وَأَمْثَالَ ذَلِكَ كَثِيرٌ . قلت : الحديث ليس في الصَّحِيحَيْنِ كما قال ابن تيمية ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ : ابن الجعد في المسند (ص ٤٧٢ برقم ٣٢٨٣) ، ابن أبي شيبه في المصنف (٢٠١/١٠ برقم ٢٩٧٨٠) ، البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٤٨ برقم ٧١٠) ، الطَّبْرَانِي فِي الدُّعَاءِ (ص ٣٢ برقم ٣٦) ، البيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٧٧ برقم ١٠٩٠) ، أَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (٢/٢٩٦ برقم ١٠١٩) . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٤٨ برقم ١٧٢١٠) ، وقال : رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو يَعْلَى بِنَحْوِهِ ، وَالْبَزَّازُ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ وَأَبِي يَعْلَى وَأَحَدُ إِسْنَادِي الْبَزَّازِ ، رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرَ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ ، وَهُوَ ثِقَةٌ .

فَعَلَّقَ الْعَطَايَا بِالْدُّعَاءِ تَعْلِيقَ الْوَعْدِ وَالْجَزَاءِ بِالْعَمَلِ الْمَأْمُورِ بِهِ " .

قال الإمام ابن حجر الهيتمي في " الفتاوى الحديثية " (ص ٩٢) : " وَكَذَلِكَ الدُّعَاءُ قَدْ يَكُونُ الْمَدْعُو بِهِ مُعَلَّقًا عَلَى الدُّعَاءِ فَكَانَ لِلدُّعَاءِ فَائِدَةٌ أَيْ فَائِدَةٌ . عَلَى أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يَنْحِبُ أَبَدًا لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِمَا عُلِّقَ عَلَى الدُّعَاءِ فَوَاضِحٌ وَجُودُ الْفَائِدَةِ فِيهِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَرُدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءُ " . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤/١٦ برقم ٢١٣٩) ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

وَإِنْ كَانَ بِمَا لَمْ يَعْلَقْ عَلَى ذَلِكَ فَفَائِدَتُهُ الثَّوَابُ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ الْعِبَادَةِ بَلْ مِنْ أَنَّهَا كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الدُّعَاءُ مَخُجُّ الْعِبَادَةِ " . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥/٣١٦ برقم ٣٣٧١) .

وَأَيْضًا فَيَبْدُلُ اللَّهُ الدَّاعِيَ بَدَلِ مَا دَعَا بِهِ بِمَا لَمْ يَقْدِرْ لَهُ بِمَا هُوَ مِثْلُ ذَلِكَ ، أَوْ أَفْضَلُ مِنْهُ ، كَمَا يَلِيقُ بِجُودِهِ وَكَرَمِهِ وَسِعَةِ فَضْلِهِ وَحِلْمِهِ ، وَمَنْ ثُمَّ أَطْلَقَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الِاسْتِجَابَةَ لِلدُّعَاءِ وَلَمْ يَقْبَلْهَا بِشَيْءٍ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠] ، وَقَالَ : ﴿ أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦] ، وَالْفِعْلُ وَإِنْ كَانَ فِي حِيزِ الْإِثْبَاتِ فَلَا عُمُومَ لَهُ لَكِنَّهُ فِي مَقَامِ الْإِثْبَاتِ لِلْعُمُومِ كَمَا قَالُوا بِهِ فِي النِّكَرَةِ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ ، إِذِ الْفِعْلُ وَالنِّكَرَةُ الْمُثَبَّتَةُ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ عُمُومًا وَعَدَمُهُ " .

وجاء في مجلَّة المنار " (٥/٢٨٩) : " اتَّفَقَ النَّقْلُ مَعَ الْعَقْلِ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ فِي الْوُجُودِ فَإِنَّمَا يَقَعُ

بحسب

ما في علم الله تعالى ؛ لِأَنَّ وَقُوعَ شَيْءٍ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْجَهْلَ ، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَمَا خَالَفَ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ خِلَافًا حَقِيقِيًّا فَهُوَ مُرَدُّودٌ نَقْطَعُ بِأَنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ

وسلم إذا لم يمكن تأويله وإرجاعه إليها، وقد أوّل العلماء حديث: "لا يردُّ القضاء إلاّ الدعاء"، فقالوا: قد يكون في علم الله تعالى أن فلاناً يصاب بكذا أو يكون بصدد أن يصاب به فيدعو الله فيكشف عنه البلاء الذي كان معلّقاً نزوله أو دوامه على عدم الدعاء، وانكشافه على الدعاء ويسمّون هذا القضاء المعلّق.

أمّا القضاء المبرم هو ما سبق في علم الله تعالى أن يكون لا محالة، فهو الذي لا يمكن أن يُرد. وإذا كان هذا التقسيم لأجل الجواب عن هذا الحديث فهناك أحاديث لا يمكن أن يُجاب عنها منها ما أخرجه أبو الشَّيخ عن أنس مرفوعاً: "أكثر من الدعاء، فإنّ الدعاء يردُّ القضاء المبرم"، وما أخرجه ابن عساكر عن نمير بن أوس مرسلًا: "الدُّعاء جند من أجناد الله مجتدة يردُّ القضاء بعد أن يبرم"، والحديثان ضعيفا السند جدًّا.

والحديث الوارد في السُّؤال رواه الترمذي والحاكم. وقد ذكر المحدثون أنّ من علامة الحديث الموضوع مخالفته للعقائد القطعية والأصول الثابتة، ومنها مخالفته للعقل وللوجود.

وأمّا كون البر يزيد في العمر، فقد ورد بمعناه أحاديث في الصّحيح، وهو كلام في الأسباب لا في علم الله تعالى وقضائه في العباد. قال بعض العلماء في تفسيره: إنّ أهل البر يكونون أهنأ النّاس عيشًا لما بينهم وبين والديهم وأهليهم وسائر النّاس من الحبّ وحسن المعاملة، وهذه هي الزيادة في العمر، فإنّ من يعيش بالمكاندة والفجور كأنه لم يعيش، لأنّ حياته تذهب سدًى. وفيه وجه آخر وهو أنّ البر وحسن الأخلاق والاعتدال في الأمور من أسباب الصّحة واعتدال المزاج، والصّحة هي مادة طول الحياة في الغالب، وهذا إنّما يأتي بالنسبة لحالة البنية واستعداد الشّخص لا بالنسبة لما في علم الله تعالى؛ لأنّه لا يتغيّر، وأكثر الكلام بين النّاس يكون في الأسباب لا في أصول العقائد.

وفي ردّه على المبتدعة الذين قالوا بإبطال الدعاء من أصله، وأنّه لا فائدة فيه، قال الإمام ابن حجر الهيثمي في "الفتاوى الحديثية" (ص ٩٢): "... ليس الأمر كما زعم هذا المنكر، ويلزمه إبطال الدعاء من أصله، لأنّ كلّ ما سيقع لك قد فرغ منه، وبذلك قال بعض المبتدعة فأبطلوا الدعاء من أصله، وقالوا لا فائدة له لأنّه إنّ سبق وُصول المدّعو به للدّاعي، فالدّعاء بوصوله عبث، وإلاّ فهو عبث أيضًا. وردّ عليهم أهل السّنة بأنّ المطلوب من الدّعاء التّذلّل والخضوع... على أنّ له فائدة، وهي أنّ تلك المقدّرات على قسمين: منها ما أبرم وهو المعبر عنه بما في أم الكتاب الذي لا يقبل تغييراً ولا تبديلاً. ومنها ما علّق على فعل شيء".

وقال الإمام ابن القيم في "الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء" (ص ١٦-١٧) بعد تقريره نفع الدعاء ودفعه للبلاء: "وهاهنا سؤال مشهور وهو: أن المدعو به إن كان قد قدر لم يكن بد من وقوعه، دعا به العبد أو لم يدع، وإن لم يكن قد قدر لم يقع، سواء سأل العبد أو لم يسأله. فظنت طائفة صحة هذا السؤال، فتركت الدعاء وقالت: لا فائدة فيه، وهؤلاء مع فرط جهلهم وضلالهم، متناقضون فإن طرد مذهبهم يوجب تعطيل جميع الأسباب فيقال لأحدهم: إن كان الشئ والرأي قد قدر لك فلا بد من وقوعهما، أكلت أو لم تأكل، وإن لم يقدر لم يقع أكلت أو لم تأكل.

وإن كان الولد قد قدر لك فلا بد منه، وطئت الزوجة أو الأمة أو لم تطأ، وإن لم يقدر لم يكن، فلا حاجة إلى التزويج والتسري، وهلم جرا.

فهل يقول هذا عاقل أو آدمي؟ بل الحيوان البهيم مفطور على مباشرة الأسباب التي بها قوامه وحياته، فالحيوانات أعقل وأفهم من هؤلاء الذين هم كالأنعام بل هم أضل سبيلاً.

وتكيس بعضهم وقال: الاشتغال بالدعاء من باب التعبد المحض يثيب الله عليه الداعي، من غير أن يكون له تأثير في المطلوب بوجه ما ولا فرق عند هذا المتكيس بين الدعاء والإمسك عنه بالقلب واللسان في التأثير في حصول المطلوب، وارتباط الدعاء عندهم به كارتباط السكوت ولا فرق.

وقالت طائفة أخرى أكيس من هؤلاء: بل الدعاء علامة مجردة نصبها الله سبحانه أمانة على قضاء الحاجة، فمتى وفق العبد للدعاء كان ذلك علامة له وأمانة على أن حاجته قد انقضت، وهذا كما إذا رأيت غيباً أسود بارداً في زمن الشتاء، فإن ذلك دليل وعلامة على أنه يمطر. قالوا: وهكذا حكم الطاعات مع الثواب، والكفر والمعاصي مع العقاب، هي أمارات محضة لوقوع الثواب والعقاب لا أنها أسباب له.

وهكذا عندهم الكسر مع الإنكسار، والحرق مع الإحراق، والإرهاق مع القتل ليس شيء من ذلك سبباً للثبوت، ولا ارتباط بينه وبين ما يترتب عليه، إلا مجرد الاقتران العادي، لا التأثير السببي وخالفوا بذلك الحس والعقل، والشرع والفطرة، وسائر طوائف العقلاء، بل أضحكوا عليهم العقلاء.

وللصواب أن هاهنا قسمًا ثالثاً، غير ما ذكره السائل، وهو أن هذا المقدور قدّر بأسباب، ومن أسبابه الدعاء، فلم يقدر مجرداً عن سببه، ولكن قدّر بسببه، فمتى أتى العبد بالسبب، وقع المقدور، ومتى لم يأت بالسبب انتفى المقدور، وهذا كما قدّر الشئ والرأي بالأكل والشرب وقدّر الولد

بِالْوَطءِ، وَقَدَّرَ حُصُولَ الزَّرْعِ بِالْبَذْرِ، وَقَدَّرَ خُرُوجَ نَفْسِ الْحَيَوَانِ بِذَبْحِهِ، وَكَذَلِكَ قَدَّرَ دُخُولَ الْجَنَّةِ بِالْأَعْمَالِ، وَدُخُولَ النَّارِ بِالْأَعْمَالِ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْحَقُّ، وَهَذَا الَّذِي حُرِمَهُ السَّائِلُ وَلَمْ يُوفَّقْ لَهُ. الدُّعَاءُ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ :

وَحِينَئِذٍ فَالدُّعَاءُ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ، فَإِذَا قَدَّرَ وَقُوعُ الْمَدْعُوِّ بِهِ بِالدُّعَاءِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: لَا فَايِدَةَ فِي الدُّعَاءِ، كَمَا لَا يُقَالَ: لَا فَايِدَةَ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَجَمِيعِ الْحَرَكَاتِ وَالْأَعْمَالِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَسْبَابِ أَنْفَعَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَلَا أَبْلَغَ فِي حُصُولِ الْمَطْلُوبِ " . وانظر: تحف السادة المتقين (١١٥/٥) .

وأكد الإمام ابن أبي العزّ على جميع المعاني السابقة، فقال في " شرح العقيدة الطحاوية " (ص ٤٦٦-٤٦٧ باختصار) : " الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْخَلْقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَسَائِرِ أَهْلِ الْمِلَّةِ وَغَيْرِهِمْ - أَنَّ الدُّعَاءَ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ فِي جَلْبِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ ، وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ إِذَا مَسَّهُمُ الضَّرُّ فِي الْبَحْرِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَسَّهُ الضَّرُّ دَعَاهُ لِحَبْنِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا . وَإِجَابَةُ اللَّهِ لِدُعَاءِ الْعَبْدِ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَإِعْطَاؤُهُ سُؤْلَهُ - مِنْ جِنْسِ رِزْقِهِ لَهُمْ ، وَنَصْرِهِ لَهُمْ ...

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ وَغَالِيَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ إِلَى أَنَّ الدُّعَاءَ لَا فَايِدَةَ فِيهِ ! قَالُوا : لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ الإِلَهِيَّةَ إِنْ اقْتَضَتْ وُجُودَ الْمَطْلُوبِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّعَاءِ ، وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِهِ فَلَا فَايِدَةَ فِي الدُّعَاءِ !! وَقَدْ يُخْصُ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ خَوَاصَّ الْعَارِفِينَ ! وَيَجْعَلُ الدُّعَاءَ عِلَّةً فِي مَقَامِ الْخَوَاصِّ !! وَهَذَا مِنْ غَلَطَاتِ بَعْضِ الشُّيُوخِ . فَكَمَا أَنَّهُ مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ - فَهُوَ مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ ، فَإِنَّ مَنَفْعَةَ الدُّعَاءِ أَمْرٌ أَنْشَأَتْ عَلَيْهِ تَجَارِبُ الْأُمَمِ ، حَتَّى إِنْ الْفَلَاسِفَةُ تَقُولُ : ضَجِيجُ الْأَصْوَاتِ ، فِي هَيَاكِلِ الْعِبَادَاتِ ، يَفْنُونَ اللُّغَاتِ ، تَحُلُّ مَا عَقَدَتْهُ الْأَفْلَاكُ الْمُؤْتَرَاتُ !! هَذَا وَهُمْ مُشْرِكُونَ .

وَجَوَابُ الشُّبْهِةِ بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ : فَإِنَّ قَوْلَهُمْ عَنِ الْمَشِيئَةِ الإِلَهِيَّةِ : إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَهُ أَوْ لَا - [ف] ثُمَّ قِسْمٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ : أَنْ تَقْتَضِيَهُ بِشَرْطٍ لَا تَقْتَضِيهِ مَعَ عَدَمِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ الدُّعَاءُ مِنْ شَرْطِهِ ، كَمَا تُوجِبُ الثَّوَابَ مَعَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَلَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهِ ، وَكَمَا تُوجِبُ الشَّبَعِ وَالرَّيَّ عِنْدَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ، وَلَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهِمَا ، وَحُصُولِ الْوَلَدِ بِالْوَطءِ ، وَالزَّرْعِ بِالْبَذْرِ . فَإِذَا قَدَّرَ وَقُوعُ الْمَدْعُوِّ بِهِ بِالدُّعَاءِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ لَا فَايِدَةَ فِي الدُّعَاءِ ، كَمَا لَا يُقَالَ لَا فَايِدَةَ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْبَذْرِ وَسَائِرِ الْأَسْبَابِ . فَقَوْلُ هَؤُلَاءِ - كَمَا أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ ، فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْحِسِّ وَالْفِطْرَةِ .

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ، مَا قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ: أَنَّ الْإِلْتِمَاتَ إِلَى الْأَسْبَابِ شَرَكٌ فِي التَّوْحِيدِ! وَمَحْوُ الْأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا، تَقْصُصُ فِي الْعَقْلِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْأَسْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ قَدْحٌ فِي الشَّرْعِ. وَمَعْنَى التَّوَكُّلِ وَالرَّجَاءِ، يَتَأَلَّفُ مِنْ وُجُوبِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِلْتِمَاتَ إِلَى السَّبَبِ هُوَ اعْتِمَادُ الْقَلْبِ عَلَيْهِ، وَرَجَاؤُهُ وَالِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ. وَلَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَا يَسْتَحِقُّ هَذَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ شُرَكَاءٍ وَأَصْدَادٍ مَعَ هَذَا كُلِّهِ، فَإِنْ لَمْ يُسَحَّرْهُ مُسَبِّبُ الْأَسْبَابِ لَمْ يُسَحَّرْ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنْ اقْتَضَتِ الْمَشِيئَةُ الْمَطْلُوبَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّعَاءِ؟ قُلْنَا: بَلْ قَدْ تَكُونُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، مِنْ تَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ أُخْرَى عَاجِلَةً وَآجِلَةً، وَدَفْعِ مَضَرَّةٍ أُخْرَى عَاجِلَةً وَآجِلَةً.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِهِ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ؟ قُلْنَا: بَلْ فِيهِ فَوَائِدُ عَظِيمَةٌ، مِنْ جَلْبِ مَنَافِعٍ، وَدَفْعِ مَضَارٍّ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ مَا يُعْجَلُ لِلْعَبْدِ، مِنْ مَعْرِفَةِ رَبِّهِ، وَإِقْرَارِهِ بِهِ، وَبَيَانُهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ قَدِيرٌ عَلِيمٌ رَحِيمٌ، وَإِقْرَارُهُ بِفَقْرِهِ إِلَيْهِ وَاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ الْعَلِيَّةِ وَالْأَحْوَالِ الزَّكِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْظَمِ الْمَطَالِبِ .

والمقضي كما يكون خيراً قد يكون شراً، وكل ذلك من خلق الله تعالى، فالله تعالى خالق كل شيء، وقد ورد أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول في دعاء القنوت: "وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ" . أخرجه أحمد في "المسند" (٢٤٥/٣) برقم (١٧١٨)، قال الأرناؤوط: "إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

أبو الحوراء: هو ربيعة بن شبان السعدي. وأخرجه ابن الجارود (٢٧٢)، وابن خزيمة (١٠٩٥)، والطبراني (٢٧١٢) من طريق وكيع، بهذا الإسناد. وأخرجه البيهقي ٢٠٩/٢ من طريق العلاء بن صالح، عن بريد، به. وأخرجه الطبراني (٢٧١٣) من - طريق الربيع بن ركين، عن أبي يزيد الزرادي، عن أبي الحوراء، به. وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنن" (٣٧٥)، وفي "الأحاديث والمثنوي" (٤١٥)، والطبراني (٢٧٠٠)، والحاكم ١٧٢/٣ وصححه على شرط الشيخين من طريق موسى بن عقبة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، عن الحسن. وأخرجه النسائي ٢٤٨/٣ من طريق موسى بن عقبة، عن عبد الله بن علي، عن الحسن .

ومعنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ": أي: احفظني (شَرَّ مَا قَضَيْتَ)، أي: ما قدَّرت لي من قضاء وقدر، فسَلِّم لي العقل والدين، (إِنَّكَ) تعليل للسؤال، (تَقْضِي) أي تقدر أو تحكم بكل ما أردت، (وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ)، فَإِنَّهُ لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِكَ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْكَ شَيْءٌ " . انظر: بذل المجهود في حل أبي داود (٢٤٢/٧).

وقال الإمام ابن علان في "الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية" (٢٩٥/٢): "قوله: "شَرَّ مَا قَضَيْتَ" أي: شَرَّ الفعل الذي قضيت به عليّ، وشر ما يقتزن به من وسوسة الشيطان والهوى

والنفس للإنسان حتى يمنع ثوابه إن كان ابتلاء، ويحمل على الاستمرار فيه إن كان معصية، أو يمنع كماله إن كان طاعة " .

قال الإمام الطيبي في " شرح الطيبي على مشكاة المصابيح " (١٥٦/٣) : " فإن قلت: قد سبق أن القضاء من الله أخص من القدر، لأن القدر هو التقدير، والقضاء هو التفصيل والقطع، فما قطع وفصل كيف يتوفى منه؟ قلت: معناه: قني شر ما حكمت في تقديرك بقضائه، كما قيل: أفر من قضاء الله إلى قدره " .

وبما أن الخير والشر من قدر الله، فكذلك الدعاء هو من قدر الله، فالله تعالى هو الذي يوفق عباده للدعاء، والله تعالى علم أولاً أن عبده يدعو أو لا يدعو، فإذا دعا كان كذا، وإن لم يدع لم يكن كذا، فعلمه تعالى على كل تقدير أزلي في المسببات والأسباب.

قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١٣٣/١٠) في شرح باب من دعا برفع الوباء والحمى، من كتاب المرضى: " وَقَدْ اسْتَشْكَلَ بَعْضُ النَّاسِ الدُّعَاءَ بِرَفْعِ الْوَبَاءِ ، لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الدُّعَاءَ بِرَفْعِ الْمَوْتِ ، وَالْمَوْتُ حَتْمٌ مُقْضًى ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَبَثًا . وَأُجِيبَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي التَّعَبُّدَ بِالدُّعَاءِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ فِي طُولِ الْعُمُرِ أَوْ رَفْعِ الْمَرَضِ ، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنَ الْجُنُونِ ، وَالْجَذَامِ ، وَسَيِّءِ الْأَسْقَامِ ، وَمُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْأَدْوَاءِ ، فَمَنْ يُنْكَرُ التَّدَاوِيَ بِالدُّعَاءِ يَلْزِمُهُ أَنْ يُنْكَرَ التَّدَاوِيَ بِالْعَقَاقِيرِ ، وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ إِلَّا شَذُوذٌ ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تَرُدُّ عَلَيْهِمْ ، وَفِي الْإِلْتِجَاءِ إِلَى الدُّعَاءِ مَزِيدٌ فَائِدَةٍ لَيْسَتْ فِي التَّدَاوِيَ بِغَيْرِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ لِلرَّبِّ سُبْحَانَهُ ، بَلْ مَنَعَ الدُّعَاءُ مِنْ جِنْسِ تَرْكِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ اتِّكَالًا عَلَى مَا قُدِّرَ ، فَيَلْزِمُ تَرْكَ الْعَمَلِ جُمْلَةً ، وَرَدُّ الْبَلَاءِ بِالدُّعَاءِ كَرَدِّ السَّهْمِ بِالْتَّرْسِ ، وَلَيْسَ مِنْ شَرِّطِ الْإِيْيَانِ بِالْقَدْرِ أَنْ لَا يَتَرَسَّ مِنْ رَمْيِ السَّهْمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

فالخلاص أن من جملة القضاء: ردُّ البلاء بالدعاء، فالدعاء داخل تحت القضاء، وليس خارجاً عنه، فالدعاء سبب لردِّ البلاء، واستجلاب الرحمة، لكنه لا يتعارض مع ما في علم الله تعالى، فما في علمه واقع لا محالة، وهو المعبر عنه بأمر الكتاب، كما أشار إليه تعالى في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢] ، وقوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] ، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " كَتَبَ اللهُ مُقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ " . أخرجه مسلم (٢٠٤٤/٤) برقم (٢٦٥٣) .

ولا تعارض بينها وبين ما سبق بيانه من ردّ القضاء بالدُّعاء، لكون الدُّعاء وردّ القضاء به هو ممّا قضاه الله تعالى وقدره، فإذا قدر للعبد أن ينال شيئاً بالدُّعاء لم ينله بدونه، مع التأكيد على أن التّغيير والتّبديل هو بالنسبة لما في صُحف الملائكة، أمّا ما في علم الله تعالى فثابت لا يتغيّر.

وقد جاء التّنصيص على ردّ القضاء بالدُّعاء في أحاديث عديدة، ولكنّها لا تخلو من مقال، من ذلك: (١) روى الحاكم في "المستدرک على الصّحیحین" (١/٦٧٠ برقم ١٨١٥) بسنده عن يزيد بن هارون، أنّ عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة، عن موسى بن عقیبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الدُّعاء ينفع ممّا نزل، وممّا لم ينزل، فعليکم عباد الله بالدُّعاء»

والحديث في سنده: عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة، وهو ضعيف ذاهب الحديث، وقد تكلم فيه أهل الاختصاص في هذا الفن، فقال البخاري: ذاهب الحديث، وقال ابن معين، ضعيف، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك. انظر: ميزان الاعتدال (٤/٢٦٣ ترجمة رقم ٤٨٣٠).

وجاء في ترجمته في "التّاريخ الكبير" للبخاري: منكر الحديث. انظر التّاريخ الكبير للبخاري (٥/٢٦٠ ترجمة رقم ٨٣٩).

وجاء في "تهذيب التّهذيب": قال إسحق بن منصور عن ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي في الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو طالب عن أحمد: منكر الحديث، متروك الحديث، وقال ابن سعد: له أحاديث ضعيفة، وقال ابن عدي: لا يتابع على حديثه، وقال ابن خراش: ضعيف الحديث ليس بشيء، وقال البزار: لئن الحديث، وقال السّاجي: صدوق فيه ضعف يحتمل، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثّقات ما لا يشبه حديث الأثبات. انظر تهذيب التّهذيب (٦/١٣٣-١٣٤ ترجمة رقم ٣٩٤٨)، تهذيب الكمال (١٦/٥٥٥ ترجمة رقم ٣٧٦٧)، طبقات ابن سعد (٣/٣٣٢ ترجمة رقم ١٦٢٩).

(٢) وروى الترمذي (٤/١٦ برقم ٢١٣٩)، وقال: وهذا حديث حسن غريب من حديث سلمان، لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن الضريس، وأبو مودود اثنان، أحدهما: يُقال له: فضة، والآخر: عبد العزيز بن أبي سليمان، أحدهما بصري والآخر مدني، وكانا في عصر واحد، وأبو مودود الذي روى الحديث اسمه فضة بصري. بسنده عن أبي مودود، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان التّهدي، عن سلمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يرُدّ القضاء إلاّ الدُّعاء، ولا

يَزِيدُ فِي الْعُمَرِ إِلَّا الْبِرَّ. والحديث ذكره المزي في تهذيب الكمال (٢٣/٢٦٨) في ترجمة فضة، أبو مودود البصري. وكذا ذكره ابن حجر في التهذيب (٨/٢٥٣) ترجمة رقم (٥٦٤١).

والحديث ضعيف في سنده أبو مودود البصري واسمه فضة، قال ابن حجر في التقریب (ص ٤٤٧) برقم (٥٤٢٥): فيه لين، من الثامنة، وقال الذهبي في الميزان (٥/٤٣٨) ترجمة رقم (٦٧٧١): ضعفه أبو حاتم.

(٣) وروى البزار في المسند (١٤/٤٠٠) برقم (٨١٤٩) بسنده عن إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا يَنْفَعُ حَذْرُ مَنْ قَدَرِ الدُّعَاءِ يَنْفَعُ مَا لَمْ يَنْزِلِ الْقَضَاءُ، وَإِنَّ الْبَلَاءَ وَالْدُّعَاءَ لَيَلْتَقِيَانِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَيَعْتَلِجَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ". ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٧/٢٠٩) برقم (١١٩٠٤)، وقال: "رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَفِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ خُثَيْمٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ".

والحديث في غاية الضعف، ففي سنده "إبراهيم بن خثيم" وهو متروك، وتكلم فيه أهل العلم: قال فيه يحيى بن معين: كانوا يصيحون به يا ذاك، وكان لا يكتب حديثه. انظر: الضعفاء الكبير للعلقبلي (١/٥٢) ترجمة رقم (٤٠).

وقال أبو إسحق الجوزجاني: كان غير مقنع اختلط بآخره، وقال النسائي: متروك، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال الدُّوري: ليس بثقة ولا مأمون، وقال السَّاجي: ضعيف ابن ضعيف. انظر: لسان الميزان (١/١٤٩) ترجمة رقم (١٢٩)، ميزان الاعتدال (١/١٤٩) ترجمة رقم (٨١)، ديوان الضعفاء والمتروكين (١/٤٧) ترجمة رقم (١٧٧).

وقال البيهقي: غير قوي، وأهل هذا الشأن أغلظوا فيه القول. فقال أبو الفتح الأزدي: كذاب. انظر: الجواهر النقي (٣/٢٥٥).

(٤) وروى الحاكم في "المستدرک علی الصحیحین" (١/٦٧٠) برقم ١٨١٤، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُعْرَجْهُ) بسنده عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَرُدُّ الْقَدَرُ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمَرِ إِلَّا الْبِرُّ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَرِّمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ».

والحديث وإن صحَّ إسناده الحاكم، ففي سنده عبد الله بن أبي الجعد، وهو مجهول الحال، قال ابن حجر في التقریب (ص ٣١٠) ترجمة رقم (٣٢٥٠): مقبول من الرابعة.

وقال ابن القطان: مجهول الحال. انظر: تهذيب التهذيب (٥/١٥٢) ترجمة رقم (٣٣٥٨). وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/٧٣) ترجمة رقم (٤٢٥٠): وعبد الله هذا، وإن وثق ففيه جهالة.

(٥) وروى ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣١/١٠) برقم ٣٠١٤٥ بسنده عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : مَا دَعَا عَبْدُ قُطٍّ بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ إِلَّا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي مَعِيشَتِهِ يَا ذَا الْمُنِّ فَلَا يُمَنَّ عَلَيْكَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ يَا ذَا الطُّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، ظَهَرَ اللَّاجِئِينَ وَجَارَ الْمُسْتَجِيرِينَ وَمَأْمَنُ الْخَائِفِينَ ، إِنْ كُنْتُ كَتَبْتَنِي عِنْدَكَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ شَقِيًّا فَاْمُحْ عَنِّي اسْمَ الشَّقَاءِ ، وَأَثْبِتْنِي عِنْدَكَ سَعِيدًا ، وَإِنْ كُنْتُ كَتَبْتَنِي فِي أُمِّ الْكِتَابِ مُقْتَرًا عَلَى رِزْقِي ، فَاْمُحْ حِرْمَانِي ، وَتَقْتِرْ رِزْقِي ، وَأَثْبِتْنِي عِنْدَكَ سَعِيدًا مُوَفَّقًا لِلْخَيْرِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي كِتَابِكَ ﴿يُمَحُّ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ .

وهذا الأثر مرسل، القاسم بن عبد الرحمن - الراوي - لم يدرك جدّه ابن مسعود . انظر: ترجمة القاسم بن عبد الرحمن في : تهذيب الكمال (٣٨٣/٢٣) ، تهذيب التهذيب (٨/٢٧٩) ، الوافي بالوفيات (٩٥/٢٤) .

والأثر في سننه عبد الرحمن بن إسحاق، وهو منكر الحديث. قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: ضعيف ليس بشيء، منكر الحديث، وعن يحيى بن معين: ضعيف. وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال البخاري: ضعيف، وقال ابن حبان، والنسائي، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، ومحمد بن سعد: ضعيف . انظر: تهذيب الكمال (١٦/٥١٥-٥١٨، ترجمة رقم ٤٨١٧) .

وقال يحيى بن معين: متروك . انظر: لسان الميزان (٤/٢٦٠ ترجمة رقم ٤٨١٧) .

(٦) وروى البخاري (٨/٧٥ برقم ٦٣٤٧) بسنده عن أبي هريرة: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَعَوَّذُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ» قَالَ سُفْيَانُ: «الْحَدِيثُ ثَلَاثٌ، زِدْتُ أَنَا وَاحِدَةً، لَا أَذْرِي أَيُّهُنَّ هِيَ» .

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١١/١٤٩): "... وَالْمُرَادُ بِالْقَضَاءِ هُنَا الْمُقْضَى ، لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ كُلَّهُ حَسَنٌ لَا سُوءَ فِيهِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : الْقَضَاءُ الْحُكْمُ بِالْكُلِّيَّاتِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ فِي الْأَزْلِ وَالْقَدَرِ الْحُكْمُ بِوُقُوعِ الْجَزْئِيَّاتِ الَّتِي لِنَلِكِ الْكُلِّيَّاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ .

قَالَ بَن بَطَّالٍ : وَشَمَاتَةُ الْأَعْدَاءِ مَا يَنْكَأُ الْقَلْبَ ، وَيَبْلُغُ مِنَ النَّفْسِ أَشَدَّ مَبْلَغٍ ، وَإِنَّمَا تَعَوَّذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ تَعْلِيمًا لِأُمَّتِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ آمَنَهُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ عِيَاضٌ . قُلْتُ : وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِعَاذَ بِرَبِّهِ مِنْ وَقُوعِ ذَلِكَ بِأُمَّتِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ مُسَدَّدِ الْمَذْكُورَةِ بِصِغَةِ الْأَمْرِ كَمَا قَدَّمْتُهُ .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : شَمَاتَةُ الْأَعْدَاءِ فَرَحُهُمْ بِبَلِيَّةٍ تَنْزِلُ بِالْمُعَادِي ، قَالَ : وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِاسْتِحْبَابِ
الِاسْتِعَاذَةِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ ، وَاجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ ، وَشَدَّتْ
طَائِفَةٌ مِنَ الزُّهَادِ .

قُلْتُ : وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الدَّعَوَاتِ ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْكَلَامَ الْمُسْجُوعَ لَا
يُكْرَهُ إِذَا صَدَرَ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهِ وَلَا تَكَلُّفٍ ، قَالَه بَنُ الْجَوَازِيِّ ، قَالَ : وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الْإِسْتِعَاذَةِ ،
وَلَا يَعَارِضُ ذَلِكَ كَوْنُ مَا سَبَقَ فِي الْقَدَرِ لَا يَرُدُّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا قَضَى ، فَقَدْ يُقْضَى عَلَى الْمَرْءِ مَثَلًا
بِالْبَلَاءِ ، وَيُقْضَى أَنَّهُ إِنْ دَعَا كَشَفَ فَالْقَضَاءُ مُحْتَمِلٌ لِلدَّافِعِ وَالْمُدْفُوعِ ، وَفَائِدَةُ الْإِسْتِعَاذَةِ وَالِدُّعَاءِ
إِظْهَارُ الْعَبْدِ فَاقَتَهُ لِرَبِّهِ وَتَضَرُّعُهُ إِلَيْهِ " .

(٧) وروى أحمد في "المسند" (٣٦/ ٣٧٠ برقم ٢٢٠٤٤) بسنده عن مُعَاذٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ: " لَنْ يَنْفَعَ حَذْرٌ مِنْ قَدَرٍ، وَلَكِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ، فَعَلَيْكُمْ بِالدُّعَاءِ عِبَادَ اللَّهِ "

. والحديث ضعيف ، قال الأرئوط : " إسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب، وهو لم يسمع من معاذ، وابن عياش -واسمه
إسماعيل- روايته عن غير أهل بلده ضعيفة، وهذا منها. وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" ٢٠ / (٢٠١) ، و"الدعاء" (٣٢) من طريق
سليمان بن عبد الرحمن، عن إسماعيل بن عياش، بهذا الإسناد. وله شاهد من حديث عائشة عند البزار (٢١٦٥ - كشف الأستار) ،
والطبراني في "الدعاء" (٣٣) ، والحاكم ١/ ٩٢ وفي إسناده زكريا بن منظور وهو منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك. وعطاف
الشمسي، وهو مجهول. ومن حديث ابن عمر عند الترمذي (٣٥٤٨) ، وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله القرشي، وهو متفق
على ضعفه، قال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال مرة: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. وقال
الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، وهو ضعيف في الحديث ضعفه بعض أهل العلم من
قبل حفظه. وعن عبادة بن الصامت ضمن حديث عند ابن أبي حاتم في "العلل" ١/ ٢٢٠ ، والطبراني في "الدعاء" (٣٤) ، قال أبو حاتم:
هذا حديث منكر، وإبراهيم لم يدرك عبادة، وعراك منكر الحديث، وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه، وهو صدوق. وعن أبي هريرة عند البزار
(٢١٦٤ - كشف الأستار) وفي إسناده إبراهيم بن خثيم قال يحيى بن معين: كان الناس يصيحون به: لا شيء، وكان لا يكتب حديثه. وقال
أبو زرعة: منكر الحديث، روى عدة أحاديث منكورة. وقال الهيثمي في "المجمع" ٧/ ٢٠٩: وفيه إبراهيم بن خثيم، وهو متروك. وفي الباب
حديث ثوبان سيأتي برقم (٢٢٣٨٦) بلفظ: "ولا يرد القدر إلا الدعاء" وفي إسناده عبد الله بن أبي الجعد أخو سالم، ليرى عنه غير اثنين،
 وذكره ابن حبان في "الثقات" ، وقال عداده في الكوفيين، وقد عده ابن حجر من الطبقة الرابعة، وهي طبقة صغار التابعين ومعظم روايتهم
عن كبارهم، ثم إنه كوفي وثوبان شامي، فيغلب على الظن أنه لم يسمع منه. ومثله حديث سلمان عند الترمذي (٢١٣٩) ، والطحاوي في
"شرح المشكل" (٣٠٦٨) ، والطبراني في "الدعاء" (٣٠) ، والمزي في "تهذيبه" ٢٣/ ٢٦٧-٢٦٨ في ترجمة فضة أبي مودود، وهو في إسناده
الحديث، وليرى عنه غير اثنين، وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال ابن حجر: فيه لين. وحديث أنس عند الطبراني في "الدعاء" (٢٩) ، وشيخ
الطبراني فيه عثمان بن عمر الضبي لا يعرف، ترجمه الذهبي في "تاريخ الإسلام" في الطبقة الثلاثين ولم يذكر في الرواة عنه غير الطبراني، ولم
يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وانظر الخطابي في "شأن الدعاء" ٦-١٣ ، و"الدعاء والدواء" ١٨-٢٢ لابن القيم " .

(٨) وروى الحاكم في "المستدرک على الصحيحين (١/٦٦٩ برقم ١٨١٣، وقال : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُجَرَّجَاهُ) بسنده عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُغْنِي حَذْرُ مَنْ قَدَرٍ، وَالِدُعَاءُ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ، وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ، وَإِنَّ الْبَلَاءَ لَيَنْزِلُ فَيَتَلَقَّاهُ الدُّعَاءُ فَيَعْتَلِجَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُجَرَّجَاهُ " .

والحديث ضعيف بسبب جهالة عطف الشامي - أحد رواه - ، ونكارة حديث زكريا بن منظور،

فعطف، مجهول الحال . انظر: لسان الميزان (٤/٢٠٧، ترجمة رقم ٥٦٨٠)، ميزان الاعتدال (٥/٨٨ ترجمة رقم ٥٦٤١) .

وزكريا بن منظور، تكلم فيه عدد من أهل العلم، فعن يحيى بن معين قال: ضعيف ليس بشيء،

ليس بثقة، وضعفه النسائي، وعلي بن المديني، والساجي، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر

الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقال البخاري: منكر

الحديث ، ليس بذلك، وقال الدُّولابي: ليس بثقة، وقال أبو أحمد الحاكم، ليس بالقوي، وقال

الدارقطني: متروك، وقال الذهبي: حديثه منكر . انظر: تهذيب الكمال (٩/٣٦٩-٣٧٣ ترجمة رقم ١٩٩٦)، ديوان

الضعفاء والمتروكين (١/٣٠٣ ترجمة رقم ١٤٧٢، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/٨٤ ترجمة رقم ٥٣٦)، ميزان الاعتدال (٣/١١٠ ترجمة رقم ٢٨٨٩) .

﴿سُؤَالٌ﴾ : تَكَلَّمَ لَنَا عَنِ الْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ بَيْنَ الْمَحْوِ وَالْإِثْبَاتِ ؟

الجواب : دلَّت ظواهر بعض النصوص على أنَّ الأجل وكذا الرِّزْق قد يقع فيه التَّغْيِيرُ والتَّبْدِيلُ أو المحو والإثبات، ومن هذه النصوص:

قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١] .

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] .

وقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] .

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» .

أخرجه البخاري (٨/٥ برقم ٥٩٨٦، مسلم (٤/١٩٨٢ برقم ٢٥٥٧) .

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبَرُّ، وَلَا يَرُدُّ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَرِّمُ

الرِّزْقَ بِخَطِيئَةٍ يَعْمَلُهَا» . أخرجه ابن ماجه (١/٣٥ برقم ٩٠)، الطحاوي في " شرح مشكل الآثار " (٨/٧٩ برقم ٣٠٦٩)،

البيهقي في " شعب الإيمان " (١٢/٤٦٤ برقم ٩٧٥٢) .

فالنَّظَرُ فِي النُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ يَجِدُ أَنَّهَا تَتَعَارَضُ ظَاهِرِيًّا مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] ، وقوله: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾ [المنافقون: ١١] ، وقوله: ﴿إِنْ أَجَلَ اللَّهُ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٤] ، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنْ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا ، وَإِنْ أُمِّتِي سَيَلَّغُ مُلْكُهَا مَا زَوَى لِي مِنْهَا ، وَأُعْطِيتُ الْكَزْنَ وَالْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمِّتِي أَنْ لَا يَهْلِكَهَا بَسَنَةٌ عَامَّةٌ ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ ، فَيَسْتَيْحِ بِضَتِّهِمْ ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمِّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بَسَنَةٌ عَامَّةٌ ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ ، يَسْتَيْحِ بِضَتِّهِمْ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا - أَوْ قَالَ مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا - حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا ، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا " . أخرجه مسلم (٢٢١٥/٤) برقم (٢٨٨٩) .

وكذا تتعارض مع ما هو ثابت في العقيدة من أنَّ صفات الله تعالى ثابتة لا يطرأ عليها تغيير ، لأنَّ الله تعالى عالم بجميع المعلومات كليها وجزئها ، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، يعلم ما كان وما يكون ، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون ، وإلا لانقلب العلم جهلاً ، سبحانه وتعالى علماً يصفون .

وقد تعرَّض العلماء لهذه القضية ، ويَبَيِّنُوا أَنَّ القدر نوعان: سابق ولاحق ، فالسابق هو ما في علم الله تعالى ، وما في اللوح المحفوظ على وفق علم الله تعالى ، فهذا ثابت لا يطلاله التَّغْيِيرُ والتَّبْدِيلُ أو المحو والإثبات ، ويسمونه بالقضاء المطلق .

أمَّا اللاحق ، فهو ما في علم الحفظة ، وما كتب في صُحُفِهِمْ ، فهذا الذي يطلاله التَّغْيِيرُ والتَّبْدِيلُ ، ويسمونه بالقضاء المعلق .

وقد أوضحوا هذه المعاني في كلامهم على الآيات والأحاديث السابقة ...

فأحسن ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ على ما قاله الإمام الصَّاوِي فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْجَلَالِين (٧٩/٥): " ما روي عن ابن عباس ، قال : ما يعمر من معمر ، إلا كتب عمره ، كم ؟ وكم هو شهراً ؟ وكم هو يوماً ؟ وكم هو ساعة ؟ ثم يكتب في كتاب آخر : نقص من عمره يوم ، نقص شهر ، نقص سنة ، حتى يستوفي أجله ، فما مضى من أجله فهو النُّقْصَانُ ، وما يستقبله فهو الذي يعمره ، وقيل : إنَّ الله كتب عمر الإنسان مائة سنة إن أطاع ، وتسعين إن عصى ، فأَيُّهَا بَلَغَ فهو كتاب ، وهذا مثل قوله عليه السَّلام : " مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَاطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، وَيُسَأَّلَ لَهُ

في أثره - أي يؤخر في عمره - ، فليصل رحمه" ، أي : إنه يكتب في اللوح المحفوظ : عمر فلان كذا سنة ، فإن وصل رحمه يزيد في عمره كذا سنة ، فبين ذلك في موضع آخر من اللوح ، أنه سيصل رحمه ، فمن اطلع على الأول دون الثاني ظنَّ أنه زيادة أو نقصان ، قوله (أو معمّر آخر) أي على حدّ: عندي درهم ونصفه ، أي فالمعنى : ما يزداد في عمر شخص بأن يكون أجله طويلاً ، ولا نقص من عمر آخر بأن يكون عمره قصيراً إلا في كتاب " . وانظر: روح المعاني (١١/٣٥٠-٣٥١) ، البحر المحيط (٧/٢٩١) ، تفسير القرطبي (١٤/٣٣٣-٣٣٤) ، تفسير ابن عطية (٤/٤٣٢) .

وقال الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (١٤/٤٩٠) : " وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ ، فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْمُرَادَ الْجَسَدَ أَيْ مَا يُعَمَّرُ مِنْ عُمُرِ إِنْسَانٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِ إِنْسَانٍ ثُمَّ التَّعْمِيرُ وَالتَّقْصِيرُ يُرَادُ بِهِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا : أَنَّ هَذَا يَطُولُ عُمُرُهُ وَهَذَا يَقْصُرُ عُمُرُهُ فَيَكُونُ تَقْصِيرُهُ نَقْصاً لَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا أَنَّ الْمُعَمَّرَ يَطُولُ عُمُرُهُ وَهَذَا يَقْصُرُ عُمُرُهُ فَيَكُونُ تَقْصِيرُهُ نَقْصاً لَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا أَنَّ التَّعْمِيرَ زِيَادَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آخَرَ . وَقَدْ يُرَادُ بِالنَّقْصِ النِّقْصُ مِنَ الْعُمُرِ الْمَكْتُوبِ كَمَا يُرَادُ بِالزِّيَادَةِ الزِّيَادَةُ فِي الْعُمُرِ الْمَكْتُوبِ . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسَاطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ" ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْبَرَكَهَ فِي الْعُمُرِ بِأَنْ يَعْمَلَ فِي الزَّمَنِ الْقَصِيرِ مَا لَا يَعْمَلُهُ غَيْرُهُ إِلَّا فِي الْكَثِيرِ قَالُوا: لِأَنَّ الرِّزْقَ وَالْأَجَلَ مُقَدَّرَانِ مَكْتُوبَانِ . فَيُقَالُ لَهُوَلَاءِ تِلْكَ الْبَرَكَهَ . وَهِيَ الزِّيَادَةُ فِي الْعَمَلِ وَالنَّفْعِ . هِيَ أَيْضاً مُقَدَّرَةٌ مَكْتُوبَةٌ وَتَتَأَوَّلُ لِحَمِيعِ الْأَشْيَاءِ . وَالْجَوَابُ الْمَحَقُّقُ: أَنَّ اللَّهَ يَكْتُبُ لِلْعَبْدِ أَجَلاً فِي صُحُفِ الْمَلَائِكَةِ ، فَإِذَا وَصَلَ رَحِمَهُ زَادَ فِي ذَلِكَ الْمَكْتُوبِ . وَإِنْ عَمِلَ مَا يُوجِبُ النَّقْصَ نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكْتُوبِ " .

قلت: وهذا التأويل في غاية الحسن ، والله تعالى أعلم .
أما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] ، " فَالْأَجَلُ الْأَوَّلُ هُوَ أَجَلٌ كُلُّ عَبْدٍ؛ الَّذِي يَنْقُضِي بِهِ عُمُرُهُ وَالْأَجَلُ الْمُسَمًّى عِنْدَهُ هُوَ: أَجَلُ الْقِيَامَةِ الْعَامَةِ . وَهَذَا قَالَ: ﴿مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ ، فَإِنَّ وَقْتَ السَّاعَةِ لَا يَعْلَمُهُ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ كَمَا قَالَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجْلِيهَا لَوْفِهَا إِلَّا هُوَ﴾ . بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: مُسَمًّى كَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ إِذْ لَمْ يُقَيَّدْ بِأَنَّهُ مُسَمًّى عِنْدَهُ فَقَدْ يَعْرِفُهُ الْعِبَادُ . وَأَمَّا أَجَلُ الْمَوْتِ فَهَذَا تَعْرِفُهُ الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ رِزْقَ الْعَبْدِ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ . كَمَا قَالَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ

أَبْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ الصَّادِقُ الْمُصَدَّقُ -: إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خُلُقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا تُطْفَأُ ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَيَقَالُ: أَكْتُبْ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيَّ أَوْ سَعِيدٌ ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ ، فَهَذَا الْأَجَلُ الَّذِي هُوَ أَجَلُ الْمَوْتِ قَدْ يَعْلَمُهُ اللَّهُ لَمَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ. وَأَمَّا أَجَلُ الْقِيَامَةِ الْمُسَمَّى عِنْدَهُ فَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ". انظر: مجموع الفتاوى (٤٨٩/١٤).

قال الإمام الصَّاوِي في حاشيته على الجلالين (١٦٦/٢): "اعلم أن كلَّ إنسان له أجلان، أجل ينقضي بموته، وأجل ينقضي ببعثه، فابتداء أجل الموت من حين وجوده، وابتداء أجل البعث من حين موته، ومجموع الأجلين محتم لا يزيد ولا ينقص، وما ورد من زيادة العمر للبارِّ الواصل للرحم، ونقصه للعاصي القاطع للرحم، قيل: محمول على البركة وعدمها ...

وقوله: **﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾** ، أضيف له سبحانه، لأنَّه لا يعلم انتهاء أحد غيره، وأمَّا أجل الدنيا فهو في علم الملك، وبانقضائه يظهر للمخلوقات أيضاً".

قلت: والقول بأنَّ الأجل الأوَّل: أجل الموت، والثَّاني أجل البعث، هو المروي عن السَّلف الصَّالح مثل: ابن عَبَّاس، الحسن، قتادة، الضَّحَّاك، مجاهد، سعيد بن جبیر، عطية العوفي، عكرمة، السَّدي، عطاء الخراساني، الرَّبيع بن أنس، وغيرهم . انظر: تفسير الطبري (١٩٥/٧)، تفسير ابن أبي حاتم (١٢٦٠/٤) - (١٢٦١)، الدر المنثور (٢٢٦-٢٢٧/٣).

وأما قوله تعالى: **﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾** [الرعد: ٣٩] ، فقد اختلف العلماء في المراد في المحو والمثبت اختلافاً كبيراً، قال ابن عَبَّاس: يمحو الله ما يشاء من ديوان الحفظ ما كتبه من أعمال العباد ما لا جزاء له، ويترك ما له الثَّواب والعقاب، وقال الضَّحَّاك: يمحو الله ما يشاء من القرآن فينسخه، ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، وعن الحسن يمحو أجل من حان أجله، ويدع أجل من لم يحن أجله ميّتاً، وقيل: يمحو الله ما يشاء من الطَّاعات بإحباطها بالمعاصي، ومن المعاصي بتكفيرها بالطَّاعات، وعن ابن عَبَّاس - أيضاً - يمحو الله ما يشاء ويثبت إلَّا أشياء: الخلق والخلق والأجل والرَّزق والسَّعادة والشَّقَاوة ... انظر: تفسير الطبراني (٢٢/٤)، تفسير الطبري (١٣/٢١٦-٢٢٤)، الدر المنثور (٥٨٣-٥٨٨/٤).

"وأنت تعلم أن المحو والإثبات إذا كانا بالنسبة إلى ما في أيدي الملائكة ونحوه، فلا فرق بين السَّعادة والشَّقَاوة والرَّزق والأجل وبين غيرها في أن كلاً يقبل المحو والإثبات، وإن كانا بالنسبة

إلى ما في العلم فلا فرق أيضاً بين تلك الأمور وبين غيرها في أن كلاً لا يقبل ذلك، لأن العلم إنما تعلّق بها على ما هي عليه في نفس الأمر، وإلا لكان جهلاً وما في نفس الأمر ممّا لا يتصور فيه التّغيير والتّبديل، وكيف يتصور تغيّر زوجيّة الأربعة مثلاً وانقلابها إلى الفردية مع بقاء الأربعة أربعة، هذا ممّا لا يكون أصلاً، ولا أظنّك في مريّة من ذلك". انظر: روح المعاني (١٦٠/٧-١٦١).

وعليه، فالواجب علينا "أن نعتقد أنّ الأشياء التي قدّرها الله تعالى في الأزل وعلمها بحال ما، لا يصحّ فيها محو ولا تبديل، وهي التي ثبتت في أمّ الكتاب، وسبق بها القضاء، وهذا مروى عن ابن عبّاس وغيره من أهل العلم، وأمّا الأشياء التي قد أخبر الله تعالى أنّه يبدّل فيها وينقل كعفو الذّنوب بعد تقريرها، وكنسخ آية بعد تلاوتها واستقرار حكمها، ففيها يقع المحو والتّثبيت فيما يقيده الحفظة ونحو ذلك، وأمّا إذا ردّ الأمر للقضاء والقدر فقد محّا الله ما محّا وثبت ما ثبت.

وجاءت العبارة مستقلة بمجيء الحوادث، وهذه الأمور فيما يستأنف من الرّمان، فينتظر البشر ما يمحّو أو ما يثبت، وبحسب ذلك خوفهم ورجاؤهم ودعاؤهم". انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/٣٢٠).

ف "العقيدة أنّه لا تبدّل لقضاء الله، وهذا المحو والإثبات ممّا سبق به القضاء، وقد تقدّم أنّ من القضاء ما يكون واقعاً محتوماً، وهو الثّابت، ومنه ما يكون مصّروفاً بأسباب، وهو الممحّو، والله أعلم. وقال الغزوي: وعندي أنّ ما في اللّوح خرج عن الغيب لإحاطة بعض الملائكة، فيحتمل التّبديل، لأنّ إحاطة الخلق بجميع علم الله محال، وما في علمه من تقدير الأشياء لا يبدّل. وعنده أمّ الكتاب أصل ما كتب من الآجال". انظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/٣٣٢).

ثمّ إنّي رأيت الإمام الطّبري بعد أن ساق العديد من الروايات عن السّلف في تأويل الآية نحا منحاً آخر، فقال في "التفسير" (١٣/٥٦٩): "وأولى الأقوال التي دكرت في ذلك بتأويل الآية، وأشبهها بالصواب، القول الذي ذكرناه عن الحسن ومجاهد، وذلك أنّ الله تعالى ذكره توعد المشركين الذين سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلّم الآيات بالعقوبة وتهدّدهم بها وقال لهم: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] يعلمهم بذلك أنّ لقضائه فيهم أجلاً مثبتاً في كتاب هم مؤخرون إلى وقت مجيء ذلك الأجل، ثمّ قال لهم: فإذا جاء ذلك الأجل يجيء الله بما شاء منّ قد دنا أجله، وانقطع رزقه، أو حان هلاكه، أو اتّضاعه من رفعة، أو هلاك مال، فيقضي ذلك في

خَلَقَهُ، فَذَلِكَ مَحْوُهُ، وَيُثَبِّتُ مَا شَاءَ مَنْ بَقِيَ أَجَلُهُ، وَرَزَقُهُ، وَأَكَلَهُ، فَيَتَرَكُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فَلَا يَمَحُوهُ".

وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»، فَقَدْ ذَهَبَ الْعُلَمَاءُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْبَرَكَةُ فِي الْعُمْرِ، بَأَن يَعْمَلَ فِي الْعُمْرِ الْقَصِيرِ مَا لَا يَعْمَلُهُ غَيْرُهُ مَنْ عَمَّرَ كَثِيرًا، وَقَدْ يَكُونُ الْأَمْرُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا مُتَعَلِّقٌ بِصُحْفِ الْمَلَائِكَةِ الْأَبْرَارِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ الْبَتَّةِ، وَإِلَى هَذَا التَّوْفِيقِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ:

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "فَتْحِ الْبَارِي" (٤١٦/١٠): "قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يُعَارِضُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ كِنَايَةٌ عَنِ الْبَرَكَةِ فِي الْعُمْرِ بِسَبَبِ التَّوْفِيقِ إِلَى الطَّاعَةِ، وَعِمَارَةِ وَقْتِهِ بِمَا يَنْفَعُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَصِيَانَتِهِ عَنْ تَضْيِيعِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَمِثْلُ هَذَا مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقَاصَرَ أَعْمَارُ أُمَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِأَعْمَارِ مَنْ مَضَى مِنَ الْأُمَمِ فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ. وَحَاصِلُهُ أَنَّ صَلَاةَ الرَّحِمِ تَكُونُ سَبَبًا لِلتَّوْفِيقِ لِلطَّاعَةِ وَالصِّيَانَةِ عَنِ الْمُعْصِيَةِ، فَيَبْقَى بَعْدَهُ الذِّكْرُ الْجَمِيلُ، فَكَانَتْ لِمَيِّمَتِ وَمِنْ جُمْلَةِ مَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ الْعِلْمُ الَّذِي يُتَنَبَّعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَالصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ عَلَيْهِ وَالْحَلْفُ الصَّالِحُ، وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ لِدَلِيلِكَ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثَانِيهَا: أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عِلْمِ الْمَلِكِ الْمُوَكَّلِ بِالْعُمْرِ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ فَبِالنِّسْبَةِ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، كَأَن يُقَالَ لِلْمَلِكِ مِثْلًا: إِنَّ عُمْرَ فُلَانٍ مِائَةٌ مِثْلًا إِنْ وَصَلَ رَحِمَهُ، وَسِتُونَ إِنْ قَطَعَهَا، وَقَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَصِلُ أَوْ يَقْطَعُ، فَالَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ، وَالَّذِي فِي عِلْمِ الْمَلِكِ هُوَ الَّذِي يُمْكِنُ فِيهِ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمَحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ فَالْمَحْوُ وَالْإِثْبَاتُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي عِلْمِ الْمَلِكِ، وَمَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ هُوَ الَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا مَحْوَ فِيهِ الْبَتَّةَ، وَيُقَالُ لَهُ: الْقَضَاءُ الْمُبْرَمُ، وَيُقَالُ لِلْأَوَّلِ: الْقَضَاءُ الْمَعْلُوقُ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَلْيَقُ بِلَفْظِ حَدِيثِ الْبَابِ، فَإِنَّ الْأَثَرَ مَا يَتَّبِعُ الشَّيْءَ، فَإِذَا أُخِرَ حَسُنَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الذِّكْرِ الْحَسَنِ بَعْدَ فَقْدِ الْمَذْكُورِ.

وَقَالَ الطَّبِيُّ : الْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ كَلَامُ صَاحِبِ الْفَائِقِ ، قَالَ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ يَبْقَى أَثَرُ وَاصِلِ الرَّحِمِ فِي الدُّنْيَا طَوِيلًا ، فَلَا يَضْمَحِلُّ سَرِيعًا كَمَا يَضْمَحِلُّ أَثَرُ قَاطِعِ الرَّحِمِ ، وَلَمَّا أَنْشَدَ أَبُو تَمَّامٍ قَوْلَهُ فِي بَعْضِ الْمَرَاثِي :

تُوْفِيَتِ الْأَمَالُ بَعْدَ مُحَمَّدٍ وَأَصْبَحَ فِي شُغْلٍ عَنِ السَّفَرِ السَّفَرُ

قَالَ لَهُ أَبُو دُلْفٍ : لَمْ يَمُتْ مَنْ قِيلَ فِيهِ هَذَا الشُّعْرُ ، وَمِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ قَوْلُ الْحَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : **«وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صَدِّقٍ فِي الْآخِرِينَ»** .

وَقَدْ وَرَدَ فِي تَفْسِيرِهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، فَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، قَالَ : ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَصَلِ رَحِمَهُ أَنْسَى لَهُ فِي أَجَلِهِ ، فَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ زِيَادَةٌ فِي عُمُرِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : **«فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ»** الْآيَةُ ، وَلَكِنَّ الرَّجُلَ تَكُونُ لَهُ الذَّرِيَّةُ الصَّالِحَةُ يَدْعُونَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ . وَلَهُ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُشَجَّعَةَ الْجُهَنِيِّ رَفَعَهُ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يُؤَخِّرُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا ، وَإِنَّمَا زِيَادَةُ الْعُمُرِ ذُرِّيَّةٌ صَالِحَةٌ " الْحَدِيثُ ، وَجَزَمَ بْنُ فُورَكَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِزِيَادَةِ الْعُمُرِ نَفْيُ الْأَقَاتِ عَنْ صَاحِبِ الْبِرِّ فِي فَهْمِهِ وَعَقْلِهِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ فِي أَعَمٍّ مِنْ ذَلِكَ ، وَفِي وُجُودِ الْبَرَكَةِ فِي رِزْقِهِ وَعِلْمِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ " .

وَفِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْحَدِيثِ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي " الْمَنْهَاجِ شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمَ بْنِ الْحُجَّاجِ " (١١٤/١٦) : " وَبَسَطَ الرِّزْقُ تَوْسِيعُهُ وَكَثْرَتُهُ ، وَقِيلَ : الْبَرَكَةُ فِيهِ وَأَمَّا التَّأْخِيرُ فِي الْأَجَلِ فَفِيهِ سُؤَالٌ مَشْهُورٌ وَهُوَ أَنَّ الْأَجَالَ وَالْأَرْزَاقَ مُقَدَّرَةٌ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ ، **«فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ»** ، وَأَجَابَ الْعُلَمَاءُ بِأَجَوِبَةٍ الصَّحِيحِ مِنْهَا :

أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ بِالْبَرَكَةِ فِي عُمُرِهِ وَالتَّوْفِيقِ لِلطَّاعَاتِ وَعِمَارَةِ أَوْقَاتِهِ بِمَا يَنْفَعُهُ فِي الْآخِرَةِ ، وَصِيَّاتِهَا عَنْ الضَّيَاعِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَظْهَرُ لِلْمَلَائِكَةِ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَيَظْهَرُ لَهُمْ فِي اللَّوْحِ أَنَّ عُمُرَهُ سِتُونَ سَنَةً إِلَّا أَنْ يَصِلَ رَحِمَهُ ، فَإِنْ وَصَلَهَا زِيدَ لَهُ أَرْبَعُونَ ، وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا سَيَعُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : **«يَمُحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِبُ»** ، فِيهِ النِّسْبَةُ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا سَبَقَ بِهِ قَدْرُهُ وَلَا زِيَادَةٌ بَلْ هِيَ مُسْتَحِيلَةٌ ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ظَهَرَ لِلْمَخْلُوقِينَ تَتَصَوَّرُ الزِّيَادَةُ ، وَهُوَ مُرَادُ الْحَدِيثِ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ الْمُرَادَ بَقَاءُ ذِكْرِهِ الْجَمِيلِ بَعْدَهُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ حَكَاهُ الْقَاضِي ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

قلت : وإلى ما ذهب إليه الإمامان: ابن حجر، والنووي من أن المحو والإثبات والتغيير والتبديل إنما يقع في صُحُف الملائكة الحفظة، وأمّا ما سبق به علم الله تعالى فلا يقع فيه تبديل أو تغيير ذهب أغلب أهل العلم . انظر: لوامع الأدلة (١/ ٣٤٩) ، شرح الطحاوية لابن أبي العز (١٥١-١٥٢) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤/ ٤٩٠-٤٩٢) ، أسنى المطالب في صلة الأجانب والأقارب (ص ١٣٠) ، الإنافة في الصدقة والضيافة (ص ١٦٢) ، إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنقصان (ص ٤١) ، تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل (ص ١١) ، الفتاوى الحديشية لابن حجر الهيتمي (ص ١٧١) .

وعليه، فالزيادة والنقص لا تتعلّقان إلّا بعلم الملك، أمّا بالنسبة لعلم الله تعالى، فلا زيادة فيه ولا نقص، وإلى هذا أشار الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى" (٥١٧-٥١٨) حيث قال: " وَالْأَجَلُ أَجَلَانِ " أَجَلٌ مُطْلَقٌ " يَعْلَمُهُ اللَّهُ " وَأَجَلٌ مُقَيَّدٌ " وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسْطَلَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُسْأَلَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ " ، فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمَلَكَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ أَجَلًا وَقَالَ : " إِنْ وَصَلَ رَحِمَهُ زِدْتُهُ كَذَا وَكَذَا " وَالْمَلَكُ لَا يَعْلَمُ أَيْزَادُ أَمْ لَا؛ لَكِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ، وَلَوْ لَمْ يَقْتُلِ الْمَقْتُولُ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ: إِنَّهُ كَانَ يَعِيشُ وَقَالَ بَعْضُ نَفَاةِ الْأَسْبَابِ: إِنَّهُ يَمُوتُ وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ بِالْقَتْلِ فَإِذَا قَدَّرَ خِلَافَ مَعْلُومِهِ كَانَ تَقْدِيرًا لِمَا لَا يَكُونُ لَوْ كَانَ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ وَهَذَا قَدْ يَعْلَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ وَقَدْ لَا يَعْلَمُهُ فَلَوْ فَارَضْنَا أَنَّ اللَّهَ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ قَدَرٌ مَوْتُهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ وَأَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ قَدَرٌ حَيَاتِهِ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ فَالْجَزْمُ بِأَحَدِ هَذَيْنِ عَلَى التَّقْدِيرِ الَّذِي لَا يَكُونُ جَهْلٌ. وَهَذَا كَمَنْ قَالَ: لَوْ لَمْ يَأْكُلْ هَذَا مَا قُدِّرَ لَهُ مِنَ الرِّزْقِ كَانَ يَمُوتُ أَوْ يُرَزَقُ شَيْئًا آخَرَ وَبِمَنْزِلَةٍ مَنْ قَالَ: لَوْ لَمْ يُجِبْ هَذَا الرَّجُلُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ هَلْ تَكُونُ عَقِيمًا أَوْ يُجِبُهَا رَجُلٌ آخَرُ وَلَوْ لَمْ تَزْدَرْعْ هَذِهِ الْأَرْضُ هَلْ كَانَ يَزْدَرْعُهَا غَيْرُهُ أَمْ كَانَتْ تَكُونُ مَوَاتًا لَا يَزْرَعُ فِيهَا وَهَذَا الَّذِي تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ مِنْ هَذَا لَوْ لَمْ يَعْلَمَهُ: هَلْ كَانَ يَتَعَلَّمُ مِنْ غَيْرِهِ؟ أَمْ لَمْ يَكُنْ يَتَعَلَّمُ الْقُرْآنَ أَلْبَتَّةَ وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ " .

وجاء في " شرح العقائد النسفية " (ص ١٥١-١٥٢) : " المقتول ميّت بأجله، أي الوقت المقدّر لموته، لا كما زعم بعض المعتزلة من أن الله تعالى قد قطع عليه الأجل، لنا أن الله تعالى قد حكم بأجل العباد على ما علم من غير تردّد، وبأنه ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]

، واحتجَّت المعتزلة بالأحاديث الواردة في أنَّ بعض الطَّاعات يزيد في العمر، وبأنَّه لو كان ميتاً بأجله لما استحقَّ القاتل ذمّاً، ولا عقاباً، ولا دية، ولا قصاصاً، إذ ليس قتل المقتول بخلقه ولا بكسبه.

والجواب عن الأوَّل: أنَّ الله تعالى كان يعلم أنَّه لو لم يفعل هذه الطَّاعة لكان عمره أربعين سنة، لكنَّه علم أنَّه يفعلها ويكون عمره سبعين سنة، فنُسبت هذه الزَّيادة إلى تلك الطَّاعة، بناء على علم الله تعالى أنَّه لولاها لما كانت تلك الزَّيادة.

وعن الثَّاني: إنَّ وجوب العقاب والضَّمان على القاتل يعتبر لارتكابه المنهي، وكسبه الفعل الذي يخلق الله تعالى عقبيه الموت بطريق جري العادة، فإنَّ القتل فعل القاتل كسباً، وإن لم يكن خلقاً، والموت قائم بالميِّت مخلوق لله تعالى لا صنع للعبد فيه تخليقاً ولا اكتساباً، ومبنى هذا أنَّ الأمر وجودي بدليل قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [المك: ٢]. والأكثر على أنَّه عدمي، ومعنى خلق الموت: قدره "

فالآجال التي أجَّلها الله تعالى بحسب علمه الأزلي لا تتغيَّر ولا تبدَّل، وهي واقعة في الرَّمَن الذي حدَّد لها، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وعن عبد الله، قال: قالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ رَوْحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ أَمْتَعْنِي بِرَوْحِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبِأبي أَبِي سُفْيَانَ، وبِأخي مُعَاوِيَةَ قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ سَأَلْتَ اللهَ لِأَجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعَجَّلَ شَيْئًا قَبْلَ حِلِّهِ، أَوْ يُؤَخَّرَ شَيْئًا عَنْ حِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتُ سَأَلْتُ اللهَ أَنْ يُعِيدَكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ، أَوْ عَذَابٍ فِي الْقَبْرِ، كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ".

أخرجه مسلم (٢٠٥٠/٤) برقم (٢٦٦٣).

قال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢١٣/١٦): "وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْآجَالَ وَالْأَرْزَاقَ مُقَدَّرَةٌ لَا تَتَغَيَّرُ عَمَّا قَدَرَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ فِي الْأَزَلِ، فَيَسْتَحِيلُ زِيَادَتُهَا وَنَقْصُهَا حَقِيقَةً عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ صَلَةِ الرَّحِمِ تُرِيدُ فِي الْعُمُرِ وَنَظَائِرِهِ، فَقَدْ سَبَقَ تَأْوِيلُهُ فِي بَابِ صَلَةِ الْأَرْحَامِ وَاضِحًا. قَالَ الْمَازِرِيُّ هُنَا قَدْ تَقَرَّرَ بِالْأَدَلِّ الْقَطْعِيَّةِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالْآجَالِ وَالْأَرْزَاقِ وَغَيْرِهَا، وَحَقِيقَةُ الْعِلْمِ مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَإِذَا عَلِمَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ زَيْدًا يَمُوتُ سَنَةً خَمْسِيَّةً اسْتَحَالَ أَنْ يَمُوتَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا لِئَلَّا يَنْقَلِبَ الْعِلْمُ جَهْلًا، فَاسْتَحَالَ أَنَّ الْآجَالَ الَّتِي عَلِمَهَا اللهُ تَعَالَى تَزِيدُ وَتَنْقُصُ، فَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ الزِّيَادَةِ أَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ أَوْ

غَيْرِهِ مِمَّنْ وَكَلَهُ اللَّهُ بِقَبْضِ الْأَرْوَاحِ وَأَمَرَهُ فِيهَا بِأَجَالٍ مَّدُودَةٍ ، فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ يَأْمُرُهُ بِذَلِكَ أَوْ يُثَبِّتُهُ فِي اللُّوحِ الْمُحْفُوظِ يَنْقُصُ مِنْهُ وَيَزِيدُ عَلَى حَسَبِ مَا سَبَقَ بِهِ عِلْمُهُ فِي الْأَزَلِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾** ، وعلى ما ذكرناه يُجْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : **﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾** .

فالحديث نصٌّ صريحٌ في أن الآجال والأرزاق مقسومة ومحسومة ، لا تتغيَّر ولا تتبدَّل ، وما الزيادة في حديث صلة الرَّحِمِ إلَّا كناية عن البركة ، وقد تكون على الحقيقة وبحسب ما هو مسطور في كتب الحفظه ، ومن الأدلَّة على أن الزيادة على الحقيقة لا على المجاز ، ما رواه الترمذي (١١٧/٥) برقم ٣٠٧٦ ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيَّ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبَيْضًا مِنْ نُورٍ ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ فَقَالَ : أَيُّ رَبٍّ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ : هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ فَأَعْجَبَهُ وَبَيَّضَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ ، فَقَالَ : أَيُّ رَبٍّ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ : هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الْأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يُقَالُ لَهُ دَاوُدُ فَقَالَ : رَبِّ كَمْ جَعَلْتَ عُمْرَهُ؟ قَالَ : سِتِّينَ سَنَةً ، قَالَ : أَيُّ رَبٍّ زِدْهُ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً ، فَلَمَّا قُضِيَ عُمْرُ آدَمَ جَاءَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ ، فَقَالَ : أَوْلَمَّ يَبْقَ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ : أَوْلَمَّ تُعْطَاهَا ابْنُكَ دَاوُدُ قَالَ : فَجَحَدَ آدَمُ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ ، وَنُسِيَ آدَمُ فَنُسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ ، وَخَطِيَ آدَمُ فَخَطِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ .

ومعنى الحديث : "أنه كان في اللوح المحفوظ مكتوب أن عمر آدم كذا وكذا ، إن لم يهب منه كذا ، وفي معلوم الله أنه يهب داود منه كذا : **﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾** [الرعد: ٣٩] الذي هو العلم الأزلي ، الذي يستحيل تبدُّله ، قال تعالى : **﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾** [الأنعام: ٤] ، فالأجل الأقل هو المكتوب في اللوح المحفوظ ، والأجل الثاني هو المعلوم ، ولذا قال : **﴿عِنْدَهُ﴾** ، وهو المقصود بقوله تعالى : **﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾** [النحل: ٦١] ، يعني الأجل المعلوم عند الله تعالى " . انظر : مقدمات المرشد إلى علم العقائد ، ابن خمير السبتي (ص ٢٨٥) ، وانظر : عارضة الأحوذى (١١/١٤٨-١٤٩) .

فداود عليه السَّلام كان عمره ستين سنة ، ثمَّ زاده الله تعالى أربعين أخرى ، فأكمل المائة - على الحقيقة - وهذا معنى ما روي عن سيِّدنا عمر بن الخطَّاب أنه كان يقول وهو يطوف بالبيت ويكي

: " اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَ عَلَيَّ شِقْوَةً أَوْ ذَنْبًا فَاحْمُحْهُ، فَإِنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّتُ، وَعِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ، فَاجْعَلْهُ سَعَادَةً وَمَغْفِرَةً " . أخرجه الطبري في التفسير (١٣/٥٦٣) .

فتقرر مما سبق بيانه أن المحو والإثبات لا يطل إلا صحف الملائكة " وَأَمَّا عِلْمُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَلَا يَحْتَلِفُ وَلَا يَدُو لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ فَلَا مَحْوُ فِيهِ وَلَا إِثْبَاتَ . وَأَمَّا اللَّوْحُ الْمُحْفُوظُ فَهَلْ فِيهِ مَحْوٌ وَإِثْبَاتٌ عَلَى قَوْلَيْنِ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ " . انظر : مجموع الفتاوى (١٤/٤٩٢) .

قلت : والراجح في هذه المسألة أن اللوح المحفوظ لا يطله التغير والتبديل، لأن ما فيه موافق لما في علم الله الأزلي وهو القدر السابق، أما القدر اللاحق المكتوب في سجلات الحفظه، فهذا الذي يقع فيه التغير والتبديل .

قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١١/٤٨٩) معلقاً على ما رواه البخاري (٤/١١١ برقم ٣٢٠٨) ، مسلم (٤/٢٠٣٦ برقم ٢٦٤٣) بسندهما عبد الله : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ : " إِنْ أَحَدَكُمُ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ : اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيئُ أَوْ سَعِيدٌ ... " الحديث : " وَفِيهِ أَنْ فِي تَقْدِيرِ الْأَعْمَالِ مَا هُوَ سَابِقٌ وَلَا حَقٌّ ، فَالسَّابِقُ مَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَاللَّاحِقُ مَا يُقَدَّرُ عَلَى الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، كَمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقْبَلُ النَّسْخَ ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى كِتَابَةِ ذَلِكَ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ عَلَى وَفْقِ مَا فِي عِلْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى " .

وأما الحديث الذي رواه ثوبان مرفوعاً : " لَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبَرُ " ، فقد تقدّم بيان حاله ، ولو صحّ لقليل فيه ما قيل في الحديث السابق ... وقد علّق عليه الإمام الشوكاني في " تحفة الذاكرين " (ص ٢٦) ، فقال : " فيه دليل أن ما يصدق عليه البر على العموم يزيد في العمر، وقد ثبت في الصحيح أن صلة الرّحم تزيد في العمر، والمراد : الزيادة الحقيقية، وقيل المراد البركة في العمر، والظاهر الأوّل " .

وبعد هذا البيان يتبيّن لكل ذي بصيرة أنّه لا يوجد ثمة تعارض بين الآيات والأحاديث التي أشارت إلى إمكانية حصول المحو والإثبات أو التغير والتبديل في الآجال والأرزاق، وبين الآيات والأحاديث التي أكّدت على أن الأجل إذا جاء لا يؤخر ولا يقدم ...

فمعنى قول الله تعالى : **﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾** [الأعراف: ٣٤] : " إذا حضر الأجل فإنه لا يتقدم ولا يتأخر، وقيل حضوره يجوز أن يؤخره الله بالدعاء أو بصلة الرحم، أو بفعل الخير، ويجوز أن يقدمه لمن عمل شراً، أو قطع ما أمر الله به أن يوصل، وانتهك محارم الله سبحانه " . انظر : قطر الولي (ص ٥٠٨) .

ولا يخفى أن المحو والإثبات لا يتعلّقان إلّا بكتاب الحفظة، أمّا ما في علم الله تعالى الأزلي، فكتاب لا يتغيّر ولا يتبدّل ، وعلى هذا المحمل تُحمل بقية الآيات...

وقد يظنّ البعض أن هنالك ثمة تعارض بين قوله تعالى : **﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾** [الأعراف: ٣٤] ، وبين قوله تعالى حكاية عن قوم نوح: **﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾** [نوح: ٤] ، لأنّ تلك تقتضي الوعد بتأخير إن آمنوا ، والوعيد بمعالجة إن كفروا.

قال الإمام ابن عطية في " المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " (٤٦١/٢) : " والحقّ مذهب أهل السنة أن كلّ أحد إنّما هو بأجل واحد لا يتأخّر عنه ولا يتقدّم .

وقوم نوح كان منهم من سبق في علم الله تعالى أنّه يكفر فيعاجل ، وذلك هو أجله المحتوم ، ومنهم من يؤمن فيتأخّر إلى أجله المحتوم ، وغيب عن نوح تعيين الطائفتين فندب الكلّ إلى طريق النجاة ، وهو يعلم أن الطائفة إنّما تعاجل أو تؤخّر بأجلها ، فكأنّه يقول : فإن آمستم علمنا أنّكم ممّن قضى الله له بالإيمان والأجل المؤخّر ، وإن كفرتم علمنا أنّكم ممّن قضى له بالأجل المعجل والكفر " .

وأما حديث ثوبان: " إني إذا قضيت قضاء فانه لا يرد " فقد حمّله العلماء على محمل الآيات السابقة...

قال الإمام الطيّبي في " شرح المشكاة " (٣٥٩/١٠) : " اعلم أن الله تعالى في خلقه قضاءين: مبرماً، ومعلّقاً بفعل، أمّا القضاء المعلّق، فهو عبارة عن ما قدره في الأزل معلّقاً بفعل، كما قال: إن فعل الشيء الفلاني فكان كذا وكذا، وإن لم يفعل فلا يكون كذا وكذا، وهذا من قبيل ما يتطرّق إليه المحو والإثبات، كما قال الله تعالى في محكم خطابه: **﴿يُمَحُّوُا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾** .

وأما القضاء المبرم فهو عبارة عمّا قدره سبحانه في الأزل من غير أن يعلّقه بفعل، فهو في الوقوع نافذ غاية النفاذ، بحيث لا يتغيّر بحال، ولا يتوقّف على المقضي عليه، ولا المقضي له، لأنّه من علمه بما كان، وما يكون، وخلاف معلومه مستحيل قطعاً، وهذا من قبيل ما لا يتطرّق إليه المحو والإثبات،

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى الخلاف الحاصل في هذه المسألة بين الأشاعرة القائلين بأنَّ القدر لا يغيّر أبداً، وبين الماتريدية القائلين بأنَّ القدر قد يتغيّر، فقال في "فتح الباري" (٤٨٨/١١): "وَقَدْ اشتهر الخلافُ في ذلك بينَ الأشعريةِ والحَنَفيَّةِ، ومَثَلُكَ الأشاعرةُ بِمِثْلِ هَذَا الحَدِيثِ، ومَثَلُكَ الحَنَفيَّةُ بِمِثْلِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿يُمَحُّوْهُ اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾، وأَكْثَرُ كُلِّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ الإحتِجَاجُ لِقَوْلِهِ، وَالْحَقُّ أَنَّ النِّزَاعَ لَفُظِيٌّ، وَأَنَّ الَّذِي سَبَقَ فِي عِلْمِ اللهِ لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَتَبَدَّلُ، وَأَنَّ الَّذِي يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ مَا يَبْدُو لِلنَّاسِ مِنْ عَمَلِ الْعَامِلِ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَتَعَلَّقَ ذَلِكَ بِمَا فِي عِلْمِ الْحَفَظَةِ وَالْمُوكِّلِينَ بِالْأَدَامِيِّ، فَيَقَعُ فِيهِ الْمُحَوُّ وَالْإِثْبَاتُ، كَالزِّيَادَةِ فِي الْعُمُرِ وَالنَّقْصِ، وَأَمَّا مَا فِي عِلْمِ اللهِ فَلَا مُحَوَّ فِيهِ وَلَا إِثْبَاتٌ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللهِ". وللاستزادة انظر: المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية (ص ٢٤١ فما بعدها).

وما رواه مسلم (٢٠٣٧/٤ برقم ٢٦٤٥) بسنده عن أَبِي الزُّبَيْرِ الْمُكِّيِّ، أَنَّ عَامِرَ بْنَ وَائِلَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَالسَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ، فَأَتَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ: حُذِيقَةُ بْنُ أَسِيدِ الْغِفَارِيِّ، فَحَدَّثَهُ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: وَكَيْفَ يَشْفَى رَجُلٌ بِغَيْرِ عَمَلٍ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَتَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: " إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِتَانٍ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي بِبُكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ، فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، ثُمَّ يَقُولُ:

يَا رَبِّ رِزْقُهُ، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، ثُمَّ يُخْرِجُ الْمَلِكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِرَ وَلَا يَنْقُصُ " .

الجواب : قال الإمام ابن الصَّلاح في " فتاوى ابن الصَّلاح " (١٦٥-١٦٧) : " فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُرْسِلُ الْمَلِكَ بَعْدَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ، وَفِي الْحَدِيثِ الثَّانِي تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْمَلِكَ يَبْعَثُ بَعْدَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ؟

أَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : حَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدَ هَذَا لَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ لَمْ يَجِدْهُ يَلْتَمِثُ مَعَ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَوَجَدَ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ أَقْوَى وَأَصَحَّ ، فَارْتَابَ بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ الَّذِي مَدَّاهُ عَلَى أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ عَنْهُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَإِنَّهُ خَرَجَ الْحَدِيثَيْنِ مَعًا فِي كِتَابِهِ ، فَأَحْجَوْنَا إِلَى تَطَلُّبِ وَجْهِ يَلْتَمِثَانِ بِهِ وَلَا يَتَنَافَرَانِ ، وَقَدْ وَجَدْنَاهُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ الْأَتَمَّ ، فَأَقُولُ : الْمَلِكُ يُرْسِلُ غَيْرَ مَرَّةٍ إِلَى الرَّحِمِ ، يُرْسِلُ مَرَّةً عَقِيبَ الْأَرْبَعِينَ الْأُولَى ، بِدَلَالَةِ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدَ بِالْفَاضِلَةِ فِي رَوَايَاتِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَحَالَهُ فِي السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَيُرْسِلُ مَرَّةً أُخْرَى عَقِيبَ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ ، فَيَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ ، بِدَلَالَةِ حَيْثُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ ، ثُمَّ أَنَّهُ يَشْكَلُ وَرَاءَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ فِي قَوْلِهِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ عِنْدَ ذِكْرِ إِرْسَالِ الْمَلِكِ عَقِيبَ الْأَرْبَعِينَ الْأُولَى " فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَبِّ ذَكَرْ أَوْ أَنْثَى ؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ ، وَيَكْتُبُ إِلَى آخِرِهِ .

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا التَّصْوِيرَ لَا يَكُونُ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهَا عِلْقَةٌ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا التَّصْوِيرُ قَرِيبًا مِنْ نَفْخِ الرُّوحِ ، وَهَكَذَا رَوَيْنَا ذَلِكَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ خَارِجَ الصَّحِيحِ ، وَسَبِيلُ الْجَوَابِ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ : " فَصَوَّرَهَا " عَلَى مَعْنَى فَصَوَّرَهَا قَوْلًا كِتَابًا لَا فِعْلًا ، أَيْ : فَذَكَرَ تَصْوِيرَهَا وَكَتَبَ ذَلِكَ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا أَنْ جَعَلَهَا ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى يَكُونُ مَعَ التَّصَاوِيرِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ قَالَ فِي جَعْلِهِ ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى ، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ إِلَى آخِرِهِ .

وَيَشْكَلُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَهُوَ أَنَّ خَلَقَ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةٌ مِثْلَهُ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةٌ مِثْلَهُ ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلِكَ فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ ، فَقَوْلُهُ : " ثُمَّ يَبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلِكُ بِحَرْفٍ ثُمَّ تَقْتَضِي تَأْخِيرَ كِتَابِ الْمَلِكِ الْأُمُورَ الْأَرْبَعَةَ إِلَى مَا بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ ،

وَحَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ قَاضِيِ بَتَقْدِيمِ كِتَابِ الْمَلِكِ لَذَلِكَ عَقِيبَ الْأَرْبَعِينَ الْأُولَى ، وَسَبِيلَ الْخُرُوجِ عَنْ إِشْكَالِ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ قَوْلُهُ : ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلِكَ فَيُؤْذَنُ فَيَكْتُبُ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ : يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَمُتَعَلِّقًا بِهَذَا إِلَّا بِالَّذِي يَلِيهِ قَبْلَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ : ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَهُ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ اعْتِرَاضًا وَقَعَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَالْاعْتِرَاضُ بِأَمْثَالِ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَكَلَامِ الْعَرَبِ غَيْرُ قَلِيلٍ ز

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى : ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الرَّوم: ١٧-١٨] ، فَقَوْلُهُ : ﴿وَعَشِيًّا﴾ لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِالَّذِي يَلِيهِ قَبْلَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، وَمَعْطُوفًا عَلَيْهِ بَلْ مُتَعَلِّقًا بِمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، اعْتِرَاضًا بَيْنَهُمَا . إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَقَوْلُهُ : " ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ " مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ : " ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ " ، لِأَنَّهُ فِي نِيَّةِ التَّأْخِيرِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَافْهَمْ ذَلِكَ وَاعْرِفْهُ ، فَإِنَّهُ مُشْكَلٌ عَوِيسٌ جَدًّا ، لَا أَحَدٌ نَعْلَمُهُ تَقَدَّمَ بِحَلِّهِ ، وَقَدْ أَوْضَحْتُهُ إِضَاحًا يَنْشُرُ لَهُ صَدْرُ الْفَاهِمِ الْأَهْلُ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُحْمَدُ حَقًّا .

وَقَدْ كَانَ الْحَافِظُ عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى الْقَاضِي مِنَ الْمَغَارِبَةِ قَدْ تَعَرَّضَ لَذَلِكَ مُقْتَصِرًا عَلَى رِوَايَةِ مُسْلِمٍ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَذَلِكَ فِيهَا بِحَرْفِ الْوَاوِ لَا بِحَرْفِ ثَمَّ ، وَلَفْظُهَا : " ثُمَّ يُرْسِلُ الْمَلِكُ فَيَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ يَكْتُبُ رِزْقَهُ " إِلَى آخِرِهِ ، وَأَجَابَ بِأَنَّ الْوَاوِ لَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا ، وَهَذَا الَّذِي أَتَى بِهِ سَهْلُ الْإِيْتَاءِ مِثْلَهُ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ الَّتِي هَدَانَا اللَّهُ الْكَرِيمُ لشرح مَعْنَاهَا ، وَلَهُ الْحَمْدُ كُلُّهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

﴿سُؤَالٌ﴾ : هَلْ يُطْلَبُ الرِّضَا بِكُلِّ مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؟

الْجَوَابُ : قَامَتْ عَقِيدَةُ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ الْمَكْلَفَ مَأْمُورًا بِالرِّضَا بِكُلِّ مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَضَاهُ ، وَلَا يُلْزَمُهُ الرِّضَا بِكُلِّ مُقْضِيٍّ ، كَالذُّنُوبِ وَمُخَالَفَةِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمْرُهُ إِلَّا يَرْضَى بِهَا ، بَلْ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَكْرَهَهَا وَيَسْخَطُهَا وَيَعِزُّ عَلَى التَّوْبَةِ مِنْهَا مَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي الْعَزَّ فِي " شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ " (ص ٢٣٥-٢٣٦) : " فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ الْكُفْرُ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ ، وَنَحْنُ مَأْمُورُونَ أَنْ نَرْضَى بِقَضَاءِ اللَّهِ ، فَكَيْفَ نُنْكِرُهُ وَنَكْرَهُهُ ؟ ! فَالْجَوَابُ : أَنْ يُقَالَ :

أَوَّلًا: نَحْنُ غَيْرُ مَأْمُورِينَ بِالرِّضَا بِكُلِّ مَا يَقْضِيهِ اللَّهُ وَيُقَدِّرُهُ، وَلَمْ يَرَدْ بِذَلِكَ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ، بَلْ مِنَ الْمَقْضِيِّ مَا يُرْضَى بِهِ، وَمِنْهُ مَا يُسْخَطُ وَيُمَقَّتْ، كَمَا لَا يَرْضَى بِهِ الْقَاضِي لِأَقْضِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ، بَلْ مِنَ الْقَضَاءِ مَا يُسْخَطُ، كَمَا أَنَّ مِنَ الْأَعْيَانِ الْمَقْضِيَّةِ مَا يُغْضَبُ عَلَيْهِ وَيُمَقَّتْ وَيُلْعَنُ وَيَذَمُّ. وَيُقَالُ ثَانِيًا: هُنَا أَمْرَانِ: قَضَاءُ اللَّهِ؛ وَهُوَ فِعْلٌ قَائِمٌ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَقْضَى: وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْمُنْفَصِلُ عَنْهُ. فَالْقَضَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ وَعَدْلٌ وَحِكْمَةٌ، تَرْضَى بِهِ كُلُّهُ، وَالْمَقْضَى قِسْمَانِ: مِنْهُ مَا يُرْضَى بِهِ، وَمِنْهُ مَا لَا يُرْضَى بِهِ.

وَيُقَالُ ثَالِثًا: الْقَضَاءُ لَهُ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَعَلُّقُهُ بِالرَّبِّ تَعَالَى، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَنَسَبَتُهُ إِلَيْهِ يُرْضَى بِهِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: تَعَلُّقُهُ بِالْعَبْدِ وَنَسَبَتُهُ إِلَيْهِ، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُرْضَى بِهِ وَإِلَى مَا لَا يُرْضَى بِهِ. مِثَالُ ذَلِكَ: قَتْلُ النَّفْسِ، لَهُ اعْتِبَارَانِ: فَمِنْ حَيْثُ قَدَّرَهُ اللَّهُ وَقَضَاهُ وَكَتَبَهُ وَشَاءَهُ وَجَعَلَهُ أَجَلًا لِلْمَقْتُولِ وَنَهَايَةَ لِعُمُرِهِ - يُرْضَى بِهِ، وَمِنْ حَيْثُ صَدَرَ مِنَ الْقَاتِلِ وَبَاشَرَهُ وَكَسَبَهُ وَأَقْدَمَ عَلَيْهِ بِاخْتِيَارِهِ وَعَصَى اللَّهَ بِفِعْلِهِ - نَسْخَطُهُ وَلَا تَرْضَى بِهِ."

وهذه المسألة يغلط فيها كثير من الخلق، حيث يظنون أنَّ العبد مأمور بالرضا بكلِّ ما قدَّره الله، وهذا خطأ ومجانِبٌ للصَّواب، لأنَّ الواجب هو أن يرضى بالقدر لا بالمقدور، فالمقدور منه ما يجب الرضا به كالإيمان، ومنه ما يحرم الرضا به كالكفر، والنفاق، وسائر المعاصي، لأنَّ الرضا بالكفر كفر...

فالمعاصي والآثام وسائر الشرور، وإن كانت بقدر الله تعالى، إلَّا أنَّ العبد يجب عليه أن يكرهها ولا يرضى بها...

وعليه، فالواجب على المؤمن أن يرضى بالقدر لا بالمقدور "إذا كان منهياً عنه، إذ قضاء الله صفة له تعالى، والمقضي متعلِّقها، نهي عنه، ثمَّ وُجِدَ على خلاف رضاه من غير تأثير للقضاء في إيجادها، ولا سلب مطلق قدرة الامتناع عنه، بل وُجِدَ على مجرَّد وجه المطابقة للقضاء، إذ إنَّ للمقضي المنهي عنه نسبة إلى الله باعتبار إيجادها إيَّاه، ونسبة إلى العبد باعتبار محله، واتِّصافه به، وكسبه إيَّاه، فإنكاره باعتبار النسبة الثانية دون الأولى، والرضا به باعتبار النسبة الأولى دون الثانية". انظر: عون المريد لشرح

جوهرة التوحيد (٢/ ٦٣٠).

فقضاء الله تعالى بالمعاصي على العباد لا ينافي وجوب الإيمان بقضاء الله تعالى وقدره، إذ الرضا بالقضاء يختلف حكمه تبعاً لحكم المضي... وعلى هذه العقيدة قامت عقيدة أهل السنة والجماعة...

قال الإمام ابن حجر الهيتمي في "أسنى المطالب في صلة الأرحام والأقارب" (ص ٣٦-٣٧): "القضاء إيجاد جميع المخلوقات في اللوح، والتقدير: إيجادها في العيان..."

وقد يُطلق على المضي نفسه، كما في حديث البخاري (٨/٧٥ برقم ٦٣٤٧): "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ"، أي: المضي، وهو بهذا المعنى لا يجب الرضا به... أمّا المضي فقد يجب الرضا به إن وجب، وقد يندب إن ندب، ويباح أن أبيح، ويكره إن كره، ويحرم إن حرم.

فمن قضي عليه بمعصية إن لاحظها من حيث كونها كسبه لزمه أن يكرهها، أو من حيث كونها قضاء الله وخلق له لزمه أن يرضى بها، لئلا يسفه الربوبية بقوله: لم فعل هذا بي وأنا لا استحقُّه؟ ثم إنّه لا يلزم من الرضا بالمقدور ترك المطالبة بالحقوق المغتصبة، والانتصار من الظلمة والمجرمين، وإلا لعم الفساد واستشرت الرذيلة.

كما أنّ ذلك لا ينافي نسبة الظلم إليهم، لأنّ هذا وصف للعبد المكتسب بإرادته واختياره، فمحاسبته على فعله المنهي عنه، هو مقتضى العدل والرحمة. فأهل السنة والجماعة يعتقدون أنّ أفعال العباد، خيرها وشرّها مخلوقة لله تعالى، مراده له سبحانه، ومعلومة أزلاً، ومع ذلك هي كسب للعباد، لأنّ لهم نوع اختيار في كسبها، وإن كان ذلك في الحقيقة راجع إلى إرادة الله تعالى.

ولسائل أن يسأل فيقول: إذا كان الكفر بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله، فكيف ننكره؟

قال الإمام الغزالي في "الأربعين في أصول الدين" (ص ١٧٣-١٧٤): "لعلك تقول: كيف أجمع بين الرضا بقضاء الله تعالى وبين بغض أهل الكفر والعصيان، وقد تُعبدت به شرعاً، وذلك مراد الله تعالى فيهم؟

فاعلم أنّ طائفة من الضّعفاء ظنّوا أنّ ترك الأمر بالمعروف من جملة الرضا بالقضاء، وسَمَوْهُ حُسن الخلق، وهو جهل محض، بل عليك أن ترضى وأن تكره جميعاً.

والرضا والكراهية يتضادّان إذا تواردا على شيء واحد من وجه واحد، ولا يتناقض أن يُقتل عدوك الذي هو عدوّ عدوك أيضاً، فترضاه من حيث إنّهُ عدوك، وتكرهه من حيث إنّهُ عدوّ عدوك.

فكذلك للمعصية وجهان: وجه إلى الله تعالى من حيث إنَّها بقضائه ومشيئته، فهو من هذا الوجه مرضيٌّ به ، ووجه إلى العاصي من حيث إنَّه صفته وكسبه، وعلامة كونه ممقوتاً من الله تعالى، فهو من هذا الوجه مكروه ، وقد تعبَّدك الله تعالى ببغضٍ من يبغضه من المخالفين لأمره، فعليك بما تعبَّدك به والامثال له. ولو قال لك محبوبك : إنِّي أريد أن أمتحن حبَّك بأن أضرب عدي وأرهقه إلى أن يشتمني ، فمن أبغضه فهو محبِّي ومن أحبه فهو عدوي، فيمكنك أن تبغض عبده إذا شتمه، مع أنَّك تعلم أنَّه الذي اضطرَّه إلى الشتم، وكان ذلك مراده منه، فيقول: أمَّا فعله في الشتم فإنِّي أرضى به من حيث إنَّه تدبيرك في عبدك، ومرادك ممَّن أردت إبعاده، وأمَّا شتمه من حيث هو صفته وعلامة عداوته، فإنِّي أبغضه لأنِّي أحبُّك، فأبغض لا محالة من عليه علامة عداوتك، وهذه دقيقة زلَّ فيها الضُّعفاء، فلذلك يتهافون فيها".

فقضاء الله بالمعاصي على العبد لا ينافي وجوب الإيثار بالقضاء والقدر، إذ الرضا بالقضاء يختلف حكمه باختلاف حكم المقضي ... والله أعلم .

﴿سؤال﴾ : أذكر لنا بعض الأسباب المعيَّنة على الرضا بالقدر ؟

الجواب : ذكر الإمام ابن رجب في " : نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس " (ص ١١٥ فما بعدها) عدَّة أسباب تُعيِّنُ العبد على الرضا بالقدر ، قال : " وللرضا بالقضاء أسباب :

مِنْهَا: يقين العبد بالله وثقته به بأنَّه لا يقضي للمؤمن قضاء إلاَّ وهو خير له، فيصير كالمريض المستسلم للطبيب الحاذق النَّاصح ، فإنَّه يرضى بما يفعله به من مؤلِّم وغيره لثقته به ويقينه أنَّه لا يريد له إلاَّ الأصلح ...

وَمِنْهَا: النَّظَرُ إلى ما وعد الله من ثواب الرضا، وقد يستغرق العبد في ذلك حتَّى ينسى ألم المقضي به كما روي عن بعض الصَّالحات من السَّلف أنَّها عثرت فانكسرت ظفرها، فضحكت ، وقالت: أنساني لذَّة ثوابه مرارة ألمه.

وَمِنْهَا: وهو أعلى من ذلك كلُّه الاستغراق في محبة المبتلي ، ودوام ملاحظة جلاله وجماله وعظمته وكماله الذي لا نهاية له، فإنَّ قوَّة ملاحظة ذلك يوجب الاستغراق فيه، حتَّى لا يشعر بالألم كما غاب النُّسوة اللاتي شاهدن يوسف عن ألم تقطيع أيديهنَّ بمشاهدته.

قال الجُنَيْد : سألت سَرِيًّا: هل يجد المحبُّ ألمَّ البلاء؟ فقال: لا. وهذا إشارة منه إلى هذا المقام، ومنه قول جماعة من أهل البلاء: يفعل بنا ما يشاء فلو قَطَعْنَا إِرْبًا إِرْبًا ما ازددنا له إِلَّا حَبًّا.

وفي هذا المعنى يقول بعضهم:

لو قَطَعَنِي الغرام إِرْبًا إِرْبًا ما ازددت على الملام إِلَّا حَبًّا
لا زلت بكم أسير وجدٍ حتى أقضي على هواكم
صبا نجباً

كان إبراهيم بن أدهم قد خرج عن مُلكه وماله وولده وحشمه، فرأى ولده في الطَّواف فلم يكلمه، وقال:

هجرت الخلق طَرًّا في هواكا وأيتمت العيال لكي أراكا
فلو قَطَعْتَنِي في الحبِّ إِرْبًا لَمَّا حَنَّ الفُؤاد إلى سواكا
كان جماعة من المحيِّين كالفضيل وفتح الموصلي إذا باتوا ليلة بغير عشاء ولا سراج اشتدَّ فرحهم، وبكوا من الفرح، وقالوا:

مثلنا يترك بغير عشاء ولا سراج بأيِّ يد كانت مِنَّا، وبأي وسيلة تَوَسَّلنا بها، وكان فتح يجمع ولده في ليالي السَّتاء، ويغطيهم بكسائه، ويقول: أجمعتني وأجمعت عيالي، وأغربتني وأغربت عيالي، وإنَّما تفعل ذلك بأوليائك وأحبابك فهل أنا منهم حتى أفرح؟.

ودخلوا على بعض السَّلف وهو مريض، فقالوا له: ما تحبُّ؟ فقال: أحبه إلىَّ أحبه إليه.

وفي هذا يقول بعضهم:

عذابـــــــــه فيك عذب وبعده فيك قُرب
وأنت عندي كروحي بل أنت منها أحبُّ
حسبي من الحبِّ أنِّي لما تحبَّ أحبُّ
وأنشد أبو تراب:

لا تخدعنَّ فللمحبِّ دلائلُ ولديه من تحف الحبيب
منها تنعُّمه بمرِّ بلائه وسائل
فالمنع منه عطيةٌ مقبولةٌ وسروره في كلِّ ما هو فاعل
والفقر إكرامٌ وبرٌّ عاجل

دخلوا على رجل قد قتل ابنه في الجهاد يعزّونه فبكى وقال: ما أبكي على قتله، إنّما أبكي كيف كان رضاه عن الله حين أخذته السيوف؟.

إن كان سگان الغضا
والله لا كنت لما
صرت لهم عبداً وما
هم قلبوا قلبي من الشوق
يا ليت أيام الحمى
من لمريض لا يرى
والمقصود أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر ابن عباس بالعمل بالرضا إن استطاعه، ثم قال له: "وَأَعْلَمَ أَنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكَرَّرَ خَيْرًا كَثِيرًا". أخرجه أحمد في "المسند" (١٩/٥ برقم ٢٨٠٣).

وهذا يدلّ على أنّ الرضا بالأقدار المؤلمة ليس بحتم واجب، وإنّما هو فضل مندوب إليه، فمن لم يستطع الرضا فليلزم الصبر، فإنّ الصبر واجب لا بدّ منه، وفيه خير كثير، فإنّ الله تعالى أمر بالصبر ووعد عليه جزيل الأجر - قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَوِّقُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، وقال: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧]. وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ * الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ﴾ [الحج: ٣٤-٣٥].

قال الحسن: الرضا عزيز ولكن الصبر معول المؤمن. قال سليمان الخواص: الصبر دون الرضا، والرضا: أن يكون الرّجل قبل نزول المصيبة راض بأيّ ذلك كان، والصبر: أن يكون بعد نزول المصيبة يصبر.

وحقيقة الفرق بين الصبر والرضا: أنّ الصبر كفّ النَّفس وحبسها عن التَّسَخُّط مع وجود الألم، والرضا يوجب انشراح الصّدر وسعته، وإن وجد الإحساس بأصل الألم لكن الرضا يخفّف الإحساس بالألم لما يباشر القلب من روح اليقين والمعرفة، وقد يزيل الإحساس به بالكليّة على ما سبق تقريره.

ولهذا قال طائفة كثيرة من السلف منهم عمر بن عبد العزيز، والفضيل، وأبو سليمان، وابن المبارك، وغيرهم: إنَّ الرَّاظي لا يتمنَّى غير حاله التي هو عليها بخلاف الصَّابر. وقد روي عن طائفة من الصَّحابة هذا المعنى أيضاً، وأنَّهم كانوا لا يتمنَّون غير ما هم عليه من الحال، منهم عمر وابن مسعود.

قال عبد العزيز بن أبي رواد: كان عابد يتعبَّد في بني إسرائيل، فرأى في منامه أنَّ فلانة زوجتك في الجنَّة فاستضافها ثلاث ليال لينظر عملها، فكانت تنام وهو يقوم، وتفطر وهو يصوم، فلما فارقتها سألتها عن أوثق عملها عندها، قالت: هو ما رأيت، إلَّا خصلة واحدة، إن كنت في شدَّة لم أتمنَّ أنِّي في رخاء، وإن كنت في مرض لم أتمنَّ أنِّي في صَّحة، وإن كنت جائعة لم أتمنَّ أنِّي شبعانة، وإن كنت في شمس لم أتمنَّ أنِّي في فيء.

فقال العابد: هذه والله خصلة يعجز عنها العبَّاد.

وكما أنَّ الصَّبر إنَّما يكون عند الصَّدمة الأولى، كما صحَّ ذلك عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالرِّضا إنَّما يكون بعد نزول البلاء، كما كان النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول في دعائه: وَأَسْأَلُكَ الرِّضَا بَعْدَ

الْقَضَاءِ". أخرجه ابن حبان في "الصَّحيح" (٣٠٥/٥ برقم ١٩٧١)، قال الأرئوط: "إسناده قوي، فإن سماع حماد بن زيد من عطاء بن السائب قبل الاختلاط، وهو في كتاب التوحيد ص ١٢ لابن خزيمة. وأخرجه النسائي "٣/٥٤، ٥٥" في السهو: باب نوع آخر "يعني من الدعاء بعد الذكر"، وابن مندة في الرد على الجهمية رقم ٨٦"، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية ص ٦٠، واللالكائي رقم "٨٤٥" من طرق عن حماد بن زيد، به. وصححه الحاكم "١/٥٢٤-٥٢٥"، ووافقه الذهبي. وأخرجه بنحوه أبو يعلى "١٦٢٤" من طريق محمد بن فضيل بن غزوان، عن عطاء بن السائب، به. وأخرجه ابن أبي شيبة "١٠/٢٦٤، ٢٦٥"، وأحمد "٤/٢٦٤"، والنسائي ٣/٥٥، من طرق عن شريك، عن أبي هاشم الواسطي، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن عمار. وشريك -وهو ابن عبد الله القاضي- سيئ الحفظ، وحديثه حسن في المتابعات، وهذا منها. وأخرجه ابن أبي شيبة "١٠/٢٦٥-٢٦٦" عن أبي معاوية عن الأعمش، عن مالك بن الحارث قال: كان من دعاء عمار... فذكره. وقوله: أسألك الرضا بعد القضاء: قال الخطابي في شأن الدعاء ص ١٣٢: إنما سأل الرضا بعد نزول القضاء به، لأن الرضا قبل ذلك دعوى من العبد، وإنما يتحقق ذلك عند وقوع القضاء به، وورود كراهيته عليه، سأل الله تعالى الثبوت له، وتوطين النفس عليه. وبرد العيش: خفضه ونعمته، وأصل البرد في الكلام: السهولة.

قال الشاعر:

قليلة لحم الناظرين يزيناها شباب ومخفوض من العيش بارد

أي: ناعم وسهل".

لأنَّ العبد قد يعزم على الرِّضا بالقضاء قبل وقوعه، فإذا وقع انفسخت تلك العزيمة.

فمن رضي بعد وقوع القضاء، فهو الرَّاظي حقيقة.

وفي الجملة: فالصبر واجب لا بد منه، وما بعده إلا السخط، ومن سخط أقدار الله فله السخط مع ما يتعجل له من الألم وشماتة الأعداء به أعظم من جزعه كما قال بعضهم:

لا تجزعنَّ من كل خطبٍ عرا
يا قوم بالصبر تنال
ولا ترى الأعداء ما يشمتوا
إذا لقيتم فئةً فاثبتوا

المنى

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعِفَّهُ اللهُ، وَمَا أَجِدْ لَكُمْ رِزْقًا أَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ». أخرجه أحمد في "المسند" (١٧/ ١٥٥ برقم ١١٠٩١)، قال الأرئوط:

حديث صحيح، ولهذا إسناده حسن، هشام بن سعد فيه ضعف، ويكتب حديثه للمتابعات، وهو أثبت الناس في زيد بن أسلم، فيما قاله أبو داود، وهو متابع وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير شعيب بن حرب - وهو المدائني أبو صالح البغدادي - فمن رجال البخاري. وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" ١/ ٣٧٠ من طريق خالد بن نزار، عن هشام بن سعد، بهذا الإسناد، وفيه: "ومن يسألنا نعطه"، بدل: "ومن يستغف يعفه الله". وأخرجه أبو يعلى (١٠٣٨) من طريق أبي عامر - وهو العقدي - عن هشام بن سعد، ببعضه: "ما أعطي أحد شيئاً أفضل من الصبر". وأخرجه مطولاً ابن حبان (٣٣٩٩)، وأبو نعيم في "الحلية" ١/ ٣٧٠ من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي سعيد الخدري، به. وسيرد بإسناده صحيح برقمي (١١٨٩٠) و (١١٨٩١). وقد سلف بنحوه برقم (١٠٩٨٩). قال السندي: قوله: "من يتصبر يصبر": "من" شرطية في المواضع الثلاثة، والأفعال كلها مجزومات، إلا أن قوله: "من يستغني" قد جاء بثبوت الألف، وهو لغة، وقد سبق تحقيقه مراراً، ولا يمكن جعل "من" موصولة لأن "يغنه" مجزوم. والله تعالى أعلم. قال القرطبي - فيما نقله الحافظ في "الفتح" ١١/ ٣٠٤ -: "ومن يتصبر"، أي: يُعالج نفسه على ترك السؤال، ويصبر إلى أن يحصل له الرزق. وقوله: "يصبره الله"، أي: فإنه يقويه ويمكنه من نفسه حتى تنقاده ويدعنه لتحمل الشدة، فعند ذلك يكون الله معه، فيظفره بمطلوبه. وقال ابن الجوزي: وإنما جعل الصبر خيراً للعبادة، لأنه حبس النفس عن فعل ما تحبه، وإلزامها بفعل ما تكره في العاجل مما لو فعله أو تركه لتأذى به في الآجل.

وقال عمر: وجدنا خير عيشنا الصبر. وقال علي: إن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، ولا إيمان لمن لا صبر له.

وقال الحسن: الصبر كنز من كنوز الجنة، لا يعطيه الله إلا لمن كرم عليه.

وقال ميمون بن مهران: ما نال أحد شيئاً من جسيم الخير، نبي فمن دونه إلا بالصبر، وقال إبراهيم التيمي: ما من عبد وهب الله له صبراً على الأذى، وصبراً على البلاء، وصبراً على المصائب، إلا وقد أوتي أفضل ما أوتي أحد بعد الإيمان بالله عز وجل.

وهذا منتزع من قوله تعالى: «وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ

وَأَتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ [البقرة: ١٧٧] .

والمراد بالبأساء الفقر ونحوه، وبالضراء المرض ونحوه، وحين البأس حال الجهاد.

وقال عمر بن عبد العزيز: ما أنعم الله على عبد نعمة فانتزعها منه، فعاضه مكان ما انتزع منه الصبر إلا كان ما عوضه خيراً مما انتزع منه، ثم تلا: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠] . وكان بعض الصالحين في جيبه ورقة يفتحها كل ساعة فينظر فيها، وفيها مكتوب: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٩] .

والصبر الجميل هو أن يكتم العبد المصيبة ولا يخبر بها. قال طائفة من السلف في قوله تعالى: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] ، قالوا: لا شكوى معه.

كان الأحنف بن قيس قد ذهب عينه من أربعين سنة ولم يذكرها لأحد. وذهبت عين عبد العزيز بن أبي رواد من عشرين سنة، فتأمله ابنه يوماً فقال له: يا أبت، قد ذهب عينك! فقال: نعم يا بني، الرضا عن الله أذهب عين أبيك من عشرين سنة. وكان الإمام أحمد لا يشتكي ما به من المرض إلى أحد، وذكر له أن مجاهداً كان يكره الأئين في المرض، فتركه فلم يئن حتى مات، وكان يقول لنفسه: يا نفس اصبري وإلا تندمي. ودخل بعض العارفين على مريض يقول: آه، فقال له ذلك العارف: ممن؟.

وفي هذا المعنى يقول بعضهم:

تفيض النفوس بأوصابها	وتكتم عوآدها ما بها
وما أنصفت مهجة	هواها إلى غير
تشتكي	أحبابها

قال يحيى بن معاذ: لو أجبت ربك ثم جوعك وأعراك، لكان يجب أن تحتمله وتكتمه عن الخلق، فقد يحتمل الحبيب الحبيب الأذى فكيف وأنت تشكوه فيما لم يصنعه بك؟.

ويقبح من سواك الفعل عندي وتفعله فيحسن منك إذاكا

كان الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه يشدُّون على بطونهم الحجارة من الجوع.

كان أويس يلتقط الكسر من المزابل، والكلاب تراحمه، فنبج عليه كلب يوماً فقال: يا كلب لا تؤذ من لا يؤذك، كُلْ ممَّا يليك وَاكُلْ ممَّا يليني، فإن دخلتُ الجنةَ فأنا خير منك، وإن دخلتُ النارَ فأنت خير مِنِّي.

وكان إبراهيم بن أدهم يلتقط السُّنبل مع المساكين، فرأى منهم كراهة لمزاحمته، فقال: أنا تركت ملك بلخ أفأزاحم المساكين على لقاط السُّنبل؟ فكان بعد ذلك لا يلتقط إلا مع الدَّواب التي ترعى فيه.

وكان الإمام أحمد يلتقط السُّنبل مع المساكين.

وآجر سفيان الثوري نفسه من جمَّالين في طريق مَكَّة، فطبخ لهم طعاماً فأفسده فضربوه.

وكان فتح الموصلي يوقد النار للنَّاس بالأجرة:

من أجلك قد تركت خدي أرضاً
مولاي إلى متى بهذا
للشَّامت والحسود حتَّى ترضى
عمري يفنى وحاجتي ما تقضى
أحظى
وقال غير:

كم أحمل في هواك ذللاً وعنا
لا تطردني فليس عنك غنى
من أجل هواكم هويت
العشقا
في حبكم يهون ما قد
ألقي

كانت مصائب الدنيا عندهم نعماً، حتَّى قال بعضهم: ليس بفقير من لم يعد البلاء نعمة والرخاء مصيبة.

ومن الإسرائيليات: إذا رأيت الغنى مقبلاً فقل: ذنب عجّلت عقوبته، وإذا رأيت الفقر مقبلاً فقل: مرحباً بشعار الصّالحين.

وقال بعض السلف: إنِّي لأصاب بالمصيبة فأحمد الله عليها أربع مرّات: أحمد الله إذ لم تكن أعظم ممّا هي، وأحمد الله إذ رزقني الصبر عليها، وأحمده إذ وفّقني للاسترجاع، وأحمده إذ لم يجعلها في ديني.

وانتظار الفرج بالصَّبر عبادة فإنَّ البلاء لا يدوم:

اصبر لكلِّ مصيبةٍ وتجلد
واصبر كما صبر الكرام
فإنَّها
واعلم بأنَّ الضر غير مؤبَّد
نوبُّ تنوب اليوم تكشف في
غد

إذا غمس أعظم النَّاس بلاء كان في الدُّنيا في نعيم الجنَّة غمسة، قيل له: هل رأيت بؤساً قط؟ هل مرَّ بك بؤس قط؟ قال: لا يا رب:

يا نفس ما هي إلَّا صبر أيام
يا نفس جوزي عن الدُّنيا
مبادرةً
كأنَّ مدَّتْها أضغاث أحلام
وخلَّ عنها فإنَّ العيش
قدَّام
وقال غيره:

وما هي إلَّا ساعةٌ ثمَّ تنقضي
ويذهب هذا كلُّه ويزول

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَأَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ". أخرجه أحمد في "المسند" (١٨/٥) برقم (٢٨٠٣).

هذا موافق لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأَنْفَال: ٤٥].

وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأَنْفَال: ٦٦].

وقوله تعالى في قصَّة طالوت: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث في الأمر بالصَّبر عند لقاء العدو كثيرة جداً.

وقال عمر لأشياخ من بني عبس: بم قاتلتم النَّاس؟ قالوا: بالصَّبر، لم نلق قوماً إلَّا صبرنا لهم كما صبروا لنا.

قال بعض السَّلف: كلُّنا يكره الموت وألم الجراح، ولكن نتفاضل بالصَّبر.

وسئل البطال عن الشجاعة فقال: صبر ساعة.

وهذا كله في جهاد العدو الظاهر وهو جهاد الكفار، وكذلك في جهاد العدو الباطن وهو جهاد النفس والهوى، فإن جهادهما من أعظم الجهاد كما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "المجاهد من

جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي اللَّهِ". أخرجه ابن حبان في الصحيح (٥/١١ برقم ٤٧٠٦)، قال الأرئوط: "إسناد صحيح. عبد الله: هو ابن المبارك، وأبو هانئ الخولاني: هو حميد بن هانئ. وأخرجه أحمد ٢٠/٦ و٢٢، والترمذي "١٦٢١" في فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل من مات مرابطاً، والطبراني ١٨ "٧٩٧" من عن عبد الله بن المبارك، بهذا الإسناد، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح".

وقال عبد الله بن عمرو لرجل سألته عن الجهاد: ابدأ بنفسك فجاهدها، وابدأ بنفسك فاغزها. ويروى بإسناد ضعيف من حديث جابر أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: لقوم رجعوا من الغزو: "قدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، قيل: وما الجهاد الأكبر؟ قال: مجاهدة العبد لهواه".

أخرجه البيهقي في "الزهد الكبير" (١/٣٨٨ برقم ٣٨٤).

وقال أبو بكر الصديق في وصيته لعمر رضي الله عنه حين استخلفه: إن أول ما أحذرْك نفسك التي بين جنبيك.

ويروى من حديث سعد بن سنان عن أنس رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن حديث أبي مالك الأشجعي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلًا قال: "لَيْسَ عَدُوُّكَ الَّذِي إِذَا قَتَلَكَ أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ، وَإِذَا قَتَلْتَهُ كَانَ لَكَ نُورًا، أَعْدَى عَدُوِّ لَكَ نَفْسُكَ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْكَ". أخرجه الخرائطي في "اعتلال القلوب" (١/٢٦ برقم ٣٢).

وأخذ هذا المعنى العباس بن الأحنف الشاعر، فقال:

يكثر أحزاني وأوجاعي

قلبي إلى ما ضرني داعي

يوشك أن ينعاني الناعي

لقل ما أبقى على ما أرى

كان عدوي بين أضلاعي

كيف احتراسي من عدوي إذا

فهذا الجهاد أيضاً يحتاج إلى صبر، فمن صبر على مجاهدة نفسه وهواه وشيطانه غلب وحصل له النصر، ومن جزع ولم يصبر على مجاهدة ذلك غلب وقهر وأسر، وصار ذليلاً أسيراً في يدي شيطانه وهواه، كما قيل:

بمنزلة فيها العزيز ذليل

إذا المرء لم يغلب هواه أقامه

وقال غيره:

رَبِّ مُسْتَوٍ سَبْتَهُ صَبُوءٌ
صَاحِبِ الشَّهْوَةِ عَبْدٌ فَإِذَا
فَتَرَ عَلَى صَبْرِهِ فَانْهَتَكَ
غَلَبَ الشَّهْوَةِ صَارَ
الْمَلَكَا

قال ابن المبارك: من صبر فما أَقَلَّ ما يصبر، ومن جزع فما أَقَلَّ ما يتمتّع.
وفي الصّحيحين عن النّبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصَّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ
نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ». أخرجه البخاري (٢٨/٨ برقم ٦١١٤)، مسلم (٤/٢٠١٤ برقم ٢٦٠٩).
ووصف بعضهم الأحنف بن قيس فقال: كان أشدَّ سلطاناً على نفسه عند الغضب.
قيل لبعضهم: إنَّ فلاناً يمشي على الماء، فقال: من مكَّنه الله من مخالفة هواه فهو أقوى مَنْ يمشي على
الماء.

واعلم أنَّ نفسك بمنزلة دابَّتِكَ، إن عرفت منك الجدَّ جدَّت، وإن عرفت منك الكسل طمعت
فيك، وطلبت منك حظوظها وشهواتها.
كان أبو سليمان الدَّاراني يقول: كنت بالعراق، أمرُّ على تلك القصور والمراكب والملابس والمطاعم
التي للملوك فلا تلتفت نفسي إلى شيء من ذلك، وأمرُّ على التَّمر، فتكاد نفسي تقع عليه، فذكر ذلك
لبعض العارفين فقال: تلك الشَّهوات آيس نفسه منها فأيست والتَّمرة أطمعها فيه فطمعت، كما
قيل:

صبرت على اللذات حتى تولَّت
وما النَّفسُ إلَّا حيث يجعلها
والزمت نفسي هجرها
فاستمرت
فإن طمعت تاقَت وإلَّا تسَلَّت
فلمَّا رأت عزمي على الذُّلِّ ذَلَّت
الفتى
وكانت على الأيام نفسي
عزيزة

فقوله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَأَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ".
يشمل الصَّبْر على جهاد العبد لعدوِّه الظَّاهر، وجهاده لعدوِّه الباطن وهو نفسه وهواه، وكان
السَّلف يفضُّلون هذا الصَّبْر على الصَّبْر على البلاء.
وقال ميمون بن مهران: الصَّبْر صبران: الصَّبْر على المصيبة حسن، وأفضل من ذلك الصَّبْر عن
المعاصي.

وقال سعيد بن جبير: الصَّبر على نحوين: أحدهما الصَّبر عمَّا حرَّم الله، والصَّبر لما افترض الله من عبادته، فذلك أفضل الصَّبر، والصَّبر الآخر في المصائب.

وقد ورد في هذا حديث مرفوع من حديث علي لكنه لا يثبت.

قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَأَنَّ الْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ". أخرجه أحمد في "المسند" (١٩/٥) برقم (٢٨٠٣).

هذا يشهد له قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الشورى: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

وقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث أبي رزين العقيلي: "ضَحَكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ". أخرجه الإمام أحمد . أخرجه أحمد في "المسند" (١١٨/٢٦) برقم (١٦٢٠١)، قال الأرنبوط: "إسناده ضعيف".

وخرج ابنه عبد الله من حديث أبي رزين أيضاً في حديث طويل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "وَعَلِمَ يَوْمَ الْغَيْثِ يُشْرِفُ عَلَيْكُمْ أَزْلِينَ مُشْفِقِينَ فَيَطْلُ يَضْحَكُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ غَيْرَكُمْ يَمُوتُ إِلَى قَرِيبٍ". أخرجه عبد الله بن أحمد في "السُّنَّة" (٤٨٥/٢) برقم (١١١٩).

والمعنى أَنَّهُ سبحانه يعجب من قنوط عباده عند احتباس المطر عنهم وخوفهم وإشفاقهم ويأسهم من الرَّحمة، وقد قَدَّر الله تغيير هذه الحال عن قرب بإنزال المطر ولكنهم لا يشعرون.

وهذا كما اشتكى ذلك الرَّجل إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو قائم يخطب يوم الجمعة احتباس المطر وجهد النَّاس فرفع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يديه فاستسقى لهم حتى نشأ السَّحاب ومطروا إلى الجمعة الأخرى حتى قاموا إليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فطلبوا منه أن يستصحي لهم ففعل فأقلعت السَّماء.

وقد قصَّ الله في كتابه قصصاً كثيرة تتضمن وقوع الفرج بعد الكرب والشدة، كما قصَّ نجاته نوح ومن معه في الفلك من الكرب العظيم، مع إغراق سائر أهل الأرض.

وكما قصَّ نجات إبراهيم -عليه السَّلام- من النَّار التي ألقاه المشركون فيها وأَنَّهُ جعلها برداً وسلاماً، وكما قصَّ قصَّة إبراهيم مع ولده الذي أمر بذبحه ثم فداه الله بذبح عظيم.

وكما قصَّ قصَّة موسى -عليه السَّلام- مع أمِّه لما ألقته في اليم حتى التقطه آل فرعون، وقصَّته مع فرعون لما نجى الله موسى في البحر وأغرق عدوه.

وقصة أيوب ويونس ويعقوب ويوسف - عليه السلام - وقصة قوم يونس لما آمنوا.
وكان قص الله قصص محمد صلى الله عليه وسلم ونصره على أعدائه ونجاته منهم في عدة مواطن
مثل قصته في الغار وقصته يوم بدر ويوم أحد ويوم حنين.

وكما قص سبحانه قصة عائشة في حديث الإفك وبرأها مما رميت به. وقصة: «الثلاثة الذين خَلَفُوا
حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ
ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا» [التوبة: ١١٨].

وفي السنة من هذا المعنى شيء كثير أيضاً، مثل قصة الثلاثة الذين دخلوا الغار فانطبقت عليهم
الصخرة فدعوا الله بأعمالهم الصالحة ففرج عنهم.

ومثل قصة إبراهيم وسارة مع الجبار الذي طلبها من إبراهيم ورد الله كيد الفاجر.

والحكايات الواقعة في هذا المعنى في الإسلام وقبلة كثيرة جداً لا يمكن استقصاؤها وكثير منها
مذكور في الكتب المصنفة: في (الفرج بعد الشدة) لابن أبي الدنيا وغيره، وكتاب (مجابه الدعوة)
لابن أبي الدنيا، وكتاب (المستغِيثين بالله والمستصرخين به)، وكتب كرامات الأولياء، وأخبار
الصالحين، وفي كتب التواريخ وغيرها.

ونحن نذكر ههنا طرفاً يسيراً من أظرف ما حكى في هذا الباب ليعتبر به.

ذكر بعض العلماء في مصنف له - وأظنه من المغاربة - أنه سمع من أبي ذر الهروي الحافظ يحكي أنه
كان ببغداد يقرأ على أبي حفص ابن شاهين في دكان عطار، وأنه شاهد رجلاً جاء إلى العطار فدفع
إليه عشرة دراهم وأخذ منه حوائج، وجعلها في طبق ووضعها على رأسه، فزلق ووقع طبقه وتفرقت
حوائجه، فبكى واشتد بكاءه وقال: لقد ضاع مني في قافلة كذا وكذا هميان فيه أربعمئة دينار، أو
قال: أربعة آلاف دينار، ومعها فصوص قيمتها مثل ذلك فما جزعت لضياها، ولكن ولد لي الليلة
ولد فاحتجنا في البيت إلى ما تحتاج إليه النفساء، ولم يكن عندي غير هذه العشرة دراهم، فلما قدر
الله ما قدر جزعت، وقلت: لا أنا عندي ما أرجع به اليوم إلى أهلي ولا ما أكتسب لهم غداً، ولم يبق
لي حيلة إلا الفرار عنهم وتركهم على هذه الحال فيهلكون بعدي، فلم أملك نفسي أن جزعت هذا
الجنع.

قال أبو ذر: ورجل من شيوخ الجند جالس على باب داره فسمع هذا كله، فسأل الجندي أبا حفص
أن يدخل هو وأصحابه والرجل المصاب معه إلى بيته ففعل، وطلب من الرجل المصاب إعادة

الحكاية في الهميان فأعاد ذلك عليه، وسأله عن من كان في تلك القافلة وعن المكان الذي ضاع منه الهميان، فأخبره، ثم سأله عن صفة الهميان وعلامته، فأخبره بذلك، فقال: لو رأيته كنت تعرفه؟ قال: نعم، قال: فأخرجه إليه فلمّا رآه، قال: هذا الهميان الذي سقط مني وفيه من الأحجار ما صفته كذا وكذا، ففتح الهميان فوجد الأحجار على ما وصف فدفعه إليه وخرج من عنده وقد صار من الأغنياء.

فلما خرج بكى الشيخ الجندي بكاءً شديداً فسئل عن سبب بكائه فقال: إنّه لم يكن بقي لي في الدنيا أمل ولا أمنية أتمناها إلّا أن يأتي الله بصاحب هذا المال فيأخذه، فلمّا قضى الله بذلك بفضلته ولم يبق لي أمل علمت أنّه قد حان أجلي.

قال أبو ذرّ: فما انقضى شهر حتى توفّي وصليّا عليه.

وحكى هذا المصنّف أيضاً في كتابه عن رجل حكى له بالموصل أنّ رجلاً كان عندهم تاجراً يسافر بتجارته إلى البلدان فسافر مرّة بجميع ماله وما يملكه إلى الكوفة، فوافقه في تلك السّفرة رجل فخدمه فأحسن خدمته، وأنس به حتى وثق به، ثمّ استغفله في بعض المنازل وأخذ دابّته وما عليها من المال والمتاع، ولم يبق له شيئاً البتّة، واجتهد في طلبه فلم يقع له على خبر، فرجع إلى بلده راجلاً جائعاً، فدخل المدينة ليلاً وهو على تلك الحال فطرق بابه، فلمّا علم أهله شُروا وقالوا: الحمد لله الذي جاء بك في هذا الوقت، فإنّ أهلك قد ولدت اليوم ولداً وما وجدنا ما نشترى به ما تحتاج إليه النّفساء، ولقد كانت هذه الليلة طاوية فاشتر لنا دقيقاً ودهناً نسرج به، فلمّا سمع ذلك زاد في غمّه وكرهه، وكره أن يخبرهم بما جرى له فيحزنهم، فخرج إلى حانوت رجل كان بالقرب من داره فسلمّ عليه، وأخذ منه دهنًا وغيره ممّا يحتاج إليه، فبينما هو يخاطبه إذا التفت فرأى خرجه الذي هرب به خادمه مطروحاً في داخل الحانوت، فسأله عنه فقال: إنّ رجلاً ورد علي بعد العشاء واشترى منّي عشاء واستضافني فأضفته، فجعلت خرجه في حانوتي ودابّته في دار جارنا، والرّجل باث في المسجد، فنهض إلى المسجد ومعه الخرج فوجد الرّجل نائماً، فرفسه فاستيقظ مذعوراً، فقال له: أين مالي يا خائن؟ قال: هو ذا على عنقك والله ما تفقد منه ذرّة. واستخرج الدّابة على موضعها، ووسّع على أهله وأخبرهم حيثنذ بخبره.

ويشبه هاتين الحكايتين ما حكاه التّنوخي في كتابه، والحكاية طويلة، وملخصها: أنّ رجلاً كان ببغداد في زمن الرّشيد، وكان صيرفيّاً، فابتاع جارية بخمسمائة دينار، وشغف بها حتى تعطلّ عن

معاشه بسبب ملازمتها، وأنفق رأس ماله حتى لم يبق معه منه شيء، وحملت جاريته فصار ينقض داره ويبيع أنقاضها حتى فرغت ولم يبق له حيلة فضر بها الطلق وهو على تلك الحال، وطلبت منه ما يصلح للنفساء، وشكت إليه أنها تموت إن لم يعجل عليها بذلك، فبكى، وخرج على وجهه، وهم أن يغرق نفسه في دجلة، ثم خاف عقاب الله فامتنع، وخرج ماشياً على قدميه من قرية إلى قرية حتى بلغ خراسان، فأقام بها واكتسب مالاً، وكتب إلى بلده سبعة وستين كتاباً ليتعرف خبر الجارية فلم يعد إليه الجواب، فلم يشك أنها ماتت.

ثم رجع إلى بغداد بعد مدة طويلة، ومعه مال قيمته عشرون ألف دينار، فخرج على قافلته للصوص فأخذوا ما معه كله، وعاد بثيابه فقيراً، ولم يزل يتوصل حتى دخل بغداد فقيراً كما خرج منها بعد أن غاب عنها قريباً من ثلاثين سنة، فقصد داره فوجدها عامرة، وبابها حسن، وعليه بواب وغلمان وبغال، فسأل عن الدار: لمن هي؟ فقيل: هي لابن فلان الصيرفي وسُموا الرجل باسمه، قالوا: وهو ابن دابة أمير المؤمنين، وهو جهبذه وصاحب بيت ماله، وأخبره الذي سأله أن أباه أخبره أن أبا هذا الرجل صاحب الدار كان صير فياً جليلاً فافتقر، وإن أم هذا الصبي ضربها الطلق، فخرج أبوه يطلب لها شيئاً، ففقد وهلك، وأن أمه أرسلت إلى بعض الجيران تستغيث بهم فقاموا لها بحوائج الولادة، ثم أنه ولد لأمر المؤمنين ولد ذكر وذلك الولد هو المأمون، وأنه عرض عليه جميع الدايات فلم يقبل أذهن، فأرشدوا إلى أم هذا الصبي فحملت إلى دار الرشيد، فحين وضع فم المولود على ثديها قبله وأرضعته، وصارت عندهم في حال جليلة. ثم لما ولي المأمون الخلافة كانت المرأة وابنها معه، وبنى ابنها هذه الدار. وسأله عن أمه: أحيّة هي؟ قالوا: نعم، وهي تمضي إلى دار الخليفة أياماً وتكون عند ابنها أياماً، فجاء الرجل الصيرفي حتى دخل الدار مع الناس فرآها في غاية الحسن ورأى في صدرها شاباً يشبهه، وبين يديه الكتاب والأموال والموازين يقبضون ويقبضون، فجلس الرجل في غمار الناس حتى تفرّقوا ولم يبق غيره، فقال له الشاب: يا شيخ هل من حاجة؟ قال: نعم أنا أبوك. قال: فتغيّر وجهه ووثب مسرعاً، ثم استدعاه إلى داره وأجلسه على كرسي وهناك ستار فقال له الشيخ: لعلك تريد أن تختبر صدق قولي من جهة فلانة وذكر اسم جاريته أم الصبي، فسمعت الجارية صوته فرفعت الستارة وخرجت إلى مولايها وجعلت تقبله وتبكي، وأخبرها خبره من حين خروجه من عندها إلى أن رجع فقام ولده حينئذ واعتذر إليه من تقصيره

وأصلح حاله، ثمَّ أدخله على المأمون فحدّثه بحديثه، فخلع عليه وصيّره جهبذاً له على ما كان عليه ابنه، وأجرى له الرزق وقلّد ابنه عملاً أجّل من عمله.

وروى المعافى بن زكريّا النهرواني بإسناده عن سوار القاضي أنّه خرج يوماً من دار المهدي، فدخل داره فدعا بغدائه فجاشت نفسه، فردّه ثمَّ دعا بجارية له فلم تطب نفسه، فدخل للقائلة فلم يأخذه النّوم، فنهض وركب بغلته فلقيه وكيل له معه ألفا درهم، فقال له: أمسكها معك واتبعني. وخلّى بغلته فذهبت به، فحضرت الصّلاة وهو في بعض الشّوارع فدخل فصلّى في مسجد هناك، فلمّا قضى صلاته، إذا هو بأعمى يتلمّس، فقال له: ما تريد؟ قال له: أريدك. قال: وحاجتك؟ قال: شممت منك ريح الطّيب فظننت أنّك من أهل النّعيم فأردت أن ألقى إليك شيئاً. قال: قل، قال: أترى هذا القصر؟ لقصرٍ هناك. قال: نعم، قال: فإنّه كان لأبي فباعه، ثمَّ خرج إلى خراسان فخرجت معه فزالت عنّا النّعم التي كنّا فيها، فقدمت فأتيت صاحب الدّار لأسأله شيئاً يصلني به وأصير إلى سوار فإنّه كان صديقاً لأبي، قال سوار: قلت: فمن أبوك؟ قال: فلان بن فلان فإذا هو أصدق النّاس لي، فقلت له: فإنّ الله قد أتاك بسوار منعه الطّعام والشّراب والنّوم وجاء به بين يديك. ثمَّ دعا سوار وكيله فأخذ منه الدّراهم فدفعها إليه. وقال له: إذا كان غد فصر إليّ. قال سوار: ثمَّ دخلت على المهدي فحدّثته بهذا الحديث فأعجبه وأمر للأعمى بألفي دينار وأمر لسوار بمائة ألف دينار، قال سوار: فجاءني الأعمى، فدفعت إليه الألفي دينار، وقلت له: قد رزق الله بكرمه بك خيراً كثيراً وأعطيته من مالي ألفي دينار أيضاً.

وخرّج ابن أبي الدّنيا في كتابه "الفرج بعد الشّدّة" بإسناده عن وضّاح بن خيثمة قال: أمرني عمر بن عبد العزيز بإخراج من في السّجن فأخرجتهم إلّا يزيد بن أبي مسلم فنذر هدر دمي، فإني لبإفريقية إذ قيل لي: قدم يزيد بن أبي مسلم يعني أميراً على إفريقية فهربت منه، وأرسل في طلبي فأخذت، فأتي بي إليه، فقال لي: والله لطالما سألت الله أن يمكنني منك. فقلت: وأنا والله طالما استعذت بالله من شرك، فقال: والله ما أعاذك. والله لأقتلنك ثمَّ والله لأقتلنك، ثمَّ والله لأقتلنك، لو سابقني ملك الموت إلى قبض روحك لسبقته، عليّ بالسّيف والنّطع. قال: فجيء بالنّطع فأقعدت فيه، وكثّفت. وقام قائم على رأسي بسيف.

وبإسناده عن عمر السّرايا وكان يغزو في بلاد الرّوم وحده فبينما هو نائم ذات يوم إذ ورد عليه عليّج منهم فحرّكه برجله فانتبه، فقال: يا عربي اختر إن شئت مطاعنةً، وإن شئت مسابقةً، وإن شئت

مصارعةً، فقلت: أمّا المطاعنة والمسايفة فلا بقيا لهما ولكن المصارعة، فنزل فصرعني وجلس على صدري وقال: أي قتلة أقتلك؟ فرفعت رأسي، وقلت: أشهد أن كلَّ معبود ما دون عرشك إلى قرار الأرضين باطل غير وجهك الكريم، قد ترى ما أنا فيه ففرّج عني، قال: فأغمي عليه فأفقت فإذا الرومي قتيل إلى جنبي.

وروى أبو الحسن ابن الجهضم بإسناده عن حاتم الأصم قال: لقينا التُّرك فكان بيننا جولة فرماني تركي فقلبني عن فرسي ونزل فقعد على صدري وأخذ بلحيتي وأخرج من خفِّه سكيناً ليذبحني فما كان قلبي عنده ولا عند سكينه، وإنَّما كان عند سيدي، فقلت: سيدي إن قضيت عليَّ أن يذبحني هذا فعلى الرأس والعين إنَّما لك وملكك، فبينما أنا على هذه الحال إذ رماه بعض المسلمين بسهم فما أخطأ حلقة فسقط عني، فقممت أنا إليه وأخذت السكين من يده فذبحته بها، فما هو إلَّا أن تكون قلوبكم عند السيّد حتى تروا من عجائب لطفه ما لم تروا من الآباء والأمّهات".

﴿سؤال﴾: ماذا عن عدم الرضا بالقضاء والقدر؟

الجواب: الإيمان بالقضاء والقدر ركنٌ من أركان الإيمان، والواجب على المؤمن أن يسكن قلبه، وتطمئن نفسه لقضاء الله تعالى كيفما كان، وعليه أن يرضى به لأنّه صادر عن إله عظيم حكيم عليم خبير قادر مرید...

وليحذر الحذر كلّ من عدم الرضا، لأنّ عدم الرضا ردٌّ لحكم الله تعالى، ومن ردَّ حكم الله وقع في المحذور...

وقد وردت آيات وأحاديث عديدة، تحثُّ وتحضُّ المؤمن على الرضا بالقضاء والقدر، من ذلك: قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما رواه البخاري (٨٣/٢ برقم ١٣٠٣)، مسلم (١٨٠٧/٤ برقم ٢٣١٥) بسندهما عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَبِي سَيْفٍ الْقَيْنِ، وَكَانَ ظَنَرًا لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ، فَقَبَّلَهُ،

وَسَمَّهٖ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَذَرِفَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «يَا أَبْنُ عَوْفٍ إِنَّهَا رَحْمَةٌ»، ثُمَّ اتَّبَعَهَا بِأُخْرَى، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ».

وقد ذكر العلماء عدداً من الأسباب التي من شأنها تعزيز الرضا بالقضاء والقدر في قلب المؤمن، منها: يقين العبد بالله وثقته به بأنه لا يقضي للمؤمن قضاء إلا وهو خير له، فيصير كالمريض المستسلم للطبيب الحاذق الناصح، فإنه يرضى بما يفعله به من مؤلم وغيره لثقته به، ويقينه أنه لا يريد له إلا الأصلاح.

ومنها: النظر إلى وعد الله من ثواب الرضا، وقد يستغرق العبد في ذلك حتى ينسى ألم المقضي به. ومنها: وهو أعلى من ذلك كله: الاستغراق في محبة الله ودوام ملاحظة جلاله وجماله وعظمته وكماله الذي لا نهاية له، فإن قوة ملاحظة ذلك يوجب الاستغراق فيه حتى لا يشعر بالألم. انظر: نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس، لابن رجب (ص ٨٦-٨٧).

قال الإمام الغزالي في "الأربعين في أصول الدين" (ص ١٧٠-١٧٣): "قال الله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

وقال: إذا أحبَّ الله عبداً ابتلاه، فإن صبر اجتباه، وإن رضي اصطفاه"، وقال: اعبد الله تعالى بالرضا، فإن لم تستطع ففي الصبر على ما تكره خيرٌ كثير"، وقال لطائفة: "ما أنتم؟ فقالوا: مؤمنون، فقال: وما علامة إيمانكم؟ فقالوا: نصبرُ على البلاء ونشكرُ عند الرخاء، ونرضى بمواقع القضاء. فقال: مؤمنون ورب الكعبة". وفي رواية أنه قال: "حكماؤُ علماء كادوا من فقهِهِمْ أن يكونوا أنبياء". ومما أوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام: ما لأوليائي والهَمُّ بالدنيا، إن همَّ يُذهبُ حلاوةَ مناجاتي من قلوبهم، إنَّ محبَّتِي من أوليائي أن يكونوا روحانيين لا يغمثون. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "قال الله تعالى: أنا الله لا إله إلا أنا، فمن لم يصبر على بلائي، ولم يشكر نعمائي، ولم يرض بقضائي، فليطلب رباً سواي"، وقال عليه الصلاة والسلام: قال الله تعالى: "خلقتُ الخيرَ، وخلقتُ له أهلاً، وخلقتُ الشرَّ، وخلقتُ له أهلاً، فطوبى لمن خلقتُ للخير، ويسرته على يديه، وويلٌ لمن خلقتُ للشرِّ، ويسرته الشرَّ على يديه، وويلٌ ثمَّ ويل لمن قال: لم وكيف؟".

وأوحى الله سبحانه إلى داود عليه السّلام: يا داود تُريد وأريد، وإنّما يكون ما أريد، فإن سلّمت لما أريد كفيّتك ما تُريد، وإن لم تسلّم لما أريد أتعبتك فيما تُريد، ثم لا يكون إلّا ما أريد.
كيف يتصوّر الرّضا؟

قد أنكر الرّضاء جماعة، وقالوا: لا يتصوّر الرّضاء بما يخالف الهوى، وإنّما يتصوّر الصّبر فقط، وإنّما أتوا من إنكار المحبّة، ونحن نحقّقها، وعلامتها الرّضاء بالبلاء، وبما يخالف الطّبع والهوى، وذلك يتصوّر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يدهشه مشاهدة الحبّ وإفراطها عن الإحساس بالألم، وذلك مشاهد في حبّ المخلوقين، وفي غلبة الشّهوة والغضب، حتّى أنّ الغضبان تُصيبه الجراحة فلا يحسّ بها في الوقت، وحتّى أنّ الحريص تُصيبه شوكة في رجله فلا يحسّ بها، ثمّ إذا سكن غضبه، وظفر بمراده، عظم ألمه، وإذا تصوّر أن ينغمر ألمّ يسير بحبّ يسير، تصوّر أن ينغمر ألمّ كثير بحبّ قويّ بالغ، فإنّ كلّ واحد من الحبّ والألم يقبل الزّيادة والشّدّة. ومهما تصوّر مثل هذا في عشق يرجع إلى الميل إلى صورة مركّبة من لحم ودم مشحونة بالأقدار والخبائث. وإنّما يُدرك بعين ظاهرة يغلب الغلط عليها، حتّى قد ترى الكبير صغيراً، والبعيد قريباً، والقبيح جميلاً.

فكيف لا يتصوّر بالإدراك جمال الحضرة الرّبوبيّة، والجلال الأزليّ الأبديّ، الذي لا يتصوّر انقطاعه ونقصانه المدرك بالبصيرة الباطنة، التي هي أصدق وأوضح عند أهلها من البصر الظّاهر؟ ومن هذا الأصل قال الجنيد رحمه الله: قلت لسري السّقطي رحمه الله: هل يجد المحبّ ألمّ البلاء؟ قال: لا. قلت: وإن ضُرب بالسّيف؟ قال: لا، وإن ضرب بالسّيف سبعين ضربة، ضربة على ضربة. وقال بعضهم: أحببت كلّ شيء لحبّه، حتّى لو أحبّ النّار أحببت الدّخول في النّار.

وقال عمر بن عبدالعزيز رحمه الله: ما بقي لي فرح إلّا في مواقع قدر الله تعالى. وضاع لبعض الصّوفيّة ولد صغير ثلاثة أيّام، فقيل له: لو سألت الله تعالى أن يرده عليك؛ فقال: اعتراض عليه فيما قضى أشدّ عليّ من ذهاب ولدي.

الوجه الثّاني: من الرّضاء أن يحسّ بالألم ويكرهه بالطّبع، ولكن يرضى به بعقله وإيمانه، لمعرفة بجزالة الثّواب على البلاء، كما يرضى المريض بألم الفصد، وشرب الدّواء، لعلمه بأنّه سبب الشّفاء، حتّى إنّهُ ليفرح بمن يُهدي إليه الدّواء، وإن كان بشعاً. وكذلك يرضى التّاجر بمشقة السّفر وهو خلاف طبعه. وهذا أيضًا يشاهد مثله في الأعراض الدّنيويّة، فكيف ينكر في السّعادة الآخرويّة؟

وروي أن امرأة فَتَحَ الموصلِي الأنصاري عَثَرَتْ، فانقطع ظفرها فضحكت، فقيل لها: أما تجدِين ألمَّ الوجع؟ فقالت: إِنَّ لَذَّةَ ثوابه أزالَتْ عن قلبي مرارة وجعه.

فإذاً من أيقن أن ثواب البلاء أعظم ممَّا يقاسيه، لم يَبْعُدْ أن يرضى به.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أن يعتقد أنَّ الله تعالى تحت كلِّ أعجوبة لطيفة بل لطائف، وذلك يُخْرِجُ عن قلبه الاعتراض بـ(لَمْ) و(كيف؟) حتَّى لا يتعجَّب ممَّا يجري على العالم ممَّا يظنه الجاهل تشويشاً واضطراباً، وميلاً عن الاستقامة، ويعلم أنَّ تعجُّبه كتعجُّب موسى من الخضر عليهما السَّلام ممَّا خرق سفينة الأيتام، وقتل الغلام، وأعاد بناء الجدار، كما في سورة (الكهف). فلمَّا كشف الخضر عن السِّرِّ الذي أُطْلِعَ عليه، سقط تعجُّبه، وكان تعجُّبه بناء على ما أخفي عنه من تلك الأسرار. وكذلك أفعال الله تعالى.

مثاله: ما حكى عن رجل من الرَّااضين أنَّه كان يقول في كلِّ ما يصيبه: "الخير فيما قدَّره الله تعالى"، وكان في بادية ومعه أهله، وليس له إلَّا حمار يحمل عليه خبائه، وكلب يحرسهم، وديك يوقظهم. فجاء ثعلب وأخذ الدِّيك فحزن أهله، فقال: خيرة، وجاء ذئب وقتل الحمار، فحزن أهله، فقال: خيرة. ثمَّ أُصيب الكلب فمات، فقال: خيرة، فتعجَّب أهله من ذلك، حتَّى أصبحوا وقد سُبي مَنْ حولهم، واستُرِقَ أولادهم، وكان قد عُرف مكانهم بصوت الدِّيك، ومكان بعضهم بنباح الكلب، ومكان بعضهم بنهيق الحمار. فقال: قد رأيتُم أنَّ الخيرة فيما قدَّره الله سبحانه، فلو لم يهلكهم الله هلكتم وهلكنا

وروي أنَّ نبيًّا كان يتعبَّد في جبل، وكان بالقرب منه عين، فاجتاز بها فارس وشرب، ونسي عندها صرَّة فيها ألف دينار، وجاء آخر فأخذ الصرَّة، ثمَّ جاء رجل فقير على ظهره حزمة حطب، فشرب واستلقى ليستريح، فرجع الفارس في طلب الصرَّة فلم يرها، فأخذ الفقير فطالبه وعذَّبه فلم يجد عنده فقتله. فقال النُّبي: إلهي ما هذا؟ الذي أخذ الصرَّة ظالم آخر، وسلطت هذا الظَّالم على الفقير حتَّى قتله: فأوحى الله إليه: اشتغل بعبادتك، فليس معرفة أسرار الملك من شأنك، إِنَّ هذا الفقير كان قد قتل أبا الفارس فمكَّنته من القصاص، وإنَّ أبا الفارس كان قد أخذ ألف دينار من مال أخذ الصرَّة، فرددته إليه من تَرَكَته.

فمن أيقن بأمثال هذه الأسرار لم يتعجَّب من أفعال الله تعالى، وتعجَّب من جهل نفسه. ولم يقل: لَمْ؟ وكيف؟ فرضي بما دبره الله في ملكوته.

وههنا وجوه أربعة تشعب عن محض المعرفة بكمال الجود والحكمة، وبكيفية ترتيب الأسباب المتوجّهة إلى المسبّبات، ومعرفة القضاء الأوّل الذي هو كلمح البصر، ومعرفة القدر الذي هو سبب ظهور تفاصيل القضاء، وأنها رُتبت على أكمل الوجوه وأحسنها، وليس في الإمكان أحسن منها وأكمل، ولو كان وادّخر، لكان بخلاً لا جوداً، أو عجزاً يناقض القدرة، وينطوي تحت ذلك معرفة سرّ القدر، وكما أنّ من أيقن ذلك، لم ينطو ضميره إلّا على الرضا بكلّ ما يجري من الله، وشرح ذلك يطول، ولا رخصة فيه أيضاً فلتجاوزه .

﴿سؤال﴾: هل يلزم من الرضا بالقضاء والقدر ترك الانتصاف من الظلمة والمعتدين؟

الجواب: لا يلزم من الرضا بالقضاء والقدر ترك الانتصاف من الظلمة والمعتدين وآكلي حقوق الآدميين، فالانتصاف منهم لا شيء فيه، بل قد يصل إلى درجة الجوب في بعض الحالات، كي لا يتماذوا في غيهم وطغيانهم وسلبهم ونهبهم واعتدائهم على حقوق الغير... وقد شرع الله تعالى مقابلة الاعتداء بمثله مع الاحتياط إلى عدم مجاوزته، قال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]، مع أنّ الله تعالى رغب في العفو والإصلاح ورتب على ذلك عظيم الأجر، وقال تعالى: ﴿وَالكَافِرِينَ الْغِيَظُ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ * وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ * وَلَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٣٩-٤١]، قال الإمام البغوي في "التفسير" (١٥١/٤): "﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ﴾، الظلم والعدوان، ﴿هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾، يَنْتَفِمُونَ مِنْ ظَلَمِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَدُوا. قَالَ ابْنُ زَيْدٍ. جَعَلَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ صِنْفَيْنِ صِنْفٌ يَعْفُونَ عَنْ ظَالِمِهِمْ فَبَدَأَ بِذِكْرِ هُمْ، وَهُوَ قَوْلُهُ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ، وَصِنْفٌ يَنْتَصِرُونَ مِنْ ظَالِمِهِمْ وَهُمْ الَّذِينَ ذُكِرُوا فِي هَذِهِ الْآيَةِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَدِلُّوا إِذَا قَدَرُوا عَفَا. قَالَ عَطَاءٌ: هُمْ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ أَخْرَجَهُمُ الْكُفَّارُ مِنْ مَكَّةَ وَبَغُوا عَلَيْهِمْ مَكَتَهُمُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى انْتَصَرُوا مِنْ ظَلَمِهِمْ، ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ الْإِنْتِصَارَ فَقَالَ: ﴿وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾، سَمَى الْجِزَاءَ سَيِّئَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَيِّئَةً لِيَتَشَابَهَا فِي الصُّورَةِ. قَالَ مُقَاتِلٌ:

يَعْنِي الْقِصَاصَ فِي الْجَرَاحَاتِ وَالدَّمَاءِ. قَالَ مُجَاهِدٌ وَالسُّدِّيُّ: هُوَ جَوَابُ الْقَبِيحِ إِذَا قَالَ لَهُ أَحَدٌ أَخْزَاكَ اللَّهُ تَقُولُ: أَخْزَاكَ اللَّهُ، وَإِذَا شَتَمَكَ فَاشْتَمَهُ بِمِثْلِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْتَدِيَ. قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ:

قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ مَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»؟ قَالَ: أَنْ يَشْتَمَكَ رَجُلٌ فَتَشْتَمَهُ أَوْ أَنْ يَفْعَلَ بِكَ فَتَفْعَلَ بِهِ، فَلَمْ أَجِدْ عِنْدَهُ شَيْئًا فَسَأَلْتُ هِشَامَ بْنَ حُجِيرَةَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ: الْجَارِحُ إِذَا جَرَحَ يُقْتَصُّ مِنْهُ وَلَيْسَ هُوَ أَنْ يَشْتَمَكَ فَتَشْتَمَهُ. ثُمَّ ذَكَرَ الْعَفْوُ فَقَالَ: فَمَنْ عَفَا، عَنْ ظَلَمَةٍ، وَأَصْلَحَ، بِالْعَفْوِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ظَالِمِهِ، «فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ»، قَالَ الْحَسَنُ: إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ أَجْرٌ فَلْيَقُمْ فَلَا يَقُومُ إِلَّا مَنْ عَفَا، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: «إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الَّذِينَ يَبْدَأُونَ بِالظُّلْمِ.

«وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ»، أَيُّ: بَعْدَ ظُلْمِ الظَّالِمِ إِيَّاهُ، «فَأُولَئِكَ»، يَعْنِي الْمُتَنَصِّرِينَ، «مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ»، بِعُقُوبَةٍ وَمُؤَاخَذَةٍ.

«إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ»، يَبْدَأُونَ بِالظُّلْمِ، «وَيَتَّبِعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ»، يَعْمَلُونَ فِيهَا بِالْمَعَاصِي، «أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

وقال الإمام ابن كثير في "التفسير" (٢١١/٧-٢١٢): "وَقَوْلُهُ: «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ»، أَيُّ: فِيهِمْ قُوَّةُ الْإِنْتِصَارِ مِنْ ظَلَمَتِهِمْ وَاعْتَدَى عَلَيْهِمْ، لَيْسُوا بِعَاجِزِينَ وَلَا أَذِلَّةٍ، بَلْ يَقْدِرُونَ عَلَى الْإِنْتِقَامِ مِنْ بَغْيِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مَعَ هَذَا إِذَا قَدَرُوا وَعَفُوا، كَمَا قَالَ يُوسُفُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِإِخْوَتِهِ: «لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» [يُوسُفُ: ٩٢]، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى مُؤَاخَذَتِهِمْ وَمُقَابَلَتِهِمْ عَلَى صَنِيعِهِمْ إِلَيْهِ، وَكَمَا عَفَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أُولَئِكَ النَّفَرِ الثَّمَانِينَ الَّذِينَ قَصَدُوهُ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَنَزَلُوا مِنْ جَبَلِ النَّعِيمِ، فَلَمَّا قَدَرَ عَلَيْهِمْ مَنْ عَلَيْهِمْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْتِقَامِ، وَكَذَلِكَ عَفُوهُ عَنْ غُورَثِ بْنِ الْحَارِثِ، الَّذِي أَرَادَ الْفَتْكَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ اخْتَرَطَ سَيْفَهُ وَهُوَ نَائِمٌ، فَاسْتَبَقَظَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ فِي يَدِهِ صَلْتًا، فَانْتَهَرَهُ فَوَضَعَهُ مِنْ يَدِهِ، وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّيْفَ مِنْ يَدِهِ، وَدَعَا أَصْحَابَهُ، ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمَرَ هَذَا الرَّجُلَ، وَعَفَا عَنْهُ. وَكَذَلِكَ عَفَا عَنْ لَبِيدِ بْنِ الْأَعَصَمِ، الَّذِي سَحَرَهُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَعْزُضْ لَهُ، وَلَا عَاتَبَهُ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ عَفُوهُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنِ الْمُرَاةِ الْيَهُودِيَّةِ -وَهِيَ زَيْنَبُ أُخْتُ مَرْحَبِ الْيَهُودِيِّ الْخَبِيرِيِّ الَّذِي قَتَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ- الَّتِي سَمَّتِ الدَّرَاعَ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَأَخْبَرَهُ الدَّرَاعُ بِذَلِكَ، فَدَعَاهَا فَاعْتَرَفَتْ فَقَالَ: "مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ" قَالَتْ: أَرَدْتُ إِنْ كُنْتُ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَبِيًّا اسْتَرْحَنَّا مِنْكَ، فَأُطْلِقَهَا، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَكِنْ لَمَّا مَاتَ مِنْهُ بِشَرِّ بَنِ الْبَرَاءِ قَتَلَهَا بِهِ، وَالْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ...

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] .

وَقَوْلُهُ : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٩] فَشَرَعَ الْعَدْلَ وَهُوَ الْقَصَاصُ ، وَنَدَبَ إِلَى الْفَضْلِ وَهُوَ الْعَفْوُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥] ؛ وَهَذَا قَالَ هَاهُنَا: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ ، أَيُّ: لَا يَضِيعُ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ كَمَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ: "وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا" وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ أَيُّ: الْمُعْتَدِينَ ، وَهُوَ الْمُبْتَدِئُ بِالسَّيِّئَةِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمَّا كَانَتِ الْأَقْسَامُ ثَلَاثَةً: ظَلَمَ لِنَفْسِهِ ، وَمُقْتَصِدٌ ، وَسَابِقٌ بِالْخِيَرَاتِ ، ذَكَرَ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَذَكَرَ الْمُقْتَصِدَ وَهُوَ الَّذِي يُفِيضُ بِقَدْرِ حَقِّهِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ ، ثُمَّ ذَكَرَ السَّابِقَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ الظَّالِمَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ فَأَمَرَ بِالْعَدْلِ ، وَنَدَبَ إِلَى الْفَضْلِ ، وَنَهَى مِنَ الظُّلْمِ .
﴿سُؤَالٌ﴾ : تَكَلَّمَ لَنَا عَنْ مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ بِالْقُرْآنِ ؟

الجواب :

أَلَّفَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ كِتَابَهُ : " خَلَقَ أَفْعَالُ الْعِبَادِ وَالرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَأَصْحَابُ التَّعْطِيلِ " مِنْ أَجْلِ التَّدْلِيلِ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ ... فَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ ... لِأَنَّ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ حَادِثَةٌ ... وَلَا تَلِيقُ بِالْقَدِيمِ جَلَّ جَلَالُهُ ... وَلَكِنْ لِلْأَسْفِ وَجَدْنَا مِنْ بَنِي جَلْدَتْنَا مِنْ يَصْرِّحُونَ بِأَنَّ اللَّفْظَ بِالْقُرْآنِ قَدِيمٌ وَكَفُّوا مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ لَفْظَهُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ ...

فَقَدْ كَفَّرُوا الْإِمَامَ الْحُسَيْنَ الْكِرَائِسِي (٢٤٨هـ) ، فَقَدْ جَاءَ فِي " طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ " (١/٦٢) : قَالَ : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَجَّاجِ أَبُو بَكْرٍ الْمُرُودِيُّ ، قُلْتُ : لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِنَّ الْكِرَائِسِيَّ يَقُولُ : مَنْ لَمْ يَقُلْ لَفْظَهُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ ، فَقَالَ : بَلْ هُوَ كَافِرٌ .

وَجَاءَ فِي " طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ " (١/١٧٢) : " وَأَنْبَأَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ مَهْتَدِي بِاللَّهِ ، عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ أَخِي مِيمِي ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُوصِلِيُّ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْغَسَّانِيُّ ، حَدَّثَنَا شَاهِينَ بْنُ السَّمِيدِعِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ ، يَقُولُ : الْحُسَيْنُ الْكِرَائِسِيُّ عِنْدَنَا كَافِرٌ .

وَجَاءَ فِي " مُنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ " (ص ٢١٢) : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ إِنَّ الْكِرَائِسِيَّ ، يَقُولُ : لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ ، قَالَ : كَذَبَ الْحَبِيثُ هَتَكَ اللَّهُ ، قَدْ خَلَقَ هَذَا بَشَرًا الْمُرَيْسِي .

والسبب الذي لأجله كفروا الإمام الكرايسي هو لأنه كان يقول : لفظي بالقرآن مخلوق ... وهذا حقٌ وصدق . مع العلم أن الكرايسي كان أحد بحور العلم ، وكان مُصَنِّفًا مُتَقِنًا ، ونَظَّارًا جَدَلِيًّا ، قال الإمام الذهبي في ترجمته له : " العَلَامَةُ ، فِقْهِيَّةٌ بَغْدَادِيَّةٌ ، أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ الْبَغْدَادِيِّ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ ، تَصَانِيفُهُ فِي الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ تُدَلُّ عَلَى تَبَحُّرِهِ ... وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ فَتَقَ اللَّفْظَ ... قَالَ حُسَيْنٌ فِي الْقُرْآنِ : لَفْظِي بِهِ مَخْلُوقٌ ، فَبَلَغَ قَوْلُهُ أَحْمَدَ ، فَأَنْكَرَهُ ، وَقَالَ : هَذِهِ بَدْعَةٌ .

فَأَوْضَحَ حُسَيْنٌ الْمَسْأَلَةَ ، وَقَالَ : تَلَفُّظُكَ بِالْقُرْآنِ - يَعْنِي : غَيْرَ الْمَلْفُوظِ . - وَقَالَ فِي أَحْمَدَ : أَيُّ شَيْءٍ نَعْمَلُ بِهَذَا الصَّبِيِّ ؟ إِنْ قُلْنَا : مَخْلُوقٌ ، قَالَ : بَدْعَةٌ ، وَإِنْ قُلْنَا : غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، قَالَ : بَدْعَةٌ .

فَغَضِبَ لِأَحْمَدَ أَصْحَابُهُ ، وَنَالُوا مِنْ حُسَيْنٍ ... وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَا ابْتَدَعَهُ الْكَرَائِسِيُّ ، وَحَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّلَفُّظِ ، وَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ هُوَ حَقٌّ ، لَكِنْ أَبَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، لِئَلَّا يُتَدَرَّعَ بِهِ إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ ، فَسُدَّ الْبَابُ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَفَرِّزَ التَّلَفُّظَ مِنَ الْمَلْفُوظِ الَّذِي هُوَ كَلَامُ اللَّهِ إِلَّا فِي ذَهْنِكَ " . انظر : سير أعلام النبلاء (١٢ / ٧٩ - ٨٢ باختصار) .

ومن المعلوم أن السلف الصالح لم يطرّقوا لمسألة اللفظ ، اللهم إلا ما نقل عن الإمام أبي حنيفة ، حيث أشار إلى ذلك بقوله : " ما قام بالله تعالى غير مخلوق ، وما قام بالخلق مخلوق ... واستمرّ الحال على ذلك إلى أن جاء الإمام الحسين بن علي الكرايسي ...

قال الإمام ابن عبد البر في ترجمته للكرايسي : " وَكَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ صَدَاقَةٌ وَكِدَّةٌ ، فَلَمَّا خَالَفَهُ فِي الْقُرْآنِ عَادَتْ تِلْكَ الصَّدَاقَةُ عَدَاوَةً ، فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَطْعُنُ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ كَانَ يَقُولُ : مَنْ قَالَ الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَلَا يَقُولُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَلَا مَخْلُوقٌ فَهُوَ وَاقِفِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ . وَكَانَ الْكَرَائِسِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كُلابٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَطَبَقَاتُهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ اللَّهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَلْقُ ، وَإِنَّ تِلَاوَةَ التَّالِي وَكَلَامِهِ بِالْقُرْآنِ كَسَبُّ لَهُ وَفِعْلٌ لَهُ ، وَذَلِكَ مَخْلُوقٌ ، وَإِنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ ، وَلَيْسَ هُوَ الْقُرْآنُ الَّذِي تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ ، وَشَبَّهَهُ بِالْحَمْدِ وَالشُّكْرِ لِلَّهِ ، وَهُوَ غَيْرُ اللَّهِ ، فَكَمَا يُوجَرُّ فِي الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ فَكَذَلِكَ يُوجَرُّ فِي التَّلَاوَةِ " . انظر : الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم ، ابن عبد البر (ص ١٠٦) .

ومن المعلوم أنَّ الكرابيسي لم ينفرد بهذا القول ، بل سبقه ووافقه العديد من العلماء ، مثل : البخاري (٢٥٦هـ) ، والحارث بن أسد المحاسبي (٢٤٣هـ) ، ومحمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) ، قال الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) : " ومقالة الحسين هذه قد نقل مثلها عن البخاري ، والحارث بن أسد المحاسبي ، ومحمد بن نصر المروزي ، وغيرهم " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (١١٩/٢)

ثمَّ إنَّ الإمام أحمد كان لا يرى الخوض في هذه المسألة خوفاً من أن يقود البحث فيها إلى القول بخلق القرآن ، خاصّة وأنَّ البحث فيها كان حديث السّاعة ، ولأجلها وفيها امتحن... قال الإمام الذهبي تلميذ ابن تيمية : " فقد كان هذا الإمام - أي أحمد - لا يرى الخوض في هذا البحث خوفاً من أن يتذرّع به إلى القول بخلق القرآن ، والكفّ عن هذا أولى... ومعلوم أنَّ التَّلَفُّظَ شيء من كسب القارئ غير المفوظ ، والقراءة غير الشيء المقروء ، والتَّلاوة وحسنها وتجويدها غير المتلو ، وصوت القارئ من كسبه فهو يُحدث التَّلَفُّظَ والصَّوت والحركة ، والنُّطق ، وإخراج الكلمات من أدواته المخلوقة ، ولم يحدث كلمات القرآن ، ولا ترتيبه ، ولا تأليفه ، ولا معانيه... " . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٩٠/١١) .

وقال الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥٧٢/١٢) : " كَانَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ يُظْهِرُ الْقَوْلَ بِاللَّفْظِ ، وَلَا يَكْتُمُهُ ، فَلَمَّا اسْتَوطن الْبُخَارِيُّ نَيْسَابُورَ أَكْثَرَ مُسْلِمُ الْاِخْتِلَافَ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا وَقَعَ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَالذُّهْلِيِّ مَا وَقَعَ فِي مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ ، وَنَادَى عَلَيْهِ ، وَمَنَعَ النَّاسَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ إِلَيْهِ ، حَتَّى هُجِرَ ، وَسَافَرَ مِنْ نَيْسَابُورَ ، قَالَ : فَقَطَّعَهُ أَكْثَرُ النَّاسِ غَيْرَ مُسْلِمٍ .

فبلغ محمد بن يحيى ، فقال يوماً : أَلَا مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَحْضُرَ مَجْلِسَنَا .

فَأَخَذَ مُسْلِمٌ رِدَاءَهُ فَوَقَّ عِمَامَتَهُ ، وَقَامَ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ .

ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهِ بِمَا كَتَبَ عَنْهُ عَلَى ظَهَرِ جَمَالٍ .

قَالَ : وَكَانَ مُسْلِمٌ يُظْهِرُ الْقَوْلَ بِاللَّفْظِ وَلَا يَكْتُمُهُ " .

وتحقيقاً للفائدة في مسألة كلام الله تعالى التي طالما كفر مدَّعو السِّلَفِيَّةِ عموم الأُمَّة بسببها ، أقول : الكلام صفة ذاتية أزليّة قائمة بذاته تعالى ، ليست بحرف ولا صوت ، منزّهة عن التقدّم والتأخّر والإعراب والبناء ، ومنزّهة عن الشُّكوت والآفة ، تدلُّ على جميع الواجبات والجائزات والمستحيلات ، يعبر عنها عن طريق الكتابة أو الإشارة أو العبارة...

وقد جاءت الآيات القرآنية تترى تدلّ على اتّصافه الله سبحانه وتعالى بصفة الكلام ، قال تعالى : **﴿وَأِنْ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾** [التوبة: ٦] .

روى البخاري (١٣٢/٩ برقم ٧٤٤٣) بسنده عن عديّ بن حاتم، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ» .

"وأجمعت الأمة على أن الله تعالى يتكلّم بكلام قديم أزلي " . انظر : تهذيب السنوسية (ص ٥٩) .

ومسألة الكلام مسألة عويصة لدرجة أن هذا العلم الشّريف سُمّي بعلم الكلام ، لأنّ مسألة الكلام هي أعوص مسائل ، وهي المسألة التي افرقت وتباينت فيها الأقوال ، حتى قال القائل : مسألة الكلام حيّرت عقول الأنام...

وحتى يسهل الإمام بجميع جوانب المسألة ، ولأجل تسهيلها ، رأيت أن أسبّر غورها عبر نقاط متعاقبة مرتّبة وهي:

١. يرى العلماء أن الكلام على الحقيقة الوجوديّة يخرج من فم المتحدث نتيجة تطابق الهواء الخارج من الصدر من التّلاحم الحنجري أو الفلكي أو اللساني أو الأسنان أو الشّفهي . انظر : مختصر كتاب تصحيح المفاهيم العقديّة في الصفات الإلهيّة (ص ١٠٧) .

والله تعالى يتنزّه عن ذلك كلّ...

٢. انقسم النّاس في مسألة الكلام إلى مقالات عديدة ، من أشهرها:

أوّلاً: الْمُعْتَزِلَةُ : ويرى المعتزلة أن كلامه تعالى حروف وأصوات يخلفها الله تعالى في غيره كاللوح المحفوظ ، وجبريل ، والشّجر ، وغير ذلك ، ومن ثم فهي ليست قائمة في ذاته ، وبالتالي فليس لله تعالى صفة ذاتيّة قديمة تسمّى الكلام ، وإنّما هو فعلٌ من أفعاله ، وبناء على ذلك قالوا بخلق القرآن .

. انظر تفصيل ذلك في : شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٧ فما بعدها) ، المغني في أبواب التوحيد والعدل (٤/ ٣٣ ، ١٣٩ ، ١٧٦) .

ثانيّاً: حَسَوِيَّةُ الْحَنَابِلَةِ : وهؤلاء قالوا : إنّ كلام الله تعالى هو الحروف والأصوات المتوالية المترتبة القديمة القائمة بذاته تعالى ، حتى غالى بعضهم وقال بقدم الورق والحبر ... فالله تعالى - بحسب رأيهم - يتكلّم بحروف وأصوات ، وأنّه يوصف بالسكوت ...

ولم يقتصر الشّيخ ابن تيمية - غفر الله له - على ذلك ، بل تعدّاه إلى تشبيه صوت الله تعالى بأصوات الصّواعق ، فقد قال في الموافقة المطبوع بهامش منهاج السنّة له (٢/ ١٥١) : " لما سمع موسى كلام الله

تعالى ، قال : يا ربّ هذا الذي أسمع هو كلامك ؟ قال : نعم يا موسى هو كلامي ، وإنّما كلّمتك على قدر ما يطيق بدنك ، ولو كلّمتك بأكثر من ذلك لمتّ . فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له : صِفْ لنا كلام ربِّك ، فقال : سبحان الله ، وهل أستطيع أن أصفه لكم ؟ قالوا : فشبّهه ، قال : هل سمعتم أصوات الصّواعق التي تُقبل في أحلى حلاوة سمعتموها ، فكأنّه مثله " ..

ثالثاً : الأَشَاعِرَةُ والمَاتَرِيْدِيَّةُ : وهؤلاء يقولون بنوعين من الكلام :

الأوّل : الكلام اللفظي الحادث ، وهو الحروف والأصوات والألفاظ ، وهو لا يقوم بالله تعالى ، ويمثله القرآن الكريم ، والتّوراة ، والزّبور ، والإنجيل .

الثّاني : الكلام النّفسي ، وهو الكلام الحقيقي الذي يُعبّر عنه بالألفاظ ، وهو ما ليس بحرف ولا صوت ، ولا يوصف بتقديم ولا تأخير ، ولا تقسيم ، ولا بداية ، ولا نهاية ، ولا يقبل الانفصال عنه والانتقال إلى القلوب والأوراق ، فكلامه سبحانه صفة له وصفاته قائمة بذاته ، لا تقبل الانفصال عنه والافتراق ، يتعلّق بما يتعلّق به العلم ، وهو قديم وليس بمخلوق ، وهو الكلام حقيقة ، المعبّر عنه بالألفاظ .

فالكاتب السماويّة دالّة على بعض مدلول الكلام النّفسي ، ولا يحيط بكلّ مدلوله إلّا هو سبحانه ... وهذه الكتب بما اشتملت عليه من عبارات تدلّ على كلامه القديم الأزلي القائم بذاته ، وتسمّى هذه العبارات كلام الله ، وهي محدّثة مخلوقة .

ومن الأدلّة على إثبات الكلام النّفسي :

قوله تعالى : ﴿يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ [آل عمران: ١٥٤] .

وقوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] .

وقوله تعالى : ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ﴾ [يوسف: ٧٧] .

وقوله تعالى : ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَخُفْيَ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] .

وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦] .

وقوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨] .

وروى البخاري (١٢١/٩ برقم ٧٤٠٥) بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْسِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً " .

وذكر عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال يوم السقيفة: " فَلَمَّا سَكَتَ وَكُنْتُ قَدْ زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي مَقَالَةً أَقُولُهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي بَكْرٍ " . انظر: الكامل في التاريخ (١٨٩/٢) .

قال الإمام التفتازاني في "شرح المقاصد" (١٥٠/٤): " شاع فيما بين أهل اللسان إطلاق اسم الكلام والقول على المعنى القائم بالنفس ، يقولون : في نفسي كلام ، وزوّرت في نفسي مقالة ، وقال الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ الْلسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا " .

والكلام النفسي ليس من جنس الحروف والأصوات " ، لأن الأحرف والأصوات نعتنا وصفتنا ومنسوبة إلينا ، نقرأ بها كلام الله تعالى ونفهمه بها ، والكاف والنون وجميع الحروف ، القراءة والمقروء والمفهوم بها كلام الله ، أفهمنا بها كلام الله القديم الأزلي ، كما أفهم موسى بالعبرانية ، وعيسى بالسريانية ، وداود باليونانية...

٣. لا يقال : إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لُغَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ ، لأن اللغات صفات المخلوقين ، بل المفهوم من هذه اللغات كلام الله القديم الأزلي... " . انظر: الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ٢١٤-٢١٥) .

٤. الكلام النفسي سابق في الوجود للكلام اللفظي المكوّن من الحرف والصّوت... وهو ليس محصوراً بكمّ معيّن ، بل هو لا نهاية له كعلمه ، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] .

٥. ذهب جمهور العلماء إلى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ متكلّم فيما لم يزل ولا يزال ، ومنعوا إطلاق الشكوت عليه جلّ جلاله ، لأنّ الشكوت عُقِيب الكلام من تغير الأحوال ، والله سبحانه لا يتغيّر ولا يحول ولا يزول " . انظر: الكتاب الأسنى شرح أسماء الله الحسنى (١٥٥/٢) .

وقد لخص الإمام القرطبي مذهب أهل الحق في كلام الله تعالى ، فقال في " الكتاب الأسنى شرح أسماء الله الحسنى (١٩٥-١٩٠/٢) : " مذهب أهل الحق أنّ كلام الله سبحانه الذي هو القرآن مكتوب في المصاحف ، محفوظ في الصدور ، وهو سور وآيات ، وله نصف وربع ، فنصفه آخر سورة

الكهف إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] ، وله مع ذلك خمس ، وسُبع ، وعُشر ، وفي الكتابة الموجودة في المصحف والقراءة الموجودة في الألسنة ، ستّة آلاف آية ومثنا آية وآية ، وفيها من الحروف ثلاثمائة ألف حرف ، وأحد عشر ألف ومائتان وخمسون حرفاً ، وكلام الله القديم الذي هو صفته تعالى لا نصف له ولا ربع ولا خمس ولا سُبُع ، ولا هو ألوف ولا مئون ولا آحاد ، وإنّما هو صفة واحدة لا ينقسم ولا يتجزأ . وهذا ما يدلُّ على أنّ التّلاوة غير المتلو ، والقراءة غير المقرّوء .

وقال أبو المعالي : لا استنكار في تسمية عين كلام الله قرآناً ، ولا بُعد في تسمية التّلاوة والقراءة قرآناً ، وإن لم تكن التّلاوة عين المتلو ، ومن الدّليل على أنّ التّلاوة تسمّى قرآناً قول القائل في مرثية عثمان رضي الله عنه :

ضحُّوا بأشمط عنوان السُّجود به يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً

ومعناه : يقطع الليل تسبيحاً وقراءة ، فإنّ الشّاعر رام ذكر عباداته وقراءته ومجاهدته في أوقاته وساعاته ، فذكر من جملة ما ذكر تسبيحه وقرآنه وأراد قراءته للقرآن ، والقرآن القديم لا يكتسبه المكلف ، ولا يجلبه ، ولا يعدُّ مما يتكلّفه من المشاق ويعانيه من شاقّ الأعمال ، ويطلق القرآن والمراد به المصحف نفسه ، وإن اتّفقت الأمّة على أنّ أجزاء المصحف ليس بكلام الله ، وإنّما كلام الله المكتوب فيه .

وقال كثير من المفسّرين في تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٨] : أنّه أراد بالكتاب المكنون المصحف ، ثمّ المصحف ليس بكلام الله ، لكن المكنون فيه كلام الله تعالى ، وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو " . أخرجه مسلم (١٤٩١/٣) برقم (١٩٦٩) بلفظ : " لا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ " .

وأراد النّهي والزّجر عن المسافرة بالمصحف إلى بلاد الكفرة ، تحذيراً من تعريض المصحف للوقوع في أيديهم ، وليس الغرض من الحديث النّهي عن نقل كلام الله من قطر إلى قطر ، إذ الصّفة القديمة الأزليّة يستحيل فيها تقدير النقل والتّحويل ، والتّرديد والتّبديل ، ومن الدّليل على ما قلناه : أنّ الرّبّ سبحانه سمّى صلاة الفجر قرآناً ، فقال عزّ من قائل : ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ [الإسراء: ٧٨] . وقد اتّفق المفسّرون على أنّ المراد به صلاة الفجر ، فإنّ ملائكة الليل في عروجهم وملائكة النّهار في نزولهم يشهدونها ، فإذا لم يبعد

تسمية صلاة مشتملة على أركان متغايرة وأفعال وأقوال وقراءة وتسبيح وتمجيد قرآناً ، لم يبق لما استبعده الخصوم وجه " .

وعليه ، فإنَّ القرآنَ بمعنى الكلام النَّفسي الذي هو صفة الله تعالى قديم ، أمَّا القرآنَ بمعنى المكتوب في المصحف ، والمحفوظ في المصحف ، والمكوّن من حروف ، وله بداية ونهاية وأبعاظ ... فهذا لا شكَّ في أنَّه مخلوق....

قال الإمام أبو اليُسّر محمدُ البزدوي في " أصول الدين " (ص ٦٥) : " والقرآن ذو بدءاء ونهاية وذو أبعاض . وهذا من إمارات المخلوق ، وكذا نسخ بعضه ببعض ، وأنَّه أنزل من اللوح إلى السَّماء ، وهذا لا يتصوّر إلَّا فيما هو مخلوق ، وكذا هو حروف وبعضه عربي وبعضه عبري ، وهذا كلُّه من صفات المخلوقين ، وكذا يُكتب ويُقرأ ويحفظ ويسمع وينقل من موضع إلى موضع ، ويُمحى بعد ما يكتب ، وهذا كلُّه من صفات المخلوقين ، وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] ، وقال : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ ﴾ [الأنبياء: ٢] ، وقال : ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، وقال : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] ، والمتشابه من إمارات الحدوث ، وكذلك سمَّاه ذكراً محدثاً ، وذكر أنه جعل قرآناً ، والجعل هو الخلق والإيجاد لغة " .

٦. والدليل على أنَّ الحروف مخلوقة : أنَّ الحروف في الحقيقة جوانب الفم ، ثمَّ الأصوات التي تقع على الجوانب تسمَّى حروفاً ، وجوانب الفم والأصوات كلُّها مخلوقة ، وما يُكتب على الكاغد (الورق) يُسمَّى حروفاً ، لأنَّها دالَّة على تلك الحروف ، وذلك خبر وهو مصنوع مخلوق ، وأمَّا العربي والعبري فذاك أيضاً صفة المنظوم لا صفة كلام الله تعالى ، فإنَّ هذا المنظوم الذي هو دالٌّ على كلام الله تعالى عربي وهو القرآن ، والتَّوراة عبري ، وهو المنظوم ، وأما النَّقل من موضع إلى موضع فهو للمنظوم أيضاً لا لكلام الله تعالى " . انظر : أصول الدين ، البزدوي (ص ٧٠) .

"والحروف في الحقيقة أصوات مختلفة ، فإنَّ الكاف صوت يقع على اللهاة ، والحاء صوت يقع في الحلق ، والباء صوت يقع على الشَّفة ، ولهذا سمَّيت حروفاً ، لأنَّ الحرف هو الجانب ، وهذه الحروف تصير حروفاً بوقوعها على حروف الفم من حيث الصَّوت ، والله تعالى موجد الأصوات وموجد كل حادث ، والصَّوت عَرَض لا يتصوّر بقاءه ، فلا يتصوّر الانتظام ، فكذا الأصوات لا يتصوّر تقطيعها ، لأنَّها أعراض ، والتقطيع لا يتصوّر إلَّا في الأجسام ، ولأنَّ الحروف هي الأصوات ... انظر : أصول الدين ، البزدوي (ص ٦٣-٦٤) .

"فإذا كانت الحروف لا تخرج إلا من مخارج ، والرَّبُّ عزَّ وجلَّ منزَّهٌ عن ذلك ، لأنَّه ليس ذا ألفاظ ومخارج يتقدَّم بعضها على بعض ، فإنَّه في حال ما يتكلَّم بالكاف ، النُّون معدومة ، وفي حال ما يوجد النُّون ويتكلَّم بها ، الكاف معدومة ، وما هذه صفته لا يكون إلا مخلوقاً ، ولأنَّ هذه الكاف والنُّون نشاهدهما في مصاحفنا أجساماً مخلوقة ، فتارة تكون بالحِجْرِ ، وتارة تنقش بالجص والآجر على المساجد وغيرها ، فإذا قلنا بقدمها ونحن لا نشاهد إلا هذه الأجسام والألوان المخلوقة ، فقد قلنا بقدم العالم ، لأنَّ القديم لا يحلُّ في المحدث ، ولأنَّ القول بهذا يؤدِّي إلى القول بما يعتقدُه النَّصارى ، لأنَّهم يقولون : إنَّ كلمة الله القديمة حلَّت في عيسى ، فصار عيسى قديماً أزليّاً ، بل يكون هذا القول أعظم قولاً من قول النَّصارى لأنَّهم لم يقولوا إلاَّ بقدم عيسى " . انظر : الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ٢١٣).

٧. ومن الأدلَّة على أنَّ القرآن بمعنى الكلام الحسيِّ مخلوق : هو أنَّ الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ ، فقال سبحانه **﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾** [البروج: ٢١-٢٢] ، وهنا نسأل ، هل ما وُضع في اللوح المحفوظ المخلوق الحادث : قديمٌ أم حادث ، والجواب : لا شكَّ بأنَّه حادث ، لأنَّ القديم لا يحلُّ في الحادث....

وإذا ما احترق القرآن أو طُمس أو مُحِي ، فهل المحترق أو المطموس المحي هو الصِّفة القديمة أم الحادث ؟!!!

كما ونسأل : هل القرآن هو الله ؟ أم قسمٌ من الله ؟ أم غير ذلك ؟ والجواب قطعاً أنَّه غير الله ، وبديهي أن كلَّ ما سوى الله مخلوق.

ثمَّ إنَّ القرآن العظيم هو معجزة الرِّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : والمعجزة كما يعرفها العلماء : أمرٌ خارقٌ للعادة يُحدثه الله ويُجريه على يد مدَّعي النبوة ... فالقرآن وسائر معجزات الأنبياء أمور مخلوقة حادثه...

٨. وأخيراً ، فليس من شرط الكلام أن يكون بصوت وحرف ، فإنَّ الله تعالى سمَّى الإشارة كلاماً ، فقال سبحانه مخاطباً سيِّدنا زكريَّا عليه الصَّلاة والسَّلام : **﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾** [آل عمران: ٤١] . فالإشارة أو الرَّمز تُعتبر كلاماً ، وقد شاع في زماننا لغة الصُّمِّ والبكم ، وإشارات المرور ، والرُّموز التي تدلُّ على الهيئات والمؤسَّسات العامَّة والخاصَّة ، والتي على ضوئها ومن خلالها يفهم الإنسان ويعي ما تدلُّ وترشد إليه هذه الإشارة أو تلك...

وبالإجمالي ، فلو كانت الحروف والألفاظ قديمة كما زعموا ، ما قبلت شيئاً من المحو والنسخ والإحراق ، وقد ذكر أنّ سيّدنا عثمان رضي الله عنه أحرّق جميع المصاحف المخالفة لمصحفه ، فهل حين أحرّقها أحرّق القرآن بمعنى الصّفة القديمة ؟ والجواب كلّاً ، لأنّ القديم لا يقبل الزوال ، ولا المحو والتّبديل ، ولا الانتضاء والتّناهي ، وكلّ ذلك من إمارات الحدث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

٩. وعلى ضوء ما تقدّم ، فإنّ أساس الاختلاف بين أهل السّنة والمعتزلة هو في إثبات الكلام النّفسي ، قال الإمام التّفّتا زاني في "شرح المقاصد" (١٤٦/٤) : " وهو - أي الخلاف - في التّحقيق عائد إلى إثبات كلام النّفس ونفيه ، وأنّ القرآن هو المتلوّ هذا المؤلّف من الحروف الذي هو كلام حسيّ ، وإلّا فلا نزاع لنا في حدوث كلام الحسّ ، ولا لهم في قدم النفس لو ثبت .
ولذلك فلن نتوقّف مع المعتزلة ، وإنّما وقفنا مع الحشويّة الذين قالوا بإثبات الصّوت والحروف لله تعالى...

والنّاظر في قولهم يجد أنّهم ما قالوا ذلك إلّا بسبب قياس الخالق على المخلوق ، وهو قياس فاسد ، لأنّ الصّوت عَرَض لا يقوم بنفسه ، كما أنّه لا يحدث إلّا عند تضايف عدد من الأجهزة المختلفة التي تتضايف لإخراج الصّوت ، والله تعالى فردٌ صمّدٌ أحدٌ ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحدٌ ، وليس كمثله شيء ، يضاف لذلك أنّ اللغة العربيّة مخلوقة كسائر اللغات ، وأنّى يكون الله تعالى محلاًّ للحوادث...

١٠. النّاظر كذلك يجد أنّ القوم استشهدوا على ما ذهبوا إليه من إثبات الصّوت لله تعالى بثلاثة أحاديث ضعيفة وواهية:

الأوّل : حديث عبد الله بن أنيس مرفوعاً : " يَحْشُرُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَبَ ... " ، الحديث .

والثّاني : حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً : " يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَا آدَمُ ، يَقُولُ : لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ ، فَيَنَادِي بِصَوْتٍ : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ " . رواه البخاري (١٥٣/١٣) فتح .

الثالث : ما علّقه البخاري في صحيحه (٤٥٢/١٣-٤٥٣) موقوفاً على ابن مسعود: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فُزَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ، عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ وَنَادَوْا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾» [سبأ: ٢٣] .

والجواب على ذلك:

أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ : فضعيف . رواه البخاري في كتاب : " خلق أفعال العباد " ، وهذا الكتاب غير كتابه الصحيح ، وفيه الضعيف والصحيح ، وفي سند الحديث : عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو ضعيف ، كما تعرف ذلك من ترجمته في " تهذيب التهذيب " (١٣/٦) . وقال الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (٢٠٥/٦) : " قلت : لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج " .

وفي سند هذا الحديث أيضاً : القاسم بن عبد الواحد ، قال أبو حاتم ما معناه : لا يحتج به . انظر كتاب : " الجرح والتعديل " لابن أبي حاتم الرازي (١١٤/٧) .

وبذلك ثبت ضعف الحديث ، فلا حجة فيه ، وخاصة في أبواب العقائد التي لا يحتج فيها بالآحاد ، وخاصة المعارض الذي ليس له شاهد من القطعيّات .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي : فصحيح لكن لا حجة فيه ، لأنّ قوله فيه : " فينادى بصوت " ، أي : ينادي أحد الملائكة بصوت ، لأنّه جاء في هذا الحديث " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ " ، فهذا يدلّ على أنّه لو كان المنادي هو الله تعالى لم يقل : " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ " ، بل يقول مباشرة : " أَمْرُكَ " ، والدليل متى طرأ الاحتمال سقط به الاستدلال ، كما هو مقرّر في علم الأصول . وقد نصّ على هذا الإمام الحافظ ابن حجر حيث قال في الفتح (٤٦٠/١٣) : " وَقَعَ فَيُنَادِي مَضْبُوطًا لِلْأَكْثَرِ بِكُسْرِ الدَّالِ ، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي ذَرٍّ - أَحَدُ رَوَاةِ الْبُخَارِيِّ وَلَيْسَ الصَّحَابِيُّ - بِفَتْحِهَا عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ وَلَا مَحْذُورَ فِي رِوَايَةِ الْجُمْهُورِ فَإِنَّ قَرِينَةَ قَوْلِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ تَدُلُّ ظَاهِرًا عَلَى أَنَّ الْمُنَادِيَ مَلَكٌ يَأْمُرُهُ اللَّهُ بِأَنْ يُنَادِيَ بِذَلِكَ " .

وبذلك ثبت أن لا دلالة في هذا الحديث على إثبات الصوت لله تعالى ، لأنّ الصوت هنا لأحد الملائكة.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّالِثُ : فلا دلالة فيه أيضاً على إثبات الصوت لله تعالى ، وذلك لأنّ قوله فيه : " فَإِذَا فُزَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ " ، الصوت هنا للسماء لا لله تعالى ، والدليل على ذلك أن باقي الروايات بيّنت ذلك ، ففي سنن أبي داود (٢٣٥/٤) حديث رقم (٤٧٣٨) ، وغيره بإسناد صحيح عن عبد الله بن ابن مسعود أنّ النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ، سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لِلْسَّمَاءِ

صَلْصَلَةً كَجَرِّ السَّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفَا، فَيَصْعُقُونَ، فَلَا يَزَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ جَبْرِيلُ، حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ جَبْرِيلُ فَرَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ» قَالَ: "فَيَقُولُونَ: يَا جَبْرِيلُ مَاذَا قَالَ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: الْحَقُّ، فَيَقُولُونَ: الْحَقُّ، الْحَقُّ".

أقول: فتبين أن الصَّوت للسَّاء لا لله تعالى، فلا دلالة في الحديث على إثبات الصَّوت لله، كما توهم الآخرون.

والأحاديث الثلاثة من الأحاد أيضاً، ولا تثبت بها عقيدة، والحمد لله رب العالمين " . انظر: صحيح شرح العقيدة الطحاوية (ص ٢٨٩-٢٩١).

١١. قد يستدل البعض على الحرف والصَّوت بقول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ويقولون بأنَّ الفعل إذا أُكِّد بالمصدر كان كلاماً على الحقيقة؟؟؟

والحق أن "قَوْلُهُ (تَكْلِيمًا) مُصَدَّرٌ لِلتَّوَكُّيدِ. وَالتَّوَكُّيدُ بِالْمُصَدَّرِ يَرْجِعُ إِلَى تَأْكِيدِ النَّسْبَةِ وَتَحْقِيقِهَا مِثْلَ (قَدْ) وَ (إِنَّ)، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ رَفْعُ احْتِمَالِ الْمُجَازِ، وَلِذَلِكَ أَكَّدَتِ الْعَرَبُ بِالْمُصَدَّرِ أَفْعَالًا لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا بِمَجَازٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ يُطَهِّرُهُمُ الطَّهَارَةَ الْمُعْنَوِيَّةَ، أَيْ الْكَمَالَ النَّفْسِيَّ، فَلَمْ يُفِدِ التَّأْكِيدَ رَفْعَ الْمُجَازِ. وَقَالَتْ هِنْدُ بِنْتُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ تَذُمُّ رَوْحَهَا رَوْحَ بَنِ زَنْبَاعٍ:

بَكَى الْحَزْنَ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُدَامِ الْمُطَارِفِ

وَلَيْسَ الْعَجِيجُ إِلَّا بِمَجَازٍ، فَالْمُصَدَّرُ يُؤَكِّدُ، أَيْ يُحَقِّقُ حُصُولَ الْفِعْلِ الْمَوْكَّدِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى قَبْلَ التَّأْكِيدِ.

فَمَعْنَى قَوْلِهِ: تَكْلِيمًا هُنَا: أَنَّ مُوسَى سَمِعَ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، بِحَيْثُ لَا يُحْتَمَلُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ جَبْرِيلَ بِكَلَامٍ، أَوْ أَوْحَى إِلَيْهِ فِي نَفْسِهِ. وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ صُدُورِ هَذَا الْكَلَامِ عَنْ جَانِبِ اللَّهِ فَعَرَضُ آخَرُ هُوَ مَجَالٌ لِلنَّظَرِ بَيْنَ الْفَرْقِ، وَلِذَلِكَ فَاحْتِجَاجٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى كَوْنِ الْكَلَامِ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى الصِّفَةَ الذَّاتِيَّةَ الْقَائِمَةَ بِاللَّهِ تَعَالَى احْتِجَاجٌ ضَعِيفٌ". انظر: التحرير والتنوير (٦/ ٣٩).

١٢. الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - والله أعلم - هو ما ذهب إليه السَّادَةُ الماتريدية، حيث ذهبوا إلى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ صَوْتًا وَحَرْفًا دَلَّ الْحَرْفَ وَالصَّوْتَ عَلَى مَعْنَى أَدْرَكَهُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وفي تعليقه على السَّيْفِ الصَّقِيلِ لِلشُّبْكِيِّ أورد الإمام الكوثري طائفة من فتاوى العلماء التي ردَّت على القائلين بالحرف والصَّوت، قال الإمام الكوثري: "وأرى من النَّصَحِ للمسلمين أن أنقل هنا

أجوبة الإمام العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ) ، والإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي (٦٤٦هـ) ، والإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ) مؤلف "جمال القراء وكمال الإقراء" ، حينما استفتوا في هذه المسألة ، ومكانتهم السامية في العلم معروفة.

ونصُّ السؤال : ما يقول السادة الفقهاء رضي الله عنهم في كلام الله القديم بذاته ؟ هل يجوز أن يقال : إنه عين صوت القارئ وحروفه المقطعة ، وعين الأشكال التي يصورها الكاتب في المصحف ؟ وهل يجوز أن يقال : إن كلام الله القديم القائم بذاته حروف وأصوات على المعنى الظاهر فيها ، وإنه عين ما جعله الله معجزة لرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ وما الذي يجب على من اعتقد جميع ذلك وأذاعه وغرَّبه ضعفاء المسلمين ؟ وهل يحلُّ للعلماء المعتبرين إذا علموا أن ذلك قد شاع أن يسكتوا عن بيان الحق في ذلك وإظهاره ، والرد على من أظهر ذلك واعتقده؟ أفتونا مأجورين.

صورة جواب الإمام عز الدين بن عبد السلام (٦٦٠هـ) رحمه الله:

القرآن كلام الله صفة من صفاته ، قديم بقديمه ، ليس بحروف ولا أصوات ، ومن زعم أن الوصف القديم هو عين أصوات القارئ وكتابة الكاتبين فقد أُلحِد في الدين ، وخالف إجماع المسلمين ، بل إجماع العقلاء من غير أهل الدين ، ولا يحلُّ للعلماء كتمان الحق ، ولا ترك البدع سارية في المسلمين ، ويجب على ولاية الأمر إعانة العلماء المنزهين الموحدين ، وقمع المبتدعة المشبهين المجسمين ، ومن زعم أن المعجزة قديمة فقد جهل حقيقتها ، ولا يحلُّ لولاية الأمر تمكين أمثال هؤلاء من إفساد عقائد المسلمين ، ويجب عليهم أن يلزموهم بتصحيح عقائدهم بمباحثة العلماء المعتبرين ، فإن لم يفعلوا أُلجئوا إلى ذلك بالحبس والضرب والتعزير ، والله أعلم.

كتبه عبد العزيز بن عبد السلام

وصورة جواب الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي (٦٤٦هـ) :

من زعم أن أصوات القارئ وحروفه المتقطعة ، والأشكال التي يصورها الكاتب في المصحف هي نفس كلام الله تعالى القديم ، فقد ارتكب بدعة عظيمة ، وخالف الضرورة ، وسقطت مكالمته في المناظرة فيه ، ولا يستقيم أن يقال : إن كلام الله تعالى القائم بذاته هو الذي جعله الله معجزة لرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فإن ذلك يعلم بأدنى نظر ، وإذا شاع ذلك أو سئل عنه العلماء وجب عليهم بيان الحق في ذلك وإظهاره ، ويجب على من له الأمر ووفقه الله أخذ من يعتقد ذلك ويغترُّ به ضعفاء

المسلمين ، وزجره ، وتأديبه ، وحبسه عن مخالطة من يخاف منه من إضلاله إلى أن يظهر توبته عن اعتقاده مثل هذه الخرافات التي تأبها العقول السليمة ، والله أعلم .

كتبه عثمان بن أبي بكر الحاجب

وصورة جواب الإمام علم الدين أبي الحسن علي السخاوي (٩٠٢هـ) :

كلام الله عز وجل قديم ، صفة من صفاته ليس بمخلوق ؛ وأصوات القراء وحروف المصاحف أمر خارج عن ذلك ، ولهذا يقال : صوت قبيح ، وقراءة غير حسنة ، وخط غير جيد ، ولو كان ذلك كلام الله لم يميز دمه على ما ذكر ، لأن أصوات القراء به تختلف باختلاف مخارجها ، والله تعالى منزّه عن ذلك ، والقرآن عندنا مكتوب في المصاحف ، متلو في المحاريب ، محفوظ في الصدور ، غير حال في شيء من ذلك ، والمصحف عندنا معظم محترم ، لا يجوز للمحدث مسّه ، ومن استخف به أو ازدراه فهو كافر مباح الدم ، والصفة القديمة القائمة بذاته سبحانه وتعالى ليست المعجزة ، لأن المعجزة ما تحدّى به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وطالب بالإتيان بمثله ، ومعلوم أنه لم يتحدّهم بصفة الباري القديمة ، ولا طالبهم بالإتيان بمثله ، ومن اعتقد ذلك وصرّح به أو دعا إليه فهو ضال مبتدع ، بل خارج عما عليه العقلاء إلى تخليط المجانين ، والواجب على علماء المسلمين إذا ظهرت هذه البدعة إخمادها وتبيين الحق ، والله أعلم .

علي السخاوي

وقد أطنب الإمام الكوثري في ذكر الفتاوى التي وجّهت وقيلت في الردّ على الحرفيّة والصوتيّة...

انظر : السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل (ص ٤٤٦-٤٤٧) ، ضمن مجموعة رسائل للإمام الكوثري بعنوان : العقيدة وعلم الكلام .

وفي مقالاته وتحت عنوان : " بدعة الصوتيّة حول القرآن " قال الإمام الكوثري : " يوجد بين البشر من يرضى لنفسه أن يقول : إنّ القرآن كلام الله بحرف وصوت ، ومع ذلك فهو غير مخلوق ، وفي هؤلاء يقول الإمام أبو بكر الباقلاني في " النقض الكبير " : من زعم أنّ السّين من بسم الله بعد الباء ، والميم بعد السّين الواقعة بعد الباء لا أول له ، فقد خرج عن المعقول وجحد الضرورة ، وأنكر البديهة ، فإن اعترف بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترف بأوليّته ، فإذا ادعى أنه لا أول له فقد سقطت محاجّته وتعيّن لحوقه بالسّفسطة . وكيف يُرجى أن يُرشد بالدليل من يتوابع في جحد الضّروري . راجع " الشّامل " لإمام الحرمين ، و " نجم المهتدي " لابن المعلّم القرشي .

وقال الحلبي في " شعب الإيمان " : ومن زعم أنَّ حركة شفثيه أو صوته أو كتابته بيده في الورقة هو عين كلام الله بذاته ، فقد زعم أنَّ صفة الله قد حلَّت بذاته ومسَّت جوارحه وسكنت قلبه ، وأي فرق بين من يقول هذا وبين من يزعم من النَّصارى أنَّ الكلمة اتَّحدت بعيسى عليه الصَّلاة والسَّلام !!

وبعد إحاطة القارئ علماً بهذا وذاك لينظر قول الموفق بين قدامة صاحب المغني - الذي يقول عنه ابن تيمية : إنه ما حلَّ دمشق مثله بعد الأوزاعي - في مناظرته مع بعض الأشاعرة في صدد نفي الكلام النَّفسي ، المسجَّلة في المجموعة المحفوظة تحت رقم (١١٦) بظاهريَّة دمشق : " قال أهل الحق : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وقالت المعتزلة هو مخلوق ، ولم يكن اختلافهم إلَّا في هذا الموجود دون ما في نفس الباري ممَّا لا ندري ما هو ولا نعرفه " . أ. هـ. وله أيضاً " الصُّراط المستقيم في إثبات الحرف القديم " وفيه عجائب ، فيكون اعترف في أوَّل خطوة أنَّ الحقَّ بيد المعتزلة وهو لا يشعر . فإذا كان حال الموفق هكذا ، فماذا يكون حال من دونه ؟! نسأل الله الصَّون . وقد أجاد الألوسي المفسِّر الردَّ عليه وعلى إخوانه من نفاة الكلام النَّفسي في مقدِّمة تفسيره ، فنستغني بذلك عن الإفاضة فيه هنا .

والواقع أنَّ القرار في اللوح ، وفي لسان جبريل عليه السَّلام ، وفي لسان النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وألسنة التَّالين وقلوبهم وألواحهم مخلوق حادث محدث ضرورة ، ومن ينكر ذلك يكون مسفسطاً ساقطاً من مرتبة الخطاب ، وإنَّما القديم هو المعنى القائم بالله سبحانه بمعنى الكلام النَّفسي في علم الله جلَّ شأنه في نظر أحمد بن حنبل وابن حزم ، وقد صحَّ عند أحمد قوله في المناظرة : " القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق " أو بمعنى صفة الكلام القائمة بالله سبحانه كقيام صفات العلم والقدرة ونحوهما به جلَّ شأنه على تقدير ثبوت إطلاق القرآن عليها ، فدلالة القرآن على المعنى القائم بالله بالاعتبار الأوَّل دلالة اللفظ على مدلوله الوضعي ، ويشمل وجوده العلمي اللفظ والمعنى في آن واحد ، لأنَّ كليهما في علم الله ، ودلالته على الصَّفة القائمة به سبحانه بالاعتبار الثَّاني تكون دلالة عقلية كما لا يخفي . فقولهم : " القرآن مكتوب في مصاحفنا ، محفوظ في قلوبنا ، مقروء بألسنتنا ، مسموع بأذاننا " من وصف المدلول باسم الدَّالِّ مجازاً ، كما نصَّ على ذلك السَّعد العلَّامة في شرح المقاصد ، بل قال في شرح النَّسفية عند شرح قول النَّسفي : " غير حالَّ فيها " : أي : مع ذلك ليس حالاً في المصاحف ، ولا في القلوب والألسنة والآذان ، بل هو معنى قديم قائم بذات الله

تعالى ، يُلفظ ويُسمع بالنَّظْم الدالّ عليه ، ويحفظ بالنَّظْم المخيل ، ويكتب بنقوش وصور وأشكال موضوعة للحروف الدالّة عليه ، كما يقال : " النَّارُ جوهرٌ محرق ، يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ، ولا يلزم منه كون حقيقة النَّار صوتاً وحرفاً " . انظر : مقالات الكوثري (ص ٥٧-٥٨) .

ويطيب لي هنا أن أثبت فتوى الإمام العز بن عبد السلام في هذا الشأن كما جاءت في رسالته " المِلْحَة في الاعتقاد " (ص ١٩-٢١) ، قال : " فكيف يظنُّ بأحمد بن حنبل وغيره من العلماء أن يعتقدوا أنَّ وصف الله القديم بذاته هو عين لفظ اللافيظين ، ومداد الكاتبين ، مع أنَّ وصف الله قديم ، وهذه الألفاظ والأشكال حادثة بضرورة العقل وصريح النَّقل ، وقد أخبر الله تعالى عن حدوثها في ثلاثة مواضع من كتابه :

المَوْضِعُ الأوَّلُ : قوله : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢] ، جعل الآتي محدثاً ، فمن زعم أنَّه قديم فقد ردَّ على الله سبحانه وتعالى ، وإنَّما هذا المحدث دليل على القديم ، كما أنَّا إذا كتبنا اسم الله عزَّ وجلَّ في ورقة لم يكن الربُّ القديم حالاً في تلك الورقة ، فكَذلك الوصف القديم إذا كتب في شيء لم يحل الوصف المكتوب حيث حلَّت الكتابة .

المَوْضِعُ الثَّانِي : قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ [الحاقة: ٣٨-٤٠] ، وقول الرَّسول صفة للرَّسول ، ووصف الحادث حادث يدلُّ على الكلام القديم ، فمن زعم أنَّ قول الرَّسول قديمٌ فقد ردَّ على ربِّ العالمين .

ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الإخبار بذلك حتى أقسم على ذلك بأتمِّ الأقسام ، فقال تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴾ ، أي : تشاهدون ، ﴿ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴾ ، أي : ما لا ترونه ، فاندرج في هذا القسم ذاته وصفاته ، وغير ذلك من مخلوقاته .

المَوْضِعُ الثَّالِثُ : قوله جلَّ قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ * الْجَوَارِ الْكُنَّسِ * وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ [التكوير: ١٥-١٩] .

والعجب ممَّن يقول : القرآن مركَّب من حرف وصوت ، ثمَّ يزعم أنَّه في المصحف ، وليس في المصحف إلَّا حرف مجرد لا صوت معه ، إذ ليس فيه حرف متكوِّن من صوت ، فإنَّ الحرف اللفظي ليس هو الشَّكل ، ولذلك يدرك الحرف اللفظي بالأذان ، ولا يشاهد بالعيان ، ويشاهد الشَّكل الكتابي بالعيان ، ولا يسمع بالأذان ، ومن توقَّف في ذلك فلا يعدُّ من العقلاء فضلاً عن العلماء ، فلا أكثر الله في المسلمين من أهل البدع والأهواء ، والإضلال والإغواء " .

١٣. وخلاصة الكلام في هذه المسألة أنَّ القرآن بمعنى الكلام النَّفسي قديم ليس بمخلوق ، ومن قال بخلقه فقد كفر ، وأمَّا القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه والصَّوت الذي نسمعه ، والورق الذي نحمله فهو مخلوق ، وهو دالٌّ على معنى كلام الله تعالى " دلالة عقلية أو عرفية ، لأنَّ الألفاظ مركَّبة وحادثه ، والصفة النَّفسية التي هي الكلام لا يجوز أن تكون كذلك ، لأنَّ الحوادث لا تقوم بالخالق عزَّ وجلَّ " . انظر : تهذيب السنوسية ، (ص ٥٧) .

لكن هذا لا يقال إلا في التَّعليم ، قال الإمام الباجوري : " وأمَّا القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق ، لكن يمتنع أن يقال : القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي نقرؤه إلا في مقام التَّعليم ، لأنَّه ربَّما أوهم أنَّ القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق ... " . للاستزادة انظر : تحفة المريد ، (ص ٥٨) ، وللاستزادة في صفة الكلام انظر : المختصر المفيد في شرح جوهره التوحيد (ص ٦٧-٧٠) ، أصول الدين للبغدادي (ص ١٠٦-١٠٨) ، حاشية ابن الأمير (ص ١٦٠-١٦٤) ، حاشية الدسوقي على أم البراهين (ص ١٧٥-١٨٠) ، الأربعين في أصول الدين للرازي (ص ٢٤٤-٢٥٨) ، شرح الفقه الأكبر (ص ٧٠-٧٣) ، عون المريد لشرح جوهره التوحيد (ص ٣٦٣-٣٧٥) ، شرح الصاوي على جوهره التوحيد (ص ١٧٧-١٨٣) ، خير القلائد شرح جواهر العقائد (ص ٦٨-٧٦) ، المسامرة بشرح المسامرة (ص ٧٨-٩٠) ، أصول الدين للغزنوي (ص ١٠٠-١٠٥) ، أبكار الأفكار (١/ ٢٦٥-٣١١) ، الاقتصاد في الاعتقاد (ص ١٤٠-١٥٤) ، الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ٢١١-٢٣٢) ، الإنصاف للبالقاني (ص ٦٨-١٤٢) ، أصول الدين للبزدوي (ص ٦٢-٧٦) ، المواقف (ص ٢٩٣-٢٩٦) .

﴿سؤال﴾ : مَا عَلاَقَةُ تَمَنِّيِ الْمَوْتِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ ؟

الجواب : علاقة تمنِّي الموت بعقيدة القضاء والقدر هي أنَّ تمنِّي الموت خوفاً على الدِّين من الفتن أمرٌ جائز لا شيء فيه ، أيَّدته آيات القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة ، ولا يعتبر نوعاً من السَّخط والصَّبْر من قضاء الله تعالى وقدره...

قال الإمام ابن رجب في "لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف" (ص ٢٩٥-٢٩٦) : " ووجه كراهيته في هذا الحال : أنَّ المتمنِّي للموت لضُرِّ نزل به إنَّما يتمنَّاه تعجيلاً للاستراحة من ضرِّه ، وهو لا يدري إلى ما يصير بعد الموت ، فلعلَّه يصير إلى ضرٍّ أعظم من ضرِّه فيكون كالمستجير من الرَّمضاء بالنَّار ، وفي الحديث عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : " إِنَّمَا يَسْتَرْيَحُ مَنْ مِنْ غُفْرَ لَهُ " .

أخرجه أحمد في "المسند" (٤٠/ ٤٦٢ برقم ٢٤٣٩٩) ، قال الأرئوط : "إسناده ضعيف. ابن هبة- وهو عبد الله، وإن كان يحيل، وهو ابن إسحاق السيلحيني من قدماء أصحابه ساع قتيبة منه- قد تفرد برفعه، ومرسله هو الصحيح، فيما ذكر الدارقطني، كما سيأتي. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩٣٧٥) ، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" ٨/ ٢٩٠ عن عبد الكبير بن المعافى بن عمران، عن أبيه، عن ابن هبة، بهذا الإسناد. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢/ ٣٣٠ ، وقال: رواه أحمد، والطبراني في "الأوسط"، وفيه ابن هبة، وفيه كلام. ورواه الحارث

بن أبي أسامة في "مسنده" (٢٥٧) (زوائد) عن عثمان بن عمر، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن محمد بن عروة، عن عروة مرسلًا. وخالفه أحمد بن إسحاق الأهوازي - فيما أخرجه البزار (٧٨٩) (زوائد) - فرواه عن عثمان بن عمر، عن يونس، عن الزهري، عن محمد بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا. قال الدارقطني في "العلل" ٥/ ٢٩: الصحيح عن يونس، عن الزهري، عن محمد بن عروة، عن أبيه، مرسل. وسيرد (٢٤٧٦٧). وانظر حديث أبي قتادة عند البخاري (٦٥١٢)، ومسلم (٩٥٠)، وقد سلف ٣٠٢/٥ - ٣٠٣. قال السندي: قوله: "إنها يستريح من دخل الجنة" أي: ومن عَرَفَتْ أَنَّهَا دخلت الجنة".

فلهذا لا ينبغي له أن يدعو بالموت إلا أن يشترط أن يكون خيرًا له عند الله عز وجل، فكذلك كل ما يعلم العبد فيه الخيرة له، كالغنى والفقر وغيرهما، كما يشرع له استخارة الله تعالى فيما يريد أن يعمل مما لا يعلم وجه الخيرة فيه، وإنها يسأل الله عز وجل على وجه الجزم والقطع مما يعلم أنه خير محض، كال مغفرة والرحمة والعتق والعافية، والتقى والهدى، ونحو ذلك".

فتمني الموت خوفًا على الدين من الفتن المختلفة أمر جائز... فقد أخبر الله تعالى عن السيدة مريم ابنة عمران أنها تمتت الموت كي لا يُظنُّ بها السوء، فتفتن في دينها، وكذا لكي لا يقع القوم في نسبتها للفاحشة، فينالهم من وراء ذلك الإثم العظيم...

قال الإمام الرازي في "التفسير" (٥٢٦/٢١): "لم قالت: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ مَعَ أَنَّهَا كَانَتْ تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ جِبْرِيلَ إِلَيْهَا وَخَلَقَ وَلَدَهَا مِنْ نَفْخِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَوَعَدَهَا بِأَنْ يَجْعَلَهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ، وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: قَالَ وَهَبٌ: أَنْسَاهَا كُرْبَةَ الْعُرْبَةِ وَمَا سَمِعَتْهُ مِنَ النَّاسِ مِنْ بَشَارَةِ الْمَلَائِكَةِ بِعَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الثَّانِي: أَنَّ عَادَةَ الصَّالِحِينَ إِذَا وَقَعُوا فِي بَلَاءٍ أَنْ يَقُولُوا ذَلِكَ. وَرُويَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى طَائِرٍ عَلَى شَجَرَةٍ فَقَالَ: طُوبَى لَكَ يَا طَائِرُ تَقَعُ عَلَى الشَّجَرَةِ وَتَأْكُلُ مِنَ الثَّمَرِ! وَدِدْتُ أَنِّي ثَمَرَةٌ يَنْقُرُهَا الطَّائِرُ! وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَخَذَ تَبْنَةً مِنَ الْأَرْضِ وَقَالَ: لَيْتَنِي هَذِهِ التَّبْنَةُ يَا لَيْتَنِي لِمَ أَكُ شَيْئًا! وَقَالَ عَلِيٌّ يَوْمَ الْجَمَلِ: يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ بَعِشْرِينَ سَنَةً.

وَعَنْ بَلَالٍ: لَيْتَ بَلالٌ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّهُ. فَتَبَّتْ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَذْكُرُهُ الصَّالِحُونَ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْأَمْرِ عَلَيْهِمْ.

الثَّالِثُ: لَعَلَّهَا قَالَتْ ذَلِكَ لِكَيْ لَا تَقَعَ الْمُعْصِيَةُ مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ فِيهَا، وَإِلَّا فَهِيَ رَاضِيَةٌ بِمَا بُشِّرَتْ بِهِ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٩٢/١١): "تَمَّتْ مَرِيَمُ عَلَيْهَا السَّلَامُ الْمَوْتِ مِنْ جَهَةِ الدِّينِ لَوْجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا خَافَتْ أَنْ يُظَنَّ بِهَا الشَّرُّ فِي دِينِهَا وَتُعَيَّرَ فَيَفْتِنُهَا ذَلِكَ.

الثاني : لئلا يقع قوم بسببها في البهتان والنسبة إلى الزنى وذلك مهلك. وعلى هذا الحد يكون تمني الموت جائزاً .

وقال الإمام القرطبي في " التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة " (ص ١١٦-١١٨) : " باب جواز تمني الموت والدعاء به خوف ذهاب الدين ، قال الله تعالى مخبراً عن يوسف عليه السلام : ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ ، وعن مريم عليها السلام في قولها : ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِياً مَنْسِياً﴾ [مريم: ٢٣] . وعن مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تقوم الساعة حتى يمر حتى بقبر الرجل فيقول فيقول: يا ليتني مكانه . فصل: قلت: لا تعارض بين هذه الترجمة والتي قبلها لما نبينه .

أمّا يوسف عليه السلام ، فقال قتادة: لم يتمن الموت أحد نبي ولا غيره إلا يوسف عليه السلام حين تكاملت عليه النعم ، وجمع له الشمل اشتاق إلى لقاء ربه عز وجل فقال: رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي الْآيَةَ [يوسف: ١٠١] ، فاشتاق إلى لقاء ربه عز وجل ، وقيل : إن يوسف عليه السلام لم يتمن الموت وإنما تمنى الموافاة على الإسلام ، أي إذا جاء أجلي توفني مسلماً ، وهذا هو القول المختار في تأويل الآية عند أهل التأويل . وأمّا مريم عليها السلام فإنما تمت الموت لوجهين : أحدهما: أنها خافت أن يظن بها السوء في دينها وتعير ، فيفتنها ذلك .

الثاني: لئلا يقع قوم بسببها في البهتان والزور ، والنسبة إلى الزنا ، وذلك مهلك لهم ، وقد قال الله تعالى عز وجل في حق من افترى على عائشة رضي الله عنها : ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] ، وقال : ﴿وَحَسْبُونَهُ هَينًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥] ، وقد اختلف في مريم عليها السلام: هل هي صديقة لقوله تعالى: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥] ، أو نبيّة لقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريم: ١٧] ، وقوله: ﴿وَإِذِ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾ [آل عمران: ٤٢] الآية ، وعليه فيكون الافتراء عليها عظيم أعظم والبهتان في حقها أشد ، وفيه يكون الهلاك حقاً ، فعلى هذا الحد الذي ذكرناه من التأويلين يكون تمني الموت في حقها جائز ، والله أعلم . وأمّا الحديث : فإنما هو خبر أن ذلك سيكون لشدة ما ينزل بالناس ، من فساد الحال في الدين ، وضعفه وخوف ذهابه ، لا لضر ينزل بالمرء في جسمه أو غير ذلك ، من ذهاب ماله مما يحيط به عنه خطاياه .

وقال الإمام ابن كثير في " التفسير " (٢٢٣/٥) : " فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَمَنِّيِ الْمَوْتِ عِنْدَ الْفِتْنَةِ ، فَإِنَّهَا عَرَفَتْ أَنَّهَا سَتُبْتَلَى وَتُمْتَحَنُ بِهَذَا الْمَوْلُودِ الَّذِي لَا يَحْمِلُ النَّاسُ أَمْرَهَا فِيهِ عَلَى السَّدَادِ ، وَلَا يُصَدِّقُونَهَا فِي خَبَرِهَا ، وَبَعْدَمَا كَانَتْ عِنْدَهُمْ عَابِدَةً نَاسِكَةً ، تُصْبِحُ عِنْدَهُمْ فِيمَا يَظُنُّونَ عَاهِرَةً زَانِيَةً ، فَقَالَتْ : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ ، أَي قَبْلَ هَذَا الْحَالِ ، ﴿ وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا ﴾ ، أَي لَمْ أُخْلَقْ وَلَمْ أَكُ شَيْئًا . قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ " .

وقال الإمام الطاهر بن عاشور في " التحرير والتنوير " (٨٥-٨٦) : " وَجُمْلَةُ قَالَتْ اسْتَيْنَافُ بَيَانِي ، لِأَنَّ السَّمَاعَ يَتَسَوَّفُ إِلَى مَعْرِفَةِ حَالِهَا عِنْدَ إِبَّانِ وَضْعِ حَمْلِهَا بَعْدَ مَا كَانَ أَمْرُهَا مُسْتَتِرًا غَيْرَ مَكْشُوفٍ بَيْنَ النَّاسِ وَقَدْ آنَ أَنْ يَنْكَشِفَ ، فَيَجَابُ السَّمَاعُ بِأَنَّهَا تَمَّتِ الْمَوْتَ قَبْلَ ذَلِكَ فَهِيَ فِي حَالَةٍ مِنَ الْحُزْنِ تَرَى أَنَّ الْمَوْتَ أَهْوَنَ عَلَيْهَا مِنَ الْوُفُوعِ فِيهَا .

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى مَقَامِ صَبْرِهَا وَصِدْقِهَا فِي تَلَقِّيِ الْبَلَوِ الَّذِي ابْتَلَاهَا اللَّهُ تَعَالَى فَلِذَلِكَ كَانَتْ فِي مَقَامِ الصَّدِيقَةِ .

وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهَا قَبْلَ هَذَا هُوَ الْحَمْلُ . أَرَادَتْ أَنْ لَا يُتَطَرَّقَ عَرْضُهَا بِطَعْنٍ وَلَا تَجَرَّ عَلَى أَهْلِهَا مَعْرَةً . وَلَمْ تَتَمَنَّ أَنْ تَكُونَ مَاتَتْ بَعْدَ بُدْوَ الْحَمْلِ لِأَنَّ الْمَوْتَ حِينَئِذٍ لَا يَدْفَعُ الطَّعْنَ فِي عَرْضِهَا بَعْدَ مَوْتِهَا وَلَا الْمَعْرَةَ عَلَى أَهْلِهَا إِذْ يُشَاهِدُ أَهْلُهَا بَطْنَهَا بِحَمْلِهَا وَهِيَ مَيِّتَةٌ فَتَطْرُقُهَا الْقَالَةُ " .

وقال الإمام ابن كثير في " التفسير " (٤١٥/٤) : " أَمَّا إِذَا كَانَ فِتْنَةٌ فِي الدِّينِ فَيَجُوزُ سُؤَالُ الْمَوْتِ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنِ السَّحَرَةِ لَمَّا أَرَادَهُمْ فِرْعَوْنُ عَنْ دِينِهِمْ وَتَهَدَّدَهُم بِالْقَتْلِ قَالُوا : ﴿ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٢٦] ، وَقَالَتْ مَرْيَمٌ لَمَّا أَجَاءَهَا الْمَخَاضُ ، وَهُوَ الطَّلُقُ ، إِلَى جَذَعِ النَّخْلَةِ ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا ﴾ [مَرْيَمَ: ٢٣] لِمَا تَعَلَّمَ مِنْ أَنَّ النَّاسَ يَقْذِفُونَهَا بِالْفَاحِشَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ ذَاتَ زَوْجٍ وَقَدْ حَمَلَتْ وَوَلَدَتْ " .

ومن الأحاديث التي دلَّت على جواز تمني الموت خشية الفتنة في الدين :

روى البخاري (١٢١/٧) برقم (٥٦٧١) ، مسلم (٢٠٦٤/٤) برقم (٢٦٨٠) بسندهما عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضَرٍّ أَصَابَهُ ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا ، فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي " .

قال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (٨-٧/١٧) : " فِيهِ التَّصْرِيحُ بِكَرَاهَةِ تَمَنِّيِ الْمَوْتِ لِضَرِّ نَزَلَ بِهِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ فَاقَةٍ أَوْ مُحِجَّةٍ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مَشَاقِّ الدُّنْيَا

فَأَمَّا إِذَا خَافَ ضَرَرًا فِي دِينِهِ أَوْ فَتْنَةً فِيهِ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ لِمَفْهُومِ هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ فَعَلَ هَذَا الثَّانِي خَلَاتِقٌ مِنَ السَّلَفِ عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ فِي أَدْيَانِهِمْ وَفِيهِ أَنَّهُ إِنْ خَافَ وَلَمْ يَصْبِرْ عَلَى حَالِهِ فِي بُلُوَاهُ بِالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ أَحْيِنِي إِنْ كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي إِلَّا خَيْرًا وَأَلْفُضِلْ الصَّبْرَ وَالسُّكُونَ لِلْقَضَاءِ".

وقال الإمام العراقي في " طرح التثريب في شرح التّقريب " (٢٥٦-٢٥٧/٣) : "... فَأَمَّا الضَّرُّ فِي الدِّينِ فَهُوَ خَوْفُ الْفِتْنَةِ فِي دِينِهِ فَلِظَاهَرِهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ مَعَهُ بِالْدُّعَاءِ بِالْمَوْتِ، وَتَمَنِّيهِ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ، وَلَيْسَ بِهِ الدِّينُ إِلَّا الْبَلَاءُ»، وَسَيَأْتِي بِإِضَاحِ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْتُ : قَدْ عُرِفَ أَنَّ تَمَنِّيَ الْمَوْتِ لِلضَّرِّ الدُّنْيَوِيِّ مِنْهِي عَنْهُ، وَالضَّرُّ الْأُخْرَوِيُّ لَا بَأْسَ بِهِ فَإِذَا كَانَ تَمَنِّيهِ لِعَيْرِ ضَرٍّ دُنْيَوِيٍّ، وَلَا أُخْرَوِيٍّ كَيْفَ حُكْمُهُ؟ قُلْتُ مُقْتَضَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ النَّهْيُ عَنْهُ، وَمَفْهُومُ التَّقْيِيدِ بِالضَّرِّ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ غَيْرُ مِنْهِي عَنْهُ، وَقَدْ يُقَالُ هَذَا الْمَفْهُومُ غَيْرُ الْمُعْمُولِ بِهِ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فِي أَنَّ النَّاسَ لَا يَتَمَنَوْنَ الْمَوْتَ إِلَّا لِضَرٍّ نَزَلَ بِهِمْ فَيَفْعَلُونَ ذَلِكَ ضَيْقًا وَضَجْرًا، وَسُخْطًا لِلْمَقْدُورِ، وَلَمْ تَجْرِ عَادَةُ النَّاسِ بِتَمَنِّيِ الْمَوْتِ بِغَيْرِ سَبَبٍ، وَمَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ لَا مَفْهُومَ لَهُ، وَلَعَلَّ هَذَا أَرْجَحُ فَيَكُونُ تَمَنِّيُ الْمَوْتِ فِي صُورَةِ انْتِفَاءِ الضَّرْرِ الدُّنْيَوِيِّ وَالْأُخْرَوِيِّ مِنْهِي عَنْهُ أَيْضًا، وَقَدْ يُسْتَشْتَمَلُ مِنَ النَّهْيِ صُورَةُ أُخْرَى، وَهِيَ مَا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ شَوْقًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ فَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : " لِيَأْتِيَنَّ عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَأْتِي الرَّجُلُ إِلَى الْقَبْرِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي مَكَانَ هَذَا لَيْسَ بِهِ حُبُّ اللَّهِ، وَلَكِنَّ مِنْ شِدَّةِ مَا يَرَى مِنَ الْبَلَاءِ "، وَهَذَا فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ مِثْلُهُ مِنْ قَبْلِ الرَّأْيِ فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ تَمَنِّيَ الْمَوْتِ وَالْدُّعَاءَ بِهِ جَائِزٌ إِنْ كَانَ لِصَلَاحَةِ دِينِيَّةٍ، وَهُوَ خَوْفُ الْفِتْنَةِ فِي دِينِهِ أَوْ الشَّوْقُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ، وَمَكْرُوهٌ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ مَرْفُوعًا «، وَإِذَا أَرَدْتَ بِالنَّاسِ فِتْنَةً فَتَوَفَّنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ »، وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مَرْيَمَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - «يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا»

[مريم: ٢٣].

وقال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١٠/١٢٨) : " فَإِنْ وَجَدَ الضَّرُّ الْأُخْرَوِيَّ بِأَنَّ خَشْيَ فِتْنَةٍ فِي دِينِهِ، لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّهْيِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ حَبَّانَ : " لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضَرٍّ نَزَلَ بِهِ فِي الدُّنْيَا "، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ سَبَبِيَّةً، أَيْ : بِسَبَبِ أَمْرٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ

جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فِيهِ الْمَوَاطَّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : اللَّهُمَّ كَبِّرْتَ سِنِّي ، وَصَغَفْتَ قُوَّتِي ، وَانْتَشَرْتَ رَعِيَّتِي ، فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضْغِعٍ وَلَا مُفْرِطٍ " ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ عُمَرَ ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ عَبَسَ ، وَيُقَالُ : عَبَسَ الْغِفَارِيُّ أَنَّهُ قَالَ : يَا طَاعُونَ خُذْنِي ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ الْكِنْدِيُّ : لِمَ تَقُولُ هَذَا ؟ أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ ، فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ : بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا : إِمْرَةَ السُّفْهَاءِ ، وَكَثْرَةَ الشَّرِّطِ ، وَبَيْعَ الْحُكْمِ ، الْحَدِيثَ "

وقال الإمام الصنعاني في " سبل السَّلام " (١/٢٦٤) : " الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى النَّهْيِ عَنْ تَمَنِّي الْمَوْتِ لِلْمَوْفُوعِ فِي بَلَاءٍ وَمِحْنَةٍ أَوْ خَشْيَةٍ ذَلِكَ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ مَرَضٍ أَوْ فَاقَةٍ أَوْ نَحْوِهَا مِنْ مَشَاقِّ الدُّنْيَا ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْجَزَعِ وَعَدَمِ الصَّبْرِ عَلَى الْقَضَاءِ وَعَدَمِ الرِّضَا وَفِي قَوْلِهِ : " لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ " مَا يُرْشِدُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ خَوْفٍ أَوْ فِتْنَةٍ فِي الدِّينِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَقَدْ دَلَّ لَهُ حَدِيثُ الدُّعَاءِ « إِذَا أَرَدْتَ بَعَادَكَ فِتْنَةً فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ » أَوْ كَانَ تَمَنِّيًا لِلشَّهَادَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ وَكَثَرُوا فِي قَوْلِ مَرْيَمَ : « يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا » [مریم: ٢٣] ، فَإِنَّهَا إِنْ تَمَنَّتْ ذَلِكَ لِمِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ الْمُخَوِّفِ مِنْ كُفْرٍ وَشَقَاوَةٍ مِنْ شَقِيٍّ بِسَبَبِهَا وَفِي قَوْلِهِ : " فَإِنْ كَانَ مُتَمَنِّيًا " يَعْنِي إِذَا ضَاقَ صَدْرُهُ وَفَقَدَ صَبْرَهُ عَدَلَ إِلَى هَذَا الدُّعَاءِ ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلَى لَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ " .

وروى البخاري (٩/٥٨ برقم ٧١١٥) ، مسلم (٤/٢٢٣١ برقم ١٥٧) بسندهما عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ : يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ " .
وروى أحمد في " المسند " (٣٠/٢٦٤ برقم ١٨٣٢٥) بسنده عَنْ أَبِي جَحْزٍ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا عِمَارًا صَلَاةً ، فَأَوْجَزَ فِيهَا ، فَأَنْكَرُوا ذَلِكَ ، فَقَالَ : أَلَمْ أَتِمَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : أَمَا إِنِّي قَدْ دَعَوْتُ فِيهَا بِدُعَاءٍ ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو بِهِ : " اللَّهُمَّ بَعْلِمِكَ الْغَيْبَ ، وَقَدَّرْتَكَ عَلَى الْخَلْقِ ، أَحْيَيْتَنِي مَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّيْنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي ، أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، وَكَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا ، وَالْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى ، وَلَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ ضَرَاءٍ مُضِرَّةٍ ، وَمِنْ فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ ، اللَّهُمَّ زَيْنًا بَرِيئًا مِنَ الْإِيمَانِ ، وَاجْعَلْنَا هَذَاهُ مَهْدِيَيْنِ " . قال الأرناؤوط : " حديث صحيح ، وهو مطول ما قبله ، غير أن شيخ أحمد هنا هو إسحاق الأزرق ، وهو ابن يوسف ، وسلف الكلام على بقية رجال الإسناد هناك . وأخرجه ابن أبي شيبة ١٠/٢٦٤-٢٦٥ عن معاوية بن هاشم - ومن طريقه عبد الله

بن أحمد بن حنبل في "السنة" (٢٨٠)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٨) (٣٧٨) (٤٢٤)، والطبراني في "الدعاء" (٦٢٥)، والدارقطني في "الرؤية" (١٥٩) - والبخاري في "مسنده" (١٣٩٢)، والنسائي في "المجتبى" ٥٥/٣، وفي "الكبرى" (١٢٢٩) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، والبخاري أيضاً (١٣٩٢) من طريق محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي، ثلاثهم عن شريك، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن عمار، به. قال البخاري: لا نعلم روى قيس بن عباد عن عمار إلا هذا الحديث. قلنا: قد سلف حديث آخر لقيس بن عباد، عن عمار، برقم (١٨٣١٣). وأخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في "الرد على الجهمية" ص ٥١، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٩) (٤٢٥)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في "السنة" (٢٧٩)، والبخاري في "مسنده" (١٣٩٣)، ومحمد بن نصر المروزي في "قيام الليل" ص ١٤٧ (مختصر المقرئ)، والنسائي في "المجتبى" ٥٤-٥٥/٣، وفي "الكبرى" (١٢٢٨)، وابن خزيمة في "التوحيد" ص ١٢، وابن حبان (١٩٧١)، والطبراني في "الدعاء" (٦٢٤)، والدارقطني "الرؤية" (١٥٨)، وابن منده في "الرد على الجهمية" (٨٦)، والحاكم ٥٢٤/١، واللالكائي في "أصول اعتقاد أهل السنة" (٨٤٤) (٨٤٥)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢٤٧)، وفي "الدعوات الكبير" (٢٢٠)، من طريق حماد بن زيد. وأخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٢٤٤) من طريق حماد بن سلمة. وأخرجه أبو يعلى (١٦٢٤) من طريق محمد بن فضيل بن غزوان. ثلاثهم عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عمار، به. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. ورواية الحاديين عن عطاء قبل الاختلاط، ومحمد بن فضيل بن غزوان توبع بهما. وأخرج عبد الله بن أحمد في "السنة" (٢٨١) من طريق يحيى بن جعدة، قال: كان عمار يقول: أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، ولذة النظر إلى وجهك. وأخرج ابن أبي شيبة ٢٦٥-٢٦٦ من طريق مالك بن الحارث قال: كان من دعاء عمار: اللهم إني أسألك بعلم الغيب... وانظر (١٨٣٢٣). وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري (٦٣٥١)، ومسلم (٢٦٨٠) مرفوعاً: "لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به، فإن كان لا بد متمنياً الموت فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي" وسلف برقم (١٩٧٩). وعن زيد بن ثابت ضمن حديث طويل مرفوعاً، وفيه: "اللهم إني أسألك الرضا بعد القضاء، وبرد العيش بعد الموت، ولذة النظر إلى وجهك، وشوقاً إلى لقاءك، من غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة" سيرة ١٩١/٥، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف. قال السندي: قوله: ألم أتم الركوع... إلخ، أي: التخفيف في القيام مع إتمام الركوع والسجود لا يضر، ثم ذكر الدعاء لبيان أنه وإن ترك طول القيام، فقد أتى بخير عظيم، والله تعالى أعلم."

﴿سُؤَالٌ﴾: مَا عَلاَقَةُ حَدِيثِ: "لَا عَدَوِي وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ، وَفَرٍّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَقَرُّ مِنَ الْمَنِّ الْأَسَدِ" بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ؟

الجواب:

كنت في سابق الأيام كتبت بحثاً بعنوان: "عِظْمُ الْجَدْوَى فِي شَرْحِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا عَدَوِي" وفوجئت بأن أحدهم... ونشره باسمه في إحدى المجلات المحكمة في مصر... للأسف... وكنت أنوي إتمام شرح الحديث: "وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ، وَفَرٍّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَقَرُّ مِنَ الْمَنِّ الْأَسَدِ" ولكن...

وعلى كل حال ففي الجواب عن السؤال أقول: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

قال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٤٨/١٧) في تفسيره للآية : " الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدَرَ الْأَشْيَاءَ ، أَي : عَلِمَ مَقَادِيرَهَا وَأَحْوَالَهَا وَأَزْمَانَهَا قَبْلَ إِيجَادِهَا ، ثُمَّ أَوْجَدَ مِنْهَا مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يُوجِدُهُ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ ، فَلَا يَحْدُثُ حَدَثٌ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ إِلَّا وَهُوَ صَادِرٌ عَنْ عِلْمِهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ دُونَ خَلْقِهِ ، وَأَنَّ الْخَلْقَ لَيْسَ لَهُمْ فِيهَا إِلَّا نَوْعٌ اكْتِسَابٌ وَمُحَاوَلَةٌ وَنَسَبَةٌ وَإِصَافَةٌ ، وَأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنَّمَا حَصَلَ لَهُمْ بِتَيْسِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِقُدْرَتِهِ وَتَوْفِيقِهِ وَإِهْلَامِهِ ، سُبْحَانَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَلَا خَالِقَ غَيْرُهُ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ ، لَا كَمَا قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَنَّ الْأَعْمَالَ إِلَيْنَا وَالْأَجَالَ بِيَدِ غَيْرِنَا . قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَدِمَ وَفَدَّ نَجْرَانُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : الْأَعْمَالُ إِلَيْنَا وَالْأَجَالَ بِيَدِ غَيْرِنَا ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَاتُ إِلَى قَوْلِهِ : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) فَقَالُوا : يَا مُحَمَّدُ يَكْتُبُ عَلَيْنَا الذَّنْبَ وَيُعَذِّبُنَا ؟ فَقَالَ : (أَنْتُمْ خُصَمَاءُ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) . "

وقال الإمام أبو حيان في " البحر المحيط " (٤٨٠-٤٩٠) : " تَنَازَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْقَدَرِيَّةُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهَذِهِ الْآيَةِ . فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ : كُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِقُدْرَةٍ دَلِيلُهُ قِرَاءَةُ النَّصْبِ ، لِأَنَّهُ لَا يُفَسِّرُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ إِلَّا مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَوْ وَقَعَ الْأَوَّلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ . وَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ : الْقِرَاءَةُ بَرَفْعٍ كُلٍّ ، وَخَلَقْنَاهُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِكُلِّ ، أَيِ إِنْ أَمَرْنَا أَوْ شَأْنُنَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ فَهُوَ بِقَدَرٍ أَوْ بِمِقْدَارٍ ، عَلَى حَدِّ مَا فِي هَيْئَتِهِ وَزَمَنِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَقَالَ الزَّخَّشِيُّ : كُلُّ شَيْءٍ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ . وَقُرِئَ : كُلُّ شَيْءٍ بِالرَّفْعِ ، وَالْقَدَرُ وَالْقَدْرُ هُوَ التَّقْدِيرُ . وَقُرِئَ : بِهِمَا ، أَيِ : خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ مُقَدَّرًا مُحْكَمًا مُرَتَّبًا عَلَى حَسَبِ مَا اقْتَضَتْهُ الْحِكْمَةُ ، أَوْ مُقَدَّرًا مَكْتُوبًا فِي اللَّوْحِ ، مَعْلُومًا قَبْلَ كَوْنِهِ قَدْ عَلِمْنَا حَالَهُ وَزَمَانَهُ . اِنْتَهَى . قِيلَ : وَالْقَدَرُ فِيهِ وَجْهُ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمِقْدَارِ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ .

وَالثَّانِي : التَّقْدِيرُ ، قَالَ تَعَالَى : فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

وَمَا قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ قَادِرٌ ، أَيِ : مَا هُوَ مُقَدَّرٌ .

وَالثَّلَاثُ : الْقَدَرُ الَّذِي يُقَالُ مَعَ الْقَضَاءِ ، يُقَالُ : كَانَ ذَلِكَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الْقَضَاءَ مَا فِي الْعِلْمِ ، وَالْقَدَرُ مَا فِي الْإِرَادَةِ ، فَالْمَعْنَى فِي الْآيَةِ :

﴿خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ : أَيُّ بِقُدْرَةٍ مَعَ إِرَادَةٍ. انْتَهَى. ﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً﴾ : أَيُّ إِلَّا كَلِمَةً وَاحِدَةً وَهِيَ : كُنْ كَلِمَةٌ بِالْبَصَرِ، تَشْبِيهُ بِأَعْجَلِ مَا يُحْسُ، وَفِي أَشْيَاءَ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْحَى مِنْ ذَلِكَ، وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ تَكْوِينَ شَيْءٍ لَمْ يَتَأَخَّرْ عَنْ إِرَادَتِهِ .

وقال الإمام ابن كثير في " التفسير " (٤٨٢/٧) : " وَقَوْلُهُ : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ، كَقَوْلِهِ : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الْفُرْقَان: ٢] ، وَكَقَوْلِهِ : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الْأَعْلَى: ١-٣] ، أَيُّ : قَدَّرَ قَدَرًا، وَهَدَى الْخَلَائِقَ إِلَيْهِ؛ وَلِهَذَا يَسْتَدِلُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أُمَّةُ السُّنَّةِ عَلَى إِبْثَابِ قَدَرِ اللَّهِ السَّابِقِ لَخَلْقِهِ، وَهُوَ عِلْمُهُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ كَوْنِهَا وَكِتَابَتُهُ لَهَا قَبْلَ بُرْئِهَا، وَرَدُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ وَبِمَا شَاكَهَا مِنَ الْآيَاتِ، وَمَا وَرَدَ فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَاتِ عَلَى الْفِرْقَةِ الْقَدَرِيَةِ الَّذِينَ نَبَغُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ .

وقال الإمام الطاهر بن عاشور في " التحرير والتنوير " (٢١٧-٢١٩/٢٧) : " وَالْخَلْقُ أَصْلُهُ : إِيجَادُ ذَاتٍ بِشَكْلٍ مَقْصُودٍ فَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي إِيجَادِ الذَّوَاتِ، وَيُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى إِيجَادِ الْمَعَانِي الَّتِي تُشَبِّهُ الذَّوَاتِ فِي التَّمَيُّزِ وَالْوُضُوحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ﴾ [العنكبوت: ١٧] .

فَإِطْلَاقُهُ فِي قَوْلِهِ : إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ مِنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَبِمَجَازِهِ . وَشَيْءٌ مَعْنَاهُ مَوْجُودٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، أَيُّ خَلَقْنَا كُلَّ الْمَوْجُودَاتِ جَوَاهِرُهَا وَأَعْرَاضُهَا بِقَدَرٍ . وَالْقَدَرُ : بِتَحْرِيكِ الدَّالِ مُرَادِفُ الْقَدْرِ بِسُكُونِهَا وَهُوَ تَحْدِيدُ الْأُمُورِ وَضَبْطُهَا . وَالْمُرَادُ : أَنَّ خَلْقَ اللَّهِ الْأَشْيَاءَ مُصَاحِبٌ لِقَوَائِنٍ جَارِيَةٍ عَلَى الْحِكْمَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ ، وَمِمَّا يَشْمَلُهُ عُمُومُ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَ جَهَنَّمَ لِلْعَذَابِ .

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْتُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١١٥] ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَأَيَّتُهُ فَاصْصَحَّ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ * إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٥-٨٦] ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدُّخَان: ٣٨-٤٠] فَتَرَى هَذِهِ الْآيَاتِ وَأَشْبَاهَهَا تُعَقِّبُ ذِكْرَ كَوْنِ الْخَلْقِ كُلِّهِ لِحِكْمَةٍ بِذِكْرِ السَّاعَةِ وَيَوْمِ الْجَزَاءِ .

فَهَذَا وَجْهٌ تَعْقِيبُ آيَاتِ الْإِنذَارِ وَالْعِقَابِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ بِالتَّيْدِيلِ بِقَوْلِهِ: إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكَ﴾ [الْقَمَر: ٤٣] ، وَسَيَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاءَكُمْ﴾ [الْقَمَر: ٥١] .

فَالْبَاءُ فِي بِقَدَرٍ لِلْمَلَابَسَةِ، وَالْمَجْرُورُ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِفِعْلِ خَلَقْنَاهُ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ بِذَاتِهِ، إِذْ لَيْسَ الْمَقْصُودُ الْإِعْلَامُ بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِعْلَامِ بِهِ بَلَّ تَأْكِيدُهُ بَلِ الْمَقْصُودُ إِظْهَارُ مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ فِي الْجَزَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ .

وَمِمَّا يَسْتَلْزِمُهُ مَعْنَى الْقَدَرِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ هُوَ جَارٍ عَلَى وَفْقِ عِلْمِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ لِأَنَّهُ خَالِقُ أَصُولِ الْأَشْيَاءِ وَجَاعِلُ الْقُوَى فِيهَا لِتَنْبَعثَ عَنْهَا آثَارُهَا وَمُتَوَلِّدَاتُهَا، فَهُوَ عَالِمٌ بِذَلِكَ وَمُرِيدٌ لَوْقُوعِهِ. وَهَذَا قَدْ سَمِيَ بِالْقَدَرِ فِي اصْطِلَاحِ الشَّرِيعَةِ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ الصَّحِيحِ فِي ذِكْرِ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِيمَانُ: «وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَدَرِ فَنَزَلَتْ: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» [الْقَمَر: ٤٨-٤٩] . وَلَمْ يَذْكُرْ رَاوِي الْحَدِيثِ تَعْيِينَ مَعْنَى الْقَدَرِ الَّذِي خَاصَمَ فِيهِ كُفَّارُ قُرَيْشٍ فَبَقِيَ مُجْمَلًا وَيُظْهِرُ أَنَّهُمْ خَاصَمُوا جَدَلًا لِيَدْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمُ التَّعْنِيفَ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ كَمَا قَالُوا: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠] ، أَيْ جَدَلًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمُوجِبِ مَا يَقُولُهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ كَائِنٍ بِقَدَرِ اللَّهِ جَهْلًا مِنْهُمْ بِمَعَانِي الْقَدَرِ .

قَالَ عِيَّاضٌ فِي «الْإِكْمَالِ» «ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَدَرِ هُنَا مُرَادُ اللَّهِ وَمَشِئَتُهُ وَمَا سَبَقَ بِهِ قَدْرُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ دَلِيلٌ مَسَاقِ الْقِصَّةِ الَّتِي نَزَلَتْ بِسَبَبِهَا الْآيَةُ» اهـ. وَقَالَ الْبَاجِي فِي «الْمُنْتَقَى»: «يَحْتَمِلُ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ مَعَانِي:

أَحَدُهَا: أَنَّ يَكُونَ الْقَدَرُ هَاهُنَا بِمَعْنَى مُقَدَّرٍ لَا يُزَادُ عَلَيْهِ وَلَا يَنْقُصُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطَّلَاق: ٣] .

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ بِقُدْرَتِهِ، كَمَا قَالَ: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [الْقِيَامَةِ: ٤] .
وَالثَّالِثُ: بِقَدَرٍ، أَيْ نَخْلُقُهُ فِي وَقْتِهِ، أَيْ نُقَدِّرُ لَهُ وَقْتًا نَخْلُقُهُ فِيهِ» اهـ .

قلت: وَإِذْ كَانَ لَفْظُ (قَدَرٍ) جِنْسًا، وَوَقَعَ مُعَلَّقًا بِفِعْلٍ مُتَعَلِّقٍ بِضَمِيرٍ كُلِّ شَيْءٍ الدَّالِّ عَلَى الْعُمُومِ كَانَ ذَلِكَ اللَّفْظُ عَامًّا لِلْمَعَانِي كُلِّهَا فَكُلُّ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ فَخَلَقَهُ بِقَدَرٍ، وَسَبَبُ النُّزُولِ لَا يُحْصِصُ الْعُمُومَ، وَلَا يُنَاكِدُ مَوْقِعَ هَذَا التَّذْيِيلِ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يُطْلِقُونَ سَبَبَ النُّزُولِ عَلَى كُلِّ مَا نَزَلَتْ الْآيَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَتْ الْآيَةُ سَابِقَةً عَلَى مَا عَدُوهُ مِنَ السَّبَبِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْآيَةَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ كُلَّ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ كَانَ بِضَبْطٍ جَارِيًا عَلَى حِكْمَةٍ، وَأَمَّا تَعْيِينُ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ بِمَا لَيْسَ مَخْلُوقًا لَهُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مَثَلًا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ الْعِبَادِ أفعالهم كالمعتزلة أو القائلين بِكَسْبِ الْعَبْدِ كَالْأَشْعَرِيَّةِ، فَلَا حُجَّةَ بِالْآيَةِ عَلَيْهِمْ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَصْبُ الْإِخْبَارِ هُوَ مَصْمُونٌ خَلَقْنَاهُ أَوْ مَصْمُونٌ بِقَدَرٍ، وَلِاحْتِمَالِ عُمُومِ كُلِّ شَيْءٍ لِلتَّخْصِصِ، وَلِاحْتِمَالِ الْمُرَادِ بِالشَّيْءِ مَا هُوَ، وَلَيْسَ نَفْيُ حُجِّيَّةِ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى إثباتِ الْقَدَرِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ بَيْنَ النَّاسِ بِمُبْطِلٍ ثُبُوتِ الْقَدَرِ مِنْ أَدِلَّةٍ أُخْرَى.

وَحَقِيقَةُ الْقَدَرِ الْإِصْطِلَاحِي خَفِيَّةٌ فَإِنَّ مِقْدَارَ تَأَثُّرِ الْكَائِنَاتِ بِتَصَرُّفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِتَسَبُّبِ أَسْبَابِهَا وَهُوَ ضَرْفٌ مَوَانِعُهَا لَمْ يَبْلُغْ عِلْمَ الْإِنْسَانِ إِلَى كَشْفِ غَوَامِضِهِ وَمَعْرِفَةِ مَا مَكَّنَ اللَّهُ الْإِنْسَانَ مِنْ تَنْفِيزِ لِمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ، وَالْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ وَالْأَعْمَالَ السَّيِّئَةَ سَوَاءٌ فِي التَّأَثُّرِ لِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَعَلُّقِ قُدْرَتِهِ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِشَيْءٍ، فَلَيْسَتْ نِسْبَةُ أَثَارِ الْخَيْرِ إِلَى اللَّهِ دُونَ نِسْبَةِ أَثَرِ الشَّرِّ إِلَيْهِ إِلَّا أَدْبَا مَعَ الْخَالِقِ لَفَنَّهُ اللَّهُ عَمِيدَهُ، وَلَوْ لَا أَنَّهَا مَسْنُوبَةٌ فِي التَّأَثُّرِ لِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَكَانَتْ التَّفَرِيقَةُ بَيْنَ أَفْعَالِ الْخَيْرِ وَأَفْعَالِ الشَّرِّ فِي النِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ مُلْحَقَةً بِاعْتِقَادِ الْمُجُوسِ بِأَنَّ لِلْخَيْرِ إِهَاءً وَلِلشَّرِّ إِهَاءً، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرٌ وَشَرُّهُ»، وَقَوْلِهِ: «الْقَدَرِيَّةُ مُجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدِهِ إِلَى ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا، وَانْتَصَبَ كُلُّ شَيْءٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لَخَلْقْنَاهُ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِشْتِعَالِ، وَتَقْدِيمُهُ عَلَى خَلْقْنَاهُ لِيَتَأَكَّدَ مَدْلُوهُ بِذِكْرِ اسْمِهِ الظَّاهِرِ ابْتِدَاءً، وَذَكَرَ ضَمِيرَهُ ثَانِيًا، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِي الْعُدُولَ إِلَى الْإِشْتِعَالِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ فَيَحْصُلُ تَوْكِيدٌ لِلْمَفْعُولِ بَعْدَ أَنْ حَصَلَ تَحْقِيقُ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ بِحَرْفِ إِنَّ الْمُبْدِي لِتَوْكِيدِ الْخَبَرِ وَلِيَتَّصِلَ قَوْلُهُ: بِقَدَرٍ بِالْعَامِلِ فِيهِ وَهُوَ خَلْقْنَاهُ، لِئَلَّا يَلْتَبَسُ بِالنَّعْتِ لَشَيْءٍ لَوْ قِيلَ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، فَيُظَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ مُقَدَّرٍ فَيَقْبَلُ السَّامِعُ مُنْتَظِرًا الْخَبَرَ إِنَّ.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٥١] ، قال الإمام الرّازي في " التفسير " (١٦/٦٦-٦٧) : " قَالَ تَعَالَى قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا وَفِيهِ أَقْوَالٌ :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَنَا خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ، وَلَا خَوْفٌ وَلَا رَجَاءٌ، وَلَا شِدَّةٌ وَلَا رَخَاءٌ، إِلَّا وَهُوَ مُقَدَّرٌ عَلَيْنَا مَكْتُوبٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَكَوْنُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ مَقْضِيًّا بِهِ عِنْدَ اللَّهِ، فَإِنَّ مَا سِوَاهُ مُمَكِّنٌ، وَالْمُمَكِّنُ لَا يَتَرَجَّحُ إِلَّا بِتَرَجُّحِ الْوَاجِبِ، وَالْمُمَكِّنَاتُ بِأَسْرَها مُتَتَهِيَةٌ إِلَى قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَصْحَابَنَا يَتَمَسَّكُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي أَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ شَامِلٌ لِكُلِّ الْمُحْدَثَاتِ وَأَنَّ تَغْيِيرَ الشَّيْءِ عَمَّا قَضَى اللَّهُ بِهِ مُحَالٌ، وَتَقْرِيرُ هَذَا الْكَلَامِ مِنْ وَجْهِ: أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ وَإِمَّا مُمَكِّنٌ، وَالْمُمَكِّنُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَرَجَّحَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى الْآخَرِ لِنَفْسِهِ، فَوَجَبَ انْتِهَائُهُ إِلَى تَرَجُّحِ الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ، وَمَا سِوَاهُ فَوَاجِبٌ بِإِيجَادِهِ وَتَأْثِيرِهِ وَتَكْوِينِهِ. وَلِهَذَا الْمَعْنَى ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» .

وَتَأْنِيهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا كَتَبَ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ فَقَدْ عَلِمَهَا وَحَكَمَ بِهَا، فَلَوْ وَقَعَ الْأَمْرُ بِخِلَافِهَا لَزِمَ انْقِلَابُ الْعِلْمِ جَهْلًا وَالْحُكْمِ الصَّدَقِ كَذِبًا، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ، وَقَدْ أَطْنَبْنَا فِي شَرْحِ هَذِهِ الْمُنَازَعَةِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] .

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ تَسْلِيَةً لِلرَّسُولِ فِي فَرَحِهِمْ بِحُزْنِهِ وَمَكَارِهِه فَأَيُّ تَعَلُّقٍ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِذَلِكَ؟

قُلْنَا: السَّبَبُ فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَلِمَ سِرَّ اللَّهِ فِي الْقَدَرِ هَانَتْ عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ» فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ الَّذِي وَقَعَ أَمْتَنَ أَنْ لَا يَقَعَ، زَالَتِ الْمُنَازَعَةُ عَنِ النَّفْسِ وَحَصَلَ الرِّضَا بِهِ. فالآية نص صريح في أن ما يصيب الإنسان هو من تقدير الله سبحانه وتعالى، مع التأكيد على أن هنالك ثمة أسباب خلقها الله تعالى لا تؤثر بنفسها ، بل تؤثر بإذن الله تعالى ، وهذه الأسباب إن كانت فوق طاقة البشر فلا شيء عليهم فيها ، لكن إن كانوا تسببوا فيها فسيحاسبون عليهم لأنهم من كسبهم واختيارهم ... وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم في غير ما حديث أن العدو لا تنتقل إلا بإذن الله تعالى ... فقد روى البخاري (٧/١٢٨ برقم ٥٧١٧) بسنده عن أبي هريرة رضي الله

عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا عَدَوِي وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ إِبِلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظَّبَاءُ، فَيَأْتِي الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا فَيَجْرِبُهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟» .

روى البخاري (١٢٦/٧) برقم (٥٧٠٧) بسنده عن سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا عَدَوِي وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ» .

وروى البخاري (١٣٥/٧) برقم (٥٧٥٣) بسنده عن أَبِي عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا عَدَوِي وَلَا طَيْرَةَ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرَأَةِ، وَالْدَّارِ، وَالْذَّابَّةِ. "

وروى البخاري (١٣٥/٧) برقم (٥٧٥٦) بسنده عن أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا عَدَوِي وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِنِي الْفَأَلُ الصَّالِحُ: الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ. "

وروى أحمد في " المسند " (٢٥٢/٧) برقم (٤١٩٨) بسنده عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا "، لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا، لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا "، فَقَامَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الثُّقْبَةُ مِنَ الْجَرَبِ تَكُونُ بِمَشْفَرِ الْبَعِيرِ أَوْ بِذَنَبِهِ فِي الْإِبِلِ الْعَظِيمَةِ فَتَجْرِبُ كُلُّهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " فَمَا أَجْرَبَ الْأَوَّلُ؟ لَا عَدَوِي، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، خَلَقَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ، فَكَتَبَ حَيَاتَهَا، وَمُصِيبَاتَهَا، وَرَزَقَهَا " . قال الأرنبوط: " حديث صحيح، وهذا إسناد

ضعيف لإيهام راويه عن ابن مسعود، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين. عبد الرحمن: هو ابن مهدي، وسفيان: هو الثوري، وأبو زرعة: هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي. وأخرجه الترمذي (٢١٤٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، بهذا الإسناد، قال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وأنس. وأخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار " ٣٠٨/٤ من طريق قبيصة بن عقبة، عن سفيان، به. وأخرجه أبو يعلى (٥١٨٢) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن عمارة بن القعقاع، به. وأخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار " ٣٠٨/٤ من طريق حسان بن إبراهيم الكرماني، عن سعيد بن مسروق، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن رجل من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عن ابن مسعود. وزيادة قوله في الإسناد: "من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" بعد قوله: "عن رجل" نخشى أن تكون وهما من حسان بن إبراهيم الكرماني، فقد قال فيه ابن عدي: يغلط في الشيء، وليس ممن يظن أنه يعتمد في باب الرواية إسناداً أو متناً، وإنما هو وهم منه. وقد أخرجه الطحاوي ٣٠٨/٤ أيضاً من طريق مؤمل، عن سفيان، بهذا الإسناد، لكن من حديث أبي هريرة بدل ابن مسعود. فلعل قول أبي زرعة: حدثنا صاحب لنا، يراد به أبو هريرة، مثله، مرفوعاً. وهذا الإسناد سيرد في "مسند أبي هريرة" ٣٢٧/٢ من طريق محمد بن طلحة، عن ابن شبرمة، به. قال أبو حاتم في "العلل" ٢/٢٧٢: خالف ابن شبرمة ابن أخيه عمارة بن القعقاع، فقال:

عن أبي زرعة، عن رجل، عن ابن مسعود، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو أشبه بالصواب. وللحديث شاهد عدا قوله: "خلق الله كل نفس ... من حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٧٧٠) و (٥٧٧٥)، ومسلم (٢٢٢٠)، سيرد ٢/ ٢٦٧. وآخر من حديث ابن عباس سلف برقم (٢٤٢٥). وثالث مختصر من حديث سعد بن أبي وقاص سلف برقم (١٥٠٢) و (١٥٥٤). ورابع مختصر أيضاً من حديث جابر بن عبد الله عند مسلم (٢٢٢٢) (١٠٩)، سيرد ٣/ ٣٨٢. وخامس من حديث ابن عمر عند البخاري (٥٧٧٢) بلفظ: "لا عدوى ولا طيرة، وإنما الشؤم في ثلاث: في الفرس والمرأة والدار"، سيرد (٦٤٠٥). شؤم الدار: ضيقها وسوء جوارها، وشؤم الفرس: أن لا يُغزى عليها، وشؤم المرأة: سوء خلقها. وسادس من حديث أنس عند البخاري (٥٧٧٦) بلفظ: "لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل"، قالوا: وما الفأل؟ قال: "كلمة طيبة". وهو عند الطحاوي ٤/ ٣١٤، وابن حبان (٦١٢٣) بلفظ: "لا طيرة، والطيرة على من تطير، وإن تك في شيء، ففي الدار والفرس والمرأة". وقوله: "خلق الله كل نفس فكتب حياتها ومصيباتها ورزقها" له شاهد من حديث أبي هريرة عند الطبري (٨)، وابن حبان (٦١١٩)، سيرد ٢/ ٣٢٧. قوله: "النقبة من الجرب": أول شيء يظهر من الجرب. "النهاية". قوله: "لا عدوى": قال البيهقي: هو على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سبباً لحدوث ذلك. قوله: "ولا هامة": الهام: جمع هامة، وهي الرأس، واسم طائر، قال ابن الأثير: ومو المراد في الحديث، وذلك أنهم كانوا يتشاءمون بها، وهي من طير الليل، وقيل: هي البومة، وقيل: كانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لا يدرك بثأره تصير هامة، فنقول: اسقوني، فإذا أدرك بثأره طارت، وقيل: كانوا يزعمون أن عظام الميت - وقيل: روحه - تصير هامة، فتطير، ويسمونه الصلدى، فنفاه الإسلام، ونهاهم عنه. قوله: "ولا صفر"، قال ابن الأثير: كانت العرب تزعم أن في البطن حية يقال لها: الصفر، تصيب الإنسان إذا جاع وتؤذيه، وأنها تعدي، فأبطل الإسلام ذلك. وقيل: أراد به النسيء الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية، وهو تأخير المحرم إلى صفر، ويجعلون صفر هو الشهر الحرام، فأبطله. قوله: "فما أجرب الأول؟". قال البغوي ١٢/ ١٦٩: يريد أن أول بعير جرب منها، كان جربه بقضاء الله وقدره لا بالعدوى، فكذاك ما ظهر بسائر الإبل من بعد.

فالعرب كانت تعتقد أن العدوى تنتقل من المريض إذا خالط السليم دون إرجاع ذلك إلى الله، وهذا خطأ، فالحديث جاء لنفي ما كانت العرب في الجاهلية تعتقده ... فليس من شرط انتقال العدوى مخالطة المريض للسليم، بل المرض ينتقل بتقدير الله تعالى، مع التأكيد على أن أوامر الكتاب والسنة تضمنت العناية بصحة الفرد والجماعة، وبغيرها من مقومات الصحة العامة، قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا﴾ [البقرة: ١٩٥]، والآية نص صريح، وأمر واضح، بضرورة تجنب أسباب الهلاك. وقال سبحانه وتعالى: ﴿يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. فكل ما خبث أو تلوث من الأطعمة والأشربة حرّمه الإسلام لحماية الإنسان من الأمراض، ولذلك حرّم الخمر، والميتة، والدّم، ولحم الخنزير، وما أهلّ به لغير الله، والمنخقة، والموقودة، والمتردية، والنطيحة، وما أكل السبع، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَزِيرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾ [المائدة: ٣]. وقد

أثبت الطب الحديث الحكمة من تحريم هذه الأصناف ، وأنها تحتوي على أنواع عديدة من الجراثيم والميكروبات التي من شأنها أن تسبب الأذى والمرض للإنسان ... فالواجب يقضي بتجنبها...
كما حذرنا الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن لا نقدم على بلد انتشر فيه مرض من الأمراض المعدية ، كالطاعون، فقد روى البخاري (١٧٥/٤ برقم ٣٤٧٣) بسنده عن عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَسْأَلُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، مَاذَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّاعُونِ؟ فَقَالَ أَسَامَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الطَّاعُونُ رَجَسٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ، فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بَارِضٍ، وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا، فِرَارًا مِنْهُ» ...

﴿سؤال﴾: هل يُنكرُ الإسلامُ العدوى؟

الجواب :

من المعلوم أن الإسلام لا ينكر العدوى، بل يقرها ويأمر بالأسباب المانعة لانتشارها، فقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ " . أخرجه أحمد في المسند (٤٩٩/٥ برقم) .
وروى البخاري (١٢٦/٧ برقم ٥٧٠٧) بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ، وَفِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ» .
وقد عرّف الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطيرة بجواب جامع مانع ، فقال: " إِنَّمَا الطَّيْرَةُ مَا أَمْضَاكَ، أَوْ رَدَّكَ " . أخرجه أحمد في المسند (٣٢٧/٣ برقم ١٨٢٤) .

والهامة: هي البومة، وكانت العرب تتشاءم بها، فأبطل الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك.
والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام: " وَلَا صَفَرَ " : نفي ما كان المشركون يفعلونه من التَّشَاؤْمِ في شهر صفر، ويقولون أنه شهر مشؤوم، فأبطل الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك .
وفي قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ " أمر منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالفرار من المجذوم، وفيه إثبات للعدوى وتأثيرها، لكن تأثيرها ليس حتمياً، بحيث تكون علة فاعلة، وهو من باب اجتناب أسباب الهلاك التي خلقها الله تعالى، وعلى المؤمن أن ياتمر بأمره تعالى وأمر رسوله ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فيجتنب أسباب الهلاك، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى التهلكة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] ، ومن ذلك: اجتناب مقاربة

المريض المجذوم، فإنَّها سبب للمرض والتلف، والله تعالى هو خالق الأسباب ومسبباتها، لا خالق غيره، ولا مقدّر سواه.

وروى أحمد في المسند (١٤٩/١٥ برقم ٩٢٦٣) بسنده عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يُورَدُ مَرِيضٌ عَلَى مُصِحٍّ". قال الأرناؤوط: "إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه البخاري (٥٧٧٠)

و (٥٧٧١) من طريق هشام بن يوسف، والطبري في مسند علي من "تهذيب الآثار" ص ٦ من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، كلاهما عن معمر، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري (٥٧٧٣) و (٥٧٧٤)، ومسلم (٢٢٢١) و (١٠٤) و (١٠٥)، والطبري ص ٦، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٦٦٠)، وفي "شرح معاني الآثار" ٣٠٣/٤، وابن حبان (٦١١٥)، والبيهقي ٢١٦/٧-٢١٧ و ٢١٧ من طرق عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. قال أبو سلمة: كان أبو هريرة يحدّثها كليها (يعني هذا الحديث وحديث: "لا عدوي") عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله "لا عدوي"، وأقام على أن "لا يورد مريض على مصح"، قال: فقال الحارث بن أبي ذباب (وهو ابن عم أبي هريرة): قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثاً آخر قد سكّت عنه، كنت تقول: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا عدوي" فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك، وقال: "لا يورد مريض على مُصِحٍّ" فإراه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة فَرَطَنَ بالحَبَشِيَّة، فقال للحارث: أتدري ماذا قلتُ؟ قال: لا. قال أبو هريرة: قلت: أبيت. قال أبو سلمة: ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدّثنا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا عدوي" فلا أدري أنسي أبو هريرة، أو نَسَخَ أحد القولين الآخر. واللفظ لمسلم. وأخرج عبد الرزاق (١٩٥٠٧)، ومن طريقه أبو داود (٣٩١١)، والبيهقي ٢١٦/٧، والبخاري (٣٢٤٨) عن معمر، عن الزهري، قال: حدثني رجل عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "لا يُورَدُ مَرِيضٌ عَلَى مُصِحٍّ"، قال: فراجع الرجل، فقال: أليس قد حدثنا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا عدوي ولا صفر ولا هامة"؟ قال: لم أحدثكموه، قال الزهري: قال أبو سلمة: قد حدّث به، وما سمعت أبا هريرة نسي حديثاً قطّ غيره. وأخرج البيهقي ٢١٧/٧ من طريق ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، عن أبي إسحاق مولى بني هاشم، عن أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا عدوي، ولا يحل للمريض على المصح، وليحل المصح حيث شاء، قيل: ما بال ذلك يا رسول الله؟ قال: "إنه أذى". وأخرج أيضاً ٢١٧/٧ من طريق مالك، عن بكير بن الأشج، عن أبي عطية الأشجعي، عن أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا عدوي ولا هام ولا صفر"، ثم ذكر نحو حديث أبي إسحاق. قوله "لا يورد مريض على مصح"، قال السندي: المريض الذي له إبل مرضى، والمصح: صاحب الصحاح، وهو نهي للمريض أن يسقي أو يريعى إبله مع إبل المصح لأن ذلك من الأسباب العادية للمرض، فلا بد من النهي عنه".

والحديث يشير إلى وجود العدوى، ويشير إلى اجتناب كلّ ما من شأنه أن يكون سبباً للبلاء، مع أن الأسباب لا تؤثر بنفسها، قال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢١٧/١٤): "قَالَ الْعُلَمَاءُ الْمُرِيضُ صَاحِبُ الْإِبِلِ الْمَرِضِ وَالْمُصِحُّ صَاحِبُ الْإِبِلِ الصَّحَاحِ فَمَعْنَى الْحَدِيثِ لَا يُورَدُ صَاحِبُ الْإِبِلِ الْمَرِضِ إِبِلَهُ عَلَى إِبِلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الصَّحَاحِ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَصَابَهَا الْمَرَضُ بِفَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ الَّذِي أَجْرَى بِهِ الْعَادَةَ لَا بِطَبْعِهَا فَيَحْصُلُ لِصَاحِبِهَا ضَرَرٌ بِمَرَضِهَا وَرُبَّمَا

حَصَلَ لَهُ ضَرَرٌ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ بِاعْتِقَادِ الْعَدُوِّ بِطَبْعِهَا فَيَكْفُرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ " . وانظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٤ / ١٠)

وروى مسلم (١٧٥٢ / ٤) برقم (٢٢٣١) بسنده عن عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مَجْدُومٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ» .
والحديث نصٌّ صريحٌ يشير إلى وجود العدو، وأنَّ على الإنسان أن يتجنب أسباب الوقاية منها ...

وروى مالك في الموطأ (ص ٢٥٥ برقم ١٨٥٠) بسنده عن ابن أبي مليكة أنَّ عمر بن الخطاب مرَّ بامرأة مجذومة، وهي تطوف بالبيت، فقال لها: يا أمة الله، لا تؤذي النَّاسَ، لو جلست في بيتك، فجلست "

قلت: ولا يعارض هذا ما رواه الترمذي (٣٢٧ / ٣) برقم ١٨١٧، وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) بسنده عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ مَجْدُومٍ فَأَدْخَلَهُ مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ، ثُمَّ قَالَ: كُلْ بِسْمِ اللَّهِ، ثِقَةً بِاللَّهِ، وَتَوَكَّلًا عَلَيْهِ " .

والحديث ضعيف، وعلته المفضل بن فضالة بن أبي أمية القرشي، أبو مالك البصري:
قال الدوري عن ابن معين: ليس بذلك، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال الآجري عن أبي داود: بلغني عن علي أنَّه قال: في حديثه نكارة، وقال الترمذي: شيخ بصري والمصري أوثق منه وأشهر، وقال النسائي: ليس بالقوي . انظر: تهذيب التهذيب (٢٤٦ / ١٠) ترجمة رقم (٧١٧٤) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٥٠١ / ٦) ترجمة رقم (٨٧٣٨) ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤١٤ / ٢٨) ترجمة رقم (٦١٥٠) ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٨١ / ٨) .
والمفضل بن فضالة هذا، ليس له في الكتب إلا هذا الحديث، وهو حديث منكر، نصَّ على نكارتة العديد من العلماء، منهم: ابن عدي، كما تجد ذلك في: تهذيب التهذيب (٢٤٦ / ١٠) ، ميزان الاعتدال (٥٠١ / ٦) .
والحديث ضعفه الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه وتخريجه لصحيح ابن حبان (٤٨٨ / ١٣) برقم (٦١٢٠)

ولأنَّ هذا الحديث ضعيف فلا اعتبار له...

ومع هذا ، فقد قال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (٢٢٨ / ١٤) : " وَقَدْ ذَهَبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ إِلَى الْأَكْلِ مَعَهُ وَرَأَوْا أَنَّ الْأَمْرَ بِاجْتِنَابِهِ مَنُوسُخٌ وَالصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَيتعيَّن المصير إليه ، أَنَّهُ لَا نَسَخَ ، بَلْ يَجِبُ الْجُمُعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ،

وَحَمَلَ الْأَمْرَ بِاجْتِنَابِهِ وَالْفِرَارِ مِنْهُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَالِإِحْتِيَاظِ لَا لِلْوُجُوبِ ، وَأَمَّا الْأَكْلُ مَعَهُ فَفَعَلَهُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

قلت: ولا مجال للجمع بين الحديثين هنا بعد أن ثبت ضعف حديث أكله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع المجذوم، فبقي الأمر على ضرورة الاحتياط باتخاذ أسباب البُعد عن العدوى دون التوكل عليها، بل يتوكل على الله تعالى وحده ، مالك الأمر كله، ومصرّف الأمور كلها سبحانه، روى أحمد في المسند (٣٦/ ٣٧٠ برقم ٢٢٠٤٤) بسنده عن مُعَاذٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَنْ يَنْفَعَ حَدَرٌ مِنْ قَدَرٍ، وَلَكِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ، فَعَلَيْكُمْ بِالْدُّعَاءِ عِبَادَ اللَّهِ " . قال الأرئوط : " إسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب، وهو لم يسمع من معاذ، وابن عياش - واسمه إسماعيل - روايته عن غير أهل بلده ضعيفة، وهذا منها. وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" ٢٠ / ٢٠١ ، و"الدعاء" (٣٢) من طريق سليمان بن عبد الرحمن، عن إسماعيل بن عياش، بهذا الإسناد. وله شاهد من حديث عائشة عند البزار (٢١٦٥ - كشف الأستار) ، والطبراني في "الدعاء" (٣٣) ، والحاكم ١ / ٤٩٢ وفي إسناده زكريا بن منظور وهو منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك. وعطاف الشامي، وهو مجهول. ومن حديث ابن عمر عند الترمذي (٣٥٤٨) ، وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله القرشي، وهو متفق على ضعفه، قال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال مرة: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، وهو ضعيف في الحديث ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه. وعن عبادة بن الصامت ضمن حديث عند ابن أبي حاتم في "العلل" ١ / ٢٢٠ ، والطبراني في "الدعاء" (٣٤) ، قال أبو حاتم: هذا حديث منكر، وإبراهيم لم يدرك عبادة، وعراك منكر الحديث، وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه، وهو صدوق. وعن أبي هريرة عند البزار (٢١٦٤ - كشف الأستار) وفي إسناده إبراهيم بن خثيم قال يحيى بن معين: كان الناس يصيحون به: لا شيء، وكان لا يكتب حديثه. وقال أبو زرعة: منكر الحديث، روى عدة أحاديث منكرة. وقال الهيثمي في "المجمع" ٧ / ٢٠٩: وفيه إبراهيم بن خثيم، وهو متروك. وفي الباب حديث ثوبان سيأتي برقم (٢٢٣٨٦) بلفظ: "ولا يرد القدر إلا الدعاء" وفي إسناده عبد الله بن أبي الجعد أخو سالر، لم يرو عنه غير اثنين، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال عداة في الكوفيين، وقد عده ابن حجر من الطبقة الرابعة، وهي طبقة صغار التابعين ومعظم روايتهم عن كبارهم، ثم إنه كوفي وثوبان شامي، فيغلب على الظن أنه لم يسمع منه. ومثله حديث سلمان عند الترمذي (٢١٣٩) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٠٦٨) ، والطبراني في "الدعاء" (٣٠) ، والمزي في "تهذيبه" ٢٣ / ٢٦٧-٢٦٨ في ترجمة فضة أبي مودود، وهو في إسناده الحديث، ولم يرو عنه غير اثنين، وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال ابن حجر: فيه لين. وحديث أنس عند الطبراني في "الدعاء" (٢٩) ، وشيخ الطبراني فيه عثمان بن عمر الضبي لا يعرف، ترجمه الذهبي في "تاريخ الإسلام" في الطبقة الثلاثين ولم يذكر في الرواة عنه غير الطبراني، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وانظر الخطابي في "شأن الدعاء" ٦-١٣، و"الداء والدواء" ١٨-٢٢ لابن القيم .

ومما يدل على اعتراف الإسلام بالعدوى وأمره بتجنب أسبابها، ما جاء في قصة الطاعون، فإن الصحابة ، رضوان الله عليهم ، لما قصدوا الشام وانتهوا إلى " سرغ " - مدينة فتحها أبو عبيدة ، وهي واليرموك والجابية متصلات ، وبينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة - بلغهم أن به موتاً

عظيماً ووباءً ذريعاً، فافترق النَّاسُ إلى فريقين، فقال بعضهم: لا ندخل على الوباء فنلقى بأيدينا إلى التَّهْلُكَةِ، وقالت طائفة أخرى: بل ندخل ونتوكَّل ولا نهرب من قدر الله تعالى، فرجعوا إلى عمر، فسألوه عن رأيه فقال: نرجع ولا ندخل على الوباء...

فقد روى البخاري (١٣٠/٧) برقم ٥٧٢٩) بسنده عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْعَ لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ، أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا نَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ مَشِيخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَفَرَأَا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبْطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصِيبَةٌ، وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصِيبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ - وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ - فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ ثُمَّ أَنْصَرَفَ.

فَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي الْعُدْوَى، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا: هَلْ يَرْجِعُونَ مِنْ حَيْثُ أَتَوْا أَمْ يَواصلُونَ الْمَسِيرَ اتِّكَالاً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ فَجَاءَ جَوَابُ الْفَارُوقِ حَاسِماً وَقَاطِعاً لِكُلِّ كَلَامٍ: "نَعَمْ، نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ"، نَفَرُ مِنْ قَدَرِ الْمَرَضِ إِلَى قَدَرِ الصَّحَّةِ، فَالْإِيْمَانُ بِالْقَدَرِ لَا يَعْارِضُ الْأَخْذَ بِالْأَسْبَابِ الْمَشْرُوعَةِ، فَالْأَسْبَابُ مُقَدَّرَةٌ كَالْمُسَبِّبَاتِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ النَّتَائِجَ وَالْمُسَبِّبَاتِ مِنْ غَيْرِ مُقَدِّمَاتِهَا وَأَسْبَابِهَا، فَقَدْ ذَهَلَ عَنْ حَقِيقَةِ الْقَدَرِ، وَأَعْظَمَ الْغَرِيْبَةَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٨٥/١٠) في شرحه للحديث: "قَوْلُهُ: نَعَمْ نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ فِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ: إِنَّ تَقَدُّمَنَا فَبِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ تَأَخَّرْنَا فَبِقَدَرِ اللَّهِ، وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ

فِرَارًا لِّشَبْهِهِ بِهِ فِي الصُّورَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِرَارًا شَرْعِيًّا ، وَالْمُرَادُ أَنَّ هُجُومَ الْمُرءِ عَلَى مَا يُهْلِكُهُ مِنْهُي عَنْهُ ، وَلَوْ فَعَلَ لَكَانَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ وَتَجَنُّبِهِ مَا يُؤْذِيهِ مَشْرُوعٌ ، وَقَدْ يَقْدِرُ اللَّهُ وَقُوعَهُ فِيهَا فَرَّ مِنْهُ ، فَلَوْ فَعَلَهُ أَوْ تَرَكَهُ لَكَانَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ ، فَهِيَ مَقَامَانِ : مَقَامُ التَّوَكُّلِ ، وَمَقَامُ التَّمَسُّكِ بِالْأَسْبَابِ ، كَمَا سَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ ، وَمُحْصَلُ قَوْلِ عُمَرَ : نَقَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ : أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَفِرَّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ حَقِيقَةً ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي فَرَّ مِنْهُ أَمَرَ خَافٍ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ فَلَمْ يَهْجَمْ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي فَرَّ إِلَيْهِ أَمَرَ لَا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا الْأَمْرَ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ سَوَاءً كَانَ ظَاعِنًا أَوْ مُقِيمًا " .

فالعدوى موجودة، دلَّ عليها النَّصُّ والاستقراء والطبُّ الحديث، وعلى الإنسان أن يأخذ بالأسباب الوقائية لمنع انتشار الأوبئة والأمراض، وعليه أيضاً أن يبادر إلى الأطباء إذا ما أصابه الدَّاء ليأخذ بنصائحهم، ويتعاطى أدويتهم، وعليه كذلك - مع الأخذ بالأسباب - أن لا يعتقد أن هذه الأسباب تؤثر بذواتها، وإنما يعتقد أنها تؤثر بإذن الله تعالى .

قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (١٣٥/١٠) في شرح باب: ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء، من كتاب الطب، بعد أن أشار إلى مجموعة من الأحاديث الآمرة بالتداوي: " وَفِيهَا كُلُّهَا إِبْتِاثُ الْأَسْبَابِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ لَمِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا بِإِذْنِ اللَّهِ وَبِتَقْدِيرِهِ ، وَأَنَّهَا لَا تَجْعَلُ بِذَوَاتِهَا ، بَلْ بِمَا قَدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا ، وَأَنَّ الدَّوَاءَ قَدْ يَنْقَلِبُ دَاءً إِذَا قَدَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ : " بِإِذْنِ اللَّهِ " ، فَمَدَّارُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ ، وَالتَّداوِي لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ كَمَا لَا يُنَافِيهِ دَفْعُ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ، وَكَذَلِكَ تَجَنُّبُ الْمُهْلِكَاتِ وَالِدُّعَاءُ بِطَلَبِ الْعَافِيَةِ ، وَدَفْعُ الْمَضَارِّ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ " .

وقد أبدع الإمام ابن تيمية في كلامه في هذا الباب، فقال في " مجموع الفتاوى " (٧٠/٨) : " وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: الْإِلْتِفَاتُ إِلَى الْأَسْبَابِ شُرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ وَخَوْفُ الْأَسْبَابِ أَنَّ تَكُونَ أَسْبَابًا نَقْصٌ فِي الْعَقْلِ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْأَسْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ قَدْخٌ فِي الشَّرْعِ . وَجَرَّدُ الْأَسْبَابِ لَا يُوجِبُ حُصُولَ الْمُسَبَّبِ؛ فَإِنَّ الْمَطَرُ إِذَا نَزَلَ وَبُذِرَ الْحَبُّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَافِيًّا فِي حُصُولِ النَّبَاتِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ رِيحٍ مُرَبِّيَّةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَا بُدَّ مِنْ صَرْفِ الْإِنْفَاءِ عَنْهُ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تِمَامِ الشُّرُوطِ وَزَوَالِ الْمَوَانِعِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ " .

فتبين من خلال ما سبق بيانه أن الإسلام يعترف بوجود العدوى ، ويدعو لاتخاذ الأسباب المختلفة للوقاية من الأوبئة والأمراض ...

وقد يعترض معترض فيقول: إنَّ ما ذكرته من اعتراف الإسلام بالعدوى مصادم للعديد من الأحاديث الشريفة النَّافِية للعدوى ، منها ما رواه البخاري (١٢٦/٧) برقم ٥٧٠٧ بسنده عن أبي هريرة، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ، وَلَا وَفَرَ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَقَرُّ مِنَ الْأَسَدِ» .

وروى البخاري (١٣٥/٧) بسنده عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْقَالُ الصَّالِحُ: الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ " .

وروى البخاري (١٢٨/٧) برقم ٥٧١٧ ، مسلم (١٧٤٢/٤) برقم ٢٢٢٠ بسندهما أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ إِلَيَّ، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الطُّبَاءُ، فَيَأْتِي الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا فَيَجْرِبُهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟» .

وروى أحمد في " المسند " (١٢٧/٣) برقم ١٥٥٤ بسنده عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الطَّيْرِ، فَاتَّهَرَنِي، وَقَالَ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَكَرِهْتُ أَنْ أُحَدِّثَهُ مِنْ حَدَّثَنِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ وَلَا هَامَ، إِنْ تَكُنِ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ فَفِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْدَّارِ، وَإِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا تَهْبِطُوا وَإِذَا كَانَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَقْرُوا مِنْهُ " .

. قال الأرناؤوط : " إسناده قوي، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي عياش - واسمه زيد بن عياش - فمن رجال أصحاب السنن، وتقدمت ترجمته عند الحديث رقم (١٥١٥) . سفيان: هو ابن عيينة، وعبد الله بن يزيد: هو المخزومي المدني مولى الأسود بن سفيان. وأخرجه الحميدي (٧٥) عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد. وأخرجه عبد الرزاق (١٤١٨٦) ، والنسائي ٢٦٩/٧ من طريق سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية، به. وانقلب الإسناد في المطبوع من "مصنف عبد الرزاق" هكذا: زيد مولى عياش (كذا) عن عبد الله بن يزيد عن سعد، وهو خطأ. وانظر ما تقدم برقم (١٥١٥) " .

والأحاديث التي نفى ظاهرها العدوى كثيرة فكيف يعترف الإسلام بالعدوى مع هذا العدد الكبير من الأحاديث النَّافِية للعدوى؟

أقول: الجواب على ذلك يسير، وواضح لمن أراد الحقَّ، ذلك أنَّ معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا عَدْوَى " أي: على الوجه الذي كانت تعتقده الجاهليَّة من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وأنَّ هذه الأمور تعدي بطبعها.

ففي شرحه للحديث قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١/١٥٤): "قوله: "لَا عَدُوِّي"، الْعَدُوِّي مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْتَقِدُهُ مِنْ تَعْدِي دَاءِ ذِي الدَّاءِ إِلَى مَنْ يَجَاوِرُهُ وَيَلَاصِقُهُ فَقَوْلُهُ لَا يَحْتَمِلُ النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ ذَلِكَ وَاعْتِقَادَهُ أَوْ التَّنْفِي لِحَقِيقَةِ ذَلِكَ كَمَا قَالَ لَا يَعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا وَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ وَهَذَا أَظْهَرُ".

قلت: وقد يحمل قوله عليه السلام: "لا عدوى" على النهي لا على التنفي، أي: اتقوا ذلك ولا تتعرضوا له، ولذلك نظائر عديدة في كتاب الله وفي سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وعند شرح حديث العدوى في الفتح (١٠/٢٤١-٢٤٢) ذكر الحافظ أن قول الأعرابي: (فيخالطها البعير الأجرب فيجر بها) "بِنَاءٌ عَلَى مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ مِنَ الْعَدْوَى، أَي: يَكُونُ سَبَبًا لَوُقُوعِ الْجَرَبِ بِهَا، وَهَذَا مِنْ أَوْهَامِ الْجُهَالِ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا دَخَلَ فِي الْأَصْحَاءِ أَمْرُضَهُمْ، فَتَفَى الشَّارِعُ ذَلِكَ وَأَبْطَلَهُ، فَلَمَّا أُرِدَ الْأَعْرَابِيُّ الشُّبْهَةَ رَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: "فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ"، وَهُوَ جَوَابٌ فِي غَايَةِ الْبَلَاغَةِ وَالرَّشَاقَةِ، وَحَاصِلُهُ: مِنْ أَيْنَ جَاءَ الْجَرَبُ لِلَّذِي أَعْدَى بِرَعْمِهِمْ، فَإِنْ أُجِيبَ مِنْ بَعِيرٍ آخَرَ لَزِمَ التَّسْلُسُ أَوْ سَبَبٌ آخَرُ فَلْيُفْصَحْ بِهِ، فَإِنْ أُجِيبَ بِأَنَّ الَّذِي فَعَلَهُ فِي الْأَوَّلِ هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ فِي الثَّانِي ثَبَتَ الْمُدْعَى وَهُوَ أَنَّ الَّذِي فَعَلَ بِالْجَمِيعِ ذَلِكَ هُوَ الْخَالِقُ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى".

والماتمّل في كلام الحافظ يعلم أنّه يذهب إلى نفي حقيقة العدوى أصلاً، أخذاً من ظاهر الحديث، لكن يمكن أن يكون مقصود الحديث نفي العدوى على الوجه الذي كانوا يعتقدون في الجاهلية - كما تقدّم - من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وأنّ الأمراض تعدي بنفسها دون النظر إلى مشيئة الله في ذلك. انظر: فتح الباري (١٠/١٦٠)، كما يرشد إليه قوله عليه الصلاة والسلام للأعرابي: "فمن أعدى الأول؟"

فالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله هذا لفت انتباه الأعرابي إلى المسبب الأول للمرض ألا وهو الله تعالى.

ونفي العدوى الواردة في الحديث ليس نفيًا للوجود، لأنّها موجودة، ولكنه نفي للتأثير، فالمؤثر هو الله تعالى الذي بيده الأمر كلّ، فإن شاء ابتلانا، وإن شاء عافانا، فالخلق خلقه، والأمر أمره، قال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٥١]، وقال

سبحانه: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

فعلى المرء أن يعلم يقيناً أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأن الله تعالى هو مسبب المرض، وليس المصاب، فقد تنتقل الفيروسات أو الميكروبات إلى شخصين فيعدى الأول، ويسلم الثاني، وقد يكون دخول الجراثيم إلى جسم إنسان سبباً لتحصينه بالمناعة ضد المرض. يقول الدكتور محمد علي البار: "اكتشف الأطباء أن الأمراض تكون بسبب الجراثيم من الطفيليات أو البكتيريا أو الفيروسات، وهذه التي تنتقل العدوى والأوبئة. قال: فيصاب إنسان بهذه الجراثيم، فينقلها إلى صحيح آخر ولا يمرض، فينقلها الصحيح إلى صحيح آخر، وآخر وآخر ولا يمرضون، إذن لو قلنا: العدوى سببت المرض كان لا بد أن يمرضوا كلهم، لكنّها تنتقل بين هؤلاء فلا يمرضون، ولا يبدأ المرض يظهر عندهم، وفي بعض الأمراض الوبائية يكون المصابون قد بلغ عددهم ٥٠٪ من المجتمع يحملون المرض، لكنّه لا يظهر عليهم، وتجد نسبة المصابين ٣٪، ٤٪، ٥٪، ١٠٪، وبعض الأمراض تصل النسبة فيها إلى ٩٠٪.

إذن قد يُصاب إنسان ويصبح حاملاً للمرض، فينقل هذا المرض إلى صحيح فلا يُصاب، وينقله الصحيح إلى صحيح آخر فيمرض، إذن من أين جاء المرض؟ من صحيح نقله صحيح إلى صحيح فمرض... ونقله مريض إلى صحيح فلم يمرض...

إذن العدوى سبب من أسباب انتشار الأمراض، وليست هي السبب الوحيد، فالجسم عندما يدخله ميكروب ضعيف أو ميّت، فإنّ الجسم يتحرّك فيه جهاز المناعة، فيصنع مواد قاتلة للجراثيم، فإذا جاء الجرثوم مرّة ثانية فإنّ الجسم يكون محصّناً ضدّ هذا الجرثوم، فيقتله فوراً قبل أن يتكاثر في جسمه، قال: وهكذا بعض العدوى تسبب مناعة ضدّ من يصابون بها". انظر: آيات الله في الآفاق، الزنداني (ص ٣٤-٣٥)، نقلاً عن الدكتور محمد علي البار.

فالعدوى لا تتحقّق بمجرد وجود موجباتها وأسبابها، بل ذلك راجع إلى مسبب الأسباب، سبحانه وتعالى.

فتبيّن من خلال ما سبق أنّ قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا عدوى" لا يدلُّ على أنّ الإسلام لا يعترف بالعدوى، بل يدلُّ على أنّ المرض لا ينتقل من المريض إلى الصحيح بنفسه، وإنّا ينتقل

بتقدير الله تعالى ، ومخالطة المريض للأصحاء سبب من أسباب انتقال المرض من السقيم إلى الصحيح، لكن حصوله متوقف على إرادة الله، فقد يمرض الصحيح جرّاء مخالطته للسقيم وقد لا يمرض...

ومّا يؤكّد ذلك ما جاء عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أمره بالفرار من المجذوم ، وعدم ورود المريض على الصحيح، وغيرها من الأحاديث المتقدمة ...

ثمَّ إنّ الأمراض من حيث العدوى تنقسم إلى قسمين: الأوّل مُعدي، والثاني غير مُعدي . والأمراض غير المُعدية كثيرة ومعلومة بالمشاهدة، كأمراض القلب، والشرابين، والتقرّحات المعدية، وارتفاع ضغط الدّم، وهبوطه... الخ.

والأمراض المُعدية كثيرة، منها: الطّاعون، والجذام، والجرب، والانفلونزا، والأمراض الجنسية على اختلافها، والكوليرا، وغيرها . ذكر الإمام الطّبي في شرحه للمشكاة (٣٤٢/٨) أنّ الأمراض الوبائية هي: "الجذام، والجرب، والجذري، والحصبية، والبخر، والرّمذ، والأمراض الوبائية" . ومن ناحية أخرى فقد أثبت الطب الحديث أنّ الأمراض المُعدية قد تنتقل من المرضى إلى الأصحاء عبر طرق عديدة، منها:

(١) طريق الفم، كالأُمراض التي تنتقل عبر الطّعام والشراب الملوّثين بأنواع مختلفة من البكتيريا والطفيليات التي تسبّب أمراض الجهاز الهضمي، والكوليرا، وغيرها.

(٢) طريق اللمس، كما في أمراض: الجرب، والجذام، وغيرها.

(٣) طريق الاتّصال الجنسي غير الشرعي، حيث تُصاب الأجسام بأمراض: الإيدز، الزُّهري، السّيلان، وغيرها من الأمراض الجنسية.

(٤) طريق لسع الحشرات التي تنقل الملاريا، وغيرها من الأمراض.

(٥) طريق نقل الدّم، حيث ينقل أمراض: الإيدز، والزُّهري، وغيرها.

فالمرض قد ينتقل من السقيم إلى السليم عبر إحدى هذه الطُّرق، وقد تحدث المخالطة بين السقيم والسليم ولا تنتقل العدوى، فالأمراض لا تعدي بطبعها من غير إضافة إلى الله تعالى، والإسلام لا ينفيها، لأنّها موجودة ، وهي سبب معلوم يقع بتقدير الله تعالى، لأنّه سبحانه وحده المؤثّر ، والخالق لكلّ شيء، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

﴿سؤال﴾: كيف نوفّق بين الأحاديث التي تنفي العدوى والأحاديث التي تُثبتها ؟

الجواب : ذكرنا فيما سبق أنه وردت أحاديث تفيد بظواهرها ثبوت العدوى، كحديث: " فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ ". أخرجه أحمد في المسند (٤٤٩/١٥) برقم (٩٧٢٢)، قال الأرنبوط : " حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لجهالة الراوي عن أبي هريرة، ولضعف النهاس: وهو ابن قَهْم القيسي، لكن سيأتي للحديث طريق آخر يصح بها. وأخرجه ابن أبي شيبه ٣٢٠/٨ و ٤٤/٩ من طريق وكيع، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" ١٣٩/١، وفي "الأوسط" ٧٦/٢، والبيهقي ٢١٨/٧، والخطيب في "تاريخه" ٣١٧/٢ من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. ضمن حديث: "لا عدوى ولا طيرة". وإسناده ضعيف لضعف محمد بن عبد الله. وعلقه البخاري (٥٧٠٧)، ومن طريقه البغوي (٣٢٤٧) قال: قال عفان: حدثنا سليم بن حنان، حدثنا سعيد بن ميناء، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا عدوى ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد". ورجاله ثقات رجال الشيخين. قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ١٥٨/١٠: وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة سلم بن قتيبة، كلاهما عن سليم بن حيان شيخ عفان فيه، وأخرجه أيضا من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفاً، ولم يستخرجه الاسماعيل. وقد وصله ابن خزيمة أيضا. قلنا: ووصله البيهقي أيضا في "السنن" ١٣٥/٧ من طريق عمرو بن مرزوق، عن سليم بن حيان، به. مرفوعاً. وأبو داود الطيالسي وأبو قتيبة وعمرو بن مرزوق ثلاثتهم ثقات. ويشهد لهذا المتن ما سلف عن أبي هريرة برقم (٩٢٦٣): "لا يورد ممرض على مصح". وفي الباب عند مسلم (٢٢٣١)، وابن أبي شيبه ٣١٩/٨-٣٢٠ و ٤٣/٩-٤٤، والبيهقي ٢١٨/٧ عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إنا قد بايعناك فارجع".

وحديث: " لا يُورَدُ مُرْرَضٌ عَلَى مُصِحِّ ". أخرجه أحمد في المسند (١٤٩/١٥) برقم (٩٢٦٣)، قال الأرنبوط : " إسناد صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه البخاري (٥٧٧٠) و (٥٧٧١) من طريق هشام بن يوسف، والطبري في مسند علي من "تهذيب الآثار" ص ٦ من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، كلاهما عن معمر، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري (٥٧٧٣) و (٥٧٧٤)، ومسلم (٢٢٢١) و (١٠٤) و (١٠٥)، والطبري ص ٦، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٦٦٠)، وفي "شرح معاني الآثار" ٣٠٣/٤، وابن حبان (٦١١٥)، والبيهقي ٢١٦/٧-٢١٧ و ٢١٧ من طرق عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. قال أبو سلمة: كان أبو هريرة يحدثهما كليهما (يعني هذا الحديث وحديث: "لا عدوى") عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله "لا عدوى"، وأقام على أن "لا يورد ممرض على مصح"، قال: فقال الحارث بن أبي ذباب (وهو ابن عم أبي هريرة): قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثاً آخر قد سكّنت عنه، كنت تقول: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا عدوى" فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك، وقال: "لا يورد ممرض على مصح" فإراه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة فرطن بالحشية، فقال للحارث: أتدري ماذا قلت؟ قال: لا. قال أبو هريرة: قلت: أبيت. قال أبو سلمة: ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا عدوى" فلا أدري أنسي أبو هريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر. واللفظ لمسلم. وأخرج عبد الرزاق (١٩٥٠٧)، ومن طريقه أبو داود (٣٩١١)، والبيهقي ٢١٦/٧، والبغوي (٣٢٤٨) عن معمر، عن الزهري، قال: حدثني رجل عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "لا يوردن ممرض على مصح"، قال: فراجع الرجل، فقال: أليس قد حدثنا أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا عدوى ولا صفر ولا هامة"؟ قال: لم أحدثكموه، قال الزهري: قال أبو سلمة: قد حدث به، وما سمعت أبا هريرة نسي حديثاً قط غيره. وأخرج البيهقي ٢١٧/٧ من طريق ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، عن أبي إسحاق مولى بني هاشم، عن أبي هريرة

أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا عدوى، ولا يحل للمرض على المصح، وليحل المصح حيث شاء، قيل: ما بال ذلك يا رسول الله؟ قال: "إنه أذى". وأخرج أيضا ٢١٧/٧ من طريق مالك، عن بكير بن الأشج، عن أبي عطية الأشجعي، عن أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا عدوى ولا هام ولا صفر"، ثم ذكر نحو حديث أبي إسحاق. قوله "لا يورد مرض على مصح"، قال السندي: الممرض الذي له إبل مريض، والمصح: صاحب الصحاح، وهو نهي للممرض أن يسقي أو يرمي إبله مع إبل المصح لأن ذلك من الأسباب العادية للمرض، فلا بد من النهي عنه".

والحديثان متعارضان في الظاهر مع أحاديث: "لا عدوى..." .

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا التعارض الظاهري، وبين أن للعلماء فيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ترجيح الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزيف الأخبار الدالة على عكس ذلك .

المذهب الثاني: ترجيح الأخبار الدالة على ثبوت العدوى، ورد الأخبار الدالة على نفي العدوى.

المذهب الثالث: الجمع بين الأخبار النافية والأخبار المثبتة للعدوى.

وذكر الحافظ أقوال أصحاب المذاهب المتقدمة وأدلتهم، وناقشها، وخلص إلى الترجيح بينها، حيث قال وهو يرد على من ذهب إلى ترجيح بعض الأقوال على بعض: "والجواب على ذلك أن طريق الترجيح لا يُصار إليها إلا مع تعذر الجمع، وهو ممكن، فهو أولى". انظر: فتح الباري (١٠/١٥٩)، وانظر الفتح (١٠/٢٤٢).

ثم ذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/١٦٠) أن العلماء سلكوا في الجمع بين الأخبار التي تفيد بظاهرها ثبوت العدوى، والأخبار التي تنفيها ستة مسالك، وهي:

أحدها: نفي العدوى جملةً وحمل الأمر بالفرار من المجدوم على رعاية خاطر المجدوم لأنه إذا رأى الصحيح البدن السليم من الآفة تعظم مصيبتُهُ وتزداد حسرته ونحوه حديث لا تديموا النظر إلى المجدومين فإنه محمول على هذا المعنى.

ثانيها: حمل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين فحيث جاء لا عدوى كان المخاطب بذلك من قوي يقينه وصح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل أحد لكن القوي اليقين لا يتأثر به وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة فتبطلها وعلى هذا يحمل حديث جابر في أكل المجدوم من القصعة وسائر ما ورد من جنسه وحيث جاء فر من المجدوم كان المخاطب بذلك من ضعف يقينه ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى عنه بأن لا يباشر ما

يَكُونُ سَبَبًا لِإِثْبَاتِهَا وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا كَرَاهِيَّتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَيِّ مَعَ إِذْنِهِ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ وَقَدْ فَعَلَ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلًّا مِنَ الْأَمْرَيْنِ لِيَتَأَسَّى بِهِ كُلٌّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ.

ثَالِثُ الْمَسَالِكِ : قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ إِبْثَاتُ الْعَدَوَى فِي الْجَذَامِ وَنَحْوِهِ مَخْصُوصٌ مِنْ عُمُومِ نَفْيِ الْعَدَوَى قَالَ فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا عَدَوَى أَيْ إِلَّا مِنَ الْجَذَامِ وَالْبَرَصِ وَالْجَرَبِ مَثَلًا قَالَ فَكَانَتْهُ قَالَ لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا إِلَّا مَا تَقَدَّمَ تَبَيَّنِي لَهُ أَنَّ فِيهِ الْعَدَوَى وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ بَن بَطَالٍ أَيْضًا.

رَابِعُهَا : أَنَّ الْأَمْرَ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْدُومِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْعَدَوَى فِي شَيْءٍ بَلْ هُوَ لِأَمْرٍ طَبِيعِيٍّ وَهُوَ انْتِقَالُ الدَّاءِ مِنْ جَسَدٍ لِحَسَدٍ بِوَاسِطَةِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُخَالَطَةِ وَشَمِّ الرَّائِحَةِ وَلِذَلِكَ يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ فِي الْعَادَةِ انْتِقَالُ الدَّاءِ مِنَ الْمَرِيضِ إِلَى الصَّحِيحِ بِكَثْرَةِ الْمُخَالَطَةِ وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ بَن قُتَيْبَةَ فَقَالَ الْمَجْدُومُ تَشْتَدُّ رَائِحَتُهُ حَتَّى يُسْقَمَ مَنْ أَطَالَ مُجَالَسَتَهُ وَمُحَادَثَتَهُ وَمُضَاجَعَتَهُ وَكَذَا يَقَعُ كَثِيرًا بِالْمَرْأَةِ مِنَ الرَّجُلِ وَعَكْسِهِ وَيَنْزِعُ الْوَلَدُ إِلَيْهِ وَهَذَا يَأْمُرُ الْأَطِبَاءَ بِتَرْكِ مُخَالَطَةِ الْمَجْدُومِ لَا عَلَى طَرِيقِ الْعَدَوَى بَلْ عَلَى طَرِيقِ التَّأَثُّرِ بِالرَّائِحَةِ لِأَنَّهَا تُسْقَمُ مَنْ وَاطَبَ اشْتِمَامَهَا قَالَ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُورِدُ مَرِيضٌ عَلَى مُصِحٍّ لِأَنَّ الْجَرَبَ الرُّطْبَ قَدْ يَكُونُ بِالْبَعِيرِ فَإِذَا خَالَطَ الْإِبِلَ أَوْ حَكَكَهَا وَأَوَى إِلَى مَبَارِكِهَا وَصَلَ إِلَيْهَا بِالْمَاءِ الَّذِي يَسِيلُ مِنْهُ وَكَذَا بِالنَّظَرِ نَحْوُ مَا بِهِ قَالَ وَأَمَّا قَوْلُهُ لَا عَدَوَى فَلَهُ مَعْنَى آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ يَقَعَ الْمَرِيضُ بِمَكَانٍ كَالطَّاعُونِ فَيَفِرُّ مِنْهُ مَخَافَةً أَنْ يُصِيبَهُ لِأَنَّ فِيهِ نَوْعًا مِنَ الْفِرَارِ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ.

الْمَسَلُّكُ الْخَامِسُ : أَنَّ الْمُرَادَ بِنَفْيِ الْعَدَوَى أَنَّ شَيْئًا لَا يُعْدِي بِطَبْعِهِ نَفْيًا لِمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْتَقِدُهُ أَنَّ الْأَمْرَاضَ تُعْدِي بِطَبْعِهَا مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَى اللَّهِ فَابْطَلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتِقَادَهُمْ ذَلِكَ وَأَكَلَ مَعَ الْمَجْدُومِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يُمْرِضُ وَيَشْفِي وَنَهَاهُمْ عَنِ الدُّنُوِّ مِنْهُ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ هَذَا مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ بِأَنَّهَا تُفْضِي إِلَى مُسَبِّبَاتِهَا فَفِي نَهْيِهِ إِبْثَاتِ الْأَسْبَابِ وَفِي فِعْلِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بَلْ اللَّهُ هُوَ الَّذِي إِنْ شَاءَ سَلَبَهَا قُوَاهَا فَلَا تُؤَثِّرُ شَيْئًا وَإِنْ شَاءَ أَبْقَاهَا فَأَثَّرَتْ وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَكْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْمَجْدُومِ أَنَّهُ كَانَ بِهِ أَمْرٌ يَسِيرٌ لَا يُعْدِي مِثْلَهُ فِي الْعَادَةِ إِذَا لَيْسَ الْجَذَمُ كُلُّهُمْ سَوَاءً وَلَا تَحْصُلُ الْعَدَوَى مِنْ جَمِيعِهِمْ بَلْ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ فِي الْعَادَةِ عَدَوَى أَصْلًا كَالَّذِي أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَوَقَفَ فَلَمْ يَعُدْ بَقِيَّةَ جِسْمِهِ فَلَا يُعْدِي وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ جَرَى أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ مَا نَصَّهُ الْجَذَامُ وَالْبَرَصُ يَزْعُمُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالطَّبِّ وَالتَّجَارِبِ أَنَّهُ يُعْدِي الزَّوْجَ كَثِيرًا وَهُوَ دَاءٌ مَانِعٌ لِلْجَمَاعِ لَا تَكَادُ نَفْسٌ أَحَدٍ تَطِيبُ

بِمُجَامَعَةٍ مَنْ هُوَ بِهِ وَلَا نَفْسُ امْرَأَةٍ أَنْ يُجَامِعَهَا مَنْ هُوَ بِهِ وَأَمَّا الْوَلَدُ فَبَيِّنٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ وَلَدِهِ أَجْذَمٌ أَوْ أَبْرَصٌ أَنَّهُ قَلَّمَا يَسْلَمُ وَإِنْ سَلِمَ أَذْرَكَ نَسْلَهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَأَمَّا مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا عَدَوِي فَهُوَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانُوا يَعْتَقِدُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ إِضَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْ يَجْعَلُ اللَّهُ بِمَشِيئَتِهِ مُحَالَطَةَ الصَّحِيحِ مَنْ بِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ سَبَبًا لِلْحُدُوثِ ذَلِكَ وَلِهَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ وَقَالَ لَا يُورِدُ مَرَضٌ عَلَى مُصَحِّهِ وَقَالَ فِي الطَّاعُونَ مَنْ سَمِعَ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ بِنِ الصَّلَاحِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ وَمَنْ بَعْدَهُ وَطَائِفَةٌ مِمَّنْ قَبْلَهُ.

المُسْلِكُ السَّادِسُ : الْعَمَلُ بِنَفْيِ الْعَدَوِي أَصْلًا وَرَأْسًا وَحَمْلُ الْأَمْرِ بِالْمُجَانَبَةِ عَلَى حَسْمِ الْمَادَّةِ وَسَدِّ الذَّرِيعَةِ لِئَلَّا يَحْدُثَ لِلْمُخَالَطِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَيُظَنُّ أَنَّهُ بِسَبَبِ الْمُخَالَطَةِ فَيُثْبِتُ الْعَدَوِي الَّتِي نَهَاها الشَّارِعُ . وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي (٢١٣/١٤-٢١٤)، منهاج شعب الإيمان، الحلبي (٢٣/٢)، لامع الدراري على جامع البخاري، الكنكوهي (٤٨٢/٩).

ولم يرَ جَحَّ الحافظ أحد هذه المسالك على الآخر، ولكنه ذكر في موضع آخر من الفتح (٢٤٢/١٠) وجه الجمع بين حديث: "لَا عَدَوِي"، وحديث: "لَا يُورِدُ مَرَضٌ عَلَى مُصَحِّهِ"، فقال: "وَحَاصِلُهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: "لَا عَدَوِي" نَهْيٌ عَنِ اعْتِقَادِهَا، وَقَوْلُهُ: "لَا يُورِدُ" سَبَبُ النَّهْيِ عَنِ الْإِيرَادِ خَشْيَةُ الْوُقُوعِ فِي اعْتِقَادِ الْعَدَوِي أَوْ خَشْيَةُ تَأْثِيرِ الْأَوْهَامِ، كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي حَدِيثِ: "فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ"، لِأَنَّ الَّذِي لَا يَعْتَقِدُ أَنَّ الْجُذَامَ يُعْدِي يَجِدُ فِي نَفْسِهِ نَفْرَةً حَتَّى لَوْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُرْبِ مِنْهُ لَتَأَلَّمَتْ بِذَلِكَ، فَالْأَوَّلَى بِالْعَاقِلِ أَنَّ لَا يَتَعَرَّضُ لِمِثْلِ ذَلِكَ، بَلْ يُبَاعِدُ أَسْبَابَ الْأَلَامِ وَيُجَانِبُ طُرُقَ الْأَوْهَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

فَكَانَ الحافظ بهذا يرى أَنَّ ما ذكره هنا هو الجمع الرَّاجِحُ عنده من بين المسالك السَّتَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وهناك من سلك مسلِكَاً آخر، فقال الإمام ابن قِيَمٍ الجوزِيَّةُ فِي "مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ وَمِنْشُورِ وَلايَةِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ" (٢٦٧-٢٦٨): "وَقَدْ سَلَكَ بَعْضُهُمْ مَسْلَكاً آخَرَ، فَقَالَ: مَا يُخْبِرُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: يُخْبِرُ بِهِ عَنِ الْوَحْيِ، فَهَذَا خَبَرٌ مُطَابِقٌ لِمَخْبَرِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، ذَهْنًا وَخَارِجًا، وَهُوَ الْخَبَرُ الْمُعْصُومُ.

وَالثَّانِي : مَا يُخْبِر بِهِ عَنْ ظَنِّهِ مِنْ أُمُور الدُّنْيَا الَّتِي هُمْ أَعْلَمُ بِهَا مِنْهُ ، فَهَذَا لَيْسَ فِي رُتْبَةِ النَّوعِ الْأَوَّلِ ، وَلَا تَثْبِتُ لَهُ أَحْكَامَهُ ، وَقَدْ أَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ بِذَلِكَ تَفْرِيقًا بَيْنَ النَّوْعَيْنِ ، فَإِنَّهُ لَمَّا سَمِعَ أَصْوَاتَهُمْ فِي النَّخْلِ يُؤَبِّرُونَهَا وَهُوَ التَّلْقِيحُ ، قَالَ : مَا هَذَا ؟ فَأَخْبَرُوهُ بِأَنَّهُمْ يَلْقَحُونَهَا ، فَقَالَ : مَا أَرَى لَوْ تَرَكْتُمُوهُ يَضُوءُ شَيْئًا ، فَتَرَكَوْهُ ، فَجَاءَ شَيْصًا ، فَقَالَ : إِنَّمَا أَخْبَرْتَكُمْ عَنْ ظَنِّي وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ ، وَلَكِنْ مَا أَخْبَرْتَكُمْ عَنْ اللَّهِ فَإِلَيَّ ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ ، وَهُوَ مِنْ أَدَلَّةِ نُبُوَّتِهِ وَأَعْلَامِهَا ، فَإِنَّ مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَمَا أَجْرَى اللَّهُ بِهِ عَادَتَهُ فِيهَا ثُمَّ جَاءَ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ الْبَشَرَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهَا الْبَتَّةَ إِلَّا بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ ، فَأَخْبَرَ عَمَّا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ لَدُنْ خَلْقِ الْعَالَمِ إِلَى أَنْ اسْتَقَرَّ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ ، وَعَنْ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَعَنْ كُلِّ سَبَبٍ دَقِيقٍ أَوْ جَلِيلٍ تَنَالُ بِهِ سَعَادَةُ الدَّارَيْنِ ، وَكُلِّ سَبَبٍ دَقِيقٍ أَوْ جَلِيلٍ تُنَالُ بِهِ شَقَاوَةُ الدَّارَيْنِ ، وَعَنْ مَصَالِحِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَسْبَابِهَا ، مَعَ كَوْنِ مَعْرِفَتِهِمُ بِالْدُّنْيَا وَأُمُورِهَا وَأَسْبَابِ حُصُولِهَا ، وَوُجُوهَ تَمَامِهَا أَكْثَرَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْرَفُوا بِالْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ وَالصَّنَاعَاتِ وَالْفَلَاحَةِ وَعِمَارَةِ الْأَرْضِ وَالْكِتَابَةِ ، فَلَوْ كَانَ مَا جَاءَ بِهِ مِمَّا يُنَالُ بِالتَّعَلُّمِ وَالتَّفَكُّرِ وَالتَّطَيُّرِ وَالطَّرْقِ الَّتِي يَسْلُكُهَا النَّاسُ لَكَانُوا أَوْلَى بِهِ مِنْهُ وَأَسْبَقَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ أَسْبَابَ مَا يُنَالُ بِالْفِكْرِ وَالْكِتَابَةِ وَالْحِسَابِ وَالتَّنْظَرِ وَالصَّنَاعَاتِ بِأَيْدِيهِمْ ، فَهَذَا مِنْ أَقْوَى بُرَاهِينِ نُبُوَّتِهِ وَآيَاتِ صَدَقِهِ ، وَأَنَّ هَذَا الَّذِي جَاءَ بِهِ لَا صَنْعَ لِلْبَشَرِ فِيهِ الْبَتَّةَ ، وَلَا هُوَ مِمَّا يُنَالُ بِسَعْيٍ وَكَسْبٍ وَفِكْرٍ وَنَظَرٍ ، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ ، ﴿الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، أَنْزَلَهُ ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ ، قَالُوا : فَهَكَذَا إِخْبَارُهُ عَنْ عَدَمِ الْعَدْوَى إِخْبَارٌ عَنْ ظَنِّهِ كإِخْبَارِهِ عَنْ عَدَمِ تَأْثِيرِ التَّلْقِيحِ ، لَا سِيَّمَا وَاحِدَ الْبَابَيْنِ قَرِيبَ مِنَ الْآخِرِ ، بَلْ هُوَ فِي النَّوعِ وَاحِدٌ ، فَإِنَّ اتِّصَالَ الذِّكْرِ بِالْأُنْثَى وَتَأَثُّرُهُ بِهِ ، كَاتِّصَالِ الْمَعْدِي بِالْمَعْدِي وَتَأَثُّرُهُ بِهِ ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ كُلَّهُمَا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا لَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ مِنَ الشَّرْعِ ، فَلَيْسَ الْإِخْبَارُ بِهِ كإِخْبَارٍ عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ وَأَحْكَامِهِ ، قَالُوا : فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا الَّذِي أَجْرَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَادَتَهُ بِهِ ارْتِبَاطُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَتَأْثِيرِ التَّلْقِيحِ فِي صَلَاحِ الثَّمَارِ ، وَتَأْثِيرِ إِيْرَادِ الْمَرْمَرِضِ عَلَى الْمَصْحِ ، أَقَرَّهُمْ عَلَى تَأْيِيرِ النَّخْلِ ، وَنَهَاهُمْ أَنْ يُورِدَ مَرْمَرِضٌ عَلَى مَصْحٍ ... " .

فقد يكون قوله: " لَا عَدَوَى "، نحو قوله في تلقيح النخيل، فلما أمسك الناس عنه ولم تحمل النخيل في تلك السنة إلا شيئاً ضعيفاً: قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ». أخرجه مسلم (٤/ ١٨٣٥ برقم ٢٣٦٢).

فرجع النَّاسُ إلى تلقيح نخيلهم، ورجعت النخيل إلى حملها.

قال الإمام الحليمي في " المنهاج في شعب الإيمان " (٢/ ٢٣): " وقد يجوز أن يكون قوله: (لَا عَدَوَى) نحو قوله في تلقيح إناث النخيل، فلما أمسك الناس عنه ولم تحمل النخيل في تلك السنة إلا شيئاً ضعيفاً، قال لهم: (ما أمرتكم به من أمر دينكم فخذوه، وما أمرتكم به من أمر دنياكم فأنتم أعلم به). أو كلاماً هذا معناه. فرجع النَّاسُ إلى تلقيح نخيلهم، ورجعت النخيل إلى حملها.

فقد يجوز أن يكون قال: (لَا عَدَوَى أَشَدَّ) ربَّما أعدى الأول. فلما تبين له أن ذلك قد يكون قال: (لا يوردن ذو عاهة على مصح) وإنما قلنا هذا لأنَّ إنكاره العدوى بما يتصل بأحكام الدين، ولكنه إنكار طبع ووضع، فهو أشبه بإنكار تلقيح النخيل ". .

قال الإمام ابن قتيبة في " تأويل مختلف الحديث " (ص ١٦٨): وَالْعَدَوَى جِنْسَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَدَوَى الْجَذَامِ، فَإِنَّ الْمَجْدُومَ، تَشْتَدُّ رَائِحَتُهُ حَتَّى يُسْقِمَ مَنْ أَطَالَ مُجَالَسَتَهُ وَمُؤَاكَلَتَهُ.

وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ، تَكُونُ تَحْتَ الْمَجْدُومِ، فَتَضَاجِعُهُ فِي شِعَارٍ وَاحِدٍ، فَيَوْصِلُ إِلَيْهَا الْأَدَى، وَرُبَّمَا جُذِمَتْ. وَكَذَلِكَ وَلَدُهُ يَنْزِعُونَ - فِي الْكَثِيرِ - إِلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ بِهِ سُلُّ وَدَقٌّ، وَنَقَبٌ.

وَالْأَطِبَّاءُ تَأْمُرُ بِأَنْ لَا يُجَالَسَ الْمُسْلُومُ وَلَا الْمَجْدُومُ.

لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ مَعْنَى الْعَدَوَى، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ تَغْيِيرَ الرَّائِحَةِ، وَأَنَّهَا قَدْ تُسْقِمُ مَنْ أَطَالَ اسْتِمَامَهَا. وَالْأَطِبَّاءُ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنَ الْإِيمَانِ بِيَمْنٍ أَوْ شَوْمٍ ". .

وقيل بنسخ حديث: " لَا عَدَوَى "، لأنَّ أبا هريرة أنكره، ولم يعد يحدث به " وَأَقَامَ عَلَى أَنَّ لَا يُورَدُ مُرْرَضٌ عَلَى مَصْحٍ، قال فقال الحرث ابن أبي ذباب وهو ابن عم أبي هريرة قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تُحَدِّثُنَا مَعَ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثًا آخَرَ قَدْ سَكَتَ عَنْهُ كُنْتُ تَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا عَدَوَى "، فَأَبَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنْ يُحَدِّثَ ذَلِكَ، وَقَالَ: لَا يُورَدُ مَرَضٌ عَلَى مَصْحٍ، فَمَا رَأَى الْحَرِثُ فِي ذَلِكَ حَتَّى غَضِبَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَرَطَنَ بِالْحَبَشِيَّةِ، فَقَالَ لِلْحَرِثِ: أَتَدْرِي مَاذَا قُلْتُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي أَقُولُ أَبَيْتُ أَبَيْتُ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا عَدُوِّي وَلَا هَامٌ " ، فَلَا أَدْرِي أَنَسِيَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَوْ نَسَخَ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرِ " . انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٤/ ١٩٠) . وانظر : صحيح مسلم (٤/ ١٧٤٣ برقم ٢٢٢١) .

وقد أجاب العلماء على نسيان أبي هريرة، وكذا عمن قال بالنسخ، قال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (٢١٤/ ١٤) : " ولا يؤثر نسيان أبي هريرة لحديث لا عدوى لوجهين أحدهما : أَنَّ نِسْيَانَ الرَّاوي لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ بَلْ يَحِبُّ الْعَمَلُ بِهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذَا مِنْ رِوَايَةِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَبْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَكَّى الْمَازِرِيُّ وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ حَدِيثَ لَا يُوْرِدُ مَرَضٌ عَلَى مَصْحٍ مَنْسُوخٍ بِحَدِيثٍ لَا عَدُوِّي وَهَذَا غَلَطٌ لَوْجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ النَّسْخَ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَعَدُّرُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ وَلَمْ يَتَعَدَّرْ بَلْ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا وَالثَّانِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ مَعْرِفَةُ التَّارِيخِ وَتَأَخُّرُ النَّاسِخِ وَلَيْسَ ذَلِكَ موجوداً هنا وقال آخرون حديث لا عدوى على ظاهره وأما النهي عن إيراد المَرَضِ عَلَى الْمُصَحِّ فَلَيْسَ لِلْعَدُوِّي بَلْ لِلتَّأْدِي بِالرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ وَقَبْحُ صَوْرَتِهِ وَصُورَةُ الْمَجْذُومِ وَالصَّوَابُ مَا سَبَقَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وبعد استعراض مسالك العلماء في التوفيق بين الأحاديث المثبتة للعدوى والأحاديث النافية لها، أقول :

إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله : " لا عدوى " أرشد إلى أَنَّ الأشياء لا تعدي بطبيعتها، كما كان يعتقد أهل الجاهلية من أَنَّ الأمراض تعدي بالطَّع، وَأَنَّ من خالط المريض أصابه ما أصاب المريض، من غير إضافة ذلك إلى قدرة الله تعالى ومشيتته، فهو سبحانه الفاعل المطلق والخالق لكل شيء. فالعدوى إذا انتقلت كان ذلك بقدر الله، لا بتأثير المرض ذاته، وقد يجعل الله تعالى بمشيئته مخالطة الصَّحِيحِ لِلسَّقِيمِ سبباً لانتقال المرض، لأنَّ الله تعالى خالق الأسباب ومسبباتها.

كما أَنَّ إثبات العدوى في الجذام، والطَّاعون، والجَرَب، ونحوها، مخصوص في عموم نفي العدوى، وَأَنَّ قوله : " لا عدوى " عام، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " وفر من المجذوم كما تفر من الأسد " إثبات لوجود العدوى في أمراض معينة كالجذام، والطَّاعون، والكوليرا، والانفلونزا، وغيرها من الأمراض السَّارية.

ويُضاف لذلك أَنَّ أمره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالفرار من المجذوم ونحوه، تقرير وتأکید علی أَنَّ العدوى سببٌ من أسباب انتقال الأمراض، وفي نفيه للعدوى نفي لاستقلالها بالتأثير، وأنَّ علی الإنسان أن يتعاطى الأسباب الواقية من انتشار الأمراض، كالبعد عن المصابين بالأمراض المعدية، وكذا بعدم إيراد الإبل الصَّحيحة علی الإبل المريضة توقُّياً لأسباب الشرِّ، وحذراً من وساوس الشَّيطان الذي قد يُملي علی المصاب أنَّها أصابه أو أصاب إبله هو بسبب العدوى فحسب... وبذلك يُجمع بين الأحاديث، والله اعلم .

﴿سؤال﴾ : أَذْكَرُ لَنَا بَعْضَ التَّوَجِّهَاتِ وَالتَّدَابِيرِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلْوَقَايَةِ مِنَ الْعَدْوَى ؟

الجواب :

من المعلوم أنَّ حفظ النَّفس وسلامتها هو أحد مقاصد الشَّريعة الإسلامية، ولذلك أولى الإسلام مسألة صَحة الإنسان اهتماماً كبيراً ، لا يوجد في غيره من الشَّرائع . والصَّحة - كما هو معلوم - نعمة عظيمة أنعم الله بها علينا، روى البخاري (٨/ ٨٨ برقم ٦٤١٢) بسنده عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " نِعْمَتَانِ مَغْبُورٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ " .

وَحَثَّ الْعِبَادَ عَلَى سُؤَالِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَافِيَةَ ، روى أحمد في " المسند " (١/ ٢١٨ برقم ٤٦) بسنده عن أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: قَامَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَامٍ، فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامِي عَامَ الْأَوَّلِ، فَقَالَ: " سَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْطَ عَبْدٌ شَيْئاً أَفْضَلَ مِنَ الْعَافِيَةِ ... " . قال الأرئوط : " صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، أبو عبدة - وهو ابن عبد الله بن مسعود - لم يدرك أبا بكر،

لكن قد صح من طريق أخرى " .

ونَوَّه بالصَّحة والعافية ، فقد روى الترمذي (٤/ ١٥٢ برقم ٢٣٤٦ ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) بسنده عن سَلَمَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحْصَنِ الْخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سَرَبِهِ مُعَافٍ فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ فَكَأَنَّا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا .

والأحاديث التي تُرشد الخلق إلى سؤال الله تعالى العافية كثيرة، لأنَّ الصَّحة ضرورية لقيام المرء بما افترضه الله تعالى عليه من الطَّاعات والعبادات...

ولكن كيف نحافظ على صحتنا؟

يقول الإمام ابن قَيِّم الجوزيَّة في " زاد المعاد في هدي خير العباد " (٤/ ١٩٦) : " وَمَنْ تَأَمَّلَ هَدْيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَجَدَهُ أَفْضَلَ هَدْيٍ يُمَكِّنُ حِفْظَ الصَّحَّةِ بِهِ، فَإِنَّ حِفْظَهَا مَوْقُوفٌ عَلَى

حُسْنِ تَدْبِيرِ الْمُطْعَمِ وَالْمُشْرَبِ، وَالْمَلْبَسِ وَالْمُسْكَنِ، وَالهَوَاءِ وَالنَّوْمِ، وَالْيَقَظَةِ وَالْحَرَكََةِ وَالشُّكُونِ، وَالْمُنْكَحِ وَالِاسْتِفْرَاحِ وَالِاحْتِبَاسِ، فَإِذَا حَصَلَتْ هَذِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَدِلِ الْمُوَافِقِ الْمَلَائِمِ لِلْبَدَنِ وَالْبَلَدِ وَالسَّنِّ وَالْعَادَةِ، كَانَ أَقْرَبَ إِلَى دَوَامِ الصَّحَّةِ أَوْ غَلَبَتِهَا إِلَى انْقِضَاءِ الْأَجَلِ.

وَلَمَّا كَانَتْ الصَّحَّةُ وَالْعَافِيَةُ مِنْ أَجَلٍ نِعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَأَجَزَلَ عَطَايَاهُ، وَأَوْفَرَ مَنَحِهِ، بَلَ الْعَافِيَةُ الْمُطْلَقَةُ أَجَلَ النِّعَمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَحَقِيقُ لِمَنْ رَزَقَ حَظًّا مِنَ التَّوْفِيقِ مُرَاعَاتِهَا وَحِفْظُهَا وَحِمَايَتِهَا عَمَّا يُضَادُّهَا".

ومن المعلوم أنَّ الكتاب العزيز والسُّنَّةَ المطهَّرة تضمَّنَا العديد من التَّوجِيهَاتِ والتَّدَابِيرِ التي يجب القيام بها للحفاظ على الصَّحَّةِ والعَافِيَةِ، تلك التَّوجِيهَاتِ التي تشمل مختلف ألوان النَّشاطِ الإنساني، والتي تؤكد بدورها على اعتراف الإسلام بالعدوى، وحرصه على اتِّخَاذِ جميع السُّبُلِ لمنع انتشارها، ومن تلك الإجراءات والتَّوجِيهَاتِ:

أَوَّلًا: التَّوجِيهَاتِ والأوامر الشَّرْعِيَّةُ الدَّاعِيَةُ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى الْبَيْئَةِ ونظافتها:

يعرِّف العلماء البيئة بأنَّها: ذلك المحيط الذي نعيشه حسًّا ومعنًى، ويحتوينا بكلَّ معنى الاحتواء، وهو مجموعة من البيئات المختلفة، كالبيئة الاجتماعيَّة، والاستوائيَّة، والمداريَّة، والقطيبيَّة، والبحريَّة، والجلبيَّة، والصَّحراويَّة، والمدن، والقرى، والبادية، إلى غير ذلك . انظر: الثقافة الإسلامية ثقافة المسلم وتحديات العصر (ص ١٧٢).

فالبيئة هي كلُّ ما يحيط بالإنسان من ماء، وهواء، وأرض، ونبات... ولا شكَّ أنَّ الإساءة إلى أيِّ عنصر منها يُعتبر إساءة إلى الإنسان نفسه، ولذلك رأينا الإسلام يدعو إلى النَّظَافَةِ الشَّخْصِيَّةِ، ونظافة المأكَلِ، والمشربِ، والملبسِ، والمسكنِ، لأنَّ ذلك هو الأساس الذي تقوم عليه الصَّحَّةُ العامَّةُ، وهو الوسيلة الكفيلة بتحقيق العافية، والمحافظة على الصَّحَّةِ...

ومن هدي الإسلام للمحافظة على النظافة الشخصية:

(١) الدَّعْوَةُ لِلطَّهَّارَةِ - والطَّهَّارَةُ - كما هو معلوم - هي الشَّرْطُ الْأَهَمُّ لصَّحَّةِ الْعِبَادَاتِ، قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا

يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَسِّمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» [المائدة: ٦] ، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَتِيَابُكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٧٤] .

وروى أحمد في " المسند " (١٤/ ٤٩٤ برقم ٨٩٢٤) بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، مَا تَقُولُونَ؟ هَلْ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ؟ " قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ، قَالَ: " ذَاكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهَا الْخَطَايَا " . قال الأرئوط : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. ابن الهاد: هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد. وأخرجه مسلم (٦٦٧) ، والترمذي (٢٨٦٨) ، وابن حبان (١٧٢٦) ، والبيهقي ٣/ ٦٢-٦٣ ، والبغوي (٣٤٢) من طريق قتيبة بن سعيد، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري (٥٢٨) ، والبيهقي ٣/ ٦٢-٦٣ من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، والبخاري (٥٢٨) ، وأبو عوانة ٢/ ٢٠-٢١ ، ومحمد بن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٢) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، كلاهما عن يزيد بن الهاد، به. وانظر ما بعده. وسيأتي من طريق يزيد بن عبد الله بن أسامة برقم (٩٥٠٦) ، ومن طريق أبي صالح برقم (٩٦٩٢) ، كلاهما عن أبي هريرة. وفي الباب عن عثمان بن عفان، سلف برقم (٥١٨) . وعن سعد بن أبي وقاص، سلف برقم (١٥٣٤) . وعن جابر، سيأتي ٣/ ٣٠٥. وعن أبي الدرداء عند ابن أبي شيبة ٢/ ٣٨٨. وعن أبي سعيد الخدري عند البزار (٣٤٤- كشف الأستار) ، ومحمد بن نصر المروزي (٨٦) ، والطبراني في "الكبير" (٥٤٤٤) ، وفي "الأوسط" (٢٠٠) . وعن أنس، عند البزار (٣٤٧- كشف الأستار) ، ومحمد بن نصر (٩٤) ، وأبي نعيم في "الحلية" ٢/ ٣٤٤ .

(٢) ولتقليل احتمالات انتشار الأمراض المعدية، كان من هديه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غسل الأيدي عند الاستيقاظ من النوم، فقد روى البخاري (١/ ٤٣ برقم ١٦٢) بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ، ثُمَّ لِيُشْرْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» .

وكذا كان من هدية ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : غسل الأيدي قبل الطعام وبعده، فقد روى أحمد في " المسند " (٤٢/ ٣٨٣ برقم ٢٥٥٩٨) بسنده عن عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ يَدَيْهِ " . قال الأرئوط : " حديث صحيح، صالح بن أبي الأخضر - وإن كان ضعيفاً- متابع في الروايات الواردة في تخريجها، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين. وأخرجه إسحاق بن راهويه (٨٢٢) ، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٤٦) من طريق وكيع، بهذا الإسناد . وروى أحمد في " المسند " (١٥/ ١٩ برقم ٩٠٤٩) بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ، " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ، فَمَضْمَضَ، وَغَسَلَ يَدَهُ وَصَلَّى " . قال الأرئوط : " إسناده صحيح على شرط مسلم. وأخرجه الطيالسي (٢٤١١) عن وهيب بن خالد، بهذا الإسناد. وأخرجه الترمذي في "الشمال" (١٧٧) ، وابن ماجه (٤٩٣) ، والبزار (٢٩٧- كشف الأستار) ، وابن

خزيمة (٤٢)، والطحاوي ٦٧/١، وابن حبان (١١٥١)، والبيهقي ١٥٦/١ من طرق عن سهيل بن أبي صالح، به. وزادوا فيه -عدا ابن ماجه- الحديث التالي في وضوء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أكل الأقط."

(٣) كما دعا الإسلام إلى المحافظة على نظافة الفم ، لأنَّ الفم مكان لتكاثر البكتيريا النَّاقلة للعدوى، ولذلك كانت المضمضة سُنَّة من سنن الوضوء ، كما أكَّد الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على استعمال السَّوَّاء الذي اعتبره مطهرة للفم ، مرضاة للرَّبِّ، فقد روى أحمد في "المسند" (١٨٦/١ برقم ٧) بسنده عن أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "السَّوَّاءُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ". قال الأرنؤوط: "صحيح لغيره، وهذا سند رجاله ثقات، إلا أن فيه انقطاعاً، والد ابن أبي عتيق لم يسمع من أبي بكر. ابن أبي عتيق: هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وأبو كامل: هو مظفر بن مدرك الحراساني. قال الدارقطني في "العلل" ١/ ٢٧٧ وقد سُئِلَ عن هذا الحديث: يرويه حماد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، وخالفه جماعة من أهل الحجاز وغيرهم، فروَّاه عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الصواب. وقال أبو زرعة وأبو حاتم كما في "العلل" ١/ ١٢ لابن أبي حاتم: هذا خطأ، إنما هو ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، قال أبو زرعة: أخطأ فيه حماد، وقال أبي: الخطأ من حماد أو ابن أبي عتيق قلنا: وحديث عائشة صحيح، وسيرد في مسندها ويخرج هناك إن شاء الله، وصححه ابن حبان (١٠٦٧). وأما حديث الباب فأخرجه المروزي (١٠٨) و (١١٠)، وأبو يعلى (١٠٩) و (١١٠) من طريقين عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد. وسيأتي برقم (٦٢). وقوله: "مطهرة"، التاء ليست للتأنيث، وإنما هي مفعلة الدَّالَّة على الكثرة، كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الولد مبخلة مجبنة" أي: محل لتحصيل الجبن والبخل لأبيه بكثرة".

ولعظيم اهتمامه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتنظيف الأسنان بالسَّوَّاء ، فقد روى البخاري (٨٥/٩) برقم ٧٢٤٠ بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَّاءِ».

وقد أثبت الطَّبُّ الحديث الفوائد الصَّحِيَّة للسَّوَّاء . انظر: موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، د. عبد الرحيم مارديني (ص ٦٢٥-٦٢٦)، الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن الكريم والسنة النبوية (ص ٩٠٦-٩٠٧).

وأنَّه يعمل على قتل مختلف أنواع الجراثيم والبكتيريا الموجودة بالفم ، ويمنعها من المرور عبر الأمعاء، تلك الجراثيم التي من شأنها أن تنقل العدوى من المرضى إلى الأصحاء عبر قنوات عديدة كالعُطاس، والشُّرب من الإناء الواحد، وغير ذلك.

(٤) التَّأْكِيد على سُننِ الْفِطْرَةِ:

جاء الإسلام بقواعد عامَّة وتدابير عمليَّة من شأنها أن تحافظ على صحَّة الإنسان فتقيه من العديد من الأمراض، ومن تلك القواعد : تأكيده على سُننِ الْفِطْرَةِ، فقد روى البخاري (١٦٠/٧) برقم ٥٨٨٩

بسندِه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَايَةً: " الْفِطْرَةُ خَمْسٌ، أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: الْحِثَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ".

ولا شكَّ أنَّ المحافظة على هذه الشُّنن من شأنها أن تقي الإنسان العديد من الأمراض، وتمنع انتقال العدوى منه إلى الآخرين...

فمن المعلوم أنَّ الأظافر الطويلة غالباً ما تحتبئ تحتها الأوساخ، وخاصّة أثناء الاستنجاء، وهذه الأوساخ تحمل بدورها أصنافاً عديدة من الجراثيم والبكتيريا التي غالباً ما تنقل العدوى إلى الآخرين من خلال اختلاط الأظافر بالطعام والشراب...

وإطالة الشَّارب من شأنه أن يُساعد على نقل الأمراض إلى الجسم، ذلك أنَّ شعر الشَّارب غالباً ما يدخل إلى الفم نظراً لطوله، والشَّعر وبلا شكَّ حامل لأنواع عديدة من الجراثيم التي من شأنها أن تنقل إليه العدوى...

أمّا الاستحداد - حلق شعر العانة - : فلا شكَّ أنَّ الواحد منّا يشعر إذا ما طال شعر عانته بتنن رائحته ، بسبب علوق الأوساخ على شعره، كما أنَّ الشَّعر عندها يكون ملاذاً آمناً لقمل يسمّى : قمل العانة، وهذا بدوره ينقل الأمراض وخاصّة للزوجة.... وشعر الإبط مثل ذلك...

(٥) الحثُّ على نظافة شعر الرأس وترجيله:

قال عليه الصّلاة والسّلام : "مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ" . أخرجه البيهقي في شعب الإيثار ٥/ ٢٢٠٤ برقم ٦٤٥٥ ، الطحاوي في مشكل الآثار ٧/ ٣٩١ برقم ٢٨٥٠ ، أبو داود (ص ٤٥٤ برقم ٤١٦٣) ، الطبراني في الأوسط (٦/ ١٩٥ برقم ٨٤٨٥) ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٣٦٨) : سنده حسن.

وإكرام الشَّعر يكون بتنظيفه ، وتسريحه ، وترجيله ، وتعاهده ، لئلا يكون بيئة صالحة لانتشار قمل الرأس الذي يتسبّب بدوره بنقل العديد من الأمراض.

(٦) كما أمر الإسلام بالاستنجاء من البول والغائط بالماء والحجارة أو ما يقوم مقامهما، لئلاّ قذارة تحتوي على أصناف عديدة من الجراثيم التي من شأنها أن تفتك بالإنسان.

ومثل البول والغائط: الحيض، ولذلك دعا الإسلام المرأة إلى تعاهد نفسها بالنّظافة، لأنّ دم الحيض دم فاسد، وهو مرتع خصب لتكاثر الجراثيم.

(٧) ودعا الإسلام إلى المحافظة على نظافة البيوت والاماكن العامّة كالشّوارع ، والنّوادي ، والمياه ، والشّواطئ، وحذر من إيذاء الناس، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اتَّقُوا الْمَلَأِينَ الثَّلَاثَ " قِيلَ: مَا

الْمَلَأَنِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "أَنْ يَقْعُدَ أَحَدُكُمْ فِي ظِلٍّ يُسْتَظَلُّ فِيهِ، أَوْ فِي طَرِيقٍ، أَوْ فِي نَقْعٍ مَاءٍ". أخرجه أحمد في المسند (٤/٤٤٩ برقم ٢٧١٥)، قال الأرنؤوط: "حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لإبهام روايه عن ابن عباس. عبد الله: هو ابن المبارك، وروايته عن ابن لهيعة صالحة. وله شاهد من حديث معاذ بن جبل عند أبي داود (٢٦)، وابن ماجه (٣٢٨)، والحاكم ١/١٦٧، والبيهقي ١/٩٧ من طرق عن أبي سعيد الحميري، عن معاذ رفعه: "اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل" وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، مع أن أبا سعيد الحميري لم يسمع من معاذ. وآخر من حديث أبي هريرة عند أحمد ٢/٣٧٢، ومسلم (٢٦٩)، وأبي داود (٢٥) ولفظه: "اتقوا اللعائن" قالوا: وما اللعائن يا رسول الله؟ قال: "الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم".

وثالث من حديث جابر عند أحمد ٣/٣٠٥ و٣٨١-٣٨٢ وغيره من طريق الحسن، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إذا سرتم في الخصب فأمكنوا الركاب أسنانها، ولا تُجاوزوا المنازل، وإذا سرتم في الجذب فاستجدوا، وعليكم بالدلج، فإن الأرض تُطوى بالليل، وإذا تغولت لكم الغيلانُ فنادوا بالأذان، وإياكم والصلاة على جواد الطريق والنزول عليها، فإنها مأوى الحيات والسباع، وقضاء الحاجة فإنها الملاعن". ورجاله ثقات رجال الشيخين إلا أن الحسن -وهو البصري- لم يسمع من جابر بن عبد الله. ورواه ابن ماجه (٣٢٩) مختصراً من طريق سالم بن عبد الله الخياط قال: سمعت الحسن يقول: حدثنا (!) جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إياكم والتعريس على جواد الطريق، والصلاة عليها، فإنها مأوى الحيات والسباع، وقضاء الحاجة عليها، فإنها من الملاعن". وحسنه الحافظ في "التلخيص الحبير" ١/١٠٥! ورابع من حديث ابن عمر بسند ضعيف عند ابن ماجه (٣٣٠)، والطبراني (١٣١٢٠)، وابن عدي في "الكامل" ٣/١٠١٠. قوله: "الملاعن"، قال السندي: أي: مواضع اللعن، جمع ملعنة، وهي المواضع التي ينتفع الناس بها، فيلعنون من يضيعها، والمراد: اتقوا القعود فيها، أي: التخلي والتغوط فيها. وقوله: "أو في نقع ماء"، قال: أي: جمع الماء، وفي بعض الأحاديث: وموارد الماء.

ومعلوم أن تبرُّز المريض في المواطن الثلاث التي أشار إليها الحديث من شأنه أن يتسبب في إيذاء الآخرين، ونقل عدوى المرض المصاب به إليهم...

ونهى عن البول في المكان الرَّاكد، فقد روي مسلم (١/٢٣٥ برقم ٢٨١) بسنده عن جابر: «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ».

ومن المعلوم أن الماء الرَّاكد غالباً ما يكون ملاذاً ومكاناً خصباً للبعوض النَّاقِل لمرض الملاريا التي تفتك بالآلاف، وخاصّة في البلاد التي تكثر فيها البرك والمستنقعات.

(٨) وزيادة في حرص الإسلام على توفير البيئة الملائمة للإنسان، فقد اعتبر الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إمطة الأذى عن الطريق شعبة من شعب الإيمان، فقال فيما رواه مسلم (١/٦٣ برقم ٣٥) بسنده عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بَضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ».

وأخيراً، فإنَّ الإسلام يدعو لجميع السُّبل التي من شأنها أن تحقِّق نظافة البيئة، كي يعيش الإنسان آمناً مطمئناً، لأنَّ تدابير الصحَّة العامَّة وإجراءاتها من مقاصد الشَّريعة التي تقوم على جلب المصالح ودفع المفاسد...

ثَانِيًا: التَّوَجِيهَاتُ وَالْأَوَامِرُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ:

(١) دعا الإسلام إلى عدم الإسراف في الطعام والشراب، قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾

[الأعراف: ٣١]. وروى أحمد في المسند (٢٨/٤٢٢ برقم ١٧١٨٦) بسنده عن المقدام بن معدٍ كَرَبَ الْكِنْدِيِّ،

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، حَسْبُ

ابْنِ آدَمَ أَكَلَاتُ يُقِمِّنَ صَلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ، فَثَلْثُ طَعَامٍ، وَثَلْثُ شَرَابٍ، وَثَلْثُ لِنْفْسِهِ ". قال

الأرنؤوط: " رجاله ثقات، غير أن يحيى بن جابر الطائي تكلموا في سماعه من المقدام، فقال أبو حاتم: يحى عن المقدام مرسل، وتابعه عليه

المزي والحافظ، ولم يثبت سماعه البخاري في "تاريخه" ٨/٢٦٥، فقال: يحى بن جابر الطائي القاضي الشامي، عن المقدام بن معدٍ كرب،

واختلف قول الحاكم فيه، فصح ما ورد فيه التصريح بالسمع، وسكت عما رواه عنه بالنعنة، ولم يلتفت الترمذي إلى إرساله فصحه،

هو والذهبي وابن حبان، وحسنه الحافظ في "الفتح" ٩/٥٢٨ مع أنه نص على إرساله، ويحيى بن جابر الطائي ممكن السماع من المقدام فيبن

وفاتيهما نحو ٣٩ سنة، فإن صح سماعه منه فالحديث صحيح، وإلا فمنقطع، والله أعلم. أبو المغيرة: هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" ٢٠/٦٤٤، وفي "مسند الشاميين" (١٣٧٥)، والحاكم ٤/٣٣١ من طرق عن أبي المغيرة، بهذا الإسناد،

وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٦٠٣)، والترمذي (٢٣٨٠)، والطبراني في "الكبير" ٢٠/٦٤٦،

والقضايعي في "مسنده" (١٣٤٠) و (١٣٤١)، والبيهقي في "الشعب" (٥٦٤٨) و (٥٦٥٠)، والبغوي في "شرح السنة" (٤٠٤٨) من

طريق إسماعيل بن عياش، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٦٧٦٩)، والبغوي (٤٠٤٨) من طريق بقية بن الوليد، كلاهما عن أبي سلمة

سليمان بن سليم الكناي، به. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقد رواه محمد بن حرب الأبرش، واختلف عليه فيه: فأخرجه ابن

حبان (٥٢٣٦)، والبيهقي في "الشعب" (٥٦٤٩)، وفي "الآداب" (٥٦٤) من طريق محمد بن المتوكل بن أبي السري، وفي "الشعب"

كذلك من طريق حاجب بن الوليد، كلاهما عن محمد بن حرب، عن سليمان بن سليم، عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن أبيه، عن جده

المقدام، به. وقرن البيهقي من طريق حاجب بن الوليد مع صالح بن يحيى بن المقدام: يحيى بن جابر. وصالح بن يحيى بن المقدام وأبوه

مجهولان كما في "التهذيب". وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٦٧٦٨) عن عمرو بن عثمان، عن محمد ابن حرب، عن سليمان بن سليم،

عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن جده المقدام، به. وأخرجه ابن ماجه (٣٣٤٩) عن هشام بن عبد الملك الحمصي، عن محمد ابن حرب

قال: حدثني أمي، عن أمها أنها سمعت المقدام، به. وأخرجه ابن المبارك (٦٠٣)، والترمذي (٢٣٨٠)، والطبراني في "الكبير" ٢٠/

(٦٤٦)، والقضايعي (١٣٤٠) و (١٣٤١)، والبغوي (٤٠٤٨) من طريق حبيب بن صالح، والنسائي في "الكبرى" (٦٧٧٠)، وابن

حبان (٦٧٤)، والطبراني في "الكبير" ٢٠/٦٤٥، وفي "مسند الشاميين" (١٩٤٦)، والحاكم ٤/١٢١ من طريق معاوية بن صالح،

كلاهما عن يحيى بن جابر، به. وقد سكت عنه الحاكم، فتعقبه الذهبي بقوله: صحيح. قال السندي: قوله: أَكَلَاتُ بالضم، جمع أَكَلَة،

كلمة، لفظاً ومعنى".

(٢) وقد ترجم ذلك طيب العرب الحارث بن كلدة بأعظم النظريات التطبيقية في الطب الوقائي الإسلامي حين قال: "الحمية رأس كل دواء والمعدة بيت الداء" ، وما ذلك إلا لأن المعدة هي الوعاء الذي تأخذ منه جميع أجزاء البدن حاجتها من الطعام والشراب عن طريق العروق والشرابين، فإذا كان الطعام والشراب أو أحدهما ملوثاً أصيب الجسم كله، وكذا الحال إذا ملئت المعدة فوق طاقتها بالطعام والشراب، وبالتالي يعجز الجسم عن أداء وظيفته... وقد أثبت الطب الحديث أن الإسراف في الطعام والشراب سبيل للتخمة التي من شأنها أن تسبب العديد من العلل لمختلف أجزاء البدن، فالحمية رأس الطب ، وهي الأساس الأول في محاربة الأمراض وحماية الأفراد من الداء.

ولذلك رأينا الأطباء يوصون بالحمية من بعض الأطعمة والأشربة، كما نجد الإسلام وضع نظاماً لراحة المعدة والأمعاء بالصوم الذي لا إسراف فيه ولا مبالغة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] .

(٣) حرّم الإسلام العديد من الأطعمة والأشربة:

قال تعالى: ﴿حَرَّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ﴾ [المائدة: ٣] .

وقد أكد العلم الحديث أن أكل ميتة الحيوان ضارة بالجسم، وأن الجراثيم تنفذ إلى الميتة من الأمعاء والفتحات الطبيعية والجلد، وتعتبر الأمعاء المنفذ الأكثر أهمية من غيرها لأنها مفعمة بالجراثيم، وهذه الجراثيم لا تكون مرضية زمن الحياة بسبب مقاومة الجسم الحي لها أمّا بعد الموت فإنّها تنمو وتحلّ خمائرهما الأنسجة وتدخل الجدر المعائية، ومنها تنفذ إلى الأوعية اللمفاوية والدموية، وأنّ احتباس الدّم في الميتة، كما ينقص من طيب اللحم، فإنّه يساعد على انتشار الجراثيم وتكاثرها في الجثة" . انظر: موسوعة الإعجاز العلمي في الحديث النبوي الشريف (ص ١٠٨) .

كما أكد الطب الحديث العديد من الأضرار التي تلحق بجسم الإنسان جرّاء أكله للحم الخنزير . انظر: المرجع السابق (ص ١١١-١١٤) ، موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، عبد الرحيم مارديني (ص ٣٥٠-٣٥١) ، الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، عبد العاطي البربري (ص ١١١-١١٣) .

يُضاف لذلك أنّ العالم عاش منذ فترة وجيزة رعباً عظيماً جرّاء ما سُمّي بانفلونزا الخنازير، ذلكم المرض الخطير الذي ينتقل إلى جسم الإنسان من الخنزير ...

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١] .

ومن المعلوم أن تحريم الخمر تابع للطب الوقائي الإسلامي، لأن اجتنابه من شأنه أن يقي الفرد والمجتمع من العديد من الأمراض المهلكة، ويحمي المجتمع من ويلات حوادث المرور التي يتسبب بها السائقون المخمورون، وكذا حوادث الانتحار التي يقدم عليه أولئك السكارى...

(٤) وإمعاناً منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إثبات العدوى وانتقالها من إنسان لآخر، دعا إلى نظافة الأواني والأوعية وغسلها غسلًا جيّدًا، كما نهى عن التنفّس في الإناء أو النفخ فيه، فقد روى البخاري (٤٢/١ برقم ١٥٣) بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا شَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ» .

ونهى عن الشرب من فم القربة، فعن أَبِي أُبُو هُرَيْرَةَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ الْقَرْبَةِ أَوْ السَّقَاءِ، وَأَنْ يَمْنَعَ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي دَارِهِ» . أخرجه البخاري (١١٢/٧) برقم ٥٦٢٧ .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ» يَعْنِي أَنْ تُكْسَرَ أَفْوَاهُهَا فَيُشْرَبَ مِنْهَا . أخرجه البخاري (١١٢/٧) برقم ٥٦٢٥ ، مسلم (٣/١٦٠٠) برقم ٢٠٢٣ .

قال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (١٩٤/١٣) في حديثه عن علّة النهي الوارد في الحديث: "سببه أنّه لا يؤمن أنّ يكون في البقاء ما يؤذيه فيدخل في جوفه ولا يدري، وقيل لأنّه يقدره على غيره، وقيل إنّهُ يَتَنَفَّسُ أَوْ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ" .

قلت: وقد ثبت علمياً أن العديد من الأمراض تنتقل بواسطة اللعاب، والشفتين، كالتيفوئيد، والدفتريا، والانفلونزا... وغيرها.

(٥) الأمر بتغطية أواني الطّعام والشّراب لحمايتها من الحشرات والأمراض النّاقلة للأمراض المعدية،

روى مسلم (١٥٩٦/٣ برقم ٢٠١٤) بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «غَطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السَّقَاءَ، فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ، لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غِطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ، إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ» .

وقد بيّن الطب الحديث أن الأمراض المعدية تسري في مواسم معينة من السنة، بل إن بعضها يظهر كل عدد معين من السنوات، وحسب نظام دقيق، لا يعرف تعليله حتى الآن، ومن أمثلة ذلك: أن الحصبة وشلل الأطفال تكثر في سبتمبر وأكتوبر، والتيفوئيد يكثر في الصيف، أما الكوليرا، فإنها تأخذ دورة كل سبع سنوات، والجذري كل ثلاث سنوات . انظر: الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن الكريم والسنة النبوية (ص ١٠١٤) .

ثالثاً: التَّوَحُّيَّاتُ وَالْأَوَامِرُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّحَّةِ الْجَنَسِيَّةِ:

دعا الإسلام إلى القيام بالعديد من الإجراءات التي من شأنها أن تضبط العملية الجنسية، وكذا تحافظ على صحّة الجسم بعيداً عن الأمراض المختلفة التي من شأنها أن تنتقل من إنسان لآخر، من ذلك:

(١) الاستنجاء بعد البول والغائط: فمن المعلوم أن سنة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضت بوجوب تنظيف القبل والدبر بعد قضاء الحاجة، إذ طهارتهما شرط من شروط صحّة الصلاة... روى ابن ماجه (١٢٧/١ برقم ٣٥٥) بسنده عن طَلْحَةَ بْنِ نَافِعٍ أَبُو سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَثْنَى عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ، فَمَا طُهِّرُوكُمْ؟» قَالُوا: نَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَنَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَنَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. قَالَ: «فَهُوَ ذَاكَ، فَعَلَيْكُمْوهُ» .

وقد أثبت علم الطفيليات أن الاستنجاء خير وسيلة للحفاظ على الصحّة من انتشار الأمراض الطفيلية للآخرين ، وقطع سُبُل العدوى من مصاب لغيره، كما أن الاستنجاء في مكان خاص بعيد عن ظلّ النَّاسِ ، وبعيد عن القنوات المائية ، من شأنه أن يقطع دورة حياة الديدان والطفيليات المختلفة، وبذا يتم الحد من انتشار العدوى، ويمكن القضاء على الطفيليات ويسهل الشفاء من الأمراض الطفيلية. انظر : الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن والسنة النبوية، د. أحمد مصطفى متولي (ص ٩٤٣) .

(٢) الأمر بالختان: والختان كما هو معلوم سنة من السنن التي أمر بها الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقد أكد العلم الحديث على أنَّ الختان له دور كبير وهام في الوقاية من الأمراض الجنسية المختلفة .
انظر : المرجع السابق (ص ٩٥٠) .

وما ذلك إلا لأنَّ القلفة المحيطة بالحشفة يصعب تنظيفها، وبالتالي تبقى مكاناً لتجمّع أنواع عديدة من الجراثيم التي من شأنها أن تنقل العدوى لآخر في حالة الاتصال الجنسي، أو غيره من ألوان الشذوذ....

(٣) تحريم العلاقات الجنسية غير الشرعية، كالزنا، واللواط، والشذوذ الجنسي...

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] .

ومن المعلوم أنَّ غريزة الجنس أمر فطري عند الإنسان، والمطلوب من الإنسان أن يصرفها فيما أحلَّ الله من خلال الزواج الحلال، وأنَّ تصرّفها في غير هذا الطريق من شأنه أن يجعل الإنسان عرضة للأمراض الجنسية، وهي أمراض تنتقل بالعدوى، وتصيب الإنسان جرّاء اتّصاله بشخص مصاب، فالابتعاد عن الزنا هو الطريقة المثلى للوقاية من الأمراض التناسلية المتعدّدة، ومن أشهر هذه الأمراض: الإيدز، الزُّهري، السَّيلان، إلى غير ذلك من الأمراض ... انظر للاستزادة: أمراض الجرائم بين الوقاية والعلاج (ص ٧٨-٨٤) ، موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية (ص ٥٥٤-٥٥٨) .

(٤) تحريم إتيان النساء في الحيض: قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] .

وقد أثبت الطبُّ الحديث أنَّ هنالك أضراراً صحيّة تعود على كلا الزوجين جرّاء ممارسة العمليّة الجنسيّة في فترة الحيض. فمن المعلوم أنَّ على جلد القضيب ميكروبات عديدة، ولكن الموادّ المطهّرة والإفراز الحامضي للمهبل تقتلها أثناء الطُّهر. أمّا أثناء الحيض فأجهزة الدِّفاع مشلولة ، والبيئة الصّالحة لتكاثر الميكروبات متوفّرة.

ثمَّ إنَّ وجود الدَّم أثناء الحيض يجعل وسط المهبل قلوياً بعد أن كان حمضياً، وهذا ممّا يجعل المهبل عرضة للتَّلَوُّث بالجراثيم ، وقابل للالتهابات. فإذا حدث الجماع أثناء الحيض ينتج عن ذلك تخريش لجدار المهبل، ومن ثمَّ يحدث الالتهاب. وفي نفس الوقت يكون غشاء الرَّحِم أثناء الحيض في حالة انسلاخ ، لأنّه جرح مفتوح، ممّا يجعله عرضة للإصابة والالتهاب بالجراثيم التي تدخل أثناء الجماع

. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنَّ الجماع يزيد من النَّزف الدَّموي ، ويزيد من احتقان المهبل والرَّحم، وبالتالي تزداد الالتهابات شدَّة، وربَّما تصل إلى قناة الرَّحم وملحقاته وإلى المثانة، وتؤدي إلى العُقم والتهاب مجرى البول.

كما أنَّ الرَّجل أيضاً يتعرَّض للالتهابات بالجراثيم التي تدخل قضييه من الجماع. فقد يصاب الجهاز البولي ، وتمتد الإصابة إلى المثانة ، فالحالب ، والكلى، وقد تشمل أيضاً الجهاز التَّناسلي ، حيث يصل المرض إلى الحويصلات المنويَّة ، والبروستاتا ، والحبل المنوي ، والبربخ ، والحَصيتين، وقد يؤدي ذلك إلى العُقم عند الرَّجل... انظر: أمراض الجراثيم بين الوقاية والعلاج في الطب الإسلامي، د : الفاضل العبيد عمر(ص ٨٨-٨٩) ، الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن الكريم والسنة النبوية (ص ٩٧٤-٩٨٠).

وبذلك يكون القرآن الكريم قد ساهم في الحدِّ من انتقال العدوى، وحافظ على صحَّة الإنسان من خلال قطع دابر انتقال العدوى ، ليقبى جسم الإنسان سليماً معافى...
رَابِعاً: الإِجْرَاءَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ الصَّحِيَّةُ لِمَنْعِ انْتِشَارِ الْأَمْرَاضِ الْمُعْدِيَةِ:
أمر الإسلام بالعديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها منع انتشار الأوبئة والأمراض السَّارية، من ذلك:

(١) الأمر بعزل المريض مرضاً معدياً لسدِّ الأبواب أمام انتقاله إلى غيره، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا يوردنَ مريضٌ مرضاً على مصح".

(٢) الأمر بعدم دخول المناطق الموبوءة وكذا الخروج منها، لما في ذلك من التَّعرُّض للوباء، وكذا منعاً لانتشاره ، وحصره في بقعة معيَّنة، كما في حديث النَّهي عن الدُّخول إلى المناطق الموبوءة بالطَّاعون، قال الإمام ابن القيم في " الطَّبُّ النَّبَوِي " (ص٤٣): " وَقَدْ جَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأُمَّةِ فِي نَهْيِهِ عَنِ الدُّخُولِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي هُوَ بِهَا، وَنَهْيِهِ عَنِ الْخُرُوجِ مِنْهَا بَعْدَ وَقُوعِهِ كَمَا لَ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، فَإِنَّ فِي الدُّخُولِ فِي الْأَرْضِ الَّتِي هُوَ بِهَا تَعَرُّضاً لِلْبَلَاءِ، وَمُوَافَاةً لَهُ فِي مَحَلِّ سُلْطَانِهِ، وَإِعَانَةً لِلْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلشَّرْعِ وَالْعَقْلِ، بَلْ تَجَنَّبُ الدُّخُولِ إِلَى أَرْضِهِ مِنْ بَابِ الْحِمْيَةِ الَّتِي أَرشَدَ اللهُ سُبْحَانَهُ إِلَيْهَا، وَهِيَ حِمْيَةٌ عَنِ الْأَمْكَنِ، وَالْأَهْوِيَةِ الْمُؤْذِيَةِ " .

(٣) التَّوَقُّي من كلام المصاب بالأمراض المعدية عن قرب، منعاً لانتقال العدوى، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تَدْبِهُوا إِلَى الْمَجْدُومِينَ النَّظَرَ " . أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٥٠١ برقم ٢٠٧٥)، قال الأرئوط : " إسناده

ضعيف، وقد تقدم الكلام عليه برقم (٥٨١) . صفوان: هو ابن عيسى الزهري البصري. وأخرجه ابن أبي شيبة ٨/ ٣٢٠ و٩/ ٤٤، وابن

ماجه (٣٥٤٣) من طريق وكيع، وهذا الإسناد. وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" ١/١٣٨، والحري في "غريب الحديث" ٢/٤٢٨، والبيهقي ٧/٢١٩ من طرق عن عبد الله بن سعيد، به. وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١٩٣) من طريق ابن لهيعة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس.

(٤) الأمر بوضع اليد على الفم في حال العطاس: روى أبو داود (٣٠٧/٤ برقم ٥٠٢٩) بسنده عن أبي هريرة، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا عَطَسَ وَضَعَ يَدَهُ أَوْ تَوَبَّهُ عَلَى فِيهِ، وَخَفَضَ أَوْ غَضَّ بِهَا صَوْتَهُ».

وفي رواية الترمذي (٣٨٣/٤) رقم ٢٧٤٥، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ: "كَانَ إِذَا عَطَسَ غَطَّى وَجْهَهُ بِيَدِهِ أَوْ بِتَوْبِهِ وَغَضَّ بِهَا صَوْتَهُ".

والحكمة من وضع اليد على الفم أثناء العطاس هي: منع الرذاذ الخارج من الفم من الانتشار إلى الغير، ذلك أَنَّ العاطس إذا كان مريضاً بمرض ما، فمن شأن العطاس أن ينقل المرض إلى الأصحاء، فتقوم اليد بمنع الرذاذ من الانتشار، قال الدكتور إبراهيم الراوي في كلامه عن الحكمة من وضع اليد على الفم: "وهذا الأدب النبوي له حكمته الصحيّة الجليّة، إذ يندفع مع العطاس رذاذه إلى مسافة بعيدة، يمكن أن يصل معها إلى الجالسين مع العاطس أو أن يصل إلى طعام أو شراب قريب منه.

وهذا يمكن أن ينقل العدوى بمرض ما (كالزكام) إذا كان العاطس مصاباً به، وليس من خلق المسلم أن يتسبب بشيء من ذلك، لذا علّمنا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الأدب في أن نضع يدنا أو منديلًا على فمنا عند العطاس، لمنع وصول رذاذه إلى الغير، وفي ذلك غاية الأدب". انظر: الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن الكريم والسنة النبوية (ص ١٠١١) نقلاً عن مقالة للدكتور إبراهيم الراوي: "أثر العطاس على الدماغ" مجلة حضارة الإسلام، العدد ٢٠، عام ١٩٧٩م.

(٥) والإسلام يدعو إلى الاستجابة لحمالات التطعيم التي تقوم بها وزارات الصحة في البلاد العربيّة والإسلاميّة، إذ الأمر بالتطعيم داخل ضمن قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَصَارُ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ". أخرجه أحمد في المسند (٣٦/١١) برقم ٦٤٩٥، قال الأرناؤوط: "حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن، وهب بن جابر - وهو الخيواني - وإن لم يرو عنه غير أبي إسحاق؛ قد وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين. يحمي: هو ابن سعيد القطان، وسفيان: هو الثوري، وأبو إسحاق: هو السبيعي،

واسمه عمرو بن عبد الله، وقد سمع منه الثوري قبل تغيره، وهو أثبت الناس فيه. وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٩١٧٧) من طريق يحيى القطان، بهذا الإسناد. وأخرجه أبو داود (١٦٩٢)، وابن حبان (٤٢٤٠)، والحاكم ١/٤١٥، والبيهقي في "السنن" ٩/٢٥، وأبو نعيم في "الحلية" ٧/١٣٥ من طرق عن سفيان الثوري، به. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووهب بن جابر من كبار تابعي الكوفة، ووافقه الذهبي. وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٨١٠)، ومن طريقه الحاكم ٤/٥٠٠، عن معمر، والحميدي (٥٩٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤١١) من طريق إسرائيل بن أبي إسحاق السبيعي، والنسائي في "السنن الكبرى" (٩١٧٦)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" ص ٥٦ من طريق أبي بكر بن عياش، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤١٢) من طريق مطرف، و (١٤١٣) من طريق ابن أبي شيبة، وابن عدي في "الكامل" ٤/١٤٧٧ من طريق عبد الله بن الحسين أبي حريز، خمسته عن أبي إسحاق السبيعي، به. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي! ولفظ: "عن أبي إسحاق، عن وهب بن جابر" تحرف في مطبوع "المستدرک" إلى: "عن إسحاق بن وهب، عن جابر". وله طريق آخر يصح بها بلفظ: "كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته" أخرجه مسلم (٩٩٦)، وابن حبان (٤٢٤١)، وأبو نعيم في "الحلية" ٤/١٢٢ و ٥/٢٣ و ٨٧، والبيهقي في "السنن" ٧/٨ من طريق سعيد بن محمد الجرمي، عن عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبجر الكناي، عن أبيه، عن طلحة بن مصرف، عن خثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة، عن ابن عمرو. وفي الباب عن ابن عمر بسند حسن في الشواهد عند الطبراني في "الكبير" (١٣٤١٤). قوله: "أن يضع": من أضع، أو ضيع مشدداً. وقوله: "يقوت": من قاته، إذا أعطاه القوت، أي أن يضع من تلزمه نفقته. قال السندي: والحاصل أنه لا ينبغي المساهلة في الإنفاق على من تلزم الإنسان نفقته، ويلزمه البداية بهم في الإنفاق، وليس له الإنفاق على غيرهم مع حاجتهم، والله تعالى أعلم".

فاستخدام اللقاحات والأمصال، وكل وسائل العلاج الحديثة في الوقاية من الأمراض، أمور يحثُّ عليها الإسلام ويدعو لاستخدامها، وكيف لا والرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "إِنَّ اللَّهَ حَيْثُ خَلَقَ الدَّاءَ، خَلَقَ الدَّوَاءَ، فَتَدَاوَوْا". أخرجه أحمد في المسند (٥٠/٢٠) برقم ١٢٥٩٦، قال الأرناؤوط: "صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن، عمران العمي: هو عمران بن قدامة العمي، روى عنه جمع، وذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٦/٣٠٣، ونقل عن أبيه ويحيى بن سعيد أنها قالوا: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات" ٥/٢٢٤ وقال: يخطئ، وقد فات الحافظان الحسيني وابن حجر أن يترجما له مع أنه من شرطهما. يونس: هو ابن محمد المؤدب، وحرب: هو ابن ميمون الأكبر. وأخرجه ابن أبي شيبة ٨/١، ومن طريقه ابن عبد البر في "المتهيد" ٥/٢٨٤-٢٨٥ عن يونس بن محمد، بهذا الإسناد".

فالتطعيم ضدَّ الأمراض هو نوع من الدَّواء سداً للذريعة، ولكي تحصن الأجسام ضدَّ الأمراض قبل هجومها، والله أعلم.

الفصل السابع نفاة القدر

نفاة القدر، هم الذين يقولون: لا قدر والأمر أنف، أي مستأنف، وقد سُموا بالقدرية ... وقد ردَّ عليهم أهل العلم في زمانهم وألجموهم الحجة، وانتهوا مع الأيام ... وإن كان المعتزلة قد أخذوا عنهم بعض أفكارهم ... وحاصل الكلام عن نفاة القدر نذكره في جواب الأسئلة التالية:

«سؤال»: مَنْ هُوَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْقَدَرِ؟

الجواب: من يستقرئ النصوص يجد أن الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين هم أول من تكلم في القدر، فقد روى أحمد في "المسند" (١١/٢٥٠ برقم ٦٦٦٨، وصححه الأرئوط) بسنده عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: وكأننا نفقاً في وجهه حب الرمان من الغضب، قال: فقال لهم: "ما لكم تضرّبون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم" قال: "فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أشهده، بما غبطت نفسي بذلك المجلس، أني لم أشهده".

وبسبب كلامهم رضوان الله عليهم في القدر نهاهم الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فقد روى ابن حبان في "الصحيح" (١١٨/١٥ برقم ٦٧٢٤، وصححه الأرئوط) بسنده أبي رجاء العطاردي، قال: سمعت ابن عباس وهو يقول على المنبر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يزال أمر

هَذِهِ الْأُمَّةُ مُوَأْتًا أَوْ مُقَارِبًا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي الْوِلْدَانِ وَالْقَدَرِ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الْوِلْدَانُ أَرَادَ بِهِ أَطْفَالُ الْمَشْرِكِينَ .

وروى الطبراني في " المعجم الكبير " (١٠ / ١٩٨ برقم ١٠٤٤٨) ، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧ / ١٣٢٣ برقم ٢٣٥١) ، أبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " (٤ / ١٠٨) ، البيهقي في القضاة والقدر (ص ٢٩١ برقم ٤٤٤) بسندهم عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا» . والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٧ / ٢٠٢ برقم ١١٨٥١) ، وقال: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَفِيهِ مُسْنَدُ بَنِي عَبْدِ الْمَلِكِ، وَثَقَّهُ ابْنُ جَبَّانٍ وَغَيْرُهُ وَفِيهِ خِلَافٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

وقد استجاب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين لأمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلم ينازعوا في القدر بأي وجه من الوجوه ، اللهم إلا ما ورد عن أبي عبيدة عامر بن الجراح في اعتراضه على عمر بن الخطاب حين امتنع عن دخول الشام نظراً لاستشراء الطاعون فيها ... فقد روى البخاري (٧ / ١٣٠ برقم ٥٧٢٩) ، مسلم (٤ / ١٧٤٠ برقم ٢٢١٩) بسندهما عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْعَ لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ، أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلَا نَرَى أَنَّ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا نَرَى أَنَّ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلَفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنَّ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَنادى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهَرٍ فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَوْفَرَا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُذُوتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ، وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ - وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ - فَقَالَ: إِنَّ

عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ ثُمَّ أَنْصَرَفَ .
واستمرَّ الحال هكذا حتَّى أواخر عهد الصَّحابة ، فقد روى اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٨٢٣/٤ برقم ١٣٨٨) بسنده عن عطاء، قَالَ: " أَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ يَنْزِعُ فِي زَمْرَمَ قَدْ ابْتَلَتْ أَسَافِلُ ثِيَابِهِ فَقُلْتُ: قَدْ تَكَلَّمْتَ فِي الْقَدَرِ، قَالَ: «أَوْقَدْ فَعَلُوهَا؟» ، فَقُلْتُ: نَعَمْ ، فَقَالَ: " فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ إِلَّا فِيهِمْ «ذُوقُوا مَسَّ سَفَرِنَا كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» [القمر: ٤٩] ، أُولَئِكَ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ " .

وقد اختلفت الأقوال في أوَّل من تكلم بالقدر في الإسلام ، فقد روى اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٤٢٨/٤ برقم ١٣٩١) بسنده عن عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: " أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي شَأْنِ الْقَدَرِ أَبُو الْأَسْوَدِ الدِّيَلِيُّ .

روى اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٨٢٤/٤ برقم ١٣٩٢) بسنده عن الحسن بن محمد، قَالَ: " أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدَرِ حِينَ احْتَرَقَتِ الْكَعْبَةُ قَالَ قَائِلٌ: كَانَ هَذَا مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ أَنْ احْتَرَقَتِ الْكَعْبَةُ فَقَالَ آخَرٌ: مَا كَانَ هَذَا مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ " .

وروى اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٨٢٦/٤ برقم ١٣٩٦) بسنده عن ابن عَوْنٍ، قَالَ: " أَدْرَكْتُ النَّاسَ، وَمَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا فِي عَلِيٍّ، وَعُثْمَانَ حَتَّى نَشَأَ هَاهُنَا حَقِيرٌ يُقَالُ لَهُ: سُنُسُوِيهِ الْبَقَالُ " قَالَ: «فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدَرِ» قَالَ حَمَّادٌ: " مَا ظَنُّكُمْ بِرَجُلٍ يَقُولُ لَهُ ابْنُ عَوْنٍ: هُوَ حَقِيرٌ؟ " .

وروى اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٨٢٦/٤ برقم ١٣٩٧) بسنده عن يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: «أَدْرَكْتُ الْبَصْرَةَ وَمَا بِهَا قَدَرِيٌّ إِلَّا سُنُسُوِيهِ، وَمَعْبُدُ الْجَهَنِّيُّ، وَآخَرُ مَلْعُونٌ فِي بَنِي عَوَافَةَ» .

وروى اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٨٢٧/٤ برقم ١٤٩٨) بسنده عن مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، يَقُولُ: " أَوَّلُ مَنْ نَطَقَ فِي الْقَدَرِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ يُقَالُ لَهُ: سَوَّسٌ كَانَ نَصْرَانِيًّا فَاسْلَمَ، ثُمَّ تَنَصَّرَ، فَأَخَذَ عَنْهُ مَعْبُدُ الْجَهَنِّيُّ، وَأَخَذَ غِيلَانُ عَنْ مَعْبُدٍ " .

والظاهر أنَّ أغلب الروايات والأقوال وأشهرها تُجمع على أنَّ أوَّل من تكلم بالقدر في الإسلام هو معبد الجهني ، حيث كان يعيش في البصرة ...

روى مسلم (١/٣٦ برقم ٨) بسنده عن يحيى بن يعمر، قال: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصَرَةِ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيُّ حَاجِّينَ - أَوْ مُعْتَمِرِينَ - فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوَفَّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاسْتَنْفَتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَفَقَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنْتُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَتْفُ، قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتَ أَوَّلِيكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنْتُمْ بُرَاءٌ مِنِّي»، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ «لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ ...» .

قال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (١/١٥٣-١٥٤): "قَوْلُهُ" أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ"، فَمَعْنَاهُ: أَوَّلَ مَنْ قَالَ بِنَفْيِ الْقَدَرِ فَابْتَدَعَ وَخَالَفَ الصَّوَابَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ، وَيُقَالُ: الْقَدَرُ وَالْقَدْرُ بِفَتْحِ الدَّالِّ وَإِسْكَانِهَا لَغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَحَكَاهُمَا بَنُ قُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَقَالَهُمَا غَيْرُهُ. وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ إِبْتِاثُ الْقَدَرِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَرَ الْأَشْيَاءَ فِي الْقِدَمِ وَعَلِمَ سُبْحَانَهُ أَنَّهَا سَتَقَعُ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَعَلَى صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، فَهِيَ تَقَعُ عَلَى حَسَبِ مَا قَدَرَهَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنْكَرَتِ الْقَدَرِيَّةُ هَذَا، وَزَعَمَتْ أَنَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يُقَدِّرْهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عِلْمُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا وَأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ الْعِلْمِ، أَيْ: إِنَّمَا يَعْلَمُهَا سُبْحَانَهُ بَعْدَ وُقُوعِهَا، وَكَذَبُوا عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَجَلَّ عَنْ أَقْوَاهُمْ الْبَاطِلَةُ عُلوًّا كَبِيرًا، وَسُمِّيتِ هَذِهِ الْفِرْقَةُ قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمُ الْقَدَرَ.

قَالَ أَصْحَابُ الْمَقَالَاتِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ: وَقَدْ انْقَرَضَتِ الْقَدَرِيَّةُ الْقَائِلُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ الشَّنِيعِ الْبَاطِلِ وَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ، وَصَارَتِ الْقَدَرِيَّةُ فِي الْأَزْمَانِ الْمُتَأَخِّرَةِ تَعْتَقِدُ إِبْتِاثَ الْقَدَرِ وَلَكِنْ يَقُولُونَ: الْحَيْرُ مِنَ اللَّهِ وَالشَّرُّ مِنْ غَيْرِهِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ، وَقَدْ حَكَى أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ قُتَيْبَةَ فِي كِتَابِهِ "غَرِيبُ الْحَدِيثِ"، وَأَبُو الْمُعَالِي إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي كِتَابِهِ "الْإِرْشَادُ فِي أُصُولِ الدِّينِ" أَنَّ بَعْضَ الْقَدَرِيَّةِ قَالُوا: لَسْنَا بِقَدَرِيَّةٍ بَلْ أَنْتُمْ الْقَدَرِيَّةُ لِإِعْتِقَادِكُمْ إِبْتِاثَ الْقَدَرِ، قَالَ بَنُ قُتَيْبَةَ وَالْإِمَامُ: هَذَا تَكْوِينٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةِ وَمِبَاهِتَةٍ وَتَوَاقِحَ، فَإِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ يَفُوضُونَ أُمُورَهُمْ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَيُضَيِّفُونَ الْقَدَرَ وَالْأَفْعَالَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهَؤُلَاءِ الْجَهْلَةُ يُضَيِّفُونَهُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ وَمُدَّعِي الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ وَمُضَيِّفُهُ إِلَيْهَا أَوَّلَى بِأَن يَنْسَبَ إِلَيْهِ مِمَّنْ يَعْتَقِدُهُ لغيرِهِ وَيَنْفِيهِ عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ الْإِمَامُ: وَقَدْ قَالَ رَسُولُ

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ " ، شَبَّهَهُمْ بِهِمْ لِنَقْسِيهِمُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ فِي حُكْمِ الْإِرَادَةِ كَمَا قَسَمَتِ الْمَجُوسُ ، فَصَرَفَتِ الْخَيْرَ إِلَى يَزْدَانَ وَالشَّرَّ إِلَى أَهْرَمَنْ ، وَلَا خَفَاءَ بِاخْتِصَاصِ هَذَا الْحَدِيثِ بِالْقَدَرِيَّةِ ، هَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ وَبْنِ قُتَيْبَةَ ، وَحَدِيثُ " الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ " رَوَاهُ أَبُو حَازِمٍ عَنْ بَنِي عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (١) ، وَالْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ (٢) ، وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنَّ صَحَّ سَمَاعُ أَبِي حَازِمٍ مِنْ بَنِي عُمَرَ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : إِنَّمَا جَعَلَهُمُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجُوسًا لِمُضَاهَاةِ مَذْهَبِهِمْ مَذْهَبَ الْمَجُوسِ فِي قَوْلِهِمْ بِالْأَصْلَيْنِ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ ، يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخَيْرَ مِنْ فِعْلِ النُّورِ وَالشَّرَّ مِنْ فِعْلِ الظُّلْمَةِ ، فَصَارُوا ثَنَوِيَّةً ، وَكَذَلِكَ الْقَدَرِيَّةُ يُضَيِّفُونَ الْخَيْرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالشَّرَّ إِلَى غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ جَمِيعًا لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهُمَا إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ ، فَهُمَا مُضَافَانِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلْقًا وَإِيجَادًا ، وَإِلَى الْفَاعِلَيْنِ لَهَا مِنْ عِبَادِهِ فِعْلًا وَكِتَابًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ومن المعلوم أنَّ القول بنفي القدر أخذه عن معبد الجهني شخصٌ اسمه : غيلان بن أبي غيلان ، وهو غيلان بن يونس ويقال ابن مسلم أبو مروان القدري . انظر ترجمته في تاريخ دمشق (١٨٦/٤٨) فما بعدها .

قال الإمام الشهرستاني في " الملل والنحل " (١٤٣/١) : " وكان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد " . وقد ورد في بعض الروايات أنَّ غيلان تاب عن كلامه بالقدر ، فقد روى الأَجَرِيُّ في " الشريعة " (٧٨/٢ برقم ٥٢٢) ، واللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة " (٧١٢/١ برقم ١٣٢٣) بسندهما عن مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ اللَّيْثِيِّ ، أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَدَّثَهُ ، قَالَ : دَعَا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ غِيلَانَ ، فَقَالَ : يَا غِيلَانُ بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَتَكَلَّمُ فِي الْقَدْرِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ عَلَيَّ ؟ فَقَالَ : يَا غِيلَانُ ، اقْرَأْ أَوَّلَ يَسْ فَقْرَأَ : ﴿ يَس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾ حَتَّى أَتَى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ ﴾ * وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ * وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس: ٨-١٠] ، فَقَالَ غِيلَانُ : وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَكُنِّي لَمْ أَقْرَأْهَا قَطُّ قَبْلَ الْيَوْمِ ، أَشْهَدُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنِّي تَائِبٌ مِمَّا كُنْتُ أَقُولُ ، فَقَالَ شَنْزَعَمَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَبُتِّتُهُ ، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَاجْعَلْهُ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ " ، لَكِنَّهُ عَادَ لِلْكَلامِ فِي الْقَدْرِ فِي خِلَافَةِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَضَرَبَتْ عَنْقَهُ

...

ثم انتشر القول بنفي القدر ، وتبنّاه المعتزلة ، وخاصة كبارهم كواصل بن عطاء (٨٠ - ١٣١هـ) ، وعمرو بن عبيد (٨٠-١٤٣هـ) ، أبو الهذيل محمد بن الهذيل العبدي العلاف (١٣٥-٢٣٥هـ) ، إبراهيم بن سيّار بن هانئ النظام (١٦٠ - ٢٣١هـ) ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٩هـ-٢٥٥هـ) ، أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي (٢٣٥-٣٠٣هـ) ، أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن أبي علي الجبائي (٢٧٧-٣٢١هـ) ، القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني (٣٢٤-٤١٥هـ) ، وغيرهم كثير ...

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ المكذّبون بالقدر تلاشوا مع الأيام ، قال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (١/١٥٤) : قَالَ أَصْحَابُ الْمَقَالَاتِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ : وَقَدْ انْقَرَضَتْ الْقَدَرِيَّةُ الْقَائِلُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ الشَّيْعِ الْبَاطِلِ ، وَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ ، وَصَارَتْ الْقَدَرِيَّةُ فِي الْأَزْمَانِ الْمُنَآخِرَةِ تَعْتَقِدُ إِثْبَاتَ الْقَدْرِ ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ : الْحَيَرُ مِنَ اللَّهِ وَالشَّرُّ مِنْ غَيْرِهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ " .

فالمعتزلي هو الذي يؤمن ويعتقد بالأصول الخمسة المقررة عندهم ... وهذا ليس موجوداً ، ولا يوجد لهم ذكر إلا في الكتب التي تركها علماءهم ، تلك الكتب التي لم تحقق وتخرج إلى النور إلا في زمن قريب ... ومع ذلك فإنّ الزيدية باليمن ، والإباضية بعمّان يعتقدون بالعديد من أفكارهم ومعتقداتهم ...

﴿سؤال﴾ : مَنْ هُمُ الْقَدَرِيَّةُ ؟

الجواب : القدرية هم نفاة القدر الذين قالوا بأنّ الإنسان يخلق فعله بنفسه ، وأنّ الأفعال لا علاقة لها بمشيئة الله تعالى ، وأنها ليست داخلية تحت قدرته تعالى ، ومنبع هذا الاعتقاد هو بسبب تبيينهم لمسألة التحسين والتّقيح العقليين ، حيث أنّهم يعتقدون بأنّ الله تعالى لا يفعل القبيح البتّة ، وأنّ جميع أفعاله حسنة ، ولما كانت أفعال العباد منها القبيح ومنها الحسن نفوا فعل الله للأعمال القبيحة ، لأنّه لو كان خالقها لكان فاعلاً للقبيح ... واستدلّوا من النّقل بقوله تعالى : ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ، وقوله : ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] ...

قال الإمام الأشعري في " الإبانة عن أصول الديانة " (ص ١٥-١٧) : " وزعمت القدرية أنّ الله تعالى يخلق الخير ، والشّيطان يخلق الشرّ .

وزعموا أَنَّ الله تعالى يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، خلافاً لما أجمع عليه المسلمون من أَنَّ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وردّاً لقول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] ، فأخبر تعالى أَنَّا لا نشاء شيئاً إِلَّا وقد شاء الله أن نشاءه.

ولقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣] ، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣] ، ولقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] ، ولقوله تعالى مخبراً عن نبيه شعيب صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الأعراف: ٨٩] .

ولهذا سمّاهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مجوس هذه الأمة؛ لأنهم دانوا بديانة المجوس، وضاهوا أقاويلهم.

وزعموا أَنَّ للخير والشر خالقين، كما زعمت المجوس ذلك، وأنَّه يكون من الشرور ما لا يشاء الله ، كما قالت المجوس.

وأنتهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم من دون الله عزَّ وجلَّ، ردّاً لقول الله تعالى لنبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] ، وإعراضاً عن القرآن، وعمّا أجمع عليه أهل الإسلام.

وزعموا أَنَّهُم منفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، فأثبتوا لأنفسهم الغنى عن الله عزَّ وجلَّ، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله عزَّ وجلَّ بالقدرة عليه، كما أثبت المجوس ، لعنهم الله للشيطان من القدرة على الشر ما لم يثبتوا لله عزَّ وجلَّ، فكانوا مجوس هذه الأمة؛ إذ دانوا بديانة المجوس، وتمسكوا بأقاويلهم ومالوا إلى أضاليلهم.

وقنطوا النَّاس من رحمة الله، وآيسوهم من روحه، وحكموا على العصاة بالنَّار والخلود فيها، خلافاً لقول الله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] .

وزعموا أَنَّ من دخل النَّار لا يخرج منها، خلافاً لما جاءت به الرواية عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إن الله عز وجل يخرج قوماً من النار بعد أن امتحشوا فيها ...) .

ومن الجدير بالذكر هنا أَنَّ المعتزلة أخذوا بعض عقائدهم من القدرية الأولى ...

﴿سؤال﴾ : مَا هِيَ الْآثَارُ الْبَاقِيَّةُ مِنْ تَرَاثِ الْمُعْتَزِلَةِ ؟

الجواب : كتب الأستاذ المرحوم بإذن الله تعالى " أمين نايف ذياب " في موقعه على الشبكة العنكبوتية ، فقال : " اتَّصف مشايخ الاعتزال و أئمتهم بأنَّهم ذوي قرائح خصبة ، وكفاءات خاصَّة في نضد القريض (شعر في الأفكار) و ارتجال الخطب . فكان إلقاء الكلام على الوجه البليغ ، المطابق لمقتضى الحال ، أحد أسلحتهم الفتَّاكة في باب المناظرة . ومن المحتمل أيضاً أنَّ تسمية علم الكلام بهذا الاسم لتقديم الحُجج بواسطة الكلام ، والمعتزلة هم واضعو الأسس لتدوين علم الكلام والرَّد على الخصوم ، والشَّيعة تنظر للمعتزلة بأنَّهم من أهل السُّنَّة لقولهم الإمامة بالشُّورى والانتخاب لا بالنَّص ، وبما أنَّهم قد بلغوا الذَّروة والسَّنام في البلاغة والفصاحة و إلقاء الكلام ، سُمِّيت صناعتهم بأوصافهم وخصوصيَّاتهم، فأطلقوا على منهجهم الفكري لفظ الكلام و علمه . ويظهر ذلك من الرُّجوع إلى تاريخ حياتهم ، ويعرف القراء أنَّ واصل بن عطاء مع أنَّه كان به لثغة شنيعة بالرَّاء ولكن كان يتجنَّب عن الرَّاء في خطبه ، فيتكلَّم بالقمح مكان البُرِّ ، والغيث مكان المطر . ولم يكن التَّعَوُّق في البلاغة مختصّاً به ، بل هو الغالب على أئمَّة المعتزلة . فلا عجب لأن يتركوا كتباً قيَّمة في مجالات العقيدة والأدب والتَّفسير ، غير أنَّ الظُّلم والدَّهر لعب بكتُبهم ، وأعان على حرقها وإعدامها من قبل الخصوم ، وحرق كتب المعتزلة من قبل الخصوم هو اعتداء واضح على الفكر والتَّفكير ممَّن لا يحسن الاجتهاد والتَّفكير ، فلم يصل إلى هذا الجيل إلَّا النَّزْر القليل الَّذي حفظته الصُّدفة وما حفظه الرِّيديَّة منها . وهذا ذكر لآثار المعتزلة ما طبع و نشر ، وأمَّا المخطوطة منها الموجودة في المكتبات العالميَّة فهي على عاتق الفهارس ، والقيام بذلك ليس من طاقة الأفراد ، ولطال المقام ، وهذا ذكر للمطبوع حسب السَّلسل التَّاريخي للتَّأليف ...

١ - «المعيار والموازنة» لأبي جعفر الاسكافي (ت ٢٤٠هـ) ، في فضائل الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب - عليه السَّلام - تحقيق محمَّد باقر المحمودي، طبع في بيروت (١٤٠٢هـ) .

٢ - «درة التَّنزيل و غرة التَّأويل» له أيضاً طبع في مطبعة السَّعادة، عام (١٣٢٦هـ) .

٣ - «البيان والتبيين» لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) في أربعة أجزاء، طبع عدَّة مرَّات، آخرها طبعة دار الفكر عام (١٩٦٨) .

٤ - «المحاسن والاضداد» له أيضاً طبع في القاهرة (عام ١٣٣١هـ) .

٥ - «الفصول المختارة من كتب الجاحظ» جمعها الإمام عبيد الله بن حسان، طبع على هامش «الكامل» للمبرِّد في القاهرة، (عام ١٣٢٤هـ) .

- ٦ - «العثمانية» تحقيق محمد هارون المصري طبع مصر، واستقصى المحقق ما بثه ابن أبي الحديد في شرحه على نهج البلاغة من كتاب (نقض العثمانية) لأبي جعفر الاسكافي، فجمعه وطبعه في آخر «العثمانية» فجاء الكتاب ونقضه في مجلد واحد. وتعرفت على شأن الكتاب في ترجمة الجاحظ.
- ٧ - «رسائل الجاحظ» في جزئين، تحقيق عبدالسلام هارون، طبع في القاهرة عام (١٩٦٤م).
- ٨ - «البخلاء» له أيضاً، تحقيق طه الحجازي، طبع في مصر.
- ٩ - «الانتصار» في الردّ على ابن الراوندي، تأليف أبي الحسين المعروف بالخيّاط، طبع مع مقدّمة وتحقيق وتعليق للدكتور نيرج الاستاذ بجامعة (آبسالة) في (مملكة السويد). وفي آخره قائمة لفهرس الكتب المذكورة في هذا الكتاب أكثرها للمعتزلة يبلغ عددها أربعين كتاباً.
- ١٠ - «فضل الاعتزال أو ذكر المعتزلة» لأبي القاسم البلخي (ت ٣١٧ أو ٣١٩هـ) تحقيق فؤاد سيّد، طبع الدّار التونسية، عام (١٤٠٦هـ).
- ١١ - «شرح الأصول الخمسة» لقاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد (٤١٥هـ). حقّقه وقدّم له الدّكتور عبد الكريم عثمان، المطبوع بمصر، عام (١٣٦٤هـ)، في (٨٠٤) صفحة وراء الفهارس وهو أجمع كتاب لتبيين الأصول الخمسة التي تتبنّاها المعتزلة في مجال العقائد.
- ١٢ - «المغني» له أيضاً، وهو إملاء القاضي لتلاميذه، وقد طبع منه لحدّ الآن أربعة عشر جزءاً من أصل عشرين جزءاً، وقد اكتشفته البعثة العلميّة المصريّة باليمن سنة (١٩٥١م)، وهو أكثر الكتب بسطاً لآراء المعتزلة في مجال الكلام، والجزء الأخير منه في الإمامة - وإذ يخالف رؤية في قولهم بالنص - قام بنقضه السيّد المرتضى بكتاب أسماه بـ «الشافى» ولخصّته الشيخ الطّوسى، والأصل والمُلخَص مطبوعان.
- ١٣ - «تنزيه القرآن عن المطاعن» طبع عن النّسخة المخطوطة بدار الكتب المصريّة. له أيضاً ما يلي:
- ١٤ - «متشابه القرآن» له في جزئين. طبع في القاهرة، دار التّراث، تحقيق الدكتور عدنان زرزور.
- ١٥ - «المجموع المحيط بالتكليف له».
- ١٦ - «المختصر في أصول الدّين» من رسائل العدل والتّوحيد تحقيق محمّد عمارة. الانتصار: قسم الفهرس، (ص ٢٤٩-٢٥٢).
- ١٧ - «طبقات المعتزلة» له أيضاً، تحقيق فؤاد سيّد، طبع الدّار التّونسيّة، عام (١٤٠٦هـ).

١٨ - «ديوان الأصول في التوحيد» لأبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري رئيس المعتزلة بعد القاضي عبد الجبار، طبع في مصر، عام (١٩٦٨م)، تحقيق محمد عبد الهادي أبو ريدة، وقد تبعا في نسبة الكتاب إليه، رأي محقق الكتاب.

١٩ - تفسير الماوردي النكت والعيون ٦ أجزاء راجعه وعلق عليه سلفي هو السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ونشره: دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية كلاهما في بيروت ولا يوجد إلى ما يشير إلى تاريخ طبع الكتاب، وهناك خلاف في الرأي حول الماوردي، هل هو معتزلي أو ليس معتزلياً، ابن الصلاح وصفه بالاعتزال، ومن يقرأ تعليقات محقق التفسير يدرك أن الماوردي معتزلي ولكنه وجد في زمن تصفية المعتزلة، فخاف على نفسه فأخفى اعتزاله وكتبه ولم تظهر كتبه إلا بعد موته. له أيضاً من الكتب:

٢٠ - الأحكام السلطانية: وهو من أقدم ما طبع من مؤلفاته وهو معروف ومتداول.

٢١ - أدب الوزير: طبع بهذا العنوان سنة (١٣٤٨هـ) على التقریب (١٩٣٠م) وعنوان الكتاب الأصلي هو (قوانين الوزارة وسياسة الملك) وفي سنة (١٩٧٦م) أي بعد ٤٦ عاماً قام الدكتور محمد سليمان داود بتحقيقه ونشره على نسخة أمانة استانبول تحت عنوان الوزارة.

٢٢ - أدب الدنيا والدين: مطبوع وهو في الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي (حالة المجتمع).

٢٣ - أعلام النبوة: مطبوع.

٢٤ - أدب القاضي: هو كتاب غير مستقل وإنما هو قسم من كتاب الحاوي الكبير نشره محققاً الدكتور محي هلال السرحان.

٢٥ - تسيهيل النظر وتعجيل الظفر: لا زال مخطوطاً ومن في مكتبات العالم نسختان إحداها بمكتبة غوته بألمانيا الشرقية سابقاً وتحمل رقم (١٨٧٢). الثانية: نسخة مختصرة في إحدى عشرة ورقة بكلية الأدب في طهران وتحمل الرقم ٩٠ دس.

٢٦ - نصيحة الملوك: يوجد مخطوطاً بالمكتبة الوطنية بباريس ضمن مجموع رقم (٢٤٤٧) وترتيبه الثالث في المجموع ويقع في (٦٣ ص).

٢٧ - الأمثال والحكم: توجد نسخة منه في مكتبة ليدي تحت رقم (٣٨٢) وارنو.

٢٨- الحاوي الكبير : وهو أكبر موسوعة في الفقه الإسلامي عامّة والمذهب الشافعي خاصّة ، يقول عنه الماوردي بسطت الفقه في ٤٠٠٠ ورقة واختصرته في ٤٠ .

يريد بالمبسوط كتاب (الحاوي) وبالمختصر كتاب (الإقناع) ويوجد كتاب الحاوي مفرقا في مكتبات كثيرة في أنحاء العالم . وقد قدم الدكتور السرحان في مقدمة أدب القضاء لامن الحاوي دراسة حصرية لوجود متفرقات كتاب الحاوي .

٢٩- «الطبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من طبقات المعتزلة» لأبي السعد المحسن بن محمد كلام الجشمي البيهقي (٤٩٤هـ) ، وكأته ذيل لكتاب «طبقات المعتزلة» للقاضي حيث ترجم فيه الطبقتين الحادية عشرة والثانية عشرة من المعتزلة، تحقيق فؤاد سيّد، طبع الدّار التّونسيّة، وهو جزء من كتابه «شرح العيون».

٣٠- رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس» له أيضاً، تحقيق حسين المدرسي الطّباطبائي، طبع عام (١٤٠٦)، وقد ألفه بصورة روائية على النهج المعروف اليوم.

٣١- تحكيم العقول في تأصيل الأصول له أيضاً ، طبع من قبل مؤسّسة الإمام زيد بن علي تحقيق عبد السّلام بن عبّاس الوجيه عثر عليه مع كتاب آخر في زمن متأخر ولذلك طبع سنة (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) عدد صفحاته (٢٦٠ص) .

٣٢- تفسير الكشاف» للشيخ محمود بن عمر بن محمود الزّنجشري (٥٣٨هـ) ، وقد طبع عدّة مرّات، وهو أحد التّفاسير التي يرجع إليها جميع المسلمين في الوقوف على بلاغة القرآن، ولا يزال إلى اليوم ينظر إليه كأحد التّفاسير المهمّة، وقد أدرج في تفسيره حسب تناسب الآيات آراء المعتزلة وأخضع الآيات لتلك المبادئ. وله أيضاً ما يلي:

٣٣- أساس البلاغة» في اللّغة، طبع في مصر.

٣٤- له أيضاً «أطواق الذّهب في المواعظ والخطب» تحتوي مائة مقالة في النّصائح، طبع في مصر وبيروت و استنبول.

٣٥- عجب العجاب في شرح لاميّة العرب» طبع في القاهرة و استنبول.

٣٦- الانموذج» طبع في ايران مع شرح عبدالغني الأردبيلي.

٣٧- الجبال و الأمكنة والمياه» طبع في ليدن.

٣٨- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار».

٣٩- الفائق في غريب الحديث» طبع في حيدرآباد.

٤٠- الكلم النّوابع أو نوابغ الكلم» طبع في القاهرة و بيروت.

٤١- المفصّل في صناعة الإعراب» طبع في مصر و غيرها.

٤٢- مقدّمة الأدب» في اللّغة، طبع في ليسيك.

٤٣- شرح نهج البلاغة» لعز الدّين عبد الحميد بن أبي الحديد البغدادي المدائني (م٦٥٥هـ) وهو أعظم الشّروح و أطولها و أشملها بالعلوم والآداب والتّاريخ والمعارف، ألّفه لمؤيّد الدّين محمّد بن أحمد بن العلقمي وزير المستعصم بالله آخر الخلفاء والملوك العبّاسيّين، وكان له كتب فيها عشرة آلاف مجلّد من نفاس الكتب، طبع في عشرين جزءاً بتحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم في القاهرة.

٤٤- «طبقات المعتزلة» لأحمد بن يحيى بن المرتضى أحد أئمّة الزّيدية، ولد عام (م٧٦٤هـ) وتوفيّ بظفار عام (٨٤٠هـ)، وهو جزء من كتابه الآخر «المنية والأمل» في شرح كتاب الملل والنحل.

٤٥- البحر الزّخار دورة فقهية على مذهب الإمام زيد طبع في ستة أجزاء.

٤٦- «كتاب الأساس لعقائد الأكياس» تأليف القاسم بن محمّد بن عليّ الزّيدي العلويّ (١٠٢٩هـ). حقّقه و قدّم له الدكتور البير نصري نادر، طبع دار الطليعة بيروت، عام (١٩٨٠م).

٤٧- «العلم السّامخ في إثبات الحقّ على الآباء والمشايع» للشّيخ صالح القبلي (١١٠٨هـ)، طبع القاهرة عام (١٣٣١هـ)...

هذه هي المعتزلة وتأريخها، هذه تعاليمها و مشايخها وآثارها، فمن أراد الكتابة عن المعتزلة فعليه الرّجوع إلى هذه المصادر وإن كانت قليلة، لكنّها تغنيه عن الرّجوع إلى كتب خصائهم ك «الفرق بين الفرق» للبغدادي، فإنّه أخذ ما أخذه عن خصمهم ابن الراونديّ فنسب إليهم في كتابه فضائح لا يمكن الرّكون عليه، فإنّ الخصم لا يصدق في النسبة والنقل.

ولعلّ الفائت منّي أكثر من المذكور، والتّكليف على حدّ المقدور، وقد اكتفينا بذكر ما وقفنا على المطبوع من كتبهم، أمّا المخطوط منها فحدّث عنه ولا حرج، يقف عليها من راجع فهرس مخطوطات المكتبة المتوكّلة في جامع صنعاء باليمن، وقد صوّر أكثرها دار الكتب المصريّة ونشر قسمًا كبيراً منها...

﴿سؤال﴾: ما هي الأدلّة التي تمسّك بها القدريّة في نفهم للقدر، وكيف نردّ عليهم؟

الجواب: استدللّ القدريّة في نفهم للقدر بالعديد من الأدلّة، منها:

أَوَّلًا : قوله تعالى : ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] .

قال الإمام الرازي في " التفسير " (١٧٣/١٧٥-) : " اَعْلَمَ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ زَعَمُوا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ إِرَادَةِ الْكَائِنَاتِ مِنْ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ :

فَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ تَعَالَى حَكَى عَنِ الْكُفَّارِ صَرِيحَ قَوْلِ الْمُجْبِرَةِ وَهُوَ قَوْلُهُمْ : لَوْ شَاءَ اللَّهُ مِنَّا أَنْ لَا نُشْرِكَ لَمْ نُشْرِكْ ، وَإِنَّمَا حَكَى عَنْهُمْ هَذَا الْقَوْلَ فِي مَعْرِضِ الذَّمِّ وَالتَّقْيِصِ ، فَوَجَبَ كَوْنُ هَذَا الْمَذْهَبِ مَذْمُومًا بَاطِلًا .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ : ﴿كَذَّبَ﴾ ، وَفِيهِ قَرَاءَتَانِ بِالتَّخْفِيفِ وَبِالتَّثْقِيلِ . أَمَّا الْقَرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ فَهِيَ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُمْ قَدْ كَذَبُوا فِي ذَلِكَ الْقَوْلِ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي تَقُولُهُ الْمُجْبِرَةُ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ كَذِبٌ . وَأَمَّا الْقَرَاءَةُ بِالتَّشْدِيدِ فَلَا يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ اسْتَوْجَبُوا الذَّمَّ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ كَذَبُوا أَهْلَ الْمَذَاهِبِ ، لِأَنَّا لَوْ حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَيْهِ لَكَانَ هَذَا الْمُعْنَى ضِدًّا لِمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَرَاءَةُ كَذَبَ بِالتَّخْفِيفِ وَحِينَئِذٍ تَصِيرُ إِحْدَى الْقَرَاءَتَيْنِ ضِدًّا لِلْقَرَاءَةِ الْأُخْرَى ، وَذَلِكَ يُوجِبُ دُخُولَ التَّنَاقُضِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِذَا بَطُلَ ذَلِكَ وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ : أَنَّ كُلَّ مَنْ كَذَّبَ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فِي الزَّمَانِ الْمُتَقَدِّمِ فَإِنَّهُ كَذَبَهُ بِهَذَا الطَّرِيقِ ، لِأَنَّهُ يَقُولُ : الْكُلُّ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَهَذَا الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ إِنَّمَا حَصَلَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنْهُ ، فَهَذَا طَرِيقٌ مُتَعَيَّنٌ لِكُلِّ الْكُفَّارِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ فِي تَكْذِيبِ الْأَنْبِيَاءِ وَفِي دَفْعِ دَعْوَتِهِمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَإِذَا حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَارَتِ الْقَرَاءَةُ بِالتَّشْدِيدِ مُؤَكَّدَةً لِلْقَرَاءَةِ بِالتَّخْفِيفِ ، وَيَصِيرُ مَجْمُوعُ الْقَرَاءَتَيْنِ دَلَالًا عَلَى إِبْطَالِ قَوْلِ الْمُجْبِرَةِ .

الْوَجْهَ الثَّالِثُ : فِي دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى قَوْلِنَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اسْتَوْجَبُوا الْوَعِيدَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَهَابِهِمْ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ .

الوجه الرابع : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ اسْتَفْهَمَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْقَوْلِ لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَلَا حُجَّةٌ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ هَذَا الْمَذْهَبِ ، لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ حَقًّا كَانَ الْقَوْلُ بِهِ عِلْمًا .

الْوَجْهَ الْخَامِسُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي سَائِرِ الْآيَاتِ: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦] .

وَالْوَجْهَ السَّادِسُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ ، وَالْخَرْصُ أَقْبَحُ أَنْوَاعِ الْكَذِبِ ، وَأَيْضًا قَالَ تَعَالَى:

﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ [الذَّارِيَات: ١٠] .

وَالْوَجْهَ السَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ ، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُمْ احْتَجُّوا فِي دَفْعِ دَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِأَن قَالُوا: كُلُّ مَا حَصَلَ فَهُوَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِذَا شَاءَ اللَّهُ مِنَّا ذَلِكَ فَكَيْفَ يُمَكِّنُنَا تَرْكُهُ؟

وَإِذَا كُنَّا عَاجِزِينَ عَنْ تَرْكِهِ فَكَيْفَ يَأْمُرُنَا بِتَرْكِهِ؟ وَهَلْ فِي وَسْعِنَا وَطَاقَتِنَا أَنْ نَأْتِيَ بِفِعْلٍ عَلَى خِلَافِ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَهَذَا هُوَ حُجَّةُ الْكُفَّارِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ تَعَالَى أَعْطَاكُمْ عُقُولًا كَامِلَةً ، وَأَفْهَامًا وَافِيَةً ، وَآذَانًا سَامِعَةً ، وَعُيُونًا بَاصِرَةً ، وَأَقْدَرَكُمْ عَلَى الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، وَأَزَالَ الْأَعْدَارَ وَالْمَوَانِعَ بِالْكَلِّيَّةِ عَنْكُمْ ، فَإِنْ شِئْتُمْ ذَهَبْتُمْ إِلَى عَمَلِ الْخَيْرَاتِ وَإِنْ شِئْتُمْ إِلَى عَمَلِ الْمَعَاصِي وَالْمُنْكَرَاتِ ، وَهَذِهِ الْقُدْرَةُ وَالْمَكْنَةُ مَعْلُومَةُ الثُّبُوتِ بِالضَّرُورَةِ ، وَزَوَالَ الْمَوَانِعِ وَالْعَوَائِقِ مَعْلُومُ الثُّبُوتِ أَيْضًا بِالضَّرُورَةِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ ادِّعَاؤُكُمْ أَنَّكُمْ عَاجِزُونَ عَنِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ ، فَثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَيْسَ لَكُمْ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بِالْغَةِ ، بَلْ لِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَيْكُمْ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: لَوْ كَانَتْ أَفْعَالُنَا وَاقِعَةً عَلَى خِلَافِ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَكُنَّا قَدْ غَلَبْنَا اللَّهَ وَفَهَرْنَا وَآتَيْنَا بِالْفِعْلِ عَلَى مُضَادَّتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ ، وَذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَهُ عَاجِزًا ضَعِيفًا ، وَذَلِكَ يَقْدَحُ فِي كَوْنِهِ إِلَهًا.

فَأَجَابَ تَعَالَى عَنْهُ: بِأَنَّ الْعَجْزَ وَالضَّعْفَ إِنَّمَا يَلْزُمُ إِذَا لَمْ أَكُنْ قَادِرًا عَلَى حَمْلِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ عَلَى سَبِيلِ الْقَهْرِ وَالْإِلْجَاءِ وَأَنَا قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ إِلَّا أَنِّي لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ عَلَى سَبِيلِ الْقَهْرِ وَالْإِلْجَاءِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُطِلُّ الْحِكْمَةَ الْمَطْلُوبَةَ مِنَ التَّكْلِيفِ ، فَثَبَّتَ بِهَذَا الْبَيَانِ أَنَّ الَّذِي يَقُولُونَهُ مِنْ أَنَّا لَوْ أَتَيْنَا بِعَمَلٍ عَلَى خِلَافِ مَشِيئَةِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَلْزُمُ

مِنْهُ كَوْنُهُ تَعَالَى عَاجِزًا ضَعِيفًا كَلَامٌ بَاطِلٌ ، فَهَذَا أَقْصَى مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي تَمَسُّكِ الْمُعْتَرِلَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ .

وَالْجَوَابُ الْمُعْتَمَدُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ نَقُولَ : إِنَّا بَيَّنَّا أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا وَمَذْهَبِنَا وَنَقَلْنَا فِي كُلِّ آيَةٍ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ وَأَجَبْنَا عَنْهَا بِأَجْوَبَةٍ وَاضِحَةٍ قَوِيَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ بِالذَّلَالِ الْعَقْلِيَّةِ الْقَاطِعَةِ .

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ مَا ذَكَرْتُمْ لَوَقَعَ التَّنَاقُضُ الصَّرِيحُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنَّهُ يُوجِبُ أَعْظَمَ أَنْوَاعِ الطَّعْنِ فِيهِ .

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَتَقُولُ : إِنَّهُ تَعَالَى حَكَمَى عَنِ الْقَوْمِ أَتَمُّهُمْ قَالُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ثُمَّ ذَكَرَ عَقِيْبَهُ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ قَالُوا لَمَّا كَانَ الْكُلُّ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَقْدِيرِهِ كَانَ التَّكْلِيفُ عِبًّا ، فَكَانَتْ دَعْوَى الْأَنْبِيَاءِ بَاطِلَةً وَنُبُوَّتُهُمْ وَرِسَالَتُهُمْ بَاطِلَةً ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى بَيَّنَّ أَنَّ التَّمَسُّكَ بِهَذَا الطَّرِيقِ فِي إِبْطَالِ النُّبُوَّةِ بَاطِلٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِلَهٌ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ فِي فِعْلِهِ ، فَهُوَ تَعَالَى يَشَاءُ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ وَمَعَ هَذَا فَيَبْعَثُ إِلَيْهِ الْأَنْبِيَاءَ وَيَأْمُرُهُ بِالْإِيمَانِ ، وَوُرُودُ الْأَمْرِ عَلَى خِلَافِ الْإِرَادَةِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ .

فَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ تَعَالَى حَكَمَى عَنِ الْكُفَّارِ أَتَمُّهُمْ يَتَمَسَّكُونَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي إِبْطَالِ نُبُوَّةِ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى بَيَّنَّ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِدْلَالَ فَاسِدٌ بَاطِلٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْمَشِيئَةِ لِلَّهِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ دَفْعُ دَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَعَلَى هَذَا الطَّرِيقِ فَقَطْ سَقَطَ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَجَمِيعُ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا فِي التَّقْيِيقِ وَالتَّهَجُّجِ عَائِدٌ إِلَى تَمَسُّكِكُمْ بِثُبُوتِ الْمَشِيئَةِ لِلَّهِ عَلَى دَفْعِ دَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، فَيَكُونُ الْحَاصِلُ : أَنَّ هَذَا الْإِسْتِدْلَالَ بَاطِلٌ ، وَلَيْسَ فِيهِ الْبَتَّةُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِالْمَشْيَةِ بَاطِلٌ .

فَإِنْ قَالُوا : هَذَا الْعُذْرُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ إِذَا قَرَأْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى : كَذَبَ بِالتَّشْدِيدِ ، وَأَمَّا إِذَا قَرَأْنَاهُ بِالتَّخْفِيفِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ هَذَا الْعُذْرُ بِالْكُلِّيَّةِ ، فَنَقُولُ : فِيهِ وَجْهَانِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّا نَمْنَعُ صِحَّةَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ : أَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا تَدُلُّ عَلَى قَوْلِنَا : فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ دَالَّةً عَلَى قَوْلِهِمْ لَوَقَعَ التَّنَاقُضُ وَلَخَرَجَ الْقُرْآنُ عَنْ كَوْنِهِ كَلَامًا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَيَنْدَفِعُ هَذَا التَّنَاقُضُ بِأَنْ لَا تُقْبَلَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ ، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ .

الثَّانِي : سَلَّمْنَا صِحَّةَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لَكِنَّا نَحْمِلُهَا عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ كَذَبُوا فِي أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ أَفْعَالِ الْعِبَادِ سُقُوطُ نُبُوَّةِ الْأَنْبِيَاءِ وَبُطْلَانُ دَعْوَتِهِمْ ، وَإِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَبْقَ

لِلْمُعْتَزِلَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ تَمَسُّكُ الْبَتَّةَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعَانَنَا عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ هَذِهِ الْعَهْدَةِ الْقَوِيَّةِ ، وَمِمَّا يُقَوِّي مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَهَابِ بَصَرِهِ : مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَقُولُ : لَا قَدَرَ فَقَالَ : إِنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَتَيْتُ عَلَيْهِ وَيْلَهُ أَمَا يَقْرَأُ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢] ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ قَالَ لَهُ اكْتُبِ الْقَدَرَ فَجَرَى بِمَا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ .

وَقَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ : «الْمُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ» .

وقال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٤٤٩/١٣) في شرح "باب في المشيئة والإرادة" : " وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْأَنْعَامِ : ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ الْآيَةُ ، فَقَدْ تَمَسَّكَ بِهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَقَالُوا : إِنَّ فِيهَا رَدًّا عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ . وَالْجَوَابُ : أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ تَمَسَّكُوا بِأَصْلِ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَرَاهِينُ ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ مَخْلُوقٍ ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَخْلُقَ الْمَخْلُوقَ شَيْئًا وَالْإِرَادَةُ شَرْطٌ فِي الْخَلْقِ ، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الْمَشْرُوطِ بِدُونِ شَرْطِهِ ، فَلَمَّا عَانَدَ الْمُشْرِكُونَ الْمَعْقُولَ وَكَذَّبُوا الْمُنْقُولَ الَّذِي جَاءَتْهُمْ بِهِ الرُّسُلُ وَالزَّمُوا الْحُجَّةَ بِذَلِكَ تَمَسَّكُوا بِالْمَشِيئَةِ وَالْقَدَرِ السَّابِقِ ، وَهِيَ حُجَّةٌ مَرْدُودَةٌ ، لِأَنَّ الْقَدَرَ لَا تَبْطُلُ بِهِ الشَّرِيعَةُ وَجَرِيَانُ الْأَحْكَامِ عَلَى الْعِبَادِ بِأَكْسَابِهِمْ ، فَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بِالْمَعْصِيَةِ كَانَ ذَلِكَ عَلَامَةً عَلَى أَنَّهُ قَدَّرَ عَلَيْهِ الْعِقَابَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُشْرِكِينَ ، وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بِالطَّاعَةِ كَانَ ذَلِكَ عَلَامَةً عَلَى أَنَّهُ قَدَّرَ عَلَيْهِ بِالثَّوَابِ ، وَحَرَفُ الْمُسَالَةِ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ قَاسُوا الْخَالِقَ عَلَى الْمَخْلُوقِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ لَوْ عَاقَبَ مَنْ يُطِيعُهُ مِنْ أَتْبَاعِهِ عَذَابًا لَمْ يَكُنْ لَيْسَ مَالِكًا لَهُ بِالْحَقِيقَةِ ، وَالْخَالِقُ لَوْ عَذَّبَ مَنْ يُطِيعُهُ لَمْ يَعْذَبْ ظَالِمًا ، لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِلْكُهُ ، فَلَهُ الْأَمْرُ كُلُّهُ بِفَعْلٍ مَا يَشَاءُ وَلَا يَسْتَلِ عَمَّا يَفْعَلُ ... وَحَرَفُ النَّزَاعِ بَيْنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ : أَنَّ الْإِرَادَةَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ تَابِعَةٌ لِلْعِلْمِ ، وَعِنْدَهُمْ تَابِعَةٌ لِلْأَمْرِ ، وَيَدُلُّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ لَهُمْ حِزَابًا فِي الْآخِرَةِ﴾ " .

ثَانِيًا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلِّلْهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] .

قال الإمام الرَّاظي في " التفسير " (١٢/٥٣٠ فما بعدها) : " وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْهَدْيَ وَالضَّلَالَ لَيْسَا إِلَّا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى . قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ : الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِهِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : قَالَ الْجَبَّائِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى يَجْعَلُهُمْ صَمًّا وَبُكْمًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ الْحَشْرِ . وَيَكُونُونَ كَذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ بَأَنَّ يَجْعَلُهُمْ فِي الْآخِرَةِ صَمًّا وَبُكْمًا فِي الظُّلُمَاتِ ، وَيُضِلُّهُمْ بِذَلِكَ عَنِ الْجَنَّةِ وَعَنِ

طَرِيقَهَا وَيُصِيرُهُمْ إِلَى النَّارِ، وَآكَدَ الْقَاضِي هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّهُ تَعَالَى بَيِّنٌ فِي سَائِرِ الْآيَاتِ أَنَّهُ يَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمِيًّا وَبُكْمًا وَصَمًّا وَأَوَاهُمْ جَهَنَّمَ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: قَالَ الْجَبَّائِيُّ أَيْضًا وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُمْ كَذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، فَيَكُونُ تَوَسُّعًا مِنْ حَيْثُ جُعِلُوا بِتَكْذِيبِهِمْ بَيِّنَاتٍ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الظُّلُمَاتِ لَا يَهْتَدُونَ إِلَى مَنَافِعِ الدِّينِ، كَالصَّمِّ وَالْبُكْمِ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ إِلَى مَنَافِعِ الدُّنْيَا.

فَشَبَّهَهُمْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهِمْ، وَأَجْرَى عَلَيْهِمْ مِثْلَ صِفَاتِهِمْ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: قَالَ الْكَعْبِيُّ قَوْلُهُ صُمٌّ وَبُكْمٌ مَحْمُولٌ عَلَى الشُّتْمِ وَالْإِهَانَةِ، لَا عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا كَذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضْلِلْهُ فَقَالَ الْكَعْبِيُّ: لَيْسَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ لِأَنَّهُ تَعَالَى وَإِنْ أَجْمَلَ الْقَوْلَ فِيهِ هَاهُنَا، فَقَدْ فَصَّلَهُ فِي سَائِرِ الْآيَاتِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٢٧]

، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [مُحَمَّد: ١٧]

، وَقَوْلُهُ: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ [المَائِدَةُ: ١٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٢٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [الْعَنَكُوت: ٦٩] فَثَبَّتَ بِهِ هَذِهِ

الْآيَاتِ أَنَّ مَشِيئَةَ الْهُدَى وَالضَّلَالِ وَإِنْ كَانَتْ جُمْلَةً فِي هَذِهِ الْآيَةِ، إِلَّا أَنَّهَا مُحْصَصَةٌ مُفَصَّلَةٌ فِي سَائِرِ الْآيَاتِ، فَيَجِبُ حَمْلُ هَذَا الْمُجْمَلِ عَلَى تِلْكَ الْمُفَصَّلَاتِ، ثُمَّ إِنَّ الْمُعْتَرِلَةَ ذَكَرُوا تَأْوِيلَ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ مِنْ وُجُوهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضْلِلْهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنَعَ الْأَلْطَافِ فَصَارُوا عِنْدَهَا كَالصَّمِّ وَالْبُكْمِ. وَالثَّانِي: مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضْلِلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ طَرِيقِ الْجَنَّةِ وَعَنْ وَجْدَانِ الثَّوَابِ، وَمَنْ يَشَأْ أَنْ يَهْدِيَهُ إِلَى الْجَنَّةِ يَجْعَلُهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الَّذِي يَسْلُكُهُ الْمُؤْمِنُونَ إِلَى الْجَنَّةِ.

وَقَدْ ثَبَّتَ بِالْدَّلِيلِ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَشَاءُ هَذَا الْإِضْلالَ إِلَّا لِمَنْ يَسْتَحِقُّ عُقُوبَةً كَمَا لَا يَشَاءُ الْهُدَى إِلَّا لِلْمُؤْمِنِينَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْوُجُوهُ الَّتِي تَكَلَّفَهَا هَؤُلَاءِ الْأَقْوَامُ إِنَّمَا يَحْسُنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا لَوْ ثَبَّتَ فِي الْعَقْلِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ. أَمَّا لَمَّا ثَبَّتَ بِالْدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ الْقَاطِعِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَ هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ الْعُدُولُ إِلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ الْمُتَكَلَّفَةِ بَعِيدًا جِدًّا، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ الدَّاعِي، وَبَيَّنَّا أَنَّ خَالِقَ ذَلِكَ الدَّاعِي هُوَ اللَّهُ، وَبَيَّنَّا أَنَّ عِنْدَ حُصُولِهِ يَجِبُ الْفِعْلُ، فَهَذِهِ الْمَقْدَمَاتُ الثَّلَاثَةُ تَوْجِبُ الْقَطْعَ بِأَنَّ الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ، وَبِتَخْلِيفِهِ وَتَقْدِيرِهِ وَتَكْوِينِهِ، وَمَتَى

ثَبَّتَ بِهَذَا الْبُرْهَانِ الْقَاطِعِ صِحَّةَ هَذَا الظَّاهِرِ، كَانَ الذَّهَابُ إِلَى هَذِهِ التَّكْلِيفَاتِ فَاسِدًا قَطْعًا، وَايضًا فَقَدْ تَبَعْنَا هَذِهِ الْوُجُوهَ بِالْإِبْطَالِ وَالنَّقْضِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: «خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» [البقرة: ٧]، وَفِي سَائِرِ الْآيَاتِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِعَادَةِ، وَأَقْرَبُهَا أَنَّ هَذَا الْإِضْلَالُ وَالْهُدَايَةُ مُعْلَقَانِ بِالْمَشِيئَةِ، وَعَلَى مَا قَالُوهُ: فَهُوَ أَمْرٌ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَهُ شَاءَ أَمِ ابْنِ وَابْنِ اللَّهِ أَعْلَمَ".

ثَالِثًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا» [الأنعام: ١٠٧].

قال الإمام الرازي في "التفسير" (١٠٨/١٣): "قَالَتِ الْمُعْتَرِضَةُ: ثَبَّتَ بِالذَّلِيلِ أَنَّ تَعَالَى أَرَادَ مِنَ الْكُلِّ الْإِيمَانَ، وَمَا شَاءَ مِنْ أَحَدِ الْكُفْرِ وَالشِّرْكَ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَقْتَضِي أَنَّ تَعَالَى مَا شَاءَ مِنَ الْكُلِّ الْإِيمَانَ، فَوَجَبَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ فَيَحْمِلُ مَشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِإِيمَانِهِمْ عَلَى مَشِيئَةِ الْإِيمَانِ الْإِخْتِيَارِيِّ الْمَوْجِبِ لِلثَّوَابِ وَالنَّشَاءِ وَيَحْمِلُ عَدَمَ مَشِيئَتِهِ لِإِيمَانِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ الْحَاصِلِ بِالْقَهْرِ وَالْجَبْرِ وَلِلْإِجَاءِ. يَعْنِي أَنَّ تَعَالَى مَا شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ عَلَى سَبِيلِ الْقَهْرِ وَالْإِجَاءِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ التَّكْلِيفَ وَيُخْرِجُ الْإِنْسَانَ عَنِ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ. هَذَا مَا عَوَّلَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وَجُوهٌ:

الْأَوَّلُ: لَا شَكَّ أَنَّ تَعَالَى هُوَ الَّذِي أَقْدَرَ الْكَافِرَ عَلَى الْكُفْرِ فَقُدْرَةُ الْكُفْرِ إِنْ لَمْ تَصْلُحْ لِلْإِيمَانِ فَخَالِقُ تِلْكَ الْقُدْرَةِ لَا شَكَّ أَنَّ كَانَ مُرِيدًا لِلْكَفْرِ، وَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً لِلْإِيمَانِ لَمْ يَتَرَجَّحْ جَانِبُ الْكُفْرِ عَلَى جَانِبِ الْإِيمَانِ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ دَاعٍ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِيمَانِ وَالْأَلَا لِمَ رُجِحَانِ أَحَدِ طَرَفَيْ الْمُمْكِنِ عَلَى الْآخَرِ لَا لِمُرْجَحٍ وَهُوَ مُحَالٌ، وَمَجْمُوعُ الْقُدْرَةِ مَعَ الدَّاعِي إِلَى الْكُفْرِ يُوجِبُ الْكُفْرَ، وَإِذَا كَانَ خَالِقُ الْقُدْرَةِ وَالدَّاعِي هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَثَبَّتَ أَنْ مَجْمُوعَهُمَا يُوجِبُ الْكُفْرَ. ثَبَّتَ أَنَّ تَعَالَى قَدْ أَرَادَ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ.

الثَّانِي: فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ تَعَالَى كَانَ عَالِمًا بِعَدَمِ الْإِيمَانِ مِنَ الْكَافِرِ، وَوُجُودِ الْإِيمَانِ مَعَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْإِيمَانِ مُتَضَادَّانِ وَمَعَ وُجُودِ أَحَدِ الضَّدَيْنِ كَانَ حُصُولُ الضَّدِّ الثَّانِي مُحَالًا، وَالْمُحَالُ مَعَ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مُحَالًا غَيْرُ مُرَادٍ، فَاِمْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ الْإِيمَانَ مِنَ الْكَافِرِ.

الثَّالِثُ: هَبْ أَنْ الْإِيمَانَ الْإِخْتِيَارِيَّ أَفْضَلُ وَأَنْفَعُ مِنَ الْإِيمَانِ الْحَاصِلِ بِالْجَبْرِ وَالْقَهْرِ إِلَّا أَنَّ تَعَالَى لَمَّا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْأَنْفَعُ لَا يَحْصُلُ الْبَتَّةَ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ فِي حِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ أَنْ يَخْلُقَ فِيهِ الْإِيمَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِجَاءِ، لِأَنَّ هَذَا الْإِيمَانَ وَإِنْ كَانَ لَا يُوجِبُ الثَّوَابَ الْعَظِيمَ، فَأَقْلُ مَا فِيهِ أَنْ يُخَلِّصَهُ مِنَ الْعِقَابِ الْعَظِيمِ، فَتَرَكَ إِجْبَادَ هَذَا الْإِيمَانِ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجَاءِ يُوجِبُ وَقُوعَهُ فِي أَشَدِّ الْعَذَابِ، وَذَلِكَ لَا يَلِيْقُ بِالرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ وَمِثْلُهُ أَنْ مَنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ عَزِيزٌ وَكَانَ هَذَا الْأَبُ فِي غَايَةِ الشَّفَقَةِ وَكَانَ هَذَا الْوَلَدُ

وَاقِفًا عَلَى طَرَفِ الْبَحْرِ فَيَقُولُ الْوَالِدُ لَهُ: غَصَّ فِي قَعْرِ هَذَا الْبَحْرِ لَتُسْتَخْرَجَ اللَّالِي الْعَظِيمَةَ الرَّفِيعَةَ الْعَالِيَةَ مِنْهُ، وَعَلِمَ الْوَالِدُ قَطْعًا أَنَّهُ إِذَا غَاصَ فِي الْبَحْرِ هَلَكَ وَغَرِقَ، فَهَذَا الْأَبُّ إِنْ كَانَ نَاطِرًا فِي حَقِّهِ مُشْفِقًا عَلَيْهِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْغَوْصِ فِي قَعْرِ الْبَحْرِ وَيَقُولَ لَهُ: اتْرُكْ طَلَبَ تِلْكَ اللَّالِي فَإِنَّكَ لَا تَحْدُهَا وَتَهْلِكُ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَى لَكَ أَنْ تَكْتَفِيَ بِالرِّزْقِ الْقَلِيلِ مَعَ السَّلَامَةِ، فَأَمَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْغَوْصِ فِي قَعْرِ الْبَحْرِ مَعَ الْيَقِينِ التَّامِّ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ مِنْهُ إِلَّا الْهَلَكَ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرَّحْمَةِ وَعَلَى السَّعْيِ فِي الْإِهْلَاكِ فَكَذَا هَاهُنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثَالِثًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] .

قال الإمام الرازي في "التفسير" (٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧): "وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ يَعْنِي أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَنْفَعُهُ إِيَّانٌ وَلَا يَضُرُّهُ كُفْرَانٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِالْكَفْرِ، وَاحْتِجَّ الْجَبَّائِيُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُجْبِرَةَ يَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْكُفْرَ الْعِبَادَ وَإِنَّهُ مِنْ جِهَةٍ مَا خَلَقَهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ، قَالَ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَ قَدْ رَضِيَ الْكُفْرُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي خَلَقَهُ، وَذَلِكَ ضِدُّ الْآيَةِ .

الثَّانِي: لَوْ كَانَ الْكُفْرُ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى لَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ تَرْضَى بِهِ لِأَنَّ الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ، وَحَيْثُ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَلَيْسَ أَيْضًا بِرِضَا اللَّهِ تَعَالَى، وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ عَنْ هَذَا الْإِسْتِدْلَالِ مِنْ وَجْهِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ عَادَةَ الْقُرْآنِ جَارِيَةً بِتَخْصِصِ لَفْظِ الْعِبَادِ بِالْمُؤْمِنِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وَقَالَ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَوْلُهُ: وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَلَا يَرْضَى لِلْمُؤْمِنِينَ الْكُفْرَ، وَذَلِكَ لَا يَضُرُّنَا .

الثَّانِي: أَنَّا نَقُولُ الْكُفْرَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا نَقُولُ إِنَّهُ بِرِضَا اللَّهِ لِأَنَّ الرِّضَا عِبَارَةٌ عَنِ الْمَدْحِ عَلَيْهِ وَالثَّنَاءِ بِفِعْلِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، أَيْ: يَمْدَحُهُمْ وَيُثْنِي عَلَيْهِمْ .

الثَّالِثُ: كَانَ الشَّيْخُ الْوَالِدُ ضِيَاءُ الدِّينِ عُمَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: الرِّضَا عِبَارَةٌ عَنْ تَرْكِ اللَّوْمِ وَالْإِعْتِرَاضِ، وَلَيْسَ عِبَارَةً عَنِ الْإِرَادَةِ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ دُرَيْدٍ:

رَضِيتُ قَسْرًا وَعَلَى الْقَسْرِ رِضًا مَنْ كَانَ ذَا سُخْطٍ عَلَى صَرْفِ الْقَضَا أَثَبَتَ الرِّضَا مَعَ الْقَسْرِ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ .

وَالرَّابِعُ: هَبْ أَنْ الرِّضَا هُوَ الْإِرَادَةُ إِلَّا أَنْ قَوْلَهُ: وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ عَامًّا، فَتَخْصِيصُهُ بِالْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاوُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الْإِنْسَانُ: ٣٠]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٥٠/١٣): "وَتَمَسَّكُوا أَيضًا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾، وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾، يَعْنِي بِعِبَادِهِ الْكُفَّارَ الَّذِينَ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ بِقَوْلِهِمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَأَرَادَ عِبَادَهُ الْمُخْلِصِينَ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾، فَحَبَّبَ إِلَيْهِمُ الْإِيْيَانَ وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

وقال الإمام الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ فِي "التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ" (٣٣٧/٢٣) بِمَا بَعْدَهَا: "وَالرِّضَى حَقِيقَتُهُ: حَالَةُ نَفْسَانِيَّةٍ تَعْقُبُ حُصُولَ مَلَائِمٍ مَعَ ابْتِهَاجٍ بِهِ، وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ فِيهِ مَعْنَى لَيْسَ فِي مَعْنَى الْإِرَادَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِحْسَانِ وَالِابْتِهَاجِ وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِتَرْكِ الْإِعْتِرَاضِ، وَلِهَذَا يُقَابَلُ الرِّضَى بِالسُّخْطِ، وَتُقَابَلُ الْإِرَادَةُ بِالْإِكْرَاهِ، وَالرِّضَى آئِلٌ إِلَى مَعْنَى الْمُحَبَّةِ. وَالرِّضَى يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ نَفَاسَةُ الْمُرْضِيِّ عِنْدَ الرَّاضِي وَتَفْضِيلُهُ وَاخْتِيَارُهُ، فَإِذَا أُسْنِدَ الرِّضَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ لَازِمٌ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ لِأَنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْإِنْفِعَالَاتِ، كَشَأْنِ إِسْنَادِ الْأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ الدَّالَّةِ فِي اللُّغَةِ عَلَى الْإِنْفِعَالَاتِ مِثْلُ:

الرَّحْمَانُ وَالرَّؤُوفُ، وَإِسْنَادُ الْغَضَبِ وَالْفَرْحِ وَالْمُحَبَّةِ، فَيُوَلِّدُ الرِّضَى بِلَازِمِهِ مِنَ الْكِرَامَةِ وَالْعِنَايَةِ وَالْإِثَابَةِ إِنْ عُدِّيَ إِلَى النَّاسِ، وَمِنَ النَّفَاسَةِ وَالْفَضْلِ إِنْ عُدِّيَ إِلَى أَسْمَاءِ الْمَعَانِي.

وَقَدْ فَسَّرَهُ صَاحِبُ «الْكُشَافِ» بِالِاخْتِيَارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ فِي سُورَةِ الْعَقُودِ.

وَفِعْلُ الرِّضَى يُعَدَّى فِي الْغَالِبِ بِحَرْفِ (عَنْ)، فَتَدْخُلُ عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ لَكِنْ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى فِيهَا هُوَ مُوجِبُ الرِّضَى. وَقَدْ يُعَدَّى بِالْبَاءِ فَيَدْخُلُ غَالِبًا عَلَى اسْمٍ مَعْنَى نَحْوٍ: رَضِيتُ بِحُكْمِ فُلَانٍ، وَيَدْخُلُ عَلَى اسْمٍ ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ تَمَيِّزُ بَعْدَهُ نَحْوٍ: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، أَوْ نَحْوِهِ مِثْلُ: ﴿أَرْضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٨]، أَوْ قَرِينُهُ مَقَامُ كَقَوْلِ قُرَيْشٍ فِي وَضْعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ: هَذَا مُحَمَّدٌ قَدْ رَضِينَا بِهِ، أَيْ رَضِينَا بِهِ حَكْمًا إِذْ هُمْ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى تَحْكِيمِ أَوَّلِ دَاخِلِ.

وَيُعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَلَعَلَّهُ يُرَاعَى فِيهِ التَّضْمِينُ، أَوْ الْحَذْفُ وَالِإِبْصَالُ، فَيَدْخُلُ غَالِبًا عَلَى اسْمٍ مَعْنَى نَحْوٍ: رَضِيتُ بِحُكْمِ فُلَانٍ بِمَعْنَى: أَحْبَبْتُ حُكْمَهُ. وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَدْ يُعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ بِوَاسِطَةِ

لَامِ الْجُرِّ نَحْوَ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] ، أَيْ رَضِيتُهُ لِأَجْلِكُمْ وَأَحْبَبْتُهُ لَكُمْ، أَيْ لِأَجْلِكُمْ، أَيْ لِنَفْعَتِكُمْ وَفَائِدَتِكُمْ. وَفِي هَذَا التَّرْكِيبِ مُبَالِغَةٌ فِي التَّنْوِيهِ بِالشَّيْءِ الْمَرْضِيِّ لَدَى السَّامِعِ حَتَّى كَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَرْضَاهُ لِأَجْلِ السَّامِعِ.

فَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ: لِعِبَادِهِ عَامًّا غَيْرَ مُخْصُوصٍ وَهُوَ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ ثَارَ فِي الْآيَةِ إِشْكَالٌ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي تَعَلُّقِ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ إِذْ مِنْ الصَّرُورِيِّ أَنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ كَثِيرًا كَافِرِينَ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَتَبَتِ بِالذَّلِيلِ أَنَّ كُلَّ وَاقِعٍ هُوَ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى إِذْ لَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يُرِيدُ فَانْتَجَ ذَلِكَ بِطَرِيقَةِ الشَّكْلِ الثَّلَاثِ أَنْ يُقَالَ: كُفِرَ الْكَافِرُ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] وَلَا شَيْءَ مِنَ الْكُفْرِ بِمَرْضَى اللَّهِ تَعَالَى لِقَوْلِهِ: وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، يَنْتِجُ الْقِيَاسُ بَعْضَ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ لَيْسَ بِمَرْضَى لَهُ فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الْإِرَادَةُ وَالرَّضَى حَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَأَنْ يَكُونَ لَفْظَاهُمَا غَيْرَ مُتَرَادِفَيْنِ، وَهَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ إِنَّ الْإِرَادَةَ غَيْرُ الرَّضَى، وَالرَّضَى غَيْرُ الْإِرَادَةِ وَالْمُشِئَةُ، فَالْإِرَادَةُ وَالْمُشِئَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَالرَّضَى وَالْمُحَبَّةُ وَالِاخْتِيَارُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهَذَا حَمْلٌ لِهَذِهِ الْأَلْفَافِ الْقُرْآنِيَّةِ عَلَى مَعَانٍ يُمَكِّنُ مَعَهَا الْجُمُوعَ بَيْنَ الْآيَاتِ قَالَ التَّفْتَازَانِي: وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ.

وَيَنْبَنِي عَلَيْهَا الْقَوْلُ فِي تَعَلُّقِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ رَاجِعًا إِلَى خِطَابِ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] رَاجِعًا إِلَى تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِالْإِيحَادِ وَالْخَلْقِ. وَيَتَرَكَّبُ مِنْ مَجْمُوعِيهِمَا وَمَجْمُوعِ نَظَائِرِ كُلِّ مِنْهُمَا الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ لِلْعِبَادِ كَسْبًا فِي أَفْعَالِهِمُ الْإِخْتِيَارِيَّةِ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ إِرَادَتُهُ بِخَلْقِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ عِنْدَ تَوَجُّهِهِ كَسْبَ الْعَبْدِ نَحْوَهَا، فَاللَّهُ خَالِقٌ لِأَفْعَالِ الْعَبْدِ غَيْرٌ مُكْتَسِبٌ لَهَا. وَالْعَبْدُ مُكْتَسِبٌ غَيْرُ خَالِقٍ، فَإِنَّ الْكَسْبَ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ هُوَ الْإِسْتِطَاعَةُ الْمَفْسَرَةُ عِنْدَهُ بِسَلَامَةِ أَسْبَابِ الْفِعْلِ وَالْآتِيَةِ، وَهِيَ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَالْجَبْرِ، أَيْ هِيَ دُونَ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ وَفَوْقَ تَسْخِيرِ الْجَبْرِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الدِّينِيَّةِ النَّاطِقَةِ بِمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَبَيِّنَ دَلَالَةَ الصَّرُورَةِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ حَرَكَةِ الْمُتَعَشِّ وَحَرَكَةِ الْمَاشِي، وَجَمْعًا بَيْنَ أَدِلَّةِ عُمُومِ الْقُدْرَةِ وَبَيِّنَ تَوَجُّهِهِ الشَّرِيعَةَ خِطَابَهَا لِلْعِبَادِ بِالْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْكُفْرِ وَالسَّيِّئَاتِ وَتَرْتِيبِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ رَأَوْا الْإِتِّحَادَ بَيْنَ مَعَانِي الْإِرَادَةِ وَالْمُشِئَةِ وَالرَّضَى وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ وَجَمِيعِ الْمَائِرِيَّةِ فَسَلَكُوا فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مَحْمَلٌ لَفْظٌ لِعِبَادِهِ عَلَى الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ، أَيْ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ

وَاسْتَأْنَسُوا لِهَذَا الْمُحْمَلِ بِأَنَّهُ الْجَارِي عَلَى غَالِبِ اسْتِعْمَالِ الْقُرْآنِ فِي لَفْظَةِ (الْعِبَادِ) لِاسْمِ اللَّهِ، أَوْ ضَمِيرِهِ

كَقَوْلِهِ: «عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ» [الإنسان: ٦]، قَالُوا: فَمَنْ كَفَرَ فَقَدْ أَرَادَ اللَّهُ كُفْرَهُ وَمَنْ آمَنَ فَقَدْ أَرَادَ اللَّهُ إِيْمَانَهُ، وَالتَّزَمَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمُتَأَثِّرِيَّةُ أَصْلَهُ فِي تَعَلُّقِ إِرَادَةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ الْمُسَمَّى بِالْكَسْبِ، وَلَمْ يَخْتَلِفَا إِلَّا فِي نِسْبَةِ الْأَفْعَالِ لِلْعِبَادِ: أَهِيَ حَقِيقِيَّةٌ أَمْ مَجَازِيَّةٌ، وَقَدْ عُدَّ الْخِلَافُ فِي تَشْبِيهِ الْأَفْعَالِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ لَفْظِيًّا.

وَمِنْ الْعَجِيبِ تَهْوِيلُ الرَّخْشَرِيِّ هَذَا الْقَوْلَ إِذْ يَقُولُ: «وَلَقَدْ تَحَلَّلَ بَعْضُ الْغَوَاةِ لِيُثْبِتَ اللَّهُ مَا نَفَاهُ عَنْ ذَاتِهِ مِنَ الرِّضَى بِالْكُفْرِ فَقَالَ: هَذَا مِنَ الْعَامِّ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ الْإِنْخُ»، فَكَانَ آخِرُ كَلَامِهِ رَدًّا لِأَوَّلِهِ وَهَلْ يُعَدُّ التَّأْوِيلُ تَضْلِيلًا أَمْ هَلْ يُعَدُّ الْعَامُّ الْمُخْصُوصُ بِالذَّلِيلِ مِنَ النَّادِرِ الْقَلِيلِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ فَهُمْ بِمَعْزَلٍ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لِأَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ الْقُدْرَةَ لِلْعِبَادِ عَلَى أَفْعَالِهِمْ وَأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ مُقْدُورَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى وَيَحْمِلُونَ مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ مِنْ نِسْبَةِ أَفْعَالٍ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى قُدْرَتِهِ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ خَالِقُ أَصُولِهَا وَأَسْبَابِهَا، وَيَحْمِلُونَ مَا وَرَدَ مِنْ نَفْيِ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ: وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَلِذَلِكَ أَوْرَدُوا هَذِهِ الْآيَةَ لِإِلْحَاجِّاجِ بِهَا. وَقَدْ أَوْرَدَهَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي «الْإِرْشَادِ» فِي فِصْلِ حَسَرٍ فِيهِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُعْتَرِلةُ مِنْ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ.

ثَالِثًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥].

قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِي فِي "التفسير" (٢٥٨/٥): "الْمُعْتَرِلةُ تَمَسِّكُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي إِثْبَاتِ أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ مِنَ الْعَبْدِ مَا لَا يُرِيدُهُ اللَّهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرِيضَ لَوْ حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى الصَّوْمِ حَتَّى أَجْهَدَهُ، لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَعَلَ مَا لَا يُرِيدُهُ اللَّهُ مِنْهُ إِذَا كَانَ لَا يُرِيدُ الْعُسْرَ الْجَوَابُ: يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُرِيدُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِمَا فِيهِ عُسْرٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُرِيدُ مِنْهُ الْعُسْرَ وَذَلِكَ لِأَنَّ عِنْدَنَا الْأَمْرَ قَدْ يَثْبُتُ بِدُونِ الْإِرَادَةِ.

السُّأَلَةُ الرَّابِعَةُ: قَالُوا: هَذِهِ الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى رَحْمَتِهِ سُبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ فَلَوْ أَرَادَ بِهِمْ أَنْ يَكْفُرُوا فَيَصِيرُوا إِلَى النَّارِ، وَخَلَقَ فِيهِمْ ذَلِكَ الْكُفْرَ لَمْ يَكُنْ لَاتِقًا بِهِ أَنْ يَقُولَ: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ مُعَارَضٌ بِالْعِلْمِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةُ فِي "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل" (٤٧) - ٤٨ باختصار: "وَأَمَّا الْإِرَادَةُ فَوُرُودُهَا فِي نصوص القرآن والسُّنَّةِ معلوم أيضاً كقوله: ... (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) ... والنصوص النبوية في إثبات إرادة الله أكثر من أن تحصر كقوله

: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" ، "من يرد الله به خيرا يصب منه" ، "إذا أراد الله بالأمر خيرا جعل له وزير صدق" ... والآثار النبوية في ذلك أكثر من أن نستوعبها.

فصل: وههنا أمر يجب التنبيه عليه والتنبه له ، وبمعرفة نزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يحط به علماً ، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر ، وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري ، وأمر ديني شرعي ، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني ، وكذلك تتعلق بما يجب وبما يكرهه كله داخل تحت مشيئته ، كما خلق إبليس وهو يغيضه ، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يغيضها ، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله ، وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني وشرعه الذي شرعه على السنة رسله ، فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعاً ، فهو محبوب للرب واقع بمشيئته كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين ، وما لم يوجد منه تعلقت به محبته وأمره الديني ولم تتعلق به مشيئته ، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته ولم تتعلق به محبته ولا رضاه ولا أمره الديني ، وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته ، فلفظ المشيئة كوني ولفظ المحبة ديني شرعي . ولفظ الإرادة ينقسم إلى : إرادة كونية فتكون هي المشيئة ، وإرادة دينية فتكون هي المحبة .

إذا عرفت هذا فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ ، وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ ، وقوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ لا يناقض نصوص القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره ، فإن المحبة غير المشيئة والأمر غير الخلق .

وقال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٤٥١ / ١٣) : " هَذِهِ الْآيَةُ بِمَا تَمَسَّكَ بِهَا الْمُعْتَزِلَةُ لِقَوْلِهِمْ ، فَقَالُوا : هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُ الْمُعْصِيَةَ ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ مَعْنَى إِرَادَةِ الْبُيُوتِ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَمَعَ الْمَرَضِ وَالْإِفْطَارِ بِشَرْطِهِ وَإِرَادَةِ الْعُسْرِ الْمُتَّفِقَةِ الْإِلْزَامُ بِالصَّوْمِ فِي السَّفَرِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ ، فَالْإِلْزَامُ هُوَ الَّذِي لَا يَقَعُ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُهُ " .

رابعاً : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] .

قال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (٩٦ / ١٥) : " وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ " " مَا " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ أَيْ وَخَلَقَ مَا تَعْمَلُونَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ ، يَعْنِي الْحَشَبَ وَالْحِجَارَةَ وَغَيْرَهُمَا ، كَقَوْلِهِ : ﴿بَلْ رُبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٦] ، وَقِيلَ : إِنَّ " مَا " اسْتَفْهَامٌ وَمَعْنَاهُ التَّحْقِيرُ لِعَمَلِهِمْ . وَقِيلَ : هِيَ نَفْيٌ ، وَالْمَعْنَى وَمَا تَعْمَلُونَ ذَلِكَ لَكِنَّ اللَّهَ خَالِقُهُ . وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ " مَا " مَعَ

الْفِعْلِ مَصْدَرًا، وَالتَّقْدِيرُ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَعَمَلَكُمْ وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْأَفْعَالَ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَاکْتَسَابَ لِلْعِبَادِ. وَفِي هَذَا إِبْطَالُ مَذَاهِبِ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنَعَتِهِ" ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ. وَخَرَّجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ صَنَعَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ فَهُوَ الْخَالِقُ وَهُوَ الصَّانِعُ سُبْحَانَهُ".

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٣/٥٢٩-٥٣٢): «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»، أَيِ : بِأَيْدِيكُمْ، وَتَمَسَّكَ الْمُعْتَرِ لُ بِهَذَا التَّأْوِيلِ. قَالَ السُّهَيْلِيُّ فِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ لَهُ: اتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ، فَلَا تَقُولُ: عَمِلْتُ حَبَلًا، وَلَا صَنَعْتُ جَمَلًا، وَلَا شَجَرًا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَنْ قَالَ: أَعْجَبَنِي مَا عَمِلْتُ، فَمَعْنَاهُ: الْحَدَثُ، فَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ فِي تَأْوِيلِ «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ» إِلَّا أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلَا يَصِحُّ قَوْلُ الْمُعْتَرِ لُ إِنَّهَا مَوْصُولَةٌ، فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهَا وَاقِعَةٌ عَلَى الْأَصْنَامِ الَّتِي كَانُوا يَنْجِتُونَهَا، فَقَالُوا: التَّقْدِيرُ: خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ الْأَصْنَامَ، وَزَعَمُوا أَنَّ نَظْمَ الْكَلَامِ يَقْتَضِي مَا قَالُوهُ لِتَقْدِمِ قَوْلِهِ «مَا تَنْجِتُونَ» لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ عَلَى الْحِجَارَةِ الْمُنْحَوْتَةِ، فَكَذَلِكَ (مَا) الثَّانِيَّةُ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ: أَتَعْبُدُونَ حِجَارَةً تَنْجِتُونَهَا، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ تِلْكَ الْحِجَارَةَ الَّتِي تَعْمَلُونَهَا، هَذِهِ شُبُهَتُهُمْ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّحْوِ، إِذَا مَا لَا تَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ الْخَاصِّ إِلَّا مَصْدَرِيَّةٌ، فَعَلَى هَذَا فَالْآيَةُ تَرُدُّ مَذْهَبَهُمْ وَتُقْسِدُ قَوْلَهُمْ.

وَالنَّظْمُ عَلَى قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَبْدَعُ، فَإِنْ قِيلَ: قَدْ تَقُولُ عَمِلْتُ الصَّحْفَةَ، وَصَنَعْتُ الْجُفْنَةَ، وَكَذَا يَصِحُّ عَمِلْتُ الصَّنَمَ، قُلْنَا: لَا يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِالصُّورَةِ الَّتِي هِيَ التَّأْلِيفُ وَالتَّرَكِيبُ، وَهِيَ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ الْإِحْدَاثُ دُونَ الْجَوَاهِرِ بِالِاتِّفَاقِ، وَلِأَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ فِي بَيَانِ اسْتِحْقَاقِ الْخَالِقِ الْعِبَادَةَ لِأَنْفِرَادِهِ بِالْخَلْقِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى مَنْ يَعْبُدُ مَا لَا يَخْلُقُ وَهُمْ يَخْلُقُونَ، فَقَالَ أَتَعْبُدُونَ مَنْ لَا يَخْلُقُ وَتَدْعُونَ عِبَادَةَ مَنْ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ أَعْمَالَكُمْ الَّتِي تَعْمَلُونَ، وَلَوْ كَانُوا كَمَا زَعَمُوا لَمَا قَامَتِ الْحُجَّةُ مِنْ نَفْسِ هَذَا الْكَلَامِ، لِأَنَّهُ لَوْ جَعَلَهُمْ خَالِقِينَ لِأَعْمَالِهِمْ وَهُوَ خَالِقٌ لِلْأَجْنَاسِ لَشَرَكَهُمْ مَعَهُمْ فِي الْخَلْقِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ إِفْكِهِمْ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ "الْإِعْتِقَادِ": قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»، فَدَخَلَ فِيهِ الْأَعْيَانُ وَالْأَفْعَالُ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَقَالَ تَعَالَى: «أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»، فَنفَى أَنْ يَكُونَ خَالِقُ غَيْرِهِ، وَنفَى أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ سِوَاهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ

، فَلَوْ كَانَتْ الْأَفْعَالُ غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ لَهُ لَكَانَ خَالِقَ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ لَا خَالِقَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ بِخِلَافِ الْآيَةِ ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَفْعَالَ أَكْثَرُ مِنَ الْأَعْيَانِ ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ خَالِقَ الْأَعْيَانِ ، وَالنَّاسُ خَالِقَ الْأَفْعَالِ ، لَكَانَ مَخْلُوقَاتِ النَّاسِ أَكْثَرُ مِنَ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ، وَقَالَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِي "إِعْرَابِ الْقُرْآنِ" لَهُ : قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ مَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ مَوْصُولَةٌ فِرَارًا مِنْ أَنْ يُقَرُّوا بِعُمُومِ الْخَلْقِ لِلَّهِ تَعَالَى ، يُرِيدُونَ أَنَّهُ خَالِقُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُنَحُّتُ مِنْهَا الْأَصْنَا ، ثُمَّ وَأَمَّا الْأَعْمَالُ وَالْحَرَكَاتُ فَإِنَّهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي خَلْقِ اللَّهِ ، وَرَعَمُوا أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ خَلْقِ الشَّرِّ ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ إِبْلِيسَ وَهُوَ الشَّرُّ كُلُّهُ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ ، فَاثْبَتَ أَنَّهُ خَلَقَ الشَّرَّ ، وَأَطْبَقَ الْقُرَاءُ حَتَّى أَهْلُ الشُّدُودِ عَلَى إِضَافَةِ شَرِّ إِلَى مَا إِلَّا عَمَرُ بْنُ عَبْدِ رَأْسِ الْإِعْتِرَالِ ، فَقَرَأَهَا بِتَنْوِينِ شَرٍّ لِيُصَحَّحَ مَذْهَبُهُ ، وَهُوَ مُحْجُوجٌ بِإِجْمَاعٍ مَنْ قَبْلِهِ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالْإِضَافَةِ ، قَالَ : وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَا مَصْدَرِيَّةً ، وَالْمَعْنَى : خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ عَمَلَكُمْ ، انْتَهَى .

وَقَوَّى صَاحِبُ الْكَشَافِ مَذْهَبَهُ بِأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ تَرْجَمُهُ عَنْ قَوْلِهِ قَبْلَهَا ﴿مَا تَنْحَتُونَ﴾ ، وَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿مَا تَنْحَتُونَ﴾ مَوْصُولَةٌ اتِّفَاقًا ، فَلَا يَحْدِلُ مَا الَّتِي بَعْدَهَا عَنْ أُخْتِهَا ، وَأَطَالَ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ ، وَمِنْ جُمْلَتِهِ : فَإِنْ قُلْتُ : مَا أَنْكَرْتُ أَنْ تَكُونَ مَا مَصْدَرِيَّةً ، وَالْمَعْنَى : خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ عَمَلَكُمْ ، كَمَا تَقُولُ الْمُجْبِرَةُ ، عَنِي أَهْلُ السُّنَّةِ . قُلْتُ : أَقْرَبُ مَا يَبْطُلُ بِهِ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ يَأْبَاهُ إِبَاءً جَلِيًّا ، لِأَنَّ اللَّهَ احْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الْعَابِدَ وَالْمُعْبُودَ جَمِيعًا خَلَقَ اللَّهُ ، فَكَيْفَ يُعْبَدُ الْمَخْلُوقُ مَعَ أَنَّ الْعَابِدَ هُوَ الَّذِي عَمِلَ صُورَةَ الْمُعْبُودِ ، وَلَوْلَاهُ لَمَا قَدَرَ أَنْ يُشَكِّلَ نَفْسَهُ ، فَلَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ : خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ عَمَلَكُمْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ قُلْتُ : هِيَ مَوْصُولَةٌ لَكِنَّ التَّقْدِيرَ : وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَهُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، قُلْتُ : وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا حُجَّةٌ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ، وَتَعَقَّبَهُ بِنِ خَلِيلِ السَّكُونِيِّ ، فَقَالَ : فِي كَلَامِهِ صَرَفٌ لِلآيَةِ عَنْ دَلَالَتِهَا الْحَقِيقَةِ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، بَلْ لِنُصْرَةِ مَذْهَبِهِ أَنَّ الْعِبَادَ يَخْلُقُونَ أَكْسَابَهُمْ ، فَإِذَا حَمَلَهَا عَلَى الْأَصْنَامِ لَمْ تَتَنَاوَلِ الْحَرَكَاتِ ، وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ : الْقُرْآنُ نَزَلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ ، وَأَثْمَةُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْوَارِدَ بَعْدَ مَا يُتَأَوَّلُ بِالْمَصْدَرِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ : صُنْعُكَ ، وَعَلَى هَذَا فَمَعْنَى الْآيَةِ : خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ أَعْمَالَكُمْ ، وَالْأَعْمَالُ لَيْسَتْ هِيَ جَوَاهِرُ الْأَصْنَامِ اتِّفَاقًا ، فَمَعْنَى الْآيَةِ عِنْدَهُمْ : إِذَا كَانَ اللَّهُ خَالِقَ أَعْمَالِكُمُ الَّتِي تَتَوَهَّمُ

الْقَدَرِيَّةُ أَنَّهُمْ خَالِقُونَ لَهَا ، فَأُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا خَالِقًا لِمَا لَمْ يَدْعُ فِيهِ أَحَدٌ الْخَلْقِيَّةَ وَهِيَ الْأَصْنَامُ ، قَالَ : وَمَدَارُ هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ عَلَى أَنَّ الْحَقِيقَةَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْمَجَازِ ، وَلَا أَثَرَ لِلْمَرْجُوحِ مَعَ الرَّاجِحِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَسَبَ الَّتِي مِنْهَا الْأَصْنَامُ ، وَالصُّوَرُ الَّتِي لِلْأَصْنَامِ لَيْسَتْ بِعَمَلٍ لَنَا وَإِنَّمَا عَمَلُنَا مَا أَقْدَرَنَا اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي الْمَكْسُوبَةِ الَّتِي عَلَيْهَا ثَوَابُ الْعِبَادِ وَعِقَابُهُمْ .

فَإِذَا قُلْتُ : عَمِلَ النَّجَّارُ السَّرِيرَ ، فَاَلْمَعْنَى : عَمِلَ حَرَكَاتٍ فِي مَحَلٍّ أَظْهَرَ اللَّهُ لَنَا عِنْدَهَا التَّشَكُّلَ فِي السَّرِيرِ ، فَلَمَّا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ، وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَهِيَ مَعْمُولُكُمْ ، وَأَمَّا مَا يُطَالَبُ بِهِ الْمُعْتَزِّلِيُّ مِنَ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مِنَ الْآيَةِ فَهُوَ مِنْ أَبْيَنِ شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى إِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ خَلَقَنَا وَخَلَقَ أَعْمَالَنَا الَّتِي يَظْهَرُ بِهَا التَّأْثِيرُ بَيْنَ أَشْكَالِ الْأَصْنَامِ وَغَيْرِهَا ، فَأُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا خَالِقًا لِلْمَتَأَثِّرِ الَّذِي لَمْ يَدْعُ فِيهِ أَحَدٌ لَا سُنِّيَّ وَلَا مُعْتَزِّلِيَّ ، وَدَلَالَةُ الْمُوَافَقَةِ أَقْوَى فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَأَبْلَغُ مِنْ غَيْرِهَا ، وَقَدْ وَافَقَ الرَّخْشَرِيُّ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَا تَقُلْ لَهَا أَفٌ﴾ ، فَإِنَّهُ أَدْلُ عَلَى نَفْيِ الضَّرْبِ مِنْ أَنْ لَوْ قَالَ : وَلَا تَضْرِبْهُمَا ، وَقَالَ : إِنَّهَا مِنْ نَكَبَتِ عِلْمِ الْبَيَانِ ثُمَّ غَفَلَ عَنْهَا اتِّبَاعًا لِهَوَاهُ .

وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ فَكَ النَّظْمِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ بُطْلَانُ الْحُجَّةِ ، لِأَنَّ فَكَّهُ لِمَا هُوَ أَبْلَغُ سَائِغٌ بَلْ أَكْمَلُ لِمُرَاعَاةِ الْبَلَاغَةِ ، ثُمَّ قَالَ : وَلَمْ لَا تَكُونُ الْآيَةُ مُحْبِرَةً عَنْ أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لِلْعَبْدِ فَهُوَ خَلْقٌ لِلرَّبِّ ، فَيُنْدَرِجُ فِيهِ الرَّدُّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَعَ مُرَاعَاةِ النَّظْمِ ، وَمَنْ قَيَّدَ الْآيَةَ بِعَمَلِ الْعَبْدِ دُونَ عَمَلِ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَأَجَابَ الْبَيْضَاوِيُّ بِأَنَّهُ دَعَوَى أَمَّا مُصَدَّرِيَّةٌ أَبْلَغُ ، لِأَنَّ فِعْلَهُمْ إِذَا كَانَ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَمْ تَوَقَّفْ عَلَى فِعْلِهِمْ أُولَى بِذَلِكَ ، وَيَتَرَجَّحُ أَيْضًا بِأَنَّهُ غَيْرُهُ لَا يَخْلُو مِنْ حَذْفٍ أَوْ مَجَازٍ ، وَهُوَ سَالِمٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ .

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ : وَتَكْمِلَةُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : تَقَرَّرَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ أَنَّ الْكِنَايَةَ أُولَى مِنَ التَّصْرِيحِ ، فَإِذَا نَفَى الْحُكْمَ الْعَامَّ لِيُتَنَفَّى الْخَاصُّ كَانَ أَقْوَى فِي الْحُجَّةِ ، وَقَدْ سَلَكَ صَاحِبُ الْكَشَافِ هَذَا بَعِيْنَهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ الْآيَةِ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : يَتَعَيَّنُ حَمْلُ مَا عَلَى الْمُصَدَّرِيَّةِ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوا الْأَصْنَامَ مِنْ حَيْثُ هِيَ حِجَارَةٌ أَوْ خَشَبٌ عَارِيَّةٌ عَنِ الصُّورَةِ ، بَلْ عَبَدُوهَا لِأَشْكَالِهَا ، وَهِيَ أَثَرُ عَمَلِهِمْ ، وَلَوْ عَمِلُوا نَفْسَ الْجَوَاهِرِ لَمَا طَابَقَ تَوْبِيخُهُمْ بِأَنَّ الْمُعْبُودَ مِنْ صَنَعَةِ الْعَابِدِ ، قَالَ : وَالْمُخَالِفُونَ مُوَافِقُونَ أَنَّ جَوَاهِرَ الْأَصْنَامِ لَيْسَتْ عَمَلًا لَهُمْ ، فَلَوْ كَانَ كَمَا ادَّعَوْهُ لَاحْتَاجَ إِلَى حَذْفٍ ، أَيْ : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ شَكْلُهُ

وَصُورَتُهُ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ ، وَقَدْ جَاءَ النَّصْرِيُّ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِمَعْنَى الَّذِي تَقَدَّمَتِ
 الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي بَابِ قَوْلِهِ : «كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ» عَنْ حُذَيْفَةَ رَفَعَهُ : " أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ كُلَّ صَانِعٍ
 وَصَنَعْتُهُ " ، وَقَالَ غَيْرُهُ : قَوْلٌ مِّنْ أَدْعَى أَنْ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ : «وَمَا تَعْمَلُونَ» نَفْسُ الْعِيدَانِ وَالْمُعَادِنِ الَّتِي
 تُعْمَلُ مِنْهَا الْأَوْثَانُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَا يَقُولُونَ إِنَّ الْإِنْسَانَ يَعْمَلُ الْعُودَ أَوْ الْحَجَرَ بَلْ يُقَدِّدُونَ
 ذَلِكَ بِالصَّنْعَةِ ، فَيَقُولُونَ : عَمِلَ الْعُودُ صَنْمًا وَالْحَجَرُ وَثْنًا ، فَمَعْنَى الْآيَةِ : أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ
 وَخَلَقَ شَكْلَ الصَّنَمِ ، وَأَمَّا الَّذِي نَحَتَ أَوْ صَاغَ فَإِنَّمَا هُوَ عَمَلُ النَّحْتِ وَالصِّيَاغَةِ ، وَقَدْ صَرَّحَتْ
 الْآيَةُ بِذَلِكَ ، وَالَّذِي عَمِلَهُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ النَّصْرِيُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَهُ .

وَقَالَ التُّونِسِيُّ فِي مُخْتَصَرٍ " تَفْسِيرِ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ " : احْتَجَّ الْأَصْحَابُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ عَمَلَ الْعَبْدِ
 مَخْلُوقٌ لِلَّهِ عَلَى إِعْرَابٍ مَا مَصْدَرِيَّةٌ ، وَأَجَابَ الْمُعْتَزِلَةُ بِأَنَّ إِضَافَةَ الْعِبَادَةِ وَالنَّحْتِ لَهُمْ إِضَافَةُ الْفِعْلِ
 لِلْفَاعِلِ ، وَلِأَنَّهُ وَبَخَهُمْ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْأَفْعَالُ لِحُلُقِهِمْ لَمَّا وَبَخَهُمْ ، قَالُوا : وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ ،
 لِأَنَّ الْأَخْفَشَ يَمْنَعُ أَعْجَبَنِي مَا قُمْتُ ، أَيُّ : قِيَامَكَ ، وَقَالَ : إِنَّهُ خَاصٌّ بِالْمُتَعَدِّيِّ ، سَلَّمْنَا جَوَازَهُ
 لَكِنْ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيرِ مَا مَفْعُولًا لِلنَّحَاتَيْنِ وَلِمُوَافَقَةِ مَا يَنْجُتُونَ ، وَلِأَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي مَحَلَّ
 الْعَمَلِ عَمَلًا ، فَتَقُولُ فِي الْبَابِ : هُوَ عَمَلُ فُلَانٍ ، وَلِأَنَّ الْقَصْدَ هُوَ تَرْيِيفُ عِبَادَتِهِمْ لَا بَيَانُ أَتَمُّهُمْ لَا
 يُوجَدُونَ أَعْمَالًا أَنْفُسِهِمْ ، قَالَ : وَهَذِهِ شُبْهَةٌ قَوِيَّةٌ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ لِهَذَا الْمُرَادِ ، كَذَا
 قَالَ ، وَجَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي إِبْرَادِ شُبْهِ الْمُخَالِفِينَ وَتَرْكِ بَذْلِ الْوُسْعِ فِي أَجْوِبَتِهَا .

وَقَدْ أَجَابَ الشَّمْسُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ وَهُوَ مُلَخَّصٌ مِنْ تَفْسِيرِ الْفَخْرِ ، فَقَالَ : «وَمَا تَعْمَلُونَ» ،
 أَيُّ : عَمَلَكُمْ ، وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ ، وَعَلَى أَنَّهَا مُكْتَسَبَةٌ لِلْعِبَادِ ، حَيْثُ أَثْبَتَ
 لَهُمْ عَمَلًا ، فَأَبْطَلَتْ مَذْهَبَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ مَعًا .

وَقَدْ رَجَّحَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ كَوْنَهَا مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوا الْأَصْنَامَ إِلَّا لِعَمَلِهِمْ لَا لِجَرَمِ الصَّنَمِ وَإِلَّا
 لَكَانُوا يَعْبُدُونَهَا قَبْلَ الْعَمَلِ ، فَكَأَنَّهُمْ عَبَدُوا الْعَمَلَ ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمْ عِبَادَةَ الْمُنْحَوَاتِ الَّذِي لَمْ يَنْفَكْ عَنِ
 الْعَمَلِ الْمَخْلُوقِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضِيِّ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ ، وَلَكِنْ لَا حُجَّةَ فِيهَا
 لِلْمُعْتَزِلَةِ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ» يَدْخُلُ فِيهِ ذَاتُهُمْ وَصِفَاتُهُمْ ، وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ :
 وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ الَّذِي تَعْمَلُونَهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ خَلْقُهُ لَهَا قَبْلَ النَّحْتِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمُعْمُولُ غَيْرَ
 مَخْلُوقٍ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْمُرَادَ خَلْقُهُ لَهَا قَبْلَ النَّحْتِ وَبَعْدَهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهَا بِهَا فِيهَا مِنْ

التَّصَوُّيرِ وَالنَّحْتِ ، فَثَبَّتَ أَنَّ خَالِقَ مَا تَوَلَّدَ عَنْ فِعْلِهِمْ ، فِيهِ الْآيَةُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ أَفْعَالَهُمْ الْقَائِمَةَ بِهِمْ ، وَخَلَقَ مَا تَوَلَّدَ عَنْهَا ، وَوَافَقَ عَلَى تَرْجِيحِ أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِي أَنَّ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ عِبَادَةُ الْمُنْحُوتِ ، فَنَاسَبَ أَنْ يُنْكَرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُنْحُوتِ ، وَأَنَّهُ مُخْلَقٌ لَهُ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : اللَّهُ خَالِقُ الْعَابِدِ وَالْمَعْبُودِ ، وَتَقْدِيرُ خَلْقِكُمْ وَخَلَقَ أَعْمَالَكُمْ ، يَعْنِي : إِذَا أُعْرِبَ مَصْدَرِيَّةٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي ذِمَّتَهُمْ عَلَى تَرْكِ عِبَادَتِهِ ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى .

وَقَدْ ارْتَضَى الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ التَّفْتَّازَانِيُّ هَذِهِ الطَّرِيقَ وَأَوْصَحَهَا وَنَفَحَهَا ، فَقَالَ فِي شَرْحِ الْعَقَائِدِ لَهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَصْلَ الْمُسْأَلَةِ وَأَدْلَةَ الْفَرِيقَيْنِ وَمِنْهَا اسْتِدْلَالُ أَهْلِ السُّنَّةِ بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ، قَالُوا مَعْنَاهُ : وَخَلَقَ عَمَلَكُمْ عَلَى إِعْرَابٍ مَا مَصْدَرِيَّةٌ ، وَرَجَّحُوا ذَلِكَ لِعَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ ، قَالَ : فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : وَخَلَقَ مَعْمُولَكُمْ عَلَى إِعْرَابِهَا مَوْصُولَةٌ ، وَيَشْمَلُ أَعْمَالَ الْعِبَادِ ، لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا مُخْلَقَةٌ لِلَّهِ أَوْ لِلْعَبْدِ لَمْ يَرِدْ بِالْفِعْلِ الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةَ الَّذِي هُوَ الْإِبْجَادُ بَلِ الْحَاصِلُ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ الْإِبْجَادِ ، وَهُوَ مَا يُشَاهِدُهُ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ ، قَالَ : وَلِلذُّهُولِ عَنْ هَذِهِ النُّكْتَةِ تَوَهَّمُ مَنْ تَوَهَّمُ أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْآيَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى كَوْنِ مَا مَصْدَرِيَّةٌ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ تَكْمِلَةٌ جَوَزَ مَنْ صَنَّفَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ فِي إِعْرَابٍ مَا تَعْمَلُونَ زِيَادَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، قَالُوا : وَاللَّفْظُ لِلْمُتَّخِذِ فِي مَا أَوْجُهُ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةٌ مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلَّ عَظْفَ عَلَى الْكَافِ وَالْمِيمِ فِي خَلْقِكُمْ .
الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَيْضًا عَظْفًا عَلَى الْمَذْكُورِ أَنْفَاءً وَالتَّقْدِيرُ خَلْقَكُمْ وَالَّذِي تَعْمَلُونَ أَيْ تَعْمَلُونَ مِنْهُ الْأَصْنَامَ يَعْنِي الْحَشَبَ وَالْحِجَارَةَ وَغَيْرَهَا .
الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلَّ بِقَوْلِهِ : ﴿تَعْمَلُونَ﴾ تَوْبِيخًا لَهُمْ وَتَحْقِيرًا لِعَمَلِهِمْ .

الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةٌ وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمَوْصُولَةِ .
الخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً عَلَى مَعْنَى : وَمَا تَعْمَلُونَ ذَلِكَ ، لَكِنَّ اللَّهَ هُوَ خَلَقَهُ ، ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] ، فَاِمْتَدَحَ بِأَنَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَبِأَنَّهُ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ ، فَكَمَا لَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ شَيْءٌ ، وَكَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ خَلْقِهِ شَيْءٌ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ * أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ، فَخَبَّرَ أَنَّ قَوْلَهُمْ سِرًّا وَجَهْرًا خَلَقَهُ لِأَنَّهُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ عَلِيمٌ .

وَقَالَ تَعَالَى : «خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ» ، وَقَالَ : «وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا» ، فَأَخْبَرَ أَنََّّهُ الْمُحْيِي الْمُمِيتُ ، وَأَنَّهُ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا خَيْرُهَا وَشَرُّهَا صَادِرَةٌ عَنْ خَلْقِهِ وَإِحْدَاثِهِ إِيَّاهَا .
وَقَالَ تَعَالَى : «وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى» .

وَقَالَ تَعَالَى : «أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ» ، فَسَلَبَ عَنْهُمْ هَذِهِ الْأَفْعَالَ ، وَأَثْبَتَهَا لِنَفْسِهِ لِيَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُؤَثِّرَ فِيهَا حَتَّى صَارَتْ مَوْجُودَةً بَعْدَ الْعَدَمِ ، هُوَ خَلْقُهُ وَأَنَّ الَّذِي يَقَعُ مِنَ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ مُبَاشَرَةٌ تِلْكَ الْأَفْعَالَ بِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ أَحَدَتْهَا عَلَى مَا أَرَادَ ، فَهِيَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى خَلْقٌ بِمَعْنَى الْإِخْتِرَاعِ بِقُدْرَتِهِ الْقَدِيمَةِ وَمِنَ الْعِبَادِ كَسَبٌ عَلَى مَعْنَى تَعَلُّقِ قُدْرَةِ حَادِثَةٍ بِمُبَاشَرَتِهِمُ الَّتِي هِيَ كَسْبُهُمْ وَوُقُوعُ هَذِهِ الْأَفْعَالَ عَلَى وُجُودِهِ بِخِلَافِ فِعْلٍ مُكْتَسِبِهَا أَحْيَانًا مِنْ أَعْظَمِ الدَّلَالَةِ عَلَى مُوقِعِ أَوْقَعِهَا عَلَى مَا أَرَادَ" .

«سُؤَالٌ» : أَذْكَرُ لَنَا بَعْضًا مِنْ حِوَارَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَعَ الْقَدَرِيَّةِ ؟

الجواب :

قال الإمام اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٤/٨١٦ برقم ١٣٧٦) : "رُوي أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ نَاقِيِي سُرِقَتْ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يُرَدَّهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ نَاقَةَ هَذَا الْفَقِيرِ سُرِقَتْ، وَلَمْ تُرَدَّ سَرِقَتُهَا، اللَّهُمَّ ارْزُدْهَا عَلَيَّ» ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: يَا سَيِّخُ، الْآنَ ذَهَبَتْ نَاقِيِي وَأَيِسْتُ مِنْهَا قَالَ: «وَكَيْفَ؟» قَالَ: لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ لَا تَسْرُقَ فَسُرِقَتْ، لَمْ أَمْنُ أَنْ يُرِيدَ رُجُوعُهَا فَلَا تَرْجِعَ، وَنَهَضَ مِنْ عِنْدِهِ مُنْصَرِفًا" .

وروى اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٤/٧٩٤ برقم ١٣٣٠) بسنده عن الوليد بن هشام ، عن أبيه، قال: بلغ هشام بن عبد الملك أَنَّ رَجُلًا قَدْ ظَهَرَ يَقُولُ بِالْقَدَرِ وَقَدْ أَعْوَى خَلْقًا كَثِيرًا، فَبَعَثَ إِلَيْهِ هِشَامٌ فَأَحْضَرَهُ، فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْكَ؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى خَلْقِ الشَّرِّ قَالَ: بِذَلِكَ أَقُولُ، فَأَحْضِرْ مَنْ شِئْتَ يُحَاجِّنِي فِيهِ، فَإِنْ غَلَبَتْهُ بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ عَلِمْتَ أَنِّي عَلَى الْحَقِّ، وَإِنْ هُوَ غَلَبَنِي بِالْحُجَّةِ فَاصْرَبْ عُنُقِي، قَالَ: فَبَعَثَ هِشَامٌ إِلَى الْأَوْرَاعِيِّ فَأَحْضَرَهُ لِمُنَازَعَتِهِ فَقَالَ لَهُ الْأَوْرَاعِيُّ: إِنْ شِئْتَ سَأَلْتُكَ عَنْ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ شِئْتَ عَنْ ثَلَاثٍ، وَإِنْ شِئْتَ عَنْ أَرْبَعٍ؟ فَقَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ، قَالَ الْأَوْرَاعِيُّ: أَخْبِرْنِي عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، هَلْ تَعْلَمُ أَنََّّهُ قَضَى عَلَى مَا نَهَى؟ قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي فِي هَذَا شَيْءٌ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ حَالٌ دُونَ مَا أَمَرَ؟ قَالَ: هَذِهِ أَشَدُّ مِنَ الْأُولَى ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ

اِثْنَانِ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ أَعَانَ عَلَى مَا حَرَّمَ؟ قَالَ: هَذِهِ أَشَدُّ مِنَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ ثَلَاثٌ، قَدْ حَلَّ بِهَا ضَرْبُ عُنُقِهِ، فَأَمَرَ بِهِ هِشَامٌ فَضْرِبَتْ عُنُقُهُ، ثُمَّ قَالَ لِلْأَوْرَاعِيِّ: يَا أَبَا عَمْرٍو فَسِّرْ لَنَا هَذِهِ الْمَسَائِلَ، فَقَالَ: نَعَمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، سَأَلْتُهُ: هَلْ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ قَضَى عَلَى مَا نَهَى؟ نَهَى آدَمَ عَنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ ثُمَّ قَضَى عَلَيْهِ فَأَكَلَهَا، وَسَأَلْتُهُ: هَلْ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ حَالَ دُونَ مَا أَمَرَ؟ أَمَرَ إِبْلِيسَ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ ثُمَّ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّجُودِ، وَسَأَلْتُهُ: هَلْ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ أَعَانَ عَلَى مَا حَرَّمَ؟ حَرَّمَ الْيَتَةَ وَالْدَّمَ ثُمَّ أَعَانَنَا عَلَى أَكْلِهِ فِي وَقْتِ الْإِضْطِرَارِ إِلَيْهِ، قَالَ هِشَامٌ: وَالرَّابِعَةُ مَا هِيَ يَا أَبَا عَمْرٍو؟ قَالَ: كُنْتُ أَقُولُ: مَشِيئَتُكَ مَعَ اللَّهِ أَمْ دُونَ اللَّهِ؟ فَإِنْ قَالَ: مَعَ اللَّهِ فَقَدْ اتَّخَذَ مَعَ اللَّهِ شَرِيكًا، أَوْ قَالَ: دُونَ اللَّهِ فَقَدْ انفَرَدَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، فَأَيُّهُمَا أَجَابَنِي فَقَدْ حَلَّ ضَرْبُ عُنُقِهِ بِهَا، قَالَ هِشَامٌ: حَيَاةُ الْخَلْقِ وَقَوَامُ الدِّينِ بِالْعُلَمَاءِ".

وقال الإمام تاج الدين السُّبْكِيُّ في " طبقات الشَّافِعِيَّةِ الْكَبْرَى " (٢٦٢/٤): " مناظرة بَيْنَ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ وَالْقَاضِي عَبْدِ الْجُبَّارِ الْمُعْتَزَلِيِّ :

قَالَ عَبْدُ الْجُبَّارِ فِي ابْتِدَاءِ جُلُوسِهِ لِلْمَنَاظَرَةِ سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنِ الْفَحْشَاءِ ، فَقَالَ الْأُسْتَاذُ جَمِيحًا سُبْحَانَ مَنْ لَا يَقَعُ فِي مَلَكِهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ ، فَقَالَ عَبْدُ الْجُبَّارِ أَفِيْشَاءَ رَبَّنَا أَنْ يَعْصِيَ ، فَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَيْعْصِي رَبَّنَا قَهْرًا

فَقَالَ عَبْدُ الْجُبَّارِ أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعْنِي الْهُدَى وَقَضَى عَلَيَّ بِالرَّدَى أَحْسَنَ إِلَيَّ أَمْ أَسَا فَقَالَ الْأُسْتَاذُ إِنْ كَانَ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَكَ فَقَدْ أَسَا وَإِنْ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَهُ فَيَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مِنْ يَشَاءُ ، فَانْقَطَعَ عَبْدُ الْجُبَّارِ .

وقال الإمام تاج الدين السُّبْكِيُّ في " طبقات الشَّافِعِيَّةِ الْكَبْرَى " (٣٥٨-٣٥٧/٣): " دخل رجل على الجبائي ، فَقَالَ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى عَاقِلًا ، فَقَالَ الْجَبَّائِيُّ : لَا لِأَنَّ الْعَقْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَقَالِ وَهُوَ الْمَانِعُ وَالْمَنْعُ فِي حَقِّ اللَّهِ مُحَالٌ فَامْتَنَعَ الْإِطْلَاقُ ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ : فَقُلْتُ لَهُ : فَعَلَى قِيَاسِكَ لَا يُسَمَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ حَكِيمًا ، لِأَنَّ هَذَا الْإِسْمَ مُشْتَقٌّ مِنْ حِكْمَةِ اللِّجَامِ وَهِيَ الْحَدِيدَةُ الْمَانِعَةُ لِلدَّابَّةِ عَنِ الْخُرُوجِ ، وَيَشْهَدُ لِدَلِيلِكَ قَوْلُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

فَنَحْكُمُ بِالْقَوَافِي مِنْ هِجَانَا وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدِّمَاءُ

وَقَوْلُ الْآخَرِ :

أَبْنِي حَنِيفَةً حَكَمُوا سَفْهَاءَ كَمْ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضِبَا

أي : نَمَنَعَ بالقوافي من هجانا ، وامنعوا سفهاءكم ، فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُشْتَقًّا مِنَ الْمَنَعِ ، وَالْمَنَعَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ ، لَزِمَكَ أَنْ تَمْنَعَ إِطْلَاقَ حَكِيمٍ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

قَالَ : فَلَمْ يُجِرْ جَوَابًا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ لِي : فَلَمْ مَنَعْتَ أَنْتَ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَاقِلًا ، وَأُجِزْتَ أَنْ يُسَمَّى حَكِيمًا ؟ قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : لِأَنَّ طَرِيقِي فِي مَأْخَذِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْإِذْنَ الشَّرْعِي دُونَ الْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ ، فَأُطْلِقْتُ حَكِيمًا لِأَنَّ الشَّرْعَ أَطْلَقَهُ ، وَمَنَعْتَ عَاقِلًا لِأَنَّ الشَّرْعَ مَنَعَهُ ، وَلَوْ أَطْلَقَهُ الشَّرْعُ لَأُطْلِقْتَهُ .

وروى ابن بطّة في "الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة" (٢/٢٨٠ برقم ١٩١٤) بسنده عن مُحَمَّد بن مُوسَى بن الْمُغِيرَةِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ ، قَالَ : قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ لِأَبِي عَصَامٍ الْعَسْقَلَانِيِّ : يَا أَبَا عَصَامٍ ، أَرَأَيْتَ مَنْ مَنَعَنِي الْهُدَى وَأُورِدَنِي الضَّلَالَةَ وَالرَّدَى ثُمَّ عَذَّبَنِي يَكُونُ لِي مَنَصِفًا ، قَالَ : فَقَالَ لَهُ أَبُو عَصَامٍ : إِنْ يَكُنِ الْهُدَى شَيْئًا لَكَ عِنْدَهُ فَمَنَعَكَ إِيَّاهُ فَمَا أَنْصَفَكَ ، وَإِنْ يَكُنِ الْهُدَى شَيْئًا هُوَ لَهُ فَلَهُ أَنْ يُعْطِيَ مَنْ يَشَاءُ وَيَمْنَعُ مَنْ يَشَاءُ .

وقال الإمام الطُّبْرِي فِي " تاريخ الأُمَمِ والملوك " (٤/٢١٩) : بسنده عَنْ حَمَّادِ الْأَيْحِ ، قَالَ هِشَامُ لَغِيلَانَ : وَيَحْكُ يَا غِيلَانَ ، قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِيكَ فَنَازَعَنَا بِأَمْرِكَ ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا أَتْبَعْنَاكَ وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا نَزَعْتَ عَنْهُ ، قَالَ : نَعَمْ ، فَدَعَا هِشَامُ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ لِيَكْلِمَهُ ، فَقَالَ لَهُ مَيْمُونُ : سَلْ ، فَإِنَّ أَقْوَى مَا تَكُونُونَ إِذَا سَأَلْتُمْ ، قَالَ لَهُ : أَشَاءُ اللَّهُ أَنْ يُعْصِيَ ؟ فَقَالَ لَهُ مَيْمُونُ : أَفْعَصِي كَارِهًا ، فَسَكَتَ ، فَقَالَ هِشَامُ : أَجِبْهُ ، فَلَمْ يُجِبْهُ ، فَقَالَ لَهُ هِشَامُ : لَا أَقْلَانِي اللَّهُ إِنْ أَقْلَنِي ، وَأَمْرٌ بَقِطْعَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ .

وقال الإمام الخَلَّالُ فِي " السُّنَّة " (٣/٥٥٢ برقم ٩٢٥) : " أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُروْذِيُّ ، قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ عَبْدُ الْوَهَّابِ فِي أَمْرِ حُسَيْنِ بْنِ خَلْفِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْعُكْبَرِيِّ ، وَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ تَنَزَّهَ عَنْ مِيرَاثِ أَبِيهِ ، فَقَالَ رَجُلٌ قَدَرِيٌّ : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُجَيِّرِ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي فَرَدَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ رَجَاءٍ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ جَبَرَ الْعِبَادَ ، أَرَادَ بِذَلِكَ إِنْثَابَ الْقَدَرِ ، فَوَضَعَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ كِتَابًا يَحْتَجُّ فِيهِ ، فَأَدْخَلْتُهُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالْقِصَّةِ ، فَقَالَ : وَيَضَعُ كِتَابًا ؟ وَأَنْكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا ، عَلَى ابْنِ رَجَاءٍ حِينَ قَالَ : جَبَرَ الْعِبَادَ ، وَعَلَى الْقَدَرِيِّ الَّذِي قَالَ : لَمْ يُجَيِّرِ الْعِبَادَ ، وَأَنْكَرَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ وَضَعَهُ الْكِتَابَ ، وَاحْتِجَاجَهُ ، وَأَمَرَ بِهَجْرَانِهِ لَوْضَعِهِ الْكِتَابَ ، وَقَالَ لِي : يَحِبُّ عَلَى ابْنِ رَجَاءٍ أَنْ يَسْتَغْفَرَ رَبَّهُ لِمَا قَالَ : جَبَرَ الْعِبَادَ ، فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَمَا الْجَوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؟ قَالَ : (يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) [المُدَثَّرُ : ٣١] .

وروى الخَلَّالُ فِي " السُّنَّة " (٣/٥٥٤ برقم ٩٣١) بسنده عَنْ الْفَزَارِيِّ أَبُو إِسْحَاقَ ، قَالَ : قَالَ لِي الْأَوْزَاعِيُّ : أَتَانِي رَجُلَانِ فَسَأَلَانِي عَنِ الْقَدَرِ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ آتِيَكَ بِهِمَا تَسْمَعُ كَلَامَهُمَا ، وَتُجِيبُهُمَا : قُلْتُ : رَحِمَكَ اللَّهُ ،

أَنْتَ أَوَّلَى بِالْجَوَابِ، قَالَ: فَاتَّانِي الْأَوَزَاعِيُّ، وَمَعَهُ الرَّجُلَانِ، فَقَالَ: تَكَلَّمَا، فَقَالَا: قَدِمَ عَلَيْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ، فَنَارَعُونَا فِي الْقَدَرِ وَنَارَعَنَاهُمْ، حَتَّى بَلَغَ بِنَا وَبِهِمُ الْجَوَابُ إِلَى أَنْ قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَبَرَنَا عَلَى مَا نَهَانَا عَنْهُ، وَحَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَا أَمَرْنَا بِهِ، وَرَزَقَنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: أَجِبْهُمَا يَا أَبَا إِسْحَاقَ، قُلْتُ: رَحِمَكَ اللَّهُ، أَنْتَ أَوَّلَى بِالْجَوَابِ، قَالَ: أَجِبْهُمَا، فَكَرِهْتُ خِلَافَهُ، فَقُلْتُ: يَا هَؤُلَاءِ، إِنَّ الَّذِينَ اتَّوَكَّمُوا بِمَا اتَّوَكَّمْتُمْ قَدْ ابْتَدَعُوا وَأَحْدَثُوا حَدَثًا، وَإِنِّي أَرَاكُمْ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْبِدْعَةِ إِلَى مِثْلِ مَا خَرَجُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَصَبْتَ وَأَحْسَنْتَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ .

وروى ابن عساكر في " تاريخ دمشق " (٢٠٨-٢٠٩/٤٨) بسنده عن أبي جعفر الخطمي ، قال : بلغ عمر بن عبد العزيز كلام غيلان القدري في القدر ، فأرسل إليه فدعاه ، فقال له : ما الذي بلغني عنك تكلم في القدر ، قال : يكذب عليّ يا أمير المؤمنين ، ويُقال عليّ ما لم أقل ، قال : فما تقول في العلم ، ويليكَ أنت مخصوم إن أقررت بالعلم خصمت ، وإن جحدت بالعلم كفرت ، ويليكَ أقرّ بالعلم تخصم خير من أن تجحد فتُلعن ، والله لو علمت أنّك تقول الذي بلغني عنك لضربت عنقك ، أتقرأ " يس والقرآن الحكيم ؟ قال : نعم ، قال : اقرأ فقراً : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : ﴿يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ * عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يس:١-٤] ، إلى أن بلغ : ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس:٧] ، قال له : قف كيف ترى ؟ قال : كأني لم أقرأ هذه الآية قط ، قال : زد ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَفِيهَا إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ﴾ [يس:٨] ، قف ، من جعل الأغلال في أعناقهم ؟ قال : لا أدري ، قال : ويليكَ الله والله ، قال : زد ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾ [يس:٩] ، قال : قف ، قال : ويليكَ من جعل السد بين أيديهم ؟ قال : لا أدري ، قال : ويليكَ ، الله والله ، زد ويليكَ ، ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ﴾ [يس:١٠-١١] ، قف ، كيف ترى ، قال : كأني والله لم أقرأ هذه السورة قط ، فإني أعاهد الله أن لا أعود في شيء من كلامي أبداً ، فانطلق .

فلما ولى قال عمر بن عبد العزيز : اللهم إن كان أعطاني بلسانه ومحنته في قلبه فأذيقه حرّ السيف ، فلم يتكلم في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وتكلم في خلافة يزيد بن عبد الملك ، فلما مات يزيد أرسل إليه هشام ، فقال : الست كنت عاهدت الله لعمر بن عبد العزيز أنّك لا تكلم في شيء من كلامك ، قال : أقلني يا أمير المؤمنين ، قال : لا أقلني الله إن أنا أقلتك يا عدو الله ، أتقرأ فاتحة الكتاب ، قال : نعم ، فقراً : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ [الفاتحة: ١-٥] ، قال : قف يا عدو الله ، على ما تستعين الله ، على أمر بيدك أم على أمر بيده ، من ههنا انطلقوا به فاضربوا عنقه واصلبوه ، قال : يا أمير المؤمنين أبرز لي رجلاً من خاصتك أناظره ، فإن أدرك علي أمكته من علاوتي فليضربها ، وإن أنا أدركت عليه فاتبعني به ، قال هشام : من لهذا القدري ؟ قالوا : الأوزاعي ، فأرسل إليه ، وكان بالساحل .

فلما قدم عليه ، قال له الأوزاعي : أخبرني يا غيلان إن شئت ألقيت عليك ثلاثاً ، وإن شئت أربعاً ، وإن شئت واحدة ، قال : ألق عليّ ثلاثاً ، قال : أخبرني عن الله قضى على ما نهى ، قال : لا أدري كيف هذا ، قال الأوزاعي : واحدة يا أمير المؤمنين ، ثم قال : أخبرني عن الله أمر بأمر ثم حال دون ما أمر ؟ قال القدري : هذه والله أشد من الأولى ، قال الأوزاعي : هاتان اثنتان يا أمير المؤمنين ، ثم قال : أخبرني عن الله حرم حراماً ثم أحله ، قال : هذه والله أشد من الأولى والثانية ، قال الأوزاعي : كافر ورب الكعبة يا أمير المؤمنين ، فأمر به هشام فقطعت يديه ورجليه وضربت عنقه وصلب ، فقال حين أمر به أدركتني دعوة العبد الصالح عمر بن عبد العزيز .

قال هشام : يا أبا عمرو فسّر لنا الثلاث التي ألقيت عليه ، قال : قلت له : أخبرني عن الله قضى على ما نهى إن الله نهى آدم عن أكل الشجرة ثم قضى عليه أن يأكل منها ، قلت له : أخبرني عن الله أمر بأمر ثم حال دون ما أمر ، إن الله عز وجل أمر إبليس بالسجود لآدم فحال بينه وبين أن يسجد له ، وقلت له : أخبرني عن الله عز وجل حرم حراماً ثم أحله ، حرم الميتة وأعان على أكلها للمضطر إليها .

قال له هشام : فأخبرني عن الأربع ما هي ؟ قال : كنت أقول له : أخبرني عن الله عز وجل خلقك كما شاء أو كما شئت ، فإنه يقول : كما شاء ، ثم كنت أقول له : أخبرني عن الله أراذك إذا شاء أم إذا شئت ؟ فإنه يقول : إذا شاء ، ثم كنت أقول له : أخبرني عن الله يتوفأك حيث شاء أم حيث شئت ؟ فإنه يقول : حيث شاء ، ثم كنت أقول له : أخبرني عن الله يصيرك حيث شاء أم حيث شئت ؟ فإنه يقول : حيث شاء ، فمن لا يقدر أن يزيد في رزقه ولا ينقص في عمره فما إليه من المشيئة شيء .

قال هشام : فأخبرنا عن الواحدة ما هي ؟ قال : كنت أقول له : أخبرني عن مشيئتك مع مشيئة الله أو دون مشيئة الله ، فعلى أيهما أجابني حلّ قتله ، إن قال : مع مشيئة الله صير نفسه شريكاً لله ، وإن قال : دون مشيئة الله انفرد بالرئويّة ، فقال هشام : لا أحياني الله بعد العلماء ساعة واحدة" .

﴿سؤال﴾ : مَنْ هُمُ الْجَبَرِيَّةُ ؟

الجواب : الجبرية هم الذين غلوا في إثبات القدر ، فقالوا بأنَّ الإنسان لا فعل له ، فهو مسلوب القدرة والاختيار ، فهو مسلوب الإرادة ، مجبور على فعله ، فهو كالريشة في الهواء ، تتقاذفها الرياح من جانب إلى جانب ، ففعل الإنسان هو الله تعالى ، بدوم اختيار أو كسب واختيار من الإنسان .

وقد ذهب كثيرٌ من الباحثين إلى أنَّ القول بالجبر شاع في أوَّل العصر الأموي ، وانتشر حتَّى صار في آخر عصرهم مذهباً له أنصاره وأتباعه ومؤيِّدوه ... قال الإمام محمَّد أبو زهرة في " تاريخ المذاهب الإسلامية " (ص ١٠٤-١٠٧ باختصار) : " وقد خاض المؤرِّخون في بيان أوَّل من تكلم بهذه النحلة وأكثروا ، واعتقدوا أنَّ النحلة التي تصير مذهباً من الصَّعب تعرف أوَّل من نطق بها ، ولذا يصعب أن نعيِّن مبدأ لهذه الفكرة ، أو أن نذكر أوَّل من قالها ، ولكنَّا نجزم بأنَّ القول بالجبر شاع في أوَّل العصر الأموي وكثر حتَّى صار مذهباً في آخره . وبين أيدينا رسالتان لعالمين جليلين عاشا في أوَّل العصر الأموي ذكرهما " المرتضى " في كتابه " المنية والأمل " .

احدهما لعبد الله بن عبَّاس يخاطب جبرية أهل الشَّام ، وينهاهم عن هذا القول ، ويقول فيها :
" أمَّا بعد : أتأمرون النَّاسَ بالتَّقوى وبكم ضلَّ المتَّقون ؟! وتنهون النَّاسَ عن المعاصي وبكم ظهر العاصون ؟! يا أبناء سلف المنافقين ، وأعوان الظَّالمين ، وخزَّان مساجد الفاسقين ! هل منكم إلَّا مفترٍ على الله ، يجعل إجرامه عليه سبحانه وينسبه علانيةً إليه " .

والثَّانية رسالة الحسن البصري إلى قوم من أهل البصرة ادَّعوا الجبر ، وقد جاء فيها :
" ومن لم يؤمن بالله وقضائه وقدره فقد كفر ، ومن حمل ذنبه على ربِّه فقد كر ، إنَّ الله لا يطاع استكراهاً ، ولا يعصى لغلبة ، لأنَّه المليك لما ملكهم ، والقادر على ما أقدرهم عليه ، فإن عملوا بالطَّاعة لم يحل بينهم وبين ما فعلوا ، وإن عملوا بالمعصية فلو شاء حال بينهم وبين ما فعلوا ، فإذا لم يفعلوا فليس هو الذي أجبرهم على ذلك ، فلو أجبر الله الخلق على الطَّاعات لأسقط عنهم الثَّواب ، ولو أجبرهم على المعاصي لأسقط عنهم العقاب ، ولو أهملهم لكان عجزاً في القدرة ، ولكن له فيهم المشيئة التي غيَّبها عنهم ، فإن عملوا بالطَّاعة كانت له المنة عليهم ، وإن عملوا بالمعصية كان له الحجة عليهم ...

وقد تبين مما ذكرنا أن تلك النحلة ابتدأت تظهر في عصر الصحابة ، بل كانت تجري على ألسنة المشركين كما ذكر القرآن الكريم ... ولكن الذي امتاز به العصر الأموي بالنسبة لها أن صارت نحلة ، ومذهباً له ناس يعتنقونه ويدعون إليه ، ويدرسونه ويبيّنونه للناس .

وقد قالوا أن أول من فعل ذلك بعض اليهود ، فقد علّموه بعض المسلمين وهؤلاء أخذوا ينشرونه ، ويقال أن أول من دعا إلى هذه النحلة من المسلمين " الجعد بن درهم " وقد تلقّاه عن يهودي بالشّام ، ونشره بين المسلمين بالبصرة ، ثم تلقّاه عنه " الجعد بن صفوان " ، وقد جاء في شرح العيون في الكلام على الجعد بن درهم .

" تعلّم منه الجهم بن صفوان القول الذي نسب إليه الجهميّة - أي الجبر - وقيل : أن الجعد أخذ ذلك عن أبان بن سميعان ، وأخذه أبان عن طالوت بن أعصم اليهودي .

ولكنّا مع ذلك القول لا نقول أن تلك النحلة انفرد ببذرها اليهود ، لأنّ الفرس كانت تجري بينهم مثل هذه الأفكار من قبل ، فكانت من البحوث التي طرقها الزرادشتيّة والمانويّة وغيرهم ، وقد جاء في كتاب " المنية والأمل " : عن الحسن أن رجلاً من فارس جاء إلى النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال له : رأيت أهل فارس ينكحون بناتهم وأخواتهم ، فإن قيل لهم : لم تفعلون ؟ قالوا : قضاء الله وقدره ، فقال عليه السّلام : " سيكون من أمّتي من يقولون مثل ذلك وأولئك مجوس أمّتي " .

تبني ذلك المذهب الجهم بن صفوان واستمرّ أخذاً به يدعو إليه ، والجهم بن صفوان خراساني م موالي بني راسب ان كاتباً لشريح بن الحارث ، وخرج معه على نصر بن سيار ، وقتله مسلم بن أحوز المازني في أواخر عهد بني مروان .

د اتّخذ مكاناً لدعوته خراسان وما حولها وانتشر فيها ، ولما قُتِل اتّخذ أتباعه " نهاوند " مقاماً لهم ، واستمرّ المذهب بهذه البلاد إلى أن تغلّب عليه مذهب أبي منصور الماتريدي فيها .

ولم يكن مذهب جهم هو القول بالجبر فقط ، بل إنّ جهماً كان يدعو إلى آراء أخرى منها :

(أ) زعمه أن الجنّة والنّار تفنّيان ، وأنّه لا شيء من الأشياء يكون خالداً ، والخلود المذكور في القرآن هو طول المكث وبعد الفناء ، لا مطلق البقاء .

(ب) وزعمه أن الإيمان هو المعرفة ، وأنّ الكفر هو الجهل وعلى مقتضى ظاهر مذهبه يكون اليهود الذين عرفوا أوصاف النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمنين ، وكذلك المشركون الذين جحدوا بها

واستيقنتها أنفسهم ، ولكنه يقول أن الإذعان يتبع المعرفة ، ليست المعرفة التي تعتبر إيماناً هي مجرد التصور ، بل أنها المعرفة القويّة التي تُوجب التصديق والإذعان .

(ج) وزعمه أن كلام الله حادث وليس بقديم ، وقد انبنى على ذلك القول بخلق القرآن في نظر بعض العلماء وإن كلن للمسألة نظر آخر ...

(د) ولم يصف الله تعالى بأنه شيء ، ولا بأنه حي ، ولا بالعلم ، وقال : لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على الحوادث .

(هـ) وقد نفى رؤية الله يوم القيامة .

وقد تبعه في هذه الآراء كثيرون ، غير أن النحلة التي ظهر بها الجهميّة وشهرتهم خاصّة بهم هي القول بالجبر ، وأنّ الإنسان لا إرادة له ولا فعل ، وأمّا الآراء الأخرى فإنّ غيرهم يُشاركهم فيها ، فخلق القرآن قاله المعتزلة ، ونفي صفة الكلام قالها المعتزلة أيضاً ، وهكذا .

إنّ ما قاله الجهم يتلخّص في نفي الفعل عن الإنسان وإضافته إلى الله تعالى ، بمعنى أنّه لا فعل للإنسان أصلاً ، قال الإمام الشَّهرستاني في " الملل والنحل " (١/٨٧) : " إنّ الإنسان لا يقدر على شيء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنّما هو مجبور في أفعاله ؛ لا قدرة له ، ولا إرادة ، ولا اختيار ، وإنّما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات ، وتُنسب إليه الأفعال مجازاً كما تُنسب إلى الجمادات ، كما يقال : أثمرت الشجرة ، وجرى الماء ، وتحرك الحجر ، وطلعت الشمس وغربت ، وتغيّمت السّماء وأمطرت ، واهتزّت الأرض وأنبتت ، إلى غير ذلك ، والثواب والعقاب جبر ، كما أنّ الأفعال كلّها جبر " .

قال الإمام ابن قيم الجوزيّة في " " (ص ١٣٩ فما بعدها) موضّحاً عقيدة الجهم بالجبر من خلال مناظرة تخيّلية تخيلها بين سُنيّ وجبري ، قال : " الباب التاسع عشر : في ذكر مناظرة جرت بين جبري وسني جمعها مجلس مذاكرة :

قال الجبري : القول بالجبر لازم لصحّة التّوحيد ولا يستقيم التّوحيد إلّا به لأنّ إن لم نقل بالجبر أثبتنا فاعلاً للحوادث مع الله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، وهذا شرك ظاهر لا يخلص منه إلّا القول بالجبر .

قال السَّيِّ: بل القول بالجبر مناف للتَّوْحِيد ، ومع منافاته للتَّوْحِيد فهو مناف للشرائع ودعوة الرُّسل والثَّواب والعقاب ، فلو صحَّ الجبر لبطلت الشَّرائع وبطل الأمر والنَّهي ، ويلزم من بطلان ذلك بطلان الثَّواب والعقاب .

قال الجبري: ليس من العجب دعواك منافاة الجبر للأمر والنَّهي والثَّواب والعقاب ، فإن هذا لم يزل يُقال ، وإنَّا العجب دعواك منافاته للتَّوْحِيد ، وهو من أقوى أدلَّة التَّوْحِيد ، فكيف يكون المصوِّر للشيء المَقْوي له منافياً له ؟

قال السَّيِّ: منافاته للتَّوْحِيد من أظهر الأمور ، ولعلَّها أظهر من منافاته الأمر والنَّهي ، وبيان ذلك أنَّ أصل عقد التَّوْحِيد وإثباته هو شهادة أن لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمَّداً رسول الله ، والجبر ينافي الكلمتين ، فإنَّ الإله هو المستحقُّ لصفات الكمال ، المنعوت بنعوت الجلال ، وهو الذي تأله القلوب ، وتصمد إليه بالحبِّ والخوف والرَّجاء ، فالتَّوْحِيد الذي جاءت به الرُّسل هو إفراد الرَّبِّ بالتَّأله الذي هو كمال الذَّلِّ والخضوع والانقياد له . مع كمال المحبَّة والإنابة وبذل الجهد في طاعته ومرضاته ، وإيثار محبَّته ومراده الدِّيني على محبَّة العبد ومراده . فهذا أصل دعوة الرُّسل وإليه دعوا الأمم ، وهو التَّوْحِيد الذي لا يقبل الله من أحد ديناً سواه ، لا من الأوَّلِينَ ولا من الآخرين ، وهو الذي أمر به رسله ، وأنزل به كتبه ، ودعا إليه عباده ووضع لهم دار الثَّواب والعقاب لأجله ، وشرع الشَّرائع لتكميله وتحصيله . وكان من قولك أيُّها الجبري أنَّ العبد لا قدرة له على هذا البتَّة ، ولا أثر له فيه ، ولا هو فعله ، وأمره بهذا أمر له بما لا يطيق ، بل أمر له بإيجاد فعل الرَّبِّ ، وأنَّ الرَّبِّ سبحانه أمره بذلك وأجبره على ضده ، وحال بينه وبين ما أمره به ومنعه منه وصدّه عنه ، ولم يجعل له إليه سبيلاً بوجه من الوجوه ، مع قولك إنَّه لا يحبُّ ولا يحبُّ ، فلا تتألَّه القلوب بالمحبَّة والودِّ والشَّوق والطلُّب وإرادة وجهه ، والتَّوْحِيد معنى ينتظم من إثبات الإلهيَّة وإثبات العبوديَّة فرفعت معنى الإلهيَّة بإنكار كونه محبوباً مودوداً تتنافس القلوب في محبَّته وإرادة وجهه والشَّوق إلى لقائه ورفعت حقيقة العبوديَّة بإنكار كون العبد فاعلاً وعابداً ومحبَّاً ، فإنَّ هذا كله مجاز لا حقيقة له عندك ، فضاع التَّوْحِيد بين الجبر وإنكار محبَّته وإرادة وجهه ، لا سيَّما والوصف الذي وصفته به منقَرٍ للقلوب عنه ، حائل بينها وبين محبَّته ، فإنَّك وصفته بأنَّه يأمر عبده بما لا قدرة له على فعله ، وينهاه عمَّا لا يقدر على تركه ، بل يأمره بفعله هو سبحانه وينهاه عن فعله هو سبحانه ، ثمَّ يعاقبه أشدَّ العقوبة على ما لم يفعله البتَّة ، بل يعاقبه على أفعاله هو سبحانه ، وصرَّحت بأنَّ عقوبته على ترك ما

أمره وفعل ما نهاه بمنزلة عقوبته على ترك طيرانه إلى السماء وترك تحويله للجبال عن أماكنها ، ونقله مياه البحار عن مواضعها ، وبمنزلة عقوبته له على ما لا صنع له فيه من لونه وطوله وقصره ، وصرّحت بأنّه يجوز عليه أن يعذب أشدّ العذاب لمن لم يعصه طرفة عين ، وأنّ حكمته ورحمته لا تمنع ذلك ، بل هو جائز عليه ، ولولا خبره عن نفسه بأنّه لا يفعل ذلك لم ننزّهه عنه ، وقلت أنّ تكليفه عباده بما كلفهم بمنزلة تكليف الأعمى للكتابة ، والزّمين للطيران ، فبغضت الرّبّ إلى من دعوته إلى هذا الاعتقاد ونفّرت عنه ، وزعمت أنّك تقرّر بذلك توحيدّه وقد قلعت شجرة التّوحيد من أصلها .

وأما منافاة الجبر للشّرّاع فأمر ظاهر لا خفاء به ، فإنّ مبنى الشّرّاع على الأمر والنّهي وأمر الأمر لغيره بفعل نفسه لا بفعل المأمور ، ونهيه عن فعله لا فعل المنهي عبث ظاهر ، فإنّ متعلّق الأمر والنّهي فعل العبد وطاعته ومعصيته ، فمن لا فعل له كيف يتصوّر أن يوقعه بطاعة أو معصية ؟ وإذا ارتفعت حقيقة الطّاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثّواب والعقاب ، وكان ما يفعله الله بعباده يوم القيامة من النّعيم والعذاب أحكاماً جارية بمحض المشيئة والقدرة ، لا أنّها بأسباب طاعتهم ومعاصيهم ، بل ههنا أمر آخر وهو أنّ الجبر مناف للخلق كما هو مناف للأمر ، فإنّ الله سبحانه له الخلق والأمر ، وما قامت السّمّاءات إلّا بعدله ، فالخلق قام بعدله وبعده ظهر ، كما أنّ الأمر بعدله وبعده وُجد ، فالعدل سبب وجود الخلق والأمر وغايته ، فهو عليه الفاعليّة الغائيّة ، والجبر لا يجامع العدل ولا يجامع الشّرع والتّوحيد .

قال الجبري: لقد نطقت أيّها السّنيّ عظيم ، وفهمت بكبير ، وناقضت بين متوافقين ، وخالفت بين متلازمين ، فإنّ أدلّة العقول والشّرع المنقول قائمة على الجبر ، وما دلّ عليه العقل والنقل كيف ينافي موجب العقل والشّرع ؟ فاسمع الآن الدّليل الباهر والبرهان القاهر على الجبر ثمّ تتبعه بأمثال ، فنقول : صدور الفعل عند حصول القدرة والدّاعي إمّا أن يكون واجباً أو لا يكون واجباً ، فإن كان واجباً كان فعل العبد اضطرارياً ، وذلك عين الجبر ، لأنّ حصول القدرة والدّاعي ليس بالعبد ، وإلّا لزام التّسلسل ، وهو ظاهر ، وإذا كان كذلك فعند حصولهما يكون واجباً وعند عدم حصولهما يكون الفعل ممتنعاً ، فكان الجبر لازماً لا محالة ، وأمّا إن لم يكن حصول الفعل عند حصول القدرة والدّاعي واجباً ، فإمّا أن يتوقّف رجحان الفعل على رجحان التّرك على مرجّح أو لا يتوقّف ، فإن توقّف كان حصول ذلك الفعل عند حصول المرجّح واجباً ، وإلّا عاد الكلام ولزم

التسلسل ، وإذا كان واجباً كان اضطرارياً ، وهو عين الجبر ، وإن لم يتوقف على مرجح كان جائز الوقوع وجائز العدم ، فوقوعه بغير مرجح يستلزم حصول الأثر بلا مؤثر ، وذلك محال ، فإن قلت : المرجح هو إرادة العبد ، قلت لك : إرادة العبد حادثة ، والكلام في حدوثها كالكلام في حدوث المراد بها ، ويلزم التسلسل .

قال السنّي : هذا أحد سهم في كنانتك وهو بحمد الله سهم لا ريش له ولا نصل ، مع عوجه وعدم استقامته ، وأنا أستفسرك عما في هذه الحجّة من الألفاظ المجملة المستعملة على حقّ وباطل ، وأبين فسادها . فما تعني بقولك : إن كان الفعل عند القدرة والدّاعي واجباً كان فعل العبد اضطرارياً وهو عين الجبر : أتعني به أن يكون مع القدرة والدّاعي بمنزلة حركة المرتعش ، وحركة من نفضته الحمى ، وحركة من رمي به من مكان عال فهو يتحرك في نزوله اضطراراً منه ، أم تعني به أن الفعل عند اجتماع القدرة والدّاعي يكون لازم الوقوع بالقدرة ؟ فإن أردت بكونه اضطرارياً المعنى الأوّل كذبتك العقول والفطر والحسّ والعيان ، فإنّ الله فطر عباده على التّفريق بين حركة من رمي به من شاهق فهو يتحرّك إلى أسفل وبين حركة من يرقى في الجبل إلى علوّه ، وبين حركة المرتعش وبين حركة المصفق وبين حركة الزّاني والسّارق والمجاهد والمصلّي وحركة المكتوف الذي قد أوثق رباطاً وجرّ على الأرض ، فمن سوّى بين الحركتين فقد خلع ربقة العقل والفطرة والشرعة من عنقه ، وإن أردت المعنى الثّاني وهو كون العقل لازم الوجود عند القدرة والدّاعي كان لازم الوجود ، وهذا لا فائدة فيه ، وكونه لازماً وواجباً بهذا المعنى لا ينافي كونه مختاراً مراداً له مقدوراً له غير مكره عليه ولا مجبور ، فهذا الوجوب واللزوم لا ينافي الاختيار ، ثمّ نقول : لو صحّت هذه الحجّة لزم أن يكون الرّبّ سبحانه مضطراً على أفعاله مجبوراً عليها ، بمعنى ما ذكرت من مقدّماتها ، وأنّه سبحانه يفعل بقدرته ومشيتّه ، وما ذكرت من وجوب الفعل عند القدرة والدّاعي وامتناعه عند عدمها ثابت في حقّه سبحانه ، وقد اعترف أصحابك بهذا الإلزام وأجابوا عنه بما لا يجدي شيئاً .

قال ابن الخطيب عقيب ذكر هذه الشّبهة : "فإن قلت : هذا ينفي كونه فاعلاً مختاراً ، قلت : الفرق أنّ إرادة العبد محدثة فافتقرت إلى إرادة يحدثها الله دفعاً للتسلسل ، وإرادة الباري قديمة فلم تفتقر إلى إرادة أخرى" ، ورد هذا الفرق صاحب "التّحصيل" فقال : "ولقائل أن يقول : هذا لا يدفع التّقسيم المذكور" ، قلت : فإنّ التّقسيم متردّد بين لزوم الفعل عند الدّاعي وامتناعه عند عدمه ، وهذا التّقسيم ثابت في حقّ الغائب والشّاهد ، وكون إرادة الرّبّ سبحانه قديمة من لوازم ذاته لا

فاعل لها لا يمنع هذا التردد والتقسيم ، فإنها عند تعلُّقها بالمراد يلزم وقوعه وعند عدم تعلُّقها به يمتنع وقوعه وهذا اللزوم والامتناع لا يخرجُه سبحانه عن كونه فاعلاً مختاراً ، ثمَّ نقول : هذا المعنى لا يسمَّى جبراً ولا اضطراراً ، فإنَّ حقيقة الجبر ما حصل بإكراه غير الفاعل له على الفعل وحمله على إيقاعه بغير رضاه واختياره ، والرَّب سبحانه هو الخالق للإرادة والمحبة والرضا في قلب العبد ، فلا يسمَّى ذلك جبراً لا لغة ولا عقلاً ولا شرعاً ، ومن العجب احتجاجك بالقدرة والدَّاعي على أنَّ الفعل الواقع بهما اضطراري من العبد والفعل عندكم لم يقع بهما ولا هو فعل العبد بوجه وإنَّما هو عين فعل الله ، وذلك لا يتوقَّف على قدرة من العبد ولا داع منه ، ولا هناك ترجيح له عند وجودهما ، ولا عدم ترجيح عند عدمهما ، بل نسبة الفعل إلى القدرة والدَّاعي كنسبته إلى عدمهما ، فالفعل عندك غير فعل الله فلا ترجيح هناك من العبد ولا مرجِّح ولا تأثير ولا أثر .

قال السنِّي: وقد أجابك إخوانك من القدرية عن هذه الحجة بأجوبة أخرى ، فقال أبو هاشم وأصحابه : لا يتوقَّف فعل القادر على الدَّاعي ، بل يكفي في فعله مجرد قدرته ، قالوا : فقولك عند حصول الدَّاعي إمَّا أن يجب الفعل أو لا يجب عندنا أو لا يجب الفعل بالدَّاعي ولا يتوقَّف عليه ، ولا يمكنك أيُّها الجبري الرد على هؤلاء ، فإنَّ الدَّاعي عندك لا تأثير له في الفعل البتَّة ، ولا هو متوقَّف عليه ولا على القدرة ، فإنَّ القدرة الحادثة عندك لا تؤثر في مقدورها ، فكيف يؤثر الدَّاعي في الفعل ؟ فهذه الحجة لا تتوجَّه على أصولك البتَّة ، وغايتها إلزام خصومك بها على أصولهم .

وقال أبو الحسين البصري وأصحابه : "يتوقَّف الفعل على الدَّاعي" ثمَّ قال أبو الحسين : "إذا تجرَّد الدَّاعي وجب وقوع الفعل ، ولا يخرج بهذا الوجوب عن كونه اختياريّاً" .

وقال محمود الخوارزمي صاحبه : "لا ينتهي هذا الدَّاعي إلى حدِّ الوجوب ، بل يكون وجوده أولى" ، قالوا : فنجيلك عن هذه الشُّبهة على الرَّاين جميعاً ، أمَّا على رأي أبي هاشم فنقول : صدور إحدى الحركتين عنه دون الأخرى لا يحتاج إلى مرجِّح ، بل من شأن القادر أن يوقع الفعل من غير مرجِّح لجانِب وجوده على عدمه ، قالوا : ولا استبعاد في العقل في وجود مخلوق متمكِّن من الفعل بدلاً عن التَّرك وبالضدِّ من غير مرجِّح ، كما أنَّ النَّائم والسَّاهي يتحرَّكان من غير داع وإرادة ، فإن قلتُم : بل هناك داع وإرادة لا يذكرها النَّائم والنَّاسي كان ذلك مكابرة ، قلت : وأصحاب هذا القول يقولون : أنَّ القادر هو الذي يفعل مع جواز أن لا يفعل ، وأصحاب القول الأوَّل يقولون : بل

يفعل مع وجوب أن يفعل ، ومحمود الخوارزمي توسّط بين المذهبين ، وقال : " بل يفعل مع أولويّة أن يفعل " ولا ينتهي التّرجيح إلى حدّ الوجوب ، فالأقوال خمسة :
أَحَدُهَا : أنَّ الفعل موقوف على الدّاعي ، فإذا انضمت القدرة إليه وجب الفعل بمجموع الأمرين ، وهذا قول جمهور العقلاء ، ولم يصنع ابن الخطيب شيئاً في نسبته له إلى الفلاسفة وأبي الحسين البصري من المعتزلة .

الثّاني : أنَّ الفعل يجب بقدرة الله وقدرة العبد ، وهذا قول من يقول أنَّ قدرة العبد مؤثرة في مقدوره مع قدرة الله على عين مقدور العبد ، وهذا قول أبي إسحق واختيار الجويني في النّظاميّة .
الثّالث : قول من يقول : يجب بقدرة الله فقط ، وهذا قول الأشعري والقاضي أبي بكر ثمّ اختلفا ، فقال القاضي : " كونه فعلاً واقع بقدرة الله وكونه صلاة أو حجّاً أو زناً أو سرقة واقع بقدرة العبد ، فتأثير قدرة الله في ذات الفعل وتأثير قدرة العبد في صفة الفعل " . وقال الأشعري : " أصل الفعل ووصفه واقعان بقدرة الله ، ولا تأثير لقدرة العبد في هذا ولا هذا " .

الرّابع : قول من يقول : لا يجب الفعل من القادر البتّة ، بل القادر هو الذي يفعل مع جواز أن لا يفعل ، فلا ينتهي فعل القادر المختار إلى الوجوب أصلاً ، وهذا قول أبي هاشم وأصحابه .
الخامس : أن يكون عند الدّاعي أولى بالوقوع ، ولا ينتهي إلى حدّ الوجوب . وهذا قول الخوارزمي ، وقد سلّم أبو الحسين أنَّ الفعل يجب مع الدّاعي ، وسلّم أنَّ الدّاعي مخلوق لله ، وقال : أنَّ العبد مستقل بإيجاد فعله ، قال : " والعلم بذلك ضروري " . قال ابن الخطيب : " وهذا غلوٌّ منه في القدر " ، وقوله أنّه يتوقّف على الدّاعي والدّاعي خلق لله غلوٌّ في الجبر ، فجمع بين القدر والجبر ، مع غلوّه فيهما . ولم ينصفه ، فليس ما ذهب إليه غلوٌّ في قدر ولا جبر ، فإنّ توقّف الفعل على الدّاعي ووجوبه عنده بقدرة العبد ليس جبراً فضلاً عن أن يكون غلوّاً فيه ، وكون العبد محدثاً لفعله ضرورة بما خلقه الله فيه من القدرة والاختيار ليس قولاً بمذهب القدريّة فضلاً عن كونه غلوّاً فيه .

فصل : قال الجبري : إذا كان الدّاعي ليس من أفعالنا وهو علم القادر أنَّ في ذلك الفعل مصلحة له ، وذلك أمر مركوز في طبيعته التي خلق عليها ، وذلك مفعول لله فيه ، والفعل واجب عنده ، فلا معنى للجبر إلّا هذا .

قال له السنِّي: أخوك القدري يُجيبك عن هذا بأن ذلك الداعي قد يكون جهلاً وغلطاً ، وهذه أمور يحدثها الإنسان في نفسه فيفعل على حسب ما يتوهم أن فيه مصلحته ، صادفها أو لم يصادفها ، فالداعي لا ينحصر في العلم خاصّة .

قال الجبري: لا يساوي هذا الجواب شيئاً ، فإنّ العطشان مثلاً يدعو الداعي إلى شرب الماء لعلمه بنفعه وشهوته وميله إلى شربه ، وذلك العلم وتلك الشهوة والميل إلى الشرب من فعل الله ، فيجب على القدري أن يترك مذهبه صاغراً داخراً ، ويعترف بأنّ ذلك الفعل مضاف إلى من خلق فيه الداعي المقتضى .

قال القدري: ذلك الداعي وإن كان من فعل الله إلّا أنّه جار مجرى فعل المكلف ، لأنّه قادر على أن يُبطل أثره بأن يستحضر صارفاً عن الشرب مثل أن يُججم عن الشرب تجربة هل يقدر على مخالفة الداعي أم لا ، فإحجامه لأجل التجربة أثر داع ثان هو الصّارف يعارض الداعي ، فالحي قادر على تحصيله وقادر على إبقاء الداعي الأوّل بحاله ، فإبقاؤه الداعي الأوّل بحاله وإعراضه عن إحضار المعارض له أمر لولاه ما حصل الشر ، ب فمّن هذا الوجه كان الشرب فعلاً له ، لأنّه قادر على تحصيل الأسباب المختلفة التي تصدر عنها الآثار ، ويصير هذا كمن شاهد إنساناً في نار متأجّجة وهو قادر على إطفائها عنه من غير مشقّة ولا مانع ، فإنّه إن لم يطفئها استحقّ الدّم ، وإن كان الإحراق من أثر النّار .

وقد أجاب ابن أبي الحديد بجواب آخر ، فقال : ويمكن أن يقال إذا تجرد الداعي كما ذكرتم في صورة العطشان فإن التكليف بالفعل والترك يسقط لأنّه يصير أسوأ حالاً من الملجأ وهذا من أفسد الأجوبة على أصول جميع الفرق فإن مقتضى التكليف قائم فكيف يسقط مع حضور الفعل والقدرة وهذا قسم رابع من الذين رفع عنهم التكليف أثبتّه هذا القدري زائداً على الثلاثة الذين رفع عنهم القلم وهذا خرق منه لإجماع الأمة المعلوم بالضرورة ولو سقط التكليف عند تجرد الداعي لكان كل من تجرد داعيه إلى فعل ما أمر به قد سقط عنه التكليف وهذا القول أقبح من القول بتكليف ما لا يطاق ولهذا كان القائلون به أكثر من هذا القائل وقولهم يحكى وينظر عليه ، قال الجبري: إذا كان الداعي من الله وهو سبب الفعل والفعل واجب عنده كان خالق الفعل هو خالق الداعي أي خالق السبب ، قال السنّي: هذا حق فإن الداعي مخلوق لله في العبد وهو سبب الفعل والفعل يضاف إلى الفاعل لأنّه صدر منه ووقع بقدرته ومشيتّه واختياره وذلك لا يمنع إضافته بطريق العموم إلى من

هو خالق كل شيء وهو على كل شيء قدير وأيضا فالداعي ليس هو المؤثر بل هو شرط في تأثير القادر في مقدوره وكون الشرط ليس من العبد لا يخرج منه عن كونه فاعلا وغاية قدرة العبد وإرادته الجازمة أن يكون شرطا أو جزء سبب والفعل موقوف على شروط وأسباب لا صنع للعبد فيها البتة وأسهل الأفعال رفع العين لرؤية الشيء فهب أن فتح العين فعل العبد إلا أنه لا يستقل بالإدراك فإن تمام الإدراك موقوف على خلق الدرك وكونه قابلا للرؤية وخلق آلة الإدراك وسلامتها وصرف الموانع عنها فما تتوقف عليه الرؤية من الأسباب والشروط التي لا تدخل تحت مقدور العبد أضعاف أضعاف ما يقدر عليه من تقلب حقيقته نحو المرئي فكيف يقول عاقل أن جزء السبب أو الشرط موجب مستقل لوجود الفعل وهذا الموضع مما ضل فيه الفريقان حيث زعمت القدرية أنه موجب للفعل وزعمت الجبرية أنه لا أثر له فيه فخالفت الطائفتان صريح المعقول والمنقول وخرجت عن السمع والعقل والتحقيق أن قدرة العبد وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء السبب التام الذي يجب به الفعل فمن زعم أن العبد مستقل بالفعل مع أن أكثر أسبابه ليست إليه فقد خرج عن موجب العقل والشرع فهب أن دواعي حركة الضرب منك مستقلا بها فهل سلامة الآلة منك وهل وجود المحل المنفعل وقبوله منك وهل خلق الفضاء بينك وبين المضروب وخلوه عن المانع منك وهل إمساك قدرته عن مضاربتك وغلبك منك وهل القوة التي في اليد والرباطات والاتصالات التي بين عظامها وشد أسرها منك ومن زعم أنه لا أثر للعبد بوجه ما في الفعل وأن وجود قدرته وإرادته وعدمهما بالنسبة إلى الفعل على السواء فقد كابر العقل والحس، قال الجبري: إن انتهت سلسلة التريجيات إلى مرجح من العبد فذلك المرجح ممكن لا محالة فإن ترجح بلا مرجح انسد عليكم باب إثبات الصانع إذا جوزتم رجحان أحد طرفي الممكن وإن توقف على مرجح آخر لزم التسلسل فلا بد من انتهائه إلى مرجح من الله لا صنع للعبد فيه قال السني: أما إخوانك القدرية فإنهم يقولون القادر المختار يحدث إرادته وداعيته بلا مرجح من غيره قالوا والفطرة شاهدة بذلك فإننا لا نفعل ما لم نرد ولا نريد ما لم نعلم إن في الفعل منفعة لها أو دفع مضرة ولا نجد لهذه الإرادة إرادة أحدثتها ولا لعلمنا بأن لك نافع علما آخر أحدثه فالمرجح هو ما خلق عليه العبد وفطر عليه من صفاته القائمة به فالله سبحانه أنشأ العبد نشأة يتحرك فيها بالطبع فحركته بالإرادة والمشية من لوازم نشئه وكونه حيوانا لإرادته وميله من لوازم كونه حيا فأفعال العبد الخاصة به هي الدواعي والإرادات لا غير وما يقع بها من الأفعال شبيه بالفعل المتولد من حيث كان المتولد سببا وهذه

الأفعال صادرة عن الدواعي التي عرفها العبد ابتداء من غير واسطة فاشتراكها في أن كل واحد منهما مستند إلى فعل خاص بالعبد فهما متماثلان من هذه الجهة قال السني وهذا جواب باطل بأبطل منه ورد فاسد بأفسد منه ومعاذ الله والله أكبر وأجل وأعظم وأعز أن يكون في عبده شيء غير مخلوق له ولا هو داخل تحت قدرته ومشيتته فما قدر الله حق قدره من زعم ذلك ولا عرفه حق معرفته ولا عظمه حق تعظيمه بل العبد جسمه وروحه وصفاته وأفعاله ودواعيه وكل ذرة فيه مخلوق لله خلقا تصرف به في عبده وقد بينا أن قدرته وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء سبب الفعل غير مستقل بإيجاده ومع ذلك فهذا الجزء مخلوق لله فيه فهو عبد مخلوق من كل وجه وبكل اعتبار وفقره إلى خالقه وبارئه من لوازم ذاته وقلبه بيد خالقه وبين أصبعين من أصابعه يقلبه كيف يشاء فيجعله مريدا لما شاء وقوعه منه كارها لما لم يشأ وقوعه فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ونعم والله سلسلة المرجحات تنتهي إلى أمر الله الكوني ومشيتته النافذة التي لا سبيل لمخلوق إلى الخروج عنها ولكن الجبر لفظ مجمل يراد به حق وباطل كما تقدم فإن أردتم به أن العبد مضطر في أفعاله وحركته في الصعود في السلم كحركته في وقوعه منه فهذا مكابرة للعقول والفطر وإن أردتم به أنه لا حول له ولا قوة إلا بربه وفطره فنعم لا حول ولا قوة إلا بالله وهي كلمة عامة لا تخصيص فيها بوجه ما فالقوة والقدرة والحول بالله فلا قدرة له ولا فعل إلا بالله فلا ننكر هذا ولا نجحده لتسمية القدري له جبرا فليس الشأن في الأسماء: {إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ} فلا نترك لهذه الأسماء مقتضى العقل والإيمان والمحذور كل المحذور أن نقول أن الله يعذب عبده على ما لا صنع له فيه ولا قدرة له عليه ولا تأثير له في فعله بوجه ما بل يعذبه على فعله هو سبحانه وعلى حركته إذا سقط من علو إلى سفل نعم لا يمتنع أن يعذبه على ذلك إذ كان قد تعاطي أسبابه بإرادته ومحبه كما يعاقب السكران على ما جناه في حال سكره لتفريطه وعدوانه بارتكاب السبب وكما يعاقب العاشق الذي غلب على صبره وعقله وخرج الأمر عن يده لتفريطه السابق بتعاطي أسباب العشق وكما يعاقب الذي آل به إعراضه وبغضه للحق إلى أن صار طبعاً وقفلاً ورينا على قلبه فخرج الأمر عن يده وحيل بينه وبين الهدى فيعاقبه على ما لم يبق له قدرة عليه ولا إرادة بل هو ممنوع منه وعقوبته عليه عدل محض لا ظلم فيه بوجه ما، فإن قيل فهل يصير في هذه الحال مكلفاً وقد حيل بينه وبين ما أمر به وصد عنه ومنع منه أم يزول التكليف، قيل ستقف على الجواب الشافي إن شاء الله عن هذا السؤال في باب القول في تكليف ما لا يطاق قريباً فإنه

سؤال جيد إذ المقصود ههنا الكلام في الجبر وما في لفظه من الإجمال وما في معناه من الهدى والضلال.

فصل: قال الجبري: إذا صدر من العبد حركة معينة فإما أن تكون مقدورة للرب وحده أو العبد وحده أو للرب والعبد أو لا للرب ولا للعبد وهذا القسم الأخير باطل قطعاً والأقسام الثلاثة قد قال بكل واحد منها طائفة فإن كانت مقدورة للرب وحده فهو الذي يقوله وذلك عين الجبر وإن كانت مقدورة للعبد وحده فذلك إخراج لبعض الأشياء عن قدرة الرب تعالى فلا يكون على كل شيء تقدير ويكون العبد المخلوق الضعيف قادراً على ما لم يقدر عليه خالقه وفطره وهذا هو الذي فارقت به القدريّة للتوحيد وضاهت به المجوس وإن كانت مقدورة للرب والعبد لزمّت الشركة ووقوع مفعول بين فاعلين ومقدور بين قادرين وأثر بين مؤثرين وذلك محال لأن المؤثرين إذا اجتمعوا استقلالاً على أثر واحد فهو غني عن كل منهما بكل منهما فيكون محتاجاً إليهما مستغنياً عنهما قال السني: قد افترق الناس في هذا المقام فرقا شتى ففرقة قالت إنّما تقع الحركة بقدرة الله وحده لا بقدرة العبد وتأثير قدرة العبد في كونها طاعة أو معصية فقدرة الرب وحده اقتضت وجودها وقدرة العبد اقتضت صفتها وهذا قول القاضي أبي بكر ومن اتبعه ولعمري الله أنه غير شاف ولا كاف فإن صفة الحركة إن كان أثراً وجودياً فقد أثرت قدرته في أمر موجود فلا يمتنع تأثيرها في نفس الحركة وإن كان صفتها أمراً عدمياً كان متعلق قدرته عدماً لا وجوداً وذلك ممتنع إذ أثر القدرة لا يكون عدماً صرفاً وفرقة أخرى قالت بل الفعل وصفته واقع بمحض قدرة الله وحده ولا تأثير لقدرة العبد في هذا ولا هذا وهذا قول الأشعري ومن اتبعه وفرقة قالت بل المؤثر قدرة العبد وحده دون قدرة الرب ثم انقسمت هذه الفرقة إلى فرقتين فرقة قالت أن قدرة العبد هي المؤثرة مع كون الرب قادراً على الحركة وقالت أن مقدورات العباد مقدورة لله تعالى وهذا قول أبي الحسين البصري وأتباعه الحسينية وفرقة قالت أن قدرة العبد هي المؤثرة والله سبحانه غير قادر على مقدور وهذا قول المشايخية أتباع أبي علي وأبي هاشم وليس عند ابن الخطيب وجمهور المتكلمين غير هذه الأقوال التي لا تشفي عيلاً ولا تروي غليلاً وليس عند أربابها إلا مناقضة بعضهم بعضاً وقد أجاب بعض أصحاب أبي الحسين عن هذا السؤال أنه كان يقول بمقدور بين قادرين فله أن يقول في هذا المقام إن كان الدليل الذي ذكرته دليلاً صحيحاً على استحالة اجتماعهما على فعل واحد فإنما يدل على استحالاته على فعلهما على سبيل الجمع ولا يستحيل على سبيل البدل كما يستحيل حصول جوهرين

في مكان واحد ولا يستحيل حصولهما فيه على البذل وهذا جواب باطل قطعاً فإن مضمونه أن أحدهما لا يقدر عليه إلا إذا تركه الآخر فحال تلبس العبد بالفعل بقدرته وإرادته إن كان مقدوراً لله فهو القول بمقدور بين قادرين وإن لم يكن مقدوراً له لزم إخراج بعض الممكنات عن قدرته فإن قلت هو قادر عليه بشرط أن لا يقدر عليه العبد قيل لك فهذا تصريح منك بأنه في حال قدرة العبد عليه لا يقدر عليه الرب فلا ينفعك القول بأنه قادر عليه على البذل وأيضاً فإن قدر عليه بشرط أن لا يقدر عليه العبد فإذا قدر العبد عليه انتفت قدرة الرب لانتفاء شرطها وهذا مما صاح به عليكم أهل التوحيد من أقطار الأرض ورموكم به عن قوس واحدة وإنما صانعتهم به أهل السنة مصانعة وإلا فحقيقة هذا القول أن العبد يقدر عليه على ما لا يقدر عليه الرب وحكاية هذا الرأي الباطل كافية في فساده فإن قلت كما لا يمتنع معلوم واحد بين عالين ومراد واحد بين مريدين قيل هذا من أفسد القياس لأن المعلوم لا يتأثر بالعالم والمراد لا يتأثر بالمريد فيصح الاشتراك في المعلوم والمراد كما يصح الاشتراك في المرئي والمسموع وأما المقدور فيجوز اشتراك القادرين فيه بالقدرة المصححة وهي صحة وقوعه من كل واحد منهما وصحة التأثير من أحدهما لا تنافي صحته من الآخر أما اشتراكهما فيه بالقدرة الموجبة المقارنة لمقدورها فهو عين المحال إلا أن يراد الاشتراك على البذل فيكون تأثير أحدهما فيه شرطاً في تأثير الآخر ولما تفتن أبو الحسين لهذا قال: "لست أقول أن إضافته إلى أحدهما هي إضافته إلى الآخر كما أن الشيء الواحد يكون معلوماً لعالمين ويمتنع أن يكون علم أحدهما به هو علم الآخر فهكذا أقول في المقدور بين قادرين ليست قدرة أحدهما عليه هي قدرة الآخر والمفعول بين فاعلين ليس فعل أحدهما فيه هو فعل الآخر وإنما معنى قولي هذا أنه فعل لهذا وتأثير له أنه لقدرته وداعيته وجد وليس معنى كونه وجد لقدرة هذا وداعيته هو معنى كونه وجد لقدرة الآخر وداعيته" قال وليس يمتنع في العقل إضافة شيء واحد إلى شيئين لكنه يمتنع أن يكون إضافته إلى أحدهما هي عين إضافته إلى الآخر، وهذا لا يجدي عنه شيئاً فإن التقسيم المذكور دائر فيه ونحن نقول قد دل الدليل على شمول قدرة الرب سبحانه لكل ممكن من الذوات والصفات والأفعال وأنه لا يخرج شيء عن مقدوره البتة ودل الدليل أيضاً على أن العبد فاعل لفعله بقدرته وإرادته وأنه فعل له حقيقة يمدح ويذم به عقلاً وعرفاً وشرعاً وفطرة فطر الله عليها العباد حتى الحيوان البهيم ودل الدليل على استحالة مفعول واحد بالعين بين فاعلين مستقلين وأثر واحد بين مؤثرين فيه على سبيل الاستقلال ودل الدليل أيضاً على استحالة وقوع حادث لا يحدث له

ورجحان راجح لا مرجح له، وهذه أمور كتبها الله سبحانه في العقول وحجج العقل لا تتناقض ولا تتعارض ولا يجوز أن يضرب بعضها ببعض بل يقال بها كلها ويذهب إلى موجبها فإنها يصدق بعضها بعضا وإنما يعارض بينهما من ضعف بصيرته وإن كثر كلامه وكثرت شكوكه والعلم أمر آخر وراء الشكوك والإشكالات ولهذا تناقض الخصوم، وهذا رأس مال المتكلمين والقول الحق لم ينحصر في هذه الأقوال التي حكوها في المسألة، والصواب أن يقال تقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التي جعلها الله فيه فالله سبحانه إذا أراد فعل العبد خلق له القدرة والداعي إلى فعله فيضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى مسببه ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر وهي جزء سبب وقدرة القادر الآخر مستقلة بالتأثير والتعبير عن هذا المعنى بمقدور بين قادرين تعبير فاسد وتليس فإنه يوهم أنها متكافئان في القدرة كما تقول هذا الثوب بين هذين الرجلين وهذه الدار بين هذين الشريكين وإنما المقدور واقع بالقدرة الحادثة وقوع المسبب بسببه والسبب أو المسبب والفاعل والآلة كله أثر القدرة القديمة ولا تعطل قدرة الرب سبحانه عن شمولها وكما لها وتناولها لكل ممكن ولا تعطل قدرة الرب التي هي سبب عما جعلها الله سببا له ومؤثرة فيه وليس في الوجود شيء مستقل بالتأثير سوى مشيئة الرب سبحانه وقدرته وكل ما سواه مخلوق له وهو أثر قدرته ومشيئته ومن أنكر ذلك لزمه إثبات خالق سوى الله أو القول بوجود مخلوق لا خالق له فإن فعل العبد إن لم يكن مخلوقا لله كان مخلوقا للعبد إما استقلالا وإما على سبيل الشركة وإما أن يقع بغير خالق ولا مخلص عن هذه الأقسام لمنكر دخول الأفعال تحت قدرة الرب ومشيئته وخلقته وإذا عرف هذا فنقول الفعل وقع بقدرة الرب خلقا وتكويننا كما وقعت سائر المخلوقات بقدرة وتكوينه وبقدرة العبد سببا ومباشرة والله خلق الفعل والعبد فعله وباشره والقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الرب ومشيئته.

فصل: قال الجبري: لو كان العبد فاعلا لأفعاله لكان عالما بتفاصيلها لأنه يمكن أن يكون الفعل أزيد مما فعله أو أنقص فوقوعه على ذلك الوجه مشروط بالعلم بتفصيله ومعلوم أن النائم والغافل قد يفعل الفعل ولا يشعر بكيفية ولا قدرة وأيضا فالتحرك يقطع المسافة ولا شعور له بتفاصيل الحركة ولا أجزاء المسافة ومحرك أصبعه لأجزائها ولا يشعر بعدد أجزائها ولا بعدد أحيازها والمنفس يتنفس باختياره ولا يشعر في الغالب بنفسه فضلا عن أن يشعر بكميته وكيفيته ومبدئه ونهايته والغافل قد يتكلم بالكلمة ويفعل الفعل باختياره ثم بعد فراغه منه يعلم أنه لم يكن قاصدا

له فنحن نعلم علما ضروريا من أنفسنا عدم علمنا بوجود أكثر حركاتنا وسكناتنا في حالة المشي والقيام والعود ولو أردنا فصل كل جزء من أجزاء حركاتنا في حالة إسراعنا بالمشي والحركة والإحاطة به لم يمكننا ذلك بل ونعلم ذلك من حال أكمل العقلاء فما الظن بالحيوانات العجم في مشيها وطيرانها وسباحتها حتى الذر والبعوض وهنا مشاهد في السكران ومن اشتد به الغضب ولهذا قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ} فدل على أن السكران يصدر منه أقوال لا يعلم بها فكيف يكون هو المحدث لتلك الأقوال وهو لا يشعر بها والإرادة فرع الشعور ولهذا أفتى الصحابة بأنه لا يقع طلاق السكران نزلوا حركة لسانه منزلة تحريك غيره له بغير إرادته ولهذا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لا طلاق في الإغلاق" لأن الإغلاق يمنع العلم والإرادة فكيف يكون التطليق فعله وهو غير عالم به ولا مرید له وأيضا فقد قال جمهور الفقهاء أن الناسي غير مكلف لأن فعله لا يدخل تحت الاختيار ففعله غير مضاف إليه مع أنه وقع باختياره وقد أشار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى هذا المعنى بعينه في قوله: "من أكل أو شرب ناسيا فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه" فأضاف فعله إلى الله لا إليه فلم يكن له فعل في الأكل والشرب فلم يفطر به قال السني: هذا موضع تفصيل لا يليق به الإجمال فنقول ما يصدر من العبد من الأفعال ينقسم أقساما متعددة بحسب قدرته وعلمه وداعيته وإرادته فتارة يكون ملجأ إلى الفعل لا إرادة له فيه بوجه ما كمن أمسكت يده وضرب بها غيره أو أمسكت أصبعه وقلع بها عين غيره فهذا فعله بمنزلة حركات الأشجار بالريح ولهذا لا يترتب عليه حكم البتة ولا يمدح عليه ولا يذم ولا يثاب ولا يعاقب وهذا لا يسمى فاعلا عقلا ولا شرعا ولا عرفا وتارة يكون مكرها على أن يفعل فهذا فعله يضاف إليه وليس كالمُلجأ الذي لا فعل له واختلف الناس هل يقال أنه فعل باختياره وأنه يختار ما فعله أو لا يطلق عليه ذلك على قولين والتحقيق أن النزاع لفظي فإنه فعل بإرادة هو محمول عليها مكره عليها فهو مكره مختار مكره على أن يفعل بإرادته مرید ليفعل ما أكره عليه فإن أريد بالمختار من يفعل بإرادته وإن كان كارها للفعل فالمكره مختار وأيضا فهو مختار ليفعل ما أكره لتخلصه به مما هو أكره إليه من الفعل فلما عرض له مكروهاً أحدهما أكره إليه من الآخر اختار أيسرهما دفعا لأشقهما ولهذا يقتل قصاصا إذا قتل عند الجمهور والمُلجأ لا يقتل باتفاق الناس ومما يوضح هذا أن المكره على التكلم لا يتأتى منه التكلم إلا باختياره وإرادته ولهذا أوقع طلاقه وعتاقه بعض العلماء والجمهور قالوا لا يقع لأن الله جعل كلام المكره على كلمة الكفر لغو لا

يترتب عليه أثره لأنه وإن قصد التكلم باللفظ دفعا عن نفسه فلم يقصد معناه وموجبه حتى قال بعض الفقهاء لو قصد الطلاق بقلبه مع الإكراه لم يقع طلاقه لأن قوله هدر ولغو عند الشارع فوجوده كعدمه في حكمه فبقي مجرد القصد وهو غير موجب للطلاق وهذا ضعيف فإن الشارع إنما ألغى قول المكره إذا تجرد عن القصد وكان قلبه مطمئنا بضده فأما إذا قارن اللفظ القصد واطمأن القلب بموجبه فإنه لا يعذر، فإن قيل فما تقولون فيمن ظن أن الإكراه لا يمنع وقوع الطلاق فقصد جاهلا بأن الإكراه مانع من وقوعه، قيل هذا لا يقع طلاقه لأنه لما ظن أن الإكراه على الطلاق يوجب وقوعه إذا تكلم به كان حكم قصده حكم لفظه فإنه إنما قصده دفعا عن نفسه لما علم أنه لا يتخلص إلا به ولم يظن أن الكلمة بدون القصد لغوا ودهش عن ذلك ولا وطر له في الطلاق فهذا لا يقع بخلاف الأول فإنه لما أكره على الطلاق نشأ له قصد طلاقها إذ لا غرض له أن يقيم مع امرأة أكره على طلاقها وإن كان لو لم يكره لم يبتدي طلاقها والمقصود أن المكره يريد لفعله غير ملجأ إليه.

فصل: وأما أفعال النائم فلا ريب في وقوع الفعل القليل منه والكلام المفيد واختلف الناس هل تلك الأفعال مقدورة له أو مكتسبة أو ضرورية بعد اتفاقهم على أنها غير داخلية تحت التكليف فقلت المعتزلة وبعض الأشعرية هي مقدورة له والنوم لا يضاد القدرة وإن كان يضاد العلم وغيره من الإدراكات وذهب أبو إسحاق إلى أن ذلك الفعل غير مقدور له وأن النوم يضاد القدرة كما يضاد العلم وذهب القاضي أبو بكر وكثير من الأشعرية إلى أن فعل النائم لا يقطع بكونه مكتسبا ولا بكونه ضروريا وكل من الأمرين ممكن قال أصحاب القدرة كان النائم قادرا في يقظته وقدرته باقية والنوم لا ينافيها فوجب استصحاب حكمها قالوا وأيضا فالنائم إذا انتبه فهو على ما كان عليه في نومه ولا يتجدد أمر وراء زوال النوم وهو قادر بعد الانتباه وزوال النوم غير موجب للاقتدار ولا وجوده نافي لقدرة قالوا وأيضا قد يوجد من النائم ما لو وجد منه في حال اليقظة لكان واقعا على حسب الداعي والاختيار والنوم وإن نافي القصد فلا ينافي القدرة قال النافون للقدرة قولكم النوم لا ينافي القدرة دعوى كاذبة فإن النائم منفعل محض متأثر صرف ولهذا لا يمتنع ممن يؤثر فيه وقولكم لم يتجدد له أمر غير زوال النوم فالتجدد زوال المانع من القدرة فعاد إلى ما كان عليه كمن أوثق غيره رباطا ومنعه من الحركة فإذا حل رباطه تجدد زوال المانع قالوا نجد تفرقة ضرورية بين حركة النائم وحركة المرتعش والمفلوج وما ذاك إلا أن حركته مقدورة له وحركة المرتعش غير

مقدورة له والتحقيق أن حركة النائم ضرورية له غير مكتسبة وكما فرقنا في حق المستيقظ بين حركة ارتعاشه وحركة تصفيقه كذلك نجد تفرقه ضرورية بين حركة النائم وحركة المستيقظ.

فصل: وأما زائل العقل بجنون أو سكر فليست أفعاله اضطرارية كأفعال الملجأ ولا اختيارية بمنزلة أفعال العامل العالم بما يفعله بل هي قسم آخر من الاضطرارية وهي جارية مجرى أفعال الحيوان وفعل الصبي الذي لا تميز له بل لكل واحد من هؤلاء داعية إلى الفعل يتصورها وله إرادة يقصد بها وقدرة ينفذ بها وإن كان داعية نوع آخر غير داعي العاقل العالم بما يفعله فلا بد أن يتصور ما في الفعل من الغرض ثم يريد ويفعله وهذه أفعال طبيعية واقعة بالداعي والإرادة والقدرة والدواعي والإرادات تختلف ولهذا لا يكلف أحد هؤلاء بالفعل فأفعاله لا تدخل تحت التكليف وليست كأفعال الملجأ ولا المكره وهي مضافة إليهم مباشرة وإلى خالق ذواتهم وصفاتهم خلقا فهي مفعولة وأفعال لهم والساهي الذي يفعل الفعل مع غفلته وذهوله فهو إنما يفعله بقدرته إذ لو كان عاجزا لما تأتى منه الفعل وله إرادة لكنه غافل عنها فالإرادة شيء والشعور بها شيء آخر فالعبد قد يكون له إرادة وهو ذاهل عن شعوره بها لاشتغال محل التصور منه بأمر آخر منعه من الشعور بالإرادة فعملت عملها وهي غير مشعور بها وإن كان لا بد من الشعور عند كل جزء من أجزائه وبالله التوفيق وبالجمللة بالفعل الاختياري يستلزم الشعور بالفعل في الجملة وأما الشعور به على التفصيل فلا يستلزمه.

فصل: قال الجبري: ضلال الكافر وجهله عند القدري مخلوق له موجود بإيجاده اختيارا وهذا ممتنع فإنه لو كان لكان كذلك قاصدا له إذا قصد من لوازم الفعل اختيارا واللازم ممتنع فإن عاقلا لا يريد لنفسه الضلال والجهل فلا يكون فاعلا له اختيارا، قال السني: عجا لك أيها الجبري تنزه العبد أن يكون فاعلا للكفر والجهل والظلم ثم تجعل ذلك كله فعل الله سبحانه ومن العجب قولك أن العاقل لا يقصد لنفسه الكفر والجهل وأنت ترى كثيرا من الناس يقصد لنفسه ذلك عنادا وبغيا وحسدا مع علمه بأن الرشد والحق في خلافه فيطبع دواعي هواه وغيه وجهله ويخالف داعي رشده وهده ويسلك طرق الضلال ويتنكب عن طريق الهدى وهو يراهما جميعا، قال أصدق القائلين: {سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ} ، وقال تعالى: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى} وقال تعالى

عن قوم فرعون: {فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا} وقال تعالى: {وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَاهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ} وقال تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ} وقال: {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ} وقال تعالى: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} وقال: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ} وهذا في القرآن كثير يبين سبحانه فيه اختيارهم الضلال والكفر عمدا على علم! هذا وكم من قاصد أمرا يظن أنه رشد وهو ضلال وغي .

﴿سؤال﴾ : أَذْكَرَ لَنَا بَعْضًا مِنْ رُدُودِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَرِيَّةِ ؟

الجواب :

قال الإمام الغزالي في " الأربعين في أصول الدين " (ص ٨-١١) : " والقدرية أنكروا قضاء الله ، ورأوا الخير والشر من أنفسهم. أرادوا بذلك تنزيه الله عن الظلم وفعل القبيح، ولكنهم ضلُّوا إذ نسبوا العجز إلى الله تعالى في ضمن ذلك، ولم يدروا.

والجبرية اعتمدوا على القضاء، ورأوا الخير والشر من الله، ولم يروا من أنفسهم فعلاً، كما لم يروا من الجمادات؛ أرادوا بذلك تنزيه الله تعالى عن العجز فضلوا، إذ نسبوا الظلم إليه تعالى في ضمن ذلك؛ وأضلُّوا سفهاءهم، فكانوا يعصون الله وينسبون إلى الله، ويبرِّءون أنفسهم عن الذم واللوم كالشيطان حيث : **﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾** [الأعراف: ١٦] .

فالخلاصة أن القدرية أثبتوا الاختيار الكلي للعبد في جميع أفعال العباد، وأنكروا قضاء الله تعالى وقدره بالكلية في الأفعال الاختيارية.

والجبرية نفوا الاختيار بالكلية في أفعال العباد، واعتمدوا على القضاء والقدر؛ فيبغي للباحث معهم أن يضربهم، ويمزق ثيابهم وعمائمهم ويخدش وجوههم، وينتف أشعارهم وشواربهم ولحاهم، ويعتذر بما اعتذر هؤلاء السفهاء في سائر أفعالهم القبيحة الصادرة منهم.

والمعتزلة أضافوا الشر فقط إلى أنفسهم، وأثبتوا لأنفسهم الاختيار الكلي تحرُّراً عن نسبة القبح والظلم إلى الله، ولكن نسبوا إلى الله العجز في ضمن ذلك ولم يدروا، فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَتَوَسَّطُوا بَيْنَهُمْ، فَلَمْ يَنْفُوا الْاِخْتِيَارَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَلِيَّةِ، وَلَمْ يَنْفُوا الْقَضَاءَ وَالْقَدْرَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْكَلِيَّةِ، بَلْ قَالُوا: أَعْمَالُ الْعِبَادِ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَجْهِهِ، وَمِنْ الْعَبْدِ مِنْ وَجْهِهِ. وَلِلْعَبْدِ اخْتِيَارٌ فِي إِيجَادِ أَعْمَالِهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: قَضَاءُ الطَّاعَاتِ، وَقَضَاءُ الْمَعَاصِي، وَقَضَاءُ النَّعَمِ، وَقَضَاءُ الشَّدَائِدِ. وَالْمَذْهَبُ الْمُسْتَقِيمُ فِي ذَلِكَ، إِذَا قَضَى لِلْعَبْدِ الطَّاعَةَ فَعَلِيهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ بِالْجُهِدِ وَالْإِخْلَاصِ حَتَّى يَكْرِمَهُ اللَّهُ بِالتَّوْفِيقِ وَالْهُدَايَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] . يَعْنِي الَّذِينَ جَاهَدُوا فِي طَاعَتِنَا وَفِي دِينِنَا لَنَوْفِقَنَّهُمْ لَذَلِكَ. وَإِذَا قَضَى الْمَعْصِيَةَ، فَعَلِيهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ بِالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ وَالتَّدَامَةِ مِنْ صَمِيمِ الْفُؤَادِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] . وَإِذَا قَضَى النِّعْمَةَ، فَعَلِيهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ بِالشُّكْرِ وَالسَّخَاءِ حَتَّى يَكْرِمَهُ بِالزِّيَادَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] . وَإِذَا قَضَى الشَّدَّةَ، فَعَلِيهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ بِالصَّبْرِ وَالرِّضَاءِ حَتَّى يَعْطِيَهُ الْكِرَامَةَ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ، وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يُؤَيِّتُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠] .

وَذَكَرَ الْفَاضِلُ الْإِمَامُ مَوْلَانَا عَلَاءُ الدِّينِ فِي شَرْحِهِ لِلْمَصَابِيحِ: الْفَرْقَ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ، هُوَ أَنَّ الْقَضَاءَ وَجُودُ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، إِمَّا لَمْ يَكُنْ تَفْصِيلاً، وَالْقَدْرُ هُوَ تَفْصِيلُ قَضَائِهِ السَّابِقِ بِإِيجَادِهَا فِي الْمَوَادِّ الْخَارِجِيَّةِ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ. وَقِيلَ: الْقَضَاءُ هُوَ الْإِرَادَةُ الْأَرْلِيَّةُ، وَالْعَنَاءُ الْإِلَهِيَّةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِنِظَامِ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى تَرْتِيبٍ خَاصٍّ، وَالْقَدْرُ تَعَلُّقُ تِلْكَ الْإِرَادَةِ بِالْأَشْيَاءِ فِي أَوْقَاتِهَا الْخَاصَّةِ. ثُمَّ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقَدْرِ عَلَى اخْتِلَافٍ: مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَجْرِي فِي الْعَالَمِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدْرِهِ، وَلَا اخْتِيَارَ لِلْعِبَادِ فِيهِ، وَيُسَمَّى هَذَا الْقَوْمُ جَبَرِيَّةً. وَالْجَبَرُ هُوَ الْقَهْرُ وَالْإِكْرَاهُ؛ فَيَقُولُونَ: أَجْبَرَ اللَّهُ عِبَادَهُ عَلَى أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُمْ فِيهَا؛ وَيَزْعَمُونَ أَنَّ إِضَافَتَهَا إِلَيْهِمْ إِضَافَتُهَا إِلَى الْجَمَادَاتِ؛ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: دَارَتِ الرَّحَا وَجَرَى الْمِيزَابُ. وَهَذَا الْمَذْهَبُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا هَذَا الْقَوْلُ لِيَسْقُطُوا مِنْ أَنْفُسِهِمُ التَّكَالِيفُ، وَشَبَّهُوا أَنْفُسَهُمْ بِالصَّبْيَانِ وَالْمَجَانِينَ فِي عَدَمِ جَرِيَانِ الْخَطَابِ بِهِمْ، فَقَدْ كَفَرُوا؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُمْ يَفْضِي إِلَى إِبْطَالِ الْكُتُبِ وَالرُّسُلِ. وَإِنْ قَالُوا ذَلِكَ لِتَعْظِيمِ اللَّهِ وَتَحْقِيرِ أَنْفُسِهِمْ وَعِجْزِهِمْ عَنْ دَفْعِ قَضَاءِ اللَّهِ، فَهُمْ مُبْتَدِعُونَ لِمَخَالَفَتِهِمُ الْإِجْمَاعَ.

ومنهم من ذهب إلى أن كل ما يصدر عن العباد عُقِيب قصدهم وإرادتهم يكون واقعاً بقدرتهم واختيارهم، ولا يتعلّق بها بخصوصها قدرة الله وإرادته، ويسمّى هؤلاء قدريّة لنفيهم القدر لا لإثباتهم. وهذا المذهب أيضاً باطل؛ لأنّهم إن قالوا هذا القول عن اعتقاد جواز العجز عن التّقدير لله تعالى، فهم كافرون، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً؛ وإن قالوا عن خطأ اجتهداتهم وتنزيه الحق عن تقدير أفعالهم القبيحة وخلقها فهم مبتدعون لمخالفتهم الإجماع. ومن هذه الطّائفة من يقول: الخير بتقدير الله. والشر ليس بتقديره.

والمذهب الحقّ هو أنّ المؤثّر مجموع القدرتين: قدرة الله وقدرة العباد، فالأفعال الصّادرة عن العباد كلّها بقضاء الله وقدره، ولكن للعباد اختيار، فالتّقدير من الله، والكسب من العباد، وهذا المذهب وسط بين الجبر والقدر، وعليه أهل السّنة والجماعة. انتهى كلامه.

وذكرنا في كتاب (المقصد الأقصى) تدبير ربّ الأرباب ومسبّب الأسباب، أصل وضع الأسباب، ليتوجّه إلى المسبّبات حكمه، ونصبه الأسباب الكليّة الأصليّة الثّابتة المستقرّة التي لا تزول ولا تحول كالأرض والسّموات السّبع والكواكب والأفلاك، وحركاتها المتناسبة الدّائمة التي لا تتغيّر ولا تنعدم، إلى أن يبلغ الكتاب أجله وقضاؤه، كما قال: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَواتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت: ١٢]. وتوجيهه هذه الأسباب بحركاتها المناسبة المحدودة المقدّرة المحسوبة إلى مسبّبات الحادثة منها لحظة بعد لحظة قدره. فالحكم هو التّدبير الأوّل الكليّ، والأمر الأزلي الذي هو كلمح البصر. والقضاء هو الوضع الكليّ للأسباب الكليّة الدّائمة. والقدر هو توجيه الأسباب الكليّة بحركاتها المقدّرة المحسوبة إلى مسبّباتها المحدودة بقدر معلوم لا يزيد ولا ينقص؛ ولذلك لا يخرج شيء عن قضائه وقدره".

وقال الإمام القفطي في "حزّ الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النّظر في أحكام القدر" (ص ٢٤-٢٥): "قَالَ شُعَيْبٌ: ﴿إِنْ أُريدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

وَقَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤].

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧].
وَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨-٧٩]، الآية.

أفرد به الهداية كما أفرد به الخلق والرِّزق والشفاء والأمانة والاحياء والمغفرة يوم اللقاء ، والإمامية والقدرية في هذه الآيات يؤمنون ببعضها ، ويكفرون ببعضها ، بيد أنه لو قيل لهم : من خلق إبراهيم الأواه ؟ لقالوا : خلقه الله ، ولو قيل له : من أطعمه وسقاه ؟ لقالوا : هو الله ، ولو قيل لهم : من أمرضه وشفاه ؟ لقالوا : هو الله ، ولو قيل لهم : فمن أماته وأحياه ؟ لقالوا : هو الله ، ولو قيل لهم : من يعفر له يوم يلقاه ؟ لقالوا : هو الله ، ولو قيل : فمن الذي إلى الإيمان هداة ؟ قالوا ولم يستحيوا : هو الذي هدى نفسه ولم يهده الله ، ونفوا عن الله سبحانه هدايته لإبراهيم وهداية المهتدين أجمعين ، وأثبتوا له جميع ما تضمنت له هذه الآيات ، فليت شعري من الذي قصر قدرة الرب سبحانه وإرادته على بعض المقدورات والمرادات ؟ آله مع الله ؟ آله دون الله ، تعالى الله عما يشركون" .

وقال الإمام الرّازي في " التفسير " (١/ ٧٣-٧٦) : " مذهب الجبرية في الاستعادة :
المسألة الثالثة : في أن الاستعادة كيف تصح على مذهب أهل الجبر ومذهب القدرية قالت المعتزلة :
قوله : (أعوذ بالله) يبطل القول بالجبر من وجوه :
الأول : أن قوله : (أعوذ بالله) اعتراف بكون العبد فاعلاً لتلك الاستعادة ، ولو كان خالق الأعمال هو الله تعالى لامتنع كون العبد فاعلاً لأن تحصيل الحاصل محال ، وأيضا فإذا خلقه الله في العبد امتنع دفعه ، وإذا لم يخلق الله فيه امتنع تحصيله . فثبت أن قوله : (أعوذ بالله) اعتراف بكون العبد موجداً لأفعال نفسه .

والثاني : أن الاستعادة إنما تحسن من الله تعالى إذا لم يكن الله تعالى خالقاً للأموال التي منها يستعاذ . أما إذا كان الفاعل لها هو الله تعالى امتنع أن يستعاذ بالله منها لأن على هذا التقدير يصير كأن العبد استعاذ بالله من الله في عين ما يفعله الله .

والثالث : أن الاستعادة بالله من المعاصي ، تدل على أن العبد غير راض بها ، ولو كانت المعاصي تحصل بتخليق الله تعالى وقضائه وحكمه وجب على العبد كونه راضياً بها ، لما ثبت بالإجماع أن الرضا بقضاء الله واجب .

والرابع : أن الاستعادة بالله من الشيطان إنما تعقل وتحسن لو كانت تلك الوسوسة فعلاً للشيطان ، أما إذا كانت فعلاً لله ولم يكن للشيطان في وجودها أثر البتة فكيف يستعاذ من شر الشيطان ، بل الواجب أن يستعاذ على هذا التقدير من شر الله تعالى ، لأنه لا شر إلا من قبله .

الْحَامِسُ: أَنَّ الشَّيْطَانَ يَقُولُ إِذَا كُنْتُ مَا فَعَلْتُ شَيْئًا أَصْلًا وَأَنْتَ يَا إِلَهَ الْخَلْقِ عَلِمْتَ صُدُورَ الْوَسْوَسةِ عَنِّي وَلَا قُدْرَةَ لِي عَلَى مُخَالَفَةِ قُدْرَتِكَ وَحَكَمْتَ بِهَا عَلَيَّ وَلَا قُدْرَةَ لِي عَلَى مُخَالَفَةِ حُكْمِكَ ثُمَّ قُلْتَ: **(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)** [البقرة: ٢٨٦] ، وَقُلْتَ: **(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)** [البقرة: ١٨٥] ، وَقُلْتَ: **(وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)** [الحج: ٧٨] ، فَمَعَ هَذِهِ الْأَعْدَارِ الظَّاهِرَةِ وَالْأَسْبَابِ الْقَوِيَّةِ كَيْفَ يَجُوزُ فِي حِكْمَتِكَ وَرَحْمَتِكَ أَنْ تَذُمَّنِي وَتَلْعَنَنِي؟.

السادس: جَعَلْتَنِي مَرْجُومًا مَلْعُونًا بِسَبَبِ جُرْمِ صَدَرَ مِنِّي أَوْ لَا بِسَبَبِ جُرْمِ صَدَرَ مِنِّي؟ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ بَطَلَ الْجَبْرُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهَذَا مَحْضُ الظُّلْمِ، وَأَنْتَ قُلْتَ: **(وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ)** [غافر: ٣١] ، فَكَيْفَ يَلِيْقُ هَذَا بِكَ؟.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذِهِ الْإِشْكَالَاتُ إِنَّمَا تَلَزَمُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِالْجَبْرِ، وَأَنَا لَا أَقُولُ بِالْجَبْرِ، وَلَا بِالْقَدَرِ، بَلْ أَقُولُ: الْحَقُّ حَالَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَهُوَ الْكَسْبُ.

فَنَقُولُ: هَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ أَثَرٌ فِي الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقْلَالِ أَوْ لَا يَكُونَ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ تَمَامُ الْقَوْلِ بِالْإِعْتِزَالِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ الْجَبْرُ الْمُحْضُ، وَالسُّؤَالَاتُ الْمَذْكُورَةُ وَارِدَةٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، فَكَيْفَ يُعْقَلُ حُصُولُ الْوَاسِطَةِ.

قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَمَّا الْإِشْكَالَاتُ الَّتِي أَلَزَمْتُمُوهَا عَلَيْنَا فَهِيَ بِأَسْرَها وَارِدَةٌ عَلَيْكُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُعِينَةً لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، أَوْ كَانَتْ صَالِحَةً لِلطَّرَفَيْنِ مَعًا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَالْجَبْرُ لَا زِمَ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَرُجْحَانُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ إِمَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ عَلَى الْمُرَجِّحِ، أَوْ لَا يَتَوَقَّفَ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَفَاعِلُ ذَلِكَ الْمُرَجِّحُ إِنْ كَانَ هُوَ الْعَبْدُ عَادَ التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فَعِنْدَ مَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الْمُرَجِّحُ يَصِيرُ الْفِعْلُ وَاجِبَ الْوُقُوعِ، وَعِنْدَ مَا لَا يَفْعَلُهُ يَصِيرُ الْفِعْلُ مُتَتَبِعَ الْوُقُوعِ، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُكُمْ كُلُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنْ رُجِحَانَ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مُرَجِّحٍ فَهَذَا بَاطِلٌ لِيَوْجَهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ جَارَ ذَلِكَ لَبَطَلَ الْإِسْتِدْلَالُ بِتَرْجِيحِ أَحَدِ طَرَفِي الْمُمْكِنِ عَلَى الْآخَرِ عَلَى وُجُودِ الْمُرَجِّحِ. وَالثَّانِي: أَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ ذَلِكَ الرُّجْحَانُ وَاقِعًا عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّفَاقِ، وَلَا يَكُونُ صَادِرًا عَنِ الْعَبْدِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ عَادَ الْجَبْرُ الْمُحْضُ، فَثَبَتَ بِهَذَا الْبَيَانِ أَنَّ كُلَّ مَا أوردْتُمُوهُ عَلَيْنَا فَهُوَ وَارِدٌ عَلَيْكُمْ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: فِي السُّؤَالِ: أَتَكُمُ سَلَّمْتُمْ كَوْنَهُ تَعَالَى عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، وَوُقُوعُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ عِلْمِهِ يَقْتَضِي انْقِلَابَ عِلْمِهِ جَهْلًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَالْمَفْضِي إِلَى الْمُحَالِ مُحَالٌ، فَكَانَ كُلُّ مَا أَوْرَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ لَازِمًا عَلَيْكُمْ فِي الْعِلْمِ لَزُومًا لَا جَوَابَ عَنْهُ.

الاستعاذة بتطل قول القدرية:

ثُمَّ قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَوْلُهُ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالْقَدَرِ مِنْ وَجْهِهِ: **الْأَوَّلُ**: أَنَّ الْمُطْلُوبَ مِنْ قَوْلِكَ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ أَنْ يَمْنَعَ اللَّهُ الشَّيْطَانَ مِنْ عَمَلِ الْوَسْوَسَةِ مَنَعًا بِالنَّهْيِ وَالتَّحْذِيرِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْقَهْرِ وَالْجَبْرِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ فَعَلَهُ، وَلَمَّا فَعَلَهُ كَانَ طَلَبُهُ مِنَ اللَّهِ مُحَالًا، لِأَنَّ تَحْصِيلَ الْحَاصِلِ مُحَالٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّ الْإِلْجَاءَ يُنَافِي كَوْنَ الشَّيَاطِينِ مُكَلِّفِينَ، وَقَدْ ثَبَتَ كَوْنُهُمْ مُكَلِّفِينَ، أَجَابَتِ الْمُعْتَزِلَةُ عَنْهُ فَقَالُوا: الْمُطْلُوبُ بِالِاسْتِعَاذَةِ فِعْلُ الْأَلْطَافِ الَّتِي تَدْعُو الْمُكَلَّفَ إِلَى فِعْلِ الْحَسَنِ وَتَرْكِ الْقَبِيحِ، لَا يُقَالُ: فَتِلْكَ الْأَلْطَافُ فِعْلُ اللَّهِ بِأَسْرَهَا فَمَا الْفَائِدَةُ فِي الطَّلَبِ، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ مِنَ الْأَلْطَافِ مَا لَا يَحْسُنُ فِعْلُهُ إِلَّا عِنْدَ هَذَا الدُّعَاءِ، فَلَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ هَذَا الدُّعَاءُ لَمْ يَحْسُنْ فِعْلُهُ. أَجَابَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِأَنَّ فِعْلَ تِلْكَ الْأَلْطَافِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ أَثَرٌ فِي تَرْجِيحِ جَانِبِ الْفِعْلِ عَلَى جَانِبِ التَّرْكِ، أَوْ لَا أَثَرَ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَعِنْدَ حُصُولِ التَّرْجِيحِ يَصِيرُ الْفِعْلُ وَاجِبَ الْوُقُوعِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ عِنْدَ حُصُولِ رُجْحَانِ جَانِبِ الْوُجُودِ لَوْ حَصَلَ الْعَدَمُ فَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ أَنْ يَحْصَلَ عِنْدَ رُجْحَانِ جَانِبِ الْوُجُودِ رُجْحَانُ جَانِبِ الْعَدَمِ، وَهُوَ جَمْعُ بَيْنِ النَّقِیْضَيْنِ، وَهُوَ مُحَالٌ، فَثَبَتَ أَنَّ عِنْدَ حُصُولِ الرُّجْحَانِ يَحْصُلُ الْوُجُوبُ. وَذَلِكَ يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالِاعْتِزَالِ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِحَسَبِ فِعْلِ تِلْكَ الْأَلْطَافِ رُجْحَانُ طَرَفِ الْوُجُودِ لَمْ يَكُنْ لِفِعْلِهَا بَيِّنَةٌ أَثَرٌ، فَيَكُونُ فِعْلُهَا عَيْنًا مُحْضًا. وَذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِصَلَاحِ حَالِ الْعَبْدِ، أَوْ لَا يَكُونُ، فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ هُوَ الْأَوَّلُ فَالشَّيْطَانُ إِمَّا أَنْ يُتَوَقَّعَ مِنْهُ إِفْسَادُ الْعَبْدِ، أَوْ لَا يُتَوَقَّعُ، فَإِنْ تَوَقَّعَ مِنْهُ إِفْسَادُ الْعَبْدِ مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُرِيدٌ لِصَلَاحِ حَالِ الْعَبْدِ فَلَمْ خَلَقْهُ وَلَمْ سَلِّطْهُ عَلَى الْعَبْدِ؟ وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يُتَوَقَّعُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِفْسَادُ الْعَبْدِ فَأَيُّ حَاجَةٍ لِلْعَبْدِ إِلَى الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْهُ؟ وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُرِيدُ مَا هُوَ صَلَاحُ حَالِ الْعَبْدِ فَلَا إِسْتِعَاذَةَ بِاللَّهِ كَيْفَ تُفِيدُ الْإِعْتِصَامَ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ.

الْوَجْهَ الثَّلَاثُ: أَنَّ الشَّيْطَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُجْبُورًا عَلَى فِعْلِ الشَّرِّ، أَوْ يَكُونُ قَادِرًا عَلَى فِعْلِ الشَّرِّ وَالْخَيْرِ مَعًا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ أَجْبَرَهُ اللَّهُ عَلَى الشَّرِّ، وَذَلِكَ يَقْدَحُ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاحَ

وَالْخَيْرَ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي - وَهُوَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ الشَّرِّ وَالْخَيْرِ - فَهَذَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَرَجَّحَ فِعْلُ الْخَيْرِ عَلَى فِعْلِ الشَّرِّ إِلَّا بِمُرَجِّحٍ، وَذَلِكَ الْمُرَجِّحُ يَكُونُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ. الْوَجْهُ الرَّابِعُ: هَبْ أَنْ الْبَشَرَ إِنَّمَا وَقَعُوا فِي الْمَعَاصِي بِسَبَبِ وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ، فَالشَّيْطَانُ كَيْفَ وَقَعَ فِي الْمَعَاصِي؟ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ وَقَعَ فِيهَا بِوَسْوَسةِ شَيْطَانٍ آخَرَ لَزِمَ التَّسْلُسُ، وَإِنْ قُلْنَا وَقَعَ الشَّيْطَانُ فِي الْمَعَاصِي لَا لِأَجْلِ شَيْطَانٍ آخَرَ فَلِمَ لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي الْبَشَرِ؟ وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَلَا فَائِدَةٌ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ تَعَالَى سَلَطَ الشَّيْطَانُ عَلَى الْبَشَرِ وَلَمْ يُسَلِّطْ عَلَى الشَّيْطَانِ شَيْطَانًا آخَرَ فَهَذَا حَيْفٌ عَلَى الْبَشَرِ، وَتَخْصِيصٌ لَهُ بِمَزِيدِ الثَّقَلِ وَالْإِضْرَارِ وَذَلِكَ يَنَافِي كَوْنَ الْإِلَهِ رَحِيمًا نَاصِرًا لِعِبَادِهِ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَعَاذَ مِنْهُ إِنْ كَانَ مَعْلُومَ الْوُقُوعِ فَهُوَ وَاجِبُ الْوُقُوعِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْهُ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْلُومَ الْوُقُوعِ كَانَ مُمْتَنِعَ الْوُقُوعِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمُنَازَرَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لِقَوْلِهِ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ) إِلَّا أَنْ يَنْكَشِفَ لِلْعَبْدِ أَنَّ الْكُلَّ مِنَ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَحَاصِلُ الْكَلَامِ فِيهِ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ غَضَبِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ».

وقال الإمام الرّازي في "التفسير" (٢١٦/١): "معنى قوله: وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ:

أَعْلَمُ أَنَّهُ ثَبَتَ بِالذَّلِيلِ الْعَقْلِيَّةِ أَنَّهُ لَا حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وَجُوهٌ مِنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، أَمَّا الْعَقْلُ فَمِنْ وَجُوهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْقَادِرَ مُتِمِّكُنُّ مِنَ الْفِعْلِ وَالْتَرَكِ عَلَى السَّوِيَّةِ، فَمَا لَمْ يَحْصُلِ الْمُرَجِّحُ لَمْ يَحْصُلِ الرَّجْحَانُ، وَذَلِكَ الْمُرَجِّحُ لَيْسَ مِنَ الْعَبْدِ، وَإِلَّا لَعَادَ فِي الطَّلَبِ، فَهُوَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَثَبَتَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يُمْكِنُهُ الْإِفْدَامُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا بِإِعَانَةِ اللَّهِ. الثَّانِي: أَنَّ جَمِيعَ الْخَلَائِقِ يَطْلُبُونَ الدِّينَ الْحَقَّ وَالْإِعْتِقَادَ الصَّدَقَ مَعَ اسْتِوَائِهِمْ فِي الْقُدْرَةِ وَالْعَقْلِ وَالْجَدِّ وَالطَّلَبِ، فَفَوَزُ الْبَعْضِ بِدَرْكِ الْحَقِّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِعَانَةِ مُعِينٍ، وَمَا ذَاكَ الْمُعِينُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُعِينُ لَوْ كَانَ بَشَرًا أَوْ مَلَكًا لَعَادَ الطَّلَبُ فِيهِ. الثَّالِثُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُطَالَبُ بِشَيْءٍ مُدَّةً مَدِيدَةً وَلَا يَأْتِي بِهِ، ثُمَّ فِي أَثْنَاءِ حَالٍ أَوْ وَقْتٍ يَأْتِي بِهِ وَيَقْدِمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَنَفَّى لَهُ تِلْكَ الْحَالَةُ إِلَّا إِذَا وَقَعَتْ دَاعِيَةٌ جَازِمَةٌ فِي قَلْبِهِ تَدْعُوهُ إِلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ، فإِلْقَاءُ تِلْكَ الدَّاعِيَةِ فِي الْقَلْبِ وَإِزَالَةُ الدَّوَاعِيِ الْمَعَارِضَةِ لَهَا لَيْسَتْ إِلَّا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مَعْنَى لِلْإِعَانَةِ إِلَّا ذَلِكَ.

وَأَمَّا النَّقْلُ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ آيَاتُ:

أَوَّلَاهَا: قَوْلُهُ: «وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ».

وَتَأْنِيْهَا: قَوْلُهُ: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٢٨] ، وَقَدْ اضْطَرَبَتِ الْجَبَرِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: أَمَّا الْجَبَرِيَّةُ فَقَالُوا: لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مُسْتَقِلًّا بِالْفِعْلِ لَمَا كَانَ لِلْإِسْتِعَانَةِ عَلَى الْفِعْلِ فَائِدَةٌ، وَأَمَّا الْقَدَرِيَّةُ فَقَالُوا: الْإِسْتِعَانَةُ إِنَّمَا تَحْسُنُ لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مُتِمَكِّنًا مِنْ أَصْلِ الْفِعْلِ، فَتَبْطُلُ الْإِعَانَةُ مِنَ الْغَيْرِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ تَكُنْ لِلْإِسْتِعَانَةِ فَائِدَةٌ.

وَعِنْدِي أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْفِعْلِ إِلَّا مَعَ الدَّاعِيَةِ الْجَازِمَةِ، فَلَا إِعَانَةَ الْمَطْلُوبَةُ عِبَارَةً عَنْ خَلْقِ الدَّاعِيَةِ الْجَازِمَةِ، وَإِزَالَةِ الدَّاعِيَةِ الصَّارِفَةِ .

وقال الإمام الرّازي في " التفسير " (٣٦٦/٢) : " اَعْلَمَ أَنَّ مَعْنَى الْإِضْلَالِ عَنِ الدِّينِ فِي اللُّغَةِ هُوَ الدُّعَاءُ إِلَى تَرْكِ الدِّينِ وَتَقْيِيحِهِ فِي عَيْنِهِ وَهَذَا هُوَ الْإِضْلَالُ الَّذِي أَضَافَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى إِبْلِيسَ فَقَالَ: ﴿ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴾ [النصص: ١٥] ، وَقَالَ: ﴿ وَلَا أَضِلُّهُمْ وَلَا مَنِيَّتَهُمْ ﴾ [النساء: ١١٩] ، ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا ﴾ [فصلت: ٢٩] ، وقال: ﴿ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ ﴾ [النمل: ٢٤] ، العنكبوت: ٣٨] ، وقال الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ، وَأَيْضًا أَضَافَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْإِضْلَالَ إِلَى فِرْعَوْنَ فَقَالَ: ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ﴾ [طه: ٧٩] ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ جُمُعَةً عَلَى أَنَّ الْإِضْلَالَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ تَعَالَى مَا دَعَا إِلَى الْكُفْرِ وَمَا رَغَبَ فِيهِ بَلْ نَهَى عَنْهُ وَزَجَرَ وَتَوَعَّدَ بِالْعِقَابِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيُّ لِلْإِضْلَالِ فِي اللُّغَةِ لَيْسَ إِلَّا هَذَا وَهَذَا الْمَعْنَى مَنُفِيٌّ بِالْإِجْمَاعِ ثَبَتَ انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجْرَاءُ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وَعِنْدَ هَذَا افْتَقَرَ أَهْلُ الْجَبَرِ وَالْقَدَرِ إِلَى التَّأْوِيلِ أَمَّا أَهْلُ الْجَبَرِ فَقَدْ حَمَلُوهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الضَّلَالَ وَالْكَفْرَ فِيهِمْ وَصَدَّهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ وَحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، وَرُبَّمَا قَالُوا هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ، لِأَنَّ الْإِضْلَالَ عِبَارَةٌ عَنْ جَعْلِ الشَّيْءِ ضَالًّا كَمَا أَنَّ الْإِخْرَاجَ وَالْإِدْخَالَ عِبَارَةٌ عَنْ جَعْلِ الشَّيْءِ خَارِجًا وَدَاخِلًا، وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ هَذَا التَّأْوِيلُ غَيْرُ جَائِزٍ لَا بِحَسَبِ الْأَوْضَاعِ اللَّغَوِيَّةِ وَلَا بِحَسَبِ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ، أَمَّا الْأَوْضَاعُ اللَّغَوِيَّةُ فَبَيَّانُهُ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ اللُّغَةِ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ مَنَعَ غَيْرَهُ مِنْ سُلُوكِ الطَّرِيقِ كَرَهَا وَجَبْرًا أَنَّهُ أَضَلَّهُ بَلْ يُقَالَ مَنَعَهُ مِنْهُ وَصَرَفَهُ عَنْهُ وَإِنَّمَا يَقُولُونَ إِنَّهُ أَضَلَّهُ عَنِ الطَّرِيقِ إِذَا لَبَسَ عَلَيْهِ وَأَوْرَدَ مِنَ الشُّبْهَةِ مَا يُلَبِّسُ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ فَلَا يَهْتَدِي لَهُ .

وَتَائِيهَا: أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ إِبْلِيسَ وَفِرْعَوْنَ بِكَوْنِهِمَا مُضَلِّلَيْنِ، مَعَ أَنَّ فِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ مَا كَانَ خَالِقَيْنِ لِلضَّلَالِ فِي قُلُوبِ الْمُسْتَجِيبِينَ لَهُمَا بِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْحَرِيرَةِ فَلِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِيجَادِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْقَدَرِيَّةِ فَلِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَقْدِرُ عَلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِيجَادِ، فَلَمَّا حَصَلَ اسْمُ الْمُضِلِّ حَقِيقَةً مَعَ نَفْيِ الْحَالِقِيَّةِ بِالِاتِّفَاقِ، عَلِمْنَا أَنَّ اسْمَ الْمُضِلِّ غَيْرُ مَوْضُوعٍ فِي اللُّغَةِ لِخَالِقِ الضَّلَالِ .

وَتَائِيهَا: أَنَّ الْإِضْلَالَ فِي مُقَابَلَةِ الْهُدَايَةِ فَكَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ هَدَيْتُهُ فَمَا اهْتَدَى وَجَبَ صِحَّةُ أَنْ يُقَالَ أَضَلَّتُهُ فَمَا ضَلَّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ حَمْلُ الْإِضْلَالِ عَلَى خَلْقِ الضَّلَالِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ فَمِنْ وَجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ خَلَقَ الضَّلَالَ فِي الْعَبْدِ ثُمَّ كَلَّفَهُ بِالِإِيَانِ لَكَانَ قَدْ كَلَّفَهُ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصِّدْقَيْنِ وَهُوَ سَفَهٌ وَظُلْمٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٦] ، وَقَالَ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، وَقَالَ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] .

وَتَائِيهَا: لَوْ كَانَ تَعَالَى خَالِقًا لِلْجَهْلِ وَمُلْبَسًا عَلَى الْمُكَلَّفِينَ لَمَا كَانَ مُبَيَّنًا لِمَا كَلَّفَ الْعَبْدَ بِهِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى مُبَيَّنًا .

وَتَائِيهَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ خَلَقَ فِيهِمْ الضَّلَالَ وَصَدَّهُمْ عَنِ الْإِيَانِ لَمْ يَكُنْ لِإِنزَالِ الْكُتُبِ عَلَيْهِمْ وَبِعَثَةِ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ فَائِدَةً لِأَنَّ السَّيِّئَ الَّذِي لَا يَكُونُ مُمَكِّنَ الْحُصُولِ كَانَ السَّعْيُ فِي تَحْصِيلِهِ عَبَثًا وَسَفَهًا. وَرَابِعُهَا: أَنَّهُ عَلَى مُضَادَّةٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الْآيَاتِ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠] ، ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] ، ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الأنبياء: ٩٤] ، فَيَبَيِّنُ أَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُمْ مِنَ الْإِيَانِ الْبَتَّةِ. وَإِنَّمَا امْتَنَعُوا لِأَجْلِ انْكَارِهِمْ بِعَثَةِ الرُّسُلِ مِنَ الْبَشَرِ وَقَالَ: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٥] ، وَقَالَ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمُوتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] ، وَقَالَ: ﴿فَأَنِّي تُصْرَفُونَ﴾ ، وَقَالَ: ﴿فَأَنِّي تُؤفَكُونَ﴾ ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَضَلَّهُمْ عَنِ الدِّينِ وَصَرَفَهُمْ عَنِ الْإِيَانِ لَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ بَاطِلَةً .

وقال الإمام الرَّاظي في " التفسير " (٣٧٨-٣٧٧/١٥) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: " وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ ، فَقَالَ الْوَاحِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْكِتَابِيَّةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿هِيَ﴾ عَائِدَةٌ إِلَى الْفِتْنَةِ كَمَا تَقُولُ: إِنَّهُ هُوَ إِلَّا زَيْدٌ وَإِنَّ هِيَ إِلَّا هِنْدٌ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ تِلْكَ الْفِتْنَةَ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا السُّفَهَاءُ لَمْ تَكُنْ إِلَّا فِتْنَتُكَ أَضَلَّتْ بِهَا قَوْمًا فَافْتَنُوا، وَعَصَمَتْ قَوْمًا عَنْهَا

فَثَبَّتُوا عَلَى الْحَقِّ، ثُمَّ أَكَّدَ بَيَانَ أَنَّ الْكُلَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ: ﴿تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾، ثُمَّ قَالَ الْوَاحِدِيُّ: وَهَذِهِ الْآيَةُ مِنَ الْحَجَجِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ الَّتِي لَا يَبْقَى لَهُمْ مَعَهَا عُدْرٌ. قَالَتْ الْمُعْتَزِلَةُ: لَا تَعْلُقُ لِلْجَبَرِيَّةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ مِنْ عِبَادِكَ عَنِ الدِّينِ، وَلِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: تُضِلُّ بِهَا أَيْ بِالرَّجْفَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّجْفَةَ لَا يَضِلُّ اللَّهُ بِهَا، مَنْ تَشَاءُ مِنْ عِبَادِكَ عَنِ الدِّينِ، فَوَجِبَ حَمْلُ هَذَا الْآيَةِ عَلَى التَّأْوِيلِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾، فَاَلْمَعْنَى: امْتِحَانُكَ وَشِدَّةُ تَعَبِيدِكَ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَظْهَرَ الرَّجْفَةَ كَلَفَهُم بِالصَّبْرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ﴾، فَفِيهِ وَجُوهٌ:

الْأَوَّلُ: تَهْدِي بِهَذَا الْإِمْتِحَانِ إِلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ بِشَرْطِ أَنْ يُؤْمِنَ ذَلِكَ الْمُكَلَّفُ وَيَبْقَى عَلَى الْإِيمَانِ، وَتُعَاقِبُ مَنْ تَشَاءُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُؤْمِنَ، أَوْ إِنْ آمَنَ لَكِنْ لَا يَصْبِرُ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْإِضْلالِ الْإِهْلَاكَ، وَالتَّقْدِيرُ: تَهْلِكُ مَنْ تَشَاءُ بِهَذِهِ الرَّجْفَةِ وَتَصْرِفُهَا عَنْ مَنْ تَشَاءُ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ هَذَا الْإِمْتِحَانُ كَالسَّبَبِ فِي هِدَايَةِ مَنْ اهْتَدَى، وَضَلَالِ مَنْ ضَلَّ، جَازَ أَنْ يُضَافَا إِلَيْهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ مُتَسَعَّةٌ، وَالذَّلَالَةُ الْعَقْلِيَّةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَتَقْرِيرُهَا مِنْ وَجُوهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْقُدْرَةَ الصَّالِحَةَ لِلْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ لَا يَتَرَجَّحُ تَأْثِيرُهَا فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى تَأْثِيرِهَا فِي الْطَّرَفِ الْآخَرِ، إِلَّا لِأَجْلِ دَاعِيَةٍ مُرَجَّحَةٍ، وَخَالِقُ تِلْكَ الدَّاعِيَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَعِنْدَ حُصُولِ تِلْكَ الدَّاعِيَةِ يَجِبُ الْفِعْلُ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْمَقْدَمُ ثَبَتَ أَنَّ الْهُدَايَةَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّ الْإِضْلالَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

الثَّانِي: أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ لَا يُرِيدُ إِلَّا الْإِيمَانَ وَالْحَقَّ وَالصِّدْقَ، فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ بِاخْتِيَارِهِ وَقَصْدِهِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مُؤْمِنًا مُحَقًّا، وَحَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ الْكُلَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ حُصُولُ الْهُدَايَةِ وَالْمَعْرِفَةِ بِفِعْلِ الْعَبْدِ فَمَا لَمْ يَتَمَيَّزْ عِنْدَهُ الْإِعْتِقَادُ الْحَقُّ عَنِ الْإِعْتِقَادِ الْبَاطِلِ، امْتَنَعَ أَنْ يُخَصَّ أَحَدُ الْإِعْتِقَادَيْنِ بِالتَّحْصِيلِ وَالتَّكْوِينِ، لَكِنَّ عِلْمَهُ بِأَنَّ هَذَا الْإِعْتِقَادَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ الْآخَرَ هُوَ الْبَاطِلُ، يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَالِمًا بِذَلِكَ الْمُعْتَقَدِ أَوَّلًا كَمَا هُوَ عَلَيْهِ، فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْقُدْرَةُ عَلَى تَحْصِيلِ الْإِعْتِقَادِ مَشْرُوطَةً بِكَوْنِ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادِ الْحَقَّ حَاصِلًا، وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَ الشَّيْءِ مَشْرُوطًا بِنَفْسِهِ وَأَنَّهُ مُحَالٌ، فَثَبَتَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حُصُولُ الْهُدَايَةِ وَالْعِلْمِ بِتَخْلِيقِ الْعَبْدِ".

وقال الإمام الرّازي في " التفسير " (٣٠٣-٣٠٤) في تفسير قوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ﴾ * وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ فَمَا اسْتَطَاعُوا مَوْجِئًا وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٦٦-٦٧] .

قَدْ ذَكَرْنَا مِرَارًا أَنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ هُوَ بَيْنَ الْجَبَرِ وَالْقَدَرِ وَهُوَ الطَّرِيقَةُ الْوُسْطَى، وَاللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ذَكَرَ مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ الْمَجْبُورَةُ ذَكَرَ عَقِيْبَهُ مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ الْقَدَرِيَّةُ وَبِالْعَكْسِ، وَهَاهُنَا كَذَلِكَ لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [يس: ٦٥] ، وقال: ﴿أَصْلَوْهَا الْيَوْمَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [يس: ٦٤] ، وَكَانَ ذَلِكَ مُتَمَسِّكًا الْقَدَرِيَّةِ حَيْثُ أَسْنَدَ اللَّهُ الْكُفْرَ وَالْكَسْبَ إِلَيْهِمْ وَأَحَالَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ عَلَيْهِمْ، ذَكَرَ عَقِيْبَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُفْرَهُمْ وَكَسْبَهُمْ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكُفْرَ يُعْمِي الْبَصِيرَةَ وَيُضْعِفُ الْقُوَّةَ الْعَقْلِيَّةَ، وَعَمَى الْبَصِيرَةَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ، إِذَا شَاءَ أَعْمَى الْبَصَائِرَ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَطَمَسَ عَلَى أَعْيُنِهِمُ الْمُبْصِرَةَ، وَسَلَبَ الْقُوَّةَ الْعَقْلِيَّةَ بِاخْتِيَارِهِ وَمَشِيئَتِهِ، كَمَا أَنَّ سَلْبَ الْقُوَّةِ الْجِسْمِيَّةِ بِمَشِيئَتِهِ، حَتَّى لَوْ شَاءَ لَمَسَخَ الْمُكَلَّفَ عَلَى مَكَانَتِهِ وَأَقَامَهُ بِحَيْثُ لَا يَتَحَرَّكُ يَمَنَةً وَلَا يَسْرَةً، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُضِيِّ وَالرَّجُوعِ، فَإِعْمَاءُ الْبَصَائِرِ عِنْدَهُ كإِعْمَاءِ الْأَبْصَارِ، وَسَلْبُ الْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ كَسَلْبِ الْقُوَّةِ الْجِسْمِيَّةِ، فَقَالَ: وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَوْ شَاءَ وَأَرَادَ إِعْمَاءَ بَصَائِرِهِمْ فَضَلُّوا، وَأَنَّهُ لَوْ شَاءَ طَمَسَ أَعْيُنَهُمْ لَمَّا اهْتَدَوْا إِلَى طَرِيقَتِهِمُ الظَّاهِرَةَ، وَشَاءَ وَاخْتَارَ سَلْبَ قُوَّةِ عُقُولِهِمْ فَزَلُّوا، وَأَنَّهُ لَوْ شَاءَ سَلَبَ قُوَّةَ أَجْسَامِهِمْ وَمَسَخَهُمْ لَمَّا قَدَرُوا عَلَى تَقَدُّمٍ وَلَا تَأَخُّرٍ .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٨١/١) : " وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الاسراء: ٣٦] ، وَقَالَ عَلَمًاؤُنَا: إِنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ رَبِّهِمْ﴾ رَدًّا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ: يَخْلُقُونَ إِبْنَانَهُمْ وَهْدَاهُمْ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَقَالَ: " مَنْ أَنْفُسِهِمْ " .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (٢٨٧/٥) في تفسير قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] : " وَقَدْ تَجَادَبَ بَعْضُ جُهَّالِ أَهْلِ السُّنَّةِ هَذِهِ الْآيَةَ وَاحْتَجَّ بِهَا، كَمَا تَجَادَبَهَا الْقَدَرِيَّةُ وَاحْتَجُّوا بِهَا، وَوَجَّهَ احْتِجَاجَهُمْ بِهَا أَنَّ الْقَدَرِيَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْحَسَنَةَ هَا هُنَا الطَّاعَةُ، وَالسَّيِّئَةَ الْمُعْصِيَةُ، قَالُوا: وَقَدْ نَسَبَ الْمُعْصِيَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ ، إِلَى الْإِنْسَانِ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى، فَهَذَا وَجْهٌ تَعَلَّقَ بِهِمْ بِهَا. وَوَجْهٌ تَعَلَّقَ الْآخَرِينَ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) قَالُوا: فَقَدْ أَضَافَ الْحَسَنَةَ وَالسَّيِّئَةَ إِلَى نَفْسِهِ دُونَ خَلْقِهِ. وَهَذِهِ

الآيَةُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْجُهَالُ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا، لِأَنَّهُمْ بَنَوْا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ السَّيِّئَةَ هِيَ الْمُعْصِيَةُ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ لِمَا بَيَّنَّاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْقَدَرِيَّةُ إِنْ قَالُوا «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ» أَيُّ مِنْ طَاعَةٍ «فَمِنْ اللَّهِ» فَلَيْسَ هَذَا اعْتِقَادَهُمْ، لِأَنَّ اعْتِقَادَهُمُ الَّذِي بَنَوْا عَلَيْهِ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ الْحَسَنَةَ فِعْلُ الْمُحْسِنِ وَالسَّيِّئَةَ فِعْلُ الْمُسِيءِ. وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ لَهُمْ فِيهَا حُجَّةٌ لَكَانَ يَقُولُ: مَا أَصَبَتْ مِنْ حَسَنَةٍ وَمَا أَصَبَتْ مِنْ سَيِّئَةٍ، لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ لِلْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ جَمِيعًا، فَلَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا بِفِعْلِهِ لَهَا لَا بِفِعْلِ غَيْرِهِ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٣٠٠/٨) في تفسير قوله تعالى: «ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ» [التوبة: ١٢٧]: "أَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ صَارِفُ الْقُلُوبِ وَمُصَرِّفُهَا وَقَالِبُهَا وَمُقَلِّبُهَا، رَدًّا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ فِي اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ قُلُوبَ الْخَلْقِ بِأَيْدِيهِمْ وَجَوَارِحِهِمْ بِحُكْمِهِمْ، يَتَصَرَّفُونَ بِمَشِيئَتِهِمْ وَيُحْكَمُونَ بِإِرَادَتِهِمْ وَاخْتِيَارِهِمْ، وَلِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ أَشْهَبُ: مَا أَبَيَّنَ هَذَا فِي الرَّدِّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ «لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ» [التوبة: ١١٠]. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنُوحٍ: «أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ» [هود: ٣٦]، فَهَذَا لَا يَكُونُ أَبَدًا وَلَا يَرْجِعُ وَلَا يَزُولُ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٣٤١-٣٤٠/٩) في تفسير قوله تعالى: «فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ» [إبراهيم: ٤]: "رَدُّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ فِي تَقْضِيَةِ الْمَشِيئَةِ، وَهُوَ مُسْتَأْنَفٌ، وَلَيْسَ بِمَعْطُوفٍ عَلَى "لَيْسَ" لِأَنَّ الْإِرْسَالَ إِنَّمَا وَقَعَ لِلتَّبْيِينِ لَا لِلِإِضْلَالِ. وَيَجُوزُ النَّصْبُ فِي "يُضِلُّ" لِأَنَّ الْإِرْسَالَ صَارَ سَبَبًا لِلِإِضْلَالِ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ: «لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا» [الفصص: ٨]، وَإِنَّمَا صَارَ الْإِرْسَالُ سَبَبًا لِلِإِضْلَالِ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِهِ لَمَّا جَاءَهُمْ، فَصَارَ كَأَنَّهُ سَبَبٌ لِكُفْرِهِمْ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٩٧-٩٦/١٤) في تفسير قوله تعالى: «وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى» : "فِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِي الدُّنْيَا. وَالْآخَرُ: أَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ، أَيُّ لَوْ شِئْنَا لَرَدَدْنَاهُمْ إِلَى الدُّنْيَا وَالْمَحَنَةِ كَمَا سَأَلُوا «وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، أَيُّ: حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَعَذِّبَنَّ مَنْ عَصَانِي بِنَارِ جَهَنَّمَ. وَعَلِمَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ لَوْ رَدَّهُمْ لَعَادُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ» [الأنعام: ٢٨].

وَهَذِهِ الْهُدَايَةُ مَعَهَا خَلَقَ الْمَعْرِفَةَ فِي الْقَلْبِ. وَتَأْوِيلُ الْمُعْتَرَلَةِ: وَلَوْ شِئْنَا لَأَكْرَهْنَاهُمْ عَلَى الْهُدَايَةِ بِإِظْهَارِ آيَاتِ الْهَائِلَةِ، لَكِنْ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ فِعْلُهُ، لِأَنَّهُ يَنْقُضُ الْغَرَضَ الْمَجْرَى بِالتَّكْلِيفِ إِلَيْهِ وَهُوَ الثَّوَابُ الَّذِي لَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا بِإِيفَاعِهِ الْمَكْلَفُ بِاخْتِيَارِهِ.

وَقَالَتِ الْإِمَامِيَّةُ فِي تَأْوِيلِهَا: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ هِدَايَهَا إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ فِي الْآخِرَةِ وَلَمْ يَعْقِبْ أَحَدًا، لَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنْهُ أَنَّهُ يَمْلَأُ جَهَنَّمَ، فَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَنَا هِدَايَةُ الْكُلِّ إِلَيْهَا، قَالُوا: بَلِ الْوَاجِبُ هِدَايَةُ الْمُعْصُومِينَ، فَأَمَّا مَنْ لَهُ ذَنْبٌ فَجَائِزٌ هِدَايَتُهُ إِلَى النَّارِ جَزَاءً عَلَى أَفْعَالِهِ. وَفِي جَوَازِ ذَلِكَ مَنَعٌ، لِقَطْعِهِمْ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ هِدَايَهَا إِلَى الْإِيمَانِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ فِي أَصُولِ الدِّينِ. وَأَقْرَبُ مَا هُمْ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: فَقَدْ بَطَلَ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ أَنْ يَهْدِيَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِلْجَاءِ وَالْإِجْبَارِ وَالْإِكْرَاهِ، فَصَارَ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى مَذْهَبِ الْجَبَرِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ رَذُلٌ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ الْمُهْتَدِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا هَدَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ حَتَّى يَصِحَّ التَّكْلِيفُ فَمَنْ شَاءَ آمَنَ وَأَطَاعَ اخْتِيَارًا لَا جَبْرًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، وَقَالَ: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا﴾. ثُمَّ عَقَّبَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاوُنُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]. فَوَقَعَ إِيْمَانُ الْمُؤْمِنِينَ بِمَشِيئَتِهِمْ، وَنَفَى أَنْ يَشَاءُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَلِهَذَا فَرَطَتِ الْمُجْبِرَةُ لِمَا رَأَوْا أَنْ هِدَايَتَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ مَعْدُوقٌ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالُوا: الْخَلْقُ مُجْبُورُونَ فِي طَاعَتِهِمْ كُلِّهَا، التَّفَاتَا إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَشَاوُنُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩].

وَفَرَطَتِ الْقَدَرِيَّةُ لَمَّا رَأَوْا أَنْ هِدَايَتَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ مَعْدُوقٌ بِمَشِيئَةِ الْعِبَادِ، فَقَالُوا: الْخَلْقُ خَالِقُونَ لِأَفْعَالِهِمْ، التَّفَاتَا مِنْهُمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]. وَمَذْهَبُنَا هُوَ الْإِقْتِصَادُ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ بَيْنَ مَذْهَبِي الْمَجْبِرَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا. وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْحَقِّ قَالُوا: نَحْنُ نَفَرُّقُ بَيْنَ مَا اضْطَرَّرْنَا إِلَيْهِ وَبَيْنَ مَا اخْتَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّا نُنْذِرُ تَفَرُّقَهُ بَيْنَ حَرَكَةِ الْإِرْتِعَاشِ الْوَاقِعَةِ فِي يَدِ الْإِنْسَانِ بِغَيْرِ مُحَاوَلَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَلَا مَقْرُونَةٍ بِقُدْرَتِهِ، وَبَيْنَ حَرَكَةِ الْإِخْتِيَارِ إِذَا حَرَّكَ يَدَهُ حَرَكَةً مُثَاقِلَةً لِحَرَكَةِ الْإِرْتِعَاشِ، وَمَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَرَكَتَيْنِ: حَرَكَةُ الْإِرْتِعَاشِ وَحَرَكَةُ الْإِخْتِيَارِ، وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ فِي ذَاتِهِ وَمَحْسُوسَتَانِ فِي يَدِهِ بِمُشَاهَدَتِهِ وَإِدْرَاكِ حَاسَتِهِ - فَهُوَ مَعْتُوهُ فِي عَقْلِهِ وَخُتِلَ فِي حِسِّهِ، وَخَارَجَ مِنْ حَزَبِ الْعُقَلَاءِ. وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ، وَهُوَ طَرِيقُ بَيْنِ طَرِيقِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّرْفِيطِ".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٩٦/١٥): "وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ" "مَا" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَيْ وَخَلَقَ مَا تَعْمَلُونَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ، يَعْنِي الْحَشَبَ وَالْحِجَارَةَ وَغَيْرَهُمَا، كَقَوْلِهِ: ﴿بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وَقِيلَ: إِنَّ "مَا" اسْتَفْهَامٌ وَمَعْنَاهُ التَّحْقِيرُ لِعَمَلِهِمْ. وَقِيلَ: هِيَ نَفْيٌ، وَالْمَعْنَى وَمَا تَعْمَلُونَ ذَلِكَ لَكِنَّ اللَّهَ خَالِقُهُ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ "مَا" مَعَ الْفِعْلِ مَصْدَرًا، وَالتَّقْدِيرُ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَعَمَلَكُمْ وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْأَفْعَالَ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَاكْتَسَابُ الْعِبَادِ. وَفِي هَذَا يُبْطَلُ مَذَاهِبُ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ".

﴿سؤال﴾: هل المعتزلة كفار؟

الجواب: المعتزلة فرقة من الفرق الإسلامية التي نشأت في أواخر العصر الأموي وتطورت وازدهرت خلال العصر العباسي، وقد تضاربت الأقوال في السبب الذي أدّى لنشأتها... وقد غلبت عليهم النزعة العقلية، حيث اعتمدوا على العقل فقدّموه على النقل... وقد ذهب الجمهور على اعتبارهم من جملة المسلمين...

فالإمام الغزالي كان يعتبرهم من أهل الاجتهاد في الدين، وكل مجتهد مأجور، ومنع من تكفيرهم، وفي ذلك يقول أثناء رده على الفلاسفة: "... فمذهبهم فيها قريب من مذهب المعتزلة، ولا يجب تكفير المعتزلة بمثل ذلك. وقد ذكرنا في كتاب "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" ما يتبين به فساد رأي من يتسارع إلى التكفير في كل ما يخالف مذهبه". انظر: المنقذ من الضلال (ص ١٥٠).

وقال الإمام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي في "المجموع شرح المهذب" (مع تكملة السبكي والمطيعي) " (٢٥٤/٤): " وَقَالَ الْقَفَّالُ وَكَثِيرُونَ مِنَ الْأَصْحَابِ: يَجُوزُ الْإِقْتِدَاءُ بِمَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ. قَالَ صَاحِبُ الْعُدَّةِ: هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، (قُلْتُ): وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَائِيَّةَ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُؤَافِقِيهِمْ، وَلَمْ يَزَلِ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ يَرَوْنَ الصَّلَاةَ وَرَاءَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَنَحْوِهِمْ، وَمُنَاكَحَتَهُمْ، وَمَوَارَثَتَهُمْ، وَإِجْرَاءَ سَائِرِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ تَأَوَّلَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُحَقِّقِينَ مَا نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ تَكْفِيرِ الْقَائِلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُفْرَانَ النُّعْمَةِ لَا كُفْرَانَ الْخُرُوجِ عَنِ الْمِلَّةِ، وَحَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجَازَ الشَّافِعِيُّ الصَّلَاةَ خَلْفَ مَنْ أَقَامَهَا يَعْنِي مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَإِنْ

كان غير محمود في دينه أن حاله أبلغ في مخالفة حد الدين هذا لفظه ، قال ابن المنذر : إن كفر ببدعة لم تجز الصلاة وراءه وإلا فتجوز وغيره أولى " .

وقال الإمام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري ، المعروف بابن دقيق العيد في " إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام " (٢١٠ / ٢) : " وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي التَّكْفِيرِ وَسَبِّهِ ، حَتَّى صُنِّفَ فِيهِ مُفْرَدًا ، وَالَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ النَّظَرُ فِي هَذَا : أَنَّ مَالَ الْمَذْهَبِ : هَلْ هُوَ مَذْهَبٌ أَوْ لَا ؟ فَمَنْ أَكْفَرَ الْمُتَبَدِّعَ قَالَ : إِنَّ مَالَ الْمَذْهَبِ مَذْهَبٌ فَيَقُولُ : الْمُجَسِّمَةُ كُفْرًا ؛ لِأَنَّهُمْ عَبْدُوا جِسْمًا ، وَهُوَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، فَهُمْ عَابِدُونَ لِغَيْرِ اللَّهِ ، وَمَنْ عَبْدَ غَيْرَ اللَّهِ كَفَرَ ، وَيَقُولُ : الْمُعْتَزِلَةُ كُفْرًا ؛ لِأَنَّهُمْ - وَإِنْ اعْتَرَفُوا بِأَحْكَامِ الصِّفَاتِ - فَقَدْ أَنْكَرُوا الصِّفَاتِ وَيَلْزَمُ مِنْ إِنْكَارِ الصِّفَاتِ إِنْكَارُ أَحْكَامِهَا ، وَمَنْ أَنْكَرَ أَحْكَامَهَا فَهُوَ كَافِرٌ . وَكَذَلِكَ الْمُعْتَزِلَةُ تَنْسِبُ الْكُفْرَ إِلَى غَيْرِهَا بِطَرِيقِ الْمَالَ " .

وقال الإمام أبو الحسن ، علي بن أحمد بن مكرم الصَّعِيدِي العدوي في " حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الربَّاني " (٨٨ / ١) : " ... وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَمُؤَوَّلُونَ ، وَحَاصِلُ ذَلِكَ : أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ وُجُودَهُمَا الْآنَ فَإِنْ قَالَ عَنْ تَأْوِيلِ كَالْمُعْتَزِلَةِ فَلَا يُكْفَرُ " .

وقال الإمام أبو الحسن ، علي بن أحمد بن مكرم الصَّعِيدِي العدوي أيضاً في " حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الربَّاني " (٤١٦ / ٢) : " وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَلَا يَكْفُرُونَ بَلْ يُؤَدَّبُونَ " .

وقال الإمام ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدَّمَشَقِي الحنفي في " ردُّ المحتار على الدر المختار " (٤٥٠ / ٣) : " وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَمُقْتَضَى الْوَجْهِ حُلُّ مُنَاقَحَتِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ عَدَمُ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، وَإِنْ وَقَعَ الْإِزَامُ فِي الْمُبَاحِثِ ، بِخِلَافِ مَنْ خَالَفَ الْقَوَاطِعَ الْمَعْلُومَةَ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ " .

ثم إنَّ المسلمين قبلوا تفسير " الكشف " للإمام الزَّخْمَشَرِي ، وصَوَّبُوهُ وَاتَّبَعُوهُ ، واستفادوا ممَّا فيه من فوائد لغوية وبيانية جمَّة ، وما يقال عن المعتزلة أنَّهم ينكرون الحديث فمُجَانِبٌ لِلصَّوَابِ ، بل هم يرون أنَّ قول الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّةٌ إِذَا ثَبَتَ ... كما تجد ذلك في " طبقات المعتزلة " للقاضي عبد الجبَّار ، ولا يخفى على ذي لبٍّ أنَّ الشَّيْخَانَ رَوَا عَنْ الْعَدِيدِ مِنْ رِجَالِ الْمُعْتَزِلَةِ ... ومع هذا وغيره الكثير ، فإنَّنا ننكر ما وقع فيه المعتزلة من جنوح عن المجادَّة ، وخطأ في المنهج الذي بنوه على أصولهم الخمسة ، وهي :

١. التَّوْحِيد : قال الإمام الأشعري في " مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين " (ص ١٥٥) :
 أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثله شيء ، وهو السَّميع البصير ، وليس بجسم ، ولا شبح ،
 ولا جثة ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا دم ، ولا شخص ، ولا جوهر ، ولا عَرَض ، ولا بذى لون ،
 ولا طعم ، ولا رائحة ، ولا مجسَّة ، ولا بذى حرارة ، ولا برودة ، ولا رطوبة ، ولا يبوسة ، ولا
 طول ، ولا عَرَض ، ولا عُمق ، ولا اجتماع ، ولا افتراق ، ولا يتحرَّك ، ولا يسكن ، ولا يتبَّعُض ،
 وليس بذى أبعاد ، وأجزاء وجوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال ،
 وأمام وخلف ، وفوق وتحت ، ولا يحيط به مكان ، ولا يجري عليه زمان ، ولا تجوز عليه المماسَّة ،
 ولا العزلة ، ولا الحلول في الأماكن ، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالَّة على حدثهم ، ولا
 يوصف بأنَّه متناه ، ولا يوصف بمساحة ، ولا ذهاب في الجهات ، وليس بمحدود ، ولا والد ولا
 مولود ، ولا تحيط به الأقدار ، ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يُقاس بالنَّاس ، ولا
 يشبه الخلق بوجه من الوجوه ، ولا تجري عليه الآفات ، ولا تحلُّ به العاهات ، وكل ما خطر بالبال
 ، وتصور بالوهم قادراً حياً ، ولا يزال كذلك ، لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به
 الأوهام ... " .

٢. العَدْل : ويقصدون به : نفي القدر ، فهم يعتقدون بأنَّ الإنسان يخلق أفعال نفسه ... والحامل
 لهم على هذا الأصل : تنزيه الله عن الظُّلم ، فالله تعالى ، فغير مُشبه له ، لم يزل أولاً ، سابقاً متقدِّماً
 للمحدثات ، موجوداً قبل المخلوقات ، ولم يزل علماً يتنزَّه عن الظُّلم ، ومحال عندهم أن يقدر الله
 على العبد ما يعاقبه عليه ...

٣. إنفاذ الوعيد : فهم يعتقدون أنَّ وعيد الله تعالى لا يتخلَّف ، لأنَّ إخلاف الوعيد في حقِّه تعالى
 قبيح ...

٤. المنزلة بين المنزلتين : ومعنى هذا الأصل عند المعتزلة : أنَّ مرتكب الكبيرة ليس مؤمناً ، ولا
 كافراً ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ، فلا يسمَّى مؤمناً ، ولا كافراً ، وإنَّما يسمَّى فاسقاً . وهو في
 الآخرة مخلَّد ، وعذابه أخفَّ من عذاب الكافر ...

٥. الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر : ويقصدون بهذا الأصل : وجوب الخروج على الأئمة
 الظَّلمة الجائرين الفسقة بالسَّيف ، والعمل على إقصائهم عن حكم المسلمين ...

ومع ذلك نعتقد أن من أهم الأسباب التي وصلت بهم إلى ذلك الموصل : حرصهم على تنزيه الله وتوحيده ، وكذا حرصهم على حماية الدين وردّ كيد وشبه الطّاعنين والمشكّكين ... وبناء على ما قاله المعتزلة : بأن الله تعالى " لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار " ، فقد كفر المتمسلفون كلّ من لم يؤمن بأن الله تعالى لا يرى الآخرة ... فقد جاء في كتاب طبقات الحنابلة : " وقال أبو بكر المروذي : سمعت أحمد يقول : من زعم أن الله لا يرى في الآخرة ، فهو كافر " . انظر : طبقات الحنابلة ، القاضي أبو يعلى (١/ ٥٩) .

وجاء في طبقات الحنابلة أيضاً :

" وقال حنبل بن إسحاق : سمعت أبا عبد الله ، يقول : من زعم أن الله لا يرى في الآخرة ، فقد كفر بالله ، وكذب بالقرآن ، وردّ على الله أمره ، يُستتاب فإن تاب وإلا قُتل ، والله تعالى لا يرى في الدنيا ، ويرى في الآخرة " . انظر : طبقات الحنابلة (١/ ١٤٥) .

وفي دررهم السنيّة حكموا بتكفير المعتزلة ... انظر : الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٣٧٥) .

ونسبوا إلى أحمد كذباً عليه أنّه قال : علماء المعتزلة زنادقة . انظر : مناقب الإمام أحمد (ص ٢١٣) .

وقال الإمام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٣٥٩) : "وأما " الْمُعْتَزَلَةُ " فَإِنَّهُمْ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ مُطْلَقاً ، وَيُثْبِتُونَ أَحْكَامَهَا ، وَهِيَ تَرْجِعُ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مُرِيداً مُتَكَلِّماً ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّهَا صِفَاتٌ حَادِثَةٌ أَوْ إِضَافِيَّةٌ أَوْ عَدَمِيَّةٌ . وَهُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى " الصَّابِئِينَ الْفَلَاسِيفَةِ " مِنْ الرُّومِ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْعَرَبِ وَالْفُرْسِ حَيْثُ زَعَمُوا : أَنَّ الصِّفَاتِ كُلَّهَا تَرْجِعُ إِلَى سَلْبٍ أَوْ إِضَافَةٍ ؛ أَوْ مُرَكَّبٍ مِنْ سَلْبٍ وَإِضَافَةٍ ؛ فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ ضَلَالٌ مُكَذِّبُونَ لِلرُّسُلِ . وَمَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَبَصَرًا نَافِذاً وَعَرَفَ حَقِيقَةَ مَا خَذَ هَؤُلَاءِ ، عَلِمَ قَطْعاً أَنَّهُمْ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَأَيَاتِهِ ، وَأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِالرُّسُلِ وَبِالْكِتَابِ وَبِمَا أُرْسِلَ بِهِ رُسُلُهُ ؛ وَلِهَذَا كَانُوا يَقُولُونَ : إِنَّ الْبِدْعَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكُفْرِ وَآيِلَةٌ إِلَيْهِ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّ الْمُعْتَزَلَةَ مَخَانِثُ الْفَلَاسِيفَةِ !!! وَالْأَشْعَرِيَّةُ مَخَانِثُ الْمُعْتَزَلَةِ !!! وَكَانَ يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ يَقُولُ : الْمُعْتَزَلَةُ الْجَهْمِيَّةُ الذُّكُورُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ الْجَهْمِيَّةُ الْإِنَاثُ " .

وقال ابن تيمية أيضاً في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٢٢٧) : " فَاَلْمُعْتَزَلَةُ فِي الصِّفَاتِ مَخَانِثُ الْجَهْمِيَّةِ ، وَأَمَّا الْكَلَابِيَّةُ فِي الصِّفَاتِ ، وَكَذَلِكَ الْأَشْعَرِيَّةُ ؛ وَلَكِنَّهُمْ كَمَا قَالَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ : الْأَشْعَرِيَّةُ الْإِنَاثُ هُمْ مَخَانِثُ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : الْمُعْتَزَلَةُ مَخَانِثُ الْفَلَاسِيفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ جَهْمًا سَبَقَهُمْ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ . أَوْ لَأَنَّهُمْ مَخَانِثُهُمْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ " .

فابن تيمية هنا يصف المعتزلة بأنهم مخانيث الفلاسفة ، والمخنث يصفه ابن تيمية بأنه ملعون على لسان المصطفى ، فقد قال في كتابه " الاستقامة " (١/ ٣٢٠) : " الْوَجْهُ الْخَامِسُ : تَشْبِيهِ الرَّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، فَإِنَّ الْمَغَانِي كَانَ السَّلَفُ يَسْمُونَهُمْ مَخَانِثَ ، لِأَنَّ الْغِنَاءَ مِنْ عَمَلِ النِّسَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُغْنِي فِي الْأَعْرَاسِ إِلَّا النِّسَاءُ ، كَالِإِمَاءِ وَالْجَوَارِي الْحَدِيثَاتِ السِّنِّ ، فَإِذَا تَشَبَّهَ بِهِمُ الرَّجُلُ كَانَ مَخْنَثًا ، وَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَخْنَثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَهَكَذَا فَيَمَنُ يَحْضُرُونَ فِي السَّمَاعِ مِنَ الْمُرْدَانِ الَّذِينَ يَسْمُونَهُمُ الشُّهُودَ ، فِيهِمْ مِنَ التَّخْنُثِ بِقَدَرِ مَا تَشَبَّهُوا بِالنِّسَاءِ ، وَعَلَيْهِمْ مِنَ اللَّعْنَةِ بِقَدَرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَ بِنَفْيِ الْمَخْنَثِينَ ، وَقَالَ : " أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ " .

فلا حول ولا قوَّة إلا بالله ...